

مصحفة

مصحفة

باب ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز	١١٩	١٥٢ رهن الرجل الواحد الشئين	١٥٢
باب اختلاف المسلف والسلف في السلم	١١٩	١٥٣ اذن الرجل للرجل في أن يرهن عنه	١٥٣
باب السلف في السلعة بعينها حاضرة أو غائبة	١٢٠	١٥٤ الاذن بالاداء عن الراهن	١٥٤
باب امتناع ذى الحق من اخذ حقه	١٢١	١٥٥ الرسالة في الرهن	١٥٥
باب السلف في الربط فينفذ	١٢١	١٥٥ شرط ضمان الرهن	١٥٥
كتاب الرهن الكبير - اباحة الرهن	١٢٢	١٥٦ راعى الراهن رودة المرهن	١٥٦
وترجم في اختلاف العراقيين باب السلم	١٢٢	١٥٦ ما يه الاخذ المرهن على ما لا يملك سبده	١٥٦
باب ما ينه الرهن من القبض	١٢٣	١٥٨ ابرار العبد المرهن بالخيانة	١٥٨
قبض الرهن وما يكون به من مضمة	١٢٤	١٥٩ اذ الله المرهن على الرجعيين	١٥٩
يتوجه من الرهن وما يخرج	١٢٥	١٦٠ اذ الله على امره المرهن فيما فيه	١٦٠
ما ذكره من الرهن رسالة سدره	١٢٥	١٦٢ الجاية على العبد المرهن فيما فيه العقل	١٦٢
ما يكون احرارا الرهن - نرى المرهن	١٢٦	١٦٤ الرهن الصغير	١٦٤
وما يكون	١٢٦	١٦٨ رهن المشاع	١٦٨
جواز شرط الرهن	١٢٩	١٧٤ جنابة الرهن	١٧٤
اختلاف المرهن والحق الذي يكون	١٣٠	١٧٥ وترجم في اختلاف العراقيين باب الرهن	١٧٥
به الرهن	١٣٠	١٧٦ التفلس	١٧٦
جماع ما يجوز رهنه	١٣٢	١٨٤ باب كيف ما يباع من مال المنلس	١٨٤
العيب في الرهن	١٣٣	١٨٥ باب ما جاء فيما يجمع مما يباع من مال	١٨٥
الرهن يجمع الشئين المختلفين من ثياب وأرض الخ	١٣٤	صاحب الدين	١٨٥
الزيادة في الرهن والشرط فيه	١٣٦	١٨٦ باب ما جاء في الهبة في مال المنلس	١٨٦
باب ما يفسد الرهن من الشرط	١٣٧	١٨٦ باب ما جاء في التأقي بمال المنلس	١٨٦
جماع ما يجوز أن يكون موهوبا وما لا يجوز	١٣٨	١٨٦ باب ما جاء في شراء الرجل وبيعه وعده	١٨٦
الرهن الفاسد	١٤١	واقراه	١٨٦
زيادة الرهن	١٤٢	١٨٧ باب ما جاء في هبة المنلس	١٨٧
ضمان الرهن	١٤٧	١٨٧ وفي اختلاف العراقيين في باب بيع الثمار	١٨٧
العدي في الرهن	١٤٨	هل أن يبدو صلاحها	١٨٧
بيع الرهن ومن يكون الرهن على يديه	١٤٩	١٨٨ باب حلول دين الميت والدين عليه	١٨٨
رهن الرجلين الشئ الواحد	١٥١	١٨٨ باب ما حل من دين المنلس وما لم يحل	١٨٨
رهن الشئ الواحد من رجلين	١٥٢	١٨٩ باب ما جاء في حبس المنلس	١٨٩
رهن العبدين الرجلين	١٥٣	١٨٩ باب ما جاء في الخلاف في التفلس	١٨٩

صفيحة

- ١٩١ بلوغ الرشد وهو الطهر
١٩٤ باب الحجر على البالغين
١٩٥ باب الخلاف في الحجر
١٩٦ الصلح
٢٠٣ الحوالة
٢٠٣ وفي باب الدعوى من اختلاف العراقيين
٢٠٣ وفي اختلاف العراقيين في باب الحوالة
والكفالة والدين
٢٠٤ باب الضمان
٢٠٥ وفي اختلاف العراقيين في الكفالة والحوالة
والدين
٢٠٦ الشراكة
٢٠٦ وترجم في اختلاف العراقيين باب الشراكة
والعتق وغيره
٢٠٧ الوكالة
٢٠٧ جاع ما يجوز اقراره اذا كان ظاهرا
٢٠٧ وفي اختلاف العراقيين في باب بيع الثمار
قبل أن يبدو صلاحها
٢٠٨ اقرار من لم يبلغ الحلم
٢٠٩ اقرار المغلوب على عقله
٢٠٩ اقرار الصبي
٢٠٩ الاكراه وما في معناه
٢١٠ جاع الاقرار
٢١٠ باب من أقر لا نسان بشئ فكذب المقر
وليس في التراجم
٢١١ الاقرار بالشئ غير موصوف
٢١١ الاقرار بشئ محدود
٢١٢ الاقرار بالعبد والمجبر وعليه
٢١٢ الاقرار للبهائم
٢١٢ الاقرار لمالك الباطن
٢١٣ الاقرار بغصب شئ في شئ
٢١٤ الاقرار بغصب شئ بعدد وغير عدد
٢١٥ الاقرار بغصب شئ ثم يدعى الغاصب

صفيحة

- ٢١٦ الاقرار بغصب الدار ثم يبيعها
٢١٧ الاقرار بغصب الشئ من أحد هذين
الرجلين
٢١٧ باب اقرار الورثة أو بعضهم لو ارتد وليس
في التراجم
٢١٧ العارية
٢١٨ وفي اختلاف العراقيين في باب العارية
وأكل الغلة
٢١٨ الغصب
٢٢٩ باب اذا لقي المالك الغاصب في بلد آخر
وليس في التراجم
٢٣٠ مسألة المستكرهة
٢٣٠ وفي باب الغصب من اختلاف العراقيين
٢٣١ كتاب الشفعة
٢٣١ ما لا يقع فيه شفعة
٢٣٢ باب الشفعة من كتابين تثاب اختلاف
الحديث واختلاف العراقيين
٢٣٣ باب القراض
٢٣٤ ما لا يجوز من القراض في العروض
٢٣٤ وفي اختلاف العراقيين
٢٣٥ الشرط في القراض
٢٣٦ السلف في القراض
٢٣٧ المحاسبة في القراض
٢٣٧ مسألة البضاعة
٢٣٧ المساقاة
٢٣٧ وفي باب الصدقة والهبة من اختلاف
العراقيين
٢٣٨ الشرط في الرقيق والمساقاة
٢٣٩ المزاوعة
٢٤٠ الاجارة وكراء الارض
٢٤١ كراء الارض البهائم
٢٥٠ كراء الدواب
٢٥٠ الاجارة

٢٥٩	كرام الابل والدواب	٢٨٠	الخلايف في الحبس وهي الصدقات
٢٦١	مسئلة الرجل يكتري الدابة فيضربها	٢٨١	الموقوفات
٢٦١	قبوت	٢٨٣	وثيقة في الحبس
٢٦١	مسئلة الاجراء	٢٨٣	كتاب الهبة
٢٦٣	اختلاف الاجير والمستاجر	٢٨٣	وفي اختلاف العراء بين باب الصدقة والهد
٢٦٣	في اختلاف العراقيين باب الاجير والاجارة	٢٨٥	باب في العمري من كتاب اختلاف مالك
٢٦٤	احياء الموات	٢٨٦	والشافعي
٢٦٤	وفي أول اختلاف العراقيين	٢٨٧	وفي بعض النسخ مما ينسب للام في
٢٦٥	ما يكون احياء	٢٨٧	العمري
٢٦٨	عمارة ما ليس معمورا من الارض التي	٢٨٧	كتاب القطة الصغيرة
٢٦٩	لا مال لها	٢٩١	القطة الكبيرة
٢٦٩	من احياء مواتا كان لغير	٢٩٢	وفي اختلاف مالك والشافعي الخ
٢٧٠	من قال لاصح الاحي من الارض الموات	٢٩٢	وترجم في كتاب اختلاف علي وابن مسعود
٢٧٢	رأه لثبده الارض وبالكذلك قد يكون	٢٩٢	المسئلة
٢٧٢	الجسي	٢٩٢	كتاب القيط
٢٧٢	نشد يأت فيخصي أحد على أحد اذ طاع	٢٩٢	وترجم في ديالوزاعي الصبي يسبي ثم
٢٧٣	الوالي	٢٩١	عمر
٢٧٣	باب الركاز يوجد في بلاد المسلمين	٢٩١	وترجم في اختلاف مالك والشافعي باب
٢٧٥	الاحباس	٢٩٠	المسئلة
٢٧٥	الخلايف في الصدقات الخسران	٢٩٠	باب الجعانة وليس في انراجم

(فهرست ماہامش الجزء الثالث من مختصر المزني)

صفحة	مصحف	صفحة	مصحف
٢	كتاب الوكالة	١٥٣	باب ميراث ولد الملائنة
١٠	كتاب الاقرار باب الحقوق والمواهب والعارية	١٥٤	باب ميراث المجوس
٢٧	باب اقرار الوارث بوارث	١٥٥	باب ذوى الارحام
٣٢	كتاب العارية	١٥٦	باب الجد يقاسم الاخوة
٣٥	كتاب العصب	١٥٩	كتاب الوصايا
٤٧	مختصر الشفعة الخ	١٦٨	الوصية للقرباء من ذوى الارحام
٦٠	مختصر القراض الخ	١٧٠	باب ما يكون رجوعا في الوصية
٦٩	المساقاة الخ	١٧١	باب المرض الذى يحوز فيه العطية ولا يجوز
٧٣	كتاب الشرط في الرقيق بشرطهم المساق	١٧٣	باب الاوصياء
٧٩	ممن من الجامع في الاجارة الخ	١٧٤	ما يجوز للرقيق أن يعتقه في أموال البتلى
٨٢	باب كراء الابل وغيرها	١٧٥	كتاب الودعة
٨٥	تفصيل الاجراء في الاجارة	١٧٩	ممن من كتاب قسم القى و قسم الغنم
٩١	مختصر من الجامع من كتاب المارعة الخ	١٨٣	باب الاعمال
١٠٣	احياء الموات	١٨٨	باب تهريق القسم
١٠٧	باب ما يكون احياء	١٩٣	باب تفريق الحص
١٠٨	ما يجوز أن يقطع وما لا يجوز	١٩٩	تفريق ما أحضرن أربعة أنجاس القى
١٠٩	باب تعريض العطائع وغيرها		عبر الموصف عليه
١١٠	اقطاع المعادن وغيرها	٢١٣	ما لم يوصف عليه من الارضين بخيل ولا
١٢٠	باب العرى		دكان
١٢١	باب عطية الرجل ولده	٢١٩	مختصر كتاب الصدقات
١٢٣	كتاب اللقطة	٢٣٣	باب كيف تهريق قسم الصدقات
١٣١	القاط باب السويحدمه اشئ الخ	٢٤٤	باب مبسم الصدقة
١٣٨	اختصار الفرائض	٢٥٤	مختصر في السكاح الجامع الخ
١٣٨	باب من لا يرث	٢٥٥	التربعين في السكاح وغيرها الخ
١٣١	باب الماوارث	٢٥٦	باب ما على الاولياء والسكاح الابن البكر الخ
١٤١	باب اهراب العصبية	٢٦٣	احتجاج الولادة وآولاه وتفردهم الخ
١٤٦	باب ميراث الجد	٢٧٠	المراه لا يلى عنه الذكاح
١٥٠	باب ميراث المريد	٢٧١	الكلام الذي سنده السكاح والاطة
١٥١	باب ميراث المشتركة		تل العدة الخ
		٢٧٣	ما يحل من الماوارث والبدل الخ

٢٨٦	نكاح العبد وطلاقه الخ	٢٨٩	باب نكاح المشرك ومن أسلم وعنده أكثر من أربع الخ
٢٨٧	باب ما يحرم وما يحل من نكاح الحرائر والاماء والجمع بينهما الخ	٢٩٢	باب الخلاف في أمساك الاواخر
٢٨٨	باب ما جاء في الرضا لا يحرم الحلال الخ	٢٩٢	باب ارتداد أحد الزوجين أوهما ومن شركه إلى شركه الخ
٢٨٩	نكاح حرائر أهل الكتاب واما هم واما المسلمون الخ	٢٩٢	باب طلاق الشركه
٢٨٩	باب الاستطاعة للحرائر وغير الاستطاعة	٢٩٣	باب عقدة نكاح أهل الذمة الخ
٢٨٧	باب التعريض بالخطبة الخ	٢٩٣	باب آتيان الحائض ووطء اثنتين تسلسل العسل الخ
٢٨٨	باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه	٢٩٣	باب آتيان النساء في أدبارهن الخ
		٢٩٤	باب شعاع وما دخل فيه الخ

الجزء الثالث

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن إدريس
الشافعي رحمه الله في فروع الفقه برؤية
الربيع بن سليمان المرادي عنه
تقدمهما الله بالرحمة والرضوان
وأسكنهما فسيح
الجنان آمين

(وبهامته مختصر الامام الجليل أبي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزني الشافعي المتوفى سنة ٢٦٤)

(تنبيه)

اعلم أنه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأم ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط
سراج الدين البلقيني تفردت بزادات مترجمة معززة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله مثل كتاب
اختلاف الحديث وكتاب اختلاف مالك والشافعي ونحوهما وربما كان في هذه الزادات تكرار لبعض
ما انفقت عليه النسخ ولكنها مع ذلك لا تخلو عن فوائد من فروع وتوجيهات الامام رحمه الله ولهذا
أثبتنا تلك الزادات بهامش هذا المطبوع ان اتسع لذلك والاجلنا في الصلح بعد عبارة الامم مفصلا
بينها بجدول وكذلك جرى بنا في تراجم هذا المطبوع على الترتيب الذي جرى عليه السراج البلقيني في نسخته
وان كان مخالفًا لسائر النسخ فإنه هو الترتيب الحسن المعروف في كتب الفقه والله المستعان كتبه محمده

(طبع هذا الكتاب)

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب التسيب صاحب العزة السيد
أحمد بك الحسيني المحامي الشهير بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

(تنبيه)

لا يجوز لاحد أن يطبع كتاب الام من هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفا
بإبراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والا يكون مسؤولا عن التعويض قانونا
أحدا الحسيني

(الطبعة الاولى)

بالطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية
سنة ١٣٢١ هجرية

(كتاب الوكالة)

(قال المزي) قال الله تعالى وايتلوا التاى حتى اذا بلعوا النكاح فان آنتم منهم شدا الآية فأمر بحفظ أموالهم حتى يؤنس منهم الرشد وهو عند الشافعى أن يكون بعد البلوغ مسلما لما له عدل في دينه وقال تعالى فان كان الذى عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليمل وليه بالعدل ووليه عند الشافعى هو القيم عاله (قال المزي) فاذا جاز أن يقوم بحاله رعية أبيه بذلك اليه أو غير ما كان من ضرورة توكيل مالكة أجور وقد وكل على بن أبي طالب رضى الله عنه فقلا (قال المزي) وذكر عنه

ومن يتولى على الله فهو حسبه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب البيوع)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى رحمه الله قال قال الله تبارك وتعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا (قال الشافعى) وذكر الله البيع في غير موضع من كتابه مما يدل على ما حقه فاحتمل إحلال الله عز وجل البيع معنيين أحدهما أن يكون أحل كل بيع تباعه المتبايعان جائز الأمر فيما تباعه عن تراض منهما وهذا أظهر معانيه (قال) والثاني أن يكون الله عز وجل أحل البيع إذا كان مما لم ينه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم المين عن الله عز وجل معنى ما أراد فيكون هذا من الجمل التي أحكم الله فرضها بكتابه وبين كيف هي على لسان نبيه أو من العام الذي أراد به التحاص فيمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أراد به إحلاله منه وما حرم أو يكون دخلا فيهما أو من العام الذي أباحه إلا ما حرم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وما في معناه كما كان الموضوع فرضا على كل متوضي لا يخفى عليه لبس ما على كمال الظهارة وأي هذه المعاني كان فقد أزمه الله تعالى خلقه بما فرض من طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن ما قبل عنه فعن الله عز وجل قبل لانه يكاب الله تعالى قبل (قال) فلما هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع عراضها المتبايعان استدلتنا على أن الله عز وجل أراد بها أحل من البيوع ما لم يدل على تحريمه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم دون ما حرم على لسانه (قال الشافعى) فأصل البيوع كلها مباح إذا كانت برضا المتبايعين الجائز الأمر فيما تباعه إلا ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم منها وما كان في معنى ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم لأنه داخل في المعنى المنهى عنه وما فارق ذلك أعني ما وصفنا من إباحة البيع في كتاب الله تعالى (قال الشافعى) وجاع ما يجوز من كل بيع أجبل وعاجل وما أزمه اسم بيع بوجه أنه لا يزم البائع

والشترى حتى يجعلا أن يتبايعا برضا منهما بالتبائع به ولا يعقدها بأمر من ي عنه ولا على أمر من ي عنه وأن يتفرقا بعد تباعيهما على مقامهما الذي تباعياه على التراضي بالبيع فإذا اجتمع هذا من كل واحد منهما البيع ولم يكن له رده الاختيار أو عيب بعده أو شرط بشرطه أو خيار رؤية إن جاز خيار الرؤية ومضى لم يكن هذا البيع من المتبايعين (قال الرازي) قد رجح الشافعي عن خيار الرؤية وقال لا يجوز خيار الرؤية (قال الشافعي) أصل البيع يعان لثالثهما بيع مصفة مضبوطة على بائعها فإذا باعها فلا خيار للشترى فيها إذا كانت على صفته ويبع عن مضبوطة على بائعها بعينها يسلمها البائع للشترى فإذا تلفت لم يضمن سوى العين التي باع ولا يجوز بيع غير هذين الوجهين وهذا من افتراق في كتاب البيوع

(باب بيع الخيار)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا إلا البيع الخيار أخبرنا ابن جريج قال أُمِّي على نافع مولى ابن عمر أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا تباعع المتبايعان البيع فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار قال نافع وكان عبد الله إذا ابتاع البيع فأراد أن يوجب البيع مسمى قليلا ثم رجح (قال الشافعي) أخبرنا صفوان بن عينة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن حاد بن سلمة عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحرف عن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بوجبت العركة في بيعهما وإن كذبا وكتمت العركة من بيعهما أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن حاد بن زيد عن جبل بن مرة (١) عن أبي الوضئ قال كنت في غزاة فباع صاحبنا فريسان رجل فلما أردنا الرجول صاحبه فيه إلى أبي برزة فقال له أبو برزة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال الشافعي) وفي الحديث ما بين هذا إلى ما يحضر الذي حدثني حنبله وقد سمعته من غيره انهما بالتبائع ثم غدا عليه فقال لا أرا كما تفرقا وجعل له الخيار إذا باع كما وأما ما بعد البيع (قال) أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال إذا جوب البيع خديه بعد وجوبه قال يقول اخترنا شئت فخذ وإن شئت فذعه قال فقلت له فخير بعد وجوب البيع فأخذ ثم ندم قبل أن يتفرقا من مجلسه ما ذك أنفله منه لا بد قال لأحسبه إذا خيره بعد وجوب البيع أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب بن أبي تميمة عن محمد بن سيرين عن شريح أنه قال شاهدان ذوا عدل أنكما افرقا بعد رضاي بيع أو خيرا أحدكما صاحبه بعد البيع (قال الشافعي) وبهذا أخذ وهو قول الأكث من أهل الحجاز والأكث من أهل الأندلس بالبلدان (قال) وكل متبايعين في سلف إلى أجل أو دين أو عين أو صرف أو غيره تباعيا ورضا ولم يتفرقا على مقامهما أو على مقامهما الذي تباعياه فكل واحد منهما فسخ البيع وانما يجب على كل واحد منهما البيع حتى لا يكون له رده الاختيار أو شرط خيار أو ما وصفت إذا تباعياه ورضا وتفرقا بعد البيع عن مقامهما الذي تباعياه وكان بيعهما عن خيار فإن البيع يجب بالتفرق والخيار (قال) واحتمل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا البيع اختيار معنيين أظهرهما عند أهل العلم باللسان وأولاهما معنى السنة والاستدلال بها والقياس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جعل الخيار للمتبايعين فلما باعوا إذا كان عقدا البيع حتى يتفرقا إلا البيع الخيار فإن الخيار إذا كان لا ينقطع به بعد البيع في السنة حتى يتفرقا وتفرقا معا وإن تفرقا عن مقامهما الذي تباعياه كان بالتفرق أو بالتخصير وكان موجودا في اللسان والقياس إذا كان البيع يجب بشئ بعد البيع وهو الفراق أن يجب بالثاني بعد البيع فيكون إذا خيره أحدهما صاحبه بعد البيع كان الخيار تجديدي بوجه كما كان التفرق تجديدي بوجه ولم يكن فيه

أنه قال هذا عقيل ما فضى عليه فعلى وه قضى له فلى (قال الشافعي) ولا أحسب

كان يوكله إلا عند عمر ابن الخطاب ولعله عنا أي بكر رضى الله عنهم ووكلى أياضه عنه عبد الله ابن جعفر عند عثمان بن عفان رضى الله عنه وعلى حاضر فقبل ذلك عثمان (قال المزني) فلتأس أن يوكلا أو أمواهم وطلب حقوقه وخصوماتهم ويوصو بركاتهم والأخبار على الوكلاء ولا على الاوصياء ولا على المودعين ولا على المعارضين إلا أن يتعد فضنوا والتوكيل من كل موكل من رجل وامرأة أو تخرج أولا

(١) عن أبي الوضئ هو بالمهجمة اسمه عباد بن نسيب مصفرا كافي في خلاصة كتبه

مقصده

سنة يمتل ما ذهب اليه كان ما وصفتنا أولى المعنيين أن يؤخذ به لما وصفت من القياس مع أن سقيا
 ابن عينة أخبرنا عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال خير رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا بعد الله
 فقال الرجل جهره الله عن أنت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرؤ من قریش قال وكان أي حلة
 ما الخمار إلا بعد البيع (قال) وهذا نقول وقد قال بعض أصحابنا ببيع السهم بالتفرق بعد الصفا
 ويجب أن يعقد الصفقة على خيار وذلك أن يقول الرجل لا يسلم لكذا بعابارا فيقول قد اخترت
 البيع (قال الشافعي) وليس بأحد بهذا وقولنا الأول لا يبيع السهم إلا بتفرق فما أختير أحده
 صاحبه بعد البيع فيضائه (قال) وإذا تابع المتابعين السلعة وتقاضا أو لم يتقاضا فكل واحد منهما
 بالخيار ما لم يتفرقا وأختير أحدهما صاحبه بعد البيع فإذا خیر موجب البيع بما يجب به إذا تفرقا وإذا
 تقاضا وهلك السلعة في المشتري قبل التفرق أو أختير فهو ضمان لقيتها بالغاميل كان أقل أو أكثر
 من غمها لا يبيع لم يتم فيها (قال الشافعي) وإن هلك في يد البائع قبل قبض المشتري لها وقبل التفرق
 أو بعده انفسخ البيع بينهما ولا تكون من ضمان المشتري حتى يقبضها فان قبضها ثم ردها على البائع
 ودعاه فهو كغيره من أودعه إياها وإن تفرقا فالتفت فهي من ضمان المشتري وعليه قضا وإن قبض
 وذهبا على البائع ودعاه فالتفت قبل التفرق أو أختير ففيه مضمون على المشتري بالقيمة وإن كان المشتري
 أمة فاعتقها المشتري قبل التفرق أو أختير فالتفت البائع بنقض البيع كان له ذلك وكان على المشتري بإط
 لامة أعتق ما لم يتم له ملكه وإذا أعتقها البائع كان عقده ما زالها الملك عليه ملكا يقطع الملك الأول عنه
 الابتفرق بعد البيع أو خيار وإن كل ما لم يتم فيه ملك المشتري فالبيع أحق به إذا شاعل أصل الملك كما
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو جعل المشتري فوطها قبل التفرق في غفلة من البائع عنه فاخت
 البائع ففسخ البيع كان له فسخه وكان على المشتري مهر مثلها البائع وإن أجبها باختيار البائع رد البيع
 كان له رده وكانت الأمة له مهر مثلها فأعتقها أو لها بالنسبة فوحنها على المشتري فقبضه وهو ماله واد
 وطها البائع فهي أمته والوطه كالخيار منه لفسخ البيع (قال الشافعي) وإن مات أحد المتابعين قبل أن
 يتفرقا قام ورثته مقامه وكان لهم الخيار في البيع ما كان له وإن خرس قبل أن يتفرقا أو غلب على عقله أفا
 الحاكم مقامه من نظره وجعل له الخيار في رد البيع أو أخذه فأهمل فمأعق ثم أفاق الاستورا فأنقض فأهمل
 لم يكن له أن يحصى الحكم عليه به (قال الشافعي) وإن كان المشتري أمة فوالت أو بهيمة فنجبت قبل
 التفرق فمأعق الخيار فان أخارا انقضى البيع أو تفرقا فوالت المشتري لا يفسخ لان عقد البيع وقع وهو حل
 وكذلك كل خيار بشرط جازي في أصل العقد (١)

(١) وفي باب دعوى الوالد قبل ترجمة المين مع الشاهد قال الشافعي وإذا ابتاع الرجل من الرجل بعاما كان
 على أن له الخيار أو البائع أو له مائعا أو شرط البائع خيارا للغيره وقبض المتابع السلعة فهلك في
 يده قبل رضا الله له الخيار فهو ضمان لقيتها ما بلغت قلت أو كثرت من قبل أن البيع لم يتم قط فمأعق أو أنه كان
 عليه إذا لم يتم البيع ردها وكل من كان عليه رد شيء مضمونا عليه فقتض من قيمته فالقيمة تقوم في الغائبة
 مقام البدل وهذا قول الأكثرين من أهل العلم والقياس والأثر وقد قال قائل من
 ابتاع ربيعا وقبضه على أنه بالخيار فلفق في يده فهو أمين كما ذهب إلى أن البائع سلطه على قبضه وإلى أن
 التين لا يبيع عليه إلا بكمال البيع فمأعق في موضع الامامة وأخرج من موضع الضمان وقد روي عنه في
 الرجل يبيع السهم القليل ويقبضه ثم يملك في يده أو يبيع في موضع الامانة وأخرج من موضع الضمان وقد روي عنه في
 بأمر لا يوجب له التين ومن حكمه وحكم المسلمين أن هذا غير ممنون فإذا زعم أن ماله لا يكون غنا أب
 يتحول فقيمة إذا فلت ما فيه العقد الفاسد فالبيع يشتريه الرجل شرعا فلا بشرط خيار يوم أو ساعة
 وإن أولى أن يكون مضمونا لأن هذه المومن عليه ساعة أو أختار المشتري انقضاءه فلا أن أصله حلال

تخرج بعدا وغيره
 حضر سهم ولم يحضر
 جازي (قال الشافعي)
 ليس الخس من الوكالة
 بسبيل وقد يقضى
 قسم على المورث
 فكأن حقا يثبت
 بالتوكيل (قال المزني)
 فإن وكله بمضمون فان
 شاء قبل وإن شاء ترك
 فان قبل فان شاء فسخ
 وإن شاء ثبت فان ثبت
 وأقر على من وكله لم
 يلزمه إقراره لأنه لم يوكله
 بالقرار ولا بالصلى ولا
 بالإبراء وكذلك قال
 الشافعي رحمه الله
 فإن وكله بطلب حذ
 أو قصاص قبلت الوكالة
 على تبيت البينة فإذا
 حضر الحد أو القصاص
 لم أحذ ولم أقص حتى
 يحضر المحدود له
 والمقص من قبل أنه
 قد يقصر له ويكتب
 بنية أو يعفو فيطل
 - - - - -
 انقضاء (قال)
 رحمه الله

(باب الخلاف فيما يجب به البيع)

(قال الشافعي) رحمه الله فالأغلب أن الناس فيما يجب به البيع فقال إذا عقد البيع وجب ولا يأتي أن لا يبيع أحدهما صاحبه قبل بيع ولا بعده ولا يفرق بينهما (قال الشافعي) فقبل بعض من قال هذا القول إلى أي شيء ذهب في هذا القول قال أحل الله البيع وهذا بيع وانما أحل الله عز وجل منه المشتري ما لم يكن ملك ولا يعرف البيع إلا بالكلام لا يتفرق الأبدان فقلت له أ رأيت لو أخرجك من دارك من غير أن يبيعك من يبيعك ما لم يكن ملك ولا يعرف البيع ولا أحل الله البيع ولا يعرف بيعا حلالا ولا يعرف بيعا حراما وكل واحد منهما يلزمه اسم البيع ما ألحقه عليه قال أذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يوع فرسول الله صلى الله عليه وسلم المدين عن الله عز وجل معنى ما أراد (قال الشافعي) قلت له ولك هذا الحق في النبي فاعلنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم من سنة في البيع أثبت من قوله المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن ابن عمرو وأبرزه وحكيم ابن حزام وعبيد الله بن عمرو بن العاص يروونه ولم يعارضهم أحد بحرف يخالفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد نهى عن الدينار والدينارين فعارض ذلك أسامة بن زيد بنحجر عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه فنهنا نحن وأنت عن الدينار والدينارين وقتنا هذا أقوى في الحديث ومع من خالفنا مثل ما أحققت به أن الله تعالى أحل البيع وحرم الرأوا وأن نهي عن الرأخلاف ما رويته ورواه ضعاف سعد بن أبي وقاص وابن عباس وعروة وعامة فقهاء المكيين فالأكثر ما بين الأحاديث فنذهب إلى الأكثر والأرجح وإن اختلف فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فترى لنا جهة على من خالفنا أها ترى أن ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم مما يخالفه أحد روايته أولى أن يثبت قال بلى إن كان كما تقول قلت فهو كما أقول فهل تعلم معارضته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلافه قال لا ولكني أقول أنه ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كالتبعية أقول ولكن معارضته على غير ما قلت قلت فاذكر لي المعنى الذي ذهب إليه فقه قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا في الكلام قال فقلت الذي ذهب إليه محال لا يجوز في اللسان قال وما حاله وكيف لا يحتمل اللسان قلت أعيان يكونان قبل التساوم غير متساومين ثم يكونان متساومين قبل التساوم ثم يكونان بعد التساوم متبايعين ولا يقع عليهم اسم متبايعين حتى يتبايعا ويشتروا في الكلام على التساوم (قال) فقال فادعني على ما وصفت شيئا أعرفه غير ما قلت الآن (قال الشافعي) فقلت له أ رأيت لو تساوتم أو أوثقت بسلعة فقال رجل امرأته طلق أن كتمانها بعتا فها قال فلا تطلق من قبل أنك غير متبايعين إلا بعقد البيع قلت وعقد البيع التفرق عنك في الكلام عن البيع قال نعم قلت أ رأيت لو تقاضيتك حقا عليك فقلت والله لا أفارقك حتى تعطيني حتى متى أحتث قال إن فارقته يدينك قبل أن يعطيتك حقا قلت فلو لم تعرف من لسان العربي شيئا إلا هذا ما أدلت على أن قولك محال وإن اللسان لا يحتمل

== والبيع الفاسد لم يرت عليه إلا بأدوا واختار المشتري والبائع إعادته لم يجز فان قال إن البائع يبيع فاسدا لم يرض أن يسلم سلعة إلى المشتري ودعته فتكون أمانة وانما رضى بأن يسلمه إلى التين فكذلك البائع على الخيار مريض أن يكون أمانة وما رضى إلا بأن يسلمه إلى التين فكيف كان في البيع الحرام عند ضامنا القيمة إذا لم يرض البائع أن يكون عند أمانة ولا يكون ضامنا في البيع الحلال لم يرض أن يكون أمانة وقدرى المدينون عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سألهم فرفض وأخذها بأمر صاحبها فصار له لتظر إلى مشيها فكسرت فحكم فيها عمر صاحبها إلى رجل حكم عليه أنها (١) ضامنة عليه حتى يردها كما أخذها سائلة ما لم يجب ذلك عمرته وأنفذ قضاءه وأوقفه عليه واستقضاءه فإذا كان هذا على ما صومه ولا تسمية فمن الآله من أسباب البيع فرأى عمر والقاضي عليه أنه ضامن له فهاسي له من جعل فيه الخيار أو لم أن يكون مضمونا من هذا (٢) وإن أصلب هذا المضمون المشتري شراءه عند المشتري ودموا نقص

وليس للوكيل أن يوكّل
الآن يحصل ذلك إليه
الموكل وأن وكله يبيع
منه فباعه فقال
الوكيل قد دفعت إليك
الدين فاقول قوله مع
عينه فان طلب منه
الدين فغعه منه فقد
ضمنه إلا حال لا يمكنه
فيه دفعه فان أمكنه
منعه ثم جاءه بسلعة إليه
فتلف ضمنه ولو قال بعد
ذلك قد دفعته للموكل
يقبل منه ولو قال
صاحبه قد طلبته
منك فتعني فانت
ضامن فهو مستع
أن الأمانة تحسّلت
مضمونة وعليه البينة
وعلى المكرهين (قال)

- (١) ضامنة أي مضمونة
- فهي فاعلة بمعنى مفعولة
- كأن كسب القعة اهـ
- (٢) قوله وإن أصاب
الخ كذا في التسع وانظر
أين العاقل ولعله سقط
من السبع لفظ عيب أو
نحوه كسبه مصححه

ولو قال وكنتك يبيع
منتهى وقضته مني
فأنكر ثم أقر أو قامت
البينة عليه بذلك ضمن
لأنه خرج بالحدود من
الامانات ولو قال وكنتك
يبيع منتهى فبعت
فقال مالك عندي شيء
فأقام البينة عليه بذلك
فقال سدقوا وقد
دفعت اليه غنمه فهو
مصدق لأن من دفع
شأ إلى أهله فليس هو
عنده ولم يكذب نفسه
فهو على أصل أمانته
وتصديقه ولو أمر الموكل
الوكيل أن يدفع مالا
إلى رجل فادعى أنه
دفعه إليه لم يقبل منه
الابينة واحتج النافى
في ذلك بقول الله تعالى
فإذا دفعتم إليهم أموالهم
فأنهذوا عنهم وبأن
الذي يزعم أنه دفعه إليه
ليس هو الذي اتهمه على
المال كأن الشاهد
يسوا الذين اتهموا على
الماء وقال الله جل

بهذا المعنى ولا غيره قال فإذا كرر غيره فقلت له أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أنس بن الحذافان
أنه التمس صريحا ثم يدنوا قال فعدنا طلبة من عبيد الله فمروا منا حتى اصطرف سني وأخذ الذهب بقلبها في
يده ثم قال سني بأني خذني أو سني فأني خذني من القلبة وقال الشافعي الماشككت وعمر يسمع فقال عمر
والله لا تتفرقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق وبالأهوا هو له قلت
له أقبهذا تقول نعم وأنت إذا تفرق المصترفان عن مقامهما الذي صارفا فيه انتقض الصرف وما لم يتفرقا
لم ينتقض فقال نعم قلته فما بان لك وعرفت من هذا الحديث أن التفرق هو تفرق الأبدان بعد المتابع
لا التفرق عن البيع لذلك لو قلت تفرق المتصرفان عن البيع قبل التقاض لبعض الصرف دخل عليك أن
تقول لا يحل الصرف حتى يتراسوا ويتوازا ويعرف كل واحد منهما ما يأخذ ويعطي ثم وجب البيع
في الصرف بعد التقاض أو بعه قال لا أقول هذا قلت ولا أرى قولك التفرق تفرق الكلام الأجهالة أو
تجاءلا باللسان قال الشافعي قلته أرايت رجلا قال لا أقبله فأجعل تقول المتابعان بالخيار ما لم
يتفرقا والتفرق عندك التفرق بالكلام وأنت تقول إذا تفرق المتصرفان قبل التقاض كان الصرف ربا
وهما في معنى المتابعين غيرهما لأن المتصرفين متتابعان وإذا تفرقا عن الكلام قبل التقاض فسد الصرف
قال ليس هذا قلت فيقول لك كيف صرت إلى نقض قولك قال إن عرج طلبة ومالك قد تصارفا فلم
ينقض الصرف ويرى أن قول النبي صلى الله عليه وسلم هاهنا وهاهنا لا يتفرقا حتى يتقاضا قلت تفرقا
عن الكلام قال نعم قلت فقال لك أنصرايت لو احتمل الإنسان ما قلت وما قال من خالص ما يكون من
قال يقول الرجل الذي سمع الحديث أو لي أن يصارني قوله لأنه الذي سمع الحديث فله فضل السماع والعلم
بما سمع وبالسكان قال بلى قلت فلم تقطع هذا إن عرج وهو سمع الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فكان إذا اشتري شأ بعه أن يجب له فارق ما سمعته فبني قبيلا لا يخرج جمع ولم
لم تقطع هذا أبا رزوه وهو سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار وقضى به وقد تصارفا بأههما
تتابعان كما معام يتفرقا في ليلتهما ثم عد والله يقضي أن لكل واحد منهما الخيار في دينه قال الشافعي
فإن قال قائل تقول إن قولني محال قلت نعم قال فليست أراءه ما قلت وأنت وإن كانت لك مخالفة حجة تذهب
بها فالإنسان يحتمل ما قلت فقلت لا قال فينه قلت فما أحسن الأقداء كنت بأقل مما كنت
وأنا قال فليست قلت أفرايت أن قال النبي صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا سمع الخيار
ليس قد جعل البيعا الخيار في وقتين ينقطع الخيار إلى أيهما كان قال بلى قلت فما الوقتان قال أن
يتفرقا بالكلام قلت فما الوجه الثاني قال لا أعرف له وجه فدفعه قلت أفرايت أن يعتك ببيعاً ودفعته
لك فقلت أنت فيه بالخيار إلى الليل من يومك هذا وأنت مختار إجازة البيع قبل الليل أما هذا البيع قال
نعم قلت فبني ينقطع خياره ويلزمك البيع فلا يكون لك رده قال أن انتفضي اليوم ولم أختر د البيع انتفض
الخيار في البيع أو اخترت قبل الليل إجازة البيع انتفض الخيار في الرد قلت فكيف لا تعرف أن هذا
قطع الخيار في المتابعين أن يتفرقا بعد البيع أو يحد أحدهما صاحبه قال الشافعي فقال دعه قلت نعم
بعد العلم مني بأنه لا تمنع ترك الحديث وأنه لا يخفى عليك أن قطع الخيار في البيع التفرق والتفسير
كما عرفت في جوابك قلته فقلت له أرايت أن زعمت أن الخيار إلى مدة زعمت أنها أن يتفرقا في الكلام
أما قال للتساومين أنهما بالخيار قال نعم الشافعي أن يرد أو يدع والبائع أن يوجب أو يدع قلت ألم يكونوا
قبل التساوم هكذا قال بلى قلت فهل أحدث لهما التساوم حكم غير حكمهما قلته أو يخفى على أحد أنه
مالك لما إن شاء أعطاه وإن شامته قال لا قلت فقال لسان أنت بالخيار في مالك الذي لم يوجب فيه
شأنك قال نعم عندك لم يوجب في ما له شأن غيره أنك تحصل فيما تحب فيه من الكلام قال فلم لا أقول
أن أنت بالخيار في مالك قلت لما وصفتك وإن قلت ذلك إلى مدة تركت قولك قال وإن قلت وأنت

تزعّم أن من كان له الخيار إلى سنة فإذا استأثر انقطع خياره كما قلت إذا جعلته بالتأخير وبما قضى اليوم انقطع
الخيار قال أحسن وكذلك إذا أوجب البيع فهو إلى المدة قلت لم أر من قبل أحدا يبيع شيئا فيكون فيه
يختار ولو جاز أن يقال أنت بالتأخير في ما قلت ما جاز أن يقال أنت بالخيار إلى السنة اختيارا لأنك بالتأخير إذا
قلت فإن قلت المدة أنت بخير من ملكه قلت وإن أخرجه من ملكه فهو لغيره أم قال لا حدثت بالخيار
في مال غيره (قال الشافعي) قلت أرأيت لو أن رجلا باع رجلا عارا منك على محض فقال قد قلت للتساوي أن
يقع عليه ما سمي متبايعين وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا خيار لم يشرعوا والتفرق عندك
يحتمل تفرق الأبدان والتفرق بالكلام فان تفرقا بأبدانهم فلا شيء لهما وعلى صاحب المال أن يصلي
بيعه ما بذله منه وعلى صاحب السلعة أن يسلم سلعته بما استام عليه ولا يكون له الرجوع عما بذله إذا
تفرقا قال ليس ذلك قلت ولائ (قال الشافعي) قال أفليس يقع أن أمك سلعتك وقلت مالي ثم يكون
لكل واحدنا الردين عيب أو ليس يقع أن أبتاع منك عبدا ثم أعقبه قبل أن تنفرك ولا يجوز عني وأما
ما قلت (قال الشافعي) قلت ليس يقع في هذا شيء إلا أدخل عليك أعظم منه قال وما ذلك قلت أرأيت
أن يعتك عبدا بالف درهم وتقاضوا وتشارطنا أجمعاً أو أحداً بالخيار إلى ثلاثين سنة قال فيما زلت
وسمي شاعوا أحسنه نقض البيع نقضه وربما مرض العبد ولم ينتفع به سيده وانتفع البائع بالمال وربما
انتفع المتابع بالعبد حتى يستقل منه أو كرم منه ثم ردوه أو كان أخذه مدين ولم ينتفع البائع بشيء من مال
المتابع وقد علمت مسفعة المتابع مال البائع قال نعم هو رضى بهذا قلت وإن أعقته المشتري في الثلاثين
سنة لم يجوز أن أعقّه البائع جاز قال نعم قلت فاعلم جعلته الخيار يستقر رسول الله صلى الله عليه وسلم عالم
بشرفا ولعل ذلك يكون في طرق معين أو لا يبلغ وما أكمل الحاجة للناس إلى الوضوء وتفرقهم الصلاة وتغير
ذلك مقتضوه وجعلته الخيار ثلاثين سنة رأى نفسك فلم تقعه قال ذلك بشرطهما قلت في شرطه
رسول الله صلى الله عليه وسلم أول أن يثبت شرطه من شرطه فاع وشر قلت أرأيت لو اشتريت
منك كيلان طعام موصوف بمائة درهم قال فيما زلت وليس لي ولا لك نقض البيع قبل تفرق قال لا
قلت وإن تفرقا قبل التقاض انتقض البيع قال نعم قلت أفليس قد وجب لي عليك شيء لم يكن لي ولا لك
نقضه ثم انتقض بغير رضا أحدهما انتفضه قال نعم إنما نقضناه استدلالا بالسنة التي صلى الله عليه وسلم
نهى عن الدين بالدين قلت فإن قال لك قائل أهل الحديث يهتدون هذا الحديث ولو كان ثابتاً لم يكن هذا ديناً
لأنى متى شئت أخذت منك دراهمى التي يعتك بها الذم اسمك أجلا والطعام إلى مده قال لا يجوز ذلك
قلت ولم عليك فيه لمن طالبك أم أن أحدهما أنك تغيرت بايع المتبايعين العرض بالتقيد ولا يسيان أحلا
ويشترى قبل التقاض ولا ترى به بأسا ولا ترى هذا ديناً بدين فإذا كان هذا هكذا عندك احتمال اللفظ أن
بسلف في كبل معلوم بشرط سلعتوان لم يدفعها فيكون مالا غير دين بدين ولكنه عين بدين قال بل هو دين
بدين قلت فإن قال لك قائل ولو كان كما وصفت أتهما إذا تبايعا في السلف تفرقا قبل التقاض انتقض
البيع بالتفرق ولزمك أنك قد مضت العقد المتقدمه العيصه بتفرقهما بأبداهما والتفرق عندك في
اليوم ليس به معنى أعما المعنى في الكلام أو زلت أن تقول في البيع بالخيار عالم بتفرقنا انتقضت
بأبدانها معنى هو جبه كما كان لتفرق هذين بأبدانها معنى بتفضيه ولا تقول هذا (قال الشافعي)
فقال فالمراد بدين عر أنه قال البيع عن مضمقة وأخبر قلت أرأيت إذا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما وصفت لو كان قال رجل من أصحابه قولاً يخالفه ألا يكون الذي يذهب إليه فيه أم لم يسمع عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم شيئا يخالفه إن شاء الله تعالى وتقول قد يعزب عن بعضهم بعض السن قال بلى قلت أقرى
في أحسنه النبي صلى الله عليه وسلم حجة فقال عامة من حضره لا قلت ولو أجزت هذا خرجت من عامة سنن
النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليك ما لا تعذر منه قال فدعه قلت فليس ثابت عن عمر وقد روينا عن

نشاؤه فإذا دفعتم اليهم
أموالهم الآية وبهذا
فرق بين قوله لمن انتفضه
قد دفعته اليك يقبل
لأنه انتفضه وبين قوله
لمن لم ياتفضه عليه قد
دفعته اليك فلا يقبل
لأنه ليس الذي انتفضه
(قال المزني) رحمه الله
ولو جعل الوكيل فيما
وكله جعلا فقل الوكيل
جعل قبله وقد دفعت
اليك ما قلت فقال بل
خفتي فاجعل مضون
لأنه منه دعواه
الخيلة عليه ولودفع
اليه ما لا يشتري به
طعاما فلفه ثم
اشتري به منه طعاما
فهو ضمان لقال والطعام
له لأنه خرج من مكانه
بالتعدي واشترى بغير
ماله به ولا يجوز
الوكيل والوصى أن
يشترى بنفسه ومن
باع بما لا يتبايع الناس
عنه فيسه مردود لأن
ذلك تلف على صاحبه
فهذا أقول الشافعي

عمر مثل قولنا زعم أبو يوسف عن مطرف عن الشعبي أن عمر قال البيع عن صفقة أو خيار (قال الشافعي) وهذا مثل ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فهذا منقطع قلت وحديثك الذي رويت عن عمر غلط وبجهول أو منقطع فهو جامع لجميع ما تزيه الأحاديث قال لأن أنصفنا ما ثبت مثله فقلت احتجنا به مع معرفتك عن حديثه وعن حديثه ترك الصفقة (قال الشافعي) وقلت لو كان كبرويت كان يعني قولنا أشبه وكان خلاف قولك كله قال ومن أين قلت أرايت أذعبت أن عمر قال البيع عن صفقة أو خيار ليس تزعم أن البيع يجب بأحد أمرين أما بصفقة وأما بخيار قال بلى قلت أفتبى البيع بالخيار والبيع بغير خيار قال نعم قلت ويجب بالخيار قال تريد ماذا قلت ما يابزك قال وما يابزني قلت تزعم أنه يجب الخيار بلا صفقة لأنه إذا زعم أنه يجب بأحد أمرين علمنا أنهم يختلفان كما تقول في المولى يعني أو يطلق وفي العبد يعني بلى أو يقضى وكل واحد منهما غير الآخر قال ما يصنع الخيار إذا بالصفقة تقدمه أو تكون معه والصفقة مستغنية عن الخيار (١) فهي أن وقعت معها خيارا أو بعدها وليس معها أو بعدها وجبت قال نعم قلت وقد زعمت أن قوله أو خيار لا معنى له قال فسد هذا قلت نعم بعد العلم بذلك أن شاء الله تعالى بالنكاح زعمت أن ما ذهبت إليه محال قال فامنعنا عندك (٢) قلت لو كان قوله هذا موافقا لما روى أبو يوسف عن مطرف عن الشعبي عنه وكان مثل معنى قوله فكان مثل البيع في معنى قوله فكان البيع عن صفقة بعدها تفرق أو خيار قال بعض من حضره ما له معنى يصح غيرها قال ما إليه لا يصح حديثه قلت أجل فلم استعنت به قال فعارضنا غيره هذا بان قال فأقول إن ابن مسعود روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا اختلف المتبايعان فالقول بالبيع والبائع بالخيار (قال الشافعي) وهذا الحديث منقطع عن ابن مسعود والأحاديث التي ذكرناها ثابتة متصلة فلو كان هذا بخلافها لم يجز لعالم بالحديث أن يحضره على واحد منها لأنه لا ثبت هو بنفسه فكيف زال به ما ثبت بنفسه ويشده أحاديث معه كما ثابتة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان هذا الحديث ثابتا لم يكن يخالف منها شيئا من قبل أن هذين متبايعان أن تصادقا على البائع واختلاف في الشيء فكل واحد منهما يختار أن ينقض البيع الآن تكون دعواهما بما يعقده البيع بمختلفة تنقض أصله ولا يحصل الخيار إلا بالاتفاق أن يأخذ أو يدع وحديث البيع بالخيار جعل الخيار لهما معاً من غير اختلاف في حق ولاداعين واحد منهما بشئ يفسد أصل البيع ولا ينقضه عما أراد تحديد بنقض البيع بشئ يجعل لهما معا واليهما أن شاء فعلاه وإن شاء تركا (قال الشافعي) ولو غلط رجل إلى أن الحديث على المتبايعين الذين لم ينفرا من مقامهما لم يجزه الخيار لهما بعد تفرقهما من مقامهما فإن قال فإني في البيع اللازم بالصفقة أو التفرق بعد الصفقة قيل لو وجب بالصفقة استغنى عن التفرق ولكنه لا يلزم إلاهما ومعنى خياره بعد الصفقة كمنى الصفقة والتفرق وبعد التفرق فيضاهان في التفرق فيكون للتشترى الخيار كما يكون له الخيار بعد القبض وقيل التفرق وبعد زمان إذا طهر على عب ولو جاز أن نقول أنما يكون له الخيار إذا اختلفا في التفرق لم يجز أن يكون له الخيار إذا طهر على عب ولو جاز كل حديث أشبه حديثا في حرف واحد عروفاً آخر مثله وإن وجد لهما محل بخيار فيه فجاز عليه لبعض المشركين ما هو أولى أن يجوز من هذا فاتهم قالوا نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التبر بالتر لا امتناعا وعن الزانية وهي الجزاء بالكل من جنسها وعن الربط بالتر فترقنا العرايا بخير صاهن التبر لا نهاده داخل في هذا المعنى وزعمنا نحن ومن قال هذا القول من أصحابنا أن العرايا محل بالحلل التي صلى الله عليه وسلم ووجدنا الحديثين معنى يخرجان عليه بل لا زهدا علينا في أكثر ما يقدرون على العلم من الأحاديث (قال الشافعي) وخالفنا بعض من وافقنا في الأصل أن البيع يجب بالتفرق والخيار فقال الخيار إذا وقع مع البيع جاز فليس عليه أن يخبر بعد البيع واجبة عليه ما وصفت من أن النبي صلى الله عليه وسلم خير بعد البيع ومن القياس كانت يباعا فلا يتم البيع إلا بتفرق المتبايعين وتفرقهما بشئ غير عقد البيع يشبه والله أعلم أن لا يكون

ومعناه ولو قال أمرتك أن تشترى في هذه الخلية بعشرة فاشترتها بعشرين فقال الوكيل بل أمرتني بعشرين فأقول قول الآخر مع بينه وتكون الجارية في الحكة للوكيل (قال المزني) والشافعي يجب في مثل هذا أن يرفق الحاكم بالأمر للأمر فيقول إن كنت أمرته أن يشتريها بعشرين فقل أمته بأربعين وعشرين ويقول الآخر قد قبلت لعل له الفرج ولن يتابعه منه (قال المزني) ولو أمرته بشئ له حاربة فاشترى

(١) قوله فهو أن وقعت كذا في النسخ التي يبدأ ولعله سقط قبل فهي لفظ قلت فإن هذه العبارة من كلام الشافعي رحمه الله كما هو واضح وحركته معصية

(٢) قوله قلت لو كان هذا موافقا لقوله زعمنا بالاصول ثم روى

يجب بالخيار الأبعد البيع كما كان التفرق بعد البيع وكذلك الخيار بعده (قال الشافعي) وحديث مالك بن
أوس بن الخدثان (١) التصريح عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أن التفرق بين المتبايعين تفرق الأبدان
ويدل على غيره وهو موضوع في موضعه قال وحديث النبي صلى الله عليه وسلم لا بيع أحدكم على بيع
أخيه يدل على أنه في معنى حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار لا في لؤي كنت أدايت
رجلا سلعة تسمى مائة ألف لم تشرى البيعة حتى لا يستطيع أن ينقضه ما ضرب أن يبيع رجلا سلعة
خير منها بعشرة ولكن في فهمه أن يبيع الرجل على بيع أخيه دلاء على أن يبيع على بيع أخيه قبل أن
يتفرقا لانهما لا يكونان متبايعين إلا بعد البيع ولا يضر بيع الرجل على بيع أخيه إلا قبل التفرق حتى يكون
للمشتري الخيار في رد البيع وأخذها لثلاثين يوما ولا يضره على البائع وله أن يفسد على البائع ثم يختران ففسخ البيع
علمهما ولم يكن هذا المكن العبد معنى أبدا لأن البيع إذا وجب على المشتري قبل التفرق أو بعده فلا
يضر البائع من باع على يمينه ولو جاز أن يجعل هذا الحديث على غيره جاز أن لا يصير الناس إلى حديث الأ
أهلهم غيرهم إلى حديث غيره (٢)

(باب بيع الكلاب وغيرها من الحيوان غير المأكول)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث
ابن هشام عن أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن غن الكلب ومهر النخى وحلوان
الكلهن (قال) قال مالك فلذلك كره بيع الكلاب الضواري وغير الضواري أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا أو كلبا مشاة
أو ضرابا نقص من عمله كل يوم قيراطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن
خزيمة أن السائب بن زيد أخبره أنه سمع صفيان بن أبي زهير وهو رجل من شيوخه من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اقتنى كلبا نقص من عمله كل يوم قيراطا قالوا
أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يورب هذا المسجد أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب (قال
الشافعي) وبهذا نقول لا يحل للكلب غن بحال وإذا لم يحل غنه لم يحل أن يتخذ صاحبه أوصاحبه أو حوث
أو ماشية ولا لم يحل له أن يتخذ ولم يكن له أن يقتله أحد غن أن يكون الثمن فباعته أو أكله إذا كان يحل

(٢) وترجم في اختلاف مالك والشافعي (باب متى يجب البيع) سألت الشافعي رحمه الله تعالى متى
يجب البيع حتى لا يكون البائع نقضه ولا المشتري نقضه إلا من عيب فقال إذا تفرق المتبايعان بعد عقدة
البيع من المقام الذي يباع فيه فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا البيع بالخيار فقلت له
فأما قول ليس لأحد عند أحد معروف ولا أمر معلوم فيه فقال الشافعي الحديث بين الاعتاج إلى تأويل
ولكن أحسبكم التمس العذر من الترويج منه بتجاهل كيف فوجعه الحديث وأى متى فيمضي عليه فقد
زعم أن عمر قال لما بين أوس بن حنيفة اصطرف من طلبة من عبيد الله مائة دينار فقال طلبة أنظر في حق
تأني خارتني أو خارتني من الغابة فقال لا والله لا تعارق حتى تفيض منه فزعم أن الفراق فراق الأبدان
فكيف لم تعلموا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أن الفراق فراق الأبدان فان
قلت ليس هذا أردنا أردنا أن يكون عمله بعده فان عمر الذي سمع من النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا
ابشاع الشيء يبعه أن يبعه فارق فحق قريبا ثم يرجع (أخبرنا) صفيان بن عينة عن ابن جريج عن نافع
عن ابن عمر وقد سألتهم النبي صلى الله عليه وسلم وأبو عمر جميعا

غيرها أو أمره أن
يرتوجه جاز به فزوجه
غيرها بطل النكاح
وكان الشراء للمشتري
لا لا يضر ولو كان لرجل
على رجل حق فقال له
رجل وكفى فلان بقضه
منك فصدقه ورفضه
وتلف وأكره الرب الحق
أن يكون وكله فله
الخيار فإذا أغرم الدافع
لم يرجع الدافع على
القاضي لأنه يعلم أنه
وكل برى وإن أغرم
القاضي لم يكن له أن
يرجع على الدافع لأنه
يعلم أنه مظلوم يره
وان وكله ببيع سلعة
فباعها نسيه كان له
نقض البيع بعد أن
يحلف ما وكله إلا بالنقد
ولو وكله بشراء سلعة
فأصابها عيبا كان له
الرد بالعيب وليس عليه
أن يحلف ما رضى به
الآخر وكذلك المفارش
وهو قول الشافعي
ومعناه والله التوفيق
(قال المزني) ولو قال
رجل لفلان على دين

(١) القسري سنون في جملة
كافي الخلاصة كعبه معصمه

أن يكون له في الحاشية بشرى وباع (قال) ولا يحل اقتناؤه إلا لصاحب سبأ أو زرع أو ماشية أو ما كان في معنائه لما دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الصكالك بدل على أنهما وصلت أن يكون لهما الثمن بحال لما جاز قتلها ولكن لما لهما الكفاية بما أخذت أنهما التصبر في من يحل له قتلها (قال) ولا يحل السلم فيها له بيع وما أخلف في شيء يملك فيه بحال مبيعاً أو مؤثراً أو بقيته في حياطة أو موت فهو من الثمن ولا يحل للكاتب من الثمن ما وصفنا من ثمنه التي صلى الله عليه وسلم عن ثمنه ولو حل ثمن حلوان الكاهن ومهر البقي (قال) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من اقضى كلباً الكلب سبباً أو زرعاً أو ماشية نقص كل يوم من عمله قيراطان وقال لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة (قال) وقد نصب الله عز وجل الخنزير فمما حرّم جوارحه فلا يحل أن يخرج له من مبيع ولا مؤثراً ولا قتيلاً ولو قتل إنسان لم يكن فيه قية وما لا يحل عنه مما يملك لا يحل قتيله لأن القيمة عن من الثمن (قال) وما كان فيه منفعة في حياته بيع من الناس غير الكلب والخنزير وإن لم يجلأ كلمة فلا بأس باتباعه وما كان لا بأس باتباعه لم يكن بالسفوفه بأس إذا كان لا ينقطع من أيدى الناس ومن ملكه فقتله غيره فقتله في الوقت الذي قتله فيه وما كان منه مبيعاً فقتله مبيعاً فقتله مبيعاً كما تكون قيمة السبب مبيعاً وذلك مثل الفهد يملك الصدوق والباري والشاهين والصقور وغيرهما من الجوارح المعلقة وشل الهر والجوارح الأنسي والبغل وغيرهما مما فيه منفعة حيوان لم يزل له (قال) فاما الضعف والعلب فهو كلاب وبيعان وهما مختلفان لما وصفت يجوز فيهما السلف أن كان انقطاعهما في الحي الذي يسلف فيهما ما موافقاً لآمان الطاهر عند الناس ومن قتلها ماله واحد غريمه ثمنها كما يغرم عن النبي وغيره من الوحش المألول غيرهما (قال الشافعي) وكل ما لا منفعة فيه من وحش مثل الحدة والرجة والبنانة وما لا يصيد من الطير الذي لا يزل كل له ومثل الحكماء والقطا والخناس وما أشبه هذا فأرى والله إلى أعلم أن لا يجوز شرأ أو ولا يبعه دين ولا غيره ولا يكون على أحد ولو جبر رجل عند مقتله رجله قية وكذلك الثأر والجردان والوزغان لأنه لا معنى للنفعة فيه سباع ولا مذموم ولا مستألف فإذا اشترى هذا أشبه أن يكون أكل المال بالباطل وقضى الله عز وجل عن كل المال بالباطل لأنه إنما جيز للسلطان بيع ما تنفعوا به ما كولا أو مستعمله في حياته لمنفعة تقع موقفاً ولا منفعة في هذا تقع موقفاً وإذا نهى عن بيع شراب الخمر وهو منعة إذا تم لأنها ليست بعين ثمنك لمنفعة كان ما لا منفعة فيه بحال أو لئلا ينهى عن ثمنه عندى والله إلى أعلم

(باب الخلاف في ثمن الكلب)

(قال الشافعي) فمما تنافى بعض الناس بأجل من ثمن الكلب وشراءه وجعل على من قتله ثمنه قلته أم يجوز أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم من الكلب وتجعل له ثمنها أو موتاً ويجوز أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب ولها الثمن بغير ما قلنا أي يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل ما يغيره قاتله وكل ما غريمه قاتله أو ثمن قتل لانه لا يكون مالاً للسلطان ورسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بما (وقال قائل) فاما انما أخذنا أن الكلب يجوز ثمنه خيراً أو قيساً قلته فاذكر الخبر قال أخبرني بعض أصحابنا عن محمد بن إسحق عن عمران بن أبي أنس أن عثمان أنعم رجلاً عن كلب قتله عشرين بغيراً قال وإذا جعل فيه مقتولاً كان حاله عن لا يختلف ذلك (قال) قلته أرايت لو ثبت هذا عن عثمان كنت لم تصنع شيئاً في احتجاجك على شيء ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والثابت عن عثمان خلافه قال فاذكره قلت أخبرنا الثقة عن يونس عن الحسن قال سمعت عثمان بن عفان يخطب وهو يأمر بقتل كلاب (قال الشافعي) فكيف يأمر بقتل ما يغير من قتله قيمته قال فأخذناه فيسأل على أن رسول الله

وقد وكل هذا بقيته لم يقض الشافعي عليه بدفعه لأنه مقر بتوكيل غيره في مال لا يملكه ويقول له أن شئت فادفع أو دعه ولا يجبرك على أن تدفع (قال) ولو كسب والمقارض أن رذاما اشتري باليبيب وليس جائع أن يحلفها مريض رب المال وقال ألا ترى أنهم لو تمسكوا لم ينتقض البيع ولزمهما الثمن وكانت التبعة عليهم رب المال

(كتاب الإقرار)

باب الإقرار بالحقق والمواهب والعارية

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز الإقرار بالغر وشيئاً من لم يجز بعه لم يجز إقراره فإذا قال الرجل لفلان على شيء ثم بعد قبله أقرو بما شئت مما يقع عليه في من مال أو قرة واحلف بالله ثم قال أبي

صلى الله عليه وسلم لم يتم صاحب الزرع ولا الماشية عن اتخاذه وذكره صيد الكلاب فقال فيه ولم ينه
 عنه فلما رخص في أن يكون الكلب مملوكا كالجمار حل عنه ولما حل عنه كانت قيمته على من قتله (قال)
 فقلت له فإذا أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخاذه لصاحب الزرع والماشية ولم ينه عنه صاحب الصيد
 وجرم عنه فأجمعا أو ينالون بكل مسلم أن يتبعوا في القولين فصرم ما حرم عنه وقتل الكلاب على من
 لم يبعه اتخاذه كأمر بقتلها وتبيع اتخاذهما إلى أبحه ولم ينه عنه أو تزم أن الأحاديث فيها تناقض قال
 فما تقول أنت قلت أقول الحق إن شاء الله تعالى فثبت الأحاديث على ما جاءت كجاءت إذا احتلت أن
 تثبت كلها ولو جاز ما قلت من طرح بعض البعض جاز عليك ما أجزت لنفسك قال فيقول فأنزل لا تعرف
 الأحاديث قلت إذا كان ما يتم به من اتخاذه لأجل أحد اتخاذه أو أقتلها حيث وجدتهما لم لا يكون أولى
 بالصواب منه قال أفصير عندك أن يقتضها تحذوا لغيرها قلت بل لا يجوز فيها غيره لو كان أصل اتخاذهما
 حلالا لاحت لكل أحد كما يحل لكل أحد اتخاذهما والجر والبال ولكن أصل اتخاذهما محرم لا يجوز كضرورة
 لإصلاح المعاش لأن لم أجد الحلال يحظر على أحد ما جاز من المحرم ما يباح لبعض دون بعض (قال) وش
 ماذا قلت الميتة والهم بملأني الضرورة فإذا فارق الضرورة عاد أن يكون محرمين عليه بأصل تحريمهما
 والظهار بالتراب يباح في السر فإن لم يجد ماء فاذأ وجده حرم عليه الظهار بالتراب لأن أصل الظهار إنما
 هي بالماء ومحرمه بما حلقه الألف للضرورة وبالأعزاز والسر والمرض ولأنك إذا فارق رجل اقتناء الكلب
 لصدا والزرع والماشية حرم عليه اتخاذهما قال فلم لا يصل عنها في الحين الذي يحل اتخاذهما قلت لما وصفت
 لك من أنها مرجوعة على الأصل فلا تنجر في الأصل وإن تنقلب حاله بضرورة أو منفعة فإن أحاله
 خاص لم ينجر قال فاجدني مثل ما وصفت قلت أرايت ذابها الرجل مات فاضطر الباشرا بأجل لهم
 أكلها قال نعم قلت أفصل ببعضها منهم أو بعضهم إن سبق بعضهم لها قال إن قلت ليس ذلك قلت
 فقد حرمت على مالك الأدب يبعها وإن قلت نعم قلت فقد أحلت بيع المحرم قلت نعم قال فأقول
 لا يصل بيعها قلت وأمرها بجرل في الحين الذي أبيع له ولا أكلها فيه (١) لم يصر عنها قال لا قلت فأقول
 يدعى على التهي عن ثمن الكلب الأما وصفتك أن يبدل قال أموجدي غيره هذا أقوله قلت نعم
 زعمت أنه لو كان ذلك حرم عليه اتخاذهما وحل لك أن تغسدهما على ماء وغير ذلك مما يصيرها خلا
 وزعمت أن رجلا أو أهرافها وقد أقسدها قبل أن تصير خلا لم يكن عليه في غنائها أن لها لم تحل بعد عن
 المحرم فتصير غيرها غيره وزعمت أن ما شئت لم يموت حل لك ملهها وجس جلدها وإذا دبقتها حل فحاولو
 حرقتها رجل قبل أن تدبقتها لم يكن عليه فيها قيمة قال أفلا أقول هذا ولكني أقول إذا صاربت خلا وصارت
 مدفوعة كان لها ثمن وعلى من حرقتها قيمته قلت لاشها تصير عندك عن حالها لكل أحد قال نعم قلت
 أفصير الكلاب حلالا لكل أحد قال لا لا بالضرورة أو بل بالمنفعة والكلاب بالية أشبه والميتة لنا
 فيها الزم قلت وهذا يلزم في الحين الذي يحل لك فيه جس الجرو والجدوات لا تفحل في ذلك الحين لها
 عند قال أجل (قال الشافعي) ثم حي أن قائلا قال لأنني لكتاب الصيد ولا الزرع لأن الذي صلى الله عليه
 وسلم نهى عن ثمن الكلب جله ثم قال وإن قتل إنسان لا تحركه غرمته لأنه أقسده عليه ما (قال الشافعي)
 وما لم يكن له ثمن حيوان أصغر منه محرم كان ثمنه إذا قتل أول أن يطل أو مثل ثمنه حيا وكل ما وصفت
 جمع على من حكيث قوله وجمعة على من قال هذا القول وعلة زيادة حقه من قوله أنه إذا لم يحل عنها في الحال
 التي أباح النبي صلى الله عليه وسلم اتخاذهما كان إذا قتل أخرى أن لا يكون بها حلالا قال فقال لي قائل إذا
 أخصى رجل كلب رجل أو وجدته قلت إذا لم يكن له ثمن ولم يكن على من قتله مائة كان فيما أصيب مما دون
 القتل أولى ولم يكن عليه غرم ومنهى عنه ويؤوب إذا عاد (١)

حلف المدي على
 ما دني واستجمع
 تكول صاحبه وسواه قال
 له على مال أو مال كثير
 أو عظيم فأما يقع عليه
 اسم مال فأما من ذهب
 إلى ما يحب فيه الزكاة
 فلا أعلم خيرا ولا قبيحا
 أرايت إذا أغرمت
 مسكنا يرى الدرهم
 غنيا أو خفيف يرى
 ألف ألف فقلنا إذا
 أقرب مال عظيم مائتي
 درهم والعامة تعلم أن
 ما يقع في القلب من
 مخرج قولهم ما مختلف
 فقلت المقرة أذن تعطه
 من خلقة الالافه
 ونظمت المسكين إذا غرمته
 أضعاف العظم اذ ليس
 عندك في ذلك العمل
 كلام الناس وسواء قال
 له على دراهم كثيرة أو
 عظمة أو لم يقلها فهي
 ثلاثة وإذا قال له على
 ألف ودرهم ولم يسر

(١) قوله لم يفرم عنها
 كذا في السمع واصله
 تحريف من السامخ
 والوجه أنفر بالاستفهام
 وأطر كنهه مصححه

(١) وفي اختلاف مالك والشافعي (باب ثمن الكلب) سألت الشافعي رجه الله عن الرجل يقتل الكلب ==

بالزيادة في الكيل والوزن ويكون في الدين زيادة الاجل وقد يكون مع الاجل زيادة في النقد (قال) وبهذا
 نأخذ والذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الفضل في بعضه على بعض يدايد الذهب والورق والخنطة
 والشعر والتمر والمخ (قال) والذهب والورق ما بين لكل شيء لانهما الثمنان كل شيء ولا يقاس عليهما
 شيء من الطعام ولا من غيره (قال الشافعي) رحمه الله فاتتكم بهم معهم من الطعام من مكيل كلما كؤل
 (قال) فوجدنا لما كؤل اذا كان مكبلا فالما كؤل اذا كان موزوناً في معناه لاتهما لما كؤل انهما وكذلك اذا
 كان مشروباً مكبلاً أو موزوناً لان الوزن أن يباع معلوماً عند البائع والمشتري كما كان الكيل معلوماً عندهما
 بل الوزن أقرب من الاطاحة لبعده فتلوه من الكيل فلا اجتماع أن يكونا ما كؤلين ومشروبين ويعام معلوماً
 بمكيل أو موزان كان معاهما معني واحد الحكمهما الماحك واحداً وذلك مثل حكم الذهب والفضة
 لأن يخرج التمر والصليب في الذهب والفضة والبر والتمر والتمر والنوى فيه لا ملاحاة الا به والمخ
 واحد لا يختلف ولا يخالف في شيء من أحكامها من حيث السعة من المأكول غيره وكل ما كان قياساً عليها
 مما هو في معناها وحكمه حكمها من تخالفين أحكامها وكل ما كان قياساً عليها مما هو في معناها حكمها
 حكمها من المأكول والمشروب والمكيل والموزون وكذلك في معناها عندنا والله أعلم كل مكيل ومشروب
 يبيع عدداً لا واحداً كثيراً ما يوزن يلدن لوزن بائري ووجدنا في الرب بركة أنما يبيع في سلال جزافاً
 ووجدنا طائفة القوم أنما يبيع جزافاً ووجدنا أهل البدو أنما يبيعوا الحاصلات بقياسها لا جزافاً وكذلك
 يتبايعون اللبن والصن والزبد وغيره وقد وزن عندهم ولا يجمع من الوزن والمكيل في بيع من باعه
 جزافاً وما يبيع جزافاً أو عدداً فهو في معنى الكيل والوزن من المأكول والمشروب عندهما والله أعلم وكل
 ما كان له ملك وكان له ثمن في حياته كان مبيعاً وما لم يكن له ثمن في إحدى الحالتين لم يكن له ثمن في الأخرى
 (باب بيع الفضولي وليس في الشراجه وفيه نصوص) منها في القصب (قال الشافعي) رحمه الله
 وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية فباعها من رجل والمشتري يعلم أنها مغمورة تم جاعا لمغصوب
 فأراد جارة البيع لم يكن البيع جائزاً من قبل أن أصل البيع كان محرماً فلا يكون لأحد اجازة المحرم ويكون
 له تجديده يبيع حلالاً هو غير حرام فان قال قائل أو أريد أن امرأ باع جارية بشرط لنفسه فيها انذار
 أما كان يجوز والبيع ويكون له أن يختار ما شاء فعليه المشتري (١) بان انذاره دون البائع قيل بلى
 فان قال فما الفرق بينهما قيل هذا باعها ما تكلمها ببيعاً لا لأنه الجارية بشرطه وكان المشتري
 غير راض لله ولا البائع والقاصب والمشتري وهو يعلم أنها مغمورة عاصي الله هذا باع ما ليس له
 وهذا استمر لا يجله فلا يقاس الحرام على الحلال لأنه ضده الأثر أن الرجل المشتري من رب
 الجارية جازي بشرط المشتري انذاراً لنفسه كأنه انذاراً يكون البائع اذا شرطه أمكنه أن يشتري الجارية
 المقصودة بالانذار أخذها وأودها فان قال لا قيل ولو شرط على القاصب انذاراً لنفسه فان قال لا لمن
 قيل أن الذي شرطه انذاراً لا يملك الجارية يملك ولكن الذي يملكها الوشرطه الجارية فان قال نعم
 قيل له أفلا زرى أنها محتطان في كل شيء فكيف يقاس أحد المختصين في كل شيء على الآخر
 ومنها مسألة الضاعة آخر القراض التي فيها اختلاف العراقيين أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا
 الشافعي قال وإذا ابتاع الرجل مع الرجل بضاعة وتعنى فاشترى بها ما طعن هلكت فهو من وان
 وضع فيها فهو ضامن وان رفع فالرجل لما سابه المال كله إلا أن يشاء تركه فان وسبق يده إلى الباعة
 التي استأجرها له فهو بالخيار في أن يأخذ ما شاء أو السلعة التي ملكت عمله فان هلكت ثلث الباعة
 قيل أن يختار أحدها لم يضمنه إلا رأس المال من قبل أنه لم يختار له لكنه انبأ بلكه الاختيار أن

أن يبق بعد الاستئذان
 شياطين أو كثر وإن أقر
 بثوب في مندبل أو غفر
 في جراب فالوعاء قصر
 وإن قاله قبلى كذا
 أقر عماشه واحدا
 ولو قال كذا وكذا أقر
 عماشه اثنين وإن قال
 كذا وكذا درهما قبله
 أعطه درهمين لأن كذا
 يقع على درهم ثم قال
 في موضع آخر إن قال
 كذا وكذا درهما قبل
 له أعطه درهما أو
 أكثرين قبل أن كذا
 يقع على أقل من درهم
 (قال المزني) وهذا
 خلاف الأول وهو
 أنسه بقوله لأن كذا
 يقع على أقل من درهم
 ولا يعطى إلا اليقين
 (قال الشافعي) رحمه
 الله والإقرار في العدة
 والمرض سواء
 يتصاوصن معا ولو أقر
 (١) قوله بأن الظاهر
 دون البائع كذا
 بالاصل لها وفي باب
 الغصب وأعله تحريف
 من السائح والوجه بن
 لحيارته دون المشتري كما
 هو واضح إذ معصمه

لوارث فلم يمتصني
حدثه وارث يحبه
فالأقرار لازم وإن لم
يحدث وارث فنأجل
الأقرار لوارث أحازه
ومن أمهده ولو أقر
لتفسير وارث فصار وارثا
بطل أقرا به ولو أقر أن
هذه الامة ولم منها
ولا مال غيرها ثمات
فهو ابنه وهما حران
عونه ولا يبطل ذلك
بحق الترمذ الذي قد
يكون موجلا ويجوز
ابطاله بعد ثبوته ولا
يتصور ابطال حربة
بعد ثبوتها وإذا أقر
الرجل لجل بدين كان
الأقرار باطلا حتى
يقول كان لاني هذا
الجل وأجلده على مال
وهو وارثه فيكون
أقراره (قال المزني)
رجحه الله هذا عندي
خلاف قوله في كتاب
الوكلة في الرجل يقر
أن فلانا وكيل فلان
في قبض ماله عليه

ما يبق منه ويدخر وما لا يبق ولا يدخر سواء لا يختلف فلو نظرنا في الذي بقي منه ويدخر ففرقنا بينه وبين
ما لا يبق ولا يدخر وجدنا التركة بابا يبق فاه ووجدنا الطعام كله لا يبق ذلك البقاء وجدنا ما لا يبق
ذلك البقاء وجدنا ما لا يبق ولا يدخر فان قال قديس قيل وكذلك عامة الفاكهة الموز وفيه قد تبس
وقشر الأرجع بالصق فيه يبس وليس فيما يبق ولا يبق معنى يفرق بينه إذا كان مأكولا ومشروبا فكله
صنف واحد والله أعلم وما كان غير مأكول ولا مشروب لنفكه ولا لتذمخل (١) الاستيوش والنقاء
والزور كلها هي وإن أكلت غير معنى القوة فقد تعد ما كوله ومشروبه وقباص على المأكول القوة أولى
من قباص على ما فارقها مما يستعمله لغيره لا كل ثم الادوية كلها أهليلجها وأبلجها وسقمونيا وعاريقونها
بخل في هذا المعنى والله أعلم (قال) ووجدنا كل ما يستعمله ليكون مأكولا ومشروبا يجمعه أن
المتاع ليؤكل أو يشرب ووجدنا يجمعه أن الأكل والشرب للنفقة ووجدنا الادوية تؤكل وتشرى للنفقة
بل منافعها كثيرة أكثر من منافع الطعام فكانت أن تقاس بالمأكول والمشروب أولى من أن يقاس بها
المتاع لغيره لا كل من الحيوان والنبات والخشب وغير ذلك فجعلنا إنشاء أصلين أصل مأكول فله الرأ
وأصل متاع لغيره المأكول لأربا في الزيادة في بعضه على بعض فالأصل في المأكول والمشروب إذا كان
بعضه بعض كالأصل في الدناير بالدناير والدرهم بالدرهم وإذا كان منه صنف بصنف فبعضه فهو كالذناير
بالدرهم والدرهم بالدناير لا يختلف الأصله وتلك العللة لا تكون في الدناير والدرهم بحال وذلك أن
يكون الشيء منسوب بدين منه وهذا لا يدخل الذهب ولا الورق أبدا (قال) فان قال قائل كيف فرقتم
= لا يملكها والقول الثاني وهو أحد قوليه أنه إذا تعدى ما شترى شيئا بالمال بعينه فرج فيه فالشراء باطل
والبيع مردود وإن اشترى بحال لا بعينه ثم تعدد المال فهو متعدي بالمتد والرجح والتقصان عليه وعليه
مثل المال الذي تعدى فيه فتقدم ولصاحب المال أن يبعده في بدل البائع أن يأخذه فان تأمل المال
فصاحب المال يختار أن يحب أخذه من الدافع وهو المقارض وإن أحب أخذه من الذي تلف في يده وهو
البائع ثم ومنها في الأبحاث (قال الشافعي) ومن أعطى رجلا مالا لأقرضه ما عن بيعه سلعة يشتريها منها
فاستأجرها صاحب المال بالخيار أن يحب أن تكون السلعة قراضا على شراؤها وإن شاء ضمن المقارض
رأس ماله (قال الريسم) وله قول آخر أنه إذا أمره أن يشتري سلعة بعينها فتعدى فاشترى غيرها
فإن كان عقد الشراء بالعين بعينها فالشراء باطل وإن كان عقد الشراء بغير العين فالشراء صحيح وإن
المشتري الثمن والرجح والتقصان عليه وهو ضمن للمال لأنه لما اشترى بغير عين المال صار المال في ذمة
المشتري وصار الرجح والخسارة عليه وهو ضمن للمال لصاحب المال (قال الشافعي) وإن أعطى رجل رجلا
شيئا يشتريه شيئا بعينه فاشترى له ذلك الشيء وغيره بما أعطاه أو أمره أن يشتريه شيئا فاشترى شيئا
أو عبدا فاشترى عبدين ففيها قولان أحدهما أن صاحب المال بالخيار أن يأخذ ما أمره وما زاد دفعه
بغير أمره أو أخذ ما أمره به من الثمن والرجح على المشتري بما يبق من الثمن وتكون الزيادة التي
اشترى للمشتري وكذلك إن اشترى بذلك الشيء وباع بالخيار في ذلك الرب المال لأنه ماله ملك ذلك كله
وبعائه باع وفي ماله كان الفصل والقول الآخر أنه قد رضي أن يشتري شيئا بدينار فاشترى ما زاد دفعه
شيئا فهو له فان شاء أمسكه وإن شاء وهبه لأن من رضي شيئا بدينار لم يعد من زاده غيره لأنه قد جاءه
بالذي رضي وزيادة شيء لا مؤنة عليه في ماله وهو معنى قول الشافعي وقال قائل للشافعي قال الحاديت التي
عليها اعتمادهم قلنا لهم ما حديثكم فأنسبنا بن عينة أخبرنا عن شبيب بن غردة أنه سمع الحنفي يقولون
عن عروة بن أبي الجعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه دينارا يشتري به شاة أو أخته فاشترى له =

لا يقضى عليه بدفعه
لأنه مقر بالتوكيل في
مال لا يملكه ويقول له
ان شئت فادفع أو دعه
وكذلك هذا إذا أقر
عالم لرجل وأقر عليه
أنه مات وورثه غيره
وهذا اعتدى بالحق
أولى وهذا وأدله
عنى سواه فإنه
ما أقربه فيسأ على
نفسه فإن كان الذي
ذكر أنه مات حيا
وأنكر النية المال
الوكالة رجعا عليه بما
أنفق عليهما (قال
الشافعي) ولو قال
هذا الرقيق له الا
واحد اكان للقرآن
ياخذ أجمعهم ولو قال
غصبت هذه الدار من
فلان وملكها فلان
فهى لفلان الذى أقر
أنه غصبها منه ولا يجوز
شهادته للشك لأن
غاصب ولو قال غصبته
من فلان لا يل من
فلان كانت لأول ولا
غرم عليه لثاني وكان

بين الذهب والورق وبين الما كقول في هذه المسألة قلت الحجة فيه ما لا حجة معهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه لا يجوز أن تقضى شيئاً بخلافه فإذا كانت الرطوبة موجودة في غير الذهب والفضة فلا يجوز أن يقاس شيئاً بشئ في الموضع الذي يخالفه فان قال قائل فأوجبنا السنة فيه قيل ان شاء الله (١) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد بن موسى الأسدي بن سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاة السلت فقال له سعد أيتها أفضل فقال البيضاة فهى عن ذلك وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عن شراء التمر بالربط فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيقض الربط إذا بيع فقالوا نعم فهى عن ذلك (قال) ففي هذا الحديث رأى سعد نفسه أنه كره البيضاة السلت فان كان كرهها بسنة فذلك موافق لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه تأخذ ولعله ان شاء الله كرهها لذلك فان كان كرهها متفاسداً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أجاز الربط بالبيع متفاسداً وليس في قول أحد جميعه النبي صلى الله عليه وسلم وهو القياس على سنة النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً (قال) وهكذا كل ما اختلفت أسماؤه أو أصنافه من الطعام فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يبدأ به أو لاخيره نية ككذلك تأخير الدرهم لا يختلف هو حى وكذلك زيب بتمر وحطة بشعر وشعر بسلت وذرة بزر وما اختلف أصنافه من الما كقول أو المشروب هكذا كله وفي حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلائل منها أنه سأل أهل العلم بالربط عن نقصه فبينى للإمام اذا حضره أهل

ثلاثين فباع احداً هادياً ديناراً وأنه شاة ودينار فدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيعه بالبركة فكان لو اشترى زبارة بجمعه (قال الشافعي) فمن قال له جميع ما اشترى فانه يملكه اشترى فهو زائد بما يملكه قال انما كان ما قبل عروفة من ذلك ازيد او انظر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطلره وازدياده واختار أن لا يقضه وان يملك ما ملك عروفة يملكه ودعاه في بيعه ورأى عروفة بذلك يحسنه عروفاً ولو كانت معصية نهاه عنها ولم يقبلها لم يملكها في الوجهين معا (قال الشافعي) ومن رضى بأن يملك شاة دينار فذلك بالدينار شاة كان به أرضى وانما معنى ما يقضه ان أراد ما ملك المال به انما أراد ملك واحد ومملكه المشتري الشاة بلا أمره ولكنه ان شاء مملكها على المشتري ولم يقضه ومن قال هملها جميعاً بلا خيار قال اذا جاز عليه أن يشتري شاة دينار فأخذ شاة فقد أخذوا واحدة يجوز بجميع الدينار فأوفاه وازداده دينار شاة لا مائة عليه في ماله في ملكها وهذا أشبه القولين بظاهر الحديث والله أعلم (قال الشافعي) والذي يخالفنا يقول في مثل هذه المسئلة هو ما ملك شاة نصف دينار والشاة الأخرى (٢) وعن أن كان لها المشتري لا يكون فلا مهران يملكها أبدأ بالملك الاول والمشتري ضامن لنصف دينار

(باب اعتبار القدرة على التسليم حاوئاً على صحة البيع وليس في التراجم وفيه خصوص منها في باب وقت بيع الفاكهة (قال الشافعي) رحمه الله وان حل بيع غرمة من هذا الترخل أو عنب أو قثاء أو خرز أو غيره لم يحل أن تباع غيرهما التي تأتي بعدها بحال فان قال قائل ما الحجة في ذلك قيل لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنن ونهى عن بيع القرد ونهى عن بيع التمر حتى يسد موصلاحه كان بيع غرمة لم يخلق بعد أو في جميع هذا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن جرير بن جابر قال نهى ابن الزبير عن بيع الصل معاومة قال الشافعي فإذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصل والنثر بطلت صيدها في ماله مفرقة لان العادة قد أتت عليه كان بيع ماله برمه شئ قط من مشد أو خرز أو داخل في معنى القرد وأولى أن لا يبيع مما قد روى فهى التي صلى الله عليه وسلم عن بيعه وكيف يحرم أن يبيع غرماً أو خرز بن حنين بد أقبل بطيب منه شئ وقد روى وحل أن يتناع ولم يخلق قط وكيف أشكل على أحد أنه

العلم عاير عليه أن يسألهم عنه وهذا امرنا الى قيم الاموال بقول أهل العلم والقول من أهلها ومنها أنه صلى الله عليه وسلم تنطق المتعقب الرب فلما كان ينقص ليعجز ببعه بالتمر لان التمر من الرب اذا كان نقصا غير محدود وقد مر أن يكون التمر الامتلاء وكانت فيها زيادة بيان النطق المتعقب من الرب فقلت على أنه لا يجوز الرب بياس من جنسه لا اختلاف الكيلين وكذلك دلت على أنه لا يجوز رب برب لانه تنطق في السور في المتعقب خوفا من أن يزيد بعضه على بعض فصار طبا من معناها معنى واحد فاذا تنطق المتعقب فلم يعجز رب برب لان الصفة وقت ولا يعرف كيف يكون ان في المتعقب وكان يساعجه ولا الكيل بالكيل ولا الوزن بالكيل والوزن من جنسه الامتلاء

(باب جامع تفريع الكيل والوزن بعضه بعض)

(قال الشافعي) معرفة الاعيان أن ينظر الى الاسم الاعمال الجامع الذي يفرده من جملة ما عجزه عجزها ففكك جنس فاصل كل ما نبئت الارض أنه نبات ثم يفرقه بما فيها من اقسامها فالحب اقسام والاشجار التي تفرق بالحسن من جاع التبر فيقال تروزيب وقال حنيفة وزدو شعير سوت فهذا الجامع الذي هو جامع التميز وهو من الجنس الذي نحر الزاد في بعضه على بعض اذا كان من صنف واحد وهو في الذهب والورق هكذا وهما مخلوقان من الارض اوقها ثم هما يفرق بها اقسامها ذهب وورق والتبر سواهما من النحاس والحديد وغيرهما (قال الشافعي) رحمه الله والحكم فيما كان يباس من صنف واحد من اصناف الطعام حكم واحد لا اختلاف فيه كحكم الذهب بالذهب والورق بالورق لان رسول الله

== لا يكون بيع أبدا أولى بالفرس هذا البيع الطائر في السماء والصيد الا بق والجل الشاردا فرس أن يكون التفرقة اصنف من هذا ولان ذلك شيء قد خلق وقد وجد وهذا المخلوق بعد وقد خلق فكيف كان غايته في الكثرة وعادة في القلة وفيما بين الغابتين منازل أو رأيت ان اصابته الجائحة بأى شيء فباس أبول حله فقد يكون ثابته أكثر أو قلته فقد يختلف ويثبت فهذا عندنا بحرم معنى السنة والاثرو القياس عليه بما والعقول والذي يمكن من عموما أكثر ما حكمنا وفيما حكمنا كفاية ان شاء الله ربه ومنها في ابطال بيع المكاتب كتابة صحبة بغير رضاه قبل فسخ الكتابة وفيه نصوص في الكتابة وغيرها منها في زجاجة حبة المكاتب وبعده (قال الشافعي) رحمه الله لا يجوز لرجل أن يبيع مكاتبه ولا يبيع حتى يهجز فان باعه أو وهبه قبل يهجز المكاتب ويختار الهجز فالبيع باطل ولوا عتقه الذي اشتراه كان العتق باطلا لانه اعتق ما لا يملك وكذلك لو باعه قبل يهجز أو يرضى بالهجز ثم رضى بعد البيع بالهجز كان البيع مفسوخا حتى يحدث له بيعا بعد رضاه بالهجز وفيها في الوصية للمكاتب ولوقال ان شاء مكاتب فيبعوه فشا مكاتبه قبل يؤدي الكتابة بيع وان لم يشأ لم يبيع وقال بعد ذلك وانما قال في وصيته ان شاء مكاتب فيبعوه فالهجز حتى قال قد شئت أن تبعوه في قبل لانايع الارض بالهجز فان قال قد رضيت ببيع وان لم يرضه فالوصية باطلة لانه لا يجوز بيعه ما كان على الكتابة

(وفي اختلاف الحديث في بركة بيع المكاتب) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت تبي بركة فقالت اني كاتب اهل على على تع اواق في كل عام اوقية فأعطيني فقالت لها عائشة ان أحب إليك أن أعدها لهم (١) عدتها ويكون ولاؤك اني فعلت فذهب بركة الى أهلها فقالت لهم ذلك فأوعاها فاجابت عن عند أهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني عرضت ذلك عليهم فأبوا الا ان يكون الولاء لهم فجع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسألهما ==

الشيء حسبما الاول ولا يجوز للرجل العبد في المال الا بأن يأذن له سيده في التجارة فان لم يأذنه سيده فحق عتق ومالك غرم ويجوز اقراره في القتل والقطع والحسد لان ذلك على نفسه ولو قال رجل لفلان على ألف فأبى فألف حق هي هذه التي أقررت لك بها كانت لك عندي وديعة فقال بل هذه وديعة وتلك أخرى فالقول قول المقر مع يمينه لان من أودع شيئا بطائر أن يقول لفلان عندي ولفلان على لانه عليه ما لم يهلك وقد وودع فيتعدي فيكون عليه دين فلا الزم بالآبانية في وقال له عندي ألف درهم وديعة أو مضاربة ديننا كانت ديننا لانه قد يتعدي فيها فتكون مضمونة عليه ولو قال دفعها الى أمانة على اني ضامن لها لم يكن ضامنا بشرط ضمان

(١) قوله عدتها وكونك لم كرد في النسخ ولفظ لندار ان أحب أهلك اربعة اعمامة واحدة لا عملة يكون لاؤك في فعلت انك كسبه

صلى الله عليه وسلم ذكر تحريم الذهب والورق والخنطة والشعر والتمر والمخ ذكروا واحدا وحكم فيها
حكما واحدا فلا يجوز أن يفرق بين أحكامها بحال وقد جمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب تفرع الصنف من المأكول والمشروب بمثله)

قال الربيع قال الشافعي الخنطة جنس وإن تفاضلت وتباينت في الأسماء كما تبين الذهب وتفاضل في
الأسماء فلا يجوز ذهب بذهب الامتلاجل وزناوزن بدايد قال وأصل الخنطة الكليل وكل ما كان أصله
كيلا يجوز أن يباع بمثله وزناوزن ولاوزيا بكيلا قال ولا بأس بالخنطة مثلا بجل وبداءيدولا بقرقان حتى
يتقايضا وإن تفرقا قبل أن يتقايضا فسد البيع بينهما كما يكون ذلك في الذهب بالذهب لا يختلف قال
ولا بأس بخنطة جيدة بسوى مذهبها بنار الخنطة ردنية لا يسوى مدعلس بن دينار ولا خنطة حد رنية بخنطة
قدعة ولا خنطة ضياء صافية بخنطة سوداء قبيصة مثلا بجل كيلا بكيلا بدايدولا بقرقان حتى يتقايضا إذا
كانت خنطة أحدهما متقا واحدا وخنطة قائمه متقا واحدا وكل ما يجوز الامتلاجل بدايدولا بقرقان
يباع منه شيء ومعنى غيره بشئ آخر لاخير في مدخر يحوط درهم عدى بقرحوة ولا مخنطة سوداء ودرهم
جنى بخنطة حمولة حتى يكون الطعام بالطعام لا شيء مع واحد منهما غيرهما أو يشتري شيئا من غير صنفة
ليس معهن صنفة شيء

== التي صلى الله عليه وسلم فأخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ بها واشترى بها ما
فأما الأول ما أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال
أما بعد فإني أرى رجالا يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل
وإن كان من شرطه قضاء الله حق وشروطه وأما الأول ما أعتق (قال الشافعي رحمه الله) أخبرنا
مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة (قال الشافعي) وحديث يحيى عن حمزة عن عائشة أئبت من
سددت عندهم وأحبب غلط في قوله واشترى بها ما واشترى لهم الولاء وأحب حديث حمزة أن عائشة كانت اشترطت
لهم بغير أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ترى أن ذلك يجوز فأعلمها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها إن
أعتقتهم فالولاء لها وقال لا تجعل عنهما ما تقدم فها من شرطك ولا أرى أمرها أن تشرط لهم ما لا يجوز
(قال الشافعي) وبهذا أخذ وقد ذهب فيه قوم مذهبهم ما ذكر ما حضري حفظه منها إن شاء الله (قال
الشافعي) وقال بعض أهل العلم بالحدث والراي يجوز بيع المكاتب قلت نعم في ما لن قال وماها قلت
أبى محل نعم من يجوز المكاتب فيهم عن أدائه لانه إنما عقدت له الكتابة على الأداء قال فإذما يؤدق في
نفس الكتابة أن الأولي بعده لانه إذا عقدها على شيء فلا رتبة كان العبد بحاله قبل كتابته إن شاعبه قال
قد علمت هذا فما الحال الثانية قلت أن رضى المكاتب بالبيع واليه من نفسه وإن لم يحل له نعيم قال
فأبى هذه قلت وأليس في المكاتب شرطان إلى السيد بيعه في أحدهما وهو إذا لم يوفه قال بلى قلت
والشرط الثاني العبد ما أدى لانه لم يخرج بالكتابة من ملك سيده قال أما الخروج من ملك سيده فلم يكن
بالكتابة قال الشافعي فقلت له فإذا يخرج من ملك السيد بالكتابة هل الكتابة لا شرط للعبد على نفسه
وللسيد على عبده قال بلى قلت أرايت من كان له شرط فتركه السيد بنفسه لشرطه قال أمان
الحر أو بلى قلت فلا لا يكون هذا في العبد قال العبد لو كان له مال وعقده لم يجزه قلت فإن عقده باذن
السيد قال يجوز قلت أفليس قد اجتمع العبد وسيد على الرضا بتركه لشرط في الكتابة قال بلى قلت
ولو اجتمع على أن يبيع المكاتب عبده أو يهبه لغيره قال بلى قلت فلم لا يجوز إذا اجتمع على إبطال
الكتابة أن يبطلها قال الشافعي وقلت له ذهاب رتبة إلى أهلها مساومة بنفسها للعائشة ورجوعها ==

ما أصله أمانة ولو قال
له في هذا العبد ألف
درهم سئل عن قوله فإن
قال نقضه ألفا قيل
كذلك منه فما قاله
منه اشتراه به فهو كما
قال مع عبده ولا تنظر
إلى قيمة العبد قلت أو
كثرت لأنهما قد
نصفان ونصفان ولو
قال له في ميراثي ألف
درهم كان اقرا على
أبيه بدين ولو قال في
ميراثي من أبي كانت
هبة إلا أن يردها اقرا
ولو قال له عندي ألف
درهم عاربه كانت
مضمونة ولو أقر في عبد
في يده لفلان وأقر
العبد لنفسه فلقول
قول الذي هو في يده
ولو أقر أن العبد الذي
تركه أوجه لفلان ثم
وصل أولم يصل دفعه
أولم يدفعه فقال بلى

(باب في التمر بالقر)

(قال الشافعي) والتمر صنف ولا بأس أن يتباع صغر تمر بصاع تمر يدايد ولا يتفرقان حتى يتفاضلا ولا بأس إذا كان صاع أحدهما صنفًا واحدًا وصاع الآخر صنفًا واحدًا أن يأخذوا من كان يردى وبغوة بهو أو ردى وصعاني بصعاني ولا يخفى أن يكون صاع أحدهما من تمرين مختلفين وصاع الآخر من تمر واحد ولا خير في أن يتباعا التمر بالتمر وزنًا في جلال كان أو قرب أو غيرة ذلك ولطو رحته الحلال والقرب يجوز أن يتباع وزنًا وذلك أن وزن التمر يبين فيكون صاع وزنه أرطال وصاع آخر وزنه أكثر منها فلو كيلًا كان صاع بأكثر من صاع كيلًا وهكذا كل كيل لا يجوز أن يتباع مثله وزنًا وكل وزن فلا يجوز أن يتباع مثله كيلًا وإذا اختلف الصنفان فلا بأس أن يتباع كيلًا وأن كان أصله الوزن وشراؤه إلا أنما أمره ببيعته على الأصل كراهية التفاضل فإذا كان ما يجوز فيه التفاضل فلا ينال كيف يتباعه أن تقابضه قبل أن يتفرقا

(باب ما في معنى التمر)

(قال الشافعي) وهكذا كل صنف يابس من المأكول والمشروب فالقول فيه كما وصفت في الحنطة والتمر لا يختلف في حرف من ذلك (١) يخالف الشعير بالثعلب والذرة بالقر والبلت بالسلت والسخن بالنخن والأرز بالأرز وكل ما كل الناس مما ينبتون أو لم ينبتوا مثل الفث (٢) وغيره من حب الحنظل وسكر العشر (٣) وغيره مما كل الناس ولم ينبتوا وهكذا كل ما كوى يابس من أسبوش بأسبوش وثفاء بثناء وصعتر بصعتر فباسيع

== لعائنه حبوب أهلها بان اشتروا ولاها ورجوعها بقول عائشة ذلك سل على رضاها بان يتباع ورضا الذي كاتبها بذلك لأنها لا تشتري إلا من كاتبها قال أجل فقلت قد كان في هذا ما يكفل مما سألت عنه قال فان قلت فلعلها عجزت قلت أقرى من استعان بكلمة تجهز قال لا قلت فغدينها بدل على أنهما تجهز وإن كانت عجزت فلم يجهزها سديها قال الشافعي فقال فلفل لأهلها ببيعها قلت بغير رضاها قال أجل ذلك قلت أقرها راضية إذا كانت مساومة بفساوس ولا أهلها وإلهم قال نعم قلت فينبغي أن يذهب هؤلاء همك أنهم يبيعونها بغير رضاها وتعلم أن من لقيناهم الصن (٤) إذا لم يتفقوا في أن لا يبيع المالكات قبل أن يجهز أو يرضى بالبيع لا يجوز أن يفسد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان محتاجًا لمعين كان أولاهما ما ذهب إليه عوام الفقهاء مع أنه يبين في الحديث كما وصفت أن تسبع الأرضها قال أجل

(باب اعتبار رؤية المبيع لصحة البيع وليس في التراجم) وقد سبق في أول البيع ذكر اختلاف في خيار الرؤية عند قول الشافعي أنه لا يرد البيع إلا بخيار أو عيب بعده أو شرط بشرطه أو بخيار الرؤية أن جاز خيار الرؤية (قال الربيع) قد جمع الشافعي عن خيار الرؤية وقال لا يجوز خيار الرؤية

ورجعي في اختلاف ما قاله والشافعي (باب البيع على البرناج) سألت الشافعي رحمه الله عن بيع الساج المدرج والقطبية وبيع الأعدال على البرناج على أنه واجب بصفة أو عرفة قال لا يجوز من هذا شيء قلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وعن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمناذة قلت للشافعي رحمه الله فأنقول في الساج المدرج والقطبي المدرج لا يجوز بيعهما إلا بمسماة الملامسة ونزعم أن بيع الأعدال على البرناج يجوز قال الشافعي رحمه الله فالأعدال التي لا ترى أدخل في معنى الغر المحرومين القطبية والساج يرى بعضه دون بعض ولا يرى من الأعدال شيء وأن الصفة تقع مسماة على هيات مختلفة قلت للشافعي إنما تفرد بين ذلك لأن الناس أجازوه قال الشافعي رحمه الله ما علمت أحدًا يقتدى =

فصلان آخر فهو الأول ولا غرم عليه الآخر ولا يصح على إبطال إقراره في مال قد قطعه للأول وإذا شهدا على رجل أنه أعتق عبده فردا ثم اشترياه فان صدقهما البائع رد الثمن وكان له الولاء وإن كذبهما عتق

(١) قوله وذلك يخالف الخ كذا في الأصول التي بأيدينا وأنظره ٨١

(٢) قوله مثل الفث هو نبت يختبئ حبه في وقت الجذب ٨١

(٣) قوله العشر كمرود شجره صنف حلو وله سكر يخرج من شعبه وموضع زهره وانفسر اللسان ٨١

(٤) قوله من المعين كذا بالأصل بدون نقط راحه يخفف عن المعين ٨١

منه وزنا بشئ من منصفه لم يصرف الى كيل وما يبع منه كيل لم يصرف الى وزن لما وصفت من اختلاف في ريسه وخفته وصفاته قال وهكذا كل ما كول ومشروب أخرجه اقم من ثمر أو أرض فكان بحاله التي أخرجه الله تعالى بها لم يحدث فيه الا تمسوت شيئا فنعلمه عن حاله التي أخرجه الله تعالى بها الى غيرها فأما ما ذكره لم يزل رطباً بحاله أدا في هذا الصنف من علة ساذكرها ان شاء الله تعالى فأما ما أحدث فيه الا تمسوت بتحقيقا من التمر فهو نقي استعملوا به صلاحا لم يتقوه وتر كوصف وما أشبه هذا

(باب ما يجمع التمر وما يتخالفه)

(قال الشافعي) رحمه الله والزيتون مخلوق غرة لوز كهذا الا تمسوت بحصة لم يخرج منها زيت ولم يحصر وما خرجت زيتا فاعلموا اسم الزيت بان ثمرته زيتون فاسم غرة ثمرتها التي منها الزيت من زيتون فكل ما خرج من زيت الزيتون فهو مصنف واحد يجوز فيه ما يجوز في الخنطة بالخنطة والتمر بالتمر ويرتبه ما رتبه من الخنطة والتمر لا يختلف وقد يصبر من الفجل دهن يسمى زيت الفجل قال وليس عما يكون بسلادنا فيعرف له اسم بلسمه ولست أعرفه يسمى زيتا الا على معنى انه دهن لا اسم له مستعمل في بعض ما يستعمل فيه الزيت وهو ما بين الزيت في طعمه وريحه ونسجه وزيتون أصل قال ويحمل معنيين فالذي هو الباقي عندي والله تعالى أعلم أن لا يحكم بان يكون زيتا ولكن يحكم بان يكون دهنان من الادهان فيجوز أن يباع الواحد منه بالآخر من زيت الزيتون وذلك انه اذا قال رجل أكلت زيتا واشترت زيتا ناعرف أنه يريده زيت الزيتون لان الاسم له دون زيت الفجل وقد يحتمل أن يقال هو مصنف من الزيت فلا يباع بالزيت الا بملائي والسليط دهن الجبلان (١) وهو مصنف غير زيت الفجل وغير زيت الزيتون فلا بأس بالواحد منه بالآخر من كل واحد منهما وكذلك دهن البرزوا محبوب كلها كل دهن منه بحالف دهن غيره دهن الصنوبر ودهن الحب الاخضر ودهن الخسرد ودهن السمسم ودهن توك المشمش ودهن اللوز ودهن الجوز فكل دهن من هذه الادهان خرج من حبة أو غمرة أو خنطة ما يخرج من تلك الثمرة أو تلك الحبة أو تلك الغمرة فهو مصنف واحد فلا يجوز الا بملائي ما يدايد وكل صنف منه خرج من حبة أو غمرة أو غمرة فلا بأس به في غير مصنفه الواحد منه بالآخر من كل دهن خردل دهن فجل ودهن خردل دهن لوز ودهن لوز دهن جوز اردد أصوله كله الى ما خرج منه فإذا كان ما خرج منه واحدا فهو مصنف كالخنطة صنف واحد اخرج من أصلين مقترقين فهما صنفان مقة فان كالخنطة والتمر فعلى هذا جميع الادهان المأكولة والمشربة القذواء والتلذذ لا يختلف الحكم فيها كهي التمر والخنطة سواء فان كان من هذه الادهان شئ لا يؤكل ولا يشرب بحال أبدا فهو دواء ولا تغيره فهو خارج من الرافلا بأس أن يباع واحد منه بعشرة منه بدينونسيته وواحد منه بواحد من غيره واثنتين بدينونسيته انما الرافيا على أو شرب بحال وفي الذهب والورق فان قال قائل قد يجمعهما اسم الدهن قبل وكذلك يجمع الخنطة والذرة والارز اسم الحب فلما بين حل الفضل في بعضه على بعض بدينونسيته وليس للادهان أصل اسم موضوع عند العرب انما سميت تعالى انما تنسب الى ما تكون منه فأما أصولها من السمسم والحب الاخضر وغيره فموضوع له أسماء كاسماء الخنطة لا يسميان فان قيل فالحب الاخضر معنى فاسمه عندهم يعرفه البطم والعسل الذي لا يعرف بالاسم الموضوع والذي اذ القيت رجلا فقلت له عمل علم أنه عمل النحل صنف وقد سميت أشياء من الخلاوة تسمى بها عسلا وقالت العرب للحدث الحلو حديث معسول وقالت لمرأة الحلو

== به في العلم أحازه فان قلتم انما أجزاء على الصفة فيسوع الصفات لا يجوز الا بمضونة على صاحبها صفة يكون عليه أن يأتي بها بكل حال وليس هكذا اسم الزناج أرايت لو هلك المبيع أبكون على بانه أن يأتي بصفة مثله فان قلتم لا فهذا لا يبيع عن ولا يبيع صفة

بأن سرادها والولاد
موصوف فان مات
العبد وترك مالا كان
موقوفاً حتى يصدقها
في ذلك التيمم والولاد
له دونهما (قال المزني)
رحمه الله أصل قوله أن
من له حق منعه ثم قدر
عليه أخذه ولا يتخلو
المشتريان في قولهما
في العتق من صدق أو
كذب فان كان قولهما
صدقا فالتمن دين لهما
على الجاحد لانه باع
مولاه وما ترك فهو
مولاه ولهما أخذ التيمم
منه وان كان قولهما كذبا
فهو عبدها وما ترك
فهو لهما واليمين ان
لهم اقدوا التيمم من مال
الميت اذا لم يكن له

(١) الجبلان بضم
الجيمين السمسم وقيل
حب الكسرة كاف
السان اه معصمه

وارث غير بائعه وتركه
أكثر من اثنين وان
كان ماركز أقل من
اثنين لم يكن لهما غيره
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو قال له على دراهم
ثم قال هي نقص أو زيف
لم يصدق وإن قال هي
من سكة كذا وكذا
صدق مع غيره كان
أدنى الدراهم أو
أوسطها أو جازة بغير
ذلك البدأ وغير جازة
كالقول له على ثوب أعطه
أي ثوب أقصره وإن
كان لا يلبسه أهل بلده
(قال المزني) رحمه
الله في ثوبه إذا قال له
على دراهم أو
درهمات فهي وازنة
فتناء على قوله إذا قال
له على دراهم فهي
وازنة ولا يشبه الثوب
فقد البلد كالواشترى
بدرهم سلعة جازة
هذه زوان كغراب
يأمر وتركه ويكره
لأنه مع أو أو واحدة
زوانة وهو جاز
البركة راء أو أهل
شبهه شبه
كثير في المصباح
مدي

الوجه موصولة الوجه وقالت فيما التفت هذا عمل وهذا معسول وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يحل لك حتى تدق عسلته يعني يحلها إلا بالجماع هو المستحلى من المرأة قال الكل ما استحلوا من
ومعسول على معنى أنه يحل استحلوا العسل قال ففصل العمل المتفرع بالاسم دون ما سوا من الخلو فأنما
سميت على ما وصفت من الشبه والعسل فطرة الخلق لا صنعتة لا كصنعة فيه وما سوا من الخلو فأنما
يستخرج من قصب أو غيره أو حبة كما تستخرج الإدهان فلا بأس بالعسل بعصر قصب السكر لانه
لا يسمى عسلا الأعلى ما وصفت فأنما يقال عصير قصب ولا بأس بالعسل بعصر العنب ولا بر العنب
ولا بأس بعصر العنب بعصر قصب السكر لأنهما متحدان ومن شحرتين مختلفتين وكذلك رب التمر رب
العنب متفاضلا وهكذا كل ما استخرج من شيء فكان خلوا فاصله على ما وصفت عليه أصول الإدهان مثل
عصير الرمان بعصر السفرجل وعصير التفاح بعصر الموز وما أشبه هذا فعلى هذا الباب كله وقبائسه
ولا يجوز منه منصف بجملة الأيداء وزنا يوزن أن كان يوزن وكيلان كان أصله الكيل بكيل ولا يجوز
منه مطبوخ بخي يعمل لانه إذا كان أعاد خرو مطبوخا فاعطيت منه شيئا مطبوخ قال في إذا طبخ ينقص
فيخل فيه النقصان في التواء فلا يحل الأمل بل ولا يباع منه واحد خرو مطبوخين معا لأن النار تبلغ
من بعضه أكثر مما تبلغ من بعض وليس المطبوخ غاية ينتهي إليها كما يكون التمر في اليس غاية ينتهي إليها
وقد يطبخ فذهب منه جزء من مائة جزء ويطبخ فذهب منه عشرة أجزاء من أحد عشر جزءا فلا يجوز أن
يباع منه مطبوخ مطبوخ لما وصفت ولا مطبوخ بخي ولا يجوز إلا في معنى فإن كان منه شيء لا يصير
الاشتباه بغيره لم يخرج من بيع نصفه متلا محلا لانه لا يدري ما نصيبه المشوب من حصة الشيء المبسوع بعينه
التي لا يحل الفضل في بعضه على بعض

(باب المأكول من صنفين شيب أحدهما بالآخر)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وفي الشخبز نسا ودلالة بالقياس عليها أنه إذا اختلف الصنفان فلا
باس بالفضل في بعضه على بعض بدايد ولا خيرة نسيئة وذلك في حديث عباد بن الصامت بن وما سواه
قياس على في مثل معناه ولا بأس بمدحطة بمدى أرز ومدحطة بمدى ذرة ومد
حنطة بمدى عر ومدعرب بمدى زبيب ومدعرب بمدى عسل ومدعرب بمدى حنطة والماء كاصنف ملح
بعض بدايد ولا خيرة نسيئة مثل الذهب بالفضة سواء بالاختلافان فعلى هذا هذه الساب كله وقبائسه
وكل ما سكت عنه مما يؤكل أو يشرب بحال أيدى يباع بعضه بعض صنفه منه نصف فهو كالثوب بالذهب
أو صنف نصف بخاله فهو كالثوب بالورق لا يخلطان في حرف ولا يكون الرجل لراما للحدث حتى يقرن
هذا لأن مخرج الكلام في حال بيعه وحره من رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد وإذا تفرق المنبايعان
الطعام بالطعام قبل أن يتفاضل انتقض البيع بينهما قال والعسل كله صنف واحد فلا بأس بواحد منه
واحد بدايد ولا خيرة متفاضلا بدايد ولا متفاضلا نسيئة ولا يباع عسل بعسل الأصنافين
من الشبع وذلك أن الشبع غير العسل فلو بيعا وزنا وفي أحدهما الشبع كان العسل باق منه وكذلك لو باعه
وزنا وفي كل واحد منهما شبع لم يخرج من أن يكون ما فيه من العسل من وزن الشبع مجعولا فلا يجوز مجعول
بمجعول وقد يدخلهما أنهما عسل بعسل متفاضلا وكذلك لو باع الأكليل ولا خيرة في مدحطة
فيما قل أو في ما حجارة أو في ما زوان (١) بمدحطة لاشيئ فيها من ذلك أو فيها من لانه الحنطة بالنسبة متفاضلة
ومجعولة كما وصفت في العسل بالعسل وهكذا كل صنف من هذه مخطئه غيره مما يشترى في تميزه منه لا يجوز
بعضه بعض إلا خلاصا مما يخطئه إلا أن يكون ما يخطئه الكيل لا يري في كبله مثل قابل التراب وما دق من

تمنه فكان مثل التراب فذلك لا يرد في كيله فأما الوزن فلا يخفى في شيء من هذا فيه لأن كل هذا يرد في الوزن وهكذا كل ما شبهه غيره فبيع واحد منه واحد من حسنه وزنا ووزن فلا يخفى فيه وإن بيع كلابا بكل فكان ما شبهه ينقص من كبل الجنس فلا يخفى فيه مثل ما وصفت من الخطه معهن في الخطه وهي مثل لبن خطله ما ملين خطله ماء أو لم يخطله وذلك أنه لا يعرف قدر ما دخله أو دخلها مع الماء فيكون اللبن بالبن متفاضلا

(باب الرطب بالتمر)

(قال الشافعي) الرطب يعود غرا ولا أصل للتمر إلا الرطب فلما تهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرطب بالتمر وكان في الخبر عنه أن شبيهه أنه تغلف في المتعقب وكان موجودا في سنته تحريم التمر بالتمر وغيره من المأكول الامتثال بمنثل ظنا به على ما قاله وفسرنا معناه فقنا لا يجوز رطب رطب لانه إذا نظرفه في المتعقب فلا يخفى ج من الرطب بالرطب أبدا من أن يباع مجهول الكيل إذا عاد غرا ولا يخفى في غير يجر مجهول الكيل معا ولا أحدهما مجهول لأن نقصهما أبدا يختلف فكون أحد التمرين بالآخر وأحدهما أكثر كيلان بالآخر وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا (قال) فإذا كان هذا هكذا لم يجوز أن يباع رطب منه كلابا رطب لما وصفت قبل على الرطب بالتمر والتمر بالتمر والهم كله صنف واحد وحشبه وطأوه وانسبه لا يجل الفضل في بعضه على بعض ولا يجل حتى يكون مثلا على وزنا ووزن ويكون بأبسا يختلف فكون رطب الحش بطعم الطير واحد باثنين وأكثر ولا يخفى في تمر تخلة رطب تخلة بخرص ولا يخر ولا غيره فالقسم والمبادلة وكل ما أخذته عوض مثل البيع فلا يجوز أن يقاسم رجل رجلا رطبا في تخله ولا في الأرض ولا يساذه به لأن كلاهما في معنى البيع ههنا إلا العرايا المخصوصة وهكذا كل صنف من الطعام الذي يكون رطبا من بيع فلا يجوز فيه إلا ما جاز في الرطب بالتمر والرطب نفسه ببعض لا يختلف ذلك وهكذا ما كان رطبا فرسك (١) وتفاضل وتين وعنب وإحاص وكثيرى وفا كمة لا يباع شيء منها بشئ رطبا ولا رطب منها بإيس ولا خراف منها بكل ولا يقسم رطب منها على الأرض بكل ولا وزن ولا في شجره لأن حكمها كما وصفت في الرطب بالتمر والرطب والرطب وهكذا كل ما كور لوزك رطبا ليس فنقص وهكذا كل رطب لا يعود غرا بحال وكل رطب من المأكول لا ينفع بإسحال مثل الخبز والقشما والخباز والفقوس والجزر والأرجح لا يباع منه شيء بشئ من صنفه وزنا ووزن ولا كلابا بكل معنى ما في الرطب من تغيره عند اليس وكثرة ما يحمل بعضها من الماء فيشقل به ويعظم وقلة ما يحمل غيرها فغيره ويحذف وإذا اختلف الصنفان منه فلا بأس بطبع بقشما متفاضل جزا أو وزنا أو كيفما شاء إذا أجزت المتفاضل في الوزن أجزت أن يباع جزا فألا معنى في الخراف يجره من الاتفاضل والتفاضل فهم ما يباح وهكذا أجزا بارج ورطب يفسد في شجره وموضوع جزا أو مكيلا كما قلنا فبما اختلف أصنافه من الخطه والتمرة والزبيب والتمر أو في ذلك المعنى لا يخالقه وفي كل ما خرج من الأرض من مأكول ومن مشروب والرطب من المأكول والمشروب وجهان أحدهما يكون رطبا يترك بلا عمل من عمل الأسمين فيغيره عن بنه فاخته مثل ما يطبخ فتعصفه النمل ويحمل عليه غيره فيذهب رطوبته ويغيره مثل الرطب يعود غرا والهم بقدر بلا يطبخ فيغيره ولا عمل شيء حمل عليه غيره فكل ما كان من الرطب في هذا المعنى لم يجوز أن يباع منه رطب بإيس من صنفه وزنا ووزن ولا كلابا بكل ولا رطب رطب وزنا ووزن ولا كلابا بكل كما وصفت في الرطب بالتمر ومثله كل ما فكا به بأكلها الأسميون فلا يجوز رطب بإيس من صنفه ولا رطب رطب من صنفها لما وصفت من الاستدلال بالسته

(باب ما جاء في بيع الهم)

(قال الشافعي) رحمه الله وهكذا الهم لا يجوز منه بيع لحم شاة بكم شاة رطل أو كلابا بإيس

لحرفهما بنقد البلد
وان اشتراها بثوب لم
يجز رطبها بما بالثوب
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو قال له على درهم
في دينار فإن أراد
درهما ودينارا أو لا
فعليه درهم ولو قال له
على درهم ودرهم فهما
درهمان وإن قال له
على درهم فدرهم
فيسل أن أردت
فدرهم لازم فهو
درهم ولو قال درهم
تحت درهم ودرهم أو
فوق درهم فعليه درهم
لجواز أن يقول فوق
درهم في الجسدة أو
تحتة في الرادة وكذلك
لو قال درهم مع
درهم أو درهم معه
(١) الفرسك كزبرج
الخواض أو ضرب منه
كما في القاموس ٥١
محمصة

الفر يجعل الزبيب والتمر وغيره من الثمار صفا وهذا لا يجوز لأحد أن يقول عندى والله تعالى أعلم
فان ذهب الى أن حلقا لوطفان لا يأكل لحاشيت بلم الأيسل حشته بلم القشم فكذلك لو حلف أن
لا يأكل غرا حشته بل زبيب حشته بالتمر وحشته بالقرسك وليس الايمان من هذا يسيل الايمان على
الاسماء واليوسوع على الاصناف والاسماء الخاصة دون الاسماء الجامعة والله تعالى أعلم

(باب ما يكون رطبا أبدا)

قال الشافعي رحمه الله الصنف من الماء كالماء والمثروب الذى يكون رطبا أبدا اذا ترك لم يمس مثل الزيت
والسمن والشعير والادهان والبن والخل وغيره مما لا ينتهى بيمس في مدة جاءت عليه أبدا الآن يرد فصد
بعضه ثم يعود ذاتها كما كان أو بان ينقلب بأن يعقد على نار أو يحصل عليه بابس فيصير هذا أياها بغيره
وعقدنا فهذا الصنف خارج من معنى ما يكون رطبا بعين أحدهما أن رطوبة ما يمس من التمر رطوبة
في شئ خلق مسجدا الما هو رطوبة طرارة كطراة أغذائه في شجره وأرضه فإذا زایل موضع الأغذاه
من مثبته عاد الى اليس وما وصف رطوبه بغيره من ثبات الحيوان أو قمر تجر أو زرع قد زایل الشجر
والزرع الذى هو لا ينقص عزايه الاصل الذى هو فيه نفسه ولا يفسد بل يكون ما هو فيه رطباً من طباع
رطوبته والثاني أنه لا يعود أبدا كما يعود غيره اذا ترك مدة الاما وصف من أن يسرف بادخال غيره
عليه يخلطه وادخال عقد النار على ما يعقد منه فلما خالفه بان لم تكن فيه الرطوبة التى رطوبته تقضى الى
جفوفه اذا ترك بل على الأديم لم يجر أن ينقصه عليه ويصلح حكم رطوبته حكم جفوفه لا كما
يحدث في كل أحواله لامتثالا لا ينقل غيره فمثلا بابس بلين حليب وكمضا كان بابس كيفما
كان حليباً أو راباً أو حامضاً أو حامضاً بحليب ولا حليب راباً ما لم يخلطه ماء فإذا خلطه ماء فاعل خرقه
إذا خلط الماء أحد البين أو كلاهما لان الماء غش لا يمتزج فلو أجزأه جزءا للتمر ولو أراضه بجزء من قبل
أنه ماء ولا يخلطان لا تعرف حسه الماء من القم فكون جزءا للبن بابس مجعولا أو متغاضلا أو جامعا
لهم أو ما كان يحرم الفضل في بعضه على بعض لم يجر أن يتناع الامعلا كله كيلا يكسل أو ورا بوزن
يخاع علم بيبع البن بالبن أنه يجوز كيفما كان البين بالبن لم يخلط واحد منهم ماء وورد أن خلطه ماء
أو واحد منهم ولا يجوز إذا كان البين صفا واحدا الأيديا يد من لا غل كيلا يكسل والصنف الواحد بلين
القم ماعزه وضائنه والصنف الذى خالفه البقر دوابه وعريه وجواميسه والصنف الواحد الذى
يخالفهما مع البين الأبل أو أركها وغواديم ومهرها ويختار غيرها وأراد والله تعالى أعلم جازن بيبع
لبن القسم بلين البقر ولبن البقر بلين الأبل لانهما مختلفتان صفا ومستويا وخرافا وكيفما شاء المتبايعان
يدابيد لاخير في واحد منهما بالآخر نبيته ولاخير في بلين على وجهه لان الغلاء ينقص
البن ولاخير في بلين غم غم من قبل أن الاقط لن معقود فإذا ابت البين بالقط أجزت البين بالبن
مجعولا ومتغاضلا أو جمعتهما فإذا اختلف البين والاقط فلا بأس بلبين ابل باقط عم ولبن بقر باقط
غمها وصف من اختلاف البين يدابيد ولاخير في نبيته قال ولا أحب أن يشتري زبد من غم بابس
غم لان الزبد من لبن البين وهماماً كولا في حالهما التى يتبايعان فيها ولاخير في غم زبد غم بابس
لان السمن من الزبد يبيع متغاضلا أو مجعولا وهما كيلان أو موزونان في الحال التى يتبايعان ومن صنف
واحد وإذا اختلف الزبد والسمن فكان زبد غم زبد بقر أو سمن غم زبد بقر فلا بأس لاخلافهما بأن
يباعا كفش المتبايعان إذا تفاضا قبل أن يتفرقا قال ولا بأس بلبين يشاء يدابيد ونبيته إذا كان
أحدهما نقدا والدين منهم موصوفا قال وان كانت الشاقلوبيا وكان البين بلين غم وفي الشاقلوبيا

فلو سكنت عنه ثم قال
من بعده هي وديعة
وقد هلكت لم يقبل
منه لانه حين أقمر
ضمن ثم ادعى ان خروج
فلا يصدق ولو قاله
من مالى ألف درهم
سئل فان قال هبة
فالقول قوله لانه
أضافها الى نفسه
فان مات قبل أن
يتبين فلا يلزمه الا
أن يقر ورثته ولو قال
له من دارى حسنه
نصفها فان قال هبة
فالقول قوله لانه
أضافها الى نفسه فان
مات قبل أن يتبين
لم يلزمه الا أن يقر ورثته
ولو قال له من هذه الدار
نصفها لزمه ما أقرب
ولو قال هذه الدار
هبة طرية أو هبة
سكنى كان له أن
يخرجه منها متى

لين ظاهر يقدر على حليه في ساعته تلك فلا خير في الشراء من قبل أن في الشاة لبنا لأدري كم حصته من
 اللبن الذي اشترى به نقدا وان كان اللبن نسيئة فهو أفضل بيع فان قال قائل ونف جعلت اللبن وهو
 مضى حصته من اللبن قبل فان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل لبن المرأة حصته من اللبن وانما اللبن في
 النضر وع كالموز والجوز الرابع في قشره فيستخرج منه صاحبه اذا شاء وليس كمولود لا يقدر آدمي على اخراجه
 ولا ثمره لا يقدر آدمي على اخراجه فان قال قائل كيف اجزى لبن الشاة الشاة وقد يكون منها اللبن قال فقال
 ان الشاة صهاريا فيها الانهاس من الحيوان وليس بما كول في حاله التي يباع فيها انما تأكل بعد الذبح والمسلم
 والطح والتجفيف فلا تنسب القسمة الى أن تكون مأكولة انما تنسب الى أنها حيوان قال والادام كلها
 سواء اللبن واللبن والشيرق والزيت وغيره لا يحل الفضل في بعضه على بعض يدا بيد اذا كان من صف واحد
 فزيت الزيتون منصف وزيت الغنبل منصف غيره ودهن كل شجرة تؤكل أو تشرب بعد الذي وصف واحد
 لا يحل في شيء منه الفضل في بعضه على بعض يدا بيد واذا اختلف الصفان منصف الفضل في بعضه على
 بعض يدا بيد ولم يجز نسيئة ولا بأس بدهن الحب الا بخبر بدهن الشيرق متغاضلا يدا بيد ولا خيرة نسيئة
 قال والادهان التي تشرب للدواء عندى في هذه الصفه دهن الخروع ودهن اللوز المر وغيره من الادهان
 وما كان من الادهان لا يؤكل ولا يشرب بحال فهو خارج من حد اداه وهو في معنى غير المأكول والمشروب
 لا يابى في بعضه على بعض يدا بيد ونسيئة ويجل أن يباع اذا كانت فيه منصف مؤمن بكم مجرما فاما ما يبيع
 أو غيره فلا خير في شرائه ولا يباع الا أن يكون وضع من ظاهره فيرا أو يخالط فيه من الصف فيشترى النسيئة فيه
 قال وكل ما لم يجز أن يباع الا بمثل ولا يبيد ولا يوزن بالقسم فيه كالبع لا يجوز أن يقسم غير
 محل في شجرة ورطب ولا يابس ولا عنب كرم ولا حب حنطة في سنبله ولا غيره مما الفضل في بعضه على بعض الرما
 وكذلك لا يشترى بعضه ببعض ولا يبادل بعضه ببعض لان هذا كله في معنى الشراء قال وكذلك
 لا يقسمان طعاما موشوا بالارض بالمزج حتى يقسماه بالكيل والوزن لا يجوز فيه غير ذلك بحال
 ولست أنظر في ذلك الى حاجة رجل الى غيره ورطب لا يوزن بالكيل والوزن لا يجوز فيه غير ذلك بحال
 للحاجة ومن احصا الى قسم شيء لم يحل له بالحاجة ما لا يحل له في أصله وليس يحل بالحاجة تحريم الا في
 الضرورات من خوف تلف النفس فاما غير ذلك فلا علمه يحل بالحاجة والحاجة فيه وغير الحاجة سواء فان
 قال قائل فكيف اجزى الخمر في العنب والفضل ثم تؤخذ صدقته كيلا ولا يجزى ان يقسم بالخمر قيل
 له ان شاء الله تعالى لا تقرا ما تؤخذ به الصدقات والبيع والقسم فان قال فافرق بين الصدقات وغيرها
 قلت رأيت رجلين بينهما غر حاط لاحدهما عشرة ولاخر عشرة وعاشره فأراد صاحب العشر ان يأخذ
 عشرة من وسط العام أو اعلاه وأردنه أن يكون ذلك فان قال لا ولكنه شربك في كل شيء منه رديه
 أو جدد انقسم قنطا طعور وروصان القارة فان قال نعم قيل فالصدق لا يأخذ الجعفر وروصان
 القارة ويكون له أن يأخذ وسط الطور ولا يكون له أن يأخذ الصدقة خرما انما يأخذها كيلا والمقسمان
 يأخذان كل واحد منهما من خرما فأخذ أحدهما كثيرا يأخذ الآخر وأخذ كل واحد منهما بمهل
 الكيل أو رأيت لو كان بين رجلين غنم لاحدهما ربع عشرها وكانت منها سبع وثلاثون لبونا وشاة ثنية
 أو كان على صاحب ربع العشر ان أراد القسم أن يأخذ شاة ثنية فبها أقل من قيمة نصف شاة من اللبن فان
 قال لا في هذا على المصدق أو رأيت لو كانت المسئلة بحالها والقسم كلها أو أكثرها دون الثنية وفيها شاة ثنية
 يأخذها فان قال لا يأخذ الشاة بقيمة ويكون شريك في تخفيض القنم ومرفعه قيل فالصدق يأخذها
 ولا يقاس بالصدق شيء من البيع ولا القسم للقاسم شريك في كل شيء مما يقاسم أبدا الا أن يكون مما كال
 من صف واحد وبقيته اذا اختلف الاصناف مما لا يكال ولا يوزن ويكون شريكا فيما كال أو يوزن

شاة أو رأيت لو كانت
 وقال هذا كله وهذه
 امرأته قبل منه قال
 المرنى هذا خلاف
 قسره فيما مضى من
 لا تقرا بالركلة في المال
 وهذا عندى
 أصح قال الشافعي
 رحمه الله ولو قال
 بعثك جاري في هذه
 فأوتيتها فمال بسا
 زوجتنيها وهى
 أمسك قولها حار
 والامة أم ولد باقرار
 السيد وانما ظلمه
 يأن وبطاف وسيرا
 فان مات فبها ولولده
 من الامة ولولاها
 موقوف ولولاها لأفر
 ولا أكر فان لم يحلف
 حالف صاحبه مع تكوله
 واستحق ولو قال
 وبعتك هذه الدار
 وبقيتها ثم قال لم تكن
 قبضة اذ حلف أحلفته

بقد رقه مما قل منه أو أكثر ولا يقسم الرجلان الثمرة ليعلا ولا طعلا ولا يسرا ولا رطبا ولا غر إجمال فان فعلا
فقات طعلا أو يسرا أو رطبا على كل واحد منهما قيمة ما استهلك ردمو يقسمه قال وهكذا كل قسم فاسد
يرجع على من استهلكه بمثل ما كان له مثل وقيمة ما لم يكن له مثل قال ولو كانت بين رجلين ثقل مثمرة قد عوا
إلى انقسامها قبل لهما ان شتما قسما بينهما كالكيل قال والبقل المأكول كله سواء لا يجوز الفضل في بعضه
على بعض فلا يجوز أن يبيع رجل رجلا وكتب هندا بركب هندا بأكثر ولا يصح الامتلاثل وأكن
ركب هندا بركب جرجير وركب جرجير بركب سلق وركب سلق بركب كراث وركب كراث
بركب جرجير اذا اختلف الجنس فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض بدايد ولا خيرية نسيئة ولا يجوز
أن يباع منه شيء الا يجوز مكانه فاما أن يباع على أن يترك مسدة يطول في مثله فلا خيرية من قبل أنه لا يميز
المبيع منه من الحادث الذي لم يبيع ولا يباع الاجرة جزء عند جزاها كالتفاني القصب

(باب الآجال في الصرف)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذان أنه أخبره أنه
الس صرفا قد دينار قال فدعا لي طهنة من عبده الله فقرأ وضاعى اصطفى سني وأخذ الذهب بقبلها في
يده ثم قال حتى يأتي خازني من الغلبة أو حتى تأتي جازني من الغلبة وعمر بن الخطاب يسمع فقال عمر لا والله
لا تنفارق حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق وبالأهاه وهاء والبر بالبر
وبالأهاه وهاء والبر بالبر وبالأهاه وهاء والبر بالبر وبالأهاه وهاء (قال الشافعي) قرأته على مالك
صحيحا لا شك فيه ثم طال على الزمان ولم أحفظ حفظا شككت في خازني وأخازني وغيري يقول عنه
خازني (أخبرنا) ابن عينة عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذان عن عمر بن الخطاب عن النبي
صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث مالك وقال حتى يأتي خازني من الغلبة فحفظته لا شك فيه (قال الشافعي)
أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب
الامتلاثل ولا تبعوا بعضه على بعض ولا تبعوا الورق بالورق ولا تبعوا بعضه على بعض
ولا تبعوا منها غائبنا بآخر (قال الشافعي) حديث عمر بن الخطاب وأبي سعيد الخدري عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم يدل على معان منها تحريم الذهب بالذهب الامتلاثل بدايد ولا يباع منها غائبنا بآخر
وحديث عمر بن بدعي حديث أبي سعيد الخدري أن الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم فمأسي من
المأكول المكيل كالذي حرم في الذهب والورق سواء لا يختلفان وقد ذكر عباد عن النبي صلى الله عليه
وسلم مثل معناها أو أكثر وأوضح (قال الشافعي) وانما حرمنا غير ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من
المأكول والمكيل لا في معنى ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من كذا كذا الوزن أو كذا كذا
من الاطعمة من الكيل (١) فلا يوجد في الكيل والوزن معنى أرب من الاطعمة منها ما جتمع على أنه أرب
بها أن يكونا معلومين وأنهما مأكولان وكان الوزن فيهما على الكيل في معناه وما كل من الكيل ولم
يسم قياسي معنى ما حرم من الطعام في معناه (قال الشافعي) ولم يحرم أن يقاس الوزن من المأكول على
الوزن من الذهب لان الذهب غير مأكول وكذلك الورق لو قسما عليه موزن الكيل المأكول قسما على أرب
منه ما ترك أن يقسم عليه ولا يجوز عند أهل العلم أن يقاس على الأرب بتركه الاقرب وزمان
لا نسلم دينار في موزون من طعام بدا ولا غيره كالايجور أن نسلم دينار في موزون من فصة ولا أعلم السلبين

(١) قوله فلا يوجد في
الكيل والوزن الخ كذا
بالاصول التي بأيدينا
ولعل في الكلام
استخداما أراد
بالكيل والوزن المكيل
والموزون وأعاد الضمير
عليهما بالمعنى المصدرى
وانظر اه محصيه

اختلفوا أن الذنابير والدرهم سلمان في كل شيء لأن أحدهما لا يسلم في الآخر لا ذهب في ذهب ولا ورق في ورق إلا في الفلوس فإن منهم من كرهه (١)

(باب ما جاء في الصرف)

(قال الشافعي) رحمه الله لا يجوز الذهب بالذهب والالورق بالورق ولا شيء من المأكول والمشروب بشيء من صنفه إلا سواء ما يبد أن كان مما وزن فوزن وزن وإن كان مما يكيل فكيل بكيل ولا يجوز أن يباع شيء وأصله الوزن بشيء من صنفه كيلا ولا شيء وأصله الكيل بشيء من صنفه وزنا لا يباع الذهب بالذهب كيلا لأنهما قد عيلا ن كمالا ويختلفان في الوزن أو يجهل كم وزن هذا من وزن هذا ولا يتر بالتر وزن لأنهما قد يختلفان إذا كان وزنها واحد في الكيل ويكروا بمجهول من الكيل بمجهول ولاخير في أن يثغرق المتبايعان بشيء من هذه الأصناف من مقامهما الذي يتبايعان فيه حتى يتفاضلوا لا يبقى لواحد منهما قبل صاحبه من البيع شيء فإن بقي منه شيء فالبيع فاسد وسواء كان المشتري مشتريا لنفسه أو كان وكلنا لغيره وسواء تركه ناسبا أو عامدا في فساد البيع فإذا اختلف الصنفان من هذا وكان ذهبا وورق أو عرازا وبيبا أو حنطة بشعر فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض بدائلا بغيره فإن من مقامهما الذي يتبايعا فيه حذو يتقاضا فإن دخل في شيء من هذا تفرق قبل أن يتقاضا جميع البيع فسد البيع كله ولا بأس بطول مقامهما في مجلسهما ولا بأس أن يصطليحا في مجلسهما إلى غير ذلك فبأنه لا يباع ما لا يباعه في مجلسهما وحده الفرع أن يتفرقا بأبدانها وحده فساد البيع أن يتفرقا قبل أن يتقاضا وكل ما كوله ومشروب من هذا الصنف قياسا عليه وكلما اختلف الصنفان فلا بأس أن يباع أحدهما بالآخر جزأنا لأن أصل البيع إذا كان حلالا لا يخرأ في وكانت الزا بذا إذا اختلف الصنفان حلالا فلا بأس في الجزأين معنى أن كثر من أن يكون أحدهما كثر من الآخر ولا يدرى أيهما كثر فإذا عدت أن لا بأل أيهما كان كثر فلا بأس بالجزأين في أحدهما بالآخر (قال الشافعي) فلا يجوز أن يشتري ذهب فيه حذو ولا معه شيء غيره بذهب كان الذي معه قليلا أو كثيرا لأن أصل الذي يذهب إليه أن الذهب بالذهب بمجهول أو متفاضل وهو حرام من كل واحد من الوجهين وهكذا الفضة بالفضة وإذا اختلف الصنفان فلا بأس أن يشتري أحدهما بالآخر ومع الآخر شيء ولا بأس أن يشتري بالذهب فضة فلو لم تجز لأن كثر ما في هذا أن يكون التفاضل بالذهب

(١) وترجم في سير الأوزاعي بيع الدرهم بالدرهم في أرض الحرب (قال) أبو حنيفة لو أن مسلما دخل أرض الحرب بأمان فباعهم الدرهم بالدرهم لم يكن بذلك بأس لأن أحكام المسلمين لا تجري عليهم فيأى وجه أخذ أموالهم برضا منهم فهو حرام (وقال) الأوزاعي إلى باع له حرام في دار الحرب وغيره إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضع برأى أهل الجاهلية ما أدركه الإسلام من ذلك وكان أول ما وضعه رابعا العباس بن عبد المطلب فكيف يستحل المسلم كل الرأى في قوم قد حرم الله عز وجل عليهم دماءهم وأموالهم وقد كان المسلم يبيع الكافر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يستحل ذلك (قال) أبو يوسف القول ما قال الأوزاعي لا يحل هذا عندنا ولا يجوز بلفظنا إلا ما أثارنا في ذكر الأوزاعي في الرأى وأما أهل أبو حنيفة هذا لأن بعض المشيخة حدثنا عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يبيع أهل الحرب وقال أبو يوسف وأهل الإسلام في قولهم أنهم لم يتفاضلوا حتى يخرجوا إلى دار الإسلام بطله ولكنه كان يقول إذا تناقضا في دار الحرب قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام فهو مستقيم (ال) الشافعي رحمه الله القول كما قال الأوزاعي وأبو يوسف والحجة كما احتج الأوزاعي وما احتج به أبو يوسف لا يحد بغيره ليس ثابت فلا حجة فيه اه

شاهد بن فإن أراد
الآلاف الأخرى حلف
مع شاهد وكانت له
ولو قال أحد الشاهدين
من عن عبد وقال الآخر
من عن ثياب فقد ديننا
أن الآلاف غير الآلاف
فلا يأخذ الأيمن مع
كل شاهد منهما
ولو أقر أنه تكفل به عالج
على أنه بالخيار
وأكثر المكلف سوله
الخيار في جعل الأقرار
واحد أو أحلقه على
الخيار وأبرأه لأنه
لا يجوز بخيار ومن زعم
أنه ببعض أقراره أزمه
ما يضره وأسقط
ما أدى الخرج به (قال
المرئي) رحمه الله قوله
الذي لم يختلف
الأقرار واحد وكذا قال
في المتبايعين إذا اختلفا
في الخصال أن القول
قول البائع مع عينه وقد
قال إذا أقسر بشئ
فوصفه ووصله قبل
قوله ولم أجعل قولا
واحد إلا حكما واحدا
ومن قال أبجعله في

والورق ولا بأس بالتفاضل فيما وكل واحد من المبيعين بمحضته من الثمن (قال الشافعي) وإذا صرف الرجل الدينار بعشرين درهما فخص تسعة عشر ولم يحدد درهما فلا خبر في أن يتفرقا قبل أن يقبض الدرهم ولا بأس أن يأخذ التسعة عشر بمحضته من الدينار ولو بناقصة بمحضه الدرهم من الدينار ثم إن شاء أن يشتري منه بفصل الدينار مائة ويتفاضل أن يتفرقا ولا بأس أن يتفرقا فضل الدينار عنده بأخذ مائة شاء (قال الربيع) قال أبو يعقوب البوطي ولا بأس أن يأخذ الدينار حاضرا (قال الشافعي) وإذا صرف الرجل من الرجل دينار بعشرة دراهم ودينار بدينار فوجد فيها درهما زائفا فان كان زافا من قبل السكة أوقع الفضة فلا بأس على المشتري أن يقبله وله رده فان زده وذا البيع كله لا تنافيعة واحدة وإن شرط عليه أن له رده فلا بيع جائز وذلك بشرطه وأول بشرطه وإن شرط أنه لا يرد الصنف فلا بيع باطل إذا عقد على هذا عقد البيع (قال) وإن كان زافا من قبل أنه يخص أو شيء غير فدية فلا يكون للمشتري أن يقبله من قبل أنه غير ما اشتري والبيع منتقض بينهما ولا بأس أن يصرف الرجل من الصراف دراهم فإذا اقتضاها وتفرقا أو دعهما وإذا صرف الرجل شيئا لم يكن له أن يتفرقا من صرف منه حتى يقبض منه ولا لو كان به غيره إلا أن يبيع البيع ثم يترك هذا بأن يصارفه ولا بأس إذا صرف منه وتفاضل أن يذهب فزاد الدرهم وكذلك لا بأس أن يذهب هو على الانفرد في ردها وإذا رهن الرجل الدينار عند رجل بالدرهم ثم جاءه الدينار بدهام وقبضها منه فلا بأس أن يقبضه منها بعد أن يقبضها وإذا كان الرجل عند الرجل دينار ودينعة فصارفه فيما لم يقبله عند الدينار أنه استهلكها حتى يكون ضامنا ولا أن ينفق به من صارفه فيما لا خبر في الصرف لأنه غير مضمون ولا حاضر وقد يمكن أن يكون هلك في ذلك الوقت فيبطل الصرف (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل عند الرجل رهنا فزاد من البيع ذلك الرهن ويعطيه مكاله غيره فلا بأس أن كان الرهن دينار فأعطاه مكانه أدرهم أو دعهما فأعطاه مكانه عبدا آخر غيره وليس في شيء من هذا بيع ففكره فيه ما يكره في البيوع ولا يوجب مبيعة من أن كثره المال أو رهن المحرم كل أو كسب المال من القنب والمحرم كله وإن بايع رجل رجلا من هؤلاء ففسخ البيع لأن هؤلاء قد يكون حلالا فلا يفسخ البيع ولا يخرم حراما بينا إلا أن يشتري الرجل حراما يعرفه أو يبيع حراما يعرفه وسواء في هذا المسلم والذي والحربي الحرام كله حرام (وقال) لا يباع ذهب بذهب مع أحد الدينين شيء غير الذهب ولا بأس أن يباع ذهب وثوب بدهام (قال الشافعي) وإذا أوعد الرجلان الصرف فلا بأس أن يشتري الرجلان الفضة ثم يقرأها عندهما حتى يبايعاها أو يصنعا ما ماشا (قال الشافعي) ولو اشتري أحدهما الفضة ثم أشرك فيهما رجلا آخر وقبلها المشترك ثم أودعها إليه بعد القبض فلا بأس وإن قال أشرك على أنه يفي بدى حتى ينسبها لم يجوز (قال الشافعي) ومن باع رجلا أو نصف دينار ثم باعه ثوبا آخر نصف دينار حالن أو إلى أجل وأحذفه عليه دينار فإن شرط عليه عند البعثة الآخر أن له عليه دينار أو شرط حاز وإن قال دينار لا يعطيه نصفين ولكن يعطيه واحد أحاز البعثة الأولى ولم تجز البعثة الثانية وإن لم بشرط هذا الشرط ثم أعطاه دينار أو فاق بالبيع جائز (قال الشافعي) وإذا كان بين الرجلين ذهب مصنوع فقرأ ضامنا يشتري أحدهما نصيب الآخر بوزنه أو بوزن وزنه بذهباً يقبضه قبل أن يتفرقا فلا بأس ومن صرف من رجل صرفاً فلا بأس أن يقبض منه بعضه ويبيع ما قبض منه إلى غيره أو يأمر الصراف أن يدفع باقيه إلى غيره إذا لم يتفرقا من مقامهما حتى يقبض الجميع ما بينهما أرباب لم صرف منه دينار بعشرين وقبض منه عشرة ثم قبض منه بعد عاشره قبل أن يتفرقا فلا بأس بهذا (قال الشافعي) ومن اشتري من رجل فضة بمحضته دينار ونصف دفعه البسطة وقال خسة ونصف والذي عندي ونصف ودرمة فلا بأس به (قال الشافعي) وإذا وكل الرجل الرجل بأن يصرف له شئاً أو يبيعه فباعه من نفسه بأكثر مما وجد أو شئاً أو أقل منه فلا يجوز لأن معقولا أن من وكل رجلا بأن يبيع له فله أن يبيع له من نفسه كالأقل منه دج هذا من فلان

الدرهم والدينار مقرا
وفي الاجل مدعيان
إذا أقر بدهم نقد البلد
لزمه فان وصل أقراره
بأن يقول طبري جعله
مدعي الالة ادعى نقصا من
وزن الدرهم ومن عينه
ولزمه لوقاله على ألف
الا عشرة أن يلزمه الالة
وله أقول كذا (قال
الشافعي) ولو ضمن له
عهدة دار اشتراها
وخلصها واستحققت
رجع بالثمن على
الضامن إن شاء ولو أقر
أعجمي بأعجمية كان
كأقراره بالعربية ولو
شهدوا على أقراره ولم
يقولوا بأنه صحيح العقل
فوق على العصة حتى يعلم
غيرها
(باب أقرار الوارث
وارث) قال الشافعي
رحمته الله الذي أحفظ
من قول الدينين فيمن
ترك ابنين فأقر
أحدهما بأخ أو نسبه
لا يطق ولا يأخذ شئاً له
أقره بمعنى إذا ثبت وورث
وورث فلان ثبت بذلك

عليه حق بثنته وهذا
أصح ما قيل عندنا والله
أعلم بذلك مثل أن يقرأه
باع دارا من رجل بالف
فيبعد المقره البيع فلم
نعطه الدار وإن أفسر
صاحبها وذلك أنه لم
يقبل أنها ملكه إلا
وعلاؤه عليه جهات
فلا سقط أن يكون
مملوكا عليه سقط
الافراد له فإن أفسر
جميع الورثة ثبتت نسبة
وروث وورث وأخرج
بحديث النبي صلى الله
عليه وسلم في ابن وليدة
زمنة وقوله هو لك
باع عبد بن زمنة الولد
للزناش وللمهاجر أخرج
وقال في المرأة تقدم
من أرض الروم ومعهما
وليفدعه رجل بأرض
الاسلام انه ابنه ولم
يكن يعرف أنه خرج
الى أرض الروم فانه
يلقبه وإذا كانت له
أمتان لأزواج واحدة
منهما فولد لوالدين فأقر
السيد أن أحدهما ابنه
ولم يبين هاتئ أربتهما

فباعه من غير علم بغير البيع لانه موكله بفلان ولم يوكله بشئ (قال الشافعي) وإذا صرف الرجل من الرجل
الدينار بعشرة فوزنه عشرة ونه ما فلا بأس أن يعطيه مكان النصف نصف خنسة إذا كان في بيعه صغير
الشرط الاول وهكذا لو باعته ثوباً بنصف دينار فأعطاه ديناراً وأعطاه صاحب الثوب نصف ديناراً ذهباً لم يكن
بذلك بأس لأن هذا بيع حدث بغير البيع الاول ولو كان غصقة البع على ثوب ونصف ديناراً بدينار كان
فلسد الان الدينار مقسوم على نصف الدينار والثوب (قال الشافعي) ومن صرف من رجل دراهم بدينار
فبهرت الدراهم فسلم منه دراهم فاعجم صرفه فلا بأس (قال الشافعي) ولا بأس أن يبيع الذهب بالورق
جزاً فامضرباً وأغير مضروب لأن أكثر ما به أن يكون أحدهما أكثر من الآخر وهذا لا بأس به ولا بأس
أن تشتري الدراهم من الصراف بذهب ووزنه ثم تباع تلك الدراهم منه أو من غيره بذهب ووزنه أو ناقصة لأن كل
واحد من البيعتين غيرا لآخرى قال الربيع لا يشارك صاحب في البيعة الاولى حتى يتم البيع بينهما (قال الشافعي)
حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذهب بالذهب وما حرمه الا سلباً ووزناً وبدايد والمكيل
من صنّف واحد مع الذهب كيلاً بكيل فلا خيرة أن يأخذ منه شيئاً أقل منه وزناً على وجه البيع معروفاً كان
أو غير معروف والمعروف ليس يحل بغيره ولا يحرمه فإن كان وجهه ديناراً أو مثله الآخر ديناراً أو وزن منه أو
أنقص فلا بأس (قال الشافعي) فأما السلف فإن أسلفه شيئاً ثم اقتضى منه أقل فلا بأس لانه مطوع وجهه
الفضل وكذلك أن تطوع به القاضي بأكثر من وزن ذهبه فلا بأس لأن هذا ليس من معاني البيع وكذلك
لو كان عليه سلف ذهباً فاشترى منه ورقة فاقضاه قبل أن ينفقها وهذا كله إذا كان حالاً فإذا كان له عليه
ذهب إلى أجل فقال له أفضل قبل الأجل على أن تأخذني أسلفه شيئاً ثم اقتضى منه أقل فلا بأس لانه مطوع وجهه
من رجل ديناراً أو دراهم فاعدها أو أكثر منها فلا بأس به كان ذلك عادة أو غير عادة ومن كانت عليه دراهم
لرجل ولرجل عليه ديناراً بثلث أو لم يحل قطار حاصراً فلا يجوز لأن ذلك دين بدن وقال مالك رحمه الله
تعالى إذا حل فبأجل وإذا لم يحل فلا يجوز (قال الشافعي) ومن كان له على رجل ذهب حالاً فاعطاه دراهم على
غير بيع مسمى من الذهب فليس يبيع والذهب كالمو عليه وعلى هذا دراهم مثل الدراهم التي أخذت منه وإن
أعطاه دراهم بدينار منها أو دينارين فمقابلها فلا بأس به ومن أكرى من رجل مثلاً إلى أجل فطعق له
المكرى بأن يعطيه بعض حقه مما أكرمه وذلك ذهب فلا بأس به وإن تطوع به بأن يعطيه فضة من الذهب
ولم يحل الذهب فلا خيرة ومن حل له على رجل ديناراً فآخرها عليه إلى أجل أو أجال فلا بأس به وفيه شبهة
أن يأخذها منه لأن ذلك موعد وسواء كانت من غنم أو سلف ومن سلف فلو سأ أو دراهم أو باعها
ثم أبطلها السلطان فليس له الا مثل فلو س أو دراهمه التي أسلف أو باعها (قال الشافعي) ولا بأس
بالسلف في الفلوس إلى أجل لأن ذلك ليس مما فيه إرباً ومن أسلف رجلاً دراهم على أنها ديناراً بنصف
دينار فليس عليه الا مثل دراهمه وليس له عليه دينار ولا نصف دينار وإن أسلفه نصف ديناراً فاعطاه
ديناراً فقال خذ نفسك نصفه وبيع لي نصفه بدراهم ففعل ذلك كان له عليه نصف دينار ذهب ولو كان قال
له بعه بدراهم ثم خذ نفسك نصفه ووردي نصفه كانت له عليه دراهم لا محبة إذ أعاد أسلفه دراهم لأنصف
دينار (قال الشافعي) ومن باع رجلاً ثوباً فقال أبيعك بعشرين من صرف عشرين درهماً بنار فليس
فلسد من قبل أن صرف عشرين من غير معلوم نصفه ولا عين (قال الشافعي) ومن كانت عليه دينار
مضمومة أو دراهم فأراد أن يقضها فجعله فذلك ومن كان له على رجل ذهب فاعطاه شيئاً يبيعه له غيره بذهب
وبقبض منه مثل ذهبه فليس في هذا من المكروه شيء إلا أن يقول لأفضل إلا أن تبسعي وما أحب من
الاحتياط للقاضي ومن كان لرجل عليه ديناراً فكان يعطيه الدراهم تنهاه عند غير مصارفة حتى إذا صار
عنده قدر صرف ديناراً فأراد أن يصارقه فلا خيرة لأن هذا دين بدن وإن أحضر ما ياهلدها فمها إليه ثم باع
ياها فلا بأس ولا بأس بأن يتفق بالدراهم إذا لم يكن أعطاه ما ياهل على أنها بيع من الدينار وأغلى حتى يثد

سلفه ان شاه ان يأخذها درهم وإذا كانت الفضة مقرونة بغيرها خاتمها فبض أو فضة أو حلة للسلف
أو مصحف أو سكين فلا يشتري بشئ من الفضة قل أو أكثر بحال لا تنأخذ فضة بفضة بجمولة القيمة والوزن
وهكذا الذهب ولكن إذا كانت الفضة مع سيف أو شئ بذهب وان كان فذهب اشتري بفضة وان كان
فيه ذهب وفضة لم يشتري بذهب ولا فضة واشتري بالعرض (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه لا يجوز أن
يشتري بشئ فيه فضة مثل مصحف أو سيف وما أشبه بذهب ولا ورق لأن في هذه البضعة صرافة لا يدري كم
حصه البيع من حصه الصرف (قال الشافعي) ولا خير في شراء تراب المعدن بحال لأن فيه فضة لا يدري
كم هي لا يعرفها البائع ولا المشتري وتراب المعدن والصاغ سواء ولا يجوز شراء ما خرج منه وما ولا يؤمن
ولا يجوز شراء بشئ ومن أسلف رجلاً ألف درهم على أن يصرفها منه بما يقتدر ففعل بالبيع فأسد
حين أسلفه على أن يبيعه منه ويراد أن المائة الدينار عليه مضمونة لا تنأخذ ببيع وسلف (قال الشافعي)
ومن أمر رجلاً أن يقضي عند دينار أو نصف دينار فرضي الذي له الدينار بثوب يمكن الدينار أو طعام
أو دراهم فلقاضي على القضي عنه الأقل من دينار أو فية ما قضى عنه ومن اشتري حلياً من أهل المراث
على أن يقاسوم من دين كان له على الميت فلا خير في ذلك (قال أبو يعقوب) معناها عندني أن يبيعه أهل
المراث وأن لا يقاسوم عند الصفقة ثم يقاسوم بعد فلا يجوز لأنه اشتري وأحلياً بذهب أو ورق إلى أهل
وهو قول أبي محمد (قال الشافعي) ومن سأل رجلاً أن يشتري فضة لشركه فيه وينتفعده فلا خير في ذلك
كان ذلك منه على وجه المعروف أو غير ذلك (قال الشافعي) الشركة والتولية يعان من البيع بهلها
ما يحل البيع ويحرمهما ما يحرم البيع فان ولي رجل رجلاً حلياً صوغاً أو شركه فيه بعدما يقضيه المولى
و يشواؤه لم يشتري فاقبل أن يتقاضاها من كايحوز في البيع وان تصرفا قبل أن يتقاضا فاسد وإذا كانت
لرجل على الرجل الدينار فأعطاه كتمها فافضل للعلى إلا أن يهب للعلى ولا بأس أن يدعه على المعطى
مضمون عليه حتى يأخذه متمم شأه وأخذ به ما يحوز له أن يأخذ لو كان ديناً عليه من غير أن يعنه
والقضاء وأن أعطاه أقل مما عليه فالباقى عليه دين ولا بأس أن يؤخره أو يعطيه ما شاءه ما يحوز أن
يعطيه دينه عليه وان اشتري الرجل من الرجل السلعة من الطعام وغيره ديناراً فوجد ديناراً ناقصاً فليس
على البائع أن يأخذه إلا وافيها أو تناقضا البيع وباعه بعدما يعرف وزنه فلا بأس وان أراد أن يلزمه البيع على
أن ينقصه بقدر لم يكن ذلك على البائع ولا المشتري (قال الشافعي) والقضاء ليس ببيع فإذا كانت لرجل على
رجل ذهب فأعطاه أو وزن منها متراً فافلا بأس وكذلك أن تقطع الذي له الحق فقبل منه أنقص منها وهذا
لا يحل في البيع ومن اشتري من رجل ثوباً بذهب ديناراً فدفق الدينار فقال أقبض نصفاً وأقر لي النصف
الآخر فلا بأس به ومن كان له على رجل نصف ديناراً فاه ديناراً فقضاء نصفاً وجعل النصف الآخر في سلعة
متأخر موصوفة قبل أن يتصرف فلا بأس (قال الشافعي) في الرجل يشتري الثوب ديناراً في شهر على أنه إذا حل
الدينار أخذه درهم سمى إلى شهرين فلا خير فيه وهو حرام من ثلاثة وجوه من قبل يعقبن في بيعه وشرطين
في شرط وذهب بدرهما إلى أجل ومن راطل رجلاً ذهباً فزاد مثقالاً فلا بأس أن يشتري ذلك المثقال منه
بما شاء من العرض نقداً أو متأخراً بعد أن يكون بصفه ولا بأس أن يتناقص منه بدرهما نقداً إذا قبضها
منه قبل أن يتصرفا وان رجعت إحدى الذهبين فلا بأس أن يترك صاحب الفضل منها فضله لصاحبه
لأن هذا غير الصفقة الأولى فان نقص أحد الذهبين تركه صاحب الفضل فضله فلا بأس وإذا جمعت صفقة
البيع شئين مختلفي القيمة مثل غر بردى وغرهموعا ما يصاغى غر وصاع من هذا بدرهمين وصاع من هذا
بعضه درهم فقبة البردي خمسة أسداس الاثني عشر وقيمة الجوهرة سدس الاثني عشر وهكذا لو كان صاع
البردي وصاع الجوهرة يصاغى لون كل واحد منهما بمحصة من اللون فكان البردي بخصة أسداس ما عين

الصفقة فأيهما أحقوه
بمجعلنا ابنه وورثناه
منه وجعلنا أمه أم ولد
وأوقفتنا ابنه الآخر
وأمه فان لم تكن قافة
لم يجعل واحد منهما
ابنه وأقر عاتيقهما
فأيما خرج سهمه اعتقناه
وأمه وأوقفتنا الآخر وأمه
(قال المزني) وسعت
الشافعي رحمه الله
يقول لوقال عند وفاته
ثلاثة أولاد لا منه
أحد هؤلاء ولدي ولم
يبين وله ابن معروف
يقصر بينهم فمن
خرج سهمه عتق ولم
يثبت له نسب ولا ميراث
وأم الولد عتقت بأحد
الثلاثة (قال المزني)
رحمه الله يلزمه على
أصله المعروف أن
يجعل لابن المجهول
مورثاً موقوفاً يمنع منه
الابن المعروف وليس
جعلنا بأهم الابن
جعلنا بينهم ابناً وإذا
عتقنا أن فيهم ابناً فقد
علمنا أنه مورث ابن
ولو كان جعلنا بأهم

والهبة سلس صاعين فلا يحل من قبل أن البرى بأكثر من كيله والهبة أقل من كيله وهكذا ذهب
كان مائة دينار وواحدة وعشرة (محددة) بمائة دينار وعشرة هاشمية فلا خريفه من قبل أن قيم الروانية أكثر
من قيم الهبة وهذا الذهب بالذهب متفاضل لان المعنى الذى فى هذا الذهب بالذهب متفاضل ولا بأس
أن يراد بالثابت الهاشمية التامة بالعتى النقصه متلاعبة فى الوزن وان كان له فضل وزنه لو هذمه قبل
عيونها فلا بأس بذلك اذا كان وزنها وزن ومن كانت له على رجل ذهب بوزن فلا بأس أن يأخذ بوزنها أكثر
عدد منها ولا يجوز الذهب بالذهب الامتلاعبة ويدايد وأقصى حذبايد قبل أن يفرقا فان تفرقا قبل
أن يتفاضل فيبيعهما ان كانا باعاً متلاعبة والموازنة أن يضع هذا ذهب فى كفة وهذا ذهب فى كفة
فاذا اعتدل الميزان أخذوا على فان وزن له بمقدرة وازن بهامنه كان ذلك لا يختلف الا باختلاف
ذهب فى كفة وذهب فى كفة فهو جائز ولا أحسبه يختلف وان كان يختلف اختلافاً ينال بهجز فان قيل
لم اجزه قيل كالأجزى كالأجزاء واذا كيله كالمكيل ثم أخفتمه آخر واذا اشترى رجل من رجل ذهباً
بذهب فلا بأس أن يشتري منه بما أخفتمه كله أو بعضه درهم أو مائة واذا باع الرجل الرجل السلعة
بمائة دينار مثقال فله مائة دينار مثقال أفراد ليس له أكثر منها وأقل الا ان يمتنع على الرضا بذلك واذا
كانت لرجل على رجل مائة دينار عتق فقضاء مشتمل أكثر من عددها وزنها فلا بأس ان كان هذا متطوعاً
له بفضل عيون ذهبه على ذهبه وهذا متطوع له بفضل وزن ذهبه على ذهبه وان كان هذا عن شرط عند البيع
أو عند القضاء فلا خريفه لان هذا حيث ذهب بذهب أكثر منها ولا بأس أن يبيع الرجل الرجل الثوب ديناراً
الوزن من الذهب معلوم بيع أو ثلث أو أقل أو أكثر لانه باع حشدة الثوب بثلاثة أرباع دينار أو ثلث دينار
والاخرى أن يبيعه الثوب بدينار الادهم ولا ديناراً لا مدخلة لان ابن حشدة مجهول ولا بأس أن يبيعه
ثوباً ودرهماً راء ثوباً ودرهماً بدينار (قال الربيع) فيه قول آخر انه اذا باع ثوباً ودرهماً فلا يجوز
من قبل أن فيه مرفاً وبيعاً لا يدري حصة البيع من حصة الصرف فاما اذا باع ثوباً ودرهماً بدينار راء
بأكثر من هذا يبيع كله (قال الشافعي) والاخرى أن يسلّم اليه ديناراً الادهم ولكن يسلّم ديناراً بنقص كذا
وكذا (قال الشافعي) من ابتاع بكسر درهم شيئاً فأخذ بكسر درهمه مثل وزنه فضة أو سعة من السلع فلا
بأس بذلك وكذلك من ابتاع بنصف دينار مثاقفة دفع ديناراً وأخذ فضل دينار مثاقفة أو سعة من
السلع فلا بأس بذلك وهذا فى جميع البلدان سواء ولا يحل شيئاً من ذلك فى بلبس حرم فى بلد آخر وسواء
الذي باع به قليل من الدينار أو كثير والاخرى أن يسلّف الرجل المائع النقصه بالعتى المعولة
ويعطه اجازته لان هذا الورق بالورق متفاضل ولا خريف أن باى الرجل بالنقص الى الصانع فيقول له اعطه
لى ما عتق اعطيك اجرتك وقاله مالك (قال الشافعي) والاخرى أن يعطى الرجل الرجل مائة دينار
بالمدينة على أن يعطيه مثلاً بمكة الى أجل مسمى أو غير أجل لان هذا الاسلاف ولا يبيع السلف ما كان لك
أخذه به وعليه قبوله وحيث أعطاكه والبيع فى الذهب ما يتفاضل مكانه اهل أن يتفرقا فاذا أراد
أن يبيع هذا فلسه ذهباً فان كتب به الى موضع فقبل فقبضها فلا بأس وأبهما اراد أن يأخذها من
المدفع اليه لم يكن المدفع اليه أن عنع وسواها في أبهما كان له فيه المرفق أو لا يكن ومن أضاف سلفاً
فقبض أفضل من ذلك فى المدد والوزن معا فلا بأس بذلك اذ لم يكن ذلك شرطاً بينهما فى عقد السلف
ومن ادعى على رجل مالاً أو فاهه شاهد اول بحلف والتزم بمحمد ثم سأله التزم أن يقره بالمال الى السنة
فان قال لا أقرب له الا على تأخير كرهت ذلك الا أن يعلم أن المال له عليه فلا كره ذلك اصحاب المال
وأكرهه للغير

الابن جهلاً بأن فهم
ابنهم لثبات أن فهم
حراً وبيعوا جميعاً
وأصل الشافعي
رحمته الله لو طلق نسائه
الواحدة ثلاثاً ثلاثاً
ولم يبين أنه وقف مورث
واحدة حتى يطلعن
ولم يحبس جهله
بها جهلاً بمورثها وهذا
وذلك عندى فى الناس
سواء (قال المرتضى)
رحمته الله وأقول لأنى
الثلاثة الاولاد ان كان
الاكبر هو الابن فهو حر
والاصغر والاولاد
حران بانهم ابناء اولاد
وان كان الاوسط هو
الابن فهو حر والاصغر
حر بانه ابن أم ولد وان
كان الاوسط هو الابن
فهو حر بالنسبة فالاصغر
على كل حال حر لانه
فيه فكيف يرق اذا
وقعت عليه القرعة
بالرق وعكس حرية
الاولاد فى حال ويرق
فى حال وعكس حرية
الاكبر فى حال ويرق فى
حال ويمكن أن يكونا
قوله (محددة) كذا
بالاسول ولعله محرف
عن محمد بن عيسى وحر
كتب رحمه

(بالبقي بيع العروض)

(قال الشافعي) رحمه الله قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض . وقال ابن عباس برأيه . ولأحسب كل شيء المشبه وهذا كما قال ابن عباس والله تعالى أعلم لأنه ليس في الطعام معنى ليس في غيره من البويع ولا معنى يعرف الواحد وهو أن إذا ابتعت من الرجل شيئاً فأما أنبتاع منه شيئاً ومضوناً وإذا ابتعت منه مضموناً فليس بعين وقد بغلس فأكون قد بعته شيئاً ختمه على من اشترى به منه واما بعته قبل أن يصير في تصرفي وملكتي تماماً ولا يجوز أن أبيع ما لا أملك تماماً وإن كان الذي اشترى به منه عناء فلو هلك ذلك العين انتقض البيع بيني وبينه فإذا ابتعوا ولم يتم ملكه مالي بأن يكون ضمانتي بعته مالم يتم ملكه ولا يجوز بيع مالم يتم ملكه ومع هذا الله مضمون على من اشترى به منه فإذا ابتعت مضموناً على غيره فإن زعمت أني لست بضامن فقد زعمت أني أبيع مالم أضمن ولا يجوز لأحد أن يبيع ما لا يضمن وإن زعمت أني ضامن فعلي من الضمان ما على دون من اشترى به منه . أ رأيت أن هالكاً ذك في يدي الذي اشترى به منه أن يؤخذ مني شيء فإن قال لا قبل فقد بعته مالم أضمن ولا يجوز بيع مالم أضمن وإن قبل بل أنت ضامن فليس هكذا يبيع كفي أضمن شيئاً قد ضمنته له على غيره ولو لم يكن في هذا شيء مما أوصفت ذلك عليه السنة وأنه في معنى الطعام (قال الشافعي) قال الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وقال لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم فكل بيع كان عن تراض من المتبايعين جائز من الزيادة في جميع البويع إلا ما حرمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلا الذهب والورق والديار والمأكول والمشروب في معنى الماء كقول فكل ما أكل آدميون وشربوا فلا يجوز أن يباع شيء منه بشيء من صفته الامتلاء مثل أن كان وزافوزن وإن كان كيلوا ككيل دبابيد وسوا ذلك الذهب والورق وجميع الماء كقول فإن تفرقا قبل أن يتقاسموا ففسد البيع بينهما وكذلك بيع العرايا لا يهايمن الماء كقول فإن تفرقا قبل أن يتقاسموا ففسد البيع بينهما وإذا اختلف الصفان مما ليس في بعضه بعض اليا فلا بأس بواحد منهما بتأني أو أكثر دبابيد وأخبر فيه نسبة وإذا جاز الفضل في بعضه على بعض فلا بأس بحراف منه بحراف من جاز في معلوم وكل ما أكله آدميون دواء فهو في معنى الماء كقول مثل الأهلج والثفاد وجميع الأدوية (قال) وماعدا هذا مما كتبه البهائم ولم يأكله آدميون مثل القرط والقضب والنوى والحشيش ومثل العروض التي لا تؤكل مثل القراطيس والشباب وغيرها ومثل الحيوان فلا بأس بفضل بعضه على بعض دبابيد ونسبة تباعدت أو تقاربت لأنه داخل في معنى ما أحل الله من البويع وخارج من معنى ما حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الفضل في بعضه على بعض ودخل في نص أحل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم أحجمه من بعده (قال الشافعي) أخبرنا النفعي الثب عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اشترى عبد أبي عبد بن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه باع بعيراً له بأربعة أبعرة مضمومة عليه بالربذة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه باع بعيراً يقال له عصية بعشرين بعيراً إلى أجل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال لا ربا في الحيوان وأما نهى من الحيوان عن المضامين والألقاب وجبل الحلة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن بعير يبيع من أجل قال لا بأس به (قال الشافعي) أخبرنا ابن عتبة أن شاء الله شذالاً يبيع عن سلمة بن علفمة فسكتت عن محمد بن سيرين أنه سئل عن بيع الحديديا لحديد فقال الله أعلم أمأهم فكانوا يبايعون الدرع بالدرع (قال الشافعي) ولا بأس بالبيع بالبيع من مثله وأكثر دبابيد ونسبة فإذا انتفى عن أن يكون في معنى ما لا يجوز الفضل

ورقعتن للابن المعروف
والابن المجهول نصفين
ويكون أن يكون الابن
هو الأكبر فيكون
الثلاثة أحراراً فالقباس
عندي على معنى قول
الشافعي أن أعطي
اليقين وأقف الشك
فلا بن المعروف نصف
السيرات لانه والذي
أفسره إبان فله
النصف والنصف الآخر
موقوف حتى يصرف
أو يصططوا والقباس
على معنى قول الشافعي
الوقف إذا لم أدرهما
عبدان أم حران أم عبد
وسران يوقفاً ومورث
ابن حتى يصططوا
(قال الشافعي رحمه الله)
وتجوز الشهادة أنهم
لا يعرفون له وأرتا غير
فلان إذا كانوا من
أهل العرفه الباطنة
وإن قالوا بلضاً أن له
وأرتا غير له بقسم
الميراث حتى يعلم كم هو
فان تطاول ذلك دعي
الوارث بكفيل للميراث

في بعضه على بعض فالتقمنه والدين سواء ولا بأس باستسلاف الحيوان كله الا الولد وانما كرهت استسلاف الولد لان من استسلف أمة كان له أن يردها بيضا فاذا كان له أن يردها بيضا وجعلته مالكا لها بالسلف جعلته بطورا ويردها وقد سلط الله جل ثناؤه ثمسوه صلى الله تعالى عليه وسلم ثم السلون الفروج فجعل المرء لا يتكسر والتكاح حلال الا لو يوشهد ونهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يتخلوها رجل في حضرا وسفر ولم يحرم ذلك في شيء مما خلق الله غيرها جعل الاموال مرهونة وبسيعة بغير بيعة ولم يجعل المرء هكذا حتى حالها قوما أهل الله لها بالولي والشهود ففرضنا في حكم الفروج وغيرها ما فرق الله ورسوله ثم السلون بينهما واذا باع الرجل غنما نادى إلى أهل غنمته الذي نادى بقطعها غنما من صف غنمه أو غير صفها فهو سواء ولا يجوز إلا أن يكون حاضرا ولا تكون الدنانير والدراهم في معنى ما يبيع به من العروض فلا يجوز بيعه حتى يقبض ولا بأس بالسلف في الحيوان كله بصفة معلومة وأهل معلوم والسلف فيها اشتراطها وشرائها غير استسلافها فيجوز ذلك في الولد ولا خيرة في السلف إلا أن يكون مضمونا على السلف ما موثق في الظاهر أن يعود ولا خيرة في أن يسلف في غر حاط ببعته ولاتناج ماشية بعينها لان هذا يكون ولا يكون ومن سلف في عرض من العروض أو شيء من الحيوان فلا حل لأجله ما له بالبيع ان يشتريه منه بثلث ثمنه أو أقل أو أكثر ومرض كان ذلك العرض بمخالفة أو مثله فلا خيرة في أن يبيعه بحال لانه يبيع ما لم يقبض واذا سلف الرجل في عرض من العروض إلى أجل فجعل السلف قبل العمل لأجل فلا بأس ولا خيرة في أن يبيعه له على أن يضع عنه ولا في أن يبيعه على أن يزيد السلف لان هذا يبيع بحد ثمنه غير البيع الاول ولا خيرة في أن يعطيه من غير الصنف الذي سلفه عليه لان هذا يبيع بحد ثمنه وانما يجوز أن يعطيه من ذلك الصنف بعينه مثل شرطهما أو كثر فيكون مقطوعا وان أعطاه من ذلك الصنف أقل من شرطه على غير شرط فلا بأس كما أنه لو فعل بعد بحد جاز وان أعطاه على شرط فلا خيرة لانه ينقصه على أن يبيعه وكذلك لا يأخذ بعض ما سلفه فيه وعرضا غيره لان ذلك يبيع ما لم يقبض بعينه ومن سلف في صنف فأناه المسلف من ذلك الصنف بأرفع من شرطه فله قبضه منه وان سلف زيادة على جوده فلا يجوز أن يزيد إلا أن ينقصا في البيع الاول ويشتري هذا شراء جديد الا انه اذا لم يفعل فهو شراء عام يعلم كانه سلفه على صاع فهو جديد فله أدنى الجيد فبماه بالغاية من الجيد وقال يزيد في شأنه فاشترى منه اربعة واربعة فغير معلومة لاهي كبر زاد فزيد ولا هي منفصلة من البيع الاول فيكون اذا زاده اشترى ما لا يعلم واستوفى ما لا يعلم وقد قيل انه لو سلفه في هرة فأراد أن يعطيه صبايا مكان الهرة لم يحز لان هذا يبيع الهرة بالصافي قبل أن تقبض وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يقبض وهكذا كل من سلف فممن طعام أو عرض أو غيره أن يقبضه أدنى من شرطه أو على من شرطه انذارا لحيال ذلك جنس واحد وليس له أن يقبض من غير جنس ما سلفه لانه حينئذ يبيع ما اشتري قبل أن يستوفيه (قال) ولا يأخذ اذا سلف في جديد يتأعلى أن يزيدا أو الهرة كالعلة في أن يزيدوا يأخذوا واذ سلف رجل رجلا في عرض فندفع السلف إلى المسلف عن ذلك العرض على أن يشتريه لنفسه ويقبضه كرهت ذلك فاذا اشترا وقبضه برئ منه المسلف سواء كان ذلك بيعة أو بيع بيعة أو تصادقا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس بالسلف في كل ما سلف فيه حالا أو إلى أجل اذا حل أن يشتري بصفة إلى أجل حل أن يشتري بصفة نقد او قد قال هذا ابن مريم عن عطاء ثم رجح عطائه واذ سلف رجل في صوف لم يحز أن يسلفه في الاجوزة معلوم وصفة معلومة ولا يصح أن يسلف فيه عدد الاختلافه ومن اشترى من رجل سلعة فساءه أن يشبه فيها بان يعطيه البائع شاؤا لو يعطيه المشتري نقد أو إلى أجل فلا خيرة في الافالة على ازيد او لانقص بحال لانها انما هي قسح يبيع وهكذا الوابعا باها فاستقل على أن ينظر ما بالنز لم يحز لان النظر ازيد او لاخيرة الافالة على زيادة ولا نقصان ولا تأخير في كراو لبيع ولا غيره وهكذا ان باع سلعة إلى أجل فساءه أن

ولا يجبره وان قالوا لا ورنه غيره قلت على معنى لانصلم فان كان ذلك منهم على الاحاطة كان خطأ ولم أردهم لانه يؤل بهم الى العلم

(كتاب العارية)

(قال الشافعي رحمه الله) وكل عارية مضمونة على المستعير وان تلفت من غير فسخه استعار النبي صلى الله عليه وسلم من صفوان سلاحه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم عارية مضمونة مؤداة وقال من لا يضمن العارية فان قلنا اذا اشترط المستعير الضمان ضمن قلت اذا تسرك قولك قال واين قلت ما تقول في الوديعة اذا اشترط المستودع أو المضارب الضمان أهو ضامن قال لا يكون ضامنا قلت فان اشترط على المستلف أنه غير ضامن أيرأى قال لا قلت ويرد ما ليس بمضمون

اليه فله الاعلى أن يشركه البائع ولا خيرة له لأن الشركة بيع وهذا بيع عالم بقبض ولكنه إن شاء أن يقبضه في النصف أقله ولا يجوز أن يكون شركه والمبايعان بالسلف وغيره بالخيار ما لم يتفرقا من مقامهما الذي تبايعا فيه فإذا تفرقا أو خيرا أمدهما الآخر بعد البيع فاختار البيع فقد انقطع الخيار ومن سلف في طعام وغيره إلى أجل فلما حل الأجل أخذ بعض ما سلف فيه وأقال البائع من الباقي فلا بأس وكذلك لو باع حيوانا وطعاما إلى أجل فأعطاه نصف رأس ماله وأقاله المشتري من النصف وقبضه بلا زيادة أو اذادها ولا نقصان يتقصه فلا بأس (قال) ولا يجوز من اليوع الثلاثة بيع عين بعينها حاضرة أو بيع عين غائبة فإذا أراد المشتري فهو بالخيار فيها ولا يصلح أن تباع العين الغائبة بصفة ولا إلى أجل لأنها قد تدرك قبل الأجل فيتنازع الرجل ما عين منه وهو يقدر على قبضه وإنها قد تتلف قبل أن تدرك فلا تكون مضمونة والبيع الثالث مضمونة إذا جاء بها مصلحها على الصفة لم تفسد بشرطها ويكلف أن يأتي به من حيث شاء (قال أبو يعقوب) الذي كان يأخذه الشافعي ويعلم به أن البيع بعبان بيع عين حاضرة ترى أو بيع مضمون إلى أجل معلوم ولا ثالث لهما (قال الربيع) فقد رجع الشافعي عن بيع خيار الروية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن باع سلعة من السلع إلى أجل من الآمال وقبضها المشتري فلا بأس أن يبيعها الذي اشتراها بأقل من الثمن أو أكثر من ثمنها بصفة غير البعثة الأولى وقد قال بعض الناس لا يشتريها البائع بأقل من الثمن وزعم أن القياس في ذلك حازر ولكنه زعم تبع الأثر ومحمود منه أن يتبع الأثر المصعب فلما سئل عن الأثر أذا هو أو أوصى عن امرأته عالية بنت أنفع (١) أنها دخلت مع امرأة أبي السري على عائشة فزوى الله عنها فاذا كرت لعائشة أن يدين أرقم بن سباع إلى العطاء ثم اشتراها بأقل مما باعها فيه فقالت عائشة أخبرني يدين أرقم أن الله قد أعطى جهانه مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الآن بنوب (قال الشافعي) فقوله نت هذا الحديث عن عائشة فقال أبو إسحق روى عن امرأة فقيل تعرف امرأة بني ثبث بعد دينها فاعلمته قال شيأ فقلت تر حديث بسرة بنت صفوان مهاجرة معروفة بالفضل بأن تقول حديث امرأة وتصح حديث امرأة ليست عندك منها معرفة أكثر من أن زوجهما روى عنها ولو كان هذا من حديث من ثبت حديثه هل كان أكثر ما في هذا إلا أن يدين أرقم وعائشة اختلفا لئلا تعلم أن زيدا لا يبيع إلا ما يرام حلالة ورأته عائشة حرما وزعمت أن القياس مع قول يزيد فكيف لم تذهب إلى قول يزيد ومعه القياس وأنت تذهب إلى القياس في بعض الحالات فتترك به السنة الثابتة قال أفلح قول عائشة محال فالقول يزيد قبل ما ندى لعلها اغتاضا فقه في أنه باع إلى العطاء ونحن نخالفه في هذا الموضع لأنه أجل غير معلوم فأما إن اشتراها بأقل مما باعها فيها فلهما لم يخالفه فيه قط لعلها رأت البيع إلى العطاء مفسوخا ورأت بيعه إلى العطاء لا يجوز فسر أنه لم يملك ما باع ولا بأس في أن يسلف الرجل فماله عند أمه وإذا أرى الرجل الرجل السلعة فقال اشتريه وأر بحل فيها كذا فاشترها الرجل فاشترها ما زنى الذي قال أر بحل فيها بالخيار إن شاء أحدت فيها بها وإن شاء تركه وهكذا إن قال اشترى متاعا ووصفه له أو متاعا أي متاع شئت أو أأر بحل فيه فكل هذا سواء يجوز البيع الأول ويكون هذا فيما أعطى من نفسه بالخيار وسواء في هذا ما وصفت أن كان قال أتناعه وأشتره مثله بقدر ما يدين يجوز البيع الأول ويكونان بالخيار في البيع الآخر فإن جذا ما زى وإن تبايعا على أن أزمانا نفسها الأمر الأول فهو مفسوخ من قبل شئين أحدهما أنه تبايعا قبل ملكه البائع والثاني أنه على محاطة أنك إن اشتريته على كذا أر بحل فيه كذا وإن اشترى الرجل طعاما إلى أجل فقبضه فلا بأس أن يبيع من اشتراه منه ومن غير بقدره إلى أجل وسواء في هذا المعين وغير المعين (٢) وإذا باع الرجل السلعة بعتد أو إلى أجل فقسومها المتنازع فيأرب عليه أو باعها موضع أوهلك من يده فسأل البائع أن يضع عنه من ثمنها شيأ أو يهبها كلها فذلك إلى البائع إن شاء فله لم يفعل من قبل أن الثمن لازم فإن

(١) قوله بنت أنفع كذا بالاصول التي يابدينها ولم تقصر به بعد المراجعة كتبه مصححه

(٢) قوله وسواء في هذا المعين الخ كذا بالاصل ولعله المعين وغير المعين وحر كتبه مصححه

لم يكن القول قول المستعير
(قال المزني) وجسه
الله هذا عذري خلاف
أصله لا يجعل من
سكن دار رجل كن
تعدى على سلحته
فألتفها فله قبة السكنى
وقوله من ألتف شيئا
ضمن ومن ادعى البرائة
لم يبرأ فهذا مقر بأخذ
مسكني وكوب دابة
ومدع البرائة فعليه
الجنة وعلى المكرر
الدابة والدار البسين
ويأخذ القيمة (قال
الشافعي رحمه الله) ومن
تعدى في ودعة ثم ردها
الى موضعها الذي كانت
فيه ضمن لأنه خرج من
الامانة ولم يحدث له رب
المال استئمانا فلا يبرأ
حتى يدفعها اليه وإذا
أعاره بقعة بيني فبأنه
لم يكن لصاحب البقعة
أن يخرجها حتى يعطيه
قيمة بنائها فأما يوم
يخرجها ولو وقتها وقتنا
وكذلك لو أذن له في
البناء مطلقا ولكن لو
قال فان انقضى الوقت
كان عليه أن تنقض
بنائه كان ذلك عليه
لأنه لم يقصره عما غرر
نفسه

شاورك له من التبن اللازم وإن شاء لم يتك و سواه كان هذا من عادة اعتادها أو غير جاد أو سواه أحدنا
هذا في أولبيعة تباعه أو بعثا ببيعة ليس للعادة التي اعتادها معنى يصل شيئا ولا يحرمه وكذلك
الموعدان كان قبل العقد أو بعده فان عقد البيع على موعد أمان وضع في البيع وضع عنه فالبيع مفسوخ
لأن التبن غير معلوم وليس يفسد البيع أبدا ولا التكاثر ولا شيء أبدا إلا بالعقد فإذا انعقد العقد أصح ما
يفسد معنى تقدمه ولا تأخره كما إذا انعقد العقد أو سواه لم يفسد معنى تقدمه ولا تأخره إلا بالبيع بد عقد
صحيح وإذا اشترى الرجل من الرجل طعاما بدنا على أن الدينار عليه إلى شهر إلا أن يبيع الطعام قبل ذلك
فيعطيه ما يباع من الطعام فلا خيره لأنه إلى أجل غير معلوم ولو باعه إلى شهر ولم يشترط في العقد شيئا أكثر
من ذلك ثم قال له إن بعته أعطيتك قبل الشهر كان جائزا وكان موعدا إن شاء وفيه وإن شاء لم يفسد لأنه لا يفسد
حتى يكون في العقد وإذا ابتاع رجل طعاما من التبن إلى أجل والطعام نقد وقبض الطعام فلا بأس أن
يبيع الطعام بمدة أو القبض وبعد زمان إذا صار من ضمانه من الذي اشترى منه ومن غيره وينقد إلى أجل
لأن البيعة الآخرة غير البيعة الأولى وإذا سلف رجل في العروض والطعام الذي يتغير إلى أجل فليس عليه
أن يقبضه حتى يصل أجله فإذا حال أجله جبر على قبضه وسواه عرضه عليه قبل أن يحل للأجل بساعة
أو بسنة وإن اجتمع على الرضا قبضه فلا بأس وسواه كان ذلك قبل أن يحل للأجل بسنة أو ساعة وإذا
ابتاع الرجل شيئا من الحيوان أو غيره فباعه والمشتري يعرفه بعينه فاشترى عاجزا وهو مضعون من مال
البائع حتى يقبضه المشتري فإذا كان المشتري لم يره فهو بالخيار إذا رآه من عب ومن غريب وسواه وصف
له أو لم يوصف إذا اشتراه بعينه غير مضعون على صاحبه فهو سواه وهو شراء عين ولو باعه على الصفة إذا لم
يكن رأه لم يزمه أن يأخذ إلا أن يشاء وسواه أدركها بالصفة أو مئة ولو آله اشتراه على صفة مضونة إلى
أجل معلوم فباعه بالصفة لزم المشتري أحب وأكره وذلك أن شراءه ليس بعين ولو وجد تلك الصفة في يد
البائع فأراد أن يأخذها كان للبائع أن عنعه أيأها إذا أعطاه صفة غيرها وهذا فرق بين شراء الاعيان
والصفات الاعيان لا يجوز أن يحول الشراء منها في غيرهما إلا أن يرضى البائع والصفات يجوز أن تحول
صفة في غيرهما إذا وفي أدنى صفة ويجوز التقدي في الشيء الغائب وفي الشيء الحاضر بالخيار وليس هذا من بيع
وسلف بسيل وإذا اشترى الرجل الشيء إلى أجل ثم قطع بالتقدي فلا بأس وإذا اشترى بسم أجلا فهو
ينقذ ولا الزم أن يدفع التبن حتى يدفع اليه ما اشترى وإذا اشترى الرجل الجارية أو العبد وقدره أو هو
غائب عنه وأربأ البائع من عبه ثم آماه فقال قد زاد العبد فقول قول المشتري مع عبه ولا تباع
السلعة الغائبة على أنها ان تلفت فعلى صاحبها مثلها ولا بأس أن يشتري الشيء الغائب بدنا إلى أجل معلوم
والأجل من يوم تقع الصفة فان قال اشترى هاتين السلعتين من يوم أنقبض السلعة فالشراء باطل لأنه قد
يقبضها في يومه ويقبضها بعد شهر أو أكثر

(باب في بيع الغائب إلى أجل)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا باع الرجل من الرجل عبدا غائبا بذهب دباله على آخر أو غائبة عنه بلد
فالباع باطل (قال) وكذلك لو باعه عبدا ودفعه إليه إلا أن يدفعه إليه برضي الآخر بخلافه على رجل فأما
أن يبيعه أياديه ويقول خذني الغائبة على أنه أن ليحدها فالمشتري ضامن لها بالبيع باطل لأن هذا أجل
غير معلوم وبيع غير مبددة ويحذف في خمسة أخرى (قال الشافعي) ومن أتى حائكا فاشترى منه ثوبا على
منسجعه قد بين منه بعضه فلا خيره نقده أو لم ينقده لأنه لا يدري كيف يخرج باقي الثوب وهذا البيع عين
براهوا لصفة مضونة قال ولا بأس بشراء الحار حاضرا وغائبا ونقدتها ومذاعة وغيره مذاعة (قال)
ولا بأس بالتقدي ببيع الخيار (قال) وإذا اشترى الرجل بالخيار وقبض المشتري فالمشتري ضامن حتى يرذ

السلعة كما أخذها وسواء كان التجار البائع أو المشتري أو له ماله ما وإذا باع الرجل السلعة وهو التجار فليس
للمشتري عليه التخليار أن يرد اعتماداً على التخليار (قال) ويسع التجار بائعاً من باع جارية فله المشتري قبضها
وليس عليه وضعها للاستبراء ويستبرئ المشتري عنده وإذا قبضها المشتري فهي من ضمانه وفي ملكه وإذا
حال البائع ينسوه وبينها وضعها على يدى عدل يستبرئها فهي من ضمان البائع حتى قبضها المشتري ثم يكون
هو الذي يضعها ويجوز بيع المشتري فيها ولا يجوز بيع البائع حتى ردها المشتري أو يتفادى البيع ومن
اشتري جارية بالتجار فبات قبل أن يتخاف فورته يقومون مقامه وإذا باع الرجل السلعة لرجل واستثنى رضا
المبيع له ما بينه وبين ثلاث فإن رضى المبيع له فالبيع جائز وإن أراد الرديفه الردون جعل الردي في غيره فليس
ذلك له إلا أن يحمله وكلا رداً أو حازه فيجوز ولو كاله عن أمره (قال الشافعي) ومن باع سلعة على رضا غيره
كان الذي شرط له الرضا ردولم يكن للبائع (قال) فإن قال على أن أسأمر فليس له أن رضى يقول قد أسأمرت
فأمرت بالرد (قال الشافعي) ولا يخفى أن يشتري الرجل الدابة بعها على أن يقبضها بعد سنة
لأنها قد تغيرت إلى السنة وتلف (والخبر في أن يبيع الرجل الدابة ويشتري ركبها قبل ذلك أو كثر (قال)
والخبر في أن يبيع الرجل الدابة ويشتري عقاقها (١) ولو قال هي عقوق ولم يشرط ذلك لم يكن بذلك بائعاً
وإذا باع الرجل والتجار يسه على أن يعلنه رضاعاً ومؤنة سنة أو أقل فالبيع باطل لأنه قد عيون قبل سنة ولو
كان مضموناً للمشتري فضل الرضاع لم يجز لأنه وقع لا يعرف حصص من حصص البيع ولو كان مضموناً من البائع
كان عيناً بقدر على قبضها ولا يقدر على قبضها إلا بعد سنة ويكون دونها بيع وإجارة

(ببشر الحائط باع أصله)

(أخبرنا الشافعي) رحمه الله قال أخبرنا شافعي عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم قال من باع غنلاً بعد أن تورق فترتها البائع إلا أن يشترط المتنازع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع غنلاً قد أبرت فترتها
للبياع إلا أن يشترط المتنازع (قال الشافعي) وهذا الحديث ثابت عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وبه تأخذ وفيه دلالات أحدها لا يشكل في أن الحائط إذا بيع وقداً يخله فالتمزق يباعه إلا أن يشترطها
منازعه فيكون مما وقعت عليه صفقة البيع ويكون لها حصص من الثمن (قال) والثانية أن الحائط إذا بيع
ولم يور يخله فالتمزق للمشتري لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حدث فقال إذا أبر فترتها للبائع فقد أخبر أن
حكمه إذا لم يور يخله غير حكمه إذا أبر ولا يكون مافيه إلا البائع أو المشتري لا يقرهما ولا موقوفاً فمن باع حائطاً لم
يور فالتمزق للمشتري غير شرط استدلالاً بما وجدنا بالنسبة (قال) ومن باع أصل خل يخل وأحول بعد أن
تورق فبات الخلل فترها للبائع إلا أن يشترط المتنازع ومن باع فصلاً قبل أن تورق فبات الخلل فالتمزق للمشتري
(قال) والحواظ تختلف بينهما وتعدو السفح فبما تأخر لكل بلد بقدر حواوردها وما افتقر الله تعالى من
إبائها فمن باع حائطاً لم يور يقره للبائع وإن أبر غيره لأن حكمه لا يغيره وكذلك لا يباع منها شيء حتى
يبدو صلاحه وإن بدا صلاح غيره وسواء كان يخل الرجل قليلاً أو كثيراً إذا كان في حقل واحد أو بقعة
واحدة في غير حقل أو بقعة واحدة من يبعه ولو كان إلى جنبه حائط له آخر أو لغيره فبدا صلاح
حائط غيره الذي هو إلى جنبه لم يخل يبع غير حائطه يحول بيع الذي إلى جنبه وأقل ذلك أن يرى في شيء منه
الحجر أو الصخرة وأقل الأبار أن يكون في شيء منه الأبار فيقع عليه اسم أم قدأه كما أنه إذا بدا صلاح شيء
منه وقع عليه اسم أنه قدأه أصلاً وحاصه واسم أم قدأه أرفصل يبعه ولا ينتظر آخره بعد أن يرى ذلك في أوله
(قال) والأبار التلقيع وهو أن يأخذ شيئاً من طلع الغنم فيدس فيه من طهر إلى طلع الأبرق من الفضل فيكون له
بأن الله مصلحاً (قال) والدلالة بالنسبة في الفضل قبل أن يور وبعد الأبار في أنه داخل في البيع مشل

(كتاب الغصب)

(قال الشافعي) رحمه الله فإذا شتر رجل لرجل
نوباً شافعيها أو كبرها
بأخنها من طرفه طولاً
وعرضاً أو كسره شيئاً
كسر أصغر أو كبرها
أو رضى أو جنى
له على ماله أو فاعده أو
شبه موضعة فنذلك
كله سواء ويقوم المتنازع
كله والمجربون غصب
الرقب حصصاً ومكسوراً
أو حصصاً ومجرباً وقد
برئ من جرحه ثم يعطى
ماله ذلك ما بين
العقبين ويكون ما بقى
بعد الحناية لصاحبه
نفعه أو لم ينفعه فأما
ما جنى عليه من العبد
فيقوم حصصاً قبل
الحناية ثم ينظر إلى
الحناية فيعطى أرشها
من قيمة العبد حصصاً كما
(١) العقاق كصاحب
وكتاب الجمل وقرس
عقوق لصور حائل أو
حائل ذلك في القاموس
شبه محصه

لذلك بالاجماع في جنين الاسمة وذلك الحل من البهائم فان الناس لم يختلفوا في أن كل ذات حل من بني آدم
ومن البهائم بيعت فحلها تبع لها كصنوعها داخل في البيع بلا حصة من الثمن لأنه لم يرأبها ومن بيعها
وقد بولت فالولد غير هار هو البائع الآن يشترطه المتابع فيكون قد وقعت عليه الصفقة وكانت له حصة
من الثمن وبخلاف التمر لم يور في الجنين في أن له حصة من الثمن لأنه ظاهر وليس الجنين لأنه غير ظاهر ولولا
ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك لما كان التمر قد طلع مثل الجنين في بطن أمه لأنه لا يقدر على
قطعه والتفريق بينه وبين غيره ويكون ذلك مباحا له والجنين لا يقدر على إخراج ما يحق بقدر الله تعالى له
ولا يباح لاحد إخراجها وانما يجعنا بينهما حيث اجتمعا في بعض حكمهما بان السنة جاءت في التمر لم يور
كقبي الجنين في الاجماع فبمعنا ينما خبر الاقياسا ان اوحدهنا حكم السنة في التمر لم يور كحكم الاجماع
في جنين الامة وانما مثلنا فيه فثلا ليقفه من معناه غير أن يكون اشريع رسول الله صلى الله عليه وسلم
بحاج اليه ان يقاس على شيء بل الاشياء تكون له تبعاً (قال) ولو اوجع رجل أصل حائط وقد تشقق طلع
أمانه أو شيء منه فأخرج ما يور قد أغرعه من حاله مثل حاله كان حكمه حكم ما تار لأنه قد جاء عليه وقت الابار
وظهرت الثمرة ورقت بعد تقصها في الحنف (١) قال واذا بدأ في ابار شيء منه كان جميع ثمر الحائط المبيع
البائع كما يكون اذا ربت في شيء من الحائط الحرة أو الصفر قبل بيع التمر وان كان بعضه أو كره لم يجر
أو بصقر (قال) والكسر اذا بيع أصله كالفضل اذا خرج من جوره ولم ينشق فهو للشرى واذا انشق
جوزه فهو للبائع كما يكون الطلع قبل الابار بعده (قال) فان قال قائل فاما جعل النبي صلى الله عليه وسلم
النبوة لبائع اذا أرفق قبلت يكون له اذا استأجر وان لم يور قبله ان شاء الله تعالى لامتعي الابار
الا فقولوا لو كان الذي وجب التمر للبائع أن يكون انما يستحقها بان بارها فاختلف هو المشتري انني أن
يكون القول قول المشتري لان البائع يدعي ما قد خرج منه الى المشتري وانني ان تصادق أن يكون ثمر كل
نخلة أبرها ولا يكون ثمر نخلة لم أبرها (قال) وما قلت من هذا هو موجود في السنة في بيع التمر اذا بدا صلاحه
وذلك اذا أجزأ بعضه وذلك وقت يأتي عليه وهذا مذكور في بيع التمر اذا بدا صلاحها (أخبرنا الربيع)
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن سالم عن ابن جريج أن عطاء أخبره أن رجلا باع على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم حائطاً فاشترى له التمر ولم يشترط المتابع التمر ولم يشترط البائع التمر ولم يذكره فلما نبت البيع
اختلفا في التمر فاحتكامه الى النبي صلى الله عليه وسلم ف قضى بالتمر للذي لم يشر في الفضل للبائع (أخبرنا الربيع)
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه أنه كان يقول في الصلبة
المال وفي الفضل التمر يباع ولا يذكر ان ماله ولا ثمره هو للبائع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء رأيت لو أن انساناً باع رقة حائط ممرممة بذر التمر عند
البيع لا للبايع ولا للمشتري أو بعد الله مال كذلك فلما نبت البيع قال المصاعق أرت التمر قال لا يصح
والبيع جائز وعن ابن جريج أنه قال لعطاء ان رجلاً اشترى عبد الله مال قال ننته في ذلك ان كان في نفسه
أن ماله لا يمتعه من قاله كله لسله وهذا كله تأخذ في الرق الصلبة (قال) واذا بيع رقة الحائط وقدر
شئ من نخله فثمر ذلك الفضل في عامه ذلك للبائع ولو كان منه ما يور ولم يطلع لان حكمه بذر ذلك الفضل
في عامه ذلك حكم واحد كما يكون اذا بدا صلاحه ولم يور (قال) ولو أبيع التمر في يد مشتري رقة الحائط
بجاشحة تأتى عليه أو على بعضه فلا يكون للشرى أن يرجع بالتمر والمصانة ولا ينشئ شيئاً على البائع فان قال
قائل ولم يرجع بها ولها من الثمن حصة قبل لانها انما جازت تبعاً للبيع الا لا يراها أهلها وكانت تباع
منفردة لم يعل بيعها لشيء فتمرها فلما كانت تبعاً في بيع رقة الحائط حل بدمها وان حكمها حكم رقة الحائط
ونخله الذي يعل بيع صغير وكبير وكانت مضروبة لقبض العمل وكانت المصيبة بها كالصبة بالفضل

يعلى الحشر من أرض
الجنابة من ديتته بالغا
ذلك ما بلغ ولو كانت
قما كما يأخذ الحزبات
(قال الشافعي) وكيف
غلط من زعم أنه ان
جنى على عبدي فلم
يفسده أخذه وقيمة
ما نقصه وان زاد الجاني
معصية الله تعالى
فأفسده سقط حق
الان أسلمه يملكه
الجاني فيسقط حق
بالفساد حين غلظ
وبنيت حين صغر
وعلى على حين عصى
فأفسده لم يملك بعضا
ببعض ما أفسد وهذا
القول خلاف لاصل
حكم الله تعالى بين
المسلمين في أن المالكين
على ملكهم لا يملك
عليهم الا برضاهم
وخلاف المعقول
والقياس (قال) ولو
غصب جارية تساو
مائة فزادت في يده بتعليم

(١) الجنب يضم الجيم
وعاء الطلع كما في القاموس
اه معصية

والمشتري لو أصيب بالخل بعد أن يقبضها كانت المصيبة منه فان اشاع رجل حاطفه غير يترك
 له مع الفضل أو شرطه بعدما أرفق كان به بالتشط مع الفضل فلم يقبضه حتى أصيب بعض الثمر فيها فقولان
 أحدهما أنه بالخلاف في رد البيع لأنه لم يسلمه كما اشتري أو أخذته حصص من الثمن بحسب ثمن الحائط أو الثمرة
 فنظر كم حصص المصاب منها فقدر عن المشتري من أصل الثمن بقدره فان كان الثمن مائة والمصاب عشر
 العشر ما اشتري طرح عندنا من أصل الثمن لامن قيمة المصاب لأنه شيء آخر من عقدة البيع المصيبة
 وهكذا كل ما وقعت عليه مصفة البيع بعينه من نبات أو نخل أو غيره فما أصيب منه شيء بعد المصفة وقبل
 قبض المشتري فالمشتري بالخلاف في رد البيع لأنه لم يسلم إليه كما اشتري بكماله أو أخذ ما بقي حصص من الثمن لأنه
 قدمه ملكا محصيا وكان في أصل المال كل واحد من حصصه من الثمن المسمى ولا يكون للثمن في هذا
 الوجه خسار (قال) وهكذا الثمر يتنازع مع رقبة الحائط ويقض قصصه الحائجة في قول من وضع الحائجة
 وفي القول الآخر الذي حكيت فوله لا يخالفه سواء لم يختلفان والقول الثاني أن المشتري إن شاء رد البيع
 بالنقص الذي يدخل عليه قبل القبض وإن شاء أخذ منه بجميع الثمن لا ينقص عنه منه شيء لأنها مصفة
 واحدة (قال) فان قال قائل فكيف أجرتم بيع الثمر لم يبدل صلاحه مع الحائط وجعلتم لها حصص من الثمن
 ولم تجزوا على الأفراد قبل عاوصنا من السنة فان قال فكيف أجرتم بيع الدار بطلها ومبيل ما فيها
 وأقيمتا ونكح غير معلوم قيل أجزأ لأنه في معنى الثمرة التي لم يبدل صلاحها مع في البيع ولو بيع من هذا شيء
 على الأفراد لم يجز فان قال قائل فكيف يكون دخلا في جلة البيع وهو أن بعض لم يجز بيعه على الأفراد
 قبل عاوصنا فان قال فهل يدخل في هذا العبد يباع قلت نعم في معنى ويخالفه في آخر فان قال
 قال المعنى الذي يدخل فيه قبل اذ ابتاعك عدا بئنا كبحال جوارحه وسبعه وبصره ولو ابتاعك جارية
 من جوارحه قطعها أو لا تقطعها لم يجز البيع فهي إذا كانت فيه جازت وإذا أقردت منه لم يحل بيعها
 لأن فيها عدا بئنا وليس فيها منفعة لشتره ولو لم تقطع وهذا الموضع الذي يخالف فيه العبد عاوصنا من
 الطرق والثمر وفي ذلك أنه يحل تقريق الثمر وقطع الطرق ولا يحل قطع الجارية إلا بحكمها (قال) وجميع
 شمار الشجر في معنى ثمر الفضل إذا رعى في أوله النضج حل بيع أخوه وهما يكونان بازيز معا ولا يحل بيع
 واحد منهما حتى يرى في أولهما النضج (قال) ويخالف الثمار من الاعتاب وغيرها الفصل فتكون كل ثمرة
 خرجت بارزة ترى في أول ما تخرج كما ترى في أخوه لا مثل ثمر الفضل في الطلعة يكون مغيبا وهو يرى يكون
 بارزا فهو في معنى ثمر الفضل بارزا فإذا بيع شجر امثرا فالمرقب البائع الآن بشرط المتنازع لأن التردد فارق أن
 يكون مستودعا في الشجر كما يكون الجمل مستودعا في الأمة ذات الجمل (قال) ومعقول في السنة إذا كانت
 الثمرة للبائع كان على المشتري تركها في شجرها إلى أن تبلغ الجند والقطاف والقطاف من الشجر (قال)
 وإذا كان لا يصلحها إلا السقي فعلى المشتري تخليه للبائع وما يكتفي بالشجر من السقي إلى أن يجتذو لقط
 ويقطع فان انقطع الماء فلا شيء على المشتري فيما أصيب به البائع في غره وكذلك أن أصابته جائحة وذلك
 أنه لم يبعه شيئا فله تسليم ما بعه (قال) وإن انقطع الماء فكان الثمر يصلح ترك حتى يبلغ وإن كان لا يصلح لم
 يمنع صاحبه من قطعه ولو كان الماء طاهرا ولو قطعه فان أراد الماء لم يكن ذلك اعتما يكون له من الماء
 ما فيه صلاح غره فإذا ذهب غره فلا حق له في الماء (قال) وإن انقطع الماء فكان بقاء الثمر في الفضل وغره
 من الشجر للسقوي يضرب بالفضل فيها فقولان أحدهما أن يسأل أهل ذلك الوادي الذي به ذلك الماء فان
 قالوا ليس يصلح في مثل هذا من انقطاع الماء الا قطع غره عنه والأشهر بقلب الفضل ضررا يائنها أخذ
 صاحبه بقطعه الآن يسقطه متطوعا وقل قد أصبت وأصيب صاحب الأصل بأكثر من مصيبك فان قالوا
 هو لا يضربها ضررا يائنها والتمر يصلح أن ترك فيها وإن كان قطعه خيرا لها تركه إذا لم يكن فيه ضرر بين فان

منه أو لم يمن واعتاده من
 ماله حتى صارت تساوى
 ألفا ثم نقصت حتى
 صارت تساوى مائة
 فله بأخذها وتسماة
 معها كما تكون له لو
 غصبها إياها وهي
 تساوى ألفا فنقصت
 تسماة وكذلك هذا في
 البيع الفاسد والحكم
 في ولدها الذي ولدوا في
 النصب كالحكم في
 يدها ولو باعها الغاصب
 فأولدها المشتري ثم
 استحقها المفسوب
 أخذ من المشتري مهرها
 وقبضها إن كانت مينة
 وأخذها إن كانت حرة
 وأخذ منه قبة أولادها
 يوم سقطوا أحاد ولا
 يرجع عليه بقية من سقط
 ميتا ويرجع المشتري
 على الغاصب بجميع
 ما ضمن من قبة الولد
 لأنه غره ولا أرد له المهر
 لأنه كالشيء يتلفه فلا
 يرجع بقره على غيره
 وإذا كان الغاصب هو
 الذي ولدها أخذها
 وما نقصها ومهر مثلها

قالوا لاسلم الثمر الان تركه انا ما تركه انا ما لحق اذ ابغ الوقت الذي يقولون فيه بهلك فلو قيل اقطعه لانه خربك
ولصاحبك كان وجهه انه تركه اذ لم يضر بالفضل ضررا يئنا وان قال صاحب غيب ليس له اصله اذ عني
فيه ليكون ابنى له او سرجل او فتاح وغيره لم يكن له ذلك اذا كان القطف والقطا والجذاذ اخذ بعد ان غمره
وقطفه ولقطه ولا يترك غمره فيه بعد ان يصلح فيه القطف والجذاذ والاقطاط (قال) وان اختلف رب الحياط
والمشتري في السقي جلا في السقي على ما لا غنى بالثمر واصلح له الابن وما يبيى عليه اهل الاموال اموالهم
في الترامعة لا ما يضر بالثمر ولا ما يربد فيه مما لا يفسد اهل الاموال اذا كانت لهم الثمار (قال) فان
كان المبيع ثمنا او غيره من ثمر تكون فيه الثمرة ظاهرة ثم تخرج قبل ان تبلغ الخارجة ثمرة غيرها من ذلك
الصنف فان كانت الخارجة المشتراة من الثمرة التي تحدث التي لم يقع عليها البيع فالبيع جائز للمشتري الثمرة
الخارجة التي اشترى بتركها حتى تبلغ وان كانت لا تخرج بغيرها ج بعد ما من ثمر الثمرة فالبيع مفسوخ
لان ما يخرج بعد الصفقة من الثمرة التي لم تدخل في البيع غير متميزة الثمرة الداخلة في الصفقة والبيع
لا تكون الا معلومة (قال الربيع) ولما شافى في مثل هذا اقول آخر ان البيع مفسوخ اذا كان الخارج
لا يتميز الا ان ما شارب الحياط ان يسلم ما زاد من الثمرة التي اختلطت بثمر المشتري يسلم للمشتري فيكون قد صار
الهمزة وان نأه اذا كانت الخارجة لا تميز التي تخرج عما (قال الشافعي) فان باعه عن ان يلقط الثمرة
او يقطعها حتى يبينها فالبيع جائز وما حدث في ملك البائع والباع وانما يفسد البيع اذا تركه غمره فكانت
مختلطة بثمره المشتري لا يتميزها (قال) واذا باع رجل رجلا راضيا فيها بخر برمان ولو زوجه ووراثته وغيرهما
دونه فبشر بواربه بكل حال فهو كالموصوف من الثمر الذي لا يفسد بواربه اذا ظهرت غمره فالثمره للبائع
الا ان يشترطها للبائع وذلك ان قشر هذا لا ينشئ عما في احواله وصلاحه في بقائه الا ان صنفان الرمان
ينشئ منه الشيء فيكون انقص على مالكه لان الاصغر له ان لا ينشئ لانه ابقى له والقول فيه كالقول في ثمر
الشجر غير الغنم من الغنم والارج وغيره لا يخالطه والقول في تركه الى باوغة كالقول فيها وفي غير الغنم
لا يجل مالكة عن بلوغ صلاحه ولا يتركه وان كان ذلك خيرا للمالك اذ ابغ ان يقطع منها او يلقط
والقول في شيء ان كان يربدها كالقول في التين لا يختلف وكذلك في ثمر شجرة هكذا القول في الباذنجان
وغيره من الثمر الذي ثبت اصله وعلامة الاصل الذي ثبت ان يثمر مرة ثم تقطع غمرته ثم يثمر اخرى ثم
تقطع غمرته فما كان هكذا فهو من الاصل وذلك مثل القنداء والخربز والكرسف وغيره وما كان اغما
غمره مرة فمثل الزرع (قال) ومن باع ارضا فها زرع قد خرج من الارض فالزرع للبائع الا ان يشترطه
البتاع فاذا حصل فله صاحبه اخذ فان كان الزرع مما يبقى له اصول في الارض تفسدها فعلى صاحب
الزرع زرعها عن رب الارض ان شارب الارض قال وهكذا اذا باعه ارضا فها زرع بمحصدة مرة واحدة
(قال) فالما القصب فاذا باعه ارضا فها قصب قد خرج من الارض فلما لم يكن القصب جزء واحدة وليس
له ثلعه من اصله لانه اصل (قال) وكل ما يخرج من ارض الزرع فثل القصب في الاصل والثمر ما يخرج
لا يخالطه (قال) واذا باعه ارضا فها موز قد خرج فلها مخرج من الموز قبل بيعه وليس له ما خرج مرة اخرى
من الثمر التي يحب الموز وذلك ان شجرة الموز عندنا تفعل مرة وتنبث الى جنبها اربع قطع ويخرج
في الذي حولها (قال) فاذا كان شجر الموز كثيرا وكان يخرج في الموز ثمنه الشيء اليوم وفي الاخرى غدا وفي
الاخرى بعدد حتى لا يتجزأ كان منه خارجا عند عقد البيع مما خرج بعده بساءه او ايام متتابعة فالقول فيها
كالقول في التين وما تابع غمرته في الاصل الواحد انه لا يصلح بيعه ابدا وذلك ان الموز الحولي يتفرق ويكون
بينه اولاده بعضها اشرف من بعض فيباع وفي الحولي مثله موز خارج فثمنه ليلج ويخرج في كل يوم من
اولاده بقدر ارادته متباعدة لا يتفرق ثمنه ما وقعت عليه عقد البيع مما حدث بعدها لم يدخل في عقد
البيع والبيع ما عرف المبيع منه من غير البيع فيسلم الى كل واحد من المتبايعين حقه (قال) ولا يصح بيعه

وجمع ولدها وقيمتها
كان منهم ميتا وعليه
الحضانة لم يأت بشبهة
فان كان ثوبا فالبلاء
المشتري اخذ منه
المشتري وما بين قيمته
محصي يوم غصبه وبين
قيمته وقد ابلوا ويرجع
المشتري على الغاصب
بالتين الذي دفعه وليس
أنظر في القبة الى تغير
الاسواق وانما أنظر
الى تغير الابدان وان
كان المغصوب دابة
ففسدها الغاصب أو
لم يفسدها أو دارا فسكتها
أو أكرها أو لم يسكتها
ولم يكرها فعليه كراه
مثل كراه ذلك من
حين أخذه حتى يرد
وليس الغلبة بالضمان
الالئالك الذي قضى له
بها رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأدخل
الشافعي رحمه الله
على من قال ان
الغاصب اذا ضمن
سقط عنه الكراهة
اذا اكره يفسد ما اقتز
به أو يتناقص فيه

بأن يقول له عشرة مائة شجرة تموز من من قبل أن غارها مختلف ويحطى ويصيب وكذلك كما كان في معناه
من ذي شر وزرع (قال) وكل أرض يبعث محدودها فاشتر بها جميع ما فيها من الأصل والأصل ما وصفت
عما له غرة تصدق من كل شجرة وزرع ومشمرة وكل ما يثبت من الشجر والنبات وما كان مما يخفى من
النبات مثل البناء الخشب فاشترها جميعا كالنبات والجر بدفعه ولأشعه الآن بدخله المشتري في صفقة البيع
فيكون له بالشراء (قال) وكل هذا إذا عرف المشتري والبائع ما في شجر الأرض من الثمر وفي أديم الأرض
من الزرع (قال) فإن كانت الأرض فائتة عند البيع عن البائع والمشتري أو عن المشتري دون البائع
فوجد في شجرها ثمر اقتدأ بزرعها فادخل في الثمرة غلة المشتري بالخيار إذا علم هذا أن كان قد رأى الأرض قبل الشراء
ورضى بها لأن في هذا عليه نصا بالقطع الثمرة عنه عامه ذلك وحسب شجره بالثمرة وشغل أرضه بالزرع وبالدخل
فيها عليه إذا كانت له ثمرها لأنه ليس له أن يمنعها الخول عليه في أرضه لتعاذ غتره ولا يمنع من يعلق له أرضه
من عمله فإن أحب إلى البائع وإن أحبده (قال) وإذا اشتري وهو عالم بما خرج من غره فلا خيار له
وإذا باع الرجل الرجل أو ضاها بقد يذره ولم يعلم المشتري فالحل للزرع قد خرج من الأرض لا يملكه
المشتري لأنه تحت الأرض وما يملكه المشتري بالصفقة فهو للبائع وهو يبنى غده الزرع فقال للمشتري
لأن الخيار فإن شئت فأخر البيع ودع الحب حتى يبلغ فصدد كاندع الزرع وإن شئت فأنقض البيع إذا
كان يشغل أرضه ويدخل علق فيها به من ليس علق بدخوله الآن بشاء البائع أن يسلّم الزرع للمشتري
أو يقلعه عنه ويكون قلعه غير مبصر بالأرض فإن شاء ذلك لم يكن للمشتري خيار لأنه قدز يدخرها فإن
قال قائل كيف لم يفعل هذا كالمبصر من غره الشجر وولاد الخاربه قبله أن شاء الله تعالى أما غره الشجر
فأمر لا صنعتة في ذلك معين هو شي يخلفه الله عز وجل كيف شاء لا شيء استودع الأعمى من الشجر لم يكن
فيها فادخل فيها وما خرج منه في عامه خرج في أعوام بعد مسئله لأن خلقته الشجر كذلك والذير ينشرف
الأرض إنما هو شي يستودع الأعمى من الأرض ويحصد فلا يعود الآن يعاد فيها غيره ولما رأيت ما كان
مدفوقا في الأرض من مال وبجارة وخشب غير مبنية كان للبائع لأنه شي وضعه في الأرض غير الأرض لم يجر
أن يكون للذير أن البائع عليه الأمثلة لأنه شي وضعه البائع غير الأرض فإن قال قائل كيف لا يخرج
زرعه كالمبصر ما مدفن في الأرض من مال وخشب قبل دفن تلك فيها الضريحها كما دفنها اللثني بالدفن
وإذا أمر بالمدفون من الحب وقت فلو أخرجه لم ينفعه قلب الأرض له وتلك لا تظلمها فأما ولد الحماوية فتش
لاحكمه الأحكام أمه الأري أنهم اتعت ولا يفصد قصد بعتي وبتاع ولا يباع فملكه المشتري وإن
حكمه في العتق والبيع حكم عضومها وإن لم يسمه كان للمشتري الخيار لاختلاف الزرع في مقامه في الأرض
وافسادها (قال) وإن كان البائع قد أعلم المشتري أن له في الأرض التي باع بذر اسما لا يدخل في بيعه
فاشترى على ذلك فلا خيار للمشتري وعليه أن يدعه متى بصرم فإن كان مما يثبت من الزرع تركه متى بصرمه
ثم كان للمشتري أمه ولم يكن البائع قلعه ولا قطع (قال) وإن عمل البائع فقلعه قبل بلوغ مسئله لم يكن له
أن يدعه ليشغله وهو كمن جثرت غرضه فلس له أن ينتظر أخرى حتى تبلغ له وإن لم يكن له مما خرج منه
الأمره فقلعه فلا يتصور حقه في غيرها محال والقول في الزرع من الحنطة وغيره ما لا يصبر الأمره تأشيه
أن يكون قياسا على الثمرة مرة واحدة في السنة لأنه يخاف الأصل فيكون الأصل جلو كما علقه الأرض
ولا يكون هذا أملا كما علقه الأرض لأنه ليس بثابت فيها (قال) وما كان من الشجر يثمر مرارا فافق
كالأصل الثابت على علقه الأرض وإن باعه وقد صلح وقد ظهر غره فغيره للبائع الآن بشرطها
المستأجر كما يكون الفضل الملقح (قال) وذلك مثل الكرسف إذا باعه وقد نشق جوز كرسفه عنه بالثمرة
للبائع كما تشقق الطلعة فيكون للبائع ثلاثين بطلع فإن باعه قبل أن ينشق من جوز كرسفه شي بالثمرة
للمشتري وما كان من الشجر هكذا ينشق غره بطلع مثل الفضل وما كان يبقى بماله فإذا خرجت الثمرة

رعي أنه من من وعليه
الكرافال ولو استكره
أمة أو حرة فقلعه الحد
والهمل ولا معنى للجماع
الافق منزلتين أحداها
أن تكون هي زانية
محدودة فلا مهر لها
ومنزلة تكون مصابة
بشكاح فلها مهرها
ومنزلة تكون شبهة بين
النكاح الصحيح والزنا
الصريح فلها لمختلفوا
أنها إذا أميت بشكاح
فأسدته لأحد عليها
ولها المهر عوضا من
الجماع أنبى أن
يحكموا لها إذا
استكرهت مهر عوضا
من الجماع لأنها لم تبع
نفسها فانها أسن
حالا من العاصبة
بشكاح فأسد إذا كانت
عالة (قال الشافعي)
رجحه الله في السرقه
حكأن أحدهما لم عز
وجل والأخر لا معين
فأذا قطع لله تعالى أخذ
منه ما سرق لا معين
فإن لم يؤخذ فقيمته
لأنه لم يأخذ أحد أصن

عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى يدوم صلاحها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى يدوم صلاحها نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن جده الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى يزهي قبل بارسل الله وما زهي قال حتى تحمر وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أرايت إذا امتنع الله التمرة فبها أخذ أحدكم مال أخيه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقف عن جدي عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع تمره الخلل حتى تزهر قبل وما تزهر قال حتى تحمر (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن عروة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى تصومن العاهة (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي ذئب عن ابن أبي ثعب عن عثمان بن عبد الله بن سراق عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى يذهب العاهة قال عثمان فقلت لعبد الله متى ذلك قال طلع الثريا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي معبد قال الربيع أنس عن ابن عباس أنه كان يبيع التمر من غلامه قبل أن يطعم وكان لا يرى بينه وبين غلامه ربا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمر حتى يدوم صلاحه قال ابن جريج فقلت لأخص جابر الفضل أو التمر قال بل الفضل ولا ترى كل تمره الأشم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن طائوس أنه سمع ابن عمر يقول لا يباع التمر حتى يدوم صلاحه ومعنا ابن عباس يقول لا يباع التمر حتى يطعم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عينة عن جدي عن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع السنن (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله وهذا كله نقول وفي سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دلالة منها أن يدوم صلاح التمر الذي أحل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بيعه أن يحمر أو يضر ودلالة إذا امتنع الله التمرة فبها أخذ أحدكم مال أخيه أنه إنما نهى عن بيع التمرة التي تترك حتى تبلغ غاية ما نهاه الله من بيعها يقطع منها وذلك أن ما يقطع منها لا آفة تأتي عليه تمنعه أن يباع ما ترك مدة تكون فيها الآفة والبيع وكل ما دون اليسر يحل بيعه ليقط مكانه لا يخرج عما نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من البيع داخل فيما أحل الله من البيع (قال) ولا يحل بيعه قبل أن يدوم صلاحه لتركه حتى يبلغ إياه لأنه داخل في المعنى الذي أمر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن لا يباع حتى يبلغه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء قال لا يباع حتى يؤكل من الرب قليل أو كثير قال ابن جريج فقلت أرايت أن كان مع الرب بلج كثير قال نعم معنا إذا كل منه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن عبد الله بن جريج أنه قال لعطاء الحائط تكون فيه التمرة فترى فيؤكل منها قبل الحائط والحائط بلج قال حسبه إذا كل منه قليل (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن عبد الله بن جريج أنه قال لعطاء كل تمره كذلك لا يباع حتى يؤكل منها قال نعم قال ابن جريج فقلت من غيب أو رمان أو فرسك قال نعم قال ابن جريج فقلت أرايت إذا كان شيء من ذلك غلص وتناول قبل أن يؤكل منه أيسر قبل أن يؤكل منه قال لا ولا شيء حتى يؤكل منه أحمره الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن عطاء قال كل شيء تنبت الأرض مما يؤكل من خمر أو فاء أو قسل لا يباع حتى يؤكل منه كهيئة الخلل قال سعيد إنما يباع البقل صرمة صرمة (قال الشافعي) والسنة بتكتيها

فهذا أثر لا عين ومنفعة
للقصوب ولا حتى في
ذلك القاصب فكذلك
نقل التراب عن الأرض
والتر إذا لم يطلوب
أثر لا عين ومنفعة
للقصوب ولا حتى في
ذلك القاصب مع أن
هذا فساد لنفسه
واعتابه وذو وأعوامه
فهو مضرة على أخيه
ولا منفعة فيه (قال
الشافعي) رحمه الله
وان غصب جارية
فها كت فقال غنما مرة
فالقول قوله مع منعه
ولو كان له كل أو وزن
فلم يمتل كيه ووزنه
ولو كان ثوبا فغصبه
فزاد في قيمته قبل
للقاصب أن شئت
فاستخرج الصبيغ
على أنك ضامن لما
نقص وإن شئت فانت
شريك مما زاد الصبيغ فإن
محق الصبيغ فلم تكن
له قيمة قبل لسك
هنا مال يزيد فإن شئت
فاستخرجه وأنت
ضامن لنقص الثوب

من كل ما ذكره غير هذا فاذنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر التي أن يخرج من أن يكون غضا كله فاذن فيه إذا صار منه أحرأ وأصغر فقد أذن فيه إذا دفعه النضج واستطاع كله خارجا من أن يكون كله بطاوعا وصار عنه منه وتلك الحال التي أن يشتد اشتدادا يمنع في الطاهر من العاهة لفظ فوات في عامه وان لم يبلغ ذلك منه مبلغ الشدة وان لم يبلغ هذا الحد فكل ثمر من أصل ففي مثله لا تخالفه إذا خرجت ثمرة واحدة ترى معها كثرة النخل يبلغ أولها أن يرى فيه أول النضج حل بيع تلك الثمرة كلها سواء كل ثمر من أصل ينبت أولا وينبت لاهافي معنى غير النخل إذا كانت كما وصفت تنبت فيراها المشتري ثم لا ينبت بعدها في ذلك الوقت شيء لم يكن يظهر وكانت تظهره لا كما دونها فنعلم أن ترى كثرة الفضلة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريح أنه قال لعطاء قال لا يؤكل منه الحناء والكرفس والقضب قال نعم لا يباع حتى يبدو صلاحه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريح أنه قال لعطاء القضب يباع منه قال لا لا كل صرمة عند صلاحها فانه لا يدري لعله تصيب في الصرمة الأخرى طاعة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريح أن أناسا سأل عطاء فقال الكرفس يجني في السنة مرتين فقال لا لا اعتدل الحناء (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريح أن رادا أخبره عن ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول في الكرفس تبعه فلفحة واحدة قال يقول فلفحة واحدة وحناء واحدة إذا فزع قال ابن جريح وقال زياد الذي قلنا عليه إذا فزع الجوز بيع ولم يبع ماسواه قال تلك الحناء واحدة إذا فزع (قال الشافعي) ما قال عطاء وطاوس من هذا كما قال أن شاء الله تعالى وهو معنى السنن والله تعالى أعلم فكل ثمر تباع من الماء كقول إذا أكل ماسا وكل ما لم يؤكل فإذا بلغ أن يصلح أن يتبع بيع قال وكل ما قطع من أصله مثل القضب فهو كذلك لا يصلح أن يباع إلا بعد صرامه وكذلك كل ما يقطع من أصله لا يجوز أن يباع إلا بعد قطعه لا يؤخره عن ذلك وذلك مثل القضب والبقول والرباح والفصل وما أشبهه وتفزع الكرفس أن تنشق عنه قشره حتى يظهر الكرفس ولا يكون له كمام تستره وهو عندي يدل على معنى ترك تجوز ما كان له كمام تستره من الثمرة فان قيل كيف قلت لا يجوز أن يباع القضب إلا بعد صرامه فصرامه بدو صلاحه قال فان قيل فقد ترك الثمر بعد أن بدو صلاحه قبل الثمر فخالفه في هذا الموضع فكيف يكون الثمر إذا بدو صلاحه لا يخرج منه شيء من أصل شجرته لم يكن خرج اغنياته في النضج والقضب إذا ترك خرج منه شيء يعجز من أصل شجرته لم يقع عليه البيع ولم يكن ظاهرا يرى وإذا حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها وهي ترى كأن يبيع ما لم يروى يبدو صلاحه أحرأ لأنه يزيد عليها أن لا يرى وان لم يبدو صلاحه فكيف المشتري اشترى قضا طوله ذراع أو أكثر فباعه فطول ذراع مثله أو أكثر فصرامه المشتري أخف من ما اشترى مما لم يخرج من الأرض بعد مواعيد أخرج لم تقع عليه صفقة البيع وإذا ترك كان المشتري منه ما ينفعه وليس في الثمرة شيء إذا أخفت غنة (قال) وإذا أطلعت البيع في القضب على ما وصفا كان أن يباع القضب سنة أو أقل أو أكثر وأصروا أن لا يبيع ما لم يخلق ومثل بيع حنين الامة وبيع النخل معاومة وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وعن أن يجوز منه من الثمرة غرة قد روت أن إذا لم تصر إلى أن تجوز من العاهة (قال) فاما بيع الخبز إذا بدو صلاحه فليخر برفع كفضج الرطب فإذا روى ذلك فيه جاز بيع خرزه في تلك الحال وأما القضاء في كل صغار أطباق بدو صلاحه أن ينهي عظمه أو عظم بعضه ثم يترك حتى تتلاخ صغاره أن شاء المشتري كما ترك الحر حتى تنضج صغاره أن شاء المشتري ويأخذ منه واحد بعد واحد كما يأخذ الرطب ولا وجه لقول من قال لا يباع الخبز ولا القضاء حتى يبدو صلاحهما ويجوز إذا بدو صلاحهما أن يشترهما فيكون لصاحبهما ما يبيع أصلهما يأخذ كل ما خرج منهما فان دخلتهما آفة بشئ يبلغ الثلث موضع عن المشتري (قال) وهذا أعدى والله تعالى أعلم من الوجه الذي

وان شئت فسدعه وان كان ينقص الثوب ضمن النقصان وله أن يخرج الصنع على أن يضمن ما نقص الثوب وان شاء ترك (قال المزني) هذا نظير ما مضى في نقل السراب ونحوه (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان زينا فلفظه عليه أو خبرته فان شاء أعطاه من هذا ما مكبته وان شاء أعطاه مثل زينة وان خلفه بشر منه أو صنفه بان فعله مثل زينة ولو أغراه على النار أخذه وما نقصت مكبته أو قيمته وكذلك وخطب دقيقا بدقيق فكلايت وان كان أضاف عن عنده رده بقيمة ما نقص وان غصبه وناول غصرا ما فصبغه نسي به بالخييار ان شاء أخذه وان شاء قومه يرضى وزعفرانه صحبا ضمنه قيمة ما نقص لو كان لو حاقا دخله في غنة أو نبى عليه بداءوا أخذ بقلعه أو

لم أكن أحسب أحدنا يخطئ إلى مثلها وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها الثلاثينها العاهة فكيف لا ينهي عن بيع ما لم يخلق قط وما تأتي العاهة على ثمره وعليه في أول خروجه وهذا محترم من مواضع من هذا ومن بيع السنين ومن بيع ما لم يخلق وتضمن صاحبه وغير وجه فكيف لا يخل مبتدأ بيع القضاة وانظر زحقي يبدو صلاحها كما لا يخل بيع الثمرة حتى يبدو صلاحه وقد ظهر ما يروى ويحل بيع ما لم يرب من مياض ولا يدري يكون أم لا يكون ولأن كان كيف يكون ولا كم بنبت أيجوز أن يشتري ثم يخل الخلف قد بدا صلاحه ثلاثين فيكون له فإن كان لا يجوز إلا عند كل ثمرة بعد أن يبدو صلاحها لم يخرق في القضاء وانظر برز الأذلق وليس محل القضاء حتى يبع حله ثانية ولم يكن حله بعد وحل الخلف أولى أن لا يخل في المواضع التي لا تعش وأقرب من محل القضاء الذي أغما أصله بقوله يا أكها الدودو يفسدها السحوم والبرد وتأكلها الماشية ويختلف جعلها ولو جاز هذا جاز شراء أولاد الغنم وكل أئني وكان إذا اشترى وإنشأة قدره أجاز أن يشتري وله هاتين ولم يرو هذا الإيجوز أو رأيت إذا جنى القضاء أول مرة ألف فتأثموا ثمانية خمسمائة وثلاثة ألفا ثم انقطع أصله كيف تقدر الحاشية فيما لم يخلق بعد أعلى ثلث احتجائه مثل الأول أو أقل بكم أو أكثر بكم أو رأيت إذا اختلف ثمانية كان ينبت في بلد أكثر منه في بلد وفي بلد واحد مرة أكثر منه في بلد مراراً كيف تقدر الحاشية فيه وكيف ان جعلنا لن اشتراء كثير حله مراراً يلزم قليل حله في أخرى أن كان حله يختلف وقد يدخله الماء فيلغ حله أضعاف ما كان قبله ويخطئه فيقل عما كان يعرف ويتبين في حله تباين بعيداً قال في القياس أن يلزمه ما طهر ولا يكون له أن يرجع بشئ قلت أفتقوله قال نعم أقوله قلت وكذلك تقول واشتريت صدقائه الأولو بذنانين فإن وجدت فيه لؤلؤة فهي لك وإن لم تجد فالبيع لازم قال نعم هكذا أقول في كل مخلوق إذا اشتريت طاهره على ما خلق فيه وإن لم يكن فيه فلا شيء قلت وهكذا إن باعه هذا السبل في التبن حصداً قال نعم والسبل حيث كان قلت وهكذا إذا اشترى منه بيشاور النجا اشترى ذلك بما فيه فإن كان فاسداً أو جدياً فهو له قال لا أقوله قلت إذا ترك أصل فقلت قال فإن قلت أجعل في السبل من العيب قال قلت والعيب يكون فيما وصفت قبله وفيه (قال) فإن قلت أجعل له الخيار قلت فإذا يكون لن اشترى السبل أبداً للخيار لأنه لا يعرف فيه خفة الخجل من كثرته ولا يصل إلى ذلك إلا بؤنة لها إجارة فإن كانت الإجارة على كانت على في بيع لم يوفيه وإن كانت على صاحب كانت عليه ولي الخيار إذا رأيت الخفة في أخمور تركه لاني ابتعت ما لم أر ولا يجوز له أبداً بعه في سبيله كما وصفت (قال) فقال بعض من حضره عن وافته قد غلطت في هذا وقولك في هذا خطأ قال ومن أين قال أو رأيت من اشترى السبل بالفديدار أراد كلمة التي لا نسوي ديناراً كلها قال فنقول أراد ما إذا قال أقول أراد الحب قال فنقول لك أراد مبيعاً قال نعم قال فنقول لك أقله الخيار إذا قال نعم قال فنقول لك فعلى من حصده ودراسه قال على المشتري قال فنقول لك فإن اختار وده أرجع بشئ من الحصاد والدراس قال لا لوله رده من عيب وغير عيب قال فنقول لك فإن أصابته آفة تم لك قبل حصده قال فيكون من المشتري لأنه جاز في شئ شاء أخذه كما يتباع الطعام جزافاً فإن خلاه وأباه فلهما كان منه (قال الشافعي) فقلت له أراك حكمت بأن لم يتبعه الحصار كما يكون له الخيار إذا ابتاع برزاق عدل لم يرو جارية في بيت لم يرها رأيت لو اشترى العدل أو ماتت الجارية وقد دخل بيوم وبينها ما يكون عليه البن أو ألقية قال فلا أقوله وأرجع فأعزم أنه من البائع حتى رآه المشتري ويرضاه قال فقلت له فعلى من مؤنته حتى رآه المشتري قال إن قل على المشتري قلت أو رأيت أن اشترى مبيعاً ليس عليه عندك أن يظهره قال بلى قلت أفهذه عدل مغيب قال فإن قلته قلت أفتجعل ما لا مؤنة قيمته في غراه أو برزاق عدل واحد أربعين مثلاً بكتل ما فيه مؤنة الحصاد والدراس قال أهلى أقوله قلت فأجعله كهو قال

خطأ خاط به ثوبه فإن
خاط به جرح إنسان أو
حجون ضمن انشط ولم
ينزع ولو غصب طعماً
فأطعمه من أكله ثم
استحق كان للمشتري أخذ
الغاصب به فإن غرمه
فلا شيء للواهب على
الموهوبه وإن شاء
أخذ الموهوبه فإن
غرمه فقد قيل يرجع
به على الواهب وقيل
لا يرجع به (قال
المرق) رحمه الله
أشبه بقوله إن هبة
الغاصب لا معنى لها وقد
أثلف الموهوبه
ماليه ولا الواهب
فعلبه غرمه ولا يرجع
به فإن غرمه الغاصب
رجع به عليه هذا
عندي أشبه بأصله
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو حل دابة أو فنع
فصاعن طائر فوفقاهم
ذهباً لم يضمن لانهما
أحدنا الذهب ولو حل
زقاً أو راوية فاندفعا
ضمن إلا أن يكون الزق
نبت مستنداً فكان

الحبل لا يدفع ما فيه ثم سقط بصر بك أو غيره فلا يصح لأن الحبل قد كان واجبا عليه قبله غصبه دارا فقال الفاضل بالكوفة فالقول قوله مع يمينه ولو غصبه دابة قضاعت فأدى بينهما ثم ظهرت ردت عليه و رد ما قبض من قبته لأنه أخذتها على أنها فاقته فكان القوت قد بطل لما وجدت ولو كان هذا بيعا لما كان تباع دابة ثابتة عن جنس عليها فأيضا أو على سن صبي فأنقلت فأخذت أرضها بعد أن أيس منها ثم ذهب البيضاء وثبت السن فلما عاد رجع حقه ما بطل الأرض بذلك فيها وقال في موضع آخر ولو قال الفاضل أنا اشتريها منك وهي في يدي قد عرفت ما يباعها بالبيع فأيضا (قال المرتضى) رحمه الله منع بيع الغائب

غيره منهم ليس كهم وإنما جزأه بالآخر قلت وما الآخر قال يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت أشتيت قال لا وليس فيها لم يثبت حجة قال ولكن ثبتت عن أنس بن مالك قلنا هو عن أنس بن مالك ليس كآثر بد ولو كان ثابتا لاحتل أن يكون كبيع الاعيان المقتضية يكونه الخبر اذا أها قال وكمره كانت ثبتت منها التي فلا يصح حتى ثبت منها شيء آخر قبل أن يثبت على الأول لم يجز بيعها إلا إذا لم يتبين من النبات الأول الذي وقعت عليه مضغطة البيع بأن يؤخذ قبل أن يختلط بغيره عالم يقع عليه مضغطة البيع وكل غرة وزرع دونها حائل من قشر أو كمام وكانت اذا صارت الى مال كنها أخرجه من قشرها ولو كان كماما لفساد عليها اذا أخرجه ما الذي اختار فيها أن لا يجز بيعها في شجرها ولا موضوعه لحائل دونها فان قال قائل وما حقه من أ بطل البيع فيه قبله ان شاء الله تعالى الحق فيه اني لا أعلم أحد يجز أن يشتري رجل لحم شاة وان ذهبت اذا كان عليها جلد هام من قبل ما قبض منه وتغيب الكمام الحب المتفرق الذي بينه حائل من حب الحنطة والبول والسخن وكل ما كان في قرن منه حب وبينه شيء حائل من الحب كمن تغيب الجلد اللحم وذلك أن تغيب الجلد اللحم ما يجي مع بعض بخره وقد يكون للثانحة تدل على سماتها وبخفها ولكها بحسبة لاعنان ولا بحسبة الحب في كمامه تدل على امتلائه وضمره وذلك فيه كالسمانة والخبث ولا على عينه بالسواد والصفرة في كمامه وهذا قد يكون في الحب ولا يكون هذا في لحم الشاة لان الحياة التي فيها حائلة دون تغير اللحم بما يحيله لا تتحول الحسبة عن البياض الى السواد باق في كمامها وقد يكون الكمام يحمل الكثير من الحب والقليل ويكون في اليس من بيوت القرن الحبة والاحبة في الآخر الذي يليه وهما يريان لا يفرق بينهما ويحتفحه بالصفرة والامتلاء والتغير فكون كل واحد من المتبايعين قد تباعا على ما يعرفان (قال الشافعي) ولم أحسن أمر أهل العلم أن يأخذوا عشر الحنطة في كمامها ولا عشر الحبوب ودوات الا كمام في كمامها ولم أجدهم يجيزون أن يتبايعوا الحنطة بالحنطة في سبيلها كيلا ولا وزنا لا اختلاف الا كمام والحب فيها فاذا استعوا من أخذ عشرها في كمامها وانما العشر مقامه عن حبسها العشر وحق صاحب الزرع بهذا المعنى وامتنعوا من قسمتها بين أهلها في سبيلها أشبه أن يعتصموا به في البيع ولم أجدهم يجيزون بيع المسلق واعتصموا ببيع الحب في الحرب والقرآن ولا جلاو الصلح خيارا روية ولم يراحبوا ولا جازوه جزافا فالقرآن لا يتحول دونه كمال ما يتحول دونه كمامه ويحطلون لن اشتراءه انما اذا رآه ومن أجاز بيع الحب في كمامه لم يجعل له اخبار الامن عس لم أرهما جازوا ببيع الحنطة في التبن محصودة ومن أجاز بيعها فاقته انسي أن يجز بيعها في التبن محصودة ومدروسة وغير متقاة وانسي أن يجز بيع حنطة وتبن في غرارة فان قال لا تبيع الحنطة فتعرف من التبن فكذلك لا تبيع فاقته فتعرف في سبيلها فان قال فأجيز بيع الحنطة في سبيلها وزرعها لانه عاك الحنطة وتبنا وسبيلها زرع ان يجز بيع حنطة في تبنها وحنطة في تبنها واشباهها (قال الشافعي) وسدت النبي صلى الله عليه وسلم أخذ كمامه الخلل بخصر من ظهوره وحائل دونه ولم أخفد عنه ولا عن أحسن أهل العلم أن يشأ من الحبوب تؤخذ كمامه بخصر من ولو احتاج إليه أهل رطبا لانه لا يدرك علمه كما يدرك علم غرة الخلل والغصن مع أشياشيه بهذا (قال) وبيع الترفه النوى حائزين قبل أن المشتري لما كوله من التبرطاه وان التوافع وليس من شأن أحد أن يخرج النوى من التبر وذلك أن الترة اذا جنبت منزوعة النوى تغيب بالسناخ والضمير ففتحت فتمت ناقص ولها ما أسرع اليها الفساد ولا يشبه الجوز والرطب من الفاكهة الميسرة وذلك أنها اذا رفعت في قشورها فهاضط رطوبتها من رطوبة التبن التي تكون قبل البوغي ورطوبة لآثرها لمن لبن الطماخ لا يمسك ثلث الرطوبة عليها الا قشورها اذا رأتها قشورها دخلها اليس والفساد والطعم والريح وقلة البقاء وليس طرح ثلث القشور عنها الاعتداسها بالكل وانحراج البصر وبجسيل المنافع ولم أجدها كالبيض الذي ان طرح قشره ذهب وفسد ولان

طرحت وهي منضم لم تفسد والناس انما يرفعون هذا الانفسهم في قشره والترفيه نواه لانه لا صلاح له الا به
وكذلك يتبايعونه وليس يرفعون الخسنة والحبوب في آكامها ولا كذلك يتبايعونه في اسواقهم ولا قراهم
وليس يفسدوا على الحبوب طريح قشورها عما كما يكون فسادا على التمر اخرج نواه والجوز والوز والرايح
وما أشبهه يسرع تغيره وفساده اذا ألقى ذلك عنه وادخر وعلى الجوز قشران قشرة فوق القشرة التي رفعها
الناس عليه ولا يجوز بيعه وعليه القشرة العليا ويجوز وعليه القشرة التي انما يرفع وهي عليه لانه يصلح بغير
العليا ولا يصلح بدون السفلى وكذلك الرايح وكل ما كانت عليه قشرتان وقد قال غيري يجوز بيع كل شئ
من هذا اذا ليس في سنبله وروى غيره عن ابن سيرين انه أحزه وروى فيه شيئا لا يشتمله عن هو اعلى
من ابن سيرين ولو ثبت اتبعناه ولكننا نعرفه ثبت والله تعالى أعلم ولم يجز في القياس الا ابطاله كله والله
تعالى أعلم قال ويجوز بيع الجوز والوز والرايح وكل ذي قشرة غيره الناس بقشرته بما اذا طرح عنه
القشرة ذهب رطوبته وتغير طعمه ويسرع الفساد السهل اليسر والموز في قشوره فان قال قائل
ما فرق بين ما أجزت في قشوره وما لم تجز منه قيل ان شاء الله تعالى ان هذا لا صلاح له بدخول البقشرة
ولو طرح عنه قشرته لم يصلح ان يدخر وانما يطرح الناس عنه قشرته عنما يردون كله أو عصر ما عصر
منه وليس تجتمع قشرته الا واحدة منه أو ما لو اوجد وان ما على الحب من الاكام يجمع الحب الكثير تكون
الحبة والحبان منها في كل غير كالمصاحبة فتكون الكاهم تارى ولا حب فيها والاخرى ترى وفيها الحب ثم
يكون مختلفا أو يدق عن أن يكون مضط من قشرته لا يفسد معرفة البسطة التي تكون مل قشورها والجوزة
التي تكون مل قشورها والوزة التي قلبا تفصل من قشورها لا يفسد هذا انما يكون فسادا بتغير طعمه
أو بان يكون لاشئ فيه وإذا كان هكذا رقت فيه عما كان فسادا منه على بيعه وكان مافسد منه يضط
والخسنة قد تفسد بما وصفت ويكون لها فساد بأن تكون مستحقة ولو قلت أردت هذا لم اضبطه ولم أخلص
بعض الخسنة من بعض لانها انما تكون مختلطة وليس من هذا واحد يعرف فسادا الواحد فترتكبه ولا
يعرف فسادا حب الخسنة اذا اختلطوا اذا اختلط خفي عليك كثير من الحب الفاسد فأجزت عليه بيع ما لم
يرى ما يدخله ما وصفت (١)

(١) وفي اختلاف ما قاله الشافعي رحمه الله في أثناء باب البيع على البرنامج (أخبرنا الربيع) قال سألت
الشافعي عن بيع التمر حين يدو صلاحه فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن بيع التمر حتى يدو صلاحه نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) وهذا أخذ وقيد لاثل
بيته منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهى عن بيع التمر حتى يدو صلاحه قال وصلاحه أن ترى فيه
الحمرة أو الصفرة لأن الآفة قد تأتي عليه أو على بعضه قبل بلوغه أو يجذب سرا وهو في الحال التي نهى عنها
ظاهر راء البائع والمشتري كما كان يراه اذ ريت فيه الحمرة بما وصفتنا معنى أن الآفة قد رجا كانت
فقطعت وأقصت كانت كل غرمة مثله لا يحل أن يتبع أبا حنيفة ويضع منها ذلك وإذا قلنا وقد قلنا
بالجدة وقلنا لا يحل بيع القمام ولا الخبز وان ظهر وعلم حتى يرى فيه النضج (قال الشافعي) وقلنا اذا لم
يحل بيع القمام والخبز حتى يرى فيه النضج كان بيع ما لم يخر من القمام والخبز حرام له لم يدم صلاحه
ولم يخلق ولا يدري له له لا يكون فقلت للشافعي رحمه الله فحين نقول اذا طاب ثمن من القمام هل أن يتبع
ثمة تلك وما خلق من القمام ثابت أصله (قال الشافعي) رحمه الله وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن بيع التمر حتى يدو صلاحه لم أجزت بيع شئ لم يخلق بعد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
السنو وبيع السنين وقع الثمن (١) أنه يجوز في الفضل اذا طابت العام أن يتبع ثمة فبالا فقد خالفتم =

احدى المستثنى وأجازه
في الاخرى (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
باعه عبدا وقضيه
المشتري ثم أقر البائع
أنه خصمه من رجل فان
أقر المشتري نقضنا
البيع وودعناه الجوبه
وان لم يقر فلا يصدق
على ابطال البيع
ويصدق على نفسه
فيضمن قيمته وان رده
المشتري بعيب كان عليه
أن يسله الجوبه المقر
له به فان كان المشتري
أعتقه ثم أقر البائع
أنه له فليس له قبض
قول واحد منها في رد
العق والقبض القيمة
ان شاء أخذنا هاهنا من
المشتري الحق ويرجع
المشتري على الغاصب
بما أخذه منه لانه أقر أنه
باعه مالا يملك وان كسر
لتصريف سلبا فان كان
يصلح لشي من المنافع
مفصلا فله ما بين قيمته
(١) قوله وقع الثمن أنه
يجوز الخ كذا بالاصل
وسره اه مصححه

(باب الخلاف في بيع الزرع قائما)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى افتنا في بيع الحنطة في سنيها وما كان في معناها بعض الناس واجتمعوا على اجازتها وتفرقوا في الحبوب في بعض ما سألناهم عنتم في العلة في اجازتها فقلت لبعضهم لا تجزها على ما تجزت عليه بيع الحنطة القائمة على الوضع التي اشتريتها فيها وما حاز ذلك الموضع فائبة عن نظر المشتري فغراه أو جراب أو وعاء ما كان أو طبق قال لا وذلك أني لو اجزتها ذلك المعنى جعلته الخيار إذا رآها قلت فبأي معنى اجزتها قال بأنه ملك السنبلة قبل ما كمل حلقها فيها إن كان فيها خلق ما كان الخلق وبأي حال معبا وغير معب كملت الحبارية فيكون له وإذا كان فيها وكانت ذات ولد أو لم تكن أو كان ناقصا أو معيبا لم أره بشئ ولم أحل له خيارا فقلت له ما ذوات الأولاد فقصود بالبيع قصد أبدانهم يشترى للنافع من وما وصفت في الأولاد من كالمصنف وفي الشجر كالمصنف في السنبلة تشي يشتري غير المعيب فيكون المعيب لا حكم له كالولد ذات الولد والثروة في الشجرة أم لا قال وما تعني بهذا قلت أرأيت إذا اشتريت ذات ولد أليس إنما تقع الصفقة عليها دون ولدها فكذلك ذات حمل من الشجر فإن أثمرت أو ولدت الأمانة كان لك أنه لا حكم له إلا أحكامه ولا يتم إلا الحكم شجره ولا حصلت واحد منهما من الثمن وإن لم يكن يملك بنقص الثمن وإن كان مشرا كثيرا وسالنا ولم يكن أو معيبا فالمشتري أم هكذا الحنطة عندك في أم كملها قال فإن قلت نعم قلت فما المبيع قال فإن قلت ما ترى قلت فإن لم أجدها فيما أرى شيئا قال يلزمني أن أقول يلزمه كالجارية إذا لم يكن في بطنها ولد وليس كهي لأن المشتري الأمانة لأجلها والمشتري الحب لا كملهما فمختلفان هنا ومختلف الجوز وما أشبهه لأن اندثار الحب بعد خروجه من أم كملها واندثار اللوز وشبهه بقشره فهذا يدخله ما وصفت وليس يقاس بشئ من هذا ولكننا أتبعنا الأثر قلت لو صرح لكنا أتبعه

(باب بيع العرايا)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الترحق ويد وصلاحه وعن بيع التبريات قال عبد الله وحديثه يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في العرايا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو ابن دينار عن اسمعيل الشيباني وغيره قال بعث ما في رؤس نخلي بمائة رطل زاد فلهم وإن نقص فعليه ما مرور عن النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وإن زعم أن بيع الشجرة لا تأت لا يحل فكذلك كان ينبغي أن تقولوا في القتا والخربز (سألت الشافعي رحمه الله) عن القتا والخربز والفعل يشتري أم يكون لمشتريه أن يبيعه قبل أن يقبضه فقال لا ولا يباع شيئا منه بشئ منه متفادلا يدايد قلت وما الحقة في ذلك فقال أخبرنا ما لي عن نافع عن ابن عمر (١) فقلت للشافعي فقلت لا يباع حتى يقبض ولا يأس بالفعل في بعضها لي بعض دايد ولا خير فيه نسيئة قال الشافعي هذا خلاف السنة في بعض القول قلت ومن أين قال رحمه الله لا يباع حتى يقبض ورجم أنه لا يباع بعضها بعض نسيئة وهذا في حكم الطعام من التبر والحقة نزعتم أنه لا بأس بالفعل في بعضها على بعض دايد وهذا خلاف حكم الطعام وهذا قول لا يقبل من أحد من الناس أما أن تكون خارجة من الطعام فلا بأس عندكم أن تباع قبل أن تقبض ويباع منها واحد بشجرة من صنفه نسيئة أو تكون طعاما فلا يجوز الفضل في الصنف منها على الآخر من صنفه دايد

مفصلا ومكسورا أو لا فلائشي عليه وإن أراق له خيرا أو قتله خنزيرا فلائشي عليه ولا قبضة لحرم لأنه لا يجري عليه ملك واجتمع على حسن جعله قبضة الخمر والخنزير لانهما ماله فقال أ رأيت مجوسا اشترى بسن يدك غنما ثائف درهم ثم وقضها كلها لبيعهما فصرها مسلم أو مجوسا فقال الشافعي هذا ماله وهذا ذكاته عندي وحلال في ديني وفي ربح كثير وأنت تقرني على بيعه أو كاله وتأخذ مني الجزية عليه فنقلت قبضة فقال أقول ليس ذلك بالنهي يوجب لك أن تكون شريكا في الحرام ولا حقه قال فكيف حكمت بقبضة الخنزير والخمر وهما عندك حرام

(١) لم يذكر مستند الحديث في الأصل الذي يبيننا خبره ٨١

فأنت ابن عمر فقال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا إلا أنه أرخص في بيع العرايا (أخبرنا
 الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم أرخص لصاحب العربية أن يبيعهما بخمر صها (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى أبي أيحى عن أبي حمزة أن النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم أرخص في بيع العرايا فبئادون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شذاد وقال خصة أوسق أو دون
 خمسة أوسق (قال الشافعي) وقيل لمحمد بن إبيدأ وقال محمود بن يسدر رجل من أصحاب النبي صلى الله
 وسلم أما زيد بن ثابت وأما عمر معاً ما أكرم هذه قال فلان وفلان وسى رجالا محتاجين من الأنصار شكوا إلى
 النبي صلى الله عليه وسلم أن الرب بأتى ولا يقدا بديهم يتابعون به رطباً ما كلونه مع الناس وعندهم فضول
 من قوتهم من الترف رخص لهم أن يبياعوا العرايا بخمر صها من التمر الذي في أيديهم ما كلونه رطباً (قال)
 وحديث سفيان يدل على مثل هذا الحديث (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن
 يحيى بن سعيد بن يثرب بن يسار قال سمعت سهل بن أبي حنيفة يقول نهي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 عن بيع التمر بالآلة أرخص في العربية أن يتباع بخمر صها ما أكلها أهلها رطباً (أخبرنا الربيع) قال
 أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء بن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن
 المزانة والمزانة بيع التمر بالآلة أرخص في العرايا (قال الشافعي) والاحاديث قبله تدل عليه إذا
 كانت العرايا داخلية في بيع الرطب التمر وهو منهي عنه في المزانة وخارجة من أن يتباع مثلاً بمثل بالكيل
 فكانت داخلية في معان منهي عنها كلها خارجة منه منفردة بخلاف حكمه ما ما لم يقصد بالتمهي قصدتها
 وما ما أن أرخص فيها من جملة ما منهي عنه والمقول فيها أن يكون أذن لن لا يجل له أن يتباع بتمر من التخل
 ما يستجبه رطباً كما يتباع بالناير والدرهم فيدخل في معنى الحلال أو زابل معنى الحرام وقوله صلى الله
 عليه وسلم يا أيها أهلها رطباً خبراً من سماع العربية يتباعها بالكيل على أنه لا رطب في موضعها بالكيل
 غيرها ولو كان صاحب الحائط هو المرخص أن يتباع العربية بالكيل كان له حائط معها أكرمن
 العرايا فأكل من حائطه ولم يكن عليه ضرر إلا أن يتباع العربية التي هي داخلية في معنى ما وصفت من التمر
 (قال) ولا يتباع الذي يشتري العربية بالتمر العربية إلا أن يتفرض العربية كالتفرض للعشر فيقال فيها الآن
 وهي رطب كسداد أو ادانيس كان كذا أو يدفع من التمر مكية خزها غراً يؤدى ذلك إليه قبل أن يفرق أو أن
 تفرق قبل دفعه فسد البيع وذلك أنه يكون حينئذ غراً أحدهما عاتب والآخر حاضر وهذا يجوز في سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجاء كتر فقهاء المسلمين (قال) ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 أن يتباع العرايا إلا في خمسة أوسق أو دونها إلا أنه على ما وصفت من أنه أتم أرخص فيها لمن لا يتحل له وذلك أنه
 لو كان كاليسوع غيره كان يبيع خمسة ودونها أو أكرمنها سواء ولكنه أرخص له فيه ما يكون ما كولا على
 التوسع له ولصالحه ومنع ما هو أكرمنه ولو كان صاحب الحائط المرخص له خاصة لا في الداخل عليه الذي
 أعراه وكان أتم أرخص له لتخصه الذي كان الذي الداخل عليه في أكرمن خمسة أوسق مثل أو أكرمن
 أداه فبئادون خمسة أوسق فادخله على أن يشتري الأنخسة أوسق لزمه الذي إذا كان قد أعراه أكرمن
 خمسة أوسق (قال) ففي السنة والذي أحفظ عن أكرمن لقيت من أكرمن العرايا أنها ما تزلن ابتاعها
 من لا يجل له في موضعها مثلاً بخمر صها وما ولا يجوز البيع فيها حتى يقبض التخل بتمرها ويقبض صاحب
 التخل المربكيلة (قال) ولا يصح أن يبيعهما بخمر أو من التمر إلا أن يبيعهما بخمر أو من التمر إلا أن يبيعهما بخمر أو من التمر
 وإذا بيعت العر به بشئ من الماء كولا أو المشروب غير التمر فلا بأس أن يتباع جزاً أو لا يجوز بيعها حتى
 يتفاضل أن يتفرقا وهو حينئذ مثل بيع التمر بالحطة والحطة بالتمر ولا يجوز أن يبيع صاحب العربية
 من العرايا الأنخسة أوسق أو دونها وأحب إلى أن يكون المبيع دونها لأنه ليس في النفس منه شيء

(مختصر الشفعة من
 الجامع من ثلاثة كتب
 متفرقة من بين وضع
 وأما على موطأ مالك
 ومن اختلاف الأحاديث
 وما أجيبت فيه على
 قياس قوله والله الموفق
 للصواب)

(قال الشافعي) رحمه
 الله أخبرنا مالك عن
 الزهري عن سعيد بن
 سلمة أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال الشفعة
 فيما لم يقسم فإذا وقعت
 الحدود فلا شفعة وروى
 من غير حديث مالك
 أبو بواب وأبو يعرب عن
 جابر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم مثل معنى
 حديث مالك وأخرج
 حنيفة عاروي عن أبي
 رافع أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال الجار الحق
 بصفه وقال فأقول
 للشرى الذي لم يقسم
 ولقاسم شفعة كان
 لصيقاً أو غير لصيق إذا

لیاخذ زکاتہ وقیل قیاساعلیٰ ذلک اہ بدیع ما اعری الساکین منها فلا یخرب وهذا موضوع تفسیری وقی کتاب انصرص

(باب العربية)

بِسْمِ امْرَأَتِي لَهَا
ضَجِيعِي قُلْتُ فَالْعَرَبُ
تَقُولُ امْرَأَةُ الرَّجُلِ
بَارَنُهُ قَالَ وَأَيْنَ قُلْتُ قَالَ
الْأَعَشَى

أجارتنا يني فانسك
طالعه

وموموقما كنتفينا
دوامه

أجارتنا يتي فانسك

كذلك أمور الناس

وينبغي فان البين خبر من

وَأَن لَّا تَرَىٰ إِلَىٰ فَوْقِ ذَٰلِكَ

بارفہ
جیستک حق لامنی

الناس كلهم
وخفت بأن تأنيدي

بیانقہ
و ذوقی فقی سی فانی

ذائق
فتاة لحي مثل عانت

ذائقه
فقال عسرة نزل

الطلاق موافقاً للطلاق
لعشي (قال الشافعي)

رجہ اللہ وحدیثنا
ثبت اسناد اماروی

(قال الشافعي) رحمه الله والعرب التي رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعها أن قومها شكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الربط يحضر وليس عندهما يشتر وبنه من ذهب ولأولوق وعندهم فضول غرمين قوت يستتمهم فرخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشتروا العرب بغير مهر أيا كان مهرها رطبا ولا تشترى بغير مهرها الا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرس رطبا فقال ميكته كذا ونقص كذا اذا صار اقشترها المشتري لها بثل كبل ذلك الترو ويدفعه اليه قبل أن يشترقا فان نفقا قبل أن يتفاضلا عليه فاسد ولا يشترى من العرب الا الأقل من خمسة أو سبق بشئ ما كان فانما كان أقل من خمسة أو سبق جاز البيع وسواء الفقي والفقر في شراء العرب الا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نهى عن بيع الربط بالتمر والزمانة والعربا أن يدخل في حيلة اللفظ لانها زان في كبل وغير ربط استدلنا على أن العربا ليس بماتمتهى عنه غنى وفقير ولكن كان كلامه فيها حيلة عام المخرج برية الخاص وكانهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر وكان عام المخرج ولما أذن في الصلاة لطواف في ساعات الليل والنهار وأمر من نسي صلاته أن يصليها اذا ذكرها فاستدلنا على أن نهى ذلك العام انما هو على الخاص والخاص أن يكون نهى عن أن يتطوع الرجل فاما كل صلاة زينة فمرت عنه وكألا البيضة على المسمى واليمين على المسمى عليه وقضى بالقسامة وقضى باليمين مع الشاهد فاستدلنا على أنه انما أراد بيضة المسمى والمسمى عليه خاصة وأن اليمين مع الشاهد والقسامة استثناء ما أراد لان المسمى في القسامة يحلف باليمين والمسمى مع الشاهد يحلف ويستوجبان حقوقهما والحاجة في العرب والبيع وغيرهما سواء (قال الشافعي) ولا تكون العرب الا في الخلل والغب لا لا يضبط نرض شئ غيره ولا بأس أن يبيع ثمرا طهه كله عربا اذا كان لا يبيع واحدا منهم الا الأقل من خمسة أو سبق

(باب الجائحة في الثمرة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن جدي بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنن وأمرو موضع الجوائح (قال الشافعي) سمعت سليمان يحدث هذا الحديث كثيرا في طول عيالي لا أحصى ما سمعته يحدثه من كثرة لا بد كرهه أمر (قال الشافعي) موضع الجوائح لا يزيد على أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنن ثم زاد بعد ذلك وأمرو موضع الجوائح (قال الشافعي) قال سفيان وكان حديثا كره بعد بيع السنن كلاما قبل وضع الجوائح لأحفظه فكنت أكف عن ذكر موضع الجوائح لأنني لأدري كيف كان الكلام وفي الحديث أمرو موضع الجوائح (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تأكلوا من ثمره (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الرجال بمحمد بن عبد الرحمن عن أمه عمة أنه سمعها تقول أتابع رجل غرأط في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم وأقام فمضى بينه وبين النضان فأسأل رب الحائط أن يضع عنه خلف أن لا يضع فذهب أم الشترى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت خلفه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تأتي أن لا تضع خيرا فضع بذلك رب المال فأني أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هو (قال الشافعي) قال سفيان في حديثه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في وضع الجوائح ما حكى فقد عجز أن يكون الكلام الذي لم يحفظه سفيان من

عبد الله عن عطاء عن جابر وأشبهما الغنما وأعرهما في الفرقين المغاسم وبين من لم يقاسم لانه اذا باع مشاعا لم يغير مجزئ فيكون شركه أحق به لان حقه شائع فيه وعليه في الداخل سوه مشاركة ومثله فاسامة وليس كذلك المقسوم (قال الشافعي) رحمه الله ولا شفعة الا في مشاع والشفعة الشفعة بالنسبة الذي وقع به البيع فان علم فطلب ملكه فهو له وان أمكنه فله طلبت شفعته فان علم فأخر الطلب فان كان له عذر من حبس أو غيره فهو على شفعته والا فلا شفعة له ولا يقطعها طول غيبته واما يقطعها ان يعلم فيتركه فان اختلفا في النسبة فالقول قول المشتري مع يمينه وان اشتراها بملعه فهو له بقية السلعة وان وزع بها فهو الشفع

حديث جديد على أن أمره موضعها على مثل أمره بالصنع على النصف وعلى مثل أمره بالصدقة تطوعا حضاعا بالخبر لاحتواء ما أشبه ذلك ويحوز غيره فلا احتمال الحديث المعنى مع ما لم يكن فيه دلالة على أيهما أولى به لم يجر عندنا أن نحكم والله أعلم على الناس وضع ما وجب لهم بالخير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت بوضعه (قال الشافعي) وحديث ما أتت عن عمر بن عمر وأهل الحديث ونحن لانثبت مرسلنا (قال الشافعي) ولو ثبت حديث عمر كانت فيه والله تعالى أعلم دلالة على أن لا توضع الخاتمة لقوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى أن لا يفعل خيرا ولو كان الحكم عليه أن يضع الخاتمة لكان أشبه أن يقول ذلك لازمه حلف أو لم يحلف وذلك أن كل من كان عليه حق قبل هذا لم يكن أن تؤديه اذا امتنع من حق فأخذه من كل حال (قال) واذا اشترى الرجل الثمرة فعلى يمينه وبينها فاقصبتها بالخاتمة فلا يحكم له على البائع أن يضع عنه من غنما (قال) ولو لم يكن سفيا ومن حديثه بما وصفت وثبتت السنة بوضع الخاتمة وضعت كل قليل وكثير أصيب من السماء بغير جناة أحد عليه فأما أن يوضع الثلث فصاعدا ولا يوضع مادون الثلث فهذا لا خبر ولا قياس ولا معقول (قال) ولو صرت الى وضع الخاتمة ما كانت الخاتمة الا اتباع الخبر لو ثبت ولا أقول قياسا على الدار اذا انكارها سنة أو أقل فأقصها على الكراء انهم الدار ولم يرض من السنة الا يوم أو قدمت الا يوم فلا يجب على الاجارة يوم أو يجب على اجارة سنة الا يوم وذلك أن الذي يصل الى منفعة الدار ما كانت الدار في يدي فاذا انقطعت منفعة الدار فانهدمها يجب على كراء ما لم أحده السبل الى أخذه فان قال قائل فامتنع أن تجعل غرة الفل قياسا على ما وصفت من كراء الدار وأنت تجوز بيع غرة الفل فتركه الى غاية في يده كالحيزان من قبض الدار وسكنها الى مدة (قال الشافعي) فقيل له ان شاء الله تعالى الدار تكتري سنة ثم تهدم من قبل عام السنة مخالفة للثمرة تقضي من قبل أن يسكنها ليس بعين ترى اقماهي بعدة تأتي فكل يوم منها بعضي بما فيه وهي بيد المكري يزمه الكراء فيه وان لم يسكنها اذا خلى يمينه وبينها الثمرة اذا ثبتت وقبضت وكلها في يد المشتري بقدر على أن يأخذها فكلما من ساعته ويكون ذلك واما يرى تركها باها اختيارا لتبلغ غاية يكون فيها أخذها قبلها وقد يكون وطبا يكتنه أخذها ويبيعونه بيسير فتركها ليأخذها وما يبيعهم وطبا يكون أكثر قيمة اذا فرق في الايام وأدوم لاله فلوزعت أن يضع الخاتمة بعد أن يربط الخاتمة كله أو أكثره ويمكن فيه أن يقطع كله فيباع وطبا وان كان ذلك أنقص لما للربط أو يبيع غسرا وان كان ذلك أنقص على مالكه زعمت أني أضاع عنه الخاتمة وهو غر وقد تركه قطعه وعينه في وقت يكتنه فيه امرأته وخالف يمينه بين الدار التي اذا ترك سكنها سنة فزعم كراءها كما يزمه لو سكنها لانه ترك ما كان قادرا عليه (قال) ولو جاز أن يقاس على الدار بما وصفت حاز ذلك عالم يربط لان ذلك ليس وقت منفعتها والحين الذي لا يصلح أن يترفعه أو ما بعد ما يربط فبعضه (قال) وهذا مما استخبر الله فيه ولو صرت الى القول به صرت الى ما وصفت من وضع قبضة ربط أو نسر أو الذهب منه كما أمر الى وضع كراء يوم من الدار ولو ائتمت قبله وكما أمر الى وضع قبضة خبطة أو ابتاع رجل ما عاها فاستوفاه الا قبضة فاستهلكه لم يلزمه من ما يصل اليه ولا يجوز أن يوضع عنه الكثير بعني أنه لا يصل اليه ولا يوضع عنه القليل وهو في معناه ولو صرت الى وضعها فاختلاف في الخاتمة فقال البائع لم تصل الخاتمة أو قد أصابك فانهدت فافرقا وقال المشتري بل أذهب لي ألف فرق كان القول قول البائع مع يمينه لان الثمن لازم للمشتري ولا يصح للمشتري على البراءة منه بقوله وعلى المشتري اليعة عذاه (قال) وجماع الخواص كل ما أذهب الثمرة أو بعضها بغير جناة آدمي (قال) ويدخل على من وضع الخاتمة من قبل أن المشتري ما قبض الثمرة زعم وان جناة الا تمين جاتمة فوضع لاني اذا وضعت الخاتمة زعمت أن البائع لا يستحق الثمن الا اذا قبضت كالأصحق الكراء الا ما كانت السلامة موجودة في الدار وهي في يدي وكان البائع ابتاع مهلك الثمرة بغيره ثمة أو يكون للمشتري الثمرة لخيارين أن يوضع عنه أو لا يوضع ويبيع مهلك ثمة بما أهلك منها

كايكون له الخيار في عدا بئاعه فمضى عليه قبل أن يقضه وهذا قول قه ما فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال فهل من جهة لمن ذهب الى أن لا وضع الجائحة قيل نعم فيملا روى والله أعلم من نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثرقى بنحو من العاقبة ويد وصلاحه وما نهى عن من قوله أ رأيت أن يمنع الله الثروة فمرا خد أحدكم مال أخسه ولو كان مالك الثروة لا يملك ثمن ما جئتم من غرضه ما كان لنعته أن يبيعها معنى إذا كان يحصل بيعها طلعوا ليلوا بلفظ ويقطع الآله أمره ببيعها في الحين الذي الأغلب فيها أن تحو من العاقبة فلا يدخل المشتري في بيع لم يملك أن ينحو من العاقبة ولولم يلزمه ثمن ما أصابته الجائحة فجاز البيع على أنه يلزمه على السلامة ماض ذلك البائع والمشتري (قال) ولو ثبت الحديث في وضع الجائحة لم يكن في هذا جهة وأمضى الحديث على وجهه فان قال قائل فهل روى في وضع الجائحة أوزل وضعها عن بعض الفقهاء قيل نعم لولم يكن فيها إلا قول لم يلزم الناس فان قيل فأنه قيل أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن باع غمرا أصابته جائحة قال ما رأى الآله أن شاع لم ينع قال سعد بنى البائع (قال الشافعي) وروى عن سعد بن أبي وقاص أنه ما عا طاله فأصابته مشربة جائحة فأخذ الثمن ومنه لا أدري أ ثبت أم لا قال ومن وضع الجائحة فلا يبيعها الا على معنى أن يقضها بقض أن كانت السلامة لزما أن أصابته الثقل شيء يدخله عيب مثل عطش بضره أو وجع بئله أو غير ذلك من العيوب أن يجعل للمشتري الخيار في أخذه معيبا أو رده فان كان أخذ منه شيئا فقد رده وان كانت لم يمسسه ان كان له مثل أو قبته ان لم يكن له مثل وقال بحسب عده ما أخذ بحصته من الثمن ويرد ما بقي بما يلزمه من الثمن الا أن يختار أن يأخذه معيبا فان أصابته جائحة بعد العيب رجع بحصته من الثمن لان الجائحة غير العيب (قال) ولعله يلزمه لو عيب غرضه قبل أن يقطعها أو تعدى فيها عليه وال فأخذ أكثر من مدقته أن يرجع على البائع لانه لم يسله كما لو باعه عبد الم يقضه أو عيبه اقتض بعضهم ولم يقض بعضهم اقتض عدا عدا على عبد فقتله أو غصبه أو مات موطن السماء كان للمشتري فسخ البيع والبيع اتباع القاصب والجاني بخنايته وغصبه ومات العبد الميت من مال البائع وكان شيئا أن يكون جلة القول فيه أن يكون الثر المبيع في شهر المدفع الى متاعه من ضمان البائع حتى يستوفى المشتري ما اشترى منه لا يرا البائع من شيء منه حتى يأخذه المشتري أو يوفد بأمره من شهره كايكون من ابتاع طعاما في بيت أو سفينة كل على كل معلوم فما استوفى المشتري رضى به البائع وما لم يستوفى حتى يسرق أو نصبه أو فقه فهو من مال البائع وما أصابه من عيب فالمشتري بالخيار في أخذه أو رده (قال) وينبغي لمن وضع الجائحة أن يضعها من الثمن المربط بالثقل عامة فإذا أربطه عامة حتى يمكنه جدها فلا يبيع من الجائحة شيئا (قال) وكذلك كل ما أربط عليه فأصابته جائحة استوفى أن لا يضعها عنه لانه قد دخل بينه وبين قبضها ووجد السبيل الى القبض بالجدة فتركه إذا تركه بعد أن يمكنه أن يجده فيها لو يكون أصل قوله فيها أن زعم أن الثروة مضمونة من البائع حتى يجتمع فيها خطئان أن يسلمها الى المشتري ويكون المشتري قادرا على قبضها بالتمصلاحها بأن تربط فقص لا يستقيم به عندي قول غير هذا وما أصيب فيها بعد اربطه من مال المشتري (قال) وهذا يدخله أن المشتري قابض قادر على القطع وان لم يربط من قبل أنه لو قطعه قبل أن يربط كان قطع ماله ولزمه جميع ثمنه

(باب في الجائحة)

(قال الشافعي) وإذا اشترى الرجل الثر فقصه فأصابته جائحة فسواء من قبل أن يجع أو بعد ما حقه مال مجده وسواء كانت الجائحة فترة واحدة أو أتت على جميع المال لا يجوز فيها الا واحد من قولين أما أن يكون لما قبضها وكان معلوما أن يتركه الى الجدة اذ كان في غير معنى من قبض فلا ضمن الا ما قبض كايشتري

الرجل من الرجل الطعام كيلا في قبض بعضه بهلك بعضه قبل أن يقبضه فلا يضمن ما هلك لانه لم يقبضه
ويضمن ما قبضه واما ان يكون اذ قبض الثمرة كان مسلط عليها ان شاء قطعها وان شاء تركها فما هلك في
يده فاعطاه ذلك من ماله لا من مال البائع فاما ما قبض من هذا المعنى فلا يجوز أن يقال يضمن البائع الثلث
ان أصابته جاحقة فأكثروا يضمن أقل من الثلث وانما هو اشتراها ببيعة واحدة وقبضها قبضا واحدا
فكيف يضمن به بعض ما قبض ولا يضمن به بعضا أرايت لو قال رجل لا يضمن حتى يهلك المال كله لانه
حسنت الجاحقة أو قال اذ هلك سهم من ألف سهم هل اعطى عليها الا ما وصفا (قال الشافعي) والجاحقة من
المصائب كلها كانت من السماء أو من الأرض (قال الشافعي) الجاحقة في كل ما اشتري من التمار
كان مما يبس أولا يبس وكذلك هي في كل شيء اشتري فتركه حتى يبلغ أو أنه فاصابته الجاحقة دون أو أنه في
وضع الجاحقة وضعه لان كلام قبض بكال القبض واذا باع الرجل الرجل ثمره على أن يتركها الى الحداد
ثم انقطع الماء وكانت لاصلاح لها الابه فالشئى بالخيارين أن يأخذ جميع الثمرة بجميع الثمن وبين أن
يردها بالمعيب الذي دخلها فان ردها بالمعيب الذي دخلها وقد أخذ منها شيئا كان ما أخذ منها بحسنة من
أصل الثمن وان اختلفت فيه قال قول المشتري وإذا ابتاع الرجل من الرجل ثمره فالتقى على رب
المال لانه لا صلاح للثمرة الابه وليس على المشتري منه شيء فان اختلف في السقي فأراد المشتري منه أكثر
مما يقضى البائع لم ينظر الى قول واحد منهما ويسأل أهل العلم فان قالوا لا يصلمه من السقي الا كذا جبرت
البائع عليه وان قالوا في هذا صلاحه وان يزيد في صلاحه لم أجبر البائع على الزيادة على صلاحه وانما
اشترط البائع على المشتري أن عليه السقي فالبائع فاسد ثمن قبل أن السقي مجهول ولو كان معلوما بطلناه
من قبل أنه بيع واجارة

(باب الثنيا)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة أن القاسم بن محمد كان يبيع ثمر حاطه
ويستثنى منه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن
حداد عن محمد بن عمرو باع حاطه بقالة الا فرقا باربعة آلاف واستثنى منه بنما غدا ثم ردهم ربيع أو غرا أنا
أنك (قال الربيع) أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن أمه عمرة أنها كانت تباع
ثمرها وتستثنى منها (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال
قلت لعطاء أبي عبد الله حاطي الاجسين فرفا أو كسلا سمى ما كان قال لا قال ابن جريج فان قلت هي من
السودا سودا الربط قال لا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه
قال قلت لعطاء أبي عبد الله حاطي الاجسين فرفا أو كسلا سمى ما كان قال لا قال ابن جريج فان قلت هي من
وهذه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء أبي عبد الله
تخذه أو غنجه أو بره أو غنجه أو سلعتما كانت على اثنى عشر بكل با ربيع وعما كان من ذلك قال لا بأس بذلك
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال قلت لعطاء أبي عبد الله
حاطي عما تغديار فضلاع نفقة الرقيق فقال لا من قبل أن نفقة الرقيق مجهولة ليس لها وقت فن تمسك
(قال الشافعي) وما قال عطاء من هذا كله كما قال ان شاء الله وهو في معنى السنة والاجاع والقبس عليها
أو على أحدهما وذلك أنه لا يجوز بيع ثمن مجهول وان اشتري حاطا بما تغديار ونفقة الرقيق فالثمن مسي
غير معلوم والبيع فاسد واذا باع ثمر حاطه واستثنى مكيمة منه فليس ما باع منه معلوم وقد يكون يستثنى مدا
ولا يدري كم المدين الحاطط أسهم من ألف سهم أم ما سهم أم أقل أم أكثر فاد استثنى منه كلاما يمكن ما اشتري
منه يجوز أن معلوم ولا كبل مضمون ولا معلوم وقد نصيبه الا أنه فيكون المدين نصف ثمر الحاطط وقد يكون

مسوسين نفي ذلك
من قوله على ما وصفا
(قال الشافعي) رجه
الله ولو لوثة الشئع ان
ياخذوا ما كان يأخذ
أو وهم بينهم على العدد
امر أنه وابنه في ذلك
سواء (قال المزني)
وهذا وكذا ما قلت أيضا
(قال الشافعي) رجه
الله فان حضر أحد
الشفعاء أخذ الكل
بجميع الثمن فان حضر
فان أخذ منه النصف
بنصف الثمن فان حضر
فالت أخذ منها الثلث
بثلث الثمن حتى يكونوا
سواء فان كان الاثنان
اقتسما كان ثلث
نقص قسمتهما فان سلم
بعضهم لم يكن لبعض
الاخذ الكل أو الثلث
وكذلك لو أصابها هدم
من السماء اما أخذ
الكل بالثمن واما ترك
ولو قاسم وبني قيسل
الشئع ان شئت فخذ
بالتن وقيمة البناء اليوم
أو دعه لانه بني غير معتد فلا
يسد ما بني (قال

مهما من أنفسهم منه حين باعه وهكذا اذا استثنى عليه مخلات بخلافه أو بشره من فقد يكون
في الخيار والشراء الفضل بعضه أكثر ثمن بعض وخبرامته بكثره الجمل وجوده التفرقة يجوز أن
يستثنى من الحائط تخللا لا بد ولا كل بحال ولا جزءا لا معلوما ولا تخللا لا معلوما (قال) وإن باعه
الحائط الأربعة أو نصفه أو ثلاثة أرباعه أو الحائط الاختلاف بشرا لهن بأعيانها فاعلمت وقعت
الصفقة على ما لم يستثنى فكان الحائط فيه ما تمخض استثنى منهن عشر مخلات فاعلمت وقعت الصفقة على
تسعين بأعيانها وإذا استثنى ربع الحائط فاعلمت وقعت الصفقة على ثلاثة أرباع الحائط والبائع شريك
بالربع كما يكون رجالا واشترى حائط طمع شركا فباعا اشتروا من الحائط بقدر ما اشتروا منه (قال) ولو باع
رجل فرحاطه بأربعة آلاف واستثنى منه ألف فان كان عقد البيع على هذا فاعلمت ثلاثة أرباع
الحائط فان قال استثنى ثلثا الألف سعر موه لم يجز لأن البيع وقع غير معلوم للبائع ولا للمشتري ولا واحد
منهما (قال الشافعي) وهكذا من باع رجلا غنما قد حال عليها الحول أو بقرا أو ابلا فأخذت الصدقة منها
فالمشتري بالخيار في رد البيع لأنه لم يسلم له ما اشترى كاملا وأخذ ما بقي بحصته من الثمن ولكن إن باعه ابلا
دون خمسة وعشرين فالبيع جائز وعلى البائع صدقة الأبل التي حال عليها الحول في يده ولا صدقة على المشتري
فيها (قال) ومثل هذا الرجل يبيع الرجل العبد قد حل به عنه بركة أو قتل عده أو صل قطع يده عنه
في سرقه فيقتل فينسخ البيع ويرجع عما أخذ منه أو يقطع فله الخيار في فسخ البيع أو إتمامه لأن العيوب
في الأبدان بخلافه نقص العدد ولو كان المشتري كيلا معينا كان هكذا إذا كان ناقصا في الكل أخذ
بحصته من الثمن إن شاء صاحبه وإن شاء فسخ فيه البيع ولو قال أبيع ثمر فخللات تختارهن لم يجز لأن
البيع قد وقع على غير معلوم وليس يفسد الأمن هذا الوجه (١) فالأمر أن يكون بيع غمرا كثر منه فهو لم يجب له
شئ فكيف يبيع ما لم يجب له ولكنه لا يصلح إلا معلوما

(باب صدقة الثمر)

(قال الشافعي) رحمه الله الثمر يباع غمرا غمرا فيه صدقة أو ثمر لا صدقة فيه فالأمر الذي لا صدقة فيه فيبعه
جائزا لعله فيه لأنه كل من اشتراه وأما ما يبيع بمخافه صدقة منه فالبيع يصح بأن يقول أبيعك الفضل من
ثمر حاطي هذا عن الصدقة وصدقة العشر ونصف العشر إن كان يسقى ينضج فيكون كما وصفتنا في الاستثناء
كأنه باعه تسعة أعشار الحائط أو تسعة أعشار ثمره ونصف عشر ثمره (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قال لعطاء أبيعك فرحاطي هذا بأربعمائة دينار ففضلنا عن
الصدقة فقال نعم لأن الصدقة ليست لك إنما هي لنا كين (قال الشافعي) ولو باعه فرحاطه وسكت
عما وصفت من أجزاء الصدقة أو كم قدرها كان فيه قولان أحدهما أن يكون المشتري بالخيار في أخذ ما حاوز
الصدقة بحصته من ثمن الكل وذلك تسعة أعشار الكل أو تسعة أعشار ونصف عشر الكل أو رد البيع لأنه لم يسلم
إليه كل ما اشترى والثاني أن شاء أخذ الفضل عن الصدقة بجميع الثمن وإن شاء ترك (قال الربيع) والشافعي
فيه قول ثالث أن الصدقة كلها باطلة من قبل أنه باعه مامل ومامل علك فلما جعت الصدقة حرام البيع
وحلال البيع بطلت الصدقة كلها (قال الشافعي) ولو قال باع الحائط الصدقة على لم يلزم البيع المشتري
الآن يشاؤ ذلك أن على السلطان أخذ الصدقة من الثمرة التي في يده وليس عليه أن يأخذ عكبتها ثم من
غيرها قال وكذلك الربط لا يكون غمرا لأن السلطان أن يأخذ عشر الربط فان صار السلطان إلى أن يضمن
عشر رطله غمرا مثل رطله لو كان يكون غمرا أو اشترى المشتري بعد هار حوت أن يجوز الشراء فاعلم أن المشتري
قبل هذا فهو يكتن اشتري من ثمر حائط به العشر لما وصف من أن يؤخذ عشره رطلًا وإن من الناس من
يقول بأخذ عشر ثمن الربط لأنه شريكه فيه فإذا كان هذا هكذا فالبيع وقع على الكل ولم يسلم له في أحد

(١) قوله فالأمر أن يكون
بيع غمرا كثر منه الخ
كذا الأصول التي
يأيدونها وأما كتبه
معصية

القولين الخيارين أن يأخذ تسعة أعشار بقية أعشار الثمن وأوردته كله (قال) ومن أهبنا لمن أجاز البيع بينهما ما أن كان قد عرف المتبايعان معاً أن الصدقة في الثمرة فقاما اشتريا هذا وباع هذا الفضل عن الصدقة والصدقة معروفة عندهما (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن عطية قال إن بعثت ثمرتك ولم تذكر الصدقة أنت ولا يبيط فالصدقة على البائع قال إنما الصدقة على الحائض قال هي على البائع قال ابن جريج فقلت إن بعته قبل أن يخرج أو أبعده ما يخص قال نعم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة قال في مثل ذلك مثل قول عطية أعطاه على المتاع (قال الشافعي) وما قال من هذا كما قال إنما الصدقة في عين الشيء بعنه فحسم تحول فنه الصدقة ألا ترى أن رجلاً ورث ثمناً أخذ الصدقة من المتاع وكذا لو وهب ثمرته أو تصدق به عليه أو ملكه وجه من الوجوه (قال) وقد قيل في هذا شيء آخر إن الثمرة إذا وجبت فيها الصدقة ثم باعها فالصدقة في الثمرة والمتاع بخلافه باعه ماله وماله ما كان في أخذ غير الصدقة بحسنة من الثمن وأورد البيع (قال) وأما إذا وهبها أو تصدق بها أو ورث الثمرة عن أحد وقد وجبت فيها الصدقة أو لم تجب فهذا كله مكتوب في كتاب الصدقات بتفرعه (قال) وقد قال غير من وصف قوله الصدقة على البائع والبيع جائز والثمره كلها للبائع (قال) وإذا كان القولي أن يأخذ الصدقة من الثمرة فلم تخلص الثمرة كلها وإن قال يعطيه رب الحائط ثمرانها ففقد مال الصدقة في غير العين التي وجبت فيها الصدقة والعين موجودة (قال) ومن قال هذا القول فقاما يقول هو لو وجب عليه في أربعين ديناراً أو كان له أن يعطي ديناراً من غيره وكفلك قوله في الماشية وصنوف الصدقة (قال) قول الله عز وجل خمن أموالهم صدقة يدل على أنه إذا كان في المال صدقة والشرط من الصدقة فقاما يؤخذ منه لأن غيره فيها أقول وهذا أخذت القول الأول من أن البيع لازم فيها لصدقة فيه وبغير لازم فيها فيه الصدقة إذا عرفت عرف البائع والمشتري ما يبيع هذا ويشترى هذا (قال) وإذا سمي البائع لشترى الصدقة وعرفها فتعدى عليه الوافي فأخذ أكثر من هذا فطوى كالغائب فيها باعوا والصدقة والقول فيها كالقول في الغائب فمن يبيع الحائضه قال هذا رجل طلم ماله ولا ذنب على نفسه في ظلم غيره وقد قبض ما للبائع ومن وضع الحائضه كان إنما يبيعها بمعنى أنها غير ثمة القبض يشبه أن يبرمه أن يضع عنه بقدر العدوان عليه وبغيره بعد العدوان في رد البيع أو أخذ بحسنة من الثمن لأنه لم يسل إليه كما باعه (قال الشافعي) فإن قال قائل الخلطة ليست بحائضه قبل وما معنى الحائضه أليس ما تلفس مال الرجل فالخلطة اتلاف فإن قال قائل ما أصاب من السماء قبل أفرأيت ما ابتعت فلم أقبضه فأصاب من السماء شيء يتلفه أليس ينفسح البيع فإن قال بي قبل فإن أصاب من الآتمين فأنابا خيارين أن أقبض البيع أو أخذه وأبيع الأدي ببقية فإن قال نعم قيل فقد جعلت ما أصاب من السماء أكثر من معنى ما أصاب من الآتمين أو مثله لأن فسخته البيع وإن قال إذا ملكته فهو منك وإن لم تقبضه فإداهلك منك فالثمرة قد ابتعتها وقبضتها فهي أولى أن لا توضع على تلف أصابها

(باب في المزابنة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع الثمر بالقر كيلاً وبيع الكرم بالزبيب كيلاً (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي جلد عن أبي سعد الخدرى أو أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحاقلة والمزابنة اشتراء الثمر بالقر في رؤس التخل والمحاقلة استكراء الأرض بالخطئة (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن

لهالاتها لا تحتل القسم وأما الطريق التي لا تحتل فلا شفعة فيها ولا بها وأما عرصة الدار تكون محتلة للقسم والقوم طريق إلى منازلهم فإذا بيع منها شيء ففيه الشفعة (قال) ولولي النيم وأبي الصي أن يأخذ بالشفعة لمن يبان إذا كانت غيبطة فإن لم يفعلوا فاذولاً ما لهما أخذوا فإن اشترى شقصاً على أهما جعاً بالخيار فلا شفعة حتى يسلّم البائع (قال) ولو كان الخيار لشترى دون البائع فقد خرج من ملك البائع وفيه الشفعة ولو كان مع الشفعة عرض والثمن واحد فله أخذ الشفعة بحسنتها من الثمن وهذه المشتري على البائع وعهدة الشفيع على المشتري (قال المزني رحمه الله) وهذه مسائل أجبت فيها على معنى قول الشافعي رحمه الله

(قال للسري) واذا
 نجا البايع من عيوب
 الشفعة ثم أخذها
 الشفع كان له الرد على
 المشتري فان استحققت
 من الشفع ربيع
 بالثمن على المشتري
 ورجع المشتري على
 البايع ولو كان المشتري
 اشتراها بتأثير باعائها
 ثم أخذها الشفع
 ووزنها فاستحققت
 الدنانير الاولى فالشراء
 والشفعة باطل لان
 الدنانير بعينها تقوم
 مقام العرض بعينه في
 قوله ولو استحققت
 الدنانير الثانية كان
 على الشفع بدلها
 (قال) ولو حلف البايع
 للمشتري بعد التمرق
 فهي حسة له وليس
 للشفع أن يحط (قال)
 المرتضى رحمه الله واذا
 ادعى عليه أنه اشترى
 نقضه فيه شفعة
 فعلة البينة وعلى المتكبر
 البين فان نكل وحلف
 الشفع قضيت له
 بالشفعة ولو أقام
 (١) قوله لانه لا يحل له
 أخذه أو رد البيع كذا
 بالاصول التي يابدينها
 ولعل في العبارة سقطا
 من النسخ فقرر اه

ان شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحاقلة والمزابنة اشتراء التمر
 بالتمر والمحاقلة اشتراء الزرع بالحنطة واستكراد الأرض بالحنطة قال ابن شهاب فقلت عن استكراد
 الأرض بالذهب والفضة فقال لا بأس بذلك (قال الشافعي) والمحاقلة في الزرع كالزبانة في التمر (أخبرنا
 الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء ما المحاقلة قال المحاقلة في
 الحرف كهيئة المزابنة في الخيل سواء بيع الزرع بالقمح قال ابن جريج فقلت لعطاء أفسر لكم جاري في المحاقلة
 كما أخبرتني قال نعم (قال الشافعي) وتفسر المحاقلة والمزابنة في الاحاديث بمقتل أن يكون عن النبي صلى
 الله عليه وسلم منصوصا والله تعالى أعلم ويحتمل أن يكون على رواية من هو دونه والله تعالى أعلم (أخبرنا
 الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى عن المخاربة والمحاقلة والمزابنة والمحاقلة أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق حنطة والمزابنة
 أن يبيع التمر في رؤس الخيل بمائة فرق والمخاربة كراء الأرض بالثلث والربيع (أخبرنا الربيع) قال
 أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن أبي الزبير أنه أخبر عن جابر بن عبد الله أنه سمعه يقول
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة من التمر لا تعلم مكيلته بالكيل المسمى من التمر (أخبرنا
 الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء سمعت من جابر بن عبد الله خبرا
 أخبرني به أبو الزبير عن أبي الصبرة قال سببت قال فكيف ترى أنت في ذلك فنهى عنه (أخبرنا الربيع)
 قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن ابن طاوس أخبر عن أبيه أنه كان يكره أن يباع صبرة
 بصيرة من طعام لا تعلم مكيلتها أو تعلم مكيهة أحداهما ولا تعلم مكيهة الاخرى أو تعلم مكيلتها جميعا هذه
 وهذه بهذه قال لا لا كيل بكيل بدييد (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن
 جريج أنه قال لعطاء ما المزابنة قال الترفق الخيل يباع بالتر فقلت ان علمت مكيهة التمر أو لم تعلم قال نعم قال ابن
 جريج فقال انسان لعطاء فاعلم الربط قال سواء التمر والربط ذلك مزابنة (قال الشافعي) وهذا أقول
 الا في العراق التي ذكرناها قبل هذا قال وجاع المزابنة أن تنتظر كل ما عقدت يبعه مما الفضل في بعضه
 على بعض يدايسر بالافلا يجوز فيه شيء يعرف كيه بشئ منه جزاء لا يعرف كيه ولو جاز في منه يجوز
 وذلك لانه محرم عليه أن يأخذ الا كيل بكيل ووزن بوزن يدايسر اذا كان جزاء بجزاء في بسو في الكيل
 وكذلك اذا كان جزاء بكيل فلا بد أن يكون أحدهما أكثر وذلك محرم فبما عذنا لا يجوز لان الاصل أن
 لا يكون الا كيل بكيل أو وزن بوزن فكل ما عقد على هذا مضوخ (قال) ولو تباع جزاء بكيل أو جزاء
 بجزاء من جنسه ثم تكا بالافكا سواء كان البيع مضوخا لانه عقد غير معلوم أنه كيل بكيل (قال)
 ولو عقد باسهم ما على أن يتكامل بالهذين الطعامين جميعا باعياهما مكيلا لا يحال فكذا لا بد فكذا لا بد من جاز
 وان كما متفاضلين فنهوا قولان أحدهما أن الذي نقصت صبرته الخيارات رد البيع لانه بيع كبل شيء فلو سلم
 له (١) لانه لا يحل له أخذه أو رد البيع والقول الثاني أن البيع مضوخ لانه وقع على شيء يفضي حرام وبعضه
 حلال فالبيع مضوخ وبهذا أقول والقول الذي حكيت ضعف ليس بقياس انما يكون في الخيار فيما
 نقص عمالا باقي زيادة بعضه على بعض فأما ما ربه الابقعد انعقد البيع على الكل فوجد البعض حراما أن
 يملك بهذه العقدة فكيف يكون في الخيار في أن يأخذ بعض بيمه وفيها حرام (قال) وما وصفت من المزابنة
 جامع لجميعها كالفين فتربعها ومن فتربعها أن ابتاع منك مائة صاع فتربعها ثم أنتقله أو أكثر أو أقل
 فهذا مضوخ ومن وجهين أحدهما أنه رطب وتمر وجزاء بكيل من جنسه ومن ذلك أن أخذت منك تمرا
 لا أعرف كيه بصاع غير أو بصيرة غير لا أعرف كيه لان الاصل أنه محرم الفضل في بعضه على بعض وأنه يبيع
 الامثال بدييد (قال) وهكذا في الحنطة وكل ما في الفضل في بعضه على بعض الربا (قال) فأما تمر
 نخل بحنطة مقبوضة كيلا أو صبرة تمر بحنطة أو صنف بغير صنفه جزاء بكيل أو كيل بجزاء بدييد

عالم بالأس بالفضل في بعضه على بعض يدايد فلا بأس (قال) فأما الرجل يقول للرجل وعندك صبرة فعره
أخبرني ذلك هذه الصبرة بعشرين مائاة فان زادت على عشرين صاعا فلي فان كانت عشرين فهي لك وان
نقصت من عشرين فعلى ان تمام عشرين صاعا فله هذا البيع من قبل أنه من كل المال بالباطل الذي
وصفت قبل هذا وهذا بالخاطرة والقمار أشبه وليس من معنى المزاينة بسبيل ليس المزاينة إلا ما وصفت
لا يجوز (قال) وهذا جاعه وهو كاف من ثمره ومن ثمره ما وصفت فأما ان يقول الرجل
للمرجل عد قناتك أو بطيخك هذا المجموع فما نقص من مائة فعلى عام مائة مثله وما زاد فلي وأقطع ثوبك
هذا فلا بأس أو سراويلات على قدر كذا انما نقص من كذا وكذا فاقسوه أو سراويل فعلى وما زاد فلي أو
الحين حطتلك هذه فما زاد على مدد قتي فلي وما نقص فعلى فهذا كله مخالف للزينة ومحرم من أنه كل
المال بالباطل لا هو تجارة عن راض ولا هو شئ أعطاه مالك المال المعطى وهو يعرفه فيعرفه أو يحمده
ولا هو شئ أعطاه ابد على منقصة فأخذها منه ولا على وجهه من الوجه المأذون فيه دون غيره الذي هو من
وجوه البر قال ولا بأس بثمر نخلة بثمر عنبه أو بثمر فرسكة كلاهما قد طابت كان ذلك موضوعا للارض
أو في شجرة أو بعضه موضوعا للارض إذا خالفه وكان الفضل يحمل في بعضه على بعض حال وكان يدايد فان
دخلت النسيئة فسد أو تفرقا بعد البيع قبل أن يتقابضا فليس (قال) وكذلك لا بأس أن يبيع غر
نخلة في رأسها بثمر شجرة فرسك في رأسها أو يبيع غر نخلة في رأسها بثمر فرسك موضوع في الارض أو يبيع
رطب في الارض بثمر فرسك موضوع في الارض جزافا (قال) وجماعه أن تباع الشيء بغرضه يدايد كيف
شئت (قال الشافعي) وما كان بصفة واحدة لم يحمل الامتلا على كيلكيل وزناون يدايد ولا يتفرغان
حتى يتقابضا ولا يباع منه رطب يابس ولا رطب يابس رطب الا العرايا خاصة (قال الشافعي) وكذلك
لا يجوز أن يدخل في صفقة شأمن التي فيه الرابى بالفضل في بعضه على بعض يدايد ومن ذلك أن
يشترى صبرة ثم يركبها أو جزافا بغير حنطة بمكة أو جزافا بوع الخنطة من التمر قليل أو كثير وذلك أن
الصفقة في الحنطة تقع على حنطة وتبر وحنطة التبر غير معروف ومن قبل أنها انما تكون بفتحها والحنطة
بفتحها والتمر بالتمر لا يجوز الا معلوما كيلكيل (١)

(باب وقت بيع الفاكهة)

(أخبرنا الرازي) قال قال الشافعي رحمه الله وقت بيع جميع ما يؤكل من غر الشجر أن يؤكل من أوله الشئ
ويكون آخره قد قارب أوله كقاربه تمر الفضل بعضه لبعض فإذا كان هكذا حل بيع غره الخارجة فيه مرة
واحدة والشجر منه الثابت الاصل كالحل لا يتخالف في شئ منه الا في شئ سأذكره يباع اذا طاب أوله
الكثير ويؤكل السفرجل والارج والموز وغيره اذا طاب منه الشئ الواحد فليع ان ينفج بغير غره تلك كلها
قال وقد بلغني أن التين في بعض البلدان ينبت منه الشئ اليوم ثم يقرب الايام ثم ينبت منه الشئ بعد حتى
يكون ذلك مرارا والقش والخرزق يبلغ بعضه وفي موضع من شجر القش والخرزق لم يخرج فيه شئ
فكان التمر يتفرق مع ما يخرج فيه ولم يبيع ما لم يخرج فيه فان كان لا يعرف لم يجز بيعه لاختلاط المبيع
منه بغير المبيع فصغر المبيع غير معلوم فباخذ مشتره كله أو ما حل مما لم يشتريه من بيع وهو هكذا فالبيع
مفسوخ (قال الشافعي) في موضع آخر الا أن يشاء البائع أن يسلم ما زاد على ما بيع فيكون قد أعطاه
حقه وزاده قال فينظر من القش والخرزق في مثل ما وصفت من التين فان كان يبلد يخرج الشئ منه في
جميع شجرة فإذا ترك في شجرة لتلاحق صفار خرج من شجره شئ منه كان كما وصفت في التين ان استطاع
عينه جاز ما خرج أو لا ولم يدخل ما خرج بعد في البيع وان لم يستطع تميز لم يجز فيه البيع بما وصفت قال
وان حل بيع غر من هذا التمر فخل أو عنب أو قش أو خرزق وغيره لم يحمل أن تباع غرتها التي تأتي بعد ما حل

الشفيع البينة أنه
اشترها من فلان
القائب بالف درهم
فأقام ذلك الذي في يديه
البينة أن فلانا أو دعه
اياها قضيت له بالشفعة
ولا يمنع الشراء الربعة
ولو أن رجلين باع من
رجل شصفا فقال
الشفيع أنا أخذ
ما بيع فلان وأدع حصه
فلان فذلك في قس
قوله وكذلك واشترى
رجلان من رجل
شصفا كان للشفيع
أن يأخذ حصه أيهما

(١) وترجم قبل الصلح
باب المزاينة وفيه قال
الشافعي والمزاينة جنس
من الطعام عرف كيله
اشترى بجنس مثله
مجهول الكيل لان
التي صلى الله عليه وسلم
قد نهى عن هذا الامتلا
محل وإذا كان مجهولا فلا
خير فيه وليس هو مثلا
بمثل ولا كيلكيل
ولا زناون ثم ذكر
بعد ذلك مسائل تتعلق
بالربا اه

فان قال قائل ما الحجة في ذلك قلنا اللهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين ونهى عن بيع
 الفرو ونهى عن بيع التمر حتى يندو صلاحه كان بيع ثمرة لم يخلق بعد أو لم يجمع هذا (أخبرنا الربيع)
 قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن جابر قال نهى ابن الزبير عن بيع التخل معاومة قال فإذا
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التخل والتمر لما شديد ألم تر فيه صفة لأن العاطمة قد أتت عليه
 كان بيع عالم يرمته شئ قط من قتاء وأخرز أدخل في معنى الفرو وأولى أن لا يباع مما قد روى في النهي
 صلى الله عليه وسلم عن بيعه وكف يعمرم أن يباع قتاء ونحو زعفران قبل أن يطيب منه شئ وقد روى
 رجل أن يتاع ولم يخلق قط وكيف أشكل على أحد أنه لا يكون بيع أبدا أولى بالتمر من هذا البيع الطائر
 في السماء والعبد الابن والجمل الشارد أقرب من أن يكون التمر فيه أضعف من هذا ولأن ذلك شئ
 قد خلق وقد وجد وهذا لم يخلق بعد وقد يخلق فيكون غاية في الكثرة وغاية في القلة وفيما بين الغائين منازل
 أو رأيت أن أصابتها الجائحة بأي شئ يقاس بأول حله فقد يكون ثابته أكثر واثله فقد يختلف وبنابن فهذا
 عندنا نحرم معنى السنة والتمر والفاص عليهما والمقول والذي يمكن من عيوبه أكثر مما حكي وبقيا
 حكينا كفاية إن شاء الله تعالى (قال) فكل ما كيل من هذا أو وزن أو بيع عددا أو وصفت في الرطب
 بالتمر لا يخل التمر منه برطب ولا جزاء منه بكيل ولا رطب برطب عندى بحال ولا يخل الأيايا بيايا س كيل
 بكيل أو ما يوزن وزنا يوزن ولا يجوز فيه عدد بعدد ولا يجوز أصلا إذا كان شئ منه رطب يشترى بصفت رطب
 فربط بفرس أو قن بدين وصفت نصفه فإذا اختلف الصنفان فبعه كيف شئت بدين جزاء بكيل ورطب
 بيايا وقلبه بكتشه لا يختلف هو ما وصفت من تمر التخل والعنب في هذا المعنى ويختلف هو وتمر التخل
 والعنب في الرمايا ولا يجوز في شئ سوى التخل والعنب الرمية بما يجوز فيه بيع الرمايا من التخل والعنب
 لا يجوز أن يشترى غرينة في رمايا بمكيله من التين موزوجا بالارض ولا يجوز أن يشترى من غير غرينة في
 رأسها بتمر منها بيايا موزوج بالارض ولا في شجره أبدا جزاء أو لا كيل ولا معنى فان قال قائل فلم يقتص
 قلت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن الخمر في التمر والعنب وفيها أنهما مجتمعا للثمر لا حائل ودونه
 يمنع الإحاطة وسكان يكون في المكيال مستجمعا كاستجماعه في ثبته كان معان لا يجمع أحدهما به
 شئ سواه وغيره وإن كان مجتمع في المكيال فن فوق كثير منه حائل من الورق ولا يحيط البصر به وكذلك
 الكثرى وغيره وأما الأثرج الذي هو أعظمه فلا يجمع في مكيال وكذلك الحرز والقشاة وهو يختلف الخلق
 لا يشبه ما وبذلك لا يجمع في المكيال ولا يحيط به البصر إحاطته بالعنب والفرو ولا يوجد منه شئ يكون مكبلا
 بخمر من عناق رؤس شجره لغلظه ونحافة خلقة عن أن يكون مكبلا فلذلك لم يصلح أن يباع جزاء فاش منه كما
 يباع غيره من التخل والعنب إذا خالفه ومن أراد أن يتاع منه شيئا فليستع به ابتاعه بغير صفته ثم استعراه
 كيف شاء

(باب ما ينبت من الزرع)

(قال الشافعي) رحمه الله كل ما كان من نبات الارض بعضه مغيب فيها وبعضه ظاهر فأراد صاحبه بيعه لم
 يجوز بيع شئ منه إلا التناهر منه يجوز مكاله فأما المغيب فلا يجوز بيعه وذلك مثل الجزر والتفجل والبصل
 وما أشبه فيجوز أن يباع ورفه الظاهر مقطعا مكاله ولا يجوز أن يباع ما في داخله فان وقعت الصفقة عليه
 كله لم يجز البيع فيه إذا كان بيع نبات وبيع النبات بيع الإعياب وذلك لولا جرت بيعه لم يجز الأعلى أحد
 معان اما على ما يجوز عليه بيع العين الغائبة قلنا إذا رآها المشتري فله التخلي في أخذها أو تركها فلو أجزت

شاهدا ولو زعم المشتري أنه
 اشتراها بالقدوم
 فأخذها الشفع بأنف
 ثم أقام البائع بينة أنه
 باعه أياها بالعين
 قضى له بالعين على
 المشتري ولا يرجع على
 الشفع لأنه مقر
 أنه استوفى جميع حقه
 ولو كان الثمن عبدا
 فأخذ الشفع بقبضة
 العبد ثم أصاب البائع
 بالعبد عيا فله رده
 ويرجع البائع على
 المشتري بقبضة الشفع
 وإن استحق العبد
 بطلت الشفعة ورجع
 البائع فأخذ شقه ولو
 صالحه من دعواه على
 شقص لم يجز في قول
 الشافعي إلا أن يقر
 المدعي عليه بالدعوى
 فيجوز وللشفيع أخذ
 الشفعة بمثل الحق الذي
 وقع به العلق إن كان له
 مثل أو قيمته إن لم يكن له
 مثل ولو أقام رجلا
 كل واحد منهما بينة
 أنه اشترى من هذه الدار
 شقصا وأراد أخذ

السبع على هذا فقلع جزئاً وفعله أو بصله فبطلت المشتري الخيار كنت قد أدخلت على البائع ضرراً في أن
 بطل ما في ركبته وأرضه التي اشترى فيكون له أن يرد من غير عيب فبطل أكره على البائع (قال) وهذا
 بخلاف العبد يشتري غالباً والمتاع وذلك أنهم يقدر بأن يفسد في المشتري من يشترى به فبشرهما ثم يكون
 له الخيار لأنه فلا يكون على البائع ضرر في رؤية المشتري لهما كما يكون عليه ضرر فيما قلع من زرعته ولو أجزت
 بيعه على أن لم يكن فيه عيب لزم المشتري كان فيه الصغير والكبير والمختلف الخلقة فكان المشتري اشترى ما لم
 يروا زرعته ما لم يرض بشراً لم يقط ولو أجزته على أن يبيعه إياه على صفقة موزوناً كنت أجزت بيع الصفات غير
 مضبوطة وأما اتباع الصفقة مضبوطة (قال) ولو أسلم إليه في شيء منه موصوف موزون فبما به على الصفقة جاز
 السلف وذلك أنه ما خذ به باقي به حيث شاء لا من أرض قد يخطئ زرعها ويصيب فلا يجوز في شيء من هذا
 بيع إلا بصفقة مضبوطة موزوناً وحتى يقطع فيها المشتري (قال) ولا يشبه الخبز والبض وما أشبه هذا
 لأصلاحه في الأرض إلا بالبلوغ ثم يخرج فيبقى ما بقي منه ويبيع ما لا يبقى مثل البطل وذلك لأصلاحه
 الأبقار في قشره وذلك أذا رأى قشره استدلل على قدره في داخله وهذا الدلالة على داخله وإن رأى خارجه
 قد يكون الورق كبيراً والأس صغيراً أو كبيراً

(باب ما اشترى عما يكون ما كوله داخله)

(قال الشافعي) من اشترى راحلاً أو جوزاً أو لوزاً أو فسقاً أو بضاً كسره فوجد فاسداً أو معيباً فأراد
 رد المارحوم عنه فبطلت قولان أحدهما أنه أن يرد المارحوم به من قبل أنه لا يصل إلى معرفة عيبه
 وفساده وصلاحه إلا بكسره وإذا كان المقصود قصد البائع داخله فباعتقه سلطه عليه وهذا القول (قال)
 ومن قال هذا القول اتبع أن يقول على المشتري الكسار أن يرد القشر على البائع أن كانت قيمة وان قلت
 أن كان يستمتع به كما يستمتع بقشر الرمان ويستمتع بمساوياً (وأي) (قال) لم يفعل أقيم قشره فبطلت القشرية
 منه ودخله على أنه صحيح وطرحته حصته ما لم يرد من قشره من الثمن ويرجع الباقي ولو كانت حصته
 القشرية من أنفسه سهمته والقول الثاني أنه إذا كسره لم يكن له رد إلا أن يشاء البائع ويرجع ما بين
 قيمته وبين قيمته فاسداً أو بيطاً أو بيطاً كلاً لا قيمة فاسداً لأن قشره ليس فيه منفعة فإذا كسره
 بالثمن وأما بيط النعام فلقشرته عن فيلزم المشتري بكل حال لأن قشره راعياً كانت أكثر ثمناً داخلها
 فإن لم يرد قشرتها حصصه رجع عليه ما بين قيمتها غير فاسدة وقيمتها فاسدة وفي القول الأول ردوا ولا شيء عليه
 لأنه سلطه على كسرها إلا أن يكون أفسدها بالكسر وقد كان يقدر على كسرها لا يفسد فيرجع ما بين
 الثمين ولا ردوا (قال الشافعي) فأما القنار والخمر وزواجر طرب فانه بذوقه بشي يقضي من حديد أو عود
 فبطله فيه فغير طعمه أن كان مرأاً أو كان انظر زواجر طرب فانه بذوقه بشي يقضي من حديد أو عود
 على ذلك أو أكثر منه ولا فساد في الثقب الصغير عليه وكان يلزم من قال لا رد له أن يأخذ به بأن يقول يرجع
 ما بين قيمته وبين قيمته فاسداً (قال) ولو كسرها لم يكن له ردوا ويرجع عليه بنقصان ما بين
 قيمته وبين قيمته فاسداً أما كان ذلك الفضل الآن يشاء البائع أن يأخذ بمكسورها ويرد عليه الثمن لأنه قد كان
 يقدر على أن يصير إليه طعمه من ثقبه بمصاكنس كالخوز لا يصل إلى طعمه من ثقبه وأما يصل إليه ربحه لا طعمه
 صحيحاً فأما الدود فلا يعرف بالذاقة فإذا كسره وجد الدود كان في القول الأول ردوا وفي القول الثاني
 الرجوع بفضل ما بين الثمين ولو اشترى من هذا أسرار طرب من القنار والخمر زواجر حتى ضمروا تغير وقد
 عنده ثم وجد فاسداً غير لذة ودود كان فيه فإن كان حسداً من شيء يحدث منه عند المشتري فالقول قول
 البائع في فساد مع يمينه وذلك مثل البيض رقيم عند الرجل زماناً ثم يجد فاسداً أو فساد البيض يحدث
 والله تعالى أعلم

شخص صلحه بشفقة
 فإن وقت البيت فالتى
 سبق بالوقت الشفقة
 وإن لم توقت وقتاً
 بطلت الشفقة لانه
 يمكن أن يكوننا اشترياً
 معها وحط كل واحد
 منها لصاحبه على
 ما ادعاه ولو أن البائع
 قال قد بعت من فلان
 شقصي بالف درهم
 وأنه قبض الشقص
 فأنكر ذلك فسلان
 وادعاه الشقص فإن
 الشقص يدفع الالف
 إلى البائع ويأخذ
 الشقص وإذا كان
 للشخص ثلاثة شغاه
 فشهد اثنان على
 تسليم الثالث فإن كانا
 سلماً جازت شهادتهما
 لانهما لا يجبران إلى
 أنفسهما وإن لم يكونا
 سلماً تجبر شهادتهما
 لانهما يجبران
 إلى أنفسهما ما سلمه
 صاحبهما ولو ادعى
 الشقص على رجل أنه
 اشترى الشقص الذي
 في يديه من صاحبه

(١) أو يرد كذا بالاصول
 ولا يخفى استقامة
 الكلام بدونها فبطل ما من
 زيادة التماسح وحرره
 اه معصيه

(مسئلة بيع القمح في سنبله)

أخبرنا الربيع قال قلت للشافعي ان علي بن معد روى لنا حديثا عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز بيع القمح في سنبله اذا ابض فقال الشافعي ان ثبت الحديث فكان انما هو من مستخر جامن العام لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر وبيع القمح في سنبله غير لانه لا يرى وكذلك بيع الدار والاساس لا يرى وكذلك بيع الصبرة بعض ما فوق بعض أجزاها فكذلك أجاز له النبي صلى الله عليه وسلم فكان هذا خاصا مستخر جامن عام وكذلك نهي بيع القمح في سنبله اذا ابض ان ثبت الحديث كما جازنا بيع الدار والصبرة

(باب بيع القصب والقرط)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء أنه قال في القصب لا يبيع الاجزاء وقال صرمة (قال الشافعي) وبهذا أقول لا يجوز ان يباع القرط الاجزاء واحدة عند بلوغ الجوز واخذ صاحبها في جزاءه عند ابتاعه فلا يؤخر مدهما كثيرا قدر ما يمكن جزاءه في حين موته (قال الشافعي) فان اشتراه ثابتا على أن يذبحه أياما أطول أو يلفظ أو غير ذلك فكان يرد في تلك الأيام لا غير في الشراء والسرهما مفسوخ لان أصله للبائع وفرغه الظاهر للشري فلن كان يطول ففرض من مال البائع الى مال المشتري منه شيء لم يقع عليه صفقة البيع فملكه كنت قد أعطيت المشتري ما يشتر وأخذت من البائع ما لم يبيع ثم أعطيت منه شيئا مجهولا لا يرى بعين ولا يسطر بصفة ولا يميز يعرف ما للبائع فيه مما لشري ففقد من وجوه (قال) ولو اشتراه بقطعة فكره وقطعه لم يمكن مده بطول في مثلها كان البيع فيه مفسوخا اذا كان على ما شرط في أصل البيع أن يذبحه لما وصفت مما اختلط به من مال البائع مما لا يميز كالأشترى حنطة جزاء وشرطه أنها ان انتهال به عليها حنطة فهي داخلية في البيع فانها تلي عليها حنطة للبائع لم يبعها بنفسه البيع فيها لان ما اشترى لا يميز ولا يعرف قدره مما لشري فيعطى ما اشترى ويمنع ما لم يشتر وهو في هذا كله بائع شيء قد كان شيء لم يكن غير مضمون على أنه ان كان دخل في البيع وان لم يكن لم يدخل فيه وهذا البيع مما يختلف السلون في افساده لان رجلا لو قال أبيع ثوبا ان ثبت في أرضي بكذا فان لم يثبت أو ثبت لفلان لمك الثمن كان مفسوخا وكذلك لو قال أبيع ثوبا ان جاف من بخاري بكذا وان لم يأت لمك الثمن (قال) ولكنه لو اشتراه كما وصفت وكره بغير شرط أياما وقطعه عنك في أقل منها كان المشتري منه بالخيار أن يردعه الفضل الذي له بلا عن أو ينقض البيع (قال) كما يكون اذا بعه حنطة جزاء فانها تلي عليها حنطة فالبائع بالخيار أن يسلم ما بعه وما زاد في حنطته أو يرد البيع لاختلاط ما بعه مما لم يبيع (قال) وما أفسدت فيه البيع فاصلب القصب فيه أفة تتلفه في يد المشتري فعلى المشتري ضمانه بغيره وما أصابته أفة تنقص فعلى المشتري ضمان ما نقصته والزراع لبايعه وعلى كل مشتري شراء فاسدا أن يرد كما أخذ أو خيرا مما أخذ وضمانه ان تلف وضمان نفسه ان نقص في كل شيء (١)

(١) باب المصراة والرد بالعيب وليس في التراجم وفيه تفصيل في ذلك في باب الاختلاف في العيب من كتاب اختلاف العراقيين لما حكي عن أبي حنيفة لا يكون الخيار فوق ثلاثة أيام بلقتناع رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أن يقول من اشترى شاة حنفية فهو بخير النظرين ثلاثة أيام ان شاء ردها وردد معها ما عا من غمرا وما عا من شعير (قال الشافعي) رحمه الله فلا شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصراة خيار ثلاثة أيام بعد البيع وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه جعل الحبان من سعد خيار ثلاثين يوما ابتاع انتمسالى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخبار ولم يجاوزه اذ لم يجاوز رسول الله صلى الله عليه وسلم

الغائب ودفع اليه
ثمنه وأقام عدلين بذلك
عليه أخذ بثمنه ونفذ
الحكم بالبيع على
صاحبه الغائب (قال
المزني) رحمه الله هذا
قول الكوفيين وهو
عندي ترك لاصطحاب
في أنه لا يقضى على
غائب وهذا غائب قضى
عليه باع وقبض
التم وأمر أنه اليه
المشتري بذلك وأجوبوا
الشفعة للشفيع (قال
المزني) رحمه الله ولو
اشترى شخصاه وشفيع
قباض شفيع آخر فقال
له المشتري خذها كلها
بائس أو دعه وقال هو
بل أخذ نصفها كان
ذلك لانه مثله وليس له
أن يلزم شفيعه لغيره
(قال المزني) ولو شفيع
موضوعة بعد انفصاله
منها على شخص وهما
يعلان أرض الموضوعة كان
الشفيع أخذها بالأرض
ولو اشترى ذي من ذي
شخصا ضمرا أو خفيا بر
وقباضا ضمرا قام للشفيع
وكان نصرا انما أو نصرا
فأسلم ولم يزل مسلما
فسواء لاشفعة له في
قياس قوله لان الخسر
والخسر لا يقيس لهما

(١) هذه التبرع من
وضع السراج البقضي
قال وهو التبرع عليه
بقية البيع وترجى
هذه البقية تراجم تتعلق بما
سبق فستفهمها كما ذكرها
الربيع اه

(باب حكم المبيع قبل القبض وبعده) (١)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أما الذي نهى عن بيعه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباع حتى يقبض
الطعام قال ابن عباس رأيته ولا أحسب كل شيء إلا أنه (قال الشافعي) وهذا يأخذ فمن ابتاع شيئا كأنه
ما كان فليس أن يبيعه حتى يقبضه وذلك أن من باع ما لم يقبض فقد دخل في المعنى الذي يروى بعض
الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعناب بن أسيد حين وجهه إلى أهل مكة أنهم ممن بيع ما لم
يقبضوا ويرجع ما لم يقبضوا (قال الشافعي) هذا يبيع ما لم يقبض ويرجع ما لم يقبض وهذا القياس على
حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام حتى يقبض ومن ابتاع طعاما كذا يقبضه أن
يملكه ومن ابتاعه جزأ فاقبضه أن يتقله من موضعه إذا كان مثله ينقل وقد روى ابن عمر عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يبيعون الطعام جزأ فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم من باعهم
بانتقاله من الموضع الذي ابتاعوه فيه إلى موضع غير وهو هذا لا يكون إلا ثلاثا يبيعه قبل أن ينقل (قال
الشافعي) ومن ملك طعاما بآبارة فلا جارة يبيع من السيوغ فلا يبيعه حتى يقبضه ومن ملكه ميراث كان
له أن يبيعه وذلك أنه غير مضمون على غيره بشئ وكذلك ما ملكه من وجه غير وجه البيع كان له أن يبيعه
قل أن يقبضه أعمالا لا يكون له بيعه إذا كان مضمونا على غيره بوضعي بأخذ منه إذا قلت والأزواق التي
يخرجها السلطان للناس يبيعها قبل أن يقبضها ولا يبيعها الذي يشتريها قبل أن يقبضها إلا أن يشتريها لم
يقبض وهي مضمونة له على بائعها بالثمن الذي باعه إياها به حتى يقبضها أو يرد البائع إليه الثمن ومن ابتاع من
رجل طعاما فكتب إليه المشتري أن يقبضه من نفسه فلا يكون الرجل فاضلا من نفسه وهو ضامن
عليه حتى يقبضه المبتاع أو وكيل المبتاع غير البائع وسواء أشهد على ذلك أو لم يشهد وإذا وكل الرجل
الرجل أن يبتاع طعاما فابتاعه ثم وكله أن يبيعه من غيره فهو ينقله لا بد من حتى يبيع له الدين فهو جائز
كأنه هو ابتاعه وباعه وإن وكله أن يبيعه من نفسه لم يجوز البيع من نفسه وإن قال قد بعت من غيره فهل

عنده بحال والمسلم
والذي في الشفعة سواء
ولا شفعة في عبد ولا مائة
ولاداة ولا ما يصلح
فيه القسم هذا كله
قياس قول الشافعي
ومعناه والله التوفيق

(مختصر القراض
املاء وما دخل في ذلك
من كتاب اختلاف أبي
حنيفة وابن أبي ليلى)

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى يروى عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه
أنه صير ربح إبيه في
المال الذي تسلفا للعراق
فرباهما بالمدينة
فبعده قراضا عند ما قال
له رجل من أصحابه لو
جعلته قراضا ففعل وإن
عمر رضي الله عنه دفع
مالا لقراضا على النصف
(قال الشافعي) رحمه
الله ولا يجوز القراض

= وسلم وذلك أن امرجه يشبه أن يكون كالحمل فاني ممن قبل أن المصرا قد تعرف نصرته بعد أول حبة
في يوم وليلة وفي يومين حتى لا يشك فيها فلو كان اختيارا عما هو يعلم استبانة عيب التصرية أشبه أن يقال له
الخير حتى يعلم أنهم مصرأه طال ذلك أو قصر كما يكون له الخيار في العيب إذا علمه بلا وقت طال ذلك أو قصر
في ومن ذلك في باب العيب من اختلاف العراقيين (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشتري جارية ثوبا فاصحابها
ثم ظهر منها على عيب كان عند البائع كان له رد هالان لو طه لا ينقصها شيئا أو تخار دها مثل الحال التي أخذها به
وإذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج للضمان ورأى أن لا يخدمه كذلك كان الوطء أقل ضررا عليه
من خمسة أو خراج أو أردته بالثمان وإن كانت بكرأ فاصحابها فمداون الفرج ولم يقبضها فكذلك فإن
انقصها لم يكن له رد هان فقبل أنه قد نقصها بالذهب العذرة فلا يجوز أن رد هان ناقصة كالم يكن يجوز
عليه أن يأخذها ناقصة ويرجع بما نقصها العيب الذي دلس له من أصل الثمن الذي أعطى فيها إلا أن
يشأ المشتري أن يجلسها لمعية فلا يرجع بشئ من العيب ولا تعلمه ثبتت عن عمر ولا عن علي ولا واحد منهما أنه
قال خلاف هذا القول (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشتري الرجل الجارية قد دلس له فيها عيب علمه
البائع أو لم يعلمه فسواء في الحكم والبائع أتم في التدليس كان طالما كان حدثها عند المشتري عيب ثم
اطلع على العيب الذي دلس له لم يكن له رد هان وإن كان العيب الذي حدث بها عنده أقل عيوب الرقيق =

والمال له (قال)
ولو اشتري أن يشتري
منها موجودا في الشتاء
والصيف فيأخر وإذا
سافر كان له أن يشتري
من المال من يكفقه
بعض الموقوف من الأعمال
التي لا يملكها العامل
وله النفقة للعسوف
وان خرج بماله لنفسه
كانت النفقة على قدر
المالين بالخصص وما
اشترى فله الرب بالعيب
وكذلك لو كسل وان
اشترى وباع بالدين
فضمن إلا أن يأنفذه
وهو مصدق في ذهاب
المال مع عيبه وإذا
اشترى من يعتق على
رب المال بانه عتق
وان كان بغير إقراره
فالمرء بضامن والعبد
له والمالك انما امره أن
يشترى من يملك له أن
يربح في بيعه فكل ذلك
العبد المأذون في
التجارة يشترى بأبيه
فالمرء مفسوخ لانه
مخالف لأماله (وقال)
في كتاب الدعوى
والبنات في شراء العبد
من يعتق على مولاه
قولان أحدهما حازر
والآخر لا يجوز (قال)
المرن قيس قوله

ما يكون من الطعام لانه لا يوقف على حمله لانه لا يوقف على حمله فان الردي يكون بالفرق
والسوس وبالقدم فلا يوقف على حمله ولا بأس بالسلف في الطعام جلا وأجلا اذ أحل أن يباع الطعام
بصفة إلى أجل كان حالا أو إلى أن يحل (قال الشافعي) وان سلف رجل دنأ على طعام إلى أجل معلومة
بعضه قبل بعض لم يجز عدى حتى يكون الأجل واحدا وتكون الأشمان متفرقة من قبل أن الطعام الذي
إلى الأجل القريب أكثر قيمة من الطعام الذي إلى الأجل البعيد وقد أجاز غيري على مثل ما أجاز عليه
إتباع العروض المتفرقة وهذا مخالف للعروض المتفرقة لان العروض المتفرقة تنفسد وهذا إلى أجل
والعروض شيء متفرق وهذا من شيء واحد (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل طعاما مضمونا موصوفا
حالا أو إلى أجل فترقا قبل أن يقبض الثمن فالبيع مفسوخ لان هذا دين بدن (قال الشافعي) وان اشترى
الرجل طعاما موصوفا مضمونا عند الحصاد وقبل الحصاد وبعده فلا بأس وإذا اشترى منه من طعام أرض
بعضها غير موصوف فلا خيرة لانه قد يأتي في جيدا أو رديا (قال) وان اشترى منه من الاند لم يضمن عليه
فلا خيرة لانه قد يهلك قبل أن يذره (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الطعام إلى سنة قبل أن يزرع
اذا لم يكن في زرع بعينه (قال الشافعي) ولا خيرة في السلف في الفدادين القمح ولا في القسط لان ذلك
يختلف (قال الشافعي) ومن سلف رجلا في طعام محل فأراد الذي عليه الطعام أن يحل صاحب الطعام
على رجل له عليه طعام مثله من بيع ابتاعه منه فلا خيرة وهذا هو نفس بيع الطعام قبل أن يقبض
ولكنه ان أراد أن يجعله ويكبله يقبضه الطعام فان هلك في يده كان أمينا فيه وان لم يهلك وأراد أن يجعله
= حسنه وان رضى الآخر بالعيب وبه يأخذ (قال الشافعي) رجه الله وإذا اشترى الرجلان الجارية مفعقة
واحد من رجل فوجد بها عيبا فأراد أحدهما الرد وأراد الآخر التمسك فللذي أراد الرد والذى أراد
التمسك التسليم لان موجودا في بيع الاثنين أنه باع كل واحد منهما النصف فالنصف لكل واحد كالكل
لو باعه وكما لو باع لاحدهما نصفها ولا تخلفها ثم وجد بها عيبا كان لكل واحد منهما الرد والنصف
والرجوع بالثمن الذي أخذ منه وكان لكل واحد منهما أن يمسك وان رد صاحبها ومن ذلك في باب
الاختلاف في العيب من اختلاف العراقيين وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية فباع نصفها ولم يبيع
النصف الآخر ثم وجد بها عيبا فقد كان البائع دله فان أبا حنيفة كان يقول لا يستطيع أن رد ما في منها ولا
يرجع بها فنقصا العيب يقول رد الجارية كلها كما أخذتها والافلاح في قوله يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول رد ما في يده منها على البائع بقدر ثمنها وكذلك قوله ما في الثياب وفي كل بيع (قال الشافعي) رجه الله
إذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو الثوب أو السلعة فباع نصفها من رجل ثم ظهر من العيب دله
له البائع لم يكن له أن رد النصف بحسب من الثمن على البائع ولا يرجع عليه بشيء من نقص العيب من
أصل الثمن فقال له ردها كلها أو أحبس وانما يكون له أن يرجع بنقص العيب إذا ماتت الجارية أو
اعتقت وصارت لا ترد بحال أو حدثت بها عيب فصار ليس له أن رد ما عليه بحال فاما إذا باعها
أو باع بعضها وقد تمكن أن ردها وإذا أمكن أن ردها بحال فبذلك البائع لم يكن له أن رد ما يرجع
بنقص العيب كالأب يكون له أن يمسكها بدمه ويرجع بنقص العيب (ومن ذلك في الترجمة المذكورة) وإذا
باع الرجل بيعا فغيري من كل عيب فان أبا حنيفة كان يقول البراءة من ذلك جائزة ولا يستطيع المشتري أن
رد به عيبا كائنا ما كان الآثرى له أو أرا من الشجاج برئ من كل شصة ولو أراه من القروح برئ من كل
قرحة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يراد من ذلك حتى يسي العيوب كلها باعها لم يذكر أن
يضع يده عليها (قال الشافعي) رجه الله وإذا باع الرجل العبد أو شيئا من الحيوان بالبراءة من العيوب =

قضاءه جاز (قال) وكذلك لو ابتاع منه طعاما خف فأحاله على رجل له عليه طعام أسلفه ما يمن قبل أن أصل ما كان له عليه يبيع والأحالة يبيع منه به الطعام الذي عليه بطعام على غيره (قال الشافعي) ومن ابتاع طعاما بكل فصدقه المشتري بكيه فلا يجوز أن يأجل وإذا أقبض الطعام فاقول في كيد الطعام قول القاض مع عينه وإن ذكر نقصا كثيرا أو قليلا وزاد قليلا أو كثيرا وسواء اشتراه بالنقد كان أو على أجل وإنما أجزه الموصف من حديث الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم وأني أزرهم من شرط رجل شرطا من كيد أو موصفاً بغيره شرطه بالكيل والصفة فلا شرط له الكيل لم يجز إلا أن يوفيه شرطه فإن قال قائل فقد صدقه فلم لا يرأس العيب قيل لو كان تصديقه يقوم مقام الإبراء من العيب فشرط له مائة فوجد فيه واحدا لم يكن له أن يرجع عليه بشئ كما بشرطه السلامة فيصد العيب فلا يرجع عليه به إذا أبرأ منه (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل الطعام كيلا لم يكن له أن يأخذ من الأمان بنقص البيع الأول ويستقبل بيبعا للوزن وكذلك لا يأخذ بمكيال إلا بالمكيال الذي ابتاعه به إلا أن يكون بكيه بمكيال معروف

== قالني نذهب إليه والله أعلم قضاء عثمان بن عفان أنه يرأس من كل عيب لم يعطه ولا يرأس من عيب علم ولم يسمه البائع ونقصه عليه وإنما ذهبنا إلى هذا تقليداً وإن قمنا من المعاني يفارق فيه الحيوان ما سوا ذلك أن ما كانت فيه الحياة فكان يقضى بالعصاة والسقم وتحول طابعه فليأمر من عيب يخفى أو يظهر فإذا خفي على البائع أترأه برئ منه وإذا لم يخف عليه فقد وقع اسم العيب على ما نقصه بقل وبكرو بصغر وبكبر ووقع التسجيعة على ذلك فلا يرأس منه إلا إذا نقصه عليه وإن صح في القياس لولا التقليد وما وصفنا من مفارقة الحيوان غيره أن لا يرأس من عيب كان به لم يصبه ولكن التقليد وما وصفنا أولى ما وصفنا (وفي أول الترجمة المذكورة) وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو الدابة أو الثوب أو غيرها فوجد المشتري به عيباً وقال بعثي وهذا العيب به وأنكر ذلك البائع فعلى المشتري العينة فإن لم يكن له عينة فعلى البائع البين بالله لقد باعه وما هذا العيب به فإن قال البائع أنا أريد البين عليه فإن أباحنيقة كان يقول لأرأى البين عليه ولا تخولها عن الموضوع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول مثل قول أبي حنيفة إلا أنه إذا اتهم المدعي رد البين عليه فقال أحلف بالله وردها فإن أبي أن يحلف لم يقبل منه وقضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترى الرجل الدابة أو الثوب أو أي شيء ما كان فوجد المشتري به عيباً فاختلف المشتري والبائع فقال البائع حدث عندك وقال المشتري بل عندك فإن كان عيباً يحدث مثله بحال فاقول قول البائع مع عينه على البت بالله لقد باعه وما هذا العيب به إلا أن يأتي المشتري على دعواه مينة فتكون البينة الأولى من البين وإن نكل البائع رد البين على المشتري أهمناه أول تمهيه فإن حلف ردنا عليه السلطة باليبس وإن نكل عن البين لم ردنا عنه ولم نعطه بكنول صلح به فقط وإنما نعطيه بالكنول إذا كان مع الشكول يمينه فإن قال قائل ما دل على ما ذكره قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للأعرابي أن يمسح بيمينه فمكوا ورد الأيمان على يهوديرون بها ثم رأى عمر بن الخطاب الأيمان على المدي عليهم المديرون بها فمكوا وفردها على المديين ولم يعطهم بالكنول شأخى رد الأيمان وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم النص المقسمة تدل على سنه الجملة وكذلك قول عمر بن الخطاب وقول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه ثم قول عمر بن الخطاب ذلك حيلة دل عليها نص حكم كل واحد منهما والذي قال لا تعد واليمين المدعي عليهم بخلاف هذا فكبر ويحمل الحديث ما ليس فيه وقد وضعنا هذا في كتاب الاقضية واليمين على المتابعين على البت فيما ادعيا فيه (ومن ذلك في ترجمة يبيع التار قبل أن يبدو صلحهم من اختلاف العراقيين) قال وإذا باع الرجل جارية

التي قطع به أن البيع مفسوخ لأنه لا عينة (قال الشافعي) فإن اشترى المقارض بأب نفسه بمال الرب المال وفي المال فضل أو لا فضل فيه فسواء ولا يعتق عليه لأنه إنما يقوم مقام وكيل اشترى لغيره فبيعه جاز ولا ربح للعامل إلا بعد قبضه وبالمال ماله ولا يستوفيه به إلا وقد باع بأهله ولو كان عيباً من الرخص قبل أن يصير المال له فبيعه كان مثله كما له ولو شرخه لا يبق الأقل من رأس المال كان فيما سبق شريكاً لأن من ملأ شيئاً زائدا ما كنه ناقصاً (قال) ومن شاهده أخذ ماله قبل العمل وبعد ومضى شاهد العامل أن يخفى من القراض خرج منه وإن مات رب المال صار لوارثه وإن رضى ترك المقارض على قراضه ولا فائدة في قراضه وإن مات العامل لم يكن لوارثه أن يعمل مكانه ويبيع ما كان

مثل المكال الذي ابتاعه به فيكون حيثما أخذ المكال الذي ابتاعه به وسواء كان الطعام واحدا أو من طعامين مقررين وهذا فاسد من وجهين أحدهما أنه أخذ بغير شرطه والآخر أنه أخذ بدلا قد يكون أقل أو أكثر (قال الشافعي) ومن سلف في حنطة موصوفة خلقت فأعطاه البائع حنطة خيرا منها بطيب نفسه أو أعطاه حنطة شر منها فطابت نفس المشتري فلا بأس بذلك وكل واحد منهما مستطوع بالفضل وليس هذا بيع طعام بطعام ولو كان أعطاه مكان الحنطة شعيرا أو سلتا وصفا غير الحنطة لم يجر وكان هذا بيع طعام بغيره قبل أن يقض وهكذا التمر وكل منف وأحمن الطعام (قال الشافعي) ومن سلف في طعام إلى أجل فله قبل أن يحل الأجل طيبة به نفسه مثل طعمه أو شر منه فلا بأس ولسأ أحصل التهمة أبدأ موضعها في الحكم إنما أقضى على الظاهر (قال الشافعي) ومن سلف في قمح غسل الأجل فلراد أن يأخذ قديقا وسويقا فلا يجوز وهذا فاسد من وجهين أحدهما أنه أخذت غير الذي أسلف فيه وهو بيع الطعام قبل أن يقض وإن قيل هو منف واحد فقد أخذت بمجهول من معلوم فبعت بمد حنطة بعد

بجارية وقبض كل واحد منهما ثم وجدا أحدهما بالجارية التي قبض عينا فان أأخضفة كان يقول ردّها بأخذ جاريته لأن البيع قد انتقض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ردّها بأخذ قيمتها صحيحة وكذلك قوله ما في بيع الرقيق والحيوان والعروض (قال الشافعي) رحمه الله عنه وإذا باع رجل جارية بجمارية وتفاضل ثم وجدا أحدهما بالجارية التي قبض عينا ردّها وأخذ الجارية التي باع بها وانتقض البيع بينهما وهكذا أجمع الحيوان والعروض وهكذا إن كانت مع أحدهما دراهم أو عرض من العروض وإن ماتت الجارية في بيدي أحد الرجلين فوجد لا أثر عينا بالجارية المحقة ردّها وأخذت الجارية الميتة لانها هي التي التي الذي دفع بخاردها وأخذ التي التي دفع وإذا اشترى الرجل بعائنه بأمه فوجده عينا فان أأخضفة كان يقول بمقامه المشتري ولا يبال أحضر الآخر أم لا ولا يكف المشتري أن يحضر الآخر ولا يرى على المشتري بأسان قال البائع الآخر قد رضى بالعيب وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري أن رد السلعة التي بها العيب حتى يحضر الآخر فيصف ماضى بالعيب ولو كان غائبا بغير ذلك البلد وكذلك الرجل مع مال مضاربة أتى ببلاد يجرها بذلك المال فان أأخضفة كان يقول من اشترى من ذلك شيئا فوجده بعينه فله أن ردّه ولا يتخلف على ردّها الآخر بالعيب وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري المضارب أن رد شيئا من ذلك حتى يحضر رب المال فيصف ماضى بالعيب وان لم ير المتاع وان كان غائبا أرايت رجلا أمر رجلا فباعه متاعا أو سلعة فوجده المشتري عينا أبحاصم البائع في ذلك أو نكضه أن يحضر الآخر لم يرب المتاع الأثرى أن خصمه في هذا البائع ولا يكف أن يحضر الآخر ولا خصومة بينه وبينه وكذلك إذا أمره فاشترى له فهو مثل أمره بالبيع أرايت لو اشترى متاعا ولم ير كان للشري أن يخلو إذا رآه أم لا يكون له خيار حتى يحضر الآخر أرايت لو اشترى عبد أو فوجد أعي قبل أن يقضه فقل لأما حتى فيه أم لا كان له أن ردّه هذا حتى يحضر الآخر بل له أن ردّه ولا يحضر الآخر (قال الشافعي) رحمه الله وإذا وكل الرجل الرجل أن يشتري له سلعة بعينها وموصوفة وأدفع العمال أقراضا واشترى بمخاره فوجدهم عينا كان له أن رد ذلك دون رب المال لأنه المشتري وليس عليه أن يخلف بالله ماضى رب المال وذلك أنه يقوم مقام المالك فيما اشترى رب المال الأثرى أن رب المال لو قال ما أرضى ما اشترى لم يكن له خيار فيما الباع ولزمه البيع ولو اشترى شيئا فباع فيه لم ينتقض البيع وكانت السلعة قرب المال على الوكيل لأعلى المشتري منه وكذلك تكون التابعة للشري على البائع دون رب المال فان ادعى البائع على المشتري مضارب المال خلف على عمله لأعلى البت

في بذه مع ما كان من ثياب أو أداة السفر وغير ذلك مما قل أو أكثر فان كان فيه فضل كان لوارثه وإن كان خسران كان ذلك في المال وإن فاضر العامل بالمال آخر بغير إذن صاحبه فهو ضامن فان ربح فلصاحب المال شرط الربح ثم يكون الذي عمل شرطه فيما بقي (قال السزقي) هذا قوله قديما وأصل قوله الحذيد المعروف أن كل عقد فاسد لا يجوز أن يجوز حتى يتشدد بما يعطى فان كان اشترى بعين المال فهو فاسد وإن كان اشترى بغير العين فالشراء جائز والربح وانفسران للقراض الأول وعليه الضمان والعامل الثاني أجر مثله في باس قوله (قال الشافعي) وإن حال على سلعة في القراض حصول وفباريح فيها قولان أحدهما أن

دقيق ولعل الخطة تسد ثلث حديق ويدخل السويق في مثل هذا ومن سلق في طعام فعل فسال الذي حل عليه الطعام الذي له الطعام أن يبيعه طعاما الى أجل يقضه اياه فلا خيرة فيه ان نقد العقد البيع على هذا من قبل ألا غير أن يقصد على رجل فيما عاك أن يمنع منه أن يصنع فيه ما يصنع في ماله لان البيع ليس بتمام ولو اياه باعه اياه بلا شرط بنقدا الى أجل فقضاه اياه فلا بأس وهكذا لو باعه شيئا غير الطعام ولو تو باعها أن يكون يقضيه ما يتناع منه بنقدا الى أجل لم يكن بذلك بأس ما لم يقض عليه عقد البيع (قال الشافعي) وهكذا لو أسلفه في طعام الى أجل فلما حل الاجل قال له بعني طعاما بنقدا الى أجل حتى أقضيك فان وقع العقد على ذلك لم يجر وان باعه على غير شرط فلا بأس بذلك كان البيع نقدا الى أجل (قال الشافعي) ومن سلق في طعام فقضيه ثم اشتراه منه الذي قضاه اياه بنقدا ونسيئة اذا كان ذلك بعد القبض فلا بأس لانه قد صار من ضمان القايض ويرى المقبوض منه ولو حل طعامه عليه فقال له اقضني على أن أبيعك فقضاه لمثل طعامه أو دونه لم يكن بذلك بأس وكان هذا موعدا وعده اياه ان شاء وفيه وان شاء لم ينف ولو أعطاه خبرا من طعامه على هذا الشرط لم يجر لان هذا شرط غير لازم وقد أخذ عليه فضلا لم يكن له والله أعلم

(باب النهي عن بيع الكراخ والسلاح في القتلة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما أذهب اليه أن كل عقد كان مصصا في الظاهر لم يطله بهيمة ولا عبادة بين المتبايعين وأجزبه بهيمة الظاهر وأكره لما أتته اذا كانت النية لو أظهرت كانت نفس البيع وكما أكره على رجل أن يشتري السيف على أن يقتله ولا يجر على بائعه أن يبيعه عن رماه به يقتله فلما لانه قد لا يقتله ولا أقصد عليه هذا البيع وكما أكره على رجل أن يبيع العنب عن رماه به يصخره ثم اولا أقصد البيع اذا باعه اياه لانه باعه مالا وقد يمكن أن لا يصخره ثم ابدأ وفي صاحب السيف أن لا يقتله به أحدا أبدأ وكما أقصد نكاح المنعة ولو نكح رجل امرأة عقداه مصصا وهو يتوأن لا يمسكه الا يوما أو أقل أو أكثر أقصد النكاح انما أقصد ابدأ بالعقد الفاسد

(باب السنة في الظهار)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس ببيع الطعام كما جازا فلما يكال منه وما يوزن وما يبعد كان في وعاء أو غير وعاء الا انه اذا كان في وعاء فلم ير عنه فله الخيار اذا رآه (قال الربيع) رجع الشافعي فقال ولا يجوز بيع خمار الرقبة ولا بيع النسي الغائب بعينه لانه قد يتلف ولا يكون عليه أن يعطيه غيره ولو باعه اياه جزا فاعلى الارض فلما انتقل وجده مصوبا على دكان أو روثا أو حجر كان هذا نقضا يكون للشئ في ما خيارا شاء أخذه وان شاعرده ولا بأس بشراء نصف الثمار جزا فلو يكون المشتري بنصفها شريكا للذي له الصف الا تحروا ويجوز اذا أجزا الجزا في الطعام نسيئة لسن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أن يجوز الجزا في كل شئ من رقيق ومائنة وغير ذلك الا أن للشئ ان يطرق في كل واحد منهم اذا رآه أو الراد بالعيب من قبل أن كل واحد منهم غير الآخر والمكمل والموزون من الطعام اذا كان من منفه واحد كاذن أن يكون مشتبها (قال) ولا بأس أن يقول الرجل أبتاع منك جمع هذه الصبرة كل اربب دينار وان قال أبتاع منك هذه الصبرة كل اربب دينار على أن تزيدني ثلاثة أربابا وعلى أن أقضك منها أربعا فلا خير فيه من قبل أن لا أدري كم قدرها فاعرف اربب الذي قصصكم هو منها والارباب التي زبنتكم هي عليها (قال الشافعي) ولا خيرة في أن أبتاع منك جزا فولا كسلا ولا عدا ولا يباعا كائنما كان على أن أشتري منك مائة كذا أو على أن تبيعني كذا كذا حاضر كان ذلك أو عابا مضموما كان ذلك وغير مضمون وذلك من

الزكاة على رأس المال والربح وحده فربح صاحبه ولا زكاة على العامل لان ربحه فائدة فان حال الحول منذ قوم صار للقارض ربح وكاسع المال لانه خليط بربحه وان رجعت السلطة الوراس المال كان لرب المال والقول الثاني أنه لا زكاة ربحها لحولها لانها لرب المال ولا شيء للعامل في الربح الا بعد أن يسلم الربح للمال حله (قال المزني) هذا شبه بقره لانه قال لو اشتري العامل أربا في المال ربح كان له بعه فلو لمثل من أبيه شيا لتعق عليه وهذا دليل من قوله على أحق قوله وقد قال الشافعي رحمه الله لو كان له ربح قبل دفع المال اليه لم يكن له به شريكا ولو خسر حتى لا يبقى الا قدر رأس المال كان فيما بقي شريكا لان من ملك شيئا زائدا ملكه ناقصا (قال الشافعي رحمه الله)

ويستحق شارب المال
أخذ ماله ومضى أراد
العامل الخروج من
القراض فذلك له (قال
المزني رحمه الله) وهذه
مسائل أحببت فيها على
قوله وقياسه وبالله
التوفيق (قال المزني)
من ذلك لو دفع إليه ألف
درهم فقال خذها
فاشتر بها روبا وروبا
بالتصف كان فاسدا
لأنه لم يمس فان اشترى
فجاء روبا أجرته وان
باع فبطل لان البيع
بغير امره (قال)
فان قال خذها قراضا
أو مضاربة على ما شرط
فلان من الربح لفلان
فان علمنا ذلك فجاز وان
جهلناه أو أحدهما
ففساد فان قارضه بألف
درهم على أن تلت ربحها
للعامل وما بقي من
الربح فنتلرب المال
وثلاثة لعامل فجاز لان
الاجزاء معلومة وان
قارضه على فتاسير
فحصل في يده دراهم
أو على دراهم فحصل في

يعتين فيبيعة ومن أتى اذا اشترى متلا عبد ابعائه على أن يبعه دارا بخمسين فثن العبد ما وصحته
من الخمسين من الدار مجعولة وكذلك ثمن الدار خمسون وصحته من العبد مجعولة ولا خير في الثمن الا معلوما
(قال الشافعي) وان كان قد علم كسبه ثم انتقص منه شيء قل أو كثر لانه لا يعلم مكسبه ما انتقص فلا
أكرهه ببيع جازا (قال الشافعي) ومن كان له على رجل طعام جال من غير بيع فلا بأس أن يأخذه شيئا
من غير صفته اذا تقاضاه من قبل أن يتفرقا من ذهب أو ورق أو غير صفته ولا أخبره قبل حلول الاجل بشئ
من الطعام خاصة طالما بعير الطعام فلا بأس به (قال الشافعي) ومن كان له على رجل طعام من قرض فلا
بأس أن يأخذ بالطعام من صفته أحوذ أو أورد أو مثله اذا طالما ابتاعه لنفسه أو يمكن شرطه في أصل القرض
وكذلك لا بأس أن يأخذ بالطعام غير من غير صفته اثنين واحدا أو أكثر اذا تقاضاه قبل أن يتفرقا ولو كان
هذا من بيع لم يجزه أن يأخذه من غير صفته لانه يبيع الطعام قبل أن يقبض فلا بأس أن يأخذه من
صفته أحوذ أو أورد أو قبل على الأجل أو بعده اذا طالب بذلك نفسا (قال الشافعي) في الرجل يشتري من
الرجل طعاما موصوفا فيسله رجل أن يسله اياه فإمره أن يتقاضى ذلك الطعام فاذا صار في يده
أسلفه اياه أو باعه فلا بأس بهذا اذا كان اعماؤه أن يقبضه لنفسه ثم أحدث بعد القبض السلف أو البيع
واعما كان أولاد كلابه وله منه السلف والبيع وقبض الطعام من يده ولو كان شرط له أنه اذا تقاضاه أسلفه
اياد أو باعه اياه لم يكن سلفا ولا بيعا وكان له أجره منه في التقاضي (قال) ولو أن رجلا جاء الرجل له ربيع
فأم قال ولي حصده ودراسه ثم أكله فيكون على سلفا لم يكن في هذا خير وكان له أجره منه في الحصاد
والدراس ان حصده ودرسه واصاحب الطعام أخذ الطعام من يده ولو كان تطوقه بالحصاد والدراس
ثم أسلفه اياه لم يكن بذلك بأس وسواء القليل في هذا والكثير في كل حلال وحرام (قال الشافعي) ومن أسلف
رجلا طعاما فشرط عليه خرامته أو أزيد أو نقص فلا خير فيه مثل ما أسلفه ان استهلك الطعام فان أدرك
الطعام بعينه أخذه فان لم يكن له مثل فله قيمته وان أسلفه اياه لا يذكر من هذا شيئا فأعطاه خيرا منه متوقعا
أو اعطاه شراره فطوق هذا بقوله فلا بأس بذلك وان لم يتطوع واحد منهما فله مثل سلفه (قال
الشافعي) ولو أن رجلا أسلف رجلا طعاما على أن يقبضه اياه ببلد آخر كان هذا اهدأ عليه أن يقبضه اياه في
البلد الذي أسلفه فيه (قال) ولو أسلفه اياه ببلد فلقب ببلد آخر فقتضاه الطعام أو كان استهلكه طعاما فقال
أن يعطه ذلك الطعام في البلد الذي لقضه فيه فليس ذلك عليه ويقال ان شئت فاقبض منه طعاما مثل طعامك
بالبلد الذي استهلكك أو أسلفته اياه فيه وان شئت أخذ ما لك الآن بقيمة ذلك الطعام في ذلك البلد (قال
الشافعي) ولو أن الذي على الطعام دعا إلى أن يعطى طعاما بذلك البلد فامتنع الذي له الطعام لم يجز الذي له
الطعام على أن يدفع اليه طعاما مضبوذا ببلد غيره وهكذا كل ما كان له من ثمنه (قال الشافعي)
واغترابته القيمة في الطعام بنفسه ببلد فلي القاص ببلد غيره أتى ارع من كل ما استهلك لرجل
فأدركه بعينه أو مثله أعطيه المثل أو العين فان لم يكن له مثل ولا عين أعطته القيمة لانهما تقوم مقام العين اذا
كانت العين والمثل عدما فالحكم أنه اذا استهلكه طعاما بمصر فلقه بمكة أو مكة فلقه بمصر لم يقض له
بطعام مثله لان من أصل حكمه أن يعطى مثله بالبلد الذي ضمن له بالاستهلاك لما في ذلك من النقص والزيادة
على كل واحد منهما وما في الجدل على المستوفى فكان الحكم في هذا أنه لا عين ولا مثل له أنقض به وأجبره على
أخذه فبعته كالمثل له فأعطيه قيمته اذا كسب بطل الحكم بمثله وان كان موجودا (قال الشافعي)
ولو كان هذا من بيع كان الجواب في ذلك أن لا أجبر واحد منهما على أخذه ولا دفعه ببلد غير البلد الذي
ضمنه وضمن له قيمته من قبل أن ذلك يدخله بيع الطعام قبل أن يقبض وأجبره على أن
يعطى في قبضه أو يوكل من يقبضه بذلك البلد أو أجله فيه أجلا فان دفعه إليه الى ذلك الاجل والا حسنة

حتى يدفعه اليه أو الي وكيله (قال الشافعي) السلف كله مال سمي به السلف أجل أو لم يسمه وان سمي به
أجل ثم دفعه اليه السلف قبل أجل جبر على أخذه لانه لم يكن له الى أجل قط إلا أن يشاء أن يرغمه ولو
كان من بيع لم يجبر على أخذه حتى يحل أجله وهذا في كل ما كان يتغير بالحبس في يد صاحبه من قبل
أن يعطيه إياه بالصفة قبل محل أجل فيتغير عن الصفة عند محل أجل فصير بغير الصفة ولو تغير في يد
صاحبه جبر على أن يعطيه طعاما غيره وقد يكون ينكف مؤنه في خزنه ويكون حضور صاحبه اليه عند
ذلك أجل فكل ما كان نظيره مؤنه أو كان يتغير في يد صاحبه لم يجبر على أخذه قبل حلول أجل وكل ما
كان لا يتغير ولا مؤنه في خزنه مثل الدراهم والدينانير وما أشبهها لم يجبر على أخذه قبل محل أجل (قال
الشافعي) في الشركة والتولية بيع من البيوع محل بيعها محل البيوع ويجرم بيعها بغيره البيوع حيث
كان البيع حلالا فهو حلال وحيث كان البيع حراما فهو حرام والأقالة فبيع فلا بأس بها قبل
القبض لانها باطل عقد البيع بينهما والرجوع الى حالهما قبل أن يتباعا (قال) ومن سلف رجلا ماله
دينار في مائة أربط طعاما الى أجل محل أجل فساءه الذي عليه الطعام أن يدفع اليه حسن اربطه يفسخ
البيع في حسن فلا بأس بذلك إذا كان له أن يفسخ البيع في المائة كانت الحسن أولى أن يجوز وإذا
كان له أن يقبض المائة كانت الحسن أولى أن يقبضها وهذا السلف ما خلق الله من بيع وسلف والبيع
والسلف الذي نهى عنه أن تعتقد القعدة على بيع وسلف وذلك أن أقول أن بيعك هذا كذا على أن تسلفي
كذا وحكم السلف أنه حال فيكون البيع وقع بين معلوم ومجهول والبيع لا يجوز إلا أن يكون بين معلوم
وهذا السلف لم يكن له قط الاطعام لم تعتقد القعدة فقط الاطعمة فلا كانت القعدة حصصة وكان حلالا
له أن يقبض طعامه كله وأن يفسخ البيع بينه وبينه في كله كان له أن يقبض بعضه ويفسخ البيع بينه
وبينه في بعض وهكذا قال ابن عباس وسئل عنه فقال هذا المعروف الحسن الجليل (قال الشافعي) ومن
سلف رجلا دابة أو عرضا في طعام الى أجل فالحل أجل فساءه أن يقبله منه فلا بأس بذلك كانت الدابة
فائمه بعينها أو فائمه لانه لو كانت الأقالة يباع للطعام قبل أن يقبض لم يكن له أقالته فيبيعه طعاما عليه دابة
لذي عليه الطعام ولكنه كان يفسخ البيع وفسخ البيع باطله لم يكن بذلك بأس كانت الدابة فائمه أو مستهلكة
ففسى مضومة وعليه فبها إذا كانت مستهلكة (قال الشافعي) ومن أقال رجلا في طعام وفسخ البيع
وصارت له عليه دينان ومضمومة فليس له أن يجعلها سلفا في شيء قيل أن يقبضها كالأول كانت له عليه دينان وسلف
أو كانت له في يده دينان ومضمومة لم يكن له أن يجعلها سلفا في شيء قيل أن يقبضها ومن سلف مائة في صنفين
من التمر وسعى رأس مال كل واحد منهما فأراد أن يقبل في أحدهما دون الآخر فلا بأس لان هاتين بيعتان
مفترقتان وإن لم يسر رأس مال كل واحد منهما فهذا بيع أكرهه وقد أجاز غيري من أجاز لم يجعل له أن
يقبل من البعض قبل أن يقبض من قبل أنهم جاعا صفة لكل واحد منهما حصص من الثمن لا تعرف الا
بقية والقيمة مجهولة (قال الشافعي) واخبرني أن أبا يعلى غرابه ولا موصوفا كذا على أن يتباع مني
فترابكنا وهذا ان بيعتان في بيعه لاني لم أملك هذا بين معلوم الا وقد شرطت علي في ثمنه عند قبضه فوفقت
الصفقة على ثمن معلوم وحصة في الشرط في هذا البيع مجهولة وكذلك وقعت في البيع الثاني والبيوع
لا تكون الا بين معلوم (قال الشافعي) ومن سلف رجلا في مائة أربط فاقضى منه عشرة أو أقل أو أكثر
ثم ساءه الذي عليه الطعام أن يدفع الصرة التي أخذه منها وأخذ ويقتله فان كان متطوعا فلا بد عليه
عقوبة الاقالة فلا بأس وإن كان ذلك على شرط أن لا أربط عليه إلا أن يفسخ البيع ينتفلا في خير ذلك ومن
كان له على رجل دين فسلم الذي عليه الدين بغير دين في طعام فساءه الذي عليه الدين أن يسر
محصل له ذلك الدين في سلفه أو يجعلها تولية فلا خير في ذلك لان التولية بيع وهذا أبيع الطعام قبل
أن يقبض ويدن يدن وهو مكر وفي الأجل والحال (قال الشافعي) ومن ابتاع من رجل مائة أربط طعام

يده دينان فله عليه بيع
ما حصل حتى يصير
مثل حارب المال في
قياس قوله وإذا دفع
مالا اقراضا في مرضه
وعليه دين ثم مات بعد
أن اشتري وباع ورع
أخذ العامل وبه
واقسم الغرام ما بقي
من ماله وإن اشتري
عبدا وقال العامل
اشترته لنفسى بجالي
وقال الرب المال بسل في
القراض بجالي والقول
قول العامل مع عبثه
لانه في يده والآ خر
مدع فعله البينة وإن
قال العامل اشترته
من مال القراض فقال
رب المال بل لنفسك
وفه خسران فالتقول
قول العامل مع عبثه
لانه مصدق فيما في يده
ولو قال العامل اشترت
هذا العبد بجميع الالف
القراض ثم اشترت
العبد الثاني بذلك
الا فقبل أن أنفذ
كان الاول في القراض
والثاني للعامل وعليه

فقط ما منه ثم سأله البائع الموقف أن يقيه منها كلها أو بعضها فلا بأس بذلك وقال مالك لا بأس أن يقيه من الكل ولا يقيه من البعض (قال الشافعي) ولو أن نفرًا اشتروا من رجل طعامًا فأقاله بعضهم وأبقى بعضهم فلا بأس بذلك ومن ابتاع من رجل طعامًا كيلا فله بكله ورضى أمانة البائع في كسبه ثم سأله البائع أو غيره أن يشركه فيه قبل كسبه فلا خير في ذلك لأنه لا يكون قاضيًا حتى يكالاه وعلى البائع أن يوفيه الكيل فإن هلك في يد المشتري قبل أن يوفيه الكيل فهو مضمون على المشتري بكسبه والقول في الكيل قول المشتري مع عبته فإن قال المشتري لأعرف الكيل فأحلف عليه قبل لباعه أن دفع في الكيل ما نشت فإذا ادعى قبل لشترى أن صدقته فله في يد الكيل وإن كذبت فإن حلفت على شيء تسبه فانت أحق باليمين وإن أثبت فانت واثمين عليه حلف على ما دعي وأخذ منك (قال الشافعي) الشركة والتولية بيع من البيوع يحصل فيه ما يحل في البيوع ويحرم فيه ما يحرم في البيوع فمن ابتاع طعامًا أو غيره فلم يقضه حتى أثمر له فيه رجلاً أو بوليته إياه فالشركة باطلة والتولية وهذا بيع الطعام قبل أن يقبض والأقاله نسخ للبيع (قال الشافعي) ومن ابتاع طعامًا فأكاله بعضه ونقدته ثم سأله أن يقيه من بعضه فلا بأس بذلك (قال الشافعي) ومن علف رجلاً في طعام فاستغله فقال له البائع أما تريد أن يكفك ففليس بجائر (قال الشافعي) ومن باع من رجل طعامًا بين أهل ففضه المتاع وغاب عليه ثم ندب البائع فاستقله وزاد فلا خير فيه من قبل أن الأقاله ليست ببيع فإن أحب أن يحمد فيه بها بذلك فإثر وقال مالك لا بأس به وهو بيع محدد (قال الشافعي) ومن باع طعامًا حاضرًا بين أهل فدخل الأجل فلا بأس أن يأخذ في ذلك الثمن طعامًا الأثرى أنه لو أخذ طعامًا فاستحق رجوع الثمن لا بل الطعام وهكذا إن أقاله بالثمن على رجل قال مالك لا خير فيه كله (قال الشافعي) ومن ابتاع نصف درهم طعامًا على أن يعطيه نصف درهم طعامًا حالاً أو إلى أجل أو يعطى بالنصف أو بأودره أو عرضاً بالبيع حرام لا يجوز وهذا من بيعتين في بيعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو باع طعامًا نصف درهم درهم (١) نقدًا أو إلى أجل فلا بأس أن يعطيه درهمًا يكون نصفه بالثمن ويتناقص منه بالتصريف طعامًا أو ما شاء إذا تناقص من قبل أن يتفرقا وسواء كان الطعام من الصنف الذي باع منه أو غيره لأن هذه بيعة جديدة ليست في العقدة الأولى (قال الشافعي) وإذا باع الرجل من الرجل طعامًا بدينار فاقبض الطعام ولم يقبض البائع الدينار ثم اشتري البائع من المشتري طعامًا بدينار فقبض الطعام ولم يقبض الدينار فلا بأس أن يجعل الدينار قاصداً من الدينار وليس أن يبيع الدينار بالدينار فيكون دينارين ولكن يرى كل واحد منهما صاحبه من الدينار الذي عليه بلا شرط فإن كان بشرط فلا خير فيه

(باب بيع الآجال)

(قال الشافعي) وأصل ما ذهب اليمن ذهب في بيع الآجال أنهم ذروا عن عالة بنت أنفع أمها سمعت عائشة أو سمعت أمراً ذاتي السفر روى عن عائشة أن امرأتها باعته ببيع باعته من زيد بن أرقم بكذا وكذا إلى العطاء ثم أشرته منه بأقل من ذلك نقدًا فقالت عائشة نس ما شرت وبش ما ابتعت أخبرني زيد بن أرقم أن الله عز وجل قد أطل جهادهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الآن يتوب (قال الشافعي) قد تكون عائشة لو كان هذا فابتاعها عابت عليها بيعاً إلى العطاء لأنه أجل غير معلوم وهذا مما لا يجوز لأنها عابت عليها ما اشترت منه بنقد وقد باعته إلى أجل ولو اختلف بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في شيء فقال بعضهم فيه شيئاً وقال بعضهم بخلافه كان أصل ما نذهب إليه أنا ما أخذ بقول الذي معه القياس والذي معه القياس زيد بن أرقم وجعله هذا لأنه لا يثبت مثله على عائشة مع أن زيد بن أرقم لا يبيع الأمارة حلالاً ولا يبتاع مثله فلأن رجلاً باع شيئاً أو ابتاعه راء من محرم ما هو راء محلالاً لم نزع أن الله يحبط من

الثنى وإن نهى رب المال العامل أن يشتري ويبيع وفي يديه عرض اشتراه فله بيعه وإن كان في يديه عين فاشتري فهو متعد والتمس في ذمته والرجع له ولو منعت عليه وإن كان اشتري بالمال بعينه فالشراء باطل في قياس قوله ويتأدان حتى ترجع السلطة إلى الأول فإن هلكت فصاحبها قيمتها على الأول ورجع بها الأول على الثاني ويتأدان الثمن المدفوع ولو قال العامل ربحت ألفاً قال غلطت أو خفت ربح المال متى فكذبت لزمه إقراره ولم ينفعه رجوعه في قياس قوله ولو اشتري العامل أو باع بما لا يتفان الناس مثله فباطل وهو لال

(١) قوله بنصف درهم الدرهم كذا بالاصول وتأمله ولعل لفظ الدرهم آند من التناخ وحده اه معجمه

عنه شيئا فان قال قائل فمن أين التماس مع قول يزيد قلت أرايت البعثة الاولى اليس قد ثبت بها عليه
التي تأما فان قال بلى قيل أفرأيت البعثة الثانية أي الاولى فان قال لا قيل أفرأيت عليه أن يدع ماله سفد
وان كان اشتراعى لأجل فان قال لا إذا دعاه من غيره قيل في حرمته فان قال كأنها رجعت اليه
السلعة وأشتري شيئا دينيا قيل منه تفدا قيل أنذلت كان للبس هو بكتان لم يشغ لاحد أن يقبله منك
أرايت لو كانت المسئلة بحالها فكان داعها بما تدينار دينار واشترى ما جاءه وبعثت تفدا فان قال جاور
قبل فلا بد أن تكون أخطأت كان ثم أو هو لأنه لا يجوز له أن يشتري منه ما تدينار دينار بما تدينار دينار تفدا
فان قلت إنما اشتريت منه السلعة قيل فهكذا كان ينبغي أن تقول أولا ولا تقول كان للبس هو بكتان
أرايت البيعة الآخرة والتفدلت انتقصت اليس رذ السلعة ويكون الدين ثابتا كما هو تعلم أرهذه بيعة
غير تلك البيعة فان قلت إنما اتهمت قلتها وقل تهمة على ماله منك فلا تركن عليه ان كان خطأ ثم تحرم
عليه ما أحل الله لان الله عز وجل أحل البيع وحرم الربا بل هو ذابيع وليس ربا وقد روى اجازه البيع الى
الطعام عن غيره واحد وروى عن غيره خلافه وإنما اخترنا أن لا يبيع اليه لان العطاف قد بناه وتقدم
وأما الاجال معلومة بأيامهم وقوة أو أهله وأصلها في القرآن قال الله عز وجل يسألونك عن الأهلة قل هي
مواقيت للناس والحج وقال تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وقال عز وجل فعذمت في أيام أخر فقد
وقت بالأهلة كما وقت بالعدو وليس العطاس من مواقفه تبادل وتعالى وقد بناه الزمان ويتقدم وليس
تساخر الأهلة أبدا كثر من يوم فاذا اشترى الرجل من الرجل السلعة فقبضها وكان التنازل الى أجل فلا بأس
أن يتنازعا من الذي اشتراه منه ومن غيره بقدر أقل أو أكثر ما اشتراه له أو يدين كذلك أو عرض من
العرض ساوى العرض ماشاء أن يساوى وليست البيعة الثانية من البيعة الاولى بسبيل الا ترى انه كان
لشترى البيعة الاولى ان كانت آمنة أن يصيبها أو يهبط أو يقتطع أو يبيعها ثم شاء غيره به باقل أو أكثر ما
اشتراه به نسبة فاذا كان هكذا في حرمها على التي اشتراها وكف يتوهم أحد وهذا إنما ظنكم كما لمكا
جديدا بشي لهما بالتأخير المتأخر ان هذا كان عملا للتأخير المتأخر وكيف ان جاز هذا على الذي باعها لا يجوز
على أحد واشترأها (قال الشافعي) المأ كول والمشروب كله مثل الدنانير والدراهم لا يختلفان في شيء
واذا بيعت منه صنف باصفه فلا يصلح الامتلا بحد يدايد ان كان كيلا فكيل وان كان وزنا فوزن كالطبخ
الدنانير بالدنانير والايديد وزنا فوزن ولا يصلح كيلا بكيل وإذا اختلف الصنفان منه فلا بأس بالفصل في
بعضه على بعض يدايد ولاخير فيه نسبة كما يصلح الذهب بالورق متفاضلا ولا يجوز نسبة واد اختلف
الصنفان فبماز الفضل في أحدهما على الآخر فلا بأس أن يشتري منه جزافا بجزاف لان أكثر ما في الجزاف
أن يكون متفاضلا والتفاضل لا بأس به اذا كان شيء من الذهب والفضة أو المأكول والمشروب
فكان الأعميون يصنعون فيه مصنعة يتحرجون بها من الأصل شيئا يبيع عليه اسم دون اسم فلا يخفى
ذلك الشيء شيء من الأصل وان كثرت الصنعة فيه كالزجاج لا بد من التأخير في جعلها طائفا وقصة أو طبا
ما كان ليجز بالدنانير أبدا الاوزنا فوزن وكالوا بجلع عبد الى عمر لثام في شئ أو جرة وأغيرها نزع نواد أو لم
ينزعه لم يصلح أن يباع بالثرونا فوزن لان أصلها الكيل والوزن بالوزن قد يختلف في أصل الكيل فكذلك
لا يجوز حنطة بدقيق لان الدقيق من الحنطة وقد يحجر حين الحنطة من الدقيق ما هو أكثر من الدقيق الذي
يسع بها وأقل ذلك أن يكون محمولا لا يصلح من صنفه الربا وكذلك حنطة بسويق وكذلك حنطة بغير
وكذلك حنطة بالزنج ان كان ناسعه (١) من حنطة وكذلك دهن ممسم بمسم وزيت ريتون لا يصلح
هذا لما وصفت وكذلك لا يصلح التمر المشور بالتمر الكسوس لان أمل التمر الكيل (قال الشافعي) واذا بيعت
سيما من المأكول والمشروب والذهب والورق بشي من صنفه فلا يصلح الامتلا بحد وأن يكون ما بيعت

ضامن ولو اشترى في
القراض نجرا أو
خزرا أو أم ولد دفع
التمن فالشراء بالحل
وهو المال ضامن في
قياس قوله

(المسافة مجموعة

من املا ومسايل

شقي بجهتها من لفظا)

(قال الشافعي) رحمه

الله ساقى رسول الله

صلى الله عليه وسلم أهل

خير بعلى أن نصف

التر لهم وكان بيعت

عبد الله بنز واحدة

فيصر بنه وبينهم ثم

يقول ان شتم فلکم

وان شتم في (قال

الشافعي) ومعنى

قوله ان امرس ان

شتم فلکم وان شتم

في أن يخص الفضل

كله كله خرصا مائة

وسق وعشرة أوسق

ربما ثم قدر أنها اذا

صارت تمسرا انقصت

عشرة أوسق فصحت

منها مائة وسق غسرا

فقول ان شتم دفع

اليكم النصف الذي

(١) قوله سمعه كذا

بالاصل بدون نقط

وحره كنه معصيه

منه صفا واحدا لو كان أو دنا ويكون ما اشترت منه صفا واحدا ولا ياتي أن يكون أحويا وأردا عما اشترته به ولا يخفى أن ما أخذ حسن دينارا وما اشترت به (١) حدا باعاه هاشمية ولا عما تغير هو كذلك لا يخفى أن ما أخذ صاع بردي وصاع لون بصاعي صيافي وأما كرهت هذا من قبل أن الصفة اذا جعت شيئين مختلفين فكل واحد منهما مبيع بمحض من الثمن فيكون ثمن صاع البردي بثلاثين دينارا وثمن صاع الصيافي يسوي دينارين فيكون صاع البردي بثلاثة أرباع صاع الصيافي وذلك صاع ونصف وصاع اللون بربع صاع الصيافي وذلك نصف صاع صيافي فيكون هذا الثمن بالمر متفاضلا وهكذا إذا في الذهب والورق وكل ما كان فيه الزايف المتفاضل في بعضه على بعض (قال الشافعي) وكل شيء من الطعام يكون رطبا لم يمس فلا يعلج منه رطب بما يس لان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرطب بالمر فقال لا ينقص الرطب اذا يس فقال نعم فهم عنه فطر في المتعقب فكذلك تنظر في المتعقب فلا يجوز رطب رطب لانها اذا انبسا اختلف نقصهما فكانت فيهما الزايف في المتعقب وكذلك كل ما كؤل لا يس اذا كان مما يس فلا يخفى في رطب منه رطب كيلا بكيل ولا وزن ولا عدد لا بد له لا يخفى أن رجة بأربعة ولا بطيخة بطيخة وزنا ولا كيلا لا عدد اذا اختلف الصنفان فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض ولا خيرة فيه لئس ولا بأس بأربعة بطيخة وعشر بطيخات وكذلك ما سواهما اذا كان من الرطب شيء لا يس بنفسه أبدا مثل الزيت والسمن والسسل والبن فلا بأس ببعضه على بعض ان كان مما وزن فوزنا وان كان مما يكيل فكيلا مثل العسل ولا تفضل فيه حتى يختلف الصنفان ولا خيرة في الثمن بالمر حتى يكون ينتهي بيسه وان انتهى بيسه الا ان بعضه أشد اتقا من بعض فلا يضره اذا انتهى بيسه كيلا بكيل (قال الشافعي) واذا كان منه شيء مغيب مثل الجوز والوز وما يكون ما كوله في داخله فلا يخفى بعضه بعضا عددا ولا كيلا ولا وزنا فاذا اختلف فلا بأس به من قبل أن ما كوله مغيب وان قشره يختلف في الثقل والخفة فلا يكون أبدا الا مجهول لا يجهول فاذا كسر ففسر ما كوله فلا بأس به بعضه ببعض يابسه مثل العسل وان كان وزنا فوزنا ولا يجوز الخبز بعضه بعضا عددا ولا كيلا من قبل أنه اذا كان رطبا فقد يبس فينقص واذا انتهى بيسه فلا يستطاع أن يكيل وأصله الكيل فلا خيرة فيه ولا لا تحيل الوزن الى الكيل (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وأصل الوزن والكيل بالخلاف فكل ما وزن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فاصله الوزن وكل ما كيل فاصله الكيل وما أحدث الناس منه مما يخالف ذلك ردأ الى الأصل (قال الشافعي) واذا اثناع الرجل قر الخلة أو القل بالحنطة فتفاضل فلا بأس بالبيع لانه لا أجل فيه وانى أعذ القبض في رؤس الثمن فضا كما أعذ قبض الجزاء فضا اذا خلى المشتري بينه وبينه لا حائل ودونه فلا بأس فان تركه أو فالتزم من قبلي ولو أصيب كان على لاني قابضة ولو اني اشترته على أن لا قبضه الى غدا أو كتر من ذلك فلا خيرة في اني انما اشترت الطعام الطعام الى أجل وهكذا الشراؤه والذهب والفضة لا يعلج أن اشتره بهما على أن قبضه في غدا وبعد غداه فبأن غدا وبعد غدا فلا يوجد ولا خيرة في البن الحليب والبن المضروب لان في المضروب ماء فهو ما عولين ولو لم يكن فيه ماء فخرج بدمه بجز بلن يخرج زبد لانه قد أخرج منه شيء هو من نفس جسده ومنفعته وكذلك لا يخفى في خر قد عصر وأخرج صفوه بمرم يخرج صفوه بكيل من قبل أنه قد أخرج منه شيء من نفسه واذا لم يغير عن خلقته فلا بأس به (قال الشافعي) ولا يجوز البن بالبن الا المتلا مثل كلبا بكيل بدابده ولا يجوز اذا خلط في شيء منه ماء بشيء فخلط فيه ماء ولا شيء لم يخلط فيه ماء لانه ماء ولبن بلن محمول والابن محملفة فصور لبن الغنم بلن الغنم الضان والعزوليس لبن الضان منه ولبن البقر لبن الجواميس والعرب وليس لبن البقر الحشمة ويجوز لبن الابل لبن الابل العرب والبعث وكل هذا صنف الغنم صنف والبقر صنف والابل صنف وكل صنف غير صاحبه فيجوز بعضه بعضا متفاضلا لا بد ولا يجوز نسيته ويجوز أن يسه وحشيه متفاضلا وكذلك لومه

ليس لكم الذي أنافيه
قيم لاهله على أن تصنعوا
لي خسين وسقاقرامن
عمر بسبه وصفه ولكم
أن تأكلوها وتتبعوها
رطبا كيف شئتم وان
شئتم فلي أن أكون
هكذا مثلكم وتسلون
الى نصفكم وأمن
لكم هذه الملكية
(قال الشافعي) رحمه
الله واذا ساقى على
الفضل أو العنب يحزه
معلوم فهي المساقاة
التي ساقى عليها رسول
الله صلى الله عليه وسلم
واذا دفع اليه أرثا
يضاه على أن يزرعها
المسدوقة اليه لها
أخرج الله منها من شيء
فله جزء معلوم فنهذه
المقاراة التي نهى عنها
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم ترد احد
الفتن بالآخرى
فالمساقاة مقاراة بما
وصفت في الفضل والكرم
دون غيرها لانه عليه
الصلاة والسلام أخذ
صدقة عنهما بالخرص
(١) حدا كذا في الأصل
بدون نقط وحرو كته
معجمه

مختلفة يجوز الفضل في بعضها على بعض، وما يد ويد ولا يجوز نسئته ويجوز رطب بياض إذا اختلف ورطب
 رطب وبياض بياض فإذا كان مناهي من صف واحد مثل لحم غنم بلغم غنم ليجوز رطب رطب ولا رطب
 بياض وبياض إذا ليس فأنتهى بسببه بعضه بعض وزاد السمن مثل اللبن (قال الشافعي) ولا خير في مذبد
 ومذبلين جديز بد ولا خير في جين بلين لأنه قد يكون من اللبن جين الآن يختلف اللبن والجين فلا يكون به
 بأس (قال الشافعي) وإذا أخرج زبد اللبن فلا بأس بانيع يزبد وسمن لأنه لاز بقى اللبن والسمن وإذا لم
 يخرج زبد فله فلا خرفه بسمن ولا ريد ولا خير في الزيت إلا متلا بمثل بياض إذا كان من صف واحد
 فإذا اختلف فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض بياض ولا خرفه نسئته ولا بأس زيت الزيتون زيت
 الفجل وزيت الفجل بالشرقي متفاضلا (قال الشافعي) ولا خير في خل العنب بخل العنب الاسود ولا بأس
 بخل العنب بخل التمر وخل القصب لأن أصوله مختلفة فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض وإذا كان خل
 لا يوصل إليه إلا الماء مثل خل التمر وخل الزيد فلا خرفه بعضه بعض من قبل أن الماء يكبر ويقل ولا
 بأس به إذا اختلف والبيذ الذي لا يسكر مثل الخسل (قال الشافعي) ولا بأس بالثاء الحية التي لا ين فيها
 حين تباع باللبن بياض ولا خير فيها أن كان فيها لبن حين تباع باللبن لأن اللبن الذي فيها حصة من اللبن الموضوع
 لا تعرف وإن كانت مذووجة لا ين فيها فلا بأس بها بلين ولا خير فيها مذووجة بلين إلى أجل ولا بأس بها قاعة
 لأن فيها لبن إلى أجل لأنه عرض طعام ولأن الحيوان غير الطعام فلا بأس بما سميت من أصناف الحيوان
 بأى طعام شئت إلى أجل لأن الحيوان ليس من الطعام ولا بما فيه رابا ولا بأس بالثاء الذي يطعم بالثاء
 (قال الشافعي) ولا بأس بالثاء باللبن إذا كانت الثاء لا ين فيها من قبل أنها حثيثه عذرة العرض بالطعام
 ولما كحل كل ما كلبه آدموند أو واه حتى الأهليلج والصبر فهو عذرة الذهب والذهب والورق بالذهب
 وكل ما لم يكله بنو آدم وأكله البهائم فلا بأس ببعضه بعض متفاضلا بياض إلى أجل معلوم (قال
 الشافعي) والطعام بالطعام إذا اختلف عذرة الذهب بالورق سواء يجوز فيه ما يجوز فيه ويحرم فيه ما يحرم
 فيه (قال الشافعي) وإذا اختلف أجناس الحيتان فلا بأس ببعضها بعض متفاضلا وكذلك لحم الطير
 إذا اختلف أجناسها ولا خير في اللحم الطري بالمالح واليطبخ ولا بأس على كل حال ولا يجوز الطري
 بالطري ولا يابس بالطري حتى يكونا يابسين أو حتى تختلف أجناسهما فيصوز على كل حال كيف كان
 (قال الربيع) ومن زعم أن الصامن الجمام فلا يجوز لحم اليمام بلحم الجمام متفاضلا ولا يجوز الأيدابيد
 مثل الجمل إذا انتهى بسبه وإن كان من غير الجمام فلا بأس به متفاضلا (قال الشافعي) ولا يباع اللحم
 بالحيوان على كل حال كان من صفه أو من غير صفه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن
 سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان باللحم (قال الشافعي) أخبرنا
 مسلم عن ابن جريج عن القاسم بن أبي زرقة قال قدمت المدينة فوجدت جزورا قد جرت فجزئت أجزاء كل
 جزء منها بائنا فأردت أن أتباع منها جزأ فقال لي رجل من أهل المدينة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
 أن يباع حتى يمت فأسألت عن ذلك الرجل فأخبرني عنه خيرا قال أخبرنا ابن أبي يحيى عن صالح مولى التوأمة
 عن ابن عباس عن أبي بكر الصديق أنه كره بيع الحيوان باللحم (قال الشافعي) سواء كان الحيوان يؤكل
 لحمه أو لا يؤكل (قال الشافعي) سواء اختلف اللحم والحيوان أو لم يختلف ولا بأس بالسلف في اللحم إذا
 دفعت ما سلف في قبل أن تأخذ من اللحم شيئا وتسمى اللحم ماهو والسلمة والموضع والاجل فيه فان تركت
 من هذا شيئا لم يجز ولا خير في أن يكون الاجل فيه إلا واحدا فإذا كان الاجل فيه واحدا ثم شاء أن يأخذ منه
 شأني كل يوم أخذه وإن شاء أن يترك تركه (قال الشافعي) ولا خير في أن يأخذ مكان لحم شاة فدخل لحم
 بقر لأن ذلك يبيع الطعام قبل أن يتسوق (قال الشافعي) ولا خب في السلق في الرؤس ولا في الجلود من قبل

وغيرها مجتمع بائن من
 شجرة لا حائل دونه يمنع
 إحاطة الناظر إليه
 وغيره مما متفرق بين
 أضعاف ورق لا يحاط
 بالنظر إليه ولا يجوز
 المساقاة الأعلى الفضل
 والكرم وتجوز المساقاة
 ستين وإذا ساقا على
 نخل وكان فيه بياض
 لا يوصل إلى عمله إلا
 بالنخل على الفضل
 وكان لا يوصل إلى سقيه
 البشرك النخل في
 الماء فكان غير معتز
 حاز أن يساق عليه مع
 النخل لا منفردا وحده
 ولو لا خبره من النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه
 دفع إلى أهل خيبر
 النخل على أن لهم
 النصف من النخل
 والزرع وله النصف
 وكان الزرع كالمصفت
 بين ظهري النخل لم
 يجز ذلك وليس للساق
 في النخل أن يزرع
 البياض إلا بغيره
 فان فعل فكمن زرع
 أرض غيره ولا يجوز

أنه لا يوقف البلود على ذرع وان خلعتهما مختلفت فتناب في الرقة والقلط وأنها لا تستوي على كبد ولا وزن ولا يجوز بالسلف في الرأس أنها لا تستوي على وزن ولا تضبط بصفة تفجوز كما يجوز الحيوانات المعروفة بالسفة ولا يجوز أن تشتري بالإبداء (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الطرى من الحنثان من ضبط وزن وصفته من صغر وكبر وجنس من الحنثان مسمى لا يختلف في الحال التي يجل فيها فان أخطأ من هذا شيئا لم يجز (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الحيوان كله في الرقيق والمائسة والطير إذا كان تضبط صفته ولا يختلف في الحين الذي يجل فيه سواء كان مما يستحب أو مما لا يستحب فإذا أحل من هذا شيء وهو من أي شيء أتبع لم يجز لصاحبه أن يبيعه قبل أن يقضه ولا يصره إلى غيره ولكنه يجوز له أن يقبل من أصل البيع وأخذ الثمن ولا يجوز أن يبيع الرجل الشاة ويستثنى شاة من أجلد ولا غيره في سفر ولا حضر ولو كان الحديث ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في السفر أجزأه في السفر والحضر (قال الشافعي) فان تابعا على هذا فالبيع باطل وان أخذما استثنى من ذلك وفان رجوع البائع على المشتري فآخذ منه قيمة العسر يوم أخذه (قال الشافعي) ولا خيرة في أن يسلف رجل في لبن غنم بأعنتها مسمى الكيل أو لم يسمه كما لا يجوز أن يسلف في طعام أرض بعينها فان كان اللبن من غنم بغير أعنتها فلا بأس وكذلك ان كان الطعام من غير أرض بعينها فلا بأس (قال) ولا يجوز أن يسلف في لبن غنم بعينها الثمر ولا أقل من ذلك ولا أكثر بكل معلوم كما لا يجوز أن يسلف في غرس حائط بعينه ولا زرع بعينه ولا يجوز السلف بالسفة إلا في الشيء المأمون أن ينقطع من أيدي الناس في الوقت الذي يجل فيه ولا يجوز أن يساع لبن غنم بأعنتها شهر أياكون لشترى ولا أقل من شهر ولا أكثر من قبل أن الضم يغل لبها ويكثر وينفذوا في عليه إلا فهو هذا يبيع عالم يخلق قط ويبع ما إذا خلق كان غير موقوف على حده بكل لاه بقل ويكثر وبغير صفة لاه بغير فهو حرام من جميع جهاته وكذلك لا يجل ببيع المقائي بطون أو ان طاب البطن الأول لان البطن الأول وان رأى فهل يبيعه على الانفراد فما بعد من البطن لم ير وقد يكون قليلا فلا بد ولا يكون وكثيرا جيدا وقليلا مميلا وكثيرا بعضه أكثر من بعض فهو محرر في جميع جهاته ولا يجل البيع الأعلى عين برأها صاحبها ويبع مضمون على صاحب بصفة يأتي بها على السفة ولا يجل ببيع ثالث (قال الشافعي) ولا خيرة في أن يشتري الرجل من البقرة ويستثنى حلالها لان ههنا بيعا مأمورا وكراه (قال الشافعي) ولا خيرة في أن يشتري الرجل من الرجل الرجل الطعام الحاضر على أن يوفيه إياه بالبلد ويحمله إلى غيره لان هذا فاسد من وجوه أما أحدها إذا استوفاه بالبلد خرج البائع من ضمانه وكان على المشتري حله فان حله قبل أن يأتي البلد الذي حله إليه لم يدر كحصة البيع من حصة الكراه فيكون الثمن مجهولا والبيع لا يجل لئن مجهول فاما أن يقول هو من ضمان الحمل حتى يوفيه إياه بالبلد الذي شرط له أن يحمله إليه فنذكر أنه انما اشتراعى أن يوفيه يبلدا فاستوفاه ولم يخرج البائع من ضمانه ولا أعلم بالبلد الذي خرج من ضمانه ثم انزع أنه مضمون فثابتة فأي شيء ضمن بسلف أو بيع أو غصب فهو ليس في شيء من هذه المعاني فان زعمناه ضمن بالبيع الأول فهذا شيء واحد يبيع مرتين وأولى مرتين والبيع في الشيء الواحد لا يكون مقوضا مرتين (قال الشافعي) ولا خيرة في الصري في كل شيء كان منه الربا في الفضل بعضه على بعض وإذا اشتري الرجل السمن أو الزيت أو ناطر وقفه فان شرط الطرف في الوزن فلا خيرة فيه وان اشتراها أو زاعل أن يفرغها من برز الطرف فلا بأس وسواء الحديد والفضة والزرع (قال الشافعي) ومن اشتري طعاما راقى بيت أو حفرة (١) أو هري أو طاعة فهو سواها فإذا وجد أسفه متغيرا عارأى أعلاه فله أن يخرجه أو تركه لان هذا عيب وليس يلزمه العيب الآن يشاء كثر ذلك أو قل (قال الشافعي) نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع التمار حتى يبدو صلاحها فإذا كان الحائط للرجل وطلعت التريا واشتدت النواجر

المساقاة إلا على جرد معلوم قل ذلك أكثر وان ساقاه على أنه ثمر نخلات بعينها من الحائط لم يجز وكذلك لو اشترى أحدهما على صاحبه صاعا من ثمر لم يجز وكان له أجر مثله فيما عمل ولو دخل في الثفل على الإجارة بان عمله أن يعمل ويحفظ بشئ من الترقيل يبدو صلاحه فلا جارة فاسدة وله أجر مثله فيما عمل وكل ما كان فيه مستزاد في الثمن إصلاح الماء وطريقه وتصريف الجربود بار الثفل وقطع الحشيش المضرب بالفضل ونحوه جار شرطه على العامل فأما شدة الخفاة وليس فيه مستزاد ولا صلاح في الثمرة فلا يجوز شرطه على العامل

(١) قوله أو هري ضم الهاء وسكون الراء المهمة بيت كبير يفتح يجمع فيه طعام السلطان كافي في اللسان كتبه

معجمه

بعضه أو أصغر مثل بيعه على أن يتركه إلى أن يحذوا ذم الظهور ذلك في الحائط لم يحمل بيعه وان ظهر ذلك فحوله لانه غير ماحوله وهذا اذا كان الحائط مختلا بملكه ولم يختلف النخل فأما اذا كان مختلا وغنياً ومختلاً وغيره من الثمر فبدا صلاح صنفه من فلا يجوز أن يباع الصنف الآخر الذي لم يبد صلاحه ولا يجوز شراء ما كان المشتري منه تحت الأرض مثل الجزر والبصل والفجل وما أشبه ذلك ويجوز شراء ما ظهر من ورقة لان الخسب منه يقل ويكثر ولا يكون وصفر ويكثر وليس بيع من ترى فيجوز شراء هؤلاء المضمون بصنفه فيجوز شراء هؤلاء عن غائبه فإذا ظهرت لصاحبها كان له الخيار ولا علم بالبيع يخرج من واحد من هذه الثلاث (قال الشافعي) وإذا كان في بيع الزرع فمما أخبر ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أجاز في حال دون حال فهو حار في الحال التي أجاز فيها وغير حار في الحال التي تخالفه وإن لم يكن فيه خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز بيعه على حال لانه مغيب يقل ويكثر ويصعد ويصلح ولا يجوز بيع حنطة في جراب ولا غرارة وهما كأنا أولى أن يجوز زمانه ولا يجوز بيع القصيل الأعلى أن يقطع مكانه إذا كان القصيل مما يستخلف وإن تركه انتقض فيه البيع لانه يجب من منه ما ليس في البيع وإن كان القصيل مما لا يستخلف ولا يرب لم يجز أيضاً بيعه الأعلى أن يقطع مكانه فإن قطعه أو نتفه فذلك وإن لم ينتفه فقلبه مطعنه ان شارب الأرض والثرثرة لانه اشتري أصله ومثي ما شارب الأرض أن يقطعه عنه قلعه وإن تركه شارب الأرض حتى تعيب الثمرة فلا بأس وليس البائع من الثمرة شيء (قال) وإذا أظهر القرم أو الحب فاشترى على أن يقطعه مكانه فلا بأس وإذا اشترى أن يتركه فلا خيره وإذا اشترى الرجل غرة لم يبد صلاحها على أن يقطعها فالباع حار وعليه أن يقطعها متى شارب النخل وإن تركه شارب النخل متطوعاً فلا بأس والثرثرة للثمن متى أخذها بقطعها قطعها فإن اشترى على أن يتركه إلى أن يبلغ فلا خير في الشراء فإن قطع منها شيئاً فكان له مثل رسمه ولا علم مثل ما إذا لم يكن له مثل دفعته والبيع منتقض ولا خير في شراء الثمر ابتداءً وأولى أجل معلوم والأجل المعلوم يوم بيعه من شهره نعم أو هلال شهر بعينه فلا يجوز البيع إلى العطاء ولا إلى الحصاد ولا إلى الحداد لان ذلك يتقدم ويتأخر وأما قال الله تعالى إذا نذيتهم يدين إلى أجل مسمى وقال عز وجل يا أولئك عن الإلهة قل هي موافق للناس والنج فلا توقيت إلا بالله أو سئى الإلهة (قال) ولا خير في بيع قصيل الزرع كان حباً أو قصيلاً على أن يتركه إلا أن يكون في ذلك خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن لم يكن فيه خبر فلا خيره (قال الشافعي) ومن اشترى نخلاً فهاجره فقد أربف الثمرة للبائع إلا أن يشترطه المتاع فإن اشترطه المتاع فهاجر من قبل أنها في نخله وإن كانت لم تؤثر فهي للمتاع وإن اشترطه البائع فذلك حار لان صاحب النخل تركه له كسبونة الثمرة في نخله حين باعها ما إذا كان استثنى على أن يقطعها فإن استثنى على أن يقرها فلا خير في البيع لانه باعته ثم لم يبد صلاحها على أن تكون مقررة إلى وقت فدأت على الآفة قلبه ولو استثنى بيعها لم يجز إلا أن يكون النصف معلوماً فيستثنى على أن يقطعها ثم أن تركه بعد لم يحرم عليه والاستثناء مثل البيع بحور فيه ما يجوز في البيع ويفد فيه ما يفسد فيه (قال) وإذا أرب من النخل وأحده فثمره للبائع وإن لم يؤثر منه ثمنه فثمره للبائع كأذا طاب من النخل واحد لم يحمل بيعه وان لم يطب الباقي منه فإن لم يطب منه شيء لم يحمل بيعه ولا شيء مثل ثمر النخل أعرفه إلا الكرسف فله يخرج في أكله كما يخرج الطلع في أكله ثم ينشئ فإذا انشقه شيء فهو كالنخل يؤرب وإذا انشق النخل ولم يؤرب في كلاله لا يسم بادر منه ما يربه أعاب مؤرباً سريعاً ينشئ والافسدان كان من الثمر شيء يطلع في أكله ثم ينشئ فيفسد في انشاقه فهو كالبارق الحبل وما كان من الثمر يطلع كاهولاً كما عليه أو يطلع عليه كاهم لم لا يسقط كاهم فطوعه كابل النخل لانه طاهر فاداعه رجلاً وهو كذلك فالثرثرة إلا أن يشترطه المتاع ومن باع أرضاً فهاجر ع تحت الأرض أو فوقها بقلع وألم سلط فالزرع للمالك والزرع غير الأرض (قال الشافعي) ومن باع غرساً طاهلاً شيئاً منه مكرهه فأب أو

كتاب الشرط في الرفيق
بشرطهم المسافر

(قال السافى) ورجع
الله ولا بأس أن يستمرط
المساقى على رب الفضل
علما بأنهم معه ولا
يستعملهم في غيره
(قال) ونفقة الرقيق
على ما يشترطان عليه
وليس نفقة الرقيق
بأكتم من أجورهم فإذا
جاز أن يعملوا للساقى
بغير جواز أن يعملوا
له بغير نفقة (قال)
المزنى رحمه الله وهذه
مسائل أجبت فيها
على معنى قوله وقبسه
وبالله التوفيق) فنذكر
ساقاه على نخل سنين
معاومة على أن يعمل
فيها جعالم بحسب رضى
معنى قوله قياسا على
شرط المضاربة يعملان
في المال جمعا فغنى ذلك
أنه أعاهمونه بمجهولة
العبارة بأحد مجهولة
ولمساواة على الصف
على أن يساهم في حائط
آخر على الثلاث لم يحضر

كثرت فالباع فاسد لان المكيلة قد تكون نصفاً وثلاثاً وأقل أو أكثر فيكون المشتري لم يشتري شيئاً يعرفه ولا البائع ولا يجوز أن يستق من جزاء باع شيئاً الا ما يدخله في البيع وذلك مثل تخللات بستنتين بلحائهن فيكون باعه ما سواه أو ثلث أو ربع أو سهم من أسهم جزاء فيكون ما لم يستن دخلاً في البيع وما استق خارجاً منه فاما أن يبيعه جزاء لا يدري كم هو ويستق منه كلاماً معلوماً فلا خير فيه لان البائع حينئذ لا يدري ما باع والمشتري لا يدري ما اشتري ومن هذا أن يبيعه الحائط فيسئله منه نخلة أو أكثر لا يسميها بعينها فيكون الخسار في استثنائها اليه فلا خير فيه لان لها خطان الحائط لا يدري كم هو وهكذا الجزاء كله (قال الشافعي) ولا يجوز لرجل أن يبيع رجلاً شيئاً ثم يستق منه شيئاً لنفسه ولا لغيره الا أن يكون ما استق ما استق منه خارجاً من البيع لم يقع عليه صفقة البيع كما وصفت وان باعه ثم عر حائط على أن له ما سقط من الثقل فالباع فاسد من قبل أن الذي يسقط منه ما قد يقل ويكثر أرايت لو سقطت كلها أن تكون له فأنتي باعه أن كانت له أو أرايت لو سقط نصفها أيكون له النصف بجميع الثمن فلا يجوز الاستثناء الا كما وصفت (قال الشافعي) ومن باع ثم عر حائط من رجل وقبضه منه ونظر قائماً أو أدان بشتره كله أو بعضه فلا بأس به (قال الشافعي) واذا أكرى الرجل الدار وفيها ثقل قطاب ثم عر على أن له الثمرة فلا يجوز من قبل أنه كراهم وبيع وقد مضى الكراهم بدهم الدار وبقى غير الشجر الذي اشتري فيكون بغير حصصه من الثمن معلوماً (١) والبيع لا يجوز الا معلومة الأثمان فان قال قد يشتري العبد والعبد والدار والدارين صفقة واحدة قيل نعم فاذا انتقض البيع في أحد الشئتين المشتريين انتقض في الكل وهو معلول الرقاب كله والكراهم ليس بمعلول الرقبة انما هو معلول النفع والمنفعة ليست بعين فاقعة فاذا أراد أن يشتري ثمراً أو يكرى داراً أو يكرى الدار على حدة واشترى الثمرة على حدة ثم حل في شراء الثمرة لم يخل في شراء الثمرة بغير كراهم أو يكرى مبيعاً محرم فيه (قال الشافعي) ولا بأس ببيع الحمارين (٢) أحدهما بياضه استواء واختلافاً لم يكن فيهما ثمرة فان كان فيهما ثمرة فكان الثمن مختلماً فلا بأس به اذا كان الثمن قد قطب أو لم يقطب وان كان ثمراً واحداً فلا خير فيه (قال الشافعي) اذا بيعت حائطاً بحائط وفيهما جاعل ثمرة فان كان الثمنان مختلفين مثل أن يكون كرم فيه غناب أو زبيب بحائط فخل فيه بسراً ورطب به ثقل الحائط بالحائط على أن لكل واحد حائطاً طاعفانه فان البيع جائز وان كان الحائطان مستويي الثمرة لم يخل في الثقل ويخل فيهما الثمن فلا يجوز من قبل أن يثقل حائطاً بغير حائط وثمر الثمر بالثمر لا يجوز (قال الشافعي) معنى القصيل عندي الذي ذكره الشافعي اذا كان قد سبل فاما اذا لم يسبل وكان يقلباً فاشترى على أن يقطعه فلا بأس (قال الشافعي) عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خير على الشطر وخرص بينهم وبينه ابن رواحة وخرص النبي صلى الله عليه وسلم على أهل المدينة وأمر بخرص غناب أهل الطائف فأخذوا العشر منهم بالخرص والنصف من أهل خيبر بالخرص فلا بأس أن يقسم غير الغناب والخل بالخرص ولا غيره أن يقسم غير غيرها بالخرص لانهما الموضعان اللذان أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخرص فمما لم يخرص به أمر بالخرص في غيرها وانما هما المكانان لما سواه من الثمرات بما عاها وأنه لا حائل دونهما من ورق ولا غيره وان معرفة خرصهما متأكداً ان تكون بائنة ولا تخفى ولا يقسم شجر غيرهما بخرص ولا غيره بعد ما يراى من شجره بخرص (قال الشافعي) واذا كان بين القوم الحائط فيه الثمر لم يدرى بصلاحه فأرادوا اقسامه فلا يجوز قسمه بالثمره بحال وكذلك اذا بدا صلاحها لم يخرص قسمه من قبل أن للثقل والارض حصه من الثمن والثمره حصه من الثمن فنفع الثمرة بالثمره مجهولة لا بخرص ولا ببيع ولا يجوز قسمه الا أن يكونا ينقسمان الاصل وتكون الثمرة بينهما متاعاً ان كانت لم تبلغ أو كانت قد بلغت غير ثمرها اذا بلغت فلا بأس أن ينقسمها بالخرص قسمها مرة او ان أراد أن يكونا ينقسمان الثمرة مع الثقل اقسامها ما بيع من البيع وفقوا كل سهم بارضه وشجره وعمره ثم أخذوا بهذا البيع لا بقرعة (قال الشافعي) واذا اختلف فكان مختلاً وكرماً فلا بأس أن يقسم أحدهما بالآخر وفيهما ثمرة

في قياس قوله كالبيعين فيبيعة وله في الفساد أجزائه في عمله فان باعاً أحدهما نصيبه على النصف والآخر نصيبه على الثلث جاز ولو ساقاه على حائط فيه أصفاف من دقل وبجوة وصبيان على أن له من الدقل النصف ومن الهبوة الثلث ومن الصفاف الربع وهما يعرفان كل صنف كان كثلثة حواطم مرفوعة وان جهلا أو أحدهما كل صنف لم يجر ولو ساقاه على ثقل على أن له كامل ثلث الثمرة ولم يقولوا غير ذلك كان جائزاً وما بعد الثلث

(١) قوله معلوماً كذا بالاصول وإليه حال من حصصه يعني جزء من الثمن وحرركه مصححه (٢) قوله الحمارين كذا بالاصول المول عليها بأيدينا بدون ثقلولعله محرف عن الحائطين بدليل كلام الربيع بعد اه معجمه

لانه ليس في تقاضى الثمرة بالتزخات النهار باقى بدييد وما يلزم في القسم على الضرورة جزا في غيرها وما يلزم في الضرورة في جزا في غيرها (قال الشافعي) ولا يصلح السلف في غرضه ما يبيع فيه لانه قد ينفذ ويحلى ولا يجوز السلف في الرطب من الثمر الا بان يكون محله في وقت تعذب الثمرة فاذا مضى بعضه ونفذت الثمرة الموصوفة قبل قبض الباقي منها كان للشري أن يأخذ رأس ماله كله ويرد عليه مثل قيمة ما أخذ منه وقيل بحسب عليه ما أخذ بحصته من الثمن فكان كرجل اشترى مائة أردب فأخذ منها خسين وهلكت خسون فله أن يرد الخسين وله الخيار في أن يأخذ الخسين بحصته من الثمن ويرجع عما في رأس ماله وله الخيار في أن يؤخره حتى يقبض منه رطبا في قابل على صفة الرطب الذي بقي له وبكيلته كما يكون له الحق من الطعام في وقت لا يجده فيه فأخذه بعده (قال الشافعي) ولا خير في الرجل يشتري من الرجل له الحائط الخلفة أو الخطين أو أكثر أو أقل على أن يستحبهما متى شاء على أن كل صاع يدينار لان هذا الابع جزاف فيكون من مشتره اذا قبضه ولا يبيع كبل يقبضه صاحبه مكانه وقد يؤخره فحينئذ اقرب أن يبر وهو فاسد من جميع جهاته (قال الشافعي) ولا خير في أن يشتري شيئا يستحبه بوجه من الوجوه الا أن يشتري نخلة بعينها أو نخلات بأعينهن ويقبضهن فيكون ضمانته منه ويستجدهن كيف شاء ويقطع غمارهما متى شاء أو يشتريهن وتقطعن له مكانه فلا خير في شراء الاشياء عين تقبض اذا اشترى لاحتل دون قابضها أو صفقة مضمونة على صاحبها وسواء في ذلك الاجل القريب والحال والبعيد لا اختلاف بين ذلك ولا خير في شراء الابع معلوم ساعة يقدد ان البيع واذا أسلف الرجل الرجل في رطب أو تمر أو ما شاء فكله سواء كان شاء أن يأخذ نصف رأس ماله ونصف سلفه فلا بأس اذا كان له أن يقبضه من السلف كله أو يأخذ منه السلف كله فلم لا يكون له أن يأخذ النصف من سلفه والنصف من رأس ماله فان قالوا كره ذلك ابن عمر فقد اجازوا من عباس وهو جاز في القياس ولا يكون له أن يأخذ نصف سلفه ويشتري منه عباقي طعاما ولا غيره لان له عليه طما وذلك يبيع الطعام قبل أن يقبض ولكن يقاضه البيع حتى يكون له عليه ذات ربحه واذا أسلف الرجل الرجل في رطب الى أجل معلوم فنقد الرطب قبل أن يقبض هذا حقه بتوان وتركه من المشتري والبايع أو هرب من البايع فله يشتري بالخيار بين أن يأخذ رأس ماله لانه معوز بماله في كل حال لا يقدر عليه وبين أن يؤخره الى أن يمكن الرطب بتلك الصفقة فأخذ منه وما زاد من سلف في تمر رطب في غير ما به اذا اشترط أن يقبضه في زمانه ولا خير ان يسلف في شيء الا في شيء مأمون لا يضر في الحال التي اشترط قبضه فيها فان سلفه في شيء يكون في حال ولا يكون لم أجزيه السلف وكان كن سلف في حائط بعينه وأرض بعينها فاسلف في ذلك مفسوخ وان قبض سلفه رد عليه ما قبض منه وأخذ رأس ماله (١)

(١) باب في أمور متفرقة في الابواب والكتب تتعلق بالبيع فمن ذلك في باب المزاينة (قال الشافعي) رحمه الله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغر كبيع الابن والفضال واستثنى ما في بطون الاناس من الغرر وقاله مالك (قال الشافعي) رحمه الله ومن باع رطلا سلعة على أن لا يقصان عليه فليس ببيع فليس فان باع السلعة فالتن البائع وليس له أجر المثل ولا شيء ووافقه مالك الا أنه قال وله أجر المثل (قال الشافعي) واذا وجب البيع وتفرقا ثم شرط ذلك فاقطع ذلك وعدوه ايمان شاهوق له وان شاع لم يف (قال الشافعي) ومن كانت بينه وبينه صبرة فقال له رجل كلها فاقطع فها قال من صبر في هذه منه دينار فلا خرفه (قال الشافعي) ولا خير في أن يبيع الرجل الزرع على أن على البايع حصلا ودراسه ونذيرته في (وفي الاستبراء المذكور قبيل الطلاق) ولا خير اذا اشترى الجارية أي جارية ما كانت أن لا يدفع عنها وأن يقبضها باها باعها وليس لبائعها منعها اياها لست بها عند نفسه ولا عند غيره ولا موافقة اياها على بدى أحد لست بها بحال ولا لست بها أن يحبس عنها حتى يستبرأها ولا غيره =

فهو رطب التخل وان اشتراط أن رطب التخل ثلث الثمرة ولم يقلو غير ذلك كان فاسدا لان العامل لم يعلم نصيبه والفرق بينهما أن تمر التخل رطبها اما شرط منها للعامل فلا حاجة بنا الى المسئلة بعد نصيب العامل لمن الباقي واذا اشترط رطب التخل لنفسه الثلث لم بين نصيب العامل من الباقي فنصيب العامل مجعول واذا جهل النصيب فسد المساقاة ولو كانت الفضل بين رجلين فساق أحدهما صاحبه على أن العامل ثلثي الثمرة من جمع الفضل ولا ثلث

كان جائرا لان معناه أنه ساق في شركه في نصفه على ثلث ثمرته ولو ساق شركه على أن العامل الثلث ولصاحبه الثلث لم يجز كرجلين بينهما ألف درهم فارض أحدهما

(باب الشهادة في البيع)

صاحبه في نصفه فما
 وزق الله في الانفس
 ربح فالثالث للعامل
 وصاحبه الثلث فاما
 قارضه في نفسه على
 ثلث ربحه في نفسه ولو
 قارضه على أن لا اهل
 ثلث الربح والثلثين
 لصاحبه لم يجر لان
 معنى ذلك أن عقده
 العامل أن يتقدمه في
 نفسه بغير بدل وسلم
 مع خدمته من ربح
 نصفه عام ثلثي الجمع
 بغير عوض فان عمل
 المسافر في هذا أو
 المقارض فالربح بينهما
 نصفين ولا جرة للعامل
 لانه عمل على غير بدل
 ولو ساق أحدهما
 صاحبه على نخل بينهما
 ستة معروفة على أن
 يعمل فيها جميعا على أن
 لاحدهما الثلث والآخر
 الثلثين لم يكن لمساقتها
 معنى فان عملا
 فلا نصيبهما عملا والربح
 بينهما نصفين ولو ساق
 رجل ربح لا يتخذ لمساواة
 محصية فاعرب ثم هرب

قال الله تعالى وأشهدوا ذاتها بيمينهم (قال الشافعي) رحمه الله فاحتمل أمر الله جل وعز بالشهادة عند البيع
 أمرين أحدهما أن تكون الدلالة على ما فيه الخط بالشهادة وبسبح تركها لا احتمال يكون من تركه عاصيا
 بتركه واحتمل أن يكون حتما منه بيمين من تركه بتركه والذي اختار أن لا يدع المتبايعان الشهادة
 وذلك أنهم ما إذا شهد المبيع في أنفسهم مائتي لأن ذلك ان كان خفا فعد أدبا وان كان دلا فعد أخذ بالخط
 فيها ولك مائتي بالله تعالى اليمن فرض أو دلا فعد فهو بركة على من فعله الأثرى أب الشهادة في البيع ان
 كان فيه دلا فعد كان فيه أن المتبايعين أو أحدهما ان أراد طلبا قامت السنة عليه فبقي من الظلم الذي يأثم به
 وان كان نارا كالاجتماع منه ولو نسي أو وهم مجمد منع من المأثم على ذلك بالينة وكذلك ورثته ما بعدهما
 أو لأثرى أهم أو أحدهما ولكل وكل أن يبيع فباع هذا رجلا وباع وكيله آخر ولم يعرف أي البيعتين أول لم
 = ولا يضعها على يدي غيره فيستبرئها سواء كان البائع في ذلك غير بائع من ساعته أو مقبلا أو ملبيا
 أو معدما أو صالحا أو ربح سود وليس للشري أن يأخذ بمجمل بعدد ولا وجه ولا ثمن وما له حيث وضعه
 وانما التحفظ قبل الشراء فاداء الشراء الزمناه ما لم نزمه من الحق الأثرى أنه لو اشترى منه عبدا أو أمة
 أو شيئا أو غر بب أو أهلك فقال أحاف أن يكون مسروفا أو أحاف أن يكون واحد من العبدن حرا كان
 ينبغي لنا كم أن يجبر على أن يدفع اليه الثمن لأنه ما له حيث وضعه ولو أعطيه أن يأخذ له كغصلا
 أو حبس له البائع عن سفره أعطيه مائة من خوف أن يكون مسروقا أو معصيا خافا من سرقة أو أياق ثم
 لم يحمل لهذا غاية أبدا لانه قد لا يعلم ذلك في القريب ويعلم في البعيد ويبيع المسلمين الحرة بينهم في ستة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلزم البائع والمشتري إذا سلم هذا سلمه أن يكون قابضا لثمنها وأن لا يكون
 الثمن الذي هو إلى غير أجل ولا السلعة محسوسين إذا سلم البائع إلى المشتري ساعة من نهار ولا يكون المشتري من
 جارية ولا غيرها محسوسا عن مالكه ولو جارا إذا اشترى رجل جارية أن يضع على يدي من يستبرئها كان في هذا
 خلاف بيع المسلمين والسنة وظلم البائع والمشتري من قبل أنها لا تعدوان تكون في ملك البائع بالملك الأول
 أو في ملك المشتري بالشراء الحادث ولا يجبر واحد منهما على إخراج ملكه إلى غيره ولو كان الثمن لا يجب على
 المشتري للبائع إلا بان يحضر الجارية حيضة وتظهر منها كان هذا قلدا من قبل أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لم يسلو ببعدهم أو أن تكون الأثمان المستأخرة إلى أجل معلوم وهذا إلى غير أجل معلوم لأن
 الحيضة قد تكون بعد مائة سنة في نفس وفي شهر وأقل وأكثر فكان فاسدا مع فساد من الثمن ومن
 السلعة أيضا أن تكون السلعة لا مستأخرة إلى أجل معلوم بصفة قد يكون فوجدي تلك المدة فيؤخذ بها ثمنها
 ولا مستأخرة بغير تسليم مشتريها على قبضها حتى يستبرئها وهذا لا بيع أجل بصفة ولا عين معينة تقبض
 وخارج من بيع المسلمين فلأن رجلين تبايعا جارية وتشارطا على عقد البيع أن لا يقبضها المشتري حتى
 يستبرئها كان البيع فاسدا ولا يجوز بحال من قبل ما وصفت ولو اشترىها بغير شرط كان البيع جائزا
 وكان للمشتري قبضها واسبر أو عاده منه أو عتد من شاء وإذا فضها فانت قبل أن يستبرئها فان ماتت
 عنده بعد ما ظهر سهاول وتصادف على ذلك كانت من المشتري ويرجع للمشتري على البائع من الثمن بقدر
 ما بين قبضها حاملا وبغير حامل ولو اشترىها بغير شرط فراضا أن يرضعها على يدي من يستبرئها فانت أو
 عمت عند المشتري فان كان المشتري قبضها ثم رضى بعد قبضها مواضعها فهي من ماله وانما هي جارية قد
 قبضها ثم أودعها غيره فوثقها في يدي غيره إذا كان هو وضعها كوثقها في يدي به ولو كان اشتراها قبل قبضها =

يعطى الاول من المشتري بقول البائع ولو كانت بينه فائدت أحدهما أول أعطى الاول فالشهادة بسبب قطع
النظام وتثبت الحق وكل أمر الله جل وعزتم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخير الذي لا يعارض منه من
تركه فان قال قائل فأي المعنيين أولى بالآية الحسم بالشهادة أم الدلالة فان الذي يشعروا الله أعلم وإياه
أسأل التوفيق أن يكون دلالة لا خفاء يخرج من ترك الشهاد فان قال مادل على ما وصفت قبل قال
الله عز وجل وأحل الله لبيع وحرم الربا فذكر أن البيع حلال ولم يذكر معنيته وقال عز وجل في آية
الدين إذا تباينتم دين والدين تبايع وفدا أمر فيه بالشهاد فيمن المعنى الذي أمر به فدل ما بين الله عز وجل
في الدين على أن الله عز وجل إنما أمر به على الضر والاحتياط لا على الحسم قلت قال الله تعالى إذا تباينتم
دين إلى أجل مسمى فاكتبوه ثم قال في سياق الآية وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فممن مضمونة فان
أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي آثمن أمانه فلما أمر إذا لم يجدوا كتابا بالرهن ثم أباح ترك الرهن وقال فان
أمن بعضكم بعضا فدل على أن الأمر الاول دلالة على الاحتياط لا فرض منه يعصى من تركه والله أعلم وقد حفظ
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه باع أعرابيا في فرس لعهده الأعرابي بأمر بعض المنافقين ولم يكن بينهما يئنة
فلو كان حتما لبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم باليئنة وقد حفظت عن عدة لقبيهم مثل معنى ولو لم يكن

حتى تواضعاه برضا منهما على يدي من رتبتهما فانت أو عبت ماتت من مال البائع لان كل من باع شيئا
بعينه فهو مضمون عليه حتى يقضيه منه مشترى وإذا عبت قبل للشترى أمت فانها بران شئت فخذها
معيبة بجميع الثمن لا يوضع عندك لعب شئ كالأعيت في يدي البائع بعد صفقة البيع وقبل قبضها كنت
بالتحاري تركها وأخذها وان شئت فتركها بالبائع وكل ملزمن أن البيع فيه جاز فرفع المشتري حتى
طلب البائع منه الثمن وسلم إليه السلعة أن يأخذ منه إلا أن يكون الثمن إلى أجل معلوم فيكون إلى أجله وإذا
اشتري الرجل من الرجل الجارية أو ما اشتري من السلع فشرط المشتري الثمن إلى أجل وقال البائع لا أعلم
بذلك السلعة حتى تدفع إلى الثمن وقال المشتري لا أدفع اليك الثمن حتى تسلم إلى السلعة فان بعض
المشترين قال يجير القاضى كل واحد منهما البائع على أن يحضر السلعة والمشتري على أن يحضر الثمن
ثم سلم السلعة إلى المشتري والثمن إلى البائع لا يبالي بأيهما بدأ إذا كان ذلك حاضرا وقال غيرهم لا أجبر
واحد منهما على احضاري ولكن أقول أنك شاء أن أقضى له بحقه على صاحبه فليدفع إليه ما عليه من قبل
أنه لا يجب على واحد منكما دفع ما عليه الا قبض ماله وقال آخرون أنصبا لهما عدلا فلا يجبر كل واحد
منهما على الدفع إلى العدل فإذا صار الثمن والسلعة في يدي أمر به أن يدفع الثمن إلى البائع والسلعة إلى
المشتري (قال الشافعي) ولا يجوز فيها الا القول الثاني وهو أنه لا يجبر واحد منهما وقول آخر هو أن يجبر
البائع على دفع السلعة إلى المشتري بمضرة ثم ينظر فان كان له مال أجبره على دفعه من ساعته وإن غاب
ماله وقف السلعة وأشهد على أنه وقفها للمشتري فان وجدته ما لدفعه إلى البائع وأشهد على إطلاق
الوقف عن الجارية ودفع المال إلى البائع وإن لم يكن له مال فالساعة عين مال البائع وجدته عنده فليس
أحق به أن شاء أخذها وإنما أشهد على الوقف لانه إن أحدث بعد شاهد ما على وقف ما لا سالا
يجزوا عما تمنعان من القول الذي حكى أنه لا يجوز عندنا غيره وهذا القول وأخذنا بهذا القول لدونه لا
لا يجوز لنا حكم عندنا أن يكون رجل يقر بأن هذه الجارية قد خرجت من ملكه ببيع إلى ما بين يدي يرد
حسبها وكف يجوز أن يكون له حسبها وقد أعلن أنه ملكها لغيره فلا يجوز أن يكبر رجل قد أدى عليه عمل
نفسه ثم أوماله حاضر ولا تأخذ منه

العامل أكثرى عليه
الحاكم في ماله من يقوم
في الفضل مقامه وإن علم
منه سرقة في الغسل
وفساد منع من ذلك
وتكوير عليه من
يقوم مقامه وإن مات
قامت ورثته مقامه
فإن أنفق رب النخل
كان متطوعا به ويستوفى
العامل شرطه في قياس
قوله ولو عمل فيها العامل
فأمر ثم استحقها ربا
أخذها وغرها ولا حق
عليه فيما عمل فيها
العامل لأنها آثار لأعين
ورجع إلى العامل على
الدافع بقيمة ما عمل
فإن اقتضا التمسرة
فأكلها ثم استحقها
ربا يرجع على كل واحد
منهما بحسب كونه التمسرة وإن شاء
أخذها من الدافع لها
ورجع الدافع على
العامل بالمكيلة التي
غرمها ورجع العامل
على الذي استعمله لاجر
مثله ولو ساقا على أنه
إن ساقها بماء سقاها
هره له الثلث وإن ساقها

عنوان أو أحدهما لا يعرف حق البائع على المشتري فلتلف على البائع أو ورثته حقه وتكون التسامعة على المشتري في أمر لم يرد وقد يتغير عقل المشتري فيكون هذا والبائع (١) وقد يظلم المشتري فلا يقرب فيدخل في الظلم من حيث لا يعلم ويصيب ذلك البائع فدى ما ليس له فيكون الكتاب والشهادة قاطعاً عداها وعن وريثهما ولم يكن بدخله ما وصفت انبى لاهل دين الله اختياراً منهم الله اليه ارشاداً ومن تركه فقد ترك حرماً وأمر المأجور تركه من غير أن يعلم أنه محرم عليه ما وصفت من الآية بعدد (قال الشافعي) قال الله عز وجل ولا ياب كاتب أن يكتب كعالمه الله يحتمل أن يكون حتماً على من دعى للكتاب فان تركه تاركاً كان عاصياً ويحتمل أن يكون كالمصنف كتاب جماع العلم على من حضر من الكتاب أن لا يعطوا كتاب حق بين رجلين فإذا قام به واحد أجزأ عنهم كما هو عليهم أن يسهلوا على الخائر ويدفوها إذا قام بها من يكفها أخرج ذلك من تخلف هاهنا المأثم ولولا ذلك لمن حضر من الكتاب خفت أن يتعوازل كافي لأراهم يخرجون من المأثم وأبهم هاهنا أجزأهم (قال الشافعي) وهذا أشبه معاينة والله تعالى أعلم

= المشتري من المبيع بيعاً فاسداً (قال الشافعي) رجه الله وإذا باع الرجل الرجل بعالي العطاء فان أبا حنيفة كان يقول الباع في ذلك فاسد وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمال حال وكذلك قولهما في كل بيع إلى أجل لا يعرف فان استهلكه المشتري فعليه القيمة في قول أبي حنيفة وإن حدثه عبده ورد ما نقصه العيب وان كان قائماً بعينه فقال المشتري لأريد الأجل وأنا نقضت المال جازة في هذا كله في قول أبي حنيفة وبه أخذ يعني أبو يوسف (قال الشافعي) وإذا باع الرجل الرجل بيعاً إلى العطاء فالبيع فاسد من قبل أن الله عز وجل أن الأهل قل هي مواضع للثلاث والحج والأهله معروفة المواقيت وما كان عز وجل فانه يقول بسقوط ثلث من الأهل قل هي مواضع للثلاث والحج والأهله معروفة المواقيت وما كان في معناها من الأيام المعالومات فانه يقول في أبيها معلومات والستين فانه يقول حولين كاملين وكل هذا الذي لا يتقدم ولا يتأخر والعطاء لم يكن قط فيما عرفت ولا يرى أن يكون أبداً لا يقدم ويتأخر (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن عمر عن ابن عباس قال لا تباعوا إلى العطاء ولا إلى البر ولا إلى العصور (قال الشافعي) وهذا كله كما قال لأن هذا يتقدم ويتأخر وكل بيع إلى أجل غير معلوم فالبيع فاسد (قال الشافعي) فإذا هلك السلعة التي أبيع إلى أجل غير معلوم في يد المشتري رد القيمة وان نقصت في يده ردها وانقصها العيب فان قال المشتري أنا أرضي بالسلعة بنحو حال وأبطل الشراء بالأجل لم يكن ذلك له إذا اتعقد البيع فاسداً لم يكن لأحدهما أن يصلح دون الآخر ويقال لمن قال قول أبي حنيفة أرايت أنا زعم أن البيع فاسد حتى صلح فان قال صلح بأبطل هذا شرطه قيل له فهذا أن يكون بائناً مشترى وأغناها مشروط بالسلعة بائناً فان قال رب السلعة بائناً قيل له فهل أحدث رب السلعة بيعاً غير البيع الاول فان قال لا قيل فقولك متنازع تزعم أن بيعاً فاسداً حكمه كالم يصر فيه مع يصر بيعاً من غير أن يصره ماله

(وفي سماعنا قبل أن يوصلها لتصوص تتعلق بالعلم بالمبيع وعدم العلم به) (قال الشافعي) رجه الله وإذا اشترى الرجل ما نه ذراع مكسر من دار غير مقسومة أو عشرة أجربة من أرض غير مقسومة فان أبا حنيفة كان يقول في ذلك كله البيع باطل ولا يجوز ولا يعلم ما اشترى كم هوس الداروك هوس الأرض وأن موضعها من الدار والأرض وكان ابن أبي ليلى يقول هو حائز في دفعه بأخذ يعني أبو يوسف وإن كانت الدار لا تكون ما هدرع فالمشتري بالخيار أن يشرها وان سار رجع بما يقبض الدار على البائع في قول ابن أبي ليلى (قال الشافعي) رجه الله وإذا اشترى الرجل من الدار ثلثاً أو ربعاً أو عشرة أسهم من مائه سهم من جميعها فالبيع جائز وهو شرط فيها بقدر ما اشترى (قال الشافعي) وهكذا لو اشترى نصف عبد =

لن النصف ولك النصف
فصدقه أحدهما
وأشكر الآخر كان
له مقاسمة المقرري
نصفه على ما أمر به
وتحالف هو والمنكر
والعامل أجر مشله
في نصفه ولو شرط من
نصيب أحدهما بعينه
الصف ومن نصيب
الآخر بعينه الثلث
جاز وان جهل ذلك
ليجزأ وقسم فان عمل
على ذلك فله أجر مشله
والشر له في قياس
موله وبالله التوفيق
مختصر من المجامع في
الاجازة من ثلاث كتب
في الاجازة وما دخل
فيه سوى ذلك

(قال الشافعي) رجه
الله قال الله تعالى فان
أرضن لكم فأتوهن
(١) قوله والبائع كذا
بالاصل ولعله مبتدأ
واخبر بمحذوف تقديره
وبالبائع كذلك أي قد
عوت أو يتغير عقله
فيكون هذا ويحتمل غير
ذلك فتأمل اء معجمه

أحله الله تعالى في كتابه وأذن فيه ثم قال يا أيها الذين آمنوا إذا ابتعتم دين إلى أجل مسمى (قال الشافعي) وإن كان كالأجل ابن عباس في السلف فخلناه في كل دين فباع عليه لأمه في معتاد السلف مما تر في معتاد رسول الله صلى الله عليه وسلم والأطروما لا يختص فيه أهل العلم عليه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المهاجر عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلطون في الثمر السنة والسنين وبيع ما قال السنين والثلاث فقال من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم (قال الشافعي) حفظته كما وصفت من سفان مرارا (قال الشافعي) وأخبرني من صدقه عن سفان أنه قال كلفت وقال في الأجل إلى أجل معلوم (أخبرنا) سعد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول لا ترى بالسلف بأسا الورق في الورق نقدا (قال الشافعي) أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريح عن عمرو بن دينار أن ابن عمر كان يحيزه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أنه كان يقول لا بأس أن يسلف الرجل في طعامه موصوف بسعر معلوم إلى أجل مسمى (قال الشافعي)

== (بيع الرجل على بيع أخيه) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولا يبيع الرجل على بيع أخيه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي هريرة عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يبيع الرجل على بيع أخيه (قال الشافعي) فهذا أخذ فتنه الرجل إذا اشترى من رجل سلعة فلم يشرها عن مقامها الذي تباع فيه أن يبيع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشترى أولا لأنه لم يشرها بسلعة التي اشترى أولا وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للتابعين الخيار ما لم يتفرقا فيكون البائع الآخر قد أسد على البائع الأول بيعه ثم لم يل البائع الآخر بخاتمة البيع فيفسد على البائع والمتابع بيعه (قال الشافعي) ولا انتهى رجلان قبل بئبا معا ولا بعد ما يتفرقان عن مقامهما الذي تباع فيه عن أن يبيع أي المتابعين شاء لأن ذلك ليس ببيع على بيع غيره فتنه عنه وهذاوافق حديث النبي صلى الله عليه وسلم المتابعان بالخيار ما لم يتفرقا لما وصفت فإذا باع رجل رجلا على بيع أخيه في هذه الحال فقد عصي إذا كان عالما بالحديد فيه والبيع لازم لا يفسد فان قال قائل وكيف لا يفسد وقد نهى عنه قيل بدلالة الحديث نفسه أ رأيت لو كان البيع يفسد هل كان ذلك يفسد على البائع الأول شاء أم لم يكن للثاني أن يأخذ البيع الاتخير قبل به الأول بل كان ينفع الأول لأنه لو كان يفسد على كل بيع باعه عليه كان أرغب المشتري فيه أو رأيت أن كان البيع الأول إذا لم يتفرقا المتابعان عن مقامهما لازما بالكلام كزومه لو تفرقا كان البيع الآخر بضر البيع الأول أ رأيت لو تفرقا ثم باع رجل رجلا على ذلك البيع هل بضر الأول شاء أو يحرم على البائع الآخر أن يبيعه رجل سلعة قد اشترى مثلها وزمه هذا لا يضره وهذا يدل على أنه أغما نهى عن البيع على بيع الرجل إذا تابع الرجلان وقبل أن يتفرقا فأما في غير ذلك الحال فلا

(بيع الحاضر بالبادي) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس برزق الله بعضهم ببعض (قال الشافعي) وليس في الشيء عن بيع حاضر لباديان معنى =

المسعة ولو كان حكمها بخلاف العين كانت في حكم الدين ولم يحضر أن يكتري دين لانه حينئذ يكون ديناً بدين وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدين بالدين (قال) وإذا دفع ما كسرى وجهه جميع الكراء كما إذا دفع جميع ما باع وجهه جميع الثمن الآن بشرط لأجل فإذا قبض العبد فاستخدمه أو المسكن فكنه ثم هلك العبد أو انتهى المسكن حسب قدر ما استخدم وسكن فكان له ورث بقدر ما بقي على المكسرى كالأول واشترى سفينة طعام كل فقير بكذا واستوفى بعضا فاستهلكه ثم هلك الباقي كان عليه من الثمن بقدر ما قبض ورد قدر ما بقي ولا تنفخ عوت أحدهما كما كانت الدار قائمة وليس الوارث بأكثر من الموروث الذي عنه

وأجل معلوم كله أو لم يقد يكون وطناً وقد أجاز أن يكون في الربط سلفاً مضموناً في غير حينه الذي يطلب فيه لانه إذا سلف سئين كان بعضهما في غير حينه (قال) والسلف قد يكون بيع ماليس عند البائع قلنا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم حكيماً عن بيع ماليس عنده وأذن في السلف استدلالاً على أنه لا ينهى عما أمر به وعلمنا أنه أعتانها حكيماً عن بيع ماليس عنده إذا لم يكن مضموناً عليه وذلك بيع الاعيان (قال) ويجمع السلف وهو بيع الصفات وبيع الاعيان في أنه لا يحل فهم ما بيع منه عنده وبشرط أن في الجزاء في محل فيما رآه صاحبه ولا يحل في السلف إلا المعلوم بكل أو وزن أو وصفة (قال الشافعي) والسلف بالصفة والأجل ما لا اختلاف فيه عند أحد من أهل العلم حفظت عنه (قال الشافعي) وما كتبت من الآثار بعدما كتبت من القرآن والسنة والاجماع ليس لأن شيئاً من هذا يرأس رسول الله صلى الله عليه وسلم قوة ولا ألوهة لها ولا يحفظ معها وهما بل هي التي قطع الله بها العذر ولكن ادروا الثواب في أرشاد من سمع ما كتبنا قال فيما كتبنا بعض ما يشرع قالوا لهم ليقوله ولو تصحت عنهم العقبة لكانوا مثلاً في الاستفتاء بكتاب الله عز وجل ثم نسيه صلى الله عليه وسلم وما احتلوا إذا أمر الله عز وجل بالرب في الدين إلى أن يقول قائل هو جاز في السلف لأن أكثر ما في السلف أن يكون ديناً مضموناً (قال الشافعي) فإذا أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع الطعام بصفة إلى أجل كان والله تعالى أعلم بيع الطعام بصفة حالاً يجوز لانه ليس في البيع معنى إلا أن يكون بصفة مضموناً على صاحبه فإذا ضمن مؤخر ضمن مهلاً كان مهلاً أبطل منه مؤخره والأجل أنسح من معنى الغر وهو مجامع له في أنه مضمون له على بانه بصفة

(باب ما يجوز من السلف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز جاع السلف حتى يجمع خصلاً إلا أن يدفع المسلف عن ماسلف لأن في قول النبي صلى الله عليه وسلم من سلف فليسلف إنما قال فليعط ولم يقل ليباع ولا يعطى ولا يقع اسم التسليف فيه حتى يعطيه ماسلفه قيل أن يغاقر من سلفه وان شرط عليه أن يسلفه فيما يكال كيلاً أو فيما وزن وزناً ومكلاً وميزاناً معر وقد عرفت العامة فاما ميزان بره اياماً ومكلاً بره ايام فشرط ان عليه فلا يجوز وذلك لانهم اختلفوا فيه أو هل لم يعلم ما قدره ولا يبالي كان مكياً لا قد أبطله السلطان ولا إذا كان معروفاً وان كان غراً قال غرضي ما أوردى وأجوداً وأجنباً أو صنف من التمر معروفاً فان كان حنطة

== وإذا ابتاع الرجل من الرجل ثوباً بر أربعة وباعه ثم وجد البائع الأول الذي يبعه بر أربعة قد خاله في الثمن فقد قبل بيط عنه الخيانة بحصتها من الربح ويرجع عليه به وان كان الثوب فاقماً لم يكن له أن يرده وانما منعنا من افساد البيع وأن يرده اذا كان فاقماً وجعله بالقيمة اذا كان فاقماً أن البيع لم يتعقد على محرم علم ما معا وانما انعقد على محرم على الخائن منهما فان قال قائل ما يشبه هذا مما يجوز فيه البيع به والباطل فيه غار قيل تدليس الرجل للرجل العيب فيكون التدليس محرماً عليه كما كان ما أخذ من الخيانة محرماً ولا يكون البيع فاسداً فيه ولا يكون البائع انما فيه وقيل للثمن في الحمار في أخذه بالثمن الذي سمي له أو وضع البيع لانه لم يتعقد الابتنى مسمى فاذا وجد غيره فلم يرض المشتري فسد البيع لانه يراد في ثمن مجهول عند المشتري لم يرض به البائع

ومنها في باب السنة في الخيار (قال الشافعي) في الشركة والتولية بيع من البوع محل على محل به البوع ومحرماً على محرم به البوع فبعت كان البيع حلالاً فهو حلال وحيث كان البيع حراماً فهو حرام (قال الشافعي) والا حلة ففسخ بيع فلا بأس به قبل القبض لانها ابطال عسدة البيع بينهما والرجوع الى حالهما قبل أن يتبايعا

ان شرطه لان ذلك يختلف فبينان والمهولة بوزن معلوم أو كيل معلوم في ظروف نرى أو تكون اذا شرطت عرفت مثل غائر جليسة وما تشبه هذا وان ذكر محملاً أو حرماً أو زاملاً بغير رؤية ولا صفة فهو مفسوخ البهليل بذلك وان أكره محملاً وأراه إياه وقال معه معاليق أو قال ما صلحه فالقياس أنه فاسد ومن الناس من يقول به بقصد ما يراه الناس ومطاولان أكره الحكمة فشرط سراً معلوماً فهو أصح وان لم يشترط فأنى أحفظه أن السبر معلوم على المراحل لانها الاغلب من سائر الناس كأنه من الكراة الاغلب من نقد البلد وأما أراد المأجوزة أو القصير لم يكن له فان تكارى ابلا باعياتها ركبها وان ذكر حصة مضمونة ولم تكن باعياتها ركب

قال شامية أو مسانية أو مصرية أو موصلية أو منقلبي الخطة موصوفوا أن كان ذرة قال حمراء أو نطيس أو حمر أو صف منظره وفوان كان شعير قال من شعير بلد كذا وان كان مختلف سمى مضته وقال في كل واحد من هذا جند أو ردياً أو وسطاً سمى أصلاً معلوماً أن كان ماسلفاً أجل وإن لم يكن له أجل كان حالاً (قال الشافعي) وأحب أن يشترط الموضع الذي يقضه فيه (قال الشافعي) وإن كان ماسلفاً فيه وقعاً قال عبد بن قيس أوسداسي أو محتلم أو وصفه بشبه أو أسودها أو أصفر أو أبيض وقال في من العيوب وكذلك ما سوا من الرقيق بصفة من ولون وبراق من العيوب إلا أن يشاء أن يقول إلا لكي والجرح والشفرة وشدة السوداء والجش (١) وإن سلف في بعير قال بعير من نعم بنى فلان ثني غير مودن ثني من العيوب سبط أطلق أحمر بجحر الجنين دبا عي أو بازل وهكذا الأب بصفها ابتاجها وجنسها أو ألوانها أو سناتها وأنسابها وراثة هانم العيوب إلا أن يسمى عيا يتبرأ البائع منه (قال) ويصف الثياب بالجنس من كان أو قطن ونسج بلودزغ من عرض وطول وصفها قودة وقجودة أو رديانة أو وسط وعتيق من الطعام كله أو جديداً وغير جديداً وعتيق وأن يصف ذلك بمصداقهم مسمى أصم (قال) وهكذا النحاس يصفه أصم أو شبيهاً أو آخر ويصف الحديد كراً أو أنثاء أو محسن أن كان له والرصاص (قال) وأقل ما يجوز فيه السلف من هذا أن يصف ما خلف فيه صفة تكون معلومة عند أهل العلم أن اختلف السلف والسلف وإذا كانت مجهولة لا يقام على هذا إلى أجل غير معلوم أو ذرع غير معلوم أو لم يدفع السلف الثمن عند التسليف وقبل التفريق من مقامهما فقد السلف وإذا قدر ذلك السلف رأس ماله (قال) فكل ما وقع عليه صفة يرميها أهل العلم بالسلعة التي سلف فيها جاز في السلف (قال) ولا بأس أن يلف الرجل في الرطب قبل أن يطلع الثقل الثمر إذا اشترط أجل في وقت يمكن فيه الرطب وكذلك الثغراء المكيكة الموصوفة وكذلك يلف إلى سنة في طعام جديد داخل (٢) حقه (قال الشافعي) والجفت في الطعام والتمر مما لا يستغنى عن شرطه لأنه قديم يكون جديداً عتيقاً فاصفاً القديم (قال الشافعي) ولو اشترط في شيء مما سلف أجود طعام كذا أو ردياً كذا أو عام كذا أو اشترط ذلك في ثياب أو ورقين أو غير ذلك من السلع كان السلف فاسداً لأنه لا يوقف على أجوده ولا داءه أو يوقف على جود ورقه ولا تأخذه بأقل ما يقع عليه اسم الجودة والرداءة

(باب في الآجال في السلف والبيع)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف على سلف في كيل معلوم وأجل معلوم يدل على أن الآجال لا تلحق إلا أن تكون معلومة وكذلك قال الله جل ثناؤه إذا نذرتن يدين إلى أجل مسمى (قال الشافعي) ولا يصح بيع إلى العطو ولا حصاد ولا جدد ولا عديد التصاري وهذا غير معلوم لأن الله تعالى حتم أن تكون المواقيت بالأهلة فيما وقف لأهل الإسلام فقال تبارك وتعالى يا أولئك عن الأهلة قل هي موافق الناس والحج وقال جل ثناؤه شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وقال جل وعز الحليم أنهر معلومات وقال بسأولون عن الشهر الحرام وقالوا ذكروا الله في أيام معدودات (قال الشافعي) فأعلم الله تعالى بالأهلة جمل المواقيت وبالأهلة موافق الأيام من الأهلة ولم يجعل على أهل الإسلام إلا بها فن أعلم بغيرها فغير ما أعلم أعلم (قال الشافعي) ولو لم يكن هذا متكدياً كان من الحائز أن تكون العلامة بالحصاد والجديد بخلافه وخلافه قول الله عز وجل أجل مسمى والأجل المسمى ما يختلف والعلم يحيط أن الحصاد والجديد يتأخران ويتقدمان بقدر عيش الأرض ويذهبها بقدر برد الأرض والسنة وسوهازم يحصل الله فيما استأخر أجلاً المعلوم والعطاء إلى السلطان يتأخر ويتقدم وقمع التصاري عندى يخالف حساب الإسلام وما أعلم الله تعالى به فقد يكون طاماً في شهر وطاماً في غيره فلو أجزأه إليه أجزأه على أمر

ما يجعله غير مضربه وعليه أن يركب المرأة وينزلها عن البعير باركاً لانه ركوب النساء وينزل الرجل للصلاة ويتنظر حتى يصلها غير مهمل له ولما لا بد له منه من الوضوء ولا يجوز أن يتكلم في بعير يصنه إلى أجل معلوم إلا عند خروجه وإن مات البعير رد الجمل من الكسراء مما أخذ بحسب ما بقي وإن كانت الحسوة مضوونة كان عليه أن يأتي بابل غيرها وإن اختلعت في الرحلة رجل لا مكبر ولا مستلقيا والقياس أن يسدل ما يبقى من الزاد ولو قيل إن المصروف من الزاد

(١) فسوة والحش بالنسبين المجهدة السائق والمودن بضم الميم وفتح الدال المهملة القصير ويحضر الجنين بضم الميم وسكون الجيم وفتح الفاء واسعهما كافى القاموس كتبه مصححه (٢) قوة أو أذل حقه كذا بعض الأصول وفي بعضها بدون نقط وحرر له نقط

مجهول فكره لانه مجهول وأما خلاف ما أمر الله به ورسوله أن تتأجل فيه ولم يحرقه الا قول التصري على حساب يقينون فيه أما فكنا انما اختلفنا فينا بشهادة التصري الذين لا يخبرونهم بشئ من هذا عندنا غير حلال لاحد من المسلمين (قال الشافعي) فان قال قائل فهل قال فيه أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم قلنا ما يحتاج الى شئ من ما وصفت من دلائل الكتاب والسنة والقياس وقد ووي في رجل لا يثبت حديثه كل التثبت شيا (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال قال لا تتبعوا الى العطاء ولا الى الابد ولا الى الناس (أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن رجل باع طعاما فان أكلت على الطعام فطعامك في قابل سلف قال لا الا الى أجل معلوم وهذا ان حلال لا يدري الى أيها يوفيه طعامه (قال الشافعي) ولو باع رجل عبداهما ثم دنا الى العطاء وأولى الجدا وأولى الحصاد كان فاسدا ولو أراد المشتري ابطال الشرط فبطل الثمن لا يمكن ذلك لان الصفقة انقضت فاسدة فلا يكون له ولا لهما اصلاح جله فاسدة لا يتجدد بيع غيرها (قال الشافعي) فالسلف بيع مضمون بصفة فان اشتراك يكون الى أجل جائز وأن يكون حلالا وكان الحلال أولى أن يجوز لأمير من أحدهما أن يبيع مضمون بصفة كما كان الدين مضمون بصفة والأخران ما أسرع المشتري في أخذه كان من الخروج من الفساد بغير وطأض وأولى من المؤجل (أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن رجل باع طعاما فباعه في يومه قبل الليل وقد دفعه اليه الثمن قبل الليل وليس الطعام عنده قال لا من أجل الشئ وقد علم كيف السوق وكما السعر قال ابن جريج فقلت له لا يبيع السلف الا في الشئ المستأخر قال لا الا في الشئ المستأخر الذي لا يبيع كيف يكون السوق اليه يبيع أو لا يبيع قال ابن جريج ثم يبيع عن ذلك بعد (قال الشافعي) يعني أجاز السلف حلالا (قال الشافعي) وقوله الذي يبيع اليه أحب الي من قوله الذي قاله أو ليس في علم واحد منهما كيف السوق شئ يفسد بها ولا في علم أحد هذين الآخر أرايت لو باع رجل رجلا نجا وهو يعرف سوقها أو سلعة ولا يعلو المشتري أو يعلو المشتري ولا يعلو البائع أكان في شئ من هذا ما يفسد البيع (قال الشافعي) ليس في شئ من هذا شئ يفسد يعلم علوما نسيئة ولا حالا (قال الشافعي) فمن سلف الى الجدا أو الحصاد فالبيع فاسد (قال الشافعي) وما أعلم عامدا الا واحد ادبنا تأخر فيمضي لقدرا ينه يخذ في ذي القعدة ثم لا يتم يخذ في المهر من غيره لا يفسد فأما اذا اعتلت النخل واختلفت بلدانها فهو يتقدم ويتأخر بأكثر من هذا (قال) والبيع الى الصدر جائز والصدور يوم النفر من متى فان قال وهو يفسد غير مكة الى يخرج الحاج والى أن يرجع الحاج فالبيع فاسد لان هذا غير معلوم فلا يجوز أن يكون الاجل الى فعل يحدنه الآميون لانهم قد يهلون السير ويؤخرونه هللة التي تحدثن والى آخره ثم يحددها لانه يختلف في الشهور التي جعلها الله علما فقال ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فاجتمعا يكون الجدا ادبنا لم يف وقد أدركت انهم يبيعون مختلفا في شهور ذاتي وقت الله لا يبيع في عام شهرا ثم يعود في شهر بعد فلا يكون الوقت فيما يخالف شهورا التي وقت لنا ربنا عز وجل ولا يحدنه الآميون ولا يكون الا الى ما لا عمل للصادق في تقديره ولا تأخير به مجامعة الله عز وجل وقتا (قال) ولو سلفه الى شهر كذا فان لم يتأجل في شهر كذا كان فاسدا حتى يكون الاجل واحدا معلوما (قال) ولا يجوز الاجل الا مع عقد البيع وقبل تفرقه ما عن موضعهما التي يتأجل به فان تأجلا وتفرقا عن غير أجل ثم انقضت بعدا أجل لم يجوز الا أن يجدد بها (قال) وكذلك لو أسلفه ما يذرم في كيل من طعام بوقته اياك في شهر كذا فان لم يتسرع في شهر كذا كان غيرا لان هذا من أجل ان حلال واحد فان قال أوتيكه فبيان أن دفعته الى المشتري رأس الشهر كان هذا أحلا غير محدودا واحدا وكذلك لو قال أجيلك في شهر كذا أو له وآخره لا يسمى أحلا واحدا ولا يعلو حتى يكون أحلا واحدا (قال الشافعي) ولو سلفه الى شهر كذا فان جبهه كذا كان حلالا فاسدا واذا سلف فقال الى شهر رمضان

ينقص فلا يبدل
كان مذهبها (قال
المزني) الاول اقبسها
(قال الشافعي) رحمه
الله فان هرب الجاهل
فعل الامام أن يكرى
عليه في ماله

(تعيين الاجراء من
الاجارة سن كتاب
اختلاف المصنفين
وابن أبي ليلى)

(قال الشافعي) رحمه
الله الاجراء كلهم سواء
وماتلف في أبيهم
غير جانياتهم فاحد
من قولين أحدهما
الضمان لانه أخذ
الاجر والقول الآخر
لضمان الابا الصدوان
(قال المزني) هذا
أولاه به لانه قطع بأن
لضمان على الجاهل بأمره
الرجل أن يجيبه أو
يحتج غلامه أو يسطر
ذاته وقد قال الشافعي
اذا اتقوا عن هؤلاء
الضمان لزهم القاه
عن الصناع وقال

من سنة كذا كان حازرا والاحل حين يرى هلال شهر رمضان أبدأ حتى يقول الى انسلاخ شهر رمضان أو مضيه أو كذا وكذا أو ما عاضى منه (قال الشافعي) ولو قال أبعث الى يوم كذا لم يحل حتى يطلع القمر من ذلك اليوم وان قال الى الظهور فاذا دخل وقت الظهور في أدنى الاوقات ولو قال الى عقب شهر كذا كان مجهولا فاقدا (قال الشافعي) ولو تبايعا عن غير أجل لم يتفرقا عن مقامهما حتى يجد أحلا فالأجل لازم وان تفرقا قبل الأجل عن مقامهما تجد أحلا لم يجز الا بتعديدهم وبيع وانما أجرته أو لئلا لا يسع لهم يكن ثم فاذا تم التفرق لم يجز أن يجداه الا بتعديدهم (قال) وكذلك لو تبايعا على أجل ثم نقضا قبل التفرق كان الأجل الآخر ان نقضا الأجل بعد التفرق بأجل غيره ولم ينقضا البيع فليس مع الاول لازم تام على الأجل الاول والاخر موعدان أحب المشعري وفيه وإن أحب لم يفسخه (قال الشافعي) ولا يجوز أن يسلفه مائة دينار في عشرة أو كر أو خمسة منها في وقت كذا أو خمسة في وقت كذا الوقت بعده لم يجز بالسلف لان قيمة الخمسة الا كر او المائة أقل من قيمة الا كر او الخمسة فتقع الصفقة لا يعرف كم حصد كل واحدة من الخمسين من الذهب فوقع به مجهولا وهو لا يجوز مجهولا والله تعالى أعلم (١)

(قال الشافعي) ولا يجوز أن يسلف ذهب في فضة ولا فضة في ذهب في فضة ولا فضة في ذهب ويجوز أن يسلف كل واحد منهما في كل شئ خلافا لهما من نحاس وفلوس وشبه ورصاص وحديد وموزون ومكبدل ما كولد أو مشروب وغير ذلك من جيع ما يجوز أن يشترى (قال الشافعي) وانما جاز أن يسلف في الفلوس بخلافه في الذهب والفضة ماله لاز كدفنه وأنه ليس بشئ للأشياء كأن تكون الدراهم والدنانير أو أعمالا للأشياء المسلفة فان في الدنانير والدراهم الزكوة وليس في الفلوس زكاة وانما انظر في التبرأ الى أصله وأصل النحاس مما لا راي فيه فان قال قائل من أجاز السلف في الفلوس قلت غير واحد (قال الشافعي) أخبرنا القنداح عن محمد بن أمان عن جابر بن ابراهيم أنه قال لا بأس بالسلف في الفلوس وقال سعيد القنداح لا بأس بالسلف في الفلوس والذين أجازوا السلف في النحاس يلزمهم أن يبيعوه في الفلوس والله تعالى أعلم فان قال قائل فقد تحوّر في البلدان جواز الدنانير والدراهم قبل في بعضها دون بعض وبشرط وكذلك الحنطية يجوز ما جاز التي هي ليست السنن جواز الدنانير والدراهم ولا يجوز بها الفلوس قال قال الحنطية ليست بشئ لماسئلك قبل وكذلك الفلوس ولو استهلك رجل لرجل قيمة درهم أو أقل لم يحكم عليه بالامن والذهب والفضة لامن الفلوس فلو كان من كرمها انما كرمها لهذا ينبغي له أن يكره السلف في الحنطية لانها تنعم بالحلز وفي الذرة لانها تنعم باليمن فان قال قائل انما تكون غنائم بشرط فكذلك الفلوس لا تكون غنائم الا بشرط ألا ترى أن رجلا لو كان له على رجل دائن

لم يجبره على أن يأخذ منه فلوسا عما يجبره على أن يأخذ الفضة وقد بلغني أن أهل سويقة في بعض البلدان أجازوا بينهم خرافة ما كان الفلوس وانفرد فصار يجعل كالفلوس فيجوز أن يقال يكره السلف في النحشرف (قال الشافعي) رحمه الله أريت الذهب والفضة مضربين دنانير أو دراهم أو مثملها مغير دنانير أو دراهم لا يحل الفضل في واحد منهما على صاحبه لا ذهب بدنانير ولا فضة بدراهم الا مثلا لا يحل وزن أو ما ضرب منها وما لم يضرب سواء لا يختلف وما كان ضرب منها ولم يضرب منها من غير أن يوزن أو ما ضرب منها دراهم ودنانير ولا فضة ولا يحل الفضل في مضربه على غير مضربه أو بالقي مضربه وغير مضربه سواء فكيف يجوز أن يجعل مضروب الفلوس محالفا غير مضربه وهذا لا يكون في الذهب والفضة (قال الشافعي) وكل ما كان في الزيادة في بعضه على بعض الا فلا يجوز أن يسلف شئ منه في شئ منه الى أجل ولا شئ منه مع غيره في شئ منه وحده ولا مع غيره ولا يجوز أن يسلف شئ منها بلين الى أجل حتى يسلمها مستحلبا بلين واليمن ولا يزيد لان حصة اليمن التي في الشاة شئ من اللبن الذي الى أجل لا يرى كم هو له بل بأكر أو أقل واليمن لا يجوز الا مثلا لا يحل ويدأيد وهكذا هذا الباب كله وقياسه (قال الشافعي) ولا يحل عندئذ استدلالا بما وصفت من السنة والقياس أن يسلف شئ يؤكل أو يشرب مما يكال فيما يوزن مما

ما علفت أني سألت واحدا منهم ففرق بينهما وروى عن عطائه قال لا ضمان على صانع ولا أجبر (قال المزني رحمه الله) ولا أعرف أحدا من العلماء ضمن الرأى المنفرد بالاجرة ولا فرق بينه عندي في القياس وبين المشتري ولا ضمن الاجبر في المطاوعة يحفظ ما فيه من البر ويبيعه والصانع بالاجرة عندي في القياس مثله (قال الشافعي) رحمه الله وإذا استاجر من غيره خبزا معلوما في تنور أو فرفن فاحترق فان كان خبره في حال لا يخفى

(١) من هالي آخر الباب بقية باب الأجال في الصرف السابق قدم منه السراج البلقيني في نسخه ما يتعلق بالصرف وذكر الباقي هنا تلطفه بالسلم والبال برمته مذكور في هذا الموضوع في جميع النسخ كنه صحيحه

يؤكل أو يشرب ولا شيء يؤزن فيما يكال لا يوصل أن يسلف معد حنطة في رطل عمل ولا رطل عمل في ملز ريب
ولا شيء من هذا وهذا كله قياس على الذهب الذي لا يصلح أن يسلف في الفضة والفضة التي لا يصلح أن تسلف في
الذهب والقياس على الذهب والفضة أن لا يصلح ما كؤل موزون في مكيل ما كؤل ولا مكيل ما كؤل
في موزون ما كؤل ولا غيرهما كل أو شرب بحال وذلك مثل سلف الذنات في الدراهم ولا يصلح شيء من الطعام
بشيء من الطعام نسيئة (قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس أن يسلف العرض في العرض مثله إذا لم يكن
ما كؤل ولا مشروباً أخيراً ساعدن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا بأس أن يسلف السلعة بالسلعة
أحدهما ناجرة والأخرى دين أخيراً ساعدن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا يسلف السلعة بالسلعة
كلها مدين فكرهه قال وهذا يقول لا يصلح أن يسلف ديناً دين وهذا امرئ عن النبي صلى الله عليه وسلم من
وجه (قال الشافعي) وكل ما كان يسلف بعضه بعض متفاضلاً من الأشياء كلها جاز أن يسلف بعضه في بعض
ما خلا الذهب في الفضة والفضة في الذهب والماء كؤل والمشروب كل واحد منهما في صاحبه فاتها خارجة
من هذا المعنى ولا بأس أن يسلف معد حنطة في بعر وبغير بعرين وشاقق شاقق وسواها شترت الشاة
والخنف بشتان برادها الفم أو لاراد لاسها بشتان حيواناً لا لحالب لم ولا لحالب حيوان وما كان في هذا
المعنى وحشية في وحشيتين موزونتين ما خلا ما وصفت (قال الشافعي) وما كل أو شرب بحال الموزون
ولا يكال قياساً على ما يكال ووزن ما يؤكل أو يشرب فان قال قائل فكيف عشت ما لا يكال
ولا يوزن من الماء كؤل والمشروب على ما يكال ووزنهما قلت وجدت أصل البيوع شش شاقق الزبادة
في بعضه على بعض أو راساً لأرأف الزبادة في بعضه على بعض فكان الذي في الزبادة في بعضه على بعض
الزبادة وفضة وهما اثنتان من كل شيء لا يقاس عليهما غيرهما لما بينهما ما يقاس عليهما وصفتان أنهما
تعمل لكل شيء وجاز أن يشتري بهما كل شيء عداهما ما يبدو نسيئة ويحطة وشعر وغيره ولم يكن هذا
ما كؤل ما كؤل موجوداً في السنة تحريم الفضل في كل صنفه على الشيء من صنفه فحسنا المكيل
والموزون عليهما وبعد تما يباع غير مكيل ولا موزون فحسنا الزبادة في بعضه على بعض من الحيوان
والثياب وما أشبه ذلك مما لا يوزن فلما كان الماء كؤل غير المكيل عند العامة للموزون عندهما ما كؤل
فيما ع الماكيل الموزون في هذا المعنى ووجدنا أهل البلدان يختلفون فيهم من وزن ووزنا ووجدنا
كثيراً من أهل البلدان يزن الصم وكثيراً لا يزنه ووجدنا كثيراً من أهل البلدان يبيعون الرطب جزاً فاف
فكانت أفعالهم فيه متباينة واحتل كله الوزن والكيل ومنهم من يكيل منه الشيء لا يكيله غيره ووجدناه
كلهم يحتمل الوزن ووجدنا كثيراً من أهل العلم يزن الصم وكثير منهم لا يزنه ووجدنا كثيراً من أهل العلم يبيعون
الرطب جزاً فاف وكانت أفعالهم فيه متباينة واحتل كلها الوزن أو الكيل أو كلاهما كان أن يقاس بالماء كؤل
والمشروب المكيل والموزون أو في ثمن أن يقاس على ما يباع عدداً من غير الماء كؤل من الثياب وغيرها لا
بعد ناهات فافره فيما وصفت وفي أنها لا تجوز إلا بصفة وذرع وجنس وسن في الحيوان وصفة لا يوجد في
الماء كؤل مثلها (قال الشافعي) ولا يصلح قياس قولنا هذا رمانة رمانتين عدد الاوزان ولا سقر حلة
بسفر جلتين ولا بطيخة بطيختين ولا يصلح أن يباع منه جنس مثله الاوزان ما يبد كما يقول في الحنطة
والتمر وإذا اختلف فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض ما يبدو ولا خيرة نسيئة ولا بأس برمانته بسفر جلتين
وأكثر عدداً ووزناً كما يكون بأس بعد حنطة بمدى غير وأكثر ولا مد حنطة بغير جزاً أقل من الحنطة أو
أكثر لانه اذا لم يكن في الزبادة فيه ما يبد إلا بالأمثال أن لا يتكايلا في أعما أمرها يتكايلا نه اذا كان لا يحل
الامثال على ما اذا جاريه الفضل فاما مع البكيل كى لا يتفاضل فلامعنى فيه ان ترك الكيل بحمره
وادا يبع منه جنس شيء من جنس لم يصلح عدد اول يصلح الاوزان ووزن وهذا مكتوب في غيره هذا الموضع
بعله (قال) ولا يسلف ما كؤل ولا مشروباً في ما كؤل ولا مشروب بحال كما لا يسلف الفضة في الذهب

مثلها لاستعار التنوير
أو شدة ضوء أو تركه
تر كالا يجوز في مثله فهو
مما من وان كان ما فعل
صالحاً لمثل لم يضمن
عند من لا يضمن الا جبر
وان اكترى ذابة
فضرها وكبها بالقلم
فانت فان كان ما فعل
من ذلك ما يفصل
العامة فلا شيء عليه
وان فعل ما لا يفعل
العامة ضمن فاما
الروض فان شأهم
استصلاح النوايا
وهل على السور والجل
عليها الضرب على أكثر
بما يفصل الراكب
غيره فان فصل من
ذلك ما راء الروض
صالحاً بلا اعتناء بين لم
يضمن فان فعل خلاف
ذلك فهو متعدد
ضمن (قال الوارثي)
اذا فعل ما لاراة فعله مما
فيه صلاح لم يضمن وان
فعل غير ذلك ضمن
(قال المرتضى) رحمه
الله وهذا يقضى لاحد
قوله بطرح الضمان

ولا يصلح أن يباع إلا بما يذ كما يصلح الغضة بالفضة والذهب بالذهب (قال الشافعي) ولا يصلح في شيء من
 المأكولات أن يسلم فيه عددا لأنه لا حقة كصفة الحصان يذرع الشاب والفتى ولا يسلف الأوزن معلوما
 أو كيل معلومان صلح أن يكل ولا يسلف في جوز ولا يضر ولا رائج ولا غير عددا للاختلاف وأنه لا حدة
 يعرف كالبرص غيره (قال) وأحب أن لا يسلف جزأ من ذهب ولا فضة ولا طعام ولا ثياب ولا شيء
 ولا يسلف شيء حتى يكون موصوفاً أن كان ديناراً فسكره وجوده ووزنه وان كان درهماً فكذلك وبالله
 وضع (١) أو أسوداً ما يعرف به فان كان طعاماً قلت عرضاً في جلد كلبه كذا وكذلك أن كانت حنطة
 وإن كان ثوباً قلت من روى طوله كذا وعرضه كذا رقت مضى جيد وإن كان بعيراً قلت ثنائه راجع
 سط الخلق جميعاً ومروها نصف كل ما أسلفته كما نصف كل ما أسلفته فيه وبعت به عرضاً بنا لا يجوز
 في ما يغيره فان ترك منه شيئاً وترك في السلف بنا خفت أن لا يجوز ومال ما أسلفته غير مال ما أسلفت
 فيه وهذا الموضع الذي يختلف فيه السلف بين الأعيان الآتية أنه لا بأس أن يشتري الرجل ابلاً قد راها
 البائع والمشتري ولم يصفها بغير حاط قد بدا صلاحه وراها وأن الرأى بينهما في الجزاء وفيما يصان من
 الثمر والمبيع كالصفة فيما أسلف فيه وان هذا لا يجوز في السلف أن أقول أسلف في خرقة جدي من خير
 النخل حلاً أو أخله أو وسطه من قبل أن جل النخل يختلف من وجهين أحدهما من السن فيكون في سنة
 أحل منه في الأخرى من العطش ومن شيء لا يعلم إلا الله عز وجل ويكون بعضها مختصاً ببعضها موقراً فالعلم أعلم
 من أهل العلم بخلافه في أنهم يميزون في بيع الأعيان الجزاء والعين غير موصوفة لأن الرأى به أكثر من الصفة
 ويردونه في السلف فخرقوا بين حكمهما وأجاز وافي بيع العين أن يكون إلا غير أحل ولم يميز وافي يبيع
 السلف المؤجل أن يكون كان والله تعالى أعلم أن يقول كلاً يكون المبيع المؤجل إلا معلوماً يعلم بمثله
 من صفة وكيل ووزن وغير ذلك فكذلك ينبغي أن يكون ما يبيع به معرفاً بصفة وكيل ووزن فيكون الثمن
 معروفاً كان كالمبيع معروفاً ولا يكون السلم مجهول الصفة والوزن في مبيعهم رقيقون مجهولاً بدين (قال
 الشافعي) ومن ذهب هذا المذهب ذهب إلى أن السلف أن انتقض عرف السلف رأس مال هو يكون معلوم
 الصفة معلوم الصفة ولا يكون معلوم الصفة معلوم الصفة عيناً به ولا ولا يكون معلوم الصفة عيناً (قال
 الشافعي) وقد نجد خلاف من قال هذا القول مذهبا محتملاً وإن كان اختراهما وصفاً وذلك أن يقول قائل
 إن يبيع الجزاء أفعالاً إذا عانته المحازف فكان عان المحازف مثل الصفة فيما غاب أو أكثر ألا ترى أنه
 لا يجوز أن يتلع بغير حاط جزأ بدين ولا يصلح أن يكون الذين الأموصوفاً إذا كان عائبان كان الثمر حاضراً
 جزأ فلهو كالوصف غائباً (قال الشافعي) ومن قال هذا القول الآخرا ينبغي أن يميز السلف جزأ فمن
 الثنائير والبراهم وكل شيء ويقول إن انتقض السلف فالقول قول البائع لأنه المأخوذة مع عينه كالمشتري
 البار بعينها بغير حاط فينتقض البيع فيكون القول في التمس قول البائع ومن قال القول الأول في أن
 لا يجوز في السلف إلا ما كان مقبوضاً موصوفاً كما هو وصف ما سلف فيه غائباً ما وصفاً (قال) والقول
 الأول أحب القولين إلى واقعه أعلم وقياس هذا القول الذي اخترت أن لا يسلف ما تدين في ما تدين
 حنطة وما تدين صاع غرم موصوفين الآن يسمى رأس مال كل واحد منهما لأن الصفة وقعت وليس من كل
 واحد منهما معروفاً (قال الشافعي) ولو سلف ما تدين ديناراً في ما تدين صاع حنطة ما تدينها إلى شركذا
 وما تدين إلى شهر مسمى بعد لم يجز في هذا القول من قبل أن لم يسلم لكل واحد منهما ما تدين على حدة وانهما إذا
 أقبعا كانت ما تدين صاع أقرب أجلا من ما تدين صاع بعد أجلا منها كترقي القيمة وانقضت الصفة على ما تدين
 صاع ليست تعرف حصة كل واحد منهما من الثمن (قال الشافعي) وقد أجاز غيرنا وهو يدخل عليه
 ما وصفاً وأنه إن جعل كل واحد منهما بقيمة يوم يتأجلان قومه قبل أن يجب على بالعه دفعه وانما يقوم
 ما وجب دفعه وهذا لم يجب دفعه فقد انقضت الصفة وهو غير معلوم (قال) ولا يجوز في هذا القول أن

كما وصفت وبالله
 التوفيق (قال الشافعي)
 رحمه الله ولو أكرى
 حبل مكيه وما زاد
 فصاه فهو في المكلة
 حاز وفي الزائد فلسه
 أجر مثله ولو جعله
 مكلة فهو جدت زائدة
 فله أجر ما حصل من
 الزائد وان كان الحال
 هو الكيل فلا كراه
 له في الزيادة وصلاحه
 انطباع في أخذ الزيادة
 في موضعه أو ضمن
 قبه سلمه مع الكلاب
 والتمسين بخلاف
 رأي البهائم وصنع
 الاعمال لأن التمسين
 يؤدون بالكلام فيتعلمون
 وليس هكذا مؤدب
 البهائم فإذا ضرب
 أحدهما بالتمسين
 لاستصلاح المضروب
 أو غير استصلاحه فكل
 كانت فمعية على
 عاقبه والتمسين في ماله
 (١) قوله وبالله
 الوضع يقتضين الدرهم
 الصحيح كما في القاموس
 كتبه مصححه

تسلف أبدا في شئين مختلفين ولا أكثر الا اذا سميت رأس مال كل واحد من ذلك الصنف وأحده حتى يكون صفة جعت ميوعة مختلفة (قال) فان عمل تسلف مائة دينار في مائة صاع حطمة تسهما مائة دينار الى كذا أرباع بعون في مائة صاع تحول في شهر كذا ازلان هذه وإن كانت صفة فانها وقعت على عتبت معلومتين بنيتين معلومتين (قال الشافعي) وهذا ما عالج طبع الاعيان في هذا الموضوع ولو ابتاع رجل من رجل بمائة دينار مائة صاع حطمة مائة صاع قمر مائة صاع جليلان ومائة صاع بسن (١) جاز وان لم يسلم لكل صنف منه وكان كل صنف منه بقيته من المائة ولا يجوز أن يسلف في كيل فباخذ بالكيل وزنا ولا في وزن فباخذ بالوزن كيلا لانك تأخذ ما ليس بمحقق اما انقص منه واما أن يداختلاف الكيل والوزن عندما يدخل في المكيال ونقله فحق الكيل بحال في هذا المعنى الوزن (قال الشافعي) وهكذا ان أسلم اليه في ثوبين أحدهما روى والآخر روى موصوفين لم يجز السلف في واحد منهما حتى يسمى رأس مال كل واحد منهما وكذلك في ثوبين مروي بينهما لا يستويان ليس هذا كالخطة تصنفوا كالمزني فقالان هذا الايتيان وان بعضه مثل بعض ولكن لو أسلف في خططين سمرامو محمولة مكبتين لم يجز حتى يسمى رأس مال كل واحد منهما الايتيان

(باب جامع ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز والكيل)

(قال الشافعي) رحمه الله وأصل ما ثبت عليه في السلف وفرقت بينه داخل في نص السنة ولايتها والله أعلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر بالسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم فوجود في أمره صلى الله عليه وسلم أن ما أدن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يكون علم البائع والمشتري في صفته سواء (قال) واذا وقع السلف على هذا جاز اذا اختلف عمل البائع والمشتري فيه أو كان مما لا يحاط بصفته لم يجز لانه خارج من معنى ما أدن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يتابع الناس بالكيل والوزن على معنى ما وصفت بين أنه معلوم عندهم أن الميزان يؤدي ما اتبع معلوما والمكيال معلوم كذلك أو فر بيمينه وأن ما كبر لم يملأ المكيال كله ولم يتصف فيه شئ حتى يكون عيلا المكيال ومن المكيال شئ فإرخ جاز ولو جاز أن يكال ما يتخاف في المكيال حتى يكون المكيال يرى مثثا وبطنه غير محتمل لم يكن للكيل معنى وهذا مجهول لان المتخاف يختلف فيها يقل ويكثر يكون مجهول عند البائع والمشتري والسبع في السنة والاجماع لا يجوز أن يكون مجهول عند واحد منهما فان لم يجز بأن مجهله أحد المتبايعين لم يجز بأن مجهله معا (قال) وموجود في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم عن السلف الأكيل ووزن وأجل معلوم كما وصفت قبل هذا وأنهم كانوا سلفون في الثمر السنة والستين والتمر يكون رطبا والربط لا يكون في الستين كلتهما موجودا وانما يوجد في حين من السنة دون حين وانما أجزا السلف في الربط في غير حينه اذا انشأ رطبا أخذته في حين يكون فيه موجودا لان النبي صلى الله عليه وسلم أجاز السلف في الستين والثلاث موصوفا لانه لم يمتد أن يكون الأكيل ووزن وأجل ولم يمتد عنه في الستين والثلاث ومعلوم أنه في السنة والستين غير موجود في أكثر مدتهما ولا يسلف في قبضة ولا مد من رطب من حائط يعينه الى يوم واحد لانه قد أتى عليه الاقعة ولا يوجد في يوم واحد لم يجز في يوم لم يجز في أكثر من يوم وانما السلف فيما كان ما مونا سواء القليل والكثير ولو أجزت هذا في مذرب عبد النبي صلى الله عليه وسلم من حائط يعينه أجزته في ألف صاع اذا كان يعمل مثلهما ولا فرق بين الكثير والقليل في هذا

(باب السلف في الكيل)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لادق ولا ردم (٢) ولا زلزلة

والثعز رليس محمد
محب بكل حال وقد يجوز
تركه ولا يأنهم تركه قد
فعل غير شئ في عهد
رسول الله صلى الله عليه
وسلم غير حد فله ضرب
فمن ذلك الغلول وغيره
ولم يؤث بحد قط فعفاه
وبعث عمر بن الخطاب
رضي الله عنه الى
امراء في شئ بلغه عنها
فاستقط فقبله اذك

مؤدب فقال له على رضى
الله عنه ان كان اجتهد
فقد أخطأ وان كان لم
يجتهد فقد غش عليك
الدية فقال عمر عزمت
عليك أن لا تحبس
حتى تضربها على
قومك فهذا خطأ
الامام على طاقته دون
بيت المال (قال)
ولو اختلفا في ثوب فقال
ره أمرت أن تقطعه

(١) قوله بسن بضم
الموحدة وسكون الام
وضم السين المهملة
العمدس أو حسب
يشبه كافي القاموس
(٢) قوله ولا زلزله
أن عيلا المكيال حتى
يحوز رأسه كجلى الهابة
كتبه مصححه

قصصا وقال الخياط بل
قباه (قال الشافعي)
رحمه الله بعد أن وصف
قول ابن أبي ليلى أن
القول قول الخياط
لا اجتماعهما على
القطع وقبول أبي
حنيفة أن القول قول
رب الثوب كقول دفعه
المرجل فقال رهن
وقال له وديعة (قال
الشافعي) رحمه الله
ولعل من محته أن
يقول وإن اجتمعا على
أنه أمره بالقطع فلم
يعمل له عمله كالم
استأجره على حمل
باجرة فقال قد حملته
يكن ذلك الإقرار
صاحبه وهذا أشبه
القولين وكلاهما

(١) قره من حشرها
جمع حشرة بالهاء المهملة
والجرم بكسر القمه التي
تلى الحبة والتي فوق
الحشرة تسمى القشرة
محركة أيضا في
القاموس واللسان اه
معصمه

(قال الشافعي) من سلف في كيل فليس له أن يدق ما في المكيال ولا يركبه ولا يكتف يديه على رأسه فله ما أخذ
المكيال وليس له أن يسلف في كيل شيء يختلف في المكيال مثل ما يختلف خلقته ويعظم ويصغر لانه قد
يبقى قيمان لا يتغير لانه في كونه كل واحد منهما لا يدري كم أعطى وكم أخذ إنما المكيال لئلا
وما كان هكذا لم يسلف فيه الاوزن ولا يباع ايضا اذا كان هكذا كيل بحال لان هذا اذا بيع كيل لا يستوف
المكيال ولا بأس أن يسلف في كيل بمكيال قد عطل وترك اذا كان معرفة عامة عند أهل العدل من أهل
الصلح وان كان لا يوجد عدل لا يعرفه أو أراه مكيالا لئلا يتكيل ليه لم يميز السلف فيه وهكذا القول
في الميزان لانه قد عطل ولا يعرف قدره ويختلفان فيه فيفسد السلف فيه ومن الناس من أسد السلف هذا
وأجاز في أن يسلف الشيء جزافا ومعناها واحد ولا يخفى السلف في كيل الاموصوفا كما وصفتنا في
صفات الكيل والوزن

(باب السلف في الخنطة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والسلف في البلدان كالمساو قبل طعام البلدان أو كثر فإذا كان الذي
يسلف فيه في الوقت التي يحل فيه لا يختلف ووصف الخنطة فقال محمولة أو مولدة أو ووزن غايبه وجيدة
أوردية من صرام طعامها أو من صرام عام أول وبسي سنته وصفاته جاز السلف وان ترك من هذا ما يميز من
قبل اختلافها وقده ما وجد انتم وصفاتها (قال الشافعي) ووصف الموضع الذي يقضها فيه والأجل الذي
يقضها اليه وان ترك من هذا شيئا لم يميز (قال الشافعي) وقال غيرنا ان ترك صعة الموضع الذي يقضها
فيه فلا بأس ويقضى بها حتى أسلفه (قال الشافعي) وقد يسلف في سفر في بلدة يستدبر احد احد منها
ولا قريبها طعام فلو يكف الجمل اليها اضربه وبذلك سلفه ويسلفه في سفر في بحر (قال) وكل ما كان
لحمه مؤثمة من طعم وغيره لم يميز عندني أن يدرع شرط الموضع الذي يوفيه اياه في كفا في الطعام وغيره لما
وصفت وإذا سلف في خنطة بكل فعله أن يوفيه اياه فاقسمه من اللبن والنقل والدرواحي والزوان
والشعير وما خالطها من غيرها لا يوافقنا عليه أن يأخذها وفيها من هذا شيء كنائبه مكياله طعمه حين
خلطها بشيء من هذا لان موقعان مكيال فكان لو أجبر على أخذها أجبر على أخذ أقل من طعامه بأمر
لا يعرفه ومكبله لم يسلف فيها من هذا لا يعرفها (قال الشافعي) ولا يأخذ شيئا مما سلف فيه متعيبا بوجه
من الوجوه سوس ولا ما أصابه ولا غيره ولا يما اذا أراه أهل العلم فلو اعيد فيه

(باب السلف في الذرة)

(قال الشافعي) رحمه الله الذرة كخنطة توصف بحسب ما ولونها ووجودها وأوردتها ووجدتها وعتقها ودرام
عام كذا أو عام كذا ومكبلها وأجلها فان ترك من هذا شيئا لم يميز (قال الشافعي) وقد تدفن الذرة وبعض
الدفن عيب لها فان كان من لها عيب لم يكن للبائع أن يدعه إلى المتابع وكذلك كل عيب له وعليه أن يدفع
البذرة بربقة من حشرها (١) إذا كان الحشر عليها كما كالم الخنطة عليها (قال الشافعي) وما كان
منها إلى الجر ما هو بالجر لكونه لا على أعلاه لكونه أعلى الفاح والاوز ليس بقشرة عليه طريحه لا كما طرح نخالة
الخنطة بعد الطحن فأما قبل الطحن والهرس فلا يدرع على طرحها وانما قلنا لا يجوز السلف في الخنطة في
أكلها وما كان من الذرة في حشرها لان الحشر والاكام غلافان فوق القشرة التي هي من نفس الحبة التي
هي انما هي اللعبة كما هي من خلقته لا تتجزأ كانت الحبة قائمة الا بطحن أو هرس فإذا طرحت بهرس لم يكن
للحبة بقاء لانها كمال خلقته كالميلد تكمل به الخنطة لا يميز بينها والاكام والحشر يتغير ويبقى الحب بحاله
لا يضر به طرح ذلك عنه (قال) فان شبه على أحد بان يقول في الحوز والوز يكون عليه القشر فالجوز
والوزن ما لا يضره لانه اذا رفع الاقشرة لانه اذا طرح عنه قشره ثم تركه يحمل فساده والحب يطرح قشره

الذي هو غير خلقته فيبقى لا يفسد (قال الشافعي) والقول في الشعر كقول في النثرة تطرح عنه كإمامه وما بقي فهو كقشر حبة الخنطة المطروح عنها كإمامها فيصور أن يدفع بقشره اللازم لخلقته كما يجوز في الخنطة (قال الشافعي) ووصف الشعر كما وصف النثرة والخنطة إذا اختلف أجناسه ووصف كل جنس من الحب ببلده فإن كان جنسه مختلفا في جنس واحد ووصف بالدفقة والحدارة لاختلاف الدقة والحدارة حتى يكون صفة من صفاته أن تركت أفسدت السلف وذلك أن اسم الجودة يقع عليه وهو دقيق ويقع عليه وهو حاد ويختص في حاله فيكون الدقيق أقل غلظا من الحاد

(باب العلس)

(قال الشافعي) رحمه الله العلس صنف من الخنطة يكون فيه حتان في كل مقيتر كذا لانه أبقي في حتى يراد استعماله لئول كل فيل في ربح خفيفة فيل في عنه كإمامه ويصير جابجها ثم يستعمل (قال الشافعي) والقول فيه كالقول في الخنطة في كإمامها لا يجوز السلف فيه إلا مقي عنه كإمامه يحصل من اختلاف الكمام وتنبس الحب فلا يعرف بصفة والقول في صفاته وأجناسه أن كانت له وحدارته ودقته كالقول في الخنطة والنثرة والشعر يجوز فيه ما يجوز فيها ويرد عنه ما يرد منها

(باب العطنية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز أن يسلف في شيء من العطنية كبل في كإمامه حتى تطرح عنه فوري ولا يجوز حتى يسمى حصا أو عدسا أو جلبا أو ماشا وكل صنف منها على حدته وإن اختلف ذلك ووصف كل صنف منه باسمه الذي يعرف به جنسه كالخنطة والخنطة والشعر والنثرة يجوز فيه ما حاز فيها ويرد عنه ما ردها وهكذا كل صنف من الحب أرز أو دخن أو سلت أو غيره ووصف كإمامه الخنطة ويطرح عنه كإمامه وما جاز في الخنطة والشعر يلزفه وما انتقص فيهما انتقص فيه (قال الشافعي) وكل الحب يوصف بما يخلها بما يفسدها ويحبرها وقصوره عليه كقصور الخنطة عليها يباع بها لأن القصور ليست بالكمام

(باب السلف في الربط والتر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقول في التمر كالقول في الحب ولا يجوز أن يسلف في تمر حتى يصفه برتيا أو جموة أو صيانا أو برديا فإذا اختلفت هذه الأجناس في البلدان فتباينت لم يجوز أن يسلف في تمر حتى يقول من بردي بلاد كذا أو من جموة بلاد كذا ولا يجوز أن يسمى بلدا الأبلد من الدنيا خضرا واسعا كثير الثبات الذي يسم في يومين بأن الله تعالى أن تأتي الأتة عليه كله فتقطع غمرته في الحدب من أشد شدة حديدته أو رطبه أو أسلف في رطبه (قال) ووصف فيه حادرا أو عيلا ودقيقا وجيدا أو رديا لانه قد يقع اسم الجر الجودة على ما فيه الدقة وعلى ما هو أجود منه ويقع اسم الرطبة على الحاد حتى رده أنه غير الدقة (قال الشافعي) وإذا سلف في تمر لم يكن عليه أن يأخذ إلا الجاف لانه لا يكون تمر حتى يجف وليس له أن يأخذ غمرامبيا وعلامة العيب أن يراه أهل البصر به فيقولون هذا عيب فيه ولا عليه أن يأخذ فيه حشفة واحدة لانه مبيبة وهي نقص من ماله ولا غير ذلك من مستحشفه وما عطف وأضر به العطف منه لأن هذا كله عيب فيه ولو سلف فيه ربطا لم يكن عليه أن يأخذ في الربط سرا ولا مذنيا (١) ولا يأخذ إلا ما الربط كله ولا يأخذ ما الربط كله مشذوا ولا قد يقع اقارب أن يهرأ ويغيره لأن هذا ما غير الربط وما عيب في الربط وهكذا أصناف الربط والتر كله وأصناف العنب وكل ما سلف فيه ربطا أو باسما من الفاكة (قال الشافعي) ولا يصح السلف في الطعام إلا في كبل أو وزن فأما في عدد فلا وبأس أن يسلف في التين بابا وفي الفرس بابا وفي جمع ما ليس من الفاكة بابا بابل كإسلف في التمر ولا بأس أن يسلف فيما كبل

مدخول (قال المزني) رحمه الله القول ما شبه الشافعي بالحق لانه لا خلاف أنه عليهم أن من أحدث حدا فليما لا يملكه أنه ما خوز يحسنه وإن الدعوى لا تنفعه فأنشيط مقر بان الشوبلر به والله أحدث فيه حدنا وادى أدته وإجازه عليه فإن أقام بينة على دعواه والأخلف صاحبه وضمه ما أحدث في نوبه (قال الشافعي) رحمه الله ولوا كثر دابة فعبسها فدر السيرة فلا شيء عليه وإن حبسها أكثر من قدر ذلك ضمن

(مختصر من الجامع من كتاب المزارعة وكراة الأرض والشركة في الزرع وما دخل فيه

(١) قوله مذنيا قال في القاموس ذنبت البصرة تذبذبا وكت من ذنبا اه وكت نكت أي بدافيسها الارطاب كتبه محصه

منعربا كما يسل في الرطب والقول في صفاته وتسميته وأجناسه كالقول في الرطب سواء لا يختلف فان كان فيه شيء من بعض نوعه من بعض لم يجر حتى وصف اللون كما لا يجوز في الرقيق الاسفة الألوان (قال) وكل شيء إذا تغير فيه جنس من الأجناس لما كونه متفاوتا بالألوان أو بالعظم لم يجر فيه إلا أن وصف بلونه وعظمه فان ترك شيء من ذلك لم يجر. وذلك أن اسم الجودة يقع على ما يقيس ويعظم منه وهو يقع على أبيضه وأسوده وما كان أسوده خيرا من أبيضه وأبيضه خيرا من أسوده وكل الكيل والوزن يجمع في أكثر معانيه وقيل ما يباين به جلته أن شاء الله تعالى (قال الشافعي) ولو أسلم رجل في جنس من الثمر فأعلى أجود منه أو أورد أساطب نفس من المتباينين لا يطل الشرط بينهما لما يكن بذلك بأس وذلك أن هذا أعضاء لا يبيع ولكن لو أعطى مكان التمر حنطة أو غير التمر لم يجر لانه أعطاه من غير الصنف الذي له فهذا يبيع ما لم يقبض ببيع الرطب الحنطة (قال الشافعي) ولا خير في السلف شيء من الماء كونه عدد الأله لا يحاط به بمسألة كما يحاط في الحيوان بين وصفة وكيفية في الثياب بنوع وصفة ولا بأس أن يلفه به كله بصفة ووزن فيكون الوزن فيه ما أتى على ما أتى عليه الفرع في الثوب ولا بأس أن يلف في صنف من الثمر برصته ويسمى منه عظما أو صغرا أو خرا بوزن كذا أو كذا إذا دخل الميزان فيه من عدد ذلك لم يظفر به إلى العدد إذا وقعت على ما يدخل الميزان أقل الصفة ونظر إلى الوزن كما لا ينظر في موزون من الذهب والفضة إلى عدد وإذا اتلف في عظمه وصغره فعليه أن يعطيه أقل ما يقع على اسم الغنم وأقل ما يقع على اسم صغته ثم يسوفه مسمورا وهكذا السقرجل والقتاد والعسل وغيرهما يباع باسمه عدد أجزاء في أوجه ما لا يصلح السلف فيه الأمور ولا أنه يخل في المكيل وما اختلف في المكيل حتى يسي من المكال شيء ما رغب ليس فيه شيء لم يلف فيه كيلا (قال) وإن اختلف فيه أثناف ماسلف من فاسو وير وغيره مما لا يكيل حتى كل صنف منها على حدة ونصفه لا يجر منه غير ذلك فان ترك ذلك فالسلف فاسد والقول في ما بعده وأما زونه إذا اختلف أجناسه كالقول فيما وصفنا قبله من الحنطة والتمر وغيرهما

(باب جاع السلف في الوزن)

(قال الشافعي) رحمه الله والميزان محالف للمكيل في بعض معاده والميزان أقرب من الأمانة وأبعد من أن يحتلف فيه أهل العلم من المكال لأن ما يتعاقب ولم يتعاقب في الميزان سواء لانه إنما يصار به كله إلى واحد وزنه والتمتع في المكال يتباين تباينا يتعاقب في شيء مما ورن اختلاف في الوزن وفيه السلف من قبل اختلافه في الوزن كما يكون وما وصفتنا من الكيل ولا يقصد شيء مما سلف فيه وزنه معلوما إلا من قبل غير الوزن ولا بأس أن يسل في شيء وزنا وان كان يباع كيلا ولا شيء كيلا وان كان يباع وزنا إذا كان مما لا يتعاقب في المكال مثل الزيت الذي هو ثابت ان كان يباع بالمدينة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده وروا فلا بأس أن يسل فيه كيلا وان كان يباع كيلا فلا بأس أن يسل فيه وزنا ومثل السمن والعسل وما أشبه من الأدام فان قال قائل كيف كان يباع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم قلنا له أعلم أن المني أدرنا المباحين به عليه فاما لما منه فيباع كيلا والجلد الكثيرة تباع وزنا ودلالة الأجر على مثل ما أدرنا الناس عليه قال عروضي الله عنه لا أعلم ما دام السمن يباع بالأوقى وتشتهر الأوقى أن تكون كيلا ولا يقصد السلف الصحيح العقدي الوزن إلا من قبل الصفة فان كانت السفة لا تقع على ركاب إذا اختلف صفاته تباينت جودته واختلافاته لم يجر لانه مجهول عند أهل العلم وما كان مجهولا عندهم لم يجر (قال الشافعي) وإن سلف في وزن ثم أراد اعطاه كيلا لم يجر من قبل أن الشيء يكون خفيا ويكون غيره من جنسه أثقل منه فإذا أعطاه ياد المكال أقل أو أكثر مما سلمه معه كان أعطاه الطعام لواجب من الطعام الواجب متغاضلا ومجهولا ولا تخايجوز أن يعطيه معلوما فان أعطاه حقه فذلك الذي لا يلزمه غيره وإن أعطاه

من كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ومسائل سمعتها منه (نظرا)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان قال سمعت عمرو بن دينار يقول سمعت ابن عمر يقول كذا فغاب ولا يرى بذلك بأس حتى أخبرنا رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخفارة فتركناها يقول رافع (قال الشافعي) رحمه الله والخفارة استكره

الأرض يبعث ما يخرج منها ولو كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم ممن الخفارة على أن لا تجوز المزارعة على الثلث ولا على الربع ولا جزم من الأجر لانه مجهول ولا يجوز الكراهة إلا معلوما ويجوز كراهة الأرض بالذهب والورق والعرض وما نبت من الأرض أو

حقه وزاده وتولد على غير شيء كان في المقدف هذا النائل من قبله فان أعطاء أقل من حقه وأبرأ المشتري مما بقى عليه فهذا شيء تطوع به المشتري فلا بأس به فلما لا ينبغي أن يعبد تفضلا ويجاز فامكان التكسب ويجاز فان وزادنا جاز هذا جاز أن يعطى أيضا جازا فافاض من كيل لأن طيب أنف من ماعن فضل عرفه أحدهما قبل صاحبه

(تفريع الوزن من العسل)

(قال الشافعي) رجسه الله أقل ما يجوز به السلف في العسل أن سلف السلف كيل أو وزن معلوم وأجل معلوم وصفة معلومة تبدأ ويقول عسل وقت كذا الوقت الذي يكون فيه فيكون يعرف يوم يقضه جذته من قدمه وجس كذا وكذا منه (قال) والصفة أن يقول عسل صاف أبيض من عسل بلد كذا جذا أو دينا (قال) ولوزك قرة في العسل صاف جاز عندي من قبل أمه إذا كان له عسل لم يكن عليه أن يأخذ شمع في العسل وكان له أن يأخذ عسلا والعسل الناقى والصافي وجهان صاف من الشمع وصاف في اللون (قال الشافعي) وإن سلف في عسل صاف فاني بعسل قدمي بالنار لم يلزمه لأن النار تغير طعمه فنقص عنه ولكن يصفه بغير نار فإن جاءه بعسل غير صاف في اللون فذلك عيب فيه فلا يلزمه أخذه إذا كان عيبا فيه (قال الشافعي) فإن سلف في عسل جاز بعسل رقيق أرى أهل العلم العسل فإن قالوا هذه الزرق في هذا الجنس من هذا العسل عيب ينقص عنه لم يكن عليه أن يأخذ من قالوا هكذا يكون هذا العسل وقالوا رق طر البلاد أو لعل غير عيب في نفس العسل يلزمه أخذه (قال) ولو قال عسل برأ وقال عسل صغر أو عسل صرو أو عسل عسرو وصف فيه وبلده فانه اللون والبلد وضرب الصنف الذي شرط له أدنى أو أرفع لم يكن عليه أخذه أو غير ذلك من أحد هذه نقصان عما سلف فيه والاخترا من كل جنس من هذا قد يصلح لنا لا يصلح له غيره ويجزى فيها لا يجزى فيه غيره أو يجمعهما ولا يجوز أن يعطى غير ما شرط إذا اختلفت منافعهما (قال) وما وصفت من عسل بر وصغر وغيره من كل جنس من العسل في العسل كالاجناس المختلفة في السن لا تجزى إلا صنفه في السلف والافسد السلف الأثرى أو ألح في سن ووصفته ولم أصف جنسه فسد من قبل أن من المعزى مخالف من الشأن وإن من القسم كلها مخالف من البقر والجواميس فإذا لم تقع الصفة على الجنس مما يختلف فسد السلف كما يفسد لو سفته في حنطة ولم أسم جنسها فاقول مصرية أو عمانية أو شامية وهكذا الوزك أن يصف العسل بلونه فسد من قبل أن أعمتها تنافس على جودة الألوان وموقعهما من الاعمال يتباين بها وهكذا الوزك صفة بلده فسد لا اختلاف في أعمال البلدان كاختلاف طعام البلدان وكاختلاف ثياب البلدان من مروي وهروي ويزي وبشادى وهكذا الوزك أن يقول عسل حديث من عسل كذا من قبل اختلاف ما قدم من العسل وحدث وإذا قال عسل وقت كذا فمكان ذلك العسل يكون في رجب وسمى أجله رمضان فقد عرف كم مر عليه وهذا هكذا في كل ما يختلف فيه قد عهده وجد به من سمن أو حنطة وغيرها (قال الشافعي) وكل ما كان عند أهل العلم عيب في جنس ما سلف فيه لم يلزمه السلف وكذلك كل ما خالف الصفة المشروطة منه فلو شرط عسلان من عسل الصرو وعسل بلد كذا ويكون كذا فاني بالصفة في اللون وعسل البلد فقل ليس هذا صروا ولا صاو هذا صرو وغيره لم يلزمه كما يكون من سمن بقر ولو خلطه بسمن النعم لم يلزم من سلف واحد من السمن ولو قال أسلت البني كذا وكذا برطال من عسل أو في كمال عسل شجعه كان فسد الكثرة الشمع وقلته وثقله وخفته وكذا لو قال أسلم البني في شهد وزن أو عدد لانه لا يعرف ما فيه من العسل والشمع

على صفة تسجيح كايحوز
كرام المنازل واجارة
العبيد ولا يحوز
الكراء الا على سنة
معروفة وإذا نكاح
الرجل الارض ذات
الماء من العين أو الثمر
أو التبل أو غتر أو غيلا
أو الأبار على أن يزرعها
غله تشاو وصف فزرعها
احدى القلتين والماء
قائم ثم نصب الماء
فذهب قبل الغلة
الثانية فأردد الارض
لنهب الماء عنها
فذلك له ويكون عليه
من الكراء بحصة
ما زرع ان كان الثلث
أو أكثر أو أقل
وسقط عنه حصة ما لم
يزرع لانه لا صلاح للزرع
الابه ولو تكرارها سنة
فزرعها فانتقت السنة
والزرع فيها لم يبلغ أن
يحصه فان كانت السنة
يكتنه أن يزرع فيها زرع
يحصه قبلها فالكراء
حاز وليس لرب الزرع
أن يشت زرع وعمله
أن يتقله عن الارض

(باب السلف في السن)

(قال الشافعي) رحمه الله والسن كما وصفت من العسل وكل ما كحل كان في معناه كما وصفت منه ويقول في السن من ماعز أو من ضأن أو من بقرة وإن كان من الجواميس بخالفها قال من جواميس لا يجزئ غرض ذلك وإن كان سلبه يختلف من الجنس منه قال سن غنم كذا وكذا كما يقال حكمة من ضأن فحكمة ومن ضأن نهامة وذلك أنهم يباينان في اللون واللصقة والعظم والسن (قال) والقول فيه كالقول في العسل قبله فما كان عينا وخارجا من صفة السلف لم يلزم السلف والقديم من السن يبين من القديم من العسل لأنه أسرع تغيرا منه والسن منه ما يدخن ومنه ما لا يدخن فلا يلزم المدخن لأنه عيب فيه

(السلف في الزيت)

(قال الشافعي) رحمه الله والزيت إذا اختلف لم يجزئه إلا أن يوصف بصفته وجنسه وإن كان قدمه بغيره وصفه بالحدة أو سمي عصير عام كذا حتى يكون قد أتى عليه ما يعرفه المشتري بالبيع والقول في عيوبه واختلافه كالقول في عيوب السمن والعسل (قال) والآدم كلها التي هي أوائل السليط وغيرها اختلف نسب كل واحد منها إلى جنسه وإن اختلف عشقها وحديثها نسب إلى الحدائق والعقوق فإن باينت العسل والسمن في هذا أفكنت لا يقطعا الزمان ولا يفرقت عصير سنة كذا وكذا لا يجزئ بغير ذلك والقول في عيوبها كالقول في عيوب ما قبلها كل ما نسب أهل العلم إلى العيب في جنس منها لم يرم مشتريه إلا أن يشاء هو متطوعا (قال) ولا يخفى أن يقول في شيء من الأشياء أسلم الذي أجود ما يكون منه لأنه لا يوقف على حد أجود ما يكون منه أبدا فلما أريد ما يكون منه فأكبره ولا يفسده البيع من قبل أنه أن أعطى خيرا من أريد ما يكون منه كان متطوعا بالفضل وغير خارج من صفة الرذالة كله (قال) وما اشترى من الآدم كيلا كجبل وما اشترى وزنا بطرقة لم يجزئ شراؤه ما لوزن في الظروف لا اختلاف الظروف وأنه لا يوقف على حد وزنها فلو اشترى جزاها وقد شرط وزنا لم يأخذ ما عرف من الوزن المشتري إلا أن يراضا بالبيع والمشتري بعد وزن الزيت في الظروف بأن يسع ما يقي به من الزيت وإن يراضا أو أدا الأوزن لهما وزن الظروف قبل أن يصف بالآدم ثم وزنت بما يصف فيها ثم طرحت وزن الظروف وإن كان فيها زيت وزن فرغت ثم وزنت الظروف ثم أتى وزنها من الزيت وما سلف فيه من الآدم فهو له صافي من الرب والعكر وغيره مما خالف المصنف

(السلف في الزيت)

(قال الشافعي) رحمه الله السلف في الزيت كقول في السن يسمى زيدا ماعز أو زيدا ضأن أو زيدا بقرة ويقول بجدي أو بتمهي لا يجزئ غيره بشرطه مكيلا أو موزنا بشرطه زيدا ماعز أو زيدا بقرة لا بد منه في غده نهامة حتى يحمض ويتغير في الحر ويتغير في البر تنعاده ووزن ذلك ويضدو كل غير أنه لا يكون زيدا ماعز كزبد غده فإن تولد من هذا أسلم لم يجزئ السلفه وليس للسلف أن يعطيه زيدا ماعزا بذلك أنه حشيش ليس بزيدومه إنما هو زيدا ماعزا في سقاء فيه لين يحمض لذهب تغيره فيكون عينا في الزيت لا يحدده وهو غير جديد ومن أن الزيت يدرك عن أصل خلقته ويتغير طعمه والقول في ما عرفه أهل العلم به عينا أنه يرد به كالقول فيما وصفناه

(السلف في اللبن)

(قال الشافعي) رحمه الله ويجوز السلف في اللبن كما يجوز في الزيت يفسد كما يفسد في الزيت بدليله أن يقول ماعز

الآن يشاء رب الأرض
تركه (قال الشافعي)
وإذا شرط أن يزرعها
مستغنا عن الزرع
يستعبد أو يستقل
قبل السنة فأخره إلى
وقت من السنة
وانقضت السنة قبل
بلوغه فكذاك إذا ضاوان
تكرارا للمدة أقل من
سنة وشرط أن يزرعها
شيئا بعينه بتركه حتى
يستعبد وكان يعلم أنه لا
يمكنه أن يستعبد في
مثل المدة التي تكرارها
فالكراهية فيه فاسد من
قبل أنه أن ثبت بينهما
شرطهما ولم أثبت
عسى رب الأرض
أن يبقى ذرعه فيها بعد
انقضاء المدة أبطلت
شرط الزرع أن يتركه
حتى يستعبد هو
أثبت ذرعه حتى
يستعبد أبطلت شرط
وبالأرض فكان هذا
كراه فاسدا ولرب
الأرض كراه مثل
أرضه إذا زرعه وعابه
تركه حتى يستعبد

لم تختلف في وقتها في بلدنا فيه السلف واذا اختلفت بلد لم يجر السلف فيه في الحين الذي يختلف فيه اذا كانت من الرطب من الماء كور

(صفة اللحم وما يجوز فيه وما لا يجوز)

حدثني عيب فله الخبار
بين أخذ جميع الثمن
أورده لانه لم يسلم ما هو
غير معيب والمسكن
يتبعض من المسكن
من الدار والارض
كذلك وان مر بالارض
ماء ففسد زرعها أو
أصابه حريق أو جراد
أو غير ذلك فهذا كله
حائض على الزرع لاعلى
الارض كالوا كبرى منه
دار البر فاحرق البر ولو
أكرها بالزرعها فقصا
فله أن يزرعها بالضر
بالارض الاضرار القص
وان كان يضر به امثل
عروق تبقى فيها فليس
ذلك فان فصل فهو
متعد ورب الارض

(قال الشافعي) رحمه الله من أسلف في لحم فلا يجوز فيه حتى يصفه بقول لحم معزذ كرخسي أو ذكر
ثني فصاعدا أو جدي رضيع أو فطيم وسمين أو متي ومن موضع كذا أو يشترط الوزن أو يقول لحم
ماعزة ثنية فصاعدا أو صغيرة نصف لحمها وموضعها ويقول لحم ضأن ويصفه هكذا ويقول في العير
خاصة بعير راع من قبل اختلاف الراي والمالوف وذلك أن لجان ذكورها وانثاهما وصغارها وكبارها
وخصيانها وفصولها تختلف ومواضع لحمها تختلف ويختلف لحمها فإذا حدد سماته كان المشتري أدنى
ما يقع عليه اسم السماته وكان البائع متطوعا ببيع منه ان أعطاها به وإذا حدد سماته كان له أدنى ما يقع
عليه اسم الاتقاء والبائع متطوع بالذي هو أكثر منه وأكره أن يشترطه أعف بحال وذلك أن الأعف
يتبين والزائد في الجيف نقص على المشتري والجيف في اللحم كما وصفت من الجوضة في القن ليست
بمعدودة الاعلى ولا الأدنى وإذا زادت كان نقصا غير موقوف عليه ولا يدين في السماته ثني يتطوع به البائع
على المشتري (قال) فان شرط موضع من اللحم وزن ذلك الموضع بما فيه من عظم لان العظم لا يشترط
اللحم كما يتبين من التين والمسد والجار من الحنطة ولو ذهب جزء ما قصد اللحم على أخذه موقى منه على العظام
ما يكون فسادا للحم أو لى أن لا يزرع وأن يجوز بيع عظامه معه لاختلاط اللحم بالعظم من التوى في المراد
اشترى وزنان لان النواة تميز من الثمر غير أن الثمرة اذا أخرجت فواتها لم تبقى بقاها اذا كانت فواتها فيها (قال
الشافعي) يتابع الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم التريكل وفيه ما لم يعلم تباعا للحم
قط الافيه عظامه فقلت السنة اذا جاز بيع التريكل النوى على أن يبيع اللحم بالعظام في معناها وأجوز
فكانت قياسا وخبرا وأثر ما علم الناس اختلفوا فيه (قال) وإذا أسلف في شحم البطن أو الكلى
ووصفه وزان فهو جائز وان قال شحم لم يجر لاختلاف شحم البطن وغيره وكذلك ان أسلف في الليات فتوزن
وإذا أسلف في شحم سمى شحما صغيرا أو كبيرا وما عزا وضائنا

(لحم الوحش)

بالتجار ان شاء أخشد
الكراء وما نقصت
الارض عما ينقصها
زوع القمح أو أخذ
منه كرامتها (قال
المزني) رحمه الله
يشبه أن يكون الاول
أولى لانه أخذنا كبرى
وزاد على المكري ضررا

(قال الشافعي) رحمه الله ولحم الوحش كله كما وصفت من لحم الانيس اذا كان ببلد يكون بها موجودا
لا يختلف في الوقت الذي يجل فيه بحال حال السلف فيه واذا كان يختلف في حال ووجد في أنرى لم يجر
السلف فيه الا في الحال التي لا تختلف فيها قال ولا أحسبه يكون موجودا ببلد أبدا الا هكذا وذلك أن من
البلدان ما لا وحش فيه وان كان بها منها وحش فقد يخطئ مائده ويصيبه والبلدان وان كان منها ما يخطئه
لحم يجوز فيه في كل يوم أو بها بعض اللحم دون بعض فان الغنم تكاد أن تكون موجودة والابل والبر
فيؤخذ السلف البائع بان يذبح فيوفى صاحب حقه لان الذبح يمكن بالشرا ولا يكون الصيد يمكن
بالشرا والاخذ كما يمكنه الانس فان كان ببلد يتعذر به لحم الانيس أو ثني منه في الوقت الذي يفسد فيه
لم يجر السلف فيه في الوقت الذي يتعذر فيه ولا يجوز السلف في لحم الوحش اذا كان موجودا
بلد الاعلى ما وصفت من لحم الانيس أن يقول لحم طلي أو أرنب أو تنسل أو بقر وحش أو جرو وحش
أو وصف بعينه ويسميه صغيرا أو كبيرا أو وصف اللحم كما وصفت وسينا أو متقا كما وصفت في اللحم لا يخافه
في شيء إلا أن تدخله خصلة لا تدخل لحم الانيس ان كان منه شيء يصاد بشي يكون له معه طيبا وآخر
يصاد بشي يكون له معه غير طيب شرط صيد كذا دون صيد كذا فان لم يسطر سئل أهل العلم فان كانوا

يعتبر في بعض الأمم الفساد في السداد ولا يلزم المشتري أن يكون يقولون ليس بفساد ولكن مبد كذا
أطبقت في هذا الفساد ولا يرد على السائل ويلزم المشتري وهذا يدخل القسم فيكون بعضها أطيب من
بعض ولا يرد من جهة شيء إلا من فساد (قال) ومثلي أمكن السلف في الحش والقول فيه كالقول في الألبس
فإنما يجوز تصدق من وجنس ويجوز السلف في لحم الطير كله بصفة ومما تارة وانما وزن غير أنه لا سن
له وانما يباع به خفيف مكان السن بكبير وصغير وما احتمل أن يباع بمعصا بصفة موصوفة وما لم يحتمل أن
يبيع بأسر موصوف طائر ومما تارة أو لم فيه وزن لا يجوز أن يسلم فيه بعدد وهو لحم انما يجوز بالعدد
في الحش دون المذبح والمذبح طعام لا يجوز الاموز وناوذا السلف في لحم طير وزا لم يكن عليه أن يأخذ في
أو وزن أو لا يجلبه من دون أخذ من لأن رجليه لا لحم فيه ما وأن راسه اذا قصد اللحم كان معروفاً لا يقع
عليه اسم اللحم المقصود قد مره

(الحيتان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحيتان اذا كان السلف يخل فيها في وقت لا يتقطع ما سلف فيه من أيدي
الإنسان في السلف فها واذا كان الوقت الذي يخل فيه في بلد يتقطع ولا يوجد فيه فلا خير
في السلف فيها كالمذبح في لحم الرض والابيس (قال) واد السلف فيها السلف في ماع وزن وطري يؤزن معلوم
ولا يجوز السلف فيه حتى يسمى كل حوت منه يجفف فله يختلف اختلاف اللحم وغيره ولا يجوز أن
يسلف في شيء من الحيتان الاوزن فان قال قائل فقد عجز السلف في الحيوان عددا موصوفاً فافرق بينه
وبين الحيتان قبل الحيوان يشتري عشرين أحدهما المنفعة به في الحيوان وهي المنفعة العظمى فيه الجامعة
والثانية تليد مع فوكل فأجزت شراره حيا للنفعة العظمى ولست أجيز شراره مذبوحا بعدد الأثرية ان
قال في لحمه شاة ثمة طاعة ولم يشترط وزنا لم أجزاء لانه لا يعرف مقدار اللحم بالصفة وانما يعرف قدره بالوزن
ولان الناس انما اشتروا من كل ما يؤكل وشرب الجوزاف مما يعانون فاما ما به من فليس يشتر ونهنا
(قال) والقياس في السلف في لحم الحيتان وزن لا يلزم المشتري أن يوزن عليه الذب من حيث يكون لحمه
فيه ويلزمه ما يقع عليه اسم ذب مما عليه لحم ولا يلزمه أن يوزن عليه فيه الرأس ويلزمه ما بين ذلك الا ان
يكون من حوت كبير فذهبى ورنان الحوت مما سلف فيه موزن ما منه ولا يلزمه أن يوزن عليه في موضع
في موضع اذا احتمل ما تحتل القسم من أن يكون يوجد في موضع منه ما سلف فيه وصف الموضع الذي سلف
فيه واذا لم يزل كان كما وصفت في الطير

(الرؤس والاكارع)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز عند السلف في شيء من الرؤس من صغارها ولا كبارها ولا الاكارع
لانما لا يبيع السلف في شيء سوى احيوان حتى يحلله بذر أو كيل أو وزن فاعاد به بذر فلا وذلك أنه
قد يكرس يشبه ما يقع عليه اسم صغير وهو متباين وما يقع عليه اسم الكبير وهو متباين فاذالم ينفذه كما
حددنا في مثله من الأوزن والذرع والكيل أجزاء غير محدود وانما يرى الناس تركوا وزن الرؤس لما فيها من
سقطها الذي يضر ولا يؤكل مثل العفوف والشعر على مثل أطراف مثل أقروم ونحوه ولا يوزن حده وما
شبه ذلك مما لا يؤكل ولا يعرف به من غير أنه في غير قليل فلو زنه ورفو معه غير ما يؤكل من صوف
ومر وغيره ولا يشبه التوى في الحمر لانه قد ينفع بالتوى ولا القشر في الجوز لانه قد ينفع بالقشر الجوز وهذا
لا يتنفع به في شيء (قال) ولو حمل رجل فأجزه لم يجز عند السلي أن يؤمر أحد بان يبيع الاموز وناوذا

كرجل أكثر منزلا
يخسل فيه ما يحمل
سقفه حمل فيه أكثر
فأخذ ذلك بالمثل فقد
استوفى مكانه وعليه فيه
ضرره وذلك لو اشتري
منه لا سلفا ففعل فيه
انقصا من أو الحدادين
فقطع السقاء فقد استوفى
ما أكثره وعليه
باعتد ما نقص بالمرن
(قال الشافعي) رحمه
الله ون قال له اررعها
ما شئت فلا يمنع من
زرع ماشاء ولما اراد
الخراس في رعيها رزع
وان قال اررعها أو
اغرسها ما شئت
فالكسراء جاز (قال
السرفي) أولى بقوله
أن لا يجوز هذا لانه لا
يؤمر بفرض أكثر
الأرض فيذكر الشرر
على صاحبها ولا يفرض
فصل أرضه من انقصان
ما فرض فهذا في معنى
البيع ولا لا يجوز في
معنى قوله به لا يفتق
(قال الشافعي) ران
انقصت مسووكا كان رب

تعالى أعلم ولا جازته وحتمت بعض مذاهب أهل الفقه ما هو بأبعد منه (قال الشافعي) وقد وصفت في غير هذا الموضع أن البوع ضربان أحدهما بيع عن تامة فلا بأس أن تصاع بتقديدين إذا قبضت العين أو بيع شيء موصوف مضمون على بئسه يأتي به لا بدعلا أو إلى أجل وهذا لا يجوز حتى يدفع المشتري عنه قبل أن يتفرق الشبايعن وهذا مستوي بان إذا شرط فيه أجل وضمان أو يكون أحد البيعين نقدا والآخر ديناً ومضمون قال وذلك في إذا بعث سلعة ودفعها إليه وكان عنها إلى أجل فالسلعة تقدر أو اثنين إلى أجل معروف وإذا دفعت البيعة فتنزل في طعام موصوف إلى أجل فالثالث تقدر السلعة مقبوضة يأتي بها صاحبها لا بد ولا خير في دين بدن ولو اشترى رجل ثلاثين رطلاً لجابدينار ودفعه يأخذ كل يوم رطلاً فكان أول محله حين دفعه وآخره إلى شهر وكانت صفقة واحدة كانت فائدة وردها للبيعة الذي أخذ أو قبضه إن لم يكن له مثل وذلك أن هذا دين بدن ولو اشترى رطلاً من فردا وتسعة وعشرين بعد في صفقة غير صفته كان الرطل ما زالا التسعة والعشرون منقضة وليس يأخذ أولها إذا لم يأخذها في مقام واحد يأتي غيره من أن يكون ديناً الأثرى له ليس له أن يأخذ رطلاً بعد الأول الأمانة تأتي عليه ولا يشبه هذا الرجل يشتري الطعام مدين وأخذ في كسبه لأن محله واحد له أخذ كل في مقامه الأمانة لا يقدر على أخذها هكذا لأجله ولو جاز هذا جاز أن يشتري دينار ثلاثين ما عاظنه يأخذ كل يوم صاعاً (قال) وهذا هكذا في الربط والفاكهة وغيرهما كل شيء لم يكن له قبضة ساعياً يتابعه ما لو لم يكن له قبضة دفعه عن شيء منه حين يسرع في قبضه كله لم يجز أن يكون ديناً (قال) ولو جاز هذا في الصمغ جز في كل شيء من ثياب وطعام وغيره (قال الشافعي) ولو قال فاقبل هذا في الصمغ جز وقال هذا مثل البئر تنكراها الرجل إلى أجل فيجب عليه من كراتها بقدر ما سكن (قال) وهذا في الدار وليس كما قال ولو كان كما قال كان أن يقبس الصمغ الطعام أولى به من أن يقبسه بالسكن بعد السكن من الطعام في الأصل والفرع فان قال فافرق بينهما في الفرع قيل أربأيت إذا أكرمتك داراً شهراً ودفعته إليك فلم تنكها أحب إليك الكراه قال نعم قلت ودفعته إليك طرفه عن إذا صرمت المدة التي أكرمتها اليك أحب إليك كراؤها قال نعم قلت أفرأيت إذا بعثت ثلاثين رطلاً إلى أجل ودفعته إليك رطلاً ثم صرمت ثلاثين يوماً ولم تقبض غير الرطل الأول أربأ من ثلاثين رطلاً كبرئت من سكن ثلاثين يوماً فان قال لا فيل لانه يحتاج في كل يوم إلى أن يبرأ من رطل لحم يدفعه إليك لا يبرأه ما قبله ولا المضمونة لا يدفعه قال نعم ويقال له ليس هكذا الدار فان قال لا قيل أقتراهما صفتين في الأصل والفرع والاسم فكيف تركت أن تقبس الصمغ لما كوله الذي هو في مثل معناه من الرابا والوزن والكل وقسمه بالاشبه أو رأيت إذا أكرمتك تلك الدار بصمتها فاقبضت أربأ من أن أعطيتك داراً بصفتها فان قال لا قيل فانما نعل لها صفة وله مائة فبات ما شئت أربأ من أن يعطيك لها الصفة فإذا قال نعم قبل أقتراهما صفتين في كل أمرهما فكيف تقبس أحدهما بالآخر وإذا أسلف من موضع في الصمغ المغز بعينه موزن أعطى من ذلك الموضع من شاة واحدة فان عجز ذلك الموضع عن مبلغ صفة السلم أعطاه من شاة غير هاتم مثل صفته ولو أسلفه في طعام غيره فاعطاه بعض طعامه أجود من شرطه لم يكن له عليه أن يعطيه ما بقي منه أجود من شرطه إذا أوفاه شرطه وليس عليه أكثر منه

باب السلف في العطر وزنا

الارض أن يقطع غرسه حتى يقطع قبضته وقية غرسه ان كانت فيه يوم يقطع (قال الشافعي) رحمه الله ورطب القراس ان شاء أن يقطع على أن عليه ما تنقص الارض والقراس كالباء اذا كان بائناً مالاً الارض مطلقاً وما أكثر في فاسد او قبضها ولم يزرع ولم يسكن حتى انقضت السنة فعليه كراء المثل (قال المزني) رحمه الله القياس عندى وبالله التوفيق انه اذا أجله أحلا بفرس فيه فأنقض الاجل أو أنزه بنما في عرسه له سنتين وانقضى الاجل أن الارض والعرسه من دود نان لانه لم يبرء شافطيه رد ما ليس له فيه حتى على أهله ولا يجبر صاحب الارض على شراء غراس ولا بناء الا أن يشاء والله عز وجل يقول الا أن تكون

(قال الشافعي) رحمه الله وكل ما لا ينقطع من أيدي الناس من العطر وكانت صفة يعرف بها وزن جاز السلف فيه فإذا كان الاسم منه يجمع أشياء مختلفة الجسود لم يجز حتى يسمى ما أسلف فيه منها كايجمع التراسم المترويق بها أسماء تنبان فلا يجوز السلف فيها إلا بأن يسمى الصنف الذي أسلف فيه ويسمى جيداً منه ورد في السلف في العطر وقياسه فالعبر منه الأشبه والاخضر والابيض

فيحصل فيظهر والادب (قال) فهل في العنبر غير قلت لا أعلم أحد من أهل العلم خالف في أنه لا بأس
 ببيع العنبر ولا أحسن أهل العلم بالعنبر قال في العنبر الا ما قلت لك من أنه نبات والنبات لا يحرم منه شيء
 (قال) فهل فيه أثر قلت نعم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن طاوس
 عن أبيه عن ابن عباس سئل عن العنبر فقال إن كان في شيء فقه الجبس (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أذينة (١) أن ابن عباس قال ليس في العنبر كراهة إنما
 هو شيء يسره البصر (قال الشافعي) ولا يجوز بيع المسك وزيتا في غارة لأن المسك مغيب ولا يرى كم
 وزنه من وزن جلوده والعود يتفاضل فيفاضل كثيرا فلا يجوز حتى يوصف كل صنف منه ويلدو سمته
 الذي يميز به يشهرون غيره فلا يجوز في الساب الا ما وصفت من سمته أجناسه وهو أشد تباينا من الترورجا
 رأيت المتأمنه عما تدينوا والمناس صنف غير مخصه ذنانير وكلاهما ينسب الى الجوده من صفه وهكذا
 القول في كل متاع العطار ينما يتباين منه يبلد أولون أعظم يجوز السلف فيه حتى يسمى ذلك ولا يتباين
 بشئ من هذا وصف الجوده والرداءه وجامع الاسم والوزن ولا يجوز السلف في شئ منه يخلطه عنبر الا انما
 من العنبر والغش الشك من الربيع فان شرط شيئا بترابه أو شيئا بشوره وزان كانت قسوره وليست
 مما تنفعه أو شيئا يخلطه بغيره منه لا يعرف قدر هذا من قدر هذه الميز السلف فيه (قال) وفي الغاران
 كان من مسيد البصر عما يعيش في البصر فلا بأس بها وان كانت تعيش في البر وكانت غارا لم يجوز بيعها
 وشراؤها إذا لم تدبغ وان دبغت فالباغ لها ظهور فلا بأس ببيعها وشراؤها وقال في كل جلد على عطر
 وكل ما خفي عليه من عطر ودواء الصبغة وغيره من هذا القول لأنه لا يصلح بيعه بطنين كلب ولا خنزير وان
 دبغ ولا غير مذبوغ ولا شيء منهما ولا من واحد منهما

(باب متاع الصبغة)

(قال الشافعي) رحمه الله ومتاع الصبغة كمنه الادوية كمتاع العطارين لا يختلف ما يتباين بجنس
 أولون وغير ذلك يسمى ذلك الجبس وما يتباين ويسمى وزنا وحدها وعتيقا فانه اذا تغير لم يعمل عمله حديثا
 وما اختلط منه بغيره لم يجوز كقلت في متاع العطارين ولا يجوز أن يسلف في شئ منه الا وحدها ومعه غيره كل
 واحد منهما معلوم الوزن وبأخذهما يتميز فلما أن يسلف منه في صنفين معلولين أو أصناف سئل
 الادوية المهيبة أو المجموعة بعضها الى بعض بغير جنس ولا تحجب فلا يجوز ذلك لانه لا يوقف على حده
 ولا يعرف وزن كل واحد منهما ولا جوده ولا رداءه اذا اختلط (قال الشافعي) وما وزنهما لا يؤثر كل
 ولا يشرب اذا كان هكذا قياسا على ما وصفت لا يختلف واذا اختلف سمى أجناسه واذا اختلف في ألوانه
 سمى ألوانه واذا تقارب سمى وزنه فعلى هذا هذا الباب وقيل (قال) وما خضت معرفته من متاع الصبغة
 وغيره مما يخلص من الجنس الذي يخالفه وما لم يكن منها الذي دعت معرفته عند أهل العلم العدول من
 المسكين لم يجوز السلف فيه ولو كانت معرفته علمة عند الأطباء غير المسكين والصبغة غير المسكين أو عبيد
 المسكين وغير عدول لم أجز السلف فيه وانما جيزه فيما أجد معرفته عامة عند عدول من المسكين من أهل العلم
 به وأقل ذلك أن أحده عليه عدلين يشهدان على غيره وما كان من متاع الصبغة من شئ يحرم لم يحل بيعه
 ولا شراؤه وما لم يحل شراؤه لم يجوز السلف فيه لان السلف في جميع السبع ولا يهلأ كاله لا شربه وما كان
 منها مثل الشعر الذي ليس فيه تحريم الامن جهة أن يكون مضر افا كان سما لم يحل شراؤه السم لم يزل ولا يشرب
 فان كان يعالج به من ظاهر شئ لا يصل الى الجوف ويكون اذا كان مظهرأ مونا لا ضرره على أحد موجود
 المنفعة في داء فلا بأس بشراؤه ولا خيف في شراؤه شئ يخالفه لحوم الحيات الترياق وغيره لان الحيات محرمان

المزارع عارية فالقول
 قول رب الارض
 مع عينة ويقطع الزارع
 زرعوه على الزارع
 كراه مثله الى يوم قطع
 زرعوه وسواء كان
 في ارض الزارع أو غيره
 (قال المزني) رحمه
 الله هذا خلاف قوله
 في كتاب العارية في
 ركب العارية يقول
 أعرتها وقبول بسل
 أكرهتها ان القول
 قول الرا كبيع عينة
 وخلاف قوله في
 الغال يقول صاحب
 الثوب بغير أجر
 ويقول الغال باجر
 أن القول قول صاحب
 الثوب وأولى بقسوة
 الذي قطع به في كتاب
 (١) قوله عن أذينة
 كذا في نصين وفي
 نسخة عن أبيه والذي
 في المسند عن ابن
 أذينة ولم تنق على
 ما ربحه قمار جفاله
 من الخلاصة والقاموس
 فراجع كنه معجمه

لأنهم من غير الطيبات ولأنه محال له مسحة ولأنه لا يؤكل لحم من غير الأسمين ولا يؤكل من لحمه ولا غيره والأول كلها محالة لا تحمل إلا في ضرورة فعل ما وصفت هذا الباب كله وما به (قال) وجماع ما يحرم كله في ذوات الأرواح خاصة الأماحرم من المسكر ولا في شيء من الأرض والنبات حرام إلا من جهة أن يضر كالمسح وما أشبهه فإدخال في الدوامين ذوات الأرواح فكان يحرم الماء كقول فلا يحل وما لم يكن يحرم الماء كقول فلا بأس

(باب السلف في اللؤلؤ وغيره من متاع أصحاب الجواهر)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز عند السلف في اللؤلؤ ولا في الزبرجد ولا في الباقوت ولا في شيء من الحجارة التي تكون لها من قبل أن تلوح لست في اللؤلؤ مدحرجة صافية وزنها كذا وكذا وصفتها مستطلة وزنها كذا كان الوزن في اللؤلؤ تسع هذه الصفة تشري حقا وتبين لأن منه ما يكون أنقل من غير فيتفاضل بالثقل والجودة وكذلك الباقوت وغيره فإذا كان هكذا فليجوز أن كان اشتد لوزن في اسم الصغير والكبير أشد اختلافا ولم أقدم من قبل الصفاة وتبين وأعطيت أقل ما يقع عليه اسم الصفاة أقدم من حيث وصف لأن بعضه أنقل من بعض فتكون التسمية الوزن بينا وهي صغيرة وأخرى أخف منها وراعى لوزنها وهي كبيرة فيبينان في الثمن تباين متفاوتا ولا أخبط أن أحصها بالعظم أبدا إذ لم وزن لأن اسمهم لا يصط إذا لم يكن معه وزن فلما تبين اختلافها بالوزن كان اختلافها غير موزونين أشد تبايناً رآته تعالى أعلم

(باب السلف في التبر غير الذهب والفضة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس أن يسلف ذهاباً أو فضة أو عروضاً من العروض ما كان في تبر نحاس أو حديد أو نكود وزن معلوم وصفة معلومة والقول فيه كله كالقول فيما وصفت من الأسلاف فيه أن كان في الجنس منه شيء يبين في ألوانه فيكون خفيفاً بيضاً أو خراً جرس وصف اللون التي سلف فيه وكذلك أن كان يبين في اللون في أجناسه وكذلك أن كان يبين في لونه وقسوه وكذلك أن كان يبين في خلاصه وغير خلاصه لم يجز أن يترك من هذه الصفة شيئاً إلا وصفه فإن ترك منه شيئاً واحداً فسد السلف وكذلك أن ترك أن يقول جيداً أو رديئاً فسد السلف وهكذا في الحديد والرصاص والأكمل والزأروق فإن الزأروق يختلف مع هذا في رفته ونخاته ووصف ذلك وكل صنف منه اختلف في شيء غير وصفه حيث يختلف كالقناني الأمر الأول وهكذا في الزنبرج وغيره وجميع ما يوزن بما يقع عليه اسم الصنف من الشب والكبريت وسجارة الأكال وغيرها القول فيها قول واحد كالقول في السلف فيما قبلها وبعدها

(باب السلف في صنف الشجر)

(قال الشافعي) رحمه الله وهكذا السلف في اللبان والعصيطي والقراء وغير الشجر كلما كان منه من شجرة واحدة كاللبان وصفه بالبياض وأنه غير ذكر فإن كان منه شيء يعرف أهل العلم به يقولون له ذكر إذا مضى فدوماً كان منه من شجرة شتى مثل القراء وصف شجرة وما تبين منه وأن كان من شجرة واحدة وصف كما وصفت في اللبان وليس في غيره هذا وكثيره تبيان بوصف بالوزن وليس على صاحب أن يوزنه فيه قرفة أو في شجرة مقلوقة مع الصفة لا يوزنه الصفة إلا بالحقنة

(باب الطين الأرمي وطين البصرة والمختوم)

(قال الشافعي) رحمه الله وقد رأيت طيناً يزعم أهل العلم أنه طين أرمي ومن موضع من معروف وطين

الزائرة وقد يشتبه في كتاب العارية

(أحباء الموت من كتاب وضعه بخطه لأجله مع منته)

(قال الشافعي) رحمه الله بلاد السليمان عامر وممرات وأحاضر لاهله وكل ما صلبه أحاضر من طريق وفداه ودمج له وشيرة فهو كالعمر في ألبان على أهله الألبان تهم والمواب

شبان موت ما قد كان عامر الأهل معروف في الإسلام ثم ذهبت حماره فصاروا نافذات كالعامر لأهله لا يملك إلا ذنبهم والمواب الثاني ما لا يملكه أحد في الإسلام يعرف ولا عمارته في الحامنة

إذا لم يملك ذلك المواب الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحب موماً فهو له وعينه صلى الله عليه وسلم عامة لمن أحيا الموت أثبت من عطية

يقال له طين البصرة والمشتوم ويدخلان معاني الادوية وسعت من يدهي العلم هما يزعم أنها بغيثان بطين
غيرهما لا ينفع منقعهما ولا يقع موقعهما ولا يسوى ما تترط منه وطلامن واحسنهما ورأيت طيننا عندنا
بالبحار من طين الجاز يشبه الطين الذي رأيتهم يقولون أنه أبيض (قال الشافعي) فإن كان عماراً يت
ما يحتلط على الخالص ينه وين ما سمعت من يدهي من أهل العلبة فلا يخلص فلا يجوز السلف فيه بحال وإن
كان يوجد عدلاً من السجلن يخلص معرفته بشئ يمين له ما جاز السلف فيه وكان كأوصافه فله عماراً بلف
فيمس الادوية والقول فيه كالقول في غيره أن تبين بلوناً وجنساً أو ببلد يجر السلف فيه حتى يوصف لونه
وجنسه ويوصف بوزن معلوم

(باب بيع الحيوان والسلف فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم استقبل بكر أفعابته إلهام من المصلحة فقال أبو رافع فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
أقضي الرجل بكرة فقلت يا رسول الله إلهام في الإبل الأجلأ خيراً رابعا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم أعطاه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن سفيان الثوري عن سلمة بن
كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) فهذا الحديث
الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أخذ وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضمن بصيرا بصفة
وفي هذا ما دل على أنه يجوز أن يضمن الحيوان كله بصفة في السلف وفي بيع بعضه ببعض وكل أمر لم ينفه
الحيوان بصفة وجنس ومن فكذلك تأخير بصفة وضرب ووزن وكالطعام بصفة وكل وفيه دليل على أنه
لا بأس أن يقضى أفضل مما عليه مستطوعاً من غير شرط وفيه أحاديث سوى هذا (أخبرنا الربيع) قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن الثب بن سعد عن أبي الزبير عن جابر قال جاء عبد
فيا بيع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهجرة ولم يسمع أنه عبد فباع مسيده بدينه فقال النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم بعه فاشتراه بعدين أسودين ثم لم يبيع أحداً بعد فباعت بياها أعبدها أم ح (قال) وبهذا ما أخذ
وهو أحق عبد بعدين وإجازة أن يدفع عن ثقي في بدم فيكون كقبضه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج أن عبد الصكر بن الجزي أخبره أن زياد بن أبي مريم مولى
عثمان بن عفان أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مصداقاً فباعه بظهر من فلما رآه النبي صلى الله
عليه وسلم قال هلكت وأهلك فقال يا رسول الله إلهام في كبت أبيع الكبرن والسلافة بالبيع المنسب إذا بد
وعلمت من حاجة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الظهر فقال النبي صلى الله عليه وسلم فذلك إذن (قال الشافعي)
وهذا منقطع لا يثبت مثله وإنما كتبناه أن الثقة أخبرنا عن عبد الله بن عمر بن حفص أو أخبره عبد الله
ابن عمر بن حفص (قال الشافعي) قول النبي صلى الله عليه وسلم إن كان قال هلكت وأهلك تمت
وأهلك أموال الناس يعني أخذت منهم ما ليس عليهم (١) وقوله عرفت حاجة النبي صلى الله عليه وسلم
إلى الظهر يعني ما يعطيه أهل الصدقة في سبيل الله ويعطى ابن السبيل منهم وغيرهم من أهل السهمان عند
نزول الحاجة بهم البها والله تعالى أعلم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عسنة عن
ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أنه سئل عن بيع بيعين فقال قد يكون بغير خبرا من بيعين (أخبرنا
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد عن علي بن أبي بن
أبي طالب باع جملته بدينه بعشرين بعيراً إلى أجل (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمومة عليه وفيها صاحبها بالربعة
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين بواحد

من بعضه من سلطان
وغیر بسواہ کان الی
جنب خربة عامرة أو
نهر أو حيث كان وقد
أقطع النبي صلى الله
عليه وسلم الدور فقال
حتى من بني زهرة فقال
لهم بنو عبد بن زهرة
نكبت عنا ابن أم عبد
فقال لهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم
ابتنخي الله إذن أن الله
عز وجل لا يقدر أمة
لا يؤخذ فيهم للضعف
حقه وفي ذلك دلاله
على أن النبي صلى الله
عليه وسلم أقطع
بالمدينة بين ظهراني
جماعة الانصار ومن
للمازل والتضل وإن
ذلك لاهل العامر ودلالة
على أن ما قارب العاصر
يكون منه موانع والموانع
(١) قوله عرفت حاجة
النبي كذا بالاصول
ولعله بشئ في رواه أو
حكى المعنى والاقاذه
صريحه قبل وعلمت
من حاجة التسبي الخ
كتبه مصححه

الذي السلطان أن يقطعه
من يسموه خاصة وأن
يحيى منه ما يرى أن
حجته عاما لتافع المسلمين
والتي عرفنا فاضلا لالة
فيما حي رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه
حي القمع وهو بلد
ليس بالواسع الذي إذا
حي ضاقت البلاد على
أهل المواسي حوله
وأمرهم بهم وكافوا
يحبون فيما سواه من
البلاد سعة لاصهم
ومواسهم وله قليل
من كثير بما جاز لقدس
وفيهِ صلاح لعامة
المسلمين بأن تكون
انثيل المصد لسييل
الله تبارك وتعالى وما
فضل من سهمان أهل
الصدقات وما فضل
من النعم التي تؤخذ
من الخبز به ترجى جمعها
فيه فاما انثيل فقوة
لجميع المسلمين وسلك
سبلها انها لاهل النية
والجاهدين وأما التتم
التي تفضل عن سهمان
أهل الصدقات فعلا

[illegible]

(باب صفات الحيوان اذا كانت ديبا)

(قال الشافعي) رحمه الله اداء السلف رجل في بعلم يحز السلف فيه الا ان يقول من نعمي فلان كايقول ثوب مروي وغيري وحيطة محسرة لا اختلاف اجناس البلاد واختلاف الثياب والتمزج الحطه ويقول رباعي او سداسي او بارل او اوي من اسلف فيها فيكون السن اذا كان من حيوان معر وقام بما يسمى من الحيوان كالثور فمما راع من الثياب والكيل فيما يكال من الطعام لان هذا اقرب الاسماء من ان يحاط به فيه كما الكيل والذرع اقرب الاشياء في الطعام والثوب من ان يحاط به ويقول لونه كذا الياها متفاضل في الالوان وصفة الالوان في الحيوان كصفة وشي الثوب ولون النضر والقر والخرير وكل وصف مما يمكن فيه من اقرب الاسماء بالحاطة به فيه ويقول ذكر او انثى لا اختلاف الذكرو الانثى فان ترك واحد من هذا فسد السلف في الحيوان (قال) وأحب الي أن يقول نقي من العيوب وان لم يقله لم يكن له عيب وأن يقول حسب ما يكونه أقل ما يقع عليه اسم صفة الجسم وان لم يقله لم يكن له مودن لان الاركان عيب وليس له مرض ولا عيب وان لم يشترطه (قال) وان اختلف نعمي فلان كانه أقل ما يقع عليه صفة من أي نعمهم

بها على أهلها وأما نعم
الجزية فتكون لأهل
الياء من المسلمين فلا
يبقى مسلم الداخل
عليه من هذا خصلة
صلاح في دينه أو نفسه
أو من يلزمه أمر من
قريب أو عامة من
مستحق المسلمين فكان
ما جرى عن خلفهم
أعظم منفعة لعامة
من أهل دينهم وقوة على
من خالف دين الله عز وجل
من عدوم قدس عر
ان الخطاب رضى الله
عنه على هذا المعنى
بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وولى عليه مولى
له يقال هنى وقاله
يا هنى فتم جناحك
فناس واتى دعوة المظلوم
فان دعوة المظلوم مجابة
وأدخل رب الصرعة
ورب القيمة وإياى
ونعم ابن عفان ونعم
ابن عوف فاهما ان
تهلك ما شئتما
يرجعان الى بخل وزرع
وان رب التقنية يائى
بميلة فيقول يا سير

(١) قوله وأنه شرط فيها
ليس فيها كذا في نسخة
وفي أخرى وأنه شرط
شأفها ليس مثلها غيره
كتبه معصمه

شاه فان زادوه فليس متعلقون بالفضل وقد قبل اذا تبان نعمهم فسد السلف الا بان يوصف جنس من
نعمهم قال والحیوان كله مثل الابل لا يجزئ في شئ منه الا بالجزء الا بال (قال) وان كان السلف
في خيل اجزا فيها اجزا في الابل واحب ان كان السلف في الفرس ان يصف شئ منه فانه لم يفعل فله
اللون هيماء وان كان له شبة فهو بالخيار في اخذها وتر كهار البائع بالخيار في تسليمها واعطاه اللون هيماء
(قال الشافعي) رحمه الله وهكذا هذا في ألوان الغنم ان يوصف لونها وصفها غرا أو كدروا ويعرف
به اللون الذي يريد من الغنم وان تركه فله اللون الذي يصف جلته هيماء وهكذا جمع المائة هيماء وهرها وبقاها
وراد فيها وغيرهما يباع فعلى هذا هذا الباب كله وقاسه وهكذا هذا في العبد والاماء يصف
أستاذته بالسنين والواثين وأجنادته وتخلين بالجموع والسبوبة (قال) وان أتى على السن
واللون والجنس أجزاء وان ترك واحد من هذا فسد السلف والقول في هذا في الجوارى والعبد كالقول
فيما قبله والخصلة أحب الي وان لم يفعل فليس له عيب كالا يكون في البيع عيب الا انه يمتثلان في
خصلة ان جعلته وقد اشتراها قد انصرفه كان بالخيار في ردها اذا علم أنها سبوبة لانه اشتراها على أنه
يرى أنها جيدة والجمدة كقرن من السبوبة ولو اشتراها سبوبة ثم جعلت ثم دفعت الى السلف لم يكن له
ردها لانها تزمه سبوبة لان السبوبة ليست بعيب تزدمنه انما هي تقصير عن حسن أقل من تقصيرها بخلاف
الحسن عن الحسن والحلاوة عن الحلاوة (قال) ولا خير في أن يسل في جارية بصفة على أن يوفها وهي
حبلى ولا في ذات رحم من الحيوان على ذلك من قبل أن الحمل لا يعلمه الا الله وأنه شرط (١) فيها
ليس فيها هو شراء ما لا يعرف وشراؤه في بطن أمه لا يجوز لانه لا يعرف ولا يدري أن يكون أم لا ولا خير
في أن يسل في ناقة بصفة ومعها ولدها موصوفا ولا في وليدة ولا في ذات رحم من حيوان كذلك (قال)
واكن أن السلف في وليدة أو ناقة أو ذات رحم من الحيوان بصفة أو وصف بصفة أو يسل فيها أو ولد ناقة أو ناقة
ولم يقل ولد الناقة التي أعطاها جاز وسواء أسلف في صغير أو كبير موصوب بصفة أو تسببهما أو كبيرين
كذلك (قال) وانما جزة في أمه أو وصف بصفة لما وصف من أنه يسل في اثنين وكرهت أن يقال إنها
وان كان موصوفا لانه قد ولد ولا تلد وتأتي على تلك الصفة ولا تاتي وكرهت لوقال معها انها وان لم وصف لانه
شراء من بغير صفة وشي غير مضمون على صاحبه الا ترى في لأجزان أسلف في أولادها نسل لانه قد
لد ولا تلد ويقال ولها ويكثر والسلف في هذا الموضع يخالف بيع الاعيان (قال) ولو سلف في ناقة
موصوفة أو ماشية أو عبد موصوف على أنه جاز أو جارية موصوفة على أنها ماشية كان السلف محصيا
وكان له أدنى ما يقع عليه اسم المشط وأدنى ما يقع عليه اسم الخيزال أن يكون ما وصف غير موجود بالبدن
الذي يسل فيه محال فلا يجوز (قال) ولو سلف في ذات ذرة على أهل البون كان فيها قولان أحدهما أنه
جاز وادوم عليها أنها لو كانت كالمثل في السائل قبلها وان تفاخر لكان كما يتفاضل المتى والعمل
والثاني لا يجوز من قبل أنها نسل بلين لان شرطه ابتاعه والسن يميزها ولا يكون تبصرها انما هو شئ
يخلق الله عز وجل فيها كالحديث فيها البعر وغيره فاذا وقعت على هذا صفة السلف كان فاسدا كما يفيد
أن يقول أسلف في ناقة يصفها ولين معها عيكل ولا موصوفا ولا يجوز أن أسلف في وليدة محسلي
وهذا أشبه القولين بالقياس والله أعلم (قال) والسلف في الحيوان كله موصوفا بغيره بعضه بعضا هكذا
لا يختلف مرتفعهم وغير مرتفعهم والابل والبقر والغنم والنبيل والدواب كلها وما كان موجودا من
الوحش منها في أي الناس ما يجعل بيعه سواء كله ولسف كله بصفة الا الايات من النساء ما انكره سلفهن
دون ما سواهن من الحيوان ولا انكره أن يسل من انما انكره أن يسلن والا الكلب والحمار فباعها
لاباعان دين ولا عين (قال) وما لم ينفع من السباع فهو مكتوب في غير هذا الموضع وكل ما يجعل بيعه لا جعل
السلف فيه والسلف بيع (قال) وكل ما أسلف من حيوان وغيره بشرطه مع غيره فان كان المشروط معه

موصوفاً يحمل فيه السلف على الافتراء إذ لم تكن انما أسلفت فيه وفي الموصوف معه وان لم يكن يجوز السلف فيه على الافتراء فقد السلف ولا يجوز أن السلف في حيوان موصوف من حيوان رجل بعنه أو ولد بعنه ولا نتاج بأشبه رجل بعنه ولا يجوز أن سلف فيه الألفه لا ينقطع من أبدى الناس كافتراق الطعام وغيره (قال الربع) قال الشافعي ولا يجوز أن أقرضك حارية ويجوز أن أقرضك كل شيء سواها من دواهم وذئبان الفروج تحاط بأكثر مما يحاط به غيرها فلما كنت إذا أسلفتك حارية كان في زرعها لمن لا يملك أسلفتك فيها عوضاً لم يكن أن تعلق حارية في زرعها منك والله أعلم

(باب الاختلاف في أن يكون الحيوان نسبة أو يصلح منه اثنين أو واحد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في القضاة بعض الناس في الحيوان فقال لا يجوز أن يكون الحيوان نسبة أبداً قال وكيف أجزم أن جعلتم الحيوان دينا وهو غير مكمل ولا موزون والصفة تقع على العبد من بينهما دنا وهو على المعين وبينهما تفاوت في الثمن قال فقلنا قلنا بأولى الأمر وبنا أن تقول له يسترسول الله صلى الله عليه وسلم في استلافه بعيرا وقصاها له والقياس على مساها من سنة ولم يختلف أهل العلم فيه (قال) فإذا ذكر ذلك قلت أما الله النص فله استسلف بعيرا وأما السنة التي استدلتنا بها فانه قضى بالدية مائة من الأبل ولم أعلم المسلمين اختلفوا أنها باب ان معرفة وفي معنى ثلاث سنين والله صلى الله عليه وسلم اقتضى كل من لم يطلب عنه تعصا من قسم له من سبي هو اربان ابل سماه لت أو خمس إلى أجل (قال) أما هذا فلا أعرفه قلنا فأما أكثر ما لا يعرف من العلم قال أفتأبى قلت نعم ولم يحضر في أسناد قال ولم أعرف الدية من السنة قلت وتعرف مما اختلفا فتابه أن يكتب الرجل على الوفاء بصفة وأن يصدق الرجل المرء العبد والأبل بصفة قال نعم وقال ولكن الدية تلزم بغير أعيانها قلت وكذلك الدية من الذهب تلزم بغير أعيانها ولكن نقد البلاذور ومن معلوم غير مردود فكذلك تلزم الأبل ابل العاقلة ومن معلومة وغير معدة ولو أراد أن ينقص من أسنانها سالت تجز فلأراثة الأحكام جملة وقمة وأجزت فيما أن تكون دينا وكذلك أجزت في صدق السالوق وصفة وفي الكتابة لوقت وصفة ولو لم يكن روي نافية شأ الاما جاعتا عليه من أن الحيوان يكون دينا في هذه المواضع الثلاث أما كنت تحبوا بقول لا يكون الحيوان دينا وكانت علة فيه زائلة (قال) وان السكاح يكون بغير مهر قلته فلم يجعل فيه مهر مثل المرأة إذا أصيب وتجعل الاصابة كالاستهلاك في السعة في السبع الفاسد يجعل فيه مهرته قال فاعلموا كرهنا السلم في الحيوان لان ابن مسعود كرهه علفا فضالف السلم سلفه أو السبع به أم هانئ واحد قال بل كل ذلك واحد اذا جاز أن يكون دينا في حال جازان يكون دينا في كل حال قلت قد جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم دينا في السلم والدية ولم يخالف في أنه يكون في موضعين آخرين دينا في الصداق والكتابة فان قلت ليس بين العبد وسيد ربا قلت لا يجوز أن يكاتبه على حكم السيد على أن يعطيه ثمة لم يسد صلاحا على أن يعطيه ابنه المولد معه في كتابته كما يجبرو كان عبداً ويكون السيد يأخذ ماله فانما حكمه حكم السيد قلنا فقلنا لراثة تخص نفي الأثر كرهه والله المستعان ومارأيت أجزت في الكتابة الا ما أجزت في البوع فكيف أجزت في الكتابة أن يكون الحيوان نسبة ولم تجز في السعة أراأت لو كان ثابتا عن ابن مسعود أنه كره السلم في الحيوان غير مختلف عنه فيه والسلم عندك اذا كان دينا كما فرضنا من أسلافه وغير ذلك اكان يكون في أحسن رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع الساجدة قال لا قلت قد جعلته حقة على ذلك متظاهرا متأكدا في غير موضع وانت تزعم في أصل قولك أنه ليس بناتية عنه قال ومن أين قلت وهو منقطع عنه وزعم الشعبي الذي هو أكبر من الذي روى عنه كراهته أنه انما أسلفه في قفاح جعل ابل بعنه وهذا مكر وعندنا وعد كل أحد هذا بايع المالاخيع والمضامين وأوها وقلت لمحمد بن الحسن أنت أخبرتني عن

المؤمنين يأثم المؤمن
أفتأركهم أألا بالث
والكلا أهسون من
الزهرم والدين (قال)
الشافعي) رحمه الله
وليس للامان أن يحمي
من الأرض الألفا
التي لا يتين ضرره على
من جاءه عليه وقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا حي الا لله
ورسوله (قال) وكان
الرجل العزيز من العرب
إذا اتبع بلدا محسبا
أو في بلب على جبل ان
كان به أو نشر ان لم يكن
ثم استعوى كلبا وأوقف
له من يسمع منتهى صوته
بالصواء حيث انتهى
صوته حارس من كل
 ناحية فله ويرى مع
 العامة مساواة ويمنع
 هذا من غيره لضعفي
 ما شئت وما أراد معها
 فترى أن قول رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 لا حي الا لله ورسوله
 لا حي على هذا المعنى
 الخلفا وأن قوله لله
 قلته كل حي يحى وغيره

أبي يوسف عن عطاء بن السائب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عن أبي عثمان أو أبا بصير أو شافى أبا رجل قال لعنوا به
 ابن أبله وقتلوا فاصلاه فأتى عثمان وعنده ابن مسعود فرضى بحكم ابن مسعود له كأن يعطى واده إسلاما
 مثل أبله وفضل المثل فاصلاه فأفسد ذلك عثمان فبرى عن ابن مسعود أنه يقضى في حيوان بحمان مثله
 دين الله أدا قضى به بالمدينة وأعطيه واده كان ديناً وبريداً يروى عن عثمان أنه يقول بقوله وأنت تروون
 عن السعدي عن القاسم بن عبد الرحمن قال أسلم لعبد الله بن مسعود في وصفا أحدكم أبوزائد مولا نأفلو
 اشتكى يقول ابن مسعود فيه عندك فأخذ رجل ببعضه دون بعض ألى يكن له قال بلى قلت ولولم يكن فيه
 غيرا لاختلاف قول ابن مسعود قال نعم قلت فلم تألف ابن مسعود ومعه عثمان ومعنى السنة والابجاع قال
 فقال منهم قائل فلو زعمت أنه لا يجوز السلم فيه ويجوز إسلامه وأن يكون دينه وكتابه ومهره وبصير اسمعير
 نسبه قلت فضله أن شئت قال فإن قلته قلت يكون أصل قوله لا يكون الحيوان ديناً خطأ بهالة قال فإن
 انتعلت عنه قلت هاتم تروون عن ابن عباس أنه أجاز السلم في الحيوان وعن رجل آخر من أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم قال ألترويه قلت فإن ذهب رجل إلى قولهما أو قول أحد همدان قول ابن مسعود
 أبجوره قال نعم قلت فإن كان مع قولهما أو قول أحد همدان القياس على السنة والابجاع قال فذلك أولى
 أن يقال به قلت أفصحهم من أجاز السلم في الحيوان القياس فيما وصفت قال نعم وما رديت لأى معنى
 تركه أصحابنا قلت أقرب جمع إلى إجازته قال أقضيه قلت فمذ غبرك في الوقت عمانية (قال)
 ورجع بعضهم بحس كان يقول قولهم من أهل الأندلس إلى إجازته وقد كان يسلطه (قال الشافعى) قال
 محمد بن الحسن فإن صاحبنا قال أنه يدخل عليكم خصلة تتركون فيها أصل قولكم أنكم لم تحبوا واستلطف
 الولائد خاصة وأخرتم بيعهم بدین والسلف فحين قال قلت أرايت لو تركنا قولنا في خصلة واحدة وزمنناه
 في كل شيء كنا معدومين قال لا قلت لأن ذلك خطأ قال نعم قلت فنأخطأ قليلا أم مثل حالنا نحن أخطأ
 كثيرا قال بل من أخطأ قليلا ولا عذره قلت فانت تفر بخطا كسرونا أن نعمل عنه ونحن نخطئ
 أصل قولنا أنما فرقنا بينه مما تفرق الأسماك عندنا وعندك بأقل منه قال فذكره قلت أرايت إذا اشتربت
 مثلاً جارية موصوفة بدین أملكك عليك إلا الصفة ولو كانت عندك ما نعتك تلك الصفة لم تكن في
 واحد منهن بعينها وكان لك أن تعطى أيهن شئت فإذا قلبت فقد ملككها لحبثك قال نعم قلت ولا يكون لك
 أخذها منى كالأبكون لك أخذها لو بعثها منك وانت قد شئت قال نعم قلت وكل بيع بيع بمن ملك
 هكذا قال نعم قلت فأرايت إذا أسلفتك جارية إلى أخذها منك بعدما مضت من ساعتى وفي كل ساعة
 قال نعم قلت فكان أن تطأ جارية منى شئت أخذتها أو استأتمها لو طئتها قال فافرق بينها وبين غيرها
 قلت الوطء قال فإن فيها المعنى في الوطء ما هو في رجل ولا في شيء من البهائم قلت فذلك المعنى فرقت بينهما
 قال فلم لم يجز أن يسلفها فإن وطئها لم يرتد وأوردها مثلها قلت أبجوز أن أسلفك شاة لم يكون لك أن تقضى
 منه ولم يفت قال لا قلت فكيف تجوز أن وطئها أن لا يكون في علي سبيل وهي غرقانة ولو جاز لم يصح
 فيه قول قال وكيف إن أجزه لا يصح فيه قول قلت لاني إذا سلطته على أسلافها فقد أبحث فرجه للذي
 سلفها فإن لم يطأها حق بأخذها السيد أبحثه للسيد فكان الفرج حلالا لرجل ثم حرم عليه بلا إخراج له
 من ملكه ولا نكاحه ربة الجارية غير مولا طلاق (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعى وكل فرج حصل
 فأما حرم مطلق أو أخرج ما ملكه من ملكه إلى ملك غيره أو أمور ليس المستلف في واحد منها قال
 أفترضه بغيرها مما تعرفه قلت نعم فاسألني أن السنة فرقت بينه قال فذكره قلت أرايت المرأة
 نهيت أن تسافر إلا مع ذي رحم محرم ونهيت أن يتخلو من رجل وليس معها وذو رحم ونهيت عن الحلال لها
 من التزويج إلا الولي قال نعم قلت أتعرف في هذا معنى نهيت إلا ما خلق في الأربعين من الشهوة لفساد
 وفي الأربعين من الشهوة لرجال غلط في ذلك الثلاثين إلى المحرم منه ثم حبط في الحلال منه ثلاثين

ورسوله صلى الله عليه
 وسلم إنما يحمى
 لصالح طامة المسلمين
 لا لما يحمى له غيره من
 خاصة نفسه وذلك
 أنه صلى الله عليه
 وسلم لم يملك مالا إلا
 ما أغشى به وبهاله
 عنه ومصلتهم حتى
 صير ما ملكه انفسهم خمس
 الخمس وماله إذا حبس
 قوت سنة مردود في
 مصلتهم في الكراع
 والسلاح عذق سبيل
 الله ولان نفسه وماله
 كان مقرر غاطعة الله
 تعالى (قال) وليس
 لاحد أن يعطى ولا يأخذ
 من الذي حمار رسول
 الله صلى الله عليه
 وسلم فإن أعطيه فعمره
 نقصت عمارته

(باب ما يكون أحياء)

قال الشافعى رحمه الله
 والأحياء ما عرفه الناس
 أحياء لمثل الحيوان
 كان مسكنا فأن يبنى
 بمثل ما يكون مثله بناء
 وإن كان السدواب
 فأن يبنى محظرة وأقل

عمارة الاربع التي تملك
بها الارض أن يجمع
تراها محيط بها اثنين
الارض من غير ها
ويجمع حزمها وزرعها
وان كانه عسيرة
أو يتر حفرها أو ساقه
من نهر إليها فقد
أحبها وله مراقبها
التي لا يكون صلاحها
الابها ومن أقطع
أرضا أو تصبرها فلم
يعصرها رأت للسلطان
أن يقول له أن أحببتها
والاخليا بينها وبين
من يحبها فان تأجله
وأبت أن يفعل

(ما يجوز أن يقطع
وما لا يجوز)

قال الشافعي رحمه الله
ملا عليك أحسن الناس
يعرف صفات أحدهما
ما مضى ولا يملكه إلا بما
يستحدثه فيه والثاني
ملا تطلب المتعقبة
الاشيء فيعجل فيه غيره
وذلك المعادن الظاهرة
والباطنة من الذهب
والنهر والكحل

المرزك الخط فيه أو الدلالة قال ما فيه معنى الاخذ أو في معناه قلت أفقصد انك البهايم في شيء من هذه
المعاني أو ذكر كور الرجال أو البهايم من الحيوان قال لا قلت فبان لك فسر الكتاب والسنة بنين وله انما
نهي عنه الصباغة لما خلق فيهم من الشهوات قال نعم قلت فبماذا فرقنا غيره بما في هذا كفاية منه
ان شأنا الله تعالى قال أفقتول بالذريعة قلت لا ولا معنى في الذريعة انما المعنى في الاستدلال بالنسبة لا لازم
أو القياس عليه أو المعقول

(باب السلف في الثياب)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعد بن سالم عن ابن حرج انه سئل ان شهاب بن توب
يشربين سنة فقال لا بأس به ولم أعلم أحد يكرهه (قال الشافعي) وما سكت عن أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم جعل على أهل نجران ثيابا معروفة عند أهل العلم عكة ونجران ولا أعلم خلافا في أنه جعل أن يسلم
في الثياب بصفة قال والسفقات في الثياب التي لا يستغنى عنها ولا يجوز للسلف حتى يجمع أن يقول لك
الرجل اسم الذي في ثوب مروري أو هرري أو رازي أو بلخي أو بغدادى طوله كد أو عرضه كد أصفقا دقيقا
أو رقيقا فادعاه على أدنى ما تارمه هذه الصفة تارمه وهو مطبوع بالفضل في الجودة اذا رزمتها الصفة وانما
قلت دقيقا لأن أقل ما يقع عليه اسم الدقة غير مباح في الخلاف في أدق منه وأدق منه في أدق في فضل الثوب
ولم أقل صفيقا مرسله لأن اسم الصفاقة قد يقع على الثوب البقي والخلط فيكون أن أعطاه غلظا أعطاه
شرام من دقيق وان أعطاه دقيقا أعطاه شرام من غلظ وكلاهما يلزمه اسم الصفاقة قال وهو كما وصفت
في الابواب قلها اذا أزم أدنى ما يقع عليه الاسم من الشرط شأ وكل يقع الاسم على شيء مخالفة هو خير
منه لم المشتري لأن الخبز زيادة يتطوع بها الساع وإذا كان يقع على ما هو شر منه يلزمه لأن الترفيع
لا يرضى به المشتري (قال) فان شرطه صفيقا فثبتا يمكنه أن يعطيه دقيقا وان كان خيرا منه لان
في الثياب على أن الصفيق الصفيق يكون أدق في البرد أو كثر في الحر وربما كان أبقى فلهذه علة تنقصه
وان كان غش الأدق أكثر فهو غير الذي أسلف فيه وشرط لخلجته (أخبرنا الربيع) قال قال
الشافعي وان أسلف في ثياب بلد بها ثياب مخالفة الغزل والعمل يعرف كلها باسم سوى اسم صاحبها لم يحز
السلف حتى يصف فيه ما وصفت قبل ويقول ثوب كذا وكذا من ثياب بلد كذا ومتى ترك من هذا ثيابا
يجز السلف لأنه يبيع مغيب غير موصوف كالأيجوز في التمر حتى يسمى جنسه (قال) وكل ما أسلف فيه
من أجناس الثياب هكذا كله ان كان وشان فيه وسفيا وغيرنا أو فارعا واسمه الذي يعرفه
وان كان غيبه وشي من العصب والحبرات وما أشبهه وصفه ثوب حبر من عمل بلد كذا دقيق البيوت
أو متر كاملا أو صفة أو وجهه الذي هو جسمه وبلده فان اختلف في ذلك البلد قال من عمل كذا العمل
الذي يعرفه لا يجوز في السلم دونه وكذلك في ثياب القطس كما وصفت في العصب قبلها وكذلك الياض
والحرير والطبايسة والوف كاه والإبرسم وإذا عمل الثوب من قرأ ومن كان قطن ومعه ران لم
يصف غزله إذا عمل من غزل ومختلفة أو من كرسف مروري أو من كرسف خشن لم يصف من كان انما يعمل
من صنف واحد يبلده الذي سلف فيه لم يضره ان لا يصف غزله إذا وصف الدقة والعمل والذرع وقال في كل
ما يسلم فيه مجدا وردى وزمزه كل ما يقع عليه اسم الجودة أو الرداءة أو لصفة التي يشترط قال وان سلف
في وشي لم يحز حتى يكون للوشي صفة يعرفها أهل العدل من أهل العلم ولا يخفى أن به معرفة
ويتواضعها على يعدل بوفيه الوشي عليها اذا لم يكن الوشي معروفا كما وصفت لان الخرقه قد تملك
فلا يعرف الوشي

(باب السلف في الاله والجلود)

والكبريت والملح وغيره
وأصل المعادن متفان
ما كان ظاهراً كالملح
في الجبال تبتاه الناس
فهذا لا يصلح لأحد
أن يقطعه بحال
والناس فيه شرع وهكذا
النهر والماء الظاهر
والنبات فيما لا يملك
لأحد وهذا لا يبيض
إن حال النهر على الله
عليه وسلم أن يقطعه
لمن ما رب فأقطعه إياه
أو أرادته فقبل له أنه
كلمات العبد فقال فلا

(قال الشافعي) رحمه الله وبحوز السلف في جلود الأبل ولا البقر ولا أهاب القنم ولا جلود ولا إهاب من رق ولا غيره ولا يباع إلا منظر إليه قال وذلك أنه لم يحرزنا أن نقيسه على الثياب لا بالوزن ولا بالقياس عليها لم يحل إلا منظره مع صفته وليس يمكن فيه الذرع لاختلاف حلقته من أن يضبط بذرع بحال ولو ذهبنا بقيسه على ما أجزأ من الحيوان لصفته لم يصح لنا ذلك لأنه لما تميز السلف في بعيرين لم يفرق بينهما بلان تفرق أو جلد موصوف فيكون هذا نفسه كالذرع في الثوب ويقول ذراع وبازل وهو في كل من هذه الأستان أعظم منه في السن قبله حتى يتناهي عظمه وذلك معروف مضبوط كما يضبط الذرع وهذا لا يمكن في الجلود لا يقدر على أن يقال جلد بقرة تنسب أو ذراع ولا شاة كذلك ولا يتميز فيقال بقرة من نتاج بلد كذا لأن النتاج يختلف في العظم لما لم يكن الجلد يوقع على معرفته كما يوقع على معرفة ما كان قائماً من الحيوان فيعرف بصفة نتاج بلده عظمه من سفره ما خلفت الجلود الحيوان في هذا وفي أن من الحيوان ما يكون السن منه أسفر من السن مثله والأصغر خيرة عند التصايف فيكون أمشي وأجل ما كانت فيه الحياة فبشترى البعير بعشرين بعيراً أو أكثر كلها أعظم منه فضل التصايف التي ويدرك بثلث حصة من جنبه وليس هذا في الجلود هكذا الجلود لأحاديثها وأعمالها فلو لم تكن تحتها وصلاتها ومواضع منها فلما لم يتجسس خبرا تبعه ولا قياسا على شيء مما أجزأ السلف فيه لم يحرز أن يحرز السلف فيه والله تعالى أعلم ورأينا ما لم يوقف على حده فباردنا السلم فيه ولم يحرز نسبته وذلك أن ما بيع نسبته لم يحرز إلا معالوما وهذا لا يكون معالوما بصفة بحال

(باب السلف في القراطيس)

اذن (قال) ومثل هذا
كل عن طاهرة كقط أو
قبر أو كبريت أو موميأ أو
سجدة طاهرة في غير ملك
أحد فهو كالمال والكل
والناس فيه سواء ولو
كانت بقعة من الساحل
رى أنه من حفر تراب من
أعلاها ثم دخل عليها
ماء طهر لها ملح كان
للسلطان أن يقطعهما
والرجل أن يمرها
بهذه الصفة فيملكها

(قال الشافعي) رحمه الله إن كانت القراطيس تصرف بصفة كما تعرف الثياب بصفة وذرع وطول وعرض وجود ورقة وغلط واستواء صنعتها أسلف فيها في هذه الصفة ولا يجوز حتى تستجمع هذه الصفات كلها وإن كانت تختلف في قري أو راسنا لم يحرز حتى يقال صنعة قربة كذا أو كورة كذا أو راسنا كذا فإن ترك من هذا شي لم يحرز السلف فيه والقول فيها كالقول فيما أجزأنا به السلف غيرها وإن كانت لا تضبط بهذا فلا خير في السلف فيها ولا أصح بهذا إلا مضبوطة أو مضبطة أصح من مضبط الثياب أو مثله

(باب السلف في الحبش ذرا)

(باب تعرف بيع
القطيع وغيرها)

(قال الشافعي) رحمه الله

(قال الشافعي) رحمه الله من سلف في خشب الساج فقال ساج سم طول الخشبة منه كذا وأغطها كذا وكذا ولونها كذا فهذا جاز وإن ترك من هذا شي لم يحرز وإنما أجزأنا هذا الاستواء بنسبه وإن طر فيه لا يفرق بين وسطه ولا جمع ما بين طرفيه من نسبه وإن اختلف طرفاه تقاربا وإذا شرط له غلطا فباع بأحد الطرفين على الغلط والاخر أكثر فهو مستطوع بالفصل ولزم المشتري أخذه فإن جامعاً فقصا من طول أو ناقص أحد الطرفين غلط لم يلزمه لأن هذا نقص من حقه (قال) وكل ما استوت بنسبه حتى يكون ما بين طرفيه منه ليس يادق من طرفيه وأحد هامين السج أو ربع رأسه فامكن الذرع فيه أو تدور تدورا مستويا ما يمكن الذرع فيه بشرط قيمه ما وصفت في الساج جاز السلف فيه وسعى جنبه فإن كان منه جنبس يختلف فيكون بعضه خيرا من بعض مثل الدوم فإن الخشبة منه تكون خيرا من الخشب مثلها الحسن لم يستغن عن أن يسمى جنبه كالأستغنى أن يسمى جنب الثياب فإن ترك نسبة جنبه فقد السلف فيه وما لم يختلف أجزأ السلف فيه بالصفة والذرع على نحو ما وصفت قال وما كان منه طرفاه أو أحدهما

والقطائع ضربان
أحدهما ماضي
والثاني انقطاع اوراق
لاغلبك مثل المتاعد
بالاسواق التي هي
طريق المسلمين فن قد
في موضع منها لبيع
كان يتقدم ما يعل له
منها ما كان مقما فيه
فاذا فارقه لم يكن له
منعه من غيره كافيته
الرب وقسطا طماهم
فاذا انتصروا لم يذكروا
بها حيث تركوا

(ادعاء المعدن
وغيرها)

(قال الشافعي) رحمه
الله وفي انقطاع المعدن
قولان أحدهما أنه
يختلف انقطاع الارض
لان من أقطع أرضا فيها
معادن أو عملها ويست
لاحد سواء كانت ذهباً
أو فضة أو نحاساً
أو ما يخص الاموية
لا به بل من مستكن
بين ظهره رافى تراب أو
جبله كانت هذه
كالمساويق انه ان
يقطعه اياها ومخالفة

أجل من الآخر ونقص ما بين طرفيه أو ما بينهما من السلف فيه لانه حيث لا يغير بموصوف العرض
مكتملاً لا يجوز أن يسلف في قوب موصوف الطول غير موصوف العرض قال فعلى هذا السلف
في الخشب الذي يباع ذراعاً كله وقياسه لا يجوز حتى تكون كل خشبة منه موصوفة بمقدوره كذا وصفت
وهكذا الخشب المواد يوصف طولها وعرضها وجنسها ولونها (قال) ولا بأس بالسلام الخشب في الخشب
ولار بافيا عدا الكيل والوزن من المأكول والمشروب كله والذهب والورق وما عدا هذا فلا بأس بالفضل
في بعضه على بعض لا يندونيشة سلماً وغير سلماً كيف كان اذا كان معلوماً

(باب السلف في الخشب وزنا)

(قال الربيع) قال الشافعي وما صغر من الخشب لم يجز السلف فيه عدد ولا حرام ولا يجوز حتى يسمى الجبس
منه فيقول صاحبا أسوداً أو أبيضاً نصفه نصفه بنسبة الى القلط من ذلك السنف أو ان يكون منه دقناً ما
لا اشتريت حلة قلت دقناً أو أساطاً أو غلاطاً وزن كذا وكذا أو ما اذا اشترى به محطاً قلت كذا وكذا
وطلا غلطاً كذا وكذا أو وسطاً كذا وكذا رقيقاً لا يجوز فيه غير هذا فان تركت من هذا شافداً السلف
وأحب أن قلت سهماً فان لم تقبله فليس لك فيه عتد لان العدة دقته السباح وهي عيب فيه تنقصه وكل
ما كان فيه عيب ينقصه لما راد له لم يلزم المشتري وهكذا كل ما اشتري للخجارة على ما وصفت لك لا يجوز
الامذرو وعامه ما رزنا معلوماً ما وصفت (قال) وما اشترى من محطاً بغيره وصف محط سماً أو سلماً
أو حشاً أو أوالاً أو قرظاً أو عرعر ووصف بالقلط والوسط والدق وموزوناً فان ترك من هذا شيئاً لم يجز
ولا يجوز ان يسلف عدداً ولا حراماً ولا غير موصوف موزون بحال ولا موزون غير موصوف بنقله ودقته
وجنسه فان ترك من هذا شيئاً فسد سلف (قال) فأما عدا ان القسي فلا يجوز السلف فيها الا بالمر
قلماً يكون فيها موجود اذا كان فيها موجود اجزاً وذلك ان يقول عود شوحطه حيدل من نبات أرض كذا
الجل منها أو الجبل أو دقيق أو وسط طوله كذا وعرضه كذا وعرض رأسه كذا ويكون مستوي
النتب وما بين الطرفين من القلط فكل ما أمكنت فيه هذه الصفة من حيز وما لم يكن لم يجز ذلك ان عدا ان
الارض تختلف فتيبان والجل منها تتيبان والوسط والدقيق تتيبان وكل ما فيه هذه الصفة من شربان
أو نبع أو غيرهم من أصناف عدا ان القسي حيز وقال فيه شوحطاً أو قلقة أو قلقة أو قدم نباتاً من الحوط
وان الحوط الشاب ولا شيء في السلف في قدا ح التل شوحطاً كانت أو قناً وغير ذلك لان الصفة لا تقع عليها
وانما تتأصل في القلقة وتبين فيها فلا يقصد على ذرع تحتها ولا يتقارب فصيلاً أقل ما تقع عليه القلقة كما
يجوز في التياب

(باب السلف في الصوف)

(قال الشافعي) رحمه الله لا يجوز زالسلف في الصوف حتى يسمى صوف متان بلد كذا الاختلاف أموا
الضأن بالبلدان ويسمى لون الصوف لاختلاف ألوان الاصواف ويسمى جيداً وتقياً ومفسولاً لما يلق به
مما ينقل وزنه ويسمى طواً أو قصاراً من الصوف لاختلاف قصار وطواله أو يكون بر وزن معلوم فان ترك
من هذا شيئاً وحداً فسد السلف فيه وإذا جاء بأقل مما يقع عليه اسم الطول من الصوف وأقل مما يقع عليه
اسم المودة وأقل مما يقع عليه اسم البياض وأقل مما يقع عليه اسم القفا وما جابه من صوف فان البلد الذي
سمى لز المشتري قال ولو اختلف صوف الانث والكباشي ثم كان يعرف بعد الجزاء لم يجز حتى يسمى صوف
خول أو اناث وان لم يبين ولم يكن يتعرف يعرف بعد الجزاء فوصفه بالمول وما وصفت جازاً السلف فيه
ولا يجوز ان يسلف في صوف غنم رجل بعينه لانه قد تتلف وتأتي الاقعة على صوفها ولا يسلف الا في شيء

لغات في أحد القولين

فان الموات اذا اُحييت
حرره ثبت احياءها
وهذا في كل يوم يبتدأ
احياءها بالبطون ما فيها
ولا ينبغي أن يقطعه من
المعادن الا قدر ما يحتمل

على آمان عظمه لمن
له منع من اخذهم ومن
جنته في ذلك ان له
بيع الارض وليس له
بيع المعادن وانما
كثير تحفر بالادوية
فتكون لحافره او لا
يكون له منع الماشية
فصل ما بها وكالزل

بالبادية هو الحق به وأذا
تركه لم يمنع منه من نزه ولو
أقطع أرضا فأحيها ثم
ظهر فيها معدن ملكه
ملك الأرض في القولين
معا وكل معدن عمل فيه
جاهلي ثم استقطعه
رجل ففيه آفاويل

والماء العذبة لا يجمع
أحد أن يعمل فيه
فإذا استبقوا إليه فإن
وسعهم عملوا معاون
ضاق أقرع بينهم أيهم

(١) قوله والكلاب حجارة
الخ كذا بالاصول ولم
يخدم بهذا المعنى في
كتب اللغة التي بأيدينا
وله محرف عن الكندي
جميع كدية بالذال المهملة
وزان غرقة وحرره

Page 21

موصوف مضمون موجود في وقته لانه لا يختل ولا يجوز في صوف غير رجل بعينه لانه يختل و باق على غير الصفة ولو كان الاجل فيها ساعه من الابل لان الاقعة تأتي عليها وعلى بعضها ثلث الساعة وكذلك كل سلف مضمون لا يخفى أن يكون في شيء بعينه لانه يختل ولا يخفى أن يسلف في صوف بلا صفة وير به صوفان يقول استوفه منك على باض هذا وقتا موطول لان هذا أقدم لك فلا بدري كيف صفت ففسر السلب في شيء مجهول قال وان أسلم في ورا ابل وأشعر المعزى لم يحجز الا كما وصفت في الصوف وبطل منه ما بطل منه في الصوف لا يختلف

(باب السلف في الكرم)

(قال الشافعي) رحمه الله الاخرى السلفية كرسف يجوز له ان لا يسلم بمصاحفه في أن يكون مع جوزه انما يجوز قسره على ساعه يصلح ولاخبره حتى يسلم كرسف بل كذا وكذا ويسي جيداً وأورد شافعي أيضاً نقلاً وأسير يومين معلوم وأجل معلوم فان ترك من هذا شيئاً واحد الميز السلفية فيه وذلك أن كرسف البلدان يختلف فبلن وبخشن وبطول شعره وبغيره ويسي ألقاها ولاخرى السلفية كرسف أرض رجل بعينها كما وصفنا قبله ولكن سلم في حقها ما يؤمن في أدي الناس وان اختلف قدم الكرسف وحده سماه قداماً وأجدها من كرسف سنة أو سنتين وان كان يكون نداماً سماه فالآخرى فيه غير ذلك ولو اسلفه من غيره كان أحب الي ولا يرى بأساً ان يسلفه بحقه وهو كالنبي في التمر

(باب السلف في القرض والكتان)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا ضبط القُرْبان يقال قُرْبَلْكَ ذَا وَصْفًا وَلَوْ هُوَ وَصْفًا وَقَوَّاهُ وَسَلَامَتُهُ مِنَ الْعَيْبِ وَوَزْنُهُ فَلَا يَأْسُ بِالْصَلْفِ فِيهِ وَلَا يُخْرِقُ أَنْ يَبْلُغَ مِنْ هَذَا شَيْءًا وَاحِدًا فَإِنْ تَرَكَّ بِحِجْزِهِ الصَّلْفُ وَإِنْ كَانَ لَا يَضِطُّ هَذَا بِحِجْزِهِ الصَّلْفُ وَهَكَذَا الْكَيْسَانُ وَلَا يُخْرِقُ أَنْ يَصِلَ فِيهِ شَيْءٌ عَلَى عَيْنِ أَخِي هَذَا عِنْدَهُ لَا أَنْ الْعَيْنُ تَهْلِكُ وَتُغَيَّرُ وَلَا يُجَوِّزُ الصَّلْفُ فِي هَذَا مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ إِلَّا مَقْعَةً تَضُطُّ وَإِنْ اخْتَلَفَ طَوْلُ الْقُرْبِ وَالْكَائِنُ قَبْلَهُ طَوْلُهُ سَمِي طَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَخْتَلَفْ جَاءَ الْوِزْنُ عَلَيْهِ وَأَخْزَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَا صَلِفَ فِيهِ كَيْلًا يَسْتَوْفُ وَزْنًا لِاخْتِلَافِ الْوِزْنِ وَالْكَسَلِ وَكَثَلُ مَا صَلِفَ فِيهِ وَزْنًا يَسْتَوْفُ كَيْلًا

(باب السلف في التجارة والارحية وغيرها من التجارة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في حجارة البناء والحجارة تفاضل بالألوان والاحسان والعظم فلا يجوز السلف فيها حتى يسمى منها أخضر أو أبيض أو زهر أو أسود لانياسه الذي يعرف به ونسبه إلى الصلابة وأن لا يكون فيه عرق ولا كلال (١) والكلا حجارة مخلوطة مدورة صلاب لا تحبب الحد إذا ضربت تنكسرت من حيث لا تريد بالضارب ولا تكون في البناء الأغشا (قال) ويصف كبرها بان يقول ما يحمل البعير منها حجرين أو ثلاثة أو أربعة أو ستة أو ثوبون معلوم وذلك أن الاحال تختلف وإن الحجرين يكونان على بعير فلا يعتدلان حتى يجعل مع أحدهما حجر صغير وكذلك ما هو أكثر من حجرين فلا يجوز السلف في هذا الأيون وأن يشتري وهو يرى فيكون من يتويع الجسراف التي ترى قال وكذلك لا يجوز السلف في النقل والنقل حجارة صغار الألبان يصف صغاراً من النقل أو حشواً أو داخل فرع هذا عند أهل العلم به ولا يجوز الأيون ولا ناله لا يكال لمصافيه ولا تحبب به صفة كالتحط بالنوب والحبوان وغيره مما يباع عدداً ولا يجوز حتى يقال صلاب وإذا قال صلاب فليس له رخو ولا كذاذ ولا منقشت قال ولا بأس بشراء الزحاجي يصف كل رصامة به بطول وعرض ونخانة وقصفاً ووجوده وأن كانت تكون لها

يسدأ ثم يتبع الآخر
فلا تخرجني سوا فيه
والثاني للسلطان أن
يقطعه على المعنى
الاول وعمل فيه ولا يلحقه
إذا تركه والثالث يقطعه
فيملكه ملك الأرض إذا
أدب فيها عمارت وكل

ما وصفت من احياء
لموات واقطاع المعادن
وبغيرها فانا نعنيته في
عفو بلاد العرب التي
عامر عشر وعشوه
ملوك وكل ما لمهر عليه
عنوق من الابلاد الجسم
فعامر، كله لمن نهر
عليه من المسلمين على
نجسة، منهم وما كان في
قسم أحد هدم من
معدن ظاهرة فهو كما
يقع في قسمة العامر
بقسمه فيكون وكل
ما كان في بلاد الهنود
جماع مرة ثم ترك فهو

(١) قوله تاربع
التي في كتاب التفة
أستابع أي خطوطه
(٢) قوله أوعر بضه
لاستقل والرأس الخ
كذا في نسخة وفي أخرى

بدله أوعر بضه أراس
دوقة الاسفل والوسط
إليه مجمع

تاربع (١) مختلفة يشان فضلها منها وصف تاربع وان لم يكن ا كني جوصفت فان جامعها اختلف
فما أرها أهل السر فان قالوا يقع عليها اسم الجودة والصفاء وكانت الطول والعرض والخصانة التي شرط
لزمته وان نقص واحد من هذه لم تزل به قال ولا بأس بالسلف في حجارة المرمر من غير وزن كما وصفت
في الحجارة قبله وبصفاء فان كانت له اجناس تختلف أو أوان وصفها بحسنه وألوانه قال ولا بأس أن يشتري
أية من مرمر بضعة طول وعرض وعق وخصانة وبضعة ان كانت تختلف فيه الضعفة وصف صنعتها ولو
وزن مع هذا كان أحب إلى وان ترك وزنه لم يفسد ان شاء الله تعالى وان كان من الارحام التي تختلف ببلده
فتكون حجارة بلدي من حجارة بلد لم يجر حتى يسي حجارة بلد ويصفها وكذلك ان اختلفت حجارة بلد وصف
جنس الحجاره

(باب السلف في القصة والتوراة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في القصة والتوراة ومتاع البيان فان كانت تختلف اختلافا
شديدا فلا يجوز السلف فيها حتى يسي نورة أرض نذا أو قصة أرض نذا أو بشرط جودة أورداه أو
بشرط بلضا أو سمة أو أي لون كان اذا تفاضلت في ألوان وبشرطها بكل معلوم ووزن معلوم وأجل
معلوم ولا يخفى في السلف فيها أحوال ولا مكابيل لانها تختلف (قال الشافعي) ولا بأس أن يشتريها أحوالا
ومكابيل ويزاد في غير أحوال ولا مكابيل اذا كان المتاع حاضرا والمتابعان حاضرين قال وهكذا المدر
لا بأس بالسلف فيه كلما معلوما ولا خريف أحوال ولا مكابيل ولا جزاء ولا يجوز الأكل بصفة جيدة أو
ردي وسد موضع كذا قال اختلف ألوان المدر في ذلك الموضع وكان لبعضها على بعض فضل وصف
المدر أخضر أو أشهب أو أسود قال واذا وصف جيد أنت الجوده على البراءة من كل ما خالفها فان كان
فيه سم أو كذا أو حجارة أو بطعام لم يكن له لان هذا يخالف الجوده وكذلك ان كانت التوراة والقصة هي
المتاح بها يصلح الاكوصف بصفة قال وان كانت القصة والتوراة مطبوعين لم يلزم المشتري لان
المطبع عيب فاما وكذلك ان قد متا قديما بضرهم بما يلزم المشتري لان هذا عيب والمطر لا يكون فساد المدر
اذا عادجا فاجاله

(باب السلف في العدد)

(أخبر الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله لا يجوز السلف في شيء عدا ما وصفت من الحيوان الذي
يضبط - نه وصفته وجنسه والنياب التي تضبط بجنسها وحبها وزرعها والخشب الذي يضبط بجنسه
وصفته وزرعها وما كان في معناه لا يجوز السلف في الطبع ولا القتاة ولا الخار ولا الزمان ولا السفر جبل
ولا الفرسك ولا المور ولا الحوز ولا البيض أيبيض كلن دجاج وأجسام وغيره وكذلك ما سوا مما يشابهه
الس عدد غير ما استثبت وما كان في معناه لاختلاف العدد ولا شيء يضبط من صفة أو ربع عدد فيكون
مجهولا الآن بقدر على أن يكال أو يوزن فيضبط بالكيل والوزن

(باب السلف في المأكول كالأوزان)

(قال الشافعي) رحمه الله أصل السلف فيما يتباينه الناس أصلان فما كان منه بصر وتساوى خلقته
فيجنسه المكيال ولا يكون اذا كيل تخاف في المكيال فتكون الواحدة منه بأنة في المكيال عريضة الاسفل
دقيقة الرأس أوعر بضه الاسفل (٢) والرأس دقيقة الوسط فاذا وقع شيء إلى جنبها متع عرض أسفلها
من أن يلقى بها وقع في المكيال وما يشابهه متخاف ثم كانت الطبعة التي فوقه منه هكذا المبحر أن يكال

واستدلنا على أن الناس اختلفوا في كَيْلِهِ لهذا المعنى ولا يجوز أن سلف فيه كيلا وفي نسبه بهذا المعنى ما عظم واشتد فصار يقع في الكيل منه الشيء ثم يقع فوقه منه شيء معترضا وما بين القائم تحته متجاف فيسد المعترض الذي فوقه القربة التي تحته ويقع عليه فوقه غيره فيكون من الكيل شيء خارج عن الفراغ وذلك مثل الزمان والخرج واللبا واللبا ثمان وما أشبهه مما كان في المعنى الذي وصف ولا يجوز السلف في هذا كيلا ولو راعى عليه المتبايعان سلفا وما صغر وكان يكون في الكيل فيبتلي به الكيل ولا يتبايع المتبايع البين مثل التمر وأصغر منه مما لا يختلف خلقه اختلافا متباينا مثل السمسم وما أشبهه أسلفه كيلا (قال) وكل ما وصف لا يجوز السلف فيه كيلا فلا بأس بالسلف فيه وزنا وإن يسمي كل صنف منه اختلافا باسمه الذي يعرفه وإن شرط فيه عظم أو صغرا فإذا أتى به أقل ما يقع عليه اسم العظم وزنه حاز على المشتري فأما الصغرا فأصغر يقع عليه اسم الصغر ولا احتياج إلى المثلثة عنه (قال) وذلك مثل أن يقول أسلم اليك في خبز خراساني أو بطيخ شامي أو رمان ألميسي أو رمان حراني ولا يستغني في الرمان عن أن يصف طعمه حلوا أو حرا أو حامضا فأما البطيخ فليس في طعمه الألوان ويقول عظام أو صغرا ويقول في القضاء هكذا فيقول قضاء طول وقضاء مدحرج وخيار نصفه العظم والصغر والوزن ولا يخفى أن يقول قضاء عظام أو صغرا لأنه لا يدري كم العظام والصغرا منه الآن يقول كذا وكذا طلائع صغرا وكذا وكذا رطلان كذا وكذا الباقى كذا الباقى وما أشبهه فعلى هذا الباب كله وقاسه (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في القول كلها إذا سمي كل جنس منها أو لا يندب أو جريرا أو كرا أو خسا وأتى صنفنا أسلف فيه منها ورنا معلوما لا يجوزنا لاموزنا فإن ترك تسمية الصنف منه أو الوزن لم يجز السلف (قال الشافعي) وإن كان منه شيء يختلف صغره وكبار لم يجز الآن يسمى صغرا أو كبيرا كالقنيط يختلف صغره وكباره كالجبل وكلفه وما اختلف صغره وكباره في الطعم والوزن (قال) وسلف في الحوز وزنا وإن كان لا يتبايع في الكيل كما وصفت أسلفه كيلا والوزن أحبال وأصغر فيه قال وقصب السكر إذا شرط بمحله في وقت لا يتنقل من أيدي الناس في ذلك البلد فلا بأس بالسلف فيه وزنا ولا يجوز السلف فيه وزنا حتى يشترط صفة القصب أن كان يتبايع وإن كان أعلاه محال ولا حلا وفيه ولا منفعة فلا يتبايع الآن يشترط أن يقطع أعلاه الذي هو به. هذه التمرة وإن كان يتبايع ويطرح ما به. ممن القشر ويقطع بامع عروقه من أسفله قال ولا يجوز أن سلف فيه حزم ولا عددا لأنه لا يوقف على حله بذلك وقد رآه وتطرأ له قال ولا يخفى أن يشتري قسبا ولا يقل ولا غيره مما يشبهه بأن يقول اشتري مثل زرع كذا وكذا فدا نا ولا كذا وكذا حزم من يقل إلى وقت كذا وكذا لأن زرع ذلك يختلف فيقل ويكثر ويحسن ويقصر وأفسد به لا خلافه في القلة والكثرة لما وصفت من أنه غير مكمل ولا موزون ولا معروف القلة والكثرة ولا يجوز أن يشتري هذا إلا منظورا إليه وكذلك القصب والقرط وكل ما أنبت الأرض لا يجوز السلف فيه إلا وزنا أو كيلا بصفة مضمونة لاسم أرض بعينها فإن أسلف فيه من أرض بعينها قال السلف فيه مستقص (قال) وكذلك لا يجوز في قصب ولا قرط ولا قصل ولا غير مجزوم ولا حال ولا يجوز فيه الاموزنا وما صغر أو كذلك الذين وغيره لا يجوزنا المكلا أو موزنا وإن جنس معروف إذا اختلفت أجناسه فإن ترك من هذا شيئا لم يجز السلف فيه والله أعلم

(باب بيع القصب والقرط) (١)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في القصب لا يباع الأجزاء وقال صرمة (قال الشافعي) وبهذا نفى أن يباع القرط الأجزوا مد عند بلوغ الجزأين وأحد صاحبه في جزأيه عند ابتاعه فلا يؤخر مده أو كثر من قدر ما يمكنه جزأيه من يومه (قال الشافعي)

كالعاصر الأتم العاصرة مثل ما ظهرت عليه الانهار وعمر بغير ذلك على نطف السماء أو بالرشاء وكل ما كان لم يعمر ط من بلادهم فهو كالسوات من بلاد الصرب وما كان من بلاد الجسم صلحا كان لهم فلا يؤخذ منهم غير ما صولوا عليه إلا ناذهم فإن صولوا على أن السيلين الأرض ويكفون أو حرارهم غلهم لمسلون بعد فالأرض كلها صلح ونسبها لأهل الجنس وأربعة أحاسيس الجماعة أهل التي وما كان فيها من موات فهو كالوات غيره فأن وقع الصلح على عامها ومواتها كان السوات علو كل من ملك العام

(١) هذا الباب تقدم بحروفه بعد مسئله بيع القصب في سنده في نسخة السراج البلقيني وأعادته هنا تبعا لباقي النسخ فإله كتبه معصمه

أن يسلف في اللحم الأمور فاسمائه وقد تحقن مشوي إذا لم تكن سمائه قانرة وقد يكون أعف فلا
يخلص أعف من سمته ولا منقم من سمته إذا تقارب وإذا كان مطبوخاً فهو أهدأ من أن يعرف بأداسه
لأنه قد يطبخ مع اللحم فيكون مواضع من سمته لا يكون فيها لحم وإذا كان موضع مقطوع
من اللحم كانت في بعضه دلالة على سمته وسقيه وأعفه فكل ما اتصل منه مثله (قال) ولا خفي أن
يسلم في عين أنما تدفع البعيرة بحال لأنه لا يستدل على أنها تلك الدين احتلف كلها ولم يختلف وذلك
مثل أن يسلف في صاع حنطة على أن يوفيه أياها دقيقاً اشتراط كليل الدقيق أو لم يشترطه وذلك أنه إذا وصف
جنسان حنطة وجوده فصار دقيقاً أشكل الدقيق من معنيين أحدهما أن تكون الحنطة المشروطة مائة
فنطن حنطة تقاربها من حنطة الشام وهو غير المائي ولا يخلص هذا والآخر أنه لا يعرف بمكيلة الدقيق
لأنه قد يكبر إذا طمن ويقل وإن المشتري لم يستوف كليل الحنطة وإنما قبل فيه قول البائع (قال) وقد يفصح
غيرنا من وجه آخر من أن يقول لمعنه أجازة لها قيمة ثم يسلم في أصل السلف فإذا كانت أجازة فليس يعرف
عن الحنطة من قبة الأجازة فيكون سلفاً متحولاً (قال الشافعي) وهذا وجه آخر يجتمع من أفداه مذهبنا
والله تعالى أعلم (قال) وليس هذا كما يسلف في دقيق موصوف لأنه لا يضمن له حنطة موصوفة وشرط عليه
فيها إعلام بحال انحاضه له دقيقاً موصوفاً وكذلك لو أسلف في ثوب موصوف بذرع وصفه الثياب حازوا
أسلفه في غزل موصوف على أن يسله له ثوباً بمجزم قبل أن يسلف الغزل لا يعرف في الثوب ولا يعرف
حصة الغزل من حصة العمل وإذا كان الثوب موصوفاً عرفت صفته (قال) وكل ما أسلفه وكان يصلح
بشيء منه لا يفرضه فشرطه لم يلبس به كما يلبس إلى ثوب وثي أو سيرا وغيره. ما من صبغ الغزل وذلك
أن الصبغ فيه كاسل لون الثوب في السر والبياض وأن الصبغ لا يغير صفة الثوب في دقيق ولا مصفاة
ولا غيرها كما يغير السويق والدقيق بالثبات ولا يعرف لونهما وقد يشتر بأن عليه ولا طعمهما وأكثرا
يشتر بأن عليه ولا خفي أن يسلم في ثوب موصوف على أن يصفه مضرباً من قبل أنه لا يوقف على حد
التضريح ومن أن الثياب ما أخذ من التضريح أكثر ما أخذ مثله في الدرع وأن الصفة وقعت على شئين
متفرعين أحدهما ثوب والاخر صبغ فكان الثوب وإن عرف بصوغا يجنبه قد عرفه فاصبغ غير معروف
قدره وهو مشترى ولا خفي في مشترى إلى أجل غير معروف وليس هذا كما يسلف في ثوب عصب الأصبغ زينة
له وأنه لا يشتر الثوب الا وهذا الصبغ قائم فيه قيام العمل من السج ولون الغزل فيه قائم لا يغيره عن صفته
إذا كان هكذا أجاز وإذا كان الثوب مشترى بلا صبغ ثم أدخل أصبغ قبل أن يستوفي ثوباً يعرف
الصبغ لم يجز لما وصفت من أنه لا يعرف غزل الثوب ولا قدر الصبغ (قال الشافعي) ولا بأس أن يسلفه
في ثوب موصوف وفيه إياه مقصوراً فصار معروفه أو مقصوداً غسلاً بقياس دقيقه الذي يصبغ به ولا خفي
في أن يسلم في ثوب قد لبس أو غسل غسلة من قبل أنه يسله غسلة بعدما يتجه وقبل ما يوقف على حد
هذا ولا خفي أن يسلم في حنطة مبالغة لأن الابتلال لا يوقف على حد ما يربى الحنطة وقد تعبر الحنطة
حتى لا يوقف على حد صفتها كما يوقف عليها يابسة ولا خفي في السلف في مجرم طرى ولو وصف وزن الطرية
لأنه لا يقدر على أن يزن الطرية فخلص وزنها من وزن العود ولا يضبط لأنه قد يسله الثوب بما يجتمع له الدلالة
بالتطرية على وجود العود وكذلك لا خفي في السلف في القالة ولأن من الأدهان التي فيها الأتغال لأنه
لا يوقف على صفته ولا قدر ما يدخل فيه ولا يترى ما يدخل فيه (قال) ولا بأس بالسلف في دهن حب البان قبل
أن ينش رشي وزناً أو كرهه منشوئاً لأنه لا يعرف قدر الش منه ولو وصفه بريح كرهته من قبل أنه لا يوقف
على حد الريح (قال) أو كرهه في كل دهن طيب قبل أن يتوفى وكذلك لو سلفه في دهن مطب أو ثوب
مطب لأنه لا يوقف على حد الطلب كما لا يوقف على الألوان وغيرها مما ذكره من أدهان البلدان تتماثل
في بقاء الطيب الريح على الماء والعرق والقندم في الحنو وغيره ولو شرط دهن بلد كان قد نسب له لا يخلص كما

(كتاب الصلوات)

والصلوات والخمس
وما دخل في ذلك من

(كتاب السابعة)

(قال الشافعي) رحمه

الله يجمع ما يصلح الناس

من أموالهم ثلثة

وجوه ثم ينسحب كل

وجه منها في الحياة

منها وجهان وبعد المات

منها وجه فمافي الحياة

الصلوات واحتج فيها

بأن عمر بن الخطاب

رضي الله عنه ملك مائة

سهم من خير فقال

يا رسول الله لم أصب

مالاً مثله قط وقد أردت

أن أتقرب به إلى الله

تعالى فقال النبي صلى

الله عليه وسلم حبس

الأصل وسبل الثروة

(قال الشافعي) رحمه

الله فلما أجاز صلى الله

عليه وسلم أن يحبس

أصل المال ونسب الثروة

دل ذلك على إخراج

الأصل من ملكه إلى أن

يكون محبوباً لا عيلاً من

سبل عليه ثم يبيع أصله

فصار هذا المال مباحاً

لما سوا مواعجها علان

يخرج العبد من ملكه

بالتق لله عز وجل إلى

قال أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج أنه قال لعطاء أسلفت ديناراً في عشرة أفراس ففعلت أفاضل منه إن شئت خمسة أفراس أو كتب نصف الدينار عليه ديناراً فقال نعم (قال الشافعي) لانه إذا أقاله منه فله عليه رأس مال ما أقاله منه وسواء انتقداً وتركة لانه لو كان عليه مال حال جاز أن يأخذه وأن ينظره متى شاء (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه كان لا يرى بأساً أن يأخذ بعصر رأس ماله وبعضاً طعاماً وأيضاً بطعاماً ويكتب ما بقي من رأس المال (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن سلمة بن موسى عن سعد بن جبير عن ابن عباس قال ذلت المعروف أن يأخذ بعصه طعاماً وبعضه ديناراً (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء رجل أسلف زرافة طعام ففعلت التي عن ابن جريج فقال لا إلا رأس ماله أو ربه (قال الشافعي) قول عطاف الزن لا يبيع البنا يباح حتى يستوفي فكتاه ذهب مذهب الطعام (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء طعام أسلفت فيه فصل فعد على أن طعام غيره ففرق بقرق ليس الذي يعطى على الذي كان عليه فصل قال لا بأس بذلك ليس ذلك ببيع اعتماداً قضاء (قال الشافعي) هذا كما قال عطاف أن شاء الله تعالى وذلك أسلفه في صفة ليست ببيعين ولذا ساءه بصفته فإما اقتضاه حقه قال سعيد بن سالم ولو أسلفه في رأس ماله أخذ منه براً غيره فلا بأس به وهذا كخصاؤه في ذنبه (قال الشافعي) وهذا إن شاء الله كما قال سعيد قال ولكن لو حله ما تم فرق اشتراهما بما تمديناً فاعطاهما ألف درهم لم يحز ولم يحز فيه إلا أقالته فإذا أقاله صار له عليه رأس ماله وإذا برى من الطعام وصار له عليه ذهب تباع به بالذهب ما شاء أو نقداً بفضا قبل أن يفرق ما عرض أو غيره

(باب صرف السلف إلى غيره)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال روى عن ابن عمر وأبي سعيد أنهما قالان أسلفت في بيع فلا يصرفه إلى غيره ولا يبعه حتى يقبضه قال وهذا لا يروى عنه أن شاء الله تعالى وفيه دلالة على أن لا يبيع شيء إلا ببيع حتى يقبض وهو موافق لقولنا كل بيع أنه لا يبيع حتى يستوفي (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاف أنه سئل عن رجل ابتاع سلعة عاتبة ونقد منها فباعها وأهال ماله فأراد أن يحولها ليعملها في سلعة غير ما قبل أن يقبض منه الشيء قال لا يصلح قال كانه جاءه بها على غير الصفة وتحوّلها في سلعة غير ما قبل أن يقبض قال ولو سلف رجل رجلاً درهم في مائة صاع خنطة وأسلفه صاحب درهم في مائة صاع خنطة وصفة الخنطين وأحد وعشرين لهما واحد أو مختلف لم يكن بذلك بأس وكان لكل واحد منهما على صاحبه مائة صاع تلك الصفة وإلى ذلك الاجل ولا يكون واحد منهما قاصداً من الآخر من قبل أن يوجع الخنطة بالحنطة قاصداً كان بيع الطعام قبل أن يقبض ويسمى الدرهم بالدرهم لأن درهمه في يومين مختلفين نسبته ومن أسلف في طعام يكيل أو وزن لعل السلف فقال الذي له السلف كل طعامي أو ربه وأمره عندئذ حتى أتت فأنقذه ففعل ففسد الطعام فهو من ضمان البائع ولا يكون هذا اقتضاساً من ربها الطعام ولو كاله البائع لا يشتري بأمره حتى يقبض أو يقبضه ويكيله فيأمره من ضمانه حيثئذ

(باب الخيارات في السلف)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز الخيار في السلف لو قال رجل لرجل ابتاع منك عاتبة ديناراً فهدكها مائة صاع إلى شهر على أني بالخيار بعد تعرفك من مقامنا الذي تباعنا فيه أو أنت بالخيار أو كلانا بالخيار لم

الصدقات المفروضة
واقسم حفظا الصدقات
عن عدد كثير من
المهاجرين والأنصار
ولقد حكى عن عدد من
أولادهم وأهلهم أنهم
كانوا يتولونها حتى ماتوا
ينقل ذلك العامة
منهم عن العامة
لا يختلفون فيه (قال
الشافعي) رحمه الله
وان أكرم ما عندنا
بالمدينة ومكة من
الصدقات لعل
ما وصفت لم يزل من
تصدق بهما من المسلمين
من السلف يولونها حتى
ماتوا وان نقل الحديث
فيها كالشكف (قال)
واحتج بحض حديث
شرح ابن محمد على
الله عليه وسلم جاء
بالطلاق الحبس فقال
الشافعي الحبس الذي
جاء بالطلاق صلى الله
عليه وسلم لو كان
حديثاً ثابتاً كان على
ما كانت العرب تقبس
من الصيرة والوصيلة
والحما لاها كانت

يجزئ البيع كليجوز أن يتشارطا التلبار ثلاثي يبيع الاعيان وكذلك لو قال ابتاع مثل ثمانية صاع غير
بما أنه دينار على أنه بالتلبار وما أن رضيت أعطيتك الدينار لم أن أرض بالبيع يعني وينسحب منسوخ ليجزئ
لأن هذا بيع موصوف والبيع الموصوف لا يجوز إلا بأن يقبض صاحبه منه فبطل أن يشترط أن لا يقبضه
ما سلف فيه قبض ملك وهو لو قبض مال الرجل على أنه بالتلبار لم يكن قبضه قبض ملك ولا يجوز أن يكون
اختيارا لو أحسنه ما لاله أن كان للشيء على البائع ما دفع إليه وان كان للبائع فله عليه البائع ما باعه
لأنه عسى أن يتفق بعلمه ثم رده إليه فلا يجوز البيع فيه إلا مطلقا بالاجبار وكذلك لا يجوز أن يسلط
رجل رجلا ما يدينار على أن يدفع إليه ما نه صاع موصوف إلى أحسن كذا إذا دخل الاجل فآذني عليه
الطعام بالتلبار في أن يسلطه ما أسلفه أو يرد إليه رأس ما له حتى يكون البيع مقطوعا عينه ما ولا يجوز أن
يقول قال حبسني عن رأس مالي فلي زياده كذا فلا يجوز بشرط أن يكون الشرط فيه أو احدا معروفا

(باب ما يجب للسلف على المفسف من شرطه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أضر المفسف السلعة التي أسلف فكانت طعاما فاختلف فيه دعي له أهل
العلم به فان كان شرط المشتري طعاما جيدا أو جديدا فبطل هذا الجيد بدفعه فان قالوا نعم فبطل عليه اسم
الجودة فان قالوا نعم لم يزم المفسف أخذ أهل ما يقع عليه اسم الصفة من الجودة وغيره أو يبرأ المفسف ويلزم
المفسف أخذه وهكذا إذا في الثياب يقال هذا ثوب من وثي مسعود الوشي الذي يقال له يوسفي وبطل
كذا وبعرض كذا ودينق أو وصفي أو جديدا وهما يقع عليه اسم الجودة وإذا قالوا نعم فبطل ما يقع عليه اسم
الجودة يبرأ منه الذي أسلف فيه ويلزم المفسف ويقال في الدينق من الثياب وكل شيء هكذا إذا أرمي في كل
صفة منه صفة وجوده فآذني ما يقع عليه اسم الصفة من دقة وغيرها واسم الجودة يبرأ منه وكذلك إن شرطه
رديا فلا رد يبرأ منه (قال الشافعي) أخبرنا سعد بن سالم القدامي عن ابن جريح عن عطاء قال إذا أسلفت
قالا إذا دخل حقلك بالثياب سلفت فيه كما شترطت ونفذت فليس لك خيار إذا أوفيت شرطك وسعد (قال
الشافعي) وإن جاء به على غايته من الجودة أكثر من أهل ما يقع عليه اسم الجودة فهو متعلق بالفضل ويلزم
المشتري أن الزيادة فيما يقع عليه اسم الجودة خيرة الألف موضع أصعب لك منه أن شاء الله تعالى

(باب اختلاف المتبايعين بالسلف إذا رآه المفسف)

(قال الشافعي) رحمه الله لو أن رجلا سلف رجلا دهبيا طعاما موصوف حزمة أو ربيب أو قرأ أو شعير
أو غيره فكان أسلفه في صنف من التمريدي فآذني به غير من التمريدي أو جديدا فآذني به غير ما لزمه اسم الجيد بعد
أن لا يخرج من جنس ما سلفه فيه إن كان بمجوه أو مجابا أو غير ما لزم المفسف أن يأخذه لأن الردى
لا يفي غناه إلا الأغصان الجيد وكان فيه فضل عنه وكذلك إذا أزمناه أدنى ما يقع عليه اسم الجودة فاعطاه على
منها فالأعلى يعني أكثر من غناه الأسفل فقد أعطى خيرا مما لزمه ولم يخرج به عما لزمه اسم الجيد فيكون
أخرجه من شرطه إلى غير شرطه فإذا تفرق الاسم والجنس لم يجبر عليه وكان يجبر في تركه وقبضه (قال
الشافعي) وهكذا القول في كل صنف من الزبيب والطعام المعروف كبسلة قال وإن هذا القول أنه
لو أسلفه في مجوه فاعطاه رديا وهو خير منها أضعافا لزمه على أخذه لأنه أعرض عن الجنس أدنى أسلفه فيه فدرى
الجموه لأمر لا يصلح له الردى وهكذا الطعام كله إذا اختلفت أجنسته لأن هذا أعطاه غير شرطه ولو كان خيرا
منه (قال الشافعي) وهكذا العسل ولا يستثنى في العسل عن أن يصفه بياض أو صفرا أو خضرا لأنه
يبين في ألوانه في القيمة وهكذا كل ما له لون يبين به ما خلف لونه من حيوان وغيره قال ولو سلف رجل رجلا
عرضاني فضة بيضاء جديدة فبما بفضة بيضاء أكثر مما يقع عليه أدنى اسم الجودة أو أسلفه عرضاني ذهب

أحسانهم ولا تفعل
جاءه حبس دارا على
وله ولا في سبيل الله ولا
على مساكين وأجار
التي صلى الله عليه وسلم
لهم رأس على ما روي
وأي جاءه بلسا له
غير رأس الذي أجاهه
صلى الله عليه وسلم
(قال) واحتج بحديث
يقول شريح لا حبس
عن فرائض الله (قال
الشافعي) رحمه الله
لو جعل عزمته
مسبدا لا تكون جبا
عن فرائض الله تعالى
فكذلك ما أخرجه
ماه فليس يجبر عن
فرائض الله قال
الشافعي ويجوز
الحبس في الرقيق
والمائنة إذا عرفت
بعضها قاسا على التعل
والدور والارمين فإذا
قال تصدقت بداري
على قوم أو رجل معروف
في يوم تصدق عليه
وقال صدقة محرمة أو
قال معروف أو قال
صدقة مسجلة فقد
خرجت من ملكه فلا

أجر جيد فباعه بذهب أجرة أكثر من ألف ما يقع عليه ألف اسم الجود ثم موكذ الوصف في صغر أجر جيد فباعه بأجرة أكثر مما يقع عليه أقل اسم الجود ثم موكذ الوصف في صغر أجر فاعطاء أبيض والأبيض يصلح لما لا يصلح له الأجر لم يلزمه إذا اختلف القول فيما يصلح له أحد القولين ولا يصلح له الآخر لم يلزم المشتري الأمانة باسم الصفة وكذلك إذا اختلف فيما يتبين فيه الإعلان بالألوان لم يلزم المشتري الأمانة بصفة ما سلف فيه فلما لا يتبين فيه الألوان (١) مما لا يصلح له المشتري فلا يكون أحدهما أغنى فيه من الآخر ولا أكثرنا وانما يتفرقان لاسمه فلا تطرق فيه إلى الألوان

(باب ما يلزم في السلف مما يختلف الصفة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والسلف في ثوب مروي تخمين فباعه بدينار أكثر تخمين لم يلزمه إياه لأن التخمين بدينار أكثر مما يدين الرقيق ورمحاً كان أكثر بقاء من الرقيق ولا يخالف لصفته خارج منها قال وكذلك لو سلف في عبد بصفة وقال رضى فباعها بدينار أكثر من صفته الآلهة غير رضى علم الزم إياه بما يثبت من أنه ليس رضى وهو موثوق من الصفة وكذلك لو سلف في عبد بصفة فقال غلط شديد الخلق فباعه بدينار وليس بشديد الخلق أكثر منه غملاً يلزمه لأن الشديد يدين غير غملاً رضى وهو رضى ثم أكثر منه ولا يلزمه إياه بما يثبت من شرطه حتى يكون منتظماً للصفة رائداً عليها فاما إذا زاد عليها في القيمة وقصر عنها في بعض المنفعة أو كان هذا خارجاً عنها بالصفة فلا يلزمه إلا ما شرط فعلى هذا الباب كله وقياسه

(باب ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز السلف في حنطة أرض رجل بعينها بصفة لأن الآلة قد تصيبها في الوقت الذي يحل فيه السلف فلا يلزم البائع أن يعطيه مضموناً من غير حالان البيع وقع عليها ويكون قد انتفع به في أمر لا يلزمه والبائع ضار بأن لا ثالث لهما بسبع عن غير أجل وبسبع مضموناً إلى أجل وأبعد أجل فتكون مضمونة على البائع فإذا ناعه مضموناً من عرض حال فله أن يأخذ منها من حيث شاء قال وإذا كان خارجاً من البيع التي أجزأت كان يسع ما لا يعرف أولى أن يطل (قال الشافعي) وهكذا أثر ما ط رجل بعينه مواتج رجل بعينه وعربة بعينها غير مأمونة ونسل ماشية بعينها فإذا شرط المسلم ذلك ما يكون مأموناً أن ينقطع أصله لا يختلف في الوقت الذي يحل فيه جاز وإذا شرط الشيء الذي لا يضمن انقطاع أصله لم يجوز قال وهكذا لو سلف في لبن ماشية رجل بعينه وبكيل معلوم وصفه لم يجوز وإن أخذ في كله وحطبه من ساعته لأن الآلة قد تأتي عليه قبل بفرغ من جميع ما سلف فيه ولا يجوز في شيء من هذا إلا كما وصفت لك في أن يكون يسع عن لا يضمن صاحبها شيئاً غيرها أن هلكت انتقض البيع أو يسع صفه مأمونة أن تنقطع من أيدي الناس في حين محله فاما ما كان قد ينقطع من أيدي الناس فليس فيه فاسد (قال الشافعي) وإن سلف سلفاً فاسداً وقبضه ورد وإن استهلكه رد مثله إن كان له مثل أو قبضه إن لم يكن له مثل ورجع برأس ماله فعلى هذا الباب كله وقياسه

(باب اختلاف السلف والمشتري في السلم)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو اختلف الماعل والمشتري في السلم فقال المشتري أهلك مائة دينار في مائتي صاع حنطة وقال البائع أسلفني مائة دينار في مائة صاع حنطة أحلف البائع بالله ماله به بالله التي قبض منه المائة صاع فإذا حلف قبل المشتري أن شئت فقلت عليه المائة الصاع التي أقر بها لو أن شئت فحلف ما ابتعت منه مائة صاع وقد كان يعمل مائتي صاع لا مئذع عليه أنه ملك عليه المائة الدينار بالمائة

تعود مبرأناً أبداً ولا يجوز أن يخرجهما من ملكه إلا إلى مالك منفعة يوم يخرجهما إليه فإن لم يسلبها على من يصددهم كانت محرمه أبداً وإذا انقضت التصديق بها عليه كانت محرمه أبداً ورددها فعلى أقرب الناس بالذي تصدق بها يوم ترجع وهي على ما شرط من الآتية

والتسليم والنسوة بين أهل الفنا والحاجة ومن أخرج من أخرج منها بصفة تورده إليها بصفة (وبها) في الحيلة الهبات والصدقات غير المحرمات وله إبطال ذلك ما لم يقبضها التصديق عليه والموهوب له فإن قبضها أو سمن يقوم مقامه بالمرضى

(١) قوله مما لا يصلح له المشتري الخ كذا في السخ ولعل الصواب مما يصلح للمشتري الخ فتأمل كسبه معصية

له ويقبض الطفل أبوه
نخل أبو بكر عاتشة
رضي الله عنهما حداد
عشرين وسقاً فلما
مرض قال وددت أنك
كنت قبضته وهو اليوم
مال الوارث (ومنها) بعد
الوفاء الوصاية إبطالها
مالم يمت

(باب العسرى من
كتاب اختلافه
ومالك)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا سفيان عن
عمر بن دينار عن طاوس
عن جبر المدي عن
زيد بن ثابت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنه جعل العسرى
لوارث ومن حديث
جابر رضي الله عنه أنه
قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لا تعمرُوا ولا ترقبُوا

(١) قوله قال الربيع
ان أخذته المتاع الخ
عبارة الربيع هذه
ناشئة هكذا في النسخ
التي بأيدينا على ما فيها
فمررت به مصححه

الصاع وأنت متكر فان حلف فتماصا البيع (قال الشافعي) وكذلك لو اختلفا فيما اشترى منه فقال
أسفلتكم مائتي دينار في مائة صاع غسر وقال بل أسفلتني في مائة صاع ذرة أو قال أسفلتكم في مائة صاع بردى
وقال بل أسفلتني في مائة صاع حموة أو قال أسفلتكم في سلعة موصوفة وقال لا تحربل أسفلتني في سلعة غير
موصوفة كان أقول فيه كما وصفت لك يحلف البائع ثم يضر المتاعين أن يأخذها بقره البائع بلا يمين
أو يحلف فيرأى من دعوى البائع ونقائصه (قال الربيع) (١) ان أخذته المتاع وقدم كره البائع وان أقر
المتاع ثم قال البائع حل له أن يأخذها والافلا يحصل له ذلك كرهه والسلف يمتنع بعد أن تصالحا (قال
الشافعي) وكذلك لو تصادقا في السلعة واختلما في الاجل فقال المسلف هو إلى سنة وقال البائع هو إلى
سنتين حلف البائع وخبر المشتري فان رضى والا حلف وتماصا فان كان الثمن في هذا كله ذاتياً ودرهم
رد مثلهما أو طعاما رد مثله فان لم يوجد رد قيمته وكذلك لو كان سلعة غير مكمل ولا موزنة ففادت رد قيمتها
قال وهكذا القول في بيع الاعيان إذا اختلفا في الثمن أو في الاجل أو اختلفا في السلعة المبعة فقال
البائع بعته عبد أياك واشتريتك العبد وقال المشتري اشتريته منك بخمسائة وقد هلك العبد فما لفاورد
قيمة العبد وان كانت أقل من الخمسمائة أو أكثر من ألف (قال الشافعي) وهكذا كل ما اختلفا فيه من
كل وجود أو نحل قال ولو تصادقا على البيع والاجل فقال البائع لم يضمن من الاجل شيء أو قال يضمن
منه شيء يسير وقال المشتري بل قد مضى كله أو لم يبق منه الا شيء يسير كان القول قول البائع مع ميعنه وعلى
المشتري اليقنة (قال الشافعي) رحمه الله ولا ينسخ بيعهم في هذا من قبل تصادقا على الثمن والمشتري
والاجل فأما ما يختلفان فيه أصل العقد فيقول المشتري اشتريت الشئ مني وهو يقول البائع بعته الشئ مني
فانهما يتصالحان ويترادان من قبل اختلافهما فيما ينسخ العقد والارلان لم يختلفا (قال الشافعي)
وكرجل استأجر رجلاً سنة بعشرة دنابر فقال الاجير قد مضت وقال المستأجر لم تقض قال قول قول
المستأجر وعلى الاجير اليقنة لأنه مقر بشئ يدعى المخرج منه

(باب السلف في السلعة بعينها حاضرة أو غائبة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو سلف رجل رجلاً مائة دينار في سلعة بعينها على أن يقبض السلعة بعد يوم أو
أكثر كان السلف فاسداً ولا يجوز بيع الاعيان على أنها مضمونة على بائعها بكل حال لأنه لا تمتع من قوتها
ولا بان لا يكون لصاحبها السبيل على أخذها من شاعره ولا يحول بائعها دونها يدفع اليه ثمنها وكأه إلى أجل
لأنها قد تلفت في ذلك الوقت وان قل فيكون المشتري قد اشترى غير مضمون على البائع بصفة موجودة بكل
حال يكلفها بائعها ولا ملكه البائع شيأ بعينه يتسلط على قبضه حين وجهه ومرد على قبضه (قال الشافعي)
وكذلك لا يتكاري منه راحته بعينها ماله الكرام على أن يركبها بعد يوم أو كذا لأنها قد تلف وبصيدها
ما لا يكون فيها ركوب معه ولكن يلفه على أن يضمن له جولة معروفه ويبيع الاعيان لا تصلى إلى أجل
انما الموجل ماض من البيوع بصفة وكذلك لا يجوز أن يقول أبيع لك عاريتي هذه بعدد كذا هذا على أن
تدفع لي عجلك بعد شهر لانه قد هرب وتلف وينقص الشئ (قال الشافعي) وفساد هذا خبر وجه من
بيع المسلمين وما وصفت وأن الثمن فيه غير معلوم لان المعلوم ما قبضه المشتري وأقر قبضه وليس البائع
أن يحول دونه قال ولا بأس أن أبيعك عدي هذا أو أفع اليك بعد موصوف أو عدينا أو بعير أو بعيرين
أو خسة أو خشتين إذا كان ذلك موصوفاً مضموناً لان حق في صفة مضمونة على المشتري لا في عين تلف
أو تنقص أو تفوت فلا تكون مضمونة عليه

فمن أمرشاً وأورقه

فهو سليل المسيرات

(قال الشافعي) رحمه

الله وهو قول زيد بن

ثابت وجابر بن عبد

الله وابن عمر وسليمان

ابن يسار وعروة بن الزبير

رضي الله عنهم وبه أقول

(قال المزني) رحمه

الله معنى قول الشافعي

عندي في العمري أن

يقول الرجل قد جعلت

داري هذه لك عرل أو

حياتك وأجعلت لك

عمري وأورقي ويدفعها

إليه فهي ملك للعم

نور عنه أن مات

(باب عطية الرجل ولده)

(قال الشافعي) رحمه

الله أخبرنا مالك عن

الزهري عن جندب بن

عبد الرحمن وعن محمد بن

النعمان بن بشير يحدثنا

عن النعمان بن بشير

رضي الله عنه أن أبا أتي

به إلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم فقال أتي

نعت أبنی هذا غلاما

كان لي فقال رسول الله

(١) قوله فإن عرل ترك

أكله وشربه كذا لا اصول

التي يابدين والمعنى على

ترك أكله وشربه جديدا

كما هو معلوم مما بعده

كتبه مصححه

(باب امتناع في الحق من أخذه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حل حق المسلم وحقه حال وجبه من الوجوه فعدا الذي عليه الحق الذي له الحق إلى أخذه فامتنع الشيء الحق فعلى الوالي جبره على أخذه ليردوا الدين من دينه ويؤدي إليه ماله عليه غير متقص له الأداء شيئا ولا مدخل عليه ضررا إلا أن شاء رب الحق أن يرثه من حقه بغير شيء يأخذه منه فيأبى إياه (قال الشافعي) فان جاء إلى أخذه قبل محله وكان حقه ذمما أو فضا أو نحاسا أو تبرا أو عرضا غير ما كره ولا مشرو ولا ذري ورجحان إلى العلف أو النقص جبره على أخذه منه إلا أن يبرئه لانه قد ساء بحقه وزيادة به قبل محله ولست أنظر في هذا إلى تعديته فان كان يكون في وقته أكثرية أو أقل قلت للذي له الحق إن شئت حبسه وقد يكون وقت أخذه أكثرية منه حين يدفعه وأقل (قال الشافعي) فان قال قائل ما دل على ما وصفت قلت أخبرنا أن أنس بن مالك كاتب غلامه على يعموم إلى أجل فاراد المكاتب تهيلها ليعتق فامتنع أنس من قبولها وقال لا أخذه إلا اعتد محله فأتى المكاتب عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فذكر ذلك فقال لعمر أنساب الميراث فكان في الحديث فاحره عسر بأخذها منه واعتقه (قال الشافعي) وهو يشبه القياس (قال) وان كان ماسلف فبما كروا ولا يمشروا ولا يجبروا على أخذه لانه قد يردأ كله وشرب جديدا في وقت الذي سلف إليه فان عرل ترك أكله وشربه (١) كله وشربه متغيرا بالقدح في غير الوقت الذي أراد أكله أو شربه فيه (قال الشافعي) وان كان حيوانا لا اغناه به عن العلف أو الرعي لم يجبر على أخذه قبل محله لانه يلزمه مؤنة العلف والرعي إلى أن ينتهي إلى وقت قد دخل عليه بعض مؤنة وأما ما سوى هذا من الذهب والفضة والتبركة والثياب والخشب والحجارة وغير ذلك فإذا دفعه برئ منه وسجرا المدفوع إليه على أخذه من الذي هو له عليه (قال الشافعي) فعلى هذا الباب كله وقاسه لا أخذه يجوز فيه غير ما وصفت وأن يقال لا يجبر أحد على أخذه شيء هو له حتى يحل له فلا يجبر على دينار ولا درهم حتى يحل له وذلك أنه قد يكون لأخره ويكون متلفا لمصارفي ربه ففان أن يكون مضمونا على ماله من أن يصير إليه ففمن من يده وسوءه منها ما ذكر ومنها أن يتفاداه وذودن أو ساء له ذور رحل لم يعلم ما صار إليه لم يتفاداه ولم يسأله ففانما غنا من هذا ألام نرا أحد أخالف أن الرجل يكون له الدين على الرجل فيموت الذي عليه الدين فقد فعون ماله إلى غرمانه وان لم يردوا ولا يجسوا ميراث الورثة ووصية الموصي لهم ويجبونهم على أخذه لانه خير لهم والسلف يتفادون الميت في بعض هذا

(باب السلف في الربط فينفذ)

(قال الشافعي) رحمه الله إذا سلف رجل رجلا في ربط أو عنب إلى أجل بليان به فهو جاز فان نفذ الربط أو العنب حتى لا يبق منه شيء بالبلد الذي سلفه فيه فقد قيل بالسلف بالخيار ان شاء رجع عما بقي من سلفه كان سلف مائة درهم في مائة مد فأخذت خمسين فيرجع بخمسين وان شاء أخر ذلك إلى الربط قابل ثم أخذ به عنب مائة درهم في مائة مد فأخذت خمسين فيرجع بخمسين وقت من الأوقات وهذا وجه قال وقد قيل ان سلفه مائة درهم في عشرة أصع من ربط فأخذت خمسة أصع ثم نفذ الربط كانت له الخمسة الأصع بخمسين درهم لا لها حصتها من الثمن فافسخ البيع فيما بقي من الربط فرد إليه خمسين درهما (قال الشافعي) وهذا مذهب والله تعالى أعلم ولوسلفه في ربط لم يكن عليه أن يأخذه بسرا ولا مختفيا وكان له أن يأخذ لربطه كله ولم يكن عليه أن يأخذ الاصحا غير منشدخ ولا معب بعض ولا عطش ولا غيره وكذلك العنب لا يأخذ الا نصيبا غير معيب وكذلك كل شيء من الفاكهة الربطة يسلف فيها فلا يأخذ

الاصفة غير معينة قال وهكذا كل شيء أصطفه فيه لم يأخذ معينا ان أسلف في لبن محض لم يأخذ رابيا ولا خنثيا وفي الخيض ما لا يعرف قدره والماء غير اللبن (قال الشافعي) ولو أسلفه في شيء فاعطاه يامه معيا والعيب مما قد يخفى فأكل نصفه أو أكله وبقي نصفه كان كل رطبا فأكمل نصفه أو أكله وبقي نصفه بأخذ النصف نصف اللبن ورجع عليه نصفان ما بين الرطب معيا وغير معيب وان اختلفا في العيب والمشتري قائم في الدمشق ولم يستطع له فقال دفعته للبئر ثم اشتم العيب وقال المشتري بل دفعته معيا فالقول قول البائع الآن لأن يكون ما قال عيب لا يحدث منه وإن كان أكله فقال البائع ما أكلت نصفه غير معيب وما بقي معيب فالقول قوله الآن لأن يكون شيئا واحدا لا يفسد منه شيء لا يفسده كله كبطيخة واحدة أو دباغة واحدة وكل ما قلت القول فيه قوله فعليه فيه البين (١)

(كتاب الرهن الكبير في اباحة الرهن)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل وقال عز وجل وان كنتم على سقر ولو تجدوا كتابا فزمنه مقبوضة (قال الشافعي) فكان ينفق الآية الامر بالكاتب في الحضر والسفر وذکر الله تبارك اسمه الرهن اذا كانوا مسافرين ولم يجدوا كتابا فكان معقولا والله أعلم فيها أمرهم وبالكاتب والرهن احتسابا لما لا الحق بالوئبة والمحلولة عليه بان لا ينسى ويذكر لانه فرض عليهم ان يكتبوا ولأن يأخذوا رهنا لقول الله عز وجل فان آمن بعضهم بعضا فليؤد الذي أؤتمن أماته فكان معقولا لأن الوئبة في الحق في السفر والاعواز غير محرمة والله أعلم في الحضر وغير الاعواز ولا بأس بالرهن في الحق والحال والدين في الحضر والسفر وما قلت من هذا عملا لا أعلم فيه خلافا وعذري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رهن درعه في الحضر عند أبي الشعم اليهودي وقيل في سلف والسلف حال (قال الشافعي) أخبرنا الدارود روى عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام قال رهن رسول الله صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي الشعم اليهودي (قال الشافعي) وروى الأعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم مات ودرعه مرهونة (قال الشافعي) فاذن الله جل ثناؤه ما رهن في الدين والدين حق لازم فكل حق مما علمت أو لمزم وجه من الوجوه جار الرهن فيه ولا يجوز الرهن فيما لا يلزم فالوعدى رجل على رجل حقا فأكراه وصالحه ورهنه رهبا كان الرهن مقسولا لانه لا يلزم الصلح على الإنكار ولو قال أوهله لداري على شيء اذا دانتني به أو باعني ثم دانيته أو بايعني لم يكن رهنا لأن الرهن كان ولم يكن للرهن حق واذن الله عز وجل به فيما كان للرهن من الحق دلالة على أن لا يجوز ما بعد لزوم الحق أو موعه فاما قبله فإذ لم يكن حق فلا رهن

(١) وترجع في اختلاف المرافقين باب السلم فإذا كان لرجل على رجل طعام أسلمه فيه فأخذ بعض طعامه وبعض رأس ماله فان أمانته كان يقول هو جائز بلعائن عبد الله بن عباس أنه قال ذك المعروف الحسن الجليل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا أخذ بعض رأس ماله فقد فسد السلم وأخذ رأس ماله كله (قال الشافعي) رجه الله وإذا أسلف الرجل الرجل مائة دينار في مكية طعامه موصوف الى أجل معلوم لمفعول الاجل قراضا بان يتفاسدا البيع كله كان جائزا وإذا كان هذا جازا جار أن يتفاسدا نصف البيع وشيئا نصفه وقد سئل عن هذا ابن عباس فإجابته بأسا وقال هذا المعروف الحسن الجليل وقول ابن عباس القياس وقد خالفه فيه غيره قال وإذا أسلم الرجل في السلم فان أحسفه كان يقول لا خير فيه لانه غير معروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس به ثم رجع أبو يوسف الى قول ابن أبي ليلى وقال اذا بين مواضع السلم فقال أفضنا وجوب ونحو هذا فهو جائز (قال الشافعي) وإذا أسلم الرجل الرجل في لحم بوزن ومقته وموضع ومن من معلوم ومسمى من ذلك الشيء فالسلف جائز

صلى الله عليه وسلم أكل ولده لمحت مثل هذا قال لأفضل النبي صلى الله عليه وسلم فارجعه (قال الشافعي) رجه الله وسمعت في هذا الحديث أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال أليس يسرك أن يكونوا في البراءة لسواء فقال بلى قال فارجعه (قال الشافعي) رجه الله وبه أخذ وفيه دلالة على أمورها بها حسن الادب في أن لا يفضّل فعرض في قلب المفصول شيء ينعم من به فان القرابة ينضم بعضهم بعضا ما لا ينضم العدى ومنها ان اعطاه بعضهم جائز ولولا ذلك لما قال صلى الله عليه وسلم فارجعه ومنها أن السواء أن يرجع فيما أعطى ولده وقد فضل أبو بكر عائشة رضي الله عنهما بعض وفضل عمرهما رضي الله عنهما شيء أعطاه اياه وفضل عبد الرحمن

(باب ما يتم به الرهن من القبض)

قال الله عز وجل فهران مقبوضة (قال الشافعي) فلما كان معقولا أن الرهن غير مملوك الرقبة للرهن ملك البيع ولا مملوك النفعه ملك الاجارة لم يجز أن يكون رهنا الا بما جاز الله عز وجل به من أن يكون مقبوضا واما الميز فلهذا رهن مالم يقبضه الرهن منه منعه وكذا لو أذن له في قبضه فلم يقبضه المرتهن حتى يرجع الرهن في الرهن كان ذلك له ما وصفت من أنه لا يكون رهنا الا بان يكون مقبوضا وكذلك كل مالم يتم الا بأمر من فليس يتم بأحد همدون الآخر مثل الهبات التي لا تجوز الا مقبوضة وما في معناها ولو مات الرهن قبل أن يقبض المرتهن الرهن لم يكن للرهن قبض الرهن وكان هو والغرماء فيه أسوة سواء ولو لم يمت الرهن ولكنه أفلس قبل أن يقبض المرتهن الرهن كان المرتهن والغرماء فيه أسوة لانه لا يتم له ولو خرس الرهن أو ذهب عقله قبل أن يقبض المرتهن الرهن ولا سلطه على قبضه لم يكن للرهن قبض الرهن ولو أقبضه الرهن أباه في حال ذهاب عقله لم يكن له قبضه ولا يكون له قبض حتى يكون جازا لأمري ماله يوم رهنه أو يوم قبضه الرهن أباه ولو رهنه أباه وهو محصور ثم أقبضه أباه وقدرنا الطرعة فالرهن الاول لم يكن رهنا الا بان يجسده رهنا ويقبضه أباه بعد أن يغفل الطرعة وكذلك لو رهنه أباه وهو غير محصور فلم يقبضه حتى يجبر عليه لم يكن له قبضه ولورهنه عبدا فلم يقبضه حتى هرب العبد وسلطه على قبضه فإن لم يقدر عليه حتى يهرب الرهن أو يفلس فليس برهن وإن لم يقدر على قبضه حتى يرجع الرهن في الرهن لم يكن للرهن له قبضه ولورهنه عبدا فارتد العبد على الاسلام فأقبضه أباه مرتدا أو أقبضه أباه غير مرتد فارتد العبد رهن بحاله إن تاب فهو رهن وإن قتل على الردة قتل بحق زمه وخروج من ملك الرهن والمترهن ولورهنه عبدا ولم يقبضه حتى يره من غيره وأقبضه أباه كان الرهن للثاني الذي أقبضه صحصا والرهن الذي لم يقبض كالم يكن وكذلك لو رهنه أباه فلم يقبضه حتى أعتقه كان خارا خارجا من الرهن وكذلك لو رهنه أباه فلم يقبضه حتى كاته كان خارجا من الرهن وكذلك لو رهنه أباه وأصدق أمه أو أقر به رجل أو دبره كان خارجا من الرهن في هذا كله (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه لو رهنه فلم يقبضه المرتهن حتى دبره أنه لا يكون خارجا من الرهن بالتدبير لانه لو رهنه بعد ما دبره كان الرهن جائزا لانه أن يبيعه بعد ما دبره فلما كان له يبيعه كان له أن يرهنه (قال الشافعي) ولو هو رجل رجلا عبدا أو مات المرتهن قبل أن يقبضه كان لرب الرهن منعه من ورثته فإن شاء سلطه لهم رهنا ولو لم يمت المرتهن ولكنه غلب على عقله فولى الخا كه ماله رجلا فان شاء الرهن منعه الرجل المولى لانه كان له منعه المرتهن وإن شاء سلطه بالمرن الاول كما كان له أن يسلمه للرهن ونعمه أباه ولو رهن رجل رجلا جارية فلم يقبضه أباه حتى وطئها ثم أقبضه أباه بعد الوطء فظهر بها رجل أقره الرهن كانت خارجة من الرهن لانها لم تقبض حتى جلت فلم يكن له أن يرهنها حتى منه وهكذا لو وطئها قبل الرهن ثم ظهر بها رجل فأقره بغيره خرجت من الرهن وإن كانت قبضت لانه رهنها حاملا ولو رهنه أباه غير ذات زوج فلم يقبضها حتى تزوجها السدثم أقبضه أباه فالتزوج جاز وهو رهن بحاله لا يمنع زوجها من وطئها بها حال واداره الرجل الرجل الجارية فليس له أن تزوجه دون المرتهن لان ذلك ينقض ثمنها ونفع اذا كانت حاملا وصل الحق ببيعها وكذلك المترهن فلهما زوج فالتكاح مفسوخ حتى يجمعا عليه ولو رهن رجل رجلا عبدا وسلطه على قبضه فاجره المرتهن قبل أن يقبضه من الرهن أو غيره لم يكن مقبوضا (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح أنه قال لعطاء رثت عبدا فاجره قبل أن أقبضه قال ليس بمقبوض (قال الشافعي) ليس الاجارة قبض وليس برهن حتى يقبض واذا قبض المرتهن الرهن لنفسه أو قبضه أحد بامر فهو قبض قبض وكيله (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عمرو ابن دينار أنه قال اذا ارثنت عبدا فوضعت على سبيلك فهو قبض (قال الشافعي) واذا ارثنت ولي

ابن عوف ولدا ثم كثرتم
ولو اتصل حديث
طاموس لا يصل لواهب أن
يرجع فيما وهب
الاوالة فيما يهب لولده
لقلت به ولم أر ذوا هبا
غيره وهب لن يستتب
من مثله أولا يستتب
(قال) ويجوز صدقة
الطوع على كل أحد
الارسل الله صلى الله
عليه وسلم كان لا يأخذها
لما رغب الله من قدره
وأبانه من خلقه اما
تقرى ما واما لا يكون
لأحد عليه بدلان معنى
الصدقة لا يراد نواها
ومعنى الهدية يراد
نواها وكان يقبل
الهدية ويرى لها تصدق
به على ربه فقال هو
له صدقة ولا هدية

(كتاب القطة)

(قال الشافعي) رجه
الله أخبرنا مالك عن
ربيعه عن يزيد مولى
النبت عن زيد بن
خالد الجني رضى الله
عنه قال باهرجل الى
رسول الله صلى الله

المجبر له أو الحاكم للبحر قبض الحاكم وقبض على المجبر للبحر قبض غير المجبر لنفسه وكذلك قبض الحاكم له وكذلك أن وكل الحاكم من قبض للبحر أو وكل على المجبر من قبض له قبضه له قبض الرجل غير المجبر لنفسه وللراهن منع الحاكم وعلى المجبر من الرهن ما لم يقبضه ويجوز أن يرهن على المجبر عليه ورهنا على في النظرة وذلك أن يسع له ما يفضل ورهنا فاما أن يسلف ما لها ورهنا فلا يجوز عليه ما ورهنا من لانه لأفضل له ما في السلف ولا يجوز رهن المجبر لنفسه وان كان نظره على المجبر بيعه ولا شر أو مله نفسه وان كان نظره له

(قبض الرهن وما يكون بعد قبضه مما يخرج من الرهن وما لا يخرج)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى رهن مقبوضه قال الشافعي اذا قبض الرهن مرة واحدة فقد تم وصار المرتهن أولى به من غرماء الراهن ولم يكن للراهن ان يراجعه من الرهن حتى يبرأ عما في الرهن من الحق كما يكون البيع مضبوطا لمن البائع فاذا قبضه المشتري مرة صار في ضمانه فان رده الى البائع باجرة أو بدية فهو من مال البائع ولا ينسخ ضلعه بالبيع وكان يكون الهبات وما في معناها غير تامة فاذا قبضها الموهوب له مرة ثم أعادها الى الواهب أو أكرها منه أو س غير لم يخرجها من الهبة وسواء اذا قبض المرتهن الرهن مرة ورده على الراهن باجرة أو عارية أو غير ذلك ما لم ينسخ الرهن أو كان في يده لما وصفت (قال الشافعي) أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريح أنه قال لعلنا ادرتهنا فنهنا قبضته ثم أجرته منه قال نعم هو عندك الا أنك أجرته منه قال ابن جريح فقلت لعلنا فقلت فوجدته عندك قال أنت أحق به من غرمائه (قال الشافعي) يعني لما وصفت من أنك اذا قبضته مرة ثم أجرته من ردها فهو كعبدك أجرته منه لانه رده اليه بعد القبض لا يخرج من الرهن قال ولا يكون الرهن مقبوضا الا أن يقبض المرتهن أو أحد غير الراهن بأمر المرتهن فيكون وكيله في قبضه فان ارتهن رجل من رجل رهنه أو كل المرتهن الراهن أن يقبضه من نفسه قبضه له من نفسه لم يكن قبضا ولا يكون وكيله على نفسه لغيره في قبض كالمالك له عليه حتى قوله بأن يقبضه له من نفسه ففعل ففعل لم يكن برشام الحق كإيرائه من قبضه وكبل غيره ولا يكون وكيله على نفسه في حال الا لخال التي يكون فيها والي قبضه وذلك أن يكون له من مسغير فيستري من نفسه ويقبضه له أو يهبه شيئا ويقبضه فيكون قبضه من نفسه قبضا لانه يقوم مقام ابنه وكذلك اذا رهن ابنه رهننا قبضه له من نفسه فان كان ابنه بالغ غير مجبر لم يخرج من هذا شيء الا أن يقبض ابنه لنفسه أو وكيل لابنه غير أبيه وانما كان للرجل عبد في يده رجل ودية أو دار أو متاع فرهنه اياه وأذن له قبضه فقبضت عليه مدينه فبأن يقبضه وهو في يده فهو قبض فلذا أقصر الراهن أن المرتهن قد قبض الرهن فصدقه المرتهن أو ادعى قبضه فالرهن مقبوض وان لم يره الشهود وسواء كان الرهن غائبا أو حاضرا وذلك أن الرهن قد يقبض المرتهن بالبدل الذي هو به فيكون ذلك قبضا الا في خصلته أن يتصادقا على أمر لا يمكن أن يكون مثله مقبوضا في ذلك الوقت وذلك أن يقول اشهدوا أنني قد رهنته اليوم داري التي يجبر وهما بمكة وقبضها فعمل أن الرهن ان كان اليوم لم يمكن أن يقبض له بمكة من يومه هذا وما في هذا المعنى ولو كانت الدار في يده بكرة أو دية كانت كهي لو لم تكن في يده لا يكون قبضا حتى تأتي عليها مدة يمكن أن تكون في يده الراهن دون الكراء أو الدية أو الرهن معهما أو مع أحدهما أو كونهما في يده بغير الرهن غير كونهما في يده بالرهن فاما اذا لم يوثق وقتا أو رهنه دارة بمكة وقبضها ثم قال الراهن انما رهنه اليوم وقال المرتهن بل رهنتهما في وقت يمكن في مثله أن يكون قبضا فاض بأمر وعلم القبض فالقول قول المرتهن أبدأ حتى يصدق الراهن بما وصفت من أنه لم يكن مقبوضا ولو أراد الراهن أن أحلف

لله وسلم فأنه عن القطة فقال اعرف نفاصها ووكلها ثم سرفها سنة فان جاء صاحبها أو افشا ذلك بها عن عمر رضي الله عنه نحو ذلك (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أقول والبقر كالابل لانهما يردان الميساء وان اعتدت ويعيشان أكثر عيشهما بل اراع فليس له أن يعرض لواحد منهما أو المال والشاة يدفعان عن أنفسهما فان وجد هما في مهلكة فله أكلهما وغرمهما اذا جاء صاحبهما (وقال) فيما وضعه بخطه لا أعلم سمع منه وانجيل والخال والجير كالبيع لان كلاهما قوي مجتمع من صغار السباع بعيد الأثر في الارض ومثلها الطير للسرير والارنب والبطير لبعده في الارض وامتناعه في السرعة (قال) وبأكل القطة الغنى والفقر ومن تحصل له

له المرتبة على دعواه بأنه أقسره بالقبض ولم يقبض منه فقلت لأنه لا يكون رهننا حتى يقبضه والله سبحانه وتعالى أعلم

(ما يكون قبض الرهن ولا يكون وما يجوز أن يكون رهننا)

(قال الشافعي) رحمه الله كل ما كان قبضاً في السورع كان قبضاً في الرهن والهبات والصدقات لا يختلف ذلك في غير رهن الدابة والعبد والناناء والنفارهم والأرضين وغير ذلك ويجوز رهن الشخص من الماد والانسقص من العبد ومن السيف ومن اللؤلؤ ومن الثوب كما يجوز أن يبيع هذا كله والقبض فيه أن يسلم إلى مرتبته لا حائل دونه كما يكون القبض في البيع وقبض العبد والثوب وما يجوز أن يأخذه مرتبته من يد رآه وقبض ما لا يحول من أرض ودار وغراس أن يسلم لا حائل دونه وقبض الشخص مما لا يحول كقبض الكل أن يسلم لا حائل دونه وقبض الشخص مما يحول مثل السيف واللؤلؤ وما أمثلهما أن يسلم للرهن فيها حقه حتى يضعها الرهن والرهن على يد عدل أو في يد الشريك فيها الذي ليس برهن أو يد المرتبة فإذا كان بعض هذا فهو قبض وإن صيرها الرهن إلى الراهن أو إلى غيره بعد القبض فليس بأخراج إلهام الرهن كما وصفت لا يخرجها إلا فسح الرهن أو بالرافع من الحق الذي به الرهن وإذا أقسرا الراهن أن المرتبة قد قبض الرهن وأدى ذلك المرتبة حكمه بأن الرهن تام بقدر الرهن ودعوى المرتبة ولو كان الرهن في الشخص عابلاً فإقرار الراهن أن المرتبة قد قبض الرهن وأدى ذلك المرتبة أجرت الإقرار لأنه قد قبض له وهو غائب عنه فيكون قد قبضه بقبض من أمره بقبضه ولو كان لرجل عبد في يد رجل باجراً أو ودبعة فرهته بأمواله بقبضه كان هذا رهنًا إذا كانت عليه ساعة بعد إقراره أنه أيام هو في يده لا مقبوض في يده بعد الرهن ولو كان العبد الرهن غائباً عن المرتبة لم يكن قبضاً حتى يحضره فإذا أحضره بعدما أدن له بقبضه فهو مقبوض كما يسهه وأما وهو في يده وبأمره بقبضه فقبضه بأنه في يده فيكون البيع تاماً ولو مات من مال المشتري ولو كان غائباً لم يكن مقبوضاً حتى يحضر المشتري بعد البيع فيكون مقبوضاً بعد حضوره وهو في يده ولو كانت عليه ثياب أو شيء مما لا يزول بنفسه ودبعة أو عارية أو باجارة فرهته بأمواله وأذن له في قبضها قبل القبض وهي غيبة عنه عن منزله كان هذا قبضاً وإن كانت غيبة عن منزله لم يكن قبضاً حتى يحدث لها قبضاً (١) وإن كان رهنه بأمواله في سوق أو مسجد وهي في منزله وأذن له في قبضها لم يكن قبضاً حتى يصير إلى منزله وهي فيه فيكون لها حينئذ قبضاً لا تنفذ خروج من منزله بخلافه إلى سيدها وغيره ولا يكون القبض إلا ما أحضره المرتبة لا حائل دونه أو حضره أو قبضه كذلك ولو كان الرهن أرضاً أو داراً غائبة عن المرتبة وهي ودعوى في يده وقدر كل رهنها فإذنه في قبضها لم يكن مقبوضاً حتى يحضرها المرتبة أو وكيله بعد الرهن مسألة لا حائل دونه إلا إذا كانت غائبة عنه فقد حدث لها مانع عنه فلا تكون مقبوضاً أبداً إلا بأن يحضرها المرتبة أو وكيله لا حائل دونهما ولو جاءت عليه في هذا المسائل مدة يمكنه أن يعثر رسولاً إلى الرهن حيث كان بقبضه فادعى المرتبة أنه قبضه كان مقبوضاً لأنه بقبضه وهو غائب عنه وأذنه الرجل رهنًا وتراضى الراهن والمرتهن بعدل يضعه على يده فقال العدل قد قبضته لك ثم اختلف الراهن والمرتهن فقال الراهن لم يقبض لك العدل وقال المرتبة قد قبضته لي قال قول قول الراهن وعلى المرتبة البينة أن العدل قد قبضه لأنه وكيل له فيه ولا قبل فيه شهادة لأنه لا يشهد على فعل نفسه ولا يضيء المأثور بقبض الرهن نفسه ورده المرتبة شيا من حقه وكذا لو أجلس غيره وأهلك الرهن الذي رهنه فقال قبضته ولم يقبضه لأنه لم يضمن له شيئاً وقد أساء في كنهه ولو كان كل ما ذكر من الرهن في يد المرتبة فنصب الراهن فرهته بأمواله قبل أن يقبضه منه وأذن له في قبضه فقبضه كان رهنًا أو كان مضروباً على العاصب بالقبض حتى يدفعه إلى المغضوب فيعبر أو يبرئه المغضوب من ضمان العاصب ولا يكون أمره بالقبض لنفسه برافعته

الصدقة وتحرم عليه
 قد أمر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أبي
 ابن كعب رضي الله عنه
 وهو من أسرار أهل المدينة
 أو كما يسرهم وجد صرة
 فيها ثمانون ديناراً أن
 يأكلها وإن علبا رضى
 الله عنه ذكراني صلى
 الله عليه وسلم أنه وجد
 ديناراً فأمره أن يعزله
 فلم يعرفها أمره النبي
 بأكله فإياه صاحبه
 أمره بدفعه إليه وعلى
 رضى الله عنه أن يحرم
 عليه الصدقة لأنه من
 صليبة بني هاشم (قال
 الشافعي) رحمه الله ولا
 أحب لأحد تركه لقطة
 وحدها إذا كان أميناً
 عليها فعرها سنة على
 أبواب المساجد والأسواق
 ومواضع العامة ويكون
 (١) قوله وإن كان
 رهنه بأمواله الخ يجوز قوله
 مما لا يزول بنفسه الخ
 كقوله قال وإن كان رهنه
 بأمواله هي مما يزول
 بنفسه في سوق الخ
 وتأمل كتبه مصححه

ضمان الغصب وكذلك لو كان في يديه بشره فاسد لانه لا يكون وكيل الرب المال في شيء على نفسه الا ترى انه لو امره ان يقبض لنفسه من نفسه حقا فقبضه وهلك لم يبرأ منه ولكنه لو رهنه اياه ووافضعه على يدى عدل كان الغاصب والمشتري شراء فلقد ابرئ من الضمان باقرار وكيل رب العبد انه قد قبضه بأمر رب العبد وكان كافر ارب العبد انه قد قبضه وكان رهنا مقبوضا ولو قال الموضوع على يديه الرهن بعد قوله قد قبضته لم يقبض له يصدق على الغاصب ولا المشتري شراء فاسدا وكان بريئا من الضمان كايبرأ لو قال الرب العبد قد قبضته منه وكان مقبوضا باقرار الموضوع على يديه الرهن انه قبضه ولو رهن رجل رجلا عبدا من اوعيدا وطعاما او عبدا ودارا او دارين فقبض أحدهما ولم يقبض الآخر كان الذي قبض رهنا بجميع الحق وكان الذي لم يقبض خارجا من الرهن حتى يقبضه اياه الرهن ولا يفسد الذي قبض بان لم يقبض الذي معه في عقد الرهن وليس كليبوع في هذا وكذلك لو قبض أحدهما وامات الآخر وقبض أحدهما ومنعه الآخر كان الذي قبض رهنا والذي لم يقبض خارجا من الرهن وكذلك لو وهب دارين او عبيدين او دارا وعيدا او قبضه أحدهما ومنعه الآخر كان له الذي قبض ولم يكن له الذي منعه وكذلك لو لم يعنه ولكنه غاب عنه أحدهما لم تكن الهبة في الغائب تام حتى يسلطه على قبضه فقبضه بأمره واذا رهنه رهنا فامسأب الرهن عيب اما كان عبدا فاعوانا وقطع أو أي عيب امسأبه فاقبضه اياه فهو رهن بحاله فان قبضه ثم امسأبه ذلك العيب عند المرحن فهو رهن بحاله وهكذا لو كانت دارا فانه دمت وأحاطا ففقرت فخله ونضره وان هدمت عنه كان رهنا بحاله وكان المرحن منع الرهن من بيع خشب فخله وبيع بسا الدار لان ذلك كله داخل في الرهن الا ان يكون الرهن من الارض دون البناء والشجر فلا يكون له منع ما لم يدخل في رهنه ولو رهنه أرض الحار لم يسم له البناء في الرهن وأحاطا ولم يسم له الفراس في الرهن كانت الارض له رهنادون البناء والفراس ولا يدخل في الرهن الاماسي داخلاته ولو قال رهنك بناء الدار كانت الدارة رهنادون أرضها ولا يكون له الارض والبناء حتى يقول رهنك أرض الدار وبناها وجميع عمارتها ولو قال رهنك لثاخي كانت الفضل رهنا ولم يكن ما سواها من الارض والبناء عليها رهنا حتى يكتب رهنك لثاخي بحدوده أرضه وغراسه وبناها وكل حق له فيكون جميع ذلك رهنا ولو قال رهنك بعض داري أو رهنك شصا أو جزءا من داري لم يكن هذا رهنا ولو اقبضه جميع الدار حتى رسي كم ذلك البعض أو النقص أو الجسر زربعا أو أقل أو أكثر منه كالا يكون بيعا وكذلك لو قبضه الدار ولو قال رهنكها الامانت أنا وانت منها أو الاجزاء منها لم يكن رهنا

(ما يكون اخراجا للرهن من يد المرحن وما لا يكون)

(قال الشافعي رحمه الله) وجاع ما يخرج الرهن من يد المرحن أن يبرأ الرهن من الحق الذي عليه الرهن يدفع أو ابرأ من المرحن له أو يسطق الحق التي به الرهن بوجه من الوجوه فيكون الرهن خارجا من يد المرحن عاندا المالك وانته كما كان قبل أن يرهن أو يقول المرحن قد فسخت الرهن أو بطلته أو أبطلت حتى فيه ولو رهن رجلا رجلا أو شيئا سهل دقيق وابل وغنم وعروض ودراهم ودنانير بألف درهم أو ألف درهم وما يتدinar أو ألف درهم ومائتي دينار أو بغيرها ما دفع الرهن الى المرحن جميع ماله في الرهن كلها الا درهمها واحدا أو أقل منه أو بوجه حنطة أو أقل منها كانت الرهن كلها بالباقي وان قل لاسيلا للرهن على شيء منها ولا لغرامه ولا لورثته لو مات حتى يستوفي المرحن كل ماله فيها لان الرهن صفقة واحدة لا يملك بعضها قبل بعض ولو رهن رجل رجلا بارية فقبضها المشتري ثم أذن للرهن في عتقه فلم يعتقها أو أذن له في وطئها فلم يطأها أو وطئها فلم يحمل ففي رهن بحاله لا يخرجها من الرهن (١) الا بان ياذن له فيما وصفت كالأمره أن يعتق عبد نفسه فأعتقه عتق وان لم يعتقه فهو على ملكه بحاله وكذلك

أكثر تر يفع في الجمعة التي أصابها فيقهر في عفاصها وكاهها وعددا ووزنها وحليها ويكتبها ويشهد عليها فان جاء صاحبها والا فمهي له بعد سنة على أنه متى جاء صاحبها في حياته أو بعلومه فهو غريم ان كان استهلكها وسواء قليل القطة وكثيرها فيقول من ذهب له دنانير ان كانت دنانير ومن ذهب له دراهم ان كانت دراهم ومن ذهب له ولا يصفها فينازع في صفتها أو يقول جله ان في يدى لقطعة فان كان موليا عليه لسهة أو مسفر ضما القاضي الى وليه وفعل فيها ما يفعل

(١) قوله الا بان ياذن له فيما وصفت أي ويفعل بدليل قوله كما لو أمره الخو في نسخة لا يخرجها من الرهن أن ياذن له أي دون أن يفعل كما هو واضح كتبه مصححه

لوردها المرتين الى الراهن بعد قبضه اياها بالرهن حرمت واحدة فقال استع من وطنها وخذ منها كانت
مرهونة بها لآخر من الرهن فان جلت الجارية من الوطء فولدت واسقطت سقطا قدان من خلقه
ثم فقهى أم ولد لسلدها الراهن وخارجة من الرهن وليس على الراهن أن ياتيه برهن غيرها لانه لم يتعد
في الوطء وهكذا أؤذنه في أن يضربها فصرى ما فات لم يكن له عليه أن ياتيه بسبدل منها يكون رهنها
مكنا لانه لم يتعد عليه في الضرب واذا رهن الرجل الرجل أمة فاجروا بها فوطئها الراهن أو اغتصبها
الراهن نفسها فوطئها فان لم تلد فقهى رهن بها لهما ولا تغرق لمرتهن على الراهن لانها أمة لراهن ولو كانت بكرا
فقتضها الوطء كان لمرتهن أخذ الراهن بما اقتضها يكون رهنها معها أو قصاصا من الحق ان شاء الراهن كما
تكون جنائسه عليها وهكذا لو كانت شيئا فقتضها أو رهنها فقتضه فبينة وان لم ينقصها الوطء فلا شيء
لمرتهن على الراهن في الوطء وعسى رهن كاهي وان حبست وولدت ولم ياذن له في الوطء ولو مال له غيرها فقتضها
قولان أحدهما أنها لا تباع ما كانت حلي فاذا ولدت بيعت ولم يبع وادها وان نقصتها الولادة شيئا فعلى
الراهن ما عصبها الولادة وان ماتت من الولادة فعلى الراهن أن يأتي بقتنها بصحة تكون رهنها مكنا أو
قصاصا حتى قد رعلها ولا يكون اجابها اياها أو كبير من أن يكون رهنها ثم اعتقها ولو مال له غيرها وبطل
العقود وتباع الحق وان كانت تسويها أو اعاقها سي مرهونة بعامه يبيع منها بقدر الماله وفي ما بقي رقيقا
لسيدها ليس له أن يطأها وتعتق عوته في قول من اعتق أم ولد لبعوت سيدها ولا تعتق قبل موته ولو كان
رهنه اياها ثم اعتقها لم تلد ولو مال له يبيع منها بقدر الدين وتعتق ما بقي مكناه وان كان عليه دين يحيط به
عتق ما بقي ولم يبع لأهل الدين والقول الثاني أنه اذا اعتقها فقهى حره أو أوطئها فقهى أم ولده لا تباع
في واحد من الحالتين لانه ما كان وقد مل نفسه ولا يسي في شيء من قبتها وهكذا القول فبما رهن من الرقيق
كلهم كورهم واناتهم واذا بيعت أم ولد في الرهن عاوصفت فلكها السيد فقهى أم ولده بذلك الولد
وووطئها اياها وعقته بفراوان المرتين بحالفه باذن المرتين ولو اخذها في الوطء والعق فقال الراهن ووطئها
أو اعتقها باذنك وقال المرتين ما أذنك قال قول المرتين مع عبته وان نكل المرتين حلف الراهن
لفقد أذنه ثم كانت خارجة من الرهن وان لم يحلف الراهن أحلفت الجارية فقد أذنه بعتها أو ووطئها
وكانت حره أو أم ولد وان لم تحلف هي ولا السيد كانت رهنها بحالها ولو مات المرتين فادعى الراهن عليه
أنه أذنه في عتقها أو ووطئها قد ولدت منها أو اعتقها كانت عليه البينة فان لم يقر بينة فقهى رهن بحالها
وان أراد أن يحلفه ورثة السيد أحلفوا ما علوا اياهم أذنه لم يراذوا على ذلك في البين ولو مات الراهن
فادعى ورثته هذا أحلف لهم المرتين ما أذن الراهن في الوطء والعق كما وصفت أولا وهذا كله اذا كان
مفسا فاما اذا كان الراهن موسرا فمؤخذة الجارية منه في العتق والابلاذ ثم يخبرين أن تكون جنبها
رهنها مكنا وان كانا كثر من الحق أو قصاصا من الحق فان اختار أن يكون قصاصا من الحق وكان فيه فقبل
الحق وما فعل من الحق عليه واذا أقر المرتين أنه أذن للراهن في وطء أمته ثم قال هذا الحبل ليس منك
هو من زوج زوجته اياها ومن عبد فادعاها الراهن فهو أبسه ولا يمين عليه لان التسب لاحق به وهي أم ولده
بأقراره ولا بد من المرتين على نفي الولد عنه وانما معنى من أحلفه أنه لو أقر بعد عوته الولادة ليس
منه ألحقت الولد وجعلت الجارية أم ولد فلا معنى لبسته اذا حكمت باخراج أم الولد من الرهن ولو اختلف
الراهن والمرتهن فقال الراهن أذنت لي في ووطئها فولدت لي وقال المرتين ما أذنك كان القول قول المرتين
فان كان الراهن معسرا والجارية عسلي لم تباع حتى تلد ثم تباع ولا يباع وادها ولو قامت بينة أن المرتين
أذن للراهن من ممتددة كروها في ووطء أمته وجاءت ولد يمكن أن يكون من السيد في مثل تلك المدة فادعاها
فهو ولده وان لم يكن أن يكون من السيد بحال وقال المرتين هو من غيره يبع الأمة ولا يباع الولد بحال
ولا يكون الولد رهنها لامة واذا رهن رجل رجلا أمته ذات زوج أو زوجها بعد الرهن باذن المرتين

الملتقط فان كان عبدا
أمر ضمها السيد
فان علمها السيد فأقرها
في يده فهو ضامن لها
في رقبته عبده (وقال)
فيما وضع بخطه لأهله
سمع منه لا غرم على
العبد حتى يعتق من
قبل أنه أخذها (قال
المرتني) الاول أقبس
اذا كانت في النسة
والعبد عند السيد
بنى ذمة (قال
الشافعي) رحمه الله
فان لم يعلمها السيد
فهو في رقبته ان
استهلكها قبل السنة
وبصدها دون مال
السيد لان أخذ
القطعة عدوانا بما أخذ
القطعة من ذمة (قال
المرتني) هذا أشبه بأصله
ولا يخفى سيده من أن
يكون عليه فأقراره
اياها في يده يكون
تعديا فبينة لا يضمنها
في جميع ماله أو لا يكون
تعديا فلا تعدو رقبته
عبده (قال الشافعي)
رحمه الله وان كان حرا

غير ما مون في دينه ففها قولان أحدهما أن يأمر بضمها إلى المأمون ويأمر المأمون والمقط بالاشاد بها والقول الآخر لا يترجمها من يديه وإنما متعنا من هذا القول لان صاحبها لم يرضه (قال المسزني) فإذا امتنع من هذا القول لهذه العلة فلا قول له الا الاول وهو أولى بالحق عندي وبالله التوفيق (قال المزني) رحمه الله وقد قطع في موضع آخر بان على الامام اخراجها من يده لا يجوز فها غيره وهذا أولى به عندي (قال الشافعي) والمكاتب في القطة كالحر لان ماله يسلمه والعبد نصفه حر ونصفه عبيد فان التقط في اليوم الذي يكون فيه محلي لنصفه أقررت في يده وكانت بعد السنة كالو كسب فيه مالا كان له وان كان في السوم الذي لسيده أخذها

لم تنزع زوجها من وطئها والنساء بها فان ولدت فالولد حرة من الرهن وان حبلت ففها قولان أحدهما لاتباع حتى تنزع حملها ثم تكون الحارية رهنا والولد حرة من الرهن ومن قال هذا قال انما تنص من بيعها حلي ولدها حلي أن الولد لا يملك بما علقه الام اذا بيعت في الرهن فان سال الراهن أن يتبع وسلم الثمن كله للرهن فذلك له والقول الثاني أنها يتبع حلي وحكم الولد حكم الام حتى يفارقها اذا فارقها فهو خارج من الرهن واذا رهن الرجل الرجل جارية فليس له أن يزوجه دون المرتهن لان ذلك ينقص غناها وينزع اذا كانت حاملا وحل الحق من بيعها وكذلك ليس للرهن أن يزوجه لانه لا يملكها وكذلك العبد الرهن وأما زوج العبد والامة فالتسكاح مفسوخ حتى يمتنع على الزوج قبل عقدة النكاح واذا رهن الرجل الرجل رهنا إلى أجل فاستأذن الراهن المرتهن في بيع الرهن فأذنته فيه فباعه فالبيع جائز وليس للرهن أن يأخذ من غنمه شيئا ولا أن يأخذ الراهن رهن مكانه وله ما لم يبعه أن يرجع فيه لأنه بالبيع فان رجع فباعه بعد رجوعه في الأذنة فالبيع مفسوخ وان لم يرجع وقال انما أذنت له في أن يبيعه على أن يعطيه غنمه وان كنت لم أقل له أنفذت البيع ولم يكن له أن يعطيه من غنمه شيئا ولا أن يجعل رهنا مكانه ولو اختلف لقال أذنته وشرطت أن يعطيه غنمه وقال الراهن أذنت لي ولم يشترط على أن أعطيه غنمه كان القول قول المرتهن مع غنمه والبيع مفسوخ فان مات العبد أخذ الراهن المشتري قيمته حتى يحيطلها رها مكانه ولو تصاد فاعلى أنه أذنته ببيعه على أن يعطيه غنمه لم يكن له أن يبيعه لانه لم يأذنه في بيعه الأعلى أن يجعله حقه قبل محله ولو قامت سنة على أنه أذنته أن يبيعه ويعطيه غنمه فباعه على ذلك فسقط البيع من قبل فساد الشرط في دفعه حقه قبل محله بأخذ الرهن فان مات العبد بقي المشتري عتق ففعل المشتري قيمته لان البيع فيه كان مردودا وتوضع قيمته رها إلى الاجل الذي اليه الحق الآن يتطوع الذي عليه الحق بتجمله قبل محله تطوعا متنازعا على الشرط الاول ولأذنته أن يبيعه على أن يكون المالك رهنا لم يجز البيع وكان كالسنة قبلها التي أذنته فيها أن يبيعه على أن يقصه غنمه في رد البيع فكان فيه غير ما في المسئلة الاولى أنه أذنته أن يبيعه على أن يرهقه غنمه وغمته شي غيره غير معلوم ولو كان الرهن يمتحى حال فأذن الراهن للرهن أن يبيع الرهن على أن يعطيه حقه فالبيع جائز وعليه أن يدفع اليه من الرهن ولا يجس عنه منه شيئا فان ذلك في يده أخذ بجميع الحق في ماله كان أقل أو أكثر من غن الرهن وانما أجزأه من لانه كان عليه ما شرط عليه من بيعه وانما تم حقه قبل شرط ذلك عليه ولو كانت المسئلة محالها فأذن له في بيع الرهن ولم يشترط عليه أن يعطيه غنمه كان عليه أن يعطيه غنمه الا أن يكون الحق أقل من غنمه فحطه الحق ولأذن المرتهن الراهن في بيع الرهن ولم يحصل كانه الرجوع في الأذنة له ما لم يبعه فاذا اعهده يوم البيع ولم يقص غنمه أو قصه فأراد المرتهن أخذ غنمه منه على أصل الرهن لم يكن ذلك لانه أذنته في البيع وليس له البيع وقض الثمن لنفسه فباع فكان كمن أعطى عطاء وقصه أو كمن أذنته في فسخ الرهن فقصه وكان من العبد مالا من مال الراهن يكون المرتهن فيه وغيره من غن ما أسوة ولأذنته في بيعه قبل بيعه فهو على الرهن وله الرجوع في الأذنة الا أن يكون قال قد فسخت فيه الرهن أو بطلته فاذا قال لم يكن له الرجوع في الرهن وكان في الرهن كغيره واذا رهن الرجل الرجل الحارية ثم وطئها المرتهن أقيم عليه الحد فان ولدت فولد حري ولا يشتر نسبه وان كان كرهها عليه المهر وان لم يكرهها فلا مهر عليه وان أدى جهالة لم يضر بها الا أن يكون من أصل حديث أو كان سادة تامة أو ما أشبهه ولو كان رب الحارية أذنته وكان يحمل دى غنمه الحد ولو لم يولد عليه فمهره موقوف أو مهر أو مهر وفي المهر قولان أحدهما أن عليه مهر مثلها والاخر لا مهر عليه لانه أباحها وسترى ملكها لم تكن له أم ولد وتباع الحارية وتؤبد هو والسيد لاذن (قال الربيع) ان ملكها هو ما كانت أم ولد فبقرارته أم ولد وهو علقها (قال الشافعي) ولو ادعى أن الراهن المالك ومهره قبل الوطء أو باعها أو أعمرها أو باعها أو تصدق بها عليه أو أقتنه كانت أم

منه لان كسبه فيه
لسيده (قال) ويقى
المنطق اذا عرف الرجل
العفاص والركاو العدد
والوزن ووقسح في

نفسه انه صادق أن
يعطيه ولا يحبره عليه
الابينة لانه قد يصيب
الصفة بان يسمع المنطق
يصفها ويعنى قوله
صلى الله عليه وسلم
اعرف عفاصها وركاها
والله اعلم (١) لان يؤدى
عفاصها وركاها معها
وليعلم اذا وضعها في
ماله انها القطعة وقد
يكون ليستدل على
صدق العرف أو رأيت
لوصفها عشرة
أعطونها ونحن نعلم
أن كلهم كاذب الا
واحدا فيعرفه فيمكن
أن يكون صادقا وان
كانت القطعة طعاما
ربما لا يلقى فيه أن
ياكله اذا خاف فساد
ويضربه (وقال)

(١) قوله بالهامش لان
يؤدى الخ كذا بأصلين
بأيدىنا ولعله سقط منه قد
يكون لان يؤدى الخ
ببديل ما بعده وحرره
محمده

والله وضارحة من الرهن اذا صلقة الرهن أو قلعت عليه ميتة بثلثه كان الرهن حيا وميتا وان تم بعه
بينة بدعواه فالجواب نعم والله لو قيل اذا عرف فسلطها الرهن لم يخرج من ملكه الابينة تقوم عليه واذا اراد
المرتحن اخلطه وورثه الرهن على علمهم فيما ادى من خروجها من ملك الرهن اليه (قال الربيع) وله
في والله يقول آخراته حر القبة ويدأ عنه الحدو بغير صدق مثله

(جواز شرط الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله أذن الله تبارك وتعالى في الرهن مع الدين وكان الدين يكون من بيع وسلف وقبض
من وجوه الحقوق وكان الرهن جارعا مع كل الحقوق شرط في عقد الحقوق أو أدرته بعد ثبوت الحقوق
وكان معقولا لأن الرهن زيادة وثيقة الحق لصاحب الحق مع الحق ما دون فمباحل وأنه ليس بالحق
نفسه ولا جزء من عده فلو أن رجلا باع رجلا شيئا بألف على أن يرهنه شيئا من ماله يعرفه الرهن والمرتحن
كان البيع جاريا ولم يكن الرهن تاما حتى يقبضه الرهن المرتحن أو من يتراضيان بهما ومضى ما اقتضاه اياه
قيل أن يرعا الى الحيا كم فليس لازم وكذا قيل ان سلط عليه فتركه البائع كان البيع تاما (قال الشافعي)
وان ارتفع الى الحيا كم واستمع الرهن من أن يقبضه المرتحن لم يحبره الحيا كم على أن يدفعه اليه لانه لا يكون
رهننا لان ان يقبضه اياه وكذا لو وهب رجل لرجل هبة فلم يدفعها اليه لم يحبره الحيا كم على دفعه اليه لانها
لا تتم الا بالقبض واذا باع الرجل الرجل على أن يرهنه رهنه فلم يدفع الرهن الى البائع المشترط
فهو بائع الخيارات اتمام البيع بالرهن أو رد البيع لانه لم يرض بئمة المشتري دون الرهن وكذا لو رهنه
وهو بائع قبضه بعضها ومنه بعضها وهكذا لو باع على أن يعطيه رجلا بئمة فلم يحصل بها الرجل الذي
اشترط جائت حق مات كان له الخيار في اتمام البيع بلا جمل أو فسخه لانه لم يرض بئمة دون الجمل ولو
كانت المسئلة بمجالها او اراد المشتري فسخ البيع ففقه الرهن أو الجمل لم يكن ذلك لانه لم يدخل عليه هو
نقص يكون له الخيار لان البيع كان في بئمة وزيادة رهن أو بئمة غيره فسقط ذلك عمن يرد عليه في بئمة
شيء لم يكن عليه ولم يكن في هذا فساد البيع لانه لم ينقص من الثمن شيء يفسد به البيع انما انقص شيء غير
الثمن وثيقة للمرتحن لان المال لم يشترط شيئا فساد ففسده البيع وهكذا في كل حق كان لرجل على رجل
فشرط له فيه رهن أو رجلا فان كان الحق بعوض أو عطيا ما فهو كالبيع وله الخيار في اخذ العوض كما كان
له في البيع وان كان الرهن في أن أسلفه سلطا بالبيع أو كونه عليه حتى قبل أن يرهنه بالرهن ثم رهنه شيئا
فلم يقبضه اياه فالحق بحاله وله في السلف أخذ متى شاع وفي حقه غير السلف أخذ متى شاع ان كان حالا
ولو باع شيئا بألف على أن يرهنه رهنه راضيه أو يعطيه رجلا بئمة أو يعطيه راضيا من رهن ورجل أو ما شاء
المشتري البائع أو ما شاء أحدهما من رهن ورجل بغير تسمية شيء بعنه كان البيع طامدا لجهاه البائع
والمشتري أو أحدهما بتأثرط الأثرية أنه لو جاءه بمجمل أو رهن فقال لا أرشاه لم يكن عليه حجة بانه
رضي رهنه بعنه أو رجلا بعنه فاعطيه ولو كان باع يباعا على أن يعطيه عبدا له يعرفه رهنه فاعطاه
امدعه فلم يقبله لم يكن له نقض البيع لانه لم يقبضه شيئا من شرطه الذي عرفها وعكذا لو باع يباعا بألف
على أن يرهنه ما أفاد في يومه أو من قدم عليه من غيبة أو ما أشبه هذا كان البيع مضمونا بمجمل
معنى المسئلة قبلها أو أكثر واد اشترى بئمة شيئا على أن يرهنه شيئا بعنه ثم مات المشتري قبل أن يدفع الرهن
الى المرتحن لم يكن الرهن رهننا لم يكن على ورثته دفعه اليه وان تلقوا ولا وارث معهم ولا صاحب وصية
فدفعه اليه فهو رهن وله بيعه مكانه لان دينه قد حصل وان لم يفعلوا البائع والخيار في نقض البيع أو اتمامه
ولو كان البائع المشترط الرهن هو المالك كان دينه الى أجله ان كان مؤجلا أو حالا ان كان حالا وقام ورثته
مقامه فان دفع المشتري اليهم الرهن فليس بائع تام وان لم يدفعه اليهم فلهم الخيار في نقض البيع كما كان لا يهم

فما وضعه بخطه لأعله
 سمع منه اذا خاف
 فساد ما أحببت أن
 يبيعه ويقيم على
 تصرفه (قال المرتضى)
 هذا أولى القولين
 لأن النبي صلى الله عليه
 وسلم يقول للقط شألك
 بها إلا بعد سنة إلا أن
 يكون في موضع
 مهلكة كالسنة
 فيكون له أكله ويغرمه
 إذا جاء صاحبه (قال)
 فما وضعه بخطه لأعله
 سمع منه اذا وجد الشاة
 أو البعير أو الدابة أو
 ما كانت بالصرى في قرية
 فهي لقطه يعرفها
 سنة وادرم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 ضوال الأبل في
 أخذها ثم أرسلها ضمن
 (قال) ولا جعل لمن
 جاء ما بقي ولا ضالة إلا
 أن يجعله وسوا من
 عرف يطلب الضوال
 ومن لا يعرفه ولو قال
 لرجل أنت جنتي بعدي
 فلك كذا ولا حرجل

فما وقع له اذا كان الرهن فالتا (قال الشافعي) اذا كان الرهن فالتا والسلعة المشتراة فالتا جعلته
 اختيارين أن يبعه فآخذتة أو ينقصه فآخذتة كما جعله لو باعه عبد ائنا فقال المشتري اشتريته
 بخمسة وقال البائع بعت بالف وجعلته ان شاء أن يأخذ ما أقر له المشتري وان شاء أن يأخذ قيمته بعد
 أن يحلف على ما ادعى المشتري ولا حلفه ههنا لأنه لا يدعي عليه المشتري راقعة من شيء كادى هناك
 المشتري راقعة مما زاد على خمسة (قال الشافعي) ولو باع رجل رجلا ليعاين حاله أو ليعاين حاله أو كان له
 عليه حتى يملك له رهن في واحد منهما ولا شرط الرهن عند عقد واحد منهما ثم قطع له المشتري بأن
 رهنه شيئا بعينه فريته أو بغيره ثم أراد الرهن أن يخرج الرهن من الرهن لأنه كان متطوعا به لم يكن له ذلك
 إلا أن يشاء المرتهن كما لا يكون له لو كان الرهن بشرط وكذا لو كان رهنه رهن بشرط فاقضه أو بغيره ثم زاده
 رهنًا آخره أو رهنًا فاقضه أو بغيره ثم أراد أن يخرجها أو يخرج بعضها لم يكن ذلك له ولو كانت الرهن تسوى
 أشعاف ما هي مبرهونه ولو زاد مبرهونا ورهنه مبرهونا واحدة فاقضه بعضها ولم يقبضه بعضها كان
 ما أقضه رهنًا ولم يقبضه غير رهن ولم ينقص ما أقبضه عام يقبضه وإذا باع الرجل الرجل البيع على أن
 يكون المبيع نفسه رهنًا للبائع فالباع مضمون من قبل أنه لم يملكه السلعة إلا ما تكون محببة عن المشتري
 وليس هذا كالسلعة لنفسه رهنه أو بغيره ألا ترى أنه لو هب له سلعة لنفسه جاز وهو لو اشترى منه شيئا على أن
 يهبه له لم يضر وسواء شرط موضع الرهن على يدى البائع أو عدل غيره وإذا ما بال المرتهن فالرهن بحاله
 ولو ربه فيما كان له وإذا ما بال الرهن فالرهن بحاله لا ينقص بموته ولا موته ولا موت واحد منهما قال
 ولو ربه الرهن إذا ما بال فيه مال الرهن من أن يؤد وما فيه ويخرج من الرهن أو يباع عليهم بأن دين أبيهم قد
 حل ولهم أن يأخذوا المرتهن يبيعه ويغرم من حبه عن البيع لأنه قد يتغير حبه ويختلف فلا يبرأ ذمة
 أبيهم وقد يكون فيه الفضل عماره فيه فيكون ذلك لهم ولو كان المرتهن عاتيا قام الحاكم من يبيع الرهن
 ويجعل حقه على يدى عدل أن لم يكن له وكل يقوم بذلك وإذا كان الرجل على الرجل الحق بالرهن ثم
 رهنه رهنًا فالرهن حار كان الحق حالا أو آجل حال كان الحق حالا أو آجل فقال الرهن أرهنك على
 أن تزيدنى في الأجل ففعل فالرهن مفسوخ والحق الحال حال كما كان والمؤجل المؤجل إلى أجله الأول بحاله
 والأجل الآخر باطل وعزماء الرهن في الرهن الفاسد أسوة المرتهن وكذلك لو بشرط عليه تأخير الأجل
 وشرط عليه أن يبيعه شيئا أو يسلعه أو يملكه أو يبيع له بغيره على أن رهنه ولم يبرهه لم يبر الرهن ولا يجوز الرهن في
 حق واجب قبله حتى يتلوع به الرهن فلا زيادة شيء على المرتهن ولو قال بعتي عبدك بعتا على أن
 أرهنك بالمائة وتحلف الذي قبلها رهنًا كان الرهن والبيع معسوما كله ولو هلك الصدق في يدى المشتري كان
 ضمان قيمته ولو أقر المرتهن أن الموضوع على يديه الرهن جبه جعلته رهنًا ولم أقل قول العدل لم أقبضه إذا
 قال المرتهن قد قبضه العدل

(اختلاف الموهون والحق الذي يكون به الرهن)

(قال الشافعي) رهنه الله وإذا كانت الدار أو العبد أو العرض في يدى رجل فقال رهنه فلان على كذا
 وقال فلان مارهتك ولكي أودعك إياه أو وكلته أو عصبته والقول قول رب الدار والعرض والعبد
 لأن الذي في يده يقره بملكه ويدي عليه فمحققا لا يكون فيه بدعواه الأبيية وكذلك لو قال الذي هو في يده
 رهنه بعتي بالف وقال المدي عليه على ألف ولم أرهنه بما زعمت كان القول قوله وعليه ألف بلادره كما
 أقر ولو كانت في يدى رجل داران فقال رهنه ما ملان بالف وقال فلان رهنك أحداهما وسأها بعتي بالف
 كان القول قول رب الدار الذي زعم أنها (أ) ليست برهن غير رهن وكذلك لو قال رهنك أحداهما بعتا
 لم يكن رهنًا إلا بعتا ولو قال الذي هب يديه رهنه ما ملان بالف وقال رب الدارين بل رهنك أحداهما بغير

(أ) قوله فأتها ليست
 برهن الخ كذا بالأصول
 أتى عندنا بزيادة غير
 رهن وتأمل كتبه

ذئب والثالث مثل ذئب
فبأوا به جميعا فكل
واحد منهم ثلث ما جعله
له انفق الاجعاع أو
اختلف

(باب التقاط المنبوذ)
يوجد معه الشيء بما
وضع يحمله لا علم به
منه ومن مسائل شتى
سمعتها لفظا

(قال الشافعي) رحمه
الله فيها وضع خطه
ما وجد تحت المنبوذ
من شيء مدفون من
ضرب الاسلام أو كان
قريبا منه فهو لقطه أو
كانت دابة فهي ضالة
فان وجد على دابته أو
على فراشه أو على نوبه
مال فهو له وان كان
ملتقطه غير نقصة نزعه
الحاكم منه وان كان
تفوقه أن يشهد
بما وجد وأنه منبوذ
وبأمره بالانفاق منه
عليه بالمعروف وما
أخذ منه الملتقط
وأفق منه عليه بغير
أمر الحاكم فهو
شأنه فان لم يوجد
له مال وجب على
الحاكم أن ينق عليه
من مال الله تعالى فان لم
يفعل حرم تنصيعه على

عنها بالف لم تكن واحد منهم مارها أو كانت عليه ألف باقراره بل ارهن لانه لا يجوز في الاصل أن يقول رجل
لرجل ارهنك إحدى داري هاتين ولا يسجما ولا أحد عديني هذين ولا أحد نوبي هذين ولا يجوز ارهن
حتى يكون سمي بمينه ولو كانت دار في يدي رجل فقال له بمافلان بألف دفعها الي وقال فلان رهنته
اياها بالف ولم أفعها اليه فعدا عليها فقصها أو تكارها همتي رجل فآثره فيها أو تكارها همتي هو قتلها
ولم أدفعها اليه قبضا بالرهن قال قول رب الدار ولا تكون رهنا اذا كان يقول ليست برهن فيكون القول
قوله وهو اذا أقر بالرهن ولم يقصه المهرتين فليس برهن ولو كانت الدار في يدي رجل فقال رهنتها فلان
بألف دينار أو قبضتها وقال فلان رهنته اياها بالف درهم أو ألف فلس وأقصته اياها كان القول قول رب
الدار ولو كان في يدي رجل عبد فقال رهنته فلان بعائه وصدقه العبد وقال رب العبد مارهنته اياه
بشيء قال قول رب العبد ولو للعبد ولو كانت المسئلة بحالها فقال مارهنتك بعائه ولكني بعته
بعائه لم يكن العبد رهنا ولا يعداد اختلف كل واحد منهم على دعوى صاحبه ولو أن عبدا بين رجلين
فقال رجل رهنتانيه بما توقصه صدقه أحدهما وقال الآخر مارهنتك بشيء كان نصف رهنتها فخصين
ونصفه حارجا من الرهن فان شدد بره صاحب العبد عليه بدعوى المهرتين وكان عدلا عليه أحلف
المهرتين معه وكان نصيبه رهنتها فخصين ولا شيء في شهاده صاحب الرهن يجرهما الي نفسه ولا يدفع بها
عنه فأردتها شهادته ولا رد شهادته لرجل له عليه شيء لو شهد على غيره ولو كان العبد بين اثنين وكان
في يدي اثنين وادعيا أتهما لرهنتها معا بعائه فآثر الرجلان لاحدهما أنه رهنته له وحده فخصين وأكثرا
دعوى الآخر منهما ما أقر به ولم يزل منهما ما أنكر من دعوى الآخر ولو أقر الهم معا بياه لهما رهنتها وقال
هو رهن فخصين وادعيا ما لم يزل منهما ما أقر به ولو قال أحدهما لرهنتها لآخر فخصين رهنتها كانت
بخصين وقال الآخر لا خر المهرتين رهنا كانت فخصين كان نصف حق كل واحد منهما من العبد وهو
ربع العبد رهنتها الذي أقر به بخمسة وعشرين تحبذا فآثره على نفسه ولا يخبر آقراره على غيره ولو كانا بين
تجوير شهادته فشهد كل واحد منهما على صاحبه ونقصه أجزت شهادتهما وجعلت على كل واحد منهما خمسة
وعشرين دينارا باقراره وخمسة وعشرين أخرى بشهادته صاحبه اذا حلف المدعي مع شاهد ما اذا كانت
في يدي رجل ألف دينار فقال رهنتها فلان بعائه دينار وألف درهم وقال الرهن رهنتك اياها دينار واحد
أو بعشر فمراهم قال قول الرهن لان المهرتين مقر له على ألف دينار ومدع عليه حقا قال قول قوله فيها
ادعي عليه من الله فان اذا كان القول قول رب الرهن المدعي عليه الحق في أنه ليس برهن بشيء كان آقراره
بأه رهن بشيء أولى أن يكون القول قوله فيه وإذا اختلف الرهن والمهرتين فقال المهرتين رهنتي عبدا
سالم بعائه وقال الرهن بل رهنتك عبدي موقفا بعشر حلف الرهن ولم يكن سالم رهنتي وكان
لصاحب الحق عليه عشرة ديناران صدقه بان موقفا رهنتي بها فهو رهن وان كسبه وقال بل سالم رهن بها
لم يكن موقفا ولا سالم رهنته لا يبرئه من أن يكون موقفا رهنتا ولو قال رهنتك داري بألف وقال الذي بحالقه
بل اشتريتها منك بألف وتصادق على قبض الألف تحالفا وكانت الألف على الذي أخذها بالرهن ولا بيع
وهكذا لو قال لو رهنتك داري بألف أخذتها منك وقال المقر به بالرهن بل اشتريت منك عبدا بهذه الألف
تحالفا ولم تكن الدار رهنا ولا لعبد سوا كاله عليه ألف بل ارهن ولا بيع ولو قال رهنتك داري بألف
وقبضت الدار ولم أقبص الألف منك وقال المقر به بالرهن وهو المهرتين بل قبض الألف قال قول
الرهن بآه لم يقر بان عليه الألف فزسه وبحلف ما أخذ الألف ثم تكون الدار حارجة من الرهن لانه لم يأخذ
ما يكون به رهنا ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فرهنته مهادرا فقال الرهن رهنتك هذه الدار
بألف درهم الى سنو قال المهرتين بل بألف درهم حاله كان القول قول الرهن وعلى المهرتين البينة وكذلك

من عسر فستحق بقاء
بكتالته فيخرج من بني
من المائم ولو امره الحاكم
أن يستلف ما أنفق
عليه يكون عليه ديناً
فإذا دعي قبل منه إذا
كان منه قصداً (قال
المرزقي) لا يجوز قول
أحد فيما ينللك على
أحد لانه دعوى وليس
كالأمين بقول فبراً
(قال الشافعي) ولو
وجدته جلاب فقتلناه
أقرعت بينهما فخرج
سهمه دفعته اليه وان
كان الاخر غير الله اذالم
يكن مقصراً عما فيه
مصلحته وان كان
أحدهما مقبلاً بالمصر
والاخر من غير أهله
دفع الى المقيم وان كان
قروياً وبدوا دفع الى
القروي لان القرية خير
له من البادية وان كان
عبداً وحرراً دفع الى
الحر وان كان مسلماً
ونصرانياً في مصر به
أحد من المسلمين وان
كان الاقل دفع الى المسلم
وجعلته مسلماً أو أعطيته

لو قال دهرتكمها بأف درهم وقال المرتين بل بألف دينار فاقول قول الرهن وكل ماله أثبت عليه الا بقوله
جعلت القول فيه قوله لانه لو قال لم أرهتكمها كان القول قوله وإذا كان رجل على رجل ألفان أحدهما
برهن والاخر فيه رهن فقصاه الفانم اختلفا فقال القاضي قضيتك الالف التي بالرهن وقال المقتضى بل
الالف التي بالرهن فاقول قول الرهن القاضي الآري أنه لو جاء بألف فقال هذه الالف التي رهنتك بها
فقصها كان عليه استلام رهنه ولم يكن له حجب عنه بأن يقول لي عليك ألف أخرى ولو حجب عنه بعد
قبضه كان متعدياً بالمسلس وان هلك الرهن في يديه ضمن قيمته فإذا كان هذا هكذا لم يجوز أن يكون القول الا
قول دافع المال والله أعلم

(جامع ما يجوز رهنه)

(قال الشافعي) رهنه الله كل من جاز بيعه من ماله حر غير محجور عليه جاز رهنه ومن جاز له أن رهن أو برهن
من الاحرار البالغين غير المحجور عليهم جاز له أن برهن على النظر وغير النظر لانه يجوز له بيع ماله وهبته بكل
حال فانما جازت هبته في ماله كان له رهنه بلا نظر ولا يجوز أن برهن الاب لابنه ولا ولي التيمم الا بما فيه
فضل لهما فاما أن يلف ماله ما برهن فلا يجوز له وأيهما فعل فهو ضامن لما أسلف من ماله ويجوز
للكتاب والمأذون في التجارة أن رهنها اذا كان ذلك صلاحاً لهما وما أضافه فاما أن يلف أو برهنها
فلا يجوز ذلك لهما ولكن يبعان ففضلان وبرتنان ومن قلت لا يجوز أن رهنه الا بما يلف لفسه أو
بنته أو ابنته من أبي ولد أو ولي تيمم ومكاتب وعبد ما ذون له فلا يجوز أن رهن شيئاً لان الرهن أمانة والدين لازم
فالرهن بكل حال نقص عليهم ولا يجوز أن رهنوا الا حيث يجوز أن يودعوا أموالهم من ضرورة الخوف الى
تحويل أموالهم وما أشبه ذلك ولا يجوز رهن من سميت لا يجوز رهنه الا في قول من زعم أن الرهن مضنون كله
فاما ما لا ضمن منه فرهنه غير نظر لانه قد يلف ولا يبرأ الرهن من الحق والاكروا لاني والمسلم والكافر
من جسد ما وصفتنا يجوز رهنه ولا يجوز سوا ما يجوز أن رهن المسلم الكافر والكافر المسلم ولا أكره من ذلك
شأ الا أن رهن المسلم الكافر معصفاً فان فعل لم أنقصه ووضعه على يدي عدل مسلم وجرت على ذلك
الكفار ان استع وأكره أن رهن من الكافر العبد المسلم معصفاً أو كميلاً ثلاثاً للمسلم بكتنوته عنده
بسبب تسلط عليه الكافر وثلاثاً ليطم الكافر المسلم بخير أو يبقه خيراً فان فعل فرهنه منه لم أفسخ الرهن
قال وأكره من الامة البلقية والمقاربة البسوغ التي يشتمى مثلها من مسلم الاعلى أن يقضها المرتين
و يقرها في يدي مالها أو يضعها على يدي امرأة أو حر أو عماره فان رهنها مالها من رجل وأقضاها
ايام لم أفسخ الرهن وهكذا لو رهنها من كافر غير أني أجبر الكافر على أن يضعها على يدي عدل مسلم وتكون
امرأة تأجب الي ولولم تكن امرأة وضعت على يدي رجل عدل معه امرأة عدل وان رضى الرهن والمترهن
على أن يضعها الجارية على يدي رجل غير ما سون عليها برهنهما أن رضيا بعدل توضع على يديه فان لم يفعلا
اخترت لهما عدلاً الآن يراضيان تكون على يدي مالها أو المرتين فاما ما سوي بني آدم فلا أكره رهنه
من مسلم ولا كافر حيوان ولا غيره وقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم دونه عند أبي النعم اليهودي وان
كانت المرأة بالقرية شديدة تكرأ أو ثيباً جاز بيعها ورهنها وان كانت ذات زوج جاز رهنها وبيعها بغير إذن
زوجها وحبته الله ولها من مالها اذا كانت رشيقة لزوجها من ماله وان كانت المرأة أو رجل مسلم أو كافر
حر أو عبد محجورين لم يجوز رهن واحد منهما كالأجور يبعه وإذا رهن من لا يجوز رهنه فرهنه مفسوخ
وما عليه وما رهن كالم رهن من ماله لا سبيل للرتن عليه وإذا رهن المحجور عليه رهنه لم يقضه هو ولا وليه
من المرتين ولم يرفع الى الحاكم فيقضه حتى يفلت عنه الحظر فرسى أن يكون رهنها بالرهن الاول لم يكن رهنها
حتى يتبدى رهنها بعدل الحظر ويقضه المرتين فإذا فعل فالرهن جائز وإذا رهن الرجل الرهن وقضه

المرتهن وهو غير محصور ثم يحجر عليه فالرهن بحاله وصاحب الرهن أحق بمقتضى يستوفى حقه ويجوز رهن الرجل الكثير الدين حتى يقف السلطان ماله كما يجوز بيعه حتى يقف السلطان ماله وإذا رهن الرجل غير المحصور عليه الرجل المحصور عليه الرهن فإن كان من بيع قال بيع مفسوخ وعلى الراهن رد مبيعته وإن وجد أو قفته إن لم يجد والرهن مفسوخ إذا انتفع الحق الذي به الرهن كان الرهن مفسوخا بكل حال وهكذا إن أكره أدارا أو أوصا أو دابة ورهن المكسرى المكسرى المحصور عليه بذلك رهنه فالرهن مفسوخ أكره أو مفسوخ وإن سكن أو ركب أو عمل فقلعه أجرته وكراه مثل الدابة والدار بالتمام يبلغ وهكذا الأسلفه المحصور وما لا ورهنه غير المحصور وهذا كان الرهن مفسوخا لأن السلف باطل وعليه رد السلف بعينه وليس له انفاق حتى منه فإن أنفق فقلعه ماله إن كان له مثل أو قفته إن لم يكن له مثل وأمر رهن فستعين جهة الشرط في الرهن أو فساد الرهن أو فساد البيع الذى وقع به الرهن لم أكف الراهن أن يأتي برهن غير محال وكذلك إن كان الشرط في الرهن والبيع صحيحا واستحق الرهن لم أكف الراهن أن يأتي برهن غيره قال وإذا تابع الرجلان غير المحصورين البيع فالمدور رهن أحدهما به صاحبه وهذا البيع مفسوخ والرهن مفسوخ وجاع علم هذا أن ينظر كل حق كان صحيح الأصل فيصور به الرهن وكل بيع كان غير بائ ففسد فيه الرهن إذا لم يعلق المشتري ولا المكسرى ما يبيع أو أكرى لم يعلق المرتهن الحق في الرهن انما ثبت الرهن الراهن عما يشبه بعلمه ما أعطاه فإذا بطل ما أعطاه بطل الرهن وإذا بادل رجل رهنه رجلا بعد ما بعد أو دارا بدارا وعرض ما كان يعرض ما كان وزاد أحداهما الآخر دناير أو جلة على أن يرهنه الزائد الدناير رهنه مع ما فالبيع والرهن جائز إذا قبض وإذا ارتهن الرجل من الرجل الرهن وقبضه لنفسه أو قبضه له غيره بأمره وأمر صاحب الرهن بالرهن جائز وإن كان القاضى ابن الراهن أو امرأته أو أباها أو من كان من قرابته وكذلك لو كان ابن المرتهن أو واحد من سميت أو عبد المرتهن فالرهن جائز فالأمر بالراهن فلا يجوز قبضه للمرتهن لأن قبضه بعينه كقبضه عن نفسه وإذا رهن الرجل الرجل عبدًا فأنفق عليه المرتهن بفراجه الرهن كان منقطعاً وإن رده أو راضى أرض الخارج فالرهن مفسوخ لانها غير ملحوظة وإن كان ديارا غراس أو بناء فالرهن والقراض والبناء رهن وإن أدى عنها الخارج فهو متطوع بأداءه الخارج عنها لا يرجع على الراهن إلا أن يكون دفعه بأمره ف يرجع به عليه ومثل هذا الرجل ينكح الأرض من الرجل قد تزكراها فيدفع المكسرى الأرض كراهة عن المكسرى الأول فإن دفعه بآثمه يرجع به عليه وإن دفعه بفراجه فهو متطوع به ولا يرجع به عليه ويجوز الرهن بكل حق أزم صدق أو غيره وبين لذي والحرف في المستأمن والمستأمن والمسلم كما يجوز بين المسلمين لا يختلف وإذا كان الرهن بصدق فطلق قبل النحول بطل نصف الحق والرهن بحاله كما يطل الحق الذى فى الرهن الاقبلا والرهن بحاله وإذا ارتهن الرجل من الرجل رهنه بآثر أو حنطة فعمل الحق فباع الموضوع على يده الرهن بآثر أو حنطة قال بيع مردود ولا يجوز بيعه إلا بالمدامية أو الدار ما ثم يشتري بها ثم أقر فضاء صاحب الحق ولا يجوز رهن الفضل لأن الرهن غير مضمون إلا أن يأذن رب المال للقراض رهن يدين له معروف وكذلك لا يجوز رهنه إلا أن يأذن له رب المال أن يبيع بالدين فإذا ما غاب الدين فالرهن لأذنيه ولا يجوز رهنه إلا أن يأذن له صاحب المال فإن رهن عن غيره فهو ضامن ولا يجوز الرهن

(العيب فى الرهن)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى الرهن رهنان فمن رهن فى أصل الحق لا يجب الحق إلا بشرطه وذلك أن يبيع الرجل الرجل البيع على أن يرهنه الرهن سميلا فإذا كان هكذا فكان الرهن عيبا يدينه أو عيبا فله ينقص عنه وعلم المرتهن العيب قبل الارتها فلا خياره والرهن والبيع بائنان وإن لم يعلم المرتهن

من سهمان المسلمين حتى يعرب عن نفسه فإذا أعرب عن نفسه فاستمع من الاسلام بين إلى أن أقتله ولا أجبره على الاسلام وإن وجدنى مدينة أهل النمة لاسلم فهم فهو ذى فى الطاهر حتى يصف الاسلام بعد البلوغ ولو أراد الذى التقطه الطهر به فإن كان يؤمن أن يستره فذلك والا منعه وبما يشبه خطأ على جماعة المسلمين والحناية عدله على عاقلة البغاني فإن قتل عددا فلا مام القود أو العقل وإن كان جرما حبسه الجراح حتى يبلغ فيضار القود أو الأرض فإن كان معتوها فقبضوا أحببت للإمام أن يأخذ له الأرض وينعقه عدله وهو معنى الحرج حتى يبلغ فيفسر فإن أقر بآثر قبله ورجعت عليه بما أخذته وجعلت جنباته فى عنقه ولو

فدفعه فاذن لم أحمله
حتى أسأله فان قال أنا
رحمته فاذن فاذن
ذو حراحد (قال المزي)
رحمه الله وسمعت يقول
اللقط حرا ل أن أصل
الأميين الحرية إلا
من ثبت عليه العبودية
ولولاه عليه كالأبنة
فان مات فبنيته جماعة
المسلمين (قال المزي)
هذا كله يجب أنه حر
(قال المزي) رحمه
الله وقوله المعروف أنه
لا يحد القاذف إلا الآن
تقوم سنة للقدوف أنه
حرا ل المحدث ندرا
بالشبهات (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
ادعاه الذي وجده
ألحقته به فان ادعاه
آخره بته القافة فان
الحقوه بالآثار بينهم
دول فان قالوا أنه ابنهما
لم ينسبه إلى أحدهما
حتى يبلغ فينسب إلى
من شاء منهما وإن لم
يلحق بالآخر فهو ابن
لأول قال ولو ادعى اللقيط
يجلان فاقام كل واحد

فعليه بعد البيع فالمرتهن بالخيار بين فسخ البيع وإثبات الرهن لتقص عليه في الرهن كما يكون هذا
في البيع ولعب الذي يكون له الخيار كل ما نقص منه شيء قل أو كثر حتى لا يتردى في لا يضره له
والفعل فاذا كان قد علمه فلا خيار له ولو كان قتل أو أودع ولم ذلك المرتهن ثم ارتهنه كان الرهن ثابتا فان قتل
في يده فالبيع ثابت وقد خرج الرهن من يده وإن لم يقتل فهو رهن بحاله وكذلك لو سرق فقطع في يده كان
رهنه بحاله ولو كان المرتهن لم يعلم بارتداده ولا قتله ولا سرقته فالمرتهن ثم قتل في يده أو قطع كان له فسخ البيع
ولو لم يكن الراهن دلس للمرتهن فيه يجب ودفعه إليه سالما فبقي في يده جناية أو أصابه عيب في يده كان
على الرهن بحاله ولو أنه دلس له فيه يجب وقبضه فبقي في يده أو سرق فبقي في يده أو قطع كان له فسخ البيع لم يكن له أن
يختار فسخه لما فلت من الرهن وليس هذا كما يقتل بحق في يده أو يقطع في يده وهكذا كل عيب في رهن
ثما كان حيوان أو غيره ولو اختلف الراهن والمرتهن في العيب فقال الراهن رهنك الراهن وهو يرى من
العيب وقال المرتهن ما رهنتهني إلا مبيعاً فالقول قول الراهن مع يده إذا كان العيب مما يحسد منه
وعلى المرتهن البينة فان أقامها فالمرتهن بالخيار كما وصفت وإدارهن الرجل الرجل العبد وغيره على أن
يسلفه سلفاً فوجد بالرهن عيباً أو لم يجد فسواء له الخيار في أخذ سلفه حالاً أو كان سلفاً مؤجلاً وليس
السلف كالبيع ورهن ينقطع به الراهن وذلك أن يبيع الرجل الرجل البيع إلى أجل بغير شرط رهن
فاذا وجب بينهما البيع ونفرا فم رهنه الرجل فالرجل ينقطع بالرهن فليس للمرتهن أن كان بالرهن عيب
ما كان أن يفسخ البيع لأن البيع كان تاماً بلا رهن وله أن يشاء أن يفسخ الرهن وكذلك إن شأله لو كان في
أصل البيع أن يفسخه لأنه كان عقاله فتركه ويجوز رهن العبد المرتد والقاتل والمصيب للعدلان ذلك
لا يزيل عنه الرق فلا تزل فقد خرج من الرهن فاذا ارتد الرجل عن الإسلام ثم رهن عبده فم إن أجاز بيع
المرتد أجاز رهنه ومن رده بعد رهنه (قال الربيع) كان الشافعي يجيز رهن المرتد كما يجوز بيعه

(الرهن بجميع الشئين المختلفين من ثياب وأرض وبناء وغيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا رهن الرجل الرجل أرضه ولم يقل يبنها فالأرض رهن دون البناء وكذلك
إن رهنه أرضه ولم يقل بغيرها فكان بغيرها مبدءاً أو غير مبدء الأرض رهن دون الشئ وكذا لو رهنه
شئاً وبين الشئ بياض فالشئ رهن دون البياض ولا يدخل في الرهن إلا ما سمي وإذا رهنه ثمراً فخرج من
تخله قبل يحل بيعه ونخله معه فقد رهنه فخله وثمره معها فها رهن جائز من قبل أنه يجوز له لو مات الراهن
أو كان الحق حالاً أن يبيعهما من ساعته وكذلك لو كان إلى أجل لأن الراهن ينقطع ببيع قبل يحل أو
يموت فيحل الحق وإذا كان الحق في هذا الرهن جائزاً إلى أجل فبلغت الثمرة وبيعت خير الراهن بين أن
يكون ثمنها قصاصاً من الحق أو مراً ناعاً فخله حتى يحل الحق ولو حل الحق فأراد بيع الثمرة قبل أن يبدو
صلاحها دون النقل لم يكن له وكذلك لو أراد قطعها أو بيعها لم يكن له إذا لم يأنه الرهن في ذلك ولو رهنه
الثمرت دون النقل طامعاً ومؤجلاً أو في أي حال قبل أن يبدو صلاحها لم يجز الرهن كان الدين حالاً أو مؤجلاً
الآن ينشأ رطاً أن للمرتهن إذا حل حقه قطعها أو بيعها فبيوز الرهن وذلك أن المعروف من الثمرة أنها تنزل
إلى أن تصلح الأثرى أب التي صلى الله عليه وسلم لم ينهي عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه لمعرفة الناس أنه ينزل
حتى يبدو صلاحه وأن حالاً لأن تبع الثمرة على أن يقطع قبل أن يبدو صلاحه لا ليس المعنى الذي ينهي
عنه النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا كل ثمرة وزرع رهن قبل أن يبدو صلاحه مالم يجز بيعه فلا يجوز رهنه إلا
على أن يقطع إذا حل الحق فيباع مقطوعاً بحاله وإذا حل بيع التمر حل رهنه إلى أجل كان الحق أوجلاً وإذا
بلغ ويحل الحق لم يكن الراهن يبيعه إذا كان يبيع الأرض المرتهن فإذا رضى قيمته رهن الآن ينقطع
الراهن فيجعله قصاصاً ولو أجاز بيعه رهنه إلى أجل حالاً أبداً الآن ينقطع عنه صاحب الدين وإذا رهنه ثمرة

فربادتها في عظمها وطبها ومنه كما أنزادة الرهن في يده ومنه فان كان من التمسري يخرج من رهنه
 اياه وكان يخرج بعده غريمته فلا يميز الخراج عن الاول المرهون لم يجز الرهن في الاول ولا في الخراج
 لأن الرهن حشئ ليس بعرف ولا يجوز الرهن في سعي يقطع مكله أو بشرط أنه يقطع في مدة قبل أن
 يخرج الثمرة التي يخرج بعدها أو بعد ما يخرج قبل أن يشك أي من الرهن الاول أم لا إذا كان هذا جاز
 وان ترك حتى يخرج بعده ثم لا يميز حتى تعرف فيها قولان أحدهما أنه يقصد الرهن كما يقصد البيع
 لاني لا عرف الرهن من غير الرهن والثاني أن الرهن لا يقصد والقول قول الرهن في قدر الثمرة المرهونة
 من المختلطة بها كالو رهنه مسخرة أو غرافا خلطت بمسخرة للرهن أو غير كان القول قوله في قدر الخلطة التي
 رهنه عنه (قال الربيع) والشافعي قول آخر في البيع أنه إذا باع عرا فلم يقبضه حتى حدثت غرة أخرى
 في مسخرة لا يميز الحادثة من المسخرة قبلها كان البائع بالخيار بين أن يسلم له الثمرة الحادثة مع البيع الاول
 فيكون قد زاد مخرأ أو ينقض البيع لأنه لا يدري كم باع مما حدثت من الثمرة والرهن عنده قبله فانرضي
 أن يسلم ما زاد مع الرهن الاول لم يقسم الرهن واذا رهنه ريعا على أن يحصده اذ احل الحق باي حال ما كان
 فيبيعه فان كان الزرع يزيد أن يثبت منه ما لم يكن ناشئا في يده اذ تركه لم يجز الرهن لأنه لا يعرف الرهن منه
 الخراج دون ما يخرج بعده فان قال قائل ما الفرق بين الثمرة تكون طلعا وبما صغارا ثم تصير طبا
 غظا ما بين الزرع قبل الثمرة واحدة الا أنها تقسم كما يكره البعد المرهون بعد الصغرو ومن بعد الكبرال
 واذا قطع ما بين مناشئ يستخف والزرع يقطع أعلاه ويختلف أسفله ويباع منه شيء فصلة بعد فصلة
 فلتخرج منه غير الرهن والراشد في الثمرة من الثمرة ولا يجوز أن يباع منه ما يقصل إلا أن يقصل مكله فصلة ثم
 تابع الفصلة الأخرى بعه أخرى وكذلك لا يجوز رهنه الا كما يجوز بيعه واذا رهنه ثم فعمل الرهن بقيها
 وملاحها وجد ادها وتشبها كما يكون عليه نفقة العبد واذا اراد الرهن أن يقطعها قبل أو أن قطعها
 أو اراد الرهن ذلك منع كل واحد منهما ذلك حتى يجمعا عليه واذا بلغت إناها جاز الرهن على قطعها لان
 ذلك من صلاحها وكذلك لو أباي الرهن جبر فلذا سارت غرا وضعت على يدى الموضوع على يده الرهن أو
 غيره فان أباي العدل الموضوع على يده بأن يطلع أو أن يضعها في منزله الأكبر اقبل الرهن على قطعها لمنزل
 تخلفه لان ذلك من صلاحها فان جفت والا يكرى على قطعها ولا يجوز أن يرهن الرجل شيئا لا يحل بيعه
 حين رهنه ما به وان كان باقى عليه مديته قبل بعدها وهو مثل أن يرهن جنتين الامت قبل أن وليه على أنها اذا
 ولده كان رهنها ومثل أن يرهن ما وليت أمته أو ماشيته أو ما أخرت فخله على أن يقطع مكله ولا يجوز
 أن يرهنه ما ليس ملكه تمام وذلك مثل أن رهنه ثمرة قد بد اصلاحها لا على كذا بشرائه ولا أصول فخلها
 وذلك مثل أن تعدد على قوم بصقاتهم ثم تغفل وذلك أنه قد حدث في الصدقة مع من يقص حقه
 ولا يدري كم رهنه ولا يجوز أن يرهن الرجل الرجل حلو مديته لم تدبغ لان غنما لا يحل ما لم تدبغ ويجوز أن
 يرهنه اياه اذا بدعت لان غنما لا يحل بعد ما يغسلها ولا رهنه اياه اقبل الدباغ ولورهنه اياه قبل الدباغ ثم دبغها
 الرهن كانت خارجة من الرهن لان عقد رهنها كان بيعها لا يحل واذا وهب الرجل حبة أو تصدق
 عليه بصدقة غير محرمة فقهها قبل أن يقبضها ثم قبضها فهو خارج من الرهن لأنه رهنها قبل يتم ملكها
 فاذا أخذت فهارنها بعد القبض جائز قال واذا أوصى له بعب بعبه فبات الموصى فرهنه قبل أن تدفعه
 اليه الورثة قال كان يخرج من الثلث فالرهن جائز لأنه ليس له ورثة منعه ايا ما زاد من الثلث والقبض
 وغير القبض فيه سواء الوهاب والتصدق منعه من الصدقة لم يقبض واذا ورث من رجل عدا ولا وارث
 له غيره فرهنه فالرهن جائز لأنه ملك للعبد والوراث وكذلك لو اشتراه فقتلته ثم رهنه قبل قبضه واذا رهن
 الرجل مكا تاله فجهز المكا قبل الحكم بفسخ الرهن فالرهن مفسوخ لاني اعا انظر الى عقد الرهن لا الى
 الحكم وان اشترى الرجل عبدا على انه بائنا فلا تافرهنه فالرهن جائز وهو قطع لخياره وإيجاب البيع

منه ما يمينه أنه كان في يده
 جعلته لاني كان في يده
 أولا وليس هذا كمثل
 المال ودعوة المسلم
 والعبد الذي سوا غير
 أن الذي اذا ادعاه ووجد
 في دار الاسلام فالحقته
 ه أحببت أن أحصله
 مسلما في الصلاة عليه
 وإن أمره اذ بلغ
 بالاسلام من غير اجبار
 (وقال) في كتاب
 الدعوى انا نحمله
 مسلما لاننا نعلمه كاقال
 (قال المرتضى) عندي
 هذا أولى بالحق لان من
 ثبته حق لم يزل حقه
 بالدعوى فقد ثبت
 للاسلام أنه من أهله
 وجرى حكمه عليه
 بالدار فلا يزول حق
 الاسلام بدعوى
 مشرك (قال الشافعي)
 رحمه الله فان أقام
 يمينه أنه ابنه بعد ان
 عقل ووصف الاسلام
 أخفنا به ومنعنا أن
 ينصره فلذا بلغ فاستنع
 من الاسلام لم يكن
 من تدانقته وأحبسه

في العبد وإذا كان اختيار البائع أو المشتري فخره من قبل مضى الثلاث وقبل اختيار البائع انفاذ البيع
ثم مضت الثلاث أو اختيار المشتري انفاذ البيع فخره من مضوخ لانه ان مضوخ على العبد غير تام ولو اراد
رجل يورث رجلا ثلاثة أعبد في قسمها حتى رهن أحدهما عبد من العبيد الثلاثة أو عبدين ثم قام
شريكه واستخلص منه العبد الذي رهنه أو العبدين كانت أنصافهما مخرجة لان ذلك الذي كان مجالا
منهما أو أنصافهما التي ملك بعد الرهن خارجة من الرهن لأن المجدة فيها مخرجة ولو استحق صاحب وصية منهم
شيء خرج ما استحق منهم من الرهن وبقي ما لم يستحق من أنصافهما مخرجا (قال الربيع) وفيه قول آخر
إذا رهن شيئا له بعضه ولغيره بعضه قال رهن كله مضوخ لان صفقة الرهن جعلت شيئين معا ملكا وما لا ملك
جعلتهما صفقة بطلت كلها وكذلك في البيع (قال) وهذا أشبه بحمله قول الشافعي ولو أن رجلا عده أخاه
وارثه مات أخوه فمهره دار به وهو لا يعلم أنه مات ثم ماتت السنة بأنه كان يستقبل رهن الدار كان الرهن باطلا
ولا يجوز الرهن حتى يرهنه وهو ما لا يعلم وبطل الرهن أنه ما ملك وكذلك لو قال قد وكلت بشرا هذا العبد
ورهنه كان اشتري في فوجد فداشترى لم يكن رهننا قال فان قال المرتهن قد علم أنه قد صار له عياد
أو شرا قبل أن يرهنه أحلف الراهن فان حلف فسخ الرهن وإن نكل فلف المرتهن على ما دعي ثبت الرهن
وكذلك لو رأى شخصا يئتمه فقال ان كان هذا أفلا فقدر رهنه لم يكن رهننا وان قبضه حتى يجده به
القبض أوفيه أو بعد رهننا وهكذا ان رأى صندوقا فقال قد كانت فيه ثياب كذا الثياب يعرفها الراهن
والمرتهن فان كانت فيه فهي لك رهن فلا تكون رهننا وان كانت فيه صندوق لو كان الصندوق في يده
المرتهن وبيعة وفيه ثياب فقال قد كنت جعلت ثيابي التي كذا في هذا الصندوق فهي رهن وإن كانت في
ثياب غيرها أو ثياب معها فليس رهن فكانت فيه الثياب التي قالها رهن لا غير ما ليس رهن وهكذا
لو قال قد رهنتم لي ما في جرابي وأقبضه يا مولاي رهن لا يعرفه لم يكن رهننا وهكذا ان كان الراهن يعرفه والمرتهن
لا يعرفه لا يكون الرهن أبدا لا ما عرفه الراهن والمرتهن وعلم الراهن أنه ملكه يحمل بيعه ولا يجوز أن يرهن
ذكر حقه على رجل لأن ذلك كالحق ليس بشئ ملك انما هو شهادة على رجل بشئ في ذمته والثبي الذي
ذمته ليس بعين قائمة بجور رهنها انما رهن الاعيان القائمة ثم لا يجوز حتى تكون معلومة عند الراهن
والمرتهن مقبوضة ولو أن رجلا جاءته بضاعة أو مبرات كان عابا عنه لا يعرف قدره لا يعرفه المرتهن حتى يكو
أو يفهم امره ثم رهنه المالك القابض والمالك لا يعرف قدره لم يجز الرهن وان قبضه المرتهن حتى يكو
عالم بما رهنه علم المرتهن وانه أعلم

(الزيادة في الرهن والشرط فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا رهن رجل رجلا رهننا وقبضه المرتهن ثم أراد أن يرهن ذلك الرهن من غير
المرتهن أو فضل ذلك الرهن لم يكن ذلك وإن فعل لم يجز الرهن الآخر لان المرتهن الاول صار ملكا أن يبيع
رقبه حتى يتباع فيستوفى حقه ولو رهنه اياه بألف ثم رهن الرهن المرتهن أن يزدده أو يبيع الرهن الاول
رهنها مع الألف الاولى ففعل لم يجز الرهن الآخر وكان مخرجا بالالف الاولى وغيره مخرجا بالالف الا
لانه كان رهنها بكذا بالالف الاولى فلم يستحق بالالف الاخر من منع رقبته على سببه ولا رهنه الا ما استحق
أو لا ولا يشبه هذا الرجل يتكاري المترلسنة بعشرة ثم يتكاريه السنة التي تلي بعشرين لان السنة الاولى
غير السنة الاخر ولو اتاهم بعد السنة الاولى رجع بالعشرين التي هي حصة السنة الآخرة وهذا رهن واحد
لا يجوز الرهنان فيه الامعلا بمقرنين ولأن رهن مرتين بشئين مختلفين قبل أن يفسخ كالا يجوز مرة
أن يتكاري الرجل دارا سنة بعشرة ثم يتكاريها ثلث السنة بعشرين انما يفسخ الكراء الاول

وأخفجهما رجوعه
(قال المزني) رحمه الله
قياس من جعله
مسلم أن لا يرد له الى
النصرانية (قال
الشافعي) رحمه الله
ولا دعوة للرأيا لا بينة
فان أضاف امرأتان
كل واحدة منهما
بينته انما يتالم اجعله
ابن واحدة منهما حتى
أر به القافة فان الحق
بواحد منهن يزوجه ولا
ينقضه الا بالاعان (قال
المزني رحمه الله) يخرج
قول الشافعي في هذا
أن الولد للفراس وهو
الزوج فلما ألحقته
القافة بالمرأة كان
زوجها فراسا يلحقه
ولدها ولا ينفيه الا
بلعان (قال الشافعي)
رحمه الله وإذا ادعى
الرجل القبط أنه عبده
لم قبل البينة حتى تشهد
أهوارات أمه فلان
ولده وأقبل أربع
نسوة وانما منى أن
أقبل شهوده أنه عبده
لانه قد يرى في يده

ولا يبتاعها بما ثمة ثم يبتاعها بما ثمة إلا أن يفسخ البيع الأول ويجدد بغيره إذا أراد أن يفسخه الرهن الآخر مع الأول ففسخ الرهن الأول وجعل الرهن بالتفريق ولو لم يفسخ الرهن وأشهد المرتهن أن هذا الرهن يسده بالتفريق جازت الشهادة وكان الرهن بالتفريق يعرف كيف كان ذلك فلذا تصادق بأن هذا الرهن ثان بعد الرهن الأول لم يفسخ لما وصفت وكان رهنا بالالف وكانت الف الأخرى بغير رهن ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم فرهنه بها بعد ما أجاز الرهن لأنها كانت غير واجبة عليه وكذلك لو زاده ألفاً أخرى ورهنه بهما رهنا كان الرهن جائزاً ولو أعطاه ألفاً فورهنه بها ثم قال به بعد الرهن أجعل لي الف التي قبل هذا رهنا معها ففعل لم يجز إلا بما وصفت من فسخ الرهن وتجديد رهن بهما معا ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم بلارهن ثم قال به زدني الفاعلى أن أردتكم بهما معا رهنا بغير فائه ففعل كان الرهن مفسوخاً لأنه أسلفه إلا خر على زيادته رهن في الأولى ولو كان له رهن على عبد بالالف على أن يعطيه بها والالف التي للآخرى بلارهن داري رهنا ففعل كان البيع مفسوخاً وإذا شرط في الرهن هذا الشرط لم يجز إلا ما زادته في سلف أو حصصه من بيع مجهولة ولو أن رجلاً ارهن من رجل رهناً بالف وقبضه ثم زاد رهناً آخر مع رهنه بذلك الف كان الرهن الأول والآخر جائزاً لأن الرهن الأول بكمال الف والرهن الآخر زيادته مع لم تكن للرهن حق جعلها له الرهن مكان جائزاً كما إذا كان يكون له حق بلارهن ثم رهنه به شيئاً فيبوز

(باب ما يفسد الرهن من الشرط)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى بروى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه الرهن مكره وبمحلول رهناً لا يجوز فيه إلا أن يكون الركوب والحلب ماله الرهن لأن الرهنين لانهما عاكف الركوب والحلب من ملك الرقبة والرقبة غير المنفعة التي هي الركوب والحلب وإدارته الرجل الرجل عبداً أو داراً أو عبداً فسكني الدار أو جارة العبد وخدتمه للرهن وكذلك منافع الرهن لقراهن ليس للرهن منافعها فإن شرط المرتهن على الرهن أنه له سكنى الدار أو خدمة العبد أو منفعة الرهن أو شيئاً من منفعة الرهن ما كانت أوسع أي الرهن كانت داراً أو حيواناً أو غيره فالشرط باطل وإن كان أسلفه الفاعلى أن رهنه به رهناً وشرط المرتهن لنفسه منفعة الرهن فالشرط باطل لأن ذلك زيادة في السلف وإن كان ماعنه بها بالف وشرط البائع للشئ رهنه بالف رهنا وأن للرهن منفعة الرهن فالشرط فاسد والسبع فاسد لأن زيادة دفعه الرهن حصص من الثمن غير معروفة والبيع لا يجوز إلا بما يعرف ألا ترى أنه لو رهنه داراً على أن للرهنين سكنها حق يقبضه حقه كان له أن يقبضه حصص من الغنم بعد سنين ولا يعرف كم غن السكن وحصصه من البيع وحصة البيع لا يجوز إلا المعروف مع فساد من أنه يسع وأجازه ولو جعل ذلك معروفاً وقال أهدئك داري سنة على أن أسكنها في تلك السنة كان البيع والرهن فاسداً من قبل أن هذا البيع وأجازه لا يعرف حصصه إلا جازة ألا ترى أن الأجزاء لو انقضت بأن يستحق السكن أو يهدم فلو تقم السكنى وتقوم السلعة المبيعة بالالف ففطر ح عنه حصص السكنى من الف وأجعل الف يساعها ولا أجل للشئ خارا دخل علياً أن شيئاً ملكاً بالف فاستحق أحداهما فلم يجعل للشئ خياراً في هذا الباقي وهو يشتري الأعم غيره ألا ترى أنك لو قلت بل أجل له التليد دخل علياً أن ينقص بيع الوديعة بأن يتحجج معها كراء ليس هو ملك رقة ألا ترى أن السكن إذا تهدم في أول السنة فإن قومت كراء السنة في أولها لم يعرف قبة كراء آخرها له قد يغلو ويخص وانما يقوم كل شئ بسوق يومه ولا يقوم ما لم يكن له سوق معلوم فإن قلت بل أقوم كل وقت مضى وأترك ما بقي حتى يحضر فاقومه قيل لك أفجعل مال هذا محسباً في يدهذا إلى

فيشهد أنه عبده (وقال) في موضع آخر أن أقام بينة أنه كان في يده قبل التقاط الملتقط أرفقته (قال المزني) هذا خلاف قوة الأول وأولى بالحق عندي من الأول (قال الشافعي) رحمه الله وإذا بلغ الملتقط ما شئى وباع ونكح وأصدق ثم أقر بالرق لرجل أزمته ما يلزمه قبل إقراره وفي الزامه الرق قولان أحدهما أن إقراره يلزمه في نفسه وفي الفضل من ماله مما زمه ولا يصدق في حق غيره ومن قال أصدق في الكل قال لأنه مجهول الأصل ومن قال القول الأول قال في امرأة نكحت ثم أقرت على رجل لا أصدقها على إفساد النكاح ولا ما يحب عليها السروج وأجعل طلاقه أياها ثلاثاً وعدتها ثلاثاً حبس وفي الوفاة عدة أمة لأنه ليس عليها في

أجل وهو لم يؤجله قال فان شبه على أحد بان يقول قد خيّر هذا في الكراء اذا كان منفردا في كبرى منه المنزل سنة ثم ينهمك المنزل بعد شهر فريده عليه بما بقي قيل نعم ولكن حصة الشهر التي أخذته معروفة لا لا تقومه الا بعد ما يعرف بان بعضي وليس معها بيع وهي اجارة كلها ولورهن رجل رجلا رهنا على أنه ليس لراهن بيعه عند محل الحق الا بكذا أو ليس له بيعه الا بعد أن يبلغ كذا أو يز بدعلا أو ليس له بيعه ان كان رب الرهن غائبا أو ليس له بيعه الا بأن له فلان أو يقدم فلان أو ليس له بيعه الا بمعارض الرهن أو ليس له بيعه ان هلك الرهن قبل الاجل أو ليس له بيعه بعدما محل الحق الا بشهر كان هذا الرهن في هذا كله فاسدا لا يجوز حتى لا يكون دون بيعه حائل عند محل الحق (قال الشافعي) ولورهنه عبد اعلى أن الحق ان حل والرهن مريض لم يبيع حتى يصح أو أهف لم يبيع حتى يسن أو ما أشبه هذا كان الرهن في هذا كله مفسونا ولورهنه حائط اعلى أن ما أعرا الحائط فهو داخل في الرهن أو أراه اعلى أن ما زرع في الارض فهو داخل في الرهن أو ما شية على أن مات تحت فهو داخل في الرهن كان الرهن المعروف بعينه من الحائط والارض والماشية رهنوا لم يدخل معه غير الحائط ولا زرع الارض ولا نتاج الماشية اذا كان الرهن بحق واجب قبل الرهن (قال الربيع) وفيه قول آخر اذا رهنه حائط اعلى أن ما أعرا الحائط فهو داخل في الرهن أو أراض اعلى أن ما زرع في الارض فهو داخل في الرهن فالرهن مفسوخ كله من قبل أنه رهنه ما يعرف وما لا يعرف وما يكون وما لا يكون ولا اذا كان يعرف قد مر ما يكون فلما كان هكذا كان الرهن مفسونا (قال الربيع) الفسخ أو ليه (قال الشافعي) وهذا كرجل رهن دار اعلى أن يزيد معها دارا مثلها أو عبيد ائتمته كذا عريان البيع ان وقع على شرط هذا الرهن فسخ الرهن وكان البايع انشأ له لم يتم له ما اشترو ولورهنه ماشية على أن له مالها بنتا جارية أو حائط اعلى أن له غنمه أو عبيدا اعلى أن لسيده خراجها أو دارا اعلى أن لملكها كراءها كان الرهن جائزا لان هذا السيد وان لم يشترطه (قال الشافعي) كل شرط اشترطه المشتري على البايع هو لشرطه لم يشرطه كان الشرط جائزا كذا الشرط وذلك أنه لو لم يشرطه

(جامع ما يجوز أن يكون مرهونا وما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله الرهن المقبوض من يجوز رهنه ومن يجوز رهنه ثلاثة أصناف صحيح وآثر معلول وآخر فاسد فأما الصحيح منه فكل ما كان ملكه تاما رهنه ولم يكن الرهن جني في عتق نفسه جناية ويكون المحقق عليه أحق برقبته من مالكة حتى يستوفى ولم يكن الملك أوجب فيه حقا لغير مالكة من رهن ولا اجارة ولا بيع ولا كيلة ولا اجارة أو ولدها أو دهره ولا حقا لغيره يكون أحق به من سيده حتى تنفذ ذلك المدة فإذا رهن المالك هذا رجلا وبضه المرتين فهذا الرهن الصحيح الذي لا علق فيه وأما المعلول والرجل علق العبد والأمة أو الدار فغيره العبد والأمة على آدمي جناية عدا أو خطأ أو تحيان على مال آدمي فلا يقوم المحقق عليه ولا على الجناية عليها حتى يرهقها مال الكفار وبضها المرتين فإذا ثبتت البينة على الجناية قبل الرهن أو أقر بها الرهن والمرتين فالرهن باطل مفسوخ وكذلك لو أطل رب الجناية الجناية عن العبد أو الأمة أو أصله سيدها منها على شيء كان الرهن مفسوخا لأن الجناية على آدمي حتى يرهقها مال الكفار حتى يستوفى حقه في رهاها أو رشح جنايته أو غيره ماله فإذا كان أولى بمن رهاها من مال الكفار حتى يستوفى حقه في رهاها لم يجوز له الكفار رهنها ولو كانت الجناية تسوى دينارا ودهم أو دينار أو ألف فلم يكن مافضل منها رهنا وهذا أكثر من أن يكون مال الكفار رهنها شيء ثم رهنها بعد الرهن بغيره فلا يجوز الرهن الثاني لأنه يحول دون بيعها وادخال حق على حتى صاحبها المرتين الأول الذي هو أحق به من مال الكفار وسواء أن رهنها المرتين بعد دله بالجناية أو قبل دله بها أو قال أن رهنه من مالها يفضل عن الجناية أو لم يقله فلا يجوز الرهن وفي رهاها جناية بحال وكذلك لا يجوز رهنها شيء وفي رهاها من بحال ولا فضل من

الوفاء حتى يضمنها له وأجعل ولده قبل الاقرار ولدسرة وله انفسار فان أقام على النكاح كان والديها وأجعل ملكها لمن أقرته بأنها أمته (قال المزني) رحمه الله أجمعت العلماء أن من أقر بحق لزومه ومن ادعاه لم يجب له بدعواه وقد دللنا بها حقوق باقرا رهنا فليس لها ابطالها بدعواها (قال الشافعي) رحمه الله ولو أقر القبط بأنه عبد لفلان وقال الفلان مالم تكنه قطم أقر لغيره بآرق بعدد أقبل اقراره وكان حرا في جميع أحواله

(اختصار الفرائض مما سمعته من الشافعي) ومن الرسالة وما وضعته على نحوه مذهبه لان مذهبه في الفرائض محقق زبدن ثابت (باب من لا يرث)

(قال المزني) وهو من قول الشافعي لا يرث

رهن بحال ولورهن رجل رجلا عبدا أو دارا بمائة ففقدناه ياها الأدرهما تم رهنها غيره لم تكن رهننا لا آخر
 لأن الدار والعبد قد ينقص ولا يدري كم انتقصه يقل أو يكثر ولورهن رجل رجلا عبدا أو أمة ففقدناها
 المرتين ثم أقر الراهن أنهم جاني قبل الرهن جناية واحدة في ذلك ولي الجناية فقها قولان أحدهما أن القول
 للراهن لأنه يقر بحق في عتق عبده ولا يترأفتم من دين المرتين وقيل يحلف المرتين ما علم الجناية قبل رهنه
 فإذا حلف وأنكر المرتين أو لم يقر بالجناية قبل رهنه كان القول في إقرار الراهن بأن عبده مجي قبل أن رهنه
 واحدا من قولين أحدهما أن العبد رهن ولا يؤخذ من ماله شيء وإن كان موسرا لأنه أقر في شيء واحد
 بحقين لرجلين أحدهما من قبل الجناية والآخر من قبل الرهن وإذا قلنا من الرهن وهو له الجناية في رقبته
 بأقرار عبده إن كانت خطأ أو عدا الأقسام فيها وإن كانت عدا أقساما لم يقبل قوله على الصبد إذا لم
 يقر بها والقول الثاني أنه إن كان موسرا أخذ من السبد الأهل من قبلة العبد والجناية فدفع إلى الجاني
 عليه لأنه يقر بان في عتق عبده حقا لتفقه على الجاني عليه رهنه إياه وكان كمن أعتق عبده وفدى وهو موسر
 وقيل ضمن الأهل من قبته أو الجناية وهو رهن بحاله ولا يجوز أن يقر من الرهن وهو غير مصدق على
 المرتين وإنما ألتفت على الجاني عليه لأعلى المرتين وإن كان معسرا فهو رهن بحاله ومتى خرج من
 الرهن وهو في ملكه فالجناية في عتقه وإن خرج من الرهن يبيع في ذمة سيده الأقل من قبته أو الجناية ولو
 شهد شاهد على جنايته قبل الرهن والراهن عبدان حلف ولي الجاني عليه مع شاهد وكانت الجناية أولى
 بهما من الرهن حتى يدنو الجاني عليه جنايته ثم يكون ما فضل من ثمنها رهنهما كانتهما ولو أراد الراهن أن
 يحلف لفقدنا ما لم يكن ذلك لأنه لا نفي للجناية في رقابهما فله ولا يحلف على حق غيره ولورهن رجل رجلا
 عبدا فله رقبته حتى أقر بعتقه أو بجنايته لرجل أو رهنه فيقبل الرهن فأقر رعا لران الصدم لم يكن مرهونا تام
 الرهن انما يبر الرهن فيه إذا قبض ولورهنه العبد وقبضه المرتين ثم أقر الراهن بأنه أعتقه كأن أكتمن
 إقراره بأنه جاني جناية فإن كان موسرا أخذت منه قبته ففعلت رهننا وإن كان معسرا وأنكر المرتين يبيع
 له منه بقدر سقته فإن فضل فضل عتق الفضل منه وإن برى العبد من الرهن في ملك المقر بالعتق عتق وإن
 يبيع فملكه سيده بأي وجهه ملكه عتق عليه لأنه مقر أنه حر ولورهنه جارية وقبضها ثم أقر بوطئها قبل الرهن
 فإن لم تأت بوفدها فهي رهن بحالها وكذلك لو قامت بينة على وطئها إياها قبل الرهن لم تقصر من الرهن
 حتى تأتي بولدها إذا جاءت بولده وقد قامت بينة على إقراره بوطئها إياها قبل الرهن خرجت من الرهن وإن أقر
 بوطئها قبل الرهن وحافت بولده أقل من ستة أشهر من يوم كان الرهن فهو ابنه وهي خارجة من الرهن (قال
 الربيع) قال أبو يعقوب البوابي وكذلك عندنا إن جاءت بولده أكثر ما تملكه النساء وذلك لأربع سنين
 ألتحق به الولد وإن كان إقراره بالوطء قبل الرهن قال الربيع وهو قولنا أيضا (قال الشافعي) وإن جاءت
 بولده ستة أشهر من يوم كان الرهن أو أكثر فأقر الراهن بالوطء كان كامرا سيدها بعتقها أو أضعف وهي
 رهن بحالها ولا يتابع حتى تلد وولدها ولحق بإقراره ومتى ملكها فهي أم ولده ولم يقر المرتين في جميع
 المسائل ولم ينكر قبل أن أنكرت وحلف جعلنا الرهن رهنك وإن لم تحلف أحلفنا الراهن إن كان ما قال
 قبل رهنك وأخر جنا الرهن من الرهن بالمتى والجارية بأها أم ولده وكذلك أقرها بجنايته فلم يحلف
 المرتين على علمه كان الجاني عليه أولى بهامته إذا حلف الجاني عليه أوله ولو اشترى أمة فزهرها رقبته ثم
 قال هو أو البائع المتأخر بينهما على شرط فذكر أنه كان الشراء على ذلك الشرط فاسدا كان فيها قولان
 أحدهما أن الرهن مفسوخ لأنه لا يرعى الأمايل وهو لم يملك ما رهن وهكذا ورهنها ثم أقرها غصبها من
 رجل أو باعها إياها قبل الرهن وعلى الراهن اليمين بما ذكر للرتين وليس على المقر عيمين والقول الثاني أن
 الرهن جائز بحاله ولا يصدق على إفساد الرهن وقبها أنه بولده قولان أحدهما أن يقرم بالشيء أقره بأنه غصبها

العنة والخلعة وبنت
 الأخ وبنت العم والجدنة
 أم أب الأم والخال وابن
 الأخ لأم والسم أخو
 الأب لأم والجد أبو
 الأم وولد البنت وولد
 الاخت ومن هو أبعد
 منهم والكافرون
 والمملوكون والغالون
 عدا أو خطأ ومن همي
 موته كل هؤلاء لا يرثون
 ولا يجهون ولا يرث
 الاخوة والاخوات
 من قبل الأمع الجد
 وإن عدا ولا مع الولد
 ولا مع ولد الابن وإن
 سفل ولا يرث الاخوة
 ولا الاخوات من كانوا
 مع الأب ولا مع الابن
 ولا مع ابن الابن وإن
 سفل ولا يرث مع الأب
 أبواه ولا مع الأم جدنة
 وهذا كله قول الشافعي
 ومعناه

(باب الموارث)

(قال المزني) رحمه الله
 وللزوجة النصف فإن
 كان لیس ولداً أو ولداً
 وإن سفل فله الربع
 وللزوجة الربع فإن كان

منه فبقيها فان رجعت اليه دفعت الى الذي اقره بها ان شاء ويرد القبة وكانت اذا رجعت اليه ببعالذي اقر
 انه باعها اياه ومردودة على الذي اقره اشتراها منه شرهافا فسدا قال الربيع وهذا أصح القولين (قال
 الشافعي) ولورهن رجل رجلا عبدا أو أمة قد اراد ان الاسلام وأقيمها المرتين كان الرهن فيها مضمنا
 وبستان فان نأما أو الاقتلا على الردة وهكذا لو كانا قطعا الطريق قتلان قتلوا وهكذا لو كانا شرهافا
 وهكذا لو كان عليهما أحد أقيم وهما على الرهن في هذا كله لا يختلفان سقط عنهما الحد أو عطل بحال لان
 هذا حق لله تعالى عليهما ليس بحق لأدي في رقابهما وهكذا لو أتيا شيا بما ذكرت بعد الرهن لم يخر جامن الرهن
 بحال ولورهنهما وقد جنيبا نية كان صاحب الجنيبة أولى بهما من السيد الراهن فان أعفاهما أو فداها
 سيدهما وكانت الجنيبة قليلة فبيع فيها أحدهما فليس يرهن من قبل أن صاحب الجنيبة كان أحق بهما
 من المرتين حين كان الرهن ولو كانا رهنا وقضا ثم جنيبا بعد الرهن ثم رثما من الجنيبة بقوم من الجني عليه أو
 ولله أو مملع أو رأى وجهه برثما من البيع فيما كان على الرهن بحالهما لان أصل الرهن كان مضمنا وان الحق في
 رقابهما قد سقط عنهما ولو أن رجلا رد عبده ثم رهنه كان الرهن مفسوخا لانه قد أثبت العبد عتقا قد يقع
 بحال قبل حلول الرهن فلا يسقط العتق والرهن غير جائز وكذلك لو قال بعد الرهن قد رجعت في التدبير أو بطلت التدبير
 ثم رهنه ففهما قولان أحدهما أن يكون الرهن جائزا وكذلك لو قال بعد الرهن قد رجعت في التدبير قبل أن
 أرهنه كان الرهن جائزا ولو قال بعد الرهن قد رجعت في التدبير وأثبت الرهن لم يثبت الأبان يحددها بعد
 الرجوع في التدبير والقول الثاني أن الرهن غير جائز وليس له أن يرجع في التدبير الأبان يخرج العبد من
 ملكه يبيع أو غيره فيبطل التدبير وان ملكه ثانية فرهنه جاز رهنه لانه ملكه بغير الملك الأول ويكون هذا
 كعتق الى غاية لا يدل الأبان يخرج العبد من ملكه قبل أن يقع وهكذا المعتق الى وقت من الأوقات ولو
 قال ان دخلت الدار فانت حر ثم رهنه كان هكذا ولو كان رهنه عبدا ثم رهنه بعد الرهن كان التدبير موقوفا
 حتى يحل الحق ثم قال ان أردت اثبات التدبير فاقض الرجل حقه أو أعطه قيمة العبد المدبر فقام من حقه
 وان لم يرد فارجع في التدبير ان تدينه فان أثبت الرجوع في التدبير بعد الحل أخذنا من ذلك قبة فدفعتها
 اليه فان لم يجدها بيع العبد المدبر حتى يقضى الرجل حقه وانما ينبغي أن أخذ القبة منه قبل محل الحق أن
 الحق كان الى أجل أو كان العبد سالما من التدبير لم يكن للرهن بيعه ولم يكن التدبير عتقا أو فاسدا
 تلك وكان يمكن أن يبطل قركت أخذ القبة منه حتى يحل الحق فيكون الحكم حينئذ ولورهن رجل عبده
 ثم رهنه ثم مات الراهن المدبر فان كان له وفاء يقضى صاحب الحق حقه منه عتق المدبر من الثلث وان لم يكن
 له ما يقضى حقه منه ولم يدع ما لا المدبر يبيع من المدبر بقدر الحق فان فضل منه فضل عتق الثلث ما بقي من
 المدبر بعد فضاء صاحب الحق حقه وان كان له ما يقضى صاحب الحق بعض حقه فضينه يبيع له من العبد
 الرهن المدبر بقدر ما بقي من دينه وعتق ما بقي منه في الثلث (قال الشافعي) ولورهن رجل رجلا عبدا
 قد أعنته الى سنة أو أكثر من سنة كان الرهن مفسوخا للعتق الذي فيه وهذا في حال المدبر أو أكثر حاله
 لا يجوز الرهن فيه بحال ولورهنه ثم أعنته الى سنة أو أكثر من سنة كان القول فيه كالقول في العبد رهنه
 ثم رهنه واذا رهنه عبدا اشتراها فاداره على الرهن الاول لم يكن ذلك لها حتى يحدد فيه رهنا مستقبلا
 الحاكم حتى يملك العبد بعد فاداره على الرهن الاول لم يكن ذلك لها حتى يحدد فيه رهنا مستقبلا
 بعد الملك الصحيح ولو أن رجلا رهن رجلا عبدا لرجل غائب أو لرجل ميت وقضه المرتين ثم علم بعد ذلك
 أن الميت أوصى به لراهن فالرهن مفسوخ لانه رهنه مولا لعله ولو قبله الراهن كان الرهن مفسوخا لا يجوز
 حتى يرهنه وهو لعله ولو لم تقم بئنه وادعى المرتين أن الراهن رهنه اياه وهو لعله كان رهنا على المرتين البين
 مارهنه منه الا وهو ملكه فان نكل عن العبد خلف الراهن مارهنه وهو لعله ثم كان الرهن مفسوخا ولو
 رهن رجل رجلا عبدا حيا لو كان الرهن جائزا ما بقي عصيا بحاله فان حاله الى أن يكون حيا أو مزا أو شيا

ليست ولد أو ولد ولد وان
 سفل عليها الثمن والمرأتان
 والثلاث والأربع شرهافه
 في الربيع اذا لم يكن ولد
 وفي الثمن اذا كان ولد
 واللام الثلث فان كان
 للثلاث ولد أو ولد أو
 اثنتان من الاخوة أو
 الاخوات فصا عبدا
 فلها السدس الا في
 فريضة من احداهما
 زوج وأبوان والاخرى
 امرأة أو أبوان فله يكون
 في هاتين الفريضة
 للام ثلث ما بقي بعد
 نصب الزوج أو الزوجة
 وما بقي فلاب وبليت
 النصف ولا يتنص
 فصاعدا للثلثان فاذا
 استكمل البنات
 الثلثين فلا شيء للبنات
 الابن الا أن يكون لليت
 ابن ابن فيكون ما بقي
 له ولي في درجته أو
 أقرب الى الميت منه
 من بنات الابن ما بقي
 للذكر مثل حظ
 الانثيين فان لم يكن
 لليت الابنة واحدة
 وبنات ابن

لا يسكر كثيره فالرهن بحاله وهذا كعبد رهنه ثم يدخله عيباً ورهنه معياف فذهب عنه العيب وأمر بضا
 فصح فالرهن بحاله لا يتغير بتغير حاله لان بدن الرهن بعينه وان حاله الى أن يصير مسكراً لا يحل بيعه فالرهن
 مفقوع لانه حاله الى أن يصير حراماً لا يصح بيعه كهل ورهنه عبداً مات العبد ولورهنه عبيداً فذهب عنه
 الرهن خلاً ومطاً وأما فصار خلاً كان رهنه بحاله ولصار رهنراً ثم صفيه الرهن خلاً ومطاً وأما فصار
 خلاصاً من الرهن حين صار رهنراً ولم يمل له ملكه فملكه ولا يحل الخرج عندي والله تعالى أعلم إبداناً فسد
 بمل أدى فان صار العبيد رهنراً ثم صار خلاصاً من غير صنعة أدى فهو رهن بحاله ولا حسبه يعود رهنراً ثم يعود
 خلاصاً من غير صنعة أدى إلا بان يكون في الأصل خلافاً في نظرنا في تصرفه فيما بين أن كان عبيداً الى أن
 كاسخلاً ويكون انقلابه عن الخلاوة والحموضة منزلة انقلاب عنها كما انقلب عن الخلاوة الاولى الى غيرها ثم
 يكون حكمه حكم عبيده اذا كان بغير صنعة أدى ولونباها الرهن والمرتهن على أن رهنه عبيداً بعينه
 فوهنه اياه وقضه ثم صار في يده خيراً من أن يكون رهنناً ولم يكن البائع أن يفسخ البيع لفساد الرهن
 كما لو رهنه عبداً مات يمكن له أن يفسخه بموت العبد ولونباها على أن رهنه هذا العبيد فوهنه اياه فاذا هو
 من ساعته خرج كان له الخيار لانه لم يره الرهن ولو اختلفا في العبيد فقل الرهن رهنه عبيداً ثم طلق
 يدك رهنراً وقال المرتهن بل رهنه خيراً فصحاً قولان أحدهما أن القول قول الرهن لان هذا يحدث
 كالوابعه عند افوجهه عيافاً حدث مثله فقال المشتري بعته وبه العيب وقال البائع حدث عندك كان
 القول قوله مع عينه ومن قال هذا القول قال براق الخرو لا رهن له والبيع لازم والقول الثاني أن القول
 قول المرتهن لان له يقره أنه قبض منه شيئاً على رهنه لان الخرج يحرم بكل حال وليس هذا كالعيب الذي
 يحل ملك العبد وهو وبه والمرتهن بالشاقي أن يكون حقه ثابتاً بالرهن أو يفسخ البيع وإذا رهن الرجل
 الرجل الرهن على أن ينتفع المرتهن بالرهن ان كانت داراً سكنها أو بدها فالتشرط في الرهن باطل ولو كان
 اشترى منه على هذا فالبائع بالخيار في فسخ البيع أو افاراده بالرهن ولا شرط له فيه ولا يفسد هذا الرهن ان شاء
 المرتهن لانه شرط زائد مع الرهن بطل لا الرهن (قال الرازي) وفيها قول آخر أن البيع اذا كان على هذا
 الشرط فالبيع منتفص بكل حال وهو أصحهما (قال الشافعي) ولا بأس أن يرهن الرجل الرجل الامتوله لو اد
 صغيراً لان هذا ليس بترقه منه

(الرهن الفاسد)

(قال الشافعي) رحه الله والرهن الفاسد أن يرهن الرجل من الرجل مكانه قبل أن يجهز ولو جهز لم يكن على
 الرهن حتى يجهذه رهناً يقضه بعد جهزه ولو ارهن من أم ولد كان الرهن فاسداً في قول من لا يبيع أم
 الولد أو يرهن من الرجل ما لا يحل به بيعه مثل الخمر والميتة والخنزير أو يرهن من ماله لا يحل فيقول أرهنك
 هذه الدار التي أنا فيها سكن وقبضه اياها أو هذا العبد الذي هو في يدي عارية أو بأجرة وقبضه اياه على أن
 اشترى به ثم يشتري فلا يكون رهناً ولا يكون شيئاً رهنه حتى ينفق الرهن والقبض فيه معا والارهن ماله لا يجوز
 بيعه قبل الرهن ومعه ولو عقد الرهن وهو لا يجوز رهنه ثم أقضه اياه وهو يجوز رهنه لم يكن رهنه حتى يجمع
 الأمران معا وذلك مثل أن يرهنه الدار وهي رهن ثم يفسخ الرهن فيها مقبضه اياها وهي خارجة من الرهن
 الاول فلا يجوز الرهن فيها حتى يجهذه رهناً يقبضها وهي خارجة من أن تكون رهنها لرجل أو ملكاً كغير
 الرهن ولا يجوز أن يرهن رجل رجلاً كرحقه على رجل قبل ذلك الذي عليه ذكر الحق وألم يقبله لان أذكر
 الحقوق ليست بعين فائتمه الرهن فيها رهن المرتهن وأتمها هي شهادة حتى في ذمة الذي عليه الحق فالتشبه
 ليست ملكاً والذمة بعينها ليست ملكاً فلا يجوز والله تعالى أعلم أن يجوز الرهن فيها في قول من أجل بيع

فلا يئس التصف
 ولست الاين أو نبات
 الاين السفس فملكه
 الثلثين ونسقط نبات
 ابن الاين اذا كن أسفل
 منس الا أن يكون
 معصون ابن ابن في
 درجتهن أو أبعد منهن
 فيكون مايق له وان في
 درجته أو أقرب الى
 الميت منه من نبات
 الاين عن لم يأخذ من
 الثلثين شيئاً لذكسر
 مثل حظ الاثنين
 ويسقط من أسفل من
 الاين كرهان لم يكن الاينة
 واحدة وكان مع بنت
 الاين أو نبات الاين ابن
 ابن في درجتهن فلا
 سندس لهن ولكن مايق
 له ولهن لذكسر مثل حظ

الاثنين وان كان مع
 البنت أو النبات فاصلب
 ابن فلا نصف ولا ثلثين
 ولكن المال ينقسم
 لذكسر مثل حظ
 الاثنين ويسقط جميع
 ولد الاين وولد الاين
 بمنزلة ولد السلب في كل
 ادالم يكن ولد صلب

[illegible]

وبنا الاخوة لاصحابهم
 الام عن الثلث ولا يزون
 مع الجد ولو احد الاخوة
 والاخوات من قبل الام
 السدس والثلاثين
 فصاعد الثلث ذكرهم
 وانما هم فيه سواء
 وللأخت للاب والام
 النصف وللأختين
 فصاعدا الثلثان فلذا
 استوفى الاخوات للاب
 والام الثلثين فلا شيء
 للأخوات للاب الا ان
 يكون معهن أخ
 فيكون له ولهن ما بقى
 لذ كرمثل حظ
 الاثنتين فان لم يكن الا
 أخت واحدة للاب وأم
 وأخت أو أخوات
 للاب فلا لأخت للاب
 والام النصف وللأخت
 أو الأخوات للاب
 السدس تكمله
 الثلثين وان كان مع
 الأخت أو الأخوات
 للاب أخ للاب فلا سدس
 لهن ولهن وله ما بقى
 لذ كرمثل حظ الاثنتين
 وان كان مع الأخوات
 للاب والام أخ للاب

ما أقربه ولودفع رجل الخبز حلا فقال قد وهنتك عيافه وقبضه المرتهن ورضى كان الرهن عيافه
 ان كان فيه شيء منفسخا من قبل أن المرتهن لا يدري ما فيه أرايت لو لم يكن فبشيء أو كان فبشيء لا قيمة
 له فقال المرتهن قبلته وأنا أرى ان فيه شيئا فمن لم يكن ارتهن ما لم يعلم والرهن لا يجوز الا معلوما وكذلك
 جراب عيافه وغيره عيافا وبذبت عيافه من المتاع ولورهنه في هذا كله الحق دون ما فيه أرايت الحق
 ولم يسم شيئا كان الحق رهنا وكذلك البت دون ما فيه وكذلك كل مسمى دون ما فيه وكان المرتهن بالخيار
 في قبض الرهن والبيع ان كان عليه أو ارتهن الحق دون ما فيه وهذا في أحد القولين والقول الثاني ان
 البيع ان كان عليه مفسوخ بكل حال فاما الخريضة فلا يجوز الرهن فيها الا بان يقول دون ما فيها لان الظاهر
 من الحق والبيت أن لهما قيمة والظاهر من الخريضة أن لا قيمة لها وانما يراد به رهن ما فيها قال ولورهن
 رجل من رجل بخلاصة ثم ادركه الثمن فاشترطه المرتهن مع الفضل فهو جائز وهو رهن مع الفضل لانه عين ترى وكذلك
 قدس رجلا طعنا كان أو غيره فاشترطه المرتهن مع الفضل فهو جائز وهو رهن مع الفضل لانه عين ترى وكذلك
 لو ارتهن الثمن بعد ما خرج جوارح الرهن وله ترك في تحفه حتى يبلغ وعلى الرهن سبعة والقيام بما لا بد له
 منه مما لا يثبت الابه ويصلح في شجرة الابه كما يكون عليه نفقة عدة اذا رهنه ولورهن رجل رجلا بخلاصة
 فيها على أن مانح من غير هارهن أو ماضية لاتناج معها على أن ماتت رهن كان الرهن في الفترة والشاح
 فاسد الا انه ارتهن شيئا معلوما وشا مجهولا ومن أجاز هذا في الترتيبه والله أعلم ان يجبران رهن الرجل
 الرجل ما أخرجت تحفه العام وماتت ماضية العام ولم يره أن يقول أو هنك ما حدثت لي من تحفل أو ماضية
 أو غير تحفل أو اولاد ماضية وكل هذا لا يجوز فان ارتهنه على هذا فالرهن فاسد وان أخذ من الترتيبه فهو
 مضمون عليه حتى ردته وكذلك لو الماشية أو فخته ان لم يكن له مثل ولا يسد الرهن في الفضل والماشية
 التي هي بأعيانها فساد ما شرط معها في قول من أجاز أن رهنه عشرين فيصد أحدهما حرا أو عبدا أو في خير
 فبيز الحاز ويزد الرد ومعه فهو قول آخر أن الرهن كله يفسد في هذا كما يفسد في السويع لا يختلف فاذا
 جعت صفقة الرهن شيئين أحدهما جائز والأخر غير جائز فسد معا به وأخذ الربيع وقال هو أصح القولين
 (قال الشافعي) واذا رهن الرجل رجلا كلبا لم يجز لانه لا يملكه وكذلك كل ما لا يملك يبعه لا يجوز رهنه ولو
 رهنه بملوكة لم تدبغ لم يجز الرهن ولودبغت بعد لم يجز فان رهنه اياه بصد ما دبغت جاز الرهن لان بيعها
 في تلك الحال يملك ولوروث رجل مع ورثة غيب دارا ف رهن حقه فيها لم يجز حتى يسميه نصفا أو ثلثا أو سهما
 من أسهم فاذا سحى ذلك وقبضه المرتهن جاز واذا رهن الرجل الرجل شيئا على أنه ان لم يأت بالحق عند محله
 فالرهن بيع المرتهن فالرهن مفسوخ والمرتهن فيه أسوة الغرماء ولا يكون يبعه بما قال لأن هذا الرهن
 ولا يبيع كما يجوز الرهن أو البيع ولو هلك في يد المرتهن قبل محل الاجل لم يضمنه المرتهن وكان حقه بعهده
 كالأرض الرهن الصحيح والفاقد وان هلك بعد محل الاجل في يده ضمنه بقبضه وكانت قبضته حصصا بين
 أهل الحق لانه في يده يبيع فاسد ولو كان هذا الرهن الذي فيه هذا الشرط أرضا فحقها قبل محل الحق قلع
 بناء منها لا يني قبل أن يجعله يباع فكان بائنا قبل أن يؤذنه بالبناء فلذلك قلعه ولو بناها بعد محل الحق
 فالبيع قهرها والمارة الذي عرمتي اعطى صاحب البقعة قيمة العمارة فالحق أخرجه منها وليس له أن يخرجها
 بغرضه البقعة لان بناءه كان بانه على البيع الفاسد ولا يخرج من بناءه باذن رب البقعة الا بقبضه فاقما
 واذا دفع الرجل الى الرجل المتاع ثم قال كل ما شرطت منك أو اشترى منك فلان في يومين أو سنتين أو أكثر
 أو على الا بدفعه المتاع مرهون به فالرهن مفسوخ ولا يجوز الرهن حتى يكون معلوما بقرينة معلوم وكذلك
 لو دفعه اليه مرهون بعرضه أو غيره ثم قال كل ما كان على من حق فهذا المتاع مرهون به مع
 العرضة أو كل ما صار على من حق فهذا مرهون به كان رهنا بالعرضة للمعلوم التي رض عليها ولم يكن
 مرهونا بما صار له عليه وعلى فلان لانه كان غير معلوم حين دفع الرهن به فان هلك المتاع في يد المدفوع في

والام فلا نصف ولا اثنين
 ولكن المال بينهم
 للذكر مثل حظ الانثيين
 وقسقط الاخوة
 والاخوات للاب والاختوة
 والاخوات للاب بعتلة
 الاخوة والاخوات للاب
 والام اذا لم يكن أحد من
 الاخوة والاخوات
 للاب والام الا في فرضة
 وهي زوج وام واخوة
 لام واخوة لاب وام
 فيكون للزوج النصف
 والام السدس والاخوة
 من الام الثلث ويشركهم
 الاخوة للاب والام في
 ثلثهم كرهه وانما هم
 سواء فان كان معهم اخوة
 لاب لم يورثوا والاخوات
 مع البنات ما بقي ان بقي
 شيء والا فلا شيء لهن
 ويعين بذلك عصبته
 البنات والاب مع الوالد
 وولد الابن السدس
 فرضة وما بقي بعد أهل
 الفرضة فله وذا لم
 يكن له ولا لولد ابن فاقما
 هو عصبته المال والبدنة
 والجدتين السدس (قال)
 وان قرب بعضهن دون

يديه قبل أن يشتري منه شيئاً أو يكون له على فلان شيء أو بعد فهو غير مضمون عليه كالأرضين الرهن الصحيح ولا الفاسد إذا هلك ولو أنه دفع اليه داراً رهناً بالغ ثم ازداد منه ألفاً فجعل الدار رهناً بالغين كانت الدار رهناً بالالف الأولى ولم تكن رهناً بالالف الأخيرة وإن كان عليه دين بعث الدار فبدي المرتين بالالف الأولى من غن الدار وحاص الغرماء بالالف الأخيرة عن الدار وفي مال أن كان للرجل مائة سواها فاداً أراد أن يصحله أن تكون الدار رهناً بالغين فسمح الرهن الأول ثم استأنف أن تكون مائة رهناً بالغين ولو رهته بإياه بالغين ثم تقاعز على أنهما رهن بالغين الرهنين أقرهما إلا أن الرهن الأول مفسوخ وتجدد فبهرهن صحيح بالغين وإذا كان الاقرار (١) أزمته صاحبه قال وإذا رهن الرجل الرجل ما يضمن يومه أو غده أو بعد يومين أو ثلاثة أو مدته قصيرة ولا ينتفع به بإسما مثل البقل والبطيخ والقشعر والموز وما أشبهه فإن كان الحق حالاً فلا بأس بارتبائه وبيعاً على الرهن وإن كان الرهن إلى أجل يتيقن إليه فلا يفسد فلا بأس وإن كان إلى أجل يفسد إليه الرهن كرهته ولم أفسده وإنما منعتني من فسده أن الرهن يبيع قبل محل الحق على أن يعطى صاحب الحق حقه بلا شرط وأن الرهن قد جوت من ساعته فيباع فإن تشارط في الرهن أن لا يبيعه إلى أن يحل الحق أو أن الرهن أن مات لم يبيعه إلى يوم كذا وهو يفسد إلى تلك المدة فأرهن مفسوخ ولو رهته ما يبيع بعد مدته مثل القمح الرطب يبيع والرطب يبيع وما أشبهه كان الرهن جائزاً لا كراهه به حال ولا يمكن للرتن تبيسه حتى ياذن بذلك الرهن فإن سأل المرتين في المسائل كلها يبيع الرهن خوف فساد ما لم ياذن للرتن تبيسه ما يبيع للتييس منه لم يكن ذلك إلا أن ياذن الرهن وكذلك كره رهته وإن لم أفسده

(زيادة الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا رهن الرجل الرجل الجارية بحلي فوالت أو غير حلي فقبلت وولدت فالولد خارج من الرهن لأن الرهن في رقبته الجارية دون ما يحدث منها وهكذا إذا رهنه الماشية مختصة فتحت أو غير مختصة فغضت وتحت فالتاج خارج من الرهن وكذلك لو رهنه شاة فقبلت أو ذلقت خارج من الرهن لأن الدين غير الشاة (قال الربيع) وقد قيل الدين إذا كان فاجهاً رهنها فهو رهن معها كما يكون إذا أعماها كان الدين مشتركاً بها وكذلك تاج الماشية إذا كانت مختصة بالولد الجارية إذا كانت حلي يوم رهنها فالحديث بعد ذلك من التبر فليس رهن (قال الشافعي) ولو رهنه جارية عليها حلي كان الحلي خارجاً من الرهن وهكذا لو رهنه نخلاً أو نصراً فأثمرت كانت الثمرة خارجة من الرهن لأنها غير الشجرة فالواصل معرفته أن الرهن حقا في رقبته الرهن دون غيره وما يحدث منه مما قد يتبر منه غيره وهكذا لو رهنه عبداً فأكسب العبد كان الكسب خارجاً من الرهن لأنه غير العبد والولد والتاج والبن وكسب الرهن كله للرهن ليس للرتن أن يجبس شأعنه وإذا رهن الرجل الرجل عبداً دفعه إليه فهو على يديه رهن ولا يمنع سيده أن يؤجره من شاء ما شاء المرتين أن يحضر أو لم يحضرها وإن أراد سيده أن يضمنه حتى يتم يومه فإذا كان الليل أوى إلى الذي هو على يديه وإن أراد سيده إخراجها من البلد لم يكن له إخراجها إلا بآذن المرتين وهكذا إن أراد المرتين إخراجها من البلد لم يكن له إخراجها منه وإذا مرض العبد أخذ الرهن بشفقة وأدام أن أخذ بكفنه لأنه ما له كدون المرتين وأكره رهن الأمة إلا أن توضع على يد امرأة ثقة ثلاثين (٢) عليها رجل غير مالكها ولا أفسح رهنها إن رهنها فإن كان للرجل الموضوعة على يديه أهل أقررت عاتدهم وإن لم يكن عنده نسأوسال الرهن أن لا يتخلوا الذي هي على يديه ما أقررت رهنها أو منعت الرجل غير سيدها القسب عليها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يتخلوا الرجل بأمره وقلت تراضي بأمره أن تعقب عليها وإن أراد سيدها أخذها فغضمه لم يكن له ذلك ثلاثين أو خوف أن يجعلها فإن لم يرد ذلك الرهن فيئوتها عناعتها على يدي امرأته محال وإن لم يفعلا جبراً على ذلك ولو شرط السيد للرتن أن تكون على يديه أو سيد رجل غيره ولا

بعض فكانت الأقرب من قبل الأم مضي أولى وإن كانت الأب بعد شاركت في السدس وأقرب الثاني من قبل الأب تحجب بعدها وكذلك تحجب أقرب الثاني من قبل الأم بعدها

(باب أقرب العصة)

(قال المزني) رحمه الله وأقرب العصة البنون ثم البنات ثم الأب ثم

(١) قوله وإذا كان الاقرار أزمته الخ كذا بالاصول التي يابدين وفيها سقط لا يحق ولعل الاصل وإذا كان الاقرار من أحدهما أزمته الخ وحرره اه

(٢) قوله ثلاثين وكذا قوله بعد القسب وقوله تعقب عليها كذا بالاصول يعني بمجبة فرسم به أو يه بدون نطق والمناصب للعتى والعصة القسب بساء موحدة مشددة من أعقب علينا أي مرة بعد أخرى وحرره اه

أهل الواحدهم ثم سأل أخواها أخرجتها إلى امرأته فقوله أخرجها أن يحلوها رجل غير مالكا وعلى سيد
الامة نفقة واحدة وكنت لهنة وهكذا ان رهنه ذبه كلف عليه علفها وتاوى إلى المرتين أو إلى التي وضعت
على يده ولا يمنع مالك الدابة من كراشها وركوبها وإذا كان في الرهن دزو مركب فالرهن حلب الرهن وركوبه
(أخيرا) سفان عن الأعرش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال الرهن مركوب ومحلوب (قال الشافعي)
بشبه قول أبي هريرة والله تعالى أعلم أن من رهن ذات وظهر لم يمتع الرهن درهاو ظهره إلا أن رقبته
وهي محلوها مركوبه كما كانت قبل الرهن ولا يمنع الرهن رهنه بأهل من الدر والظهر الذي ليس هو الرهن
بل الرهن الذي هو غير الدر والظهر وهكذا إذا رهنه ماشية راعية فعلى ربه رهنها عيوله حلبها وتسلحها وتاوى إلى
المرتين أو إلى الموضوع على يده وإذا رهنه ماشية وهو في بادية فأجذب سوتها أو أدار المرتين حسب ما قبل
ذلك ويقال له ان رصبت أن تنصع بهار بها أو الأجرت أن تنصعها على يدى عدل تنصع بها إذا اطلب ذلك
رهنها وإذا أدرى الماشية الضعة من غير جندب والمرتين المقام قبل لب الماشية ليس لك أخرجها من
البلد الذي رهنه بالامن ضرر عليها ولا ضرر عليها فوكل رهنها من شئت وان أدار المرتين الضعة من غير
جندب قبله ليس لك تحويها من البلد الذي أدرته بها وبضرر مالكا الامن ضرورة فقرا شيامن ششا
من شيم في الدار ما كانت غير مجدية فان لم يفسد جابرا على رجل تاوى اليه وان كانت الأرض التي
رهنها جابرا عليه وغيرها أخصب منها لم يجرى واحد منهم على نقلها فان أجذب فاختلفت بجهتها
إلى بلد من مشتهر في النطب فسأل رب الماشية أن تكون معه وسأل المرتين أن تكون معه قبل أن
اجتمع معا بل قد هسي مع المرتين أو الموضوع على يده وان اختلفت دار كما فاختلتا معهما على عدل
تكون على يده في البلد الذي تنصع اليه رب الماشية ليقض رهنها وأجذب ما على يده في بلد غيره
لم يجز عليه سقى الرهن في رقبها أو رهنها أو حق المرتين في رقبها وإذا رهنه ماشية عليها صوف أو شعر أو وبر
فان أدار الرهن أن يجز فذلك لأن صوفها وشعرها وبرها كاللبن والتاج وسواء كان الدين حالا أو لم
يكن أو قام المرتين يبيعه أو لم يبق كما يكون ذلك سواء في اللبن (قال الربيع) وقد قيل ان صوفها إذا كان
عليها وبرها فهو رهن معها ويجز ويكون معها رهنها ثلاثا يخلط به ما يحدث من الصوف لأن ما يحدث
للرهن (قال الشافعي) وإذا رهنه دابة أو ماشية فأراد أن ينزى عليها أو في ذلك المرتين فليس ذلك للمرتين
فان كان رهنه منها ذكر أو أنفاد أن يفر بها فله أن يفر بها لان إزماءها من منفعتها ولا تنقص فيه عليها وهو
عليك منافعتها وإذا كان فيها ما تركب ويكرى لم يمنع أن يكرهه ويعلقه وإذا رهنه عسدا فأراد الرهن
أن يزرجه أو أمة فأراد أن يزرجه فليس ذلك لأن عن العبد والامة ينتقص بالتزويج ويكون مفسدة لها
بينة وعهدتها وكذلك العبد ولورهنه عسدا أو أمة مفسرين لم يمنع أن يعذرها لان ذلك من فقه ما هو
صلاحها وزاد في أمتها وكذلك لو عرض لهما ما يحتاجان فيه إلى فتح العروق وشرب الدواء أو عرض
للدواب ما يحتاج إلى علاج الباطنة من توديع وتزويج وتعريب وما أشبه لم يمنع وإن امتنع الراهن
أن يعالجها بدواء أو غيره لم يجز عليه فان قال المرتين أنا أعالجها وأحسبه على الراهن فليس ذلك وهكذا
ان كانت ماشية جربت لم يكن للمرتين أن تمنع الراهن من علاجها لم يجز للراهن على علاجها وما كان
من علاجها ينفع ولا يضر مثل أن يعلها أو يدهنها في غير الحرب لا يأت أو يحسبها بالقطران مسحا خفيا أو
يسط الجارية أو الغلام أو عرض قدسه أو يطعمه صوفها أو ما أشبه هذا أقطع المرتين علاجها
بما تمنع منه ولم يرجع على الراهن وما كان من علاجها ينفع أو يضر مثل فتح العروق وشرب الادوية
الكبائر التي قد تقتل فليس للمرتين علاج العبد ولا الدابة وان فعل رطب ضمن الآن يا ذن السبلة به
وإذا كان الرهن أرضا لم يمنع الراهن من أن يزرعها الربيع الذي يطلع قبل محل الحق أو حقه وبما لا يثبت من
الزرع قبل محل الحق قولنا أحدهما يمنع الراهن في قول من لا يجز بيع الارض مربعة دون الزرع

الاخوة اللاب والام
ان لم يكن جد فان كان
جد شركهم في باب
الجد ثم الاخوة للاب ثم
بنو الاخوة للاب والام
ثم بنو الاخوة للاب
فان لم يكن أحد من
الاخوة ولا من بنهم ولا
بق بنهم وان سفلوا
قالم للاب والام ثم الم
للاب ثم بنو الم للاب
والام ثم بنو الم للاب
فان لم يكن أحد من
العمومة ولا بنهم ولا بنى
بنهم وان سفلوا فعم
الاب للاب والام فان لم
يكن فعم الاب للاب فان
لم يكن فينهم وبنو بنهم
على ما وصفت من العمومة
و بنهم و بنى بنهم فان
لم يكونوا فعم الجد للاب
والام فان لم يكن فعم
الجد للاب فان لم يكن
فينهم و بنو بنهم
على ما وصفت في عمومة
الاب فان لم يكونوا
فازرعهم بملأ وكذلك
تفعل في العسبة اذا وجد
أحد من ولد الميت وان
سفل لم يورث أحد من

من زرعها ما بنيت فيها بعد جعل الحق وإذا تعدى فزرعها بنفسه فإن المهرين ما بنيت فيها بعد جعل الحق
 يقطع زرعها حتى يأتي بعمل الحق فإن قضاء ترك زرع وان سعت الأرض من زرعها فليقطع وقاضه لم يك
 له قطع زرعها وإن لم تبلغ وقاضه إلا بأن يقطع الربع أمر بقلعه إلا أن يعمد من بشرجهاته حتى على أن يبق
 الزرع ثم يمدح من شامتطوعا وهذا في قول من أجاز بيع الأرض من زرعته والقول الثاني لا يمنع
 زرعها بحال ويمنع من غراسها وبنائها إلا أن يقول أنا أقطع ما أحدثت إذا شاء الأجل فلا تمنعه وإذا ر
 الأرض فأراد أن يحد فيهما عسلا وبأرا فان كانت العين أو البئر يدها أولا تنقص غنهما يمنع ذلك وا
 كانت تنقص غنهما ولا يكون فيما يبيع منها عوض من نفس موضع البئر والعين بأن يصير إذا كانا فله
 غنهما قبل يكونان نفسه منعه وان تعدى بعمله فهو كالمقتل في الزرع لا يدفع عليه حتى يجعل الحق
 يكون القول فيه القول في الربع والغراس وهكذا كلما أراد أن يحد في الأرض المهرهونان كما
 لا ينقص المهرين وان كان ينقصهما من غير ذلك ولا يكون ما أحدث فيها دخلا في الرهن إلا أن يحد
 الرهن مكان إذا أدخله لم ينقص الرهن لم يحد وان كان ينقصه منعه وإذا رهنه فخلطت غنمه أن يارب
 ويصرمها يعني يقطع حردها وكرانها وكل شيء انتفع به منها لا يقتل الفضل ولا ينقص غنهما نصا يئنا وع
 ماقتل الفضل وأضر به من ذلك وان رهنه فخلط في الشربة منه فخلطت فأراد نحو بلهن إلى موضع غن
 وامتنع المهرين مسئل أهل العلم بالفضل فان زعموا أن الأكثرين الأرض والفضل أن يتركن لم يكن
 نحو بلهن وان زعموا أن الأكثرين الأرض والفضل أن يحول بعضهم ولو ترك مات لأنهم إذا كان بعضهم
 مع بعض قتله أو منع منفعته محول من الشربة حتى يبقى فيها ما لا يضر بعصا وان زعموا أن لو حو
 كله كان خيرا للأرض في العاقبة وأنه قد لا يثبت لم يكن لب الأرض أن يحوله كله لأنه قد لا يثبت وانما له أ
 يحول منه ما لا ينقص في تحوله على الأرض لو هلك كله وهكذا الواراد أن يحول مساقية فان لم يكن في ذل
 نقص الفضل أو الأرض ترك وإن كان فيه نقص الأرض أو الفضل أو هما لم يترك فإن كانت في الشربة فخلط
 ففضل الأكثرين الأرض أن يقطع بعضهم ترك الرهن وقطعه وكان جميع الفضل المقطوعة جرده
 وجارها رهنها بحاله وكذلك قلوبها وما كان من حردها لو كانت فاقعة لم يكن لب الفضل قطعها وكان مسو
 ذلك من حردها ويو بها الذي لو كانت فاقعة كان لب الفضل زرع من كراتيف ولغير لب الفضل خارجا من
 الرهن وإذا قطع منها شيئا فثبت في الأرض التي هي رهن فهو رهن فيها إلا أن الرهن وقع عليه وإذا أخرجه إلى
 أرض غيرها لم يكن ذلك أن كان له من وكان عليه أن يبيعه فيصير غنهما أو يدها بهالة ولوقال المهرين
 في هذا كله لراهن أقطع الضر من يخلط لم يكن ذلك عليه لأن حق الراهن بالملك أكثر من حق المهرين
 بالرهن (قال الشافعي) وإذا رهنه أرضا لفضل فخلطت فخرجت فخلطت فخلطت خارج من الرهن وكذلك ما بنيت
 فيها ولو قال المهرين له أقطع الفضل وما خرج قبل أن أدخله في الرهن متطوعا لم يكن عليه قطعها بكل حال لأنها
 تزيد الأرض خيرا فان قال لا أدخلها في الرهن لم يكن عليه قطعها حتى يجعل الحق فان بلغت الأرض دون
 الفضل حق المهرين لم يقطع الفضل وإن لم تبلغه قبل لب الفضل إما أن يوفيه حقه بما شئت من أن تدخل مع
 الأرض الفضل أو يعصه وإما أن تطلع عنه الفضل وإن قلست بدوين الناس والمسئلة بها لبيع الأرض
 بالفضل ثم قسم الثمن على أرض يصاهلها بخل وعلى ما بلغت فيه الأرض والصل فأعطى مهر من الأرض
 ما أصاب الأرض والغراس ما أصاب الفضل وهكذا لو كان غراس الفضل أو أحدث بنا في الأرض وهكذا جميع
 الغراس والبنا والزرع ولو رهنه أرضا وبخلها من اختلاف قال الراهن قد نبت في هذه الأرض نخل لم أكن
 رهنه تنك وقال المهرين ما نبت فيه إلا ما كان في رهن أربه أهل العلم به فان قالوا قد نبت مثل هذا الفضل
 بعد الرهن كان القول قول الراهن مع غنمه وما نبت خارج من الرهن ولا يترع حتى يجعل الحق ثم يكون
 القول فيه كما وصفت فان قالوا لا يثبت مثل هذا في هذا الوت لم يصدق وكان دخلا في الرهن لا يصدق

ولما سوان قرب وان
 وجد أحدهم ولدا منه وان
 سفل لم يورث أحدهم
 ولجده وان قرب وان
 وجد أحدهم ولجده
 وان سفل لم يورث أحد
 من ولداي جده وان
 قرب وان كان بعض
 العصبه أقرب باب
 فهو أولى لأب كان
 أولاد وأم وان كانوا
 في درجة واحدة الآن
 يكون بعضهم لأب وأم
 فالذي لأب وأم أولى
 فاذا استوت قرباتهم
 فهم شركاء في الميراث
 فان لم تكن عصبه
 برحم برت فالمرءى
 المعتق فان لم يكن
 فأقرب عصبه مولاه
 الذكور فان لم يكن
 فيت المال

(باب ميراث الجدة)

(قال) والجدة لأب
 مع الأب فان لم يكن
 أب فالجدة بمنزلة الأب
 ان لم يكن الميت ترك
 أحدا من ولد أبيه
 الأدين أو أحدا من
 أمهات أبيه وان عالت

الاعلى ما يكون مثله وإذا ادعى أنه غراس لا بواسطة منبئ سئلوا أيضا هل كان يمكن أن يكون من القراس
 ما قال فهو خارج من الرهن وإن لم يكن يمكن فهو داخل في الرهن ولو كان ماختلفا فيه شيئا فإن كانت
 جاءت عليه مدة يمكن أن يكون بيني في مثلها بجل فالقول قول الراهن وإن كانت لم تأت عليه مدة يمكن أن
 يكون بيني في مثلها بجل فالبند داخل في الرهن وإن كانت جاءت عليه مدة يمكن أن يكون بعض البناء
 فيها وبعض لا يمكن أن يكون فيها كان البناء الذي لا يمكن أن يكون فيها داخل في الرهن والبناء الذي يمكن
 أن يكون فيها خارجا من الرهن مثل أن يكون حدار طوله عشرة أذرع يمكن أن يكون أساسه وقدر
 ذراع منه كان قبل الرهن وما فوق ذلك يمكن أن يكون بعد الرهن وإذا رهنه شبرا أصغارا فكيف هو رهن
 بجماله لأنه رهنه بعينه وكذلك لو رهنه غمرا أصغارا فبلغ كان رهنًا بجماله وإذا رهنه أروا فتخلفا فاقطعت
 عنها أو أتته مدت ودتر مشرهما لم يجبر الراهن أن يطلع من ذلك شيئا ولم يكن للرهن أن يصلح على أن يرجع به
 على الراهن كان الراهن غائبا أو حاضرا وإن أصله فهو متطوع بأصله أو أراد أصله بشئ يكون
 صلاحا مرفوعا أو فاسدا أخرى فليس له أن يطلع به وعليه الضمان إن فسد به لأنه متعده عما ضمنه وإذا رهنه
 عبدا أو أمة فقبض الراهن أو مرض فأنفق عليه بما فهو متطوع ولا تكون له النفقة حتى يقضى بها
 الحاكم على القاتب ويجعلها بدنا عليه لأنه لا يجل أن تغت ذوات الأرواح فخرج في أمارة ما لا روح
 فيه من أرض وبنات والذوات ذوات الأرواح كلها كالعبدا إذا كانت مما تغلف فإن كانت سواها رعت
 ولم يمرض بعلفها إلا السواثم هكذا اقتضوا ولو ساءت هزل أو كان الحق حالا فلم ترهن أخذ الراهن يبيعها
 وإن كان الحق إلى أجل فقال المرتهن مروا الراهن بنحها فيبيع لحومها ويطرد هال يمكن ذلك على الراهن
 لأن الله عز وجل قد يحدث لها القت فيحسن حالها ولو أصابها مرض جرب أو غيره لم يكف علاجها
 لأن ذلك قديريه بغير العلاج ولو أوجب سكرتها حتى تبين ضرره عليها كغيرها الصعبة هذا إذا كانت
 الصعبة موجودة لأنها إنما تقتضي الصعبة ولو كان عكاسها عصم من عضه عاسك بها وإن كانت الصعبة خيرا
 لها لم يكف صاحبها الصعبة بها لأنها لا تسلك على العصم ولو كانت الماشية أو أولاد أو خصة أو غواص
 فاستؤننت مكانها فأسأل المرتهن الراهن أن ينقص بها الموضع غيره يمكن ذلك على الراهن لأن المرض
 قديريه من غير المرمى فإذا كان المرمى موجودا لم يكن عليه إيداءها غيره وكذلك الماء وإن كان غير
 موجود كالف الصعبة إذا قدر عليها إلا أن تطوع بأن يعلقها فإذا ارتهن الرجل العبد وشرط ماله رهنًا
 كان العبد رهنًا وما قبض من ماله رهن وما لم يقبض خارج من الرهن

(ضمان الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن أبي غديلة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لا يلق الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنه غنمه وعلمه غرمه (قال الشافعي)
 أخبرنا الثقة عن يحيى بن أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 مثله أو مثل معناه لا يلقاه (قال الشافعي) وهذا تأخذ وفيه دليل على أن جميع ما كان رهنًا غير
 مضمون على المرتهن لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال الرهن من صاحبه الذي رهنه غنمه كان منه شيء
 فضمها منه لأم من غيره ثم زادها ككلمة فقال له غنمه وعلمه غرمه وغنمه سلامته وزادته وغنمه عطيه
 ونقصه فلا يجوز فيه إلا أن يكون ضمانا من مالكه لأم من مرتبه لا ترى أن يجلوا لو رهن من رجل خاتما
 بدرهم سوى درهمه فذلك الخاتم فن قال يذهب درهم المرتهن بالخاتم كان قد زعم أن غرمه على المرتهن لأن
 درهمه ذهبه وكان الراهن يرثا من غرمه لأنه قد أخذت من المرتهن ثم لم يفرمه شيئا وأحال ما به عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله والله تعالى أعلم لا يلق الرهن لا يستحقه المرتهن بأن يدع الراهن قضاء

القرينة الا في
 فريضة زوج وأبون
 أو امرأة وأبون فانه
 إذا كان فيها مسكن
 الاب جد صار للام
 الثلث كاملا وما بقى
 فليجد بعد نصيب
 الزوج أو زوجته
 وأمهات الاب لا يرثن
 مع الاب ويرثن مع الجد
 وكل جد وإن علا
 فكالحسد إذا لم يكن
 جدونه في كل حال الا
 في حجب أمهات الجد
 وإن بعدن فالجد
 يحجب أمهاته وإن
 بعدن ولا يحجب
 أمهات من هو أقرب
 منه إلا في لم يلدنه وإذا
 كان مع الجد أحد من
 الاخوة أو الاخوات
 للاب والام وليس معهن
 من له فرض مسمى
 قاسم أبا وأختين أو
 ثلاثا وأبا وأختان
 زادوا وكان للجد ثلث
 المال وما بقى لهم وإن
 كان معهن من له فرض
 مسمى زوج أو امرأة
 أو أم وأبنة أو بنات

حقه عند محله ولا يستحق مرتبه ختمه ولا منفعه فيه بارتهائه اياه ومنفعته لراهنه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال هو من صاحب الذي رهنه ومنافعهم غنمه واذا لم يخص رسول الله صلى الله عليه وسلم رهنه دون رهن فلا يجوز ان يكون من الرهن مضمون ومنه غير مضمون لان الاشياء لا تعد وان تكون امانة او في حكمها فظاهر هلا كه وخفي من الامانة سواء ومضمونه فظاهر هلا كه وخفي من المضمون سواء ولولم يكن في الرهن خبير يتبع ما حاز في القياس الا ان يكون غير مضمون لان صاحبه دفعه غير مغاوب عليه وسلط المرتهن على حبسه ولم يكن له اخراجه من يديه حتى يفيقه حقه فلا وجه لان يضمن من قبل انه انما يضمن ما تعدى الحابس بحبسه من غصب او بيع عليه تسليمه فلا يسلمه او عارية ملك الانتفاع به بدون مالكها فيضمنها كما يضمن السلف والرهن ليس في شيء من هذه المعاني فلا ذرهن الرجل الرجل شيا فقصه المرتهن فهلك الرهن في يد القاض فلا ضمان عليه والحق ثابت كما كان قبل الرهن (قال الشافعي) لا يضمن المرتهن ولا الموضوع على يده الرهن من الرهن شيا الا فيما يضمنان فيه الوديعة والامانات من التعدي فان تعدى ياقبه فهما ضمانان وما لم يتعداها الرهن بمنزلة الامانة فلا يدفع الراهن الى المرتهن الرهن ثم سأل الراهن ان يرد اليه فامنع المرتهن فهلك الرهن في يده لم يضمن شيا لان ذلك كان له واذا قضى الراهن المرتهن الحق او اوفاه به على غيره ورضي المرتهن بالخوالة او ابراء المرتهن منه باى وجه كان من البراءة ثم سأل الرهن بحبسه عنه وهو يمكنه ان يرد به اليه فهلك الرهن في يد المرتهن فالمرتحن ضامن لقعة الرهن بالغة ما بلغت الا ان يكون الرهن كيلا او زنا جود مثله فيضمن مثل ما هلك في يده لانه متعد بالحبس وان كان رب الرهن آجرو فقال المرتهن اخضعني عند من آجرو وردد اليه فمعه ذلك او كان الرهن غائبا عنه يعلم الراهن فهلك في القية بعد ابراءه الراهن من الحق وقبل تمكن المرتهن ان يرد له يضمن وكذلك لو كان عبدا فاقب اوم خلا فشره ثم رى الراهن من الحق لم يضمن المرتهن لانه لم يحبسه ورده يمكنه والصحيح من الرهن والفاسد في انه غير مضمون سواء كما تكون المضاربة الصحيحة والفاسد في انها غير مضمونة سواء ولو شرط الراهن على المرتهن انه ضامن الرهن ان هلك كان الشرط باطلا كما لو فرضه او ادعه فشرط انه ضامن كان الشرط باطلا واذا دفع الراهن الرهن على ان المرتهن ضامن فالرهن فاسد وهو غير مضمون ان هلك وكذلك اذا ضاربه على ان المضارب ضامن فالمضاربة فاسدة غير مضمونة وكذلك لو رهنه وشرط له ان لم يأت به بالحق الى كذا فالرهن له يبيع فالرهن فاسد والرهن لصاحبه الذي رهنه وكذلك ان رهنه دارا بانف على ان يرهنه احبى داره ان عجزت دار فلان عن حقه او حدث فيها حدث بنقص حقه لان الدار الاخره من رهنه وحرمة غير رهنه وحرمة بيعها يعرف ويفسد الرهن لانه انما يدمعه شيا فاسد ولو كان رهنه داره بالحق على ان يضمن له المرتهن داره ان حدث فيها حدث فالرهن فاسد لان الراهن لم يرض بالرهن الاعلى ان يكون له مضمونا وان هلك الدار لم يضمن المرتهن شيا

(تعلى في الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا دفع الرجل الى الرجل متاعا له رهن فليس له ان يخرج منه من البلد الذي ارهنه به الاذن منه فان اخرجه فغير اذن سيد المتاع فهلك فمضامن لقعته يوم اخرجه لانه يومئذ تعدى فيه فاذا اخذت قيمته من غير صاحب المتاع ان تكون قصاصا من حقه عليه او تكون حره حتى يحل حق صاحب الحق ولو اخرجه من البلد ثم رده الى صاحبه ولم يفسخ الرهن فيه يرى من الضمان وكان له قبضه بالرهن فان قال صاحب المتاع دفعته اليك وانت عني امانة فتغيرت امانتك بتعديد ما خارجا لاه فانا فخرجته من الرهن لم تكن له اخراجه من يديه وقيل ان شئت ان تخرجه الى عدل تصحح انت وهو على الرضا به اخرجه الا ان يشاهد ان يقر في يديه وهكذا لو لم يتعد باخراجه فتغيرت حاله عما كان عليه اذ دفع الرهن اليه

ان وكان ذلك الفرض المسمى النصف او اقل من النصف بدأت بأهل الفراض ثم قاسم الجسد ما بين أختا أو أختين أو ثلاثا أو أختا وأختا وان زادوا كان الجسد ثلث ما بين وما بين فلا خوة والاخوات لئذ كرم مثل حظ الاثنين وان كثر الفرض المسمى بأكثر من النصف ولم يجاوز الثلثين قاسم أختا أو أختين فان زادا فللبند السادس وان زادت الفراض على الثلثين لم يقاسم الجسد أختا أو أختا وكان له السادس وما بقي فلا خوة والاخوات لئذ كرم مثل حظ الاثنين فان عالت الفريضة فالسبب للبعد والعول يدخل عليه منه ما يدخل على غيره وليس يعال لاحد من الاخوة والاخوات مع الجسد الا في الاكسدة وهي زوج وام وأخت لاب

أما بسوعمال في دينه أو أفلا في ظهر منه ولو امتنع المرتهن في هذه الحالة لم ينسحب من الرهن بل يرضى بعدل يقوم على يده جبر على ذلك لتغيره عن حاله حين دفع اليه إذا أبى الراهن أن يقر في يده ولو لم ينسحب المرتهن عن حاله بالتعدي ولا غيره مما يفتقر إلى الأمانة وسأل الراهن أن يخرج من يده الرهن لم يكن ذلك فهو هكذا الرجل يوضع على يده الرهن فتغير حاله عن الأمانة فإجماعنا على إخراج الرهن من يده كأنه الراهن لانه ماله أو المرتهن لانه مروهون عماله ولو لم يتغير حاله فجماعنا على إخراج الرهن من يده لم يكن له ذلك إلا بمقتضى إجماعنا عليه ولو أجمعت على إخراج الرهن من يده فخرجناه ثم أردب الرهن فسخ الرهن لم يكن له فسخه أو أراد المرتهن قبضه لم يكن له وإن كان أمينا لان الراهن لم يرض أمانيته وإذا دعوا إلى رجل بعينه فقرأ عليه أو اثنين أو امرأة فلهما وسعه على يدى من راضيه وأما اختلافنا في دعوان اليه قبل لهما اجتماعا فإن لم يفعلا اختار الحكم الأفضل من كل من دعوا أحدهما إليه إن كان ثقة فدفعه إليه وإن لم يكن واحد من دعوا اليه ثقة قيل ادعوا إلى غيره فإن لم يفعلا اختار الحكم له ثقة فدفعه إليه وإذا أراد العدل الذي على يده الرهن الذي هو غرض الراهن والمرتهن ودفعه إلى غيره أو لعله والمرتحن والراهن حاضرا في ذلك ولا يجرى على جسمه وإن كانا عائنين أو أحدهما لم يكن له إخراج الرهن من يده فسخه فإن فصل بغير أمر الحكم فلهما ضمن وإن جاء الحكم فإن كان له عذرا أخرجه من يده وذلك أن يبدله سقرا ويحدث له وإن كان مقبلا ساقط أو علة وإن لم يكن له عذرا أمر بمحبسه إن كان قاضي يباحي يقدم أو يوكلا فإن كانا بعيدا لم أر عليه أن يضطره إلى حبسه وانما هي وكالاته وكل بها بلا منفعة فيها وبسأله ذلك فإن طابت نفسه بمحبسه والأخرجه إلى عدل غيره وتعدي العدل الموضوع على يده الرهن في الرهن وتعدى المرتهن سواء تضمن بما تضمن منه المرتهن إذا تعدى فإذا تعدى فخرج الرهن قتل ضمن وإن تعدى المرتهن والراهن موضوع على يدى العدل فخرج الرهن ضمن حتى يرد على يدى العدل فإذا زارده على يدى العدل يرى من الضمان تأخير أمته لو رده إلى الراهن لأن العدل وكيل الراهن وإذا أعار الموضوع على يده الرهن فلهما فهو ضمان لا منه تعدى القول في قبضه موله مع عبثه فإن قال كان الرهن لؤلؤة صافية وزنها كذا قيمتها كذا فاقومت بأقل ما تقع عليه تلك الصفة ثمنا وأردته فإن كان مادى مثله أو كثر قبل قوله وإن ادعى ما لا يكون مثله لم يقبل قوله وقومت تلك الصفة على أقل ما تقع عليه ثمنا وأردته بغيره مع عبثه وهكذا إن مات فأوصى بالرهن إلى غيره كان لأيهما شاء إخراجها لانهما راضيا أمانيته ولم يجمعا على الرضا لمانة غيره وإن كان من أسند ذلك إليه إذا غالب وعند موته ثقة ويجمعا على من راضيا أو ينسب لهما الحكم ثقة كما وصفت وإذا مات المرتهن فإن كان ورثته بالغين فأموالهم مقامه وإن كان فيهم صغير فقام الوصى مقامه وإن لم يكن وصى ثقة فقام الحكم مقامه في أن يصير الرهن على يدى ثقة

(بيع الرهن ومن يكون الرهن على يده)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا رهن الرجل من الرجل العبد شرط عليه أنه إذا حل حقه أن يبيعه لم يجز له بيعه إلا بأن يحضر رب العبد أو بوكله ولا يكون وكلا البيع لنفسه فان باع لنفسه فالبيع مردود بكل حال وبأقلى الحكم حتى يأمر من يبيع ويحضره وعلى الحكم إذا ثبت عند مبيئته أن يأمر برب العبد أن يبيع فإن امتنع أمر من يبيع عليه وإذا كان الحق إلى أجل فتعدى الموضوع على يده الرهن فباعه قبل محل الحق فالبيع مردود وهو ضمان لقبته إن فات ولا يكون الدين حالا كان البايع المرتهن أو عدل الرهن على يده ولا يحل الحق المؤجل بتعدى بائعه وكذلك لو تعدى بأمر الراهن ولو كان الرهن على يدى عدل لاحتق في المال ولو كره الراهن والمرتحن بيعه كان له أن يبيعه ماله يفسخا وكلته وأيمهما فسخ وكلته لم يكن له البيع بعد فسخ الوكالة وبيع الحكم على الراهن إذا سأل ذلك المرتهن وإذا باع الموضوع على يده

وأما أولاب ووجه فلزوج
النصف واللام الثلث
والبدل البدن ولاخت
النصف يعال به ثم
يضم الجسد سدسه إلى
نصف الأخت فيقسمان
ذلك للذكر مثل حظ
الأنثى أصلها من ستة
وتقول بالنصف ما توصل
من سبعة وعشرين
لزوج نسعة واللام
سنة والبدن عاشر
والأخت أربعة والأخوة
والأخوات ثلاث والام
يعادون الجسد بالأخوة
والأخوات ثلاث ولا
يصير في أبدي الدين
للابن إلا أن تكون
أخت واحدة للاب وأما
فصحتها بعد المفاصلة
أكثر من النصف فبرد
ما زاد على الأخوة ثلاث
والأخوة والأخوات
للاب عشرة والأخوة
والأخوات ثلاث والام
مع الجدا لا يمكن أحد
من الأخوة والأخوات
للاب والام وأكثر
ما تقوله الفريضة
ثلاثا

(باب ميراث المرتد)

(قال) وميراث المرتد
ليست مال المسلمين ولا
يرث المسلم الكافر
واختير الشافعي في المرتد
بان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يرث
المسلم الكافر ولا الكافر
المسلم واحتج على من
ورثه ثلثه المسلمين
ماله ولم يرثه منهم فقال
هل رأيت أحدا لا يرث
وله إلا أن يكون قاتلا
ويرثه ولده وإنما أثبت
الله الموارث لا لثباته
من الآباء حيث أثبت
الموارث لثباتهم من الآباء
(قال المزني رحمه الله)
قد فزع الشافعي أن
نصف العبد إذا كان
حر يرثه أبوه إذا مات ولا
يرث هذا النصف من
أبيه إذا مات أو ففلم
يرثه من حيث ورث
منه والقياس على قوله
أنه يرث من حيث مورث
(وقال) في المرأة إذا
طلقت زوجها ثلثا
ميراثها فيها قولان
أحد ما تراه والآخ

الرهن باذن الراهن والمرتهن والحاكم بالبيع عمالا يتغابن أهل البصرة فالبائع مردود
الحاكم بذلك فيعده مردود وإذا باع بما يتغابن الناس بثله باذن الراهن والمرتهن فالبائع لازم وأن
وجد أحد أكثرهما باعه ولو باع بشئ يجوز فله فارق بيعه حتى يأتيه من يرد به قبل الزيادة وداد البيع فان
لم يفعل فبيعه مردود ولا نه فداؤه بشئ قد وجد أو كثر منه وله الرد وإذا حل الحق وسأل الراهن بيع
الرهن وأبى ذلك المرتهن أو المرتهن وأبى الراهن أمرهما بالبيع فان امتنعاً أمره عدلا فباع وإذا
أمر القاضي عدلا فباع أو كان الرهن على يد غير المرتهن فباع بأمر الراهن والمرتهن فهلك الثمن لم يضمن
البائع شيئا من الثمن الذي هلك في يديه وإن سأل الموضوع على يديه الرهن البائع أجبره لئلا يمكن له لانه
كان متطوعا بذلك كان عمن يتطوع مثله أو لا يتطوع ولا يكون له أجرا لا بشرط وليس العا كمن كان
يجد عدلا يبيع إذا أمر متطوعا أن يجعل نفسه أجرا وإن كان عدلا في بيعه ويدعو الراهن والمرتهن
يعصل وأبىهما جاءه يعصل يتطوع ببيع الرهن أمره ببيعه وطرح المؤنة وإن لم يجده استأجر على الرهن
من يبيعه وجعل أجرا في ثمن الرهن لأنه من صلاح الرهن الآن يتطوع به الراهن والمرتهن وإذا تعدى
البائع بحبس الثمن بعد قبضه إياه أو بعهدين فهرب بالمشتري أو ما أشبه هذا ضمن فدية الرهن قال أبو
يعقوب وأبو محمد عليه في حبس الثمن مثله وفي بيعه بالدين قيمته (قال الشافعي) وإذا بيع الرهن فالمرتهن
أولى بفضه حتى يستوفي حقه فان لم يكن فيه وفاء حقه خاص غرماء الراهن بما بقي من ماله غير مرمون
وإذا أراد أن يحاصمه قبل أن يباع رهنه لم يكن له ذلك ووقف مال غيره حتى يباع رهنه ثم يحاصمه فاضل
عن رهنه وإن هلك رهنه قبل أن يباع أو غنمه قبل أن يقضه حاصمه بجمع رهنه وإذا بيع الرهن لرجل
فهلك ثمنه فغنىه من الراهن حتى يقضه المرتهن وهكذا لو بيع المقر ما لم يطلعه ببيع فوقه ليسب بينهم
فهلك هلك من مال البائع عليه مدون غرماته وهو من مال المبيع عليه حتى يستوفي غرماته وإذا رهن
الرجل دارا بالثمن ففقد الراهن فطلب المرتهن ببيعها فأمرا لها كبيعها فيبيع من رجل بألف فهلك
الألف في يد العبد الذي أمره بالبيع وجار رجل فاستحق الدار على الميت لا يضمن الحاكم
ولا العبد من الألف التي قبض العبد شيئا سهلا كما في يده لانه أمين وأخذ المسحق الدار وكانت ألف
المرتهن في خدمة الراهن حتى وجدها لا أخذها وعهده على الميت الذي بيعت عليه الدار وسواء كان
ماله فلم يسلم له المال حتى وجده ما لا أخذها وعهده على الميت الذي بيعت عليه الدار وسواء كان
المسقة عليه الدار لا يجد شأنه الدار أو موثرا في أن العهد عليه كهي عليه لو باع على نفسه
وليس الذي يبيع به الرهن بأمره من العهد بسبيل (قال الشافعي) وبيع الرباع والأرضين والحيوان
وغيرهما من الزون سواء ما أسلف الراهن والمرتهن العبد الذي لاحق في الرهن على بيعها باع بغير
أمر السلطان (قال الشافعي) ويتأني بالرباع والأرضين لزيادة كثر من تأنيه بغيرها فان لم يتأني وباع بما
يتغابن الناس مثله جاز يبيعه وإن باع بما لا يتغابن الناس مثله لم يجوز وكذلك لو تأني فباع بما لا يتغابن الناس
مثله لم يجوز وإن باع بما يتغابن الناس مثله جاز لانه قد تمكنه الفرصة في هلكته البيع وقد تأني فجاء في البيع
والثاني بكل حال أحب إلى في كل شئ يبيع غير الحيوان وغير ما يفسد فاما الحيوان وطلب الطعام فلا ياتي
به وإذا باع العبد الموضوع على يديه الرهن الرهن وقال قد دفعت ثمنه إلى المرتهن وأنكر ذلك المرتهن
فالقول قول المرتهن وعلى البائع البينة بالدفع ولو باعه ثم قال هلك الثمن من يدي كان القول قوله فيها
لا يدعي فيه الدفع ولو قيل له بيع ولم يقبل له بيع يدين فباع يدين فهلك الدين كان ضامنا لانه تعدى
في البيع وكذلك لو قال له بيع بدراهم والحق بدراهم فباع بدنا تير أو كان الحق بدنا تير فقبل له بيع بدنا تير فباع
بدراهم فهلك الثمن كان له ضامنا وإن لم يهلك فالبائع في هذا كله مفسوخ لانه يبيع تعد ولا يملك مال رجل

بمخلافه ولو اختلف عليه الرهن والمرتهن فقال الرهن مع بذاتيه وقال المرتهن مع بداهم لم يكن له أن يسع واحد منهما الحق المرتهن في حق الرهن وحق الرهن في رقبته وغنمه وساحلها حتى يأمره أن يسع بقصد البلد ثم صرفه فبما الرهن فيه أن سكان دناشراً ودرهم ولو باع بعد اختلافهما الرهن به كان ضامناً وكان البيع مردوداً لأن كليهما حاق في الرهن ولو باع على الأمر الأول ولم يختلفا بعد عليه بما الحق به كان البيع جائزاً ولو بيع الرهن إلى بلد فبيع فيه واستوفى الثمن كان البيع جائزاً وكان ضامناً إن هلك غنمه وانما جازت البيع لأنه لم ينفذ في البيع انما تصدى في اخراج المبيع فكان كن باع عبداً فخرج غنمه فيصور البيع بذن سبده ويقضى عنه باخر اجه بلا أمر سبده

(رهن الرجلين الشيء الواحد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجلان العبد رجلاً وقضه المرتهن منه ما فالرهن جائز فان رهنه ما عاظم أقبضه أحدهما العبد ولم يقضه الآخر فالنصف المقبوض مرهون والنصف غير المقبوض غير مرهون حتى يقضى فلذا قبض كان مرهوناً وإذا أجزأ المرتهن أحد الرجلين من حقه أو اقتضاه منه فالنصف الذي عليه البرى من الحق خارج من الرهن والنصف الباقي مرهون حتى يسدأ رهنه من الحق الذي فيه وهكذا كل ما رهنه ما عدا كان أو عبيداً أو متاعاً وغيره وإذا رهنه عديرت رهنها واحداهم كالعبد الواحد فان رهنها الرهنان بأن يسدأ أحد العديرت رهنها لأحدهما والآخر لا يحق قبضاً أحدهما وسأل أن يفضله العبد الذي صار إليه لم يكن ذلك له ونصف كل واحد من العديرت خارج من الرهن والنصف الآخر في الرهن لانهما دفعا الرهن مصفقه فكل واحد من الرهنين مرهون النصف عن كل واحد منهما فليس لهما أن يقتضياه عليه ولا يخرجان حقه من نصف واحد منهما إلى غيره وخط القاضي منهما الرهن خارج من الرهن فلو كان كل واحد منهما رهنه أحد العديرت على الاقرار ثم تقاراق العديرت فصار الذي رهنه عبد الله ملكاً بدو الذي رهنه زيد ملكاً عبد الله فقضاء عبد الله وسأله فلن عبده الذي رهنه زيد لانه صار له لم يكن ذلك له وعبد عبد الله الذي رهنه فصار من الرهن وعبد زيد الذي صار له مرهون بحاله حتى يفكه زيد لأن زيد رهنه وهو عليه فلا يخسر من رهن زيد حتى يفكه زيد أو يبرأ بدين الحق الذي فيه ولو كان عبدان بين رجلين فرهناهما رجلاً فقالا مباركة رهن عن محمد وميمون رهن عن عبد الله كما قالوا وأيهما أدى فله العبد الذي رهن بعينه ولم يفضله شيء من غيره ولو كانت المسئلة بحالها وزاد فيها شرطان أن ينادى البذل قبل صاحبه فله أن يفضله نصف العديرت أو أنه يفضله أي العديرت شاء كان الرهن مفصولاً عن كل واحد منهما ليعمل الحق بمحضاني رهنه دون رهن صاحبه فكل واحد منهما في شرط صاحبه مرهون مرة على الكيل وخارج من الرهن بغير رهنه من رهنه من جميع الحق ولو كانت المسئلة بحالها وشرط له الرهنان أنه إذا قضى أحدهما ما عليه فلا يفضله رهنه حتى يقضى الآخر ما عليه كان الشرط فيه باطلاً لأن الحق أن يكون خارجاً من الرهن إذا لم يكن فيه رهن غيره وأن لا يكون رهنها الأبا مر معلوم لأن يكون مرهوناً ما غير معلوم وشرط فيه مره أنه رهن بشيء غير معلوم على الخطأ فكون مرة خارجاً من الرهن إذا قضى امعا وغير خارج من الرهن إذا قضى أحدهما ولا يرى ما سبق على الآخرة كالأرهنين متفرقين ولو كانت المسئلة بحالها فشرطوا أن أحدهما ما أدى ما عليه دون ما على صاحبه خرج الرهنان معا وكان ما سبق من المال بغير رهن كان الرهن فاسد الا انهما في هذا الشرط رهن مرة وأحدهما خارج من الرهن أخرى بغيره لا ينادى أيهما يؤدي وعلى أيهما يبقى الدين ولو رهن رجل رجلاً لعبد السنة على أنه ان جاءه بالحق إلى سنة والا جاءه خارج من الرهن كان الرهن فاسداً وكذلك لو رهنه عبداً على أنه ان جاءه بحقه عند محله والا خرج العبد من الرهن وصارت داوره رهنه لم تكن الدار

لا رهنه الذي يذمه أن
لا ورهنه لانه لا ورهنه
باجاع لا تضاع النكاح
الذي به يتوارثان فكذلك

لا رهنه كالأرهنان

الناس عنده يرون من
حيث يرون ولا يرون
من حيث لا يرون

(باب ميراث المشتركة)

(قال الشافعي) رحمه
الله قلنا في المشتركة
زوج وأم وأخوين لام
وأخوين لاب وأم
لزوج النصف وللأم
النسب وللأخوين
للأم الثلث وبشرهم
بنو الأب والأم لأن
الأب المسقط سقط
حكمه وصار كأن لم
يكن وصاروا بنى أمها

(قال) وقال في محد
الحسن هل وجدت
الرجل مستعلا في حال
ثم تأتي حالة أخرى فلا
يكون مستعلا (قلت)
نعم ما قلنا نحن وأنت
وخالفنا فيه صاحب
من أن الزوج يسكن
المرأة بعد ثلاث تطليقات

وكانوا كل الرهن في العينة مضمونا لانه داخل في الرهن مرة وخارج عنه اخرى فليس يرأسن لالحق الذي فيه ولو هنرهم رهن على انه ان جاء بالحق والافارهن له يبيع فارهن مضمون لانه شرط انه رهن في حال بيعه في اخرى

(رهن الشيء الواحد من رجلين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا هن الرجل العبد من رجلين جماعة فصفه موهون لكل واحد منهما بمحمسين فاذا دفع الى أحدهما خمسين فهي له دون المرتين معه ونصف العبد الذي كان موهونا (١) عن القاضي منهما من الرهن وكذلك لو أرا الرهن من حقه كانت البراءة تامة دون صاحبه وكان نصف العبد راجعا من الرهن ونصفه موهون واذا دفع اليهما معا خمسين أو تسعين والعبد كله موهوب بما بقي لهما لا يخرج منه شيء من الرهن حتى يستوفي أحدهما جميع حقه فيه فيض بحقه من الرهن أو يستوفيها معا فيض بحقوقهما معا والائتان الرهنا والمرتهنان يتخالفان الواحد كما يكون الرجلان يشتريان العبد فصدان به عيبا فربنا أحدهما الراد للعيب والآخر التمسك بالشراء فيكون ذلك لهما ولو كان المشتري واحدا فأراد ونصف العبد أو ماله نصفه لم يكن له ذلك

(رهن العبدین الرجلین)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذ كان العبد بين الرجلين فأخذ الرجل أن يرهنه رجلين عما يقره بهما وكل المرتين أن يرهنه رجلين يقبض حقهما فأعطاهما الرهن تحسين على أنهما حق فلان عليه شيء من حق فلان ونصف العبدان من الرهن لأن كل واحد منهما مرتهن نصفه فسواء رهنها العبد معاً أو أحدهما نصفه ثم الآخر نصفه بعده وهكذا ودفعها إلى أحدهما دون الآخر ولودفعها إلى كليهما ولم يسلم هي ثم قال هي لفلان فهي لفلان فإن قال هل قضاءهما على ولم يدفعه الوكيل إلى واحد منهما ثم قال ادفعها إلى أحدهما كانت لذى أمره أن يدفعه إليه وإن دفعها الوكيل إليهما معا فأحدها ثم قال هي لفلان لم يكن لأحدهما أن يأخذ من الآخر ما قص من مال غيره ألا ترى أنه لو وحدهم معه ما لا يأخذ لم يكن لغيره أن يرجع من يده وإذا كان المرتن عالماً بأن العبد لرجلين وكان الرهن على يسع لم يكن له خيار في نقض البيع وإن أفسد المرتن حق أحدهما دون الآخر كالمرتن رهنه رجلان عبداً كان لأحدهما أن يفتل دون الآخر ولا خيار للمرتن وإن كان المرتن جاهلاً أن العبد لثنتين فقضاء الفرع بماء مضاعف لا خيار له وإن قضاء عن أحدهما دون الآخر فقضاء قولنا أحدهما أن له خيار في نقض البيع لأن العبد إذا لم يفتل إلا معاً كان خير المرتن والآخر لا خيار له لأن العبد مرهون كله والله أعلم

(رهن الرجل الواحد الشيعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأدركه الرجل الرجل عبيد أوعبدوا وأوعبدا ومتاعا جائة فقضاء
خمين فأراد أن يخرج من الرهن شيأ قيمته من الرهن أقل من نصف الرهن أو نصفه لم يكن ذلك له ولا يخرج
منه شيأ حتى يوفيه آخر حقه وهكذا أودرهنه دنانير أو دراهم أو طعاما واحدا فقضاء نصف حقه فأراد أن
يخرج نصف الطعام أو الدنانير أو الدراهم أو أقل من الدراهم لم يكن ذلك له ولا يملك من الرهن شيأ إلا ما
لا يعقد بهل بالقضاء التماس فلجميع الرهن أو موضع حاجته منه ولو كان رجلا ن رهنه ما عتاشيأ من
العروض كلها العبيد أو الدواب أو الأراضين أو التاعجب متفضأ أحدهما عليه فأراد القاضي وإراهن

تَهْرُطُهَا فَخَصَلَ الزَّوْجُ
 قَبْلَهُ وَبِكَوْنٍ مُبْتَدَأٍ
 لِنَسْكَاحِهَا وَتَكُونُ عِنْدَهُ
 عَلَى ثَلَاثٍ وَلَوْ كُنْهَا
 بَعْدَ طَلْقَةٍ لَمْ يَتَهْمَدْ كَمَا
 يَتَهْمَدُ الثَّلَاثُ لِأَنَّهُ لَمْ
 يَكُنْ فِي مَعْنَى فِي إِحْدَالِ
 الْمَرْأَةِ مَدَمُ الطَّلَاقِ الَّذِي
 تَقَعُهُ إِذَا كَانَتْ لَا تَحِلُّ
 الْإِبَاءَ وَلَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَى
 فِي الْوَاحِدَةِ وَالثَّانِي
 وَكَانَتْ تَحِلُّ لَزَوْجِهَا
 بِنِكَاحِ قَبْلِ زَوْجٍ لَمْ يَكُنْ
 لَهُ مَعْنَى تَقَعُهُ
 (قَالَ) إِنَّا نَقُولُ بِهَذَا
 فَهَلْ يَجْعَلُهُ فِي
 الْعَرِائِشِ (قُلْتُ)
 نَعَمْ الْإِبْيَعُوتُ إِنَّمَا
 وَالْإِبْنُ أَخُوهُ فَلَا رُفُوفَ
 مَعَ الْآبِ فَإِنْ كَانَ
 الْآبُ قَاتِلًا لَزَوْجِ رُبِّهِ
 الْآبُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَحْكُمَ
 الْآبُ قَدْرًا لِمَنْ زَالَ
 حُكْمُهُ فَكَيْفَ لَمْ يَكُنْ

(قال الشافعي) رحمه الله وقتنا اذا مات ولد الملاعنة وولد الزنا ورثت أمه حقها واخوته

معه الذي لم يقض أن ينصر ج عبد من أولئك العبد قيمته أقل من نصف الرهن لم يكن له ذلك وكان عليه أن يكون نصيبه رهنا حتى يستوفى المرتين أو تحرقه ونصيب كل واحد مما رهنا حتى يرس الرهن وذلك نصيب الذي قضى حقه ولو كان ما رهنا دائرا أو دراهم أو طعاما سواء اقتضاه أحدهما عليه فأراد أن يأخذ نصف الرهن وقال الذي أدع في يدك مثل ما أخذت منك بلا قيمة فذلك له ولا يشبه الاثنان في الرهن في هذا المعنى الواحد فادرها الذهب والفضة والطعام الواحد فأدى أحدهما ورضى شريكه مقامته كان على المرتين دفع ذلك اليه لأنه قد برئت حصته كله من الرهن وأن ليس في حصته اشكال إنما أخذ منها كباقي وإسما لا يحتاج إلى أن تقوم بغيرها ولا يجوز أن يجبس رهن أحدهما وقد قضى ما فيه رهن آخر لم يقض ما فيه

(أذن الرجل للرجل أن يرهن عنه مالا دنانير)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أذن الرجل للرجل أن يرهن عنه مالا دنانير لم يسم بكم رهنه أو سمي شيأ رهنه فرهنه بغيره وإن كان أقل فسميته لم يجز الرهن ولا يجوز حتى يسمى مالا العبد ما يرهنه ويرهنه الرهن بما سمي أو يقل منه مما أذنت له أن يرهنه مما قد ينار فرهنه بمخصين لأنه قد أذنت له بالمخصين وأكثر ولو رهنه بمائة دينار أو دينار لم يجز من الرهن شيء وكذلك لو أبطل المرتين حقه من الرهن فبازاد على المائة لم يجز وكذلك لو أذنت له أن يرهنه بمائة دينار فرهنه بمائة درهم لم يجز الرهن كما لو أمره أن يبعه بمائة درهم فباعه بمائة دينار أو بمائة شاة لم يجز البيع للخلاف ولو قال المرتين قد أذنت له أن يرهنه فرهنه بمائة دينار وماله العبد ما أذنت له أن يرهنه إلا بمخصين دينار أو مائة درهم كان القول قول رب العبد مع عبده والرهن مفسوخ ولو أذنت له أن يرهنه بمائة دينار فرهنه به إلى أجل وقال ماله العبد لم أذنت له إلا على أن يرهنه بمائة دينار كان القول قول ماله العبد مع عبده والرهن مفسوخ وكذلك لو قال أذنت له أن يرهنه إلى شهر فرهنه إلى شهر أو يوم كان القول قوله مع عبده والرهن مفسوخ ولو قال ارهنه بمائتي درهم بغيره أو أقل أو أكثر كان الرهن مفسوخا لأن الرهن بالضعف أشبه منه بالبيع لانه أذنت له أن يجعله مضمونا في عتي عبده فلا يجوز أن يضمن عن غيره إلا ما قبل ضمه له ولو قال ارهنه بمائة دينار فرهنه به إلى سنة فقال أردت أن يرهنه نقدا كان الرهن مفسوخا لأنه أن يأخذ ما إذا كان الحق في الرهن نقدا افتداهما الرهن مكاله وكذلك لو رهنه بمائة نقدا فقال أذنت له أن يرهنه بالمائة إلى وقت يسمه كان القول قوله والرهن مفسوخ لأنه قد يؤدي المائة على الرهن بعد سنة فيكون أسرع له من أن تكون حالة ولا يجوز أن الرجل للرجل أن يرهن عنه ماله أو دراهم أو طعاما سواء اقتضاه أحدهما عليه فأراد أن يأخذ نصف الرهن وقال الذي أدع في يدك مثل ما أخذت منك بلا قيمة فذلك له ولا يشبه الاثنان في الرهن في هذا المعنى الواحد فادرها الذهب والفضة والطعام الواحد فأدى أحدهما ورضى شريكه مقامته كان على المرتين دفع ذلك اليه لأنه قد برئت حصته كله من الرهن وأن ليس في حصته اشكال إنما أخذ منها كباقي وإسما لا يحتاج إلى أن تقوم بغيرها ولا يجوز أن يجبس رهن أحدهما وقد قضى ما فيه رهن آخر لم يقض ما فيه

لا مسحقهم وتقرنا ما بقي فإن كانت أمه مولدة ولا عتاقة كان ما بقي ميراثا للمولى أمه وإن كانت عريضة ولا ولا لها كان ما بقي للعتقة المسلمين وقال بعض الناس فيها بقولنا إلا في خصلته إذا كانت عريضة أولا ولا لها فقصته عصبة أمه واحتجوا برواية لا تنبت وقالوا كيف لم تحصلوا عصبة أمه كما جعلتم مواله مولى أمه (قلنا) بالامر الذي لم يختلف فيه نحن ولا أنتم ثم تركتم فيه قولكم ليس المولدة المعتقة تلد من محلول ليس ولدها تعلق ولا لها كأنهم أعقوههم ويعزل عنهم موالى أهمهم ويكونون أولياء في التزويج لهم قالوا نعم قلنا فإن كانت عريضة أن تكون عصبتها عصبة ولدها يعاقبون عنهم أو يزجون البنات منهم قالوا قلنا فإذا كان

كان له أن يقوم بذلك عليه ويبيع في ماله حتى يوفي الغريم حقه وإن لم يرد ذلك الغريم إن بسلم لعنده من الرهن وإن كان أذنه أن يرهنه إلى أجل لم يكن له أن يقوم عليه إلى أجل للأجل فإذا أجل الأجل فذلك له كما كان في الحال الأول

(الأذن بالأداء عن الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أدى الدين الحال أو الدين للمؤجل باذنه ربيع به الأذن في الرهن على الرهن حال ولو أدى بغيره حالاً كان الدين أو مؤجلاً كان مشطوعاً بالاداء ولم يكن له الرجوع به على الرهن ولو اختلفا فقال الرهن الذي عليه الحق أدبت عنى بغير أمرى وقال الأذن له في الرهن قد أدبت عندنا بأمرنا كان القول قول الرهن للمؤدى عنه لانه الذي عليه الحق ولان المؤدى عنه يرد بأن يرضه مالا يرضه الاباقراره أو يبينه تثبت عليه ولشهد المرتين الذى أدى إليه الحق على الرهن الذى عليه الحق أن مالك العبد الأذن في الرهن أدى عنه بأمره كانت شهادته حاترة يحلف مع شهادته إذا لم يبق من الحق شئ وليس ههنا شئ يحجر صاحب الحق إلى نفسه ولا يدفع عنها فأرشد شهادته له وكذلك لو كان بقي من الحق شئ فنشهد صاحب الحق المرتين للمؤدى إليه أنه أدى باذن الرهن الذى عليه الحق حازت شهادته له وكان في المعنى الأول ولو أذن الرجل أن يرهن عبده له بعينه فرهن عبده آخر ثم اختلفا فقال مالك العبد أذنت لك أن يرهن سالم فرهنت مباركاً وقال الرهن مارتعت الأمبارك وهو الذى أذنت له بالقول قول مالك العبد ومبارك خارج من الرهن ولو اجتمع على أنه أذنه أن يرهن سالم المباشرة حاله فرهنتها وقال مالك العبد أمرتك أن ترهنه من فلان فرهنته من غيره كان القول قوله والرهن مفسوخ لانه قد ياذن في الرجل النقة بحسن مطلته ولا ياذن في غيره وكذلك لو قال له يبعه من فلان بما فاعلم من غيره بانه أو أكثر لم يرضه لانه أذنه في بيع فلان ولم ياذنه في بيع غيره وإذا أذن الرجل للرجل أن يرهن عبده فلا ياذن لآخر أن يرهن ذلك العبد بعينه فرهنته كل واحد منهما على الانفرد وعلم أبيهما رهنه الأول وأظنهم الأول جائز ولا مفسوخ وإن تناحرا المرتين في الرهن فقال أحدهما رهنى أول وقال الآخر رهنى أول وصديق كل واحد منهما الذى رهنه أو كتبه أو صدق الرهائن المأذون له بالبرهن أحدهما وكذا الآخر فلا يقبل قول الرهائين ولا تشهدتهما بمال لانهما يجريان إلى أنفسهما ويدفعان عنها أما ما يجريان إليها فلا بدعى أن رهنه جميع يجزى إلى نفسه مجزأ البيع على الرهن وأن يكون عن المبيع في الرهن ما كان الرهن قائماً دون ماله سواء وأما الذى يدفع أن رهنه جميع فإن يقول رهنى آخر فصدف أن يكون لمالك الرهن الأذن في الرهن أن يأخذ ما فتسلك الرهن وإن تركه الغريم وإن صدق مالك العبد المرهون أحد الغريمين فالقول قوله لان الرهن ماله وفي أمرته نقص عليه لا منفعته وإن لم يعلم ذلك مالك العبد ولم يدرك الرهنين أو فلا رهن في العبد ولو كان العبد المرهون حين تناحرا في أيديهما لمأ أو قام كل واحد منهما بينة أنه كان في يدعوله وقت البيعتين وقتنا على أنه كان رهننا في يد أحدهما قبل الآخر كان رهننا الذى كان في يده أولاً وأى المرتين أراد أن أحلفه الآخر على دعواه أحلفته وإن أراد أن أحلف لهما المالك أحلفته على عله وإن أراد أن أحلفهما أن أحلفه رهنه لم أحلفه لانه لم يقر بشئ أو ادعاه لم أره اقراره ولم أخذه بدعواه ولو أن رجلا رهن عبده رجلاً وأقر لكل واحد منهما بقبضه كله بالرهن فادعى كل واحد منهما أن رهنه وقبضه كان قبل رهن صاحبه وقبضه ولم يقم لواحد منهما بينة على دعواه وليس الرهن في يدي واحد منهما فصدق الرهن أحدهما بدعواه فالقول قول الرهنين ولا يعين عليه الذى زعم أن رهنه كان آخراً ولو قامت بينة للذى زعم الرهن أن رهنه كان آخراً بان رهنه كان أولاً كانت البينة أولى من قول الرهنين ولم يكن على الرهن أن يعطيه رهنه غيره ولا يقبض رهنه ولو أن

مولى الام يقومون مقام العصبه في ولاء مولاهم وكان الاخوال لا يقومون ذلك المقام في بنى اختهم فكيف أنكرت ما قلنا والاصل الذى ذهبنا اليه واحد

(باب سائر الجوسى)

(قال الشافعي) رحمه الله إذا مات الجوسى وبنته امرأته أو اخته أمه نظرنا إلى أعظم السنين فورثناها وألفنا الآخر وأعظمهما أنيتهما بكل حال فإذا كانت أم اختاً ورثناها بانهما أم وذلك لان الام تثبت في كل حال والاخت قد تزول وهكذا اجمع فرائضهم على هذا المسئلة (وقال) بعض الناس أورثها من الوجهين معا قلنا فإذا كان معها أخت وهى أم قال أحدهما من الثلث بين معها أختين وأورثها من وجه آخر بانها أخت (قلنا) أوليس انما حبسها الله تعالى

الراهن أنكر معرفته أيهما كان أولاً وسأل كل واحد منهما بما عهده وأدى عمله أنه كان أولاً وأحلف بالله ما يعلم أيهما كان أولاً وكان الرهن مفسوخاً وكنت لوك كان في أيديهما معا ولو كان في أيدهما دون الآخر وصديق الراهن الذي ليس الرهن في يده كان فمأقولا أن أحدهما أن القول قول الراهن كان الحق الذي أقره الراهن في العبد أقل من حق الذي عزم أن رهنه كان آخرها أو أكثر لأن منته لا تبرأ من حق الذي أنكر أن يكون رهنه آخرها ولا تصح كشوة الرهن ههنا في بدعته لأن الراهن ليس يملك بكينونته في يده والآخر أن القول قول الذي في يده الرهن لأنه يملك بالراهن مثل ما يملك المرتهن غيره

(الرسالة في الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل متاعاً فقال له أرهنه عند فلان فرهنه عنه فقال الدافع إنما أمرته أن رهنه عندي بعشرة وقال المرتهن جاني برسانك في أن أملكك عشرين فأعطته إياها فكذب الرسول فالقول قول الرسول والمرسل ولا تنظر في قيمة الرهن ولو صدقه الرسول فقال قد قبضت منك عشرين ودفعتها إلى المرسل وكذبه المرسل كان القول قول المرسل مع عينة ما أمره إلا بعشرة وإذا دفع إلى الرهن وكان الرهن بعشرة وكان الرسول مائة العشرة التي أقر قبضها مع العشرة التي أقر المرسل قبضها ولو دفع إليه ثوباً فرهنه عند رجل وقال الرسول أمرتني برهن الثوب عند فلان بعشرة فرهته وقال المرسل أمرتك أن تستلف من فلان عشرة بغير رهن ولم أذنك في رهن الثوب فالقول قول صاحب الثوب والعشرة حالة عليه ولو كانت المسئلة بماله فقال أمرتك بأخذ عشرة تسلف في عدي فلان وقال الرسول بل في ثوبك هذا أو عبيدك هذا العبد الذي أقره إلا أمره فالقول قول الأمر والعشرة حالة عليه ولا رهن فيها رهن به الرسول ولا فيما أقره إلا أمره لأنه لم يرهن إلا أن يجد دافعه رهنه ولو كانت المسئلة بماله فادفع المأمور الثوب أو العبد الذي أقر إلا أمره أم رهنه كان العبد موهوباً والثوب الذي أنكر إلا أمره أم رهنه خارجه من الرهن ولو أقام المرتهن البيعة أن الأمر أمر برهن الثوب وأقام الأمر البيعة أنه أمر برهن العبد دون الثوب ولم يرهن المأمور العبد أو أنه نهى عن رهن الثوب كانت البيعة بينة المرتهن وأجزته ما أقام عليه البيعة رهنه إلا أن إذا جعلت بينهما صداقة معاً لم تكذب أحدهما الآخر لأن بينة المرتهن بأن رهن الثوب أمره رهنه قد تكون مصادقة بلا تكذيب لبيعة الراهن أنه نهى عن رهنه ولا أنه أمر برهن غيره لأنه قد ينهى عن رهنه بعدما يذن في رهنه فلا يفسخ ذلك الرهن وينهى عن رهنه قبل رهنه ثم يذن فيه فادارهنه فلا يفسخ ذلك الرهن فإذا كانتا صداقتين بماله لم يحكم لهما حكم المتضادتين اللتين لا تكونان أبداً الواحدةما كاذبة

(شرط ضمان الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل الرجل عبداً أو متاعاً فوضع الرهن على يدي عبد على أنه أن حدث في الرهن حدث ينقص ثمنه من المائة أو فوات الرهن أو تلف فلما أنه مضى عنه على أجنبي أو ما نقص الرهن مضى عنه على أجنبي أو على الذي في يده الرهن حتى يدنو في صاحب الحق رهنه أو يرضى الموضوع على يده الرهن أو أجنبي ما نقص الرهن كان الضمان في ذلك كله ما فاضلاً لأنه لا يجوز الضمان إلا بشئ معلوم ألا ترى أن الرهن أن وفي لم يكن ضماناً سوى أن نقص ضمن في شركه فضمن مرة ديناراً ومرة مائتي دينار ومرة مائة وهذه الضمان مرة ولا ضمان أخرى وضمان غيره معلوم ولا يجوز الضمان حتى يكون بأمر معلوم ولو رهن رجل رجلاً رهنه بمائة ورضى له رجل المائة عن الراهن كان الضمان له لأنه لا ضمان له إلا بضمانه أو أن يأخذ منه بضمانه دون الذي عاهه الحق وقيل يباع الرهن وإذا كان لرجل على رجل حق إلى أجل فزاد في الأجل على أن يرهنه رهنه فرهنه إياه فالرهن مفسوخ والدين إلى أجله الأول

بغيره لا ينقصها (قال) بلى قلنا وبغيره لا ينقصها قال نعم قلنا فإذا انفصلت بنفسها فخذ خلاف ما نقصها الله تعالى به أو رأيت ما إذا كانت أما

على الكمال كيف يجوز أن تنقصها بعضها دون الكمال تعطلت أما كاملة وأختها كاملة وهما بذات وهذا بدن واحد قال فقد عطلت أحد الحقين قلنا المالم يمكن سبيل إلى استعمالهما معاً لا يخالف الكتاب والمقول لا يجوز الانعزال أصغرهما لا أكبرهما

(باب ذوى الارحام)

(قال المرتضى) رحمه الله احتجاج الشافعي فيمن يقول الآية في ذوى الارحام قال لهم الشافعي

لو كان تأويلها كما عزم كنتم قدما لقولها قالوا فامتناعها قلنا وأورث الناس الحلق والنصرة ثم قرأوا بالاسلام والهمزة ثم نسخ الله تبارك وتعالى ذلك بقوله

(نداعى الزاهن وورثة المرتهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات المرتهن وادعى ورثته في الرهن شيئا فالقول قول الزاهن وكذلك القول قوله ولو كان المرتهن حاسا فاحتلوا وكذلك القول وورثة الزاهن وإذا مات المرتهن فداعى الزاهن أو ورثته أن المبت اقتضى حقه أو أراه منه فعليه البينة فالقول قول وورثة الداعى الحق إذا عرف من رجل حقا بدافه ولو لم يكن كان عليه لا بد من البينة إلا براه صاحب الحق أو أوسية تقوم عليه بشئ يشترطه بعينه وبما زعمه ولو رهن رجل رجلا رهنه بما جاهدته ثم مات المرتهن أو غلب على عقله فأقام الزاهن البينة على أنه فاضم حقه النسيئة الرهن عشرة وبقت عليه تسعون فإذا أداها فله الرهن ولا يسع الرهن عنده عمله واقتضت منه التسعون ولو قالت البينة قضاه شيئا ما شئته أو قالت البينة أقر عبد المرتهن أنه اقتضى منه شيئا ما شئته كان القول قول وورثته أن كان متاقبل أقر وأفيا بشئ ما كان واخلفوا ما تعلقون أنه أكرمه وخذوا ما بقي من حقه ولو كان الزاهن المبت والمزتهن الحق كان القول قول المرتهن فإن قال المرتهن قد قضاني شيئا من الحق ما أعرفه قبل الرهن أن كان حيا وورثته أن كان ميتا ادعيت شيئا سمونه أحفظنا لكم فإن حلف برئ منه وقلنا أقر بشئ ما كان فما أقر به وحلف ما هو أكرمه قبلنا قوله فيه

(جنابة العبد المروء على سيد مولاه سيد عدا وأخطأ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل عبده بجنى العبد على سيد جنابة تأتي على نفسه فولى سيد بالجنابين القصاص منه وبين العقوب بلائش في رقبته فإن اقتصر منه فقد بطل الرهن فم وان عفا عنه بلائش يأخذه منه فالعبد مروء بحاله وان عفا عنه بأخذه بتم رقبته فيها قولان أحدهما أن جنابته على سيد إذا أتت على نفس سيد كجنابته على الأجنبي لا يختلف في شئ ومن قال هذا قال أنما تمنعني إذا تركت الولي القود على أخذ المال أن يبطل الجنابة أن الجنابة التي زمت العبد المال قوارث والوارث ليس بمالك للعبد مومن فيقتل حقه في رقبته بأنه مملوك والقول الثاني أن الجنابة تهدم من قبل أن الوارث اعما عليها بعد ما علمها الحق عليه ومن قال هذا قال لولا أن المبت مالك ما قضى بهادته ولو كان للسيد وارثان فحقا أحدهما عن الجنابة بلا مال كان العقوب في القول الأول ما رآوا كان العبد مروءا بحاله وان عفا الآخر بمال يأخذه بيع نصفه في الجنابة وكان الذي لم يعف عن نصفه أن كان مثل الجنابة أو أقل وكان نصفه مروءا وسوا الذي عفا عن المال والذي عفا عن غير شئ فيما وصفت ولو كانت المسئلة بحالها والسيد المقتول وورثته صغار وبالقون وأراد البالعون قتله لم يكن لهم قتله حتى يبلغ الصغار ولو أراد المرتهن بيعه عند محل الحق قبل أن يعوا أحد من الورثة لم يكن ذلك له وإن يقوم في مال المبت بحاله قيام من لا رهن به فإن حاص القراء فتي من حقه شئ ثم عا بعض ورثة المبت بالعين بلا مال يأخذه كان حق العاف من العبد رهاله يباعه دون العراف حتى يستوفى حقه وإذا عفا أحد الورثة البائع عن القود فلا سبيل إلى القود يباع نصيب من لم يبلغ من الورثة ولم يعف أن كان البيع نظرا في قول من قال إن غش العبد عك الجنابة على مالكه حتى يستوفوا موارثهم من الدية الآن يكون في غشه فصل عنها فذرنا ولو كانت جنابة العبد المروء على سيد الزاهن عند إفها قصاص من يأتي على النفس كان للسيد الزاهن الخيار في القود أو العقوبان عفا على غير شئ فالعبد مروء بحاله وان قال أعفوني أن أخذنا رهن الجنابة من رقبته فليس له ذلك والعبد مروء بحاله ولا يكون له على عبد مدين وإن كانت جنابته على سيد عبد القود فيها أو خطأ فهي هدر لانه لا يستحق بجنايته عليه من العبد إلا ما كان له قبل جنابته ولا يكون له دين عليه لانه مال له ولا يكون له على ماله دين وإن جنى العبد المروء على عبد للسيد جنابة في نفس أو ماله أو ماله الجار إلى السيد الزاهن فإن شاء أقص منه في القتل وغيره بما فيه القصاص وإن شاء عفا وبأى الوجهين عفا فالعبد

وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على ما فرض الله لا مطلقا ألا ترى أن الزوج يأخذ أكثرهما يأخذ ذوو الأرحام والأرحامه ألا ترى أنكم تعطون ابن العم المال كله دون الخال وأعطيت موابله جميع المال دون الأخوال فسترتم الأرحام وأعطيت من الأرحام

(باب الجسد مقام الاخوة)

(قال الشافعي) رحمه الله إذا ورث الجسد مع الاخوة للاب والام أو للاب فاسمهم ما كانت المقاسمة خير له من الثلث فاذا كان الثلث خيرا له منها أعطيه وهذا قول يزيد وعنه قلنا أكثر الفراض وقد روى هذا القول عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم قالوا في مثل قول يزيد بن ثابت وهو قول الأكثر من فقهاء

رهن بعهاله ان عفا على غيرتي أو عفا على مال يأخذه فالعبد رهن بعهاله ولا مال له في رقبة عبده ولو كانت
 حناته العبد المروهن على عبد لراهن مرهون عند آخر كتاب السيد الخبار في القودا وفي العفو بلائشي يأخذه
 فأبهما اختار فذلك ليس لمرتهن العبد المحمي عليه أن يتعنه من ذلك وإن اختار العفو على مال يأخذه فالمال
 مرهون في يد مرتهن العبد المحمي عليه وإن اختار السيد العبد فوالمال بعد اختاره إليه لم يكن ذلك له
 لحق المرتهن فيه (قال الشافعي) ويحق المرتهن أجزت السيد الراهن أن يأخذ حناته المرتهن على عبده
 من عتق عبده الجاني ولا يمنع المرتهن السيد العفو على غيره مال لأن المال لا يكون على الجاني عبدا حتى يختاره
 ولي الجناية وإذا جنى العبد المروهن على أمه أو له لراهن أو مسدراً أو معتق إلى أجل فهي كبناته على مملوكه
 والعبد مرهون بعهاله فإن جنى على مكاتب السيد فقتله عبدا فليسيد القودا والعفو فإن ترك القودا فالعبد
 رهن بعهاله وإن كانت الجناية على المكاتب جرحاً فلكاتب القودا والعفو على مال يأخذه وإذا عفا عنه على
 مال يبيع العبد الجاني فدفع إلى المكاتب أرض الجناية عليه وإذا حكم للكتاب بأن يباعه العبد في الجناية
 عليه ثم مات المكاتب قبل بيعه أو هجر فليسيد المكاتب يبعه في الجناية حتى يتوفى فيها فيكون ما فضل من
 ثمنه أو رقبته وهناله انما عفا ببعه عن مكانه عفاً غير الملك الأول ولو بيع والمكاتب حتى اشتراه السيد
 لم يكن عليه أن يعيده رهناله ملكه بغير الملك الأول وإذا جنى العبد المروهن على ابن لراهن أو أخ أو مولى
 جناية تأتى على نفسه أو رايه وارث المحمي عليه فلراهن القودا والعفو على الدية أو غيرها دية فإذا عفا على
 الدية يبيع العبد ويخرج من الرهن فإن اشتراه الراهن فهو عفاؤه لا يبيع أن يعيده إلى الرهن لانه ملكه بغير
 الملك الأول وإن قال المرتهن أنا سلم العبد وأتبع الرهن فيه هو حتى في ذمة الراهن قيل ان قطعت بذلك
 والام تكرر عليه وبلغ الجاني يبعه فإن فضل من مفضل فهو رهنك وإن لم يفضل فالحق أنى على رهنه
 وإن ملكه الراهن بشرأه أو تركه منه للرهن لم يكن عليه أن يعيده رهناله ملكه عفاً غير الأول وبطل الأول
 وبطل الرهن بفسط الرهن الأثرى أن رجلاً ورهن رجلاً عبداً فاستحقه عليه رجل كان خارجاً من الرهن
 وإن ملكه الراهن لم يكن عليه أن يعيده رهنه لعين أحدهما أنه إذا كان رهنه وليس له فربك رهنه كما
 نورهنه رهنه فاسد لم يكن رهنه أو لا آخر أن هذا الملك غير الملك الأول وانما عتق أن أبطل جناية العبد
 المروهن إذا جنى على ابن سيده أو على أحد السيد وارثه أن الجناية انما وجبت للجاني عليه والمحمي عليه
 غير سيد الجاني ولا رايه وانما ملكها سيده الراهن عن المحمي عليه بموت المحمي عليه وهذا ملك غير ملك السيد
 الأول ولو أن رجلاً رهن عبده ثم عدا العبد المروهن على ابن نفسه مملوك لراهن فقتله عبداً أو خطأ أو
 جرحه جرحاً عمداً أو خطأ فلا قودين الرجل وبين ابنه والجناية مال في عتق العبد المروهن فلا يكون للسيد يبعه
 بها ولا أخرجه من الرهن لانه لا يكون له في عتق عبده دين وهكذا لو كانت أمه فقتلت ابناً (١) ولو كان
 الابن المقتول رهنه لرجل غير المرتهن فلا يبيع العبد الابن القاتل فيعتل عن العبد المروهن المقتول رهنه في
 يد مرتهن مكاله ولو كان الابن مرهوناً لرجل غير مرتهن الابن يبيع الابن فمفسد عن الابن رهنه مكاله ولم
 يكن للسيد عفو لان هذا لم يجز عليه فودق اعواجب في عتقه مال فليس لسيد أن يعفو لحق المرتهن
 فيه ولو كان الابن والأب مملوكين رجل ورهن كل واحد منهما رجلاً على حدة فقتل الابن فلا يكون للسيد
 الابن يقتل الابن أو يعفو عن القتل بالمال بع الابن وجعل ثمنه رهنه مكاله من رهنه جرحه فقتل الابن فلا يكون للسيد
 بالمال فإن اختار العفو بالمال بع الابن وجعل ثمنه رهنه مكاله من رهنه جرحه فقتل الابن فلا يكون للسيد
 القتل خطأ والعبدان مرهونان لرجلين فقتل في ثلاثي السيد من العفو ويبيع الجاني فيصير ثمنه رهنه
 لمرتهن العبد المحمي عليه لانه لم يكن في عتقه مكاله الا مال لا خيار فيه لولي الجناية أجنبياً كان أو سيداً
 وإن جنى العبد المروهن على نفسه جناية عمداً أو خطأ فهي هدر وإن جنى العبد المروهن على امرأته أو أم
 ولد جناية فأنقبت جنبيناً فإن كانت الامت رجل فمكسها العبد فالجناية لملك الجارية يباع فيها الرهن

البلدان فإن قال قائل
 فأنا زعم أن الجدياب
 اتصال منها أن الله تبارك
 وتعالى قال ملأه بكم
 ابراهيم فأشبه الجديق
 النسباً ولم ينقصه
 المملون من السدس
 وهذا حكمهم للأب
 ويجهو بالجديق الأم
 وهكذا حكمهم في الأب
 فكيف جاز أن يفرقوا
 بين أحكام وأحكام الأب
 فيما سواها قلنا انهم لم
 يجمعوا بين أحكامها
 فيها قياساً منهم للعبد على
 الأب لانه لو كان ابناً
 رث باسم الاوتقوث
 ودونه أب أو كان قاتلاً
 أو مملوكاً أو كافراً فالأوة
 تازمه وهو غير وارث
 وانما ورثناه بالخبر في
 بعض المواضع دون
 بعض لا باسم الأوة

(١) قوله ولو كان الابن
 المقتول الخ وقوله ولو
 كان الابن مرهوناً الخ
 كذا يجمع الأصول
 السني بأدبنا وأصله
 تكرار من السائح فخر

اه معصمه

ونحن لانقص الجدة
من السدس أقرى
ذلك قياسا على الاب
يحبسون بها الاخوة
للأم ودميخيم الاخوة
من الام بانية ان متسفة
أنفكمسون لها يحكم
الاب وهذا يبين أن
الفرأض يقتض في
بعض الامور دون بعض
وقلتا ليس انما بدى
الجدة بقراءة اب الميت
بان يقول الجدة أنا ابو
أب الميت والاخ أنا ابن
أبي الميت فكلاهما
بدى بقراءة أبي الميت
قلنا أفرايتم لو كان أبوه
الميت في تلك الساعة
أبهما كان أولى بعزائه
فالوا يكون لآخيه خمسة
أسداس وبلده سدس
قلنا فإذا كان الاخ أولى
بكثره الميراث بمن يلدان
بقربته فكيف بماز أن
يحبب الذي هو أولى
بالاب الذي يلدان
بقربته بالذى هو أبعد
ولو لا لغير كان القياس
أن يعطى الاخ خمسة
أسهم والجسد هما كما

فيعطى قيمة الجنتين الآن يكون في العبد الرهن فضل عن قيمة الجنتين فيباع منه بقدر قيمة الجنتين وجناته
على الجنتين كجناته على غير مخطأ ليس السدس هو الحق المرتين فيها ويكون ما بقي منه دونها وإذا جنى العبد
المروهن على حجابته عمدا فاختار الجنى عليه أو ألباه العقل يبيع العبد المروهن بذهب أو ورق ثم اشتري
بمنه ابل فدفعنا الى الجنى عليه ان كان حيا أو ألباه ان كان ميتا كذلك اذا جنى خطأ وان اختار أو ألباه
العفو عن الجناية على غير شئ يأخذونه بالعبد مروهن بماله

(اقرار العبد المروهن بالجناية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان رهن الرجل الرجل عبدا وأقبضه المرتين فادعى عليه المرتين أنه جنى
عليه أو على رجل هو وليه جناية عمدا في مثلهما فقد أقر بذلك العبد المروهن وأنكر الرهن ذلك أو لم يقربه ولم
يتكره فاقرار العبد لازم وهو كقيام الميت عليه ولا يكون عذره أن يرتبه وهو جاني عليه ابطلا لا دعواه
لجناية كانت قبل الرهن أو بعده أو معه وله اختيار في أخذ القود أو العفو بلا مال أو العفو بمال فان اختار القود
فذلك وان اختار العفو بلا مال فالعبد مروهن بماله وان اختار المال يبيع العبد في الجناية فما فضل من ثمنه
كان رهنا وان أقر العبد بجناية خطأ أو عمدا لا قود فيها بماله أو كان العبد مسلما المرتين كافر أقر عليه
جناية عمدا أو أقر بجناية على ابن نفسه وكل من لا يشاء منه بماله فاقراره باطل لأنه أقر في عبوديته بماله في
عنفه وأقراره بماله في عنفه كإقراره بماله على سيده لان عنفه وما يعتبه عنفه بماله لسيدهما كان مملوكا
لسيده وسواء كان ما وصفت من الأقرار على المرتين أو جنى غير المرتين ولو كان مكان الاجنبي والمرتين
سيد العبد الرهن فأقر العبد بجناية على سيده قبل الرهن أو بعده وكذبه المرتين فان كانت الجناية بماله
فخاص جازت على العبد فان اقتصر فذلك وان لم يقتصر فالعبد مروهن بماله فان كانت الجناية عمدا على
ابن الرهن أو من الرهن وله فأتت على نفسه فأقر بها العبد المروهن فإقراره باطل وسيده الرهن قتله أو العفو
على مال يأخذ في عنفه كما يكون ذلك في الاجنبي والعفو على غير مال فان عفا على غير مال فمهر رهن بماله
ولا يجوز اقرار العبد الرهن ولا غير الرهن على نفسه حتى يكون ممن تقوم عليه الحدود فاذا كان ممن تقوم عليه
الحدود فلا يجوز اقراره على نفسه الا فيما فيه القود واذا أقر العبد المروهن على نفسه بأنه جنى جناية خطأ
على غير سيده وصدقه المرتين وكذبه مالك العبد فالقول قول مالك العبد مع يمينه والعبد مروهن بماله واذا
بيع بالرهن لم يحكم على المرتين بأن يعطى غنة ولا شيئا منه للجنى عليه وان كان في اقراره أنه أحق بمن العبد
منه لان اقراره يجمع معنيين أحدهما أنه أقر به في مال غيره ولا يقبل اقراره في مال غيره والاخر أنه انما
أقر للجنى عليه شئ اذا ثبت له فماله ليس في ذمة الرهن فلما سقط أن يكون ماله في ذمة الرهن دون العبد
سقط عنه الحكم بخارج عن العبد من يديه والورع لمرتين أن يدفع من ثمنه الى الجنى عليه قدر أروش الجناية
وان جهل محل له أن يأخذ أرض ذلك من ثمن العبد ولا يأخذ من قدر من مال الرهن غير ثمن العبد وهكذا
لو أنكر العبد الجناية فهو سيد وأقر بها المرتين ولو ادعى المرتين أن العبد المروهن في يديه حتى علمه جناية
خطأ وأقر بذلك العبد وأنكر الرهن كان القول قوله ولم يخرج العبد من الرهن وحل للمرتين أخذ حقه في
الرهن من وجهين من أصل الحق والجناية ان كان فعله صادقا ولو ادعى الجناية على العبد المروهن خطأ
لا يتركه هو وليه وعنه أو معه فيه ولا غيره ولا جناية خطأ وأقر بذلك العبد وأنكر السيد فالقول فيه قول
السيد والعبد مروهن بماله وهي كالمسئلة في دعوى الاجنبي على العبد الجناية خطأ وأقرار العبد والمرتين
بها وتكذيب المائلة

(جناية العبد المروهن على الاجنبيين)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا جنى العبد المروهن أو جنى عليه فجناته والجناية عليه لجناته العبد متبر

المروء والحنابة علبه وما لك الرهن المصم فيه فيقال له ان قد تبسبج جميع أوش الحنابة فانت متطوع والعبد مروء بحاله وان لم تفعل لم تغير على أن تفديه ببيع العبد في حنابته وكانت الحنابة أولى به من الرهن كما تكون الحنابة أولى به من ملكك فالرهن أخف من ملكك لانه انما يستحق فيه شي بالرهن علكك فان كانت الحنابة لا تلغ فيه العبد المروء لم يتلغ مالكه بأن يفديه ليحرسه ولا الرهن على أن يباع منه الا بقدر الحنابة ويكون ما بقي منه مروءا ولا يباع كله اذ لم تكن الحنابة تحيط بقيته الا باجتماع الرهن والمرتهن على بيعه فاذا اجتمع على بيعه فادبت الحنابة وشيء مالكه بين أن يحصل ما بقي من غنه قصاصا من الحق عليه أو يدعوهما كان العبد لاه يقوم مقامه ولا يكون تسليم المرتهن بيع العبد الحاني كله وان كان فيه فضل كبير عن الحنابة ففضله لهنه ولا ينفع فيه الرهن الا بأن يطل حقه فيه أو يبرأ الرهن من الحق الذي به الرهن ولا أحسب أحدا يعقل يختار أن يكون عن عبد مروءا فغير مضمون على أن يكون مصاصا من دينه وتبرأ نفسه مما قبض منه وإذا اختار أن يكون مروءا لم يكن للرهن الانتفاع بنفسه وان أراد الرهن قبضه لم ينفع به لم يكن ذلك وليس المنفعة بالحق الذي هو دائر ودرهم كالمنفعة بالعبد الذي هو عين لو باعه لم يجز بيعه ورد بحاله واذا بيع العبد المروء في الحنابة أو بضمه لم يكف الرهن أن يجعل مكانه رهن لانه بيع يحق لزمنه لا تلاف منه هوية وان أراد المرتهن أن يفديه بالحنابة قيل له ان فعلت فانت متطوع وليس لك الرجوع مما على مالك العبد والعبد مروء بحاله وإن فداء بأمر سيد مضمون له ما فداه به ورجع ما فداه به على سيد ولو يكن رهن لالان يجعله له رهنه فيكون رهنه مبيع الحق الاول (قال الربيع) معنى قول الشافعي الآن يراد أن ينفسح الرهن الاول فيصير رهنه ما كان مروءا وبمخاداه فان سيد (قال الشافعي) وان كانت جنابة العبد الرهن عدا فأراد الحنابة عليه أو وليه أن يقتصر منه فذلك ولا يمنع الرهن حقا عليه في عقه ولا في دينه ولو كان جنى قبل أن يرهن ثم قام عليه الحنابة عليه كان ذلك كما يكون له لو سعى بعد أن كان رهنه لا يختلف ذلك ولا يخبره من الرهن أن يحنى قبل أن يكون رهنه ثم يرهن ولا بعد أن يكون رهنه اذا بيع في الحنابة واذا حن في العبد المروء وله مال أو اكتسب بعد الحنابة مالا أو وهبه فله السيد الرهن دون المرتهن وجنابته في عقه كهي في عتق العبد غير المروء ولو بيع العبد المروء فلم يفرق البائع والمشتري حتى جنى كان للمشتري رد لان هذا عيب حدث به وله رد بلا عيب ولو جنى ثم بيع فطم المشتري قبل التفرق أو بعد جنابته كان له رد لان هذا عيب دلل له ولو بيع وتفرق المتبايعان أو غير أحدهما صاحبه بعد البيع فاختار امضاء البيع ثم جنى كان من المشتري ولم يرد البائع لان هذا حادث في ملكه بعد تمام البيع بكل حاله ولو حن العبد الرهن جنابة عدا كان للحنى عليه أو وليه ان خيار بين الارش والقصاص فان اختار الارش كان في عتق العبد ببيع فيه كما يباع في الحنابة خطأ وان اختار القصاص كان له واذا جنى العبد المروء فلم يقدم سيد بالحنابة فيبيع فيها لم يكف سيد أن يأتي رهن سواء لم يبيع عليه بحيث لا جنابة له سيد فان كان السيد أمر العبد بالحنابة وكان البائع يعقل فهو أمر ولا يكف السيد اذا بيع فيها أو قبل أن يأتي رهن غيره وان كان العبد مدينا أو أجهبا فيبيع في الحنابة كلف السيد أن يأتي عتق نفسه ثنوا ويكون رهنه مكانه الا أن يشاء أن يجعله قصاصا من الحق واذا تم الرهن بالقصاص كان المرتهن أولى به من غرماء السيد ورثته ان مات وأهل وصا به حتى يستوفى حقه فيه ثم يكون لهم الفضل عن حقه واذا أذن الرجل للرجل أن يرهن عبد الله كرهته فحنى العبد المروء جنابة فجنابته في عقه والغول في حل يرجع سيد العبد الا ذن على الرهن المأذون له بما لم يرهه من جنابته وبتلف أن أصابه في يده قبل أن يفديه كما يرجع عليه لو أن العبد المروء عار به في يده لارهن أو لا يرجع قولان أحدهما أنه عار به فهو ضمان له كاتضمن العارية والاخر أنه لا يضمن شيئا مما أصابه ومن قال هذا قال فليس كالعارية لان

ورنهما حين مات ابن
الجد وأبو الراج

كتاب الوصايا مما
وضع الشافعي يحفظه
لا أعلم مع منه

(قال الشافعي) رحمه

الله فيما يروى عن

رسوله الله صلى الله

عليه وسلم من قوله ما حق

أمرئى مسلم يحول

ما الحزم لأمرئى مسلم

يبين ليلتين الا

ووصيته مكتوبة عنده

ويحتمل ما المعروف في

الاخلاق الا هذا لاسن

جهة الفرض (قال)

فاذا أوصى الرجل بعتل

نصب ابنه ولا ابنه

غيره فله النصف فان لم

يجز الان فله الثلث

(ولو قال) بعتل نصيب

أحد ولدي فله مع

الاثنين الثلث ومع

الثلاثة الربع حتى

يكون كل واحد هم ولو

كان واحد رجلا ولساء

أعطيه نصيب امرأه

ولو كانت ابنة وابنة

ابن أعطيه سبسا (ولو)

قال) مثل نصيب أحد

خدمته لسيده والرهن في عتقه كضمان سيده لوضمن عن الراهن والعار بما كانت منفعتها مشغولة عن معيها ومنفعة هذه الفاتحة (١) ومن ضمن الراهن ضمن رجلا لورهن الرجل عن الرجل مثاله بأمر المروهن وكان هذا عندى أشبه القوانين والله تعالى أعلم

(البابية على العبد المروهن قبا فيه قصاص)

(قال الشافعي) رحمه الله وأذا رهن الرجل الرجل عبده وقبضه المرتهن فبى على العبد المروهن عبد الراهن أو المرتهن أو لغيرهما جناية أتت على نفسه فالتصم في الجناية سيد العبد الراهن ولا ينظر الحاكم المرتهن ولا وكيله ليضر السيد لأن القصاص إلى السيد دون المرتهن وعلى الحاكم إذا ثبت ما فيه العصاص أن يحضر سيد العبد الراهن بين القصاص وأخذ قيمته عبداً إلا أن يعفو عن اختيار القصاص دفع إليه فإلّا قتل عبده فإن قتله قتل بحقه ولم يكن عليه أن يبدل المرتهن شيأ ماله كالأ يكون عليه لو مات أن يبدله مكانه ولو عاقبه بلامال يأخذ قيمته كان ذلك له لأنه مملوكه ففداءه وإن اختار أخذ قيمته عبداً أخذها القاضي بأن يدفعه إلى المرتهن إن كان الرهن على يده أو من على يده الرهن إلا أن يشأ أن يبعثه ففداء من حق المرتهن عليه وإن اختار تركه القود على أخذ قيمته عبده ثم أراد عقوباً لأخذ قيمته عبده لم يكن ذلك له وأخذ قيمته عبده فبعت رهنه وكذلك لو اختار أخذ المال ثم قال أنا أقتل قاتل عبدي فليس ذلك له وإن اختار أخذ المال بطل القصاص لأنه قد أخذ أحد الحكيمين وترك الآخر وإن عفا المال الذي وجب به بعد اختياره وأخذ وهو أكثر من قيمة عبده أو مثله أو أقل لم يجز عذوه لأنه وهب شيأ قد وجب به رهنه العبد وأذا رهن من المال بأن يدفع الحق إلى المرتهن من ماله غير المال المروهن أو أراهنه المرتهن رد المال الذي عفا عنه العبد الجاني على سيد الجاني لأن العفو رافض من شيء سيد المعفوعة فهو كالعطية المقبوضة وأما ردته العلة حق المرتهن فيها فإذا ذهب تلف العلة فهي تامّة لسيد العبد الجاني بالعفو المتقدم وإذا قضى المرتهن حقه مما أخذ من قيمة عبده لم يفرم من المال الذي قضاه سيد المعفوعة وإن فضل في يده فضل عن حقه مرد على سيد العبد المعفوعة الجناية والمال وإن أراد مالك العبد الراهن أن يهب المرتهن ما فضل عن حقه لم يكن ذلك له وإن قضى قيمة العبد المقتول المروهن دراهم وحق المرتهن دنائره وأخذها الراهن فدفعها إلى المرتهن فأراد الراهن أن يدفعها لمرتته بحقه ولم يرد ذلك المرتهن لم يكن ذلك له ويحب فاعطى صاحب الحق وسيد العبد المعفوعة ما فضل من أتعابها وأتعا منقضى لو كان راهن موسراً أن أسلم عفو عن المال بعد أن اختاره وأصنع ففما أصنع في العبد وأعتقه وهو موسر أن حكم العتق مخالف جميع ما سواه إذا أودجبت السبيل إلى العتق يبدل منه أمضيته وعفو المال مخالف له فإذا عفا ما غيره أحق بحق يستوفي حقه كان عفو فوق حق غيره باطلاً كما لو وهب عبد المروهن لرجل وأفضه أياه أو تصدقه عليه صدقة محرمة وأقبضه إياه كان ما صنع من ذلك مردوداً حتى قبض المرتهن حقه من ثمن رهنه والبذل من رهنه يقوم مقام رهنه لا يختلفان ولو جنى على العبد المروهن ثلاثة أعبد كآ على الحاكم أن يحضر سيد العبد المقتول بين القصاص وبين أخذ قيمته عبده أو العفو فإن اختار القصاص فيه لم يكن ذلك له في قول من قتل أكثر من واحد أو أحد واحد أن يختار أن يقتص من أحدهم يأخذ ما زعم الاثنين من قيمته عبده كأنه وباعان فيها كإوصفت ويكون من عديمه منهما رهنه كما ذكرت وإن اختار أن يأخذ من عديمه منهما ثم أراد عفو عنهما أو عن أحدهما كان الجواب فيها كالجواب في المسئلة قبلها في العبد الواحد إذا اختار أخذ قيمته عديمه من رقبته ثم عفاها وأحب أن يحضر الحاكم المرتهن أو وكيله احتياطاً للاختيار الراهن أخذ المال ثم بدعه ويرط فيه فرب العبد الجاني وإن اختار الراهن أخذ المال من الجاني على عبده ثم رط فيه حتى يهرب الجاني لم يفرم الراهن شيئاً يفرطه

ورثتي أعطيت مثل
أقلهم نصيباً (ولو قال)
ضغف ما يصب أحد
وإدى أعطيت مثله
مرتبن (وإن قال)
ضغفين فإن كان نصيبه
مائة أعطيت ثلثمائة
فكنت قد أضعفت
المائة التي نصيبه عترة
مرتبة مرتبة (ولو قال)
لقلان نصيب أو خط
أو قليل أو كثير من مالي
ما عرفت لكثير حسداً
ووجدت ربع دينار
قليلاً تقطع فيه السيد
ومائتي درهم كثيراً فيها
زكاة وكل ما وقع عليه اسم
قليل وقع عليه اسم كثير
وقيل للورثة أعطوه
ما شئت ما يقع عليه اسم
ما قال الميسر (ولو)
أوصى بـرجل بثلث
ماله ولا تحرب نسقه
ولا تحرب ربعه فلم يجز
الورثة تقسم الثلث على

(١) قوله ومن ضمن
الراهن إلى قوله بأمر
المروهن كذا بالأصول
التي عندنا وتأمل كتيبه
مصححه

ولم يكن عليه أن يضع رهنه ما كمله وكان كسبه ملو عنده من حلال فله بولأجل الحق حاله حاله وهو إلى أجل
ولو تعدى فيه الرهن ولو جنى حر وعبيد على عبدهم من جنابة عمدا كان نصف قيمة العبد المهرهون
على الخرف ماله حاله تخرج منه فكتكون رهنه الآن يتلوع الرهن بأن يجعلها قصاصا إذا كانت ذات رهن أو
دراهم وخير في العبد كأوصفتين قتله أو العفو عنه أو أخذ قيمة عبده من عتقه فان مات العبد الجاني فقد
بطل ما عليه من الجنابة وإن مات الخرف نصف قيمته في ماله وإن أفلس الخرف هو غير وكل ماله أخذ منه كان
مهرهون أو الخلق كل في نعمة الرهن لا يبرأ منه بثلث الرهن وتلف العوض منه بجبال ولو كانت الجنابة على
العبد المهرهون جنابة دون النفس عما فيه القصاص كان للقول فيها كالقول في الجنابة في النفس لا يختلف
بغير السيد الرهن بين أخذ القصاص لعبده أو العفو عن القصاص بلا شيء أو أخذ العقل فان اختار أخذ
العقل كان كأوصفت ولا خيار للعبد الجاني عليه انما اختيار المالك له لأنه يملك بالجنابة مالا والمالك السيد
دونه ولو كان الجاني على العبد المهرهون عبدا للرهن أو عبدا له وعبد له لغيره أو غيره كان القول في عبده غيره
إنه كان أو غيره كالقول في المسائل التي قبله وخير في عبده الجاني على عبده كما يخير في عبده غيره من القود
أو العفو عن القود بلا شيء يأخذ لانه انما يدع قودا جعل له رهنه كدوان لم ينف القود الا على اختيار العوض
من المال كان عليه أن يهدي عبده الجاني أن كان مفردا يجمع أرش الجنابة فإذا فعل خير بين أن يجعلها
قصاصا أو يسلمها رهنه فان كان أرش الجنابة ذهابا ورزا كالخرف عليه فشاء أن يجعله قصاصا فعل وإن كانت
أبلا أو شيئا غير الحق فشاء أن يبيعها وبغضى المرتهن منها حتى يستوفي حقه أو لا يبيع من غنائه فصل وإن
شاء أن يبيعها ويجعل غنمها تملكه يمكنه ذلك لأن البذل من العبد المهرهون يقوم مقامه ولا يكون له أن
يبيع البذل منه فلا يكون له أن يبيع ويبيع غنم رهنه ولا يبيده بغيره فان قضى بجنابة العبد نأيرى الحق
دراهم كالبذل نأيرى رهنه ولا يكون للمرتهن أن يجعل ثمن العبد المبيع في الجنابة دراهم كالخرف ثم يجعلها رهنه
وعليه أن يجعلها رهنه كما يبيع عبده بها فإذا كانت جنابة عبد الرهن غير المهرهون على عبده المهرهون في شيء
فه قصاص دون النفس فهكذا لا يختلف ولو أن رجلا رهن رجلا عبدا ورهن آخر عبدا فعدا أحده عبده على
الأخر فقتله أو حرقه عليه جنابة دون النفس فيها قود فالقول فيها كالقول في عبدهم من مهرهون وعبد أجنى
يجنى على عبده بخير بين قتله أو القصاص من جراحه أو العفو بلا أخذ شيء فان عفا فالعبد مهرهون بجاله
وان اختار أخذ المال يبيع العبد المهرهون ثم جعلت قيمة العبد المهرهون المقتول رهنه ما كمله الآن بشاء الرهن
أن يجعلها قصاصا وان كانت جراحا جعل أرش جرح العبد المهرهون رهنه ما يبيع العبد المهرهون كشيء من أصل
الرهن وإن كانت الجنابة جرحا لا يبلغ قيمة العبد المهرهون الجاني جرح الرهن على أن يباع منه بقدر
أرش الجنابة ولم يجبر على بيعه الآن يشاء ذلك وكان ما يبيع من العبد رهنه جاله ولو رضى صاحب الحق
الجنى على رهنه وسيد العبد المهرهون الجاني ومهرته بان يكون سيد العبد الجاني عليه عشر مائة كالمرتهن في
العبد الجاني بقدر رقة الحياة لم يجز ذلك لأن العبد الجاني عليه ملك للرهن لا للمرتهن وجبر على بيع قدر
الرهن الآن بعض المرتهن حقه واداره من الرجل عبدا فاقرب العبد بجنابة عمدا فبها القود وكذب الرهن
والمرتهن فالقول قول العبد الجاني عليه بالخيار في القصاص أو أخذ المال وان كانت عمد القصاص
فبها أو خطا فاقرب العبد بساقط عنه في حال العبودية ولو أقر سيد العبد المهرهون أو غير المهرهون على عبده
أنه جنى جنابة فان كانت مما فيه قصاص فاقرب أساقط عن عمد إذا أتكرب العبد وان كانت عمدا لا قصاص
فيه فاقرب له لازم لعبده لأم مال وانما أقر في ماله (هال أو محمد) وفيه أقول لا أخاره لا يخرج العبد من
يدى المرتهن فاقرب السيد أن عبده قد رهنه جنابة لا قصاص فيها لانه انما يترى عبد المرتهن أحق
برقه من حتى يسوق حقه فإذا استوفى حقه كان لذى أقره السيد بالجنابة أن يكون أحق بالعبد حتى
يستوفي جنابته

الخصص وإن أجازوا
قسم المال على ثلاثة
عشر جزوا لصاحب
النصف ستة ولصاحب
الثالث أربعة ولصاحب
الرابع ثلاثة حتى
يكونوا سوا في العول
ولو أوصى بغلام لرجل
وهو يساوي خمسة
وبداره لأخر وهسي
تساوي ألفا وخمسة
لآخر والثالث ألف
دخل على كل واحد
منهم عول نصف وكان
لذلي الغلام نصفه
والذلي له الدار نصفها
والذلي له خمسة
نصفها (ولو) أوصى
لوارث وأجنبي فلم
يجز ولا لأجنبي
الصفوي سقط الوارث
وتجوز الوصية لمافي
البطن وعافي البطن إذا
كان يخرج لأقل من
سنة أشهر فان خرجوا
عدا ذكرا أو أانا فالوصية
بينهم سواء وهلم
أوصى بجملة (ولو)
أوصى بجملة عبده
أو بغيره داره أو بغيره

(الجناية على العبد المروهن بقيامه العقل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جنى أجنبي على عبد مروهن جناية لا تؤدقها على الخاني بحال مثل أن يكون الخاني حراً فلا يضاعف عليه أو يكون الخاني أب العبد الجاني عليه أو وحده أو أمه أو وحده أو يكون الجاني لم يبلغ أو معتوها أو تكون الجناية مما لا تؤدقها بحال مثل المأثومة والمأثومة لا تكون الجناية خطأ فإلّا العبد المروهن الخصم في الجناية وإن أحب المرتهن حضراً المحسومة وإذا قضى على الخاني بالأرض في العبد المروهن لم يكن لسيد العبد الرأهن عقوبها ولا أخذ أرض الجناية دون المرتهن وغير الرأهن بين أن يكون أرض الجناية قصاصاً من الدين الذي في عني العبد أو يكون موضوعاً للمرتهن على يدى من كان الرهن على يدى إلى أن يعلى الحق ولا أحسب أحداً يقبل يختار أن يكون أرض الجناية موضوعاً غير مضمون على أن يكون قصاصاً وسواء أنت الجناية على نفس العبد المروهن أو لم تأت عليها إذا كانت جناية لها أرض لا تؤدق فيها وإن كان أرض الجناية ذهباً أو فضة فسأل الرأهن أن يتركه والانتفاع بها كابتدأ خدمة العبد وركوب الدابة المروته وتسكى الدار وكراهه لم يكن ذلك لأن العبد والدابة والدار عين واحدة لا تتغير والعبد والدابة ينفعان بالأرض وعلمهما وذران إلى مرتهنهما والدار لا تحقق ولا ضرر في ستمك على مرتهنهما والدار لهم لا مؤنة فيها على رأهنها ولا منفعة لها إلا بأن تصرف في غيرها وليس الرأهن صرف الرهن في غيره لأن ذلك إبداء ولا سبيل إلى إبداء الهوى يختلط وتسبب ولا تصرف عينه وإن كان صلحاً راضياً المرتهن من أرض جانيته على إبل وهو موضوع على يدى من الرهن على يديه وعلى الرأهن علفها وصلحها وأنه لا يكرها ويتنفع بها كما يكون ذلك في إبله لو رهنها وإن سأل المرتهن أن تباع الإبل فتجعل ذهباً أو رقاً لم يكن ذلك لأن ذلك كبير رهنه اندرج به كالسأل الرأهن إبداء الرهن لم يكن ذلك وإن أراد الرأهن مصلحته الجاني على عبده غير ما وجبه لم يكن ذلك لأن ما وجبه يقوم مقامه وصلحه بغيره إبداء له كان وجب له تدبيراً فإرادته صلحته بذراهم إلا أن رضى بذلك المرتهن فلا رضى له فأخذ بسبب الجناية على رهنه فهو رهن له وإن أراد سيد العبد المروهن العفو عن أرض الجناية على عبده لم يكن ذلك إلا أن يرته المرتهن أو يوفيه الرأهن حقه متطوعاً له ولو كانت الجناية على الصدا كقرص حق المرتهن مراراً لم يكن أن يضع شيئاً من الجناية كالأرض العبد في يده لم يكن له أن يخرج حقه ر يادته من رقبته إلا أن يطوع مالك العبد الرأهن بأن يدفع إلى المرتهن جميع حقه في العبد حالاً فإن فعل فذلك فإن أراد المرتهن ترك الرهن وأن لا يأخذ حقه حالاً لم يكن ذلك وجب على أخذ إلا أن يشاء إبطال حقه بسبب إنا إبله (قال) والجناية على الأمانة المروته كالجناية على العبد المروهن لا تختلف في شيء إلا في الجناية عليها بما يقع على غيرها فإن ذلك في الأمانة وليس في العبد بحال وذلك مثل أن يضرب أطرافاً جنيته فؤخذ أرض الجاني ويكون لمالكه لا يكون مروهن معها وإن نقصها فقصه بلا حرج له أرض يبقى أثره لم يكن على الجاني شيء سوى أرض الجاني لأن الجاني لم يتركه فيه وإن جنى على الأمانة جنى عليها جرح العقل معلوم أو فقه حكومتها وألفت جنيته أخذ من الجاني أرض الحرج أو حكومته فكان رهنه مع الجاني لأن حكمه باءون الجاني وكان عقل الجاني لمالكها الرأهن لأنه غير داخل في الرهن والجناية على كل رهن من الدواب كسعى على كل رهن من الرقيق لا يختلف في شيء إلا أن في الدواب ما نقصها وجرح الرقيق في أثمانهم كجراح الأحرار في دياتهم وفي خصلة واحدة من جنى على أمي من البهائم فالقتل جنيته ما تهاجم على الجاني عليها ما نقصها الجناية عن قيمتها تقوم بوجع عليها وحين ألفت الجاني فنقصت ثم يجرم الجاني ما نقصها فيكون مروهن ما معها وإن جنى عليها فالقتل جنيته ما تهاجم عليها من مكانة فيها قولان أحدهما أن عليه قيمة الجاني حين سقط لأنه جاني عليه ولا يضمن إن كان القاتل نفساً أمشياً كترس فيه الجاني إلا أن يكون جرحاً يائمه عنه فيضخم مع قيمة

والثلث بحسبته جاز ذلك ولو كان أكثر من الثلث فأجاز الرثة في حياته لم يجز ذلك إلا أن يحضره بعد موته (ولو قال) أعطوه رأساً من رقيقى أعطى ماشاء الوارث مبيعاً كان أو غير مبيع ولو هلكت الرأس كان له إذا جعله الثلث (ولو) أوصى له ثلث من ماله قبل للورثة أعطوا واشتروها له صغيرة كانت أو كبيرة ضائعة أو ماعرة (ولو قال) بعبداً أو ثوراً لم يكن لهم أن يعطوه ناقه ولا بقرة ولو قال عشر أيتى أو عشر بقرات لم يكن لهم أن يعطوه ذكراً (ولو قال) عشرة أجمال أو ثور لم يكن لهم أن يعطوه أيتى (فإن قال) عشرة من إبل أو أعطوا ماشاءوا (فإن قال) أعطوه دابة من مالي فمن الخيل أو البغال أو الحمير ذكراً كان أو أيتى صغيراً أو كبيراً أعتق أو ميعنا

(ولو قال) أعطوه كلبا
من كلاب أعطاء الوارث
أيها شاهد (ولو قال)
أعطوه طيلا من طيولي
وله طيلان الحرب والهو
أعطاه أيها شاهد فان لم
يعلم الذي له سوالا
لضرب لم يكن لهم أن
يعطوه الا اني الحرب
(ولو قال) عودا من
عبداني وله عبيدان
يضرب بها وعبيدان
قسي وعصى فالعود
الذي واجه به التكلم
هو الذي يضربه فان
صلغ لغيره الضرب جاز
بالوزر وهكذا الزامير
(ولو قال) عودا من
القسي لم يعط قوس
نفاق ولا جلاهي
وأعطى معسولة أي
قوس نبل أو نشاب أو
حسان وتجعل وصيته
في الرقاب في المكاتبين
ولا يشد أمتعته ولا
يحوز في أقل من ثلاث
رقاب فان نقص ضمن
حصة من تركه فان لم
يبلغ ثلاث رقاب وبلغ
أقل رقبتي يجدهما

(١) سواء فيما جني
على الرهن الخ هذه
الصيغة هكذا بالاصول
التي بيدنا وحررها نفل
فيها نقضا اه معصمه

الجني كما قبل في الأمة لا يختلفان والثاني ان عليه الا كمن قبة الجني وما نقص أمه ويختلف بينهما وبين الأمة
يخفى عليها فاختلغان في أنه لا قودين اليها ثم حال على جان عليها ولا تمييز قود على بعض من يخفى عليهم
وكل جنابة على رهن غير أدب ولا حسان ولا تختلف (١) سواء فيما جني على الرهن ما نقصه لا يختلف ويكون
رهنه ما بقي من الجني عليه الا ان يشاء الراهن أن يجعله قصاصا وقبة ما جني على الرهن غير أن تمييز ذهب
أوفضة الا أن يكون كبل أو وزن أو حمله في نفسه شيء ثم يؤخذ بعنقه وذلك مثل حنطة رهن يستهلكها
رجل فيضمن مثلها أو مثل ما قيمتها أو اجني على الحنطة المرونة جنابة فضر عنها بان تعضن أو تحمر
أو تسود ضمن ما نقص الحنطة فتقوم بحصة غير معينة كما كانت قبل الحياية وبالخال التي صارت اليها بعد
الحياية ثم يقرم الجاني ما نقصها من الدينار والدرهم أو أي نقد كان الاغلب بالبد الذي جني به عليه ولم
يكن له الامتناع منه ان كان الاغلب بالبد الذي حتى به دينار فدينار وان كان الاغلب دراهم فدراهم وكل
قبة فاقطاعها دينار أو دراهم والجناية على العبد كهادنار أو دراهم لابل ولا غير الدنانير والدراهم الا ان
يشاء ذلك الجاني والراهن والمرتهن أخذ ابل وغيرهما يصح فيكون ما أخذ رهنه ما كان العبد الجاني عليه ان
تلف أو موعه ان نقص ويكون ما غرم رهنه ما أصل الرهن الا ان يشاء الراهن أن يجعله قصاصا كما وصفت
واذا جني الراهن على عبده المروون كانت جنابته كجنابة الاجنبي لا تبطل عنه بانه مال له لان فيه مخالفة
ولا تترك بنقص حق غيره ويؤخذ بارش الجناية على عبده وأمنه كما يؤخذ بها الاجنبي فان شاء أن يجعله قصاصا
من الحق بطل عن المرتهن بقدر ارش الجناية وهكذا لو جني ابن الراهن أو أوم أو امرأته على عبده المروون
ولو جني عبد الراهن غير مروون على عبده المروون خير الراهن بين أن يقضى عليه بجميع ارش الجناية على
عبده المروون منطوعا أو يجعله قصاصا من الحق أو يباع عبده فيؤدى ارش الجناية على المروون فيكون رهنه
معه ولا تبطل الجناية على عبده من هذه لان في ذلك نقضا للرهن على المرتهن الا ان أن رهن الرجل الرجل
الواحد العبدين فيجزي أحدهما على الآخر والجناية خطأ أو عمد لا قود فيه لان الراهن المالك لا يستحق
من ملك عبده المروون الا ما كان له قبل الجناية وأن المرتهن لا يستحق من العبد الجاني المروون بالرهن
الا ما كان له قبل الجناية فبهذا صارت الجناية قدرا وهكذا لو أن رجلا رهن عبده بألف درهم ورهنه أيضا
عبده آخر بمائة دينار وبحنطة مكيه فعني أحدهما على الآخر كانت الجناية قدرا لان المرتهن مستحق
لهما معا بالرهن والراهن مالك لهما معا فالجناية قبل الجناية وبعد هافي الرهن وللثالث سواء ولو أن رجلا رهن
عبده رجلا ورهن عبده آخر رجلا غير فعني أحدهما على الآخر كانت جنابته عليه كجنابة عبد اجنبي
مروون ويخير السيد بين أن يقضى العبد الجاني بجميع ارش جنابته فعني عليه فان فعل فالعبد الجاني رهن
بما له وان لم يفعل بيع العبد الجاني فأدبت الجناية وكانت رهنه فان فضل منها فضل كان رهن المرتهن الجاني
وان كان في الجاني فضل عن ارش الجناية فخذاه الراهن والمرتهن العبد الجاني ببيع معا ببيع ورد فضله رهنه
الا ان يتطوع السيد أن يجعله قصاصا وان دعاه أحدهما الى بيعه كفو امتنع الآخر لم يجبر على بيعه كله ادا
كان في ثمن بيعته ما يؤدى ارش الجناية وجنابة المرتهن وأب المرتهن وابنه من كان منه ببطل وعبده على
الرهن كجنابة الاجنبي لا فرق بينهما وان كان الحق حالفاء أن تكون جنابته قصاصا كانت وان
كان الى أجل فشاء الراهن أن يجعله قصاصا فعل وان لم يشأ الراهن أخرج المرتهن قبة جنابته فكانت
موضوعه على مدى العدل الموضوع على يده الرهن وان كان الرهن على مدى المرتهن فشاء الراهن أن
يخرج الرهن وأرض الجناية من يده وكانت الجناية عدا فذلك له لان الجناية عدا تقصر من حال الموضوع
على يده الرهن وان كانت خطا لم يكن له احرارهما من يده الا بان يتغير حاله عن حالة الامانة في حال تخلفها
واذا كان العبد مرويا فعني عليه فسواء مرى الراهن مخافى العبد من الرهن الا درهمه أو أقل وكان في العبد
فضل أو يبرأ من شيء منه ولم يكن في العبد فضل لانه اذا كان مرويا بملكه فلا يجزى من الرهن الا ان لا يبقى

ثمناو فضل فضل جعل
 الرقبين أكثر من شتى
 يعق رقبتين ولا يفضل
 شأ لا يبلغ قيمة رقبة
 ويحزى صغيرها وكبيرها
 (فلو أوصى) أن يحج
 عنه ولم يكن حج حجة
 الاسلام فإن بلغ ثلث
 حجة من بلد أجزأه
 من بلده وإن لم يبلغ أجزأ
 عنه من حيث يبلغ
 (قال المزني) رحمه
 الله والذي يشبهه قوله
 أن يحج عنه من رأس
 ماله لأنه في قوله دين
 عليه (قال الشافعي)
 رحمه الله ولو قال أجزأ
 عن رجل جماعة درهم
 وأعطوا ما بقي من ثلثي
 فلان وأوصى بثلث ماله
 لرجل بعينه فللموصي
 له بالثلث نصف الثلث
 والسايق والموصى به بما
 بقي من الثلث نصف
 الثلث ويحج عنه رجل
 بمائة ولو أوصى بمائة
 لزوجه أو حر فلم يعلم
 حتى وضعته بعد
 موت سيدها أو لأدنان
 قبل عتقها ولم تكن

قيمة شتى من الرهن وذلك لأن الرهن جشياً من أرض الجناية عليه لأنها كهمز وأصل الرهن كذا
 مرهونين معاً لا يخرج شئ من الرهن إلا بالبراءة من آخر الحق ولورهن رجل رجلاً نصف عبدهم حتى
 الرهن ضمن نصف أرض جنايته للرهن كما وصفت وبطل عنه نصف جنايته لأن الجناية على نصف
 نصفه لا حق لأحدهما فلا يزمه لنفسه غرم ونصف الرهن فيمحق فلا يبطل عنه وإن كان ماله كله
 للرهن فيه ولو جنى عليه أجنبي جناية كان نصفها رهنًا ونصفها سلباً للمالك العبد وعقوبات العبد الجناية
 كلها كان عقوفه صفها جزاءاً لأنه مال لنصفه ولا حق لأحدهما فيه وعقوفه النصف الذي للرهن
 فيمحق مردود ولو عفا الرهن الجناية دون الرهن كان عقوفه مطلقاً لأنه لا عاقبة الجناية إنما ملكها الراه
 وأنما يملك احتساباً بما يحقه حتى يستوفيه وسواء كان حق الرهن حالاً أو إلى أجل فإن كان إلى أجل فقال
 أجل الجناية قصاصاً من حق لم يكن ذلك له لأن حقه غير حال وإن كان حالاً كان حقه دية
 وقضى بالجناية دنانير أو درهم فقتضى بالجناية درهم لأن ما وجب لسيد العبد مثل ما للرهن وإن قضى
 بأرض الجناية درهم والحق على الغريم دنانير فقال أجل الجناية قصاصاً من حق لم يكن ذلك لأن الجناية
 غير حقة وذلك لوقضى بالجناية درهم وحقه دنانير أو دينار ودرهم لم يكن له أن يجعل الجناية قصاصاً
 حقه لأن أرض الجناية غير حقه وإنما يكون قصاصاً ما كان مثلاً فاما ما لم يكن مثلاً فلا يكون قصاصاً ولو كان
 حقه أكثر من قيمة أرض الجناية إذا لم أكرماً أحد على أن يبيع ماله ما كثر من قيمته كما كرم العبد أن يأخذ
 بدنانير طعاماً ولا طعاماً دنانير وإذا جنى عبد على عبد مرهون فأراد سيد العبد الجاني أن يسلمه مستتر
 بالجناية لم يكن ذلك على الرهن إلا أن يشاء وإن شاء الرهن ذلك ولم يشاء الرهن لم يجبر على ذلك الرهن
 وكذلك لو شاء ذلك الرهن ولم يشاء الرهن لم يجبر عليه لأن حقه في رقبة أرض لا رقبة عبد ورقبة العبد
 عرض وكذلك لو شاء الرهن والرهن أن يأخذ العبد الجاني بالجناية والجناية مثل قيمة العبد أو ك
 أضعافاً أو يخذل العبد الجاني لم يكن ذلك لهما لأن الحق في الجناية شئ غير رقبة وإنما يباع رقبة فيصا
 الحق فيها كإبيع الرهن فيصير رقبة بقضى منه الغريم حقه

(الرهن الصغير)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أصل إجازة الرهن في كتاب الله عز وجل وإذ
 كنتم على سفرو لم تجدوا كتاباً فوهن مقبوضة (قال الشافعي) فالسنة تدل على إجازة الرهن ولا أعلم مخالفاً
 في إجازته أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أي قديلاً عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن محمد بن المسيب أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه (قال
 الشافعي) فالحديث جازع على الرهن ولم يخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يلتزمه دون رهن وإنه
 الرهن يقع على ما ظهره لا كخفي ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم لا يعلق الرهن
 بشئ أي أذهب لم يذهب بشئ وإن أراد صاحبه اقتسكا كولا يعلق في يد الذي هو في يده كأن يقول
 الرهن قد وصلته إلى فلولي بما أعطينك فيه ولا يبرئ ذلك من شرط تشارطه ولا غيره والرهن الرهن
 أبدأ حتى يخرج من ملكه بوجه يصح أخراجه والليل على هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الرهن
 من صاحبه الذي رهنه ثم يسه وأكده فقال له غنمه وعليه غرمه (قال الشافعي) وغنم سلته وزادته وغرمها
 عطيه ونقصه (قال) ولو كان أذاه رهن رهنًا بدرهم وهو يسوي درهمًا فهل يذهب الدرهم فلم يزم الرهن
 كان إنما هلا من مال الرهن لأمال الرهن لأن الرهن قد أخذ رهنًا وذلك رهنه فإذا هلك رهنه فإ
 يرجع للرهن شئ فلم يفرم شيئاً إنما ذهبه مثل الذي أخذ من مال غيره فغرمه حبسًا على الرهن لا على

الراهن قال ولذا كان غريمه على المرتهن فهو من المرتهن لاشئ الراهن وهذا القول خلاف ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فلا عار بين أحسن أهل العلم خلافاً أن الراهن ملك للراهن وأنه إن أراد انجاسه من يد المرتهن لم يكن ذلك له بمشروط فيه وأنه مأخوذ بنقطة كما كان جازاً وهو مقترن في يد المرتهن ومأخوذ بكفته إن مات لأمه ملكه (قال الشافعي) وإذا كان الراهن في السنة واجماع العلماء ملك للراهن فكان الراهن دفعه لاصطوخا عليه ولا يملكه وكان الراهن إن أراد أخذه لم يكن له وحكم عليه ما قرأ في يد المرتهن بالشرط فأى وجه لضمان المرتهن والحاكم يحكم به بحسب الحق الذي شرط له ماله فيه وعلى ماله نفقته وأما ضمن من تعدي فأخذه ليس له أو منع شأ في يده ملكه لغيره مما ملكه المالك غيره مما عليه تسليمه وليس له حسيبه وذلك مثل أن يتناع الرجل العبد من الرجل فيدفع إليه غنموه عنه البائع العبد فهذا شبه القصب والمرتحن ليس في شئ من هذه المعاني لاهو مالك للراهن فأوجب عليه فيه بغيره من ملكه إياه وعلى تسليمه إليه وانما ملك الراهن فلا هو متعدي أخذه من الراهن ولا عنه إياه فلا موضع لضمان عليه في شئ من حاله انما هو رجل اشترط لنفسه على ماله الراهن في الراهن شرطاً حلالاً لازماً استوفى فيه من حقه طلب المتفعة لنفسه والاحتياط على غريمه لا يحاط بالانتهان لاهو كان الراهن إذا هلك حقه كان ارتبه له مخاطرة إن سلم الراهن حقه فيه وإن تلف تلف حقه ولو كان هكذا كان شر المرتحن في بعض حاله لأن حقه إذا كان في خدمة الراهن وفي جميع ماله لا ماله كان خيراً له من أن يكون في شئ من ماله بقدر حقه فان هلك ذلك الشئ بعينه هلك من المرتحن وبرت خدمة الراهن قال ولم يرضه رجل تبرأ الابن يؤدى إلى غريمه ماله عليه أو عوضاً منه يتراضيان عليه فيكف الغريم العوض ويرأى بغيره ينقطع ماله عنه ويتنوع صاحب الحق بأن يرى منه صاحبه والمرتحن والراهن يساق واحسن معاني البراءة ولا البواء (قال الشافعي) فان قال قائل ألا ترى أن أخذ المرتحن الراهن كالاستيفاء لحقه قلت لو كان استيفاء لحقه وكان الراهن جارية كان فسخها كحلها ولو طوؤها لم يكن له ردها على الراهن ولا عليه ولو أعطاه ما فيه إلا أن يتراضيان يتبايعان بها عابداً ولم يكن مع هذا المرتحن أن يكون حقه إلى سنة فيأخذه اليوم بل راض من الذي عليه الحق قال ما هو باستيفاء ولكن كيف قلت انما يحس في يد المرتحن بحق ولا ضمان عليه فيه فقبل به بالخبر وكما يكون المنزل محتسباً بإجاره فيه ثم تلف المنزل هدم أو غير من وجوه التلف فلا ضمان على المكترى فيه وإن كان المكترى سلف الكراه رجوع به على صاحب المنزل وكما يكون العبد موقراً أو البعير مكترى فيكون محتسباً بالشرط ولا ضمان في واحد منهما ولا في آخر لو كان مؤجراً هلك (قال الشافعي) انما الراهن وثقة كالحالة فلأن رجلاً كانت على رجل ألف درهم فكفل له بها جماعة عند وجوبها أو بعده كان الحق على الذي عليه الحق وكان الجلاء مأمنين له كلهم فان لم يرد الذي عليه الحق كان للذي له الحق أن يأخذ الجلاء كاشترط عليهم ولا يبرأ ذلك الذي عليه الحق حتى يستوفى آخر حقه ولو هلك الجلاء أو غاى لم ينقص ذلك حقه ورجع به على من عليه أصل الحق وكذلك الراهن لا ينقص هلاكه ولا قصصه حق المرتحن وإن السنة المينة بأن لا يضمن الراهن ولو لم يكن في سنة كان انما تعلم الفقهاء اختفوا فيما وصفنا من أنه ملك للراهن وأن المرتحن أن يحسبه بحقه لا تمتد بغيره دلالة يثبت أن الراهن ليس بمضمون (قال الشافعي) قال بعض أصحابنا قولنا في الراهن إذا كان بما يظهر هلاكه كمثل الدار والخل والعبد وما لفتنا بعضهم فيما يحق هلاكه من الراهن (قال الشافعي) وأسم الراهن جامع لما ظهر هلاكه ويحقيق وانما جاء الحديث بجهة ظاهراً وما كان بجهة ظاهره فهو على ظهوره وجله الآن تأتي دلالة على جاعته أو يقول العامة على أنه خاص دون عام وباطن دون ظاهر ولم نعلم دلالة جاءت بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم نصيرها لولا جاز هذا بغير دلالة عارفاً قال لا يقول الراهن الذي يذهب به إذا هلك حق صاحبه المرتحن الظاهر الهلاك لأن ما ظهر هلاكه فليس في موضع أمان فهو كالمضام

أهم أم ولحقى تلك
منه بعد قبوله سنة
أشهرنا كثر لأن الوطه
قبل القبول وطه كاس
وطه القول وطه ملك
فان مات قبل أن يقبل
أو رد قام ورثته مقامه
فان قبلوا فامسا ملكوا
أمة لائهم وأولاد أبيهم
الذين ولدت بعد موت
سدها أحرار وأمهم
ملوكة وإن ردوا كانوا
ممالك وكهت ما فاعوا
(قال السزفي) ليمات
أوههم قبل الملك لم يحضر
أن يملكوا عنه مالم
يملكون قوله أهل
شوال ثم قبل كانت
از كانه عليه وفي ذلك
دليل على أن الملك متقدم
ولولذلك ما كانت عليه
زكاة ماله ملك (قال)
ولو أوصى بخمار ومات
ثم وهب لخماره مائة
دينار وهي تسوى مائة
دينار وهي ثلث مال
الميت ولدت ثم قبل
الوصية بالخمار مائة ولا
يجوز زفيا وهب لها
وولها الواحد من

وافق قول شريح ان الرهن بموافقه قال وفيه موافقه فكذا قد يكون الفرس أكثر مما فيمن الحق ومثله
 وأقل ولم يروا أنه سأل عن قبة الفرس وهذا يدل على أنه ان كان لله رأى أن الرهن بموافقه قال فكيف لم
 تأخذه فلتا لو كان منفردا لم يكن من الرواية التي تقوم عليها فكيف وقدروا بنائع التي صلى الله عليه
 وسلم قولنا يتناقصا مع ما فيمن الحجة التي ذكرنا وصناعتها قال فكيف قلتم عن ابن المسيب منقطعاً
 ولم تقبلوه عن غيره قلنا لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعاً الا وحدها ما يدل على تسديده ولا أثر من أحد
 فيما عرفنا من الثقة معروف فن كان على حاله قلنا منقطعه رأينا غيره يسمى المجهول ويسمى من يرغب
 عن الرواية عنه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعض من لم يلق من أصحابه المستنكر الذي لا يوجد
 له شيء يسدده ففرقنا بينهم لا فراقاً أحاديثهم ولم نجاب أحداً ولكننا قلنا في ذلك لالة السنة على ما وصفتنا من
 صحة روايته وقد أخبرني غيره واحد من أهل العلم عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي
 هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث ابن أبي ذئب قال فكيف لم تأخذوا بقول علي فيه قلنا إذا
 ثبت عندنا عن علي رضي الله عنه لم يكن عندنا عندك وعندنا نحن أهل العلم أن نترك ما جاء عن النبي
 صلى الله عليه وسلم إلى ما جاء عن غيره قال فقد روى عبد الأعلى التلوي عن علي بن أبي طالب أنها بقولنا قلنا
 الرواية عن علي رضي الله عنه بأن يتردد الفضل أصح عنه من رواية عبد الأعلى وقد رأينا أصحابكم يضعون
 رواية عبد الأعلى التي لا يعارضها معارض تضعيفاً لشد يدك فكيف بما عارضه فنه من هو أقرب من العصة
 وأولى بها (قال الشافعي) وقيل لقاتل هذا القول قد خرجت فيه موارو عن عطاء برفعه ومن أصح
 الروايتين عن علي رضي الله عنه وعن شريح ومروان عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى قول يرويه عن إبراهيم
 الخثعمي وقد روى عن إبراهيم خلافه وإبراهيم لم يختلف الرواية عنه فنه زعمت لا يترك قوله وقلت قولاً
 متافهماً ما جاء عن أقاويل الناس وليس الناس في قول الأول وجه وإن ضعف الأول لكم فإنه لا وجه له
 بقوى ولا يضعف ثم لا تتعنون من تضعيف من حالف قول من قال يتردد الفضل أن يقول لا يدفعه أمانة
 ولا يباعوا اعتماداً فنه محسباً بشي فان هلك أراد فضله وهكذا كل مضمون بعينه اداك ضمن من ضمنه
 فنه (قال الشافعي) وهذا أضعف اذ كيف يترددان فضله وهو ان كان كالباع فهو بموافقه وان كان
 محسباً بقي فامعنى أنه مضمون وهو لا غضب من المرتين ولا عدوان عليه في حسبه وهو يبيع له
 حبه (قال الشافعي) ووجه قول من قال الرهن بموافقه أن يقول قد رضى الراهن والمرتهن أن يكون الحق
 في الرهن واداه هلك بموافقه لانه كالبدل من الحق وهذا أضعف وما لم يراضا بين مالك الراهن على الرهن
 انى ان ملكه المرتين ولو لم يملكه لم يرجع الى الراهن (قال الشافعي) والسنة ثابتة عندنا والله تعالى أعلم بما
 قلنا وليس مع السنة حجة ولا فيها الاتساع ما هم أنها أصح الاقوال مستداً وعجزاً (قال) وقيل لبعض من
 قال هذا القول الذي حكينا أنت أخطأ بخلاف السنة وأخطأ بخلاف ما قلت قال وأن حالف ما قلت
 قلبعت علينا أن رعنا أنه أمانة وحتجنا فيه ما ذكرنا غيره بما فينا ذكرنا كناية منه فكيف عبت قولاً
 طبعه بعضه قال لا وأين قلت زعمت أن الرهن مضمون قال نعم قلنا فهل رأيت مضموناً طبعه بعضه فكذلك
 الا الذي ضمنه فنه بالثقة ما بلغت قال لا غير الرهن قلنا فالرهن اذا كان عندك مضموناً لم يكن هكذا
 اذا كان سوى الفأوهو رهن بمائة لم يضمن المرتين تسماً لم لو كان مضموناً كما ذكرت قال هو في الفضل
 أمين قلنا ومعنى الفضل غير معنى غيره وقال نعم قلنا لان الفضل ليس برهن قال ان قلت ليس برهن قلت فأيا خذ
 مالك قال فليس لمالك أن يأخذ منه حتى يردى ما منه قلنا قال لا مهن قلنا فهو رهن واحد محسب
 بحق واحد بعضه مضمون وبعضه أمانة قال نعم قلنا لا نقبل مثل هذا القول عن مخالفه فلو قال هذا غيرك
 ضعفته تضعيفاً شديداً فيمأرى وقلت وكيف يكون الشيء الواحد مدفوعاً بالامر الواحد بعضه أمانة وبعضه

أيسه فالجارية بة عك
 متقدم وردها وما
 وهب لها ملكاً حادث
 بسبب متقدم (قال
 الشافعي) وينبغي في
 المسئلة الأولى أن تكون
 امرأته أم ولد له وكيف
 تكون أولادها يقول
 الوارث أحراراً على أبيهم
 ولا تكون أمهم أم ولد
 لأبيهم وهو غير أن عك
 الاخ أمانه في ذلك دليل
 على أن لو كان ملكاً
 حاداً لولد الميت لكانوا
 له ماله وقد قطع
 بهذا المعنى الذي قلت
 في كتاب الزكاة فتفهمه
 كذلك تجده ان شاء الله
 تعالى (قال الشافعي)
 ولو أوصى به بثلاث شيء
 بعينه فاستحق ثلثه
 كانه الثلث الباقي ان
 احتله ثلثه ولو أوصى
 بثلاثة لساكن فطر الى ماله
 قسم ثلثه في ذلك البلد
 وكذلك لو أوصى للغازين
 في سبيل الله فهم الذين
 من البلد الذي بماله
 ولو أوصى له فقتل
 أو رقب الموت الموصى

كان له قبوله ورده بعد موته وسواء أوصى به بأبيه أو غيره ولو أوصى له بدار كانت له ومائت فهاش أو أبها وعبرها دون ما فيها ولو أنه دمت في حياة الموصي كانت له إلا ما تهدم منها فصار غير ثابت فيها (قال) ويجوز نكاح المريض (وقال) في الأملاء يلقى الميت من فحصل غيره ثلاث حج يؤدي رمال يتصدق به عه أو دين يقضى ونطاق أجاز النبي صلى الله عليه وسلم الخ عمن الميت ودين الله تعالى إلى السماء وأمر به رسوله عليه الصلاة والسلام فإذا حازة الخ حيا جاره ميتا وكذلك ما توقع به عه من صدقة (وقال) في كتاب آخر ولو أوصى له ولكن لأصحبى بنته فالتباس أنه كأحد من الوصية للقراءة من ذوي الارحام

(قال الشافعي) رحمه الله ولو قال ثلثي لقرا بتي

مضمون (قال الشافعي) وقلنا رأيت جارية تسوى الفار هنت عامة وألق دبرهم فهاش بمائة ألبست الجارية بكها رهنما عامة والالف درهم رهن بكها بمائة قال على قلنا الكل مرهون منها ليس له أن يلقها ولا ادخال أحد رهن معه فيمن قيل أن الكل مرهون بالمائة مدفوع دفعوا أحدا بحق واحد فلا يخلص بعضهم دون بعض قال نعم قلنا وعشر الجارية مضمون وتسعة أعشارها أمانة ومائة مضمون وتسعة أمانة (قال الشافعي) وقوله إذا كانت الجارية قد دفعت ثار جارية تسعة أعشارها من الضمان والالف كذلك فما تقولان نقصت الجارية في غنها حتى تصير تسوى مائة قال الجارية كلها مضمونة على فان زادت بعد النقصان حتى صارت تسوى أثنين قال يخرج الزيادة من الضمان وبصر نصف عشرها مضمون وتسعة عشر جزءا من عشرين سهمها غير مضمون قلنا ثم هكذا ان قصت أيضا حتى صارت تسوى مائة قال نعم تعود كلها مضمونة قال وهكذا جوار لو رهن بسون عشرة آلاف بالكل كانت تسعة أعشاره خارجة من الرهن فثمان وعشر مضمون عند فقلت لبعضهم لو قال هذا غيركم كنتم شيئا أن تقولوا ما يحصل لك أن تتكلم في الفتاوى أنت لا تدري ما تقول كيف يكون رهن واحد بحق واحد بعضه أمانة وبعضه مضمون ثم زيد فيصير حما كان مضمنا وبما منه من الضمان لأنه ان دفع عندكم بمائة وهو بسوى مائة كان مضمونا كله وان دخر بعضه من الضمان ثم ان نقص عا إلى الضمان وزعت أنه ان دفع جارية رهننا بألف وهي تسوى ألفا فولدت أولادا يساوون ألاف الجارية مضمونة كلها والاولاد رهن كلهم غير مضمون لا يقدر صاحبهم على أخذهم لأنهم رهن وليسوا بمضمونين ثم ان مائة أهم صاروا مضمونين بحساب فهم كلهم مرهون رهن جاريون من الضمان ومرهون داخل بعضهم في الضمان خارج بعض (قال الشافعي) فقول قلنا هذا القول ما يدخل على أحد أجمع من قولكم أهله وأشد تناقضا أجبرني من أتى به عن بعض من نسب إلى العلم منهم أنه يقول لو رهن الجارية بألف ثم أدى الألف إلى الميرثين وقضاهن ثم دعاها بالجارية فقلت هل أن يدفعها إليه هلكت من مال الراهن وكانت الألف مسلة للرهن لانها حق فان كان هذا فقد صار وانه إلى مولاهن وكما جميع قولهم وليس هذا بابك رعا وصا وما يشبه مما سكتنا عنه (قال الشافعي) فقال قلنا من غيرهم نقول الرهن بما فيه الأثر أنه لما دفع الرهن يعني بشئ يعينه ففي هذا دلالة على أنه مدهرض الرهن والميرثين بأن يكون الحق في الرهن فليس في ذلك دلالة على ما قلت قال وكيف قلنا عا تعامل على أن الحق على مال الرهن والره ونسقمع الحق كما تكون الجمالة قال كله بأن يكون رضا أشه قلنا عا الرضا بأن يتبايعا به فيكون ملكا للرهن فيكون حيث نرضاهن مائة ولا يعود إلى ملك الراهن لا يتجدد بدع منه وهذا في قولنا وقولكم ملك الراهن فاي رضاهنما وهو ملك الراهن بأن يخرج من ملك الراهن الملك الميرثين فان قلت انما يكون الرضا اذا هلك فاعا ينفي أن يكون الرضا عند العقد والدفع فاعقدوه والدفع كان وهو ملك الراهن ولا بد من حكمه مما دفع به لان الحكم عندنا وعندك في كل أمر فيه عقدة عا هو على العقد

(رهن المشاع)

(قال الشافعي) رجه الله لأبأس بأن رهن الرجل نصف أرضه ونصف داره وسهما من أسهم من ذلك مشاعا غير مقسوما كان الكل معا وما كان ما رهن منه معا فلو ما لافق بين ذلك وبين السوء وقال بعض الناس لا يجوز الرهن الا مقسوما مقسوما لا يتخالط غيره واجمع قول الله تبارك وتعالى رهن مقبوضة (قال الشافعي) قلنا فما يجوز الرهن الا مقسوما مقسوما وقد يكون مقسوما وهو مشاع غير مقسوم قال فائل وكيف

يكون مقبوضا وانت لا تدري أي الشاخصين هو وكيف يكون مقبوضا في العبد وهو لا يتبعض فقلت كان القبض اذا كان اسما واحدا لا يقع عندك الا بغير واحد وقد يقع على معان مختلفة قال بل هو معنى واحد قلت أو ما يتبعض الدايير والدرهم وما صغر باليد ويتبعض الدور يدفع للمقاتع والارض بالتسليم قال بل فقلت فهذا يختلف قال بجمعه كله أنه منفصل لا يتخالط شيء قلت فقد تركت القول الاول وقلت آخر وستره ان شاء الله تعالى وقلت وكان القبض عندك لا يقع ابدا الاعلى منفصل لا يتخالط شيء قال نعم قلت فما تقول في نصف دار ونصف ارض ونصف عبد ونصف سيف اشترت منه ثوبا معلوم قال ما قلت وليس على دفع الثمن حتى تدفع الى ما اشترت فأقبضه قال نعم قلت فاني لما اشترت أردت نقض البيع فقلت باعني نصف دار ومسا على أدري أشترق الدار يقع أم غريها ونصف عبد لا ينفضل أبدا ولا ينقسم وأنت لا تحجزني على مسحه لان فيه ضررا ما أفسح البيع يعني وينسك قال ليس ذلك بل قبض نصف الدار ونصف الارض ونصف العبد ونصف السيف أن يسلمه ولا يكون دونه حائل قلت أنت لا تحجز بالبيع الا معلوما وهذا غير معلوم قال هو وان لم يكن معلوما بعينه منفصلا فالكمل معلوم ونصيب من الكل بحسب قلت وان كان محسوبا فاني لا أدري أين يقع قال أنت شريك في الكل قلت فهو غير مقبوض لانه ليس بمنفصل وأنت تقول فيما ليس بمنفصل لا يكون مقبوضا في حبل به الرهن وتقول القبض أن يكون منفصلا قال قد يكون منفصلا وغير منفصل قلت وكيف يكون مقبوضا وهو غير منفصل قال لان الكل معلوم وإذا كان الكل معلوما فالقبض بالجميع معلوم قلت فقد تركت قولك الاول وترك قولك الثاني فإذا كان هذا كما وصفت يجوز البيع فيه والبيع لا يجوز الا معلوما فعمله معلوم ويتم القبض لان البيع عندك لا يتم حتى يقضى على صاحبه يدفع الثمن المقبوضا وكان هذا عندك قبضا رعا في الرهن غير قبض فلا بد وان تكون أخطأ بقولك لا يكون في الرهن قصدا أو بقولك لا يكون في البيع قصدا (قال الشافعي) فالقبض اسم جامع وهو يقع على معان مختلفة كصف ما كان الشيء معلوما أو كان الكل معلوما والثمن من الكل جزءه لو من أجزاء وسلم حتى لا يكون دونه حائل فهو قبض قبض الذهب والفضة والسياب في مجلس الرجل والارض أن يوثق في مكانها فتسلم لا تتحجبها بدلا لا يحيط بها جدار أو القبض في كثير من الدور والارضين اسلامها باعلاقتها والصيد تسليمهم بحضرة القابض والاشاع من كل أرض وغيرها أن لا يكون دونه حائل فهذا كله قبض يختلف بجمعه اسم القبض وان تفرق الفصل فيه غير أنه بجمعه أن يكون مجموع العين والكل جزء من الكل معروف ولا حائل دونه فاذا كان هكذا فهو مقبوض والذي يكون في البيع قصدا يكون في الرهن قبضا لاختلاف ذلك (قال الشافعي) ولم أسمع أحدا اعتدنا مخالفا فيما قلنا من أنه يجوز فيه الرهن والذي يخالف لا يفتح فيه متقدم من أثر فلازم اتباعه وليس بقياس ولا معقول فصيرون في اتباع الذي يلزمهم أن يعرفوا بين الشئين اذا فرقت بينهما لا تار حتى يعاقروا الا ما في بعض ذلك لأن يجوزوا الاشياء نحو ما في مثال ثم تأتي أشياء ليس فيها أثر فمصرفون بينها وهي مجتمعة بأرائهم ونحن وهم يقولون في الا نارتفع كما حدثت ومما قلت وقلنا لا ترى لا يقبل الاقباض على أثر (قال الشافعي) وان تبعاع الراهن والمرتهن على شرط الرهن وهو أن يوضع على يد المرتهن فصار وان وضعه على يد عدل فصار وليس لواحد منهما الخراج من حيث يضعه الا اجتماعهما على الرضا بان يخرجاه (قال الشافعي) فان خب الموضوع على يده فلما أحدهما الى الخراج من يده فينبغي لهما كتمان كانت تفسير حاله عما كان عليه من الامانة حتى يصير غير أمين ان يخرجته ثم بأمرهما ان يتراضا فلا والارض لهما كما يحكم عليهما فيما يتراضا فيه بما لزمهما قال وان مات الموضوع على يده الرهن وكذلك يتراضا ان يرضى لهما القاض ان يبيات الراضي (قال الشافعي) وان مات المرتهن والرضع على يده ولم يرض الرهن وصيه ولا وارثه قبل لو ارثه ان كان بالعا أولوصيه ان لم يكن بالعا تراض أنت وصاحب الرهن فان فعلا والامسيرة

أولوى وأرجسى
لأرجى فسواهم قبل
الاب والأموأرهم
وأبعدهم وأغناهم
وأفقرهم سواء لانهم
أعطوا بأسم القرابة كما
أعطى من شهد القتال
بأسم الحضرة وان كان
من قبيلة من قرش
أعطى بقرابته
المعروفة عند العامة
فيظهر الى القبيلة التي
ينسب اليها يقال من
بنى عبد مناف ثم يقال
وقد تفرقت بنو عبد
مناف فن أبيهم قبل من
بنى عبد يزيد بن هاشم
ان المطلب فان قيل
أفتميز هؤلاء قبل نعم
هم قبائل فان قيل فن
أبيهم قبل من بنى عبد
ابن عبد بن زيد فان قيل
أفتميز هؤلاء قبل نعم
بنو السائب بن عبيد
ان عبد بن زيد فان قيل
أفتميز هؤلاء قبل نعم
بنو شامع بن سواع
وبنو عباس أو عباس
شأن المرتضى وكل هؤلاء
بنو السائب فان قيل

بالداهم كان الرهن مثلاً أو أقل أو أكثر من الحق وليس هذا بيع (قال الشافعي) وإذا استعار رجل من رجل عبداً رهنه فمهرته فمهره جازاً إذا تصادق على ذلك أو قامت به بينه كما يجوز لو رهنه ماله العبد فان أراد ماله العبد أن يخرج من الرهن فليس له ذلك إلا أن يدفع الرهن أو ماله العبد متطوعاً الحق كله (قال الشافعي) وماله الرهن أن يأخذ الرهن باقتساکه متى شاء لانه أعاره به بلامته كان ذلك قبل محل الدين أو بعده (قال الشافعي) فان أعاره إياه فقال ارهنه إلى سنة ففعل وقال افتكه قبل السنة ففيها قولان أحدهما أنه أن يأخذ مبيعاً ماله في ماله حتى يصلمه له كما أخذ منه ومن حقه من قال هذا أن يقول لو أعرتك عبدى بمثل سنة كان لي أخذه الساعة ولو أسلفتك ألف درهم إلى سنة كان لي أخذهها مثلك الساعة والقول الآخر أنه ليس له أخذه إلى السنة لانه قد أذن له أن يصير فيه حقاً فغيره فهو كالضامن عنه مالا ولا يشبهه انته برهنه إلى مقتار به ياد ولا يسلطه (قال الشافعي) ولو تصادق على أنه أعاره إياه برهنه وقال أذنتك في رهنه بألف وقال الرهن والمرتهن أذنتك في باقيين فالقول قول مالك العبد في أنه بألف والالف الثانية على الرهن في ماله للرهن (قال الشافعي) ولو استعار رجلان عبدان من رجل فمهرهما من رجل بمائة ثم أتى أحدهما بخمسين فقال هذا ما يارضي من الحق لم يكن واحدهما ضامناً عن صاحبه وإن اجتمعا في الرهن فان نصفه مفكوك ونصفه مرهون (قال الشافعي) وإذا استعار رجل من رجلين عبداً رهنه بمائة ثم جاء خمسين فقال هذمه كماله حتى فلان من العبد حتى فلان مرهون ففيها قولان أحدهما أنه لا يفتك إلا الماعا الأخرى أنه لو هن عبد النفس بمائة ثم جاء بـتبعين فقال فك تسعة أعشاره وأترك العشر مرهوناً لم يكن منه شيء مفكوكاً وذلك أنه رهن واحد بحق واحد فلا يفتك إلا ماعا والقول الآخر أن المالك لما كان لكل واحد منهما على نصفه جازاً أن يفتك نصف أحدهما دون نصف الآخر كما لو استعار من رجل عبداً ومن آخر عبداً فمهرهما ما زان يفتك أحدهما دون الآخر والرجلان وإن كانا مذكهما في واحد لا يجرأ فأحكماهما في البيع والرهن حكم ماله العبد من المقتري (قال الشافعي) ولولي التيم أو وصيه أن يرهنه عنه كما يبيعان عليه فبالأدنة منه ولا أذن له في التجارة وللقايب والمشترك والمستأمن أن يرهن ولا بأس أن يرهن المسلم عند المشترك والمشترك عند المسلم كل شيء ما خلا المصنف والرفيق من المسلمين فأناتكم أن يصير المسلم تحت يدى المشترك بسبب شبه الرق والرهن وإن لم يكن رقاً فان الرفيق لا يتمتع إلا بالامن الذي لمن صار تحت يده يصير ماله (قال الشافعي) ولو رهن العبد لنفسه ولكنه تركه لمأوصفاً ولو قال قائل أخذ الرهن باقتساکه حتى وفي المرتين المشترك حقه متطوعاً أو يصير في يده بما يجوز له ارتهاه فان لم يترافضيا فضحت البيع كان مذهباً فأما ما هوهم فلا بأس برهنه من المشتري فان رهن المصنف قلنا إن رضيت أن ترد المصنف ويكون حقه عليه فذلك أو ترافضيا على ما سوى المصنف مما يجوز أن يكون في يديك وإن لم ترافضيا فضحت البيع بيتك إلا القرآن أعظم من أن يترك في يدى مشترك بقدر على أخراجه من يده وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع من المسلمين إلا طاهر ونهى أن يسافر به إلى بلاد العدو (أخبرنا) إبراهيم وغيره عن جعفر عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند أبي الشعمر اليهودي (قال الشافعي) ويقف على المرتبة له فان رهنه منه شيئاً بعد الوقف فلا يجوز في رقل بعض أصحابنا على حال وفي قول بعضهم لا يجوز إلا أن يرجع إلى الإسلام فبذلك ماله فيجوز الرهن وإن رهنه قبل وقفاً ماله فمهره جازاً كما يجوز للمشترك يسلد الحرب ما صنع في ماله قبل أن يؤخذ عنه وكما يجوز للرجل من أهل الإسلام والذمة ما صنع في ماله قبل أن يقوم عليه غراماً أو فاداً فاعوا عليه لم يجر ما صنع في ماله حتى يستوفوا حقوقهم أو يرومونها (قال الشافعي) وليس للقارض أن يرهن لأن المالك لأصاحب المال مكان في القارضة فضل عن رأس المال أو لم يكن وانما مالك المقارض

أو زوجته لم يكن رجوعاً ولو كان الموصى به قسماً فخطه بقتع أو طعنه دقاً أو دقاً فصير بهتاً كان أيضاً رجوعاً ولو وصى به بكتابة خطه بمافيته ثم خطها غلها لم يكن رجوعاً وكانت له المكية بحالها

(باب المرض الذي تجوز فيه العطية ولا تجوز والخوف غير المرض)

(قال الشافعي) رحمه الله كل مرض كان الاعاب فيه أن الموت تخوف عليه فعطيته إن مات في حكم الوصايا والافهوك العيص ومن الخوف منه إذا كانت حتى بدأت بصاحبها ثم إذا انطاول فهو مخوف إلا بع فانها إذا استمرت بصاحبها ربحاً فقير بخسوفة وإن كان معها وجع كان مخوفاً وذلك مشل البرسام أو الرعاف الدائم أو ذات الجنب أو الخاصرة أو

الراهن شيأ من الفضل شرطه ان سلم حتى يصير رأس المال القروض اليه أحد عشر شهرا ولم يزل يسلم لم يكن له شيء قال وان كان عبيدين رجلين فأذن أحدهما الآخر ان يرهن العبد فله رهن جائز وهو كره من جميع الحق لا يفلح بعضه دون بعض وفيها قول آخر ان الراهن ان فلك نصيبه منه فهو مقكوك ويجبر على فلك نصيبه بركه في العبد ان شاذلك بركه فله وان فلك نصيب صاحبه منه فهو مقكوك وصاحب الحق على حقه في نصف العبد الباقي وان لم يأن ذلك بشرط العبد بشرط بركه في أن يرهن نصيبه من العبد فله رهن العبد من رهنه من العبد غير موقوف على الأثرى ان رجلا لو تعدى نصفه مروهون ونصف بركه الذي لم يأن ذلك في رهنه من العبد غير مروهون الأثرى ان رجلا لو تعدى رهنه عن عبد رجل بفراذه لم يكن له رهننا وكذلك يطل الرهن في النصف الذي لا يملكه الراهن (قال الشافعي) ويجوز رهن الانثى الشيء الواحد (قال الشافعي) فان رهن رجل رجلا أمة قولت أو مائتا فاشترى أو مائشة فتناخت فاختلف أصحابنا في هذا فقال بعضهم لا يكون ولد الجارية ولاتناج المائشة ولا ثمرة الحائط رهننا ولا يدخل في الرهن شيء برهنه ما نكه قط ولم يوجب فيه مالا أحد وانما يكون الولد تبعاً للبوع اذا كان الولد لم يحدث قط الا في ملك المشتري وان كان الحمل كان في ملك البائع وتبعاً للعق لان العتق كان ولم يولد المالك فلم يصري الى أن يكون محمولاً له بل يصير الى حكم الحياة الظاهر الا بعد العتق لانه هو متبع لامة وعمر الحائط انما يكون تبعاً للبوع مالم يورث واذا ابرهوه للبائع الآن يشترط المتابع (قال الشافعي) والعق والبيع مخالف للرهن الأثرى انه اذا باع فقد حول ربة الاسمة والحائط والمائشة من ملكه وحوته الى ملك غيره وكذلك ان عتق الامة فقد أخرجها من ملكه شيء جعله الله وملكك نفسها والرهن لم يخرجه من ملكه قط هو في ملكه بحالة الا انه يحول دونه بحق حسيبه لغيره اجازته السلطان كما كان العبد وقد أحرره من غير موكان المستأجر حق في غفخته الى المدة التي شرطته من مال العبد والمائشة وكالاجر الامة فتكون محتبة عنه بحق فيها وان ولدت اولاد لم تدخل الاولاد في الاجارة فكذلك لا تدخل الاولاد في الرهن والرهن بمنزلة ضمان الرجل عن الرجل ولا يدخل في ضمان الامن أدخل نفسه فيه وولد الامة ونتائج المائشة وغر الحائط مما يدخل في الرهن قط وقد أخبرنا طرفة بن مازن عن معمر بن ابن طلوس عن ابيه ان معاذ بن جبل قضى في رهنه ثمنه ثمنه فاشترى الرهن من رأس المال وذكر سفيان بن عيينة شبهه (قال الشافعي) وأحب مطر قالة في الحديث من طام حج رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وهذا كلام يحتمل معاني فاطهر معانيه ان يكون الراهن والمرتهن راضيا ان تكون الثمرة رهنها وان يكون الدين حالاً وان يكون الراهن سلف المرتهن على بيع الثمرة واقتضاها من رأس ماله واذن ذلك وان كان الدين الى أجل ويحتمل غير هذا المعنى فيقول ان يكون راضيا ان الثمرة للرهن فتأذاه الى ذلك فقال هي من رأس المال لا للرهن ويحتمل ان يكونوا اسعوا هذا بتقديمها فاعلم انهم لا تكون للرهن وبشبه هذه القوة من عام حج رسول الله صلى الله عليه وسلم كانتهم كانوا يقضون بان الثمرة للرهن قبل حج النبي صلى الله عليه وسلم وظهر حكمه فردهم الى ان لا تكون للرهن فلما لم يكن له ظاهر مقصر اعطيه وصار الى التأويل لم يجز لاحد في شيء الاجازة عليه وكل يحتمل معنى لا يخالف معنى قول من قال لا تكون الثمرة رهنها مع الحائط اذا لم تشترط (قال الشافعي) فان قال قائل وكيف لا يكون له ظاهر مخالف حكمه قلت رأيت رجلا رهن رجلاً مائتا فاطهر الحائط للرهن يبيع الثمرة وحسابها من رأس المال فكانت باعاً لنفسه لا لتسليم من الراهن وليس في الحديث ان الراهن سلف المرتهن على بيع الثمرة ويجوز للرهن ان يقبضها من رأس ماله ان كان الدين الى أجل قبل محل الدين ولا يجيز هذا أحد علمته فليس وجه الحديث في هذا الا لتأويل (قال الشافعي) فلما كان هذا الحديث هكذا كان ان لا تكون الثمرة رهنها ولا الولد ولا التناج أصح لا قول عنده والله تعالى أعلم (قال الشافعي) ولو قال قائل الآن ينشأ طاعة الرهن ان يكون الولد التناج والنسر رهنها نفسه ان يجوز عندي وانما أجزه على ما لم يكن ان ليس ينسلك فلا يجوز ان عاك

القولج ونحوه فهو
مخوف وان سهل بطنه
يوماً واثنين وتأتي منه
الدم عند الخلاء لم يكن
مخوفاً فان استمر به بعد
يومين حتى يجهله أو
منعه النوم أو يكون
البطن متضيقاً فهو
مخوف فان لم يكن
متضيقاً ولم يضره شيء أو
تقطع فهو مخوف
وإذا أشكل سئل عنه
أهل البصر ومن ساوره
الدم حتى تغير عقله
أو السر أو ألبعم كان
مخوفاً فان استمر
به فالج بالأغلب إذا
تطاول به أنه غير مخوف
والسل غير مخوف
والطاعون مخوف حتى
يذهب ومن أنقذته
الجراح فهو مخوف فان لم
تصل إلى مقتل ولم تكن
في موضع لحم ولم يجلبه
لها وجع ولا ضران ولم
يأتكل ويرم فغير مخوف
وإذا اكتصت الحرب
فمخوف فان كان في
أيدى مشركين يقتلون
الاسرى مخوف (وقال)

في الاملاء اذا قدم من

عليه قصاص غير مخوف
ماله يجرحو الامة يمكن
أن يستركوا يهيسوا
(قال الميرزا) الاول
أشبه بقوله وقد يمكن
أن يسلم من التهام
الحرب ومن كل مرض
مخوف (قال) واذا
ضرب الحاصل الطلق
فهو مخوف لانه كالثلث
وأشدد وجاؤه تعالى
أعلم

(باب الاوصياء)

(قال الشافعي) رحمه
الله ولا يجوز الوصية
الى اب بالغ مسلم حر
عدل أو امرأة كذلك
فان تفسرت حاله
أنحرت الوصية من
يده وضم اليه اذا كان
ضعيفا أسن معه فان
أوصى الى غير ثقة فقد
أخطأ على غيره فلا
يجوز ذلك ولو أوصى
الى رجلين فبات
أحدهما وتفسير بدل
مكانه آخر فان اختلفا
قسم بينهما ما كان
ينقسم وجعل في أيديهما

(١) قوله بواجب الرهن
في نسخة وأجر الرهن
وقوله فلصاحب الرهن
كذلك النسخ التي عندنا
وله فلصاحب الحق
وحره أم معجسه

ما لا يكون وهذا شبه معنى حديثه معاذ الله تعالى أعلم وان لم يكن بالبن جذا كان مذهبوا لولا حديث
معنا ما رأيت شبهه أن يكون عندهما نارا (قال الربيع) وفيه قول آخر له أذا رهنه ما شئته أو تخللا على
أن ما حدث من الشئ أو الترهين كان الرهن بالطلا لانه رهنه ما لا يعرف ولا يفسد ويكون ولا يكون
ولا اذا كان كيف يكون وهذا أصح الاقوال على مذهب الشافعي (قال الشافعي) وقال بعض أصحابنا
التره والنتاج وولد الجارية ترهن مع الجارية والمشتا والمطاط لانه منه وما كسب الرهن من كسب أو وهب
له من ثمن فهو ملكه ولا يشبه كسبه الجناية عليه لان الجناية ثمن له أو لبعظه (قال الشافعي) واذا دفع
الراهن الرهن الى المرتهن أو الى العدل فأراد أن يأخذ من يده خدمة أو غيرها فليس له ذلك فان اعتقه
فان مسلم بن خالد أخبرنا عن ابن جريج عن عطاء في العبد يكون رهنا فعتقه سيده فان العتيق بالحل أو مردود
(قال الشافعي) وهذا وجه وجهه أن يقول قوله اذا كان العبد بالحق الذي جعله فيه فهو لانيته وبين
أن يأخذ مائة يتخدمه فهو من أن يعتقه أبعد فاذا كان في حال لا يجوز له فباعته أو باطل الحاكم فيها
عتقه ثم فكه بعد لم يعتق يعتق قد أبطل الحاكم (وقال) بعض أصحابنا اذا اعتقه الراهن نظرت فان كان
له مال بني بقية العبد أخذت قيمته منه فعملت برهنا وأنفذت عتقه لانه مالك (قال وكذلك ان أبرأ صاحب
الدين أو قضاه فرجع العبد الى مالكه وانفسخ الدين الذي في عتقه أنفقت عليه العتق لانه مالك وانما العلة التي
منعت بها عتقه من غير عتقه لما انفسخ ذلك أنفقت فيه العتق (قال الشافعي) وقد قال بعض الناس
هو حر ورسي في قيمته والذي يقول هو حر يقول ليس لسيد العبد أن يبيعه وهو مال له ولا يره ولا يقبضه
ساعة واذا قبل له وهو مال قديا بيعا محصيا قال في معنى نصيه حال يسه وبين أن يترجم من الرهن
فقبل له فإذا منعت أن يترجمه من الرهن بعوض يأخذ منه لعله أن يؤدبه الى صاحبه أو يعطيه ما رهنه
مكانه أو قال أبيع لا يتلف ثم ادفع الثمن رهنه فقلت لا لا الرضا المرتهن ومنعته وهو مالك أن رهنه من غيره
فأبطل الرهن ان فعل ومنعته وهو مالك أن يتخدمه ساعة وكانت تحتل فيه أنه قد أوجب فيه ما لتعبر
فكيف أجزته أن يعتقه فيترجمه من الرهن الاخراج الذي لا يعود فيه أبدا لقد منعت من الأقل وأعطيت
الاكثر فان قال أسبغها فالاستسقاء يضال لم يعبد والمرتهن أرايت ان كانت أمة تساوى الوفا يعلم
أنها جارة عن اكتاب نفقتا في أي شيء تسمى أو أرايت ان كان الدين حالا أو الى يوم فاعتقه ولعل
العبد يملك ولا مال له والامة فيطلى حق هذا أو يسي فيه ما تسنة ثم لعله لا يؤدى منه شيء ولعل الراهن
مفلس لا يجدر بها فقد ألتف حق صاحب الرهن ولم تنفع رهنه فترجع للدين الذي رهنه اذا هلك الرهن
لا فيه زعيم ومرة تنظر الى الذي فيه الدين فيغيره عتق صاحبه وتلف فيه حق الغريم وهذا قول متباين
واخبار من الرجل بعتة فيكون أحسن حالا من لم يترهن والمرتهن في أكثر قول من قال هذا أسوأ حالا من
الذي لم يترهن ومائتي أسرعلى من يستغنى بتمت من أن يبال صاحب الرهن أن يصير ما يراه ما عتقه أو
رهنه فاذا أي قال لاخرجه من يده فاعتقه فالتف حق المرتهن ولم يجحد عند الراهن وقاه (قال الشافعي)
ولا أدري أبرأ يرجع بالدين على الغريم المعتق أم لا (قال الشافعي) فان قال قائل لم أجزت العتق فيه اذا
كان له مال ولم يقل ما قال فعتقه قبل له كل مال يجوز عتقه الا لعله حق غيره فاذا كان عتقه ياه يتلف حق
غيره لم أجزه واذا لم يكن يتلف قيمته لم يمتا وكنت أخذ العوض منه وأصير رهنه كهو فقد ذهب العلة التي
بها كنت مبتلا للعتق وكذلك اذا أدى الحق الذي فيه استيفاه من المرتهن أو أبرأ ولا يجوز الرهن المقبوضا
وان رهنه رهنه فقبضه هو ولا عدل فيه معلى يديه فالرهن مفسوخ والقض ما وصفت في صدر الكتاب
مختلف قال وان قبضه ثم أعاده يابا أو أرحا ياه هو أو العدل فقال بعض أصحابنا لا يخرج هذا من الرهن
لانه اذا أعاده ياه في شأه واذا أجره فهو كالأجنبي (١) بواجب الرهن اذا ذن له سيده والابارة لالث

فإذا كانت لك ثلاث فطماص بالرهن أن يأخذ الرهن لأن الإجارة منفعة وهكذا تقول (قال الشافعي) فان تباع على أن رهنه فرهته بقض أو رهنه بعد البيع فكل ذلك جائز وإذا رهنه فليس له إخراجها من الرهن فهو كالشمان يجوز بعد البيع وعنده (قال الشافعي) فان تباع على أن رهنه بعد أخذها حرم فالبايع بالخيار في فسخ البيع أو أثنائه لأنه قد باع على وثيقة فلم يتم له وإن تباع على رهنه فلم يقبضه فالرهن منسوخ لأنه لا يجوز إلا بمقبوضا

(جنابة الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جنح الأجنبي على العبد المهرهون جنابة تلتفه أو تلتف بعضه أو تنقصه فكان له أن يرضى فالتك العبد المهرهون المصم فيها وإن أحب المرتين حضوره أو حضره فإذا قضى له بأرض الجنابة دفع الأرض إلى المرتين إن كان الرهن على يديه أو إلى العدل الذي على يديه وقيل للرهن إن أحييت فسله إلى المرتين قصاصا من حقه طيل وإن شئت فهو موقوف في يديه رهنا أو في يدي من على يديه الرهن إلى محل الحق (قال الشافعي) لا أحب أحدا يعقل يختار أن يكون من ماله شيء يقف لا يقبضه فينتفع به إلى محل الدين ولا شيء وجهه من الرهن موقوف أو غير مضمون أن تلف تلف بالرضمان على الشيء في يديه وكان أصل الحق ثابتا فما كان عليه على أن يكون قصاصا من دينه (قال الشافعي) فان قال الراهن أنا أخذت الأرض لأن ملك العبد فليس ذلك من قبل أن ما كان من أرض العبد فهو ينقص من ثمنه وما أخذ من أرضه فهو يقوم مقام دينه لا عوض من دينه والعوض من البدن يقوم مقام البدن إذا لم يكن له ملكه أخذ بدن العبد فكذلك لا يكون له أخذ أرض بدنه ولا أرض شيء منه (قال الشافعي) وإن جنح عليه ابن المرتين فجنابته كجنابة الأجنبي وإن جنح عليه المرتين فجنابته أيضا كجنابة الأجنبي إلا أن مالك العبد يغير بين أن يجعل ما يزن من ثمن عتق العبد قصاصا من دينه أو يقرره رهنا في يديه إن كان الرهن على يديه وإن كان موضوعا على يدي عدل أخذ ما يزن من عتقه فدفعت إلى العدل (قال الشافعي) فان جنح عليه عبد المرتين قبل الرهن أفد عتقه بجميع الجنابة أو أسله يباع فان فداه فارهن بالخيار إن كان يكون العداء قصاصا من الدين أو يكون رهنا كما كان العبد وإن أسلم العبد بيع العبد ثم كان غنه رهنا كما كان العبد المجنح عليه (قال الشافعي) وإن جنح عبد المرتين على عبد الرهن جنابة لا تبلغ النفس فالقول فيها كالقول في الجنابة في النفس بخيرين أن يفسده بجميع أرض الجنابة أو يسلمه يباع فان أسلمه بيع ثم كان غنه كما وصفت لك (قال الشافعي) وإن كان في الرهن عبدان فبني أحدهما على الآخر فالجنابة هدر لأن الجنابة في عتق العبد لا في مال سيده فإذا جنح أحد هما على الآخر فكما جنح على نفسه لأن المالك الرهن لا يستحق الأما هو له رهنه لغره فالسيد لا يستحق من العبد الخافى الأما له والمتره لا يستحق من العبد الخافى أيضا الأما هو له رهنه وما هو رهنه له (قال الشافعي) وإن كان الرهن أمة فولدت وإدجنج عليها ولدها فولد لها كعبد السيد لو جنح عليها لأنه خارج من الرهن (قال الشافعي) وإن جنح عبد الرهن على عبده المهرهون قبل له قد تلف عبداً عبداً والتلف كله أو بعضه مهرهون بحق لغره فيه فأنه بالخيار في أن يفسد عبداً بجميع أرض الجنابة فإن فعلت فأنه بالخيار في أن يكون قصاصا من الدين أو رهنا مكان العبد المهرهون لأن البدل من الرهن يقوم مقامه أو تسلم العبد الخافى فباع ثم يكون غنه رهنا مكان المجنح عليه (قال الشافعي) فان جنح الرهن على عبده المهرهون ففسد جنح على عبد لغره فيه حتى برهنه لأنه منع منه سيده ويبيع فيكون المرتين أحق بثمنه من سيده ومن غرامه فقال أنت وإن كنت جنيت على عبداً فجنابته عليه إخراجاً من الرهن أو نقصاً فان شئت فأرض جنابته عليه ما بلغت قصاصاً من دينك وإن شئت فسله يكون رهنا مكان العبد المهرهون قال وذلك إذا كان الدين حالاً فما إذا كان إلى

نصفين وأمر بالاحتفاظ
بما لا ينقسم وليس
للموصى أن يوصي بما
أوصى به إليه لأن
الميت لم يرض الموصى
إليه الآخر (طو)
قال فان حدث
بوصي حدث فقد
أوصيت إلى من أوصى
إليه لم يجز لأنه أنما
أوصى به إلى غيره
(وقال) في كتاب اختلاف
أبي حنيفة وابن أبي
ليلى أن ذلك جائز إذا قال
قد أوصيت بالبدل تركه
فلان (قال المزي) رحمه
الله وقوله هذا
يوافق قول الكوفيين
والمدنيين والذي قبله
أشبه بقوله (قال الشافعي)
ولا ولاية للموصى في
انكاح بنات الميت
(ما يجوز للموصى أن
يصنعه في أموال
اليتامى)

(قال الشافعي) رحمه
الله ويخرج الوصي من
مال اليتيم كل ما يزن من
زكاته ماله وجنابته وما
لا غناه به عنه من نفقته

أجل فيؤخذ الأرض فيكون رهننا الآن بفراضها الحاق الرهن والمرتهن بأن يكون قصاصا (قال الشافعي) وإن كانت الجناية من أجنبي عند المالك البعد الرهن أن يقتصر له من الحاق أن كان بينهما قصاص وإن عرض عليه الصلح من الجناية فليس يلزمه أن يصلح وله أن يأخذ القود ولا يسد مكانه غيره لأنه ثبت له القصاص وليس بمقتضى أخذ القصاص وقال بعض الناس ليس له أن يقتصر وعلى الحاق أرض الجناية أحب أركه (قال الشافعي) وهذا القول بعيد من قياس قوله هو يخرج حق الرهن إذا أغنى البعد وبسبب البعد والذي يقول هذا القول يقتصر للبعدين الحر وزعم أن الله عز وجل حكم بالقصاص في القتل وسأوى النفس بالنفس ويزعم أن ولي القتل لو أراد أن يأخذ في القتل البعد الذي لم يكن ذلك له من قبل أن الله عز وجل أوجب له القصاص إلا أن يشاء ذلك القاتل وولي المقتول فيصلط عليه (قال الشافعي) فإذا زعم أن القتل يجب فيه بحكم الله تعالى في القتل وكان وليه يريد القتل فنهى أباه فقد أبطل ما زعم أن فيه حكما منع السد من حقه (قال الشافعي) فإن قال فإن القتل يطل حق المرتهن فكذلك قد أبطل حق الرهن وكذلك لو قتل نفسه أو مات بطل حق المرتهن فيه وحق المرتهن في كل حال على مالك البعد فإن كان انما ذهب إلى أن هذا أصل الحكم ما فقد بطل القاتل على نفسه فأخذت مما لا واثم عليه عنده قصاص ومنع السيد ما زعم أنه أوجب له وقد يكون البعد عنه عشرة دنانير والحق إلى سنة فيعطيه به رجل لرغبته فيه ألف دينار فقال المالك البعد هذا أفضل كثيرا أخذته فتعفى دينك ويقول ذلك القريم ومالك البعد يحتاج فزعم قائل هذا القول الذي أبطل القصاص للنظر للمالك والمرتهن أنه لا يكره ومالك البعد على بيعه وإن كان ذلك نظر الهما معا ولا يكره الناس في أموالهم على إخراجهم من الجار يدون الآن يلزمهم حقوق الناس وليس المرتهن في بيعه حتى يجل الأجل (قال الشافعي) فإن جنى البعد الرهن جناية فليس يغير بين أن يفديه بأرض الجناية فإن فعل فالبعده بماله أو يسله يباع فإن أسله لم يكف أن يجعل مكانه غيره لأنه إنما أسله بحق وجب فيه (قال الشافعي) فإن كان أرض الجناية أقل من قيمة البعد المسلم ماله فيبيع دفع إلى الجاني عليه أرض جانيته ورد ما بقي من ثمن البعد رهننا (١)

(١) وترجم في اختلاف العراقيين باب الرهن أخبرنا بالربيع قال قال الشافعي وإذا ارتهن الرجل رهننا فوضعه على يدي عدل رضامحبه فهلك الرهن من عند العدل وقبته والدين سواء فإن أباحقنه كان يقول الرهن بمحابه وقد بطل الدين وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الدين على الرهن كاهو والرهن من ماله لأنه لم يكن في يدي المرتهن إنما كان موضوعا على يدي غيره (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل الرهن فقبضه منه أو قبضه عدل وضياه فهلك الرهن في يديه أو في يدي العدل فسواء الرهن أمانة والدين كاهو لا ينقص منه شيء وقد كسنا في هذا كتابا طويلا وإن مات الرهن وعليه دين والرهن على يدي العدل فإن أباحقنه كان يقول المرتهن أحق بهذا الرهن من الغرماء به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الرهن بين الغرماء والمرتهن بالخصص على قدر أموالهم وإذا كان الرهن في يدي المرتهن فهو أحق به من الغرماء وقوله ما يجعلا فيه واحد (قال الشافعي) وإذا مات الرهن وعليه دين وقدر رهننا على يدي صاحب الدين أو يدي غيره فسواء المرتهن أحق بهذا الرهن حتى يستوفي حقه فيه فإن فضل فيه فضل كان الغرماء شركاء فيه وإن نقص عن الدين خاص أهل الدين بما بقي له في مال الميت وإذا رهن الرجل الرجل دارا ثم استحق منها نقص وقد قبضها المرتهن فإن أباحقنه كان يقول الرهن باطل ولا يجوز وهذا يأخذ حفطي عنه في كل رهن فاسد وقع فاسد فاصحاب المال أحق به حتى يستوفي ماله يباع له منه وكان ابن أبي ليلى يقول ما بقي من الدار فهو رهن بالحق وقال أبو حنيفة وكيف يكون ذلك وإنما كان رهنه نصبا غير مقسوم (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل الرجل دارا فقبضها المرتهن ثم استحق من الدار شيء كان =

وكسوته بالمعروف
وإذا بلغ المسلم ولم يرشد
زوجه وإن احتاج إلى
خادم ومثله بخدم
اشتريه ولا يجمع له
أمرأتين ولا جاريتين
لوطه وإن اتسع ماله
لأنه لا يفتق في جارية
لوطه فإن أكثر
الطلاق لم يزوج ورسى
والحق مردود عليه
(قال المزني) رجه
الله هذا آخر ما وصفت
من هذا الكتاب أنه
وضعه بخطه لأعلم أحدا
سمعه منه وسمعته
يقول لو قال أعطوه كذا
ولذا من دنانير أعطى
دينار بن ولوم بقل من
دنانيري أعطوه ما شأوا
اثنتين

(كتاب الوديعة)

(قال الشافعي) رجه
الله وإذا أودع رجل
وديعة فأراد سفرها
يشق بأحد يجعلها عنده
فسافر بها را أو بجرا
ضمن وإن دفن في منزله
ولم يعلم بها أحد يأتته
على ماله فهلكت ضمن

(التفليس)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعارجل أفلس فأدرك الرجل ماله بعينه فهو أحق به (قال الشافعي) وأخبرنا عبد الوهاب الثقفي أنه سمع يحيى بن سعيد يقول أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز حدثه أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به (أخبرنا) محمد بن اسمعيل بن أبي فديعلج عن ابن أبي ذئب قال حدثني أبو المعتمر بن عمرو بن زافع عن ابن خلدة الزرقى وكان قاضيا بالمدينة أنه قال جئنا أبا هريرة رضي الله عنه في صاحب لدا قد أفلس فقال هذا الذي قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم جمل ما أتى وأفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجدته بعينه (قال الشافعي) وبحديث ما قبل أن أس عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد وحديث ابن أبي ذئب عن أبي المعتمر في التفليس تأخذ ما بقي من الدار وهما جميع الدين الذي كانت الدار به رهنًا ولو ابتدأ أنصب شخص معلوم متاع جاز ما جاز أن يكون بيعًا جاز أن يكون رهنًا والقض في البيع مثل القبض في الرهن لا يختلفان وهذا مكتوب في كتاب الرهن وإذا وضع الرجل الرهن على يدي عدل وسلطه على بيعه عند محل الأجل ثم مات الراهن فإن أبا حنيفة كان يقول للعدل أن يبيع الرهن ولو كان موت الراهن يطل بيعه لأجل الرهن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يبيع وقد بطل الرهن وصار بين الغرء والمسلطان أن يبيعه في مرض الراهن ويكون للرهن خاصة في قياس قوله (قال الشافعي) وإذا وضع الراهن الرهن على يدي عدل وسلطه على بيعه عند محل الحق فهو حقه وكل فإذا حل الحق كان له بيعه ما كان الراهن حيا فإذا مات لم يكن له البيع إلا الأمر السلطان أو رضاه أو إرثه لأن الميث وإن رضي بأمانته في بيع لرهن فقد تحول ملك الراهن لغريم من ورثته الذين لم يرضوا أمانته والرهن بحاله لا ينفسخ من قبل أن الورثة تتعامل كموطن الرهن ما كان له الراهن ماله كذا فإذا كان الراهن ليس له أن يفسخه كان كذلك الوارث والوكالة يبيعه عن الراهن غير الراهن الوكالة لو بطل لم يطل الرهن وإذا ارتهن الرجل دارا ثم أجرة ما بذن الراهن فإن أبا حنيفة كان يقول قد خرجت من الرهن حين أذن له أن يؤجرها وصارت بمنزلة العارية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي رهن على حالها والعهدة للرهن فضاء من حقه (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل الرجل دارا ودفعها للرهن أو عدل وأذن بكرائها فأكرت كان الكراء للراهن لأنه مال الدار ولا تحرج به هذا من الرهن وإنما منعنا أن نحصل الكراء رهنًا أو قضا صامن الدين أن الكراء سكن والسكن ليس المرهون ألا ترى أنه لو باع دارا فاسكنها واستعملها ثم ردها بسبب كان السكن والقعة للشرطي ولو أخذ من أصل الدار شيئا لم يكن له أن يرد به إلا أن أخذ من الدار من أصل البيع والكراء والقبض ليس من أصل البيع لما كان الراهن أئماره من رقة الدار كانت رقة الدار الراهن إلا أنه شرط للرهن فيها حق ما يجوز أن يكون التماس الكراء أو السكن إلا للراهن المالك الرقة كما كان الكراء والسكن للشرطي المالك الرقة في حقه ذلك (قال الشافعي) وإذا ارتهن الرجل ثلث دارا أو ربعها أو قبض الرهن فالرهن جائز ما جاز أن يكون يباع وقضاي البيع جاز أن يكون رهنًا وقضاي الرهن وإذا رهن الرجل الرجل دارا أو دابة فقبضها المشرتهن وأذن له رب الدابة والدار أن ينتفع بالدار والدابة فانتفع بهما لم يكن هذا انتزاعا من الرهن وماله هذا ولا خراج من الرهن وإنما هذا منفعه للراهن ليست في أصل الرهن لأنه شيء ملكه الراهن دون المشرتهن وإذا كان شيء لم يدخل في الرهن فقبض المشرتهن الأصل ثم أذن له في الانتفاع بهما لم يرد من ينسخ الرهن ألا ترى أن كراء الدار وخراج العبد للراهن

وإذا أودعها غيره وصاحبها حاضر عند سفره ضمن فإن لم يكن حاضرًا فأودعها أمسا بوعده ماله ضمن وإن تعدى فيها ثم ردها في موضعها فهل كنت ضمن لخروجها بالتعدى من الأمانة ولو أودع عشرة دراهم فأفقد منها درهما ثم ردها ولو ضمن الدرهم فأودع دابة وأمره بعلقها وسبقها فأمر من فصل ذلك بها في داره كما يفعل بدوله لم ضمن وإن بعثها إلى غيره داره وهي تسقى في داره ضمن وإن لم يأمره بعلقها ولا يسبقها ولم يبعثها مدة إذا أتت على مثلها لم تأكل ولم تشرب هلكت ضمن وإن لم تكن كذلك فتلفت لم يضمن ويبيح أن يأتي الحيا كهي حتى يוכל من يقبض منه النقص على ما يكون دينًا على ربه أو يبيعهما فإن أفقد على غير ذلك فهو متطوع

وفي حديث ابن أبي ذئب ما في حديث مالك والثوري من جملة التغليس وينبئ أن ذلك في الموت والحياة سواء وحديثهما ثابتان متصلان وفي قول الثوري صلى الله عليه وسلم من أدرك ماله بعينه فهو أحق به من سأل على أن يحمل لصاحب السلعة إذا كانت سلعته فاقته بعينها فنقض البيع الأول فيها إن شاء الله تعالى لا يستفيع الشفعة إن شاء الله من كل من جعل له شيء فهو إليه إن شاء الله وأخذته وإن شاء تركه وإن أصاب السلعة فنقض في بدنها عرارا وقطع وأغيره وأزادت فذلك كله سواء يقال لرب السلعة أنت أحق بسلعتك من الغرماء إن شئت لأننا إنما نجعل ذلك إن اختار رب السلعة نقض العقد الأول بحال السلعة الآن قال وإذا لم أجعل لورثة المغلس ولأهله في حياته دفعه عن سلعته إذا لم يكن هو ربى والدمه بأداءه عن نفسه لم أجعل لغيره ما يدفعوا عن السلعة إن شاء الله والغرماء يدفعون عنه وما بعد وغرماءه أن يكونوا مسطوعين لغيرهم بما يدفعون عنه فليس على الغريم أن يأخذ ماله من غير صاحب دينه كالجوكر رجل على رجل دين فقال له رجل أفضيت عنه لم يكن عليه أن يقضى ذلك منه وتبرأ منه صاحبه أو يكون هذا لهم لازما في أخذه منهم وإن لم يردوه فهذا ليس لهم بل لازم ومن قضى عليه أن يأخذ المال منهم خرج من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أول لانه قد وجد عن ماله عند مغلس فإذا ساعه أو باع دفعه ما جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أعطاه شيئا بحال لا طم فيه المعطى والمعطى وذلك أن المعطى لو أعطى ذلك الغريم حتى يجعله مالا من ماله يدفعه إلى صاحب السلعة فيكون عنده غير مغلس بحقه ويجبره على قبضه فيها غرماء آخرون يرجعوا عليه فكان قد منعه سلعته التي جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الغرماء كلهم وأعطاهم العوض منها والعوض لا يكون إلا الممان والسلمة لم تقض فقفى ههنا قضاء محالا إذ جعل العوض من شيء قائم ثم زاد أن قضى بأن أعطاه مالا يسلم له لأن الغرماء إذا جازوا دخلا معه فيه وكافوا أسوة وسلعته قد كانت له مفردة دونهم عن المعطى فيجعله يعطى على أن يأخذ فضل السلعة ثم جاء غرماء آخرون قد دخلوا عليه في تلك السادة فان قال فائل لم أدخل ذلك عليه وهو يتوقع به قيل له فإذا كان يتوقع به فلم يجعله فيما يتوقع به عوض السلعة والمتوقع من أن يأخذ عوضا ما ردت على أن يجعله سيعالا يجوز وغيره لا يفعل (قال الشافعي) وإذا باع الرجل من الرجل بخلافه غمرا وطع فداير استثناء المشتري وقضها المشتري وكل التبرم أغلس المشتري كان البايع أن يأخذ حاطة لأنه عن ماله ويكون أسوة الغرماء في حصة التبر الذي وقع عا به البيع فاستلمه المشتري من أصل الثمن يقسم الثمن على الحائط والتبر فينظر كم قيمة التبر من أصل البيع فان كان الربع أخذ الحائط يحصته وهو ثلاثة أرباع الثمن وربع بقيمة التبر وهو الربع واعا قيمته يوم قبضه لا يوم أكله لأن الزيادة كانت في ماله ولو قبضه ماله والمثل بماله ثم أصابه ما ختم رجوع حصته من الدين لأنها أصابته في ملكه بعد قبضه ولو كان باعه الحائط والتبر قد أخضر ثم أغلس المشتري والتبر رطب وبيع قائم أو يسر زائد عن الأخضر كان له أن يأخذ والفصل لأنه عن ماله وإن راد كما يبيع الجارية الصغيرة يأخذها كغيره زائدة ولو كل بعضه وأدرك بعضه راد بعينه أخذ المذكر وتبع حصته ما باع من التبر يوم باعه ما مع الغرماء (قال الشافعي) وكذلك الوابع وما صار أو تولى قد خرج أو زرع ما قد خرج أو لم يخرج مع أرض فأفلس وذلك كله لأنه قد اندمرك أخذ الأرض بجميع ما باعه زائد المذكر وإذا كان رجوع حصته من الثمن يوم وقع البيع كما يكون لو اشترى منه جارية أو عبد أو جمل صغير أو مرض فأتى فيه بزيادة أو زرع ما باعه بئنه الذي اشتراه منه ولو كبر العبد أو وضع وقد اشتراه بغيره أصغر كان البايع أخذ جميع ما كبر الامة عين ماله وإن زاد فيه منه لا من صنعة إلا تميم وكذلك لو باعه فعله أخذه عا ولو كسى المشتري العبد أو وهبه مالا أخذ البايع العبد وأخذ الغرماء مال العبد وليس بالبعد لأنها بغيره وماله من مال المشتري لا بما كرهه البايع ولو كان العبد المبيع بيعه ماله استأجره أو اشتريه فاشترى الله أرد له شيء بالعبد ففسد

ولو أوصى المودع إلى أمين لم يضمن فان كان غير أمين ضمن فان أسقل من قرية أهله إلى غير أهله ضمن وإن شرط أن لا يخرجها من هذا الموضع فأنخرجها من غير ضرورة ضمن فان كان ضرورة وأخرجها إلى حوز لم يضمن ولو قال المودع أخرجتها إلى غشتي الزرافة علم أنه قد كان في تلك الناحية نارا وأمر بديل فاقبول قوله مع يمينه ولو قال دفعها إلى فلان بأمره فاقبول قول المودع ولو قال دفعها إلى كذا فاقبول قول المودع ولو حوزها من خربة إلى أخرى أو ممل حوزها لم يضمن فان لم يكن حوزا لها ضمن ولو أكرهه رجل على أخذها لم يضمن ولو شرط أن لا يرد على مستدق هو فيه فهد عليه كان قد زاد حوزا ولو قال قد دعى شيئا ثم قال قد كنت استرعتني

وبرجع البائع بالعبد في خدمته والفرماو بقيمة المال من البيع يحاسب به الفرماو ولو باعه حائطا لآخر
 فيه فأقر ثم قل المشتري فان كان الترموم قل المشتري ما بورا أو غير ما بورا وفسواو الترموم لشرى ثم يقال لرب
 الفحل ان شئت فالخصل لك على ان تقرر ثمنها الى الجداد وان شئت فذبح الفحل ولكن أسوء الفرماو وهكذا
 لو باعه أمة فولدت ثم قل كانت له الامه ولم يكن له الذك ولو قل والامه حاصل كانت له الامه والجل تبع
 بملكها (١) كإبائه الامه ولو كانت السلعة أمة فولدت له أولاد قبل افلاس الترموم ثم أفلس الترموم
 رجع بالام ولم يرجع بالاولاد لانهم ولدوا في ملك الترموم وانما تنقضت البيع الاول بالافلاس الحادث واختيار
 البيع نقضه لا بان اصل البيع كان مفسوخا من الاصل ولو كانت السلعة دارا فبئت أو بقعة ففرت
 ثم أفلس الترموم رددت البائع بالدار كما كانت والبقعة كما كانت حين بيعها ولو أجعل له ان يادها لانها لم تكن
 في صفة البيع وانما هي شئ متميز من الارض من مال المشتري ثم خيره بين ان يعطى قيمة العماره والفراس
 ويكون ذلك له أو يكون له ما كان من الارض لا عمارتها وتكون العماره الحادثة لبيع الفرماو سواء بينهما
 الا ان يشاء الفرماو الترموم ان يقلعوا البناء والفراس ويضموا الرب الارض ما نقص الارض القلع فيكون
 ذلك لهم ولو كانت السلعة شيا متفرقا مثل عبيد أو ابل أو غنم أو ثياب أو طعام فليست ملك المشتري بعضه ووجد
 البائع بعضه كان له البعض الذي وجد بحصته من الثمن ان كان نصفه قبض النصف وكان غير عي من الفرماو
 في النصف الباقي وهكذا ان كان أكثر أو أقل قال وإذا جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم الكل لانه عين
 ماله فالبعض عين ماله وهو أقل من الكل ومن ملك الكل ملك البعض الا انه اذا ملك البعض نقص من
 ملكه والنقص لا ينفعه الملك ولو باع رجل من رجل أرضا فترسها ثم قل الترموم فأنى رب الارض ان
 يأخذ الارض بقيمة الفراس وأنى الترموم والفرماو أن يقلعوا الفراس وسلبوا الارض الى رجلها لم يكن
 لرب الارض الا الثمن الذي باع به الارض يحاسب به الفرماو ولو باعه حائطا غير ترموم ثم قل الترموم فأنى رب
 الارض لاختار ان شاء ان يأخذ أرضه ويبقى الترموم الى الجداد ان أراد الترموم والفرماو ان يقره فيها الى
 الجداد فذلك له وليس للفرموم منه وان أراد ان يدعها يضرب مع الفرماو بما كان له فعل وكذلك لو باعه
 أرضا بضام فزعمها ثم قل كان مثل الحائط يبيعه ثم يتر الفحل فان أراد رب الارض أو رب الفحل ان يقبلها
 ويبقى فيها الزرع الى الحصاد والتمار الى الجداد ثم عطبت الفحل قبل ذلك بأي وجهه ما عطبت بفعل الآدميين
 أو بأمر من السماء أو حاسيل ففرض الارض وأقبلها فضم ذلك من ربه الذي قبلها لا من الفحل لانه
 عندما قبلها صار ملكا لها ان أراد ان يبيع ما عوان أراد ان يهب وهب فان قيل ومن أين يجوز ان يملك
 المرء شيئا بآيته جميع ملكه قبله لان هذا الم ملكه الذي جعلته له أخذه ملكا تاما لا محمول بينه وبين جاره
 الفحل والجرح مدوكل ما أثر بئر الفحل ومحول بينه وبين أن يحدث في الارض بئرا أو شيئا يضرب ذلك زرع
 الفحل قيل له بدلالة قول النبي صلى الله عليه وسلم من باع نخلا فله ثمره ما عاصر أو قبله بشرطه المتتابع
 فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يملك المتتابع الفحل وملك البائع التراب الجداد قال ولو سلم رب الارض
 الارض للفحل فقل الفرماو احصد الزرع وبه يقلعوا وأعطانه وقال الفحل لست أقبل وأنا ادعاه الى أن
 يحصل ذلك انني في الزرع لا محتاج الى الماء ولا المؤنة كان القول قول الفرماو في أن يبيع لهم ولو كان
 يحتاج الى السقي والعلاج فخطق عرجل للفرموم بالاتفاق له فان خرج فنقضت ذلك وأسلمها الى من يلى الاتفاق
 عليه وزاد حتى ظن أن ذلك ان سلم سبكي لم يكن للفرموم بقاء الزرع الى الحصاد وكان للفرماو بيعه وإذا جعل له
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الكل لانه عين ماله فالبعض عين ماله وهو أقل من الكل ومن ملك الكل ملك
 البعض الا انه اذا ملك البعض نقص من ملكه والنقص لا ينفعه الملك قال ولو كانت السلعة عبدا فأخذ نصف

فذلك ضمن وإن شرط
 أن يرسلها في كسبه
 فأمكنها بيده فتلقت
 لم يضمن وبه أحرز وإذا
 هلك وعند موبيعة
 بعينها فهي لربها وان
 كانت بغير عينا مثل
 دنائبر أو ما لا يعرف
 به به خاص رب الوبيعة
 الفرماو ولو ادعى رجلان
 الوبيعة مثل عبد أو
 بغير فقال هي لأحدكما
 ولا أدري أنبىك أو قل
 لهما حل فبئنا شيا
 غير هذا بعينه فان قال
 لا أحلف المودع بالله
 ما يدري أي ماله هو
 ووقف ذلك لهما جميعا
 حتى يصلح لهما فيه أو
 يقسم أحدهما بينة
 وأبىهما حلف مع
 نكول صاحبه كان له

(١) قوله عليك كما
 يملك به الامه هكذا في
 التصحاحي بأيدنا وامل
 الصواب بما كنهه عائل
 به الامه فكلوا واضع
 كنهه معصيه

ثم قال الغريم كان له نصف العبد بشرى يكافئه الغريم وبيع النصف الذي كان للغريم لقرمأ مدونه على المثال الذي كرت ولا رد عما أخذ شياً لانه مستوفى لما أخذه ولو زعت أنه رد شيئاً ما أخذ جعلته لو أخذ الثمن كله أن يرد وما أخذ سلحته ومن قال هذا فلهذا خلاف السنة والقياس عليها ولو كانا عبيداً أو ثوبين فباعهما بعشر من قبض عشرة وثوبين من ثمنهما عشرة كان شرى يكافيهما بالنصف يكون نصفهما والنصف للغريم يباع في دينه ولو كانت المسئلة بمائة فاقضى نصف الثمن وهلك نصف المبيع وبني أحد الثوبين أو أحد العبدن وقتيهما سواء كان أحق به من الغرما من قبل أنه عن ماله عند معدوم والذي قبض من الثمن انما هو بدل فكيف كان لو كانا ثوبين أخذهما ثم أخذ بعض البدل وبقي بعض السلعة كان ذلك كقبضهما معا فان ذهب ذهاب الى أن يقول البدل منهما معا فقد أخذ نصف عن ذاك ونصف عن ذاك فهل من شيء يبين ما قلت غير ما ذكرت قيل نعم أن يكونا جميعاً ذاملاً عن ذامس ثوبين القيمة فيباعان صفقة واحدة ويشتبان ويقبض البائع من ثمنهما خمسين وهلك أحد الثوبين ويحسد بالآخر عينا فبيع بالنصف الباقي ولا رد شيئاً ما أخذوا يكون ما أخذ من الهالك منهما ولو لم يكن بايعاً وكانا رهنياً ما أخذ تسعين وفات أحدهما كان الآخر رهناً بالعشرة الباقية وكذلك يكون لو كانا ثوبين ولا ببعض الثمن عليهما ولكنه يجعل الكل في كلهما والباقي في كلهما وما يكون ذلك في الرهن لو كانا عبيداً رهنياً ما أخذ تسعين كانوا معارهن بعشرة لا يخرج منهن أحدهن الرهن ولا شيء منه حتى يستوفي آخر حقه فلما كان البيع في دلالة حكم النبي صلى الله عليه وسلم موقوفاً فإن أخذت منه والاربع بيعه فأخذ فكان كالمزتين فبقي أكثر من حال المزتين في أنه أخذه كله لا يباع عليه كإيبيع الرهن فيستوفي حقه ويرد فضل الثمن على مالكه فكان في معنى السنة (قال الشافعي) في الشرى يكين بنفس أحدهما لا يلزم بالآخر بل الآخر ممن الذين شيء الآن بقراءته أذانه بأذنه أو هما معا فيكون كدين أذانه بأذنه بلا شركة كانت وشركة المفوضة باطلة لا شركة الواحدة

قال الله تبارك وتعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مطل الغنى ظلم فلم يجعل على ذي دين سبيلاً في العسرة حتى تكون الميسرة ولم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مطلقاً ظلماً الا بالثمن فإذا كان معسر فهو ليس بمن عليه سبيل الا أن يوسر وإذا لم يكن عليه سبيل فلا سبيل على إجارته لان إجارته على دينه وإذا لم يكن على دينه سبيل وإعما السبيل على ماله لم يكن الى استعماله سبيل وكذلك لا يجبس لانه لا سبيل عليه في حاله هذه وإذا قام الغرما على رجل فأرادوا أخذ جميع ماله ترك له من ماله قدر ما لاغتاه به عنه وأقل ما يكفيه وأهله يومه من الطعام والشراب وقد قيل إن كان المقسم مجبساً أنفق عليه وعلى أهله كل يوم أقل ما يكفيه حتى يفرغ من قسم ماله وترك لهم نفقتهم يوم بقسم آخر ماله وأقل ما يكفيه من كسونه في شتاء كان ذلك أو وصف فان كان له من الكسوة ما يبلغ ثمناً كثيراً يبيع عليه وترك له ما وصفت له من أقل ما يكفيه منها فان كانت ثيابه كاهما على المجاوزة القدر اشتريه له من ثمنها أقل ما يكفيه مما يسأل أقصد من هو في مثل حاله ومن تلمز مؤنته في وقت ذلك شتاء كان أو صيفاً وان مات كفن من ماله قبل الغرما وحفر قبره وقبر باقى ما يكفيه ثم أقسم فضل ماله وبيع عليه مسكنه وعادته لان له من الخلد بدواً ويعد المسكن قال وإذا جئبت عليه جنازة قبل التخليس فلم يأخذ أرشها الا بعد التخليس قال الغرما ما أحق بهما منه إذا قبضها لانها مال من ماله لا من بعضه ولو وهبه بعد التخليس هب لم يكن عليه أن يقبلها فلو قبلها كانت له رماؤه دينه وكذلك كل ما أعطاه أحد من الأكرمين متطوعاً به فليس عليه قبوله ولا بدخل له شيء الا بشوقه الا المراث فله ولو رث كان مالاً لم يكن له دفع المراث وكان لقرمأه أخذ منه يده ورجعت عليه جنازة عدا فكان له الخياطين أخذ الأرض أو القصاص كان له أن يقتصص ولم يكن عليه أن يأخذ المال لانه لا يكون مالاً

(مختصر من كتاب
قسم الشيء وقسم
الغنائم)

(قال الشافعي) رحمه

الله أصل ما يقسم به

الولادة من جمل المال

ثلاثة ووجوه أحدها

ما أخذ من مال مسلم قطعهما

له فذلك لاهل الصدقات

للاهل التي والوجهان

الاستحسان ما أخذ من مال

مشرِك كالأهاليين

في كتاب الله تعالى

وسنة رسوله صلى الله

عليه وسلم وقوله فأخذها

الغنمة قال تبارك

وتعالى وأعلوا من ما غنمتم

من شيء فإن الله نحسه

والرسول الآية والوجه

الثاني هو الشيء قال

الله تعالى ما آفأ الله على

رسوله من أهل القرى

الآية (قال الشافعي)

رحمه الله الآية والوجه

الثالث هو أن فيه ما معا

الجنس من جمعوا ما من

سماه الله تعالى له في

الآيتين معاً سواء ثم

تفترق الأحكام في

للمال الابان بناء وكذلك لو عرض عليه من جنى عليه المال ولو استهلكه شاقيل التفليس ثم صالح منه على شيء بعد التفليس فان كان ما صالح فسمه ما استهلكه بشئ معروف القصة فأراد استهلكه أن يزيد على قيمته لم يكن عليه أن يقبل الزيادة لأن الزيادة في موضع الهبة فان فليس القريم وقد شهدته شاهد بحق على آخر ما في أن يحلف مع شاهده أبطنا حقه اذا أحلفنا المشهود عليه ولم يجعل للقرماء أن يحلفوا لأنه لا عاقل إلا بعد العبد البين فإما لم يكن ما لكالم يكن عليه أن يحلف وكذلك لو أدى عليه قائل أن يحلف ورد البين فامتنع النفس من البين بطل حقه وليس للقرماء في حال أن يحلفوا الاتهم ليسوا مالكين الامامات ولا عاقل إلا بعد البين ولو جنى هو بعد التفليس جناية عمد أو استهلك مالا كان المجنى عليه والمستهلك له أسوة الغرماء في ماله انوقوف لهم بيع أو لم يبع مالم يقتسموه فاذا اقتسموه نظروا فان كانت الجناية قبيل القسم دخل معهم فيما اقتسموا الا ان حقه زمة قبل يقسم ماله وان كانت الجناية بعد القسم لم يدخل معهم لانهم قد سلموا ما قسم لهم وخرج من ملك التفليس والجناية والاستهلاك دين عليه سواء ولو ان القاضي يحضره على امره يوقف ماله لبيع جاني عهده جناية لم يكن له أن يقبضه وأمر القاضي ببيع الجاني في الجناية حتى يوفي الجاني عليه أرشها فان فعل فضل رده في ماله حتى يعطيه غرماءه وان لم يقبض من ثمنه شيء ولم يستوف صاحب الجناية جانيته بطلت جانيته لانها كانت في رقة العبد وذن ذمة سيده ولو كان عبد التفليس جني عليه كان سيده انقسم له فاذا ثبت الحق عليه وكان الجاني عليه عداؤه أن يقبض ان كانت الجناية قبلها لخاص وان يأخذ الارش من رقة العبد الجاني فان أراد القرماء تركه القصاص وأخذ المال فليس ذلك لهم لانه لا يحل للمال الا بعد اختيارهم ولهم وان كانت الجناية مما لا يخص فيه انما فيه الأرض لم يكن لسيده العبد عفو الارش لانه مال من ماله وجب له بكل حال فليس له حبسه وهو مردود في ماله يقضي به عن دينه واذا باع الرجل من الرجل الحنفية أو الزينة أو السمن أو شيئا مما يكال أو يوزن فخطئه عهده أو خطئه بارد أمته من جنسه ثم فليس غره به كان له أن يأخذ مناعه بعنه لانه قائم بما كان وقاسم الغرماء بكسبل ماله أو وزنه وكذلك ان كان خطئه فساد منه ان شاء لانه لا يأخذ فضلا انما يأخذ نقصا فان كان خطئه مما هو خير منه ففيها قولان أحدهما أن لا يسبيل له الا ان فصل الى دفع ماله اليه الزائد ابعال غره وليس لنا أن نعطيه ان يادع وكان هذا أصح القولين والله أعلم به أقول قال ولا ينسبه هذا الثوب يصبغ ولا السويق يلبث الثوب يصبغ والسويق يلبث متاعه بعنه فيه زيادة مختلطة فيه وهذا اذا اختلط انقلب حتى لا توجد عين ماله الا غير مرفوعة من عين مال غيره وهكذا كل ذائب والقول الثاني أن ينظر الى قيمة غسله وقيمة العسل المخلوط به يزن ثم يخبر البائع بان يكون شر يكافئ قيمة غسله من عسل البائع وتركه فضل كيل غسله أو يدع ويكون غرما كان غسله كان صاعا يسوى ديارين وعسل شر به كان صاعا يسوى أربعة دنانير فان اختار أن يكون شر يكافئ صاع من غسله وعسل شر به كان له وكان نازك لفضل صاع ومن قال هذا قال ليس هذا ببيع انما هذا ارضيع من مكيلة كانت له ولو باعه حنطة فطحنها كان فيها قولان هذا أشهر عندى والله أعلم به أقول وهو أن يأخذ الدقيق ويعطي الغرماء طينة الطين لانه زائد على ماله وكذلك راعه ثو فاضعه كان له ثوبه وللغرماء صبغه يكونون شركاء بما اراد الصبغ في قيمة الثوب وهكذا ارباعه ثوبا فاما مكيلة كان له أن يأخذ ثوبه وللغرماء ما ارادت الحياطة وهكذا لو باعه اياه فقصه كان له أن يأخذ ثوبه وللغرماء بعد ما ردت اتمارده فيه فان قال قائل فانت ترزعم أن الغاصب لا يأخذ في القصاص شيئا لانها أثر فانما التفليس شال في الغاصب من قبل أن المقتل انما عمل فيما عاك ويحل له العمل فيه والغاصب عمل فيما لا يحل ولا يحل له العمل فيه ألا ترى أن التفليس يشتري البعثة فيبذلها ولا يهدم بيادهم بيادهم بياد الغاصب ويشترى الشيء فيبيع فلا يرد بيعه ويرد بيع الغاصب ويشترى العبد فيعقه فبيع عقه ولا يجزى عتق الغاصب (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها فأفلس الرجل وقد قصر الثوب قصارا أو غاطه خياط

الأربعة الاخماس
بين الله تبارك وتعالى
على لسان رسوله صلى
الله عليه وسلم وفي قوله
فائدة سم أربعة أخماس
الغنية على ما صفت من
قسم الغنية رضى
الموجف على الخليل
والركاب لمن حضر
من غنى وقصور والى
هو مال وجف عليه
يجل ولا ركاب فكانت
سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم في
قرى عربية أفاء الله
عليه أربعة أخماسها
لرسول الله صلى الله عليه
وسلم خاصة دون المسلمين
بشيء حيث أواه الله
تعالى قال عمر بن
الخطاب رضى الله عنه
حيث اختص اليه
العاس وعلى رضى الله
عنه ما في أموال النبي
صلى الله عليه وسلم كانت
أموال بنى النضير مما
أفاء الله على رسوله مما
لم يوجب للمسلمون عليه
يخلف ولا ركاب فكانت
لرسول الله صلى الله

أوصغه صباغاً جارة فاختار صاحب الثوب أن يأخذ ثوبه أخذه فان زاد عمل القصار فيه خمسة دراهم وكانت اجارته فيه درهما أخذ الدرهم وكان شر يكافه في الثوب لصاحب الثوب وكان صاحب الثوب أحق به من الغرماء وكانت الاربعة الدراهم للغرماء شر يكافهها القصار وصاحب الثوب وإن كان عمله زائد في الثوب درهما واجارته خمسة دراهم كان شر يكافه صاحب الثوب بالدرهم وضرب مع الغرماء في مال الغلس بأربعة دراهم ولو كانت تزيد في الثوب خمسة دراهم والاربعة دراهم أعطيا القصار درهما يكون به شر يكافه الثوب والغرماء أربعة يكونون بها في الثوب شركاء فان قال قائل كيف جعلته أحق بآجارته من الغرماء في الثوب فأنما جعلته أحق بها إذا كانت زائدة في الثوب ففهمها صاحب الثوب لم يكن للغرماء أن يأخذوا ما زاد عمل هذا في الثوب بدونه لانه عين ماله فان قالوا قبالها إذا كانت أزيم من آجارته لم تدفعها اليه كلها وإذا كانت أنقص من آجارته لم تقتصر به عليها لتكملها في اليسوع قلنا انها ليست بعين بيع يبيع بضع فاجعلها هكذا وإنما كانت آجارته من الآجارات لزمت الغريم المستأجر فلما وجدت تلك الآجارة قاعة جعلته أحق بها لانهم من آجارته كالزهرين له ألا ترى أنه لو كان زهرين يسوي عشرة دراهم أعطيه منها درهما والغرماء تسعة ولو كان زهرين يسوي درهما بعشرة دراهم أعطيه منها درهما وجعلته يحاص الغرماء تسعة فان قال قبالها لكون في هذا الموضع أولى بالزهر من غيره فقلت كذلك تزعم أنت في الثوب يضبطه الرجل أو يفسله أنه يحبب عن صاحبه حتى يعطيه أجره كما يكون له أن يحبب في الزهر حتى يعطيه ما فيه لأن له فيه عملاً فأنما يفسله اليه حتى يوفيه العمل فان قال قائل فما تقول أنت قلت لا أحل له حبسه ولا لصاحب الثوب أخذه وأمر ببيع الثوب فأعطى كل واحد منهم ما حقه إذا أفلس فان أفلس صاحب الثوب كان الخياط أحق بما زاد عمله في الثوب فان كانت آجارته أكثر مما زاد عمله في الثوب أخذ ما زاد عمله في الثوب لانه عين ماله وكانت بقية الآجارات تدنا على الغريم يحاص به الغرماء وإن لم يفسل وقد عمل له ثوب فلم يرض صاحب الثوب بكونه في الثوب في الخياط أخذ ماله منها حتى يقضى بينهما بما وصفت أو يباع عليه الثوب فيعطى الخياط آجارته من ثمنه وبه أقول والقول الثاني أنه غريم في آجارته لأن ما عمل في الثوب ليس بعين ولا شيء من ماله زائد في الثوب وإنما هو ثمر في الثوب وهذا يتوجه قال وإذا استأجر الرجل أجراً في حانوت أو زرع أو شجر بآجارته معلومة ليست مما استأجره عليه ما يمكنه أن يطعم مضمون وما يذهب أو ورق أو استأجر حانوتاً يبيع فيه زراً أو استأجر رجلاً يعلم له عبداً أو برعى غنماً أو يروض به بغير إناث أفلس فالأجير أسوأ الغرماء من قبل أنه ليس واحد من هؤلاء الأجرام من ماله مختلط بهذا إذا تدفقه كزيادة الصبغ والقصار في الثوب وهون من مال الصباغ زرعاً بآجارته في الثوب من مال الخياط وعمله وكل شيء من هذا غير ما استأجر عليه وغير شيء فأنما يستأجر عليه ألا ترى أن قيمة الثوب غير مصبوغ وقيمته مصبوغاً وقيمته غير مختلط وغير مقصور وقيمته مختلط ومقصورة ومعرفة حصصه زائدة العامل فيه وليس في الثياب التي في الحانوت ولا في الماشية التي تزرع ولا في العبد الذي يعلمه شيء فأنما من متغيره فيعطى ذلك متغيره أو ماله وإنما هو غريم من الغرماء وأولاً ترى أنه لو تولى الزرع كان الزرع والماء والأرض من مال المستأجر وكانت صنعه فيه أنما هي القاعة في الأرض ليست بشيء زائد فيه وإلا بدفعه بعشيه من قدر الله عز وجل ومن مال المستأجر لصنعه فيها لا لغيره ألا ترى أن الزرع لو هلك كانت آجارته والثوب لو هلك في يديه لم يكن له آجارته لأنه لم يعلم عمله إلا من استأجره ولو تكرر رجل من رجل أرضاً واشترى من آخرها ثم زرع في الأرض يئذه ثم فليس الغريم بعد الحصاد كان رب الأرض ورب الماء شر يكافه الغرماء وليس بأحق بما يخرج من الأرض ولا بالماء وذلك أنه ليس له ما فيه عين مال الحب الذي تخلص من مال الغريم لأن مالهما فان قال قائل فقد نجما به هذا وفي أرض هذا قلنا عين المال للغريم لالهما والماء مستهلك في الأرض والزرع

عليه وسلم خاصة دون المسلمين فكان ينفق منها على أهله نفقة سنة فما فضل جعله في الكراع والسلاح عذة في سبيل الله ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فولها أبو بكر بمثل ما ولها به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ولها عمر بمثل ما ولها به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر فولتها على أن تعملها بمثل ذلك فان عجزت عما عهدت فاعضاها إلى أ كنفها (قال الشافعي) وفي ذلك دلالة على أن عمر رضي الله عنه حكى أن أبا بكر وهو أنضيا ما بقي من هذا الامسوال التي كانت بيد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما رأيا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل بها وأنه لم يكن لهما مال يورث جف عليه من النبي ﷺ ما لني صلى الله عليه وسلم وأنهما فيه أسوأ المسلمين

وكذلك سيرتهما وسيرة
من بعدهما ونقص
من كان ينقص عليه
رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم أعلم أحدا
من أهل العلم قال ان
ذلك لورثتهم ولأخاف
في أن يجعل تلك
النسقات حيث كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يجعل فضول
غلات تلك الأموال
فما فيه صلاح للأمام
وأهله قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لا يقسمين وروني ديناراً
ما ركت بعد نفقة أهلي
ومؤنة عايلي فهو صدقة
قال فاصاري في أيدي
المسلمين من فيهم يوجب
عليه نفسه حيث قسمه
رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأربعة أخماسه
على مسأينته وكذلك
ما أخذ من مشرك من
جزية وصلح عن أرضهم
أو أخذ من أموالهم إذا
اختلفوا في بلاد المسلمين
أومات منهم ميت
لا وارث له أو ما أشبهه
(١) قوله ولو كان الثمن
لبعض ما اشتري الخ
كذا بالأصل وتأمل اه
مصححه

عن موجوده والارض غير موجوده في الزرع ونصره فيها ليس بكنونه منها فيه فخطبه عين ماله ولو عني رجل
فقال أحعلها ما أحق بالطعام من الغرام أدخل عليه أنه أعطاهما غير عين ما لهما ثم أعطاهما عطاء محالاً فان
قال قائل فما الحال فيه قلنا ان زعم أن صاحب الزرع وصاحب الأرض وصاحب الماء شركاء فكم يعطى
صاحب الأرض وصاحب الماء وصاحب الطعام فان زعم أنه لهما حتى يستوفيا حقهما فقد أبطل حصه
الغرام من مال الزراع وهو لا يكون أخفى بذلك من الغرام إلا بعد ما يفسد القريم فالقريم فليس وهذه
حنطه ليست فيها أرض ولا ماء ولولا فليس والزرع يفسد في أرضه كان لصاحب الأرض أن يحاص الغرام
بقدر ما آفست الأرض في يدى الزراع إلى أن أفلس ثم يقال للفلس وغرامه ليس لك ولا لهما أن تستمتعوا
بأرضه ما أن يفسخ الاجارة الآن الآن تطوعوا فخذفوا الباجارة مثل الأرض إلى أن يصعد الزرع فان
لم تفعلوا فافعلوا عنه الزرع الآن ينطوع بترككم وذلك لا يفعل التفلس فحقا للبيع وفسخ الاجارة
فحق ففسخ الاجارة كان صاحب الأرض أحق بها الآن يعطى اجارة مثلها لأن الزراع كان غير متعده قال
ولو باع رجل من رجل عذافه ثم فليس كان المرتين أحق به من الغرام باع له منه بقدر حقه فان بقي
من الصدقية كان البايع أحق بها فان قال قائل فإذا جعلت هذا في الرهن فكيف لا يجعله في القسارة
والقسالة كالرهن فقصه أحق به من رب الثوب قبله لا فترقاها فان قال قائل وإن يفترقا قلنا القسارة
والقسالة شيء يزيد القصار والقسالة في الثوب فإذا أعطينا اجارة والزينة في الثوب فقد أوفينا ماله بعينه
فلان يعطى أكثر منه في الثوب ويجعل ما بقي من ماله في مال غيره قال ولو هلك الثوب عند القصار وانما
لم يجعل له على المستاجر شيئا من قبل أنه انما هو زيادة يجدها بقي لم يوفى الثوب لم يكن له والرهن يخالف
لهذا ليس بزيادة في العبد ولكنه يجب أن يشي في رقبته يشبه البيع فان مات العبد كان ذلك في ذمة مولاه
الراهن لا يطل عوف العبد كما تطل الاجارة بل لا الثوب فان قال فقد يجتمعان في موضع ويفترقان في
آخر قيل نعم فجمع بينهما حيث اجتماعا وتفرق بينهما حيث افتراقا لا ترى أنه إذا رهن العبد فعمل المرتين
أحق به حتى يستوفي حقه من البايع والغرام فقد كنهنا فيه ببعض حكم البيع ولومات العبد ردنا
المرتين بحقه ولو كان هذا حكم البيع بكذا لم يرد المرتين بشي فاعلمنا جعنا بينه وبين البيع حيث اشتبه
وفرنا بينهما حيث افترقا ولو استاجر رجل أرضا فقتض صاحب الأرض اجازتها كلها وبقي الزرع فيها
لا يستغنى عن السقي والقيام عليه وفلس الزراع وهو الرجل قبل لغرامه أن تطوعه بأن تنفقوا على الزرع
الذي يبلغ ثم يبيعوه وتأخذوا نفقتكم مع ما لكم فذلك لكم ولا يكون ذلك لكم إلا بأن يرضاهم الزرع
المفلس فان لم يرضه فثم أن تطوعوا بالصام عليه والنفقة ولا ترجعوا بشي فعلتم وإن لم تأشروا وثمرت فبيعوه
بماله تلك لا تجبرون على أن تنفقوا على ما لا تريدون قال وهكذا لو كان عسد فرض بيع من يرضاه له وإن
قل ثمنه قال وإذا اشتري الرجل من الرجل عبدا أو دارا أو شاة أو شيا ما كان بعينه فلم يقبضه حتى
فلس البايع فالمشتري أحق به بما باعه بثلثه بثلثه كره أو كره الغرام ولو اشتري منه شيا موصوفا من
ضرب السلف من رقيق موصوفين أو بمل موصوفة أو طعام أو غيره من بيع الصفة ودفع إليه الثمن كان أسوة
الغرام فيما له وعليه ولو كان الثمن لبعض (١) ما اشتري من هذا عبدا بعينه أو دارا بعينها أو شيا يبيع باطعام
موصوف إلى أجل أو غيره كان البايع للدار المشتري بها الطعام أحق بداره لانه باع متشركا بخارج
من بيعه وكذلك لو سلف في الطعام ففرضه مصوغة معروفة أو ذهباً أو دنانير باعها فوجدها قائمة بقرها
الغرام أو البايع كان أحق بها فان كانت مما لا يعرف أو استهلكتها فهو أسوة الغرام وإذا كثرى الرجل
من الرجل الدار فلم يفسد المكري فكراه ثابت إلى مدته ثبوت البيع مات المفلس أو عاش وهكذا قال
بعض أهلنا نحن في الكراه وزعم في الشراء أنه إذا مات فاتمها أو أسوة الغرام وقد خالفنا غير واحد من
الناس في الكراه ففرضه إذا مات المكري أو المكري لأن ملك الدار قد تحول لتغير المكري والمنفعة قد

تحوّل لغير المكثري وقال ليس الكراء كالبيع الا ترى ان الرجل يكثري الدار فتهتم فلا يزنم المكثري
 ان يثنيها ويرجع المكثري عما يقى من حصة الكراء ولو كان هذا بيعا لم يرجع بشئ فثبت صاحبنا والله يرجنا
 واياء الكراء الاضعف لانه تنفر به دون غيرنا في مال المفلس وان مات بجعله للكثري وبطل البيع فلم يجعله
 البائع ولو فرق بينهما لكان البيع أولى ان يثبت للبائع من الكراء المكثري لانه ليس عليه تام واذا جعنا نحن
 بينهما لم ينع على ان يفسق بينهما قال واذا تكثري الرجل من الرجل جل طعام الى بلد من البلدان ثم افلس
 المكثري أو مات فكل ذلك سواء يكون المكثري أسوة الغرماء لانه ليس له في الطعام صنعة ولو كان افلس قبل
 ان يحمل الطعام كان له ان يفسق الكراء لانه ليس للكثري ان يعطيه من ماله شيئا دون غرمائه ولا حيز
 المكثري ان يأخذ شيئا من غريم المفلس الا ان يشاء غرمائه ولو جعله بعض الطريق ثم افلس كان له بقدر
 ما حله من الكراء يخص به الغرماء وكان له ان يفسق الخولة في موضعه ذلك ان شاء ان كان موضع ابله
 فيه الطعام مثل الصبراء وما أشبهها واذا تكثري النضر الا بل باعناهما من الرجل فبات بعض ابلهم لم يكن على
 المكثري ان ياتيه بابل بدلها فاذا كان هذا هكذا افلأفلس المكثري ومات بعض ابلهم لم يرجع على أصحابه
 ولا في مال المكثري بشئ الا عما يقى مدافع اليه من كراهته يكون فيه أسوة الغرماء وتكون الا بل التي اكثرت
 على الكراء فاذا انقضت كانت ما لان مال المكثري المفلس ولو كانوا تكثروا ومنه حولة مضونة على غرايل
 باعناهما يدفع الى كل رجل منهم ابلأبا عايتها كانت في زرعها من أيديهم وابداهم غيرهما فاذا كان هذا
 هكذا لم يفسق في ذمته مضوناه عليه فلو مات ابل كان يحمل عليها واحد منهم فأفلس القريم كانوا جميعا أسوة
 فيسابق من الا بل بقدر حمولهم لانها مضونة في ماله لا في ابل باعناهما فيكون اذا هلك لم يرجع وان كان
 معهم غرماء غيرهم من غرمائه بأى وجه كان لهم الدار عليه ضرب هؤلاء بالحولة وهؤلاء بدونهم وما صوهم
 واذا اكثري الرجل من الرجل الا بل ثم هرب منه فأتى المكثري السلطان فاقام عنده البينة على ذلك
 فان كان السلطان ممن يقضى على الغائب أحلف المكثري ان حقه عليه ثابت في الكراء ما يبرأ منه بوجه
 من الوجوه وسمى الكراء والحولة ثم تكثريه على الرجل كما يبيع له في مال الرجل اذا كانت الحولة مضونة
 عليه وان كانت الحولة ابلأبا عايتها لم يتكثريه عليه وقال المكثري أتت بالخيارين أتت تكثري من
 غيره وأردت بالكراء عليه لغرامتي أو أمر عدلا فيعلف الا بل أقل ما يكفها ويخرج ذلك مشطوعا به غير
 مجبور عليه وأردت به على صاحب الا بل ديناه عليه وما علف الا بل قبل قضاء القاضى فهو متطوع به وان
 كان الجعل افضل من ابل باع عليه وأعلف ابله اذا كان ممن يقضى على الغائب ولم يأمر أحدنا بنقض عليها ولم
 يفسق الكراء انما يفسق هذا اذا لم يكن له فضل ابل قال واذا باع عليه فضلا من ابله أو ماله سوى الا بل ثم
 جاء الجعل لم يرد يبيع ووقع اليه ماله وأمر بالشفقة على ابله قال والاحتياط لمن تكثري من جال ان
 يأخذ مائة من كل رجلا فقة ويحضر مرقى بيع ما رأى من ابله ومتاعه فيعلف ابله من ماله ويجعله مصدقا
 فيما ادنى على ابله وعلفها به لازمة ذلك ويحلفه لا يفسق ولكنه فان غاب قام بذلك الوكيل قال واذا تكثري
 القوم من الجمل ابلأبا عايتها ثم افلس فلكل واحد منهم أن يركب ابله باعناهما ولا يتابع حتى يستوفوا
 الحولة وان كانت بغيرا عايتها ما دفع الى كل انسان بعير ادخل بعضهم على بعض اذا ضاقت الحولة كما يدخل
 بعضهم على بعض في سائر ماله حتى يساؤوا في الحولة ودخل عليهم غرماء الذين لا حولة لهم حتى يأخذوا
 من ابله بقدر ماله وأهل الحولة بقية حمولتهم ومن أصدق أمره عبداه بعينه فقبضته أول قبضة ثم أفلس
 فهو لها وكذلك لو باع أو تصدق به صدقة محرومة وكذلك لو أقر أنه غصب اياه أو أقر أنه فان وهب رجل
 أو تحلف أو تصدق به صدقة غير محرومة فلم يقبضه الموهوب له حتى فاس فليس له دفعه اليه ولا لوهوبه قبضه
 فان قبضه بعد وقف القاضى ماله كان مردودا الا هذا الايم الا بالقبض من الهبة والمدقة والتحل

هذما أخذه الولاء من
 المشركين فالجس فيه
 ثابت على من قسمه الله
 له من أهل الجس
 المرحف عليه من الغنية
 وهذا هو المسمى في
 كتاب الله تبارك وتعالى
 السقي وفتح في زمان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فهو من قري
 عربية وعنده الله رسوله
 قبل فقهها فامضاهما
 النبي صلى الله عليه وسلم
 لمن سماها الله ولم
 يحبس منها ما حبس
 من القرى التي كانت
 له صلى الله عليه وسلم
 ومعنى قول عمر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 خاصة يريد ما كان يكون
 للوجفين وذلك أربعة
 أجناس فاستدلنا
 بذلك ان خمس دأ
 كنفس ما أوجب عليه
 لأهله ووجهه التي عمارته
 الله على أهل دينه من
 مال من خالف دينه

(باب الأنفال)

(قال الشافعي) رحمه
 الله ولا يخرج من رأس

وإذا أفلس الغريم بمال يقوم قد عرفه الغريم كله وعرف كل واحد من الغرما مال الكل واحد منهم فدفع إلى غرما ما كان له قل أو أكثر فإن كانوا ابتاعوا ما دفع إليهم من ماله بماله عليه أو أوروه مالههم عليه حين مضى منه فهو يرى مبلغ ذلك من حقوقهم ما بلغ قليلا كان أو كثيرا ولكل واحد منهم من ذلك المال بقدر ماله على الغريم فصاحب المائتين سهمان ولصاحب المائة سهم وإن كان دفعه إليهم ولم يتسأروا به ولم يروه وبقي عليه ما لا يبلغه عن ماله فهذا لا يبيع لهم ولا رهن فإن لم يكن بيع فبإعارة غرما آخرون دخلوا معهم فيه وكذلك لو كان انما أفلس بعد دفعه إليهم والمال ماله بماله إلا أنهم ضامنون له بقبولهم إياه على الاستيفاء فإن لم يفت استوفى فيه البيع ودخل من حدث من غرما منه معهم فيه وإن كان بيع فالغلس بالخيار بين أن يكون له جميع ما يبيع به يقضونه ومن حدث من غرما منه داخل عليهم فيه أو يفتنهم قيمة المال إن كان فات يقاضهم من دينه وما كان فاتا بعينه فالبيع مردوف فيه إلا أن يكون وكلهم يبيعه فيجوز عليه البيع كما يجوز على من وكل بيع وكيله وإذا بيع مال الغلس لغرما أو قاموا عليه يئنه ثم أعاد بعد مالا واستحدثت دينه فقام عليه أهل الدين الآخرون وأهل الدين الأول بقا باحقوقهم فكلهم مجابا فادن مال سوا عقد معهم وحديثهم وكل دين إذا نه قبل بحجره القاض يئنه بضربه كل واحد منهم بقدر ماله عليه وهكذا الوجه على القاض ثم باع ماله وقضى غرما ثم أفا مالا وأدان دينا كان الأولون والآخرون من غرما ثم سوا في ماله وليس مجبور عليه بعد اعتر الأول وبيع المال لأنه لم يحجر عليه لفسه انما يحجر في وقت لبيع ماله فإذا مضى فهو على غير ما حجر قال ولو كانت المسئلة بماله أو حضره غرما كانوا غيادا يئونه قبل تفليس الأول أدخلنا الغرما الذين يئونه قبل تفليس الأول في ماله الأول على الغرما الذين اقتضوا ماله بقدر مال كل واحد عليه ثم أدخلنا هؤلاء الذين كانوا والآخرون المدخل هؤلاء عليهم والغرما والآخرون معاقب المال المستحدث الذي فلتنا فيه الثانية بقدر ما بقي لا وثلاث ماله ولأولاده عليه سواء وإذا باع الرجل الرجل السلعة وقضها المشتري على أنها بالخيار فلا تغلس البائع والمشتري وهما قبل الثلاث فذلك كسواء ولهما اجازة البيع وردده لهما ما شاورده وانما عرفت أن لهما اجازة البيع لأنه ليس ببيع حادث الآثرى أنهم مال يئنه كلما في البيع رد ولا اجازة حتى تخشى الشلث جاز ولو لم يخشأوا ولم ردا ولا واحد منهم ما حتى تخشى الثلاث كان البيع لازما كبيع بلاخبار قال ومن وحده ماله عند مفلس كان آحق به إن شاء وسواء كان مفلسا فتركه أو أراد الغرما أخذه أو غيره مفلس لأنه لا عليك إلا إن شاء فلا جبر على ملك ما لا يشاء إلا الميراث فله لو ورث شيئا فردد لم يكن له وكان الغرما أخذه كبايأخذون سائر ماله ولكل واحد منهما اجازة البيع ورد في أيام الخيار أحب ذلك الغرما وأكرهوا لأن البيع وقع على عين فيها خيار فأنولوا أسلف رجل في طعام أو غيره بصفة فعملت وفلس فأراد أخذ مدون الصفة لم يكن له إذا لم يرض ذلك الغرما لأنه يأخذ ما لم يشتر قال ولو أعطى خيرا ماسلف عليه فإن كان من غير جنس ماسلف عليه لم يكن عليه أخذه وإن أراد ذلك الغرما لأن الماهل هبة وليس عليه أن يتب ولهم أن يأخذوا من الغريم ما عليه به وإن كان من جنس ماسلف عليه لم يره أخذه إذا رضى ذلك الغرما وإن كرهه لا يضره عليه في الزيادة وذلك في غيرهم مما لا تكون الزيادة مما ألفه غير الزيادة خلافا للأصلح إلزاده ما يصلح له الخفى

(باب كيف ما يبيع من مال الغلس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي لنا كم إذا أمر بالبيع على الغلس أن يجعل أمينا يبيع عليه وبأمر المأمور بحضوره أو التوكيل بحضوره إن شاء وبأمر يشك من حضر من الغرما فإن ترك

الغنى قبل المجلس شيء غير السلب للقاتل قال أبو قتادة رضي الله عنه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين قال فلما التقينا كانت للمسكين جولة فرأيت رجلا من المشركين قد علار حلا من المسلمين قال فاستدرت حتى أتيت من وراءه فضرته على حبل عاتقه ضربة فأقبل على فمضى ضمة وحدثت مناهرج الموت ثم أدركه الموت فأرسلني فلفقت عمر فقال ما مال الناس قلت أمر الله ثم إن الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه يئنه فله سبعة فمقت فقلت من يشهدني ثم جلست يقول وأقول ثلاث مرات فقال صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة فانتصت عليه الصفة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله

ذلك المبيع عليه والمبيع له أو بعضهم باع الأمين وما يباع من مال ذي الدين ضربان أحدهما مروهون قبل أن يقام عليه والآخر مروهون فإذا باع المروهون من ماله دفع عنه إلى المرتها ساعة يبيعه إذا كان قد أنبت رهنه عند الحاكم وحلف على ثبوت حقه فإن فضل عن رهنه شيء وقفه وجب مع ما باع مما ليس برهن حتى يجمع ماله وغرم أو يفقر عليهم قال وإذا باع لرجل رهنه فمهر عن مبلغ حقه دفع إليه ما تراض من ثمن رهنه وكان فيما بقي من حقه أسوة القرماء ولو كان ذوا الدين رهن غر بمرهنا فلم يقضه المرتها حتى قام عليه القرماء كان الرهن مفسوخا وكان القرماء فيه أسوة وكذلك لو رهنه رهننا وقضه ثم فسفه صاحب الحق أو رهنه رهننا فأسد أو حرمه من الوجوه لم يكن رهننا وكان فيه أسوة القرماء ولو رهنه رجلين معا كالأخ لرجل الواحد ولو رهنه رجلا فقصه ثم رهنه آخر بعد فاعطى الأول جميع حقه وقبض من ثمن الرهن بقية لم يكن للآخر فيها إلا المأثر القرماء لانه لا يجوز أن رهن إلا خربا قدره نصار غير ما لا امر فيه قال ولو رهن رجل رهننا فلم يقضه المرتها وأفلس الرجل الراهن فالرهن مفسوخ وكل رهن مفسوخ بوجه فهو مال من مال المغلس ليس أحسن من غرامه أو حق به من أحد هم فيه معا أسوة قال ولا يجوز رهن الزنثري رؤس الفضل والزراع فأما لانه لا يقبض ولا يعرف ويجوز بعد ما يجتهد بمحضه في قبض

(باب ما جاء في بيع جميع مما يباع من مال صاحب الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا ينبغي لصاحبه أن يبيع مال الغريم حتى يحضره ويحضر من حضر من غرامه فبإسألهم فيقول أراضوا بغير عكم لكم حتى أفرقه عليكم وعلى غيري إن كان له حق معكم فإن اجتمعوا على نقضه لم يعد وإن اجتمعوا على غير نقضه لم يقبله لانه أن لا يولي الأتفة لأن ذلك مال الغريم حتى يقضى عنه ولو فضل منه فضل كان له ولو كان فيه نقص كان عليه ولعله يطرأ عليه دين لغيرهم ببعض من لم يرض بهذا الموضوع على يديه وإن تفرقوا فدعوا إلى ثقتين ضمهما قال وكذلك أكثر إذا قبلوا ولم يكن منهم أحد يطالب على ذلك جملا وإن طلبوا جملا جعله إلى واحد يكون أقل في الجمل وكان عليه أن يختار غيرهم لهم ولقائب أن كان معهم ويقول القرماء أحضروه فأحصوا أو وكلوا من شئهم ويقول ذلك الذي عليه الدين ويطلب أن يكون الموضوع على يديه المال ضامنا بأن يسلفه سلفا حالا فإن فعل لم يجعله أمانة وهو بعد السبل إلى أن يكون مضمونا وإن وجد ثقة مليا بضته ووجد أو وثق منه لا بضته دفعه إلى الذي ضمه وإن لم يدعو إلى أحد أو يدعو إلى غير ثقة اختار لهم قال وأحب إلى قن ولى هذا أن يرضى من بيت المال فإن لم يكن لم يجعل له شيئا حتى يشارطوه ثم قال لم يتفقوا الجند لهم فلم يعطه شيئا وهو بعد ثقة يقبل أقل منه وهكذا يقول لهم فيمن يصح على ما يباع عليه من يرضى أحد أن كان منه طعاما أو ثقله إلى موضع يسوق وكل ما فيه صلاح المبيع أن جاء به المال أو هم عن يمين ذلك لم يدخل عليهم غيرهم وإن لم يأتوا استأجر عليهم من يكفيه بأقل ما يجيد وإذا بيع مال المغلس لغريم بعينه أو غرم ما بعاههم فسواهم ومن ثبت معهم حقه عليه قبل أن يقسم المال ولا ينبغي أن يدفع من ماله شيئا من استأجره الأبدان يقبض منه الثمن وإن وقف على يدى عدل أو يدى البائع حتى يأتي المشتري بالثمن فهلك فن مال المغلس لا يضمنه المشتري حتى يقضه فإن قبضه المشتري مكانه ولم يعلم البائع ثم هرب واستهلكه فأفلس فن ذلك من مال المغلس لأن مال أهل الدين وكذلك أن مضى العدل عن ما اشترى أو بعته فلم يدفعه إلى الغرماء حتى هلك فن مال المغلس لا يكون من مال الغرماء حتى يقضوه والعهد فيما باع على المغلس لانه بيع له ملكه في حق ربه فهو بيع له وعليه وأحق الناس بأن تكون العهدة عليه مالك المال المبيع ولا يضمن القاضي ولا استهيا ولا عهده عليها ولا على واحد منهما وإن بيع لغريم من مال المغلس شيء ثم استحق رجعه في مال المغلس

وسلب ذلك القتبيل
عندى فأرضه منه
فقال أو بكرضى الله
عنه لاها الله إذا لاعد
إلى الأسد من أسد الله
تعالى يقاتل عن الله
وعن رسوله فيعطيك
سلبه فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
صدق فأعطه إياه
فأعطاه فيبعث الفرع
وابتعت به غر فاقى بنى
سلة فانه لأول مال
تأثله في الاسلام
وروى أن شبر بن علقمة
قال بارز بن جبريل يوم
القادسية بلغ سابه
اثني عشر ألفا فنقلته
سعد (قال الشافعي)
رحمته الله والى لا أشك
فيه أن يعطى السلب
من قتل مشركا مقبلا
مقتلا من أى جهة
قتله مبارزا أو غير مبارز
ودع أعطى النبي صلى الله
عليه وسلم سلب مرحب
من مثله مبارزا وأبو
فناد غير مبارز ولكن
المقتولين مقبلان
ولقتلهما مقبلين

(باب ما جاء في العهد في مال المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله من بيع عليه مال من ماله في دين بعد موته أو قبله أو في تملكه أو باعه هو فكله سواء (١) لآثره لمن باع لئلا أكه من باع لحى والعهد في مال الميت كهي في مال الحى لا اختلاف في ذلك عندى ولو مات رجل أو أفلس وعليه ألف درهم وترك دارا فبعت بألف درهم قبض أمين القاضى إلا أنه فملك من يده واستحق الدار فلا عهدة على الغريم الذى باعها له والعهد على الميت المبيع عليه أو المفلس فإن وجده لئلا أو المفلس مال يبيع ثم رد على المشتري المعطى الألف ألفه لأنها مأخوذة منه يبيع لم يسله وأعطى الغرماء حقوقهم وإن لم يوجده شئ فلا ضمان على القاضى ولا أمينه وترجع الدار إلى الذى استحقها ويقال للمشتري الدار قد هلكت ألفك فانت غريم لئلا والمفلس متى ما وجدته مالا أخذتها ويقال للغريم لم تستوف فلا عهدة عليك حتى وجدته لئلا مالا أعطيتك منه وإذا وجد عامدا فخاصته فيه لا يقدم منك وأحد على صاحبه

(باب ما جاء في الثاني بمال المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله الحيوان أولى مال المفلس والميت عليه الدين أن يبدأ به ويحل بيعه وإن كان يسلطه على ما يبيع به ثلاث ولا يسلط به أكثر من ثلاث إلا أن يكون أهل العلم قديرون أنه أن تؤتيه بثلاث يبيع أكثر مما يبلغ في يوم أو اثنين وإن كان ذلك في بعض الحيوان دون بعض تؤتيه بما كان ذلك فيه ثلاث دون ماله من ذلك فيه وينفق عليه من مال الميت لأنه صلاح له كما يعطى في الصيام عليه من مال الميت قال ويتأني بالسكان بقدر ما يرى أهل البصر بها أن قد بلغت أثمانها أو قاربتها وتناهت زيادتها على قدر مواضع المساكن ولو تقعها أو يتأني بالاراضين والعون وغيرهما بقدر ما وصفت مما يرى أهل الرأي أنه قد استوفى بها أو قارب أو تناهت زيادتها أو ما ارتفع منها تؤتيه بأكثر وإن كان أهل البلد غير بلدنا إذا علموا زادوا فيه تؤتيه إلى علم أهل ذلك البلد وإذا باع القاضى على الميت أو المفلس وفارق المشتري البايع من مقامهما الذى تباعا فيه ثم لم يكن له رد ذلك البيع إلا بطيب نفس المشتري وأحب للمشتري لو رده أو زاد وليس ذلك واجب عليه والقاضى طلب ذلك إليه فإن لم يفعل لم يظلمه وأنفذهه والبيع على الميت والمفلس في شرط الخيار وغيره وفي العهد كبيع الرجل مال نفسه لا يعترف

(باب ما جاء في شراء الرجل وبيع عتقه وأقراره)

(قال الشافعي) رحمه الله شراء الرجل وبيع عتقه وأقراره وقضاؤه بعض غرماؤه دون بعض جائز كله عليه مطلقا كان أو غير مفلس وذادين كان أو غير ذين في أجرة عتقه وبيعته لا يرعى من ذلك شئ ولا مما فضل منه ولا إذا قام الغرماء عليه حتى يصروا إلى القاضى وينبغي إذا صبروا إلى القاضى أن يشهد على أنه قد أوفى ماله عنه فإذا فعل لم يجز له حبس شئ أن يبيع من ماله ولا يهب ولا يئلف وما فعل من هذا فبطل قولنا أحدهما أنه موقوف فإن قضى دينه وفضل له فضل أجرة ما صنع من ذلك الفضل لأن وقفه ليس بوقف حجر أثمانه ووقف كوقف مال المريض فإذا صح ذهب الوفاء عنه فكذلك هذا إذا قضى دينه ذهب الوفاء عنه والثاني أن ما صنع من هذا باطل لأنه قد منع ماله والحكم فيه قال ولا نعلم حتى يقسم ماله نفقته ونفقة أهله وإذا باع تركه ولاه له دون موهبه وكف من يلزمه أن يكفنه إن مات أو مات من رأس ماله بما يكفنه به مثله قال ويجوز له ما صنع في ماله بعد دفعه إلى القاضى حتى يقف القاضى ماله وإذا أمر الرجل بعد وفاق القاضى ماله بين لرجل أو من وجب من الوجوه ورعاه أنه لم يقبل وقف ماله في ذلك قولنا أحدهما أن أقراره

والحرب قائمة مؤنة ليس له إذا انتهز ماله أو انتهز المقتول وفي حديث أبي قتادة رضى الله عنه ما دل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيله عليه بيعة يوم حين بعد ما قتل أو قتله الرجل فأعطاه النبي صلى الله

عليه وسلم ذلك حكم عندنا (قال الشافعي) ولو ضربه ضربه فقد يديه أو رجله ثم قتله آخر فإن سلبه فلا زل وإن ضربه ضربه وهو متمتع فقتله آخر كان سلبه لا آخر ولو قتله أثمان كان سلبه بينهما نصفين والسلب الذى يكون للقاتل كل

(١) قوله لا رام لمن باع الخ كذا بالاصول بشذ كبر صغيره نراه وهو ما دعى العهد أما معنى الضمان أو التأويل بالذ كور والاختلاف زاهد بديل قوله كهي فتأمل كنبه معصيه

لازم له ويدخل من أثره في هذه الحال مع غرماة الذين أقر لهم قبل وقف ماله وقامت لهم البيعة ومن قال هذا القول قال أبعده قياسا على المريض يقر بحق زمة في مرضه فيدخل المقر مع أهل الدين الذين أقر لهم في الحصة وكانت لهم بيعة فهذا يحمل القياس ويدخل أنه لو أقر بشئ مما عرفه أنه لا جني غصبه أياه أو أودعه أو كان له وجه من الأقرار ومن قال هذا قاله في كل من وقف ماله وأجاز عليه ما أقر به بما في يديه وغير ذلك في حاله تلك كما يجزى في الحال قبلها به أقول والقول الثاني أنه أن أقر بحق زمة وجه من الوجوه في شئ في ذمته أو في شئ بما في يديه جعل أقراره لازما له في مال إن حدث به بعده هذا وأحسن ما يجزى به من قال هذا أن يقول وفي ماله هذا في حاله هذه لغرماة كرهته ماله لهم فيبدون فحطون حقوقهم فإن فضل فضل كان لمن أقره وإن لم يفضل فضل كان ماله في ذمته ويدخل هذا القول أمر يتقاضى من أنه ليس بقياس على المريض بوقف ماله ولا على المحجور فبطل أقراره بكل حال ويدخله أن الرهن لا يكون إلا مع روافع ويرد ويدخل هذا أنه مجهول لأن من جاعل من غرماة أدخله في ماله وما وحده من مال لا يعرفه ولا غرماؤه أعطاه غرماؤه ويدخله أن رجلا لو كان مشهودا عليه بالفقر وكان ما نفقا أو غسالا مفلسا وفي يده على من مال وثياب ثمن مال جعلت الثياب والحلى له حتى يوفي غرماه حقوقهم ويدخل على من قال هذا أن يزعم هذا في دلالة يوضع على يدها الجوارى عن الوفاء نادر وهي معرفة أنها لا تعطى كبير شئ فتغلس يجعل لها الجوارى ويضعن عليها ويدخل عليه أن يزعم أن الرجل يملك ما في يديه وإن لم يدهه وليس ينبغي أن يقول هذا أحد فإن خبر رجل إلى أن يتلوه بعض هذا ترك القياس واختلف قوله ثم لم يزل يسمع عليه عقد كرهته أبق فقال الغرماة أراد كسر لم يقبل قوله فيباع ماله وعليه عهده ولا يصديق في قوله وهذا القول مدخول كثير الدخل والقول الأول أقوى وأسأل الله عز وجل التوفيق والتغية برحمته (١)

(باب ما جاز في بيع المجلس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل هبة لرجل على أن يشبه فقيل الموهوب له وقبض ثم أقلس بعد الهبة قبل أن يشبه فن أجاز الهبة على الثواب خير الموهوب له بين أن يشبه أو يرده عليه هبة إن كانت فاقته بعينها لم تنتقص من جعل للواهب الخيار في الثواب فإن أتاه فتيها أو أضعاف فتيها لم يرض جعل له أن

(١) وفي اختلاف العراقيين في باب بيع المتار قبل أن يبدو صلاحها

وإذا حبس الرجل في الدين وفسله القاضي فباع في السجن واشترى أو أصدق بصدقة أو وهبه هبة فإن أبا حنيفة كان يقول هذا كله جائز لا يباع شئ من ماله في الدين وليس بعد التغلس شئ إلا أن الرجل قد بغلس اليوم ويصعب غدا مالا وكان أن أبي ليلى يقول لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا عتقه ولا هبته ولا صدقته بعد التغلس فليبيع ماله ولقبضه للغرماة وقال أبو يوسف مثل قول أبي ليلى ما خلا العاقبة في الجسر وليس من قبيل التغلس ولا يجوز بث أسوأ العاقبة من ذلك أبا حنيفة يفتي دينه (قال الشافعي) ويجوز بيع الرجل جميع ما أحدث في ماله كان ذاد من أو غير ذين وذو أفاء أو غير ذين وفامحق يستعدي عليه في الدين فإذا استعدي عليه فبعت عليه شئ أو أقرمته بشئ أنفي القاضي أن يجبر عليه مكانه ويقول قد جبر عليه حتى أفتى دينه وفسلته ثم يبعس ماله أو يأمره أن يجتهد في السوم ويأمر من يتسوم به ثم ينفذ القاضي فيه البيع بأعلى ما يقدر عليه فيقضى دينه فإذا لم يبق عليه دين أحضره فأطلق المحرم موعدا إلى أن يجوز له في ماله كل ما صنع إلى أن يستعدي عليه في دين غيره وما استهلك من ماله في الحالة التي جبر فيها عليه يبيع أهبة أو صدقة أو غير ذلك فهو مردود

ثوب يكون عليه
وسلاحه ومطقتة
وفرسه إن كان راكبه
أو عسكه وكل ما أخذ
من يده (قال الشافعي)
رحمه الله والتفل من
وجه آخر نقل رسول
الله صلى الله عليه وسلم
من غنمة قبل تجديعها
بعيرا وقال سعيد بن
المسيب كانوا يعطون
التفل من الجس (قال
الشافعي) رحمه الله
نظلم النبي صلى الله
عليه وسلم من نسجه كما
كان يصنع بسائر ماله
فبما فيه صلاح المسلمين
وما سوى مهم النبي

صلى الله عليه وسلم من
جميع الجس لمن جمده
الله تعالى فينبغي للإمام
أن يجتهد إذا كثر
العدو واشتدت شوكته
وقبل من إزائه من
المسلمين فيفضل منسه
اتباع السنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم
والألم يفعل وقدرى
في النسل في البداية
والرجعة الثلث في

واحدة والربع في
الآخرى وروى ابن عرابة
نقل نصف السدس
وهذا يدل على أنه ليس
للتفعل حد لا يجاوز
الامام ولكن على
الاجتهاد

(باب نفر يق القسم)

(قال الشافعي) رحمه
الله كل ما حصل بماعن
من أهل دار الحرب من
شيء كل أو أكثر من دار
أرض أو عبيد ذلك
قسم إلا الرجال البالغين
فالامام ينهم بخير بين
أن عن أو يقتل أو
يفادي أو يسي ويسبل
ماسي أو أخذ منهم من
شيء على إطلاقهم يسبل
القنينة وفادي رسول
الله صلى الله عليه وسلم
رجلا برجلين ويبنى
للأمام أن يعزل خص
ما حصل بعد ما وصفا
كاملا ويقرأ أربعة
أشياء له ألهام ثم

يحبس من حضر
القتال من الرجال
الذين البالغين ويرضع
من ذلك لمن لا يرضع

وجمع في هشة وتكون للفرماة وان آناه أقل من قيمتها فرضي أجاز رضاه وان كرم ذلك الفرماة (قال
الربيع) وفيه قول آخر أنه إذا وهب طائفة باطلة من قبل أنه لم يرض أن يعطيه إلا بالعرض فلما كان
العرض مجهولا كانت الهبة باطلة كالواهب يمين غير معلوم كان البيع باطلا فهذا ملكه بعوض والعوض
مجهول فكان البيع أنسيه من قبل أن البيع بعوض وهذا بعوض فلما كان مجهولا بطل (قال الشافعي)
ورفأت الهبة في بدى الموهوبة فلما آتاه فرضي به فجاز وان لم يرض فله قيمته هبة ولو وهب رجل لرجل
هبة يشبه الموهوبة ثم أنفلس الواهب والهبة قائمة بغيرها فمن جعله على هبة أو شاب منها كان الثواب
إلى الواهب فان رضى بقليل وكره ذلك غراما ما زعلهم وكذلك لو رضى بثلث أو بثلثين وقال لم أهمل الثواب
وان لم يرض بغيرها كان على هبته سواء نقصت الهبة أو زادت وفيها قول آخر ليس له أن يرجع فيها وان
قانت يموت أو يسع أو عتق فلا شيء للواهب لانه ملكه ما هابا ولم يشترط عليه شيئا وإذا كان على هبته
فقات فلا شيء له لأن الشيء قد كان له قد غلظ ولا يضمن له شيء بعينه كما يكون على شفعته فتسفل الشفعة
فلا يكون له شيء

(باب معلول دين الميت والدين عليه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وله على الناس دين إلى أجل ففيه إلى أهلها لا تحل
جميته ولو كانت الدين على الميت إلى أجل فلم أعلم مخالفا حفظت عنه عن نعت بانها حالة يخصها فيها
الفرماة فإن فضل فضل كان لأهل الميراث وما كان له قال وبشيء والله أعلم أن يكون من حجة
من قال هذا القول مع متابعتهم عليه أن يقولوا لما كان غراما الميت أحق بماله في حياته منه كأثر الحق بما
له بعد وفاته من ورثته فأور كنديروهم إلى حلولها كما يدعيها في الحياة كتماننا الميت أن تبرأ منته ومنعنا
الوارث أن يأخذ الفضل عن دين غريم أبيه ولعل من تجهن أن يقولوا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه دينه (أخبرنا) إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عمر بن أبي
سلة عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى
عنه دينه (قال الشافعي) فلما كان كفه من رأس ماله دون غراماته ونفسه معلقة بدينه وكان المال ملكا
له أشبه أن يجعل قضا دينه لأن نفسه معلقة بدينه ولم يجز أن يكون مال الميت زائلا عنه فلا يصير إلى غراماته
ولا إلى ورثته وذلك أنه لا يجوز أن يأخذ ورثته دون غراماته ولو وقف إلى قضا دينه على روحه بدينه
وكان ماله معرنا أن يهلك فلا يؤدى عن نتمته ولا يكون لورثته فكر فيه منزلة أولى من أن يحل دينه
ثم يعطى ما بقي ورثته

(باب ما حل من دين الغلس وما لم يحل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أنفلس الرجل وعليه دين إلى أجل فقد ذهب غيره واحد من المقتين
عن حقت عنه إلى أن دينه التي إلى أجل حال معلول دين الميت وهذا قول يتوجه من أن ماله وقف
مال الميت وحيل بنسبه ومن أن يقتضى من شاء ويدخل في هذا أنهم إذا حكموا له حكم الميت انبغى أن
يدخلوا من أقربه شيء مع غراماته وكذلك يخرجون من دينه ما أقرب له رجل كما يصنعون ذلك بالمرض
بقر ثم يموت ويدخل أن يباع على حل دينه ويؤخر الدين دونهم متأخرة لانه غير ميت فله قديك
والميت لا يملك والله تعالى أعلم قال وما كان للميت من دين على الناس فهو إلى أجله لا يصلح ماله بموته
ولا ينقبضه

(باب ما جاء في حبس المفلس)

أهل التهمة وغير البالغين من المسلمين والنساء فيقتلهم شيئا لحضورهم ويرضخ لمن قاتل أكثر من غيره وقد قيل يرضخ لهم من الجميع ثم يعرف عند الفرسان والرحالة الذين حضروا القتل فضرِب كما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم للفرس سهمين ولقار من سهم والراجل سهمين ولقار من سهمين ثم ضربه كما ضربه لما تكلف من الخيانة واحتسب من مؤنته ونذَّب الله تعالى إلى اتخاذ عدوه ومن حضر بشرين فأكثر لم يعط إلا الواحد لأنه لا يليق إلا بالواحد ولو أهمه لاثنتين لأنهم لا أكثر ولا يسهم لراكب دابة غير دابة الخيل ونبتغي القمام أن يتعاهد الخيل فلا يدخل إلا شديدا ولا يدخل حطما ولا قمعا شديدا ولا ضربا (قال المزني)

قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كان للرجل مال يرى في يده ويظهر منه شيء ثم قام أهل الدين عليه فأثبتوا حقوقهم فان أخرج مالا أو وجده ظاهر يبلغ حقوقهم أعطوا حقوقهم ولم يحبس وإن لم يظهر له مال ولم يوجد له ما يبلغ حقوقهم حبس وبيع في ماله ما قدر عليه من شيء فان ذكر حاجته في باليئته عليها وأقبل منه البيئته على الحاجة وأن لاشئ له إذا كانوا عدوا لخا برين به قبل الحبس ولا أحبس ويوم أحبس وبعد مدة أقامها في الحبس وأحلف مع ذلك كله بالله ما جأ ولا يجحد لعمراته قضاء في نقد ولا عرض ولا توجه من الوجوه ثم أخليه وأمنع غرامه من لزومه إذا خليته ثم لا أعيد لهم إلى حبس حتى يأوأسين أن قد أقام ما لافان جاؤأسين أن قدرى في يديه مال سألته فان قال مال مضاربة لم أعمل فيه وأعملت فلم يرض أولم يكن لي فيه فضل قبلت ذلك منه وأحلفته إن شئت وإن جحد حبسته أيضا حتى يأني بيئته كما جأسيها أول مرة وأحلفته كما أحلفته فيها ولا أحلفته في واحدة من الحبستين حتى يأني بيئته وأسأل عنه أهل الخبرة به فيغيروني بجأته ولا غاية لحبس أكثر من الكشف عنه حتى استقر عند الحاكم ما وصفت لم يكن له حبسه ولا ينبغي أن يغفل المسئلة عنه قال وجميع ما زعمه من وجه من الوجوه سواء من جناية أو ودعة أو نقد أو مضاربة أو غير ذلك بما يحسون في ماله ما لم يكن لرجل منهم مال بعينه فباخذ منه ولا يشرك فيه غيره ولا يزجدها لغير دين عليه إذا لم يوجد شيء ولا يحبس إذا عرف أن لاشئ له لأن الله عز وجل يقول وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وإذا حبس الغريم وفلس وأحلف ثم حضر آخر لم يحدث له حبس ولا عين الآن يحدث له يسر بعد الحبس فيحبس لثاني والأول وإذا حبس وأحلف وفلس ويخلى ثم أقامه للأجاز له فبأ أقامه ما صنع من عتق وبيع وهدية وغيره حتى يحدثه السلطان وفقا آخر لأن الوقف الأول لم يكن وقف لا لغريم رشيد وإنما وقف لجنه ماله ويقسمه بين غراماته فأقاد آخر فلا وقف عليه وإذا فلس الرجل وعليه عرض موصوفه وعن من يبيع وسلف وجناية ومهر امرأه وغير ذلك مما يلزمه بوجه فكله سواء بحاص أهل العرض بغيره يوم وفلس فأما ما به اشتري لهم به عرض من شرطهم فان استوفوا حقوقهم فذلك وإن لم يستوفوا أو استوفوا أنصافها أو أهل أو أكثر ثم حدث له مال آخر فلا هل العرض أن يقم لهم ما بقي من عرضهم عند التفليس الثانية فيشترى لهم لأن لهم أن يأخذوا عرضهم إذا وجدوا له مالا وبعضها إذا لم يجدوا كلها إذا وجدوا

(باب ما جاء في الخلاف في التفليس)

قلت لأبي عبد الله هل خالف أحد في التفليس فقال نعم خالفنا بعض الناس في التفليس فرزعم أن الرجل إذا باع السلعة من الرجل بنقد أو إلى أجل وقضه المشتري ثم أفلس والسلعة قائمة بعينها فهي مال من مال المشتري يكون البايع فيها غرما من غرامه سواء فقلت لأبي عبد الله وما حاجته فقال قال لي قائل منهم رأيت إذا باع الرجل أمة ودفعها إلى المشتري أملكها المشتري ملكا محصيا جله وطؤها فقلت بلى قال أفرأيت لو طمها فوفدت له أو باعها أو عتقها أو تصدق بها ثم أفلس أترتم هذا شيئا وتجعلها رقبا قلت لا فقال لأنه ملكها ملكا محصيا فقلت نعم قال فكيف تنقض الملك الصحيح فقلت تنقضه بما لا ينبغي لي ولا لك ولا مسلم عليه الآن ينقضه قال وما هو فقلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفرأيت أن لم أثبت الخبير قلت أذا نصير إلى موضع الجهل أو المعانة قال إنما رواد أو هر يزوجه فقلت ما نعرفه عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية الأعمش أنه هر يزوجه وإن في ذلك لكفاية ثبتت بمثلها السنة قال أفتوجه نأن الناس يشترى لاهر يرة رواية لم يروها غيره وألقيه فقلت نعم قال وأين هي قلت قال أبو

هو ريرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها فأخذت نكح وأنتبه ولم يروه
أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم تثبت روايته غيره قال أجل ولكن الناس أجوعا عليها فقلت فذلك
أوجب السبعة علي أن يجمع الناس على حديث أبي هريرة وتدخلوا بذهبون فيه إلى توبه بان الله عز وجل
يقول حرم عليكم أمهاتكم الآية وقال وأحل لكم ما وراء ذلكم وقلت له وروى أبو هريرة أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال إذا بلغ الكبش في أناه أحدم قلبه سبعاء فأخذنا بحد يثكله وأخذت بحملته فقلت
الكبش ينص الماء القليل إذا بلغ فيه مله توبه بان أبا قتاد بن ربعي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الهرة أنها
لا تنص الماء ويغن وأنت تقول لا تأكل الهرة فيفضل الكبش قياسا عليها فلا تنص الماء ولو غ الكلب ولم
يروا إلا أبو هريرة فقال قلنا هذا لأن الناس قالوه قلت فإذا قلوب في موضع وموضع وجب عليك وعليهم
قبول خبره في موضع غيره والأنا أنت تحكم فقبل ما شئت وترد ما شئت قال فقال قد عرفنا أن أبا هريرة روى
أشياء لم يروها غيره عما ذكرت وحدث المصراة وحدث الأجير وغيره أقتل غيرهم فرد رواية قلت نعم أو
سعد بن الحديري روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيمادون خمسة أوسق صدقة فصرنا نحن وأنت
وأكرامتين البوزر كقول مالك وأبراهيم الفضي الصدقة في كل قليل وكثرا بنسبة الأرض وقد
يحد أن تأويل من قول الله عز وجل وأزواجه يوم حصائد كقولنا لا ولا كثيرا من قول النبي صلى الله
عليه وسلم فيسقي بالسما العشر وفيما سقي بالمالية نصف العشر قال أجل قلنا وحديث أبي ثعلبة
نفس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع لا يروى عن غيره علته إلا من وجه
من أبي هريرة وليس بالمشهور المعروف الرجال فقبلنا نحن وأنت وحلفنا المكبون واحتجوا بقول الله
عز وجل قل لأحد قسما أوسق إلى عمر ما على طاعم طعمه الآية وقوله وقد فصل لكم ما حرم عليكم
ألا ما اضطررتم إليه ويقول عاشقون عباس وعبد بن عمر فرمنا أن الرواية الواحدة تثبت بها الحجة ولا حجة
تأويل ولا حديث عن غير النبي صلى الله عليه وسلم مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال أيا ما وصفت
كم كما وصفت قلنا فإذا مثل هذا قلنا لم يجبه حجة قال ما كانت محتجنا أن لا نقول فلو كن في الفليس
لأهنا قلنا ولا حجة في لاني قد وجدنا قول وغيرك وتأخذنا فيه قال آخرنا قدروا نحن على أن
طالب رضى الله عنه شيئا يقولنا قلنا وهذا مما لا حجة فيه عندنا وعندك لأن مذهبا عما اذابت عن
نبي صلى الله عليه وسلم ثم أن لا حجة في أحدهم قال فاقولنا لم تعلم أبكر ولا عمر ولا عثمان رضى الله عنهم
فروا بما روى في الفليس قلنا لا ورويتهم ولا واحد منهم قال ليس فيمادون خمسة أوسق صدقة ولا
تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها ولا حرم كل ذي ناب من السباع قال فأكثفنا بالخبر عن النبي صلى الله
عليه وسلم في هذا قلنا فيه الكفاية لمنعه مما سواها وما سواها خرج لها إلا يصنع معها شيئا أن أفتها بخبرها
فأنت به الحاجة إليها وان خالفها ترك وأخذت السنة قال وهكذا نقول قلنا ثم في الجملة ولا تفي بذلك في
تفريع قال فاقول أن فردى عاصت على قنشر كفي فمعه واحد من أهل باحثك وغيرهم فأخذوا بأحد
دوا أخرى قلت فإن كنت جدهم على هذا فاشركهم فيه قال أبا ذر بن أنس أكون بخبرنا في العلم
تقبل ما شئت فالت ذمت ذلك من فعله فأتقن هل مثل ما ذهبت ولتجعل المذموم حجة قال فاقول أسألك
شيئ قلت فسل قال ليف نقضت الملك الصبي قلت أوترى للسنة موضعاً فمادروى عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا ولكني أحب أن تغلي هل تجد مثل هذا غير هذا قلت نعم أريت دارا بها نكاح فيها شفعة
من المشتري مالها يجوز بيعه وهبته وصداقه وصدقه فيما ابتاع ويجوز له هدمه ومناؤه قال نعم فأت
فباعه الذي له الشفعة أخذ ذلك من هوق بيده قال نعم قلت أتراها نقض الملك الصبي قال نعم ولكني
ضفته بأسنة وقلت أرايت الرجل يصدق المرأة الأمة فدفعه لها والغير فتلد الأمة والغنم قال نعم ليس أن

رجه لله القوم الكبير
 والضرع الصغير ولا
 أعف وأزاحوا عن غفل
 فدخل رجل على واحدة
 منها فدخل لاسمها
 لأنه لا يغني غنا أنجيل
 التي يسهم لها ولا أعله
 أسهم فيما مضى على
 مثل هذه وأما يسهم
 للفرس إذا حضر صاحبه
 شيئا من الحرب فارسا
 فأما إذا كان فارسا إذا
 دخل بلاد العدو ثم
 مات فرسه أو كان فارسا
 بعد انقطاع الحرب
 وجمع الغنية فلا يضرب
 له ولو جاز أن يسهم له
 لأنه ثبت في الديوان من
 دخل لكان صاحبا إذا
 دخل ثبت في الديوان ثم
 مات قبل الغنية أحق
 أن يسهم له ولودخل يروى
 الجهاد قرض ولم يقابل
 أسهم له ولو كان رجل
 أجير يربى الجهاد فقد
 قبل يسهم له وقيل يخبر
 من أن يسهم له وتطرح
 الأجرة أو الأجرة ولا
 يسهم له وقيل يرضع له
 (قال) ولوأقلت البهم

مات الرجل أو المرات قبل أن يدخل عليها كان ما أصدقها الهافل موت واحد منهم ما يكون لها عتق الأمة
 وبيعها وبيع الماشية وهي حصصة المثلث في ذلك كله قال بلي قلت أفرايت أن تطلقها قبل تغفوت في الجارية
 ولا الغنم شيئا وهو في يدي بصله قال ينتقض الملك ويصير له نصف الجارية والغنم إن لم يكن أولاداً ونصف
 قيمتها إن كان لها أولاد لانهم حدودا في ملكها قلنا فكيف تنقض الملك الصحيح قال بالكاتب قلنا فإتراءه
 عتق في مال الفليس شيئا أدخل عليك في الشفعة والصدق مثله أو أكثر قال حتى فيه كتاب أو ستة
 قلنا وكذلك يختلف في مال الفليس ستة فكيف يختلف في مال الشافعي قال ما وافقك في مال الفليس إذا كان حيا
 وتختلف فيه إدامات ويختلف فيه حديث ابن شهاب الذي قدمته (قال الشافعي) قد كان فيما فرأنا على
 مالك أن ابن شهاب أخبر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعا رجل
 باع متاعا فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض البائع من ثمنه شيئا فوجده بعينه فهو أحق به فإن مات المشتري
 فصاحب السلعة أسوة الغرماء فقال لي قلتم تأخذ بهذا قلت لا نه مرسل ومن خالفنا نحن حكيت قوله وإن
 كان ذلك ليس عندى به عذر يخالفه لأنه رد الحديث وقال فيه قول واحد وأنتم ثبتنا الحديث فلما صرتم
 إلى تفرقة فارتقوه في بعض وافقوه في بعض فقال قلتم تأخذ بحديث ابن شهاب فقلت الذي أخذت
 به أولى من قبل أن مأخذته بموصول يصح فيه التي صلى الله عليه وسلم بين الموت والأفلاس وحديث
 ابن شهاب منقطع أول يخالفه غيره لم يكن مما نبهت أهل الحديث فلم يكن في تركه جهة إلا هذا ينبغي لمن
 عرف الحديث تركه من الوجهين مع أن أبا بكر بن عبد الرحمن يروي عن أبي هريرة حديثا ليس فيه ما روى
 ابن شهاب عنه مرسلان كان روى كله فلا أدري عن رواه له روى أول الحديث وقال براه آخره (قال
 الشافعي) وموجود في حديث أبي بكر عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه انتهى بالقول فهو أحق
 به أشبه أن يكون ما زاد على هذا قولاً من أبي بكر لا رابة وإن كان موجوداً في سنة النبي صلى الله عليه وسلم
 أن الرجل يبيع السلعة من الرجل فيكون مالها كالبيع يجوز له فيها يجوز لأبي المال في المال من وطء أمة
 وبيعها وعتقها وإن لم يدفع ثمنها فإذا أفلس والسلعة بعينها في يدي المشتري كان البائع التسليط على نقض
 عقده البيع كما يكون للسنتفع أخذ الشفعة وقد كان الشراء صحيفا كان المشتري لما فيه الشفعة لومات
 كان السنتفع أخذ الشفعة من ورثته كله أخذها من يديه فكيف لم يكن هذا في الذي يبيع من ماله عند
 معدوم وإن مات كما كان لما عه ذلك في حياته مالكة وكما قلنا في الشفعة وكيف يكون الورثة يملكون عن الميت
 منع السلعة وانما عنه ورثوها ولم يكن للسنتفعها من أن ينقض بائعها البيع إذا لم يبطئها كاملاً فلا يكون
 للورثة في حال ما ورثوا عن الميت إلا ما كان للبائ وأقل منه وقد جعلت الورثة أكثر مما الورث الذي عنه
 ملكوها ولو جاز أن يفرق بين الموت والحياة كان الميت أولى أن يأخذ الرجل عين ماله منه لأنه ميت لا يقيد
 شيئاً أبداً والحي يفسد قريحاً فأداته وأن يقضى دينه فضعف الاقوى وقويت الأضعف وتركتم بعض
 حديث أبي هريرة وأخذتم ببعضه قال فليس هذا مما رويتنا فلما وإن لم ترووه فقد روهوا ثقة عن ثقة فلا يروونه
 أن تاروهو وكثير من الأحاديث لم ترووه فلم يروونه ذلك

(بلوغ الرشد وهو الخرج)

(قال الشافعي) رحمه الله الخال الذي يبلغ فيه الرجل والمرأة رشد هما حتى يكونا بليان أموالهما قال الله
 عز وجل وابتلوا النشأ حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم والمهر لولا أن كلوها
 أسرافاً وابتدأوا أن يكبروا (قال الشافعي) فدللت هذه الآية على أن الجبر ثابت على النشأ حتى يجمعوا
 خصلتين البلوغ والرشد فالبلوغ استكمال خمس عشرة سنة الذكر والأنثى في ذلك سواء إلا أن يحل للرجل
 أو تخيض المرأة قبل خمس عشرة سنة فيكون ذلك البلوغ ودل قول الله عز وجل فادفعوا إليهم أموالهم على

أسير قبل تحرز الغنبة
 فقد قيل بسهم له وقيل
 لا يسهم له إلا أن يكون
 قتال فيقاتل فأرى أن
 يسهم له ولودخل تجار
 فقاتلوا أو بأسان
 يسهم لهم وقيل
 لا يسهم لهم ولو جاهد
 مند قبل تنقضي الحرب
 فحضر أو منها يشاقل
 أو ذكر شركوه في الغنبة
 فإن انقضت الحرب ولم
 يكن للغنبة مانع لم
 يشركوهم ولو أن
 قائدا فرق جنده في
 وجهين فغنت إحدى
 الفرقتين أو غنم العسكر
 ولم تقتم واحد منهما
 شركوهم لانهم جيش
 واحد وكلهم رده
 لصاحبه قد مضت
 خيل المسلمين فقروا

(١) كتب السراج
 البلقي مافسه الخرج
 هو في الأصل بعد
 اختلاف في الحبس
 والصدقات الموقوفة
 وهذا موضع في الترتيب
 وفيه بلوغ الرشد اه
 نقله معصية

بأوطاس غنائم كثيرة
وأكثر العساكر بحنين
فتركهم وهم مع
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولكن لو كان
قوم مقيمين ببلادهم
تفرجت منهم طائفة
فتغزوهم بشر كرههم
وان كانوا منهم قريبا
لان السرايا باسكانت
تخرج من المدينة
فتقتل فلا يشركهم
أهل المدينة ولو أن
أما بايعت جيشين على
كل واحد منهما قائد
وأمر كل واحد منهما
أن يتوجه ناحية غير
ناحية صاحبه من بلاد
عروهم فتضام أحد
الجيشين لم يشركهم
الآخرون فاذا اجتمعوا
قتلوا جميعين فليس
كجيش واحد

(باب تفريق
الجيش)

(قال الشافعي) رحمه الله

(١) قوله فجعل في
أبائهم الخ كذا بالنسخ
التي عندنا ولعل في
زائد من النسخ اه
معجزة

أنهم إذا جمعو البلوغ والرشد لم يكن لاحد أن يولي عليهم أموالهم وكانوا أولى ولاية أموالهم من غيرهم
وإن زلهم في أموالهم ما يجوز لنخرج من الولاية عن ولي نفي عنها أولادهم وإن الذكر والامث فيهما سواء
والرشد والله أعلم بالصالح في الدين حتى تكون الشهادة حارة وصالح المال وإنما يعرف اصلاح المال بان
يختار القيم والاختيار يختلف بقدر حال المختار فان كان من الرجال ممن يتبذل فيضال الناس استدل
بمطلقة الناس في الشراء والبيع قبل البلوغ وبعد حتى يعرف أنه يجب توفيره والزاد فيه وأن يلتفه
فيما لا يعود عليه نفعه كان اختياره ذا قريبا وان كان ممن يسان عن الأسواق كان اختياره بعد قليل من
اختيار الذي قبله (قال الشافعي) ويدفع الى المولى عليه نفقة شهر فان أحسن انفاقها على نفسه وأحسن
شراءها يحتاج اليه من نفع النفقة اختبر بشئ يسير يدفع اليه فاذا أونس منه توفيره وعقل يعرف به حسن
النظر لنفسه في اقامه المدفع الماله واختار المرأه مع علم صاحبها بغير مخالفتها في البيع والشراء بعد
من هذا اقل لا فيصيرها التساوي والمحارم ما عطل ما وصفنا من دفع النفقة وما يشتري لها من الادب وغيره
فاذا أنسوا مناصلا حالما تعطل من نفقتها كما وصفت في القلام البالغ فاذا عرف منها صلاح دفع اليها البسر
منه فان هي أصلمته دفع اليها ما تسكت أو لم تنكح لا يزيد في رشدها ولا ينقص منه النكاح ولا تركه كما لا يزيد
في رشد القلام ولا ينقص منه وأبها منكم وهو غير رشيد ووليه وليه عليه ماله لان شرط الله عز وجل أن
يدفع اليه إذا جع البلوغ والرشد مع البلوغ وليس للنكاح واحد منهما وأبها ما رآني ولا يتعالمه أنه يفعل في ماله
ما يفعل غيرهم من أهل الاموال وسواء في ذلك المرأة والرجل وذات زوج كانت أو غير ذات زوج وليس
الزوج من ولاية مال المرأة يسبل ولا يختلف أحد من أهل العلم عنه أن الرجل والمرأة إذا صار كل واحد
منهما الى أن يجمع البلوغ والرشد سواء دفع أموالهما اليها الاثمن من النسي فاذا صار الى أن يخرجها
من الولاية ففهما كغيرهما يجوز لكل واحد منهما في ماله ما يجوز لكل من لا يولي عليه غيره فان قال قائل
المرأه ذات الزوج مقامه الرجل لا تعطي المرأه من ماله شيئا بغير إذن زوجها قيل له كتاب الله عز وجل في أمره
بالدفع الى النسي اذا طلقوا الرشد بدل على خلاف ما قلنا ان من أخرج الله عز وجل من الولاية لم يكن
لاحد أن يولي عليه الا بجماع يحدته من سفه وفساد وكذلك الرجل والمرأة وأحق يذمه لمسلم في ماله فاما
ما لم يكن هكذا الرجل والمرأة سواء فان فرقت بينهما فليكن أن تأتي بدهان على فرق بين المجتمع فان قال
قائل فقد روي أن ليس للمرأة أن تعطي من ماله شيئا بغير إذن زوجها قيل قد سمعناه وليس بثابت فليزنا
أن نقوله والقرآن يدل على خلافه ثم السنة ثم الاثر والمعقول فان قال فاذكر القرآن قلنا الآية التي أمر
الله عز وجل بدفع أموالهم اليهم وسوى فيها بين الرجل والمرأة ولا يجوز أن يفرق بينهما بغير خبر لازم فان
قال أفتجحد في القرآن دلالة على ما وصفت سوى هذا قيل نعم قال الله عز وجل وان طلقوهن من قبل أن
تتموهن وقد فرمتن لهن فريضة فنصف ما فرمتن الا أن يعفو الذي يمد عقد النكاح وان نفخوا
أقرب التقوى ولتأسوا الفضل بينكم ان الله بما تعملون بصير قلنا هذه الآية على أن الرجل أن يسلم
الى المرأة نصف مهرها كما كان عليه أن يسلم الى الاجنبيين من الرجال ما وجب لهم وثلث السنة على أن
المرأة مسلطة على أن تعفو من ماله لو نكح الله عز وجل الى العفو وذكر أنه أقرب التقوى وسوى بين المرأة
والرجل فيما يجوز من عفو كل واحد منهما ما وجب له يجوز عفوها اذا دفع المهر كله وكان له أن يرجع
بنصفه ففما إذا دام بدفعه فكان لها أن تأخذ نصفه ففقه حازم يفرق بينهما في ذلك وقال عز وجل وأتوا
النساء صدقاتهن بحول فان طين لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا فجعل (١) في إيتائهم ما فرض
لهن من فريضة على أزواجهن يدفعونه لهن دفعهم الى غيرهم من الرجال ممن وجب عليهم حتى يوجه
وحل الرجال كل ما طاب نساؤهم عنه نفسا كحل لهم ما طاب الاجنبون من أموالهم عنه نفسا وما طابوا
هم لازواجهن عنه نفسا يفرق بين حكمهم وحكم أزواجهن والاجنبيين غيرهم وغير أزواجهن فيما أوجه

من دفع حقوقهن وأحل ما طعن عنه نفسان من أموالهن وحرمن أموالهن ما حرمن أموال الاخيرين فيما ذكرت وفي قول الله عز وجل وإن أردتم استبداد زوجاً وأتيتن أحداهن قطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً الآية وقال عز وجل فإن خفتن أن لا يقبحا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به فأحله إذا كان من قبل المرأة كاحل الرجل من مال الاخيرين بغير توقيت شي فيه ثلث ولا أقل ولا أكثر وحرمه إذا كان من قبل الرجل كاحل أموال الاخيرين أن يقتصوها قال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد الآية فلم يفرق بين الزوج والمرأة في أن لكل وله منهما أن يوصي في ماله وفي أن دين كل واحد منهما لازم في ماله فإذا كان هذا هكذا كان لها أن تعطي من ماله ما شئت بغير إذن زوجها وكان لها أن تجبس مهرها وتبسه ولا تنسح منه شيئاً وكان لها إذا طلقها أخذ نصف ما أعطاه لها نصف ما اشترت لها ودونه إذا كان لها المهر كان لها حبسه وما أشبهه فان قال قائل فإن السنة في هذا قالت (أخبرنا) ما قلت عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أخبرته أن حبيبة بنت سهل الانصارية كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج لصلاة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند أبيه في الغلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت أأحبيبة بنت سهل يا رسول الله فقال ما شأنك فقالت لا أأولاً فابنت بن قيس زوجها فإما ما ثابت بن قيس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل فقد ذكرت ما شاء الله أن تذكر فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها وأوجلت في أهلها (قال الشافعي) أخبرنا ما قلت عن نافع عن مولاة لصفية بنت أبي عبيد أنها اختلعت من زوجها بكل شيء لها فلم ينكر ذلك عبد الله بن عمر (قال الشافعي) فقلت السنة على ما دل عليه القرآن من أنها إذا اختلعت من زوجها حل لزوجها الاخذ منها ولو كانت لا يجوز لها في مالها ما يجوز لغيره عليه من الرجال ما حل له خلعه فان قال قائل وأن القياس والمقول قلت إذا أباح الله تعالى لزوجها ما أعطته فهذا لا يكون الا لمن يجوز له ماله وإذا كان ماله يورث عنها وكانت تنسعه زوجها فيكون لها نفسي كثيرها من ذوى الاموال قال ولو ذهب اذهب الى الحديث الذي لا يشك أن ليس لها أن تعطي من دون زوجها الا ما أذن زوجها لم يكن له وجه الا أن يكون زوجها ولياً لها ولو كان رجل ولياً لرجل أو امرأة فوجبت له شيئاً لم يحل له أن يأخذ من ماله ما كان له كهيبة الغير لمزومه أن يقول لا تعطي من ماله درهما ولا يجوز لها أن تبيع فيه ولا يتباع ويحكم لها وعابها حكم المجبور عليه ولو زعم أن زوجها شرب مثلاً لها في مالها سئل بالنصف فان قال نعم قبل فتصنع بالنصف الاخر ما شئت وتصنع بالنصف ما شاء فان قال ما قل أو أكثر قلت فاجعل لها من ماله شيئاً فان قال ماله مهرهون له فلي له فيكم مهرهون حتى تفقده فان قال ليس مهرهون قبل له فقل فيه ما أحببت فهو لا شرب مثلاً لها في مالها وليس له عندك وعندنا أن يأخذ من ماله درهما وليس ماله مهرهوناً فتفتكه وليس زوجها ولياً لها ولو كان زوجها ولياً لها وكان سقيها أخرجنا ولا يها من يده وولينا غيره عليها ومن خرج من هذه الاقوال بل يخرج الى أثر يتبع ولا يباس ولا معقول وإذا جاز للزاد أن تعطي من ماله الثلث لا تزيد عليه فلم يجعلها ولياً عليها ولم يجعل زوجها شارباً كالأموال مهرهوناً في يده ولا هي ممنوعة من ماله الا لا تخطئ بشئ أو يدينه ثم يحرقها بعد زمان اتوا جاز للثلث والثالث بعد زمان حتى ينصف ماله ما شاءه اموالها ولا خلاها وأما والله المستعان فان قال هو تركها على اليسر قيل أفرأيت أن تكبت مفلسة ثم أيسرت بعد عندها دعوها ماله فان قال نعم فتأخر جرحها من الجرح وان قال لا فليقتلها ما لم يقره به أو رأيت إذا قال غرتة فلا أثر كها تخرج ماله ضراراً قيل أفرأيت أن غرتة فقل هي جيلة فوجدتها غرجيلة أو غرتة فقل هي موسرة فوجدتها مفلسة أنقص عنه من صدقها أو رده عليها بشئ أو رأيت إذا قال هذا في المرأة فإذا كان الرجل ديناً موسراً فتركه شريفة وأعلمنا أنهم تركه الا يبسر ثم خذها فتصدق بماله فلا حرجاً ذلك له فقد ظلمها

قال الله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء الآية وروى أن جبير بن مطعم قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قسم سهم ذي القري بين بني هاشم وبني المطلب أتيتهم أنا وعثمان بن عفان رضي الله عنه فقلنا يا رسول الله هؤلاء اخواننا من بني هاشم لا ينكر فضلهم لكننا الذي وضعنا الله به منهم أرايت اخواننا من بني المطلب أعطيتهم وتركنا وأغناقنا ربنا وقرابته واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما بنو هاشم وبني المطلب شيء واحد هكذا وشئت بين أصابعه وروى جبير ابن مطعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى بني قريظة من ذلك شيئاً (قال الشافعي) فنعطي سهم ذي القري في ذى القري حيث كانوا ولا

يعرف حاله بما مضى قبله ومعه وبعد فمعرفة كيف هو في عقله في الأخذ والاعطاء وكيف هو في دينه والرجل القليل الخاطئة للناس يكون اختياره أبطأ من اختيار هذا الذي وصفت فلذا عرفه ناصته في مدة وإن كانت أمول من هذا المدة فعدوه وجدوا فظروا لنفسه في الأخذ والاعطاء وشهدوا أنه صالح في دينه حسن النظر لنفسه في ماله فقد صعد هذا إلى الرشد في الدين والمال وبؤمر ولها ما يدفع ماله ما إليها (قال الشافعي) وإذا اختبر النساء أهل العدل من أهلها ومن يعرف حالها بالصلاح في دينها وحسن النظر لنفسها في الأخذ والاعطاء صارت في حال الرجلين وإن كان ذلك منها أبطأ منه من الرجلين فإنه خلطتها بالعامية وهومن الخاطئة من النساء الخارجة إلى الأسواق للمعنة لنفسها أعجل منه من الصائنة لنفسها كما يكون من أحد الرجلين أبعد فإذا بلغت المرأة الرشد والرشد كما وصفت في الرجل أمر ولها ما يدفع ماله إليها (قال الشافعي) وقد رأيت من الحكام من أمر باختبار من لا يروق بحاله تلك النقطة بأن يدفع إليه القليل من ماله فإن أصل فيه دفع إليه ما بقي وإن أنصفه كان الغشادي القليل أسر منه في الكل ورأينا هذا وجه من الاختيار حسنا والله أعلم وإذا دفع إلى المرأة مالها والرجل فسواء كانت المرأة بكرًا أو متزوجة عند زوج أو ثيبًا كما يكون الرجل سواء في حاله وهي غلث من ماله ما عاين من ماله ويجوز لها في ماله ما يجوز له في ذلك عند زوج كانت أو غير زوج لافرق في ذلك بينها وبينه في شيء مما يجوز لكل واحد منهما في ماله وكذلك حكم الله عز وجل فيها وفيه ودلالة السنة وإذا تكهت فقد أقامها من ماله ما تصنع مع ما شئت كما تصنع بما سوا من ماله

(باب الخلاف في الحجر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الفنا بعض الناس في الحجر فقال لا يحجر على حر بالغ ولا على حرة بالغت وإن كانا سقيين وقال لي بعض من يذهب بقوله من أهل العلم عند أصحابي أسألكم أن أخذت الحجر على الحرين وهما مالكان لأمورهما فسد كرت به ما ذكر في كلتي أو معناه أو بعضه فقال فانه يدخل عليك فنهني فقلت وما هو قال رأيت إذا اعتق المحجور عليه عبده فقلت لا يجوز عققه قال ولقلت لا يجوز لفلان ولا لملك أن يعتق قال لا ما اتلاف لملكه قلت نعم قال أفليس الطلاق والعقق لغير ما وجدتهما واحد قلت من ذلك وكذلك لو باع رجل فقال لعبت أو أقرر رجل بحق فقال لعبت لزمه البيع والاقرار وقيل له لعبت لنفسك وعليها قال أفسترق العتق والطلاق قلت نعم عندنا وعندك قال ولف وكلاهما اتلاف لملك قلت له ان الطلاق وإن كان فيه اتلاف للمال فإن الزوج مباح له بالنكاح حتى كان غير مباح له قبله ويجوز له التحريم بهذا المباح ليس تحريم لملك بله عليه غيره إنما هو تحريم بقوله من قوله أو فعل من فعله وكما كان مسطعا على الفرج بدون غيره فكذلك كان مسطعا على تحريمه دون غيره ألا ترى أنه يموت فلا نور عنه امرأته وبها ويدعها فلا تحمل لغيره بهيمة ولا يبعه وورث عنه عبده ويبيع عليه فملكه غيره وبلى نفسه فيبعه وبها فملكه غيره فالعبد مال بكل حال والمرأة غريم مال أنما هي متعة لآمال مملوك تنفقه عليه وتغتم اتلافه ألا ترى أن العبد يؤذن له في النكاح والتبصرة فيكون له الطلاق والامساك دون سدهم يكون إلى سيده أخذ ماله كله إلا ما يكن عليه دين لأن المال ملك والفرج بالنكاح متعة لملك كالمال وقيل له تأولت القرآن في الدين مع الشاهد فلم تصب عندنا تأويله فأطلقته فستر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم حرجت القرآن يدل على الحجر على البائعين فتركته وقلت له أنت تقول في الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال فلا تؤذن في القرآن تزبل يجعل خلاف قوله في الظاهر قلنا بقوله وقتلناه أو علم بكتاب الله عز وجل ثم وجدنا صاحبكم يروى الحجر عن ثلاثة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتهمهم ومعهم القرآن قال وإي صاحب قالت أخبرنا محمد بن الحسن وغيره من أهل

وبسبب المطالب (قال الشافعي) رحمه الله ويرق ثلاثة أشخاص الجنس على من سمي الله تعالى على الناحي والمساكين وابن السبيل في بلاد الاسلام يحصون ثم يوزع بينهم لكل صنف منهم سهم لا يعطى لأحد منهم سهم صاحب فقمت في رسول الله صلى الله عليه وسلم بأى هو وأى فاختلف أهل العلم عندنا في سهمه فقيم من قال يرد على أهل السهمان الذين ذكرهم الله تعالى معه لأن رأيت المسلمين قالوا فمن سعى له سهم من الصدقات فلم يوجد على من سعى معه وهذا مذهبي يحسن ومنهم من قال يرضه الامام حيث رأى على الاجتهاد للإسلام وأهله ومنهم من قال يرضه في الكراع والصلاح والذي أختار أن يرضه الامام في كل أمر حسن به

الصدق في الحديث أو هماغن يعقوب بن ابراهيم عن هشام بن عروة عن أبيه قال اباع عبد الله بن جعفر
 يما فقال علي رضي الله عنه لا بن عثمان فذا جرح عليا فاعلم بذلك ابن جعفر ان يرفأل ان يرا ما شر يك
 في يعل ما في علي عثمان فقال الجرح على هذا فقال البر ما شر يك فقال عثمان الجرح على رجل شر يك
 الر يرفألي رضي الله عنه لا يطلب الجرح الا وهو راوا ان يروا كان الجرح بالاطلاق لا يجعز على حر بالغ وذلك
 عثمان بل كاهم يعرف الجرح في حديث صاحبك قال فان صاحبا ابا يوسف رجح الى الجرح قلت ما زاده
 رجحه اليه قولا واهه تركه اما ان تركه وقد رجح اليه فانه اعلم كيف كان مذهبه فيه فقال وما انكرت
 قلت رجعت اليه قولا واهه تركه اما ان تركه وقد رجح اليه فانه اعلم كيف كان مذهبه فيه فقال وما انكرت
 عليه الجرح وكذلك قلنا ثم زعم انه اذا احدث عليه الجرح ابطل كل بيع باعه قبله وشراءه فزيت الشاهد
 بعد فقده زهاده ثم تعير ما له أيقض الحكم بشهادته أو ينفذ لو كان من غير ان يوم تعير قال قد قال
 ذلك فانكر ما عليه (قال الشافعي) فقال فهل خالف شاعما تقول في الجرح واليتاؤ من الرجال والنساء
 أحسن أصحابك قلت أما أحسن متقدمي أصحابي فلم أحفظ عن واحد منهم خلافا لشي مما قلت وقد
 بلغني عن بعضهم مثل ما قلت قال فهل أدركت أحدا من أهل ناحتك يقول بخلاف قولك هذا قلت قد
 روي عن بعض أهل العلم من ناحتنا أنه خالف ما قلت وقلت وقال غيرنا في مال المرأة اذا تزوجت رجلا قال
 فقنا فيه ما اقلت ما لا يضره أن لا يسمعه ثم حكيت شيئا كنت أحفظه وكان يحفظه فقال ما يشكل
 الحاف في هذا على سامع يعقل (قال الشافعي) فزعم في زاعم عن قائل هذا القول أن المرأة اذا تكبت
 رجلا بما تدينه بيا جرت أن تشتري به ما تدينه به مثلها وكذلك لو تكبت بعشرة دراهم فان طلقها قبل
 أن يدخل بها رجح عليها بنصف ما اشترت (قال الشافعي) ويزنسه أن يقاسها ثور ووزن رضا ونضوجا
 قال فان قال قائل ها يدخل على من قال هذا القول قبله يدخل عليه أكثر ما يدخل على أحد أو على غيره
 فان قال ما هو قبله قال الله عز وجل وان طلقتهن من قبل أن تحسهن وقد فرضن لهن فريضة
 فنصف ما فرضن وما فرضن دفع ما تدينه فزعم قائل هذا القول أنه يرد نصف متاع لهن فسد ذناب
 وهذا خلاف ما جعل الله تبارك وتعالى فان قال قائل انما هذا لا انزاري أن واجبا عليها (قال الربيع)
 يعني أن واجبا عليها أن تجهز بما أعطاها وكان عليه أن يرجع بنصف ما تجهز به في قولهم وفي قول
 الشافعي لا يرجع الا بنصف ما أعطى هذا نادر كانت أو غير هالاه لا يوجب عليها أن تجهز الا أن تشاء وهو معنى
 قول الله تبارك وتعالى فنصف ما فرضن

الاسلام وأهله من مد
 ثغر أو أعدد كراع
 أو سلاح أو أعطاه أهل
 البلاد في الاسلام هلا
 عند الحرب وغير الحرب
 اعتماد النزيادتي
 تعزير الاسلام وأهله
 على ما صنع فيه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فإنه أعطى المؤلفة
 ونقل في الحرب وأعطى
 عام حنين نهران
 أصحابه من المهاجرين
 والانصار أهل حاجة
 وفضل وأكثرهم أهل
 حاجة ونرى ذلك كله
 من مبهمة والله أعلم
 ومما احتج به الشافعي
 في ذوى القربى أن روى
 حديثا عن ابن أبي ليلى
 قال قتب عسا رضى
 الله عنه فقلت له يابى
 وأبى ما فعل أبو بكر
 وعمر في حقكم أهل
 البيت من الخس فقال
 على أما أبو بكر رضى
 الله عنه لم يكن في زمانه
 انحاس وما كان فقد
 أوفاه وأما عمر فبرز
 بعين ما حتى جاءه مال

(الصلح)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أملى علينا الشافعي رحمه الله قال أصل الصلح أنه بمنزلة البيع فما حازق
 البيع حازق الصلح وما لم يحزق في البيع لم يحزق في الصلح ثم تشعب ويقع الصلح على ما يكون له ثمن من الجراح
 أو ما أترى أو من المرأة أو زوجها أو ما عليه من كل هذا فيقوم مقام الأمان ولا يجوز الصلح عندى
 الأعلى أمر معروف كما لا يجوز لبيع الأعلى أمر معروف وقد مدروى عن عمر رضى الله عنه الصلح جائز بين
 المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرما حلالا ومن الحرام الذي يقع في الصلح أن يقع عندى على المجهول الذى
 لو كان بيعا كان حراما وإذا مات الرجل وورثته امرأه أو ولدا أو كلاهما فصلح بعض الورثة بعضا فان وقع
 الصلح على معرفة من المصلح لم يحزق به ثم أو اقرار بعرفتهم بحقوقهم ونقايض التصالحان قبل أن
 يتفرقا فالصلح جائز وان وقع على غير معرفة تشبه ببيعهم أو حتى المصلح منهم لم يحزق الصلح كما لا يجوز
 بيع مال امرئ لا يعرفه والد الذى لرجل على الرجل الدعوى في العدا وغیره أو ادعى عليه حناية عدا
 زحدا أو صلحه مما ادعى من هذا كله أو من بعضه على شيء منه من هؤلاء كان الصلح والمضى عليه يقر فالصلح

جائز بما يجوز به البيع كان الصلح نقداً أو نسيئةً وإذا كان المدي عليه ينكر الصلح باطل ومها على أصل
 حقه ما ويرجع المدي على دعواه المعطى بما أعطى وسواء إذا أفسدت الصلح قال المدي قد أبرأناك
 ادعت عليك أو لم يقبله من قبل أنه انما أبرأ على أن ينه ما أخفتمته وليس هذا بكثرة من أن يبيعه البيع
 الفاسد فإذا لم يتم له فساد يرجع كل واحد منهما على أصل ملكه كما كان قبل أن يتبايعا فلذا إذا راجل
 الصلح ذكره المدي عليه الاقرار فلا بأس أن يقرر رجل أجنى على المدي عليه بما ادعى عليه من جنابة أو
 مال ثم يردى ذلك عنه صلحا فيكون حصصا وليس للذي أعطى عن الرجل أن يرجع على المصالح المدي
 عليه ولا للمصالح المدي أن يرجع على المدي عليه لأنه قد أخذ العوض من حقه الآن بعد صلحه ما على
 فساد فكونون كما كانوا في أول ما نادى عاقل الصلح قال ولو ادعى رجل على رجل حقا في دار فافقره بدعواه
 وصالحه من ذلك على ابل أو بقر أو غنم أو رقيق أو زمو صوف أو دنائير أو دراهم موصوفة أو طعام إلى أجل
 مسمى كان الصلح جائزا كما يجوز لبيع ذلك المثل الأجل ولو ادعى عليه شخصان دار فافقره به ثم صالحه
 على أن أعطاه ذلك بيتا مع وفاء الدار ملكة أو سكنى في عدد سنين فذلك جائز كما يجوز لو قسمه أو تكرر
 شقصه في دار ولكنه لو قال أصالحك على سكنى هذا المسكن ولم يسم وقا كان الصلح فاسدا من قبل أن هذا
 لا يجوز كما لو ابتدأ سكنى يكون إلى أجل معلوم وهكذا الوصلح على أن ينكر به هذه الأرض سنين زرعه أو
 على شخص من دار أخرى شيء ذى عرف جار كما يجوز في البيوع والكراء وإذا لم يسم له بجزء لا يجوز في
 البيوع والكراء (قال الشافعي) ولو أن رجلا أشرع طلبة أو جنحا على طريق نافذة شفاه رجل لبعه
 منه فصالحه على شيء على أن يبعه كان الصلح باطلا لأنه أخفتمته على المالك وتقرر أن كان أشرعه غير
 مضر على بينه وبينه وإن كان مضرا منعه وكذلك لو أراد أشرعه على طريق نافذة شفاه رجل لبعه
 أو لقمه فصالحه أو صالحه على شيء أخذ ومنه على أن يدعو بشرعه كان الصلح في هذا باطلا من قبل أنه
 انما أشرع في جدار نفسه وعلى هواه لا على ما خفتمته ولا ما فاقه فان أراد أن يثبت خشبة ويصنع بينه
 وبينهم الشرط فليجعل ذلك في خشب يحمله على جدارهم ويجد أنه فيكون ذلك شرعا على الخشب ويكون
 الخشب بأعنه موصوفاً أو موصوف الموضع أو بعلمهم شيئا على أن يقره بالخشب بشرعه ويشهدون
 على أنفسهم أنهم أقره بحمل هذا الخشب وبلغت شرعه بحق عرفه فلا يكون لهم بعد أن يزعموا
 قال وإن ادعى رجل حقا في دار أو أرض فافقره المدي عليه وصالحه من دعواه على ختمه عدد أو ركوب دابة
 أو زراعة أرض أو سكنى دار أو شيء مما يكون فيه الأجازات ثم مات المدي والمدي عليه أو أحدهما فالصلح
 جائز ولو رثه المدي السكني والركوب والزراعة وانفذت وما صالحهم عليه المصالح (قال الشافعي) ولو
 كان الذي تلف الدابة التي صالح على ركبها والمسكن الذي صالح على سكنته أو الأرض التي صالح على
 زراعتها فان كان ذلك قبل أن يأخذ منه المصالح شيئا فهو على حقه في الدار وقد انتفعت الأجرة
 وإن كان بعدما أخفتمته شيئا ثم من الصلح بقدر ما أخذ كان نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً وانتقض من الصلح
 بقدر ما بقي يرجع به في أصل السكن الذي صالح عليه قال وهكذا الوصلح على عبد بعنه أو وب بعنه
 أو دار بعنه أو بقر بعنه حتى هلك انتقض الصلح ورجع على أصل ما أقره به ولو كان صالحه على عبد بصفة
 أو غير بصفة أو وب بصفة أو دنائير أو دراهم أو كسب أو وزن بصفة ثم الصلح بينهما وكان عليه مثل الصفة
 التي صالحه عليها ولو صالحه على ربع أرض مشاع من دار معلومة جاز ولو صالحه على أذرع من دار مسماء
 وهو يعرف أذرع الدار ويعرفه المصالح جاز وهذا كغيره من أجزاء وإن كان صالحه على أذرع وهو
 لا يعرف الأذرع كله لم يجز من قبل أنه لا يدري كم قدر الأذرع فبالتأويل أو ربعاً أو كذا أو أملاً ولو صالحه على
 طعام جزاف أو دراهم جزاف أو عبد جاز فإن استحق ذلك قبل القبض أو بعد بطل الصلح وإن هلك قبل
 القبض بطل الصلح ولو كان صالحه على عبد بعنه ولم يرد العبد فله خيار الرابة فإن اختار أخذ مزار الصلح

السوس والاهواز أو
 قال مال فارس الشافعي
 يشك وقال عرف
 حديث مطر وأحدث
 آخران في المسلمين
 خلة فان أحببتم تركتم
 حكمكم بخلتاه في شلة
 المسلمين حتى يأتينا مال
 فأوفكم حكمكم منه
 فقال العباس لا تطعه
 في حقا فقلت يا أبا
 الفضل السنان أحق
 من أبا مبر المؤمنين
 ورفعه خله المسلمين فتوفي
 عمر قبل أن ياتيه مال
 فقبضتاه وقال الحكم
 في حديث مطر
 أو الآخران عمر رضى
 الله عنه قال لكم حقا
 ولا يبلغ على إذا كنتم
 أن يكون لكم كله فان
 شئتم أعطيتكم منه
 بقدر ما أرى لكم فأتينا
 عليه الا كله فأتينا
 يعطينا كله (قال
 الشافعي) رحمه الله
 للنازع في سهم ذي
 القربى ليس منه
 العلماء في القديم
 والحديث أن الشيء

وان اختار ودمر الصلح (قال الربيع) قال الشافعي يعدل يجوز شرعاً عبديعه ولا غيره الى أجل
ويكون له خيار رؤيته من قبل أن البيع لا يعدو بيع عن يراها المشتري والبايع عند تباهيهما وبيع صفة
مضمونة الى أجل معلوم يكون على صاحبها أن يأتي بهما من جمع الارض وهذا العبد الذي بعته الى أجل ان
تف بطل البيع فهذا مرة برفعه البيع ومرة بطل فيه البيع والبيع لا يجوز الا أن يترقى كل حال
(قال الشافعي) وهكذا كل ما صلحه عليه بعته مما كان عابثاً عنه فله فيه خيار الرؤية (قال الربيع)
رجع العبد الذي عن خيار رؤيته شيء بعته (قال الشافعي) ولو قبضه فملك في يده وبه عبير رجوع بقية
العيب ولو لم يجد عيباً ولكنه استحق نفسه أو سهمهم أو ألف سهم منه كان لقاض العبد الخيار في أن يرجع
من الصلح بقدر ما في يده من العبد ويرجع بقدر ما استحق منه أو ينقص الصلح كله (قال الربيع)
الذي يجب اليه الشافعي أنه اذا بيع الشيء فاستحق بعضه بطل البيع كله لان الصفقة جعت شيئاً حلالاً
وحرماً فبطل كله والصلح منه (قال الشافعي) ولو ادعى رجل حقاً في دار فآقره رجل أجني على المدعي
عليه وصاحبه على عبده بعته فهو جائز وان وجد العبد عيباً فآقره واستحق لم يكن له على الاجنبي شيء ويرجع
على دعواه في الدار وهكذا الوصلح على عرض من العروض ولو كان الاجنبي صالحه على ذاتها ودراهم
أو عرض بصفه أو عبداً بصفه فنفقه اليه ثم استحق كان له أن يرجع عليه مثل تلك الذناب والدراهم وذلك
العرض بذلك انصفه ولو كان الاجنبي انما صالحه على ذاتها باعاً ما فهمي مثل العبد بعته يعطيه اياها
وان استصفت أو وجد عيباً فآقره لم يكن له على الاجنبي تباعه وكان له أن يرجع على أصل دعواه والاجنبي
اذا كان صالح بغير إذن المدعي عليه طوعاً عما أعلني عنه فليس له أن يرجع به على صاحبه المدعي عليه وانما
يكون له أن يرجع به اذا أمره أن يصلح عنه قال ولو ادعى رجل على رجل حقاً في دار فآقره رجل على بيت
معروف سنين معلومة يسكنه كان جائزاً أو على سطح معروف يسكنه كان جائزاً فان انهدم البيت أو
السطح قبل السكنى يرجع على أصل حقه وان انهدم بعد السكنى ثم من الصلح بقدر ما سكن وبان وانقض
منه بقدر ما بقي ولو ادعى رجل حقاً في دار وهي في يد رجل عارية أو ربيعة أو كراهة صادقة على ذلك أو قامت
به ينسفه فلا خصومة بينه وبين من الدار في يده ومن لم ير أن يقضي على الغائب لم يقبل منه فباينته وأمره ان
خاف على ينسفه الموت أن يشهد على شهادتهم ولو أن الذي في يده آقره بدعواه لم يقض له بأقره لانه آقره
فبذلك ووصلح عليه شيء من دعواه فالصلح جائز والمصلح مطوع والجواب فيه كالجواب في المسائل
قبلها من الاجنبي يصلح عن الدعوى ولو ادعى رجل على رجل شيئاً لم يسمه فصالحه منه على شيء لم يجز الصلح
وكذلك لا يجوز لو ادعى في شيء بعته حتى يقره فإذا أقر جاز ولو أقر في دعواه التي أجعلها فقال أنت صادق
فما ادعت على فصالحه منه على شيء كان جائزاً كما يجوز لو تصادقا على شراء لا يعلم الا بقوله ما وان لم يسم
السر ا فقال ذلك اما ان ترب منكم معا عرف وعرف فلا تنافق في قبلك بعد هذا في شيء مما شترت منك ولو كانت
الدار في يد رجل وادعياها فاصطلم على أن لاحدهما الثلث والآخر الثلثين أو ثبات من الدار ولا تخر
ما في قال كل هذا به انما راعى ما جاز وان كان على أحد فلا يجوز وهما على أصل دعواهما ولو ادعى
رجل على رجل دعوى فصالحه من اعلى شيء بعدما آقره بدعواه غير أن ذلك غير معلوم بينة تقوم عليه فقال
المصلح الذي اعلى عليه صالحته من هذه الارض وقال الآخر بل صالحته من ثوب قال قول قوله مع عنه
وكون حمله في هذه الارض (قال أبو محمد) أصل قول الشافعي أنه ما زاد الخلف في الصلح لم يخلو
وكما على أصل خصومه مما مثل ان مع سواء اذا اختلفا خافاً ولم يكن بينهما بيع بعد الامعان (قال
الشافعي) ولو كان دار بين ورثة فادعى رجل فيها دعوى وبعضهم غائب وأحضر فأقره أحدهم ثم صالحه
على شيء بعته ذاتها ودراهم مضمونة فالصلح جائز وهذا الوارث المصلح مطوع ولا يرجع على اخوه بشيء

اذا كان منصوباً في
كتب الله ميتاً على
الإنسان يبيع على امرئ
عليه وسلم أو فعلة أن
عليهم قبوله وقد نبت
سهمهم في آيتين من
كتاب الله تعالى وفي فعل
رسول الله صلى الله
عليه وسلم بغير الثقة
لأعراضه في إعطاء
النبي صلى الله عليه
وسلم غنياً لادين عليه
في إعطائه العباس بن
عبد المطلب وهو في
كثرة ما يقول عامة
بنو المطلب دليل
على أنهم استحقوا
بالقرابة لا بالحاجة كما
أعطى القتيبة من
حضره لا بالحاجة
ولذلك من استحق
المسرات بالقرابة
لا بالحاجة وكيف جاز أن
أن ترد بالمال البين
مع الشاهد بأن يقول هي
بمختلف طاهر القرآن
وليس بحالقه ثم تجد
سهم ذي القربى
مضمون في آيتين من
كتاب الله تعالى ومعهما

بما أدى عنهم لانه أدى عنهم بغير أمرهم انما كانوا منكروا دعواه ولو صالحه على أن يحقه دون اخوته
فانما اشترى منه حقه دون اخوته وان أنكر اخوته كان لهم خصما فان قدر على أخذ حقه كان له وكانت
لهم الشفعة معه بقدر حقوقهم وان لم يقدر عليه رجع عليه بالصالح فأخذه منه وكان لا تحرفيا أقر له به
نصيبه من حقه (قال الشافعي) ولو أن دارا في يد رجلين ورثها فادى رجل فيها حقا فأنكر أحدهما
وأقر الآخر وصالحه على حقه منها خاضعون حق أخيه فالصالح جائر وان أراد أخوه أن يأخذ الشفعة مما
صالح عليه فله ذلك ولو أن رجلين ادعيا دارا في يد رجل وقالاه ميراثنا نحن أينما أنكر ذلك الرجل
ثم صالح أحدهما من دعواه على شيء فالصالح باطل قال ولو أقر لأحدهما فصالحه من ذلك الذي أقر له به على
شيء كان لأخيه أن يدخل معه فيما أقره بالنصف لانهما نسبان ذلك اليه بينهما نصيبين ولو كانت المسئلة
بحالها فادى كل واحد منهما على نصف الأرض التي في يديه فأقر لأحدهما بالنصف وبهذا أنكر كان
النصف الذي أقر له دون المجموع ودون المجموع على خصوصته ولو صالحه مع شيء كان ذلك دون صاحبه
ولو أقر لأحدهما بجميع الأرض وأما كان يدعى نصفها فان كان لم يقرب لا تحربان له النصف فله الكل
لا يرجع به عليه الآخر وان كان في أصل دعواه أنه رجع من النصف ولهذا كان له أن يرجع عليه
بالنصف قال ولو ادعى رجلان على رجل دارا ميراثا فأقر لهما بذلك وصالح أحدهما من دعواه على شيء
فليس لأخيه أن يشركه فيما صالحه عليه وله أن يأخذ بالشفعة ولو ادعى رجل على رجل دارا فأقر له بها
وصالحه بعد الأقرار على أن يسكنها الذي في يديه فهي عارية أن شاء أتمها وان شاء لم يبقها وان كان لم يقرب
له الأعلى أن يسكنها فالصالح باطل وهما على أصل خصوصتهما ولو أن رجلا اشترى دارا فبناها حصدا
ثم جاء رجل وأدعاها فأقر له بالي المصحح بما دعى فان كان فضل من الدار فضل فهو له وان كان لم يمتدق
بالمصحح فهو له ويرجع عليه بتمتع ما دهم داره ولو صالحه من ذلك على صلح فهو جائر قال وان أنكر
المدعى عليه فأقر الذين المسجد والدار بين أطهرهم وصالحوه كان الصالح جازا وإذا باع رجل من
رجل دارا ثم ادعى فيها رجل شيئا فأقر البائع له وصالحه فالصالح جائر وهكذا لو غصب رجل من رجل
دارا فباعها أو لم يبيعها وادعى فيها رجل آخر دعوى فصالحه بعد الأقرار من دعواه على شيء كان الصالح جازا
ونذلك لو كانت في يده عارية أو ودبعة وإذا ادعى رجل دارا في يد رجل فأقر له بها ثم حصد ثم صالحه
فالصالح جائر ولا يضره المخذل لانها تبس له بالأقرار الاول إذا تصادقا أو قامت بينة بالأقرار الاول فان أنكر
المصالح الأخذ من الدار أن يكون أقر له بالدار وقال انما صالحته على المخذل فالقول قوله مع عيبه والصالح مردود
وهما على خصوصتهما ولو صالح رجل من دعوى أقر له بها على خدمه عبسنة فقتل خطأ انتقض الصلح ولم
يكن على المصالح أن يشتري له عبدا غيره بخدمة ولا على رب العبد أن يشتري له عبدا غيره بخدمة قال
وهكذا لو كان له سكنى بيت فهدمه انسان أو أتهدم ولو كان الصلح على خدمة عبسنة سنة فباعه المولى
كان للشري الحار ان شاء أن يحرر البيع ويكون لهذا المثل ولهذا الخدمه فعل وان شاء أن يرد البيع
ردوه بأخذ وفيه قول ثان ان البيع منتقض لانه محمول بينه وبينه ولو كانت المسئلة بحالها فاعمه
السيد كان العني جازا وكانت الخدمة عليه الى منتهى السنة يرجع بها على السيد لان الاجارة بيع من
البيع عند الانقضاء مادام المصالح سائلا قال ولصاحب الخدمة أن يتخدمه غيره وتاجر غيره في ثل
عمله وليس له أن يحرره من المصالح الاذن سيده ولو ادعى رجل في دار دعوى فأقر بها المدعى عليه وصالحه
ثم باع على عبده مائة درهم ومائة درهم والعبد بعينه فلم يقض المصالح العبد حتى جنى عرا وعبد فسواء
ذلك كله والصالح الخيار في أن يقض العبد ثم يقبضه أو يسلمه فباع أو برده على سيده وينقض الصلح وليس
له أن يجيز من الصلح بقدر المائة ولو كان قبضه ثم جنى في يديه كان الصلح جازا وان كعبدا اشتراه ثم جنى

سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم فترده
أرأيت لو عارضك
معارض فأثبت سهم
ذي القربى وأسقط
اليشاعى والمساكين
وان السبيل ما جئت
عليه الا كفى عليك

(تفرق ما أخذ من
أربعة أخماس التي
غير الموقوف عليه)

(قال الشافعي) رحمه
الله وينبغي للوالى أن
يحصي جميع من في
البلدان من المغاتلة
وهم من صد احتل أو
استكمل خمس عشرة
سنة من الرجال ويحصي
الزيرة وهم من دون
الاحتل ودون خمس
عشرة سنة والنساء
صغيرهم وكبيرهم
ويعرف قدر نفقاتهم
وما يحتاجون اليه من
مؤاتهم بقدره عاش
مثلهم في بلادهم
ثم يعطى المغاتلة كل
عام عطاءهم والدية
والنساء ما يكفينهم
لستهم في كسوتهم

ونفقاتهم طعاما وقتبه
دراهم أو دنائير يعطى
المنقوس شيئا ثم يزداد
كلما كبر على قسده
مؤنته وهذا يستوى
لأنهم يعطون الكفاية
ويختلف في مبلغ
العطاء باختلاف أسعار
البلدان ومالات الناس
فيها فإن المؤنة في بعض
البلدان أنقل منها في
بعض ولا أعلم أصحابنا
اختلفوا في أن العطاء
للقائمة حيث كانت
انما يكون من السعي
وقالوا لا بأس أن يعطى
الرجل لنفسه أكثر
من كفايته وذلك أن
مردضى الله عنه بلغ
في العطاء خمسة آلاف
وهى أكثر من
كفاية الرجل لنفسه
ومهم من قال خمسة
آلاف بالدينه ويغزو إذا
غزى بولسيت بأكثر
من الكفاية إذا غزى
عليها بعد المغزى
(قال الشافعي) وهذا
كل كفاية على أنه يغزو
وان لم يغزى كل سنة

في يده قال ولو كان وجد بالبعد عيا لم يكن له أن يردوه يحبس المائة لثانها صفقة واحدة لا يكون له أن
يردها إلا معا ولا يجبرها إلا معا الآن يشاء ذلك المردود عليه ولو كان استحق كان له الخيار في أن يأخذ
المائة بنصف الصلح ويرد نصفه لأن الصفقة وقعت على شئين أحدهما ليس بالصلح وليس للشئ أسما كله
في العيب أسما كله ان شاء (قال الربيع) أمل قوله أنه إذا استحق بعض المصالح به أو المبيع بطل الصلح
والبيع جميعا لأن الصفقة جفت شئين حلالا ولا حراما فبطل ذلك كله (قال الشافعي) ولو كان
الاستحقاق في العيب في الدراهم وانما باع به بالدراهم باعها كان كوفي العبد ولو باعه بدراهم مائة
رجع بدراهم مثلها ولو كان الصلح بعبد ورأه إلا أخذ العبد ولو باع استحق العبد انتقض الصلح وكان على
دعواه وأخذ ثوبه الذي زاده الذي في يده الدار إن وجهه قائما وقتبه ان وجدته مستهلكا ولو كانت المسئلة
بمالها وتقاها بغير ح العبد جرحا لم يكن له أن ينقض الصلح وهذا مثل رجل اشترى عبدا ثم جرح عبده
ولو كانت المسئلة بماله في العبد والشوب فوجده بالتوب عيبا فله الخيار بين أن يعكس أو يردوه ينتقض
الصلح لا يكون له أن يرد بعض الصفقة دون بعض ولو استحق العبد انتقض الصلح الآن يشاء أن يأخذ
مائع العبد ولا يرجع بقية العبد (قال الربيع) إذا استحق العبد بطل الصلح في معنى قول الشافعي في غير
هذا الموضع (قال الشافعي) ولو كان الصلح عبدا ومائة درهم ورأه المدي عليه عبدا أو غيره ثم جرح
العبد الذي قبض أهما كان حرا بطل الصلح وكان كرجل اشترى عبدا فخرج حرا ولو كان العبد الذي
استحق الذي أعطا المدي أو المدي عليه قبل لذي استحق في يده البطلان انتقض الصلح الآن رضى بترك
نفسه وقبول ما صار في يده لم يسمع العبد فلا تكرر على نفسه وهكذا يبيع ما استحق مما صالح عليه ولو كان
هذا مسلما فاستحق العبد المسلم في الشئ الموصوف إلى الأجل المعلوم بطل الصلح (قال الشافعي) ولو كان
المسلم عبدين بقية واحدة فاستحق أحدهما كان للسلم إليه الخيار في قبض السلم ورد العبد الباقي في يده
أو أنفاذا يبيع ويكون عليه نصف البيع الذي في العبد نصفه إلى أجله (قال الربيع) يبطل هذا كله
وينفخ (قال الشافعي) وإذا كانت الدار في يد رجلين كل واحد منهما في منزل على حدة فتداعيا
العرصة والعرصة بينهما فاصفين لانهما في أيهما معا وإن أحب كل واحد منهما أحفظه صاحبه على دعواه
فأذا حلفا فبهي بينهما نصفين ولو لم يحلفا واصلحا على شئ أخذ أحدهما من الآخر باقراره بحقه جاز
الصلح وهكذا لو كانت الدار منزلا أو منزلا أسفل في سائر ما يدعيه والعلو في يد الآخر بدعيه فتداعيا
عرصة الدار أو كانت بينهما نصفين كما وصفت وإذا كان الجدار بين دارين أحدهما رجل والآخرى لا أثر
وبينهما جدار ليس يتصل ببناء أحدهما اتصال البناء انما هو ملصق أو متصل بسائر كل واحد منهما
فتداعيا ولا ينتقلهما متحاشيا وكان بينهما نصفين ولا ينظر في ذلك إلى من إليه الحوارج ولا الدواخل ولا أنصاف
البن ولا معاقدة العقد لأنه ليس في شئ من ذلك دلالة ولو كانت المسئلة بماله والواحد أحدهما فاجذوع
ولا شئ إلا خر فبها على أحفظه أو أمر رب الجذوع بمالها وجعلت الجدار بينهما نصفين لأن الرجل قد
برده في جدار الرجل الجذوع بأمره وغير أمره ولو كان هذا الحائط مصلبا لبنائه أحدهما اتصال البناء
الذي لا يندب شئ إلا من أول البناء وشطط عمن بناءه لا خر جعلته للذي هو متصل ببنائه دون الذي هو
منقطع من بنائه ولو كان اتصالا لا يندب شئ بعد كمال الجدار يخرج منه لبنته ويصل أخرى أطول
منها أحفظت ماله وحلته بينهما نصفين وإن ساعيا في هذا الجدار ثم اصطططت على شئ يتصادق منهما على
دعواهما أجزت الصلح وإذا قضى الجدار بينهما لم يجعل لواحد منهما أن يفتحه فله كذا قولنا بني عليه بناء
الابن زاد له ودعوتهما إلى أن تقسم بينهما شأ فان كان عرضه ذراعا أعطيت كل واحد منهما شبرا
في طول الجدار ثم حطت له ان شئت أن يرد من عرض دارك أو ينشك شبرا آخر ليكون لك جدارا خالصا

وهكذا العين والبئر وإذا ادعى رجل عود خشبة أو ميزاب أو غير ذلك في جدار رجل فصاحه الرجل من دعواه على شيء جازا إذا أقر به ولو ادعى رجل زرعاً في أرض رجل فصاحه من ذلك على دراهم مسمية فلما جاز لأنه أن يبيع زرعه أخضر من يفضله ولو كان الزرع رجلين فادعى رجل فيه دعوى فصاحه أحدهما على نصف الزرع لم يجز من قبل أنه لا يجوز أن يقسم الزرع أخضر ولا يجز هذا على أن يقطع منه شيئاً حتى يردى وإذا ادعى رجل على رجل دعوى في دار فوصلح منها على داراً وعبد أو غير ذلك فيها خيار الرؤية كما يكون في البيع وإن أقر أن قدره قبل الصلح فلا خيار له إلا أن يتخير عن حاله التي رآها عليها قال وإذا ادعى رجل على رجل دراهم فأقر به بما ثم صاحه على دينه فإن نقضاً قبل أن يتفرق جاز وإن تفرق قبل أن يتقاضا كانت له عليه الدراهم ولم يجز الصلح ولو قبض بعضاها في قبض بعض جاز الصلح في قبض وانقض فيما لم يقبض إذا رضى ذلك المصالح إلا ختمته الدنانير (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه لا يجوز شيء من الصلح لأنه مصلحه من دينه على دراهم يأخذها فكان هذا مثل الصرف لوقب من دراهم انتقض الصرف كله وهو معنى قول الشافعي في غيره هذا الموضع وإذا ادعى رجل شقفاً في دار فأقر به المدي عليه وصلحه منه على عبد بعيته أو ثياب باعياتها أو موصوفة إلى أجل مسمى فلذلك جاز وليس له أن يبيع ما مصلحه من ذلك قبل أن يقبضه كما لا يكون له أن يبيع ما اشتري قبل أن يقبضه والعلم ببيع ما جاز فيه جاز في البيع وما رد فيه رد في البيع وسوا موصوف أو بعيته لا يبيع حتى يقبضه وهكذا كل ما صلح عليه من كبل أو عين موصوف ليس له أن يبيعه منه ولا من غير حتى يقبضه لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام إذا ابتاع حتى يقبض وكل شيء ابتاع عندنا نزلت وذلك أنه مضمون من مال البائع فلا يبيع ما مضى من ماله غيره وإذا ادعى رجل على رجل دعوى فأقر به بما فصلحه على عدين باعياتهما قبض أحدهما ومات الآخر قبل القبض فالمصالح بتأخير رد العبد ورجوعه على حقه من الدار أو إجازة الصلح بحصة العبد المقبوض ويكون له نصيبه من الدار بقدر حصة العبد المثلث قبل أن يقبضه ولو كان الصلح على عبيدات طل الصلح وكان على حقه من الدار ولو لم يمت ولكن رجل جنى عليه فقتله خيرين أن يجيز الصلح وينبع الجاني أو يرد الصلح ويتعرب العبد البائع وهكذا الوقت له عبد أو حر ولو كان الصلح على خدمة عبدة قتل العبد فأخذ ماله كقوته فلا يجز المصالح ولا رب العبد على أن يعطيه عدا ماله فإن كان استخدمه شيئاً جاز من الصلح بقدر ما استخدمه وبطل من الصلح بقدر ما بطل من الخدمة ولو لم يمت العبد ولكنه جرح جرحاً فاختار سيده أن يده بياض كان كالموت والاستحقاق ولو ادعى رجل على رجل شيئاً فأقر به فصاحه المقر على مسيل ماء فإن سمي له عرض الأرض التي يسيل عليها الماء وطولها ومتناها جاز إذا كان ذلك الأرض لم يجز إلا بأن يقول بسيل الماعق كذا وكذا أو قمت معلوم كذا لا يجوز الكراء إلا في وقت معلوم وإن لم يسم إلا مسيلاً لم يجز ولو صلحه على أن يسقي أرضه من نهر أو عين وقتاً من الأوقات لم يجز ولكنه يجوز له لو صلحه بثلاث العير أو بعها وكان ذلك العين وهكذا لو صلحه على أن يسقي ماشية شهر من ماله لم يجز وإذا كانت الدار لرجلين لأحدهما منها أقل مما لا تفردها صاحب التصبب الكثير إلى القسم وكرهه صاحب التصبب القليل لأنه لا ينبغي له منه ما يتنفع به أجبرته على القسم وهكذا لو كانت بين عدد فكان أحدهم ينتفع والآخر لا ينتفعون أجبرتهم على القسم لئلا يدعى على

فسقوى ففسد تكون
الآخر متفاض على
الغناء عن الميثاق
الصلح في الحياة والحفظ
بعد الموت ورويت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم قسم لمن
حضر الوقعة من
الأربعة الأخماس على
العدد فسوى ومنهم
من ينفى غاية الغناء
ويكون الفتوح على
يديه ومنهم من يكون
مضمر لماعير نفع وأما
ضار الجلبين والهزيمة
فلم يوجد الكتاب
والسنة على التسوية كما
وصفت كانت التسوية
أول من التفضيل على
السبب أو السابقة ولو
وجدت الدلالة على
التفضيل أرجح بكتاب
أو سنة كنت إلى
التفضيل بالدلالة مع
الهوى أسرع (قال
الشافعي) وإذا قرب
القسم من الجهاد
ورخصت أسعارهم
أعطوا أقل ما يعطى
من بعثت دار وغلا

القسم وجعت الأتحرين نصيبهم ان شاؤا وإذا كان الضرر عليهم جميعا لم أقسم انما أقسم اذا كان أحدهم بصيرا لمنفعة وان قلت (١)

(الحوالة)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي إملاء قال والقول عندنا والله تعالى أعلم ما قال مالك ابن أنس ان الرجل اذا حال الرجل على الرجل بحقه ثم أفلس الحال عليه أو مات لم يرجع الحال على المحيل أبدا فان قال قال مالك فيه قال مالك بن أنس أخبرنا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مطلق القفي ظلم وإذا أتبع أحدكم على شيء فليتبسّع فان قال قال ومافي هذا مما يدل على تقوية قولك قبل آيات لو كان الحال يرجع على المحيل كما قال محمد بن الحسن اذا أفلس الحال عليه في الحبة أو مات فمفساهل (١) بصيرا للحال على من أحيل أو أيت لو أحيل على مفساهل وكان حقه ثابتا عن المحيل هل كان يزاد ذلك الاخير ان أسير المفساهل والا فمفساهل كان ولا يجوز الا ان يكون في هذا اما قولنا اذا برئت من حقل وضعه غسيري فالبراءة لا ترجع الى أن تكون مقبوضة واما لا تكون الحوالة جازة فكيف يجوز ان يكون برئ من دينك اذا أحلتك لطف وحلفت معك على شيء برئ فان أفلس عدت على شيء بعد برئ منه بأمر قد قضيت به جازا بين السليبي وأخبر محمد بن الحسن بان عثمان قال في الحوالة والكفالة يرجع صاحبه لا تقوى على مال مسلم وهو قوه سيطر من وجهين ولو كان ثابتا عن عثمان لم يكن فيه حجة أما مثل فيه عن عثمان ولو ثبت ذلك عن عثمان احتمل حديث عثمان خلافه وإذا حال الرجل على الرجل بالحقة ففلس الحال عليه أو مات ولا شيء له لم يكن للحال ان يرجع على المحيل من قبل ان الحوالة تتحول حق من موضوعه الى غيره واما تقول لم يعدد الحوالة بحاقفة الصمالة ما تحول عنه لم يعدد الا بتبديد عودته عليه وتأخذ الحال عليه دون المحيل بكل حال (٢)

(١) وفي باب الدعوى من اختلاف العراقيين (قال الشافعي) وإذا ادعى الرجل المسمى قبل الرجل في دار أو دين أو غير ذلك فأنكر ذلك المسمى قبله الدعوى ثم صالحه من الدعوى وهو متكر ذلك فان أبخيفه كان يقول في هذا ما يرويه يأخذون ان أبي ليلى لا يجيز الصلح على الانكار وقال أبو حنيفة كيف لا يجوز هذا وأجوز ما يكون الصلح على الانكار اذا وقع الاقرار لم يقع الصلح (قال الشافعي) وإذا ادعى الرجل على الرجل دعوى فأنكر المسمى عليه ثم صالح من دعوته على شيء وهو متكر فالقياس أن يكون الصلح بالحل من قبل ألا أبخيف الصلح الا بما تحوز به البيوع من الاثمان الحلال المعروفة وإذا كان هذا هكذا اعتدوا وعتمدن أجاز الصلح على الانكار كان هذا اعراضا للعرض كله عن ولا يبلغ أن يكون العرض الاما صادق عليه المعروض والمعرض الا أن يكون معافي هذا أثر يلزمه لم يكون الأثر ولو من القياس ولست أعلم فيه أثرا يلزمه مثل هال الشافعي به أقول وإذا صالح الرجل الطالب عن المطلوب والمطلوب متغيب فان أبخيفه كان يقول الصلح جاز به يأخذني أبي يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول الصلح مردود لأن المطلوب متغيب عن الطالب وهكذا لو أخذ بنا عليه وهو متغيب كان قوله ما جمعا على ما وصفتك (قال الشافعي) وإذا صالح الرجل الرجل من حل وهو غائب أو أظنره صاحب الحق وهو غائب فذلك كله جاز ولا يطل بالتغيب شيئا جيز في الحضور ولا ن هذا ليس من معافي الاكراه الذي أورد

(٢) وفي اختلاف العراقيين في باب الحوالة والكفالة والدين (ولو كانت حوالة طالحا لم تقبل فيها) أنهم لا تحول حق على رجل الى غيره فإذا تحولت عن رجل لم يجز أن يعود عليه ما تحول عنه الا بتبديد عودته عليه وتأخذ الحال عليه دون المحيل بكل حال (وفي الترجمة المذكورة أيضا) وإذا أفلس الحال =

سعر موهذا وان تفاضل عدد العلية تسوية على معنى ما يلزم كل واحد من الفريقين في الجهاد اذا أرادوا وعليهم أن يفرروا اذا غشروا ويرى الامام في اغرائهم رايه فان استغنى مجاهدته بعدد وكثرة من قربه أغراضهم الى أقرب الموضع من مجاهدتهم واختلف أصحابنا في اعطاء الثمرة ونساء أهل التي مفهم من قال يعطون وأحسب من جهنم فان لم يفعل فقتلهم تزييم رجالهم فلم يعطهم الكفارة فيعطهم كمال الكفافية ومنهم من قال اذا أعطوا ولم يبقا فليسوا بذلك وأولى من ذرية الاعراب ونسائهم ورجالهم الذين لا يعطون من التي (قال الشافعي) حدثني سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أنس بن الحسن أن ابن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال ما أحد الاولة في

(١) قوله هل بصير الحال على من أحيل كذا بالاصول التي يابدينها وسر كسبه معصمه

(١) هكذا ترجم
السراج البلقى وقال
ترجم عليه في الأصل
الكفالة والحالة اه

(باب الضمان) (١)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله وإذا تحمل أو تكفل الرجل عن الرجل بالدين قات الجليل
قبل يجل الدين فلم يتحمل (٢) عليه أن يأخذه بما جمل به به فاداقض ماله برئ الذي عليه الدين والجليل ولم
يكن لورثة الجليل أن يرجعوا على المصول عنه بما دفعوا عنه حتى يجل الدين وهكذا الوماث الذي عليه الحق
كان للذي له الحق أن يأخذ من ماله فان عجز عنه لم يكن له أن يضمن حتى يجل الدين وقال في الجملة (أخبرنا
الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي قال إذا تحمل أو تكفل الرجل عن الرجل بدين فبات
المحمل قبل أن يجل الدين فلم يتحمل عنه أن يأخذه بما جمل به به فاداقض ماله برئ الذي عليه الدين والجليل
ولم يكن لورثة الجليل أن يرجعوا على المصول عنه بما دفعوا عنه حتى يجل الدين وهكذا الوماث الذي عليه
الحق كان للذي له الحق أن يأخذ من ماله فاداقض ماله فاداقض ماله برئ الذي عليه الدين (قال الشافعي)
وإذا كان للرجل على الرجل المال فكفل به رجلا آخر فرب المال أن يأخذهما وكل واحد منهما
ولا يبرأ كل واحد منهما حتى يتوفى ماله إذا كانت الكفالة مطلقة فإذا كانت الكفالة بشرط كان للرجم
أن يأخذ الكفيل على ما شرط له دون ما لم يشرط له وإذا قال الرجل للرجل ما مضى للثب على فلان أو
شهادتك به عليه فهو رد وما أشبه هذا فإنه ضامن لم يكن ضامنا لشيء من قبل أنه قد يقضى له ولا يقضى
وبشبهه ولا يشهد فلا يلزمه شيء مما يشهد به وجوده فلا كان هذا هكذا لم يكن هذا ضامنا وإنما يلزم الضمان
بما عرفة الضامن فاعلم أنه يعرفه فيمن المخاطرة وإذا ضمن الرجل دين الميت بعد ما يعرفه ويعرف لمن هو
فأضمن له لازم ترك الميت شيئا ولم يتركه فإذا كفل العبد المأذون في التجارة فكفالة باطله لأن
الكفالة اسم لئلا مال لا كسب مال فإذا كنا نضمنه أن يستلم من ماله شيئا قل أو كسر فكذا نضمنه أن
يكفل فيجر من ماله شيئا قل أو كسر أخبرنا ابن عينة عن هرون بن رباب عن كنانة بن نعيم عن قبيصة
ابن الحارث قال جلت حالة فأنيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت فقال باقية المسئلة حرمت الألف
ثلاث وجعل تحمل حالة جلت له المسئلة وذكر الحديث (قال الشافعي) ولو أقر رجلا أنه كفل له
بمال على أنه يخليروا أنكر الماكفول له اختيار ولا يئنه بينهما فمن جعل الإقرار واحدا أحلفه ما كفل له الأعلى
أنه يخليروا برأمو الكفالة لا تجوز بخيار ومن زعم أنه يبعث عليه إقراره فيلزمه ما يضره أئنه الكفالة
بعد أن يحلف الماكفول له لقد جعل له كفالة بت لاخياره والكفالة بالنفس على اختيار لا تجوز وإذا
جازت بغير خيار فلن يلزم الكافل بالنفس مال إلا أن يسمى مالا كفل به ولا تنال الكفالة بحد ولا قصاص
ولا عقوبة لا تنال الكفالة إلا بالاموال ولو كفل به بجماله بجماله كماله بجماله وإذا اشتري رجل من رجل دارا
فضمن له رجل عمتها أو أخلاصها واستحق الدار يرجع المشتري بالثمن على الضامن أن شاء لا ضمن له
عليه فإن أبا حنيفة كان يقول لا يرجع على لدى أحله حتى يموت المحال عليه ولا يترك مالا
وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع إلا أفلس هذا بوجه يأخذ بهني أبا يوسف (قال الشافعي) الحوالة
تحويل حق فليس له أن يرجع وذكر في الكفالة وإذا أقال الرجل على الرجل بالحق فأفلس المحتال
عليه أو مات ولا شيء لم يكن للتمتال أن يرجع على المحيل من قبل أن الحوالة تتحول حق من موضعه
إلى غيره وما تقول لم يصد والحوالة تتحلقة للتمتال

هذا المال حتى لا
ما ملك أيمانكم
أعطه أو سمنه (قال
الشافعي) وهذا
الحديث يحتل معاني
منها أن تقول ليس أحد
بمعنى (١) حاشية من
الصدقة أو معنى أنه من
أهل النى الذين يفزون
الأول في مال السقى
أو الصدقة حق وكان
هذا أولى معانيه فإن
قبل ما دل على هذا قيل
قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الصدقة
لا حظ فيها لنفى ولا
لذى مرة مكتسب وإننى
أحفظ عن أهل العلم
أن الأعراب لا يعطون
من النى (قال) وقد
روى عن ابن عباس
رضي الله عنهما أن

(١) قوله في الهامش معنى
حاشية كذا بالأصل ولعله
يعنى ذى حاشية أى يحتاج
ونأمل اه معناه
(٢) قوله فلم يتحمل
عليه هكذا في النسخ
في هذا الموضع وساقى
بعد أسطر فلم يتحمل
عنه والمسئلة واحدة
في الموضع عن فسر
الصواب من أصل صحيح
كتبه صحيحه

خلاصها والخلص مال يسلم وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيلا بنفسه ثم أخذ منه كفيلا آخر بنفسه ولم يبرأ
الأول فكلاهما كفيل بنفسه (١)

(١) وفي اختلاف العراقيين في الكفالة والحالة والدين) وإذا كان رجل على رجل دين فكفل به به عنه رجل فان أبا حنيفة كان يقول الطالب أن يأخذ أيهما شاء فان كانت حوالة لم يكن له أن يأخذ الذي أحله لأنه قد أبرأ مؤبدا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يأخذ الذي عليه الأصل فمما جعل الله حيث قبل منه الكفيل فقد أبرأ من المال إلا أن يكون المال قد توى قبل الكفيل ف يرجع به على الثاني عليه الأصل وإن كان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه كان له أن يأخذ أيهما شاء في قوله ما جمعا (قال الشافعي) وإذا كان الرجل على الرجل المال وكفل به به رجل آخر فربما المال أن يأخذ هو وكل واحد منهما ولا يبرأ كل واحد منهما حتى يستوفى ماله إذا كانت الكفالة مطلقة فان كانت الكفالة بشرط كان للقرم أن يأخذ الكفيل على ما شرط له دون ماله بشرط له وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيلا بنفسه ثم أخذ منه بعد ذلك آخر بنفسه فان أبا حنيفة كان يقول هما كفيلان جمعا به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول قد برئ الكفيل الأول حين أخذ الكفيل الآخر (قال الشافعي) وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيلا بنفسه ثم أخذ منه كفيلا آخر بنفسه ولم يبرأ الأول فكلاهما كفيل بنفسه وإذا كفل الرجل الرجل دين غير مسمى فان أبا حنيفة كان يقول هو ماضى به وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليه الضمان في ذلك لأنه ضمن شيئا مجهولا غير مسمى وهو أن يقول الرجل الرجل الضامن ما قضى به القاضى عليه من شيء وما كان لك عليه من حق وما شهد به الشهود وما أشبه هذا فهو مجهول (قال الشافعي) وإذا قال الرجل للرجل ما قضى لك عليه القاضى على فلان أو شهدك به عليه شهودا وما أشبه هذا فانما ضمان لم يكن ضامنا لك من قبل أنه قد يقضى به ولا يقضى به ويشهد ولا يشهد فلا يبرئه شيء مما شهد به فلما كان هذا هكذا لم يكن هذا ضمانا وانما يبرئه الضامن عما عرفه الضامن فأما ما لم يعرفه فهو من الضامنة وإذا ضمن الرجل دين ميت بعلمه وماله ولم يترك الميت وقاه ولا شيئا ولا قللا ولا كثيرا فان أبا حنيفة كان يقول لا ضمان على الكفيل لأن الدين قد توى وكان ابن أبي ليلى يقول الكفيل ضامن وبه يأخذ وقال أبو حنيفة إن ترك شيئا ضمن الكفيل بقدر ما ترك وإن كان تركه وقاه فهو ضامن لجميع ما تكفل به (قال الشافعي) وإذا ضمن الرجل دين الميت بعدما يعرفه يعرف فلان هو فالضامن لازم ترك الميت شيئا ولم يتركه وإذا كفل العبد المأذون له في التجارة بكفالة فان أبا حنيفة كان يقول كفالته باطلة لأنها ما تعرف وليس يجوز له المعروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول كفالته جائزة لأنها من التجارة (قال الشافعي) وإذا كفل العبد المأذون له في التجارة بكفالة فالكفالة باطلة لأن الكفالة اسم لترك مال لا كسب مال فإذا كانت كفالته باطلة لم يسهل له ماله شيئا أقل أو أكثر فكذلك تمنعه أن يتكفل بغيره من ماله شيئا أقل أو أكثر (وذكر الشافعي) حالة العبيد في تراجم الكتاب وسياق ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى والمراتب تجعل المكاتبين بعضهم ببعضهم ربح وفي المعوى وبنات (قال الشافعي) وإذا أدى رجل على رجل كلمة بنفسه أو مال لجعد الآخر فان على المدعي الكفالة البينة فان لم يكن له بينة فعلى السكران به فان حافى برئ وإن نكل عن البينة ودبت البينة على المدعي فان حلف لم يبرأ ما أدى عليه وإن نكل سقط عنه غير أن الكفالة بالنفس ضعيفة وقال أبو حنيفة على مدعي الكفالة البينة فان لم يكن بينة فعلى المنكر البينة فان حلف برئ وإن نكل لزمت الكفالة وفي تراجم الأيمان من حلف أن لا يتكفل بحال فتكفل بنفسه رجل قبل =

أهل التي وكانوا زمان
رسول الله صلى الله
عليه وسلم بعزل عن
الصدقة وأهل الصدقة
بعزل عن أهل التي
(قال الشافعي) والعطاء
الواجب التي لا يكون
الإلزام يعطى مسئلة
القتال (قال) ابن عمر
رضي الله عنهما عرفت
على رسول الله صلى الله
عليه وسلم عام أحد وأنا
ابن أربع عشرة سنة
فردني وعرضت عليه
يوم المنسحق وأما ابن
جس عشرة سنة فأجابني
وقال عمر بن عبد العزيز
هذا فرق بين المقاتلة
والدية (قال الشافعي)
فان كلفها أعمى
لا يقدر على القتال
أبدا أو منقص الخلق
لا يقدر على القتال أبدا
لم يفرض له فرض
المقاتلة وأعطى على
كفاية المقام وهو شبه
بالذرية وإن فرض
أصبح ثم زمن من
المقاتلة وإن مرض
طويلا يرجى أعطى

(الشركة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال شركة المفاوضة باطل ولا يعرف شيئا من الدنيا يكون باطلا إن لم تكن شركة المفاوضة باطلا لأن يكونا شركاء في بعض المفاوضة فخط المال والعمل فيه وانقسام الربح فهذا الأساس. وهنالك الشركة التي يقول بعض المشرقيين لها شركة كعتان وإذا اشترى كل مفاوضة وتشارطا أن المفاوضة عندهما المعنى فالشركة صحيحة ومارزقوا أحدهما من غير هذا المال الذي اشتركا فيه من تجارة أو حارة أو كنز أو هبة وغير ذلك فهو دين صاحبه وإن زعم أن المفاوضة عندهما بأن يكونا شركاء في كل ما أفادوا به من الوجوه بسبب المال وغيره فالشركة بينهما فاسدة ولا يعرف القمار إلا بهذا أو أقل منه أن يشتركا في الحلال بعائتي درهم فيصيد أحدهما كذا فيكون بينهما أو أيت وتشارطا على هذا من غير أن يضام المال أو كان يجوز أو أيت بترجل أو هبة أو أجر نفسه على عمل فأفاد المالك عمل أو هبة أو يكون الآخر فيه شركا فاعتدوا أقل من هذا (١)

الشافعي رضى الله عنه فانما نقول فمن حلف ان لا يتكفل بحال ابد فتكفل بنفس رجل انه ان استثنى في حالته ان لا مال عليه فلا حث عليه وان لم يستثن ذلك فقبله المال وهو حاث (قال الشافعي) ومن حلف ان لا يتكفل بحال ابد فتكفل بنفس رجل لم يحث لان النفس غير المال قال فانما نقول فمن حلف ان لا يتكفل لرجل بكفاله ابد فتكفل لو كبله بكفاله اعي رجل ولم يعلم انه وكيل للذي حلف عليه فانه اذا لم يكن علم بذلك لم يكن ثقل الرجل من كلاله ونحوه ولم يعلم انه من سببه فلا حث عليه وان كان من علم له منه فانه حاث (قال الشافعي) واذا حلف ان لا يتكفل لرجل بكفاله ابد فتكفل لو كبله لم يحث علم نه وليه او لم يعلم الا ان يكون نوى ان لا يتكفل لرجل بكفاله يكون له عليها فيما سبل نفسه فان نوى هذا فتكفل لو كبله في مال الخوف حث وان كان نفل في غير مال الخوف لم يحث وكذلك ان كفلا لوالده وزوجته او اياه لم يحث انتهى

١) وترجع في اختلاف العراقيين بلب الشركة والعقود وغيره (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترك الرجلان
 في شركة معا فصولا أحدهما أنفد درهمه ولا آخر أكثر من ذلك فإن أحسب فحسبه الله كأن يقول ليست هذه
 فافوض بهذا يأخذ وكان ابن أبي عمير يقول هذه معا فارة والمال بينهما نصفان (قال الشافعي)
 شركة المفاوضة بالمثل ولا عرف شيئا من الدنيا يكون الماطلان لم تكن شركة المفاوضة بالمثل إلا أن يكونا
 مريكين بعد أن المفاوضة تخط المال والعمل فيه واقتسام الربح فهذه الإباحة وهذه الشركة التي يقول
 بعض المشرعين لها شركة عتقان فإذا اشتركا مفاوضة وتشارطا أن المفاوضة عندهما هذا المعنى فالشركة
 محسنة ومأزقا أحدهما من غير هذا المال الذي اشتركا فيه من تجارة أو أجارة أو كنز أو هبة أو غير ذلك فهو له
 مريكون صاحبه وإن زعم أن المفاوضة عندهما بأن يكونا شركاء في كل ما أفتادوا به من الوجوه بسبب المال
 بخلافه فالشركة فيه فاسدة ولا عرف القملا إلا في هذا أو أقل منه أن يشترك الرجلان بمائتي درهم فيجد
 هذه أكره فيكون بينهما أو أبس لو تشارطا على هذا من غير أن يتخاطبا لمال كان يجوز أن قالوا لا يجوز
 عند عطية ما يمكن للعطى ولا للعطى وما لم يعلموا وحسبهما أفضيه عن مائتي درهم اشتركا بها فإن عدوه بعبا
 فيع ما لم يكن لا يجوز أرايت رجلا ووجه هبة أو أجر نضفه في عمل فأول ما لمن عمل أو هبة أكون الآخر
 فيها شركاء كالأدراك وأقل من هذا .. وترجع في أثناء تراجم الأقارب الشركة وفي قوله قال الشافعي ولا
 شركة معا فارة وإذا أقر صانع من صناعات رجل بشئ أسكاف أقر رجل بخف أو غسال أقر رجل بنوب فذلك
 بدون شرك بكة إلا أن يقر بشئ بكمعه وإذا كانا شركاء في شركة كاهل ليست مفاوضة أو أي الشريك
 فإنما يقر على نفسه دون صاحبه وأقر الشريك ومن لا شريك له سواء وفي باب المزاينة ولا يجوز أن

كأمانة (قال) ويخرج
العطاء للقاتلة كل عام
في وقت من الأوقات
والزيرة على ذلك الوقت
وأذا صار مال النبي إلى
والى ثم مات ميت قبل
أن يأخذ عطاءه أعطيه
ورثته فإن مات قبل
أن يصير إليه مال ذلك
العام لم يعطه ورثته
(قال) وإن فضل من
التي أئتم بعد ما وصفت
ممن أعطاه العطايا
وضعه الإمام في
أصلاح المحسنون
والإزدياد في السلاح
والكرام وكل ما فوى
به المسلمون فإن استغنوا
عنهم وكلت كل مصلحة
هم فرق ما بقي منهم
على قدر ما يستحقون
في ذلك المال (قال)
الشافعي) وإن ضاق
عن مبلغ العطاء فرقه
بينهم بالما بلغ لم يحبس
عنتهم منه شيء (قال)
ويعطى من التي مررت
الحكام رولا للأحداث
والصلاة لأهل التي
وكل من قام بأمر أهل

(الوصاية)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي إمامه قال وإذا وكل الرجل الرجل وكلة فليس الوكيل أن يوكل غيره مرض الوكيل أو أراد النية أو لم يردها لأن الموكل رضى وكالته ولم يرض وكالته غيره وإن قال له أن يوكل من رأى كان ذلك له رضا الموكل وإذا وكل الرجل الرجل وكلة ولم يقبل له في الوكالة أنه وكله بأن يقر عليه ولا يصالح ولا يبرئ ولا يهب فإن فعل فاقبل من ذلك كله باطل لأنه لم يوكله فلا يكون وكلا فيما لم يوكله وإذا وكل الرجل الرجل يطلب حدة أو قصاص قبلت الوكالة على تثبيت السنة فإذا حضر الحسد والقصاص لم أحده ولم أقصص حتى يحضر المحدث وله والمقتصر من قبل أنه قد حزه فيطل القصاص ويعفو وإذا كان لرجل على رجل مال وهو عنده بخافه رجل فذكر أن صاحب المال وكله وصدقه الذي في يده المال لم أجبه على أن يدفعه إليه فإذا دفعه إليه لم يبرأ من المال بشئ إلا أن يقر صاحب المال بأنه وكله أو تقوم بينة عليه بذلك وكذلك لو ادعى هذا الذي ادعى أو كلة دين على رب المال لم يجبر الذي في يده المال أن يعطيه أباه وذلك أن إقراره أباه إقراره منته على غيره ولا يجوز إقراره على غيره وإذا وكل الرجل الرجل عند القاضي بشئ أثبت القاضي بينته على الوكالة وجعله وكلا حضر معه انصم أو لم يحضر معه وليس انصم من هذا بسبيل وإذا شهد الرجل الرجل أنه وكله بكل قليل وكثيره ولم يرد على هذا أقالو كالة غير جائز من قبل أنه وكله يبيع القليل والكثير ويحفظه ويدفع القليل والكثير وغيره فلما كان يحتمل هذه المعاني وغيرها لم يجز أن يكون وكلا حتى يبين الو كالات من يبيع أو شراء أو دبيعة أو خصومة أو عماراً وغير ذلك (قال الشافعي) وأقبل الوكالة من الحاضر من الرجال والنساء في العذوة غير العذر وقد كان على رضى الله عنه وكل عند عثمان عبد الله بن جعفر وعلي حاضر فقبل ذلك عثمان وكان يوكل قبل عبد الله بن جعفر فعزل بن أبي طالب ولا أحسبه إلا كان يوكله عند عمر ولعل عند أبي بكر وكان على يقول أن الخصومة تقعا وإن الشيطان يحضرها (١)

(جاء ما يجوز إقراره إذا كان ظاهراً)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أقر ما عر عند النبي صلى الله عليه وسلم بالزنا فرجه وأمر أن يسأ أن يغدو على امرأ أن رجل فإن اعترفت بالزنا فالوجهها (قال الشافعي) وكان هذا في معنى ما وصفت من حكم الله تبارك وتعالى أن للرم عليه ما أظهر من القول وأنه آمن على نفسه فمن أقر من الباتين غير المغلوبين على عقولهم بشئ يلزمه به عقوبة في بدنه من حد أو قتل أو قصاص أو ضرب أو قطع لم يملك الإقرار أو كان

(١) وفي اختلاف العراقيين في باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها قال وإذا أعطى الرجل الرجل متاعاً ببيعة ولم يسم بالقدول بالنسيئة فباعه بالنسيئة فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول هو جائز وبه يأخذ يعني أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمأمور ضامن لقيمة المتاع حتى يدفع ثمن المتاع فإذا خرج الثمن من عند المشتري ورضه فضل عن القيمة فله رد ذلك الفضل على رب المتاع وإن كان أقل من القيمة لم يضمن غير القيمة الخاصة ولم يرجع البايع على رب المتاع بشئ (قال الشافعي) وإذا دفع الرجل إلى الرجل سلعة فقال بهوا ولم يقل بتقدول بالنسيئة ولا عماراً يت من نقد أو نسيئة فالبيع على التقديرين باعها بنسيئة كان له نقض البيع بعد أن يحلف بالله ما وكله أن يبيع إلا انتقد فإن قامت قال البايع ضامن لقيمتها فإن شأه أن يضمن المشتري قيمته فإن ضمن البايع لم يرجع البايع على المشتري وإن ضمن المشتري يرجع المشتري على البايع بالفضل مما أخذ منه رب السلعة مما ابتاعها به لأنه لم يأخذ منه إلا ما أخذ منه من قيمة السلعة التي ألتها إذا كان البيع فيها رتم

التي من وال وكاتب وجندي عن لأغناه لاهل التي عنه رزق مثله فإن وجدم يفتي غناه وكان أمينا بأقل لم يرد أحد على أقل ما يجحد لان منزلة الأولى من رعيته منزلة والي النسيم من ماله لا يعطى منه عن الغناه لقيم الأقل ما يقدر عليه ومن ولي على أهل الصدقات كان رزقه مما يرخذ منها لا يعطى من التي عليها كالأعطى من الصدقات على التي (قال) واختلف أصحابنا وغيرهم في قسم التي وذهبوا بمذهب لا أحفظ عنهم تفسيرها ولا أحفظ أنهم قال ما أحكي من القول دون من خافه وسأحكي ما حضري من معاني كل من قال في شيء فقههم قال هذا المال لله تعالى دل على من يعطاه فإذا اجتهدوا إلى ففرقه في جميع من سعى

أو جلو بالمحمور كان أو غير محمور عليه لأن كل هؤلاء من عليه الفرض في بدنه ولا يسقط إقراره عنه فيما
لزمه في بدنه لانه إنما يحسم عليه في ماله لا بدنه ولا عن العبد وإن كان مالا لغيره لأن التلف على بدنه بشئ يلزمه
بالفرض كما يلزمه الوضوء فمصلحة وهذا ما علمناه من أحد سمعته ممن أراضى خلافا وقد أحررت
عائشة رضي الله تعالى عنها بعد أقرب السرقه فقطع وسواء كان هذا الحديثه أو بشئ أو بوجه الله لا دعي (قال
الشافعي) وما أقربه الحران البالغان غير المحمورين في أموالهما بأى وجه أقرب لزمهما كما أقرباه وما أقربه
الحران المحموران في أموالهما لم يلزم واحد منهما في حال الحجر ولا يصح في الحكم في الدنيا ويلزمهما فيما
بينهما وبين الله عز وجل تأديته إذا تراجعا من الحجر إلى من أقر الله به وسواء من أى وجه كان ذلك الإقرار
إذا كان لا يلزم إلا أموالهما بمال وذلك مثل أن يقر أحدهما بخطأ أو عهد لأقصاص فيه أو شراء أو عتق
أو بيع أو استهلاك مال فكل ذلك ساقط عنهم في الحكم (قال الشافعي) وإذا أقر أحد في قصاص
لزمهما ولو لولي القصاص إن شاء القصاص وإن شاء أخذ ذلك من أموالهما من قبل أن علمهما فراضا أنفسهما
وإن من فرض الله عز وجل القصاص فلما فرض الله القصاص دل على أن لولي القصاص أن يعفو
القصاص وبأخذ العقل ودلت عليه السنة فلزم المحمور عليها البالغين ما أقرباه وكان لولي القتل الخبير
في القصاص وعفو وعلى مال بأخذ ماله وهكذا العبد البالغ فيما أقربه من جرح أو نفس فيها قصاص
قولي القتل أو الجرح أن يقتضيه أو يعفو القصاص على أن يكون العقل في عتق العبد وإن كان
العبد مالا للسيد (قال الشافعي) ولو أقر العبد بحجابه عهد الأقصاص فيها أو خطأ لم يلزمه في حال العبودية
مهاشئ ويلزمه إذا عتق أو مات في ماله (قال الشافعي) وما أقربه المحموران من غصب أو قتل أو غيره مما
ليس فيه عيب بطل عنه ما عاقب بطل عن المحمورين الحرين بكل حال وبطل عن العبد في حال العبودية
ويلزمه أرض الجانية التي أقر بها إذا عتق لانه إنما بطلت عنه لأنه ملكه في حال العبودية لأن جهة تجرى
على الحر في ماله (قال الشافعي) وسواء ما أقربه العبد المأذون له في التجارة أو غيبا بالمأذون له فيها والعامل
من العبد والمقصود إذا كان بالغا غير مغلوب على عقله من كل شئ إلا ما أقربه العبد فيما وكله وأذن
له فيه من التجارة (قال الشافعي) وإذا أقر الحران المحموران والعبد سرقه في مثلها لقطع قطعوا معا
وزم الحرين غرم السرقه في أموالهما والعبد في عتقه (قال الشافعي) ولو بطلت القرم عن المحمورين
لصبر والعبد لانه يقر في رقبته لم أقطع واحدا منهما لانهما لا يسلان الامعاء ولا يحقان الامعاء (قال
الشافعي) ولو أقر واحد بالسرقه بالغة ما بلغت لقطع قطعها بطلت عنهم معان المحمورين لانها بمنوعان
من أموالهما وعن العبد لانه يقر في عتقه بلا حد في بدنه وهكذا ما أقربه المرتد من هؤلاء في حال ردته أنزمت
إياه كما أنزمته ما قبل ردته

(أقرا من لم يبلغ الحلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر من لم يبلغ الحلم من الرجال ولا المحض من النساء ولم يستكمل
تخمس عشر سنة يعني ثلثا أو حتى لا دعي في بدنه أو ماله فذلك كله ساقط عنه لأن الله عز وجل إنما خاطب
بالفراض التي فيها الأمر والتهى العاقلين البالغين (قال الشافعي) ولا تنظر في هذا إلى الأنثى والقول
قول المقر أن قال لم يبلغ والبنت على المدعي (قال الشافعي) وإذا أقر انثى للمشكك وقد احتلم ولم يستكمل
تخمس عشر سنة وقف إقراره فإن حاض وهو مشكك فلا يلزمه إقراره حتى يبلغ تخمس عشر سنة وكذلك
إن حاض ولم يحتلم لا يجوز إقراره انثى للمشكك بحال حتى يستكمل تخمس عشر سنة وهذا سواء في الأحرار
والمالئ إذا قال سيد المولود أو أواله لم يبلغ وقال المولود أو أواله قد بلغت فاقول قول الصبي
والمولود إذا كان يشبه ما قال فإن كان لا يشبه ما قال لم يقبل قوله ولو صدقه أبوه الأثرى أنه لا أقربه والعلم

له على قدر ما يرى من
استحقاقهم بالحاجة
اليه وإن فصل بعضهم
على بعض في العطاء
فذلك نسوة إذا كان
ما على كل واحد
منهم بدخلته ولا يجوز
أن يعطى متغا منهم
ويحرم متغاو منهم من
قال إذا اجتمع المال
تقرر مصلحة المملوك
فرائى أن يصرف المال
إلى بعض الأصناف
دون بعض فإن كان
الصف الذي يصرفه
إليه لا يستغنى عن شئ
مما يصرفه إليه وكان
أرقى جماعة المملوكين
صرفه يوم غيره وشبه
قول الذي يقول هذا
أنه إن طلب المال متفان
وسكان إذا حرمه
أحد الصنفين فمائل
ولم يدخل عليه خلة
مضرة وإن ساروا
بينه وبين الصف
الآخر كانت على الصف
الآخر خلة مضرة أعظمه
الذين فهم الخلة المضرة
كله (قال) ثم قال

يحيط أن مثله لا يبلغ خمس عشرة لم يحزن أن أقبل اقراره وإذا بطلته عنه في هذه الحال لم أكرمه الحر ولا المملوك بعد البلوغ ولا بعد العتق في الحكم ولم ينهم فيما بينهم وبين الله عز وجل أن يؤثروا إلى العباد في ذلك حقوقهم

(اقرار المملوك على عقله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من أصابه مرض ما كان المرض فقبل على عقله فأقر في حال الغلبة على عقله فأقره في كل ما أقر به ساقط لأنه لا فرض عليه في حاله تلك وسواء كان ذلك المرض بشئ أم كله أو شربه لتناوبه فذهب عقله أو بعارض لا يدري ما يبدى (قال الشافعي) ولو شرب رجل خمرًا أو نبيذًا مسكرًا فسكرًا لم يما أقر به وفعل بحاله ولا تمييز لانه ممن تليزمه الفرائض ولأن عليه حرامًا وحلالًا وهو أمر بما دخل فيه من شرب المحرم ولا يسقط عنه ما صنع ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب في شرب الخمر (قال الشافعي) ومن أكره فأوجب خمرًا فذهب عقله ثم أقر لم يلزمه اقراره لانه لا ذنب له في ما صنع (قال الشافعي) ولو أقر في محنته أنه فعل شافعيًا حال ضرغته على عقله لم يلزمه في ذلك حشد بحال لانه ولا تمييز كان أقر أنه قطع رجلاً وقتله أو سرقه أو قذفه أو زنى فلا يلزمه قصاص ولا قطع ولا حد في الزنا ولو أقر في المقتول أو المجرور أن شادًا بأخذ من ماله الأرض وكذلك للسروق أن يأخذ قيمة السرقة وليس للقذوف شيء لانه لا أرض للقذف ثم هكذا البالغ إذا أقر أنه صنع من هذا في الصغر لا يختلف الأثرى أنه لو أقر في حال غلبته على عقله وصغره فأبطلته عنه ثم قامت عليه بيته أخذت منه ما كان في ماله دون ما كان في بيته فأقره بمسد البلوغ أكثر من بيته لو قامت عليه ولو أقر بعد الحرية أنه فعل من هذا شيئًا وهو مملوك بالغ أكرمه حد أتملوك فيه كله فإن كان قد فاحدثه أربعين أو زنا حدته حسين ونفيه نصف سنة إذا لم يجد قبل اقراره أو قطع يدًا أو رجلاه عدا اقتصمت منه الآن بشاء القصاص أخذ الأرض وكذلك لو قتله وكذلك لو أقر أنه فعله مملوك يقتص منه لانه لو جنى على مملوك وهو مملوك فأعتق أكرمه القصاص لأنه يخاف الحرفي خصلة ما أقر به من مال الزمته إياه نفسه إذا اعتق لانه لا قرار كما يقرر الرجل بجناية خطأ فاجعلها في ماله دون عاقبته ولو قامت عليه بيته بجناية خطأ تلزم عتقه وهو مملوك أكرمه سيده الأقل من قيمته يوم جنى والجناية لانه أعتقه فقال بعقه دون بيعه

(اقرار الصبي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما أقر به الصبي من حديثه عز وجل أو لادى أو سبق في مال أو غيره فأقراره ساقط عنه وسواء كان الصبي ماذنًا في التجارة أو نال في التجارة أذنه به أم لا أو لم يكن ولا يجوز للعاكم أن يأذنه في التجارة فإن فعل فأقراره ساقط عنه وكذلك بشرًا أو مبيعًا فسخ ولو أجزت اقراره إذا أذنه في التجارة أجزت أن يأذنه أم لا يطلاق امرأته فالزمه أو بامرءه فيقتدر رجلاً فأحده أو يجرح فأقتص منه فكان هذا وما يشبهه أو لم يلزم ممن اقراره ولو أذنه في التجارة لانه متى فعله بامرأته أو بامرأته في التجارة ليس بأذن بالقرار بعينه ولكن لا يلزمه من هذا ما يلزم البالغ بحال

(الأكراه في معاده)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل الامن أكره وعليه مطعون بالاعمان الآية (قال الشافعي) ولكفر أحكام كهرق الزوجة وأن يقتل الكافر ويغرم ماله لما وضع الله عنه سقطت عنه أحكام الأكراه على القول لانه لا اعظم إذا سقط عن الناس سقط ما عدا صغرهم وما يكون حكمه بشيئونه

بعض من قال اذا صرف مال النية الى ناحية فتداهو حرم الاثرى ثم جاسمال آخر اعطاها اياه دون الناحية التي سدها فكانت ذهب الى انه انما جمل اهل الخلة وأخبرهم حتى أوفاهم بعد (قال) ولا أعلم أحد منهم قال يعطى من يعطى من الصدقات ولا يجاهدنا من النية وقال بعض من أحفظ عنه وان أصابت أهل الصدقات سنة فهلكت أموالهم أنفق عليهم من النية فاد استغنوا عنه منعوا النية ومنهم من قال في مال الصدقات هذا القول يرد بعض مال أهل الصدقات (قال الشافعي) رحمه الله والذي أقول به وأحفظ عن أرفض عن سمعت أن لا يؤثر المال إذا اجتمع ولكن يقسم فان كانت نازلة من عدو وجب على المسلمين القيام بها وان

عليه (قال الشافعي) والاكرام أن يصبر الرجل في بدى من لا يقدر على الامتناع منه من سلطان أو لص أو متقلب على واحد من هؤلاء ويكون المكرم يخاف خوفا عليه دلالة أنه امتنع من قول ما أمر به يبلغ به الضرب المولم أو أكرمه أو اتلاف نفسه (قال الشافعي) فإذا خاف هذا سقط عنه حكمه ما أمر به من قول ما كان القول شرما أو يعبأ أو اقرا أو رجل يحق أو حدا أو اقرا أو بنا كح أو عتق أو إطلاق أو أحداث واحد من هذا وهو مكرمه فأى هذا أحدث وهو مكرمه بلانزه (قال الشافعي) ولو كان لا يقصر في نفسه أنه يبلغ به شئ مما وصفت لم يسع أن يفعل شيا مما وصفت أنه يسقط عنه ولو أقر أنه فعله غير خائف على نفسه ألزمت حكمه كله في الطلاق والتكاح وغيره وإن حبس نخاف طول الحبس أو قيد نخاف طول القيد أو أوعد نخاف أن يقع به من الوعيد بعض ما وصفت أن الأكرام سقط به سقط عنه ما أمر به (قال الشافعي) ولو فعل شيئا له حكم فأقر بعد فعله أنه لم يخف أن وفيه وعيد ألزمت ما أحدث من اقرار أو غيره (قال الشافعي) ولو حبس نخاف طول الحبس أو قيد فقال نكحت أنى إذا استعت مما كرهت عليه لم يتلق حبس أكثر من ساعة أو لم يلقى عقوبة خفت أن لا يسقط المأثم عنه فيأفيه ما ثم ما قال (قال الشافعي) فأما الحكم فمسقط عنه من قبل أن الذي به الكرم كان ولم يكن على يقين من التخلص (قال الشافعي) ولو حبس ثم خفي ثم أقر لزمه الاقرار وهكذا الضرب ضربه أو ضربات ثم خفي فأقر ولم يقل به بعد ذلك ولم يحدثه خوف به سبب فأحدث شيئا لزمه وإن أحدثه أمر فهو بعد سبب الضرب والاقرا سقط عنه قال وإذا قال الرجل لرجل أقررت بك بكذا أو أنكروه فالقول قوله مع عينه وعلى المقررة البيضة على اقراره غير مكرمه (قال الربيع) وفيه قول آخر أن من أقر بشئ لزمه الآن يعلم أنه كان مكرما (قال الشافعي) وقبل قوله إذا كان محبوسا وإن شهدوا أنه غير مكرمه وإذا شهد شاهدان أن فلانا أقر فلان وهو محبوس بكذا أو أكرمه سلطان بكذا فقال المشهود عليه أقرت بغيره الحبس أو لا كراه السلطان فالقول قوله مع عينه الآن تشهد البيضة أنه أقر عند السلطان غير مكرمه ولا يخاف حين شهد وأنه أقر غير مكرمه ولا محبوس بسبب ما أقره وهذا موضوع بنصفه كلب الأكرام سئل الربيع عن كلب الأكرام فقال لا أعرفه

(جامع الاقرار)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز عندى أن ألزم أحدا اقرارا إلا بين المعنى فإذا احتل ما أقر به معين ألزمته الأقل وجعلت القول قوة ولا ألزمه الاظهار ما أقر به بيئا وإن سبق إلى القلب غير ظاهر ما قال وكذلك لا تنتف الحجب ما أقر به إذا كان لكلامه ظاهر يحتل خلاف السبب لأن الرجل قد يجيب على خلاف السبب الذى كلف عليه لما وصفت من (١) أحكام الله عز وجل فيما بين العباد على الظاهر (١)

(١) ما بين أن قول انسان بشئ فكذبه المقررة وليس في التواجم وفي اختلاف العراقيين في باب الموارث ثم إذا كراه اقرار بعض الورثة لو ارت قال القياس أنه لا يأخذ بشئ من قبل أنه إنما أقر به بحق عليه في ذلك الحق مثل الذى أقر به لأنه إذا كان وارثا بالتب كان موروثا به فإذا ثبت التسبب حتى يكون موروثا لم يجز أن يكون وارثا وذلك مثل الرجل يقر أنه باع دار من رجل بألف فجده المقررة بالسبع لم ينقطع الدار وإن كان بائعا فقد كان أقر بأنها صارت ملكا له وذلك أنه لم يقر أنها كانت ملكا له أو هو مملوك عليه بها شئ فلما سقط أن تكون مملوكا عليه سقط الاقراره (قال شافعي) شيخ الاسلام أبده الله تعالى وهذا النص يقتضى أنه لو أقر بدين عليه أو أن هذه الدار ملكة بهتة ونحوها أو مطلقا أنه لا يكون الحكم كذلك وقد اختلف الاصحاب في هذه الصورة والأرجح عندهم إلغاء الاقرار وتترك العين في سائر المقر وفي وجه آخر يأخذ القاضي ويحفظه بناء على بقا الاقرار وهذا الثاني قد يتعلق بالتعليل المذكور في

غشيم عندى في دارهم وجب التغير على جميع من غشيه أهل النية وغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا غير واحد من أهل العلم أنه لما قلم على عمر ابن الخطيب رضى الله عنه مال أصيب بالعراق فقال له صاحب بيت المال لا تدخله بيت المال قال لا ورب الكعبة لا يا أوى تحت سقف بيت حتى أقسمه فأمر به فموضوع في المسجون وضعت عليه الانطاع وحرسه رجال من المهاجرين والانصار فلما أصبح غدا معه العباس بن عبد المطلب وعبد الرحمن بن عوف أخذوا بيده أحدهما أو أحدهما آخذ بيده فلما رآه كشفوا الانطاع عن الامسوال فرأى

(١) قوله من أحكام الله كذا بالاصول التي ينداوله سقط لفظ أن أو أوجه بعد من وحرر اه معصيه

(الاقرار بالشئ غير موصوف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل فلان على مال أو عندي أو في يدي أو قد استهلك ما لا عظيماً أو قال عظيماً أحداً وعظيماً عظيماً فكل هذا سواء وسأل ما أراد فإن قال أردت ديناراً وأردتها أو أقل من درهم مما يقع عليه اسم مال عرض أو غيره فالقول قوله مع يمينه وكذلك إن قال ما لا صغيراً أو صغيراً جداً أو صغيراً صغيراً من قبل أن جميع ما في الدنيا من متاعها يقع عليه قليل قال الله تبارك وتعالى فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل وقليل ما يقع عليه عظيم الثواب والعقاب قال الله عز وجل وإن كان متقال حبس من عرول أن ينابها لو كفي شاحسين وكل ما أنيب عليه وعذب يقع عليه اسم كبير وهكذا إن قال له على مال وسط أو لا قليل ولا كثير لأن هذا إذا كان في الكثير كان فيما وصفت أنه أقل منه أحوز وهكذا إن قال له عندي مال كثير قليل ولو قال فلان عندي مال كثير إلا ما لا قليل لا كان هكذا ولا يجوز إذا قال له عندي مال الآن يكون بقوله عنده مال فأقل المال لازم له ولو قال له عندي مال وأمر به عندي مال فإنه وله عندي مال معن كان كله كما وصفت من مال كثير لأنه مدين في القليل ولا يفي الكثير وبني القليل إذا لم يزل فيه وأصله وتلف الكثير (قال الشافعي) فإذا كان المقر بهذا جاحياً قلت له أعط الذي أقررت له ما شئت مما يقع عليه اسم مال واحطه ما أقررت به بغير ما أعطيت فإن قال لا أعطه شأجرتي على أن يعطيه أقل ما يقع عليه اسم مال مكاهه ويحلف ما أقرره بأكرمنه فإذا حلف لم أكرمه غيره وإن امتنع من البين قلت الذي يدعي عليه ادع ما أحببت فإذا ادعى قلت للرجل احلف على ما ادعى فإن حلف برئ وإن أقررت له أريد البين على المدعي فإن حلف أعطته وإن لم يحلف لم أعطه شيئاً تكونك حتى يحلف مع تكونك (قال الشافعي) وإن كان المقر بالمال غائباً أقرره من صفته معروف كضفة أو ذهب فسأل المقر له أن يعطيه ما أقرره به قلنا شئت فانتظر مقدمه ونكتبك إلى الحاكم البلد الذي هو به وإن شئت أعطيناك من ماله الذي أقرره أقل ما يقع عليه اسم المال وأشهدناه عليك فإن جاء فأقرره بأكرمنه أعطت الفضل كما أعطناك وإن لم يقررك بأكرمنه فقد استوفيت وكذلك إن جهل فقد أعطيناك أقل ما يقع عليه اسم مال وإن قال مال ولم ينسبه إلى شيء لم نعله الآن يقول هكذا ويحلف ويؤبوت فتصلف ورثته ويعطى من ماله أقل الأشياء قال وهكذا إن كان المقر حاضر أقلب على عقله ويحلف على هذا المدعي ما برئ مما أقرره به بوجه من الوجوه ويحصل الغائب والمغلوب على عقله على حجة إن كانت له (قال الشافعي) ومثل هذا إن أقرره بهذا ثم مات وأجعل ورثة الميت على حجة إن كانت للثبته فيما أقرره به (قال الشافعي) وإن شاء المقر أنه لم يحلفه ورثته الميت فلا أحلفهم الآن يدعي عليهم فإن ادعاه أحلفتهم ما يعلمون بأههم أقرره بشئ أكثر مما أعطيته

(الاقرار بشئ محمود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال رجل فلان على أكثر من مال فلان لرجل آخر وهو يعرف مال فلان الذي قاله على أكثر من ماله أو لا يعرفه أو قاله على أكثر مما في يديه من المال وهو يعرف ما في يديه من المال أو لا يعرفه فسواء وأسأله عن قوله قال أردت أكثر من ماله على حلال والحلال كثير ومال = نقص البيع والثالث يجبر المقر على أخذه وهذا مع ضعفه شاهد من النص المذكور باعتبار أن الشافعي رضي الله عنه إنما ألغى الأقرار في صورة يكون فيها اتفاق من الجانبين وعليه فإذا كان عليه لاه لا يفي الأقرار والذين رجحوا الأول أن يقولوا اتخذا كرا الشافعي صورة البيع ليعتد عليه الأقرار بعض الورثة لو ارتب لآلان تكذيب المقر في غير هذا يبي الأقرار معه اه

منظراً لهم مثله الذهب فيه والياقوت والزبرجد والؤلؤة يذلاً في بي فقال له أحدهما والله ما هو بيوم يكاد يكتنه والله يوم شكر وسرور فقال أتى والله ما ذهبت حيث ذهبت ولكن والله ما كثر هذا في قوم فذا لا وقع بأهم بينهم ثم أقبل على النسبة ورفع يديه إلى السماء وقال اللهم إني أعوذ بك أن أكون مستبدحاً فإني أسمعك تقول سنستدبحهم من حيث لا يعلمون ثم قال أين سراقته بن جعشم فأتاه أشعر الذراعين فذعهما فأعطاهما سوارى كسرى وقال ألبسهما ففعل فقال قل الله أكبر فقال الله أكبر قال فقل الحمد لله الذي سلجما كسرى ابن هرمز وألبسهما سراقته بن جعشم أعرايا من بني مدنج وإنما ألبسه إياهما لأن

النبي صلى الله عليه وسلم قال لسرافقة وتطر الى ذراعيه كافي بك وقد لبست سوارى كسرى ولم يجعل له الاسواره وجعل قلب بعض ذلك بعضا ثم قال ان الفنى ادى هذا المين فقال قائل انا اخرجك انك امين الله وهم يؤدون اليك ما ادبت الى الله فاذا رعت وقصوا قال صدقت ثم فرقه (قال الشافى) واخبرنا التتقمين أهل المدنه قال ابقى عمر رضى الله عنه على أهل الرامة

في مقامهم حتى وقع مطر قرحا فخرج عمر رضى الله عنه واكب اليهم فرسايظرو اليهم كيف يترحلون (١) قوله ان علمت كذا بالاصل ولعله محرف عن ان حلف فأنسل وحرره مصححه

(٢) قوله وكذلك لو اقرب لمجنون اوزمن الخ كذا بالاصول التي عندنا وله تعريف من الامم والعوالم لمجسوسى اودى الخ وحرره مصححه

فلان الذى قلت له على اكثر من ماله حرام وهو قليل لان متاع الدنيا قليل لقوله تعالى ولولا قلته على اكثر من ماله عندى ابقى فهو اكثر بالناس من مال فلان وما في يده لانه يتلفه فيقبل قوله مع عينه ما اراد اكثر في العدد ولا في القبه وكان مثل القول الاول وان مات او تحس او غلب فهو مثل الذى قاله على عندى مال كثير ولولا فلان على اكثر من عند ما في يده من المال او عند ما في يده من المال كان القول فى ان علمت ان عددا ما في يده من المال كذا قول المقرص عنه فلو قال علمت ان عددا ما في يده من المال عشر دراهم فاقررت به باحد عشر حلف ما اقرره باكثر من ماله وكان القول قوله ولولا قام المقره شهودا انه قد علم ان في يده ألف درهم لم الزمه اكثر مما قال ان علمت (١) من قبل انه يعلم ان في يده ألف درهم حين يده وتكون لقوله وذلك لو علم بينة انه قاله او ان الشهود قالوا له تشهد ان له ألف درهم فقال له على اكثر من ماله كان القول قوله لانه قد يكذب الشهود ويكذب بما ادعى ان له من المال وان اتصل ذلك بكلامهم وقد يعلم لصدقهم ان ماله هك فلا يزنه مما اقر به الاما حنفا انه اقر به ولولا قد علمت ان له ألف دينار فاقررت به باكثر من عددها فلو كان القول قوله وهكذا لو قال اقررت باكثر من عددها حب حنطه او غيره كان القول قوله مع عينه ولولا رجل راجل على ألف دينار فقال لك على من الذهب اكثر مما كان عليه اكثر من ألف دينار خبا فقال في الذهب الرديء وغير المضروب قول المقر ولو كان قال لي عليك ألف دينار فقال لك عندى اكثر من ماله اكثر من ألف دينار اقررت باكثر من ماله فان قال دينار او درهم او فلس الزمته اقل من دينار او درهم او فلس لانه قد يكذب بان له ألف دينار وكذلك لو شهدته بينة بذلك فاقر بعد شهود البينة او قبل لانه قد يكذب البينة ولا الزمته بذلك حتى يقول قد علمت انه ألف دينار فاقررت باكثر منها خبا وان قاله على ثمن الزمته أى ثمنى قال واقل ما يقع عليه اسم ثمنى مما اقر به

(الافراق لعبدوا المحجور عليه)

(قال الشافى) رحمه الله تعالى واذا اقر الرجل لعبد رجل ما دونه في التصارة وغير ما دونه فيها بشئ او لحرا او لحرة محجورين او غير محجورين لزمه الافراق لكل واحد منهم وكان السيد اخذ ما اقر به لعبده ولولى المحجورين اخذ ما اقر به للمجورين وكذلك لو اقر به (٢) لمجنون او زمن او مستأمن كان لهم اخذ به فلو اقر رجل ببلاد الحرب بشئ غير مكره الزمته اقراره وكذلك ما اقر به الاسرى اذا كانوا مستأمنين ببلاد الحرب لاهل الحرب وبعضهم بعض غير مكرهين الزمته ذلك كالزمنه للمسلمين في دار الاسلام قال وكذلك الذى والحرسى المستأمن يقر له السلم والمستأمن والذى الزمته ذلك كله

(الافراق لهما بين)

(قال الشافى) رحمه الله تعالى واذا اقر الرجل لغير رجل او لعدة او لعدة البعير او لعدة الدابة او لعدة الدار على كذا لم الزمته شيئا مما اقر به لان الهائم والحجارة لا تملك شيئا بحال ولولا على سبب هذا البعير او سبب هذه الدابة او سبب هذه الدار كذا او كذا لم الزمه اقراره لانه لا يكون عليه بسببها شئ الا ان بين ذلك مثل ان يقول على بسببها ان انا على او حلفت على او حلفت عنها وهي لا تحمل عليه ولا يحمل عنها بحال ولو وصل الكلام فقال على بسببها انى جنيت فيها جناية الزمته كذا وكذا كان ذلك اقرارا للمالكها لا للمالك ولولا قال السيد على بسببها كذا وكذا لم الزمته ذلك ولم يرد على هذا الا ان نسب الافراق للسيد وانه قد يزنه بسببها شئ بحال فلا يطله عنه والزمن بحال ولولا السيد هذه النافعة على بسبب ما في بطنها

كذلك المأزومة لانه لا يكون عليه بسبب ما في بطنه شيء أبدا لانه ان كان جلاظا يحسن عليه جنابة لها حكم
لانه لم يسقط فان لم يكن حل كان أبعد من أن يلزمه شيء بسبب ما لا يكون بسببه غرم أبدا

(الاقرار لما في البطن)

فلمعت عيناه فقال
رجل من محارب
حصاة أشهد أنها
انحصرت عنك ولست
بأبن أمية فقال عمر
رضي الله عنه وبك
ذلك لو كنت أنفقت
عليهم من مالي أومال
الخطاب انما أنفقت
عليهم من مال الله عز
وجل

(مالم يوف عليه
من الارضين بخيل ولا
ركاب)

(قال الشافعي) رحمه
الله كل ما صوغ عليه
المشركون بغير قتال
خيل ولا ركاب فسيده
سبيل النبي صلى الله عليه
وما كان من ذلك من
أرضين ودورهن
وقف المسلمين يستعمل
ويقسم عليهم في كل عام
كذلك أبدا (قال)
وأحب ما رزق عمر
رضي الله عنهما من بلاد
أهل الشرك هكذا أو
شيئا استقطب أنفس
من ظهر عليه بخيل
وركاب فتركوه كما

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل هذا الشيء يصفه في يده عبدا أو دار أو عرض من العروض
أو ألف درهم أو كذا وكذا مكيلا خلط لما في بطن هذه المرأة لا مراة أو أم ولد رجل ولها مهر فاب
الجل أو وليه الخصم في ذلك وإن أقر بذلك لما في بطن أمتر رجل فالثا الجارية الخصم في ذلك فإذا لم يصل
المقراره بشيء فإقراره لازم إن ولدت المرأة أو ولد أحبا لأقل من ستة أشهر بشيء ما كان فإن ولدت ولدين
ذكر أو أنثى أو ذكرين أو أنثيين فما أقربيه بينهما نصفين فإن ولدت ولدين حيا وبشيء آخر فكل على منهما
فإن ولدت ولدا أو ولدين مستين سقط الإقرار عنه وهكذا إن ولدت ولدا أحبا أو أنثيين لكل ستة أشهر من يوم
أقر سقط الإقرار لانه قد حدث بعد إقراره فلا يكون أقر بشيء (قال الشافعي) وإنما حين الإقرار إذا علمت
أنه وقع لشر قد خلقت وإذا أقر للمسلم فولدت التي أقر لجلها ولدين في بطن أحدهما قبل ستة أشهر والآخر
بعده ستة أشهر فالأقرار جائز لهما معا لا لهما معا ولا واحد قد خرج بعضه قبل ستة أشهر وحكم الحاكم خارج
حكمه فإذا أقر لما في بطن امرأه فغير رجل بطنها فالثا حينئذ يسقط الإقرار وإن أنقذه حيا
مات فإن كانت أنقذه عا يعلمه خلق قبل الإقرار ثبت الإقرار وإن أشكل أو كان يمكن أن يخلق بعد أن
يكون الإقرار سقط الأمراء (قال الشافعي) وإنما أجزت الأمراء لما في بطن المرأة لأن ما في بطنها يعلق
بالوصية فلما كان علق بحال لم يبطال الإقراره حتى يضيف الإقرار إلى ما لا يجوز أن يعلق به ما في بطن المرأة
وذلك يمثل أن يقول أسلفني ما في بطن هذه المرأة ألف درهم أو حل على ما في بطن هذه المرأة ألف درهم
ففرمها أو ما في هذا المعنى مما لا يكون لما في بطن المرأة بحال قال ولكنه لو قال لما في بطن هذه المرأة
عندي هذا العبد أو ألف درهم غصبته أياها زمة الإقرار لانه قد وصى له بما أقربيه به فيصعب إياه ومثل هذا
أن يقول طلعت أياه ومثله أن يقول استلفته لانه قد وصى له بما في بطن المرأة بشيء يستلفه وهكذا لو قال
استهلكه عليه أو أهلكته له وليس هذا كما يقول أسلفته ما في بطنها لأن ما في بطنها لا يسلف شيئا ولو قال
لما في بطن هذه المرأة عندي ألف أو وصى له بما في بطنها فلا يسلف وصيه ثابت إلا بالقول لانه لا يسلف ما في بطنها
الألف درهم لو زنة أبيه ولو قال أو وصى له بما في بطنها فلا يسلف وصيه ثابت إلا بالقول لانه لا يسلف ما في بطنها
له ولو قال لما في بطن هذه المرأة عندي ألف درهم أسلفتها أو وصى له أو غصبها أياه كان الإقرار لايه فان كان
أبوها متافه في موروته عنه وإن كان حيا فمضى له ولا يلزمه لما في بطن المرأة شيء ولو قال له على ألف درهم
غصبته من مله أو كانت في ملكه فإنه زمة الإقرار فخرج الجدين ميتا فسال وارثه أخذها ميتا المقر
فإن جحد لحقته ولم أجعل عليه شيئا وإن قال أو وصى له بما فلان له غصبها أو أقرت بغصبها كان ردت إلى
ورثة فلان فإن قال قد وهبت لهذا الحنين داري أو تصدقت بها عليه أو بعته أياه لم يلزم من هذا شيء لأن
كل هذا لا يجوز لجنين ولا عليه وإذا أقر الرجل به لما في بطن جارية رجل فالأقرار باطل

(الاقرار بغصب شيء في شيء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل غصنتك كذا في كذا يعتبر قوله في غير الغصوب وذلك مثل
أن يقول غصبتك ثوبا أو عبدا أو طعاما في رجل سنة كذا فآخر بالجنس الذي غصبه فيه والجنس الذي أقر أنه
غصبه أياه فكذلك إن قال غصبتك حنطة في بلد كذا أو في حمراء أو في أرض فلان أو في أرضك فمضى في الذي
أصاب الغصب أن الذي فيه غير الذي أقر أنه غصبه أياه انما جعل الموضع الذي أصاب الغصب فيه دلالة على

أهـ غصبت فيه كما جعل الشهر دلاله على أنه غصب فيه كقولك غصبتك حنطة في أرض وغصبتك حنطة من أرض وغصبتك زنا في حب وغصبتك زنا من حب وغصبتك سفينة في بحر وغصبتك سفينة من بحر وغصبتك بعيرا في مرعى وغصبتك بعيرا من مرعى ويعبر في بلد كذا ومن بلد كذا وغصبتك كذا في خيل وكبشاً من خيل يعني في جماعة خيل وغصبتك عبداً في أماء وعبداً من أماء يعني أنه كان مع أماء وعبداً في غنم وعبداً في ابل وعبداً من غنم وعبداً من ابل كقوله غصبتك عبداً في سفينة وعبداً في رعي ليس أن السفاد والري ما غصب ولكنه وصف أن العبد كان في أحدهما كما وصف أنه كان في ابل أو غنم وهكذا أن قال غصبتك حنطة في سفينة أو في جراب أو في غرارة أو في صاع فهو غاصب للحنطة دون ما وصف أنها كانت فيه وقوله في سفينة وفي جراب كقوله من سفينة وجراب لا يختلفان في هذا المعنى قال وهكذا قال غصبتك ثوباً وقوله في مندبل أو ثياباً في جراب أو عشرة أو باس في ثوب أو مندبل أو ثوباً في عشرة أو ثوب أو ثياب في خرطة لا يختلف كل هذا وقوله في كذا ومن كذا سواء فلا يضمن إلا ما أقر بنفسه لا ما وصف أن الغصب كان فيه قال وهكذا قال غصبتك فصافى خاتم أو خاتمى شخص أو سفاقي حالة أو سفاقي سيف لان كل هذا قد يكون على السيف فينزع الفص من الخاتم والخاتم من الفص ويكون السيف معلقاً بالحلقة لا مشدوداً إليه ومشدوداً إليه فينزع منه قال وهكذا أن قال غصبتك سارية من سيف أو حلية في سيف لان كل هذا قد يكون على السيف فينزع قال وهكذا أن قال غصبتك شراب سيف أو فعه فهو غاصب لما وصف دون السيف ومثله لو قال غصبتك طيراً في قفص أو طيراً في شبكة أو طيراً في شناق كان غاصباً للطير دون القفص والشبكة والشناق ومثله لو قال غصبتك زناً في جزء أو زناً في زرق أو عدلاً في عكة أو شهداً في حوثة أو تراق في قبة أو حلة كان غاصباً للزيت دون الحرة والزرق والعسل دون العكة والشهد دون الحوثة والمردون القربة والحلقة وكذلك لو قال غصبتك حرة فيها زيت وقصافيه طير وعكة فيها من كان غاصباً للزيت دون القربة والعكة دون السن ولا يكون غاصباً للهما معا إلا أن بين يقول غصبتك عكة وسناً وجزءاً وزناً فإذا قال هذا فهو غاصب للشيئين والقول قوله أن قال غصبتك سمناً في عكة أو سمناً وعكة لم يكن فيها من فالقول قوله في أي سمن أقر به وأي عكة أقر به بها وإذا قال غصبتك عكة وسنماً وجزءاً وزناً كان غاصباً للعكة بسنمها والقول في قدر سمناً في أي عكة أقر بها قوله وإذا قال غصبتك سرجاً على جاراً وحنطة على جار فهو غاصب للسرج دون الجار والحنطة دون الجار وكذلك لو قال غصبتك جاراً على سرج أو جاراً سرجاً كان غاصباً للجار دون السرج وكذلك لو قال غصبتك ثياباً في عية كان غاصباً للثياب دون العية وهكذا قال غصبتك عية في ثياب كان غاصباً للعية دون الثياب

(الاقرار غصب شيء بعدد غيره عند)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل للرجل غصبتك شيئاً لم يرعني ذلك فالقول في الشيء قوله فان أنكر أن يكون غصب شيئاً أزمه الحاكم أن يقره بما يقع عليه اسم شيء فإذا امتنع حبسه حتى يقره بما يقع عليه اسم شيء فإذا فعل فان صدقه المدعي والأحلف ما غصبه إلا ما ذكرتم أبراهم غيره ولو مات قبل يقر بشيء فالقول قول ورثته ويجاون ما غصبه غيره ووف مال المستغنى حتى يقروا به بشيء ويحلفون ما علموا غيره وإذا قال غصبتك شيئاً ثم أقرب بشيء لزم الحاكم أنه يقر به أو ينفي الزامه فسواء ولا يلزمه إلا ذلك الشيء فان كان الشيء أقر به ما يحل أن يعلق به مال جبر على دفعه إليه فان فات في يد مجبر على أدائه فتمت إليه إذا كانته قبة والقول في جنة مقولة وان كان مما لا يحل أن يعلق أحلف ما غصبه غيره ولم يجبر على دفعه إليه وذلك مثل أن يقر أنه غصب عبداً أو أمة أو دابة أو ثوباً أو فلساً أو جاراً فيجبر على دفعه

استطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنفس أهل سبي هوازن فتركوا حقوقهم وفي حديث جرير بن عبد الله عن عمر رضي الله عنه أنه عرض من حقه وعوض امرأته من حقها غيرها كليل على ما قلته (قال الشافعي) قال الله تعالى أنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً بالآية (قال) وروى الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عزف عام حنين على كل عشرة عربي ما (قال) وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم للهاجرين شاعراً وللاوس شاعراً وللفزرج شاعراً (قال) وعقد رسول الله صلى الله عليه وسلم الأوبة فعد للقبائل قبيلة فقتله حتى جعل في القبيلة أوبة كل لواء لاهل وكل هذا للتعرف

اليه وكذلك لو أقر أنه غصبه كلبا حبرته على دفعه اليه لانه يحل ملك الكلب فان مات الكلب في يديه لم أجبره على دفع شيء اليه لانه لا يئمن به وكذلك ان أقر أنه غصب جملته غير مذبوح حبرته على دفعه اليه فان مات لم أجبره على دفع قبضه اليه لانه لا يئمن به ما لم يذبح فان كان مذبوحا دفعه اليه أوقيته ان مات لان غنمه يحل اذا ذبح (قال الشافعي) واذا أقر أنه غصب نهرأ أو خنز را لم أجبر على دفعه اليه وأهرقت عليه الخمر ونجحت الخبز وألقيته اذا كان أحدهما مسلما ولا يئمن لهذين ولا يحل أن يملك بحال واذا أقر أنه غصب حنطة فقاترت اليه مثلها فان لم يكن لها مثل فقيمتها وكذلك كل ماله مثل برقمته فان مات برقمته (قال الشافعي) واذا قال الرجل الكثير المال غصبته فلا تلزحل كثير المال شيئا أو شيئا له بال فهو كالفقير يقر للفقير وأي شيء أقر به يقع عليه اسم شيء فليس أوجبة حنطة أو غيره فالقول قوله مع غنمه فان قال غصبته أنسأ قبل أداله ثلاثة أنسأ لانه أقل ظاهرا لجماع في كلام الناس وأي ثلاثة أنسأ قال هي هي فهي هي مختلفة (١) فان قال هي ثلاثة أنسأ أو هي فليس ودرهم وقرة أو هي ثلاث غرات أو هي ثلاثة دراهم أو ثلاثة أعبد أو عبد وأمة وجاران كل واحد من هذا يقع عليه اسم شيء اختلفت أو انفتحت فسواء ولو قال غصبتك ولم يزد على ذلك أو غصبتك ما تعلم لم أزمه بهذا شيئا لانه قد يغصبه نفسه فدخله المسبب وألقت لغير مكرهه ونفسه فيمنعه بينه فلا أزمه حتى يقول غصبتك شيئا ولو قال غصبتك شيئا فقال عنت نفسك لم أقبل منه لانه اذا قال غصبتك شيئا فاعلمنا ظاهره غصب منك شيئا ولو قال غصبتك وغصبتك مرارا كسورة لم أزمه شيئا لانه قد يغصبه نفسه كما وصفت قال ولو سئل فقال لم أغصب شيئا ولا نفسي لم أزمه شيئا لانه لم يقر بأنه غصبه شيئا

(الاقراء بغصب شيء ثم يذبح الغاصب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقر الرجل أنه غصب الرجل أرضا ذات غراس أو غير ذات غراس أو ذات بناء أو غير ذات بناء أو يتفك كل هذا أرض والارض لا تحوّل وان كان البناء والغراس قد تحوّل فان قال المقر بالغصب بعد قطعه الكلام أو معه انما أقررت بشيء غصبتك ببلد كذا ففسوا القول قوله وأي شيء دفعه اليه بذلك البلد ما يقع عليه اسم ما أقر به فليس له عليه غيره واذا ادعى المقر سواء أحلف الغاصب ما غصبه غير هذا القول قوله فان مات الغاصب فالقول قول ورثته فان قالوا لا نعلم شيئا قبل للغصوب ادع ما شئت من هذه الصفة في هذا البلد فاذا ادعى قبل للورثة أحلفوا ما تعلمونه فان حلفوا برؤا ولا زعمهم ان يعطوه بعض ما يقع عليه اسم ما أقر به الغاصب فان تكلموا وحلف الغاصب واستحق ما ادعى وان أقر الغاصب أن يحلف ولا الورثة وقف مال الميت حتى يعطيه الورثة أقل ما يقع عليه اسم ما وصفت أنه أقر أنه غصبه ويحلفون ما يعلمونه غصبه غيره ولا يسلم لهم ميراثه الا بما وصفت ولو كان الغاصب قال غصبته دارا بركة ثم قال أقرت له باطل وما أعرف الدار القى غصبته اياها قيل ان أعطته دارا بركة ما كانت الدار وحلفت ما غصبته غيرها برئت وان امتنع وادعى دارا بعينها قيل أحلف ما غصبته اياها فان حلفت برئت وان لم تحلف حلف فاستحقها واذا امتنع وامتنعت من البين حبست أدا حتى يعطيه دارا وتحلف ما غصبته غيرها (قال الشافعي) واذا أقر أنه غصب متاعا يحوّل مثل عبد أو دابة أو ثوب أو طعام أو ذهب أو فضة فقال غصبتك كذا ببلد كذا ببلد موصول وكذب الغصوب وقال ما غصبته بهذا البلد فالقول قول الغاصب لانه لم يقره بالغصب الا بالبلد الذي سمى فان كان الذي أقر أنه غصبه منه دنانير أو دراهم أو ذهب أو فضة أخذ بان يدفعها اليه بملكه لانه لا مؤنة لحله عليه وكذلك لو أسلفه دنانير أو دراهم أو باعها اياها ببلد أخذ بها حيث طلبها (قال الشافعي) وكذلك فخص باقرت أو زبرجدا ولو لو أقر أنه

الناس في الحرب وغيرها فتخف المؤنة عليهم باحتياجهم وعلى الوالي كذلك لان في تفرقهم اذا أريد مؤنة عليهم وعلى الوالي فهم هكذا أحب الوالي أن يضع ديوانه على القبائل ويظهر على من غاب عنه ومن جهل عن حضر من أهل الفضل من قبائلهم (قال الشافعي) رحمه الله وأخبرني غير واحد من أهل العلم والصدق من أهل المدينة ومكة من قبائل قرش وبنو بعضهم أحسن اقتصاما للصدقات من بعض وقد زاد بعضهم على بعض أن عمر رضي الله عنه لما دؤن الديوان قال أبدأ بذي هاشم ثم قال حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم وبني المطلب فاذا كانت السن في الهاشمي قدمه على المطلبى واذا كانت في المطلبى قدمه على الهاشمي فوضع الديوان

(١) قوله فهي هي مختلفة كذا بالاصول التي يابدين ولعله سقط من النسخ لفظا ومنتفقا اهـ

غصبه اياه ببلد يؤخذ به حيث قام به فان لم يقدر عليه فقيته وان كان الذي اقرأه غصبه اياه ببلد عدا او ثوبا
او متاعا لجهة مؤنة او رحيا او اوريا او غيرها لم يلحق هذا ومثابه مؤنة حبرا المقصوب ان يؤكل من بقضيه
بذلك البلد فان مات قضى قيمته بذلك البلد او باخذته قيمته بالبلد الذي اقرأه غصبه اياه بذلك البلد الذي
يحاكمه ولا اكله لو كان طعاما ان يعطيه مثله بذلك البلد ما وت الطعام الا ان يتراضيا معا فاجيز
بينهما تراضيا عليه (قال الشافعي) ومثل هذا الثياب وغيرها مما لجهة مؤنة قال ومثل هذا العبد
يغصبه اياه بالبلد ثم يقول المقصب قد اتى العبد اوفات بقضيه عليه بقيته ولا يجعل شي من هذا ذينا عليه
واذا قضيت له بقيته القاتل منه عبدا كان او طعاما او غيره لم يعمل للغاصب ان يتكلم منه شيئا وكان عليه
ان يحضر سيده الذي غصبه منه فاذا احضره سيده الذي غصبه منه جرت سيده على قبضه منه ورد الثمن
عليه فان لم يكن عند سيده من قبله بهه اياه به لجهاد اجماله عليه ان رضينا حتى يحمله له ملكه فان لم
يفعل بعث العبد على سيده واعطيت المقصب مثل ما اخذته فان كان فيه فضل رددت على سيده وان لم
يكن فيه فضل فلا شيء يرتفعه وان نقص عنه عما اعطاه اياه بغير سوق رددته على سيده بالفضل (قال
الشافعي) وان كان لسيده غرامه لم اشركهم في ثمن العبد لانه عبيد قد اعطى العاصب قيمته قال وهكذا
اصنع بورنة المقصوب ان مات المقصوب واحكم المقاصب العبد الا انما اصنع ذلك بهم في مال الميت
لا اموالهم وهكذا الطعام يغصبه فيضروه ويحلف انه هو والثياب وغيرها كالعبد لا تختلف فان كان احضر
العبد ميتا فهو كأن لم يحضره ولا ازال الحكم الاول وان احضره مبيعا أي عيب كان مريضا او مصحبا دفعته
الى سيده وحسبت على العاصب خراجه من يوم غصبه وما نقصه العيب منه وازنته وما وصفت (قال
الشافعي) ولو احضر الطعام متغيرا ازمته الطعام وجعلت على العاصب ما نقصه العيب ولو احضره قدره
حتى صار لا يتنفعه ولا قيمة ازمته العاصب وكان كلفه وموت العبد وعليه مثل الطعام ان كان له مثل او
قيمه ان لم يكن له مثل ولو قال لهما كم اذا كان المقصوب من عبد وغيره فاعطى العاصب اعطه قيمته ففعل
ثم قال للمقصوب حاله من حبسه او صيره ملكا له بطيعة نفسك وللعاصب اقبل ذلك كان ذلك احب الي
ولا اجبر واحداهما على هذا

(الاقراء غصب الدار ثم بيعها)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا قال الرجل غصبته هذه الدار وهذا العبد او أي شيء كان من هذا كتب
اقراره او شهد عليه وقد اعها قبل ذلك من رجل او وهما له او تصدق بها عليه وقضها او وقفها عليه او على
غيره فمقبها قولان أحدهما ان يقال لصاحب الدار ان كان لا يتعدى ملك هذه الدار واقرار العاصب قبل
اخراجها من يده الى من اخرجها اليه اخذت بها وان لم يكن لا يتعدى ملك هذه الدار واقرار العاصب قبل
يوم اقرارها وقضتها للمقصوب بقيتها لانه يقرأه استلكتها وهي ملكا له وهكذا لو كان عبدا فاعقته وهكذا
لو ادعى عليه رجل ان غصب دارا بعينها فاقرأه غصبها من أحدهما وهو عليهما ثم اقرأه خراجه غصبها منه
وهو عليهما وان الاول لم يملكها قط فبقي بالدار الاول لانه قد ملكها باقراره وقيته بالدار آخر باقرأه قد اقرأه قد
انلفها عليه قال وهكذا كل ما اقرأه غصبه رجلا ثم اقرأه غصبه غيره والقول الثاني انهما اذا كانا
لا يبيعان غصبهما الدار والشيء الذي اقرأه به لهما فهو الاول منهما ما لا شيء للقره الا خرج على
العاصب لانهما يبرئانه من عين (١) ما يقره ومن قال هذا قال ارايت ام اقرأه باع هذه الدار بالف
ثم اقرأه باعها لآخر بالف والدار تسوى الا انما يتجملها بالدار الاول وتجعل لا يخرجها بقيتها مائة بالف
منها لانه انلفها او ارايت لو اعقبت عدا ثم اقرأه باع من رجل قبل العتق ان جعل لآخر شيء منه وينفذ العتق
او ارايت لو باع عبدا ثم اقرأه كان اعققه قبل بيعه ان قبض البيع او يتم انما يكون للعبد عليه ان يقر له

على ذلك واعطاهم
عطايا القليلة الواحدة ثم
استوت له من بعد شمس
ووفى في قدم الساب
فقال عبد شمس اخوة
التي صلى الله عليه
وسلم لايه واهمه دون
نوفل فقد مهم ثم دعاني
نوفل اوتهم ثم استوت
له من العزى وعبد
الدار فقال في بني أم
ابن عبد العزى اصهار
التي صلى الله عليه
وسلم وفيهم انهم من
المطيين وقال بعضهم
هم حلف من الفضول
وفيهم كان النبي صلى
الله عليه وسلم وقيل
ذكر ما بقية فقد مهم

على بني عبد الدار ثم دعا
بني عبد الدار يوتهم
ثم انفردت له زهرة
فدعاهات لو عبد الدار
ثم استوت له تيم وعزوم
فقال في تسيم انهم
من حلف الفضول

(١) قوله من عين
ما يقره كذا بالاصول
التي عندنا ولعل لفظ
عين غير قاعن غير
وحر ركبته معصية

قد بدعتي حرافا على نبي أو أيت لومات فقال ورثته قد بدت أنا حرافا على نعمة أوز يادته ما يلزمك بذلك استهلكته كان عليه أن يعطيهم شيئا أو يكون إنما أقر بشئ في ملك غيره فلا يجوز إقراره في ملك غيره ولا يضمن بإقراره شيئا

(الافراد بغصب الشيء من أحد هذين الرجلين)

(قال الشافعي) وجه الله وإذا أقر الرجل أنه غصب هذا العبد أو هذا الشيء بعينه من أحد هذين وكلاهما يدعي ويرزعه أن صاحبه الذي تنازع فيه لم يملك منه شيئا قط وسئل عمن المقر بالغصب قبيل له أن أقررت لأحدهما وحلفت للأخر فهو للذي أقررت به ولا تباعه إلا أن عريك وإن لم تقر لم تجبر على أكثر من أن تحلف بالله ما تدري من أيهما غصبته ثم يرضى من يدعي لم يوقف لهما ويحلفان خصما فإن أقامهما عليه بينة لم يكن لأحدهما مدون إلا أن لو كان أحدهما يثبت تكذيب الأخرى وكان بحاله قبل أن تقوم عليه بينة ويحلف كل واحد منهما لصاحبه أن هذا العبد غصبه إياه فإن حلفا فهو موقوف أبدا حتى يصطفا فبسه فإن حلف أحدهما ونكل الآخر كان للحالف وإن أقام أحدهما عليه بينة دون الآخر حلفه للذي أقام عليه البينة ولا تباعه على الغاصب في شيء مما وصفت ولو قال رجل غصبت هذا الرجل بعينه هذا العبد أو هذا الأمة فأدعي الرجل أنه غصبه إياها معا قبل لقرار حلف أنك لم تغصبه أيهما شئت وسلم له الآخر فإن قال أحلف ما غصبته واحد منهما لم يكن ذلك له وقيل أحدهما بإقرارك فأحلف على أيهما شئت فإن أدى قبل لأدعي أحلف على أيهما شئت فإن حلف فهو له وإن قال أحلف عليهما معا قبل لأدعي عليه أن حلفت والأخطأ المدعي فسلناهما معا فإن فاقني بده أو أحدهما فالحكم كقولنا نحن إلا أن إذا أزمه أحدهما ضناه فبته بالفرت وإن أياهما لم يحلف أو سأل المغصوب أن يوقعه وفاقه بقر الغاصب بأحدهما ويحلف قال وإن أقر الغاصب بأحدهما للمغصوب فأدعي المغصوب أنه حلف بالغصب عنه عيب فالقول قول الغاصب مع عينه إن كان ذلك مما يشبه أن يكون عند المغصوب (١)

(العارية)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال العارية قالها مضمونة الدواب والرقيق والدور والثياب لا فرق (١) باب إقرار الورثة أو بعضهم لوارث من النسب أو من قبل الزوجية وإقرار الورثة وبعضهم بالدين وليس في التراجم وفيه نصوص فنهى باب الموارث من اختلاف العراقيين وإذا أقرت الاخت وهي لأب وأم وقدورث معها العصة ما خلاب فإن أبا حنيفة كان يقول نعطه نصف ما في يدها لأنها أقرت أن المال كله بينهما نصفين فما كان في يدها منه فهو بينهما نصفان وهذا يأخذ بهني أبي يوسف وكان أن أبي ليلى يقول لأنعطه عما في يدها لأنها أقرت بما في يد العصة وهو سوا في الورثة كلهم عا قال أبا حنيفة (قال الشافعي) وإذا مات الرجل وترك أخته لابه وأمه وعصته فأقرت الاخت بأخ فالحق أن لا يأخذ شيئا وهكذا كل من أقر به وارث فكان إقراره لا يثبت نسبه فالحق أن لا يأخذ شيئا من قبل أنه إنما أقر به حتى عليه في ذلك الحق مثل الذي أقر به لأنه إذا كان وارثا بالنسب كان موروثا له وإذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثا لم يجز أن يكون وارثا له وذلك مثل الرجل يقر أنه باع داره من رجل فجعله المقر بالبيع لم ينطه الدار وإن كان باعها فقد كان أقر بها فقد صارت ملكا له وذلك أنه لم يقر أنها كانت ملكا له أو هو لم يقر عليه بها حتى فلما سقط أن تكون ملوكا كعليه سقط الإقراره ومثل الرجل يبيعان العبد ففضلان في عبده وقد تصادعا على أنه قد خرج من ملك المالك إلى ملك المشتري فلما لم يسلم للمشتري ما رزعه أنه ملكه بسقط الإقرار فلا يجوز أن يثبت للقره بالنسب حتى وقد أحطنا أنه لم يره به من دين ولا وصية اه

والطينين وفيهما كان النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ذكر سابقة وقيل ذكر صبرا فقدمهم على عزم ثم دعا محزوما يلوهم ثم استوت له سهم وجمع وعدي بن كعب فقيل أبا بعدى فقال بل أقر نفسي حيث كنت فإن الإسلام دخل وأمرنا وأمر بني سهم واحد ولكن اقلروا بين جمع وسهم فقيل قدم بني جمع ثم دعا بني سهم وكان ديوان عدي وسهم غتلطا كالدعوة الواحدة فلما خلصت إليه دعوته بكبريكية عالية ثم قال الحمد لله الذي أوصل إلى حطى من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دعا عاصم ابن لؤي (قال الشافعي) فقال بعضهم يا أبا عبيدة ابن عبد الله بن الجراح الفهري رضي الله عنه لما رأى من تقدم عليه قال أكل هؤلاء يدعي أمي فقال يا أبا عبيدة

بين شي منها فن استعار شيئا تلف في يده بفعله أو غير فعله فهو ضامن له والاشهاد لا تخلو أن تكون مضمونة أو غير مضمونة فما كان منها مضمونا مثل القصب وما أشبهه فهو ما ظهر منها هلاكه وما خفي فهو مضمون على القاصب والمنسلف جناية أو لم يجزأ أو غير مضمون مثل الوديعة فسواء ما ظهر هلاكه وما خفي فالقول فيها قول المستودع مع عينه وخالفنا بعض الناس في العارية فقال لا يضمن شيئا إلا ما أتدى فيه ففسل من أن قاله فرغم أن نشر بحاقه وقال ما نحنكم في تضميننا قلنا استعار رسول الله صلى الله عليه وسلم من صفوان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم عارية مضمونة مؤداة قال أفرأيت إذا قلنا قلنا شرط المستعير الضمان ضمن وإن لم يشرطه لم يضمن قلنا فأنت إذا تركت قولك قال وإن قلنا ليس قولك أنها غير مضمونة إلا أن يشترط قال بلى قلنا فما تقول في الوديعة إذا اشترط المستودع أنه ضامن أو أضراب قال لا يكون ضامنا قلنا فما تقول في المستلف إذا اشترط أم غير ضامن قال لا لشرط له ولا يكون ضامنا قلنا ورد الأمانة إلى أصلها والمضمون إلى أصله وبطل الشرط فيهما جميعا قال نعم قلنا وكذلك ينبغي لك أن تقول في العارية يوجب ذلك شرط النبي صلى الله عليه وسلم أنها مضمونة ولا يشترط أنها مضمونة إلا ما يلزم قال فلم شرط قلنا لهما صفوان لأنه كان مشركا لا يعرف الحكم ولوعرفه ماضر الشرط إذا كان أصل العارية أنها مضمونة فلا شرط كالأشهر شرط العهد وخلاص عقلك في البيع ولزم بشرط كان عليه العهد والخلاص أو الراد قال فهل قال هذا أحد قلنا في هذا كفاية وقد قال أبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهما إن العارية مضمونة وكان قول أبو هريرة في بيع استعيرتلف أنه مضمون ولو اختلفت رحلان في دابة فقال رب الدابة أكرهتها إلى موضع كذا وكذا فركبتها بكذا وقال الرا كسر كبتها عارية يملك كان القول قول الرا كسر مع عينه ولا كراه عليه (قال الشافعي) بعد القول قول رب الدابة كراه المثل ولولنا أعرتنيها وقال رب الدابة عصبنتها كان القول قول المستعير (قال الشافعي) (١) ولا يضمن المستودع إلا أن يخالف فان خالف فلا يخرج من الضمان أبدا لا يدفع الوديعة إلى ربهما ولو رد إلى المكان الذي كانت فيه لان ابتداءها كان أمينا فخرج من حدا الأمانة فلم يجده رب المال استمالا لا يبرأ حتى يدفعها إليه (١)

(القصب)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال قال الشافعي إذا شق الرجل الرجل ثوبا شقاصغرا أو كبرا يأخذ ما بين طرفيه طولا ويعرضه أو كسره متاعا فرسه أو كسره كسر اصغرا أو جنى له على مملوك فأعمده أو قطع يدا وشعبه موضعه فذلك كله سواء ويقوم المتاع كله والحيوان كله غير الرقيق حصيا ومكسورا وحصيا ومجروا حد برأ من جرحه ثم يعطى مالك المتاع والحيوان فضل ما بين قيمته حصيا ومكسورا ومجروا فيكون ما جرحه عليه من ذلك ملكا لغيره لم ينفعه ولا يضره ولا يملك أحد الجناية شيئا ينجي عليه ولا يزول ملك المالك إلا أن يشاء ولا يملك رجل شيئا إلا أن يشاء إلا في الميراث فأما من جنى عليه من العبيد فيقومون بمصاحبا قبل الجناية ثم نظر

(١) وفي اختلاف العراقيين في باب العارية بطل كل القطعة (قال الشافعي) وإذا أعار الرجل الرجل أرضا يبنى فيها ولم يوقت وقتا شرا بدله أن يجرحه بعد ما بنى فان أبا حنيفة كان يقول يخرجه وهو يقول للذي بنى انقض بناطله وهذا يأخذ يعني بأبوسف وكان ابن أبي ليلى يقول الذي أعاره ضامن لقبة البناء والبناء للغير وكذلك يلغى نافع شرح فان ردة له وفاة ما خرجه قبل أن يبلغ ذلك الوقت فهو ضامن لقبة البناء في قوله ما جميعا (قال الشافعي) وإذا أعار الرجل الرجل بقعة من الأرض يبنى فيها بناء فبناه لم يكن لصاحب البقعة أن يخرج منه من بناءه حتى يعطيه قيمته فانما هو يخرجه ولو وقت له وقتا فقال أعيرتها عشر سنين وأنت لك في البناء مطلقا كان هكذا ولكنه لو قال فان انقضت العشر السنين كان عليه أن تنقض بناطله كان ذلك عليه لأنه لم يفرأ ما هو عر نفسه اه

أصبر كما صبرت أو كلكم قولك فن قدمك منهم على نفسه لم أمنعه فأما أبو بنو عدي فتقدمك ان أحببت على أنفسنا قال فقدم معوية بعد بني الحارث بن فهر ففصل بهم بين بني عبد مناف وأسد بن عبد العزى وشجر بن بنى سهم وعدي شي في زمان المهدي فافترقوا فأمر المهدي بني عدي فقدموا على سهم وجمع لسابقة قومهم (قال) فإذا فرغ من غرض يذنت الانصار على العرب لمكانهم من الاسلام (قال الشافعي) الناس عباد الله فأولاهم أن يكون مقدما أقرهم (١) قوله ولا يضمن المستودع إلا ما يخفى أن هذا من باب الوديعة لا العارية لكنه ثبت هنا في نخصتين فأيقناه كذلك لأنه يأتي في الوديعة معناه لا يلفظه كتبه مصححه

الى الجنة فيعطون أرشها من قيمة العبد مبيعها كما يعطى الحر أرش الجناية عليه من دينه بالعاقب ذلك ما بلغ وان كانت قيمها كما يأخذ الخردليات وهو حق قال الله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم وقال ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وحل الله البيع وحرم الربا فلم أعلم أحد من المسلمين خالف في أنه لا يكون على أحد أن يشاء أن يبيع مثل ما يشاء من الاكسائر فان الله عز وجل نقل ملك الاحياء اما تولى من ورنهم اياه شأوا أو أوالا الأثرى أن الرجل لو أوصى له أو وهبه أو تصدق عليه أو ملك شيئا لم يكن عليه أن يملكه الا أن يشاء ولم أعلم أحد من المسلمين اختلفوا في أن لا يخرج ملك المالك المسلم من يده الا باخراجه اياه هو نفسه ببيع أو هبة أو غير ذلك أو عتق أو دين لزمه فيباع في ماله وكل هذا فعله لا فعل غيره قال فانما كان الله عز وجل حرم أن تكون أموال الناس ملوكة الا ببيع عن تراض وكان المسلمون يقولون فيما وصفت ما وصفت في أن غلط أحد في أن يحنى على ما يرى فملكه بالجنابة وأخذ انما غلبته وهو قبل الجنابة لو أعطاني فيه أضعاف ثمنه لم يكن له أن يملكه الا أن شاء ولو وهبته لم يكن عليه أن يملكه الا أن يشاء فإذا لم يملكه بالذي يجوز ويحل من الهبة الاجمعية ولم يملك على بالذي يحل من البيع الا أن شاء فكيف ملكه حين عصى الله عز وجل فيه فأنجز من يدي ملكي بمصبة غيري لله وأزعم غيري ما لارضى ملكه ان كان أصله خطأ وليف ان كانت الجنابة توجب شيئا واخترت حبس عبيدي سقط الواجب وكف ان كانت الجنابة تخالف حكم ما سوى ما وجب لي وحس عبيدي وأخذ أرشه ومتاعه وأخذ ما نقصه اذا كان ذلك غير مفسده فان جنى عليه ما يكون مفسدا له فزاد الجاني معصية لله وزيد على في مالي ما يكون مفسدا له سقط حتى حين عظم وثبت حين مضى وملك حين عصى وبرت معصيته ولا عالج حين عصى فصخرت معصيته ما ينبغي أن يستدل أحد على خلاف هذا القول لأصل حكم الله وما لا يختلف المسلمون فيه من أن المالكين على أصل ملكهم ما كانوا أحياء حتى يخرجوا هم المالك من أنفسهم يقول أو فعل بأكثر من أن يحكي فيه لم أنه خلاف ما وصفت من حكم الله عز وجل واجماع المسلمين والقباس والمعقول ثم شدة تناقضه هو في نفسه قال واذا غصب الرجل جارية تسوي مائة فرأيت في يده يتعلم منه وسن واغتذاء من ماله حتى صارت تساوى ألفا ثم نقصت حتى صارت تساوى مائة ثم أدرتها المصسوب في يده أخذها وتعلمت معها كما يكون لو غصبه اياها وهي تساوى ألفا فأدرتها وهي تساوى مائة وأخذها وما نقصها وهي تسائة قال وكذلك ان باعها الغاصب أو هبها أو قتلها أو استهلكها فلم يدر له بعينها كانت على الغاصب قيمتها في أكثر ما كانت قيمة من غصبت الى ان هلكت وكذلك ذلك في البيع الا أن يرب الجارية بخير في البيع فان أحب أخذ الثمن الذي باعها الغاصب كان أكثر من قيمتها أو أقل لانه من سلطته أو قيمتها في أكثر ما كانت قيمة قط (قال الشافعي) بعد ليس له الا حاربه والبيع مردود لانه باع بالبس له وبيع الغاصب مردود فان قال قائل وليف غصبها بقر مائة وكان لها ضمان وهي تساوى مائة ثم زادت حتى صارت تساوى ألفا وهي في ضمان الغاصب ثم ماتت أو نقصت فغصمت قيمتها حال زيادتها قيل له ان شاء الله تعالى لانه لم يكن غاصبا ولا ضامنا ولا عاصيا في حال دون حال لم يزل غاصبا ضامنا عاصيا من يوم غصب الى أن فانت أو ردتها فانقصه فلم يكن الحكم عليه في الحال الاولى بأوجب منه في الحال الثانية ولا في الحال الثالثة بأوجب منه في الحال الأخيرة لان عليه في كلها أن يكون رادا لها وهو في كلها ضامن عاص فلا كان للغصوب أن ينقص قيمته مائة فقدرتها مائة ألف فأخذها ودرتها وله اعشرون ولدا فباعها وأولادها كان الحكم في يادتها في بدنها وأولادها كان الحكم في بدنها بناتها غصبا بملك منها فزادته بتغيبها وأولادها مالم منها فانقصت حين غصبها ولا فرق بين أن يقتلها وأولادها أو عتقها وأولادها في يده من قبل أنه اذا كان كما وصفت بملك ولدا كما جعلها لا يختلف أحد علمته في أنه لو غصب رجلا

بخيرة الله تعالى رسالته
وستودع أماته وخاتم
النبيين وخير خلق رب
العالمين محمد صلى الله
عليه وسلم (قال الشافعي)
ومن فرض له الوالى من
قبائل العرب رأيت أن
يقدم الاقرب فالاقرب
منهم رسول الله صلى
الله عليه وسلم فانما
استورا قدمهم أهل
السابقة على غير أهل
السابقة عن هومثلهم
في القرابة

(مختصر كتاب
الصدقات من كتابين
قديم وجديد)

(قال الشافعي) رحمه
الله فرض الله تبارك
وتعالى على أهل دينه
المسلمين في أموالهم حقا
لغيرهم من أهل دينه
المسلمين المحتاجين اليه
لا يسعهم حبسه عن
أمر أو يدفعه اليه أو
ولاه ولا يسع الولاء تركه
لاهل الأموال لانهم
أمناء على أخذه لاهله
ولم تعلم أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم

أنعها عما لا يأخذها
فيه وقال أبو بكر
الصديق رضي الله عنه
لو سمعوني عن أبا حمزة
أعطوا رسول الله صلى
الله عليه وسلم لقاتلتهم
عليها (قال) فإذا أخذت
صدقة مسلم دعيه
بالاجر والبركة كما قال
تعالى وصل عليهم أي
ادع لهم (قال)
والصدقة هي الزكاة
والأغلب على أقواله
الصامة أن للثمن عشرا
ولما شئت صدقة والورق
زكاة وقد سمى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
هذا كله صدقة فما
أخذ من مسلم من زكاة
مال فاض أو ما شئت
أوزع أو زكاة فطر أو
خمس زكاة أو صدقة
معدن أو غيره مما
وجب عليه في ماله
يكتاب أو سنة أو إجماع
عوام المسلمين فضله
واحد وقسمه واحد
وقسم التي بخلاف هذا
فألفي مما أخذ من مشرك
تقوية لاهل دين الله

جارية فأتت في يديه مونا وقتلها تلافيا لثمنها في الحالين جميعا كذلك قال وإذا غصب الرجل الرجل جارية
فباعها فأتت في يدي المشتري فالمغصوب بالخيار في أن يقضي الغاصب قيمة جاريته في أكثر ما كانت قيمة
من يوم غصبها إلى أن ماتت فان ضمنه فلا شيء للمغصوب على المشتري ولا شيء للغاصب على المشتري الا قبضتها
الاثنين الذي باعها له أو ضمن المغصوب المشتري فان ضمنه فهو ضامن لقيمة جارية المغصوب لا أكثر
ما كانت قيمة من يوم قبضتها إلى أن ماتت في يده ويرجع المشتري على الغاصب بفضل ما ضمنه المغصوب
من قيمة الجارية على قبضتها يوم قبضها المشتري وبفضل ثمن ان كان قبضه منه على قبضتها حتى لا يلزمه في
حال الا قبضتها قال وان أراد المغصوب اجازة البيع لم يحجز لاهل ملكته ملكا فاسدا ولا يجوز للمالك الفاسد
الابتعاد ببيع وكذلك لو ماتت في يدي المشتري فأراد المغصوب أن يحجز البيع لم يحجز وكان للمغصوب قبضتها
ولو ماتت في يدي المشتري أو لاداعته بعضهم وعاش بعضهم خيرا للمغصوب في أن ضمن الغاصب أو المشتري
فان ضمن الغاصب لم يكن له سبيل على المشتري وان ضمن المشتري فندمات الجارية يرجع عليه بقيمة
الجارية ومهرها وقيمة أولادها يوم سقطوا أحيا ويرجع عليه بقيمة من سقط منهم ميتا ويرجع المشتري
على البايع بجميع ما ضمنه المغصوب لقيمة الجارية ومهرها فقط ولو وجدت الجارية حية أخذها المغصوب
ورقائه وصدقاتها ولا يأخذونها قال وان كان الغاصب هو صاحبها فلو ماتت منه أولادها فاشترى بعضهم ومات
بعض أخذ المغصوب الجارية وقيمة من مات من أولادها في أكثر ما كان قيمة والا حيا فاشترى فمهر وليس
الغاصب في هذا كالمشتري المشتري مغرور الغاصب لم يغرر بالانفسه وكان على الغاصب ان يدع النسبة
الحسد ولا مهر عليه (قال الربيع) فان كانت الجارية أطلعت الغاصب وهي تعلم أنها حرام عليه وأنه
زان بها فلا مهر لان هذا مهر نفسي وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مهر البغي وان كانت
تكن هي أن الوطء محلل فعليه مهر مثلها وان كانت مغصوبة على نفسها فاصحابها المهر ومهر زان وولده
رفيق فان قال قائل أ رأيت المغصوب اذا اختار اجازة البيع لم يحجز البيع قيل له ان شاء الله تعالى
البيع انما يلزم رضا المالك والمشتري الا ترى ان المشتري وان كان رضى بالبيع فمغصوب جاريته كما
كانت لو لم يكن فيها بيع وأنه لا حكم للبيع في هذا الموضع الاحكام النسبة وان النسبة لم تغير ملك المغصوب
فاذا كان للمغصوب أخذ الجارية ولم يقع البيع المشتري فهي على المالك الاول للمغصوب واذا كان المشتري
لا يكون له حبسها ولو علم أنه باعها غاصب غير موكل استرق ولده فلا ينبغي أن يذهب على أحد أنه لا يجوز
على المشتري اجازة البيع الا بان يحدث المشتري رضا بالبيع فيكون به ما شئت أنفا فان شئت على أحد
بان يقول ان رب الجارية يقول ان أذن ببيعها لزم البيع فاذا أذن بعد البيع فلم يلزم قيل له ان شاء الله
تعالى انه قبل البيع اذا بيعت بقطع خياره ولا يكون له رد الجارية وتكون الجارية لمن اشتراها ولو أدها
لم يكن له قيمة ولدها لان الجارية لم تشرى وبحلال للمشتري الاصابة والبيع والتمتع والعق فاذا بيعت بغير أمره
فله رد البيع ولا يكون له رد البيع الا بالسلعة لم يملك وحرام على البايع وحرام على المشتري الاصابة ولو علم
ويسترق ولده فاذا باعها أو أعتقها لم يحجز بيعه ولا عتقه بالحكم في الاذن قبل البيع ان المأذون له في البيع
كالبائع المالك وان الاذن بعد البيع انما هو تجديد بيع ولا يلزم البيع المجدد الا برضا البائع والمشتري
وهكذا كل من باع بغير وكالة أو بغير وكالة لم يحجز أبدا الا بتجديد بيع أو نكاح فان قال قائل لم أئتمت
المشتري المهر ووطئه في انقضاءه كان عنده محلا لا كيف يرده بالمهر وهو الواطئ قيل له ان شاء الله تعالى
أما الزمانا المهر فلما كان من حق الجماع اذا كان بنسبة يد رافقه الحدف الامة والحرة أن يكون فيه
مهر كان هذا جمعا يد رافقه الحد ويطوقه الولد النسبة فان قال فأتباع ما عاك عند نفسه قلنا قلنا
النسبة التي دعا عليها الحد ولم تحكم فيها المالك لا تاردها رقيقا وبحل عليه قيمة الولد والواذا كان بالجماع

وهو موضع غير هذا
الموضع وقسم الصدقات
كما قال الله تعالى انما
الصدقات للفقراء
والساكنين والعاملين
عليها والمؤلفة قلوبهم
وفي الرقاب والغارمين
وفي سبيل الله وابن
السبيل ثم اكدها
وشدها فقال فرضة
من الله الا في وجهي سهران
ثمانية لا يصرف منها
سهم ولا شيء منهن
أهلها ما كان من أهل
أحد يسحقه ولا يفرج
عن بلد وفيه أهل
وقال صلى الله عليه
وسلم لعاذن جبل رضي
الله عنه حين بعته فان
أجاؤك فأعلمهم ان
عليهم صدقة تؤخذ
من أغنيائهم قدر على
فقرتهم (قال الشافعي)
ورخصة من لم يوجد
من أهل السهمان على
من وحدهم ويجمع
أهل السهمان أنهم
أهل حاجة الى ما لهم
منها وأسباب حاجتهم
مختلفة وكذلك أسباب

الذي أراه له مساقاة من أمتهم كان الجامع عنزلة الولد أو أكثر لان الجامع لازم وإن لم يكن ولد فإذا احتجنا
الولد لانهم بسبب الجامع كان الجامع أولي ان نفعه اياهم وتضمن الجامع هو تضمن السداد قال قال
قال وكيف أضمنه قبة الاولاد الذين لم يدركهم السيد الاموي قيل له لما كان السيد بك الجارية وكان
ما ولدت لمولك عليها اذ لو طشت بغير شبهة فكان على القاصب درهمين ولما طشت درهم حتى ما وضمن قبة
كايضن قبة أمهم لومات ولما كان المشتري وطنا يشبهه كان سلطان المصوب عليهم فيما يقوم مقامهم
حين ولد واقدت بنته فيهم فسواما أو أعاشوا لانهم لو طشتوا لم يسترقوا قال واذا اغتصب الرجل
الجارية ثم وطنها بعد القصب وهو من غير أهل الجهالة أخذت منه الجارية والعصر وأقيم عليه حدان فان
كان من أهل الجهالة وقال كنت أراي لها ضامنا وأرى هذا محل عزولي يحدوا أخذت منه الجارية والعصر
قال واذا اغتصب الرجل الجارية فباعها فسواما بها في الموسم أو على منبر أو تحت مرداب حتى المصوب
فبها في هذا الحد الا سواء فان حتى عليها أجنبي في بدالمشتري أو القاصب حناية تأتي على نفسها وبعضها
فأخذ الذي في يديه أرض الحنابة ثم استحقها المصوب فهو بالخيار في أخذ أرض الحنابة من يدي من
أخذها اذا كانت نفسها وأضمنه قبة ما على ما وصفتنا وان كانت جريما فهو بالخيار في أخذ أرض الجرح
من المال والجارية من الذي في يديه أو تضمن الذي في يديه ما نفعها الجرح بالغا ما بلغ وكذلك ان
كان المشتري قتلها أو جرحها فان كان القاصب قتلها فلان كمالها عليه الا كثر من قبتها يوم قتلها أو قبتها في
أكثر ما كانت قبة لانه لم يزل لها ضامنا قال وان كان المصوب ثوبا فباعه القاصب من رجل فليس به ثم استحقه
المصوب أخذته وكان له ما بين قبة يوم اغتصبه وبين قبة التي نفعه اياها الياس كان قبة يوم غصبه عشرة
فنفعه الياس خمسة فاخذ ثوبه وجعله وهو بالخيار في تضمن اللباس المشتري أو القاصب فان ضمن القاصب
فلا سبيل له على اللباس وهكذا ان غصب دابة فركب حتى انضبت كانت له دابته وما نقصت عن حالها
حين غصبها ولست انظر في القيمة التي تغير الاسواق انما انظر الى تغير بدن المصوب فلان رجلا غصب
رجلا عبدا محصيا قيمته ما تعد بنار فرض فاستحقه وقبته حر رضاهم خسون أخذ عبدا وخسون ولو كان الرقيق
يوم أخذ ما على منهم يوم غصبه وكذلك لو غصبه مولا أو قيمته بنار يوم غصبه فشب في يد القاصب
ونسف أو عور أو غلا الرقيق أو لم يفل فكانت قيمته يوم استحقه عشرين ديناراً أخذته وقومناه محصيا أو شل
أو عور ثم ردناه على القاصب بقضل ما بين قيمته محصيا أو شل أو عور لانه كان عليه أن يدفعه اليه محصيا
فما حدث من عيب ينقصه في يده كان ضامنا له وهكذا لو غصبه ثوبا جديدا قيمته يوم غصبه عشرة فلبسه
حتى أخلق وعلت الثياب فصار يساوي عشرين أخذ الثوب وقوم الثوب جديدا وعلت ثم أعطى فضل
ما بين الثبنتين قال ولو غصبه جددا قيمته عشرة ثم رد محصيا قيمته خمسة فخرخص الثياب ليعين شأمن
قبل أنه رده كما أخذ منه شئ على أحد بان يقول قد ضمن قيمته يوم اغتصبه فالقيمة لا تكون مضمونة أبدا
الا لقائت والثوب اذا كان موجودا بحالة غير قائت وانما يصير عليه القيمة بالقوت ولو كان من غصب كان
ضامنا لقيته لم يكن القصب أخذ ثوبه وان زادت قيمته ولا عليه أخذ ثوبه ان كانت قيمته سواء وكان أقل
قيمه قال واذا غصب الجارية فباعها بعين السهم أو بجناية أحد فسواء وسواء أصابها ذلك عند
القاصب أو المشتري سلك بما أصابها من العيوب التي من السماء ما سلك بها في العيوب التي بحسب عليها
الاكبيون قال واذا غصب الرجل جارية فباعها من آخر فقد جاهد المشتري عيب ثم جاهد المصوب
فاستحقها أخذها وكان بالخيار في أخذ ما نفعها العيب من القاصب فان أخذ منه لم يرجع على المشتري
بشئ ولرب الجارية أن يأخذ ما نفعه العيب الحادث في بدالمشتري من المشتري فان أخذ من المشتري
رجعه المشتري على القاصب وبشئ الذي أخذ منه لانه لم يلم اليمامشتري وسواء كان العيب من السماء

استقامتهم معان
مختلفة فاذا اجتمعوا
فالفراء الرضى الضعاف
الذين لا حرفة لهم وأهل
الحرفة الضعيفة الذين
لا تقع حرفتهم موقعا
من حاجتهم ولا يسألون
الناس (وقال) في
الجديد زمنا كان أو
غيره من مسائل أو
متعفا (قال الشافعي)
والمساكين السؤال
ومن لا يسأل عن له حرفة
لا تقع منه موقعا ولا
تقنه ولا يجاله وقال
في الجديد مسائل
كان أو غير مسائل (قال
المرزقي) أنه بقوله
ما قاله في الجديد أنه
قال لأن أهل هذين
السمين يستحقونهما
بمعنى العدم وقد يكون
السائلين من يقل
معظمهم وصالح متعفف
ين من يدينه بغيرتهم
(قال الشافعي) رحمه
الله فإن كان رجل
جلد يعلم الوالي
أنه محصم مكتسب
يفنى عياله أو أعياله

أو ينجية آدمي قال وإذا غضب الرجل من الرجل ماله فاستغله أو لم يستغله ولشغلها أو دارا فسكتها
أو أكرها أو لم يسكتها ولم يكرها أو لنهلها كراء أو شيئا ما كان عمله غلة استغله أو لم يستغله انتفع به أو لم ينتفع به
فعله كراء مثله من حين أخذ حتى رده إلا أنه ان كان أكرها أكثر من كراء مثله فالغصوب بالخيار في أن
يأخذ ذلك الكراء له أو كراءه أو يأخذ كراء مثله ولا يكون لاحد غلة بضمن الألبان لأن رسول الله
صلى الله عليه وسلم إنما قضى بهما الثالث الذي كان أخذ ماله حل لله والذي كان مات المغل مات من
ماله وإن شاء أن يجبس المغل حبسه إلا أنه جعل له الخيار أن شاء أن يرد العيب رده فأما الغاصب فهو
شدة المسترى الغاصب أخذ ما حرم الله تعالى عليه ولم يكن للغاصب حبس ما في يده ولو تلف المغل كان
الغاصبة ضامنا حتى يؤدي قيمته إلى الذي غصبه أو يطره الضمان له ولو تلف قيمة الغلة التي كانت قبل
أن تلف ولا يجوز الأخذ القول أو قول آخر وهو خطأ عندنا والله تعالى أعلم وهو أن بعض الناس زعم أنه إذا
سكن أو استغل أو حبس فالتعذر والسكن له بالضمين ولا شيء عليه وإنما ذهب إلى الضمان على الحديث
الذي ذكرت فأما أن يزعم زاعم أنه أن أخذ غلة أو سكن ردا للغلة وقيمة السكنى وإن لم يأخذها فلا شيء عليه
فهذا خارج من كل قول لا هو جعل ذلك بالضمين ولا هو جعل ذلك الثالث إذا كان المسألة مقصوبا (قال
الربيع) معنى قول الشافعي ليس للغصوب أن يأخذ إلا كراءه ما حل وانما على الذي سكن
إذا استحق الدار ربا كراء مثلها وليس له خيار في أن يأخذ الكراء الذي أكرهاه الغاصب لأن الكراء
مضوخ (قال الشافعي) ولو اغتصبه أرضا فغيرها بخلا أو أصولا أو بني فيها بناء أو شق فيها أنهارا كان
عليه كراء مثل الأرض بالحال الذي اغتصبه أياها وكان على الباقي والغارس أن يقطع بناءه وغرسه فإذا
قلعه ضمن ما نقص القطع الأرض حتى رد إليه الأرض بحالها حين أخذها ويضمن القيمة عما نقصها قال
وذلك ذلك في النهر في كل شيء أحد نه فيها لا يكون له أن يثبت فهاجر فاطمأنا وقد قال النبي صلى الله عليه
وسلم ليس لعرق ظالم حق ولا يكون لرب الأرض أن يملك مال الغاصب ولم يملكه إياه كان ما يقطع الغاصب منه
ينفعه أو لا ينفعه لأن منع قليل ماله كله منع كثيره وكذلك لو كان حفر فيها بئرا كان له دفنها وإن لم ينفعه
الدفن وكذلك لو غصبه دارا فزرقها كان له قلع التزويق وإن لم يكن ينفعه قلعه وكذلك لو كان نقل عثما ربا
كان له أن يرد ما نقل عنها حتى يوفيه أياها بحال التي غصبه أياها عليها لا يكون عليه أن يترك من ماله شيئا ينتفع
به الغصوب كالم يكن على الغصوب أن يطلع من ماله شيئا في يد الغاصب فان تأول رجل قول النبي صلى الله
عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فهذا كلام مجمل لا يحتمل لرجل شيئا الاحتمال عليه خلافاً ووجهه الذي يصح به
أن لا ضرر في أن لا يحتمل على رجل في ماله ما ليس بواجب عليه ولا ضرر في أن يمنع رجل من ماله ضررا
ولكل ماله وعليه فان قال قائل بل أحدث الناس في أموالهم حكم على النظر لهم وأمنعهم في أموالهم على
النظر لهم قيل له إن شاء الله تعالى أرى بتجولاه بيت يكون ثلاثة أذرع في ثلاثة أذرع في دار رجل له
مقدرة أعطاه مائة مائة دينار أو أكثر قيمة البيت درهم وأودعها من أعطاه مائة مائة درهم أو مائة
أو مائة مائة دينار أو أكثر قيمة البيت درهم وأودعها من أعطاه مائة مائة دينار أو أكثر قيمة البيت درهم
رجل لا سواي القطعة درهمها فساء له الرجل أن يبعه منها مائة مائة دينار أو أكثر قيمة البيت درهم
ما لا ينفعه مما فيه غناه أو أرى بتجولاه صناعته الخياطة فخلع رجل أن لا يستقط غيره ومنعه هو أن
يخطه له فأعطاه على ما لا يجزئ في درهم مائة دينار أو أكثر ما يجزئ له أن يخطه له أو أرى بتجولاه مائة
عياه لا تنفعه أعطاهما إن له أيت مال هل يجزئ على أن يبعها فان قال لا يجزئ واحد من هؤلاء على النظر
له قلنا وكل هؤلاء يقولون إنما فعلت هذا أضرا بأنفسى وأضرا بالطلاب إلى حتى أكون جعت الأمرين
فان قال وان أضرب نفسه وضار غيره فاعلم فعل في ماله ماله أن يفعل قيل وكذلك حافر البئر في أرض
الرجل والمزوق قد أرا الرجل ونقل التراب إلى أرض الرجل إنما فعل ماله أن يفعل ومنع ماله أن يمنع من

ماله فان كان في رد التراب ودفن التبر ما يشغل الارض عن ربها حتى ينفعه منفعة في ذلك الوقت قبل
 للذي يريد التراب أنت بالخيار في أن تدفنه يكون عليك كراه الارض بقدر المدة التي جسدنا عن المنفعة
 أو تدعه وقبل لب الارض في التبرك الخيار في أن تأخذ حفر التبر بدفنها على كل حال ولا شيء لك عليه
 لأنه ليس في موضعها منفعة حتى تكون مدفونة إلا أن يكون لموضعها لو كانت مستوية منفعة فمابين
 أن حكتك لاجها إلى أن يدفنها فيكون لك أجر تلك المنفعة لأنه شغل عند شيا من أرضك (قال الشافعي)
 وإن كان الغائب نقل من أرض المصوب ترابا سكن منفعة للأرض لأضر عليها أشد ربه فإن كان
 لا يقدر على رد مثله بحال أبدا قومت الأرض وعليها ذلك التراب وقومت بحالها حين أخذها ثم ضمن الغائب
 ما بين القيتين وإن كان يقدر على رد بحال وان عظمت فيه المؤنة كلفه قال وإذا قطع الرجل يديها بجريل
 أو رجلها أو جرحها جرحا ما كان صغيرا أو كبيرا قومت الدابة بحجروحة أو مقطوعة ثم ضمن ما بين القيتين
 ولا علك أحد مال أحد بجنازة أبدا قال وإذا أقام شاهد أن رجلا غصبه هذه الجارية يوم الخميس وشاهدنا
 أنه غصبها باليوم الجمعة أو شاهدنا أنه غصبها باليوم الأحد أو شاهدنا أنه غصبها باليوم الاثنين
 بغصبها أو آخره أنه غصبها يوم الجمعة بغصبها فكل هذا يختلف لأن غصب يوم الخميس غصب يوم الجمعة وفعل
 الغصب غير الاقرار بالغصب والاقرار يوم الخميس غير الاقرار يوم الجمعة فيقال له في هذا كله احلف مع أي
 شاهد بك شئت واستحق الجارية فإن حلف استحقها قال ولو أن أرضا كانت بيد رجل فادعى آخر أنها أرضه
 فأقام شهادته فنفدها أنها أرضه اشتراها من مالك أو ورثها من مالك أو تصدق بها عليه مالك أو كانت مواتا
 فأحياها فوصف ذلك بوجه من وجوه الملك الذي يصح وأقام شهادته غيره أنها حين لم تكن الشهادة بأنها
 حيزه شهادة ولشهادته بالعدد عدل إذا لم يز يدعوى هذا شيئا لأن حيزه يحتمل بالبحر والملك وما يجوز
 بالعارية والكراه ويحتمل ما يلي أرضه وما يلي مسكنه ويحتمل بقطعة أهلها فالملك يمكن واحسن هذه المعاني
 أولى بالظاهر من الآخر لم تكن هذه شهادة أدا حتى يزوها ما بين أنها ملك له أنه يحلف مع الشاهد
 الذي شهده بالملك ويستحق قال ولو شهد الشاهد الأول عما وصفنا من الملك وشهده الشاهد الثاني بأنه
 كان يجوزها وقف فإن قال يجوزها علك فقد اجتمع على الشهادة وإن قال يجوزها ولم يزعي ذلك لم
 يجتمع على الشهادة ويحلف مع شاهد الملك ويستحق قال وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية بقباعها
 من آخر وقبض الثمن فهل في يده ثم جازب الجارية والجارية قائمة أخذ الجارية وشيئا كان نقصها
 ورجع المشتري على البائع بالثمن الذي قبض منه موسرا كان أو معسرا قال وإذا غصب الرجل الرجل دابة
 أو أكراماها فادعى في تعديه فغصبه برب الدابة المصوب أو المكري قيمة دابته ثم تلف برب الدابة بعد
 فإن بعض الناس وهو أوجهة قال لا سبل له على الدابة ولو كانت جارية لم يكن له عليها سبل من قبل أنه
 أخذ البديل منها والبديل يقوم مقام البيع (قال الشافعي) وإذا تلف على الدابة وردت عليه الدابة ورد
 ما قبض من ثمنها إن كانت دابته بحالها يوم غصبها أو تعدى بها أو خيرها ما لا فإن كانت ناقصة قبضها وما
 نقصت ورد الفضل عن نقصها من الثمن ولا يشبه هذا البيوع أعما البيوع عما أراضاعه فسلمه رب
 السبعة سلعتة وأخرجها من يده البهرا ضا باخرها وما المشتري غير عاص في أخذها والتعدي عاص في
 التعدي والغصب ورب الدابة غير تابع له دابته إلا أن الدابة لو كانت قائمة بعينها لم يكن له أخذ قيمتها فلما
 كان أعما أخذ القبضة على أن دابته قائمة ثم وجد الدابة كان القوت قد بطل وكانت الدابة موجودة ولو كان
 هذا بيعا ما كان تابع دابته غائبة ولو جاز فهلك الدابة كان الغائب والمشتري أن يرجع بالثمن ولو
 وجدت بعينه كان له أن يرد ما يبيع فإن قال رجل فمى لاشبه البيوع ولكم تاشبه الجنابا قبل
 له أقرأيت لو أن رجلا سعى على عين رجل فبايعت حكمه بأرسلها ثم ذهب البائع فقاتل هذا رجلا ثم
 برده بالارض ويرد ولو حكمه في من قلعت من صبي بجسم من الابل ثم نبتت رجلا بالارض الذي حكمه عليه

يقضي نفسه بكسبه
 يعطه فان قال الجلد
 لست مكسبا لما
 يغني عن ولا يقضي عيالي
 وله عيال وليس عند
 الوالي يقين ما قال
 فالقول قوله واحتج
 بأن رجلين أتيا النبي
 صلى الله عليه وسلم
 فسألاه من الصدقة
 فقال ان شئنا ولا
 حظ فها لنفي ولا نفي
 مرة مكسب (قال
 الشافعي) رأى عليه
 الصلاة والسلام حصة
 وخطابته الاكتساب
 فاعلموا أنه لا يصلح
 له ما من الاكتساب
 ولم يعلم مكسبا أم لا
 فقال ان شئنا بعد
 أن أعلمكم أن لا حظ
 فيها لنفي ولا اكتساب
 فقلت (قال) والعالمون
 عليها ممن ولاه الوالي
 قبضا ومن لا على الوالي
 عن معوته عليها وأما
 الخليفة ووالي الابل
 العظيم الذي لا يلي
 قبض الصدقة وان كانا
 من القاضين بالامر

فان شهما الجنات فهذا يلزم فيه اختلاف القول وان زعم انها لا تشبه الجنات لان الجنات ماتت فلم بعد هذه فقد عادت ففسدت عرفاثة ولو كان هذا بغير قضاء فاض فاعتصب رجل لرجل دابة او اكراه اياها فتعدى عليها فاضاعت ثم اصطلحان غمها على شيء يكون أكثر من قبلة الدابة أو مثله أو أقل فالقول فيه كالقول في حكم القاضى لانه انما صلح على ما لم الغاصب مما استهلك فلما كان ماله غير مستهلك كان الصلح وقع على غير ما علم أو عارب الدابة ولو كان الغاصب قال له انما اشترى بها منك وهي في يدي قد عرفت ما فعلها بها لشيء قد عرفت له أو أكثر فابيع جاز وان جاء الغاصب بالدابة متعينة عيا يحدث مثله فزعم أنه لم يكن رأه وأن البائع دلّس له به كان القول قول البائع مع عينه إلا أن يبقى الغاصب المتعينة على أنه كان في يد المصوب البائع أو يكون العيب مما لا يحدث مثله فيكون له رد الدابة ويكون للمصوب ما نقصه على الغاصب فان قال المتعدي بالغصب أو في الكراء ان الدابة ضاعت فأما دفع البك قيمتها فقل ذلك منه بغير قضاء قاض فلا يجوز في هذا والله أعلم الا واحد من قولين أحدهما ان يقال هذا بايع مستأنف فلا يجوز من قبل أنه لا يجوز بيع الموق أو يقال هذا بديل ان كانت ضلعت أو تافت فيصوّر لان ذلك يلزمه في أصل الحكم فن ذهب هذا المذهب لزمه اذا علم بان الدابة لم تضع أن يكون لرب الدابة أخذها وعليه رد ما أخذ من قبل أنه انما أخذها كان يلزمه لو كانت ضائعة فلا يمكن تكتن ضائعة كان على أصل ملكه أو يقول قائل قولنا لا نفعل للمارضى بقوله وترك استخلافه كما كان الحاكم مستخلفه لوضاعت فلا يكون له الرجوع على حال فأما أن يقول قائل ان كانت عند الغاصب وانما كذب ليأخذها بالمشتري أخذها وان لم تكن عند الغاصب ثم وجدها فليس للمشتري أخذها فهذا لا يجوز في وجه من الوجوه لان الذي انعقد ان كان جازا بكل حال حاز ولم ينتقض وان كان جازا لم تكن موجودة منتقضا اذا كانت موجودة فهي موجودة في الحاضر بغاها وترقى احدها ولا ترقى الاخرى وان كان فاسدا فهو مردود بكل حال وهذا القول لا جاز ولا فاسد ولا جازا نرى معنى فاسد في آخر (قال الشافعي) واذا باع الرجل من الرجل الجارية أو العبد وقبضه منه ثم أقر البائع لرجل آخر أنه عبده غصب منه أو أمته غصب منه قلنا للقرع بالغصب ان أفت بينة على القصد فقلنا البك أيهما أفت عليه البيعة ونقضنا البيع وان لم تقم بينة فافقر البائع لك اثبات حقك على نفسه وإبطال حق لغيره قد ثبت عليه قبل إقراره لك ولا يصديق في إبطال حق غيره ويصدق على نفسه في ضمن لك قبضة أيهما أقر بأنه غصبه إلا أن يجد المشتري العيب أو يكون له خیار فردد بمخارفي العيب وخياره في الشرط فأنزله كان على المقر أن يسلمه البك وان صدقه المشتري أنه غاصب رده ورجع عليه بالثمن الذي أخذ منه ان شاء (قال الشافعي) واذا اغتصب الرجل من الرجل عبد اقباعه من رجل ثم ملك المقتصب البائع ذلك العبد عيراث أو هبة أو بشراه صحيح أو وجهه ملك ما كان ثم أراد نقض البيع الأول لانه باع مالا يملك فأن صدقه المشتري أو قامت بينة فابيع منتقضا أراد له ولم يرد له باع مالا يجوز له بيعه وان لم تقم بينة وقال المشتري انما ادعت ما يفسد البيع فالقول قول المشتري مع عينه فان قال البائع بعتك مالا ثم كنت بينة أنه اغتصبه ثم ملكه ولم يصدقه المشتري ثبت البيع من قبل أن البيعة انما تنهد في هذا الوقت للبائع لا عليه فنشهد له بما رجعه به العبد الى ملكه فيكون مشهودا له لا عليه وقد أكدتهم فلا ينتقض البيع في الحكم لا كذابه ينته ويبيع في الورع ان يجد ما دابعا أو يرد المشتري قال وان كانت البيعة شهدت فكان ذلك غير جرم من أيديهما جميعا فبطلت البيعة لا سها عليه قال وان باعه وقبضه المشتري ثم اعتقه فقامت بينة بغصب وكان المصوب أو ورثته قايما رده العتق لان البيع كان فاسدا ويرد الى المصوب ولو لم تكن بينة وصدق الغاصب والمشتري المدعى أنه غصبه لم يقبل قول واحد منهما في العتق ومضى العتق ورددنا المصوب على الغاصب بغيره العبد في أكثر ما كان قبم وان أحب رده فادعى المشتري العتق فان رددناه على المشتري المعتبر رجع على الغاصب البائع عما أخذ منه لانه قد أقر أنه باع

بأخذها فليس اعتدنا بمن فيه فبالحق لهما لا بد ان أخذها وشرب عمر رضي الله عنه لبنا فاعبه فأخبر به ممن نعم الصدقة فأدخل امره فاستقامه (قال) ويعطى العامل بقدر غناه من الصدقة وان كان موسرا لانه يأخذ على معنى الاجارة (قال) ولزوجة قلوبهم في متقدم الاخبار ضربان ضرب مسلمون أشراف مطاعون يجاهدون مع المسلمين فيقوى المسلمون بهم ولا يرون من نياتهم ما يرون من نيات غيرهم فاذا كانوا هكذا فارى أن يعطوا من سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خمس الخمس ما يتلقون به سوى سهمهم مع المسلمين وذلك أن الله تعالى جعل هذا السهم خالصا لله صلى الله عليه وسلم فرد في مصلحة المسلمين (واضح) بأن النسي

ما لا يحل والوالد مصروف من قبل أن المصطفى يقرأه أعني ما لا يحل قال وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية فباعها من رجل المشتري يعلم أنها موصوبة ثم جاءه المصسوب فأراد إجازة البيع لم يكن البيع جائزاً من قبل أن أصل البيع كان محرماً فلا يكون لأحد إجازة المحرم ويكون له تحريمه مع حلاله وهو غير الحرام فان قال قائل أرايت لو أن امرأة جارية مبيعة وشترت لنفسها فيها الجارية ما كان يجوز البيع ويكون له أن يختار أمضاه فيلزم المشتري بآراءه الجارية دون البائع قبل بطلان قال فافرق بينهما فبطلان مبيعها ما لا يحل بيعه لا حلالاً وكان له الخيار على شرطه وكان المشتري غير حاصل له ولا البائع والغاصب والمشتري وهو يعلم أنها موصوبة عامياً بالله وهذا باطل ما ليس له وهذا مشترط لا يحل له فلا يقاس الحرام على الحلال لأنه منتهى الأثرى أن الرجل المشتري من رب الجارية جاريته لو شرط المشتري الخياراً نفسه كان له الخيار كما يكون للبائع إذا شرطه أم يكون للمشتري الجارية الموصوبة بالخيار في أخذها أو ردّها فان قال لا قبل ولو شرط الغاصب الخيار لنفسه فان قال لا من قبل أن الذي شرط له الخيار لا يحل الجارية قبل ولكن الذي يحلها لو شرط له الخيار جاز قال قال نعم قبل أن أفلا ترى أنهم يختلفان في كل شيء فكيف يقاس أحد المختلفين في كل شيء على الآخر قال وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية فأقر الغاصب بأنه غصبه جارية وقال شها عشرة وقال المصسوب عنها ما فاقول قول الغاصب مع عبته ولا تقوم على الصدق من قبل أن التقويم على الصفة لا يضبط قد تكون الجارية بصفة ولون ومن بينهما كثير في القيمة بشئ يكون في الروح والعقل واللسان فلا يضبط إلا بالمعينة فيقال لرب الجارية إن رضيت والافاقيةينة فان أقام يئنة أخذه يئنة وان لم يصحها أحلفه الغاصب وكان القول قوله ولو أقام عليه شاهدان بأنه غصبه جارية فهلكت الجارية في يديه ولم يثبت الشاهدان على قيمتها كان القول في قيمتها قول الغاصب مع عبته ولو وصفها لشاهدان بصفة أنها كانت موصوبة علم أن قيمتها أكثر مما قال الغاصب كان لقول قول الغاصب لأنه قد يمكن أن يكون ثم دأماً أو غائلة تحق بصير بها إليها إلى ما قال الغاصب فإذا أمكن ما قال الغاصب بحال كان القول قوله مع عبته وهكذا قول من يقر شئاً من الدنيا بأى وجه ما دخل عليه القرم إذا أمكن أن يكون القول قوله كان القول قوله ولا يؤخذ منه خلاف ما قرره الآية الأثرى أن تجعل في الأقل من الدعوى عليه القول قوله فلو قال رجل غصبتى أولى عليه دين أو عتدته ودعته كان القول قوله مع عبته ولم يلزمه شئاً من بقره فإذا أعطاه هذا في الأقل كان الأقل أولى أن تعطيه إياه فيه ولا يجوز القبة على ما لا يرى وذلك أن أدرك ما وصفت من علم أن الجارية تبين تكونان في صفة وإحداهما أكثر غنماً الأخرى بشئ غير بعد فلا تكون القرم الأعلى ما عورين أو لا ترى أن فيما عورين لا تولى القبة فيه إلا أهل العلم به في يومه الذي يقومونه فيه ولا يجوز لهم القبة حتى يكشفوا عن الغائلة والاداء ثم يقبضون غيره ثم يكون أكثر ما عندهم في ذلك تأخي قدر القبة على قدر ما يرى من سعر يومه فإذا كان هذا هكذا يجوز التقويم على الغيب فان قال مصته كذا ولا عرف قيمته قلنا الرب ادع في قيمته ما شئت فلا يعمل قلنا الغاصب قد ادعى ما سمع فان عرفته فأداه به بلا عين وان لم تعرفه فأقر بما شئت تحلف عليه وتدفعه إليه فان قال لأحلف قلنا قد رأيناه عليه فيصط عليه ويستحق ما ادعى ان ثبت على الامتناع من البين فان حلف بعد ان بين هذا فقد جاء بما عليه وان امتنع أحلفنا المدعى ثم أكرمه جمع ما حلف عليه فان أراد البين بعد عين المدعي لم يعطه إياها وان جازية على أقل ما حلف عليه المدعي أعطيت له بالينة وكانت البينة أولى من البين الفاجرة قال وإذا غصب رجل من رجل طعاماً أو امرأة ما فاستهلكه فعليه مثله ان كان يوجد له مثل بحال من الحال وان لم يوجد له مثل فعليه قيمته أكثر ما كان قيمة قط قال وإذا غصب رجل رجل أصلاً فأقر أو عتفاً فوالد وأصاب من صوفيا أو البائنة كان لرب الأصل والغنم وكل ماشية أن يأخذ ما شابه وأصله من الغاصبان كان بحاله حين

صلى الله عليه وسلم
أعطى المؤلفه يوم حنين
من الحبس مثل عينه
والأقرع وأصحابها
ولم يعط عباس بن
مرداس وكان شريفاً
عظيم الغناء حتى
استعجب فأعطاه
النبي صلى الله عليه
وسلم (قال الشافعي)
رجه الله لما أراد ما أراد
القوم احتمال أن يكون
دخل على رسول الله
صلى الله عليه وسلم منه
شئ حين رغب هاضع
بالمهاجر بن الانصار
فأعطاه على معشى
ما أعطاهم واحتمل أن
يكون رأى أن يعطيه
من ماله حيث رأى أن
يعطيه لأنه صلى الله
عليه وسلم خالص التقوية
بالعبادة ولا ترى أن قد
وضع من شرفه فانه صلى
الله عليه وسلم قد أعطى
من خمس الحبس النفل
وغير النفل لأنه وأعطى
صفوان بن أمية ولم يسل
ولكنه أعار له أداة
فقال فيه عند الهزيمة

أحسن عما قال بعض
من أسلم من أهل مكة
عام الفصح وذلك أن
الهزيمة كانت في
أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم يوم
حنين أول النهار فقال
له رجل غلبت هوازن
وقتل محمد صلى الله
عليه وسلم فقال صفوان
ابن أمية بغير الجهر
فوالله ليس من قرين
أحب الي من ربيع
هوازن ثم أسلم قومه من
قرين وكان كانه
لا يملك في اسلامه والله
تعالى أعلم (قال الشافعي)
فإذا كان مثل هذا
رأيت أن يعطى من
سهم النبي صلى الله
عليه وسلم وهذا أحب
إلى الاقتداء بأمره صلى
الله عليه وسلم (ولو قال)
قائل كان هذا سهم
لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فكان له أن
يضع سهمه حيث يرى
فقد فعل هذا مرة
وأعطى من سهمه بخير
رجال من المهاجرين

عنه أو خيرا وإن نقص أخذوا النصفان ورجع عليه جميع ما أنلف من القربة فأخذ منه مثلها إن كان
لهما مثل أو القبة إن لم يكن لها مثل وقبلة ما أنلف من نتاج الماشية ومثل ما أخذ من لبنها أو قبته إن لم
يكن له مثل ومثل ما أخذ من صوفها وشعرها إن كان له مثل أو القبة إن لم يكن له مثل قال وإن كان
أغلقها أو هذاهو هي جرب أو استأجر عليها من حفظها أو سقى الأصل فلا شيء في ذلك (قال الشافعي)
وأصل ما يحدث القاصب فيما اغتصب شيئا أحدهما من موجودة غير عين موجودة لا يميز والثاني أثر
لا عين موجودة فأما الأثر الذي ليس بعين موجودة فمثل ما وصفتان الماشية يصعبا صفارا والريق
يصبهم صفرا يهيم حرض فداوهم هو تعلم نفقته عليهم حتى يأتي صاحبهم وقد أنفق عليهم أمثالهم
وإنما ماله في أثر عليهم لا عين لا ترى أن النفقة في الدواب والأعدا إنما هو شيء عليه الجسد لا شيء قائم بعينه
مع الجسد وإنما هو أثر وذلك الثوب يفسده ويكمده وكذلك الطين يفسد فيه بالماء ثم يضر به لئلا يفسد
هذا كله أثر ليس بعين من ماله وجسد فلا شيء له فيه لانه ليس بعين يتميز بغيره ولا عين تزيد في قبته ولا هو
موجود كالصبيغ في الثوب فيكون شريكه والعين الموجودة التي لا تميزان بنفس الرجل الثوب الذي
قبته عشر قدرا أهيب صبغه زعفران فيزيد في قبته خمسة فيقال للقاصب إن شئت أن تنخرج الزعفران
على المئضمان لما نقص من الثوب وإن شئت فأنت شريك في الثوب بل في الثوب بل ثلثه وأصحاب الثوب ثلثه
ولا يكون له غير ذلك وهكذا كل صبيغ كان قائما فزاد فيه وان صبغه بصبيغ يزيد ثم استقى الصبيغ فاقما
يقوم الثوب فإن كان الصبيغ زائدا في قبته شيئا قل أو كثر فكذا وإن كان غير زائد في قبته قبل له ليس
لغيره من مال زاد في مال الرجل فتكون شريكه له فلو شئت فاستخرج الصبيغ على المئضمان لما نقص
الثوب وإن شئت فذعه قال وإن كان الصبيغ مما يمتص الثوب فقبل له أنت وأثر في صاحب الثوب
وأدخلت عليه النقص فإن شئت فاستخرج صبيغا وتضمن ما نقص الثوب وإن شئت فلا شيء في صبيغك
وتضمن ما نقص الثوب بكل حال قال ومن النبي الذي يظلمه القاصب ما اغتصب فلا يميز منه أن يصبه
مكيا زيت فيصبه في زيت مثله أو غيرته فيقال للقاصب إن شئت أعطيه مكيا زيت مثل زيت مثله وإن
شئت أخذني هذا الزيت مكيا لا ثم كان غير مزداد إذا كان زيتا مثل زيتك وتوكت نازك الفضل إذا كان
زيتا أكثر من زيتك وأخيرا لنقص لانه غير متعصف فإن كان هذا المكيا في زيت شمر من زيت
ضمن العاصبه مثل زيت لانه قد انقص زيته بتصبيره فيها وشمره وإن كان صبرا زيتا في بان أو شبرق
أو دهن طيب أو سمن أو عسل ضمن في هذا كله لانه لا ينقص منه الزيت ولا يكون له أن يدفع اليه مكيا لا
مثله وإن كان المكيا منه خيرا من الزيت من قبل أنه غير الزيت ولو كان صب في ماء أن خلصه منه حتى يكون
زيتا لا ماء فيه وتكون محالطة الماء غير ناقصة له كان لازما لنقص الثوب أن يفسده وإن كانت محالطة الماء
ناقصة له في العاقل والتعصف كان عليه أن يعطيه مكيا لا مثله مكاه (قال الربيع) ويعطيه هذا الزيت
بعينه وإن نقصه الماء ورجع عليه بنفسه وهو معنى قول الشافعي (قال الشافعي) ولو اغتصبه زيتا فأغلاه
على النار فنقص كان عليه أن يسله اليه ما نقص مكيله ثم إن كانت النار تنقصه شيئا في القيمة كان عليه
أن يفرم له نقصه وإن لم تنقصه شيئا في القيمة فلا شيء عليه ولو اغتصبه حنطة جديدة خلطها برديته كان
كلوصفت في الزيت يفرم له مثلها بمثل كيلها إلا أن يكون يفسد على أن يغيرها حتى تكون معروفة وإن
خلطها بغيرها وأجود كان كلوصفت في الزيت قال ولو خلطها بشيء أو ذره أو حب غير الحنطة كان عليه
أن يؤخذ بغيرها حتى يسلمها اليه هي باعثل كيلها وإن نقص كيلها شأ ضمه قال ولو اغتصبه حنطة جديدة
فأصابها عسدماء أو عفن أو أكلة أو دخلها نقص في عينا كان عليه أن يدفعها اليه وقبته ما نقص بها تقويم
بالحال التي غصبها وبالحال التي دفعها بها ثم يفرم فضل ما بين القيتين قال ولو غصبه دقيقا خلطه بدقيق
أجود منه أو مثله أو أردأ كان كلوصفنا في الزيت قال وإن غصبه زعفران أو ثوب فأنقص الثوب بالزعفران

حتى أبلده وذهب ثم استحقه رجل على الواهب فالمستحق بالخيار في أن يأخذ الواهب لأنه سبب اتلاف ماله فان أخذته مثل طعامه أو قيمة ثوبه فلا شيء للواهب على الموهوب به اذا كانت حبه اياه لغير ثواب وبأخذ الموهوب به مثل طعامه أو قيمة ثوبه لانه هو المستهلك فان أخذته فقد تلف في أن يرجع الموهوب به على الواهب وقيل لا يرجع على الواهب لان الواهب لم يأخذ منه عوضا فيرجع بعوضه وانما هو رجل غره من أمره فذلك أنه لا يبق له قال الواهب استأجر الرجل من الرجل ثوبا شهرا أو شهرا من ثوبه فباعه فخلقه ثم استحقه رجل آخر أخذ دمية ما ناقصه البس من يوم أخذته وهو بالخيار في أن يأخذ ذلك من المستعير اللابس أو من الآخر لثوبه فان أخذ من المستعير اللابس وكان النقص كله في يده لم يرجع به على من أعاره من قبل أن النقص كان من فعله ولم يفر من ماله بشيء فيرجع به وإن ضمنه المعير غير اللابس فمن زعم أن العارية مضمونة قال المعير أن يرجع به على المستعير لأنه كان ضامنا ومن زعم أن العارية غير مضمونة لم يجعل له أن يرجع عليه شيء لأنه سطره على البس وهذا قول بعض المشركين والقول الأول قياس قول بعض أصحابنا والخبرين وهو موافق للأثر به يأخذ ولو كانت المسئلة بحالها غير أن مكان العارية أن المستعير يكرى الثوب كان الجواب فيها كالجواب في الأولى لأن المستعير اذا ضمن شيئا يرجع به على المكري لأنه غره من شيء أخذ عليه عوضا وانما البس على أن ذلك مباح له بعوضه ويكون كرب الثوب أن يأخذ قيمة اجارته ثوبه قال واذا ادعى الرجل قبل الرجل دعوى فقال أن يحلفه المدعي عليه أحلفه الغافق ثم قبل البينة من المدعي فان ثبت عليه بينة أخذ له بها كانت البينة العادلة الأولى ومن البين العاجزة وسواء كانت بينة المدعي المستحلف حرة وبالبلد أو غيبا عنه فلا بعده وهذا واحد من وجهين أما أن يكون المدعي عليه ادا حلف يرى بكل حال قامت عليه بينة أو لم تقم وأما أن يكون انما يكون برثا ما لم تقم عليه بينة فاذا قامت بينة فالحكم عليه أن يؤخذ منه بها وليس لقرب الشهود بعده معنى ولكن الشهود ان لم يعدلوا اكتفى فيه بالبين الأولى ولم تعد عليه بين وانما أحلفناه أولاً لأن الحكم في المدعي عليه مكان أحدها أن لا يكون عليه بينة فيكون القول قوله مع عينه أو يكون عليه بينة فيقول هذا الحكم ويكون الحكم عليه أن يؤخذ منه بالبينة العادلة ما كان المدعي يدعي ما ثبتت بينته أو أكرمه قال واذا غضب الرجل من الرجل فجعل فخطمته دققتا نظر فان كانت قيمة الدقيق مثل قيمة الخنطة أو أكثر فلا شيء للغاصب في الزيادة ولا عليه لانه لم ينقص شيئا وان كانت قيمة الدقيق أقل من قيمة الخنطة يرجع على الغاصب بنقص ما بين قيمة الدقيق والخنطة ولا شيء للغاصب في الطعن لانه انما هو أثر لاعين (١)

(١) باب اذا اتى المالك الغاصب ببلد آخر غرر ببلد الغصب وكان المصسوب مثليا وليس في التراجم وقد سبق في باب السنة في الخيار ما ينبغي ذكره هنا (قال الشافعي) فمن استهلك لسانا طعاما فلفسه ببلد آخر فقال أن يعطى ذلك الطعام في البلد الذي لفه فيه فليس ذلك عليه ويقال انه ان شئت فانقص منه طعاما مثل طعام ما بالبلد الذي استهلكه لثوبه وان شئت أخذناه لأن قيمة ذلك الطعام في ذلك البلد (قال الشافعي) ولو أن الذي عليه الطعام دعاه إلى أن يعطى طعاما بذلك البلد فاستمتع الذي له الطعام لم يجبر الذي له الطعام على أن يدفع الميطعاما مضمونا له ببلد غيره وهكذا كل ما كان له له مؤنة (قال الشافعي) وانما رأيت له القيمة في الطعام فيبغضه ببلد فيلق الغاصب ببلد غيره أي أزعج أن كل ما استهلكه لرحل فادركه بعينه أو مثله أعطيه المثل أو لاله بن فان لم يكن له مثل ولا عين أعطيه القيمة لانها تقوم مقام لغيره اذا كانت العين والمثل عدما فلما حكمت أنه اذا استهلكه طعاما بغير فلفه ببلد غيره أو ببلد بغيره لم يرض به بلعنه لانه من أصل حقه أن يعطى مثله بالبلد الذي ضمن له به والاستهلاك لما في ذلك من النقص والزيادة على كل واحد منهما وما في الجمل على المستوفى وكان الحكم في هذا أنه =

الردة وغيرها لم أر أن يعطى أحد من سهم المؤلفة ولم يبلد أن عسر ولا عمتان ولا عليا رضى الله عنهم أعطوا أحدا تألفا على الاسلام وقد أغنى الله فله الحمد الاسلام عن أن يتألف عليه رجال (وقال في الجديد) لا يعطى مشرك يتألف على الاسلام لان الله تعالى خلق المسلمين أموال المسلمين أموال المشركين لا المشركين أموال المسلمين ويجعل صدقات المسلمين مردودة فيهم (قال) والرقاب المكتسبون من حرا غنا الصدقات والله أعلم ولا يعق عبيد يتبدا عتقه فيبستري ويعتق (والقارمون) صفات صفدا نوافي مطعهم أو معروف وغير معصية ثم يحجزوا عن أداء ذلك في العرس والنفقة فيعطون في غره سهم لغيرهم فان كانت لهم عر وض يقضون

(مسئلة المستكره)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال قال الرجل يستكره المرأة والأمة يصيبها لكل واحدة منهم مصلد أو مثلها ولا أحده على واحد منهم ولا عقوبة وعلى المستكره مصلد الرحم أن كان شيئا والجلد والنفي أن كان بكرا وقال محمد بن الحسن لأحد عليهم مولا عقوبة وعلى المستكره المصلد ولا صدق عليه ولا يجتمع الحد والصدق معا وكان الذي احتج فيه من الأئمة عن قيس بن الربيع عن جابر عن الشعبي وهو يزعم أن مثل هذا لا يكون حجة وقد احتج بعض أصحابنا به أن مالكاً أخبره عن ابن شهاب أن مروان بن الحكم قضى في امرأة استكرهها رجل صدقها على الذي استكرهها وقال الذي احتج بهذا أن مروان رجل قد أدرك عامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكان له علم ومشاورة في العلم وقضى بهذا بدنه ولم يرفعه فزعم محمد بن الحسن أن قضاءه لا يكون حجة وقال أبو حنيفة لو أن رجلا أصاب امرأة زنا فأراد سقوط الحد عنه تحامل عليها حتى يقضيها يسقط الحد وصارت جناية يفسر بها في ماله وهذا يخالف الأول (قال الشافعي) وإذا كان زانبا تعلم عليه الحد قيل أن يقضيها هو لم يفسر بها من الزنا ولم يزد بالافضاء الأذنا (قال الربيع) الذي يذهب إليه الشافعي أنه إذا حلف بغير فعل لا في أجل فأن قبل الأجل أو فأن الذي حلف

لا عين ولا مثله أقضى به وأجبر على أخذه فجعلته كالأمر له فاعطيت قيمته إذا كنت أبطل الحكم له مثله وإن كان موجودا

(وفي باب النصب من اختلاف العراقيين) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا غضب الرجل الجارية فباعها وأعتقها المشتري فإن أبا حنيفة كان يقول البيع فيها والعقوبة باطل لا يجوز لأنه باع ما لا يجب وأعتق ما لا يجب وهذا أخذ يعني أبا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول عقوبته بائنه على الغائب القيمة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اغتصب الرجل الجارية فاعتقها أو باعها من أعتقها واشترها تراه فاسدا فاعتقها أو باعها من أعتقها فالبيع باطل وإذا بطل البيع لم يجز عتق المبتاع لا غير ما ملكه شيء مملوكه للمالك الأول البائع بها فاسدا ولو تناصها ثلثون مثرا بما أكره أعتقها بهم شاء أدام يعتقها المبتاع الأول فالبيع كله باطل ويتراذون لأن البيع إذا كان بيع المالك الأول الصحيح المالك فاسدا فباعها الثاني لا يملكها ولا يجوز بيعه فيها بحال ولا بيع من باع بالملاك عنه والبيع إذا كان فاسدا لم يملك به ومن أعتق ما لا يملك لم يجز عتقه وإذا اشترى الجارية فوطئها فاستحقها رجل قضى به المقتضى فإن أبا حنيفة كان يقول على الواطئ مهر مثلها سئل ما يتزوج به الرجل مثلها يحكم به ذاعل ولا يرجع المهر على الذي باعه ولا يرجع بالمهر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول على الواطئ المهر على ما ذكرته من قوله ولا يرجع على المبتاع بالثمن والمهر لا قد غرم منها فأدخل عليه بعضهم فقال وكيف يرجع عليه في قول ابن أبي ليلى بما أحدث وهو الذي وطئ رأي يتزوج به أو يفرقه أو يهلكه فاستحقه رجل فقتله بالقيمة ليس أنما يرجع على البائع بالثمن وإن كانت القيمة كثر منه والذي كان الشافعي ذكره عن ابن أبي ليلى أنه يأخذ العشر من قيمته لو وصف العشر فيجعل المهر نصف ذلك وقد كتبت في الرد الملب (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترى الرجل الجارية فوطئها ثم استحقها رجل أخذها ومهر مثلها من الواطئ ولا وقت لمهر مثلها إلا ما ينكر به مثلها ويرجع المهر على البائع بثن الجارية الذي قبض منه ولا يرجع المهر الذي أخذت الجارية منه لأنه ليس استهلكه هو وإن قال قائل من أين قلت هذا قل له لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تزوج بغير إذن ولها أن تنكحها باطل وإن لها أن أصيب المهر كانت الأصابة بالشئ متوجبة للمهر ولا يكون الصب الرجوع على من غره لأنه لا استحلال لأصابة ولو كان يرجع به على من غره لم يكن للمرأة عليه مهر لأنها قد تكون غارة له لا يجب لها ما يرجع به عليها اه

منه يدبرونهم فهم أغنياء لا يعطون حتى يبرؤا من الدين ثم لا يبيع لهم ما يكرهون به أغنياء وصنفه أنواف صلاح ذاتين ومصرف ولهم عروض تحصل جالاتهم أو طمأنوا من بيعت أشر ذلك بهم وإن لم يفتقر ويفسلي هؤلاء وتوفر عرضهم كما يعطى أهل الحاجة من الغلامين حتى يقضوا سبهم (واحتج)

بأن قصة بن الحارث قال تخلصت بحالة فأنبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنسته فقال تؤذيها عني أو تخزجها عني إذا تقدم ذم الصدقة بالقيمة المسئلة حرمت الألف ثلاث رجل تخلص بحالة خلت له المسئلة حتى يزديها ثم يسكن ويرجل أصابته فاقه أو حادثة حتى تشهد أو تكلم ثلاثة من ذوي الحجامين قومه أنه به فاقه أو واجبة خلت له

ليعلمته قبل الاجل فلاحت عليه لانه مكروه واذا حلف بفعلن فعلا ولم يسم اجلا فأكمنه ان يفعل ذلك فلم يفعل حتى مات أو فات الذي حلف ليفعله به أم مات

(كتاب الشفعة)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله اذا كانت الهبة مفقودة على الثواب فهو كما قال اذا أئتم منها ثوابا قبل صاحب الشفعة ان شئت فخذها على الثواب ان كان له مثل أو يفتنه ان كان لا مثل له وان شئت فأنزل واذا كانت الهبة على غير ثواب فأئتم الوهاب فلا شفعة لانه لا شفعة فيما وهب انما الشفعة فيما بيع والمثيب متطوع بالثواب فباع أو وهب على ثواب فهو مثل البيع والهبة بالمثل من قبل أنه اشترط أن يشأ فهو عوض من الهبة مجبور فلما كان هكذا بطلت الهبة وهو بالبيع أشبه لان البيع لم يصبه الا بالعوض وهكذا هذا لم يصبه الا بالعوض والعوض مجبور فلا يجوز البيع بالمجهول وكذلك لو نكح امرأة على شخص من دار فان هذا كالبيع وكذلك لو استأجر عبدا أو أحرار على شخص من دار فكل ما ملك به ما فيه عوض فله شفع فيه الشفعة بالعوض وان اشترى رجل شقصا منه شفعة الى أجل فطلب الشفع شفعته قبل ان تشت فتنقطع بتجديد الثمن ويحل الشفعة وان شئت فمدح حتى يهل الاجل ثم خذ الشفعة وليس على أحد ان يرضى بامانة رجل فيحصل على رجل غيره وان كان أملا منه قال ولا يقطع الشفع عن الغائب طول القيسة وانما يقطعها عنه ان يعلم فبئز الشفعة مدعته أخذها فيها بنفسه أو بوكيله قال ولو مات الرجل وترك ثلاثة من الولد ثم ولد له رجلان ثم مات المولود ودارهم غير مقسومة فيبيع من حق المشتري أحد الرجلين فأراد أخوه الاخذ بالشفعة دون عومه ففها قولان أحدهما أن ذلك له ومن قال هذا القول قال أصل سهمهم هذا فيها واحد قلنا كان اذا قسم أصل المال كان هذا ان شر يكتفي في الأصل دون عومه فاعطيه الشفعة بأن له شركا دون شركهم وهذا قول له وجه والثاني أن يقول أنا اذا ابتدأت القسم جعلت لكل واحد منهما وإن كان أقل من سهم صاحبه فهم جميعا شركاء شركة واحدة فهم شرك في الشفعة وهذا قول يصح في القياس قال واذا كانت الدارين ثلاثة لأحدهم نصفها والاخر نصفها والاخر ثلثها أو باع صاحب الثلث فأراد شركاؤه الاخذ بالشفعة ففها قولان أحدهما أن صاحب النصف يأخذ ثلاثة أسهم وصاحب السدس يأخذ سهمها على قدر ملكهم من الدار ومن قال هذا القول ذهب الى أنه انما يجعل الشفعة بالملك فإذا كان أحدهما أكثر ملكا من صاحبه أعطي به دركته ملكه ولهذا وجه والقول الثاني أنهما في الشفعة سواء وهذا القول أقول ألا ترى ان الرجل يملك شفعة من الدارين باع نصفها وأخذ اخاه منها يريد الاخذ بالشفعة بشركه فلو كان ذلك له وبقال له خذ الكل أو دع فلما كان حكم قليل المال في الشفعة حكم كثيره كان الشرى مكان اذا اجتمع في الشفعة سواء لان اسم الملك يقع على كل واحد

(مالا يبيع فيه شفعة)

(أخبرنا الربيع) قال الشافعي أخبرنا الثقفني عبد الله بن ادريس عن محمد بن عمار عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابن بن عثمان بن عفان أن عثمان (١) قال (قال الشافعي) لا شفعة في بئر الا أن يكون لها بياض يحمل القسم أو تكون واسعة محتملة لأن تقسم فتكون بين بن ويكون في واحد منهم ماعى أو تكون البئر بياضا فيكون فيها شفعة لانها لا يحمل القسم قال وأما الطريق التي لا عاك فلا شفعة فيها ولاها وأما عرصه الدار فتكون بين القوم محتملة لأن تكون متسومة والقوم طريق الى منازلهم فاذا بايع منها ثلثي ثقبه المشفعة (قال الشافعي) واذا باع الرجل شقصا في دار على أن البائع

المسئلة حتى يصيب

سدادا من عيش أو

قسوما من عيش ثم

يملك ورجل أماته

جائحة فاجتاحت ماله

خلفه الصدقة حتى

يصيب سدادا من عيش

أو قسوما من عيش

ثم يملك وما سوى ذلك

من المسئلة فهو محض

(قال الشافعي) رحمه

الله فهذا قلت في

الغارمين وقول النبي

صلى الله عليه وسلم لحل

له المسئلة في الفاقة

والحاجة يعني والله أعلم

من مهمم الفقراء

والمساكين لا الغارمين

وقوله حتى يصيب

سدادا من عيش يعني

والله أعلم أقل اسم الغنا

ولقول النبي صلى الله

عليه وسلم لا تحل

الصدقة لغنى الا لخصه

لغاز في سبيل الله وأهمل

عليها وأغرم وأرجل

اشترى اجماله أو أرجل له

جار مسكين فتصدق على

المسكين فأهدى

المسكين لغنى فهذا قلت

(١) كذا بياض بالاصول

التي بأيدينا اه

يعطي الغازي والعالم
وان كالمغنين والغارم
في الجملة على ما ايان
عليه السلام لاحاما
ويقبل قول ابن السبيل
انه عاجز عن البذل لانه
غير قوي حتى تعلم قوته
بالمال ومن طلب بانه
يفرأوا على ومن طلب
بانه غارم او عبد بانه
مكاتب لم يعط الا بيته
لان اصل الناس اهم
غيره ارمين حتى يعلم
غيرهم والعبد غير
مكاتبين حتى تعلم كتابتهم
ومن طلب بانه من المولفة
لم يعط الا بان يعلم ذلك
وما وصفت انه يستحقه
به وبهم سبيل الله كما
وصفت يعطي من من
اراد الفز من اهل
الصدقة فقيرا كان او
غنيا ولا يعطي منه
غيرهم الا ان يحتاج الى
الدفع عنهم فيعطاهم من
دفع عنهم المشرك لانه
يدفع عن جماعة اهل
الاسلام وابن السبيل
عندي ابن السبيل من
اهل الصدقة الذي يريد

بالتجار والمناج فلا شفعة حتى يسلم البائع المشتري وان كان الخيار للمشتري دون البائع فقد خرجت من ملك
البائع رضاه وجعل الخيار للمشتري ففيها الشفعة (قال الربيع) وفيها قول آخر ان لشفعة فيها حتى يختار
المشتري او تخفى ايام الذي كان له الخيار فتم له البيع من قبله انه اذا اخذها بالشفعة منع المشتري من
انتجار الذي كان له (قال الشافعي) وكل من كانت فيه مدار فاستغلها ثم استحقها رجل ملك مقدم
رجع المستحق على الذي بيده الدار والارض بجميع الغلة من يوم ثبت له الحق وثبوته يوم شهد شهوده انه
كان له لا يوم يقضى به له الا ترى انه لا معنى للحكم اليوم الا ما ثبت يوم شهد شهوده ونما تلك العلة
بالضمان في الملك الصحيح لان لفظة بالضمان في الملك حدثت من شيء لملك كل علكه لا غيره (قال
الشافعي) واذا اشترى الرجل شقة صغيرة بشفعة ثم زعم انه لا يعلم الثمن بنسيان احلف بالله
ما ثبت الثمن ولا شفعة الى ان يقيم المستشفع بيته فيؤخذ له بيته وسواء قدم الشراء وحده لان الذكر
قد يكون في الدهر الطويل والنسيان قد يكون في المدة القصيرة (قال الشافعي) واذا كان لرجل حصة
في دار فاشترى شريكه وهو غائب فباع ورثته قبل القسم او بعده فهو على شفعة ولا يقطع ذلك القسم
لانه كان شريكاهم غير مقاسم (١)

(١) باب الشفعة من كتابين ككتاب اختلاف الحديث واختلاف العراقيين في اختلاف الحديث
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيدين المسيب وأي
سلة بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الشفعة عن معمر بن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن
جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه بخلافه (قال الشافعي) أخبرنا
سعيدين بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الشفعة فيما
لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة (قال الشافعي) فهذا تأخذون قول لشفعة فيما قسم اتباع السنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولعلنا ان الدار اذا كانت مشاعة بين رجلين فباع أحدهما نصيبه منها فليس
ملك أحدهما شيئا وان قل الاوصاحبه منه فاذا دخل المشتري على الشريك فباع هذا الرجل كان
الشريك أحق به منه بالثمن الذي ابتاعه المشتري فاذا قسم الشريك فباع أحدهما نصيبه فباع نصيبا لا حظ
في شيء منه لجاره وان كانت طريقتهم واحدة لان الطريق غير البيع (قال الشافعي) كالم يكونا شريكتهما
في الطريق شريكتين في الدار المقسومة فكذلك لا تؤخذ الشريك في الطريق شفعة في دار لا شريك
فيها (قال الشافعي) وقدرى حديثان ذهب حستان من ينسب الى العلم وكل واحد منهما على خلاف
مذهبنا أما أحدهما ما سئل بن عينة أخبرنا عن ابراهيم بن مبصرة عن عمرو بن الشريد عن أبي
رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفعة (قال الشافعي) فقال الذي خافنا أن نأول
هذا الخبر فأقول للشريك الذي لم يقاسم شفعة ولجار المقاسم شفعة كان لامقا وأبعد للاحق ادا لم يكن بيته
وبين الدار التي بيعت طريق واحدة وان بعد ما بينهما حاجت قال أبو رافع يرى الشفعة الذي بيته في دار
والبيت مقسوم لانه ملاصق (قال الشافعي) قلت له أبو رافع فباريت عنه متطوع بما صبح فقال
وكيف قلت هل كان على أبي رافع أن يعطيه البيت بشئ قبل بيعه أم لم يكن له الشفعة حتى
يبيعه قال بل ليست الشفعة حتى يبيعه أبو رافع قلت وان دعه أبو رافع فأتى بأخذها بالشفعة من المشتري
قال نعم قلت وبمثل الثمن الذي اشترى به لا ينقصه البائع ولا أن على أبي رافع أن يضع من غنمه شيئا قال
نعم قال الشافعي فقلت انه لم ان ما وصفت عن أبي رافع كله تطوع قال فقد راي له الشفعة قلت وان
راى له الشفعة في بيته ما كان علينا في ذلك شيء عارض حديثنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم =

(باب القراض)

(أخبرنا الربيع) بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله إذا فزع الرجل إلى الرجل ما لا قراض فأدخل معه رب المال غلامه وشرط الرمح بينهما والقراض وغلام المال فكل مالك غلامه فهو ملك له لا ملك لغلامه انما ملك العبد حتى يضاف إليه لا ملك صحيح فهو صكركم جعل شرطه له ثاني الرمح وللقراض ثلثه

== انما يعارض بحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم فأما رأي رجل فلا يعارض به حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال قلعه سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ألت سمعته حين حكى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفعته لا ما أعطى من نفسه قال بل هكذا حكاه عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت ولعله لا يرى له الشفعة فتطوع له بما لا يرى له بما ليس عليه فان جلت عليه أنه انما أعطاه ما راعاه عليه قيل فقد رأى على نفسه أن يعطيه يتسامع به بضعف ما أعطى به قال لا أراه يرى هذا قلت ولا يرى عليه أن له شفعة فيما يرى والله أعلم ولكن أحسن أن يفعل وقلته نحن نعم وأنت تعلم أن قول النبي صلى الله عليه وسلم الجار أحق بشفعه لا يحتل إلا اثنين لا ثالث لهما قال وما هما قلت أن يكون أحاب عن مسئلة لم يحتل أكثرهما من أن يكون أراد أن الشفعة لكل جار وأراد بعض الجيران دون بعض فان كان هذا المعنى فلا يجوز أن يدل على أن قول النبي صلى الله عليه وسلم خرج عاما أراد به خاصا إلا بالادلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أروا جاع من أهل العلم وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الشفعة فيما قسم قد دل على أن الشفعة للجار الذي لم يقاسم دون الجار المقاسم (قال الشافعي) وقلت حديث أبي رافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جله وقولنا عن النبي صلى الله عليه وسلم منصوص لا يحتل تأويله قال هذا المعنى الثاني الذي يحتل قول النبي صلى الله عليه وسلم قلت أن تكون الشفعة لكل من لزمه اسم جوار وأنت تزعم أن الجوار بعون دار من كل جاب وأنت لا تقول بحد ينشأ ولا عاتاؤت من حديثك ولا بهذه المعاني قال لا يقول بهذا أحد قلت أجل لا يقول بهذا أحد وذلك يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن الشفعة لبعض الجيران دون بعض وأنها لا تكون إلا الجار لم يقاسم قال فيقع اسم الجوار على الشريك قلت نعم وعلى غير الملاقى قال الشريك لا يتقرب باسم الشريك قلت أجل والملاقى يتقرب باسم الملاقى دون غيره من الجيران ولا يمنع ذلك واحد منهما أن يقع عليه اسم جوار قال أم لا تجدني ما يدل على أن اسم الجوار يقع على الشريك قلت زوجتك التي هي فرئتك يقع عليها اسم الجوار قال جل بن النافعة كنت بين جارتين يعني ضربتين وقال اعني أجارتنا يعني فأنت طالق وموموقما كنت فينا وامقه أجارتنا يعني فأنت طالق كذلك أمور الناس تغدو وطارقة وبني فان البن خسر من العسا وأن لا تزل فوق رأسك طارقة حينئذ حتى لا تمشي كل صاحب وخفت بأن تأتي لدى بائقه

(قال الشافعي) رحمه الله وروى عمر بن عبد الملك عن أبي سليمان عن عطاء بن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفعته ينتظر بها وان كان غائبا إذا كانت الطريق واحدة (قال الشافعي) فذهب بعض البصريين إلى أن قال الشفعة لا تكون إلا للشريك وهما إذا اشتركا في طريق دون الدار وان اتسما لدار شريكان (قال الشافعي) فقال له الشريك في الدار أو في الطريق دون الدار فان قال في الطريق دون الدار قيل فلم حلت الشفعة في الدار التي ليس فيها شريك الدار التي في الطريق من الدار أرايت لو باع دارهما فيها شريك كان وضعت في الدار اسمها إذا أخرت الشريك فيها ولا في

(باب كيف تفسر بق قسم الصدقات)

(قال الشافعي) رحمه الله ينبغي للساعي أن يأمر بأصاها أهل السهمان في عمله حتى يكون فراغه من قبض الصدقات بعد تساهي أسمائهم وأنسابهم وحالاتهم وما يحتاجون إليه ويخصي ما صار في يديه من الصدقات فيعزل من سهم العاملين بقسطه ما يستحقون بأعمالهم فان جاوز سهم العاملين رأيت أن يعطهم سهم العاملين ويزدهم قدر أجور أعمالهم من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من التي والقنية ولو أعطاهم ذلك من السهمان ما رأيت ذلك ضيقا ألا ترى أن مال النبي يكون بالوضع فيسأجر عليه إذا خيف ضيعته من يحوطه وإن أتى ذلك على كثير منه (قال المزني) هذا أولى بقوله لما احتج به من مال اليم (قال الشافعي) وتقض جميع السهمان على أهلها كما أصف أن شاء الله تعالى كان الفقراء

والفقرا يعرف الناس
بقدر حال الرجال
ويأخذ العاملون عليها
بقدر أجورهم في مثل
كفائتهم وقامهم
وأمانتهم والمؤنة عليهم
فأخذ لنفسه بهذا
المعنى ويعطى العريف
ومن يجمع الناس عليه
بقدر ثقاته وكفائه
وذلك خفف لانه في
بلاده وكذلك المؤلفة
إذا احتج اليهم
والمكاتب ما ينهون
أن يعقوا وان دفع الى
سببه كان أحب اليه
ويعطى القاذي الجولة
والصلاح والتفقة
والكسوة وان اتسع
المال زيدا وان خسر
ويعطى ابن السبيل
قدرا يبلغه البلد الذي
يريد من نفقته وجولته
ان كان البلد بعدا أو
كان ضعيفا وان كان
البلد قريبا وكان جلدا
الأغلب من مثله لو كان
غنيا المتي إليها أعطى
مؤنه ونفقته بلاجولة
فان كان يريد أن يذهب
ويرجع أعطى ما يكفيه
في ذهابه ورجوعه من
النفقة فان كان ذلك
يأتي على السهم كله
أعطيه كله ان لم يكن

(الشروط في القراض) (قال الشافعي) رحمه الله لا يجوز أن أقارضك بالنسي جزا فالأعرفه ولا تعرفه
فلما كان هكذا لم يحز أن أقارضك إلى متى من المدد وذلك أني لو دفعت لك ألف درهم على أن تعيل بها
سنة دفعت بها واشترت في شهر بعافوحت ألف درهم ثم اشترت بها كست قد اشترت بعافوحت ألف درهم
غير مفرق ولعلني لأرضي بشركتك فيه واشترت برأس مالي لا أعرفه لعلني لو فوض لي أن أملك عليه أولا
أر بدان يغيب عني كله فيجمع أن يكون القراض مجهولا عندني لا أني أعرف كد رأس مالي ونحن لم نجز
بجواز ويجمع أنه يزدي على الجواز أني قد فرضت بالجواز ولم أرض بان أقارضك بهذا الذي لم أعرفه

== أو حبس سلطان أو ما أسببه من العذر كان على شفيعه لا وقت في ذلك الآن يمكنه وعليه البين ما ترك
ذلك رضا بالتسليم للشفعة ولا تركه لشفعه فيه فلن كان غائبا فالقول فيه كهو في معنى الحاضر إذا أمكنه
ان يروج أو التوكيل ولم يكن له حابس فان ترك ذلك انقطع شفيعه وإذا أخذ الرجل الدار بالشفعة من
المشتري ونقد ما لئن فان بالشفعة رضى الله عنه كان يقول المهدى على المشتري الذي أخذ المال به يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول المهدى على البائع لان الشفعة وقعت يوم اشترى المشتري بالشفيع (قال الشافعي)
وإذا أخذ الرجل الشخص بالشفعة من المشتري فمهدى على المشتري الذي أخذ منه وعهد المهدى على
بائعه انما تكون المهدى على من قبض المال وقبض منه البيع الا ترى أن البائع الأول ليس بمالك ولو
أبى الأخذ بالشفعة من الثمن لم يبرأ ولو كان يبرأ إلى المشتري منه من عيب لم يعلمه المشتري فلن علم المشتري
بعد أخذه بالشفعة كان له رده أخيرا بالربع قال قال الشافعي وإذا كانت الشفعة للبئني فان أبا حنيفة رحمه
الله تعالى كان يقول الشفعة فان كان له وصي أخذها بالشفعة وان لم يكن له وصي كان على شفيعه إذا أدرك
فان لم يطلب الوصي الشفعة بعد علمه فليس للبئني شفعة إذا أدرك وكذلك التلام إذا كان أبو حنيفة يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول لا شفعة للصغير وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الشفعة للشريك الذي لم يقاسم وهي
بعد للشريك الذي قاسم والطريق واحد بينهما وهي بعد للمار الملاصق وإذا اجتمع الميران وكان التصاقهم
سواءهم شركا في الشفعة وكان ابن أبي ليلى يقول يقول أي حنفية حتى كتب اليه أبو العباس أمير المؤمنين
بأمره أن لا يقضي بالشفعة الا لشريك لم يقاسم فأخذ بذلك وكان لا يقضي الا لشريك لم يقاسم وهذا
قول أهل الجواز وكذلك بلغنا عن علي وابن عباس رضي الله عنهما (قال الشافعي) وإذا بيع الشخص
من الدار ولبئني فيه شفعة أو فلام في حجر أبيه فالولي اليتيم والأب أن يأخذ الذي يلبان بالشفعة إذا
كانت غبطة فان لم يفعلوا فادبا أن يلبا أموالهما كان لهما الأخذ بالشفعة فإذا علما بعد البلوغ فتركا
الترك الذي لو أحدث البيع في تلك الحال فتركا انقطع شفيعتهما فقد انقطع شفيعتهما ولا شفعة الا
فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة ولذلك لو اقتصوا الدار والارض وتركوا بينهما طاريا أو تركوا
بينهما شرا لم تكن شفعة ولا توجب الشفعة فيما قسم لشريك في طريق ولما وقد ذهب بعض أهل
البصرة إلى جلة قولنا فقال لا شفعة الا بين القوم الشركاء فإذا بقيت بين القوم طريق لم يملكوا كلهم
أو مشرب لم يملكوا لهم فان كانت الدار والأرض مقسومة فيها شفعة لأشهرهم كافي في شئ من الملك وروا
حدثنا عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم شيا بهذا المعنى أحبه
يحتمل شيا بهذا المعنى ويحتمل خلافه قال الجار أحق بسبقه إذا كانت الطريق واحدة وانما منعت
من القول بهذا أن أبا حنيفة وأبا مالكا يرمعنا جاريا وان بعض مجاز يبنار وروى عن عطاء بن جابر عن النبي
صلى الله عليه وسلم في الشفعة شيا ليس فيه هذا وفيه خلافه فان اثنين إذا اجتمعا في راية عن جار وكان
الثالث رافقهما ولي بالثبوت في الحديث إذا اختلف عن الثالث وكان المأخوذ الذي منعنا الشفعة فيما
قسم فأنما في هذا المنعوم الا ترى أن انظر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الشفعة فيما لم يقسم فادبا =

مقدمه ابن سبیل غسیره

مَسْمُونٍ مَاتَ مَسْمُونٌ مِنْهُمْ
 سَمِمْ ابْنُ السَّبِيلِ لَمْ يَرِدْ
 عَلَيْهِ (قَالَ) وَيُقَسَّمُ
 لِلْعَامِلِ بِحَقِّ الْكُفَاةِ
 وَأَنَّ السَّبِيلَ عَمَتِي
 السَّارِعُ لَا يَفِي لِأَوْعِيَّتِ
 الْعَامِلِ وَأَنَّ السَّبِيلَ
 وَالْقَارِئَ لَا يَلِيقُ بِالسَّبِيلِ
 عَنْ الْعَامِلِ اسْمُ
 الْعَامِلِ مَا يَمُوتُ وَلَا
 عَنْ ابْنِ السَّبِيلِ اسْمُ ابْنِ
 السَّبِيلِ مَا دَامَ يَحْتَاجُ
 أَوْ يَرِيدُ الْإِسْتِزَالَ عَنْ
 الْقَارِئِ مَا كَانَ عَلَى
 الشَّخْصِ فَلْيَزِدْ وَأَيُّ
 السَّهْمَانِ فَضْلٌ عَنْ أَهْلِهِ
 رَدُّ عَلَى عَدَمِهِ بَقِيَ مِنْ
 عِدَدِ السَّهْمَانِ كَأَنَّهُ بَقِيَ
 فَقَرَأَ أَوْ مَسَا كَبْرًا
 يَسْتَعْنُو وَتَارَمُونَ
 لَمْ يَقْضَ كُلُّ دِيْنِهِمْ
 فَمَسْمُونٌ مَاتَ عَلَى ثَلَاثَةِ
 أَشْهُمٍ فَإِنَّ اسْتَعْنَى
 الْغَارِمُونَ رَدَّ بَقَايَ سَهْمِهِمْ
 عَلَى هَذِهِ السَّهْمَيْنِ
 نَصِيفَيْنِ حَتَّى تَقْضَى
 لِلْسَّهْمَانِ وَتُغَادَرِي
 ذَلِكُنَّ الْبَقِيَّةُ. فَيُلَا
 جَعَلَ هَذَا الْمَالَ لِأَهْلِهَا
 لَهُمَنْ الْأَتَمِينَ بَعْنَهُ
 يَرُدُّ إِلَيْهِ كَأَنَّهُ عَقْدًا
 الْأَتَمِينَ وَمَا بِهِمْ
 لَوْ أَوْدَى مَهْرًا بِجَلٍّ
 (١) وَهُوَ لَا يَطْرُقُ كَذَا
 بِالْأَصُولِ بِدُونِ نَقْطَةٍ
 وَأَبْلٍ صِرَاءٍ لَا تَلِيقُ
 وَقَوْلُهُ مِنْ أَحَدٍ
 ائْتَلُوفٌ كَذَا فِي نَسَبِهِ
 مَنقُوطَةٌ وَفِي أُخْرَى
 بِدُونِ نَقْطَةٍ وَأَمَّا لَوْ حَرَّرَ

(السلف في القراض) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالاً قرضاً أو أضع منه مائة فإن كان عقد القراض على أنه يحمله له البضاعة والقراض فليس يفسخ إن لم يعمل فيه وإن عمل فيه أجرته وأجر عمله والربح لصاحب المال وإن كانتا صاولتين شرطاً من هذين أحدهما جمل القارض له بضاعة القارض جائز ولا يفسد بحال غير أن الأمر هنا في الغائب أن لا يعقله إذا عطله لعله مما عطل به ولو عاد ما لم يذكرنا كرهناه لو ما لم نقتصد به القرض ولا نقصد العقد الذي يحمل بشئ تطوقاه وقد مضت العقدة ولا يلزم (١) انقضاء بما عقدت عليه الأعماء حديثها (قال الشافعي) أكرمه ما كرم مالك أن يأخذ الرجل مالاً قرضاً ثم يسأل صاحب المال أن يسلفه إياه (قال الشافعي) وإنما كرهته من قبل أنه لم يبرأ القارض من ضمانه ولم يعرف المسلف كم أسلف من أجل (٢) الخوف

[illegible]

فأتى الموصي له قبل
الموصي كانت وصيته
راجعة الى ورثة الموصي
فلا كان هذا المال
مخالف المال بورث ميرما
ليكن أحد أولى به
عندنا في قسم الله تعالى
وأقرب عن ممي الله
تعالى هذا المال
وهؤلاء من حصة من
سوى الله تعالى له هذا

المال ولم يبق مسلم
محتاج الاوله حتى سواه
أما أهل الثاني فلا
يدخلون على أهل
الصدقة وأما أهل
الصدقة الأخرى فهو
مقسم لهم صدقتهم فلو
كثرت لم يدخل عليهم
غيرهم وواحد منهم
يستحقها فكأنوا
لا يدخل عليهم غيرهم
فكذلك لا يدخلون على
غيرهم ما كان من غيرهم
من يستحق مهابتها
(قال) وان استثنى
أهل عمل ببعض ما قسم
لهم وفضل عنهم فضل
رأيت أن نشر الفصل
سوى على أقرب الناس
بهم في الحوار ولواقت
السهام قسمت على
المساور دون التسب
وكذلك ان خالطهم بهم
غيرهم فهم معهم في

(الحاسبة في القراض) (قال الشافعي) رحمه الله وهذا كله كما قال مالك الا قوله يحضر المال حتى يحاسبه فان كان عنده صادقا فلا يحضره يحضر المال ولا يحضره

(مسئلة الضاعة) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال اذا اضع الرجل مع الرجل بل بضاعة وتعدي فاسترى بها شيئا فان هلكت فهو ضامن وان وضع فيها فهو ضامن وان ربح فلا ربح لصاحب المال كله الا ان يشاء تركه فان وجد في يده السلعة التي اشتراها عالة فهو بالخيار في أن يأخذها من ماله أو السلعة التي ملكت بعالة فان هلكت تلك السلعة قبل أن يختار أحد هاتين يضمن له الأراض المال من قبل أنه لم يختار أن يملكها فهو لا يملكها الا باختياره أن يملكها والقول الثاني وهو أحد قوله أنه اذا تصدى فاسترى شيئا بالمال بعينه فربح فيه فالشراء باطل والبيع مردود وان اشترى بعال لا بعينه ثم نقد المال فهو متعبد بالنقد والربح له وانفسر ان عليه وعليه مثل المال الذي تعدي فيه فتقدم لصاحب المال ان وجد في يده البايع ان يأخذه فان تلف المال فصاحب المال غير ان أحب أخدم من الدافع وهو المقترض وان أحب أخدم من الذي تلف في يده وهو البايع

(المائة)

(أخبرنا الربيع) بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال معنى قوله ان شئتم فلكم وان شئتم فلي أن يخصص الفصل كله خروصها مائة وسق وعشرة وأوسق وقال اذا صارت قرانقصت عشرة وأوسق فصحت منها مائة وسق غير يقول ان شئتم دفعتم اليكم النصف الذي ليس لكم الذي أقيم بحق أهله على أن تضمنوا لي خمسين وسقا غير أن يرضى بعينه ولكم أن تأكلوها وتبيعوها لربط كيف شئتم وان شئتم فلي أكون هكذا في تيسيركم فأسلم وتسلمون الى أعباءكم وأضمن لكم هذه المكيلة (قال الشافعي) وانذا كان الياض

وعن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي بن عليه السلام أهمها قال لا شفعة الا لشفعة يملك ويقاسم الجاهل بين أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن النريد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار الحق بسبقه ما كان أبو حنيفة عن أبي أمية عن السورين بخزيمة أو عن سعد بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار الحق بشفعة (قال الشافعي) وانذا اشترى الرجل النصب من الدار فقال اخذته بمائة فلم ذلك له الشفع ثم علم الشفع بعد أنه اخذها باقل من المائة فله حينئذ الشفعة وليس تسلمه له بقاطع شفعة انما سلمه على من علم ما هو ودونه كان له الاخذ بالشفعة ولو علم بعد أن التين أكثر من الذي سلمه لم يكن له شفعة من قبل أنه ادخله بالاقل كان الاكرا أو أن يسلمه

(وقباب الصدقة والهبة من اختلاف العراقيين) وانذا وهب الرجل للرجل الهبة وقبضها اذا أوارضا ثم عوضه بعد ذلك منها عوضا وقبض الواهب فان ابلغت شفعة رحمه الله كان يقول ذلك جائز ولا تكون فيه شفعة وبه يأخذ وليس هذا بغرلة التبراه وكان ابن أبي ليلى يقول هذا غرلة الشراء أو يأخذ الشفع بالشفعة بغية العوض ولا يستطيع الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعا (قال الشافعي) وانذا وهب الرجل للرجل شقة من دار فقبضه ثم عوضه الموهوب له شيئا فقبضه الواهب سئل الواهب فان قال وهبنا الثواب كان فاشفاعة وان قال وهبنا غير ثواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافاة كابتداء الهبة وهذا كله في قول من قال الواهب الثواب اذا مال أردته فاما من قال لا ثواب الا الواهب ان لم يشترط في الهبة فليس له الرجوع في شيء وهو ولا الثواب منه (قال الربيع) وفيه قول آخر اذا وهب واشترط الثواب فليس له باطل من قبل أنه اشترط عوضا صحيحا ولا وانذا وهب لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهو وهو معنى قول الشافعي رحمه الله

بين أضعاف النخل جازفة المساقاة كالتجوز في الأصل وإن كان منفردا عن التصل له طريق غيره لم تجز فيه المساقاة ولم تصح إلا أن يكثرى كراموسا قليل ذلك وشبهه ولا حذفه إلا ما وصفت وليس للساق في النخل أن يزرع البياض إلا بذن مالك النخل وإن زرعها فهو تعدوهو كن زرع أرض غيره قال وإن كان دخل على الأجاره بأن له أن يعمل ويحفظ بأنه له شيامن التماس قبل أن يبدو صلاح الثمرة الإجارة قاسدة وله أجره عليه فيما عمل وكذلك إن كان دخل على أن يتكلف من المؤنة شيئا غير على يده وتكون أجره شيامن الثمار كانت الإجارة قاسدة فإن كان دخل في المساقاة في الحالين معا ورضى وب الحائط أن يرفع عنه من المؤنة شيئا فلا بأس بالمساقاة على هذا قال وكل ما كان مسترادا في الثمر من اصلاح للدار وطريق الماء وتصرف الحريد وأما الدار والخمار فليس فيه مستراد لاصلاح في الثمرة ولا يصح شرطه على المساقى فان قال فان أصلم النخل أن يسد الحظائر فكذلك أصلم لها أن يبنى عليها حظائر لم يكن وهو لا يجزى في المساقاة وليس هذا الاصلاح من الاستزادة في شئ من النخل انما هو دفعه داخل (قال الشافعي) والمساقاة جائز في النخل والكرم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ فيها بالقرص وساقى على النخل وخرها بجميع لحائل دونه وليس هكذا شئ من الثمر التركة دونه حائل وهو متفرق غير مجتمع وللتجوز المساقاة شئ غير النخل والكرم وهي في الزرع أبعدم أن تجوز ولو جازت إذا جازت عنه صاحبها جازت إذا جاز صاحب الأرض عن زرعها أن يزرعها على الثلث والرابع وقدهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها وقال إذا أجزأ المساقاة قبل أن تكون غير أبرأ رضى وب المال والمساقى في أثناء السنة وقد تخطى الثمرة فيقطع عمل العامل وتكون فأخذ أكثر من عمله أضعافا كانت المساقاة إذا بد اصلاح الثمر وحل بيعه وظهر أجوز قال وأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم المساقاة فأجزأها بجازته وجرم كراء الأرض البيضاء ببعض ما يخرج منها جزئها بخرعه وان كانا قد يجتمعان في أنه انما للعامل في كل بعض ما يخرج من النخل أو الأرض ولكن ليس في سنته إلا اتباعها وقد يسترقان في أن النخل شئ قائم معروف أن لا يغلب منه أنه غير ملك النخل لصاحبه والأرض البيضاء لاشئ فيها قائما انما يحدث فيها شئ بعد لم يكن وقد أجاز المسلمون المضاربة في المال يدفعه به فيكون للمضارب بعض الفضل والنخل آيين وأقرب من الأمان من أن يخطئ من المضاربة وكل فيه خطئ وبقي ويكثر ولم يحصر المسلمون أن تكون الإجارة لاشئ معلوم ودلت السنة والإجماع أن الأجزاء انما هي شئ لم يعلم انما هو عمل يحدث لم يكن حين استأجره قال وإذا ساقى الرجل الرجل النخل فكان فيه بياض لا يوصل الى عمله إلا بالدخول على النخل فكان لا يوصل الى سقيه الا شرب الفضل الماء وكان غير متميز يدخل فيسقى ويدخل على النخل جاز أن يساقى عليه مع النخل لامتداد واحد ولولا التفرقة عن النوى صلى الله عليه وسلم أنه دفع الى أهل غير (١) على أن لهم النصف من النخل والزرع وله النصف فكان الزرع كما وصفت بين ظهراني النخل لم يجز فاما إذا انفرد فكان بياضا يدخل عليه من غير أن يدخل على النخل فلا تجوز المساقاة فيه قليلا كان أو كثيرا ولا يحل فيه إلا الإجارة

(الشرط في الرقبة والمساقاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم خير والمساقرن عملها لا عمل النبي صلى الله عليه وسلم فيها غيرهم وإذا كان يجوز للساق أن يساقى نخلا على أن يعمل فيه عمل الحائط لان رب الحائط رضى ذلك جاز أن يشترط رقبته للسواقى الحائط يعملون فيه لان عمل من فيه وعمل من ليس فيه سواء وان لم يجز إلا بأن يكون على الداخل في المساقاة العمل كله لم يجز أن يعمل في الحائط أحد من رقبته وجواز الأخرين من أشبهه

التقديم على الجوار
كان أهل يادى تعسب
الضعة يتفرقون حمة
ويختلطون أخرى
فأحب الى أوقسها
على النسب إذا استوت
الحالات وإذا اختلفت
الحالات فالجوار أولى
من النسب وإن قال من
تصدق أن لنا سقاه
على غير هذا الماء وهم
كما وصفت يختلطون
في الضعة قسمين
القائب والمضارب ولو
كانوا بالغرف من ياديتهم
فكانوا الزم له قسم بينهم
وكانت كالأدبار لهم وهذا
إذا كانوا معا أهل
جمعة لا دار لهم يقرن
بها فاما إن كانت لهم
دار يكونون لها الزم
فانقسم بها على الجوار
بالدار (وقال في الحديث)
إذا استوى في القرب
أهل نسبه وعدى
قسمت على أهل نسبه
دون العدى وإن كان
العدى أقرب منهم دارا
وكان أهل نسبه منهم
على سفر قصر فيه
الصلاة قسمت على
العدى إذا كانت دون
ما تقصر فيه الصلاة
لأنهم أولى باسم
حضرتهم وإن كان
(١) قوله الى أهل
خبر بالمدى في أبي
داود دفع الى يهود خير
محل خير وأرضها على
على أن تلحق تبه معجبه

الامور عندنا والله أعلم قال ونفقة الرقيق على ما شاربنا عليه وليس نفقة الرقيق باكثر من اجرتهم فاذا جاز ان يعملوا السابق بغير اجرتنا ان يعملوا به بغير نفقة والله أعلم

أهل نسبهم دون ما تقتصر فيه الصلاة والعدي أقرب منهم قسمت على أهل نسبهم لانهم بالبادية غير خارجين من اسم الجوار وكذلك هم في النعمة حاضرو المسجد الحرام (قال الشافعي) واذا ولي الرجل اخراج كاتمة قسمها على قرباته وجبراه معافان ضاقت فاقترابته فحين وأحب الى ان لا يوليها غيره لانه المحاسب عليها المسؤل عنها والله على يقين من نفسه وفي شك من فعل غيره وأول من يعطى من أهل السهم ثلاثة لان الله تعالى ذكركل صنف جماعة فان أعطى اثنين وهو يجحد الثالث ضمن ثلثهم وان أخرجه الى غير بلد لم ين إلى ان عليه اعادته اعطى أهله بالاسم وان ترك الجوار وان أعطى قرباته من السهمان ممن لا تازمه نفقته كان أحق بها من البعيد منه وذلك انه يعلم من قرباته أكثر مما يعلم من غيرهم وكذلك خاصته

(المزاعة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على معنيين أحدهما ان تجوز المعاملة في القتل على الشيء مما يخير جهتها وذلك اتباع لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن الأصل موجود ببقائه ماله الى من عامله عليه أصلاً بغير ان يكون العامل بعلمه المصلح الفضل بعض الثمرة ولرب المال بعضها وانما جزأ المقارضة قياساً على المعاملة على الفضل ووجدنا رب المال يدفع ماله الى المقارض يعمل فيه المقارض فيكونه بعلمه بعض الفضل الذي يكون في المال المقارضة لولا القياس على السنة والخير عن عمر وعثمان رضي الله عنهما بانها أولى أن لا تجوز من المعاملة على الفضل وذلك انه قد لا يكون في المال فضل كبير وقد يختلف الفضل فيه اختلافاً كثيراً وان غر الفضل قليلاً يخالف وقلياً يختلف فاذا اختلفت تقارب اختلافها وان كانا قد يجتمعان في أهمام فسيان معاً يكثر الفضل فلهما ويل ويختلف ويدل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا تجوز المزاعة على الثلث ولا الربع ولا جزم من أجزاء وذلك أن المزارع يقيض الأرض بغيره لا أصل فيها ولا زرع ثم تحدث فيها زرعاً ولا زرع ليس بأصل والشيء هو في معنى المزاعة الاجارة ولا تجوز ان يستأجر الرجل الرجل على أن يعمل له شيئاً الا بجر معلوم يعلمانه قبل أن يعمل المستأجر لما وصف من السنة وخلافها الأصل والمال يدفع وهذا اذا كان الفضل منفرداً والأرض الزرع منفردة ويجوز كراء الأرض للزراع بالذهب والفضة والعروض كاليجوز كراء المنازل واجارة الصيد والاحرار واذا كان الفضل منفرداً فاعمل عليه رجل بشرط أن يزرع ما بين ظهري الفضل على المعاملة وكان ما بين ظهراني الفضل لا يسيق الا من ماء الفضل ولا يوصل اليه الا من حيث وصل الى الفضل كان هذا احرازاً وكان في حكم غرة الفضل ومنافهمان الجريد والكرانيف وان كان الزرع منفرداً عن الفضل لم يترك طريق يؤتي منها أوماء شرب متى شربه لا يكون شربه بالفضل ولا شرب الفضل ربه لم يعل المعاملة عليه مجازاته وذلك انه في حكم المزاعة لا حكم المعاملة على الأصل وسواء قل البياض في ذلك أو كثر فان قال قائل ما دل على ما وصفت وهذا مزاعة قيل كانت خبيراً فخلا وكان الزرع فيها كما وصفت فاعمل النبي صلى الله عليه وسلم أهلها على الشطر من الثمرة والزرع ونهى في الزرع المنفرد عن المعاملة فقلنا في ذلك اتباعاً وجزأ ما أجاز وردنا ما رد وفرقنا بفرقه عليه الصلاة والسلام بينهما وما به يفترقان من الاتفاق وما وصفت فلا يعمل أن تابع غرة الفضل سنين ذهب ولا فضة ولا غير ذلك (أخبرنا) ابن عينة عن جدي بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن دينار مع جابر بن عبد الله يقول نهى ابن الزبير عن بيع الفضل معاومة (قال الشافعي) واذا اشترى الرجلان من عند أحدهما الأرض ومن عندهما البذر ومن عندهما البقر أو من عند أحدهما ثم تعامل على أن يزرعا أو يزرع أحدهما فما أخرجت الأرض فهو بينهما نصفان أو لأحدهما بقية أكثرهما إلا أن خلاف تجوز المعاملة في هذا الأعلى معنى واحد أن سذرهما أو عوان الزرع معاوماً بقر وغيره مؤنة واحدة ويكون رب الأرض مطعوناً بالأرض لرب الزرع فاعمل على غيره هذا الوجه من أن يكون الزرع يحفظ أو يعون بقدره ما لم يرب الأرض فيكون البقر من عنده أو الالة أو الحفظ أو ما يكون صلاح من صلاح الزرع فالمعاملة على هذا أفاصلة فان رافعاها قبل أن يعمل فصح وأن رافعاها بعد ما يعملان فصح وسلم

والله ولا يعطي ولد
الولد عمو ولا كبيرا
زمننا ولا نانا ولا جديا
ولا جديا زينا
ويعطيهم غير زينا لانه
لا تزرعه تفقد من الارض
ولا يعطي زوجته لان
تفقدنا لزرعه فان اذا نوا
اعطاهم من سهم
الاربعة وكذا لمن
سهم من السبل لانه
لا يزرعه ففسد الذين
عمهم ولا لهم في البلد
اذا نوا فلا يكفون
اغناسهم ففسدوا كما
كافوا اغناسهم الفقر
والمسكة فاما آل
محمد في الله عليه وسلم
الرب جعل لهم التمس
عوصا من الصدقة
ما دون من الصدقات
المفروضة وان كانوا
في حاجتين وغارمين وهم
اهل الشعب وهم
صلية بني هاشم وبني
المطلب ولا تقصر عليهم
صدقة الطوع ووروي
عن جعفر بن محمد بن
أبيه انه كان يشرب
من سقايان من مكة
والدنية فقتله
اشرب من الصدقة
فقال اعماسوت علينا

(١) هار يادى نسج
لربيع تعلق بكراه
رس الخا الا
انهم افاضلها ولم
تجد في نكت السراج
الى اهل الامانة

الزرع لصاحب البذر وان كان البذر من ماء عاقل وكل واحد منهما نصفه وان كان من أحد هاهنا وللذي له
البذر ولصاحب الأرض كراه مثلها واذا كان البقر من العامل أو الحفظ أو الإصلاح للزرع ورب الأرض من
البذر شي أعطينا من الطعام حصته ورجع الحافظ وصاحب البقر على رب الأرض بقدر ما يزن حصته من
الطعام من قيمة عمل البقر والحفظ وما أصبغ به الزرع فان أراد أن يتعامل من هذا على أمر يجوز له ما تعامل
على ما وصفت أولا وان أراد أن يحصد ثاغره تكرر رب الأرض من رب البقر بقره وآتته وحرانه اياها
معلومة بان يسلم الله نصف الأرض أو أكثر يزرها وقائمة معلوما فتكون الاجارة في البقر حصته لانها باء
معلومة كالوا تبذنت امارتها بشي معلوم ويكون ما أعطاه من الأرض بكرة صحيح كالوا تبدا كراهه بشي
معلوم ثم ان شاء أن يزرها ويكون عليه مائة صلاح الزرع مستوي بين فيها حتى يقسم الزرع كان هذا
جائزا من قبل أن كل واحد منهما مزارع أرضه زرعها ويستره فيها ما أخرج ولي يسترها أحد هاهنا الا آخر
فضلا عن بذر ولا فسادا في الحفظ فتعقد عليه الاجارة فتكون الاجارة قد انعقدت على ما يحصل من
المعلوم وما لا يحصل من الجهول فيكون فاسدا قال ولا بأس لو كان كراه الأرض عشرين دينار او كراه البقر
دينارا او مائة دينار او اقربا صاحب هذا كالا يكون بأس بان كراه بقره وقيمة كراهها مائة دينار بان يخل
ينفي ويمن أرض أزرعها ستة قبة كراهها دينار أو ألف دينار لان الاجارة سبع ولا بأس بالتعاين في البيع
ولا في الاجارات وان اشترى كاهن أن البقر من عند أحد هاهنا والأرض من عند الآخر كان كراه الأرض
ككراه البقر أو أقل أو أكثر والزرع بينهما ثلثة فاسدة حتى يكون عند هاهنا استبعاد البقر اياها
معلومة وصلا معلوما بارض معلومة لان الحرف يخلف فقل وكثر ويحود ويوسو ولا يصح الاجل ما تصح
به الاجارات على الانفراد فاذا زرع على هذا والبذر من عندها للبذر بينهما نصفان ورجع صاحب
البقر على صاحب الأرض بمحصة من الأرض بقدر ما أصابها من العمل ورجع صاحب الأرض على صاحب
الزرع بمحصة كراهها مزارع من أرضه عمل أو كراه الزرع أو عمل واحترق فلم يكن منه شي (١)

(الاجارة وكراه الأرض)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي لأبأس أن يكرى الرجل أرضه ويؤجل الصدقة أو الامام الأرض
الموقوفة أرض التي مالها رهم والدينار وغير ذلك من طعامه موصوف يقبضه قبل أن يتفرقوا وكذلك جميع
ما أجراه به ولا بأس أن يجعله أجلا معلوما وان يفارق صاحبه قبل أن يقبضه وان لم يكن له اجل معلوم
والاجارة في هذه مخالفة لما سواها غير ان أحب اذا أكثر يثأر صاحب شي مما يخرجه مثله من مثلها أن يقبض
ولو لم يقبض لم يفسد الكراه من أجل أنه انما يصح أن يخرجه بطعام موصوف وهذا صدقة بلا عين فقد
لا يخرج من تلك الصدقة وقد يخرجه لو يكون رب الأرض ان يعطيه تلك الصدقة من غيرها فاذا كان ذلك
الدين في حخته بصفة لا بأس من أن أعطاه وهذا خلاف المارعة المزارعة أن تكرر الأرض بما يخرجه
منها ثلث أو ربع أو أقل أو أكثر وقد يخرج ذلك قليلا وكثيرا فاسدا وصحيا وهذا فاسد بهذه العلة قال
واد اتقبل الرجل الأرض من الرجل ستين ثم أعارها رجلا أو كراهها ما فزرعها الرجل فالعشر على الزارع
واقباله على المقبل وهكذا أرض الخراج اذا تقبله رجل من الواقي فبالتأجيل عليه فأن زرعها غيره بأمره
بعارية أو كراه فالعشر على الزارع والقبالة على المقبل ولو كان المقبل زرعها كان على المقبل القبالة والعشر
في أرضه ان كان مسلما وان كان ذميا فزرع أرض الحراج لا عشر عليه وكذلك لو كانت له أرض صلح
فزرعها لم يكن عليه عشر في ربيع الا أن العشر كان ولا كراه الا على أهل الاسلام ولا أعرف ما يذهب اليه
بغيره ا. ا. في. ا. من السودان ا. ا. من أمهم كراهها ما عليها من خراجها فان كان كراهها

وقيل التي صلى الله عليه وسلم الهدية من صدقة تصدق بها على برية وذلك أحسن برية تطوع لصدقة وإذا كان فهم غارمون لأموالهم فمالوا أعطنا بالقرم والفقير قبل لا نأتمم فعطيتكم بأى المعين شئتم فإذا أعطيتاه باسم الفقير فقرمائه أن يأخذوا بما في يده حقوقهم وإذا أعطيتاه بمعنى الغرم أحببت أن يتولى دفعه عنه والاخاير كما يعطى المكاتب فان

قبل ولم يعطى معين قبل الفقير مسكين والمسكين فقير يجمعهما اسم ويترقى بهما اسم فلا يحوزان يعطى الا بأحد المعين ولو جاز ذلك جاز أن يعطى رجل بقرم وقرم وبأيه ابن سبيل وعاز ومؤلف فيعطى بهذه المعاني كلها فالفقير هو المسكين ومعناه أن لا يكون غنيا بحرفة ولا مال فادجعا معا قسم لصنفين بهما يميز الا أن يفرق بين حالهما بان يكون الفقير الذي يدته

(١) مسن هنالى آخر الباب هو ان يادة المسبه عليه قبل (٢) قوله بنى قد يكون الخ كذا بالاصل ويخرج من أصل صحيح كسبه صحيحه

فأعطى لها بها وأهرب أخذ منه خراجها الا أن يكون صلحه على غيره هذا فيكون على ما صلح عليه قال ولو شرط رب الأرض أو متقبلها أو والى الأرض المتصدق بها أن الزارع لها زرع مسلما لأعشر عليه فله فالعشر عليه من أجل أنها زراعة فاسدة لان العشر إنما على الزارع وقد يقل ويكثر فاذا ضمن عنه ما لا يعرف فسدت الاجارة فان أدركت قبل أن يزرع فسدت الاجارة وان أدركت بعد ما يزرع فله زرع وعليه كرامة مثل الأرض ذهبا وقضة بالأعرب من شدة البلاء الذي تنكرا له بان كان ذلك أقبل مما كراهه أو أكثر قال وإذا كانت الأرض عنوة فتقبلها رجل فحضر عن عازتها وأدفع خراجها قبل له ان أدبت خراجها تركت في يدك وان لم تؤده فسدت عنك وكنت مظلوما وجدين المال عندك ودفعته الي من يؤدى خراجها قال والمعامل على العشر مثل ماله على الصدقات لان كلهما صدقة فله بقدر أجر عمله على كل واحد منهما أو على أجمعهما قال وإذا اقتضت الأرض عنوة فجميع ما كان عازرافها للذين فقحوها وأهل التحس فان تركوا حقهم منها لجماعة المسلمين فذلك لهم وما كان من أرض العنوة موافقا فهو لى أحياهم المسلمين لانه كان وهو غير مؤلف لمن فسخ عليه فيملكه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحيا مواتا فهو له ولا يترك ذى يحياه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعله لمن أحياهم المسلمين فلا يكون للذى أن عاك على المسلمين ما تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم أم ملك لمن أحياهم منهم وإذا كان قصصها صلحا فهو على ما صلحوا عليه

(كرام الارض البيضاء)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعى ولأبأس بكرام الارض البيضاء والذهب والورق والعروض وقول سالم بن عبد الله كثر ورافع لم يخالفه في أن الكرامة بالذهب والورق لأبأس به انما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم النبي عن كرامتها ببعض ما يخرج منها ولأبأس أن يكرى الرجل أرضه البيضاء والقرم بكل غرة يحصل بيعها الا أن الناس من كرم أن يكرى بها بعض ما يخرج منها ومن قال هذا القول قال ان زرعته حنطة كرهت كرامها بالحنطة لانه نهي أن يكون كراؤها بالثلث والربع وقال غيره كراؤها بالحنطة وان كانت الى أجل غير ما يخرج منها لانها حنطة موصوفة لازمة اذا جاء بها على صفة أن يعطى بها ما يخرج من الأرض ولو كانت الأرض بحنطة على غير صفتها لم يكن للكرى أن يعطى غير صفة واذ انجبل الكرى الأرض كرامها من الحنطة فلا بأس بذلك في القولين معا قال ولا تكون المساقاة في الموز والواقي القصب ولا يخل ببعضها الى أجل لا يخل ببعضها الا أن يبر بالقصب جرة والموز يحنه ولا يخل أن يباع ما لم يخلق منها ما اذا يخل أن يبيع مما مثل أن يكون بصفة لم يخل أن يباع منها ما لم يكن منها بصفة ولا غير صفة لانه في معنى ما كرهنا وأزيمته لانه لم يخلق قط (١) ولأبأس أن يتكوى الرجل الأرض للزراع بحنطة وأذرة وغير ذلك مما تنبت الأرض أولا تنبته عمايا كانه بؤ آدم ولا يابا كونه مما تنوره اجارة العبد والاداء قبض ذلك قبل دفع الأرض أو مع دفعها كل ما جازته الا حرق السوت والرمي جازته بالاجارة في الأرض قال وانما نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزارعة ببعض ما يخرج من الأرض فيما روى عنه فأما ما حاط العلم أن قد قبضه ودفعته الأرض الى صاحبها فليس في معنى ما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه انما معنى ما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه أن تكون الاجارة بنى (٢) قد يكون الانشايه يكون انما من الطعام ويكون اذا كان جيدا أو رديا غير موصوف وهذا يفسد من وجهين اذا كان اجارة من وجهه مجهول الكيل والاجارة لا يخل بهذا ومن وجهه أنه مجهول الصفة ولو كان معروف الكيل وهو مجهول الصفة لم يخل الاجارة بهذا فاما ما فارق هذا المعنى فلا بأس به ولو شرط الاجارة الى أجل ولم يسم لها اجلا ولم يتقاضا

مخمس يوم يكون
القم

(باب ميسم الصدقات)

(قال الشافعي) رحمه
الله ينبغي لولي الصدقات
أن يسم كل ما أخذ
منهم بقر أو بابل في
أغناها وبسم الغنم في
أصول أذناها وبسم
الغنم الطلف من ميسم
الابل والبقر ويجعل
الميسم مكتوباً لله لأن
مالكها أذن الله تعالى
فكتب الله وبسم الجزية
مخالف لبسم الصدقة
لأنها أذيت صفارا
لأجر لصاحبها
وكذلك بلغنا عن عمال
عمر بن الخطاب أنهم
كانوا يسمون وقال أسلم
لعمري إن الظهور ناقة
عبد فقال عمر رضي
الله عنه دفعها إلى أهل
بيت ينتفعون بها
يقطرونها بالابل قال
قلت كيف تأكل من
الأرض قال عمر من
نعم الجزية أو من نعم
الصدقة قلت لابل من
نعم الجزية فقال عمر
أردتم والله أكلها فقلت
إن عليها ميسم الجزية

(١) قوله إن أركب
الساحل كذا بالأصل
وحزبه كتبه منعه

خمساً ثم رطل قرطاً فحمل عليه خمساً ثم رطل حديداً وتكرارى لصل على حديد فحمل عليه قرطاً ووزنه
قنط البعير فهو ضامن من قبل أن الحديد يستجمع على ظهره استجماعاً لا يستجمعه القرط فيهذه يتلف وأن
القرط ينتشر على ظهر البعير انتشاراً لا ينتشر الحديد فيهه يتلف وأصل هذا أن يتقارداً أكثر منه
بعضاً على أن يحمل عليه وزيادته شيء بعينه فحمل عليه ووزنه من شيء غيره فإن كان الشيء الذي حمل عليه
يتخالف الشيء الذي شرط أن يحمله حتى يكون أضرباً للبعير منه قنط ضمن وإن كان لا يكون أضرباً منه
وكان مثله أو أخرى أن لا يتلف البعير فحمل عليه قنط لم يضمن وكذلك أن تتكرى دابة تملكها فحمل عليها غيره
مثله في الخلفة أو أخف منه فهكذا الأيمن وإن كان أثقل منه فقل ضمن وإن كان أخف ركباً منه وهو
مثله في الخلفة فأقتر إلى العنف فإن كان العنف شديد الس كركوب الناس وكان متلفاً ضمن وإن كان كركوب
الناس لم يضمن وذلك (١) إن أركب الناس قد يتخلف ركب ولا يوقف للركوب على حشد الآلهة إذا فعل في
الركوب ما يكون خارجاً له من ركوب الهامة ومتلفاً فقلض الدابة ضمن وإذا تكرى الرجل من الرجل أرضاً
عشرين سنة على أن يزرع فيها ماشاء فلا يمنع من شيء من الزرع بحال فإن أراد الفراس فالفراس غير الزرع
لأنه يبقى فيها ماشاء لا ينفذ الزرع وإن تكرارها مطلقاً عشرين سنة ثم اختلفت فيما
يزرع فيها وبغير سر كرهت الكرا موافقة ولا يشبه هذا السكن السكن شيء على وجه الأرض وهذا شيء على
وجهها وبها فإذا تكرارها على أن يفرس فيها ويزرع ماشاء ولم يزرع ذلك فالكراء جائز وإذا انقضت
سنه لم يكن لرب الأرض قلع غراسه حتى يعطيه قيمته في اليوم الذي يخرج منها فأما على أموله وبثوره
كان فيه غمر ولرب الفراس أن شاء أن يعلعه على أن يعلعه إذا قلعه من أرض الفراس كالتي إذا كان
بأذن مالك الأرض مطلقاً لم يكن لرب الأرض أن يعلق البناص حتى يعطيه قيمته فأما في اليوم الذي يخرجها
(قال الشافعي) وإذا استأجر الرجل من الرجل الأرض يزرعها فيها نخلة أو مائة نخلة أو أقل أو أكثر وقد
رأى ما استأجر منه من البناص يزرع في البناص ولم يكن له من ثمر النخل قليل ولا كثير وكان الغرض لرب
النخل ولو استأجره منه بأفد يذبح على أن يثمر نخلة بسوى درهم أو أقل أو أكثر كانت الأجرة قاصدة من
قبل أمها انقضت عقد واحدة على حلال وعمر فالحلال الكراء والحرام ثمر النخلة إذا كان هذا قبل أن
يبدو صلاحه وإن كان بعد ما بدو صلاحه فلا بأس به إذا كانت النخلة بعينها (قال الشافعي) وسواء
في هذا كراء الكراء في الأرض أو الدار وقلت الترمذ أو كرت أو قنط الكراء كما كان لا يحل أن يتاعر ثمر نخلة
قبل أن يبدو صلاحها وكان هذا ما عجزوا به كاهن في ألف نخلة وكذلك إذا وقعت الصفقة على بيعه قبل بدو
صلاحه بحال لأن الذي يحرم كثيراً يحرم قليلاً وسواء كانت النخل صنواً واحداً في الأرض أو مجتمعاً
في ناحية أو متفرقة (قال الشافعي) وإذا تكرى الرجل الدار أو الأرض الحصنة كراء فاسد فله يزرع
الأرض ولم ينتفع به ولو سكن الدار ولم ينتفع بها لأنه قد قبضها عند الكراء ومضى السن فزعمه كراء
مثلها كما كان يلزمه إن انتفع بها ألا ترى أن الكراء لو كان حصصاً فلم ينتفع واحدة منهم حتى غشى سنة
لزمه الكراء كله من قبل أن يذبحه وسلمته منفعته فترك حقه فيها فلا يسقط ذلك حق رب الدار عليه فلما
كان الكراء فاسداً إذا انتفع به المكترى بذل كراء مثله كان حكم كراء مثله في الفاسد حكم كراء
الصحيح وإذا تكرى الرجل من الرجل الدار سنة فقبضها المكترى ثم غصبها ماها من لا يقوى عليه سلطان
أو من يرى أنه يقوى عليه سلطان فسواء لا كراء عليه في واحد منهما ولو أراء المكترى أن يكون خصماً
لفعاصم لم يكن له خصماً إلا بؤالة من رب الدار وذلك لأن الخصومة لفعاصم إنما تكون في ربة الدار فلا يجوز
أن يكون خصماً في الدار إلا بالدار أو وكيل رب الدار والكراء لا يسلم للمكترى إلا بأن يكون المكترى
مالك الدار والمكترى لم يكره على أن يكون خصماً لو كان ذلك جائزاً رأيت لو خصمه فيها سنة فلم يبين

قال فامر بها عسر
ففسرت قال فكأن
عنده صحاف تسع فلا
تكون فأكسها ولا
طريقة الا جعل منها
في تلك الصحاف فيعت
بها الى أزواج النبي صلى
الله عليه وسلم ويكون
الذي يبعث به الى حفصة
رضي الله عنها من آخر
ذلك فان كان فيه
نقصان كان في حفظها
قال فجعل في تلك
الصحاف من لحم تلك
الجوز فبعث به الى
أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم وأمر عاتق
من اللحم فصنع فدا
عليه المهاجرين
والانصار (قال) ولا أعلم
في اليمين علة الا ان
يكون ما أخذ من الصدقة
معلوما فلا يشترط
الذي اعطاه لانه خرج
منه لله كما أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم
رضي الله عنه في فري
حل عليه في سبيل الله
فراي بيعا لا يشترط
وتكلم المهاجرون
نزول منازلهم بحكم لانهم
تركوها لله تعالى

(١) قوله وأوحى له كذا
بالاصل والكلام مستقيم
بدونه فتركه محصيه

لها كم أن يحكم بينهما أو تجعل على المكثري كراو لم يسلمه أم تجعل للخاصم اجارة على رب الدار في عمله ولم
يوكله أو لا يلوأقر رب الدار بأنه كان غصباً من الغاصب أو لا يبطل الكراء أو لا يلوأقر المكثري أن يرب
الدار غصباً من الغاصب أو يقضي على رب الدار أنه غاصب باقراً غير مالم ولا وكيل فهل يعدو المكثري اذا
قبض الدار ثم غصب أن يكون الغصب على رب الدار ولم يسلم للمكثري المنفعة بل لم يملكه عليه كما كثرى فان
كان هذا هكذا فسواء غصباً من لا يقري عليه سلطان أو من يقري عليه سلطان ولا يكون عليه كراء لانه
لم يسلمه المنفعة أو يكون الغصب على المكثري دون رب الدار ويكون ذلك شيئاً أصيب به المكثري كما يصاب
ماله فيلزمه الكراء غصباً ما من يقري عليه السلطان أو من لا يقري عليه وإذا ابتاع الرجل من الرجل
العبد ودفع اليه الثمن أو لم يدفعه واقتراعا من راض منها تمات العبد قبل أن يقبضه المشتري وان لم يحل
البائع بينه وبينه كان حاضراً عندهما قبل البيع وبعد حتى توفي العبد فالعبد من مال البائع لا من مال
المشتري وان حدث بالعبد عيب كان المبتاع بالخيار بين أن يقبض العبد أو يرد وكذا لو أشتراؤه قبضه كان
الثمن داراً أو عسداً أو ذهباً أو ما عتياً أو عرضاً من العروض فقلت الذي استأجره العبد مما وصفنا في يدي
مشتري العبد كان البيع منتفذاً وكان من مال مالكه فان قال قائل قد هل هذا العبد وهذا العرض ثم
لم يحدث واحد منهما حولاً لبيته وبين ملكه اياه فكيف يكون من مال البائع حتى يسلمه لالمبتاع فقيل لا بالامر
الذين مما لا يختلف الناس فيه من أن كان يبدع ملكاً لرجل مضموناً عليه أن يسلمه اليه من دين عليه أو حتى
لزمه من وجهه من الوجوه أو أرض حنابة أو غيرها أو غصباً أو أي شيء ما كان فاحضر ما يدفع اليه مالكه حقه
فيه عر ضابعية أو غير عرته فهل في يده لم يبرأ بهلاكه في يده وإن لم يحل بينه وبين صاحبه وكان ضابعية منه
حتى يسلمه اليه ولو أقام ما بعد احضاره ما بقى مكان واحد وما واحداً وسنة أو أقل أو أكثر لا نزل الحول
غير الدفع لا يخرج من عليه الدفع الا بالذبح فكان أن كثر على المتبايعين أن يسلم هذا ما باع وهذا اشتري
به فلما لم يقض لهما فخرج من ضمان محال وقال الله جل وعلا وأما النساء فاقهمن نحلة فلأن امرأ
نكر امرأ أو استخبرتهما لم يحل بينهما من قبض صدقهما لم يدفعه اليها لم يبرأ منه بان يكون واحداً وغير
حائل دونه وأن تكون واحدة غير محمول بينهما وبينه وقال الله عز وجل وأقيموا الصلوات وآتوا الزكاة فلو
أن امرأ أحضر مسكيناً وأخبرهم أن له في مالها دواهم أخرجهما بأعيانهم من زكاته لانه لم يقبضوا ولم يحل
بينهم وبينها فخرج من أن تكون مضمونة عليه حتى يؤدبها ولو تلفت في يده تلفت من ماله وكذلك لو ظهر
للصلاة وقام بردها ولا يصلها لم يخرج من فرضها حتى يصلها ولو وجب عليه أن يقتص من نفسه من دم أو
جرح فاحضر الذي له القصاص وخلى بينه وبين نفسه أو خلى الحاكم بينه وبينه فلم يقتص ولم يعف لم يخرج
هذا مما عليه من القصاص ثم لا يخرج أحدهما بمقتضيه الا بان يؤديه الى من هو له أو يعفو الذي هو له
وهكذا أصل فرض الله جل وعز في جميع ما فرض قال الله عز وجل ودية مسلمة الى أهله فجعل التسليم الدفع
لا لوجوده ولو لم يجل الحول والدفع وقال في التباي فان أنتم منهم رشتا فادفعوا اليهم أموالهم وقال للنبه صلى
الله عليه وسلم وأتذا القرى حقه والمساكين وابن السبيل ففرض على كل من صار له حق سلم أو حق
(١) أن يكون مؤديه أو أداه دفعه لا ترك الحول دونه وسواء ادعاه الى قبضه أو لم يدعاه ما يبرأ منه فيبرأ منه
بالبراءة أو يقبضه منه في مقامه أو غير مقامه ثم ودعه اياه اذا قبضه ثم ودعه اياه فقبضه من ملكه (قال
الربيع) يرد القاضيه وهو المشتري (قال الشافعي) وإذا كثرى لرجل من الرجل الأرض والدار والدار
كراء محصياً بشئ معلوم سنة أو أكثر ثم قبض المكثري ما كثرى فالكراء له لازم فدفعه حين يقبضه الا ان
يشترط له أجل فيكون الى أجله فان سلم له ما كثرى فقد استوفى وان تلف رجوع مما قبض منه من الكراء
كله فبما يستوفى فان قال قائل فكيف يجوز أن يكون يدفع اليه الكراء كله وأصل الدار أن تلف أو
الأرض قبل أن يستوفى قبل لأعلم يجوز غير هذا من أن تكون الدار التي ملكت منها مدفوعة اليه

(قال الشافعي رحمه الله قال بعض الناس لا موقفة فيجعل سهمهم وسهم سيل للفقير الكراع والسلاح في تقوى المسلمين وقال بعضهم ابن السبيل من مريض في البلد الذي به الصدقات وقال أيضا حيث كانت الحاجة أكثر فهي واسعة كانه يذهب الى آله فوضي بينهم بتسوية على العدد والحاجة لان لكل أهل منصف منهم سهمان ومن أحصا بناس قال اذا تعامل أهل الصدقة وأجبت آخرون نقلت الى الجدين اذا كانوا يخاف عليهم الموت كانه يذهب الى أن هذا مال من مال الله عز وجل فحقه لأهل السهمان لمعنى صلاح عباد الله على اجتهدا الامام وأحسبه يقول وتقل سهمان أهل الصدقات الى أهل التي وان جهدوا وضاق التي وتقل التي الى أهل الصدقات ان جهدوا وضقت الصدقات على معنى ارادة صلاح عباد الله (قال الشافعي) واعا فلت بخلاف هذا القول

فيسوق المنفعة في المسئلة التي شرطته وأولى الناس أن يقول بهذا من زعم أن الحاجة موضوعة وقد دفع الباع الثمرة الى المشتري ولو شاء المشتري أن يقطعها كلها قطعها فلما كان المشتري اذا تركها الى وان يرجو أن تكون خيرا له فتفترج بصفة ما تملك في الدار التي لا يقدر على قبض منفعتها الا في مدة تأتي عليها أولى أن يجعل الثمن للمكري حالا كما يجعله الثمرة الآن بشرطه الى أجل فان قال قائل من قال هذا قيل له عطاه من غير ربح وغيره من المكين فان قال فما جعل على من قال من المشتريين اذا اشترط فهو على شرطهما وان لم يتشارفا فكما امر عليه يومه حصه من الكراء كان عليه ان يدفع كراءه يومه قبله من قال هذا الزم في أصل قوله ان يجير الدين بالدين اذا لم يقل كفلنا ان الكراء يلزم بدفع الدار لانه لا يوجد في هذا أبدا دفع غيره وقال المنفعة تأتي يوما بعد يوم فلا أجل دفع الدار يكون في حكم دفع المنفعة قيل فالمنفعة دين لم يأت المال دين لم يأت وهذا الدين بالدين وسواء كانت أرض نسل أو غيرها أو أرض مطر (قال) واذا تكارر الرجل المسلم من الذي أرض عشر أو ثمان فقبله فيما اشترحت من الزرع الصدقة فان قال قائل فما العلة في هذا قيل لما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة من قوم كانوا يبيعون أرضهم من المسلمين وهذه أرض من زرعهم من المسلمين فانما زرع ما لا يعلم من الأرض وما كان أصله فشا أو غنجة فان الله جعل ذكره مخاطب المؤمنين بأن قال لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وتعلمهم بان قال وأتوا حقه يوم حصاده فلما كان الزرع ما لا يعلم من الأرض والمصادم ما لم يعلم فيه الزرع فوجب عليه ما كان لا يعلم رقة الأرض فان قال قائل هل من شيء يوضحه غير هذا قيل نعم الرجل يشكاري من الرجل الأرض أو يمنعه انما فيكون عليه في زرعه لصدقة كما يكون عليه لزوع أرض نفسه فان قال فهدمنا ما نعرف قيل فكذلك يشكاري في الأرض الموقوفة على أبناء السبيل وغيرهم من لا يعرف بيعة وانما يعرف بصفته فيكون عليه في زرعه لصدقة فان قال هذا هكذا ولكن أصل هذه لم أولسبيل وأصل تلك لشركه قيل لو كانت لشركه ما حل لنا لا يطيب نفسه ولكنها لم كانت عنوة وأصلها كانت مال المسلمين فانهم أموالهم من الذهب والفضة فيكون عليهم الصدقة كما يكون علينا فياؤر ثمان آيات لان ملكهم قد انقطع عنهم فصار لنا وكذلك الأرض فان قال قائل فهي لقوم غير معروفين قيل هي لقوم معروفين بالصفة من المسلمين وان لم يكونوا معروفين بأعيانهم كما تكون الأرض الموقوفة لقوم موصوفين فان قال ولخراج يؤخذ منها قيل لو أن الخراج كراء كراء الأرض الموقوفة وكراء الأرض الرجل حرم على المسلم أن يؤدي خراجا على الآخذ منه أن يأخذ منها خراجا ولكنه انما هو كراء الأرض أو الرجل يكدي الأرض الشيء الكثير فلا يحسب عليه ولاه فيصنف عنه من صدقاته التي لم يأت من كرائها (قال الشافعي) فاذا ابتاع الرجل من الرجل عبد اقتصدا على البيع والقبض واختلاف في الثمن والعبد قائم بحال فلو تراء فان كان العبد تالعا حيا ما ورأه اذ اقبته العبد او اذا كان قائما وهو يتصدقان في البيع ويختلفان في الثمن رد العبد بيعة فكل ما كان على اناس أن رد بيعة ففات رد بيعة لان القيمة تقوم مقام العين اذا قامت العين فانما كان هذا في كل شيء مما خرج هذان ثلث الاشياء لا يجوز ان يفرق بين المجتمع في المعنى لا يخبر يلزم وهكذا في الدور والارض اذا اختلفا قبل أن يسكن أو يزرع بحال فلو تراء فاذا اختلفا بعد الزرع ولكن يتحالفوا ورأه اذ اقبته الكراء وان سكن بعضهم فقبته ما سكن وفسخ الكراء فما لم يسكن وان تكارر أرضا رزعت فزروعها حتى لم يسه أو أكثر تحالفوا فمخاضا في يورذكر أمثلها فما يزرع قال واكثر الرجل من الرجل الدابة عشرة تصاد على الكراء وملكه واختلاف في الموضوع الذي تكارر اليه فقتل المكري أكثر منها الى الدابة بة عشرة وقال المكري أكثر منها بعشرة الى بة فان لم يكن ركب الدابة تحاها وتراد او ان كان ركبها تحاها وكان لرب الدابة كراء شلها الى الموضوع الذي ركبها اليه وفسخ

لان الله جل وعز جعل
للمال قسمين أحدهما
في قسم الصدقات التي
هي طهارة فبماها
الله لثمانية أصناف
ووكدها رجات سنة
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بان تؤخذ من
أغنيائهم فترد على فقرائهم
لأفقراد غيرهم ولغيرهم
فقراء فلا يجوز فيها عندى
والله أعلم ان يكون فيها
غير ما قلت من أن
لا تنقل عن قوم وفهم
من يستحقها ولا يخرج
سهمي سهم منهم إلى
غيره وهو يستحقه
وكيف يجوز أن يسمى
الله تعالى أصنافا فيكون
موجودين معا فيعطى
أحد سهمه وسهم غيره
ولو جاز هذا عندى جاز
أن يجعل في سهم واحد
جميع سهام عدة ما فرض
لهم ويعطى واحد
مالم يفرض له والذى
يخالفنا يقول لو أوصى
بثلثة لفقراء بنى فلان
وعارضى بنى فلان رجل
آخر بنى سبل بنى
فلان رجل آخران
كل صنف من هؤلاء
يعطون من ثلثه وأن
ليس لوصى ولا وال
أن يعطى الثلث صفا

(١) قوله إذا كان بعض
ما بقى كذا بالأصل رلا
يحق استقامة الكلام
بدون بعض أن يكون
مخرجا عن البعض الباقي
فتركته معجمه

الكرام في ذلك الموضع لان كليهما مدع ومدعى عليه لان الكرامة بيع من البيوع وهذا مثل معنى قولنا
في البيوع وإذا استأجر الرجل من الرجل الأرض ليزرعها ففرقت كلها قبل الزرع رجع بالاجارة لان
المنفعة لم تسلم وهي مثل الدار تنهدم قبل السكنى فان غرق بعضها فهذا انقص دخل عليه فيما كثرى
وله اختيار بين حبسها بالكرامة أو ردها لانه لم يسلمه ما كثرى كما كثرى كما يكونه في البار لو أنهدم بعضها
أن يحبس ما بقى حصته من الكرامة كان أنهدم نصفها فأراد أن يقسم في نصفها الباقي بنصف الكرامة فذلك
له لانه انقص دخل عليه فرضى بالنقص وان شاء أن يخرج ويقسم الكرامة كان ذلك إذا كان (١) بعض ما بقى
من الدار والأرض ليس مثل ما ذهب (قال الشافعي) وكذلك لو اشتري مائة أربط طعاما فلم يستوفها حتى
تلف نصفها بقي الباقي كان له ان شاء أن يأخذ النصف بنصف الثمن (قال الربيع) الطعام عندى
خلاف الدار ينهدم بعضها لان الطعام شيء واحد والدار لا يكون بعضها مثل بعض سواء مثل الطعام (قال
الشافعي) وأصل هذا أن يتطرق إلى البعثة فإذا وقعت على شيء يعض ويحوز أن يقبض بعضه دون بعض
فتلف بعضه قلت فيه هكذا وان وقعت على شيء لا يعض مثل عبد اشتريته فلف نصفه حتى حدث به
عيب كنت فيه بالخيار بين أخذ جميع الثمن أو رد لانه لم يسلم لك فقبضه غير عيب قال قال مافرق
بين هذين قيل لا يكون العبد يبيع من العيب ولا العيب يبيع من العبد فقد يكون المسكن يبيع بعضا
من المسكن من الدار والأرض وكذلك إذا تَكَرَّرَ الرجل من الرجل الأرض عشرين عامًا قد يناله يجر
حتى يسمى لكل سنة شيئا معلوما وإذا كثرى الرجل من الرجل أرضه أو داره فقال لا كثر بها منك كل
سنة بدنا وأو كثر ولم يسم السنة التي يكرها والسنة التي ينقطع اليها الكرامة فالكرامة فاسد لا يجوز إلا على
أمر يعرفه المكترى والمكترى كالاجرة البيوع الأعلى ما يعرف وهذا كلام يحتمل أن يكون الكرامة فيه
ينقص إلى ما تة سنة أو كثر أو أقل ويحتمل أن يكون سنة ويحتمل أقل من سنة فكان هذا كرامة مجعولا
يقبضه قبل السكنى فان قلت فيه السكنى جمة متلفه على المكترى أجرته كان كثر ما وقع به الكرامة
أو أقل إذا بطلنا أصل العقد فيه وصيرناه قبة لم يجعل الباطل دليلا على الحق (قال الشافعي) فإذا زرع
الرجل أرض رجل فلهي أن يرب الأرض كرامة أو أعاره أو يهاو به يرب الأرض فالقول قول رب الأرض
مع عينه ويقطع الزارع وزرعته وعلى الزارع كرامة أمثل أرضه إلى يوم يقطع زرعه (قال الشافعي) وسواء كان
ذلك في أن الزارع أو في غيرا به إذا كان رابع الأرض المدعى للكرامة حسبها من مالكها ما ناعا أحكم عليه
حكم الغائب وإذا تَكَرَّرَ الرجل من الرجل أرضا فله رجع لغيره لا يستطيع إثرا جمة منها إلا أن يحصده
فالكرامة مفسوخ لا يجوز حتى يكون المكترى يرى الأرض لاحال دونها من الزرع ويقبضها لاحال دونها
من الزارعين لا ما يجعله يباع من البيوع فلا يجوز أن يبيع لرجل عينا لا يقدر المباح على قبضه احين يحب
له ويدفع الثمن ولأن يجعل على المباح والمكترى الثمن ولعل المكترى أن يتلفه ل أن يقبضه ولا يجوز أن
نقول له الثمن دين إلا أن يقبض فذلك دين بدن (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الأرض والدار قبل
أن يكرها هو أو يقبضها ولكن يكرى الأرض والدار ويبيعها ما كانها لاحال بدنه ما متى حدثت على
واحد منها حادث مع من منفعته رجع المكترى حصته من الكرامة من يوم حدث الحادث وهكذا الله بد
وجميع الأمارات وليس هذا بيع وسلفا على البيع وسلفا أن تتصدق العقد على إيجاب بيع وسلف بين
المتبايعين فيكون الثمن غير معلوم من قبل أن البيع حصته من السلف في أصل غنمه لا تعرف لأن السلف
غير معلوم (قال الشافعي) وكل ما يبارك أن تشتريه على الانفراد جازك أن تكتريه على الافراد والكرامة
بيع من البيوع وكل ما لم يجر ك أن تشتريه على الافراد لم يجر ك أن تكتريه على الافراد ولو أن رجلا
أكرى من رجل أرضا يضاعل يزعمها شبرا فأشاع على أنه الشجر وأرضه ثاب في الشجر ثم راع وأغض

لأنه يمكن فيه كان هذا كراماً من الكرام يكون بها كراماً (قال الربيع) يريد أن لصاحب الأرض البيضاء
 الشجر وأرض الشجر (قال الشافعي) ولو تكرر الأرض بالقرعة دون الأرض والشجر فإن كانت القرعة
 قد سجل بها كراماً لكرامتها وإن كانت لم يسجل بها لم يسجل بها كراماً قال الله تبارك وتعالى ولأولئك
 أموالكم يملككم بالله الباطل الآن تكون تجارة عن رضائكم وقال عز وجل ذلك بأنهم قالوا إنما البيع
 مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فكانت الآية من مطلقين على إحلال البيع كله لأن تكون دلالة من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أرفق بإجماع المسلمين الذين لا يمكن أن يحلوا معنى ما أراد الله تخصيص تحريم
 بيع دون بيع فخصر إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم فيه لأنه للبين عن الله عز وجل معنى ما أراد الله خاصة
 وعامة ووجدنا الدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم بغيره ثم شئنا أحدهما التفاضل في النقود والأخر النسبة
 كلها وذلك أنه يحرم الذهب بالذهب إلا متلاً بزيادة وكذلك الفضة وكذلك أصناف من الطعام الحظنة
 والشعير والتمر والمخ غرم في هذا كله معنيان التفاضل في الجنس الواحد وبأباح التفاضل في الجنس
 المختلفين وحرم فيه كله النسبة فقلنا الذهب بالورق هكذا لأن نصه في الشعر وقلنا كل ما كان مأكلاً
 ومشروباً هكذا لأنه في معنى مانع في الشعر ومساوى هذا فعلى أصل الآية من إحلال الله البيع حلال
 كله بالتفاضل في بعضه على بعض بدأ بيدون نسبة فكانت له دلالة على ما وصفتنا منها أن النبي صلى الله
 عليه وسلم ابتاع عبد ابنتين وأجاز ذلك على بن أبي طالب وابن المسيب وابن عمرو وغيرهم رضي الله عنهم ولولم
 يكن فيه هذا الأخير ما جاز فيه إلا هذا القول على هذا المعنى أو قول ثان وهو أن يقال إذا كان الشئان من
 صنف واحد فلا يجوز إلا أن يكونا سواءا وعينا بعين ولا متلاً كما يكون الذهب بالذهب وإذا اختلفا
 فلا بأس بالتفاضل بدأ بيداً ولا أخيراً فيه نسبة كما يكون الذهب بالورق والتمر بالخطنة ثم لم يجز أن يباع بغير
 بيعين يبدأ بينهما قبل أنهما من صنف واحد وإن اختلفت رحلتها وتجانبا لها وإذا لم يجز بدأ بيداً كانت
 النسبة أولى أن لا يجوز فإن قال قائل قد يختلفان في الرحلة وكذلك البرق قد يختلف في الخلوة والحدوة حتى
 يكون المدين البرقي خيراً من المدين من غيره ولا يجوز إلا المتل بزيادة لا يمتنع أن يجمعان معاً على
 صاحبهما في الصدقة لأنهما جنس وكذلك العيران جنس يجمعان على صاحبهما في الصدقة وذلك الذهب
 منه ما يكون المتقال عن ثلاثين درهمه لحدوته ومنه ما يكون المتقال بشئ أقل منه بكثير لتفاضلها ولا يجوز
 وإن تفاضلا أن يساوا إلا متلاً بزيادة ويجتمعان على صاحبهما في الصدقة فأما أن تجزى الأشياء كلها
 قياساً عليه وأما أن يفرق بينهما وبينه كما قلنا وبالله لا اله إلا هو وصفتنا وبأن السلب أجمع على أن الذهب
 والورق يسلان فيما سواهما بخلاف ما سواهما فاما أن يتحكم المتحكم فيقول مرة في شئ من الجنس
 لا يجوز الفضل في بعضه على بعض قياساً على هذا ثم يقول مرة أخرى ليس هو من هذا وإن كان هذا جازاً
 لأحد لآخر لآخرى أن يقول ما خطر على قلبه وإن لم يكن من أهل العلم لأننا لم نطرح له بعد وأن وافق أمراً
 أو يخالفه أو قاسماً وبما غناه فإذا جاز لأحد الأخذ بالآخر وركه والأخذ بقاس وركه لم يكن ههنا معنى إلا
 أن يقول امرؤ بما شاهد هذا محرم على الناس (قال الشافعي) الإجارة كلوصفت ببيع من الموضع فلا بأس
 أن تستأجر العبد من شخصته بدينار ففضل الدينار أو تكون إلى سنة أو سنتين وأربعين مثلاً فلا بأس أن كانت
 عليه خمسة دنانير حاله أن تؤاجر بها عبد الثمن رب الدينار إذ قبض العبد وليس من هذا شيء فبأنه
 الحكم في المستأجر أن يدفع إلى المستأجر نقد غير أن صاحبه يستوفى الإجارة في مدة تأتي ولولأن الحكم
 فيه هكذا جازت الإجارة بدين آدم من قبل أن هذا دين دين ولا عرفت لها وجه لا يجوز فيه ذلك إلى أن قلت
 لا تجب الإجارة إلا بالبيضاء المستأجر من المنفعة ما يكون له حصته من الثمن كانت الإجارة معتقدة والمنفعة
 دين فكان هذا ديناً بدين ولوقلت يجوز أن تستأجر من عبدك بعشر دنانير مثلاً فإذا مضى الشهر دفعت

دون نصف وإن كان
 أخرج وأفسد من
 صنف لأن كلاً ذوق
 بما حسه وإذا كان
 هذا عندنا وعند قائل
 هذا القول فيما أعطى
 إلا يسمون أن لا يجوز أن
 يعطى الأعلى ما أعطوا
 فعطاه الله أولى أن
 لا يجوز أن يعطى إلا
 على ما أعطى (قال)
 وإذا قسم الله إلى مومن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن أربعة أخماسه
 لمن أوجف على الفتية
 لقار من ثلاثة أسهم
 والراجل سهم ولم يعلم
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فضل ما أعماه على
 من دونه ولم يفضل
 المسلمون الفارس أعظم
 الناس غنا على جبان
 في القسم ويسفج جاز
 في الفضا في قسم الصدقات
 وفقد قسمها الله تعالى
 أبين القسم فعطى
 بعضا دون بعض وبفضلها
 عن أهلها المحتاجين
 إليها إلى غيرهم لأن كانوا
 أشجع من غيرهم أو
 يشر كمعهم أو
 يملأهم من صنف منهم
 إلى صنف غيره (أرأيت)
 لو قال قائل قوم أهل
 غزو وكثير أوجنوا

على عذر أنتم أغنياء
 فأخذنا وحقم عليه
 فأقسم على أهل
 الصدقات المحتاجين
 إذا كان عام سنة لا نهم
 من عيال الله تعالى هل
 الحجة عليه إلا أن من
 قسم الله الحق فهو أولى
 به وإن كان من لم يقسم
 له أخرج منه وهكذا
 ينبغي أن يقال في أهل
 الصدقات وهكذا لاهل
 الموارث لا يعطى
 أحدهم منهم غير ولا
 يمنع من سهمه لغفر ولا
 لغنى وقضى معاذ بن
 جبل رضى الله عنه أما
 رجل انتقل من
 مخلاف عشيرته الى
 غير مخلاف عشيرته
 فعشره وصدقته الى
 مخلاف عشيرته ففى
 هذا معنيان أحدهما
 أنه جعل صدقته
 وعشره لاهل مخلاف
 عشيرته لم يقل لقربانه
 دون أهل المخلاف
 والاخر أنه رأى أن
 الصدقة ادا بقت لاهل
 مخلاف عشيرته لم يتحول
 عنهم صدقته وعشره
 بقوله عنهم وكانت كما
 ثبتت بدأ فان قيل
 فقد جاء عدى بن حاتم
 أبابكر رضى الله عنه

البل العشرة كانت العشرة بنا وكانت المنفعة بنا فكان هذا دينا بدين ولو قلت أدفع اليك عشرة وأقبض
 العشرة بدين شيئا كان هذا سلفا في شيء غير موصوف وسلفا غير مضمون على صاحبه وكان هذا في هذه
 المعاني كلها ابطال الاجارات وقد أجازها الله تعالى وأجازها السنة وأجازها المسلمون وقد كتبنا تنبيات
 أجازتها في كتاب الاجارات ولولا أن ما قلت كقلت ان دفع المستأجر من دار وعبد الى المستأجر دفع العين التي
 فيها المنفعة فيصير في الاجارة التقدير والتأخير لان هذا تقدير وقد بدى ما جازت الاجارات بحال أبا فان
 قال قائل فهي لا يقدر على المنفعة فيها الا في مدة تأتي قلنا قد عطا أن الاجارات منذ كانت هكذا فان حكمها
 حكم الطعام يتبع كماله فتنسحق في كماله فلا تأخذ منه ثانيا أبا الا بعد بدى وذلك أنه لا يمكن فيه غير هذا
 وكذلك السكنى والخدمة لا يمكن فيهما أبا غير هذا فاما من قال من أجاز الاجارات يجوز أن يستأجر العشرة
 بدنا أو شهرين أو ثلاثة ثم قال ولا يجوز أن يكون لي عبد دينار فأستجره مثله لان هذا دين بدين فالذى
 أجاز هو الدين بالدين اذ كانت الاجارة دينا لا شئ والذى ابطال هو الذى ينبغي أن يحجز من قبل أنه يجوز
 أن يكون لي عبد دينار فأستجره مثله دراهم ويكون كسوته عليك قبضك اياهم بدى ولا يجوز أن
 يعطيك دراهم بدنا وموجب وزعمه فى الصرف أنه نقد وزعم فى الاجارة أنه دين فلا بد أن يكون الحكم
 أنه نقد فيما جعلا ودين فيما جعلا فان جاز هذا جاز لغيره أن يجعله نقد احب جعله دينا ودناحس جعله
 نقدا (قال الشافعي) البيوع الصحيحة صفان بيع عين رها المشتري والبائع وبيع صفة مضمونة
 على البائع وبيع ثالث وهو الرجل يبيع السلعة بعينها ثابته على البائع والمشتري غير مضمونة على البائع ان
 سلب السلعة حتى يراها المشتري كأنه يباها بابعاءها على صفة وكانت على تلك الصفة التي باعها اياها
 أو خالف تلك الصفة لان بيع الصفات التي تليق للمشتري ما كان مضمونا على صاحبه ولا يتم البيع في هذا
 حتى يرى المشتري السلعة فصرها أو يفرق ان بعد البيع من مقامهما الذى رآها فيه فينبذ يتم البيع ويجب
 عليه الثمن كما يجب عليه الثمن في سلعة حاضرة اشتراها حتى يتفرقا بعد البيع عن راض فليزعمهما ولا يجوز
 أن تنزع هذه السلعة بعينها الى أجل من الحال قرر ولا يعدى من قبل أنه انما يلزم بالاجل ويجوز فيما حل
 صاحبه وأخذ مشترته ولم يمت بكل وجه فاما بيع بلزمن فلا يجوز أن يكون الى أجل وكيف يكون على
 المشتري دين الى أجل ولم يمت به بيع ولم يمت به فأن تطوع فتدفعه على أنه ان رضى كان نقد الثمن وان
 سخط رجع بالثمن لم يكن بهذا بأس وليس هذا من بيع وسلف ولأن أسلفك في الطعام الى أجل فآخذ
 منك بعد مجيء الاجل بعض طعام وبعض رأس مال فان ذهب ذهابا الى أن هذين أو أحدهما أو ما كان في
 مثل معناهما أو معنى واحد منهما من بيع وسلف فلس هذا من ذلك بسبيل الا ترى أن معقولا لا نكح فيه في
 الحديث اذا كان انما تنهى عن بيع وسلف فالتأنيب أن يجمعوا عليه أن يجمعوا معقول وذلك أن النكاح
 لا يحل الا معلومة فاذا اشترت شيئا بعشرة على أن أسلفك عشرة أو تسلفني عشرة فهذا بيع وسلف لان
 الصفة جعتهما معلوم السلف غير معلوم لتسلف فله حصته من الثمن غير معلومة أو لا ترى بأن لا بأس بأن
 أبيع على حد أو أسلفك على حد حتى اتى التهي أن يكونا بالشرط مجموعين في صفة فاما اذا أعطيتك عشرة
 ذناب على مائة فرق الى أجل فقلت فأتاني عليك المائة فان أخذتها كلها ففى مالى وان أخذت بعضها ففى
 بعض مالى وأقبلت فبما بقي منها باحد شئ لم يكن على ولم يكن فى أصل عقد البيع فيجزم به البيع واد اجاز
 أن أقبل منها كلها فيكون هذا احداث أقالة لم تكن على حار هذا فى بعضها (قال الربيع) قال الشافعي
 البيع بعتان لآلها أحدهما بيع عن رباها البائع والمشتري عديا بهما مبيع مضمون بصفة
 معلومة وكل معلوم وأحل معلوم والموضع الذى يقضى فيه (قال الربيع) وقد كان الشافعي يحجز بيع
 السلعة بعينها ثابته بصفة ثم قال لا يجوز من قبل أنها قد تلف فلا يكون يتم البيع فيها فلما كانت مرة

بصدقات ولاز برقان بن
يدرفهما وان جا آبهما
فقد تكون فضلا عن
أهلها ويحتمل أن يكون
بالمدينة أقرب الناس
بهم نسباً وداراً من
يحتاج إلى السعة من مضر
وطى من البين ويحتمل
أن يكون من حولهم
أردنا وفي يكن لهم فيها
حق ويحتمل أن يؤتى
بها أو بكرضى الله
عنه ثم ردها إلى غير
أهل المدينة وليس في
ذلك خبر عن أبي بكر
نصير إليه فان قيل فله
بلقنا أن عمر رضى الله
عنه كان يؤتي نعمهم
الصدقة في المدينة
صدقات النخل والزروع
والناض والمائسة
وللمدينة ساكن من
المهاجرين والانصار
وحلفاء لهم وأنصب
وجهنة وعزينة بها
باطرافها وغيرهم من
قبائل العرب فبعض
ساكن المدينة بالمدينة
وعيال عشارهم
وجيرانهم وقد يكون
عيال ساكني أطرافها
بها عيال جيرانهم
وعشارهم فيؤتون بها
وتكون مجعلاً لأهل
السمان كما تكون المياه

تسلم قيم البيع ومرة تعطى فلا يتم البيع كان هذا مقسوماً

(كراه الدواب)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال وإذا تكاثر رجل دابة من مكة إلى مكرها إلى المدينة
فعله الكراه التي تراعى على مكرها فان سلت الدابة ففعله كرامتها إلى المدينة وإن عطلت الدابة ففعله
الكراه التي مكرها على الدابة وإن نقصت بعيد دخلها من ركوها فأنزها مثل الذر والعود وما أشبه ذلك ردها
وأخذ قية ما نقصها كما أخذ قيتها لو هلك وإذا رجعت إلى صاحبها أخذ ما نقصها وكراستها إلى حيث
تعدى وإذا هلك الدابة فلم تعد المكراهى البلد الذي تكاثرها إليه ولم تعد بان يحمل عليها ما ليس له ولأن
يركها رد بالآثر كره الدواب فلا ضمان عليه وإن كان الكراه إذا جازها جازها ما غلب عليه في الذهاب نصف
الكراه الآن يكون الذهاب والجئت يختلفان فيقسم الكراه على قدر اختلافهما بقول أهل العلم
باختلافهما ولو تعدى عليها بعد ما بلغت المكان الذي تكاثرها إليه ميلاً أو أقل ثم ردها فطُبت في الموضع
الذي اكترها إليه ضمن لا يجزى من الضمان الذي تعدى إلا بأدائها مسألة إلى ربها

(الاجارات)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال قال لبس كراه السيوت ولا الأرضين ولا الظاهر
بلازم ولا جاز وذلك أنه غلبت التلبس ببيع ولما رأينا البيوع تقع على أعيان حاضرة ترى وأعيان غائبة
موصوفة بمضمونة والكراه ليس بعين حاضرة ولا غائبة يرى أو يدور أو يأن من أجازها قال إذا انهدم المنزل أو
هلك العبد انتقض الكراه والاجارة ففهم وأعمال التلبس ما انقطع ملك صاحبه عنه إلى من ملكه إليه وهو إذا
ملك مستأجراً مستغفته بالاجارة لم يملك العبد ملكه ومنعته لم يستأجره إلى المدة التي تشترط
وخدمة العبد مجهولة أيضاً مختلفة بقدر نشاطه وبذنه وكسبه وضعفه وكذلك الركوب يختلف فيها أمور
تفسدها وهي عندنا بسم والبيع وكا مضمناً ومن أجازها فقد يحكم فيها يحكم البيع لأنها تلبس وتختلف
بينها وبين البيع في أنها تلبس وليست بمعاملها فان قال أشبهها بالبيع فليحكم بها بحكمه وإن قال هي بيع
فقد أجاز فيها ما لا يجوز في البيع (قال الشافعي) وهذا القول جهل عن قتله والاجارات أصول في أنفسها
بيوع على وجهها وهذا كله حائر قال الله تبارك وتعالى فان أرضعن لكم فآتهن أجورهن فبأجاز الاجارة
على الرضاع والرضاع يختلف لكثرة رضاع المولود وقتله وكثرة اللبن وقتله ولكن لما لم يوجد فيه إلا اجازت
الاجارة على وإذا اجازت عليه جازت على مثله وما هو في مثل معناه وأحرى أن يكون أبين منه وقد ذكر الله
عز وجل الأجر في كتابه وعمل به بعض أنبيائه قال الله عز وجل قالت احدهما يا ابت استأجره إن
خير من استأجرت القوى الأمين قال إني أريد أن أكمل إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني عنى حج الآية
(قال الشافعي) فقد ذكر الله عز وجل أن نبيا من أنبيائه أجر نفسه فجعلها مملوكة بها بضع امرأة
فدل على تجوز الاجارة وعلى أنه لا بأس بها على الحج إن كان على الحج استأجره وإن كان استأجره على غير
حج فهو تجوز الاجارة بكل حال وقد قبل استأجره على أن ربحه والله تعالى أعلم (قال الشافعي) فضت
بها السنة وعمل بها غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يختلف أهل العلم ببلدنا على ما في
اجارها وعوام فقهاء الاصا (أخبرنا) مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس أنه سأل
رافع بن خديج عن كراه الارض فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراه الارض فقال لا يذهب
والورق قال أما يذهب والورق فلا بأس به (قال الشافعي) فرافع سمع النبي من رسول الله صلى الله عليه وسلم

السهمان من العرب
ولعلمهم استغنوا ونقلها
الى اقرب الناس بهم
وكافوا بالمدينة (فان
قبل) فان عرضني الله
عنه كان يحمل على ابل
كثيرة الى الشام والعراق
فانما هي والله أعلم من
نعم الحزبه لانه انما
يحمل على ما يحمل من
الابل واكثر فراض
الابل لا تحمل احدا
وقد فان يبعث الى امر
بشم الحزبه فيبعث
فيستاعها بالاحاطة
فيصل عليها (وقال)
بعض الناس مثل قولنا
في ان ما أخذ من مسلم
فسيه سبيل الصدقات
وقالوا والركاز سبيل
الصدقات ورواها
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال وفي
الركاز الخمس وقال
المعادن من الركاز وكل ما
أصيب من دفن الجاهلة
من شيء فهو ركاز ثم عاد
لما سدد فقام بطله
فرغم أنه اذا وجد ركازا
فواسمه له فيما بينه وبين
الله تعالى ان يكتبه وللواقي
أن رده عليه بعد
ما يأخذ منه أو يردعه
فقد أبطل هذا القول

(١) قوله التي فيه كال
الشرط كذا بالاصل
ولعل الصواب التي
فنه كما شرط الى المدة
التي الخ وتأسل كتبه

مصححه

وهو أعلم بحسبي سامع وانما حكم رافع التي عن كرائها بالثلث والربع وذلك كانت تكرر وقد يكون
سامع عن رافع بالبحر جله فقرأ أنه حديث عن الكراه بالذهب والورق فلم يكره بالذهب والورق باسا
لانه لا يعرف أن الأرض تكرر بالذهب والورق وقد بينه غير مالك عن رافع أنه على كراء الأرض ببعض ما يخرج
منها (آخرنا) مالك أن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سأل عن استكرام الأرض بالذهب والورق
فقال لا بأس به (آخرنا) مالك عن هشام بن عروة عن أبيه شهابه أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن
سالم عن أبيه مثله أخبرنا مالك أنه بلغه أن عبد الرحمن بن عوف تكاثر أرضا فلم تزل يسد حتى هلك قال
ابنه فما كنت أراها إلا أنملة من طول ما مكثت بيده حتى ذكرها عند موته فأمر بأقضاء شيء بقي عليه
من كرائها من ذهب أو ورق (قال الشافعي) والأجارات صنف من البيع لأن البيع كل ما انما هي غلظ
من كل واحد منها صاحبه ملك بها المستاجر المنفعة التي في العبد واليد والدابة الى المدة التي اشترط
حتى يكون أحق بالمنفعة التي ملك من مالكها وملك بها مالك الدابة واليد والعوض الذي أخذ منها وهذا
البيع نفسه فان قال قائل قد خالف البيع في أها غير أعيانها وأنها غير عين المدة (قال الشافعي)
فهي منفعة معقولة من عين معروفة فهي كالعين (قال الشافعي) والبيع قد يتجمع في معنى أنما ملك ويتختلف
في أحكامها ولا يتبعها اختلافها في عامة أحكامها وأنه يفتق في بعضها الأمر وينسج في غيرهم أن تكون
كلها يبيع على ما يحمل البيع ويحرمها ما يحرم البيع في الجملة ثم تختلف بعض في معان أن لا يبطل
صنف منها خالف صنف في بعض أمر بخلافه صاحبه وان كانا قد يتفقان في معنى غير المعنى الذي اختلفا فيه
فاليبيع لا يحمل الأرض من البائع والمشتري وعن معلوم وعندنا لا يجب الا بالان يتفرق البائع والمشتري من
مقامهما أو أن يجر أحدهما صاحبه بعد البيع فيضار اجازة البيع ثم تختلف البيع فكون منها المتصرفان
لا يحمل لهما أن يتباها هذا بذهب وان تفاضلت الذهب الاشلا على بدا بدوزا ووزن ثم يكونان ان
تصارفاهما يورق فلا بأس بالفضل في أحدهما على الآخر ما بد فان تفرق المتصرفان الأولان وهذا ان
قبل أن يتفاضلا انتقض البيع بينهما ويكون المتبايعان السلعة سوى الصرف يتبايعان الثوب بالنقد
وبعض الثوب المشتري ولا يدفع الثمن الا بعد حين فلا يفسد البيع ويكون السلف في الشيء المضمون الى
أجل يجل الثمن ويكون المشتري غير حال على صاحبه الا أنه يكون مضمونا ويضيق فيما كان يكون غيره هذا
من البيع التي جازت في هذا مع اختلاف البيع في غيره هذا وكل ما يقع عليه جملة اسم البيع ولا يحمل
الابتراض منها حكمهما في هذا واحد في سواء مختلف (قال الشافعي) وقبض الاجارات الذي يجب
به على المستاجر دفع الثمن كما يجب دفع الثمن اذا دفعت السلعة للمشتري بعينها أن يدفع الشيء الذي فيه المنفعة
ان كان عبد المستاجر دفع العبد وان كان بغير ادفع البعير وان كان مسكنا دفع المسكن حتى يستوفي بالمنفعة
التي فيه كال (١) الشرط الى المدة التي اشترط وذلك أنه لا وجه دفع الأكله فان قال قائل هذا دفع
مالا يعرف فهذه من علم أهل الجاهلة الذين أبطوا الاجارات (قال الشافعي) والمنفعة من عين معروفة فاقته
الى مدة كدفع العين وان كانت المنفعة غير عين ترى فهي معقولة من عين وليس دفع المنفعة بدفع الشيء الذي به
المنفعة وان كانت المنفعة غير عين ترى حين دفعت فأولى أن يفسد البيع من ملك المنفعة وان كانت غير عين
واذا صدق أن ملكهما من الساعة والمسكن وهي غير عين ولا مضمنة فلم تفسد كإعجازهم أفسدها لهما وان
كانت غير عين فهي كالعين بائنا من عين فكأنه شيء انتعوا به من عين معروفة وأجاز المسلمون له دفعه اذا
دفعه كما لا يستطيع غيره وأولى أن يرقم مقام الدفع من الاعيان والدفع أخف من ملك العقد لأن العقد تنفسد
فيطل الدفع والدفع يفسد ولا تنفسد العقد فان اجاز أن يكون ملك المشقة معروفا وان كان بغير عينه من
عين فبصح ويلزم كما يبيع ملك الاعيان جاز أن يكون الدفع لغير التي فيها المنفعة بقومة دفع المقايضات اذا
دفع العين التي فيها المنفعة فهو كدفع العين اذا كان هذا الدفع الذي لا يستطاع فيها غير أبدا (قال الشافعي)

الاستغنى أخذ موصو
 الله في قسمه لمن جعله
 القلة ولو جاز ذلك بازي
 جميع ما أوجبه الله لمن
 جعله (قال) فانا
 روينان الشعبي أن
 رجلا وجد أربعة
 أو خمسة آلاف درهم
 فقال على رضى الله عنه
 لا قضين فيها قضاء بينا
 أما أربعة أخاص قلت
 ونجس للسلين ثم قال
 وانجس مردود عليك
 (قال الشافعي) رحمه
 الله فهذا الحديث
 ينقض بعضه بعضا اذا
 زعم أن عليا قال
 وانجس للسلين فكيف
 يجوز أن يرى السلين في
 مال رجل شيئا ثم يرد
 عليه أو يبعه وهذا
 عن علي مستنكر وقد
 روى عن علي رضى الله
 عنه باسناد موصول أنه
 قال أربعة أخاصه
 واقسم الخس في فقراء
 أهلك فهذا الحديث
 أشبهه بجديث على
 رضى الله عنه لعل عليا
 علمه أمينا وعلم في أهل
 فقرا من أهل السهمان
 فأمره أن يبعهم فيهم
 (قال الشافعي) رحمه
 الله وهم يخالفون
 ما روى عن الشعبي من

فقال قولنا في إجازة الأحاديث بعض الناس وشدها واحتج فيها بالآثار وزعم أن ما احتجنا به فيها حجة
 على من خالفنا في ردّها لا ينصرف منها ثم عدلنا ثبت منها فقال فيها أو قبل كما أنه عند نقض بعض
 ما ثبت منها وتوهم من ما سدد فقال الإجازات جائزة وقال إذا سأل رجل الرجل من الرجل عبدا أو مملوكا
 يكن للسائر أن يأخذ المأجر بالإجارة وأما يصح من الإجارة بقدر ما استخدم العبد أو سكن المسكن كانه
 تكرارى يتأثر ثلاثين درهما في كل شهر فمال يسكن لم يجب عليه شيء ثم إذا سكن وما فقد وجب عليه درهم
 ثم حكنا على هذا الحساب (قال الشافعي) فقلت لبعض من يقول هذا القول الخير وأجاع الفقهاء بإجازة
 الإجارة ثابت عندنا وعندك والإجارة ملك من المسائر للنفعة ومن المؤجر والعرض الذي بالمنفعة والبيع
 انما هي تحويل الملك من شيء إلى غيره وذلك الإجارة فقال لهم قائل ليست الإجارة يبيع قلنا وكيف
 زعمت أنها ليست يبيع وهي تملك شيء بتملك غيره قال الأثرى أن لها اسماء غير البيع قلنا قد يكون
 للبيع أسماء مختلفة تعرف دون البيع والبيع تجمعها مثل الصرف والسمك يعرفان بلا اسم بيع وهما
 من البيع عندنا وعندك قال فكيف يقع البيع بغير العلة لا يتم قلنا وليس قد توقع نحن وأنت
 البيع على الغيب إلى المدة البعيدة في السلم ونوقعها أيضا على الربط بكل والربط قد ينفذ ثم تغيرت
 المشتري إذا لم يقض حتى ينفذ في رده إلى رأس ماله وأن يترك الربط قائل فاما آخرها ما عن غلاة سنة إلى
 سنة أخرى وأما رجوع الرأس ماله بعد حبه وقد كان عليه ربطا بكل معلوم فلم يقض ماله كاملا
 ولم يكن في رده رأس ماله قال هذا كله مضمون قلنا أولست قد جعلته مضمونا ثم صرت أن أن تحكم
 له في المضمون بأحد حكمين تخبرنا أنت في أن يرد رأس المال وتبطل ما ربحه وضمن الربط بعدما انتفع
 به المسلم إليه ولم ينتفع المسلم وأما أن يؤخر ماله عن غلاة سنة بلا طبع من نفسه إلى سنة أخرى فقال هذا كله كما
 قلت وليكن لا أحد غيري فيه قلت فإذا كان قولك لا أحد غيري فيه حجة فكيف لم تجعل لنا الذي هو أضعف
 وأبين ونحن لا نجد غير حجة قال وما ذلك قلنا زعمنا أن البيع يجوز ويحل تخلفه مقبوضا وأن القبض
 يختلف فتمه ما يقض باليد ومنه ما يدفع إليه المفتاح وذلك في الدور ومنه ما يحل المالك يتصرف في المشتري
 وهو لا ينفق عليه ولا يقضه بيده وذلك مثل الأرض المحدودة ومنه ما هو مشاع في الأرض لا يدرى
 أشرفها هو أم غيرها غير أن شريكها كلها ومنه ما هو مشاع في العبد لا ينفصل أبدا وكل هذا يقال له دفع
 يقض به التمنن ويجب دفعه ويتمه البيع وهو قبض مختلف وذلك أنه لا يوجد فيه مع اختلافه غير هذا فلو
 قال المشتري نصف العبد البيع تم مقبوضا والقبض ما يكون منفصلا معروفا وليس يكون في نصف
 العبد قبض فانا أنقض البيع قلت القبض يختلف فإذا لم يكن دون نصف العبد مائل وسله اليك فهذا
 القبض الذي لا يستطيع غيري في هذا ومن دفع الدفع الذي لا يستطيع غيري فقد وجبه التمنن فالمنفعة التي
 في العبد بالإجارة لا يستطيع دفعها إلا بالبيع والعبد والمسكن فإذا نفقت لا يستطيع غيري فلم لا يجب
 ما تملك به المنفعة ما بين هذا فارق وقبض الإجارة انما هو دفع الشيء الإجارة وسلامته فإذا دفع الدار وسلت
 فله سكنها إلى المدة وإذا بقع العبد وسلم فله خدمته إلى مدة شرطه وخدمته حركة بحديثها العبد وليست
 في الدار مرة لتخدمتها انما منفعة فيها بحلته أياها ولا يستطيع أن يدفع ماله المسائر غير تسليم ما فيه
 المنفعة إليه وسلامته ما فيه المنفعة حتى تتم المنفعة إلى مدتها فان قال قائل فهذا ليس كدفع الأعيان
 الأعيان يدفع يرى وهذا دفع لا يرى قبل وما يختلف دفع الأعيان فته تكون عن أشرفها بغيرها عندك
 وتصفى فإذا رآها كتبت بالليار وقد كانت عندنا بغيرها مضمونة كالسليم مضمونا ويكون الدار بالصفة
 بغير عينه ويجب ثمنه وانما عوصة لآخرين فإذا أراد المسلم نقض البيع أو المسلم إليه يكن ذلك لأحد
 منهما وإن جابه المسلم إليه فقال المسلم لا أرضى قلت ليس ذلك إذا جاع على الصفة التي شرطت لم يكن لك
 خيار قال بلى قد يفعل هذا كله ولكن الإجازات هي منة فأنما هي معقولة كالسليم غيب موصوف قال

هو وان كان موصوفاً بغيره بصير الى أن يكون عيناً قلت يكون عيناً وهو لم يقل لا يكون فهل اخبارنا يكون
في الاعيان التي لم تقل فهي على الصفة قلنا لم لا نجعل ما اشترى ولم ير من غير السلم وقد وصفنا موصوف
السلم اذا جعل على الصفة يلزم كما يلزم السلم قال البيوع قد تختلف قلنا فتراكم تخييرها مع اختلافها لتفصل
وتربدان لتخبرها مع اختلافها قلنا وان اجزأها فهي صارت عنا قلنا الصفة في السلم قبل
يكون الشراء مفيدة موصوف بها شيء لم يخلق بعد من ثياب وطعام قال ولكنها تقع على عين فتعرف قلنا
فلا حارة في عين قائم تكون في ذلك العين قائمة تعرف فان زعمت أن الاجارة انما هي منفعة والمنفعة مفيدة
وقد تختلف فلم اجزأها ولم نقل فهل نقول من ردها وعبت من ردها ونسبته الى الجهة قلنا لا ترك السنة
واجماع الفقهاء وليس في السنة ولا اجماع الفقهاء الا التسليم ولا تضربه الامثال ولا تدخل عليه
المقاييس قلنا فاذا اجمع الفقهاء على اجزأها وصيروها ملكاً منفعة معقولة وان كانت لا تكون شيئاً كمال
ولا يوزن ولا يوزع واجازوها مغبية وأبسوها كما أبسوها وغيرها من البيوع ثم صرت الى عيب قولنا فهل اوانت
تخبرها وقولنا نقول مستقيم على السنة والآثار وصرت تخبر بحسن ابطالها فاذا قيل لك ان كانت
في هذا حجة فأبطالها وان لم يكن فيه حجة فلا تخبر به قلت لا ابطالها لان السنة واجماع الفقهاء فان قال
قائل فدع حجة من أخطأ في ابطالها وأجزأها كالاجازها الفقهاء فقد اجزأوها اذا اجزأوها فلا يجوز عندنا أن
يكونوا اجزأوها الا على أنها غلبة منفعة معقولة وما كان غلبة كالفقد يوجب حشنة والأصرت الى تخمين ابطالها
فان قال قائل فكيف صيرت هذا قبضاً والقبض ما يصير في يدي صاحبه الذي قبضه ويطلع عنه ملك الذي
دفعه قيل له ان الدفع من المالك لمن ملكه يختلف ألا ترى أن رجلاً لو ابتاع بوعاء ودفع اليه اثماً فانما
حاله الى القاضي فحس عليه بدفعها فان كان عبداً أو أوباً أو شيئاً واحداً سلمه اليه وان كان شيئاً غيراً بعينه
فكان طعاماً في بيت استوجبه كله بكل على أن كل مد درهم قال كله فكان يقبضه شيئاً بعد شيء لاجلة
كقبضه الواحد فقبض عليه بدفع كل منصف من هذا كما يستطاع قبضه فكذلك قضى عليه بدفع الاجارة
كما يستطاع ولا يستطاع فيها أكثر من تسليم الشيء المنفعة الى الذي ملكه المنفعة والمنفعة ما يعرف
كالشراء في الدار المشاعة معروف بحساب وفي غيره فان قال قائل فان الذي فيه المنفعة سلم ثم نهدم
المنزل أو عرت العبد فتكون أو جبت عليه دفع ماله وهو مائة ثم لا يستوفي بالمائة الا حق بعضها يكون
المؤاجر قد انتفع بالثمن قلنا بذلك رضى المستاجر قال ما رضى الابان يستوفي قلنا ان قدر على الاستيفاء
فذلك له وان لم يقدر اخذ ماله قال وأي شيء يشبه هذا من البيوع قلنا ما وصفتنا السلم ادفع لهذا مائة
درهم في رطب فحس الرطب ولم يوف منه شيئاً فيعود الى أن يقول لي خذ رأس مائة وقد انتفع به المسلم اليه
أو آخر مائة بعد محله سنة بلا رضاء منكم الى سنة أخرى فاذا قلت قد انتفع بحالي فلان اخذته فقد اخذت منة
حالي بلا عوض اخذته وان أخرت سنة فقد انتفع بحالي سنة بلا طيب نفسي ولا عوض اعطيت منه قال
لا أحد الا هذا فان قلت لك وصفتي السلم اليه بأنه نقيب من حق مضى الرطب قلت لا أحسنه اعدبك
عليه لانك رضى بمائته قلت ما رضى الا بالاستيفاء وقد كان يقدر على أن يوفى قلت وقد قلت الرطب
الذي يوفى منه قبل فالتسليم لغير العين انما استأجر وهو يعلم أن العين اذا ذهبت ذهبت المنفعة فكيف عبته
فيه وهو يعلم ولم يبق في السلم اليه الذي ضمن لصاحبه الرطب كمال معلوم بصفة من غير شيء بعينه السلم اليه
كان أولى أن يعيبه فيمن المستاجر وهو يقول في الرجل يبتاع الشيء من الرجل والشيء المباع يبيع ببدل
غائب عن المتبايعين ويدفع المشتري الى المشتري منه الثمن واقبال على أن يسلم البائع للشيء ما لا يشترى منه
وأنت تدفع اليه غنة ثم هلأ انشي المباع فيقول يرجع المشتري اليه وقد انتفع به برب السلعة ولم يأخذ
رب المال عوضاً فيقول المشتري أنت رضى بذلك وقد كانت تلك السلعة لو عت فله انتم انتقص البيوع وانما
رضيت بتمامها يقول أيضاً في الرجل يشترى الراعي بعد فخطبه ونفسه انتم يدخل بها وتخطيها ياد ونفسها

وجهن أحدهما انهم
يرزعون أن من كانت
له مائة درهم بدس
للولي أن يعطيه رولاه
أن يأخذ شيئاً من
السهمان للقسومة بين
من سمي الله تعالى
ولامن الصدقات تطوعاً
والذي يرزعون أن علياً
ترك له خمس ركاز رجل
له أربعة آلاف درهم
وله أن يكون له مال
سواهاو يرزعون أنه اذا
أخذ الولى منه واجبا
في ماله لم يكن له أن يعود
عليه ولا على أحد
يعوله ويرزعون أن لو
وليها هوس لم يكن له
حسبها ولا دفعها الى
أحد يعوله (قال
الشافعي) رحمه الله
واذا كان له أن يكتبها
والولى أن يردّها اليه
فليس واجبة عليه
وتركها وأخذها سواء
وقد ابطالوا هذا القول
السنة في أن في الركاز
الخمس وأطوا حق من
قسم الله من أهل
السهمان الثمانية فان
قال لا يصلح هذا الا في
الركاز قيل فان قيل لك
لا يصلح في الركاز ويصلح
فيما سوى ذلك من
صدقة وماشية وعمر

زوع وورق فالخفة عليه
الا كهي عليه والله
سبحانه وتعالى أعلم

(مختصر في النكاح
الجامع من كتاب
النكاح وما في أمر
النبي صلى الله عليه وسلم
وأزواجه)

(قال الشافعي رحمه
الله إن الله تبارك
وتعالى لما خصه به
رسوله صلى الله عليه
وسلم من وجهه وأبأن
بينه وبين خلقه بما
فرض عليهم من طاعته
أفترض عليه أشياء
خففها عن خلقه لم يرد
بها إن شاء الله قربة
وأبأ به أشياء حظرها
على خلقه زيان في
كرامته وتبين الغضبة
فإن ذلك أن كل من ملك
روجة فليس عليه
تخييرها وأمر عليه
الصلاة والسلام أن
يجوز نساءه ما خست به
فقال تعالى لا يحل لك
النساء من بعد قالت
عائشة رضي الله عنها
مأمت رسول الله صلى
الله عليه وسلم حتى أحل
له النساء قال كأنها
نعتي الذي حظره
عليه قال تعالى
وأمره مؤمنتان

هو الذي يلزمها فإذا فعلت جبرته على دفع العبد إليها ويكون ملكها له جميعا فإن باعته أو وهبت أو أعتقت
أو ورثت أو كتبت لازلته لهما ملك تام فإن طلقها قبل يكون من هذا شيء رجع نصف العبد فكان شيء يملكها
فيه فقد زعمت أن ملكها فيه تام كما يتم ملك من دفع العوض بالعبد ثم انتقص ملكها في نصفه فإن بدل لك
كف بتم ملكها ثم ينتقص قلت ليس في هذا قياس هو لم يدخل بها فلها نصف المهر إذا طلقها فإن قبل
لك كيف ينتقص نصفه رأيت ذلك جهلا ممن بقوله وقلت هذا مما لا يختلف فيه الفقهاء وترجم أيضا أنه إذا
اشترى عبدا فليس له فيه عيب كان ملكا جميعا إن باع أو وهب أو أعتق فإن لم يفعل فشاء عليه بالعيب
جسه وإن لم يشأ عليه وشاء انتقص السبع وقد كان تاما انتقصه وقد يبيع الرجل الشقص من الرجل فيكون
المشتري تام الملك لا يسئل البائع عليه ولا على أخذ منه ويكون له أن يبيع ويبع ويصنع ما يصنع ذوالمال
في ماله فإن كان له شئ فإراد أن يخلص منه يده بالثمن الذي اشتراه به وإن كان كارها أخذته وقد يجعل نحن
وأنت ملكا تاما ويؤخذ به الثمن ثم ينتقص بأسباب بعد تمامه فكيف عيب هذا في الاجارة وإن ما نقوله في
الاجارة إذا فلت التي التي في النفعة فلم يكن إلى الاستغناء سبيل ويرد المستأجر ما بقي من حقه كما يرد
لو اشترى خمسة طعام كل فقير بكذا فاستوفى عشرة أفقرته ثم استهلكها ثم هلك ما بقي من الطعام ردها عما بقي
من المال وأمرنا عشرة بحصصهم من الثمن وأنت تنقص الملك والاعيان التي فيها الملك فاقعة ثم لو عاين أحد
بها هلك هذا من أمر الناس فإن كان في نقض الاجارة إذا كانت العين التي فيها النفعة مد فانت عيب فنقص
الملك والعين المملوكة فاقعة أعيب فإن لم يكن فيه عيب فعيبه في جهل (قال الشافعي) ثم قالوا فيها أنصاف
دفع المستأجر الاجارة كلها إلى المؤجر قبل أن يسكن البيت أو يركب الدابة ثم أراد أن يرجع فمادفع لم يكن
ذلك له فإن كان دفع ما يجب عليه فهو ما قلنا وإن كان دفع ما لا يجب عليه فلا يرجع به فهو له به ولم يقطع
عنه ملكه إلا بأمر يترجم أنه لا يجب عليه أن يدفعه ولا يجب عليه من شيء إلا أن يسكن أو يركب وهم يقولون
إذا انتقصت الاجارة ردت له ما دفعه باسم الاجارة ولا واهبه فإن كان دفعه بالاجارة ولا يلزمه بها
دفع فينعي أن يرد عليه متى شاء ثم قال فيه قول آخر أعيب من هذا قال إن تكاري ذابته عاتة قدرهم فلم
يجب من المائة شيء فأراد أن يدفعها نادر بصرها كان حلالا فنقص له أنعي بمحول الكراء إلى النادر
وتنقصه من الدراهم قال لا ولكنه يصارفه بها يسعر يومه فلنا أن يحل الصرف في شيء لم يجب قال هو واجب
فلما قالوا يجب على صاحبه إذا لم يسلمه أجلا دفع مكانه كالأشترى رجل سلعة بمائة أو ضمن عن رجل مائة ولم
يسم أجلا كان عليه أن يدفع المائة كله وهذا قولنا وقول في الواجب كله إذا لم يسلمه أجلا فكيف قلت في
المستأجر الاجارة واجبة عليه وليس عليه أن يدفعها له أن يصارف بها والاجارة إلى غير أجل (قال الشافعي)
فإن قال هي إلى أجل معلوم وذلك أنه إذا استأجر عبدا سنة فكل يوم من السنة أهل معلوم ولكل يوم من
السنة أجر معلوم والمائة الدرهم التي استأجرها العبد السنة لازمة على هذا الحساب قيل له فانت قول فيه
أن مرض أحد عشر شهرا من السنة أو شهر من أهلها أو وسطها فلم يقدر على الخدمة أنيس إن قلت ينتظر
فاذا صح استخدمه فيا قبل فقد زعمت أن حصة أحد عشر شهرا أو الشهر قد كانت في وقت لازم ثم
استأجره أو كان واجبا لم يطل فإن جعلته أن يستخدمه أحد عشر شهرا أو شهر من سنة أخرى فقد
جعلت أجلا بعد أجل ونقل عمل سنة في سنة أخرى وإن قلت واجبة إن كانت فهذا الفساد الذي لا يشكل
لأن الاجارة تملك من عین معروف والمنفعة معروفة بتلك الدراهم مسماة فإذا كان التملك مغنيا
لا يدري يكون أم لا يكون لانه قد عتبت العبد وبأني وعرض فكيف يجوز أن تملك منفعة مغبية بدراهم
مغبية مسماة هذا التملك الذي بالدين والسلون يهون عن بيع الدين بالدين والتملك يبيع فإن قلت ذلك
المنفعة أن كانت فهذا أقس من قبل أن هذا خاطرة ويلزم أن تنفذ الاجارة كما أفسد هامن عاب قوله قال

وهبت نفسها انسي
 الآية وقال تعالى يا نساء
 التي لستن كالأحدم
 النساء ان تقنن
 فأنهن من بهن نساء
 العالمين وخصه بان
 جعله عليه الصلاة
 والسلام أولى بالمؤمنين
 من أنفسهم وأزواجه
 أمهاتهم قال أمهاتهم
 في معنى دون معنى
 وذلك أنه لا يحل
 نكاحهن بحال ولم
 تحرم منات ولو كن لهن
 لان النبي صلى الله عليه
 وسلم فسقوا زوج بناته
 وعن أخوات المؤمنين

(الترغيب في النكاح)
 وغيره من الجوامع ومن
 كتاب النكاح جديد
 وقديم ومن الاملاء على
(مسائل مالك)

قال الشافعي رحمه الله
 وأحب للرجل والمرأة
 أن يتزوا إذا تافت
 أنفسهما إليه لان الله
 تعالى أمره ورضيه
 ونذب السوء بلغنا أن
 النبي صلى الله عليه
 وسلم قال تناكروا
 تكروا قالوا بأبيكم
 الامحق بالسط وأنه
 قال من أحب فطرق
 فليست بسني ومن سني
 النكاح وشال ان

فقد يلزم في هذا شبه عاين من قليس يلزم اذا زعت أن الاجارة تحب بالقض وأن المنفعة معلومة وأنه
 لا قبض لها الا قبض الشيء فيه المنفعة فإذا قبضت كان ذلك قبضاً للمنفعة ان سلبت المنفعة وقد أجاز المسلمون
 هذا كله كأجازوا البيوع على اختلافها فزاحل بيع الطعام يضر بين أحدهما بصفة والأخر عي فلو
 اشترت من طعام عي ما لم تقبض كان صحيحاً فان أخذت في كتابه واستهلكته ما كتبت منه وهذا بعض
 المأنة القصير وجب على ما استهلكته بمحضه من الثمن وبطل عي من مأنة فان قال فالحسنة ليست عينا
 فهي معلومة من عين لا توصل الى أخذها لتستوفي الأباخذ العين فأخذ العين بكالها التي هي أكثر من
 المنفعة وجب الثمن على شرط سلامة المنفعة لا تعد والاجارة أن تكون واجبة فعله دفعها أو تكون غير
 واجبة والصرف عندنا وعند فهاربا (قال الشافعي) فإذا قيل له فان كانت أعان الاجارات غير واجبة
 فلا يحل له أن يأخذ بشئ لم يكن ولا يدري أ يكون أم لا يكون ثم يأخذ من جهة الصرف فيفسد من أنه غير
 واجبان الصرف فيعلم يجب بالقال ثم ولكن الاجارة واجبة وثنها واجب فلا يكون رافاً إذا قيل له وإذا
 كان واجبا فليدفعه قليس واجب وهم يرون عن عمر أو ابن عمر أنه تكاري من رجل بالدينه ثم صار فيه
 قبل أن يركب فان كان ثابتاً عن عمر فهو موافق قولنا بحجة لتعلمهم قال وإذا تكاري الرجل الدار من
 الرجل فالكرا لازم له لا يفسخ عت المكدري ولا المكري ولا بهال أ بما دامت الدار قائمة فإذا دفع الدار
 الى المكدي كان الكرا لازماً للمكدي كله الا يشترط عندنا كرا أنه الى أجل معلوم فيكون اليه
 كالبيوع وقال بعض الناس تفسخ الاجارات بعت أيهما مات ويقضها بالعذر ثم ذكر أشياء يقضها
 بها قد يكون مثلها ولا يقضها به (قال الشافعي) فقيل لبعض من يقول هذا القول أفلت هذا خبر قال
 روي عن شريح أنه قال اذا أتني الفتح برى فقبل له أ كذا تقول بقول شريح فسر يحل لارى الاجارة لازمة
 ويرى أن لكل واحد منهما فضاها بالاموت ولا عذر قال هكذا قال شريح ولستأ أخذ بقوله قيل فلخبر
 بما تخالف فيه وترجم أنه ليس بحجة قال فاعندنا فقمه خبر ولكنه يقع أن تكاري رجل من رجل منزلاً يسكنه
 فيموت ويولد لاحتاجون اليه فيقال ان شتم فاسكنوه وهم يأتمروا بغير أن يموت المؤجر فيقول ملك الدار
 لتغيره فتكون الدار ولده والميت لأجل شيئا يسكنه المستاجر بأمر الميت والميت لأمره حين مات فقيل
 له أو عليك الوارث الاعلى الميت قال لا قيل أقبض بد الوارث أبدا على أن يقوم الامقام الميت فيها قال لا قلنا
 فالميت قبل موته كان يقدر على أن يقض هذه الاجارة عن دار ساعة واحدة قبل انضمام مدتها عندنا من
 غير عذر قال لا قيل أفيكون الوارث الذي انما ملك عن الميت الكل أو البعض أحسن حالاً من المالك
 قال فهل رأيت ملكاً ينتقل ويملك على من انتقل اليه فيه شئ قلنا الذي وصفنا لك من أنه انما ملك ما كان
 الميت ملكاً كافاً له ونحن نوجد ملكاً ملكاً ينتقل ويملك على من انتقل اليه فيه شئ قال وأبنا قلنا
 أ رأيت رجلاً رهن رجلاً داراً تسوى بالعمامة ثم مات الرهن أنفسه الرهن قال لا قلنا لو قد انتقل ملك
 الدار فصار للوارث قال اما عليك الوارث أكان كان عليك الميت والمستقد أوجب فيها حقاً لم يكن له ففضه
 الا يافاء الرهن رحمه فالوارث أولى ان لا يقضه قلنا فلا نسحق تقبل مثل هذا من يجهل عليه في الاجارة
 ونجبه في الرهن ولا بد من أن تكون ناكراً للعق في رده في الاجارة وفي إقامته في الرهن لأن حالهما واحد
 أوجب الميت في كليهما حقاً عندنا وعندنا فلا يقضه بوجه حتى يستوفيه من أوجهه عندنا بحال وعندنا
 الامن عذر ثم تفسقه بعد الموت في الاجارة مما لا يكون عذراً في حياة المؤجر والعذر أبنائي أوقعته أنت
 لا اثر اولاً معقولا ولا أن لا تقضه بعد ولا غير عذر في الرهن وما بينهما في هذا فرق كلاهما أوجب له فيه
 ما لكه حقاً ارا عندنا وعندنا فاما أن يستامعا بكل حال وأبنا يزول أحد هاتين فنزل الآخر
 أ رأيت لو قال لك قائل وضعت العذر ففسخه في الاجارة وأنا بطلي في الاجارة وأفسخه في الرهن فافسحه

الرجل جعل ليرفع يده

والله من بعده (قال)

ومن لم تتق نفسه

الذي لا فاحب الي ان

يتقلى لعبادة الله تعالى

(قال) وقد ذكر الله

تعالى القواعد من

النساء وذكر عبدا

أكرمه فقال سيدا

وحصورا والصور

الذي لا باقى النساء ولم

يندبهن الى النكاح

فدل ان المندوب اليه

من يحتاج اليه (قال)

واذا أراد ان يتزوج

المراة فليس له ان

ينظر اليها حاسر عو ينظر

الى وجهها وكفها وهي

متخفية باذنها وبغير

ايتها قال الله تعالى

ولا يبدن زينتهن الا

ما ظهر منها قال الوجه

والكفان

(باب ما على الاولياء

والنكاح الاب البكر

بغير اذنها ووجهه

النكاح والرجل يتزوج

أمنه ويجعل عتقها

صداقها من جامع كلب

النكاح وأحكام

اقرآن وكتاب النكاح

املاء على مسائل مالا

واختلاف الحديث

(والرسالة)

قال الشافعي رحمه الله

الرجل ان تكون الحجة عليه الا ان يقال ما ثبت فيه حق اسلام وكان الحق حلالا لم يقضه عدل وقد تقدمه

الحق الواجب عند المسلمين (قال الشافعي) مع تبيين مثل هذا يقولون من ذلك الرجل يوصى الرجل

برقبته ولا خرا ن يزلها في كل سنة عشرة أيام ثم يموت الموصى برقبته الدار فيقال وارثه الدار فان أراد

منع الموصى بالزول قيل ليس ذلك أنت الدار ما لك ولهذا شرط في الزول ولا يحل عن أبيك الا ما كان

عليك ولا يكون الثغما أكثر مما كانه (قال الشافعي) فاما قوله ان مات المستاجر فلا حاجة بالورثة الى

المسكن فلو قاله غيره أشبهه ان يقول له است تعرف ما تقول (قال الشافعي) أرايت لو ان رجلا كان يريد

التجارة فاشترى دابة بألف وهو لا يعلم الا ان قالها الاستوجها مات له ورثة اطفال والراحلة تسوى ألفا ومائة

فقال عنهم وصى ا وكان فهم مدرك محتاج كان أبو هؤلاء يعني بالرواحل لتكسب فيها وهؤلاء لا يكتسبون

أو يعنى بها القتر من الجسار وقد أصبح هؤلاء يتاموا وفاة الرجل في يدهم يخرج بعدهم فافسخ البيع

وردا راعهم لحاجة الائتم ولا تنزعهم ان يذهب ان يكن أبوهم دفعها أو كان هذا في حمام اشتراه أو ما أشبه

على المنفعة فيه أو ما فيه المنفعة البسيرة قال لا فسخ شئ من هذا أو مضى عليهم ما قبل أبوهم في ماله

لانه فعله وهو علف فملككم عنه ما كان هو علف في حياته ولا يكونون أحسن حالا من أبيهم فيما ملكوه عنه

(قال الشافعي) قيل وكذلك الكراء يتكراه وهو حلال جائزه فقدمكم ما ملك أبوهم من منفعة المسكن

فان شاؤوا سكنوا وان شاؤا أكرهوا قال وزعم ان رجلا تزكراى من الرجل الف بعبر على أن يسير من بغداد

ثمان عشرة الى مكة فلف بالجمال ابه وعلفها بأثمانها وأقل أو أكثر وخرج الحاج فلم يبق الا هو وترك

الجمال الكراء من غيره للشرط حتى فاته الحج كان له ذلك ولم يغير شيئا قال فان ذلك الجمال قد غسر رثي

ومتعق الكراء من غيرك وكلفت مؤنة أت على أثمان ابل ومصدقه المكبرى فلا يقضى له عليه بشئ ويجلس

بلا مؤنة عليه لانه لم ياخذ منه شيئا وان كان قد غره وقال قائل هذا القول فان أراد الجمال أن يجلس وقال

بديالى أن ادع الحج وأصرف الى غيره فليس ذلك له فاذا قيل له ولم لا يكون ذلك قال من قبل أنه غره ففعله أن

يكترى من غيره وعقد له عقدة حلالا فليس له أن يقضه (قال الشافعي) فلم لا يكون العمل على

التكراى أن يجلس وقد عقده كما قال عقدة حلالا وعزته كما كان للتكراى أن يجلس ومالهما وجههما

واحد لو كان يكون لاحدهما في العقدة مالم يس لا خرا يعني أن يكون الكراء للتكراى الزم بكل وجه من

قبل أن المؤنة على الجمال في العلف وجس الابل وضماها ومن قبل أن لا مؤنة على المكبرى فهدا الى أحقهما

لوترق الحكم فيما أن يلزمه فأبطل عنه وأحقهما أن يبطل عنه فالزمه قال ولا فرق بينهما من قبل أن العقدة

حلال لا تنسخ الا اجتماعهما على فسخها (قال الشافعي) وسئل هل وجد عقدة حلالا لا شرط فيها ولا

عيب يكون لاحد المتعاقدين فيها مالم يس لا خرا فلهذا ذكره فاقبل وما بال هذه العقدة من بين العقد لاخير

ولا قباس (قال الشافعي) واذا اختلف المكراى والمكبرى في قولنا وقولهم تحالفا وتراد قيل لهم في هذا

كيف تحكمون بحكم البيع قال هو عليك وانما البيع عليك فقبل لهم فحكموا له بحكم البيع فيما أثبت

فيه حكم البيع فيقولون ليس يبيع وهم لا يقبلون هذا من أحد فاذا قيل لبعضهم أنت لا تصبر ومن في هذه

الاقاويل الى الخبر يكون جضر عته ولا قباس ولا معقول فكيف قلوه قالوا قاله أصحابنا وقال لنا بعضهم

ما في الاعادة الا ما قلتم من أن تحكم لها بحكم البيع ما كانت السلامة للمنفعة قائمة أو تبطل ولا تجوز رجاء

فقبله فتصير الى أحد الله ولين فلا علم صار له (قال) وان تكراى رجل من رجل دابته من مكة الى مر

فتعدي بها الى عسفان فان سلمت الدابة كان عليه كراؤها الى مر وكرا مثله الى عسفان فان عطبت الدابة قبله

الكراء الى مر وقبض الدابة في كراها كانت ثمانين حين تصدى بها من الساعة التي تعدي بها فيها كان أو

تعالى فقل كتاب
الله عز وجل وسنة نبيه
عليه الصلاة والسلام
على أن حقا على
الاولياء أن يزوجهوا
لمسرات البالغ اذا
أرذن الشكاح ودعون
الى رضا قال الله تعالى
واذا طلقتم النساء فبلغن
أجلهن فلا تضلوهن
أن ينكهن أزواجهن
اذا ارتضا بهن بالمعرف
(قال) وهذه آية
آية في كتاب الله تعالى
دلالة على أن ليس
لرأه أن يتزوج بغيرولي
(قال) وقال بعض
أهل العلم زلت في
معقل بن يسار رضي
الله عنه ونكأه وروح
أختر رجلا فطلقها
فانقضت عدتها ثم
طلب نكاحها وطلبت
فقال زرت جد أختي
دون غيلة ثم طلقها
أنكسها أبدا فزلت
هذه الآية وروى
عائشة رضي الله عنها
أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال أعمأ امرأة
نكحت بغير إذن ولها
فكاحها بأهل نكاح
فأنكسها فلها المهر
بما استقبل من فرجها
فإن استبرأ أو قال

اختلفوا فالسلطان ولي
من لا ولي له (قال) وفي
ذلك دلالات منها أن الولي
شركا في بيعه لا يبيع
التكاح إلا بهما يعضله
ولأنه يفسد التبرك في
بيعهم معنى الأفضل
نظرة لمطابقة الوضع
أن يتألهما من لا يكافئها
نسه وفي ذلك عار عليه
وأن العسقد يغير ولي
باطل لا يجوز بأجزائه
وأن الأصالة إذا كانت
بشبهة ففيها المهر
ودرى الحد (قال)
ولا ولاية لأوصى إلا عارها
لا يبطه وجعت الطريق
رفقة فهم امرأ ثيب
قوتل امرأه رجلا
منهم زوجها فجلده
ابن الخطاب رضي الله
عنه الزنا كح والمنكح
وردينكاهما وفي قول
التي صلى الله عليه
وسلم الأيم أحق بنفسها
مسن ولها والكر
تسأذن في نفسها
وأذنهما صمته دلالة
على الفرق بين الثيب
والكر في أمرين
أحدهما أن إذن الكر
الصمت والتي تخالفها
الكلام والآخر أن
أمرهما في ولاية
أنفسهما مختلف

ولأمونة أن سلب قال قائل منهم إنا لنعلم أن قدرتنا لنكون لحيث أن مننا الضمان والكرامولكا استحسننا قولنا
قلنا إن كان قولك عندك حقا فلا ينبغي أن تدعه وإن كان غير حق فلا ينبغي أن تقيم على شيء منه قال
فما الأحاديث التي عليها أعتقدتم فلناهم أما أحاديثكم فان سفيان بن عيينة أخبرنا عن شيبان بن غرقه
أه سمع النبي يحدث عن عروة بن أبي الجعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً اشتري به شاة
أو أخصه فاشترى له شاتين فباع أحدهما ديناراً وأباه شامودينار فعدله رسول الله صلى الله عليه وسلم في
بيعه بآخره فكان لو اشتري ترابا لم يجر فيه (قال الشافعي) وروى هذا الحديث غورسبان بن عيينة
عن شيبان بن غرقه فوصله وبرويه عن عروة بن أبي الجعد عن هذه القصة أو معناه (قال الشافعي) فمن
قال له جيع ما اشتري به بعه الله اشتري فهو أوزيد مملوك له قال إنما كان ما فعل عروة ومن ذلك ازدادوا ونظروا
لرسول الله صلى الله عليه وسلم وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنظره وازيداه واختار أن لا يضمنه وإن
عكس مالم لا عروة بماله ودعاه في بيعه وروى عروة بن أبي الجعد عن شيبان بن غرقه وأبو بكر بن أبي الجعد
عنهما في الوجهين معاً (قال الشافعي) ومن روى أن عكس شاة ديناراً فلك بلدين شاتين كان به أرضى وإن
معنى ما تضمنه أن أراد مالك المال بانه إنما أراد ملك واحدة وملكه المشتري الثانية بلا أمره ولكنه إن
شاملكه ما على المشتري ولم يضمنه ومن قال هله جمعاً بلا خبر قال إذا جازع له أن يشتري شاة ديناراً
فاخذ شاتين فقد أخذوا واحدة يجوز لجميع الدينار فوله وازداده ديناراً شاة لا مؤنة عليه في ماله في ملكها
وهذا أشبه القوانين بظاهر الحديث والله تعالى أعلم (قال الشافعي) والذي يخالفنا يقول في مثل هذه
المسئلة هو مالك الشاة نصف دينار والشاة الأخرى ومن إن كان لها المشتري لا يكون إلا حراً إن عكسها أبداً
بالمال الأول والمشتري ضامن لنصف دينار (أخبرنا) مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عبد الله وعبيد الله
ابن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما خرجا في جيش إلى العراق فلحقا قرامراً على عامل لعمرو فربحهما
وسهل وهو أمير البصرة وقال لو أقدر لكا على أمر أنفع لكا فعلت ثم قال لي ههنا مال من مال الله أرأيت
أن أبشعه إلى أمير المؤمنين فأسلفكاه فنتلخان متاعاً من متاع العراق ثم تبعه الله بالمد فنتقذوا ديناراً من
المال إلى أمير المؤمنين ويكون لكا الربح فقال لا ويدننا ففعل وكتب لهما إلى عمر أن يأخذ منهما المال فلما
قدما المدينة بآخراً فبحا فلما دفع إلى عمر قال لهما أكل الجيش أسلفكاه كإسلفكاه فقال لا فقال عمر قال
إنما أمير المؤمنين فأسلفكاه فأقذا المال ورجحه فأما عبد الله فسكت وأما عبد الله فقال ما ينبغي لك هذا
يا أمير المؤمنين لو هلك المال أو نقص لضمناه فقال أذياه فسكت عبد الله ورجعه عبد الله فقال رجل من
جلساء عمر يا أمير المؤمنين لو جعلت قراضاً فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه وأخذ عبد الله وعبيد الله
نصف ربح ذلك المال (قال الشافعي) ألا ترى إلى عمر يقول أكل الجيش أسلفكاه كإسلفكاه والله أعلم يرى
أن المال لا يحمل إليه مع رجل يسلطه فبتاعه ويبيع الأوفى ذلك جيش لال بلا منعة للبلين وكان عمرو والله
تعالى أعلم يرى أن المال يبعث أو يرسل به مع ثقة يسرعه المسير يدفعه عند مقدمه لا حاس فيه ولا منقصة
لرسول أو دفع للمصر الذي يحتاز إليه إلى قة يضمنه ويكس كما بابان يدفع في المصر الذي فيه الخليفة بلا
جس أو يدفع قراضاً فيكون فيه الجس بلا ضرر على المسلمين ويكون ففضل إن كان فيه جس إن كان له
فلما لم يكن المال المدفوع إلى عبد الله وعبيد الله واحد من ههنا وجوه لم يكن ملكاً للوالي الذي دفعه لهما
ههنا أمره فيما تملك إليه فيما يرى أن الربح والمال للبلين فقال عمر أديا ورجحه فلما راجعه عبد الله وأشار
عليه بعض جلسائه وبعض جلسائه عندئذ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعله قراضاً رأى
أن يفعل وكأه والله تعالى أعلم رأى أن الوالي القاضيه الحاكم فيمحق بصير إلى عمر وروى أن له أن ينفذ
ما منع الرأى مما وافق الحكم فلما كان لو دفعه إلى قراضاً كان على عمر أن ينفذ الحاكم له والعوض

فولاية الشيب أنها أحق
 من الزنى والولى ههنا
 الاب والله أعلم دون
 الاولاه ومثل هذا
 حديث خشنه رجبها
 أوهواهى شيب فكرهت
 ذلك فردد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نكاحه
 وفي تركه أن يقول
 لنفسه الآن نشأني أن
 تحيزني ما فعل أولي
 دلالة على أنها أجازته
 ما حاز والسكر مخالفة لها
 لاختلافهما في لفظ
 النبي صلى الله عليه
 وسلم ولو كانا سواء كان
 لفظ النبي صلى الله
 عليه وسلم أنها أحق
 بأنفسهما وقالت عائشة
 رضي الله عنها تزوجني
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأنا ابنة سبع
 سنين ودخل بي وأنا ابنة
 تسع وهى لا أمر لها
 وكذلك إذا بلغت
 ولو كانت أحق بنفسها
 أشبه أن لا يجوز ذلك
 عليها قبل بلوغها كما قلنا
 في المولود يقتل أبوه
 يحبس قاله حتى يبلغ
 قتل أو يعفو قال
 والاستثمار للبر على
 استجابة النفس قال
 الله تعالى لبيته صلى الله
 عليه وسلم وشاورهم في

بالمنفعة للسلبين في فضله رد ما صنع الولي إلى الجاحوز زعموا لصنعه لم يرد عليه وورثته فضل الرج الذي لم يرد له
 أن يعطيهما أو أنقلهما نصف الرج الذي كان له أن يعطيهما (قال الشافعي) قد كانا ضامنين المال وعلى
 الضمان أخذاء وولاهما ضمتاه الأثرى أن عمر لم يرد على عبيد الله قوله لو هلك أو نقص كتله ضامنين ولم
 يرد أحد من حضرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل عمر ولا أحد من أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لكان الرج بالضمان بل جمع عليهما الضمان وأخذ منهما بعض الرج فقال قائل
 قلل عمر استطاب أنفسهما قلنا وأما الحديث دلالة على أنه إذا حكم عليهما الأثرى أن عبيد الله وادعه
 قال فلم أخذ نصف الرج ولم يأخذ كله قلنا حكم فيه بأن أجازتهما كان يجوز على الابتداء لأن الولي
 لو دفعه إليهما على المقارضة جاز فلما رأى ومن حضره أن يأخذها المال غير تعد منها وأنها أخذت من
 وال له فكانا برابن والو أن ما صنع جاز فلم يرعهم ومن حضره ما صنع يجوز على البعض القراض أنضف فيه
 القراض لأنه كان نافذا الوقتة الولي أو لا ورفيه الفضل الذي جعله له على القراض ولم يرد منه شيئا بل
 منقعة للسلبين فيه (أخبرنا) عبد الوهاب عن داود بن أبي هند عن رباح بن عبيدة قال بعث رجل مع رجل
 من أهل البصرة بعصرة ذات برجل بالمدينة فأتاها بها المعوث معه بعرا ثم باعه بأحد عشر دينار فأقال
 عبد الله من عمر فقال لأحد عشر صاحب المال وحدث بالبيع حدث كتبه ضامنا (أخبرنا) الثقة
 من أصحابنا عن عبيد الله بن عمر بن لطفه (قال الشافعي) وابن عمر يرى على المشتري بالبضاعة تغيره
 الضمان ويرى الرج مع صاحب البضاعة ولا يجعل الرج مع من ضمن إذا المضع معه تعدي في مال رجل بعينه
 والذي يخالفني هذا يجعله الرج ولا أدري بأمره أن يتصدق به أم لا وليس معه خبر إلا أنهم عن شرح
 وهم يزعمون أن الأقاليل التي تلتزمها جامع النبي صلى الله عليه وسلم أو عن رجل من أصحابه أو جامع الناس
 عليه فلم يختلفوا وقولهم هذا ليس داخل في واحد من هذه الأشياء التي تلتزم عندنا وعندهم

(كراء الأبل والدواب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كراء الأبل جائز للحامل والزواجل والرواحل وغير ذلك من الجملوة وكذلك
 كراء الدواب للسرور والركاب والركاب والركاب وطرف الحمل والوطاء وكيف القتل إن شرطه لأن ذلك يختلف في زمان أو
 تكون الجملوة بوزن معلوم أو بكل معلوم أو بطرود ترى أو تكون إذا شرطت عرفت مثل غائر الخلبة وما
 أشبه هذا (قال الشافعي) فإن قال أتكاري منك مجلا أو مركبا أو زاملة فهو مفسوخ أن أرى أنها إذا
 اختلفا لم يوقف على حدها وإن شرط وزنا أو قال المالحتي أو أراءه مجلا وقال ما يصلحة فالقياس في هذا كانه
 فاسد لأن ذلك غير موقوف على حده وإن شرط وزنا أو قال المالحتي أو أراءه مجلا فلا كذلك ومن الناس من قال
 أحينه بقدر ما يراه الناس وسطا (قال الشافعي) ففقد الكراء لا يجوز إلا بأمر معلوم كالاجتزاج لليوسع
 الأعمولة (قال الشافعي) وإذا تكارى رجل مجلا من المدينة إلى مكة فشرط سيره معلوما فهو أصح وإن لم
 يشترط فالذي أحق أن المسير معلوم وأنه المراحل في زمان المراحل لأنها الأغلب من سير الناس فإن
 قال قائل كيف لا يسبق هذا الكراء أو سيره في حق قيل ليس إلا فساد ههنا موضع فإن قالوا أي شيء
 فسمه بل يند الباد بالبلدة ندد وسع وغله تختلف فيبيع الرجل بالدرهم ولا يشترط تعدا بعينه ولا يقصد
 البيع ويكون له الأغلب من نقد البلد وكذلك بلزهما الغالب من سير الناس (قال الشافعي) فإن أراد
 المكاري مجازة المراحل أو الجمل أو نفسه مخرجها أو جاوزتها فليس ذلك واحد منهما إلا رضاعا فإن كان
 بعدد أيام فأراد الجمل أن يقم يمر بطوي بقدر ما أقام أو أراد المكاري فليس لواحد منهما إلا رضاعا فإن كان
 المكاري التعب والقصير وكذلك يدخل على الجمل (قال الشافعي) فإن تكارى منه لبعده معبقة فأراد

الامر لعل أن لا حدة
ما رأى صلى الله عليه
وسلم وأكن لاستجابة
أنفسهم وليقتدى بسنته
فهم وقد أمر نعيما أن
يؤامروا بنته (قال
الزني) رحمه الله وروى
الشافعي عن الحسن عن
التي صلى الله عليه وسلم
قال لا تنكح الابوي
وشاهدي عدل ورواه
غير الشافعي عن
الحسن عن عمران بن
حصين عن النبي صلى
الله عليه وسلم (واحتج
الشافعي) بأن عباس
أمه قال لا تنكح الابوي
مرسود وشاهدي عدل
وأن مررد نكاحا لم يشهد
عليه الرجل نكاح السر
فقال هذا نكاح السر
ولا أجزئه ولو تقدمت
فبه رجعت وقال عمر
رضي الله عنه لا تنكح
المراة الا اذا نكح ولها أو
ذو الرأي من أهلها أو
السلطان (قال الشافعي)
والساجع مرات الفروج
فلا يحلن الا بما بين رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فبين وليا وشهودا أو اقرار
المسكوح به التنب
وصحت البكر (قال)
والنهود على العسل
حتى يعلم الجرح يوم

أن تركب القيل دون الهارب الا بميال أو النهار دون الليل أو أورد ذلك به الجاهل فليس ذلك لواحد منهم ولو تركب
على ما يعرف الناس العقبة ثم يزل فمضى يستمر ما تركب ثم تركب بقدر ما مضى ولا يتابع المضي فيغدره
والا لركوب فيضرب بالبعير قال وأما تركاها بلابا عما بها ركبا قال وان تكارى حوله ولم يدرك بأعيانها
ركب ما يحمله فان حمله على بعير غلط فان كان ذلك ضررا متافحا أمر أن يبدله وان كان شيئا بها تركب
الناس ليعجز على إبداله (قال الشافعي) وان كان البعير يسقط أو يعجز عصفاف منه العنت على ركه أمر
بإبداله (قال الشافعي) وعليه أن يركب المرأة البعير باركا وتزل عنه باركا لان ذلك ركوب النساء أما
الرجال فيركبون على الأغلب من ركوب الناس وعليه أن يفرقه الصلوات وينتظر حتى يصلها غير مجهل له
ولما لا بد له منه كالوصو وليس عليه أن ينتظره لغيره لا بد منه قال وليس للبعيل اذا كانت القرى هي
المارل أن يتعداها ان أراد الكلا ولا للكتري اذا أراد عرفة الناس وكذا ذلك ان اختلفا في الساعة التي
يسيران بها فان أراد الجال والاكترى ذلك في حشد ينظر الى مسير الناس بقدر المرحلة التي يريدان (قال
الشافعي) ولا يخفى أن تكارى بعير بعينه الى أجل معلوم ولا يجوز أن تكارى الاعتن وجوه لان
المكارى يتفجع عما أخذ من المكترى ولا يرم الجاهل الضمان للعمولة ان مات البعير بعينه كالجوز أن
يشترى شيئا غائبا بعينه الى أجل واعاجوز الكرا على مضمون بغيره مثل السلم وأعلى شيء يقبض
المكترى فيه ما كثرى عندها كترائه كاي قبض المبيع (قال الشافعي) فان تكارى بلابا عما بها فركبها ثم
ماتت رد الجاهل بما أخذ من حساب ما بقي ولم يضمن له الجوهة وذلك عملة للمزك بغيره والعبد يستاجر وأما
تأزمه الجوهة اذا شرطها عليه غير بلابا عما بها كابت لازمة لمقبال بكل حال والكره الامم للمكترى والكره
بكل حال لا يفسخ أبدا بيعتاهما ولا يموت واحد منهما هرقى مال الجاهل ان مات ومال المكترى ان مات
وتعمل وورثة الميت حولته أو ورثها أو كبا مشه وورثة الجاهل ان شاء أو قاما بالكره أو الايع السلطان في
ماله واستاجر عليه من وفى المكترى ما شرط له من الجوهة (قال الشافعي) وان اختلفا في الرحلة فراحل
لامكبو ولو لا استقبوا وان اكسر المحمل أو انقل أو بدل محملاته أو غلامته وان اختلفا في الزاد الذي يتفد
بعضه فقال صاحب الزاد أبده بورنه فالقبس أن يبدله حتى يستوفي الوزن قال ولو قال قال ليس له أن
يسبدل من قبيل أنه معروف أن الزاد ينقص قليلا ولا يبدل مكانه كان مذهبا والله أعلم من مذهاب الناس
(قال الشافعي) والدواب في هذا مثل الابل اذا اختلفا في المسير سار كما يسير الناس ان لم يكن بينهما شرط
لا متعبا ولا مقصرا كما يسيرا لا كثر من الناس ويعرف خلاف الضرر بل للمكترى الدابة والمكترى فان كانت
صعبة نظر فان كانت صعبة بنهما مشابة صعبة عوام الدواب أو تفار بهالزمت المكترى وان كان ذلك منها
مخوفا فان تكاراها بينهما ولم يعلم تناقضا الكراه ان شاء المكترى وان تكارى مر كافي المكترى الدابة له
غيرها مما لا يباين دواب الناس (قال الشافعي) وعلف الدواب والابل على الجاهل أو مالك الدواب فان تقب
واحد منهما فغفل المكترى فهو متطوع الا أن يرفع ذلك الى السلطان وينبغي السلطان أن يوكل رجلا
من أهل الرفقة بأن يعلف ويحسب ذلك على رب الدابة والابل وان خاف ذلك فلم يوجد أحد غير الرابك
فان قال قال بأمر الرابك أن يعلف لان من حقه الركوب والركوب لا يصلح الا بعلف ويحسب ذلك على
صاحب الدابة وحده اذا مرر عن ضرورة لا يوجد حقه الا هذا الا لا يضمن العلف والالتفت الدابة ولم يستوف
المكترى الركوب كان مذهبا (قال الشافعي) وفي هذا ان المكترى يكون أمين نفسه وان رب الدابة ان قال
لم يعلفها الا بكذا أو قال الامين علفها بكذا لا تفرق رجل قول رب الدابة في مالها سقط كثير من حق العالف
وان قبل قول المكترى العالف كان القول قوله فيما يرم غيره وان نظر الى علف مثلها فصدق به فيه فقد
خرج مالك الدابة والمكترى من أن يكون القول قولهما وقد تردد أشباه من هذا في الفقه فيذهب بعض
أصحابنا الى أن لا قياس وان القياس ضعيف وهذا كفي غير هذا الموضوع ويقولون يقضى فيما بين الناس بأقرب

له في التجارة أعلى مما
 في يديه ولو ضمن لها
 السيد مهرها وهو ألف
 عن الصدد لزمه فان
 باعها زوجها قبل
 الدخول بثلاث الآلف
 بعينها فالبيع باطل
 من قبل أن عقدة
 البيع والفسخ وقعا
 معا ولو باعها بألف
 لا بعينها كان البيع
 جائزا وعليها الثمن
 والشكاح مضور عن
 قبله وقبل السيدولة أن
 يسافر بعدد مئتمنه
 من الشروج من بيته
 إلى امرأته وفي مصد
 الأفي الحين الذي لا خدمته
 له فيه ولو قالت له أمته
 أعطني على أن أتكبح
 وصادق عتي فاعتقها
 على ذلك فلها التليار
 في أن تنكح أو تدع
 ويرجع عليها بعتها فان
 نكحت ورضى بالقيمة
 التي عليها فلا بأس
 (قال المرتضى) ينبغي في
 قياس قوله أن لا يميز
 هذا المهر حتى يعرف
 فيه الأمتهن أعقبتها
 فيكون المهر معلوما
 لأنه لا يميز المهر غير
 معلوم (قال المرتضى)
 سألت الشافعي رحمه
 الله عن حديث صفة

أن يكون ضمنهم بأنهم أخذوا أجرة على ما ضمنوا فكل من كان أخذ أجرة فهو في معناهم وإن كان على رضى
 الله عنه ضمن القصار والصانع فكذلك كل صانع وكل من أخذ أجرة وقد يقال للراعي صناعته الرعية
 والعمال صناعتهم لجل الناس ولكنه ثابت عن بعض التابعين ما قلت وألا من التضمين وأثره التضمين ومن
 ضمن الأجير بكل حال فكان مع الأجير ما قلعت أن يستعمله الشيء على ظهره أو يستعمله الشيء في بيته
 أو غير بيته وهو حاضر له أو وكل له بحفظه فلف ماله بأى وجه ما تلفه إذا لم يكن عليه جان فلا ضمان
 على الصانع ولا على الأجير وكذلك إن جنى عليه غيره فلا ضمان عليه والضمان على الجاني ولو عاب عنه أو تركه
 يجب عليه كان ضامته من أى وجه ما تلف وإن كان حاضرا معه فمحمل فيه علفا فلف بذلك العمل وقال
 الأجير هكذا يعمل هذا فلم أتعد بالعمل وقال المستأجر ليس هكذا يعمل وقد تعديت وبينهما ينة وألا ينة
 بينهما فان كانت الينة مثل عدلان من أهل تلك الصناعة فان قالوا هكذا يعمل هذا فلا يضمن وإن قال هذا
 تعدي على عمل هذا ضمن كان التعدي ما كان قلا أو كثر وإذا لم تكن ينة كان القول قول الصانع مع يمينه
 ثم لا ضمان عليه وإذا سمعتى أقول القول قول أحد قلست أقوله الأعلى معنى ما يعرف إذا ادعى الذى أحجل
 القول قوله ما يمكن بحال من الحالات لم يحل من الحالات لم أجعل القول
 قوله ومن ضمن الصانع فيما يجب عليه بغيره جاني على ما في يديه فالتلفه فرب المال بالخيار في تضمين الصانع
 لأنه كان عليه أن يرده إليه على السلامة فان ضمنه رجع به الصانع على الجاني أو يضمن الجاني فان ضمنه
 لم يرجع به الجاني على الصانع وإذا ضمنه الصانع فأقلس به الصانع كأنه أن يأخذ من الجاني وكان الجاني في هذا
 الموضوع كالجمل وكذلك لو ضمنه الجاني فأقلس به الجاني رجع به على الصانع الآن يكون أبرأ كل واحد
 منهما عند تضمين الآخر فلا يرجع به للصانع في كل حال أن يرجع به على الجاني إذا أخذ من الصانع
 وليس الجاني أن يرجع به على الصانع إذا أخذ منة بحال قال وإذا تكارى الرجل من الرجل على الوزن المعلوم
 والكيل المعلوم والبلد المعلوم فزاد الوزن أو الكيل أو نقصا ونقصا قل على أن رب المال والى الوزن والكيل قلنا
 في الزيادة والنقصان لاهل العلم بالصناعة لم يزد بما بين الزينتين ونقص ما بينهما وبين الكيلين هكذا فجعلنا
 تدخله آفة فان قالوا نعم قدر يرد ونقص قلنا في النقصان لرب المال قد عكن النقص عما زعم أهل العلم
 بلا جناية ولا آفة فلما كان النقص يكون ولا يكون قلنا نشئت أطفنا لك الجمل ما خالته ولا تعدي
 بنى أنفسنا على ذلك ثم لا ضمان عليه قلنا الصانع في الزيادة قلنا لرب المال في النقصان إذا كانت الزيادة
 قد تكون لامن حادث ولا ز يادو يكون النقصان وكانت ههنا زيادة فان لم تدعها فهي لرب المال ولا كراه
 لك فيها وان ادعتا أو فنار برب المال ماله تاما ولم نسل لك الفضل إلا بأن تخلف ما هو من مال رب المال وتأخذ
 وإن كان زيادة لا يز يمتثلها أو فنار برب المال ماله وقلنا الزيادة لا يدعها رب المال فان كانت لك تخلفها وإن
 لم تكن لك جعلناها كالمف يدب لك لاسدعها وعلنا الورع أن لا تأكل ما ليس لك فان ادعها رب المال
 وصدقته كانت الزيادة وعليه كرامتها وإن كنت أنت الكيل الطعام بأمر رب الطعام ولا أمينه معك
 قلنا لرب الطعام هو يقر بأن هذه الزيادة لك فان ادعتا بها في الكيلة التي أكرتت عليها
 ما سميت من الكراء وعليك اليمين ما رضى أن يحمل لك الزيادة فهو من لا يعطيك مثل فعملك
 بملك الذى جعل منه لاسدع عدلا لأن ترضى أن تأخذ من موضع فلا بحال ينشأ بين عين مالك ولا كراه
 عليك البعدوان وإن قلت رضى بأن يحمل لك مكيه بكرام معلوم وما زاد فقصاه فالك رضى في الكيلة جائز
 وفي الزيادة فاسدو الطعام لك وله كرامته في كله فان كان نقصان لا ينقص منه فالقول فيه كالقول في
 المسئلة الأولى فمن رأى تضمين الجمل ضمن ما نقص عن الكيلة لا يرفع عنه شيئا ومن لم يرضه لم يضمنه
 وطرح ضمن الكراء بقدر النقصان

صلى الله عليه وسلم
أعتقها وجعل عتقها
صدقة فقال لربي صلى
الله عليه وسلم في
النكاح أشياء لم يلبس
لغيره

(اجتماع الولاء وأولاهم
وتفرقهم وترويج
الغلو بين علي وعقوله

والصبيان من الجامع
من كتاب ما يحرم الجمع
بينه من النكاح القديم
وانكاح أمة المأذونة
وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه
الله ولا ولاية لأحد مع
الأب فان مات فالجد
ثم أول الجد ثم أبو أبي
الجد كذلك لان كلهم
أب في الثبوت واليكسر
سواء ولا ولاية بعدهم
لأحد مع الآخر ثم
الأقرب فالأقرب
من العصبة (قال
المزني) واختلف قوله
في الأخوة (فقال)
في الجديين انفرد
في درجة بأم كان أولى

(١) وجد في هامش
بعض الأصول ما معه
كان هذا الباب مكتوبا
في النكاح فنقلنا إلى
هنا اه

(اختلاف الاجور والمستاجر) (١) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا اختلف الرجلان في الكراء وتصادقا في العمل تخالفا وكان العامل أجوره فباعل قال وإذا اختلفا في الصناعة فقال أمرتك أن تصبغه أصفر أو تحيط قبضات فطعت فباعل قال الصانع بل علمت ما قلت لي تخالفا وكان على الصانع ما نقص الثوب ولا أجر له وإن زاد الصبغ فده. كل شر يكافئ زاد الصبغ في الثوب وإن نقصت منه فلا ضمان عليه ولا أجر له (قال الربيع) الذي بأخذه الشافعي في هذا أن القول قول رب الثوب وعلى الصانع ما نقص الثوب إن كان نقصه شيئا لانه مقر بأخذ الثوب محصيا ومدع على أنه أمره بقطعه أو صبغه كما وصفت فعله اليه بما قال فان لم يكن ينسب لطرف الثوب ولو لم يصر الصانع ما نقصته الصناعة وإن كانت زادت الصناعة فيه شيئا كان الصانع شر يكافئها إن كانت عينا قائمة فيه مثل الصبغ ولا يأخذ من الاجر شيئا فان لم تكن عين قائمة فلا شيء له (١)

(١) في اختلاف العراقيين (باب الاجور والاحارة) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اختلف الاجير والمستاجر في الأجرة فإن أبا حنيفة كان يقول القول قول المستاجر مع عينة إذا عمل العمل وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الأجير وفيما بينه وبين أجر مثله إلا أن يكون الذي ادعى أقل فقطعه إياه وإن لم يكن عمل العمل تخالفا وزاد في قول أبي حنيفة وبينني كذلك في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف بعد إذا كان شامتا مقار باقتب قول المستاجر وأحلفتة وإذا تفاوت لم أقبل وجعلت العامل أجر مثله إذا حلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استأجر الرجل أجرا فقتصدقا على الأجرة واشتلقا كم هي فان كان لم يعمل تخالفا وزاد الأجرة وإن كان عمل تخالفا وزاد أجر مثله كان كتر مما ادعى وأقل مما أقره المستاجر إذا بطلت العدة وزعمت أنها فسوخة لم يجز أن استدل بالمفسوخ على شيء وإن استدلت به كنت لم تستعمل المفسوخ ولا الصبغ على شيء قال وإذا استأجر الرجل بيتا شهر يسكنه فسكنه شهرين أو استأجره ليه إلى مكان فجاوز ذلك المكان فإن أبا حنيفة كان يقول الأجر قياسي ولا أجر له فيما لم يسكنه قد خالف وهو ضمان حين خالف ولا يجتمع عليه الضمان والأجر وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له الأجر قياسي وفيما خالف إن سلم وإن لم يسكن ذلك ضمن ولا يجعل عليه أجر في الخلاف إذا ضمنه (قال الشافعي) وإذا تكارى الرجل الدابة إلى موضع فخاوزه إلى غيره فعليه إراء الموضع الذي تكاراه إليه الكراء الذي تكاراهه وعليه من حين نهدي إلى أن ردها كراء مثلهم ذلك الموضع وإذا عطلت إزمه الكراء إلى الموضع التي عطلت فيه وقتها وهذا مكتوب في كتاب الإجازات (قال) وإذا تكارى الرجل دابة ليعمل عليها عشرة مخاتير فعمل عليها أكثر من ذلك فعطت الدابة فإن أبا حنيفة كان يقول هو ضامن من قيمة الدابة بحسب ما زاد عليها وعليه الأجر تاما إذا كانت قد بلغت المكان وبه يأخذون كان ابن أبي ليلى يقول عليه قيمتها ولا أجر عليه (قال الشافعي) وإذا تكارى الرجل الدابة على أن يحمل عليها عشرة مكابيل سمية فحمل عليها أحد عشر مكابلا فعطت فهو ضامن لقيمة الدابة كلها وعليه الكراء وكان أبو حنيفة يحجر عابه ضمان بقدر الزيادة كراهها على أن يحمل عليها عشر مكابيل فحمل عليها أحد عشر فيضمنه سها من أحد عشر سها ويجعل لأحد عشر مكابيلها ثم يزعم أبو حنيفة أنه إذا كان تكاراهامائة ميل فتعدي سها على المائة ميلا أو بعض ميل فعطت ضمن الدابة كلها وكان ينفى في أصل قوله أن يجعل المائة والزاد على المائة فكلها فضمنه بقدر الزيادة لانه يزعم أنه ضامن للدابة حين تعدي بها حتى ردّها ولو كان الكراء مقبلا ومدرا فانت في المائة الميل وإذا عرفت قيمة الملاح ففرق الذي فيها وقد جله بأجر ففرقة من بداهة ومن معالجته السفينة فإن أبا حنيفة كان يقول هو ضامن وبه يأخذون كان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في المائة مضاعة (قال الشافعي) وإذا فعل من ذلك الفعل الذي يفعل بعملها =

(أحياء الموات)

(أخبرنا الربيع) قال قال محمد بن إدريس الشافعي ولم أسمع هذا الكتاب منه وإنما أقرأه على معرفة أنه من كلامه قال وببلاد المسلمين شتان طام وموات فالطام لأهله وكل ما صلح به العماران كان حرم فقال أهله من طريق وقفا وموسيل مأمور وغيره فهو كالطام في أن لا يملكه على أهل الطام أحدا لا بأنهم والموات شتان موات قد كان عامر الأهل معروفين في الإسلام ثم ذهب عبارة فصار مواتا لا عبارة فيه فذلك لأهله كالطام لا يملكه أحد أبدا إلا عن أهله وكذلك حرافقه وطريقه وأقننته ومسائل مائه ومشاربه والموات الثاني ما يملكه أحد في الإسلام يعرف ولا عبارة ملك في الجاهلية ولم يملك فذلك الموات الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحيماوات فهو له والموات الذي للسلطان أن يقطعه من يعمر خاصة وأن يحمي منه

== في ذلك الوقت الذي فعل لم يضمن وإذا تعدى ذلك ضمن

(وفي أول اختلاف العراقيين) قال إذا أسلم الرجل إلى الخياط فباع طاقه قباه فقال رب التوب أمرتك بقبض وقال الخياط أمرتني بضاعه فإن أبلغته رجعه أنه كان يقول القول قول رب التوب وضمن الخياط قبضة الثوب وبه يأخذ يعني أي يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الخياط في ذلك ولو أن الثوب ضاع من عند الخياط ولم يختلف رب الثوب والخياط في عمله فإن أبلغته قبضة قال لا ضمان عليه ولا على القصار والصباغ وما أشبه ذلك من العمال إلا فيما جرت أيديهم بل يتناعن عن بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال لا ضمان عليهم وكان ابن أبي ليلى يقول هم ضامنون لها مثل عندهم وإن لم تكن أيديهم فيه وقال أبو يوسف هم ضامنون إلا أن يجيء شيء غالب (قال الشافعي) إذا ضاع الثوب عند الخياط أو القصار أو الصباغ أو أجبر أمر بيعه أو حال استوجره على تبليغه وصاحبه معه أو تبليغه وليس صاحبه معه ثم غرق أو حرق أو سرق ولم يضمن فيه واحد من الأجراء شيئا أو غير ذلك من وجوه الضيعة فسواء ذلك كله فلا يجوز فيه الإلزام من قولين أحدهما أن من أخذ أجرا على شيء ضمنه ومن قال هذا فاعلم على العارية تضمن وقال إنما ضمن العارية لمنفعة فبالاستعير فهو ضامن لها حتى يؤديها بالسلامة وهي كالسلف وقد يدخل على قائل هذا أن يقال له العارية ما ذون لك في الانتفاع بها بلا عوض أخذ منك المعبر وهي كالسلف وهذا كله غير ما ذون لك في الانتفاع به وإنما منفعتك في شيء تعلم فيه فلا يشبه هذا العارية وقد وجدتك تعطى الدابة بكرة فتنفع منها بعوض يؤخذ منك فلا تضمن إن عطلت في سبيلك وقد ذهب إلى تضمن القصار شيء فضمن قصارا أحرق بيته فقال تضمن وقد أحرق بيتي فقال شيء أرايت لو أحرق بيته كنت تترك له أجرتك (قال الشافعي) أخبرنا ابن عينة بهذا عنه (قال الشافعي) ولا يجوز إذا ضمن الصانع الأذى أو أن يضمن كل من أخذ على شيء أجرا ولا يتخلو ما أخذ عليه أجرا من أن يكون مضمونا والمضمون ما يضمن بكل حال والقول الآخر أن لا يكون مضمونا ولا يضمن بحال كالأضامن القديم بحال وقد روى من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله أن على بن أبي طالب رضي الله عنه ضمن القصار والصباغ وقال لا يضمن الناس إلا بئذ أخبرنا بذلك إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله عنه قال ذلك وروى عن عمر بن محمد بعض الصانع من وجه أضعف من هذا ولم نعلم واحدا منها يثبت وقد روى عن علي بن أبي طالب أنه كان لا يضمن أحدا من الأجراء من وجهه ولا يثبت مثله (قال الشافعي) وفات عن عطاه ابن رباح قال قال المستودع ما جئت بدمولان الجنابة لا تبطل عن أحد وكذلك لو تعدوا وضعتوا (قال الربيع) الذي يذهب إليه الشافعي فيما رأيت أنه لا ضمان على الصانع إلا ما جئت أيديهم ولم يكن يبيع بذلك خوفا من الفاع اه

(وقال) في القديم
هنا هو (قال المزني)
قد جعل الأخ للاب
والأم في الصلاة على
المت أولي من الأخ
للأب وجعله في الميراث
أولى من الأخ للاب
وجعله في كتاب الوصايا
الذي وضعه بخطه
لا أعلم سمعته إذا
أوصى لأقربهم به رجاء
أنه أولى من الأخ للاب
(قال المزني) وقيل في قوله
أنه أولى بالنكاح الاخت
من الأخ للاب (قال
الشافعي) رحمه الله ولا
يزوج المرأة أبنتها الآن
يكون عصبته لها (قال)
ولا ولاية بعد التسبب
اللافتق ثم أغرب
الناس بعصبه معتقها
فإن استوت الولاية
فزوجها بآذانها دون أسنم
وأفضلهم كفوا جازوان
كان غير كفوز ثبت إلا
باجتماعهم قبل
انكاحه فيكون حقها لهم
تركوه (قال) وليس
نكاح غير الكفو فهو حرم
فأراده بكل حال انما هو
تقصير عن المراجعة والولاية
وليس نقص المهر نقدا
في النسب والمهر لها
دونهم فهي أولى به
منهم ولا ولاية لأحد

منهم وتم أولى عنه فان
كان أولاهم مأمقودا
أو غائباً بعده كانت
غيبته أم قرية زوجها
السلطان بعد أن رضى
الخصاطب ويحضر
أقرب ولاتها وأهل
الحرم من أهلها
ويقول هل تنفون شئنا
فإن ذكره تظرفه ولو
عشله الولي زوجها
السلطان والعزل أن
تدعو إلى مثلها فتنتع
(قال) ووكيل الولي
يقوم مقامه فان
زوجها غير كفؤ لم يحز
وولي الكافرة كافر ولا
يكون المسلم ولي الكافرة
لقطع الله الولاية بينهما
بالدين الأعلى أمته وإنما
صار ذلك لأن النكاح
له تزوج صلى الله عليه
وسلم أم حبيبة وولي
عقده نكاحها ابن
سعيد بن العاص وهو
مسلم وأبو سفيان حى
وكان وكيل النبي صلى
الله عليه وسلم عمرو
ابن أمية الغنمى (قال
الزنى) ليس هذا حجة في
انكاح الأمه ونسبه أن
يكون أراد أن لا يعنى
لكافر في مسألة فكان
ابن سعيد ووكيله صلى
الله عليه وسلم مسلمين
(١) قوله وكل هؤلاء
أحياء الخ كذا بالأصل
وقامه له معجبه

ما رأى أن يحببه عالم النافع المسلمين وسواكل موات لا ماله أن كان إلى جنب قرية جامعة عامرة وفى
وادعمر بأهلها وبادية عامرة بأهلها وقرب نهر عاصم أو حصراء أو أين كان لافريق بين ذلك قال وسامع
أقطعه الخليفة أو أوالى أو جاعه ولا قطع من أحد موات لا ماله (١) كل هؤلاء أحياء لا فرق بينهم

(ما يكون أحياء)

(قال الشافعى) رجه الله تعالى وإنما يكون الأحياء ما عرفة الناس أحياء مثل الحياء ان كان مسكنافان
ببنى مثل ما بنى به مثله من بنان حجر أو لبن أو صدر يكون مثله بناء وهكذا ما أحياء إلا آدمى من منزل له
أو ولد أو ابن من حظارة أو غيره فأحياء ببناء حجر أو صدر أو بناء لان هذه العماره مثل هذا ولو جمع تراباً لحظارة
أو خندق لم يكن هذا أحياء وكذلك لبنى خيامه من شعر أو وبر يد أو خشب لم يكن هذا أحياء غلظه
الأرض بالأحياء وما كان هذا أحياء لم يكن لأحد أن ينزله فإذا أزاله صاحبه لم يملكه وكنان لغيره أن ينزله
وبعده وهذا كالسطح بضره المسافر أو المتجمع لغيب وكلاءه وكلناخ وغيره يكون الرجل أسحب به
حتى يفارقه فإذا فارق لم يكن له فيحق وهكذا الحظارة بالشول والخلاف وغيره وعماره القراس والزريع
أن يفرس الرجل الأرض بالقراس كلبناه إذا أتبته في الأرض كان كلبناه ينييه فإذا انقطع القراس كان
كأنه ادم البناء وكان مال الكلال أرض لا يحول عنه الامنه وبسبه وأقل عماره الزرع اذى لا يظهر ما
لرجل عليه التي تغط بها الأرض كإيالك ما بنى من القراس أن يحظر على الأرض بما يحظر عليه من حجر
أو صدر أو سقف أو تراب مجموع ويحظرها من زرعها فإذا اجتمع هذا فقد أحياء أحياء تكون به وأقل
ما يكفيه من هذا أن يجمع تراباً يحيط بها وأن لم يكن مر تقعا أو كومن أن تين به الأرض مما حولها ويجمع
مع هذا حرنها وزرعها وهكذا أن ظهر عليه ما سئل أو غلب مشترك أو ما سطر لان الماشتركة فان كان له
ماد خاص وذلك ما عين أو نهر يحفرها بسببها أو رافق هذا أحياء لها وهكذا ان ساق الهيا من نهر أو واد
أو غلب مشترك في ماء عينه أو خليج خاصة فسماها فقد أحياءها الأحياء الذي علكها (قال الشافعى)
ما لا يملكه أحد من المسلمين صنفان أحدهما يجوز أن يملكه من يحبه وذلك مثل الأرض تسمى الزرع
والقراس والآبار والعيون والمياه ورافق هذا الذي لا يملك صلاحه إلا به وهذا إنما تجلب منفعة بنى
من غيره لا كبر منفعة فيه هو نفسه وهذا إذا أحياء رجل بأمر وال أو غير أمر ملكه ولم يعلأ أبدأ إلا أن
يخبره من أحياءه يده والصنف الثاني ما تطلب المنفعة منه نفسه لطلب الهالاشى يجعل فيه من غيره
وذلك المعادن كلها الظاهر والباطنة من الذهب والبر والكميل والكبريت والنج وغير ذلك وأصل المعادن
صنفان ما كان ظاهراً كاللحم الذي يكون في الجبال ينتابه الناس فهذا لا يصلح لأحد أن يقطعه أحد أعمال
والناس فيه شرع وهكذا النهر والماء الظاهر فالمسلمون في هذا كلهم شركاء وهذا كالتك فيما لا يملكه
أحد كالماء فيما لا يملكه أحد فان قال قائل ما الدليل على ما وصفت قيل (أخبرنا) ابن عينة عن معمر
عن رجل من أهل مارب عن أبيه أن الأضى من حال سال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقطعه لم
مارب فأراد أن يقطعه أو قال أقطعه إياه فقبله أنه كالماء العذ قال فلا إذن (قال الشافعى) فتنعه
أقطع مثل هذا أفاضاً حى وقد قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجى إلا لله ورسوله فان قال قائل
فكيف يكون حى قيل هو لا يحدث فيه شيئاً تكون المنفعة فيه من عمله ولا يطلب فيه شيئاً لا يدرك إلا بالربة
عليه أن يستدل فيه شيئاً لا عر انلهو الماء والكلأ فلا يجوز ما خلق الله من هذا فقد حى خاصة نفسه
فليس ذلك ولكنه مشربك كبر كتم في الماء والكلأ الذي ليس في ملك أحد فان قال قائل فما صلاح
الأرض لبناء والقراس ليس حى قيل انه إنما يقطع من الأرض ما يضرب الناس وما يستغنى به ويتنفع
به هو وغيره قال ولا يكون ذلك إلا بما يحدثه هو فيه من ماله فتكون منفعة بما استمدت من ماله من بناء

ولم يكن لايها معنى في ولاية مسلمة اذا كان كافرا (قال الشافعي) فان كان الولي مسلما أو ضعيفا غير عال بموضع الخط أو سقيما مؤلما أو به علة تقصرجه من الولاية فهو كمن مان فإذا صلح صار وليا ولو قالت قد أذنت في فلان فأى ولا في زوجتي فهو جائز فأيهم زوجهما جازون تشاحوا أقرع بينهم السلطان ولو أذنت لكل واحد أن يزوجهما لأى رجل بعينه فزوجها كل واحد جاز فقد قال صلى الله عليه وسلم إذا تكلم الوليان فالاول أحق فان لم تثبت للشهود أيهما أول فالنكاح مفسوخ ولا شيء لهما وان دخل بها أحدهما على هذا كان لها مهر مثلها وهما يقران أيهما أعلم مثل أن تكون غائبة عن النكاح ولولا عياعها أنها تعلم أحلفت ما تعلم وأقرت لأحدهما لزما ولو زوجها الولي بأمرهما من نفسه لم يجز كالإيجوز أن يشتري من (١) قوله وحديثه

أحدثه أو غرس أو وزع لم يكن لأدى وما أحقره ولم يكن لأدى الإباحته وقد أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم الدور والأرضين فدل على أن الحق الذي منى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أن يحصى الرجل الأرض لم تكن ملكا ولا تعبيرا بآمال ينفعه فيها ولا منفعة يستحدث بها فيها لم تكن فيها هذه بمعنى قطع ما دون فيه لأحق منى عنه (قال الربيع) يريد الذي هو ما دون فيه الذي استحدث فيه بالنفقة من ماله وأما ما كان فيه منفعة بالنفقة على من جاءه ليس له أن يحصيه (قال الشافعي) ومن هذا كل عين ظاهره كنقط أو قارا أو كربت أو مومبا أو حجارة طاهرة كومياف في غير ملك لأحد فليس لأحد أن يصير هادون غيره ولا لسلطان أن ينعها لنفسه ولا لخاس من الناس لأن هذا كله ظاهر كالماء والكلا وهكذا أعضاء الأرض ليس للسلطان أن يقطعها لمن يصير هادون غيره لا لها طاهرة ولو أقطعها أرضا يصير هادون أعضاء فمرها كان ذلك لا حيث سجدت فيها ما وصفت عماله ما هو أنفع مما كان فيها ولو تجر رجل لنفسه من هذا شيئا أو منعه سلطان كان ظالما ولو أخذ في هذا الحال من هذا شيئا لم يكن عليه أن يرد أنه يشرك فيه من منعه منه ولا أن يضره على منعه شيئا منه وذلك أنه لم يأخذ شيئا كان لأحد فيضيه ما أحذمه وأمنع الرجل عما للرجل أن يأخذ من جهة الأمانة لا يلزمه غرام إلا أنه لم ينعها أن يحط بطلبها أو يزل أرضا يضمن له شيئا يضمن ما تلف لرجل أو أخذ عما كان ملكه لرجل ولو أحدث على شيء من هذا بناء قبل له حوله بناء له ولا يملكه فيما أحدث بقوله لأنه أحدث في ما ليس له بغير إذن فان كان أحدث البناء على عين لا ينع منفعتهما لم يحول بناؤه وقوله لا ينع من أحد من هذه المنفعة ولا ينع من أحد من هذه المنفعة من الساحل والأرض يرى أنها تصلح للطح لأحد فيها الابصنة وذلك أن محضر رايمان أعلاه فيضى ثم سرب إليها ما فيه خيلها فيظهر لمعها بذلك ويحضر عنها التراب فيظهر فيها في وقت من الأوقات ما ظهر فها لم يكن السلطان والله تعالى أعلم أن يقطعها للرجل أن يصيرها ثم تكون له كما تكون له الأرض بالزرع والبناء وذلك أن هذا أكثر عمارتها وان هذا شيء لا تاتي منفعة الابصنة وفيه وقيل ليس بدائم (١) وحديث معمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الخ فاما أخبر أنه دائم كالماء منه ذلك وهذا كالأرض يقطعها فيحضر فيها البئر لأن المنفعة كانت بحول دونها إلا بئره وفيه يعلم فيها تنقل المنفعة وتكثر ويختلف ولا يخلف (قال الشافعي) ثم تفرق القطائع فحين فتكون عما وصفت مما إذا أقطعها الرجل فأحياه ملكه من الأرض بالبناء والنقار والزرع والابو الملم وما أشبه هذا فإذا ملكه على أباد لا ينع وهكذا إذا أحياه ولم يقطع له كل من أحياه ما أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم أحياه وعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عطاه كل أحد من من سلطان غيره ثم يكون شيء يقطع المرفق بكونه الانتفاع ومنعه من غيره مما أقام فيه أو وكل له فإذا أقرقه لم يكن ملكا ولا يكون له أن يبيعه وذلك أنه أقطع أرفاقا لا يملك وذلك مثل المقاعد والأسواق التي هي طرق المسلمين كافة فمن عدل في موضع من بيع كان أحق به بقدر ما يصلح له متى قام عنه لم يكن له أن ينع من غيره قال وهكذا القوم من العرب يحلون الموضع من الأرض في أبنيتهم من الشعر وغيره ثم ينعون عنه لا تكون هذه عمارت تكون بها حيث نزلوا وكذلك لو بنوا خياما لأن خيام تحبف وتحول تحويل أبنية الشعر والفساطيط وهذا للمقاعد بالسوق ليس بأحياء وموت وفي أقصاع المعادن فولان أحدهما أنه مخالف لأقطاع الأرض لأن من أقطع أرضا فها معادن أو عملها ليست لأحد فسواء في ذلك كله سواء كانت المعادن ذهبا أو فضة أو نحاسا أو حديد أو ريشا في معنى الذهب والفضة عما لا يخلص الأمونة ولم يكن ملكا لأحد فالسلطان أن يقطعها له أن يقطعها بأمره وكانت هذه كالموت في أن له أن يقطعها بأمره وشأنه لا موت في أحد الولين وأن الموت لا يثبت حيث ثبتت أحياء ما هو عندنا أحييت مريم ثم ركت

نفسه (قال) وزوج
 الاب وأجد ابنة
 التي يؤيس من عقلها
 لان لها فيه عقا واغنى
 وربما كان شفاها وسواء
 كاتب بكرة أو يبا وزوج
 المغلوب على عقله أبوه
 اذا كانت به الى ذلك
 حاجة وابنه الصغير فان
 كان يجتونا أو يجولا
 كان النكاح مردودا
 لانه لا حاجة له اليه
 وليس لأب المغلوب على
 عقله أن يتخالف عنه ولا
 يضرب لامرأته أجل
 العين لانه ان كانت
 ثيبا فاقول بقوله أو
 بكرام يعقل أن يدفعها
 عن نفسه باقول أنها
 تمنع منه ولا يتخالف عن
 المنعوتة ولا يسرى
 زوجها من درهم من
 مالها فان هسرت
 وامتنعت فلا تنفقه لها
 ولا يلايه عليه فيها
 ويله ان الله فيها في
 أو طلق فان قدفها
 أو اتى من ولدها قبل
 له ان أردت أن تنسق
 ولدها فان زادا العين
 وقعت الفقرة وفي عنه
 الولدان؟ كذب نفسه
 لحقه الولد ولم يعسر
 وليس له أن يسزوج
 ابنة الصبي عبدا ولا

درا حياؤها وكانت في كل يوم مبتدأ الاحياء يطلبون ما فيها مما يطلب في المعادن فاقتطعه الموات ليصيه
 يثبت له ملكا ولا ينبغي أن يقطع المعادن الاعلى أن يكون له منفعته ما أحياها واحياؤها ادامة العمل فيها
 فاذا أعطاه فليس له منعهما من أحد عمل فيها ولا ينبغي أن يقطع منها ما لا يعمل ولا وقت في قدر ما يقطع الا
 ما احتل عمله قل منها ما عمل أو كثر والتعليل لامدان أن يقول قد عجزت عنها (قال الشافعي) فمن خالف بين
 اقطاع المعادن والارضين الأربع انبى أن يكون من جهة أن يقول ان المعادن انما هي شيء يطلب فيه ذهب
 أو فضة أو غير ذلك مما هو غائب عن الطالب مخلوق فله ليست الا دمين فيه منعة انما يتسونه ويخلصونه
 والتماسه ويخلصه ليس منعة فيه فلا يكون لاحد أن يتجمره على أحد الا ما كان يعمل فيه فاما أن يمنع
 المنفعة فيه غيره ولا يعمل فوقه فليس له ولقد رأيت للسلطان أن لا يقطع معدنا الاعلى ما أصف من أن
 يقول أقطع فلانا معدن نذا على أن يعمل فيها ورزقه الله أدى ما يجب عليه فيما يخرج منه واذا أعطاه
 كان لمن يبيعها العمل فيها وليس له أن يبيعها قال ومن جهة من فرق بين ملكها وبين ملك الأرض أن
 يقول ليس له بيعها ولا يبيع الأرض لاعدن فيها قال ومن قال هذا قال ولو ملكه اياها السلطان وهو
 يعملها ملكا بكل حال لم يكن له الاعلى ما وصفت وكان هذا حورا من السلطان رذ وان عملها هو يفرعها
 من السلطان كانت له حتى يعطها ومن قال هذا أشبه أن يحتج بأن الرجل يحضر البئر بالبادية فتكون له فاذا
 أورد ما شئت لم يكن له منع فضل ماؤها وجعل عمله فيها غير احيائه جعله مثل التزل يتزله بالبادية فلا يكون
 لاحد أن يحوله عنه واذا خرج منه لم يمنع منه من ينزله وجعله غير معلوك وسواقي هذا معدن الذهب والفضة
 وكل تبر وغيره مما يطلب بالعمل ولا يكون ظاهرا كظهور الماء والمخ الطاهر وأما ما كان من هذا الظاهر
 من ذهب أو غيره فليس لاحد أن يقطع ولا يمتعه ولتناس أن يأخذ وامته ما قدر وعمله وكذلك الشذر يوجد
 في الأرض ولو أن رجلا أقطع أرضا فأحياها بجماعة نساء أو زرع أو غيره فظهر فيها معدن كان عليه ملك
 الارض وكان له منعه كما يمنع أرض في القولين معا القول الثاني أن الرجل اذا أقطع المعدن فعل فيه فقد
 ملكه ملك الأرض وكذلك اذا عمله بغير اقطاع وما قلت في القولين معاني المعادن فاما أردت بها الارض
 القسفر تكون أرض معدن فيعملها الرجل معدن وفي القول الاول يكون عمله فيها لا يملك اياها الا ملك
 الاستمتاع منعه ما كان يعمل فيه فاذا عمله لم يمنعه غيره وفي القول الثاني اذا عمل فيها فهو كاحياء الارض يملكها
 أو لا يملك الاعنه (قال) وكل معدن عمل جاهلنا ثم أراد رجل استقطاعه ففيه أو قبل منها أنه كالبئر الجاهلية
 والماء العذبة فممنع أحد العمل فيه ولا يكون أحد أو ليه من أحد يعمل فيه فاذا استنقوا اليه فان وسعهم عملوا
 معا وان ضاق أقر عينهم أو هم يبدأ ثم تبع الآخر فلا تخرق شيئا وسوا فيه والثاني ان السلطان أن يقطع
 على المعنى الاول يعمل فيه من أقطعه ولا يملكه ملك الأرض فاذا تركه عمل فيه غيره والثالث يقطع فملكه ملك
 الارض اذا أحدث فيه عمارة وكل ما وصفت من اداء الموات واوطاع المعادن وغيره فاما ما أعني في عفو
 بلاد العرب الذي عامر وعشر وعصوه غير معلوك قال وكل ما ظهر عليه عنون من بلاد الجهم فعامر كله لمن
 ظهر عليه من السبلين على خمسة أسهم لاهل الخس منهم وأربعة لمن أوجب عليه فيقسم بينهم قسم الميراث
 وما ملكوا بوجه من الوجه وما كان في قسم أحد منهم من معدن فهو له كايظهر المعدن في دار الرجل
 فتكون له ويظهر بئر الماء فتكون له (قال الشافعي) وان كان فيها معدن ظاهر فوقع في قسم رجل بغيره
 فذلك له كما يقع في قسم النخلة بغيره فتكون له وكل ما كان في بلاد العنوة مما عمر مرة ثم ترك فهو كاحياء
 القائم لهارة وذلك ما ظهرت عليه الانهار وعمر بغير ذلك على نطف السماء وبالرشاء وكل ما كان لم يره قط
 من بلادهم وكان موافقا فهو كالموات من بلاد العرب لا يختلف في ألدلس ملك لاحد دون أحد من أراد أن
 يقطع منه ما قطع ممن أوجب أو لم يوجب هم سوا عليه لا يختلف حالهم فيها حروا وأرادوا من الاقطاع

غير كفؤ ولا يحبونا ولا
محبونا ولا يحبونا ولا
أرض ولا يحبونا ولا
له أن يكره أمته على
واحد من هؤلاء كاح
ولا يزوج أحد أحد
من به إحدى هذه
العلل ولا من لا يطاق
جماعها ولا أمة لأنه من
لا يخاف العنت ويسكن
أمة المرأة ولها ناذها
وأمة العبد المأذون
له في التجارة متنوعة
من السليقة يفتى
دينان كان عليه
ويحدثه غيرها ثم
أمنه ولو أراد السيد أن
يزوجها دون العبد أو
العبد دون السيد لم
يكن ذلك لأحد منهما
ولا ولاية للعبد بحال ولو
اجبعا على تزويجها
لم يحز (وقال) في باب
الخيار من قبل النسب
لو أنسب العبد لها له
حرفته كتمته وقد أذن
له سيده ثم علت أنه
عبد أو أنسب إلى
نسب وجدته وهي
فوقه فيها قولان
أحدهما أن لها الخيار
لأنه من كوح يمينه
وغرثي وجدته
والثاني أن الكساح
مفسوح كالوآذنت

قال وما كان من بلاد الجهم صلحا فانتظر ملكه فان كان المشركون مالكيه فهو لهم ليس لاحد أن يعمل
فيه معدنا ولا غيره الا بانتهم وعلمهم ماصولوا عليه قال وان كان المسلمون مالكيه شيئا منه بشئ ترك لهم
نفس ماصول على المسلمون لاهل الجنس وأربعة أجناسه جماعة أهل التي من المسلمين حيث كانوا
قد قسم لاهل الجنس رقه الارض والدور وجماعه المسلمين أربعة أجناس فمن وقع في ملكه شيء كان
له وان صالحو المسلمون على موافقة العامر بالموات مملوكا العامر وما كان في حق امرئ من معدن فهو
له وما كان في حق جماعة من معدن فيهم كما يكون بينهم ماسوا وان صالحو المسلمين على أن لهم الارض
ويكونون أحرارا ثم علمهم المسلمون بعد فان الارض كلها صلح وتسلم لاهل الجنس وأربعة أجناس الجماعة
المسلمين كما وصفت واذ اوقع صلحهم على العامر ولم يذكر العامر فقالوا لكم أرضنا فلهم من أرضهم
ما وصفت من العامر والعامر ما فيه أثر عارضا أو ظهر عليه الثمر أو عرفت عمارته وجهه وما كان من
الموات في بلادهم فمن أراد اقتطاعه من صلح عليه أو لم يصلح أو عجزه من صلح أو لم يصلح فسواء ذلك كان
غير مملوك كما كان عفو بلاد العرب غير مملوك لهم ولو وقع الصلح على عامر ما مواتها كان الموات مملوكا
ملك العامر كالمحور بيع الموات من بلاد المسلمين إذا صار رجل يجوز الصلح من المشركين إذا صار ودون
المسلمين فمن عمل في معدن في أرض ملكها لواحد أو جماعة فجميع ما خرج من المعدن لمن ملك الارض
ولاشي العامر في عمله لأنه متعد بالعمل ومن عمل في معدن بينه وبين غيره أدى إلى غيره نصيبه مما خرج من
المعدن وكان متطوعا بالمال لأجرة فيه وان عمل بانه أو على أنه ما خرج من عمله فسواء كره هذا
أن يكون حصة لا يعرفها الزاهب ولا الموهوبه ولم يقض فالأجرة في العمل والقاتل اعمل ذلك ما خرج من
عملك سواءه الخاف أن يتزكك العامر وكذلك أحبه أن يرجع فأخذ نصيبه مما خرج من عمله ويرجع
عليه العامر بأجر مثله في قول من قال يرجع وليس هذا كالدابة يأذن له في ركوبها لأنه قد عرف ما أعطاه
وقبضه

(عمارة ما ليس معمورا من الارض التي لا مال لها)

(قال الشافعي) كان يقال الحرم دلر رش ويسترب دار الاوس والخزرج وأرض كذا دار بني فلان على
معنى أنهم أزم الناس لها وان من زلها غيرهم أعمار لها شيئا بالاحتياز وعلى معنى أن لهم مياهها التي لا تصلح
مساكنها لأهلها وليس ماسته العرب من هذا دار التي فلان بالموجب لهم أن يكون ملكا مثل ما بنوه
أوزعوه وأخذ به ولا نه موات أحى كانه زلوه بختار بن وفاروقه وكما هي ما قارب ما عمرو وأعمار على كذا
أحيوا ما أحيوا ولا يملكون ما لم يحيوا (قال الشافعي) وبين ما وصفت في السنة ثم الاثر منه ما وصفت
قبل هذا الباب من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا شيء الا لله ورسوله ثم قول عمر رضي الله عنه انها بلادهم
ولولا المال الذي أجل عليه في سبيل الله تعالى ما جبت عليهم من بلادهم شيئا أي انها تنسب اليهم اذا كانوا
أزما الناس لها وأمنه (أخبرنا) مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من
أحيوا ما تاهمه وليس لعرق ظالم فيه حق (قال الشافعي) وجماع العرق الظالم كل ما حفر أو غرس
أوبن ظالم في حق امرئ بغير خروجه منه (أخبرنا) سفيان عن طاوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من أحيوا ما تاهم والامن الارض فله وعادى الارض لله ورسوله ثم هي لكم مني (قال الشافعي) ففي
هذه الحديثين وغيرهما الدلالة على أن الموات ليس ملكا لأحد بعينه وأن من أحيوا ما تاهم المسلمين
فله وإن الاحياء ليس هو التزول فيه وما أشبهه وأن الاحياء الذي يعرفه الناس هو اعمارة بالحر والند
والحفر لما بين دون انضطراب الأبنية وما أشبه ذلك ومن الدليل على ما وصفت أيضا أن ابن عينة أخبرنا
عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أطلع الناس الدور

فقال حتى من يري رهرة يقال لهم بنو عبيد بن زهرة رسول الله صلى الله عليه وسلم تكذب عنا ابن عبد قحطان
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يأتني الله اذ ان الله لا يقدر امه لا تؤخذ للضعيف منهم حقه (قال
الشافعي) والمدينة بين لابنتين تسب الى أهلها من الأوس والخزرج ومن فمعن العرب والجمع فلما كانت
المدينة صنفين أحدهما مشهور ببنينا مؤخر وغراس وزرع والآخر خراب من ذلك فأقطع رسول الله صلى الله
عليه وسلم انتصارا من ذلك من العسراء استدلنا على أن العسراء وان كانت منسوبة الى بني عبيد بن جهم
ليست ملكا لهم كل ما أحيوا وما بين ذلك أن ملكا أخبرنا عن ابن هشام عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال
كان الناس يتخبرون على عهد عمر بن الخطاب فقال عمر بن أبي أرماسمواتا فلهي له (أخبرنا) عبد الرحمن
ابن الحسن بن القاسم الارزقي عن أبيه عن علقمة بن فضالة أن أبا سفيان بن حرب قام بفناء داره فغضب رجله
وقال لسماء الأرض ان لها اسماء رعم ابن فرمد الأسلي أني لا أعرف حق من حقه لي بياض المروة وله سوداها
ولي ما بين كذا الى كذا فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال ليس لأحد الا ما أحاطت عليه حذرته ان احياه
الموات ما يكون زرعاً أو حفر أو يحاط بالجدران وهو مثل ابطاله التصغير فغير ما يمر به مثل ما يجبر (قال
الشافعي) واذا بان رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحد أرماسمواتا فلهي له والموات ما لا ملك فيه
لا أحد الصادون الناس فالسلطان أن يقطع من طلب ما أفاض أقطع كسبي كتابه ولم أقطع حق مسلم
ولا ضر راعليه (قال الشافعي) وخالفنا في هذا بعض الناس فقال ليس لأحد أن يحبس مواتا الا اذن
سلطان ورجع صاحبه الى قولنا فقال وعطية رسول الله صلى الله عليه وسلم أثبت العطاء في أحياء مواتا
فهو له عطية رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس السلطان أن يعطى انما ما لا يحل للانسان أن يأخذ من
موات لا مال له أو حق لغيره يعرفه والسلطان لا يحل له شيئا ولا يحرمه ولو أعطى السلطان أحد مواتا لا يحل
له لم يكن له أخذه (أخبرنا) ابن عيينة عن هشام عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير
أرضا وأن عمر رضي الله عنه أقطع العقيق وقال أن المسقطعون منذ اليوم أخبرنا مالك عن ربيعة
(قال الشافعي) ومن أقطعه السلطان البرم قطيعاً أو تحبيراً رضاقصها من أحد يمرها ولم يمرها رأيت
السلطان والله أعلم أن قوله هذه أرض كان المسلمون فيها سواد لا يمنعها منهم أحد وانما أعطنا كها أو
تركله وحوزها لا نأرا بنا الحارة لها غير ضرير بين على جماعة المسلمين منفعة لك وللمسلمين فيها يتلون من رفقها
فان أحبتها والاخيلنا من أراد احياها من المسلمين فأحيها فان أراد احلارأيت أن يؤجل (قال الشافعي)
واذا كان هذا هكذا كان للسلطان أن لا يعطيه ولا يدعه يتصرف على المسلمين شيئا لا يمر ولم يدعه أن يتصرف
كثيرا يعطيه لا يقوى عليه وتركه وعما رضاقوى عليه (قال الشافعي) وان كانت أرضا يطلب غير واحد
غيرهم فان كانت تسب الى قوم فطلبها بعضهم وغيرهم كان أحب الي أن يعطها من تسب اليهم بدون
غيرهم ولو أعطها الامام غيرهم لم أر بذلك اسباب كانت غير مملوك لا حدنوا وتشاؤوا فيها فضايق عن أن
تسهم رأيت أن يعطها من طلبها أولا فان شرعوا معارأيت أن يعطها لأخلفتهم لان يمرها فان استنوا في
ذلك رأيت أن يقرع بينهم فأيهم خرج سهمه أعطاه ما أولوا أعطاهم غير مرة لم أر عليه باس ان شاء الله وان
اتسع الموضوع أقطع من طلب منه فان بدأ أحد فأقطع تركه لغيره بالظرفي وسيلاً للموتة ختمه كل مالا
صلاح لما أقطعه الله

(من أحيى مواتا كان لغيره)

قال الشافعي أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن ربيعة بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل
مولاه يقال له هني على الخيل فقال له يا هني من جاحل قيس وانني دعيت اليه لم نأخذ دعوة القتلوم محبة

وأدخل رب الصرعة والغنية وأبى ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف فأنهم ان تهلك ما شئتم باربعان الى نخل
وزرع وان رب الصرعة والغنية يأتي بعيله فيقول يا أمير المؤمنين أقتاركم بالآبائك فالما هو الكلأ أهون
على من الذانير والدرام ويا أمير المؤمنين قل أنتم لبرون أي قد ظلمتم أنها لبلادهم فأتوا عليها في الجاهلية
وأسلوا عليها في الاسلام ولولا المال الذي أحل عليه في سبيل الله ما جئت على المسلمين من بلادهم شبرا
فقال ولوثت هذا من عمر باستخدم وصول أخذت به وهذا أشبه ما روى عن عمر رضي الله عنه من أنه ليس
لاحد أن يصير

(من قال لا حي الا حي من الارض والموات وما يطلبه الأرض وما عليك وكيف يكون الحي)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن
جثامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا حي الا لله ورسوله (وحدثنا) غير واحد من أهل العلم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم حي التبع (قال الشافعي) كان الرجل العربي من العرب اذا اتبع بلد انضبا وفي
يكن على جبل ان كنيته أو شتران لم يكن جبل ثم استواء ووقفه من سبع منتهى صوته بالعواد فثبت
بلغ صوته حاشا من كل ناحية فيرى مع العامة فيما واهو عن هذا من غير ضعف ساعته وما أراد قريه معها فرى
معها فترى أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهل لا حي الا لله ورسوله لا حي على هذا المعنى انما
وأر قوله الله كل حيي وغيره ورسوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كان يحيى اصلا جماعة المسلمين
لا ما يحيى غير من خاصة نفسه وذلك أنه صلى الله عليه وسلم لا يعل إلا ما لا غنا به وبالله عنه ومصلحتهم حتى
يصير مملكه الله من خمس الخمس مردود في مصلحتهم وكذلك الله اذا حس فوق سنته مردود في مصلحتهم
في الكراع والاسلح عذ في سبيل الله وأن ماله ونفسه كان مفرغا للطاعة لله تعالى فحلى الله عليه وسلم وجزاه
أفضل ما جزيه نبيا عن أمته (قال الشافعي) والحي ليس بأحياء موات فيكون لمن أحياء يقول رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حي الا لله ورسوله يحتمل معنيين أحدهما أن لا يكون
لاحد أن يحيى لآخر غير ما حيا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذهب هذا المذهب قال يحيى
الواحي كما حي رسول الله صلى الله عليه وسلم من البلاد لجماعة المسلمين على ما حيا رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا يكون لوال ان رأى صلاحا لعامة من حي أن يحيى بمجال شيئا من بلاد المسلمين والمعنى الثاني
أن قوله لا حي الا لله ورسوله يحتمل لا حي الا على مثل ما حي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذهب
هذا المذهب قال الخليفة خاصة دون الولاء أن يحيى على مثل ما حي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
والذي عرفناه تصاد لولا أنما حي رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حي التبع والتبع بلد ليس بالواسع
الذي اذا حي ضاقت البلاد بأهل المواشي حوله حتى يسئل ذلك الضرر على مواشيهم وأ أنفسهم كانوا يحبون
فما سواهم من البلاد سعة لانفسهم ومواشيهم وأن ما واهم لا يحيى أوسع منه وأن التبع يحتمل فيه
وأنه لو ترك فكان أوسع عليهم لا يقع موقع ضرر من عليهم لانه قليل من كثير غير مجاوز القدر وفيه صلاح لعامة
المسلمين بأن تكون الخيل المعتدلة ببل الله وما فضل من سهمان أهل الصدقات وما فضل من النعم التي
تؤخذ من أهل الجزية ترضى فيه فأما الخيل فقوة لجميع المسلمين وأمانهم الجزية فقوة لاهل التي فمن
المسلمين ومسلط سبل أخيرا لها لاهل التي والحامين للجاهدين هال وأما الابل التي تغفل عن سهمان أهل
الصدقة فيعذب بها أهل سهمان الصدقة لا يقي مسلم الا دخل عليهم من هذا صلاح في دينه ونفسه ومن
يلزمه امر من قريب وأعمامة من متخفي المسلمين فكان ما حي عن خاصتهم أعظم منفعة لعامة من أهل
دينهم وقرة عين على مخالفة دين الله من عدوهم وحي القليل الذي حي عن عامة المسلمين وخواص قرياتهم

نقص النسب عنها
وجعله لها في العبد
فقباسه أن يجعل له
انتخابا للعروق في نقص
النسب عنه كجعله له
في الأمة

(المراء لا تلي عقدة
التكاح)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال بعض الناس
زوجت عائشة ابنة عبد
الرحمن بن أبي بكر وهو
خائب بالشام فقال عبد
الرحمن أمسى بفتات
عليه في بناته (قال)
فهذا يدل على أنها
زوجه بغير أمره فقل
فكيف يكون أن
عبد الرحمن وكل عائشة
لفضل نظرهما ان حدث
حدث أو رأت في
مفقيه لا بتمحطا أن
تزوجها احتسابا ولم
يرأها بغير تزويجها
الا بعد مؤامره ولكن
فواحي وتكتب اليه
فلما علمت قال هذا وان
كنت قد دفوضت اليك
ففسد كان ينبغي أن
لا تهاجي على وقد يحور
أن يقول روي أي وكلي
من يزوجك فقلت قال
فليس لها هدف في التبر قيل
لا ولكن لا يشبه غيره
لانه روت أن النبي

الذين فرض الله عليهم الحق في أموالهم ولم يحرم عنهم شيئاً لم يتركوا بحال (قال الشافعي) وقدحى من حى على هذا المعنى وأمر أن يدخل الخي مائة من ضعف النخبة من حول الخي وبيع مائة من قوى على النخبة فيكون الخي مع قلة ضرره أعم منفعة من أن كثرته مبالى بهم وقدحى بغير رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رضى الله عنه أراضاً لم تعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم حالها وأمر فيها بنحو ما وصفت من أنه يبنى إلى حى أن يأمر به (أخبرنا) عبد العزيز بن محمد بن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر استعمل مولاه يقال هنى على الخي فقال له يا هنى ضم حناك للناس واتى دعوة الظالم فان دعوة المظلوم مجابة وأدخل رب الصرب عبور الغنية وأبى ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف فانهما ان تهلك ما شئتما رجعا إلى نخل وزرع وإن رب الغنية والصريمة يأتى بعالمه يقول يا أمير المؤمنين أفناركمهم بالأبائ فالأبائ والكلأ أهون على من الدراهم والدنانير وأمر الله على ذلك أسهلهم وزن أنى قد طلبتم انهم بالبلادهم فأتوا على الجاهلية وأسلموا على ما في الاسلام ولولا المال الذى أجل عليه في سبيل الله ما جئت على المسلمين من بلادهم شبرا (قال الشافعي) فى معنى قول عمر أنهم يرون أنى قد طلبهم انهم بالبلادهم فأتوا على الجاهلية وأسلموا على ما في الاسلام انهم يقولون ان منعت لاحد من أحد فن قاتل علما وأسلم أولى أن نغنى له وهذا كما قال لو كانت غنى نخله فلما كان لعمامة لم يكن فى هذا ان شافاه مغلظة وقول عمر لولا المال الذى أجل عليه في سبيل الله ما جئت على المسلمين من بلادهم شبرا أنى لم أجهل نفسى ولا خلاصتى وإنى جئت بها مال الله الذى أجل عليه في سبيل الله وكانت من أن كثر ما عنده مما يحتاج إلى الخي فنسب الخي إليها كثرتها وقد أدخل الخي خيلاً الفراء في سبيل الله فلم يكن ما حى ليصل عليه أولى بما عنده من الخي مما تركه أهله ويحلمون عليها في سبيل الله لأن كل تعزير الاسلام وأدخل فيها بل الضوال لأنها قليل لعوام من أهل البلدان وأدخل فيها ما فضل من سهمان أهل الصدقة من ابل الصدقة وهم عوام من المسلمين يحتاجون إلى ما جعل لهم مع ادخاله من ضعف عن النخبة من كل ما له وفي غمائل أموالهم عليهم غنى عن أن يدخلوا على أهل الخي من المسلمين وكل هذا وجه عام النفع للمسلمين (قال الشافعي) أخبرني عمى محمد بن علي عن الثقة أحسبه محمد بن علي بن حسين أو غيره عن مولاه نعمان بن عفان رضى الله عنه قال سينا نافع عثمان في ماله بالعالية في يوم صائف اذ رأى رجلاً يسوق بكرين وعلى الأرض مثل الفراء من الحر فقال ما على هذا الوأفام بالدينه حتى يبرد ثم روح ثم دنا الرجل فقال انظر من هذا فقلت أرى رجلاً مارد يسوق بكرين ثم دنا الرجل فقال انظر فنظرت فإذا عمر بن الخطاب فقلت هذا أمير المؤمنين فقام عثمان فأخرج رأسه من الباب فاذا مفع السجوم فأعاد رأسه حتى حاذاه فقال ما أخرجك هذه الساعة فقال بكران من ابل الصدقة تخلفوا وقد مضى بابل الصدقة فأردت أن ألحقهما بالخي وخشيت أن يضعا فبأسنى الله عنهما فقال عثمان يا أمير المؤمنين هل إلى الما والقتل وتكفيك فقال عدلى تلك فقلت عندنا من يكفىك فقال عدلى إلى ذلك ففنى فقال عثمان من أحب أن ينظر إلى القوى الأمين فليتنظر إلى هذا فاعاد السباها في نفسه (قال الشافعي) في حكاية قول عمر لعثمان في التكرير الذين تخلفوا وقول عثمان من أحب أن ينظر إلى القوى الأمين فليتنظر إلى هذا (أخبرنا) مالك عن ابن شهاب يعنى بما حكاه عن عمر وعثمان (قال الشافعي) وإن كان الخليفة مال يحمل عليه في سبيل الله من ابل وسبل فلا بأس أن يدخلها الخي وإن كان له منها مال لنفسه فلا يدخلها الخي فإنه ان يفعل ذلك لانه منع منه وأدخل لنفسه وهو من أهل الفتوة (قال الشافعي) وهكذا من كان له مال يحمل عليه في سبيل الله دون الخليفة قال ومن سأل الوالى أن يقطع في الخي موضعاً يعرفه فإن كان حى النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن الامتنع اياه عن رأى بطل عمارته وكان يكن عرف فيما ليس له أن يعرفه وإن كان حى أحد بعد وفاته كان يرى الخي حقاً كان له منه ذلك وإن أراد العبارة كان له منه العبارة وإن سبى فعمير لم يرب أن يطل عمارته

صلى الله عليه وسلم جعل النكاح بغير ولي باطلاً وكان يجوز لها أن تزوج بكراً أو بها غائب دون اخوتها أو السلطان (قال الرافى رحمه الله) معنى تأويله بغيروت عائشة عندى غلط وذلك أنه لا يجوز عنده انكاح المرأة أو كملها مثلاً فكيف يعقل بان تؤكل وهى عندى لا يجوز انكاحها ولو قال الله أمر من نفذ رأى عائشة فأمرته فأنكح خرج كلامه صحيحاً لان التوكيل للأب حينئذ والطاعة لعائشة فصحه وجهه ان يبرى تأويله الذى يجوز عندى لأن الوكيل وكيل لعائشة رضى الله عنها ولكنه وكيل له فهذا تأويله

(الكلام الذى ينفق به النكاح وانطبة قبل العقد من الجامع من كتاب التعريض بالخطبة ومن كتاب ما يحرم المجمع منه)

(قال الشافعي) رحمه الله أمسى الله تبارك وتعالى النكاح في كتابه باسمين النكاح

والله تعالى أعلم ويحتمل إذا جعل الحى حقا وكان هو فى معنى ما حى رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه حى
لئلا يجعله أن يبطل عمله وإن أدركه الوالى بماء لم يكن له ابطال عمله لان الله له اخراج له من الحى
وقد يجوز أن يخرج ما أحدثت حاشى من الحى ويحى غيره إذا كان غير ضرر على من جاءه عليه وليس
الوالى بحال أن يحيى من الارض الاقلها وقديسوع الحى حتى يقع موقعا بين ضرر على من حى
عليه وما أحدث من حى عرفاء أحد لم يكن عليه فى رعيته شئ أكثر من أن يمنع رعيته فاما غرم أو عقوبة
فلأعلم عليه

(تشديد أن لا يحيى أحد على أحد)

(قال الشافعى) أخبرنا مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من منع فضل الماء ليعتبه الكلا منعه الله فضل رجة يوم القيامة (قال الشافعى) فى هذا الحديث
ما دل على أنه ليس لأحد أن يمنع فضل ماءه وإنما منع فضل رجة الله معصية الله فلا كان منع فضل الماء
معصية لم يكن لأحد منع فضل الماء وفى هذا الحديث دلالة على أن ماء الماء أولى أن يشرب به ويسقى
وأنه إنما يعطى فضل ما يحتاج إليه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من منع فضل الماء ليعتبه الكلا
منعه الله فضل رجة وفضل الماء الفضل عن حاجة ماء الماء (قال الشافعى) وهذا أوضح حديث
روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الماء وأشبه معنى لان مالك راوى عن أبى الرجال محمد بن عبد الرحمن
عن عمر بن الحارث عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع نفع البئر (قال الشافعى) فكان هذا جلة تدب السلون
الباقى الماء وحديث أبى هريرة يردى الله عنه وأصحها وأبينها معنى (قال الشافعى) وكل ما يباين به يزيد
فى عين أو بر أو غير أن يرفع ملكه منه حاجته لنفسه وما شئت وزرع كان له فليس له منع فضله عن
حاجته من أحد يشرب أو يسقى ذاروح خاصة دون الزرع وليس لغيره أن يسقى منه زرعاً ولا شجرة إلا أن
يتطوع بذلك ماء الماء وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من منع فضل الماء ليعتبه الكلا منعه الله
فضل رجة فى هذا دلالة إذا كان الكلا شيا من رجة الله أن الله رقه خلقه عامة لأهلين وليس لواحد
منهم أن يمنعهم من أحد إلا بمعنى ما وصفنا من السنة والاثار التى فى معنى السنة وفى معنى الماء ليعتبه الكلا
الذى هو من رجة الله عام يحمل معنيين أحدهما أن ما كان ذريعة إلى منع ما أحل الله لم يحل وكذلك ما كان
ذريعة إلى إحلال ما حرم الله تعالى (قال الشافعى) فإن كان هذا هكذا فى هذا ما يثبت أن الذرائع إلى
الإحلال والحرام تشبه معنى الإحلال والحرام ويحتمل أن يكون منع الماء إنما يحرم لانه فى معنى تلف على
مالا غنى به لذوى الارواح والأدمن وغيرهم فادعوا أفضل الماء منعتوا فضل الكلا والمعنى الاول أشبه
والله أعلم فلان جماعة كانوا يباينون بآدابهم فاستقوا وفضل من هائى لهما من لاما له يطلب أن
يشرب أو يسقى إلى واحد منهم دون واحد لم يحز لى معه فضل من الماء أو هل منعه إياها كان فى عين
أو بر أو غير أو قيل لانه فضل ماء يزيدو يختلف وإن كان الماء سقاء أو حراماً وعادماً كان فهو مخالف
لما الذى يستلزمه فاصحابه معه وغرو كطعامه إلا أن يعطى المسلم والضرور أن يكون لا يجذب غيره بشراء
أو بيعه بشراء ولا يبعه بخلاف أربع عدى والله أعلم منعه لان فى منعه تأمله وقد وجدت السنة فوجب الضافة
بآدابهم فإما الماء أعزته ديار ثم يمين أن لمفسد منعه وأخف وئذ على من أخذ من من الطعام فلا يرى
من منع الماء فى هذا الحال إلا أنما كان معه فضل من ماءه وعادفاً ممن وجد على من الماء بغيره
صاحب الوعاء فجزأ لا يخرج من منعه

(إتباع الوالى)

(قال الشافعى) روى عنه أخبرنا بن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة قال لما قدم رسول الله

والنبي وولدت السنة
على أن الطلاق يقع
بما يشبه الطلاق ولم يحد
فى كتاب ولا سنة
إحلال نكاح الا
بنكاح أو تزويج
والهبة رسول الله صلى
الله عليه وسلم جمع أن
ينعقد بها النكاح بأن
تم بنفسه بلامه
وفى هذا دلالة على أنه
لا يجوز النكاح إلا باسم
التزويج أو النكاح
والفرج محرم قبل
العقد فلا يحل أبداً الا
بأن يقول الوالى قد
زوجتكها وأنكحتكها
ويقول المأطوب قد
قبلت تزويجها أو
نكاحها أو يقول
المأطوب زوجتها ويقول
الولى قد تزوجتكها فلا
يحتاج فى هذا إلى أن
يقول الزوج قد قبلت
ولو قال قد مملكتك
نكاحها أو نحو ذلك
فقبل لم يكن نكاحاً وإذا
كانت الهبة أو الصدقة
غلبت بها الإبدان والحرمة
ألتزم فكيف تجوز الهبة
فى النكاح فإن قبل
معه ما زاد وجئت من
فتوته قد أحلت ثلاث
أنسرب الذى زوجتكها
وهو لا يبيحه (قال)

طلبه سوى الخطبة
 هذا الله تعالى والثناء
 عليه والصلاة على رسوله
 عليه الصلاة والسلام
 وأوصية بتقوى الله ثم
 بحطه وأحب للسوي
 أن يفعل مثل ذلك وأن
 يقول ما قال ابن عمر
 أنكصل على ما أمر الله
 به من أماله يعرف
 أو ترعى بأحسن

ما يصل من الحارث
 ولا يشرى الصدوق
 ذلك من الجائع من
 كباب النكاح وكباب
 أبي ليلى والرجل يقتل
 أمته ولهز وج

قال الشافعي انتهى
 الله تعالى بالمسار إلى
 أربع تعري على أن يجمع
 أحد غير الله صلى الله
 عليه وسلم بين أكثر من
 أربع والآية تدل على
 أنها على الأحرار بقوله
 تعالى أو ما مأك
 أعانكم ومالك العين
 لا يكون إلا لأحرار
 الذين يملكون المال
 والعبد لا يملك المال
 قال فإذا قال الأربع
 فلا تأنل أن تزوج مكانه
 في عهدن لأن الله تعالى

(١) قوله دلالة أن
 سأل الاقطاع كذا بالاصول
 التي عندنا وتأمل كنه
 معصية (٢) قوله لمن
 يحتاج إلى الخي الخ كذا
 بالاصول ولعل الصواب
 فليس لمن يحتاج الخ
 وحرره اه معصية

صلى الله عليه وسلم المدينة أقطع الناس العور فقال حتى من بني زهرة يقال لهم بنو عبد بن زهرة نكح عنا بن
 أم عبد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تعتني الله إذا أن الله لا يقدر أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم
 حقه (قال الشافعي) في هذا الحديث دلائل منها أن حقاً على الوالي إقطاع من سأل الاقطاع من المسلمين
 لأن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله لا يقدر أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم حقه دلالة أن (١) لمن
 سأل الاقطاع أن يؤخذ للضعيف فيهم حقه وغيره ودلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الناس المدينة
 وذلك بين ظهراني عماره الانصار من النازل والفضل فلم يكن لهم بالعاصم منع غير العاصم ولو كان لهم يقطعه
 الناس وفي هذا دلالة على أن ما قارب العاصم وكان بين ظهرانيه وما لم يقارب من الموات سوا ذلك لا مالاً
 له فعلى السلطان إقطعه من سأل من المسلمين (قال الشافعي) أخبرنا ابن عينة عن هشام بن عروة عن أبيه
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع ابن أيرارث وأول ابن عمر بن الخطاب أقطع العقيق أجمع وقال ابن
 المستطوع قال الشافعي والعقيق قريب من المدينة وقوله ابن المستطوعون نقطعهم وإنما أقطع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثم عمر بن أقطع ما لا يملكه أحد يعرف من الموات وفي قول رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من أحيا مواتاً فهو له دليل على أن من أحيا مواتاً كان له كما يكون له أن أقطعه ما أتبع في أن عاك من أحيا
 الموات ما أحيا كاتباع أمره في أن يقطع الموات من يحبه لا يفرق بينهما ولا يجوز أن يقطع الموات من يحبه
 ولا مالاً له وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحيا مواتاً فهو له مطلقاً رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عامة لمن أحيا الموات فمن أحيا الموات فمطية رسول الله صلى الله عليه وسلم أحيا وعطى به في الجملة أثبت من
 عطية من بعده في النص والوجه وقد روي عن عمر مثل هذا المعنى لا يخالفه

(باب الر كاذر بوجدي بلاد المسلمين)

قال الشافعي رحمه الله الر كاذر في الجاهلية أخبرنا ابن عينة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن
 ابن عباس عن الصعب بن جثامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حي إلا الله ورسوله (قال الشافعي)
 فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حي إلا الله ورسوله لم يكن لأحد أن يزل بلداً غير معور فجمع منه
 شيوخه دون غيره وذلك أن البلاد لله عز وجل لا مالاً لهم إلا الدين وأما سأل الله إلا دين على منع
 ما لهم خاصة لا منع ما ليس لأحد به وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حي إلا الله ورسوله أن لا حي
 إلا حي رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاح المسلمين الذين هم شركاء في بلادنا ليس أنه حي لنفسه ودونهم
 ولو لا الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحومل من الأرض شيئاً لاحتج إلى الحي من المسلمين
 وليس لهم أن يحوملوا شيئاً لأنفسهم دون غيرهم (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم
 عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل مولاه يقال له هني على الحي (قال الشافعي) وقول عمر
 أنهم يرون أن قد ظلمهم ثم يقول يذهب رأيهم في حي بلاد غير معورة لنعم الصدقة ولنعم التي وأمرت
 بإدخال أهل الحاجة إلى الحي دون أهل القوت على الرعي في غير الحي إلى أن قد ظلمهم (قال الشافعي) ولم
 يظهر عمر رضي الله عنه وإن رأوا ذلك بل حي على معنى ما حي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل
 الحاجة دون أهل القوت وجعل الحي حوزاً لهم خلاصاً كما يكون ما عمر الرجل له خالصة دون غيره وقد كان
 ما سابق لعمارته فكذلك الحي إلى حي له من أهل الحاجة وقد كان ما سابق لحيي قال ويان ذلك
 في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لولا المال الذي أهل عليه في سبيل الله ما حجت على المسلمين من بلادهم
 شراً أنه لم يحجم المال على (٢) لمن يحتاج إلى الحي من المسلمين أن يحومل ورأى إدخال المصنف
 حقه دون القوي فكل ما لم يصمر من الأرض فلا يحال بينه وبين المسلمين أن يتزوا ويرعوا فيه حيث شأوا
 إلا ما حي الوالي لصلحة عوام المسلمين فجعله لما يحمل عليه في سبيل الله من نعم الجريه وما يصل من نعم

الصدقة فيعد لمن يحتاج اليه من أهلها وما يصير اليه من ضوال المسلمين وما شية أهل الضعف دون أهل القوة (قال الشافعي) وكل هذا عام المنفعة وجوه لان من حل في سبيل الله فذلك لجماعة المسلمين ومن أرسله أن يعطي من مائة الصدقة فذلك لجماعة ضعفاء المسلمين وكذلك من ضعف من المسلمين فرغته ما شية فذلك لجماعة ضعفاء المسلمين وأمر عمر رضي الله عنه أن لا يدخل نعمان غفان وابن عوف لقوتها في أموالهما ونهـ ما لو هلك ما شيتها لم يكونا بمن يصير كلا على المسلمين فكذلك يصنع بمن له غنى غير الماشية

(الاحباس)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال جيع ما يعطى الناس من أموالهم ثلاثة وجوه ثم يشعب كل وجه منها والعطايا منها في الحياة وبعد الوفاة واحد فالوجهان من العطايا في الحياة معتقرا الأصل والفرع فأحد هاتين بكلام المعطى والاخر يتهم بأمرين بكلام المعطى وقبض المعطى أو قبض من يكون قبضه قبضا (قال الشافعي) والعطايا التي تتم بكلام المعطى دون أن يقبضها المعطى ما كان ذاتا من جهة الكلام من المعطى له جازا على ما أعطى لم يكن للعطى أن علك ما خرج منه فيه الكلام وجوه أمد وهذه العطية الصدقات المحرمات الموقوفات على قوم بأعانتهم أو قوم موصوفين وما كان في معنى هذه العطايا مما سبل محبوسا على قوم موصوفين وإن لم يسم ذلك محسرا فهو محرم باسم الحبس (قال الشافعي) فإذا شهد الرجل على نفسه يعطيه من هذه ففي حال يتركها أعطاه قبضا أو لم يقبضها متى قام عليه أخذها من يدي معطيا وليس لمعطيا حبسها عنه على حال بل يحجر على البسه وإن استهلك منها شيئا بعد استهلاكه باطلها ضمن ما استهلك كأيضه ما أحبتي وأستهلكه لأنه أخرج من ملكه فهو والأجنبي فيما استهلك منه سواء ولو مات من جعلت هذه الصدقة قبل قبضها وقد أغلقت غلة أخذها ورث حصته من غلتها لان الميت قد كان مالكا لما أعطى وإن لم يقبضه كما يكون له غلة أرض لو غصها أو كانت وديعة في يدي غيره فحدها من أقر بها وإن لم يكن قبض ذلك ولو مات المنتصديق باقيل أن يقبضها من تصدق بها عليه لم يكن لأورثتها شيء وكانت لمن تصدق بها عليه ولا يجوز أن يقال رجع موروثه والموروث إنما يورث ما كان ملكا لبت فإذا لم يكن للتصدق الميت أن علك شيئا في حياته ولا يحال أبدا لم يجر أن علك الوارث عنه بعد وفاته ما لم يكن له أن علك في حياته بحال أبدا قال وفي هذا المعنى العتق إذا تكلم الرجل بعق من يجوز له عتقه ثم العتق ولم يحج إلى أن يقبله العتق ولم يكن للعتق ملكه ولا عبرة لملكه بكونه فيه بيع ولا هبة ولا ميراث بحال والوجه الثاني من العطايا في الحياة ما أخرج به المالك من يده ملكا ما لا يقربه بهته أو يبيع ويرث عنه وهذه من العطايا يحل لمن أخرج به من يده أن علكه بوجوه وذلك أن برث من أعطاه ويرد عليه المعطى العطية أو يهبها له أو يهبها له ما لا يملكه هذا مثل الصل والهبة والصدقة غير المحرمة ولا التي في معناها التبديل وغيره وهذه العطية تتم بأمرين استهاد من أعطاه وقبضها بأمرين أعطاه والمحرمة والسلة تجوز بلا قبض قيل تقليد الهدى وإنه ماله وسياقه وإيجابه بغير تقليد يكون على ماله بلاغه البيت وتحرره والصدقة منه مما صنع منه ولم يقبضه من جعل له وليس كذلك ما تصدق به بغير حبس مما لا يبره الأقبض من أعطيا لنفسه أو قبض غيره ممن قبضه له قبض وهذا الوجه من العطايا ما عطفه أن عتقه من أعطاه إياها لم يقبضه متى رجع في عطيته قبل قبض من أعطيه فذلك لأنه وإن مات المعطى قبل قبض العطية فالعطى بالخيار أن أحب أن يعطيا ورثته عطيا بعد أن أعطاه موروثا عن المعطى لان المعطى لم يملكها فعل وذلك أحب إلى له وإن شاء عتقها عنهم وإن مات المعطى قبل قبضها المعطى فهي لورثته المعطى لان ملكها يتم للعطى قال والعطية بموت الميت في الوصية لمن أوصى له في حياته فقال إذا مت ففلان كذا

أحل لمن لا امرأته أربعاء وقال بعض الناس لا يتك أربعاء حتى تنقضي عدة الأربع لاني لا أحب أن يجتمع ماؤه في خمس أو في اثنتين (قلت) فأنتم ترعصم لو خلاجهن ولم يصبرن أن عليهن العدة فلم يجتمع فيهن ماؤه فأجبه النكاح وقد فرق الله تعالى بين حكم الرجل والمرأة فجعل البسه الطلاق وعليها العدة فجعلته بينهما ثم ناقض في العدة (قال) وإن قلت أجمعت عليه العدة كما جعلتها عليها أفيقتب ما يقتب المعتدة من الطبيب والخروج من المنزل قال لا قلت فلا جعلته في العدة بعناها ولا فرق بما فرق الله تعالى به بينه وبينها وقد جعلهن الله من بعد من الأجنيات لانهن لا يحالن له إلا بعد نكاح زوج وطلاقة أو موته وعدم تكون بعده والأجنيات يحالن له من ساعته قال ولو قتل المولى أمته أو قتلت نفسها فلا مهر لها وإن باعها حلت لا يقدر عليها فلا مهر لها حتى يدفعها

اليه وان طلب أن يتوثمها
معها يتكلم بكن ذلك
على السيد (قال)
ولو ولي رجل جارية
ابنه فأولها كان عليه
مهرها وقتها (قال
الزرق) قياس قوله أن
لا تكون ملكا لبيه
ولا أم ولد بذك وقد أجاز
أن يزوجه أمته
فولدها فأذا لم تكن له
بان يولد لها من حلال أم
والد بنية فكيف يولي
حرام وليس بشر ينفقها
فيكون في معنى من
اعتق شركه في أمة وهو
لا يحلها أم ولد بشر ينفق
إذا أحبلها وهو معسر
وهذا من ذلك أبعاد
(قال) وان لم يحبلها
فعليه عقرها وصومت
على الابن ولا بنية بان
حرم عليه وقد رضع
امراه الرجل بنيه
جاريته الصغيرة فصرم
عليه ولا بنية (قال
الشافعي) وقال الله
تعالى والذين هم
لنفر وجهم حافظون
الاية وفي ذلك دليل
أن الله تبارك وتعالى
أراد الاحرار لان العبيد
لا يملكون وقال عليه
الصلاة والسلام من
باع عبدا وله مال فإله

فله أن يرجع في الوصية ما لم يمت فإذا مات ملك أهل الرضا باوصاهاهم بلا قبض كان من المعطى ولا بعده
وليس الورثة أن ينعموا الموصى لهم وهو لهم ملكا تاما قال وأصل ما ذهبنا اليه أن هذا موجود في السنة
والأثر وأنها مفترقا بينه أبا عاوقا

(الخلافا في الصدقات المحرمات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالتابع بعض الناس في الصدقات المحرمات وقال من تصدق بصدقة محرمة وسلبها
فألصدقة باطل وهي ملك للتصدق في حياته ولو ارثه بعد موته قبضها من تصدق بها عليه أو لم قبضها وقال في
بعض من يحفظ قول قائل هذا أن اردنا الصدقات الموقوفات بأمر قلت له وما هي فقال قال شريح جاء محمد
صلى الله عليه وسلم بالطلاق الحبس فقلت له وتعرف الحبس التي جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطلاق قال
لا أعرف حبسا إلا الجبر يا محترم فهل تعرف شيئا يقع عليه اسم الحبس غيرها (قال الشافعي) فقلت له
أعرف الحبس التي جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطلاق وهي غير ما ذهبت اليه وهي بنية في كتاب الله عز
وجل قال أذكرها قلت قال الله عز وجل ما جعل الثمن من بكرة ولا سائمة ولا وصيلة ولا حام فهذه الحبس
التي كان أهل الجاهلية يحبسونها باطل الله شر وطهر فيها أو يطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم باطل الله
ياها وهي أن الرجل كان يقول إذا نزع خللي لم ألق فأنزع مني هوام أي قدحى ظهره فيصرم ركبوه
ويجعل ذلك شبهة بالعقوبة ويقول في البصرة والوصيلة على معنى يوافق بعض هذا ويقول لم يصد أنت حر
سائمة لا يكون لي ولا ذك ولا عني عقلت قال فهل قيل في السائمة غير هذا فقلت نعم قيل أنه إذا نفي البهائم
قد سبيك (قال الشافعي) فلما كان العتق لا يقع على البهائم ودرسول الله صلى الله عليه وسلم ملك العبرة
والوصلة والحام إلى ما ذكره وأثبت العتق وجعل الولاء لمن اعتق السائمة وحكمه بمثل حكم التسب ولم يحبس
أهل الجاهلية عتقته دارا ولا أرضا بغير حبسها وانما حبس أهل الاسلام (قال الشافعي) فالصدقات يارمها
اسم الحبس وليس لأن يخرج مما زعمه اسم الحبس شيئا لا يخرج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على
ما قلت وقلت أخبرنا شفيان عن عبد الله بن عمر بن حفص العمري عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب قال
الخطاب ملك ما نعتهم من خير اشتراها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أتأصت ما لا مال
أصيب مثله قط وقد أردت أن أقرب به إلى الله عز وجل فقال حبس الأصل وسبل الثمرة (قال الشافعي)
وأخبرني عمر بن حبيب القاضي عن عبد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب قال يا رسول الله
أي أصبت ما لا من خير لم أصب ما لا قط أعجب إلى أو أعظم عندي منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن
شئت حبست أصله وسلبت عمره فتصدق به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم حكى صدقته قال الشافعي
فقال إن كان هذا ثابتا فلا يجوز إلا أن يكون الحبس الذي أطلق غير الحبس التي أمر بحبسها قلت هذا عندنا
وعندك ثابت وعندنا كثر من هذا وإن كانت الحجة تقوم عندنا وعندك بأقل منه قال فكيف أجرت
الصدقات المحرمات وإن لم قبضها من تصدق بها عليه فقلت أبا عاوقا فقال وما الاتباع فقلت له
لما دال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ماله فأمره أن يحبس أصل حاله ويسبل غرمدل ذلك على أجازة
الحبس وعلى أن عمر كان يلبس حبس صدقته ويسبل غرها بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لا يلبس غيره قال
فقال أفهتقول قول النبي صلى الله عليه وسلم حبس أصلها ويسبل غرها اشتراط ذلك هل تعلم والمعنى الأول
أظهره وأعلمه من الخبر دالة أخرى قال وما هي قلت إذا كان عمر لا يعرف وجه الحبس أفعله حبس
الأصل ويسبل الثمر ويدع أن يعجز جهنم يديه إلى من يلبس عليه ولن حسبا عليه لانهما لو كانت
لائم الأبا نخرجها الحبس من يديه إلى من يلبس دونه كان هذا أولى أن يلبس لانه الحبس لا يلبس لانه ولكن
عليه ما يشره ولم يكن في إخراجها من يديه شيء يرد فيها ولا في إمساكها يلبسها شيء يخص صدقته ولم يزل

لبائع الآن يشترطه
البائع فدل الكتاب
والسنة أن العبد لا يملك
حالا بخل وانما يضاف
إليه ما لا يضاف إلى
الفرس سرجه وإلى
الراعي غنمه (فان قيل)
فقد روي عن ابن عمر
رضي الله عنه أن العبد
يتسرى (قيل) وقد
روى خلافه قال ابن
عمر رضي الله عنهما
لا يملك الرجل الأوليّة
إن شاء بعها وإن شاء
وبها وإن شاء صنع بها
ما شاء قال ولا يملك أن
يتسرى العبد ولا أن يملك
تكمّل فيه الحرية
بالحال ولا يفسخ نكاح
حامل من زنا وأحب
أن تمسك حتى تضع
وقال رجل النبي صلى
الله عليه وسلم إن
امرأتي لا ترد بلامي
قال طلقها قال إنني
أحبها قال فأمسكها
وضرب عمر بن الخطاب
رضي الله عنه رجلا
وامرأة في زنا وحرص
أن يجمع بينهما فأبى
الغلام

(نكاح العبد وطلاقه
من الجالس من كتاب
قديم وكتاب حديث
وكتاب التعريض)

عمر بن الخطاب المتصدق بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى فمبالغا فصادقته حتى قضاه الله تساركا
وتعالى ولم يزل على بن أبي طالب رضي الله عنه إلى صدقته يبيع حتى قضى الله عز وجل ولم يزل فاطمة عليها
السلام على صدقته حتى قضى الله تساركا وتعالى (قال الشافعي) أخبرنا بذلك أهل العلم من ولد فاطمة وعلى
وعمر ومواليهم ولقد حفظنا الصدقات عن عدد كثير من المهاجرين والأنصار لقنحني إلى عدد كثير من
أولادهم وأهلهم منهم لم يزلوا يرون صدقاتهم حتى ماتوا يتل ذلك العامة منهم عن العامة لا يختلفون فيه وإن
أكرمنا عندنا بالدية ومكة من الصدقات لم يزل يصدق بها المسلمون من السلف بأنوا حتى ماتوا
وان نقل الحديث فيها كالتكليف وإن كنا قد ذكرنا بعضه قبل هذا فإذا كنا إنما أجازنا الصدقات وفيها العلل
التي أبطلها صاحبها من قول شريح جاء محمد بطلاق الحبس بأنه لا يجوز أن يكون مال جملوا كأنهم يخرجوه
مالكه من ملكه إلى غير مالكه كله إلا بالنسبة وتباع إلا تاروق كيف استعناهم في أجازتها وأجازتها أكثر
ونترك اتباعهم في أن يجوزها كما جازوها ولم يزلوا أحد افتل فاطمة فيه من القياس قلته لما أجاز
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع الأصل أصل المال وتسل الثمن ذلك على أنه أجاز أن يخرجوه
مالكه المال من ملكه بالشرط إلى أن يصير المال محبوبا لا يكون للمالك يبعه ولأن يرجع المبيع كما
لا يكون لمن سبل ثمره عليه بيع الأصل ولا ميراثا فكان هذا مالا مخالفا لكل مال سواء كان كل مال سواء
يخرج من ملكه إلى مالك غيره عليه بيعه وهبته ويجوز للمالك الذي أخرج من ملكه أن يملكه بعد خروجه
من يديه يبيع وهبته وميراثا وغير ذلك من وجوه الملك ويجمع المال المحبوس الموقوف العتيق الذي أخرجوه
مالكه من ماله بشئ جعله الله في غير ملك نفسه ولكن ملكه منفعة نفسه بلاما يتركه بملك
الحبس من جعل منفعة الماله بغير ملك منه رتبة المال وكان خارجا لملكه من يديه غير ما على نفسه أن يملك
المال ووجه أيا كان محرم أن يملك العبد بشئ أيا فاجعه ما في معنيين وإن كان العبد مفارقا في أنه لا يملك
منفعة نفسه غير نفسه بملكه منفعة المالك وذلك أن المال لا يكون مالا كالمالك إلا تكمين فلو قال
قائل الماله أنت لم يكن حرا ولو قال أنت موقوف لم يكن موقوفا لأنه يملك منفعة أحدا وهو إذا قال
أبيد أنت فقد قدم ملكه منفعة نفسه فقال قد قال فيها فقهاء المكين وحكامهم قد عابوا حديثا وقد علمنا
أهمهم يقولون قول وأبو يوسف حين أجاز الصدقات قال قول في أهم يجوزون ولها صاحبها حتى عوت
واحتج فيها بأنه إنما أجازها اتباعا وأن المتصدقين بها من السلف ولو هاتى ما قبلها لكان قد صدقنا فيها وبعض
البصريين إلى أن الرجل إن لم يخرجهما من ملكه إلى من يلهادونه في حياته لم يصدق بها عليه كانت
منتقضة وأزلهما منية الهبات وتابعنا بعض المدنيين فيها واختلفا في الهبات (قال الشافعي) قلته
له قد حفظنا عن خلفنا ما وصفت وما أرف عن أحد من التابعين أنه أبطل صدقة بأن لم يدفعها المتصدق بها
إلى وال في حياته وما هذا إلا شيء أحد منهم من أن يكون قوة حجة على أحد وما أدري لعله يسمع قولكم
أو قول بعض البصريين فيه فاتبعه فقال وأنا أقوم بهذا القول عليك قلته هذا أقول بخالفه فكيف
تقوم به قال أقوم به لمن قاله من أصحابنا وأصحابنا فأقول إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه محل عائشة
جدا عشرين يوما ثم من قبل تقضيه فقال له لو كنت خرتني وقضيتك كان ذلك وإنما هو اليوم مال
الوارث وإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ما بال رجال يضاؤون أن يبيعهم بخلافهم عما كانوا من مات
أحدهم قال مال أبي نخلته وإن مات ابنه قال مالي ويدي لأخيه لا أخيه يجوز هو الوالد دون الوالدني
يكون إن مات أحق بها وأنه شكي إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه قول عمر فرأى أن الوالد يجوز ولده
مادا مواصفارا فأقول إن الصدقات الموقوفة فاسا على هذا ولا أنزعها من عثمان من أهم مقترقة فقلت له
أفرأيت لو اجتمعت هي والصدقات في معنى واختلفا في معنيين أو أكثر لجمع بينهما أولى بتأويل والترقيق
قال بل الترقيق قلته أفرأيت الهبات كلها أن يملك والاعطاء سوى الوقف لو تملن أعطياهم ردها على

(قال الشافعي) رحمه

الله وينكح العبدان

واحتج في ذلك بـ

انطساب وعلى بن أبي

طالب رضي الله عنهما

وقال عمر يطلق

تطلقين وتعد الأمة

حيثين والى لا تحيض

شهرين أو شهر أو نصفاً

وقال ابن عمر إذا طلق

العبد امرأه انتن

حرمت عليه حتى تنكح

زواجاً غيره وعدة الحرة

ثلاث حيض والأمة

حيضتان وسأل نافع

عثمان وزيد فقال

طلقت امرأه لى حرة

تطلقين فقالا حرمت

عليك حرمت عليك

(قال الشافعي) وهذا

كله أقول وإن تزوج

عبد بغير إذن سيده

فإنكاح فاسد وعليه

مهر مثلها إذا هتق فإن

أذن له فنكح نكاحاً

فاسداً فيها قولان

أحدهما أنه كاذنه

بالتحريق فيعطي من مال

إن كان له والا لى عتيق

والآخر كالتحريم عنه

فيؤتم به أن يبيعه فيه

الأن بقديه

الذي أعطاه أو لم يقبلها منه أو رجعت إليه عيراته أو شراء أو غير ذلك من وجوه الملك يحمل له أن يملكها قال
نعم قلت ولوقت لن أعطيها له بها وهبتها قال نعم قلت أفنجد الوقف إذا تم له وقفه يرجع إلى مالكه
أدأوه من وجه من الوجوه أو يملكه من وقف عليه ملكا يكون له فيه بيعه وهبه وأن يكون موروثة عنه قال لا
قلت والوقوف خارجة من ملك مالكها بكل حال ومعلوم أنه لا يملكه من وقف عليه غير مملوك الأصل قال نعم
قلت أفتري العطايا يشبه الوقوف في معنى واحد من معانيها قال في أنها لا تجوز الاقبوضة قلت كذلك
قلت أنت فأردك جعلت قولك أصلاً قال قسمه على ما ذكرت وإن خالف بعض أحكامه قلت فكيف يجوز
أن يقاس الشيء بخلافه وهي مخالفة تماز كرت من العطايا غيرها أو أريد قولك فائل أولك تسلك
بالعطايا كلها ملكاً واحداً فاعلم أن الرجل إذا وجب الهدي على نفسه بكلام أو ساقه أو قلده أو أشعره
كان له أن يبيعه وسهبه ويرجع لاهلها كمن أحرره ولم يقبضه أهله ذلك قال لا قلت وأنت تقول لو دفع رجل إلى
وال مالاً يحمل به في سبيل الله أو صدقة متطوعة لم يكن له أن يخرج منه من يدي الوالي بل يدفعه قال نعم قال
مال العطايا يرجع واحد قلت فحدثتني ما حدثت عليه السنة وجاءت الأتاريا جازته من الصدقات المهرمات فجعلته
قياساً على ما يخالفه وامتنعت من أن تقبس عليه ما هو أقرب منه مما لأصل فيه تفرق بينهما قال
وقلت له لو قال لك فائل أنا أزعم أن الوصية لا تجوز الاقبوضة قال وكيف تكون الوصية مقبوضة قلت
بأن يدفعها الموصي إلى الموصى له ويجعلها له بعمدة فإن مات حازت وإن لم يدفعها لم تجز كذا عتيق رجل
مما لكانه فأنزلها النبي صلى الله عليه وسلم وصية وكما يجب في المرض فيكون وصية قال ليس ذلك قلت
فإن قال لك ولم قال أقول لأن الوصايا بخلاف العطايا في الوصية قلت فإذا كرم من قال لا يجوز بغير ما وصفتنا
من السلف قال ما حفظته عن السلف وما أعلم فيه اختلافاً فإني إن كان المسلمون فرقوا بين العطايا قال
ما وجدوا دأماً التفرق بينهما قلت والوصايا بالعطايا أنشأها من الوقف بالعطايا فإن السوءى أن يرجع
في وصيته بعد الاستداع عليها ويرجع في ماله إن مات من أوصى له بها وأوردناه فكيف يثبت بين العطايا
والوصايا سواها وامتنعت من المباشرة بين الوقف والعطايا سواها وأنت تفرق بين العطايا سواها فربما يتقول
في العريضة لصاحبها أن يرجع إلى الذي أعطاه أو لا يقول هذا في العارية ولا العطية غير العريضة قال بالسنة
قلت وإذا جاءت السنة استعها قال فذلك يلزمي قلت فقد وصفت لك في الوقف السنة والخبر العام عن
الحصاية ولم يتبعه وقلته أ رأيت الخلل والهبطة والعطايا غير الوقف ألصقها أن يرجع فيها ما لم يقبضها من
جعلها قال نعم قلت فن تقويت به فن قال قولك من أصحابنا يقول لا يرجع فيها وإن مات قبل قبضها
من أعطها رجعت ميراثاً يكون ذلك في الوقف فسوي بين قوليه قال فهذا قول لا يستقيم ولا يجوز فيه إلا
واحد من قولين أما أن يكون كالمثل إذا تكلم بالوقف والعطية تمت لمن جعلها له وجعل على إعطائها إياه وأما
أن يكون لا يتم الا القبض مع العطايا فيكون له أن يرجع ما لم تقبض من أعطها ولا يجوز أبدأ أن يكون
له حسبها إذا تكلم بإعطائها ولا يكون وإلزامه ملكها عنه إذا لم يرجع في حياته إلى ملكه لم يرجع في وفاته إلى
ملكه فتكون موروثة عنه وهذا قول محال وكل ما هبت لك في الرجوع فيه ما لم تقبضه أو قبض لك وهذا
مثل أن أقول قد بعثت عبدى بالثمن فان قلت قد رجعت قبل تحضر أخذه كان في الرجوع وكل أمر لا يتم إلا
بأمر من لم يحضر إن علق واحد فقلت هذا كالمثل إن شاء الله ولكن رأيت ذهب الفرد الصدقات قال
ما عتدي فيها أكثر مما وصفت فهل فيها بجهة غير ما ذكرت مما زلت به عندنا أثبات الصدقات قال ما عتدي
فيها أكثر مما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله قلت فقيموا وصفت أن صدقات المهاجرين والأنصار بالمدنية
معروفة فاقعة وقد ورت المهاجرين والأنصار النساء الغرائب والأولاد ذوالدين والأهلالة لا موالهم والحاجة
إلى يبيعه ففهم الحكم في كل دهر إلى اليوم فكيف أنكرت إجازته مع عموم العلم وأنت تقول لو أخرج رجل

(باب ما يحرم وما يحل

من نكاح الحر أو مومن

الأماء والجمع بينهما وغير

ثقل من الجامع من
كتاب ما يحرم الجمع بينه
ومن النكاح القديم
ومن الأسلاء ومن
الرضاع

(قال الشافعي) رحمه
الله أصل ما يحرمه
النساء ضربان أحدهما
بأنساب والآخرا بسباب
من حاد نكاح أو رضاع
وما حرم من النسب حرم
من الرضاع وحرم الله
تعالى الجمع بين الاثنين
ونهى رسول الله صلى
عليه وسلم أن تنكح المرأة
على عمتها أو أختها ونهى
عمره رضي الله عنه من
الأم وأبنتها من ماله
المبين وقال ابن عمر
وحدث أن عمر كان في ذلك
أشد ما هو ونهى عن
ذلك عائشة وقال عثمان
في جمع الاثنين أما أنا
فلا أحب أن أصنع
ذلك فقال رجل من
أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم لو كان في من
الأصغر ثم وجدت
رجلا يفضل ذلك بطلته
نكالا قال الزهري
أراد علي بن أبي طالب
(قال الشافعي) فإذا
تزوج امرأته تزوج عليها
أختها أو عمتها أو خالتها
وان بعدت فنكاحها

يتان من داره فنام سجدا وأذن فيه لمن صلى ولم يتكلم بوقفه كان وقفا للصين ولم يكن له أن يعود في ملكه إذا
أذن للصين فيه وفي قوله هذا أنه لم يخرج من ملكه ولو كان أنه في الصلاة أخرج من ملكه كان أخواجه
إلى غير ماله بعينه فكان مثل الحيس الذي يلزمك الخلافها الحديث شرع فحدث إلى ما جاء به السنة من
الوقف في الأموال والبدور وما أخرجه ما لم من ملك نفسه فأبطله بعله وأجزت المسجد بلا خبر من أحد
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاوزت القصديف فأخرج من ملك صاحبها ولم يخرج
صاحب من ملكه انما يخرج به بالكلام وأنت تعيب على المدعي أن يقضوا بحجزة عشرة وعشرين سنة إذا
حاز الرجل الدار والمخوز عليه حاضر براء بينهما وهو يبيع المنازل لا يكلمه فيها وقلت الصبي
والمخوز لا يبطل الحق انما يبطله القول وتجعل اذن صاحب المسجد وهو لم ينطق بوقفه وقفا فزكن عليه
وتعيب ما هو أقوى في الحق من قول المدعي في الحجاز من قول في المسجد ونقول هذا هو أواز كان وقلت
له أأنت لو أذن في داره لما جاز أن ينزلوها سنة أو سنتين أن تكون صدقة عليهم قال لا وله منعهم متى شاء
من التزول فيها قلت فكيف لم تقل هذا في المسجد يخرج من دار ولا يتكلم بوقفه فقال ان صاحبنا
قدما يقول صاحبهم وصاروا إلى قولكم في اجازة الصدقات قتلته ما زاد قولنا فونيز وعما الله ولا ضعفا
بفراقهما حين فارقاه ولهما بالرجوع إليه أسعد وعاملهما فإذا حين رجعا إليه عليا كاني جعلناه قال
ولكن قد يصح عندهما الشيء بعد أن لم يصح قلت الله أعلم كيف كان رجوعهما ومقامهما والرجوع بكل
حال خبر لهما أن شاء الله وقلته أيجوز لهما أن يأتينه الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر
منصوص في قوله وان عارضه معارض بخبر غير منصوص في قوله ثم يأتي مثله فلا يقبله وصرف أصلا
إلى أصل قال لا قلت فقد فعلت وصرفت الصدقات إلى الضل وهما مفرقا عنك وقلته أيجوز أن
يأتيا الحديث عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقات بأمر يدل على أنهم تصدقوا بها
وولوها وهم لا يفعلون إلا الجائز عندهم ثم يقولون في الضل عندهم انما تكون بان تكون مقبوضات فتقول
اجبوا الصدقات مثله قال لا قلت فقد فعلت قال فلا وكان هذا ما أوردنا عنهم عرفه الجائزون قلت
قد ذكرت لك بعض ما حضرني من الاخبار على الدلالة عليه وأنه قول المكين ولا أعلم من متقدمي المدنيين
أحد قال بخلافه (قال الشافعي) ووصفت لك أهل هذه الصدقات من آل علي وغيرهم فذكر وما
وصفت من أن علي رضي الله عنه ومن تصدق لم يزل يلى صدقته وصدقاتهم فيه جارية ثم نبئت قائمة بهورة
القسم والموضع إلى اليوم وهذا أقوى من خبر الخاصة فقال فأتقول في الرجل يتصدق على ابنه أو ذى رحمه
أو أجنبي بصدقة غير محرمة ولا في سبيل المحرمة بالتسبيل أن يكون له ما لم يقضها المتصدق عليه أن يرجع
فيها قلت نعم قال وسيله سبيل الهبات والضل قلت نعم قال فإن هذا الذي قلت معنى تصدقت عليك
منطوقا معنى وهبت لك وتخلت لانه انما هو شيء من مالي لم يمتني أن أعطيكه ولا غيرك أعطيتك منطوقا
وهو حق عليه اسم صدقة وتخل وهدية وصلة واستاع وعرف وغير ذلك من أسماء العطايا وليس يحرم على
لوا أعطيتك فردته على أن أم لك ولو مت أن أرتنه كالخير على أن تصدقت بطلب بصدقة محرمة أن أم لكها
عليك عرات وأغيره وقدر ما لها اسم صدقة توجه أبدا قلت نعم أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار
عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عبد الله بن زيد الأنصاري ذكر الحديث (قال الشافعي) وأخبرنا
الثقة وأصح مر وأن بن معاوية عن عبد الله بن عطاء المدني عن ابن زبدة الأسدي عن أبيه أن رجلا سأل
النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي تصدقت على أبي بعدوا عنها مات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد
وجبت صدقتك وهو لك خير إنك قال فلم جعلت ما تصدق به غير واجب عليه على أحد بعينه في معنى الهبات
تخل لي لا تخل له الصدقة الواجبة فهل من دليل على ما رددت قلت نعم أخبرني محمد بن علي بن شافع

قال أخبرني عبد الله بن حسن بن حسين عن غير واحد من أهل بيته وأحسبه قال زيد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقت على الهاشمي بن هاشم وبني المطلب وأن عليا رضي الله عنه تصدق عليهم وأدخل معهم غريمهم (قال الشافعي) وأخرج إلى والي المدة صدقة على بني أبي طالب رضي الله عنه وأخبرني أنه أخذها من آل أبي رافع وأنها كانت عندهم فأمر بها فقربت علي فآذا فيها تصدق بها علي رضي الله عنه على بني هاشم وبني المطلب وسعى معهم غريمهم قال وبني هاشم وبني المطلب تحرم عليهم الصدقة المفروضة ولم يسم علي ولا فاطمة منهم غنيا ولا فقيرا وفيهم غني (قال الشافعي) أخبرني إبراهيم عن محمد بن جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان يشرب من مقايات كان يضعها الناس بين مكة والمدينة فقلت أو قيل له فقال اتماحمت علينا الصدقة المفروضة (قال الشافعي) فقال أفتخبر أن تصدق الرجل على الهاشمي والمطلبي والغني منهم ومن غريمهم متطوعا فقلت نعم استدلالا بما وصفت وإن الصدقة تطوعا اتماحى عطاء ولا بأس أن يعطي الغني تطوعا قال فهل تجد أنه يجوز أن يعطي الغني فقلت ما ألبسته من هذا موضع وما بأس أن يعطي الغني قال فاذكر فيه حجة قلت أخبرني نسيان عن معمر بن الزهري عن السائب بن يزيد عن حبيب بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال استعجلي قال فهل تحرم الصدقة تطوعا على أحد فقلت لا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يأخذها وبأخذ الهدية وقد يجوز تركه إياها على ما رقبه الله وأباه من خلقه تحريمها ويجوز تركه لأن معنى الصدقات من العطايا هبة لا راد لها ومعنى الهدية رادونها قال (قال الشافعي) قال أفتصدق على قبول الهدية فقلت نعم أخبرني به مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل ففرب إليه خبز وأدم من آدم البيت فقال ألم أر برئطهم فقالوا ذلك شيء تصدق به علي بر فقال هو لها صدقة وهو لنا هدية فقال ما الذي يجوز أن يكون صدقة محرمة قلت كل ما كان الشهود يسمونه ويحدودونه الأرضين والدور يسمونه وهاو غيرهم وهاو الرقيق فقال أما الأرضون والدور فهي صدقات من معنى فكيف أجرت الرقيق وأصحابنا لا يجيزون الصدقة بالرقيق إلا أن يكونوا في الأرض المتصدق بها فقلت تصدق السلف بالرقيق والنخل والعسل في النخل زرعاً أقرأيت أن قال قائل لا أجيز الصدقة بحمام ولا مقبرة لأنهما مخلفان للدور وأراضي النخل والزرع هل الحجة عليه إلا أن يقال إذا كان السلف تصدقوا بدور وأراضي نخل وزرع فكان ذلك اتماحى يعرف الحدود وقد تغير وكذلك الموقرة يعرفان بمدون تغيرا قال هذه حجة عليه قال فإذا كانوا يعرفون العبد بأعيانهم أتجدهم في معرفة الشهود هي معنى الأرضين والنخل أو أكثر ما بهم إذا عرفوا بأعيانهم كانوا كارض تعرف حدودها قال أنهم لقريب عما وصفت قلت فكيف أبطلت الصدقة المحرمة فيهم قال قد هيكون وباقون وتقطع متعة منهم قلت فكل هذا يدخل الأرض والشجر فتشرب الأرض بذهاب الماء وباق عليها السيل فيذهب بها وتهدم الدار ويذهب بها السيل فما كانت قائمة فهي موقوفة ولا حجة لنا فيما أتى عليها من قضاء الله عز وجل قلت وكذلك العبد لا حجة لنا في ذهابه ولا نقصه (قال الشافعي) وكل ما عرف بعينه وقطع عليه الشهود مثل الأبل والقر والغنم أنه صدقة محرمة جارت الصدقة في الماشية قال وتم الصدقات المحرمات أن تصدق بها مال كذا على قوم معمر وفيه بأعيانهم وأناسيهم وصفاتهم ويجمع في ذلك أن يقول المتصدق بها تصدقت بذاري هذه على قوم أو رجل معروف بعينه يوم تصدق بها أو صفة أو سببه حتى يكون انما أخرجها من ملكه لما ملكه منقطعاً يوم أخرجها أو يكون مع ذلك أن يقول صدقة لا تبايع ولا توهب أو يقول لا ورثاً أو يقول غير موروثة أو يقول صدقة محرمة أو يقول صدقة مؤبدة فإذا كان واحداً من ذلك فقد حرم الصدقة فلا تحرم ميراثاً إذا وان قال صدقة محرمة على من لم يكن بعينه ولا ذمة به على بني فلان أو قال صدقة محرمة على من كان

مفسوخ دخل أو لم يدخل
ونكاح الأولى ثابت
وتحل كل واحد منهما
على الانفراد وإن تكهما
معاً فالتكاح مفسوخ
وإن تزوج امرأة ثم
طلقها قبل أن يدخل
بها التحل له أمها لأنها
مبهمة وحلت له ابتها
لأنها من الراتب وإن
دخل بها لم تحل له أمها
ولا ابتها إذا وان وطئ
أمتة لم تحل له أمها ولا
ابتها إذا ولا يبطأ ابتها
ولا عنها ولا خلاتها حتى
يحرمها فإن وطئ
أختها قبل ذلك احتب
التي وطئ أخرى
وأحببت أن يحتب الأولى
حتى يستبرأ الآخر
فإذا اجتمع التكاح
وملك اليمين في أختين
أو أمة وعنها وأختها
فالتكاح ثابت لا يفسخ
ملك اليمين كان قسلاً
أو بعد وحرم على اليمين
لأن التكاح ثبت
حقوقه وعليه ولو
تكهما معاً انفسخ
نكاحهما ولو اشتراهما
معاً ثبت ملكهما ولا
ينكح أخت امرأته
ويشتر بها على امرأته
ولا يملك امرأته غيره
وعلى أمتة غيره فهذا

بأن أن يجمع الرجل بين المرأة وزوجه أيها وبين امرأته الرجل وأبنة امرأته إذا كانت من غيرها لأنه لا نسب بينهما

ما جاء في أن لا يحرم الحلال من الجامع ومن الذين مع الشاهد

(قال الشافعي) رحمه الله الزنا لا يحرم الحلال وقاله ابن عباس (قال الشافعي) لأن الحرام عند الحلال فلا يقاس شيء على ضده قال في قائل يقول لو قلت امرأته أنه بشهوة حرمت على زوجها إذا لم قلت لا يحرم الحرام الحلال قلت من قبل أن الله تعالى أنحاهم أهبات نسائكم ونحوها بالكساح فلم يحجز أن يقاس الحرام بالحلال فقال أجد جاعلا وجاعلا قلت جاعله وجاعلا جرت به وأحدهما نعم ويحمله الله نسائهم وأوجب

(١) قال السراج البقيني في نسخة مائمه وترجم يعني الربع بعد ترجمة السائنة غضب الخلاف في الذوري غير طاعة الله الخلاف في الحبس الخ إذا كتبه صحيحه

بعدى بعينه فالصدقة منسفة ولا يجوز أن يخرجها من ملكه إلا ما لم تنفعه فيها يوم يخرجها إليه وإذا انقضت عادت في ملك صاحبها كما كانت قبل تصديقها ولو تصدق بداره صدقة محرمة على رجل بعينه أو قوم بأعيانهم ولم يسلمها على من بعدهم كانت محرمة أبدا فإذا انقضى الرجل المصدق بها عليه أو القوم المصدق بها عليهم كانت هذه صدقة محرمة بحالها إذا ورددها على أقرب الناس بالرجل الذي تصدق بها يوم رجع الصدقة أنما تصير غير راجعة مروثة واحدة مما وصفنا أو ما كان في معناه وانما فسخناها إذا تصدق بها فكانت حين عقدت صدقة لا ما لم تنفعها لأنه لا يجوز أن يخرج من مالك إلى غير مالك منفعة لا ما لم تنفعه بنفسها كما عاكب الصدقة بنفسه بالعلق ولا يزول عنه الملك إلا ما لم تنفعه فيها أما إذا لم يقل في صدقة محرمة أو بعض ما قلنا ما هو في معنى يخرجها من شرط المصدق فالصدقة كالهباء تلك عاكبته الأموال غير المحرمات والكمري وغيرها من الصلابة ما هو في الصدقات المحرمات يوم تصدق بها إلى ما لم تنفعها سلبت بعده أو لم تسلب أو قفها أو ألقى غير المصدق أو لم تدفع كل ذلك يحرم معها بكل حال وسواء في الصدقات كل ما جازت فيه الصدقات المحرمات من أرض ودار وغيرهما على ما شرط المصدق لمن تصدق بها عليه من منفعتها فإن شرط أن لبعضهم على بعض الأثرة بالتقدمة أو لا فإنه من المنفعة فلا يملك على ما شرط فإن شرطها عليهم بأعيانهم وأناسهم فسواء كانوا غنيا أو فقرا فإن قال على الأوجح منهم فالأوجح كانت على ما شرط لا بعدى ما شرطه وان شرطها على جاعة رجال ونساء فخرج النساء منها إذا تزوجن وبرجن إليها بالفرق وموت الأزواج كانت على ما شرط وكذلك أن شرط بأن يخرج الرجال منها الفسوق ويدخلوا صاغارا أو يخرجوا أغنياء ويدخلوا فقرا أو يخرجوا غنياء عن البلد الذي به الصدقة ويدخلوا صاغورا كيفما شرط أن يكون ذلك كان إذا بقي لمنفعها ما لم يسوى من أخرجه منها

(١) الخلاف في الحبس وهي الصدقات الموقوفات

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا بعض الناس في الصدقات الموقوفات فقال لا تجوز بحال قال وقال شريح جله محمد صلى الله عليه وسلم بإطلاق الحبس قال وقال شريح لا حبس عن فرائض الله تعالى (قال الشافعي) والحبس التي جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بإطلاقها والله أعلم ما وصفنا من البصرة والوصلة والحام والسائنة إن كانت من البهائم فإن قال قائل ما لي على ما وصف قبل ما عاكبها ليجس دارا على ولد ولا في سبيل الله ولا على ما كن وحسبهم كانت ما وصفنا من البصرة والسائنة والوصلة والحام فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بإطلاقها والله أعلم وكان ينفق كذا الله عز وجل إطلاقها فإن قال قائل فهو محتمل ما وصف في إطلاق كل حبس فهل من خبر يدل على أن هذا الحبس في الدور والأموال خارجة من الحبس المطلقة قبل نعم أخبرنا سفيان عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إنني أصبت مالا لم أصب مثله قط وقد أردت أن أقرب به إلى الله عز وجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس أصله وسبل غرضه (قال الشافعي) وحجة الذي أبطل الصدقات الموقوفات أن شريح قال لا حبس عن فرائض الله تعالى لأجته فماعدنا لأنه لا يقول قول شريح على الانفراد لا يكون حجة ولو كان حجة لم يكن في هذا حبس عن فرائض الله عز وجل فإن قال وكيف قبل أنما أجزأت الصدقات الموقوفات إذا كان المصدق بها أصحابها فخرجت من المال فإن كان مريضاً لم يجزها الأمن التلث إذا مات من مرضه ذلك وليس في واحد من الخالدين حبس عن فرائض الله تعالى فإن قال قائل وإذا حبسها بمصحات ما لم تورث عنه قبل فهو أخرجه وهو ما لم يجمع ماله يصنع فيه ما يشاء ولا يجوز أن يخرجها إلا أكثر من هذا لا نعتدك رأيت لو وهبها لأجنبي أو أعادها بأها خاء لا يجوز أن قال نعم قبل فإذا قلتم مات تورث عنه فإن قال لا قبل فهذا أفر من فرائض الله تعالى فإن قال لا لأنه أعطى وهو عاكب

وقبل وقوع فرائض الله تعالى قبل وهكذا الصدقة تصدق بها بحسب ما قبل وقوع فرائض الله تعالى وقولك
 لا حبس عن فرائض الله تعالى بحال لانه فعليه قبل أن تكون فرائض الله في الموات لان الفرائض انما
 تكون بصمود المالك وفي المرض (قال الشافعي) وحجة الذي صار اليمن بطل الصدقات أن قال
 انها في معنى البعيرة والوصيلة والحام لان سيدها آخر جهنم ملكة التي غير مالك قبله قد أخرجهما الى
 مالك بملك متفقهما بأمر جعله الله تعالى وستة رسوله صلى الله عليه وسلم والبعيرة والوصيلة والحام لم يخرج
 رقبته ولا منفعته الى مالك فجهنم ما بين فكيف تقضي أحدهما بالآخر (قال الشافعي) والذي يقول
 هذا القول يزعم أن الرجل اذا تصدق بحصده جاز ذلك ولم يعد في ملكه وكان صدقة موقوفة على من صلى
 فيه فاذا قبل به فهل أخرجه الى مالك بملك منه ما كان ملكه على حال لا ولكن ملكت من صلى فيه الصلاة وجعله
 لله تبارك وتعالى فالويل يكن عليه بغير خلاف السنة الا ما أجاز في المسجد بمالك في سنة ورتن الدور
 والارضين وفي الارض سنة كان يحسبها فان قال قائل أجزأت الارضين والدور لان في الارض سنة والدور
 مثلها لانها أرضون تغل وأرد المساجد كل أولي أن يكون قوله مقبولا بمن رد الدور والارضين وأجاز
 المساجد تنجز في المساجد أن قال لبي رجل في داره مسجدا فأخرج به بابا وأذن للناس أن يصلوا فيه
 كان حسبا وقفا هو لم يتكلم وقفه ولا يحسبه وجعل اخيه بالصلاة كالكلاب بحسبه وقفه (قال الشافعي)
 فعاب هذا القول عليه صاحباه واحتماعه عاذر كذاوا أكثر منه وقالاه أهل صدقات المسلمين في القديم
 والحديث أشهر من أن يذبح في أي محلها عالم وأجازوا الصدقات المحرمات في الدور والارضين على ما أجازها
 عليه ثم اعتدل قول أبي يوسف فيها فقال بأحسن قول فقال يجوز الصدقات المحرمات اذا تكلم بها صاحبها
 قبضت أو لم تقبض وذلك لأننا أجزأنا ما علمنا كان قبلنا مثل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي
 الله عنهما وغيرهم وهو أول صدقاتهم حتى ماؤا فلا يجوز أن نخالفهم في أن لا يجوزها الاقبوسة وهم قد
 أجازوها وغيرهم مقبوسة الكلام بها فتوافقهم في أجازتها (قال الشافعي) وما قال فيها أبو يوسف كما قال
 (قال الشافعي) أخبرني غير واحد من آل عمرو أن علي بن عمر ولي صدقة حتى مات وجعلها بعده الى
 حفصة وولي على صدقة حتى مات ووليها بعده الحسن بن علي رضي الله عنهما وأن فاطمة بنت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وليت صدقتها حتى ماتت وبلغني عن غير واحد من الانصار أنه ولي صدقة حتى مات (قال
 الشافعي) وفي أمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يسبل غرا أرضه ويحبس أهلها
 دليل على أنه رأى ما صنع جازأ فبها نراه بلا قبض جازأ ولم يأمره أن يخرج عه من ملكه الى غيره اذا
 حبسه ولما صارت الصدقات مبدأة في الاسلام لا مثال لها قبله عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفنا لم يكن
 فيما أمر به اذا حبس أهلها أو سبل ثم نراها أن يخرجها الى أحد يجوزها دونه دلالة على أن الصدقة تتم
 بأن يحبس أهلها ويسبل ثم نراها دون وال يلها كما كان في أمر النبي صلى الله عليه وسلم أو أسارى
 أن يصوم ويستظل ويحبس ويتكلم دلالة على أن لا كفارة عليه ولم يأمروا في ذلك بكفارة (قال الشافعي)
 وخالفنا بعض الناس في الصدقات المحرمات فقال لا يجوز حتى يخرجها المتصدق بها الى من يجوزها عليه
 والحجة عليه ما وصفا وغيره من افتراق الصدقات الموقوفة وغيرهما بما يحاج فيه الى أن لا يتم الاقبص

(وثيقة في الحبس) (١)

(أخبرنا الربيع) بن سليمان قال أخبرنا الشافعي أملاء قال هذا كتاب كتبته فلان بن فلان القلابي
 في حصة من بدنه وقفه وجواز أمره وذلك في شهر كذا من سنة كذا أني تصدقت بدلي التي بالقساط من
 مصر في موضع كذا أحد عدد وجاعة هذه الدار ينتمي الى كذا والثاني والثالث والرابع تصدقت بجميع
 أرض هذه الدار وعمارتها من الخشب والبناء والأبواب وغير ذلك من عمارتها وطرقاتها ومسائل ما فيها

حقوقا وجعلت بحرمها
 لامر أمك ولا ينتها
 تسافر بهما وحل الزنا
 نفقة في الدنيا بالحد
 وفي الآخرة بالنار الا
 أن يعفو أو تقبس
 الحرام الذي هو نفقة
 على الحلال الذي هو
 نفقة وقلته فلو قال
 قائل وجبت النفقة
 فلا تأخذ بجماع زوج
 فأحلها بالزنا لانه جماع
 كجماع كما حرمت به
 الحلال لانه جماع وجماع
 قال اذا غطى لان الله
 تعالى أحلها بإصابت
 زوج قبل وكذلك
 ما حرم الله تعالى في كلبه
 بشكاح زوج وإصابة
 زوج قال أفكيكون
 شيء يحرم الحلال ولا
 يحرم الحرام فأقول
 به قلت نعم شكركم أربعا
 فيحرم عليه أن ينكح
 من النساء خاصسة

(١) قال السراج البلقيني

في نسخته هذا الوثيقة
 مذ كورة عقب أبواب
 العنق ترجم عليها في
 وضع الصدقات اه

وارفاقها ومرتفعها وكل قليل وكثير هو فيها ومنها وكل حق هو لها داخل فيها وأما رحمتها وصدقها فبشرية
مسئلة لوجه الله وطلب ثوابه لا مشيئة فيها ولا رجعة حسابا محرمة لا تساع ولا تورث ولا توهب حتى يرث الله
الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين وأرحمتهم من ملكي ودفعها إلى فلان بن فلان بلها بنفسه وغيره ممن
تصدق بها عليه على ما شرطت وسبقت في كتابي هذا وأشرطي فيه أن تصدق بها على ولدي لصلبي ذكرهم
وأناهم من كان منهم حيا اليوم أو حدث بعد اليوم وجعلتهم فيها سواء ذكرهم وأنثاهم صغيرهم وكبيرهم
شرعائي سكنها وعلتها لا يقدم واحد منهم على صاحبه ما لم تتزوج بي ساني فإذا تزوجت واحد منهم وراثت
إلى زوجها انقطع حقها مادامت عند زوج وصار بين الباقي من أهل صدقي كما في من صدقي يكونون من
شرعائهم كانت عند زوج فإذا رجعت بموت زوج أو طلاق كانت على حقها من داري كما كانت عليه قبل أن
تزوج وكلما تزوجت واحد منهم ساني فهي على مثل هذا الشرط فخرج من صدقي ما كتمه ويعود حقها
فيها مطلقا أو يتنازعها لا يخرج واحد منهم من من صدقي الزوج وكل من مات من مات من ولدي لصلبي ذكرهم
وأناهم رجوع حقهم على الباقي من معي من ولدي لصلبي فإذا انقرض ولدي لصلبي بقي منهم واحد كانت هذه
الصدقة حيا على ولد ولدي الذي كور لصلبي وليس ولد البنت من غير ولدي شيء ثم كان ولد ولدي الذي كور
من الأناث والذكور في صدقي هذه على مثل ما كان عليه ولدي لصلبي الذي كور والآن فيها سواء وتخرج المرأة
منهم من صدقي بالزوج وبزور الياحوت الزوج وطلاقه وكل من حدث من ولدي الذي كور من الأناث
والذكور فهو داخل في صدقي مع ولد ولدي وكل من مات منهم رجوع حقهم على الباقي من معي من ولد
ولدي أحد فالذي بق من ولد ولدي لصلبي أحد كانت هذه الصدقة على مثل هذا الشرط على ولد ولدي الذي كور
الذين إلى عودتهم فخرج منها الأمراء بالزوج وبزور الياحوت وقرائه ودخل عليهم من حدث أبدا من
ولد ولدي ولا يدخل قرن مني إلى عودته من ولد ولدي ما تسالوا على القرن الذين هم بعدائي منهم ما بقي
من ذلك القرن أحد ولا يدخل عليهم أحد من ولد ساني الذين إلى عودات تسامهم إلا أن يكون من ولد ساني
من هو من ولد ولدي الذي كور الذين إلى عودته به فيدخل مع القرن الذين عليهم صدقي أولاد في أيام من قبل
أبيه لأن قبل أمه ثم هكذا صدقي أبدا على من بق من ولد ولدي الذين إلى عودتي نسهم وإن سفلوا أو
تناحوا حتى يكون بيني وبينهم مائة أبوا كراما بقى أحدائي عودته فإذا انقرضوا كلهم فلم يبق منهم
أحدائي عودته فهذه الدار حصة صدقة لا تساع ولا توهب لوجه الله تعالى على ذوي رعي المحتاجين من
قبل أبي وأمي يكونون فيها شرعا سواء ذكرهم وأنثاهم والأقرب إلى منهم والأبعد مني فإذا انقرضوا ولم يبق
منهم أحد فهذه الدار حصة على موالى الذين أنعمت عليهم وأعم عليهم آباءني بالعتاق لهم وأولادهم وأولاد
أولادهم ما تسالوا ذكرهم وأنثاهم صغيرهم وكبيرهم ومن بعدائي وإلى آباءني نسبه بالولد ونسبه إلى من صار
مولاي ولا يتسواء فإذا انقرضوا فلم يبق منهم أحد فهذه الدار حصة صدقة لوجه الله تعالى على من عر بها
من عزاء المسلمين وأبناء السبيل وعلى الفقراء والمساكين من جيران هذه الدار وغيرهم من أهل القسطنطينية
وأبناء السبيل والمارة من كافرا حتى يرث الله الأرض ومن عليها إلى أبي هذه الدار إلى بني فلان بن فلان الذي
ولسبه في حياتي وبعد موتي ما كان قويا على ولايتها أمينا عليها بما أوجب الله تعالى عليه من توفير غله إن
كانت لها والعدل في قسمها وفي أسكان من أراد السكن من أهل صدقي بقدر حقه فإن تغيرت حال فلان بن
فلان ابني بضعف عن ولايتها أو قلها أمانة فها أولها من ولدي أفضلهم ديناً وأمانة على الشروط التي شرطت
على ابني فلان ولها ما عوى وبأدى الأمانة فإذا ضعف أو تغيرت أمانته فلا ولاية لها فيها ونقل الولاية عنه
إلى غيرهم من أهل القوة والأمانة من ولدي ثم كل قرن حاربت هذه الصدقة إليه ولها من ذلك القرن أفضلهم
قوة وأمانة ومن تغيرت حاله عن ولها بضعف أو قلها أمانة نقلت ولايتها عنه إلى أفضل من عليه صدقي قوة
وأمانة وهكذا كل قرن حاربت صدقي غنما بلها من أفضلهم ديناً وأمانة على مثل ما شرطت على ولدي ما بقي

أفصرم عليه - هـ - إذا زنى
بأربع نهي من النساء
قال لا يتبعه الحرام عما
بمنعه الحلال (قال)
وقد ترد فتعسر على
زوجها ملت نعم وعلى
جميع الخلق وأقلتها
وأحصل مالها فبها
(قال) فقد أوجدت
الحرام يحرم الحلال
قلت أما في مثل ما
اختلف فيه من أمر
النساء فبالا (قال)
المرتضى رحمه الله ترك
ذلك لكثرة ما له ليس
بشيء

(نكاح حرائر أهل
الكتاب وأماهم وأما
المسلمين من الجامع
ومن كتاب ما يحرم
الجمع بينه وغير
ذلك)

(قال الشافعي) رحمه
الله وأهل الكتاب
الذين يحل نكاح
حرائرهم اليهود
والنصارى دون المجوس
والصابئة والسمانية
من اليهود والنصارى
الأن يسلم أنهم

أن يرجع في الجارية أى حال ما كانت زادت شيئا أو نقصت كالأيكونه إذا اصدق المرأة جارية فزادت في دينها ثم طلقها أن يرجع بنصفها راتمة فاما الدار فان الباني انما يبني ما كان لا يكون له أن يبطل بناءه ولا يهدمه ويقال له ان أعطته قيمة البناء أخذت نصف الدار والبناء لا يكون لك وعليك في الشفعة بيني وبينها صاحبها ولا يرجع بنصفها كالأوصف فادار قبضها يرجع بنصفها لانه مبني كترقيمة منه غير مبني ولو كانت الجارية وابت كان الولد لاسوهوه لانه حادث في ملكه ان منها كيانا فخرج والخدمة لها كالأولدت في يد المرأة المصدقة ثم طلقت قبل السخول كان الولد للمرأة ويرجع نصف الجارية ان أراد ذلك وإذا وهب الرجل جاريته لانه وانه صغير وهو في عياله فان أبا حنيفة كان يقول لا يجوز إلا أن يقبض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان الولد في عياله أو لم يكن كذلك فزاد ذلك فزاد ذلك الرجل إذا وهب لأمرأته (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل لانه جارية وابنه في عياله فان كان الابن بالغ العالم تكن الهبة تامة حتى يقبضها الابن وسواء كان في عياله أو لم يكن كذلك فزاد ذلك فزاد ذلك وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم في البالغين وعن عثمان أنه رأى أن الأب يجوز لولده ما كان أو صغيرا فزاد ذلك على أنه لا يجوز لأهم الابن حال الصغر (قال الشافعي) وهكذا كل هبة ونحلة ومصدق غير محرمه فقيس كلهم العطايا التي لا يؤخذ عليها عوض ولا تم الا قبض العطي (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل دارا لرجلين أو متاعا وذلك المتاع مما يقسم فقضاء جميعا فان أبا حنيفة كان يقول لا يجوز تلك الهبة إلا أن يقسم لكل واحد منها حصته وكان ابن أبي ليلى يقول الهبة جائزة وبه يأخذ وإذا وهب انسانا لواحد وقبض فهو جائز وقال أبو يوسف هما سواء (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل لرجلين بعض دارا لا تقسم أو طعاما أو ثيابا أو عبد إلا ينقسم فقضاء جميعا الهبة فالهبة جائزة كالجوز والبيع وكذلك لو وهب انسانا دارا ينقسم ما تقسم أولا تنقسم أو عبد الرجل وقبض جازت الهبة وإذا كانت الدار لرجلين فوهب أحدهما حصته لصاحبه ولم يقبضه فان أبا حنيفة كان يقول الهبة في هذا باطلة ولا يجوز به هذا يأخذ ومن يحتج في ذلك أنه قال لا يجوز الهبة الا مقسومة معلومة مقبوضة بلغنا عن أبي بكر رضي الله عنه أنه نحل عائشة أم المؤمنين جدارا عشرين رجلا من نخله في العالبة فلما حضر الموت قال لعائشة انك لم تكوني قبضته وانما هو مال الوارث فصار بين الورثة لانه لم تكن قبضته وكان ابراهيم يقول لا يجوز الهبة الا مقبوضة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فهذا قبض منه للهبة وهذه معلومة وهذه جائزة وإذا وهب الرجل دارا لرجل فقبضها فهو جائز في قول أبي حنيفة ولا تقسم الهبة لانه كانت لاثنتين وبه يأخذ (قال الشافعي) وإذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فقبض الهبة فالهبة جائزة والقبض أن تكون كنت في يد الموهوب له ولا وكيل معه فيها أو يسلمها بها بجلي بينه وبينها حتى يكون لاثنتين أو موهوب ولا وكيل له فإذا كان هذا هكذا كان قبضا والقبض في الهبات كالقبض في البيع ما كان قبضا في البيع كان قبضا في الهبة وما لم يكن قبضا في البيع لم يكن قبضا في الهبة وإذا وهب الرجل الهبة وقبضها أرا أو أراضاه عومشه بعد ذلك منها عوضا وقبضه الوهاب فان أبا حنيفة رجع الله كان يقول ذلك جائز ولا تكون فيه شفعة وبه يأخذ وليس هنا غيره (الشراء) وبأخذ الشفع بالشفعة بقيمة العوض ولا يستطيع الوهاب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعا (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل لرجل شخصان دارا فقبضه ثم عومشه الموهوبه شيئا فقبضه الوهاب سئل الوهاب فان قال وهبنا الثوب كان فيها شفعة وان قال وهبنا الثوب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافاة كابتداء الهبة وهذا كله في قول من قال الوهاب الثوب إذا قال أردته فأما من قال لا ثوب للوهاب ان لم يشترط في الهبة فليس له الرجوع في شيء وهبه ولا الثوب منه (قال الربيع) وفيه قول آخر وإذا وهب الثوب واشترط الثوب فالهبة باطلة من قبل

لانه يصلح أن يشتري نكاحها

(باب الاستنطاعة للزنا وغير الاستنطاعة)

قال الله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحسنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم ممن فساتكم المؤمنات فذلك دليل أنه أراد الاحرار لان المالك لهم ولا يصلح من الاماء الا مسلة ولا تنحل حتى يجتمع نمرطان أن لا يجعد طسول حرة ويخاف العنت ان لم ينكحها والعنت الزنا واحتريان جابر بن عبد الله قال من وجد صداق امرأته فلا يتزوج أمة قال طاوس لا يصلح نكاح الحر أمة وهو جحد صداق الحر وقال عمرو بن دينار لا يصلح نكاح الاماء اليوم لانه يجسد طولاً الى الحررة

(١) قوله وبأخذ الشفع الخ لعل قبل ذلك سقطا والاصل وكان ابن أبي ليلى يقول هو بمنزلة الشراء وبأخذ الشفع الخ فتأمل وحركته مصححه

أنه اشترط عوضاً بجهولا وإذا وهب لغير الثواب وقضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وبه وهو معنى قول الشافعي وإذا وهب الرجل الرجل هبة في مرضه فلم يقضها الموهوبة حتى مات الواهب فإنما أجنبية كان يقول الهبة في هذا باطل لا يجوز به بأخذ ولا يكون له وصية إلا أن يكون خلقاً في ذكر وصية وكان ابن أبي ليلى يقول هي جائزة من الثلث (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل في مرضه الهبة فلم يقضها الموهوبة له حتى مات الواهب لم يكن للوهبة شيء وكانت الهبة قورنة الطبايع من أرطاة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا يجوز الصدقة المقبوضة إلا عن عطاء عن إبراهيم قال الصدقة إذا عقلت جازت والهبة لا يجوز إلا المقبوضة وكان أبو حنيفة يأخذ بقول ابن عباس في الصدقة وهو قول أبي يوسف (قال الشافعي) وليس الواهب أن يرجع في الهبة إذا قبض منها عوضاً قبل أو كثر

(باب في العري من كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما)

(قال الربيع) سألت الشافعي عن أعرم عرّيه ولقبه فقال هي الذي بطلها لا ترجع إلى الذي أعطها فقلت ما أجبته في ذلك قال السنة الثالثة من حديث الناس وحديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم (أخبرنا) مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم قال إذا رجل أعرم عرّيه ولقبه فأنما الذي بطلها لا ترجع إلى الذي أعطها لانه أعطى عطاء وقت فيه الموارث (قال الشافعي) وبهذا أخذوا بأخذ عامة أهل العلم في جميع الأمصار بغير المدينة وأكابر أهل المدينة وقدرى هذا مع جابر بن عبد الله زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لشافعي فإلتخاف هذا فقال تخافونه وأنت زروني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت إن يحتشبه أن مالكا قال أخبرني يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً المسمى بسال القاسم بن محمد عن العري وما يقول الناس فيها فقال له القاسم ما ذكرت الناس إلا وهم على شروطهم في أموالهم وفيما أعلموا (قال الشافعي) ما ألبه القاسم في العري بشيء وما أخبره إلا أن الناس على شروطهم فإن ذهب إلى أن يقول العري من المال والشرط فيها ثم تفقد بشرط الناس في أموالهم شروطها تجوز لهم فإن قال قائل وما هي قبل الرجل يشتري الصديق أن يعقده والوالد البايع فيعتقه فهو حر والولد للعتق والشرط باطل فإن قال السنة تدل على إبطال هذا الشرط قلنا والسنة تدل على إبطال الشرط في العري فلم أخذتم بالسنة مرة وتركتوها مع أن قول القاسم رحمه الله لو كان قصده قصد العري فقال انهم على شروطهم فيها لم يكن في هذا ما يربطه الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن قال قائل ولم قبل نحن لانهم أن القاسم قال هذا لا يخبر يحيى بن عبد الرحمن عنه وذلك علنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في العري بخبر ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره فإذا قلنا خبر الصادقين روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم أرجح من روى هذا عن القاسم لا يشك عالم أن ما ثبت عن رسول الله عليه وسلم وأولى أن يقال به عما قاله بأس بعده قد عيّن فهم أن لا يكونوا معروفاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بلغهم عنه شيء وأنهم أناس لا يعرفهم فإن قال قائل يقول القاسم قال الناس إلا الجماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوس أهل العلم لا يجهلون للنبي صلى الله عليه وسلم ولا يجتمعون بأبدان جهة الرأي ولا يجتمعون إلا من جهة السنة فقل له قد أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم ابن محمد أن رجلاً كانت عنده وليدة تقيم فقال أهلها شأنكم بها فرأى الناس أنها طليقة وأنتم تزعمون أنها ثلاث وإذا قلنا لكم لا تقولون قول القاسم والناس إذا طليقة قلتم لا ندري من الناس الذين يروى هذا عنهم القاسم فلئن لم يكن قول القاسم رأي الناس جهة عليكم في رأي أنفسكم لهو عن أن يكون على رسول الله صلى الله عليه وسلم جهة أبعد ولئن كان جهة لقد أخطأتم بخلافكم إياه بأبيكم وأنا الصنف عن ابن عمر في

(قال الشافعي)

فإن عقد نكاح حرة

وأمة معاقبل ثبت

نكاح الحرة بغير نسخ

نكاح الأمة وقيل

ينقضان معا وقال

في القديم نكاح الحرة

جائز وكذلك لو تزوج

معه أخته من الرضاع

كأهلها تكس (قال

الربيع) رحمه الله هذا

أقبح وأصح في أصل

قوله لأن النكاح

يقوم بنفسه ولا يقصد

بغيره ففي معنى من

زوجها وقسطا معها

من خبر دينار قال نكاح

وحده ثابت والقسط

الخبر والمهر فاسدان ولو

زوجها ثم أسلم

يقصد ما بعده

وحاجي من لا ينفخ

نكاح ما دغيا المساءات

فقال لما أحل الله

بينهما ولا نفقة لها لأنها

مأنسة نفسها بالردة

وان أردت من نصرانية

اليهودية أو من يهودية

إلى نصرانية لم تحرم

السئلة دل على نكاح
الامة قلت قد حرم الله
تعالى الميتة واستثنى
احلالها لا يضطر فهل
يحل لغير مضطر واستثنى
من تحريم المشركات
احلال حرار أهل الكتاب
فهل يجوز زنا غير
أهل الكتاب فلا يحل
اماؤهم واماؤهم غير
حرارهم واشترط في امه
المسلمة فلا يجوز
الا بالشرط وقلت لم
لا أحلت الأم كالميتة
وحرمها بالتحليل
كالميتة (قال) لان
الام بجملة والشرط في
الرئيسية (قلت)
فهكذا اقتضى التحريم
في المشركات والشرط
في التحليل في الحرار
واما المؤمنات (قال)
والعبد كالحرة في أن
لا يحل له نكاح أمة
كتابة وإي صنف حل
نكاح حرائرهم حل
وطه امامهم بالملك وما
حرم نكاح حرائرهم
حرم وطه امامهم بالملك
(١) قوله أضمت الخ قال
في النهاية هكذا روى
الصواب ضمت أي
كثرا ولادها ه فتأمل
كتبه رحمه

المرى مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (أخبرنا) ابن عتبة عن عمرو بن دينار وجد الأعرج عن
حبيب بن أبي ثابت قال كنت عند ابن عمر فقام رجل من أهل البادية فقال اني وهبت لابني هذا مائة
ديناره وانها تناخت ابلا فقال ابن عمر له حياته وموته فقال اني تصدقت عليها قال ذلك اعدل منها
(أخبرنا) سفيان عن ابن أبي نجيح عن حبيب بن أبي ثابت، ثله الا انه قال أضمت (١) يعني كبرت واضطربت
(أخبرنا) الشافعي قال أخبرنا سليمان بن عيسى عن عمرو بن دينار عن سليمان بن يسار أن طارفاً قاضي
بالمدينة بالمرى عن قول جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم (أخبرنا) ابن عتبة عن عمرو بن دينار
عن طاوس عن جابر المديني عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل المرء الموارث (أخبرنا)
سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تمروا ولا ترقوا في أمر شيئاً وأرقبه فهو سبيل الميراث (أخبرنا) سفيان عن أيوب عن ابن سيرين
قال حضرت شريحاً فاضى بالمرى فقال له الا عي بالأمية ثم قضيت فقال شريح لست بالقضيت
لكن محمد صلى الله عليه وسلم قضى للمنفذ أربعين سنة قال من أمر شيئاً حياه فهو لورثته اذا مات
(قال الشافعي) فتشركون ما وصفت من المرى مع نبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه قول زيد
ابن ثابت وجابر بن عبد الله وابن عمرو وسليمان بن يسار وعروة بن الزبير وهكذا عندكم عمل بعد النبي صلى الله
عليه وسلم اتوه في قول القاسم وانتم تجدون في قول القاسم معنى في رجل قال لامة قوم شاتمكم بها فرأى
الناس انها تطلقه ثم تخافونه براكهم وما روى القاسم عن الناس

(وفي بعض النسخ مما ينسب للام (في المرى))

(قال الشافعي) وهو يروى عن ربيعة اذ ترك حديث المرى أنه يخرج بأن الزمان قد طال وأن الرواية يمكن فيها
الغلط فاذا روى الزمري عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أمر عمرى ولعقبه فهي للذي
يعطاها لا ترجع الى الذي اعطى لانه اعطى عطاء وقتفه الموارث (قال الشافعي) وقد أخبرنا سفيان
عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أمر شيئاً فهو له (قال الشافعي) وأخبرنا
سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن جابر المديني عن زيد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال المرء الموارث (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن أبي نجيح عن حبيب بن أبي
ثابت قال كنا عند عبد الله بن عمر فقام أعرابي فقال اني اعطيت بعض بني نفاقة حياه قال عرفو في الحديث
وانها تناخت وقال ابن أبي نجيح في حديثه وانها أضمت واضطربت فقال له حياته وموته قال فاني
تصدقت به عليه قال فذلك اعدل منها (قال الشافعي) أخبرنا سفيان وعبد الوهاب عن أيوب عن محمد بن
سيرين أن شريحاً فاضى بالمرى لأعني فقال لم قضيت بالأمية فقال ما أناقضت لك ولكن قضى
لك محمد صلى الله عليه وسلم منذ أربعين سنة قضى من أمر شيئاً حياه فهو له وموته قال سفيان
وعبد الوهاب في قول لورثته اذا مات (قال الشافعي) قتل هذا هو روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
جابر بن عبد الله بن جوه ثابت وريد بن ثابت وقيس بن جابر بالمدينة وقيس بن عمرو وقيس بن عويم أهل
البلدان لا أعلمهم يحتله ون فيه بأن قال أخبرني يحيى بن عبد عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً
يسأل القاسم بن محمد عن المرى وما يقول الناس فيها فقال القاسم ما ذكرت الناس الا عي شروطهم في
أموالهم وفيما أعطوا قال الشافعي والقاسم رحمه الله لم يجبه في المرى شيئاً أخبره أنه انما أدركه
الناس على شروطهم ولم يضل له ان المرى من تلك الشروط التي أدركه الناس عليها ويجوز أن لا يكون
القاسم سمع الحديث ولو سمعه ما خالفه ان شاء الله قال فاذا قيل لبعض من نهى مذهب لو كان القاسم
قال هذا في المرى أيضاً فعرض معارض بأن يقول أنا في أن يغلط على القاسم من روى هذا عنه اذا

كان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كما وصفنا يروى من وجوه يستدونه قال لا يجوز أن يتهم أهل الحفظ بالقط فقبل ولا يجوز أن يتهم من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا قال لا يجوز قلنا ما يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم أرى أن يكون لازماً لأهل دين الله وأما قال القاسم أدركت الناس ولست أعرف الناس الذين حكى هذا عنهم فإن قال لا يجوز زعمي مثل القاسم في علمه أن يقول أدركت الناس إلا والناس الذين أدركوا أئمة بزمه قولهم قيل له فقد روي يحيى بن سعيد عن القاسم أن رجلاً كانت عنده وليلة تقوم فقال لأهلها شأركمها فرأى الناس أنها تطليقة وهو يفتي برأى نفسه أنها ثلاث تطليقات فان قال في هذه لأعرف الناس الذين روى القاسم هذا عنهم جاز لغيره أن يقول لا أعرف الناس الذين روى هذا عنهم في الشروط وإن كان يقول إن القاسم لا يقول الناس إلا الأئمة الذين بزمه قولهم فقد ترك قول القاسم برأى نفسه وعاب على غيره اتباع السنة

(كلمة القطعة الصغيرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في القطعة مثل حديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء وقال في ضالة الغنم إذا وجدت في موضع مهلكة فهي لك فكلها فإذا جاء صاحبها فأغرمها له وقال في المال يعصره سنة ثم يأكله إن شاء فان جاء صاحبه غرمه له وقال يعرفها سنة ثم يأكلها مرسراً كان أو معسر إن شاء إلا أني لا أرى له أن يخطئها عمله ولا يأكلها حتى يشهد على عددها ووزنها وظهرها وعصافها وكان يفتي جاء صاحبها غرمها له وإن مات كانت بدله في ماله ولا يكون عليه في الشاة يحرمها بالمهلكة تعريف إن أحب أن يأكلها فهي له ومتى تلقى صاحبها غرمها له وليس ذلك في ضالة الأبل ولا البقر لأنهما يدفعان عن أنفسهما وإنما كان ذلك في ضالة الغنم والمال لأنهما لا يدفعان عن أنفسهما ولا يعيšan والشاة يأخذها من أرادها وتنفق لا تتع من السبع إلا أن يكون معها من ينمها والبقر والبقررة يردان المياه وإن تبععدت وبشأن أكثر عمرها بألراع فليس له أن يعرض لواحد منها أو البقرة ساعلي الأبل (قال الشافعي) وإن وجد رجل شاة ضالة في العصر فأكلها ثم جاء صاحبها قال بغرمها خلاف مالك (قال الشافعي) إن عرلها أن لا يكون سمع الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في القطعة ولو لم يسمعه أتبعني أن يقول لا يأكلها كما قال ابن عمر أتبعني أن يقتله أن يأخذها وينبغي لها حكم أن يتفرق فإن كان لا يأخذها ثقة أمره بتعريفها أو أشهد شهوداً على عددها وعصافها ووزنها وأمره أن يوصفها في يده إلى أن ينفق بها فأخذها وإن لم يكن ثقة في ماله وأمانته أخرجهما من يده إلى من يصف عن الأموال لما ينفق بها وأمره بتعريفها لا يجوز لأحد ترك لقطه وجدها إذا كان من أهل الأمانة ولو وجدها فأخذها ثم أدرجها لم يكن ذلك وهذا في كل ماسوي الماشية فأما المشاة فما يتخرق بأنفسها فهي مخالفة لها وإذا وجد رجل فأراد بيعها أو دفعي صاحبها فلا بأس بأخذها وإن كان غنياً يأخذها كله فلا هو وطعام وإن كان لا لاطن حتى ولم يكن على صاحب الضوال مؤنة تزيهه في رقاب الضوال صنع كما صنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه تركه في الجحى حتى يأتي صاحبها وما تناحت فهو لمالكها أو يشهد على تباعها كما يشهد على الأجير يجدها ويوسم تباعها ويوسم أمهاتها وإن لم يكن للسلطان حتى وكان يستأجر عليها فكانت الاجرة تلقى في رجاها غرمها ما أن يصنع كما صنع عثمان ابن عفان إلا في كل ما عرف صاحبه من ربان يعرف بعير رجل بعنه فيعبه أو يعرف وسم قوم أو عابهم حبسها لهم اليوم واليومين والثلاثة ويجوز ذلك

(القطعة الكبيرة)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا انتقل الرجل القطعة بحمار أو حقة

ولا أكره نكاح نسائه
أهل الحرب الثلاث يفتن
عن دينه أو يسترق ولله

(باب التعريض
بالمطعم من الجامع من
كتاب التعريض بالمطعمة
وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه
الله كتاب الله تعالى
يدل على أن التعريض
في العدة جائز عما وقع
عليه اسم التعريض وقد
ذكر (أ) القسم بعنه
والتعريض كبر وهو
خلاف التعريض وهو
تعريض الرجل للمرأة
بما يدلها به على إرادة
خطبتها بغير تصريح
وتحبيه بمثل ذلك
والقرآن كاللبليل إذ
أباح التعريض
والتعريض عند أهل
العراق جزأ سر وعلانية
على أن السر الذي نهى
عنه هو الجماع قال امرؤ

(أ) قوله بالهاسم وقد ذكر
القسم بعنه كذا بالأصل
الذي يبدن ولعل لفظ
القسم محرف عن الأم أو
عن الشافعي وحرر مصححه

ما يجعل ويحول فإذا التقط الرجل لقطه قلت أو كثرت عرفها سنة ويعرفها على أبواب المساجد والأسواق ومواقع العامة ويكون أكثر تعرفه إياها في الجماعة التي أصبح فيها يعرف عفاها ووكاهها وعددها ووزنها وحليتها ويكتب ويشهد عليه فإن جاء صاحبها أو الفقيه له بعد سنة على أن صاحبها متى جاء غرمها وإن لم يأت فقهى مال من ماله وإن جاء بعد السنة وقد استهلكها أو الملتقط حتى أوست فهو غرم من القرماء يحاص القرماء فإن جاء وسلطته فاشتهر بعينها فقهى له دون القرماء والورثة وأقضى الملتقط إذا عرف رجل العفاص والوكاه والعدد والوزن ووقع في نفسه أنه لم يدع بالطلاق عليه ولا أجبره في الحكم الابينة تقوم عليها كما تقوم على الحقوق فإن ادعاهوا واحدا أو اثنين أو ثلاثة فسواء لم يجز على دفعها إليهم الابينة يقيمونها عليه لأنه قد يصيب الصفة بأن الملتقط وصفها ويصيب الصفة بأن الملتقط عنه قد وصفها فليس لأصابعه الصفة معنى يستحق به أحد شيئا في الحكم وإنما قوله أعراف عفاصها ووكاهها والله أعلم أن تؤدى عفاصها ووكاهها مع ما تؤدى شيئا وتعمل إذا وضعتها في مالها أياها لقطه دون مالك ويحتمل أن يكون يستدل على صدق المعترف وهذا الظاهر أن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الينة على المدعي فهدامع أرايت لو أن عشرة أو أكثر وصفوها كلهم فأما أوصفتها ألسان نعطهم إياها يكونون شركاءها ولو كانوا ألفا وألفين ونحن نعلم أن كلهم كاذب إلا واحدا نغير عنه ولعل الواحد يكون كاذبا ليس يستحق أحد بالصفة شيئا ولا تحتاج إذا التقت أن تأتي الإمام أو لأفاضيا (قال الشافعي) فإذا أراد الملتقط أن يبرأ من ضمان اللقطة ويدفعها إلى من اعترفها فليعلم ذلك بأمرها كما لانه إن دفعها بغير أمرها كما ثم جاء رجل فأقام عليه البينة ضمن قال وإذا كان في يد رجل العبد إلا بقى والأضلة من الضوال الخاصة مثل اللقطة ليس عليه أن يدفعه الابينة يقيمها فإذا دفعه بينة يقيمها عنده كان الاحتياط له أن لا يدفعه إلا بأمر الحاكم كالأمر يقيم عليه غيره بينة فيضمن لأنه إذا دفعه بينة تقوم عنده فقد تمكن أن تكون البينة عريضة أو يقيم بينة عريضة فيكون أولى وقد عرفت البينة وسيروها أنه دفعه بينة فلا يقبل قوله غير أن الذي قبض منه إذا أقره فيضمنه القاضي المستحق الآخر رجوع هذا على المستحق الأول لأن يكون أقر أنه فلا يرجع عليه وإذا أقام رجل شاهد على اللقطة أو ضالة الخلف مع شاهده وأخذها أقام عليه بينة لأن هذا مال وإذا أقام الرجل بركة بينة على عبد ووصف البينة العبد وشهدوا أن هذه صفة عبده وأنه لم يبع ولم يهب ولم نعه باع ولا وهب وحلف عرب العبد كتب الحاكم بينته إلى قاضي بالغدير مكة فوافقت الصفة معة العبد الذي في يده لم يكن للقاضي أن يدفعه إليه بالصفة ولا يقبل إلا أن يكون شهود يقدمون عليه فيشهدون عليه بعينه ولكن إن شاء القاضي أن يدفعه عليه بينة أن يسأل القاضي أن يجعل هذا العبد ضالافيه فعين يز ديوا من يشتريه ثم يقبضه من الذي اشتراه (قال الشافعي) وإذا أقام عليه البينة بكتبة بعينه أبر القامى الذي اشتراه من الثمن براءة وبالعبد ويرتليه الثمن إن كان قضيه منه وقد قبل بحكم في رقة هذا العبد ويضمنه الذي استحقه بالصفة فإن ثبت عليه الشهود فهو له ويصح عنه الضمان وإن لم يثبت عليه الشهود وإن هلك فيما بين ذلك كان له ضمانا وهذا يدخله أن يفسد الذي ضمن ويحتمل أنه يكون القاضي أن يظنه ويدخله أن يستحضره وهو غائب فإن قضى على الذي دفعه إليه باجازه في غيبته قضى عليه بأمره لم يغصب ولم يستاجر وإن أبطل عنه كان قد سمع هذا حقه بخبر استحقاقه ويدخله أن يكون جارية فله رقة لعلها وأم للرجل حل فيلحق بها وإن رجل يغيب عليها ولا يجوز فيه إلا القول الأول (قال الشافعي) وإذا اعترف الرجل الدابة في يد رجل فأقام رجل عليها بينة أهله قضى له القاضي بها فإن ادعى الذي هي في يده أنه اشتراها من رجل غائب لم يحبس الدابة عن المقتضى له ما لم يبعها إلى البلد الذي فيها البيع كان البلد قريبا

لقبس
لازمت ببساسة القوم

تقى
كسرت وأن لا يحسن
السرا مالى
كذب لقد أصبى عن
المرد عرسه

وأمنع عرسى أن يزن
بها الخالى

(باب النهى أن يختط
رجل على خطبة أخيه)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا مالك بن أنس
عن نافع عن ابن عمر أن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا يختط أحدكم
على خطبة أخيه وقال
عليه الصلاة والسلام
لغاطمة بنت قيس إذا
حلت فاذنيتي قالت فلبا
حلت أخبرته أن
مصرية وأباحهم
خطباني فقال أما مصرية
فصاولي لأماله وأما
أبو جهم فلا يبيع عفا
عن عاتقه أنكم
أسامة فذلت خطبته
على خطبتهما أنها
خلاف الذي نهى عنه
أن يختط على خطبة
أخيه إذا كانت قد

أذنت فيه فكان هذا فسادا عليه وفي الفساد ما يشبه الأضرار والله أعلم وفاطمة لم تكن أخبرته أنها أذنت في أحدهما

(باب نكاح المشرقة ومن أسلم وعندهما كرم من أربع من هذا ومن كتاب التعريض بالخطبة) (قال الشافعي) أخبرنا الثقة أحسبه أسعيل بن إبراهيم عن مسرع الزهرري عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال أسلم غيلان بن سلمة وعنده عشرين نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أسلمك أن يعاقبوا رقما منهن وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال رجل يقال له الديلي أو ابن الديلي أسلم وعنده أختان اختار بينهما شئت وفاقرك الأخرى وقال النوفل بن معوية وعنده خمس فاة واحدة وأسلمك أن يعاقبوا فاة واحدة أو في عقد متفرقة إذا كان من فاقركها (قال الشافعي) رحمه الله بهذا أقول ولا أبالي أن كن في عقد ٣٨٩ واحدة أو في عقد متفرقة إذا كان من

يسلم من يجوز أن
يتبدل نكاحها في
الاسلام ما لم تنقض
العدة قبل اجتماع
الاسلامها لأن ما بينهما
وحكم من حزام أسلمها
قبل ثم أسلمت أمر أنهما
فأسفرت كل واحدة
مهما عدا من زوجها
بالنكاح الأول وأسلمت
أمر أمه صفوان وأمر أمه
عكرمة ثم أسلمت فاستقرتا
بالنكاح الأول وذلك
قبل انقضاء العدة (قال
الشافعي) فان أسلم
وقد نكح أمها أو بنتها معا
لدخلهما لم يفسخ له
واحدة منهما أبدا ولم
يكن دخلهما فائضا أسلمك
أيتها شئت وفاقرك
الأخرى وقال في موضع
آخر عيك الإبتة
ويفارق الأم (قال
الزبي) هذا أولى بقوله
عندي وكذا قال في

أو بعد أو لا أعد إلى مال رجل فأبيعته إلى البليلة بثلث قبل أن يبلغه بدعي أن يلقه بدعي أن لا أدري كذب
أم صدق ولو علمت أنه صدق ما كان لي أن أخرجها من يدي ما لكها نظر هذا أن لا يضيع حقه على
المغتصب لا تنفع الحقوق بالظنون ولا تخالفا وسواء كان الذي استحق الدابة مسافرا أو غير مسافر ولا يمنع منها
ولا تزعم من يديه إلا أن يطيب نفسا ولو أعطى قيمتها أضعافا لا لا يجبره على بيع سلمته (قال الشافعي)
وبا كل اللقطة الغنى والفقر ومن يحل له الصدقة ومن لا يحل له فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أبي بن
كعب وهو أسير أهل المدينة أو كما يهرهم وحدثهم فيها عما نزلوا أن يأكلها (أخبرنا) البرادري
عن شريك بن عبد الله بن أبي عرعرة عن عطاء بن يسار عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه وجد دينار
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره لي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يعرفه فلم يعرفه فأمره أن
يأكله ثم جاء صاحبه فأمره أن يفرسه (قال الشافعي) وعلى بن أبي طالب رضي الله عنه من يحرم عليه
الصدقة لأنه من عليه بنى هاتم وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم الإذن بأكل اللقطة بعد تعريضها
سنتعلي بن أبي طالب وأبي بن كعب وزيد بن خالد الجهني وعبد الله بن عروين العاص وعياض بن حماد
الجهني رضي الله عنهم (قال الشافعي) والقليل من اللقطة والكثير سواء لا يجوز أكله إلا بدست فاما أن
أمر الملقط وإن كان أمسان تصدق بها فما أنصف الملقط ولا الملقط عنه ما فعلت أن كانت اللقطة
مالا من مال الملقط يحال فلم أمره أن يتصدق ولا بالأمراء أن يتصدق به ولا بغيره من أبيه وإن أمره بالصدقة
فكيف أفضته أم أمره بالترقة وإن كانت الصدقة مالا من مال الملقط عنه فكيف أمر الملقط بأن يتصدق
بمال غيره بغير إذن مال الملقط لم يلهه بحمد رب المال مطلقا أو قيد ما له ولو تصدق بها مطلقا
كان متصدقا فكان لربها أن يأخذها بصحتها فإن نقصت في يدي المسكين أو تلفت رجع على الملقط
إن شاء بالتلف والنقصان وإن شاء أن يرجع بها على المسكين رجع بها إن شاء (قال الشافعي) وإذا لقط
العبد اللقطة فعمل السيد اللقطة فأقرها به فالدست من لها في ماله في رقة العبد وغيره إذا استهلكها العبد
قبل السنة أو بعد هادن مال السيد لأن أخذ اللقطة بعد وإن أعطاها أخذ اللقطة من له فمذموم رجع بها عليه
ومن له مال عليه والعبد لا ماله ولا ذم وكذا كان مذبذبا أو مكاتب أو أم ولد والمذموم والذمير كلهم
في معنى العبد إلا أن أم الولد لا تاع ويكون في ذمتها أن لم يعلها السيد في مال الولي أن علم (قال الربيع)
وفي القول الثاني أن علم السيد أن عبده التقطها أو لم يلقها فأسرها في يده هي كالخائنة في رقة العبد ولا
يلزم السيد في ماله نفي (قال الشافعي) والمكاتب في اللقطة بمنزلة الحر لأنه مال له والعبد بعضه
حرو وبعضه عبد بقضى بقدر ربه فيه فإن التقط المكاتب في اليوم الذي يكون لنفسه فيه أمرت في يده وكانت

(٣٧ - الأم ثالث) كتاب التعريض بالخطبة وقال أولًا كانت الأم وأخرا (قال الشافعي) ولو أسلم
وعنده أربع زوجات أماء فلم يكن معسر يخاف الضأ ومن حرة انفسع نكاح الاما من كان لا يجحد ما يتزوج حرة وخاف
العنت ولا حرقهن اخذوا واحدة وانفسع نكاح البواقي ولو أسلم بعضهن بعد فساء وبنت لسلام البواقي فن اجتمع اسلامه واسلام الزوج
فيل معنى العدة كلهن الاخوارفن ولو أسلم الامام معه وعقن وتحلف حرة ونكح الامام فان أسلمت الحرة انفسع نكاح
الاماء ولو اخذت منهن واحدة ولم تسلم الحرة ثبت ولوع من قبل أن يسلم كن كن اسدي نكاحه وهن حرائر (قال) ولو كان عبد

عندما هو حراً ترسلها أو كتابات ولم يحترق فراقه أسلمت أخته ولوعقن قبل إسلامه فاختار فراقه كان ذلك لهن لانه لهن بعد اسلامه وعددهن عند الحرا ترخيصهن من حين اخترن فراقه فان اجتمع اسلامه واسلامهن في العدة فعندهن عدد اخرن يوم اخترن فراقه والا فعندهن عدد اخرن يوم اسلمت مقدم الاسلام منهما لان الفسخ من يومئذ وان لم يحترق فراقه ولا المقام معه حترن اذا اجتمع اسلامه واسلامهن معا وان لم يقدم اسلامهن قبل اسلامه فاختار فراقه أو المقام معه ثم اسلمن حين يسلمن لانهن اخترن ولا خيار لهن ولو اجتمع اسلامهن واسلامه وهن امه ثم اعقن من ساعتين ثم اخترن فراقه لم يكن ذلك لهن اذا اتى عليهن اقل اوقات الدنيا واسلامهن واسلامه مجتمع وكذلك لو كان ٣٩٠ عتقه وهن معا (قال المزني) رحمه الله ليس هذا عندى بشئ قد

ما لهن ماله لان ما كسبت في ذلك اليوم في معاني كسب الاحرار وان التقطها في اليوم الذي هو فيه السيد أخذها السيد منه لان ما كسبت في ذلك اليوم للسيد وقد قبل اذا التقطها في يوم نفسه أو فرق يدي العبد بقدر ما عتق منه وأخذ السيد بقدر ما يرق منه وإذا اختلفا القول قول العبد مع عتقه لانهما في يديه ولا يحل للرجل أن يتنفع من القطعة بشئ حتى تضى سنة وإذا باع الرجل الرجل القطعة قبل السنة ثم جاء ربهما كان له فسخ البيع وان باعها بعد السنة فالبيع جائز ويرجع ربهما على القطعة على البائع بالثمن أو قيمتهان شامعا فيهما شاء كان له (قال الربيع) ليس له الا ما باع اذا كان باع عابثا بناس عتقه فان كان باع عا لا يتنفع الناس عتقه فله ما فسخ عابثا بناس عتقه (قال الشافعي) وإذا كانت الضالة في يدي الوالي فباعها فالبيع جائز وليسد الضالة عنها فان كانت الضالة عبدا فزعم السيد العبد أنه عتقه قبل البيع قبلت قوله مع عتقه ان شاء المشتري عتقه وفسخت البيع وجعلته حرا وردت المشتري بالثمن الذي أخذتمته (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه لا يفسخ البيع الا بینه تقوم لان بيع الوالي كبيع صاحبه فلا يفسخ بيه الا بینه أنه عتقه قبل بيعه لان رجلا لو باع عبدا ثم أقر أنه عتقه قبل أن يبيعه لم يقبل قوله ففسخ على المشتري بيه الا بینه تقوم على ذلك (قال الشافعي) وإذا التقط الرجل الطعام الرطب الذي لا يبق فأكله ثم جاء صاحبه غرم قيمته ولو أكله اذا خاف فسادا وإذا سقط الرجل ما يبق لم يكن له أكله الا بعد سنة تمثل الخطوة والثر وما أشبهه (قال الشافعي) وإن كان يذوق الجاهلية فما وجد من مال الجاهلية على وجه الارض فهو لقطه من القطع بصنع فيه ما يصنع في القطعة لان وجوده على ظهر الارض وفي مواضع القطعة يدل على أنه لم يسقط من ماله ولو قوع صاحبه فادى نفسه كان أحبا الي ولا يلزمه ذلك (قال الشافعي) وإذا وجد الرجل ضالة الابل لم يكن له أخذها فان أخذها ثم أرسلها حيث وجدها فهلكت ضمن لصاحبها قيمتها والبقر والجر والغال في ذلك بمنزلة ضوال الابل وغيرها وإذا أخذ السلطان الضوال فان كان لها حرم يرعونها فبها بلا مؤنة على ربهما رعوها به الى أن يأتي ربهما وان لم يكن لها حرم رعوها ودفعوا أعمامها الاربها ومن أخذ ضالة فأنفق عليها فهو متطوع بالنفقة لا يرجع على صاحبها بشئ وان أراد أن يرجع على صاحبها بما أنفق فلينذهب الى الحاكم حتى يفرض له النفقة وبول غيره بأن يقبض لها تلك النفقة منه وينفق عليها ولا يكون السلطان أن يأذن له أن ينفق عليها الا يوم واليومين وما أشبه ذلك مما لا يقع من متهمات عا اذا باور ذلك أمر ببيعها ومن القط لقطه فاقطه لمباحة فان هلكت منه بلا تعديها فليس بناسن لها القول قوله مع عتقه وان التقطها ثم ردّها في موضعها ففناعت فهو ضامن لها

قطع في كتابين بأن لها الخيارات لو أصابها فادعت الجاهلة (وقال) في موضع آخر ان على السلطان أن يزوجها أكرم من مقامها فكم يمر بها من اوقات الدنيا من حين أعقت الى أن جاءت الى السلطان وقد بعد ذلك ويقرّب الى أن يفهم عنها ما تقول ثم الى انقضائه أجل مقامها ذلك على قدر ما يرى فكيف يطل خيارا ما يعقن اذا أتى عليهن أقسل اوقات الدنيا واسلامهن واسلام الزوج مجتمع (قال المزني) ولو كان كذلك لم يفسد رن اذا أعقن تحت عدان يحترق بحال لانهن لا يقدرن يحترقن الا بحروف وكل حرف منها في وقت غير وقت الآخر وفي ذلك ابطال الخيارات

(قال الشافعي) ولو اجتمع اسلامه واسلام حرتين في العدة ثم عتق ثم أسلب اثنتان في العدة لم يكن له أن يسلب الا اثنتين من أي الاربع شاء لا يثبت له بعدد العبودية الا اثنتان ويترك تمام أربع ان شاء ولو أسلم وأسلمه أربع فقال قد فسخت نكاحهن سئل فان أراد طلاقا فاهوما أراد وان أراد حله بلا طلاق لم يكن طلاقا وأحلف ولو كن نكسا واسلمت واحدة في العدة فقال قد اخترن حبسا حتى قال ذلك لاربع ثبت نكاحهن ما خستارهوا ففسخ نكاح ابائى ولو قال كما أسلمت واحدة متكن فقد اخترت ففسخ نكاحها لم يكن هذا شيئا الا أن يريد طلاقا فان اختار أسلمت أربع وتمامه فسخ نكاح من زاد عليهن (قال المزني) رحمه الله (١) القياس

(١) قوله قال المزني القياس عندى الخ هذه العبارة تبيّن في بعض النسخ وتام ما لمع ما قبلها كتبه محمده

(باب اختلاف في مسائل الاواخر) (قال الشافعي) رحمه الله واحتجبت على من يطل الاواخر بقول النبي صلى الله عليه وسلم لابن الدبلي وعنده ما ختان احترأ يتم ما شئت وفاق الاخرى وما قال لنوفل بن معوية ويخبره غيلان فلو كان الاواخر اماما خيره رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلته احسن حاله ان يعقدوه بشهادة اهل الاومان قلت وروى انهم كانوا يسكنون في العدة وغيرهمود قال ابل قلت وهذا كله فسد في الاسلام قال اجل قلت فلما بدال النبي صلى الله عليه وسلم عن العقد كان عفو الفوتة كحكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بعفو الا اذا فتنه وبقه ما في لان الاسلام ادركه ثم رد ما حاروا به لان الاسلام ادر لهم معه والعقد كالماتة انت في الاسلام فسد فسد في نظرت الى فساد هامة ٢٩٢ ولم تنظر اخرى فرجع بعض اصحابهم وقال محمد بن الحسن ما علمت احدا

فعلت قال لا امره ان تأكلها ولو شئت لم تأخذها (قال الشافعي) وان علم بوقت في التعريف وقتا وانتم توقتون في التعريف سنة وان عمر كره للذي وجد اللقطة كالماتة كان او فقيرا وانتم ليس هكذا تقولون وان عمر بكرهه ان يأخذها وان عمر كرهه ان يصدق بها وانتم لا تكرهون له ان يأخذها بل تستحبونه وتقولون لور كهاضعت

(ورجعت في كتاب اختلاف على ابن مسعود رضي الله عنهما اللقطة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال دخل على ابن عيسى قال سمعت هزبلا يقول رأيت عبد الله أتاه رجل بصرة مخنومة فقال عرفها ولم أجدهم يعرفها قال استعجبها وهذا قولنا ذاعرهم السنة فلم يجد من يعرفها بل ان يستعجبها وهكذا السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث ابن مسعود بسنة السنة وقد خالفوا عذرا كله وروا واحد شاع عن عمر عن أبيه عن عبد الله انه اشترى جارية فذهب صاحبها فتصدق بنبتها وقال اللهم عن صاحبها فان كره في وعلى القرم ثم قال وهكذا فعل بالالة فخالقوا السنة في اللمعة التي لاجعة فيها والموحد ابن مسعود الذي وافق السنة وهو عندهم ثابت واحصوا بهذا الحديث الذي عن عمر وهم يخالفونه فيما هو بعينه يقولون ان ذهب البائع فليس للشري ان يتصدق بنبتها ولكنه يجبه حتى يأتي صاحبها في جاء

(كتاب القبط)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال سمعت الشافعي رحمه الله يقول في المنصور حور ولا ولادة واما برته المسلمون انهم قد خولوا اكل مال الاما لة الا ترى انهم باخذون مال النصراني ولا وارثه ولو كانوا اعتقوه لم ياخذوا ماله با ولادة ولكنهم خولوا مالا ماله من الاموال ولو ورثه المسلمون وجب على الامام ان لا يعطيه احدا من المسلمين دون احد وان يكون اهل السوق والعرب من المسلمين فيه سواء ثم وجب عليه ان يجعل ولادة يوم ولادته لجماعة الاحبا من المسلمين الرجال والنساء ثم يجعل ميراثه لورثته من كان حاملا من المسلمين من الرجال دون النساء كما يورث الولا ولكنه مال كما هو عفتا لالماتة ويرد على المسلمين يضعه الامام على الاجتهاد حسب يرى

(ورجعت في سيرة الازواج الصبي بسى ثم عوت)

سئل ابو حنيفة رحمه الله عن الصبي يبي رآه كافر وقع في سهم رجل ثم مات ابوه وهو كافر ثم ماتت الفلام قبل ان يشكلم بالاسلام فقال لا يسل على غيره وهو على دين ابيه لانه لا يقر بالاسلام وقال الازواج مولدا وولى

احتج بأحسن مما احتجبت به ولقد خالف اصحابي فيه منذ زمان وما ينقصي ان يدخل على حديث النبي صلى الله عليه وسلم القياس

(باب ارتداد احد الزوجين او هما ومن شرب الخمر من كتاب جامع الخطبة ومن كتاب المرتد ومن كتاب ما يحرم الجمع بينه)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا ارتد او احدهما منها الوطء فان انقضت العدة قبل اجتماع اسلامهما انسخ النكاح ولهما مهر مثلها ان اصابها في الردة فان اجتمع اسلامهما قبل انقضاء العدة فمما على النكاح ولو هرب بر مرتدا ثم رجع بعد انقضاء

العدة مسلما وادعى انه أسلم قبلها فاسكرت فاقول قولوا مع عنها (قال) ولولم يدخل بها فارتدت فعلا لمه لان الفصح من قبلها وان ارتد فلها نصف المهر لان الفصح من قبله ولو كانت تحت نصرانية فتجسب أو ترتدت فكالمسلمة ترتد (وقال) في كتاب المرتد حتى ترجع الى الذي حانت به من مهادنة أو نصرانية ومن ادن من اليهود والنصارى من العرب والهم غير بن اسرائيل في فسخ النكاح وما يحرم منه أو يحل كاهل الاومان (وقال) في كتاب ما يحرم من جمع بينه من ارض من يرد الى نصرانية أو نصرانية الى يهود من حل نكاحها لانهم لو كانت من اهل الدن اذ خرجت اليه حل نكاحها (وقال) في باب المرتد من ترك دين ابيه لانه لا يقر بالاسلام (قال الشافعي) رحمه الله الاسلام فالفوا هم اعان بانة الجزية هم عليه وابع من طعاهم ونساءهم (باب طلاق الشرك) (قال الشافعي) رحمه الله

واذا ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاح الشربة وأقر أهل عليه في الإسلام لم يحزنوا الله أعلم الآن ثبت طلاق الشربة لان الطلاق
يثبت بشيئ النكاح ويسقط بسقوطه فان أحلوا وقد طلقها في الشربة ثلاثاً لم يحل له حتى تنكح زوجها مرة ولو تزوجها غيره في الشربة
حل له ولمسل ولو لم يها ثلاثاً (باب عقد متكاح أهل الذمة من الحامى من ثلاثة كتب) (قال الشافعي) رحمه الله وعقد متكاح
أهل الذمة ومهورهم كاهل الحرب فان نكح نصر أو وثنية أو مجوسية أو تنكح وثني نصرانية أو مجوسية لم أفصح من شأنها إذا أسلوا (قال)
ولا تحل ذمعة من ولدين وثني ونصرانية ولا تحل نكاح بنتهم إلا بالهبت كاسمة خالصة (قال) في كتاب آخر
ان كان أبوها نصرانياً حلاً وان كان وثنيًا لم يحل لانها رجعت إلى القسب وليست ٢٩٣ كالصغيرة يسم أحد أبويها لان الإسلام
لا يشركه الشربة

والشربة يشركه الشربة
(قال) ولو نكحوا النسا
وجب أن يحكم بينهما
الزوج الجاني أو الزوجة
فان لم يكن حكم مضى لم
تزوجهما الأولى وشهود
مسلمين فلو لم يكن لها
قريب تزوجها الحاكم
لان تزويجه حكم عليها
فإذا نكحها كوا النباية
النكاح فان كان مما
يجوز أسداؤه في
الإسلام أجزأه لان
عقده قديم في الشربة

وكذلك ما قبضت من مهر
حرام ولو قبضت نصفه
في الشربة حرام ثم
أسلمها فقله نصف مهر
مثلها والتصرى في
انكاح ابنته وابنته
الصغيرين كالسلم

(باب اتیان الحائض
روطه اثنتين قبل
الغسل من هذا ومن

من أبيه يصلى عليه وقال لو لم يكن معه أبووه خرج أبوهم مستأمنًا لكان لولاه أن يبيعهم من أبيه وقال أبو
يوسف اذا لم يسب معه أبووه صار مسلماً ليس لولاه أن يبيعهم من أبيه اذا دخل يمان وهو يقض قول
الأوزاعي انه لا بأس أن يتنازع السبي ويرد إلى دار الحرب في مسئلة قبل هذا القول في هذا ما قال أبو حنيفة اذا
كان معه أبووه أو أحد ههنا فعلى دينه حتى يقر بالإسلام واذا لم يكن معه أبووه أو أحد ههنا فعلى دينه
(قال الشافعي) سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء بنى قريظة وذريتهم فباعهم من المشركين واشترى
أبو الشحيم اليهودي أهل بيت حمز وولداه من النبي صلى الله عليه وسلم وبشر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بما بقي من السبايا أنلنا ثلثي الثمارة وثلثي الطريق الشام فيعول الجليل والسلاح والابل
والمال وفيهم الصغير والكبير وقد يحتل هذا أن يكونوا من أجل أن أهات الأطفال معهم ويحتل أن
يكون في الأطفال من لأمه فإذا سبوا مع أمهاتهم فلا بأس أن يساعوا من المشركين وكذلك لو سبوا مع
آبائهم ولومات أمهاتهم وآبائهم قبل أن يلقوا فبيعوا الإسلام لم يكن لنا أن نصلى عليهم لأنهم على دين
الأمهات والا تأماداً كان النساء بلغنا إليهم بعد موت أمهاتهم من المشركين لا قد حكمتنا عليهم بأن
حكم الشربة فثبت عليهم إذا تركنا الصلاة عليهم كحكمنا به وهم مع آبائهم لا فرق بين ذلك إذا تركهم حكم
الشربة كان لنا بيعهم من المشركين وكذلك النساء البوائغ قد استوهب رسول الله صلى الله عليه وسلم
جارية بالغامن أصحابه فقدي بهارجلين (١)

(و ترجمه في اختلاف مالك و الشافعي باب المنبوء)

(أخبرنا) مالك عن ابن شهاب عن سنان بن أبي جعدة عن رجل من بني سليم أنه وجد منبوءاً في زمان عمر بن
الخطاب فجاءه إلى عمر فقال ما جعل على أخذ هذه النسمة قال وحدها ضاعة فأخذتها فقال عري
بأمر المؤمنين انه رجل صالح فقال أكنك قال نعم قال عرا ذهب فهو حر ولا و لك وعلنا بفتنه
قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا في المنبوء انه حر وأن ولده للمسلمين فقلت لشافعي يقول مالك تأخذ
(قال الشافعي) فقد تركهم مار وعى عن عري المنبوء فان كنتم تركوه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال

(١) (قال) شعبة بن جابر الاسلام أبوه الله تعالى لم يذكر لشافعي رضي الله عنه جوابه في الصبي الذي يبي
وحده وقد جوز في انبؤائه محتمل أن يكون في الأطفال من لأمه وهذا الاختمال يقتضي أنه لم يحزم
الشافعي بأنه يبيع الصبي اذا لم يكن معه أحد أبويه وهو وجه في المسئلة وليس بشاذ كقال صاحب الروضة بل
كلام الشافعي يقتضيه اه

كتاب عشرة النساء (قال الشافعي) رحمه الله أمر الله تبارك وتعالى باعتزال الحصى فاستدل بالناس على ما رأوا فقلنا تشدد
أزارها على أسفلها وبشرها فوق أزارها حتى يهلن حتى ينقطع الدم وترى الطهر فإذا طهرت يعني والله أعلم الطهارة التي قبل بها
الصلاة الغسل أو التيمم (قال) وفي تحريمها لا يفي الحصى كالدلالة على تحريم الدرلان إذا لم لا ينقطع وان وطئ في الدم استغفر الله تعالى
ولا يعود وان كان له أملاً فلا بأس أن يأتين معاقبل أن يغتسل ولو نكحاً كان أحب إلى وأحس غسل فرجه قبل اتیان التي بعدها ولو كن
حرائر لخلننه فكذلك (١) اتیان النساء في أدبارهن من أحكام القرآن ومن كتاب عشرة النساء (قال الشافعي) رحمه الله
ذهب بعض أصحابنا في اتیان النساء في أدبارهن إلى أحلاله وآخرون إلى تحريمه وروى عن جابر بن عبد الله من حديث ثابت أن اليهود

(فهرست المجزء الرابع من الام للاماد الشافعى محمد بن ادريس رضى الله عنه)

صفحة		صفحة
٢	(كتاب الفرائض)	٢٣
٣	باب الموارث - من سمي الله تعالى له الميراث	٢٤
	وكان يرث ومن خرج من ذلك	٢٥
٣	باب الخلاف في ميراث أهل المال وفيه شيء	٢٦
	يتعلق بميراث العبد والقاتل	٢٧
٤	باب من قال لا يرث أحد حتى يموت	٢٨
٦	باب رد الموارث	٢٨
٦	باب اختلاف في رد الموارث	٢٩
٧	باب الموارث	٢٩
١٠	الرد في الموارث	الوصية
١١	باب ميراث الجدة	باب عطايا المريض
١٢	ميراث ولد الملاعنة	باب نكاح المريض
١٢	ميراث المجوس	هبات المريض
١٣	ميراث المرتد	باب الوصية بالثلث وفيه الوصية بالرائد على
١٦	ميراث المشتركة	الثلث وشئ يتعلق بالأجازة
١٨	(كتاب الوصايا)	باب الوصية في الدار والشئ بعينه
١٨	باب الوصية وترك الوصية	باب الوصية بشئ بصفته
١٨	باب الوصية بمثل نصيب أحد ولده أو أحد ورثته	باب الممرض الذي تكون عطية المريض فيه
	وتمحو ذلك وليس في التراجم	حائزة أو غير حائزة
١٩	باب الوصية بحجز من ماله	باب عطية الحامل وغيرها من يخاف
١٩	باب الوصية بشئ مسمى بغير عينه	باب عطية الرجل في الحرب والبحر
١٩	باب الوصية بشئ مسمى لا يملكه	باب الوصية للوارث
٢٠	باب الوصية بشئ من ماله	باب ما يجوز من إجازة الوصية للوارث وغيره وما
٢٠	باب الوصية بشئ مسمى فهل بعينه أو غير عينه	لا يجوز
٢٠	باب ما يجوز من الوصية في حال ولا يجوز في	باب ما يجوز من إجازة الورثة للوصية وما لا يجوز
	أخرى	باب اختلاف الورثة
٢١	باب الوصية في المساكين والفقراء	الوصية للقرابة
٢٢	باب الوصية في الرقاب	باب الوصية لمالكى البطن والوصية بمالكى البطن
٢٢	باب الوصية في الغارمين	باب الرصة المعلقة والرصة على الشئ
٢٣	باب الوصية في سبيل الله	باب الوصية للزوار

مصحفة	مصحفة
باب تقويم الناس في الديوان على منازلهم ٨١	باب تفريع الوصايا بالوارث ٤٣
(كتاب الجزية) ٨٢	الوصية للوارث ٤٣
مبتدأ التنزيل والقرض على النبي صلى الله ٨٣	مسئلة في العتق ٤٣
عليه وسلم ثم على الناس ٨٣	باب الوصية بعد الوصية ٤٤
الادب بالهجرة ٨٣	باب الرجوع في الوصية ٤٥
مبتدأ الاذن بالقصال ٨٤	باب ما يكون رجوعا في الوصية وتغيرها وما لا ٤٥
فرض الهجرة ٨٤	يكون رجوعا ولا تغيرا ٤٥
أصل فرض الجهاد ٨٤	تعيير وصية العتق ٤٥
من لا يجب عليه الجهاد ٨٥	باب وصية الحامل ٤٦
من له عذر بالضعف والمرض والزمانة في ترك ٨٥	صدقة الحبي عن الميت ٤٦
الجهاد ٨٥	باب الاوصياء ٤٦
العذر بغير العارض في البدن ٨٦	باب ما يجوز الوصي أن يصنعه في أموال المتأخر ٤٨
العذر بالحادث ٨٧	الوصية التي صدرت من الشافعي رضي الله عنه ٤٨
تحويل حال من لاجهاد عليه ٨٧	باب الوصي من اختلاف العرايين ٤٩
شهود من لا فرض عليه القتال ٨٨	باب الولاء والخلف ٥٠
من ليس للامام أن يغزوه بحال ٨٩	مراتب الولاء والولاء ٥٠
كيف تقضل مرض الجهاد ٩٠	الخلاف في الولاء ٥٠
تفريع فرض الجهاد ٩٠	الودعة ٦٠
بحريم الفرار من الزحف ٩٢	قسم إلى ٦٢
في الطهارة دين النبي صلى الله عليه وسلم على ٩٢	قسم النجاسة والنبي ٦٢
الأديان ٩٢	سماع سنن قسم النجاسة والنبي ٦٢
الأصل من تؤخذ الجزية منه ومن لا تؤخذ ٩٤	تفريع القسم فيما أوجب عليه الحيل والركاب ٦٥
من يلحق بأهل الكتاب ٩٥	الأشغال ٦٦
تفريع من تؤخذ منه الجزية من أهل الأوثان ٩٧	الوجه الثاني من النقل ٦٦
من ترفع عنه الجزية ٩٧	الوجه الثالث من النقل ٦٧
الصغار مع الجزية ٩٩	كيف تفريع القسم ٦٨
مسئلة اعطاء الجزية بعد ما يؤسرون ٩٩	سن تفريع القسم ٧١
مسئلة اعطاء الجزية على سكي بلد ودخوله ٩٩	أيس فيما لم يوجب عليه ٧٠
كم الجزية ١٠١	كيف يعرف ما اخذ من الأربعة الانجاس ٧٨
بلاد العنوة ١٠٣	النبي عر الموجه عليه ٧٨
بلاد أهل الصلح ١٠٣	اعطاء النساء والذرية ٧٢
الفرق بين نكاح من يؤخذ منه الجزية وتوكل ١٠٤	الخلاف - أي في قسم النبي ٨
ديانهم ١٠٤	ما يوجب عليه من الأرض بحيل ولا ركاب ٨١

مصحفة	مصحفة
١٣٦ باب الحال التي لايجل فيها ماء أهل البغي	١٠٥ تبديل أهل الجزية دينهم
١٣٩ حكم أهل البغي في الأموال وغيرها	١٠٦ جاع الوفاء بالنذر والعهد ونقضه
١٤٢ الخلاف في قتال أهل البغي	١٠٧ جاع نقض العهد بلاخيانة
١٤٥ الأمان	١٠٧ نقض العهد
١٤٧ (كتاب السبق والنضال)	١٠٨ ما أحدث الذين نقضوا العهد
١٤٩ ما ذكر في النضال	١٠٩ ما أحدث أهل النمة المودعون مما لا يكون نقضا
١٥٥ (كتاب الحكم في قتال المشركين ومسئلة مال الحرب)	١٠٩ المهادنة
١٥٨ الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ	١١٠ المهادنة على النظر للسلعين
١٦٣ مسئلة مال الحرب	١١١ مهادنة من يقوى على قتاله
١٦٤ الأسارى والغلول	١١٢ جاع الهدنة على أن يرز الامام من جاء بلده مسلما أو مشركا
١٦٥ المستامن في دار الحرب	١١٣ أصل قض الصلح فيها لا يجوز
١٦٥ ما يجوز في الأسير في مال إذا أراد الوصية	١١٤ جاع الصلح في المؤنات
١٦٦ المسلم يدل المشركين على عورة المسلمين	١١٥ تصريح أمر نساء المهادنين
١٦٧ الغلول	١١٨ إذا أراد الامام أن يكتب كتاب صلح على الجزية الخ
١٦٩ الفداء ما لا أسارى	١٣٠ الصلح على أموال أهل النمة
١٧٠ العبد المسلم باق إلى أهل دار الحرب	١٣٥ كتاب الجزية على شئ من أموالهم
١٧٤ الخلاف في التصريح	١٣٢ الضيافة مع الجزية
١٧٤ ذوات الارواح	١٣٤ الضيافة في الصلح
١٧٦ السبي يقتل	١٣٤ في الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين
١٧٦ (سير الواقدي)	١٣٥ ذكر ما أخذ عمر رضي الله عنه من أهل النمة
١٧٧ الاستعانة بأهل النمة على قتال العدو	١٣٥ تحديدا الامام ما يأخذ من أهل النمة في الأمصار
١٧٧ الرجل يسلم في دار الحرب	١٣٧ ما يعطيم الامام من المنع من العدو
١٧٧ في السرية تأخذ العلف والطعام	١٣٧ تفريع ما يمنع من أهل الدمة
١٧٧ في الرجل يقرض الرجل الطعام أو العلف إلى دار الاسلام	١٣٩ الحكم بين أهل النمة
١٧٨ الرجل يفرج من الطعام أو العلف إلى دار الاسلام	١٣٠ الحكم بين أهل الجزية
١٧٨ الخفة في الاكل والشرب في دار الحرب	١٣٣ (كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة)
١٧٨ بيع الطعام في دار الحرب	١٣٣ باب فيمن يحب قتاله من أهل البغي
١٧٨ الرجل يكون معه الطعام في دار الحرب	١٣٥ باب السيرة في أهل البغي
١٧٨ ذبح البهايم من أجل حلوها	

صفحة	صفحة
١٨٧	١٧٩ كتب الاعاحم
١٨٧	١٧٩ توقيع الدواب من دهن العدو
١٨٨	١٧٩ زقاق الجرو والحواي
١٨٨	١٧٩ احلال ما يملكه العدو
١٨٨	١٧٩ الباري المعلم والصيد المقرط والمقلد
١٨٨	١٧٩ في الهر والصفى
١٨٨	١٧٩ في الأدوية
١٨٩	١٨٠ الحرى يسلم وعدده أكثر من أربع نسوة
١٨٩	١٨١ الحرى صدق امراته
١٨٩	١٨١ كراهية ساء أهل الكتاب الحرىات
١٨٩	١٨١ من أسلم على شيء خصه أو لم يخصصه
١٨٩	١٨٢ المسلم يدخل دار الحرب فيصدا امراته
١٨٩	١٨٣ الذمية تسلم تحت الذي
١٨٩	١٨٣ باب النصرانية تسلم بعد ما يدخل به زوجها
١٩٠	١٨٣ النصرانية تحت المسلم
١٩٠	١٨٣ فكاح ساء أهل الكتاب
١٩١	١٨٤ ايلاء النصراني وظهاره
١٩١	١٨٤ في النصراني يقتل امراته
١٩١	١٨٤ قيم يقع على حارية من المغنم
١٩١	١٨٤ المسلمون يوجفون على العدو فيصيبون
١٩١	١٨٤ سببافهم قرانة
١٩١	١٨٤ المرأة تسلم مع زوجها
١٩٢	١٨٥ المرأة تسلم مع زوجها والزوج قتل المرأة
١٩٢	١٨٥ الحرى يخرج الى دار الاسلام
١٩٢	١٨٦ من قاتل من العرب والحشم ومن يجرى عليه
١٩٢	١٨٦ الرق
١٩٢	١٨٦ المسلم يطلق النصرانية
١٩٢	١٨٦ وطه المحسوسة اداسيت
١٩٢	١٨٦ دبيعة أهل الكتاب ونكاح نسائهم
١٩٢	١٨٧ الرجل تفسر حاريته أو تعصب
١٩٢	١٨٧ الرجل يشتري الحارية وهي حائض
١٩٢	١٨٧ عذمة لامة التي لا تحيض
١٩٢	١٨٧ من ملك الأختين فأراد وطأهما
١٩٢	١٨٧

صفحة	صفحة
٢٠٢ الحرفى يدخل دار الاسلام بأمان ويشترى عبدا	١٩٨ العبد يأتي الى أرض الحرب
مسلم	١٩٨ فى السبي
٢٠٢ عبد الحرفى يسلم فى بلاد الحرب	١٩٩ العدو يلقون الحصون على النساء والأطفال
٢٠٢ القلام يسلم	والأسرى هل ترمى الحصون بالمتصيق
٢٠٢ فى المرتد	١٩٩ فى قطع الشجر وحرق المائل
	٢٠١ الحرفى ادخل الى الحرم

(تمت)

(فهرسة ما بهامش هذا الجزء من مختصر الزنى)

صفحة	صفحة
٤٤ باب الحلال الذى يحصل فيها حال النساء	٢ سكاح المسعة والمحلل
٤٥ القسم للسامع اذ حسم سر	٣ باب سكاح الحرم
٤٦ باب نشور المرأة على الرجل	٥ العيب فى الكوحة
٤٧ باب الحكم فى الشقاق بين الزوجين	٩ باب الامة تعرف من نفسها
٥٠ (كتاب الخلع)	١٠ الامة يعق ووروجها عبد
٥٠ باب الوجه الذى فعل به العدية	١٢ أجل العين والحسى غير المحبوب والحسى
٥٥ باب ما يقع وما لا يقع على امرأه	١٥ الاحسان الذى يرحم من زنى
٥٦ باب الطلاق قبل السكاح	١٦ العداى
٥٧ باب مخاطبة المرأة بما لم يها من الخلع وما لا ينها	١٨ الحمل والاحارة
٦٦ باب الخلع فى المرس	١٩ صداق مازى، بده وينقص
٦٧ باب خلع المشرى	٢٨ باب النفوق
٦٨ باب الطلاق	٣٠ تصير مهر مثلها
٦٨ باب اباحة الدان ووجهه ومهر دمه	٣١ الاختلاف فى المهر
٧٢ باب ما يقع فى الخلق والكدم وما لا يقع الا بائنة	٣٢ الشرط فى البر
٧٧ باب الطلاق بالوطء فى المكرب وغيره	٣٣ عمو المهر وغير ذلك
٨١ باب الطلاق بالحساب والامه	٣٦ باب الحكم فى الدخول واعلاق الباب وارجاء
٨٣ باب طلاق الرأى	الستر
	٣٨ باب المسعة
	٣٩ الزوجة والسر
	٤١ مختصر القسم وبشر الرجل على المرأة

صفحة	صفحة
باب ما يجزئ من الصيوب في الرقاب الواجبة ١٣١	باب الشك في الطلاق ٨٤
من له الكفارة بالصيام ١٣٣	باب ما يهدم الرجل من الطلاق ٨٦
باب الكفارة بالطعام ١٣٧	مختصر من الرجعة ٨٧
مختصر من الجامع من كتاب لعان جديد وقديم الخ ١٤٣	باب المطلقة ثلاثا ٩١
باب أن يكون للعان ١٥٠	باب الأيلاء ٩٣
باب ستة اللعان ونفي الولد والحاقه بالأُم وغير ذلك ١٥١	باب الأيلاء من فسوة ١٠١
باب كيف اللعان ١٥٣	باب على من يجب التأقيت في الأيلاء ومن يسقط عنه ١٠٣
باب ما يكون بعد اللعان الزوج من الفرقة ونفي الولد وحدها المرأة ١٦١	الوقف في الأيلاء ١٠٥
باب ما يكون قسفا ولا يكون ونفي الولد لا قذف وقذف ابن الملاءنة وغير ذلك ١٦٩	باب إيلاء الخصي غير المحبوب والمحبوب ١١٣
باب في الشهادة في اللعان ١٨٥	(كتاب الطهار) ١١٤
الوقت في نفي الولد ومن ليس له أن ينفيه ونفي ولدا الأمة ١٩٣	باب من يجب عليه الطهار ومن لا يجب عليه ١١٤
	باب ما يكون طهارا وما لا يكون طهارا ١١٩
	باب ما يوجب على المتطاهر الكفارة ١٢٣
	باب ما يجزئ من الرقاب وما لا يجزئ وما يجزئ من الصوم وما لا يجزئ ١٣٧

الجزء الرابع

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس
الشافعی رحمه الله فی فروع الفقه برأیه
الرابع بن سلیمان المرادی عنه
تقدمهما الله بالرحمة والرضوان
وأسكنهما قسج
الجنان آمین

(وبهامته مختصر الامام الجلیل ابی ابراهیم اسمعیل بن یحیی المزنی الشافعی المتوفی سنة ۲۶۴)

(تبیسه)

اعلم أنه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأم ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط
سراج الدين البلقيني تفردت بزادات مترجمة معروفة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله مثل كتاب
اختلاف الحديث وكتاب اختلاف مالك والشافعي ونحوهما وما كان في هذه الزادات تكرار لبعض
ما انفقت عليه النسخ ولكنهما مع ذلك لا تخلو عن فوائد من فروع وتوجيهات الامام رحمه الله ولهذا
أثبتنا تلك الزادات بهامش هذا المطبوع ان اتسع لثقل والاجعلنا في الصلب بعد عبارة الامم مفصولا
بينهما بجدول وكذلك جرىنا في تراجم هذا المطبوع على الترتيب الذي جرى عليه السراج البلقيني في نسخته
وان كان مخالف السائر النسخ فانه هو الترتيب الحسن المعروف في كتب الفقه والله المستعان كتبه محمده

(طبع هذا الكتاب)

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب السيب صاحب العزة السيد
أحمد بك الحسيني المحامي الشهير ببلعه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

(تبيسه)

لا يجوز لاحد أن يطبع كتاب الامن هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفا
بإراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والا يكون مسؤولا عن التعويض قانونا
أحمد الحسيني

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولان مصر المحمية
سنة ۱۳۲۲ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

(نكاح المتعة والمحلل)

من الجامع من كتاب
النكاح والطلاق ومن
الاملاء على مسائل مالك
ومن اختلاف الحديث

(قال الشافعي) رحمه

الله تعالى أخبرنا مالك

عن ابن شهاب عن عبد

الله والحسن بن محمد

ابن علي عن أبيهما عن

علي رضي الله عنه أن

البي صلى الله عليه

وسلم نهى يوم فخير

عن نكاح المتعة وأكل

لحوم الجوارح الأهلبة

(قال) وإن كان

حديث عبد العزيز

ابن عمر عن الربيع بن

سيرة ثابت فهو مبني أن

البي صلى الله عليه

وسلم أحل نكاح المتعة

ثم قال هي حرم اليوم

القيامة (قال) وفي

القرآن والسنة دليل

على تحريم المتعة قال

الله تعالى إذا نكحتم

(١) قوله فكان

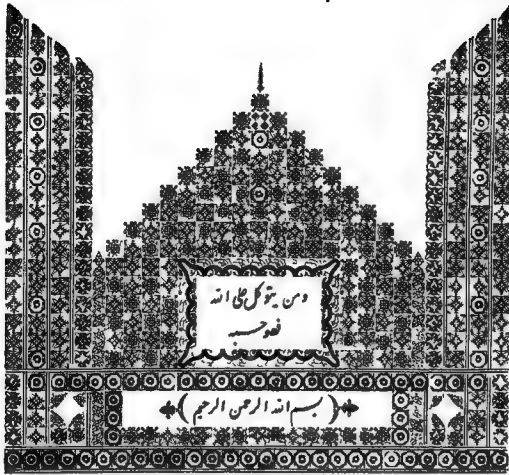
ظاهرة إلى قوله فدل

سنة الخ كذا في السبع

والعبارة لا تخلو من

سقط أو تحريم

فلتحرم كتبه صحيحه



(كتاب الفرائض)

(باب الموارث من سعى الله تعالى الميراث وكان يرث ومن خرج من ذلك)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرض الله تعالى ميراث الوالدين والأخوة والزوجة والزوج (١) فكان
ظاهراً أن من كان والده أو أخته أو زوج أو زوجة فإن ظاهره محتمل أن يرثوا غيرهم من سعى له ميراث
إذا كان في حال دون حال فدلست رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أقاويل أكثر أهل العلم على أن معنى
الآية أن أهل الموارث انما ورثوا إذا كانوا في حال دون حال قلت للشافعي وهكذا نص السنة قال لا
ولكن هكذا دلالتها قلت وكف دلالتها قال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال قولاً يدل على أن
بعض من سعى له ميراث لا يرث فيعلم أن حكم الله تعالى لو كان على أن يرث من لزمه اسم الأبوة والزوجة
وغيرهما لما يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحد لزمه اسم الميراث بأن لا يرث بحال فقبل للشافعي
فذكر الدلالة بين لا يرث مجموعة قال لا يرث أحد من سعى له ميراث حتى يكون دينه دين الميت الموروث
ويكون حراً ويكون بريئاً من أن يكون قاتلاً للورث فذا برئ من هذه الثلاث الحاصل ورث وإذا
كانت فيه واحدة منهن لم يرث فقلت فذكر ما وصفت قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن علي بن
الحسين عن عمرو بن عثمان عن أبيه عن الحسن بن علي عن الحسن بن علي عن عمرو بن عثمان عن أبيه عن الحسن بن علي
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وأخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن علي بن الحسين قال أنما ورث أباطال عقيل وطالب ولم يرث علي ولا جعفر قال فلذلك تركنا نصينا

المؤمنات ثم طلقتموهن
فلم يحرمن الله على
الازواج الا بالطلاق
وقال تعالى فامسك
بمصروف أو تسريح
باحسان وقال تعالى
وان أردتم استبدال
زوج مكان زوج
فاحصل الى الازواج
فرقة من عقدوا عليه
النكاح مع أحكام
ما بين الازواج فكان
بيننا والله أعلم أن
نكاح المتعة منسوخ
بالقرآن والسنة لانه
المدعى ثم يجده ينسخ
بلاحد ان يطلق فيه
ولافيه أحكام الازواج

(باب نكاح الهرم)

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أخبرنا
مالك عن مافع عن
نبيه بن وهب عن ابن
ابن عثمان عن عثمان بن
عمران رضي الله عنه
أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا ينكح
المهرم ولا ينكح
وقال بعض الناس
رويا أن النبي صلى
الله عليه وسلم
نكح ميمونة رضي الله
عنها وهو محرم قلت

من الشعب (قال الشافعي) فقلت سترسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت لك من أن الدين
إذا اختلفا بالشرك والاسلام يتوارث من حيثة فريضة أخبرنا سليمان عن الزهري عن سالم عن
أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبده مال قاله بالبيع الآن بشرط المتاع (قال
الشافعي) فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مال العبد اذا بيع لسيده لم يبع هذا اعني أن العبد
لا يملك شيئا وان اسم الله اتمها وازداده المال اليه كما يجوز في كلام العرب أن يقول الرجل لا خير في غنمه
ودارهم وأرضه هذه أرضك وهذه غنمك على الاضافة لا الملك فان قال قائل ما دل على أن هذا معناه وهو
يحتمل أن يكون المال ملكا قبله فضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بان ماله بالبيع دالة على أن
ملك المال لملك الرقة وان المألول لا يملك شيئا ولم أسمع اختلافا في أن ما تل الرجل عدا لا يرث من مثل
من دية ولا مال شيئا ثم افرق الناس في القاتل خطأ فقال بعض اصحابنا يرث من المال ولا يرث من الدية
وروي ذلك عن بعض اصحابنا عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث لا يشبهه أهل العلم بالحديث وقال
غيرهم لا يرث قاتل المظان دية ولا مال وهو كقاتل العمد واذا لم يثبت الحديث فلا يرث قاتل عد ولا
خطائيا أشبه بعموم أن لا يرث قاتل من قتل

(باب الخلاف في ميراث أهل المال) وفيه شيء يتعلق بميراث العبد والقاتل

(قال الربيع) قال الشافعي رحمه الله تعالى فوافقتنا بعض الناس فقال لا يرث مملوك ولا قاتل عدا
ولا خطأ ولا كافريا ثم عدا فقال اذا ارتد الرجل عن الاسلام قاتل على الردا ومثل ورثته وميراثه المملوك
(قال الشافعي) فقبل بعضهم بعدو المرتد أن يكون كافرا أو مسلما قال بل كافر قبل فقد قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث الكافر المسلم ولم يسن من الكفار احدا فكيف ورت مسلما
كافرا فقال انه كافر قد ثبت حكم الاسلام ثم ازاله عن نفسه قلنا فان كان ردا بالارث اياه فقد
صار إلى أن يكون من قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرثه مسلم ولا يرث مسلما وان كان لم يرث
بازالته اياه أفرايت أن من مات له ابن مسلم وهو مرتد ثم ارثه قال لا قلنا لو حرمه حال الكفر قلنا فلم
لا يحرمنه حال الكفر كحرمته هل بعدو أن يكون في الميراث محالة قبل أن يرتد فيرث ويورث أو يكون
خارجا من حاله قبل أن يرتد فلا يرث ولا يرث وقد قلته وذلك يدل على أن حاله عند الرت بازالته من ميراثه
عليه امراته وحكمته عليه حكم المشركين في بعض وحكم المسلمين في بعض قال فان اعماد ذهب إلى أن عليا
رضي الله تعالى عنه ورثته من ميراثه من المسلمين ماله قلنا قد روي عن علي رضي الله تعالى عنه وقد
رعى بعض أهل العلم بالحديث قبل أن غلط على كرم الله وجهه ولو كان تابعا له كان أصل مذهبا
ومذهبا أنه لا جنة في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيحتل أن يكون لا يرث الكافر الذي
لم يرث كافرا قلنا فان كان حكم المرتد محال فحكمه لم يرث كافرا فورثته المسلمين اذا ما وابقه فعلى
لم ينفذ عن هذا حال هو داخل في جملة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت فان كان داخل في
جملة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينفذ أن تركه فقلت في أن ورثته من المسلمين ورثته (قال
الشافعي) وقد روي عن معاذ بن جبل ومعاوية وسرق وابن المسيب ومحمد بن علي بن الحسن أن المؤمنين
يرث الكافر ولا يرثه الكافر وقال بعضهم كاتحل لساناؤهم ولا تلح لساناؤنا فان قال قائل قصه
النبي صلى الله عليه وسلم كان في كافر من أهل الاوثان وأولئك لا تلح لساناؤهم ولا سناؤهم وأهل
الكتاب غيرهم فيرث المسلمون من أهل الكتاب اعتمادا على ما وصفا اعلوا بعضهم لانه يحتل لهم ما احتل لك
بل لهم شبهة ليست لك بتجليل ذنابهم أهل الكتاب ونسأهم قال لا يلح لساناؤهم قلنا لم قال لساناؤهم داخلون

في الكافرين وحديث النبي صلى الله عليه وسلم جلله قلنا فكذلك المرتد داخل في جملة الكافرين (١)

(باب من قال لا يورث أحد حتى يموت)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد وقال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أرواحكم إن لم يكن لهن ولد وقال عز وعلا ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكنهن ولد وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر (قال الشافعي) وكان معقولا عن الله عز وجل ثم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم في لسان العرب وقول عوام أهل العلم بلدا أن امرأ لا يورث موروثا أبدا حتى يموت فادامات كان موروثا وإن الأحياء خلاف الموقوف ورث حيا دخل عليه والله تعالى أعلم خلاف حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم قلنا والناس معناه هذا لم يختلف في جملته وقلابه في العقود وقلنا لا ينقسم ماله حتى يعلم

(١) راد في نسخة السراج البقعي ماضيه

وفي الرسالة في ترجمة ما حكي الفرض المنصوص التديلت السنة على أنه إنما أريد به الخاص قال الله تعالى يستعنتونك قل الله يفتيك في الكلاية الآية وقال عز وجل الرجل نصب عمارك أوالدان والأقربون والنساء نصب عمارك أوالدان والأقربون إلى قوله مفروضا وقال عز وجل ولا يؤبره لكل واحد منهما السدس الآية وقال ولكم نصف ما ترك أرواحكم الآية وقال ولهن الربع الآية مع أي الموارث كلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدللت السنة على أن الله عز وجل إنما أراد بمن سمي له الموارث من الأخوة والأخوات والوالدين والأزواج وجميع من سمي له فريضة في كله خاصة بمن سمي وذلك أن مجتمع دين الوارث والموروث فلا يختلفان ويكونان من أهل دار المسلمين أو من أهل عسك من المسلمين يأمن به على دمه وماله أو يكونان من المشركين فتوارثان بالشرك أخبرنا سليمان بن عبيدة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأن يكون الوارث والموروث من مع الإسلام أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبدا له مال فباعه البائع الآن يشترطه المبتاع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلو كان ينفق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن العبد لأعلم بالمال أو أن مالك العبد فاعلمك لسيد وأن اسم الماله إنما هو إضافة إليه لا تفي يده لأنه ماله ولا يكون مالكه وهو لأعلم نفسه وكيف عاك نفسه وهو مملوك يباع ويوهب ويورث وكان الله عز وجل إنما نقل ملك المورث إلى الأحياء فلكوا منها ما كان المورث مالكن وإن كان العبد أبا أو غيره ممن سمته فريضة وكان لو أعطاه ملكه ما سجد عليه لم يكن السيد بأبي الميت ولا وارثا من جملة فريضة فكان لو أعطى العبد بأب إنما أعطى السيد الذي لا فريضة له فورتنا عيسى وزيد الله تعالى لم نوزر عبد الماوصف والأحد لا يجتمع فيه الحرية والإسلام والبراءة من القتل حتى لا يكون قاتلا وذلك أنه أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء لم نوزر قاتلا ممن قتل وكان أخف حال القاتل عبد أن يمنع الميراث عقوبة مع تعرض مضط الله تعالى أن يمنع ميراث من عصى الله تعالى بالقتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت من أنه لا يرث المسلم المسلم حرمه قاتل عبدا بالاختلاف فيه بين أحد من أهل العلم حفظت عنه بلدنا ولا في غيره

رواية عثمان ثابتة
وزيد بن الأصم ابن
أختها وسليمان بن يسار
عنه أوان عتيقا
يقولان نكحها وهو
حلال وثالث وهو
سعيد بن المسيب
وبنفر عبدك حديث
عثمان الثابت وقلت
أليس أعطيتي أنه إذا
اختلفت الرواية عن
النبي صلى الله عليه
وسلم نظرت فيما
فصل أصح من بعده
فأخذت به وترك
الذي يخالفه قال لي
قلت فسر بن الخطاب
وزيد بن ثابت رذان
نكاح المحرم وقال
ابن عمر لا ينكح المحرم
ولا ينكح ولا أعلم لهما
مخالفا فلم لا قلته
(قال الشافعي) فإن
كان المحرم حيا حتى
يرى ويحلق ويطوف
باليث يوم النحر أو
بعده وإن كان معتبرا
حتى يطوف باليث
ويسعى ويحلق فإن
نكح قبل ذلك فهو سوك
والرجعة والشهادة
على النكاح ليسا
بنكاح

يقين وفاته وقضى عمر وعثمان في اسراة بان تربع أربع سنين ثم تعد أربعة أشهر وعشرا وقديفرق بين الرجل والمرأة المهرج عن اصابتها ونفرق بن بجزع نعتها وهاتان سياضير والمفقود قد يكون سبب ضرر أشد من ذلك فعاب بعض المشركين القضاء في المفقود وفيه قول عمر وعثمان وما وصفنا مما يقولون فيه بقولنا يخالقونا وقالوا كيف يضي لاسراة بان يكون متابعه مدة ولها بيتين موته ثم دخلوا في أعظم مما عابوا خلاف الكتاب والسنة وجهه ما عابوا فقالوا في الرجل يرتد في قعر من غيور المسلمين يخلق بمسلمة من مبالغ المشركين فيكون قاتما فيها يهرب أو جاءه النمامة تالو يقسم ميراثه بين ورثته المسلمين وتحل دينه ويعتق مدبره وأمهات أولاده ويحكم عليه حكم الموتى في جميع أموره ثم يعود لما حكم به عليه فيقول فيه قولنا متافضا حارما كلهم من أقاويل الناس والناس والعقول (قال الشافعي) فقال ما وصفت بعض من هو أعلمهم عندهم أو كأعلمهم فقلت ما وصفت وقلت له أسألك عن قولك فقد زعمت أن امرأ أن يقول أحدا بدا قولنا ليس خبر الأرماء أو قايما أقول في أن يورث المرتد وهو حي إذا لم يدار الكفر خبرا أو قايما فقال أما خبر فلا فقلت بقياس قال نعم من وجه قلت فأرجو ذلك الوجه قال ألا ترى أنه لو كان مقي في الدار وكنت فاراعله قتلته فقلت فإن لم تكن قادر اعليه قتلته أهتول هو أميت بلا قتل قال لا قلت فكيف حكمت عليه حكم الموتى وهو غير ميت أو رأيت لو كانت عتلك بأنك لو قدرت عليه في حاله تلك قتلته بقتله في حكم الموتى فكان هاربا في بلاد الاسلام مقيما على الردن دهرها من دهره أنقسم ميراثه قال لا قلت فأسمع عتلك بأنك لو قدرت عليه قتلته قال فإن لم تقدر عليه حكم عليه حكم الموتى كانت باطلا عندك فرجعت الى الحق عندك في أن لا تقتله إذا كان هاربا في بلاد الاسلام وأنت لو قدرت عليه قتلته ولو كانت عندك حقا فترك الحق في قتله إذا كان هاربا في بلاد الاسلام قلت فأتاحت ميراثه بل هو قه دار الكفر دون الموت قال نعم قلت فالحكم يلحق بدار الكفر أو يقسم ميراثه إذا كان في دار الكفر لا يجرى عليه فيها الحكم قال لا قلنا فالدار لا تعب أحد أو لا تعب فهو حيث كان حيا وميت حيث كان ميتا قال نعم قلنا أقتسدرك على أحد أو بدأ بشي من جهة الرأي أقرع من أن تقول الحي ميت أ رأيت لو أتاك أحد على أن تزعم أن حيا يقسم ميراثه ما كان يجب عليك أن من تأمله على هذا مغلوب على عقله أو غي لا يسمع منه فكيف إذا كان الكتاب والسنة يدلان معا مع دلالة العقول على خلافكما معا (قال الشافعي) وقلته عبت على من قال قول عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما في امرأة المفقود ومن أصل ما نذهبون كما تزعمون أن الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال قولا كان قوله غاية ينهي إليها وقلمت عن عمر أنه قال إذا أريخت السنن وجب المهر والعدة ورد دم على من تأول الآيتين وهما قول الله عز وجل وإن طلقتموهن من قبل أن يغسوهن وقوله فإلكن عليهن من عدة تعتدوهن وقدر هو هذا عن ابن عباس وشريح وذهبنا الى أن الأراء والأخلاق لا يصنع شأنا يصنعه المسيس فكيف لم يبحر والي تأول على قول عمر وقال بن عباس وقلمت عمر في أماته أعلم بمعنى القرآن ثم استمتع من القول عن عمر وعثمان القضاة في امرأة المفقود وهما بقضايا ما في نبي عتاه وقلمت لا يجوز أن يحكم عليه حكم الموتى قبل أن تستيق وفاته وإن طال زمانه ثم عبت أنكم تحكمون على رجل حكم الموت وأنت يقين من حياته في طرفه عن قلنا لما رأيتكم عبت على أحد في الأخبار التي انتهى إليها شافط الأقدم من جهة الرأي بعثه وأولي أن يكون معينا فأى جهل أ بين من أن تعب في الخبر الذي هو عندك فيما تزعم غاية ما تقول من جهة الرأي ما عبت منه أو شئته وقلت لبعضهم أ رأيت قولك لو لم يبحر بخلاف كتابي ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا معقول وسكتك عن هذا كله ألا يكون قولك معينا بل سلكا (قال) وأين قلت أ رأيت إذا كانت الردة وأهتو بدار الحرب وجب عليه حكم الموت لمرع أن القاضي إن فرط أو لم فرط دفع إليه حتى يحس سنين وهو في دار الحرب ثم يرجع

(العيب في المنكحة)

من كتاب نكاح الجديد
ومن النكاح القديم
ومن النكاح والطلاق
أما على مسائل مالك
وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه

الله تعالى أخبرنا مالك

عن يحيى بن سعيد عن

سعيد بن المسيب أنه

قال قال عمر بن

الخطاب رضي الله عنه

أما رجل تزوج امرأة

وبها جنون أو جذام

أو برص بها فلها

صدقاتها وذلك زوجها

غرم على ولها وقال

أبو الشفاء أربع

لا يجزى في النكاح إلا

أن تسمى الجنون

والجذام والبرص

والقرن (قال الشافعي)

القرن المانع للسمع

لأنها في غير معنى

السمع (قال) فإن

أخار فراقها قبل

الميس فلا نصف مهر

ولامة من وان اختار

فراقها بعد الميس

فصدقة أنه لم يصلم

فله ذلك ولها مهر مثلها

بالميس ولا نفقة عليه

في عدتها ولا سكتي

ولا يرجع بالهر عليها ولا على ولها لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في السقي تكفيت بغيران ولها فكلها ما طلل فان مسها فلها المهر بما استحل من فرجها ولم يردها عليها وهي التي غرته فهو في السكاح الصحيح الذي للزوج فيما خيار اولي أن يكون للراة واذا كان لها لميجران بغرمه ولها وقضي عشرين انطباع رضى الله عنه في السقي تكفيت في عدتها ان لها المهر (قال) وما جعلت فيه اختيار في عقد النكاح ثم حدث بها فله اختيار لان ذلك المعنى قائم فيها لقوله في ذلك وحسن الولد (قال الميرزا) رحمه الله وكذلك ما مضى عقد نكاح الامه من الطول انما حدث بعد النكاح ففضله لانه المعنى الذي يضعه النكاح (قال الشافعي) وكذلك هي فيه فان اخنارت فزواجه قبل السيس فلا مهر ولا متعة فان لم تعلم حتى

قبل أن يحكم القاضي مسلما أنه على أصل ملكه ولم زعت أن القاضي ان حكمي طرفه عن عليه يحكم الموت ثم يرجع مسلما كان الحكم ما ضيق بعض دون بعض ما زعت أن حكم الموت يجب عليه بالردة والحق بداد الحرب لانك لو زعت ذلك قلت لو رجع مسلما أنفذ عليه الحكم لانه يجب ولا زعت أن الحكم اذا أنفذ عليه ورجع مسلما رد الحكم فلا يتخذ فانت زعت أن يتخذ بعضا ويرد بعضا (قال) وما ذلك قلت زعت أنه يعتق مدبر وموآمهات وأولاده ويعطى غريمه الذي حقه الى ثلاثين سنة حاله يقسم ميراثه فيما في مسلما ويدر وموآمهات وأولاده وماله قائم في يدي غريمه يقرب بموآمهات عليه ولا يرده من هذا شي وهو ماله بعينه فكل مال في يدي الغريم ماله بعينه ويقول لا يقص الحكم ثم تزعم ميراثه من يدي ورتنه فكيف تقضت بعض الحكم دون بعض قال قلت هو ماله بعينه لم يحلل له ومدبره وأمهاات وأولاده بأعيانهم ثم زعت أنه يقص الحكم للورثة وأنه ان استهلك بعضهم ماله وهو مواسر لم يقصره اياه وان لم يستهلك بعضهم أخذته عن لم يستهلك هل يستطيع أحد كحل عقله وعمله ويحاطأ أن يأتي بأكثر من هذا في الحكم بعينه أرايت من نسبتم اليه الضعف من أعيانها وتعطيل النظر وقلم اغمايقه فترى فيبقى ما جاء على لسانه هل كان تعطيل النظر يدخل عليه أكثر من خلاف كالبوستة فقد بضمهما جميعا أو خلاف معقول أو باس وتناقض قول فقد بجمعه كله فان كان أخرجه عند نفسه لم أن تكون ما وما على هذا أنك أدبيه وأنت تعرفه فلا أحسب لن أقي ماله له وهو يعرفه عندنا لانه اذا لم يكن لباهل بأن يتول من قبل أنه يحطى ولا يعلم فأحسب العالم غريمه مذبور بأن يحطى وهو يعلم (قال الشافعي) فقال ها تقول أنت قلت أقول اني أقسم ماله حتى عوبها فاجله فيا أويرجع الى الاسلام فأرده اله ولا أحكم بالمولد على حي فيدخل على بعض ما دخل عليك

(باب رد الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولده أخت فلها نصف ما ترك وهو برزها ان لم يكن لها ولد وقال الله عز وجل وان كانوا اخوة بالاساء فلا ذكرا مثل خط الانثيين وقال ولكم نصف ما ترك اراوا حكم ان لم يكن له ولد فان كان له ولد فلكم الربع مما ترك من بعد وصية يوصي بها أو دين وقال تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن التين مما تركن وقال عزاسمه ولا يوه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أواد فلامه الثلث فان كانت له اخوة فلامه السدس (قال الشافعي) فهذه الاثني في الموارث كلها تدل على ان الله عز وجل انتهى عن سمي له فريضة الشئ فلا يثبت لاحد ان يزعم ان انتهى الله به الشئ غير ما انتهى به ولا ينقصه في ذلك فلتنا لا يجوز رد الموارث (قال الشافعي) واذا ترك الرجل أخته أعطيتها نصف ما ترك وكان ما بقي للعصبة فان لم تكن عصبة فلولاه الذين اعاقوه فان لم يكن له موال اعاقوه كان النصف مودا على جماعة المسلمين من أهل بلده ولا تراذأخته على النصف وكذلك لا يرذ على وارث ذي قرابة ولا زوج ولا زوجة له فريضة ولا تجاور بذى فريضة فريضة والقرآن ان شاء الله تعالى يدل على هذا وهو قول زيد بن ثابت وقول الاكرمين لقيت من أهلنا

(باب الخلاف في رد الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي بعض الناس اذا ترك الميت أخته ولا وارثه غيرها ولا مولى أعطيت الاخت المال كله قال قلت لبعض من يقول هذا الى أي شيء ذهبت قال ذهبتا الى أن رويتا عن علي بن أبي طالب وابن مسعود رد الموارث فقلت له ما هو عن واحد منهما فيما علمته ثبت ولو كان

أصابها فاختارت فرأته
فلما المهر مع الضراق
والذي يكون به مثل
الرتي بها أن يكون
محبوباً فاختارها كما
وأبهم تركه أو وطئ
بعد العلم فلا خذله
(وقال) في القديم ان
حدث به فلما الفسخ
وليس له (قال المرتضى)
أولى بقوله انهما سواء
في الحديث كما كانا
فيه سواء قبل الحديث
(قال) والجذام
والبرص فيما رعب أهل
العلم بالطب بعدى ولا
تكد نفس أحد تطيب
أن يجامع من هو به ولا
نفس امرأته بذلك منه
وأما الولد فقلنا سلم
فان سلم أدرك ذلك نسبه
نسأل الله تعالى العافية
والجنون والجلل لا يكون
معهما تأدية لحق زوج
ولا رويعة بعقل ولا
امتناع من محرم وقد
يكون من مثله القتل
ولولها منعهم من تكاح
الجنون كما يمنعهم من
غير كفء فان قيل فهل
من حكم بينهما فيه
الختيار أو الفرق قيل نعم
المولى يتبع من الجماع
بين لو كانت على غير

ثابتاً كنت قد تركت عليهما أو اويل لهما في الفرائض غير قليلة لقول زيد بن ثابت فكيف ان كان زيد
لا يقول بقوله لا مرد للمواريث لم يتبعه دونهما كما يتبعه دونهما في غير هذا من الفرائض (قال الشافعي)
فقال فذبح هذا ولكن رأيت اذا اختلف القولان في رد المواريث أليس يلزم أن نصير إلى أشبه القولين
بكتاب الله تبارك وتعالى قلنا بلى قال فصدما ما قاله أى القولين أشبه بكتاب الله تبارك وتعالى قلنا قول
زيد بن ثابت لاشأن ان شاء الله تعالى قال وإن الله لا على موافقة قولكم في كتاب الله عز وجل دون قولنا
قلت قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولادة أخت فلها نصف ما ترك وهو ريثان لم يكن لها ولد وقال
فان كانوا اخوة رجالا ونساء فلذلك كرم مثل حظ الانثيين قد ذكر الاخ متفردة فانتهى بها الى النصف
وذكر الاخ متفردة فانتهى بها الى الكل وذكر الاخ والاخت مجتمعين فجعلها على النصف من الاخ في
الاجتماع كما جعلها في الافراد أفرأيت ان أعطيتها الكل متفردة أليس قد خالف حكم الله تبارك وتعالى
نصا لان الله عز وجل انتهى بها الى النصف وخالف معنى حكم الله اذ سورت به ووجعلها الله تبارك
وتعالى مع على النصف منه (قال الشافعي) فقلت وأى المواريث كلها تدل على خلاف رد المواريث
قال فقال رأيت ان قلت لأعطيها النصف الباقي ميراثا قلت له قل ما شئت قال أراه ما وضعه قلت فان
رأى غيرك غير ما وضعه فأعطاه حارة محتاجة أو جاراه محتاجا أو غرابا محتاجا قال فليس له ذلك قلت
ولأجل هذا أعذر منكم هذا بخلاف حكم الكتاب نصا وانما خالف قول عوام المسلمين لان عوامهم من

يقولون لجماعة المسلمين

(باب المواريث)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ونادى نوح ابنه وكان
في معزل يابتي وقال عز وجل واذا قال ابراهيم لاهية أدر قنسب ابراهيم الى أبيه وأوه كافر ونسب ابن
نوح الى أبيه نوح وابنه كافر وقال الله عز وجل لنسبه صلى الله عليه وسلم في زيد بن حارثة ادعوهما لأبائهم
هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آبائهم فليخوانكم في الدين ومواليكم وقال تبارك وتعالى وادعوا
الذين أنتم الله عليه وأنصت عليه قنسب الموالى تسبين أحدهما الى الآباء والآخرا الى الولاد وجعل الولاد
بالنسبة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان
من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وانما الولاد لمن
أعتق فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولاد انما يكون للعق قال وروى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه قال الولاد لمنه السب لا سباع ولا وهب فدل الكتاب والسنة على أن الولاد انما
يكون بمن تقدم فصل من المعق كما يكون النسب بمن تقدم ولا من الأب الأثرى أن رجلا لو كان لأبيه
يعرف ما جاز فإسأله أن ينسبه الى نفسه ورضي ذلك الرجل لم يجز أن يكون له اساءة فيكون مداخله
على عاقلته مظلة في أن يعاقب عنه ويكون ناسبا الى نفسه غير من ولد وانما قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم الولد للفراس وكذلك اذ لم يعق الرجل لم يجز أن يكون مسوبا اليه بالولد فبين على عاقلة
المظلة في عقلم عنه وينسب الى نفسه ولا من يعق وانما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاد
لمن أعتق فبين في قوله انما الولاد لمن أعتق أنه لا يكون الولاد الا لمن أعتق أو لأثرى أن رجلا لو أراه ابنه
بنسب الى غيره أو بنتي من نسبه وراضا على ذلك ثم قطع أمه عنه عما أنشأ الله عز وجل لكل واحد
منهما على صاحبه أو لأثرى أنه لو أعتق عبدا ثم أنزله بعد العتق أن يوالى من شاء أو يبنى من ولا نسبه
ورضى بذلك المعق لم يكن لو أحدهما أن يفعل ذلك لما أثبت الله تعالى عليه من النعمة فلما كان المولى
في المعنى الذي فيه النسب ثبت الولاد بمن تقدم المنة كاتب النسب بمن تقدم الولادة لم يجز أن يفرض بينهما

ما تم كانت طاعة الله أن
لا يفتخر فأرخص له في
الحث بكثرة الدين فان
لم يفعل وجب عليه
الطلاق والمجموع بان
الضرر بمباشرة الاجتم
والاربرص والمجنون
والمجنون أكثر منها
بترك مباشرة المولى الم
يحت ولو تزوجها على
أنها مسلمة فلأهي
كأية كان له فسخ
النكاح بلا نصف
مهر ولو تزوجها على
أنها كائبة فلأهي
مسلمة لم يكن له فسخ
النكاح لانهما خير من
كائبة (قال المزني)
رجع الله هذا يدل على
أن من اشترى أمه على
أنها نصرانية فأصابها
مسلة فليس للثري أن
يردها وإذا اشتراها على
أنها مسلمة فوجدها
نصرانية فله أن يردها

(١) قوله فان زعمت أن
ذلك حكم الخ كذا في
جميع السبع بدون ذكر
لبواب الشرط واصل
وأول الحكم محرقة عن
الفاء فيكون هو الجواب
أو غير ذلك وحرقه
مصححه

أد البسنة أو أجماع من أهل العلم وليس في الفرق بينهما في هذا المعنى سنة ولا إجماع (قال الشافعي)
قد حضرني جماعة من أصحابنا من الحجاز بين وغيرهم فكلهم رجل من غيرهم بأن قال إذا أسلم الرجل على
يدى رجل فله ولأولاه إذا لم يكن له ولا نعمة وله أن يوالى من شاء وله أن ينتقل ولأولاه ما يعمل بعقله فإذا عقل
عنه لم يكن له أن ينتقل عنه وقال لي فاحتل في تركه هذا قلت خلافة ما حكيت من قول الله عز وجل
ادعوهم لأتباعهم الآية وقول النبي صلى الله عليه وسلم فأتوا الولاملن أعتق فدل ذلك على أن النسب
يثبت عندكم الولاد كما ثبت الولاد عندكم العتق وليس كذلك الذي يسم على يدى الرجل فكان النسب شيئا
بالولاد والولاد شيئا بالنسب فقال لي قائل انما ذهبت في هذا الحديث رواه ابن موهب عن عيم الداري
قلت لا ثبت قال أفرأيت إذا كان هذا الحديث ثابتا ما يكون مخالفا لما روي عن النبي صلى الله عليه
وسلم والاملن أعتق قلت لا قال فكيف تقول قلت أقول إن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما
الولاد لمن أعتق ونهيه عن بيع الولاد وعن هبته وقوله الولاد لجمعة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب فمن أعتق
لأن العتق نسب وليس بالنسب لا يحول والذي يسم على يدى الرجل ليس هو المسمى أن يحول ولأولاه قال فهذا
قلا فاستعمل منه إذا كان الحديثان محتملين أن يكون لكل واحد منهما وجه قلت منعني أنه ليس ثابت
أما روي به عبد العزيز عن عمر بن ابن موهب عن عيم الداري وابن موهب ليس بالمعروف عندما ولا نقله
لتي غما ومثل هذا لا يثبت عندما ولا عدل من قبل أنه مجهول ولا بعلمه منقطا قال فان من تحتنا أن عمر
قال في النبذ هو حر ولأولاه يعني الذي التقطه قلت وهذا لا يثبت عن عمر عهده على ذلك تخالفا قال
ومن ابن قلت أنت زعم أنه لا والى عن الرجل الا نفسه بعد أن يعقل وإن له ادوا لى عن نفسه أن يعقل
ولأولاه ما يعقل عنه فان زعمت أن موالاة عمر عنه لانه وليه جائز عليه فهل لوصى التيمم والى عنه
قال ليس بذلك قلت فان زعمت أن ذلك لوالى دون الوصى فهل وجده يحول والى شي في النبي لا يجوز
لوصى (١) فان زعمت أن ذلك حكم من عمر والحكم لا يجوز عدل على أحد الاشياء بزمه نفسه أو قبا لاد
له منه مما يصله غيره ولينبذ من الولاد فان قلت هو حكم فلا يكون له أن ينتقل به فكيف يجوز أن
يكون له أن ينتقل إذا فقد على نفسه عندما لم يعقل عنه ولا يكون له أن ينتقل أن عقده عليه غيره (قال)
فان قلت هو أعلم بمعنى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت وتعارض ما هو أثبت عن ميمونة وابن
عباس من هذا عن عمر بن الخطاب قال وما هو قلت وميمونة ولا بنى يسار لئن أختا عبد الله بن
عباس فأنه به فهذه روح النبي صلى الله عليه وسلم وابن عباس وهما اثنان قال فلا يكون في أحد ولو
كاو أعدا كثيرا مع النبي صلى الله عليه وسلم جهة فلنا كيف أحضرت بأحد على النبي صلى الله عليه
وسلم قال هكذا يقول بعض أصحابنا قلت أيت أن تقل هذا من غيرك فقال من حضرنا من المدنيين
هذه جهة ثابتة قال فانتم أن كنتم زعم ثابتة فقد تخالفوا فتوافي شي قالوا ما تخالفنا في شي وما زعم
أن الولاد يكون الا لثمة (قال الشافعي) فقال لي قائل اعتقدتهم جوابهم فان زعم أن النسبة أن
بوالى من شاء قلت لا يجوز هذا إذا كان ما احييها من الكتاب والسنة والقياس الآن يا في خبر
عن النبي صلى الله عليه وسلم أو أمر أجمع الناس عليه فضرجه من جهة المعتق اتباعا قال فهم يروون
أن حاملها أعتق سائبة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا ونحن لا نعتق سائبة فهل
روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولأولاء النسبة اليه والى من شاء قال لا قلت فداخل هرق
معنى المعتق قال نعم قلت أفيصوز أن يخرج وهو معتق من أن ثبت له وعليه الولاد قال فانهم
يروون أن زيدا قاتل سائبة فقتل عمر يعقله على القاتل فقال أو القاتل أرايت لو قتل ابني قال إذا
لا يفرم قال فهو إذا مثل الارقم قال عمر فهو مثل الارقم فاستدلوا بأنه لو كانت له عاقلة لولاه مضي
عمر بن الخطاب على عاقلة قلت فانتان كل هذا ثابتا عن عمر مجموع به قال وابن قلت زعم أن ولاد

(باب الأمتعة من
نفسها) من الجامع
من كتاب التصحيح
الجديد ومن التعريض
بالخطبة ومن نكاح
القديم ومن النكاح
والطلاق أملاء على
مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وأدا وكل
بقرحة مما فذه كرت
والوكيل أو أحدهما
أنها حرة فتزوجها ثم علم
قله الحار فان اختار
فراقها قبل الدخول
فلا نصف مهر ولا مئة
وان أصابها فلهما مهر
مثلها كان أكثر مما
سعى أو أقل لان فراقها
فسخ ولا يرجع به فان
كانت وليد فهم أحرار
وعليه جهنم يوم
سقطوا وذلك أول
ما كان حكمهم حكم
أصعب لمسيب الأمة
ولا يرجع بها على الذي
غره الأبعدان بعزمها
فان كان الزوج عددا
فواحدة أحرار لانه تزوج
على أنهم أحرار ولا مهر
له اعطيه حتى يعق
(قال المرعي) وقمة الولد
في معناه وهذا يدل على
أن لا عزم على من شهد
على رجل بقتل خطأ أو

السابقة لمن اعتقه قال فأعتق من ذا فأعما أقوم لهم بقولهم قلت فأنت تزعم أن من لا ولادة من
نقض ومسلم وغيره إذا قتل انسانا قضى بقتله على جماعة المسلمين لان لهم ميراثه وأنت تزعم أن عزم
يقض بقتله على أحد قال وهكذا يقول جميع المتقين قلت أفصور لجميع المتقين أن يخالفوا عزم
قال لا هو عن عمر منقطع ليس بثابت قلت فكيف احتجيت به قال لأعمل لهم محضه قلت فليس
ما قضيت على من قتل بجهنمه إذا كان استعير بغير جعته عندك قال فعندك في السابقة شيء يخالف لهذا قلت
ان قبلت اخبرنا المنقطع فتم (قال الشافعي) أخبرنا عبد الله بن مسلم عن ابن جريج عن عطاء بن طارق بن
المرقع أعتق أهل أبيات من أهل اليمن سواها فاقبلوا وعرضوا بضعه عشر ألفا فذكر ذلك لعمر بن الخطاب
فأمر أن تدفع إلى طارق أولى ورثة طارق (قال الشافعي) فهذا ان كان ثابتا بذلك على أن عمر يشب
ولادة السابقة لمن سبه وهذا معروف عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه في تركه سالم الذي يقال له
سالم مولى أبي حذيفة أن أبا بكر أعتق فضل ميراثه بغير إقراره بالانصارية وكانت عقته سائمة وروى
عن ابن مسعود أنه قال في السابقة شيئا يعني ذلك فما ألحق حديث منقطع قال فهل عندك شيء يخالف
بين السابقة وبين الذي يسلم على يد الرجل غير الحديث المنقطع قلت نعم من القياس قال ماهو قلت
أن الذي يسلم على يد الرجل ينتقل بولائه إلى موضع اعتقك بغير النسيب والنسب إلى سبه وله أن
ينتقل بغير رضاه من انتسب إليه وان السابقة يقع العتق عليه بلا رضاه وليس له أن ينتقل منه ولو
رضى بذلك هو ومعتقه وأنه من يقع عليه عتق المعتق مع دخوله في جملة المعتقين كان أهل الجاهلية
يصرون البعية ويسبون السابقة ويوصون الوصلة ويعقون الحام وهذا من الإبل والغنم فكأنوا
يقولون في الحام إذا ضرب في إبل الرجل عشرين وميل نفعه عشرة حلم أي حرم طهره فلا يخلع أن
يركب ويقولون في الوصلة وهي من الغنم إذا وصلت بطون أو نواحي ونفع نتاجها فكانوا يمتنعون بها معايعون
بغيرها مثلها ويسبون السابقة فيقولون هذا عتقك سابقة ولا ولادة ما نطقت ولا ولادة ما نطقت
ليكون أكل التبرير بائنا فأمر الله عز وجل ما جعل الله من بخره ولا سابقة ولا وصيلة ولا حام الآية
فرد الله عز وجله صلى الله عليه وسلم الغنم إلى مالكها إذا كان العتق لا يقع على غير الادميين وكذلك لو أنه
أعتق بغيره لم يجمع بالعتق منه إذا حكم الله عز وجل أن يرد إليه ذلك ويطل الشرط فيه وكذلك أبطل
الشروط في السابقة ورده إلى ولادة من اعتقه مع الجملة التي وصفها (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن
محمد أن عبد الله بن أبي بكر وعبد العزيز أخبراه أن عمر بن عبد العزيز كتب في خلافته في سائمة مات
أن يسفع ميراثه إلى الذي اعتقه (قال الشافعي) وان كانت الكفاية فيما ذكرنا من الكتاب والسنة
والقياس فقال فاقول في الصراحي يعق العبد المسلم قلت فهو حر قال فلن ولأوله قلت للذي اعتقه
قال فالخلة فيه قلت ما وصفت لك إذا كان الله عز وجل نسب كافر إلى المسلم ومسلم إلى كافر والتب
أعظم من الولاء قال فالصراحي لا يرث المسلم قلت وكذلك الأب لا يرث اباه إذا اختلف أديهما وليس
منعه ميراثه بالتب مطع بسببه هو أنه محال إذا كان ثم تقدم الأوله وكذلك العبد لم يملكه إذا كان
ثم تقدم العتق قال وان أسلم المعتق قلت يرثه قال فان لم يسلم قلت فان كان للمعتق ديور رحم
مسلمون فروثوه قال وما الخلة في هذا ولم ادفع التي اعتقه عن ميراثه تورثه غيره اذ لم يرث هو
فغيره أولى أن لا يرث بقرابته منه قلت هذا من نهيك قال فأوجدني الخلة فيما قلت قلت أرايت أب الابن
إذا كان مسلما فابن أبوه كافر قال لا يرثه قلت فان كان له أخوة أو أعمام أو بنوعم مسلمون قال
يرثونه قلت وبسبب من فروثه قال بقرابته من الأب قلت فقد تمت الابن من المراتب وأعطيتهم
بسببه قال اعلم أنه بالدين فجعله إذا حالته بدينه كأنه مس وورثته أقرب الناس به من هو على دينه
قلت فاستعاس هذا الخلة في الصراحي قال هي لك يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا أصحابه الذين آمنوا

أصحابك قلت وأرايت فيما احببت بحجة قالوا وقال أرايت اذا مات رجل ولا ولاة قلت فباعتهم
المسلمين قال بأنهم مواله قلت لا ولا يكون المولى الاعتقا وهذا غير معتنى قال فاذا لم تؤمنهم بأنهم
موال وليسوا بذوى نسب فكيف أعطيتم ماله قلت لم أعطهم وميراثا ولو أعطيتهم وميراثا وجب على أن
أعطيهم من على الأرض حين يموت كما أحله لو كانوا معا عتقوه وأراوت أنما نصرة المسلمين بوضع منهم
في خاصة والمال الموروث لوضع في خاصة فكان يدخل عليهم لو زعت فأبه ورث بالاولاه هذا وأن تقول
أنظر اليوم الذي أسلم فيه فأثبت ولاة لمجتمع من كان حيا من المسلمين يومئذ فغيره مورثة وأولئك الاحياء دون
غيرهم ويدخل عليهم في الصرافى يموت ولا وارثه فتعصب ماله لجماعة المسلمين وقد قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر قال فبأى شئ يعطى المسلمين ميراث من لانسبته ولا ولاة من المسلمين
وميراث الصرافى اذ لم يكن له نسب ولا ولاة قلت بما أنتم الله تعالى على اهل دينه فيقول لهم من أموال
المشركين اذا قدر واعطيا ومن كل مال لا مال الله يعرف من المسلمين مثل الأرض الموات فلم يحرم عليهم
أن يحبوها فلما كان هذا المال لا مال الله لم يعرف فحولها الله لأهل دين الله من المسلمين

(الرد في المواريث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كاسه فريضه في كتاب الله عز وجل أو استرسوله صلى الله عليه وسلم أو ما جاء عن السلف أو بيناه في الفريضه فان فضل من المال شي لم يرد عليه وذلك ان علينا شيئين أحدهما ان نقتصه مما جعله الله تعالى والأخر ان لا يزيد عليه والانهاء الى حكم الله عز وجل هكذا وقال بعض الناس زرد عليه اذا لم يكن للمال من يستفرقه وكان من ذوى الارحام وان لا يرد عليه روج ولا زوجة وقالوا ويأولها هذا عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا لهم انتم تتركون ما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود في أكثر الفرائض لقول زيد بن ثابت وكيف لم يكن هذا مما تتركون قالوا انما نقول الله عز وجل وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله قلنا نعمنا على عواما ذهبتم اليه ولو كان على ما ذهبتم اليه كنتم قد تركوه قالوا فامنعنا قلنا تأورات الناس بالخلف والنصرة ثم تأوروا بالاسلام والهجرة ثم نسخ ذلك فقول قول الله عز وجل وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على معنى ما فرض الله عز ذكره وسن رسوله صلى الله عليه وسلم لامطاعا هكذا الآنرى ان الزوج يرث أكثر مما يرث ذوو الارحام ولا يرث له أو لا يرث ان ابن الممهد يرث المال كله لا يرثه الخال والخال أقرب رحا منه فامنعنا على ما وصفت للثمن أها على ما فرض الله لهم وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتم تقولون ان الناس يتوارثون بالرحم وتقولون خلافه في موضع آخر تزعمون أن الرجل اذا مات ترك أخواله ومواليه فإله لواليدون أخواله فقد منعت ذوى الارحام الذين قد قطع بهم في حال وأعطيت المولى الذى لا رحمه المال قال فما يجتعل في أن لا يرد الموارث قلنا ما وصفنا ثمن الانتهاء الى حكم الله عز وجل وأن لا يزيد اسهم على سهمه ولا ينقصه قال فهل من شئ يثبت سوى هذا قلنا نعم قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال عز ذكره وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلذلك كمثل حظ الاثنين فذكر الاخ والاخت منفردين فانتهى بالاخي الى النصف وبالاخت الى النصف والى الكل وذكر الاخوة والاخوات مجتمعين فحكم بينهم مثل حكمه بينهم منفردين قال فذلك كمثل حظ الاثنين فجعلها على النصف منه في كل حال فن قال برد الموارث قال أورث الاخت المال كله فخال قوله الحكمين معا قلت فان قاتم نعطها النصف بكتاب الله عز وجل وزر د عليها النصف لاميراثا قلنا فابى شئ يرد عليها قال ما زدد ابدأ الامراء أو يكون ما لحكمه الى الولاية فما كان كذلك قلنا لا ينفخون وعلى الولاية

يعتق حتى نعزم للشهود
له (قال الشافعي) رحمه
الله وإن كانت
هي الفارة وجمع عليها
به إذا اعتقت الآن
تكون مكاتبه فيرجع
عليها في كتابها لأنها
كالبنية فإن عجزت
فحق تعق فان ضربها
أحد فألقت حينئذ فاضه
ما في جنب الحرة (قال
الزبيدي) رحمه الله قد
جعل الشافعي جنين
المكاتبه كبنتين الحرة
إذا تزوجها على أنها
حرة

﴿الأمّة نعتق وروجها
عبد﴾ من كتاب قدیم
ومن املاء وكتاب نکاح
وطلاق املاء علی
مسائل مالک

(قال الشافعي رحمه الله أخبرنا مالك عن ربيعة عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن برة أعتقت خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) وفي ذلك دليل على أن ليس ببعضها طلاقها إذ خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بيعها في زوجها وروى عن

(ميراث ولد الملاعنة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلنا إذا مات ولد الملاعنة وولد الزنا ورثت أمه حقها في كلب الله عز وجل وأخوته لا مَحَقَّ قِسْمَ ونظرنا ما بقي فإن كانت أمه مولاة عتاقة كان ما بقي ميراثا لوالى أمه وإن كانت عربية أو أولا ولها ما كان ما بقي لجملة المسلمين وقال بعض الناس بقولنا فما إلا في خصله واحدة إذا كانت أمه عربية أو لا ولها مرد واما ما بقي من ميراثه على عصبه أمه وكان عصبه أمه عصبته واحتجوا فيه برواية ليست بناتية وأخرى ليست مما يقوم بها جهة وقالوا كيف لم يجعلوا عصبته عصبه أمه كما جعلتم مواله موالى أمه قلنا بالامر الذي لم يختلف نحن وأنتم في أصله ثم تركتم قولكم فيه قلت أرايتم المولاة العسيفة تلمن مملوكا أو ممن لا يعرف البس يكون ولده ولدها تبع لوالها حتى يكونوا كأنهم اعتقوا ماعالم يحزأب ولاهم قالوا بلى قلنا ويعقل عنهم موالى أمهم ويكونون أولاد في التزويج لهم قالوا بلى قلنا فإن كانت عربية فتكون عصبته عصبته ولدها فاعقلون عنهم ويزوجون بناتهم قالوا لا فلنا إذا كان موالى الأم يقومون مقام العصبه في ولدهم ولهم وكان الأخوال لا يقومون ذلك الغام في بنى أختهم فكيف أكثررت ما قلنا والاصل الذي ذهبنا اليه واحد

(ميراث المجوس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلنا إذا أسلم المجوسي وابنه الرجل امرأته أو أخته أمه نظرنا إلى أعظم البين فوزناها به وأفضنا الآخر وأعظمهما أنتهبا ما بطل حال وإذا كانت أم أو اختا ورثناها بأبائهما وذلك لأن الأم قد تثبت في كل حال والاخذ قد تزول وهكذا جميع فراضهم على هذه المنازل وقال بعض الناس أو رثناهم من الزوجين معا فقلنا له أرايت إذا كان معها أخت وهي أخت أم قال أجيها من الثلث بأن معها أختين أو ورثناهم الوجه الآخر لانها أخت قلنا أرايت حكم الله عز وجل أن يجعل للام الثلث في حال ونقصها منه ببخول الأخوة عليها البس انما نقصها بغيرها لان نفسها قال بلى بغيرها نقصها فقلنا وغيرها خلافها قال نعم قلنا فإذا نقصتها بنفسها أليس قد نقصتها بخلاف ما نقصها الله عز وجل به وقلنا أرايت إذا كانت أماً على الكمال فكيف يجوز أن تعطى بنات نقصها دون الكمال وتعطى أماً كامله وأختا كامله وهما أدنان وهذا بدى قال فقد دخل عليك أن عطلت أحدا الحقين قلنا ما يمكن سبل إلى استعمالهما لا بخلاف الكتاب وخلاف المعقول لم يحز إلا تعطيل أصغرهما لا أكبرهما قال فهل تجد علنا شيئا من ذلك قلنا نعم قد رزعا من المكاتب ليس بكامل الحرية ولا رقيق وإن كل من لم تكمل فيه الحرية صار إلى حكم العبيد لأنه لا يرث ولا يورث ولا يجوز شهادته ولا يجتمع من ذنقه ولا يحدهوا لأحد العبيد فمطل موضع الحرية منه قال أرى أحكم عليه أنه رقيق قلت أرى في كل حاله أو في بعض حاله دون بعض قال بلى في بعض حاله دون بعض لأن لو قلنا في كل حاله قلت لسيد المكاتب أن يبيعه وبأخذ ماله قلت فإذا كان قد اختلط أمره فلم يحض عدا ولم يحض حرا فكيف لم يقل فيه بما رويته عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه يعتقه منه بقدر ما أدى ويجوز شهادته بقدر ما أدى ويجزى بشر ما أدى وورث وورث بقدر ما أدى قال لا نقول به قلنا ونصره على أصل أحكامه وهو حكم العبيد فما نزل به ونغمه المراث قال نعم قلنا فكيف لم يحز إلا في فرض المجوس ما وصفتنا وانما صيرنا المجوس إلى أن أعطيناهم بأكثر ما استوجبون فلم نعتهم حقاً من وجه الأعتناهم ذلك الحق أو بعضه من وجه آخر وجعلنا الحكم فيهم حكماً واحداً معقولا لا متبعضاً لأننا جعلنا بنات واحد في حكم بناتين

التي صلى الله عليه وسلم ما يمسيها (قال) فان أصابها فادعت الجاهلة فقبها قولان أحدهما أن لا خيار لها والآخر لها الخيار وهذا أحب إلينا (قلت أنا) وقد قطع بأن لها الخيار في كابين ولا معنى فيها قولين (قال الشافعي) فان اختارت فسراره ولم يمسيها فلا صدق لها فان أقامت معه فأنصداقاً لسيد لاه

وجب بالعقد ولو كانت في عدة طلقه قلها الضم وإن تزوجها بعد ذلك فهي على واحدة وعلى السلطان أن لا يؤجلها أكثر من مقامها فان كانت صبية حتى تبلغ ولا خيار لامة حتى تكمل فيها الحرية ولو أعتق قبل انقضاء فلا خيار لها

(أجل العتق وانحصى)

غير الجبوس والعتق من الجالس مع كتاب قديم ومن كتاب التعريض بالطلبة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا

(ميراث المرتد) (١)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) وبهذا تقول فكل من خالف دين الإسلام من أهل الكتاب ومن أهل الأوثان فإن ارتد أحدهم من هؤلاء عن الإسلام لم يرثه المسلم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقطع الله الولاية بين المسلمين والمشركين فوافقتنا بعض الناس على كل كافر الارتد وحده فإنه قال ترثه وورثته من المسلمين فقلنا أقعدو المرتد أن يكون داخلًا في معنى الكافرين أو يكون في أحكام المسلمين فإن قلت هو في بعض حكمه في أحكام المسلمين قلنا أفبعدو أن يكون كافرًا في حكمه مؤمنًا في غيره فيقول لا يرثه فهو كافر حيث جعلته مؤمنًا ومؤمن حيث جعلته كافرًا قال لا قلنا أليس يجوز لك من هذا شيء إلا جاز عليك مثله قال فانا انما نرضى في هذا أن نرثه وإنه في أبي طالب رضي الله عنه قتل المستورد وورث ميراثه وورثته المسلمين قلنا فقد زعم بعض أهل الحديث منكم أنه غلط ونحن نجعله لك ثابتًا أفرأيت حكمه في سوى الميراث أحكام مشرك أو مسلم قال بل حكم مشرك قلنا فإن حيث المرتد لقتله أو لقتله فبات ابن له مسلم أم يرثه قال لا قلنا أفرأب أحدنا قط لا يرث ولده إلا أن يكون قاتله وورثه ولده انما أثبت الله عز وجل الموارث للأبناء من الآباء حيث أثبت الموارث للأب من الأبناء وقطع ولاية المسلمين من المشركين ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فإن كان

(١) في نسخة السراج البلقيني في هذا المقام زيادة نصها

وفي اختلاف العراقيين باب الموارث أخبرنا الربيع قال قال الشافعي وإذا مات الرجل وترك أولاده وأمه ووجدته فإن بالحنيفة كان يقول المال كله للجد وهو بمنزلة الأب في كل ميراث وكذلك بلغنا عن أبي بكر الصديق وعن عبد الله بن عباس وعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنهما وعن عبد الله بن الزبير أنهم كانوا يقولون للجد بمنزلة الأب إذا لم يكن له أب وكان ابن أبي لهي يقول في الجد يقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلا لاخ التصف والجد النصف وكذلك قال زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود في هذه المنزلة (قال الشافعي) وإذا هلك الرجل وترك جدًا وأخاه وأمه فالأول بينهما نصفان وهكذا قال زيد بن ثابت وعلي وعبد الله بن مسعود وروى عن عثمان وخالفهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه فجعل المال للجد وقالت عائشة معه وابن عباس وابن الزبير وعبد الله بن عباس وهو مذهب أهل الكلام في الفرائض وذلك أنهم يذهبون أنه القياس وليس لأحد من القولين بقياس غير أن طرح الأخ بالجد بعد من القياس من أثبت الأخ معه وقد قال بعض من يذهب هذا المذهب انما طرحنا الأخ بالجد ثلاث خصال أنهم يجهلون معانها منها أنك تمحبون به بنى الأم وكذلك بمنزلة الأب ولا تنقصونه من السدس وكذلك بمنزلة الأب وأنتم تسمونه أبا فقال الشافعي قلنا انما يحبنا به بنى الأم خبرنا لا قياسا على الأب قال وكيف ذلك قلت نحن نحجب بنى الأم بنت ابن منسفه وهذه وإن وافقت بمنزلة الأب في هذا الموضع فلم تحكم لها نحن وأنت بأن تكون تقوم مقام الأب في غيره إذا وافقه في معنى وإن خالفه في غيره فالأب لا ينقص من السدس فالأب لا ينقصه خبرا ونحن لا ننقص الجد من السدس أفرأيتنا وإياه أنما هاهنا مقام الأب أن وافقته في معنى وأما اسم الأبوة فنحن وإن كنا من بنيان آدم اسم الأبوة وإذا كان ذلك بدون أحد هب أب أقرب بمنه لم يرث وكذلك لو كان كافرًا والموروث مسلمًا أو قاتلا والموروث مفتولا أو كان الموروث حرا والأب مملوكا فلو كان انما ورثنا باسم الأب فقط ورننا هؤلاء الذين حرمتهم كلهم ولكننا انما ورثناهم خبرنا بالآلام فقال قاضي القولين أشبه بالقياس قلنا ما منهما =

سفيان بن عيينة عن
مهر عن الزهري عن
ابن المسيب عن عمر
رضي الله عنه أنه أجل
العتيق سنة (قال)
ولا أحفظ عن اقتبته
خلافًا في ذلك فإن
جامع والافرق بينهما
وان قطع من ذكره
فبق منه ما يقع موقع
الجماع أو كان خنثى
يبول من حيث يبول
الرجال أو كان يصيب
غيرها ولا يصيبها
فسألت فرقة أحسنه
سنة من يوم رافعا قالت
(قال) فإن أصابها
مرة واحدة فهي
امرأة ولا تكون
أصابتها إلا بأن يغيب
الحشفة أو ما بقي من
الذكر في الفرج فإن
لم يصبا غيرها السلطان
فإن شاعت فسرقة
فسخ نكاحها بغير
طلاق لانه إليها دونه
فإن أقامت معه فهو
رأس لحقها فإن فارقها
بعد ذلك ثم راجعها في
العدة ثم سألت أن
يؤجل لم يكن ذلك له
(قال المرتضى) وكيف
يكون عليها عدة وإن
تكن أصابة وأصل

قوله لو استنح رجل
بأمرأة وقالت لم يصني
وطلق فلها نصف المهر
ولا عدة عليها (قال
الشافعي) ولو قال لم
يصني وقال قد استنحها
فالقول قوله لا يهر يد
فصح نكاحها وعليه
اليمين فإن نكل وحلفت
فرق بينهما وإن قالت
بكرأ زوجها أربعين
النساء عدولا وذلك
دليل على صدقها
فإن شاء أهلها فمفرق
بينهما فإن نكلت وحلفت
أقام معها وذلك أن
الصدقة قد تعود فيما
يزعم أهل الخبرين
إذا لم يبلغ في الأمانة
(قال الشافعي) وللأمة
الخيار في المحبوب وغير
المحبوب من ساعتها
لأن المحبوب لا يجامع
أبدا وانحصى ناقص
عن الرجال وإن كان
لهذا كذا أن تكون
علت فلا خيار لها وإن
لم يجامعها الصبي أجل
(قال المزني) معناه

(١) قوله وقد تصادفا
على أنه ملك المالك الخ
لعله على أنه نقل ملك
المالك وحرر كسبه
مصححه

المرتد خارجا من معنى حكم الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم من بين المشركين بالاثرة
التي زعمت لزمن أن تكون قد سالت الأثر لأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه لم يتبع ميراث ولده ولما اتوا
وهو لو رث ولدهمته انبي أن يورثه ولده إذا كان عند ماله غير من المشركين ولو جاز أن يرثوه ولا يرثهم
كان في مثل معنى ما حكمه معاوية بن أبي سفيان وتابعه عليه غيره فقال رث المشركين ولا يرثونا كما نقل
لأننا لوهم ولا نحل لهم نسأنا أفرأيت أن استنج عليك أحبهم من قول معاوية ومن تابعه عليه منهم
سعد بن السب ومحمد بن علي بن الحسن وغيرهما وقد روي عن معاذ بن جبل شبهه وقد قاله معاوية
ومعاذ في أهل الكتاب وقال لئن التى صلى الله عليه وسلم إنما كان يحكمهم على أهل الأوثان والنساء
اللاتي يحلن للسلي نساء أهل الكتاب لانساء أهل الأوثان فقال لمعاذ بن جبل ولما رثه ولما رثه وعلم فلم
لم توافق قولهما وقد يحتمل قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم أن يكون
أراد به الكافر من أهل الأوثان وأتبع معاوية ومعاذ في أهل الكتاب فأورث المسلم من الكافر ولا ورث
الكافر من المسلم كما قول في نكاح نسائهم قال لا يكون ذلك لأنه إذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث
المسلم الكافر فهذا على جميع الكفار قلنا ولم تستدل بقول من سبيل مع أن الحديث يحتمله قال أنه
قل حديث الأوهي يحتمل معاني والأحاديث على ظاهرها لا يحتمل عنه اليمين فحتمله الإبدالة عن حديث
عنه قلنا ولا يكون أحسن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان مقدما محققا في قول بمعنى يحتمله
الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قلنا فكل ما قلنا من هذا حجة عليك في ميراث المرتد

== قياس والقول الذي اخترت أبعده من القياس والعقل قال فإن ذلك قلت أ رأيت الجد والابن إذا طبا
ميراث الميت أ يدلان بقرائه أنفسهم أم بقرائه غيرهما قال وما ذلك قلت ليس إنما يقول الجد أو الأب
أم الميت ويقول الأخ أو ابن أم الميت قال بلى قلت فبقرائه أم الميت يدلان معالي الميت قال بلى
قلت فأجيب أم الميت هو الميت أيهما أولى بقرائه أم ابنه أو أمه قال بلى ابنه لأنه خمسة أسداس ولأبيه
السدس قلت وكيف يجب الأخ بالجد والأخ إذا مات الأب أولى بقرائه أم من الجد لو كنت صاحباً
أحدهما لا أتراني أن تحجب الجد بالأخ قال وكيف كان يكون القياس فيه قلت لا معنى للقياس
فيه ما لم يعجز ولو كان له معنى انبي أن يجعل للأخ أبداً حيث كان مع الجد خمسة أسداس وللمجد
السدس قلت أ رأيت الأخوة أميتين الفرض في كلب الله عز وجل قال نعم قلت أهمل للجد في كلب
الله عز وجل فرض فقال لا قلت وكذلك السنههم يشتون فيها ولا أعلم للجد في السنه فرضاً إلا من
وجه واحد لا ينبت أهل الحديث قلت كل التنيب فلا أعلمك إلا طرحت الأقوى من كل وجهه فالاضف
وإذا أقربت الاختصاص لأم وأم وقد ورثت معها العصبه بالأخ لا بغيره فان أباضف كان يقول تعطيه
نصف ما هو في يدها لأنها أقربت أن المال كله بينهما نصفين فما كان في يدها منه فهو بينهما نصفان وهذا
يؤخذ وكان ابن أبي ليلى لا يعطيه مما في يدها نسباً لأنها أقربت بما في يدى العصبه وهو سواء في الورثة
كلهم ما قاله أجماعاً (قال الشافعي) وإذا مات الرجل ورثه أخته ليه وأمه وعصبه فأقرت الأخت
بأخ فالقياس أن لا يأخذ شيئاً وهكذا كل من أقربه وارث فكان إقراره لا يثبت نسبة فالقياس أن لا يأخذ
شيئاً قبل أنه إنما أقربه بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقربه به لأنه إذا كان وارثاً ناسب كان مورثاً
به وإذا لم يثبت النسب حتى يكون مورثاً به لم يجز أن يكون وارثاً وذلك مثل الرجل بقرائه بأخ دار من
رجل بأخ فجدده المقر له بالسبع لم تعطه الدرهم وإن كان ما تها قد كان أقرباً منها قد صارت ملكاً وذلك
أنه لم يقرأها كانت ملكاً للأوهي لمولود عليه بها هي فلما سقط أن تكون مملوكاً عليه بشئ سقط الإقراره
ومثل الرجلين يتبايعان العبد فيقتلان في غنه (١) وقد تصادفا على أنه ملك المالك إلى ملك المشتري ==

وفيما رويت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثله (قال الشافعي) وقلنا لا يؤخذ بمال المرتد عنه حتى يموت أو يقتل على رذته وإن دمج إلى الإسلام كان أحق بحله وقال بعض الناس إذا ارتد فقل بدار الحرب قسم الامام ميراثه كاي قسم ميراث الميت واعتق أمهات أولاده ومدير به وجعل دينه الميراث حالا وأعطى ورثته ميراثه فقيل له عبت أن يكون عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما كحاف في دار السنن والهجرة في امرأة المفضول الذي لا يسلم له خبر والأغلب أنه قدمت بأن تريض امرأة أنه أربع سنين ثم أربعة أشهر وعشرا ثم تنكح فقلت وكيف تفحصكم بحكم الوفاة على رجل في امرأة وقد يمكن أن يكون حيا وهم لم يحكموا في ماله بحكم الحية انما حكموا به لمعنى الضرر على الزوجة وقد نفرت عنهن وأنسبن الزوج وزوجته بأقل من هذا الضرر على الزوجة فترفع ما إذا كان عندنا فرق بينهما ثم صرت برأيك إلى أن حكمت على رجل حي وأردت بطرس فاستع عطلة الروم ونحن نرى حياته بحكم الموتى في كل متى في ساعة من نهار خالفت فيه القرآن ودخلت في أعظم من الذي عبت وخالفت من عليك عندك اتباعه فيما عرفت وأنتكرت قال وابن القرآن الذي خالفت قلت قال الله عز وجل إن امرؤ وهلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وقال جل وعز ولكم نصف ما ترك أزواجكم فأما قبل ملك الموت إلى الأحياء والموتى خلاف الأحياء ولم ينقل بميراث قط ميراث إلى الحي فنقلت ميراث الحي إلى الحي وهو خلاف حكم الله تبارك وتعالى قال فاني أزعم أن رذته ولحقه بدار الحرب مثل موته قلت قولك هذا خبر قال ما فيه خبر ولكني قلته قياسا قلت فابن القياس قال ألا ترى أني لو وجدته في هذه الحال قلته فكان مبتا قلت

== فلما يسلم المشتري ما زعمه له ملكه بسقط الاقرار فلا يجوز أن يثبت المقر له بالتسحق وهذا خطأ أنه لم يقهره من دين ولا وصية ولا حق على المقر له إلا الميراث الذي إذا ثبت ثبوت أن يكون مورثا له وإذا لم يثبت أنه أن يكون مورثا بالتسبب لم يثبت أن يكون وارثا له وإذا مات الرجل وترك امرأة وولدها ولم يقرب بحبل امرأته ثم جاءت ولده بعد موته وجاء به امرأته تشهد على الولادة فإن أباحت فيكون له ما قبل هذا ولا يثبت نسبه ولا ورثته شهادة امرأة وكان ابن أبي ليلى يقول أثبت نسبه وأورثه بشهادتها وحدها وبهذا يؤخذ (قال الشافعي) وإذا مات الرجل وترك ولدا وزوجة فأنتكر ابنه ولدها فجاءت بأربع نساء تشهدن أنها ولده كان نسبه ثابتا وكان وارثا ولا أقبل فيه أقل من أربع نسوة قياسا على القرآن لأن الله عز وجل ذكر شاهدتين وشاهدا وامرأتين فأقام امرأة اثنتين حيث أجازها مقام رجل فلما أجزأ النساء فيما تعبت عنه الرجال لم يجوز أن يجيز منهن الأربع قياسا على ما وصفت وحجة هذا القول قول عطاء بن أبي رباح وإذا كان رجل عبدا وله مال فملك كل واحد منهما من أمة فأقر في حصته أن أحدهما بنه ثمان ولم يبين ذلك فإن أباحت فيقال لا يثبت نسب واحد منهما ويعتق من كل واحد منهما نصفه ويسعى في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يثبت نسب أحدهما وورثان ميراث ابن ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما (قال الشافعي) وإذا كان لرجل أمتان لأزواج واحدة منهما فولد فإلّا من فآقر السيدان أحدهما بنه ومات ولا يعرف أيهما أمّره فآقر بهما القافة فإن ألحقوا به أحدهما جعلناه ابنه وورثته من ماله وحصلنا أمه أم ولد تعتق عبوه وأرقنا الآخر وإن لم يكن قافة أو كانت فأشكل عليهم لم يجعل ابنه واحدا منهما وأقرع بينهما فأيهما خرج سهمه اعتقناه وأمها بأنها أم ولد وأرقنا الآخر وأمّه وأصل هذا مكتوب في كتاب العتق وإذا كانت الدار في يد رجل فأقام ابن عمه البينة أمه دار أحدهما والذي هي في يده منكر ذلك فإن أباحت فيكون له ما قبل لأقصى شهادة حتى تشهدوا أن الحدرت كها ميراثا لابي ولا يسلحه لا يعلونه وارثا غيرهما ثم توفي أو هذأ ترك نصيبه منها لهذا ميراثا لا يعلونه وارثا غيره وكان ابن أبي ليلى يقول أقصى له بشهادتهم وأسكنه في الدار مع الذي هي =

عندى صبي قد بلغ أن يجامع مثله (قال الشافعي) فإن كان خنثى يبول من حيث يبول الرجل فهو رجل يتزوج امرأة وإن كانت هي تبول من حيث تبول المرأة فهي امرأة تتزوج رجلا وإن كان مشكلا لم يزوج وقيل له أنت أعلم بنفسك فأيهما شئت أنكضاك عليه ثم لا يكون للغيره أبدا (قال المزني) فأيهما

تزوج وهو مشكل كان لصاحبه الخيار لنقصه قياسا على قوله في الخصية الذكوان لها فيه الخيار لنقصه

(الاحسان الذئبة يرحم من ذئ) من كتاب التعريض بالخطبة وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا أصاب الحر البالغ أو أصيبت الحرة باللقنة فهو احسان في الشرك وغيره لأن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا فلو كان المشرك لا يكون حصه نا

كما قال بعض الناس
لما رجع صلى الله عليه
وسلم غير محسن

(الصدائق) مختصر
من الجامع من كتاب
الصدائق ومن كتاب
النكاح ومن كتاب
اختلاف مالك والشافعي

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ذكر الله
الصدائق والاحرار في كتابه

وهو المهر قال الله
تعالى لا جناح عليكم
ان طلقتم النساء ما لم
تسووهن أو تفرضوا

لهن فريضة فدل أن
عقدة النكاح بالكلام
وأن ترك الصدائق
لا يفسدها فلو عقد

بجهول أو بجهار ثبت
النكاح ولها مهر
مثلها وفي قوله تعالى

وأتيتهم أحسدهن
قطارا دليل على أن
لا وقت للصدائق يحرم

به لتركه التي عن
التكثير وتركه حد
القليل وقال صلى الله

عليه وسلم أدوا العلائق
قبل بأمر الله وما
العلائق قال ما تراضى

به الأهليون (قال)
ولا يقع اسم على إلا

فدعلت أنك اذا قتلتها مات فأنت لم تقتله فأبى القياس انما يقتل لو أمته فأنت لم تقتله ولو كنت بقولك
لو قدرت عليه قتلتها كالفاتله لزمك اذا رجع الى بلاد الاسلام أن يكون حكمه حكم الميت فتفتد عليه حكم
الموتى قال ما أفعل وكيف أفعل وهو حي قلت قد فعلت أولا وهو حي ثم زعت أنك ان حكمت عليه بحكم
الموتى فرجع تابا وأما ولده فاقته ومديره فاقته في يدغريه ماله بعينه الذي دفعته اليه وهو الى عشرين وفي
يد أبيه مائة فقال لك رضى مالي وهذا غري يقول هذا ماله بعينه لم أغیره وأما هو الى عشرين
وهذه أم ولد في يد أبيها قال لا رد عليه لان الحكم قد نفذ فيه قلنا كيف رددت عليه ما في
يدي وارثه وقد نفذ له الحكم في بعضه دون بعض هل قلت هذا خبرا أو قياسا قال ما قلته خبرا ولكن قلته
بعينه فكيف نقض الحكم في بعضه دون بعض قلنا والمال الذي في يدغريه وأم ولده ومدير ماله
قياسا قلنا فليأى شئ نفسه قال على أموال أهل البني يصيب أهل العدل فان تاب أهل البني
فوجدوا أموالهم بأعيانها أخذوها وان لم يجدوها بأعيانها لم يضرهم أهل العدل وكذلك ما أصاب أهل
العدل لأهل البني قلنا هذا وجد ماله بعينه فرددت بعضه ولم ترد بعضه فأما أهل العدل لو أمسوا
لأهل البني أم ولد أو مدير تردت مالا على صاحبها وقلت لا يستفان ولا يلزمكم ما غير صاحبها وليس هكذا
قلت في مال المرتد

(ميراث المشتركة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا ان المشتركة زوج وأم وأخوان لأب وأم وأخوان لأم فلزوج النصف
وللام السدس وللأخوين من الام الثلث ويتركهم بنو الاب والام لان الاب لما سقط حكمه صار وبنو أم

= في يديه ولا يقتسمان حتى تقوم البينة على الموارث كما وصفت في قول أبي حنيفة ولا يقولان
لا نعلم في قول ابن أبي ليلى ولكن يقولان لا وارث لغيرهما في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف أسكنه
ولا يقتسمان (قال الشافعي) وإذا كانت الدار في يد الرجل فأقام ابن عمه البينة أنها راجدهما إلى
أبيهما ولم تقل البينة أكثر من ذلك والتي في يده الدار منكر قضيت بهادارا لجدهما ولم أقسمها بينهما حتى
تثبت البينة على من ورث جدهما ومن ورث أباهما لا في لأدري لعل معهما ورثة أو أحباب دين أو وصايا
وأقبل البينة إذا قالوا مات جد هما وتر كما ميراثنا لا وارث لغيرهما ولا يكونون بهذا شهودا على ما يعلون
لأنهم في هذا كله أغانيتهم دون على الظاهر كشهادتهم على السب وكشهادتهم على الملك وكشهادتهم على
العدل ولا أقبلهم إذا قالوا لا نعلم وارثا غير فلان وفلان الآن يكونون من أهل النسبة بل يشهد عليه الذين
يكونون الأغلب منهم أنه لا يخفى عليهم وارث لو كان وذلك أن يكونوا ذوي قرابة أو مودة أو خلطة أو خيرة
بحجور أو غيره فإذا كانوا هكذا قبلتهم على العلم لان معنى البينة العلم ومعنى العلم معنى البينة وإذا توفي
الرجل وترك امرأته وترك في بناته متاعا فان البينة كان بمنح عن جاد عن ابراهيم قال ما كان
للرجال من المتاع فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجال والنساء فهو للباق منهم المرأة
كانت أو الرجل وكذلك الزوج اذا طلق والباقي الزوج في الطلاق وبه كان يأخذ أبو حنيفة وأبو يوسف
وقال بعد ذلك لا تكون للمرأة الا ما يجيز به مثلها في ذلك لانه لا يكون رجل باجر عنده متاع البينة من
تجارته أو صنائع أو تكون رهون عند رجل وكان ابن أبي ليلى يقول اذا مات الرجل أو طلق فتنازع البينة
كله متاع الرجل الا الدرع والتمار وشبهه الا أن يقوم لأحد هما بينة على دعواه ولو طلقها في دارها كان
أمرهما على ما وصفت في قولهما جعلا (قال الشافعي) وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت يسكنانه
قبل أن يفرقا أو بعد ما تفرقا كان البيت للرجل والمرأة أو بعد ما جعلا وان اختلف في ذلك ورثته ما بعد
موتهما أو ورثة الميت منهما والباقي كان الباقي الزوج أو الزوجة فمواذ ذلك كله فن أقام البينة على =

معا وقال بعض الناس مثل قولنا الآثمهم قالوا لا يشركهم بنو الأب والام واحبوا علينا بأن أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم اختلفوا فيها فقال بعضهم قولنا وقال بعضهم قولهم فقالوا اخترنا قول من
 قلنا بقوله من قبل أن يوجد نافي الأب والام قد يكون مع بنى الأم فيكون الواحد منهم الثلثان والسماعة
 من بنى الأم الثلث وجد نافي الأب والام قد يشركهم أهل الفرائض فأخذون أقل مما يأخذ بنو الأم
 فلا يوجدناهم مرة يأخذون أكثر مما يأخذون مرة أقل مما يأخذون ففرقنا بين حكمهم فوثرنا كلا على
 حكمه لا نأوان جمعهم الأم لم نعطهم دون الأب وإن أعطيناهم الأب سبع الأم ففرقنا بين حكمهم فقلنا
 إنما أشركتناهم مع بنى الأم لأن الأم جمعهم وسقط حكم الأب فإذا سقط حكم الأب كان كأن لم يكن ولو
 صار الأب موضع يكون له فيه حكم استعملناه قل نصيبهم أو أكثر قال فهل تجد مثل ما وصفت من أن يكون
 الرجل مستعلا في حال ثم تاتي حال فلا يكون مستعلا فيها قلنا نعم قال وما ذلك قلنا ما قلنا نحن وإن
 وحالف فيه صاحبك من الزوج ينسك المرأة بعد ثلاث تطليقات ثم يطلقها فحق لزوج قبضه ويكون
 مبتدئاً لتكساحها وتكون عنه على ثلاث ولو نكحها بعد واحدة أو اثنتين لم يهدم الواحد ولا الثلثين كما
 يهدم الثلاث لا لما كان معنى في إحلال المرأة هدم الطلاق التي تقدمه إذا كانت لتحل الأبه ولما
 لم يكن له معنى في الواحدة والثلثين وكانت تحل لزوجهما كاحق قبل زوج كما كانت تحل لو لم يطلقها لم يكن له
 معنى فلم يستعمله قال أن تقول هذا خبر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قلت وقاسا كما وصفنا لانه
 قد خالف عمر فيه غيره قال فهل تجدلى هذا في الفرائض قلت نعم الأب عوت ابنه ولابن أخوة فلا يرتون

== ثم من ذلك فهو له ومن لم يقم بينة فالقياس الذي لا يعذر أحد عنه سدى بالغة عنه على الإجماع عليه أن
 هذا المتاع في أيديهم ما فهو بينهما متاعان كليهما في الرجلان في المتاع بأيديهما جميعا فيكون بينهما
 نصفين بعد الأيمان فان قال قائل وكيف يكون الرجل الصويح والخلوق والودع والحر ويكون للمرأة
 السيف والرمح والدرع فيل هذا لك الرجل متاع النساء والسامع متاع الرجال أو رأيت أوام الرجل
 البينة على متاع النساء والمرأة البينة على متاع الرجال اليس قضى لكل بما فام عليه البينة فإذا قال بلى
 قيل أليس قد زعمت وزعم الناس أن كسوة النبي في بدى المتنازعين ثبت لكل النصف فان قال بلى
 قيل كانت له البينة فان قال بلى قيل فلم يجعل الزوجين هكذا وهي في أيديهما فان استعملت عليه
 الظنون وترك الظاهر فيل لك فاقول في عطار ودباغ في أيديهما عطر ومتاع الدباغ تراعيهما فان
 زعمت أنك تعطى الدباغ متاع الدباغين والعطار متاع العطارين قيل فاقول في رجل غيره وسر ورجل
 موسر تداعيا ما قولوا لولا فان زعمت أنك تجعله للوسر وهو في أيديهما معا عاقلت مذهب الإمامة وإن
 زعمت أنك تقسم بينهما ولا تستعمل عليهما التلقن هكذا ينبغي لك أن تقول في متاع الرجل والمرأة وإذا
 أسلم الرجل على بدى الرجل والام وعاقده ثم مات ولا وارث له فان أبا حنيفة كان يقول ميراثه بلغنا ذلك
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب وعن عبد الله بن مسعود وبهذا أخذ وكان
 ابن أبي ليلى لا يورثه تثبت اعطرف عن الشعبي أنه قال لا ولاء إلا لى نفة اللب ابن أبي سلمة عن أبي
 الأشعث الصنعاني عن عمر بن الخطاب أنه سئل عن الرجل يسل على بدى الرجل فيموت ويترك ما لافوه
 وإن أبى فليت المال قال أبو حنيفة عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق أن رجلا من أهل الأرض
 والى ابن عمه فمات وترك ما لافوا لى ابن مسعود عن ذلك فقال ماله (قال الشافعي) وإذا أسلم الرجل
 على بدى الرجل ووالده ثم مات لم يكن له ميراثه من قبل قول النبي صلى الله عليه وسلم فاما الولاء إن أعق
 وهذا يدل على معنى أحد هاتين الولاء لا يكون إلا لى وأعتى والآخر أن لا يتحول الولاء عن أعق وهذا
 مكتوب في كتاب الولاء

على ماله قبة وإن قلت
 مثل الفس وما أشبهه
 وقال صلى الله عليه
 وسلم لرجل التمس ولو
 خاتما من حديد
 فالتمس فليجد شيئا
 فقال هل معك شيء من
 القرآن قال نعم سورة
 كذا وسورة كذا فقال
 قدز وجسكها بعمادك
 من القرآن وبلغنا أن
 النبي صلى الله عليه
 وسلم قال من استقل
 بدينهم فقد استعمل
 وأن عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه قال
 في ثلاث قبضات زيب
 مهر وقال ابن المسيب
 لو أصفها سوطا جاز
 وقال ربيعة درهم
 قال قلت وأقل قال
 ونصف درهم قال
 قلته فأقل قال نعم
 وجبة حنطة أو قبضة
 حنطة (قال الشافعي)
 فما حاز أن يكون غنما
 لشي أو مبيعا بشي أو
 أجرة لشي جاز إذا
 كانت المرأة مالكة
 لامرها

(صدق ما يزيد به
وينقص) من الجامع
وغير ذلك من كتاب
الصدق ونكاح القديم
ومن اختلاف الحديث
ومن مسائل شتى

تستكمل الثلث ولو قال أعطوه نصف ما يصيب أكثر ولدى نصيباً أعلى مثلي ما يصيب أكثر ولده نصيباً
ولو قال ضعي ما يصيب ابني فطرت ما يصيب ابنه فان كان مائة أعطيت ثلثمائة فأكون أضعت المائة
التي تصيبه غير أنه مرة ثم مرة فقد أضعتان وهكذا ان قال ثلاثة أضعاف وأربعة لم أزد على أن أنظر
أصل الميراث فأضعفه مرة بعد مرة حتى يستكمل ما أوصى به به ولو قال أعطوه مثل نصيب أحد من
أوصيته أعطى أقل ما يصيب أحد من أوصى به لاني اذا أعطيته أقل فقد أعطيته ما أعلم أنه أوصى
به به فأعطيته باليقين ولا أجاور ذلك لأنه شك والله تعالى أعلم

(باب الوصية بحجز من ماله)

(قال الشافعي) رحمه
الله وكل ما أسدقها
فلنكته بالمعنة وضمنه
بالنفع فلها زيادة وعليها
نقصانه فان أسدقها
أمة أو عبد صغيرين
فكبرا أو أعين فأبصر
ثم طلقها قبل الدخول
فعلها نصف قيمتهما يوم
قبضها إلا أن نشأ
دفعهما زائد من فلا
يكون له إلا ذلك الآن

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال فلان نصيب من مالي أو جزء من مالي أو حظ من مالي كان هذا
كله سواء ويقال للورثة أعطوه من مائتي مائة لان كل شيء جزء ونصيب وحظ فان قال الموصي له قد علم الورثة
أنه أراد أكثر من هذا أحلف الورثة ما تعلمه أراد أكثر مما أعطاه ونعطي به وهكذا لو قال أعطوه جزءاً فلان من
مالي أو حظاً أو نصيباً ولو قال لفلان فليل كثيراً ما عرفت الكثير جداً وذلك اني لو ذهبت الى أن أقول
الكثير كل ما كان له حكم وجدته قوله تعالى فن يعمل مثقال ذرة خيراً به ومن يعمل مثقال ذرة شراً به
فكان مثقال ذرة قليلاً وقد جعل الله تعالى لها حكاية في الخير والشر ورأيت قليل مال المؤمنين وكثيره
سواء يقضى بأدائه على من أخذه خصماً أو نعتداً أو استهلكه (قال الشافعي) ووجدت ربع دينار قليلاً
وقد يقطع فيه (قال الشافعي) ووجدت مائتي درهم قليلاً وفيها زكاة وذلك قد يكون قليلاً على كل ما وقع
عليه اسم قليل وقع عليه اسم كثيراً فليام بكين الكثير جدي يعرف وكان اسم الكثير يقع على القليل كان ذلك
الى الورثة وكذلك لو كان حياً فاقرب لرجل بقليل ماله أو كثيرة كان ذلك اليه حتى لم يسم شيئاً ولم يصده ذلك
الى الورثة لاني لا أعطيه بالثبوت ولا أعطيه بالإتباعين

(باب الوصية بشئ مسمى بغير عنه)

تكون الزيادة غيرهما
بأن يكونا كبراً كبيراً
بعيداً فالصغير يصلح
لما لا يصلح له الكبير
فمكون له نصف قيمتهما
وان كانا ناقصين فله
نصف قيمتهما الآن
يشاء أن يأخذهما
ناقصين فليس لهما
منعه الآن أن يكونا
يصلحان لما لا يصلح له
الصغير في نحو ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى لرجل فقال أعطوه عبدان من رقيق أعطوا أي عبدان أو
لو قال أعطوه شاه من غني أو بغير اسم ابلي أو حرام من حديري أو بغلام من بغلي أعطاه الورثة أي ذلك
شأوا مما سماه ولو قال أعطوه أحد رقيق أو بعض رقيق أو رأساً من رقيق أعطوه أي رأساً من رقيقه
ذكر أو أنثى صغيراً أو كبيراً ميسراً وغير ميسر وكذلك اذا قال دابة من دوابي أعطوه أي دابة شأوا أنثى
أو ذكر أصغره كانت أو كبيرة وكذلك يعطوه صغيراً من الرقيق ان شأوا أو كبيراً ولو أوصى فقال أعطوه
رأساً من رقيق أو دابة من دوابي فثابت رقيقه رأساً أو من دوابه دابة فقال الورثة هذا الذي أوصى لي به
وانكر الموصي له ذلك فقد ثبت الوصية له عند أو رأساً من رقيقه فيعطيه الورثة أي ذلك شأوا وليس عليه
ما مات ما حل الثلث ذلك كما لو أوصى له بعائنة دينار فله من ماله مائة دينار لم يكن عليه أن يحبس عنه
ما حل ذلك الثلث وذلك أنه جعل المشقة ما يقطع به الميراث فلا يرون حتى يعطوه الآن هلك ذلك كله
فيكون كهلالة عند أوصى له به بعنه وان لم يبق الا واحد مما أوصى له به من دواب أو رقيق فله وان
هلك الرقيق أو الدواب أو ما أوصى له به كله نطقت الوصية

(باب الوصية بشئ مسمى لا ملكه)

وهذا كله ما لم يقض
له القاذى بنصفه
فتكون هي حيث شئت

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال الموصي أعطه فلان شاه من غني أو بغير اسم ابلي أو عبدان من رقيق
أو دابة من دوابي فلم يوجد له دابة ولا شيء من المصنف الذي أوصى له به بمثل الوصية لانه أوصى له بشئ

مسمى أضافه الى ملكه لا يملكه وكذلك لو أوصى به وله هذا الصنف فهل أو باعه قبل موته بطلت الوصية له ولو مات وله من صنف ما أوصى فيه من ثلث ذلك الصنف الا واحدا كان ذلك الواحد للوصي له اذا حله الثلث ولو مات فليرث من ثلثه بطلت وصية الرجل له بذهابه ولو تصدقوا على أنه بقي منه شيء فقال الموصي له استملك الورثة وقال الورثة بل هلك من السماء كان المولى قول الورثة وعلى الموصي له البينة فان جاءها قبل الورثة أعطوه ما شئتم بما يكون مثله غشا لاقول الصنف الذي أوصى به به والقول في ثمنه قولكم اذا جئتم بنى يحتل واحفوا له الآن باقى بيته على أن أسلمه عما كان مبلغ غشه كذا ولو استملك ذلك كله وارث أو أخني كان للوصي له أن يرجع على مستهلكه من كان يقين أى شئ سلمه له الوارث منه فان أخذ الوارث منه غن بعض ذلك الصنف وأقلس ببعضه رجع الموصي له على الوارث بما أصاب ماسلمه الوارث من ذلك الصنف بقدر ما أخذ كانه أخذ نصف غن فقال الوارث أسلم له أدنى شئ منها وموتهما درهمان فيرجع على الوارث بدرهم وهكذا اذا في كل صنف والله تعالى أعلم

(باب الوصية بشئ من ماله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا أوصى لرجل بشئ من ماله قبل الورثة أعطوه أى شئ شئتم كانت عندكم وأشترى بقوهاله صغيرة أو كبيرة شائعة أو ماعزة فان قالوا انعطيه غشيا وأرويه لم يكن ذلك لهم وان وقع على ذلك اسم شاة لان المعروف اذا قيل شاة شائعة أو ماعزة وهكذا الوفا وانعطيك تبسا أو كسبا لم يكن ذلك لهم لان المعروف اذا قيل شاة أنها أنثى وكذلك لو قال أعطوه عبدا أو فورا من مالى لم يكن لهم أن يعطوه مائة ولا بقرة لانه لا يقع على هذين اسم البعير ولا الثور على الافراد وهكذا الوفا قال أعطوه عشرين أتيت من مالى لم يكن لهم أن يعطوه فيها ذكرا وهكذا الوفا أعطوه عشرة أجمال أو عشرة أنوار أو عشرة أتيس لم يكن لهم أن يعطوه أنثى من واحد من هذه الاصناف ولو قال أعطوه عشرين من غننى أو عشرين من ابلى أو عشرين من أولاد غننى أو ابلى أو بقرى أو قال أعطوه عشرين من الغنم أو عشرين من البقر أو عشرين من الابل كان لهم أن يعطوه عشرين شاة أو اثنا كاهوا أو شاة ذكرا أو شاة أنثى وان شاة ذكرا أو اثنا لان الغنم والبقر والابل جاع يقع على الذكور والاناث ولا شىء أولى من شىء ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فمادون خمس ذود صدقة فلم يختلف الناس أن ذلك في الذكور دون الاناث والاناث دون الذكور والذكور والاناث لو كان لرجل ولو قال أعطوا فلانا من مالى دابة ميل لهم أعطوه ان شئتم من الخيل أو البغال أو الجير أنى أو ذكر لا به ليس الذي كرمنا بأولى باسم الدابة من الانثى ولكنه لو قال أنثى من الدواب أو ذكرا من الدواب لم يكن له الا ما أوصى به ذكر كان أو أنثى صغيرا كان أو كبيرا أعجف كان أو سمينا معيبا كان أو سليما والله تعالى الموفق

(باب الوصية بشئ مسمى فهل يصح أو غير صحته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى الرجل لرجل بثلث شئ واحد بعينه مثل عبد وسيف ودار وأرض وغير ذلك فاستحق ثلثا ذلك الشئ أو هلك وبقي ثلثه مثل دار ذهب السبل بشئها أو أرض كذلك فالثلث الباقي للوصي له اذا خرج من الثلث من قبل أن الوصية موجودة وخارجة من الثلث

(باب ما يجوز من الوصية في حال ولا يجوز في أخرى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال أعطوا فلانا كلبين كلابى وكانت له كلاب كانت الوصية جائزة لان الموصي به يملكه بغير غن وان استملكه الورثة ولم يعطوه إياه أو غيرهم لم يكن له غن يأخذه لانه لا غن للكلب

شائعة لما أصابه في يديها فان طلقها ساء والعمل مطلعة فأراد أخذ نصفها بالبيع لم يكن له ذلك وكانت كلبا برة الحبل والشاة الماخض ومخالفة لهما في أن الاطلاع لا يكون مغبرا للخل عن حالها فان شاعت أن تدفع اليه نصفها فليس له الا ذلك وكذلك كل شعر الا أن يقل الشعر فيصير قسما فلا يلزمه وليس لها ترك الشعر على أن تستحقها ثم تدفع اليه نصف الشعر لا يكون حقه مجعلا فتؤثره الا أن يشاء ولو أراد أن يؤخرها الى أن تحسد الثرة لم يكن ذلك عليها وذلك أن الفضل والشعر يزيدان الى الجداد وأنه لما طلقها وقضت الزادة كان يحولادونها وكانت هي المالكه دونه وحقه في قبضته (قال المزني) ليس هذا عندي بشئ لانه يجوز بيع الفضل فذا برت فيكون ثمرها للبايع حتى يستحبها والنخل لا يشتري مجعلا ولو كانت مؤخرتها جارية

بمع عين مؤثرة فلما
جازت مهلة والنهر
فيها جاز رد نصفها
لزوج مهلا والنهر
فيها وكان رد النصف
في ذلك أحق بالجواز
من الشراء فإذا جاز
ذلك في الشراء جاز في
الرد (قال الشافعي)
وكذلك الأرض تزعمها
أو تقر بها أو يحضرها
(قال المزني) الزرع
مضر بالأرض منقص
لها وإن كان لحصاده
غاية فله الخيار في
قبول نصف الأرض
منقصة أو القبة
والزرع لها وليس غرض
الفضل مضرًا بها فله
نصف النخل والنهر لها
وأما التمراس فليس
بشيء لهما لأن لهما
غاية يفارقان فيها
مكانهما من جسد

(١) قوله فإن اشترى
له الطبل الذي يضرب
به فكان يصلح إلى قوله
وإن كان الطبل الذي
يضربه الخ كذا في
جميع النسخ ولعل في
العبارة سقطا وحرو
كتبه محصه

ولم يكن له كلب فقال أعطوا فلا كلبا من مالي كانت الوصية باطله لأنه ليس على الورثة ولا لهم أن يشترى
من ثلثه كلبا يعطوه أياه ولو استرهوه فوهب لهم لم يكن دأخلا في ماله وكان ملكا لهم ولم يكن عليهم أن
يعطوا ملكهم للوصية والموصى لم يملكه ولو قال أعطوه طبلان من طبلوك وله الطبل الذي يضربه للعرب
والطبل الذي يضربه للهو فإن كان الطبل الذي يضربه للهو يصلح لشيء غير اللهو قبل الورثة أعطوه
أي الطبلين شتم لأن كلابهم عليه اسم طبل ولو لم يكن له إلا أحد الصنفين لم يكن لهم أن يعطوه من
الأخر وهكذا أقال أعطوه طبلان من مالي ولا طبل له اتباع له الورثة أي الطبلين شأوا عما يجوز له فيه
وإن اتبعوا له الطبل الذي يضربه للعرب فمن أي عود أو مفرش أو ابتاعوه ويستلونه وعليه أي حلد
شأوا مما يصلح على الطبل فإن أخذوه مجلد لا تعمل على الطبل لم يجوز ذلك حتى يأخذوه مجلد فيخذ
مثله على الطبل وإن كانت أدنى من ذلك (١) فإن اشترى له الطبل الذي يضربه به فكان يصلح لغير الضرب
واشترى له طبلًا فإن كان الجلدان اللذان يجعلان عليهما يصلحان لغير الضرب أخذ مجلدته وإن كانا
لا يصلحان لغير الضرب أخذ الطبلين بغير جلدين وإن كان يقع على طبل الحرب اسم طبل بغير جلدته أخذته
الورثة إن شأوا بلا جلد وإن كان الطبل الذي يضربه لا يصلح إلا للضرب لم يكن للورثة أن يعطوه طبلًا
الإطلاق للضرب كالأول كان أوصى له بأى دواب الأرض شاء الورثة لم يكن لهم أن يعطوه مخزرا ولو قال أعطوه
كبيرا كان الكبر الذي يضربه به دون مساواة من الطبل ودون الكبر الذي يتخذ الساعف رؤسها لأنهم
اغنامين ذلك كبراشميا بهذا وكان القول فيه كالوصف أن يصلح لغير الضرب جازت الوصية وإن لم يصلح
إلا للضرب لم تجز عندى ولو قال أعطوه عودا من عود أفي وله عود أن يضرب بها وعيد أقبى وعصى
وغيرها والعود إذا وجهه المتكلم للعود الذي يضربه به دون مساواة مما يقع عليه اسم عود فإن كان العود
يصلح لغير الضرب جازت الوصية ولم يكن عليه إلا أهل ما يقع عليه اسم عود أو صغره بلا وزن وإن كان لا يصلح
إلا للضرب بطلت عندى الوصية وهكذا القول في الزمائر كلها وإن قال حرما من زميرى أو من مالي فإن
كانت حرما مرسى فيها شأوا أعطوه وإن لم يكن له إلا صنف منها أعطوه من ذلك الصنف وإن قال حرما من
من مالي أعطوه أى حرما شأوا أى أوقصة أو غيرها إن صلحت لغير الزم من وإن تصلح إلا للزم لم يعط منها
شيئا ولو أوصى رجل لرجل بجمرة خمر بعينها عافيتها أهريق النحر وأعطى طرف الجرة ولو قال أعطوه
قوسا من قسي وله قسي معمولة وقسي غير معمولة أو ليس له منها شيء فقال أعطوه عودا من القسي كان عليهم
أن يعطوه قوسا معمولة أى قوس شأوا صغيرة أو كبيرة أو أية أو أى عمل شأوا إذا وقع عليها اسم قوس
زعم بالنسب أو النساب أو الحسين ومن أى عود شأوا ولو أرادوا أن يعطوه قوس جلاحي أو قوس نداف
أو قوس كرسف لم يكن لهم ذلك لأن من وجه بقوس فاعلمنا به إلى قوس رعى عاوصفت وكذلك لو قال
أى قوس شتم أى قوس الدنيا شتم ولكنه لو قال أعطوه أى قوس شتم مما يقع عليه اسم قوس أعطوه
إن شأوا من نداف أو قوس قطن أو ما شأوا مما وقع عليه اسم قوس ولو كان له صنف من القسي فقال
أعطوه من قسي لم يكن لهم أن يعطوه من غير ذلك الصنف ولا عليهم وكان لهم أن يعطوها ما شأوا كانت
عربية أو فارسية أو دودانية أو قوس حسان أو قوس قطن

(باب الوصية في المساكين والفقراء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل فقال ثلث مالي في المساكين فكل من لماله ولا
كسب بغضه داخل في هذا المعنى وهو إلا حرار دون المماليك ممن لم يتم عتقه (قال) وينظر أين كان
ماله فخرج ثلثه فيقسم في مساكن أهل ذلك البلد الذي ماله دون غيرهم فإن كثرت حتى يغتصب نقل
إلى أقرب البلدان له ثم كان هكذا أحسن كان له مال صنع هذا وهكذا لو قال ثلث مالي في الفقراء كان

مثل المساكين يدخل فيه الفقير والمساكين لأن المسكين فقير والفقير مسكين إذا أفرد الموصي القول هكذا ولو قال ثلث مالي في الفقراء والمساكين علمنا أنه أراد التمييز بين الفقر والمساكنة فالفقير الذي لا مال له ولا كسب يقع منه موقعا والمساكين من له مال أو كسب يقع منه موقعا ولا ينفيه فيجعل الثلث بينهم نصفين ونعني بمساكين أهل البلد الذين أبطلهم ماله وقرأهم وإن قل ومن أعطى في فقراء أو مساكين فاتما أعطى لعنى فقرا ومسكنا فيخلف في المساكين فإن كان فيهم من يخرجهم من المسكنة مائة أو أكثر يخرجهم من المسكنة تحسون أعطى الذي يخرجهم من المسكنة مائة تسعين والذي يخرجهم تحسون مائة وهكذا يصنع في الفقراء على هذا الحساب ولا يدخل فيهم ولا يفضل ذو قرابة على غيره إلا بما وصفت في غيره من قدر مسكنته أو فقره (قال) فلا تنقلب من بلد إلى بلد أو خص بها بعض المساكين والفقراء دون بعض كرهه ولم يبين لي أن يكون على من فعل ذلك ضمان ولكنه لو أوصى لفقراء أو مساكين فأعطى أحد الصنفين دون الآخر ضمن نصف الثلث وهو السدس لأن ما قد علمنا أنه أراد صنفين فحرم أحدهما ولو أعطى من كل صنف أقل من ثلاثة ضمن ولو أعطى واحدا ضمن ثلثي السدس لأن أقل ما يقسم عليه السدس ثلاثة وكذلك لو كان الثلث لصف كان أقل ما يقسم عليه ثلاثة ولو أعطاهما اثنين ضمن حصة واحد إن كان الذي أوصى به السدس فثلث السدس وإن كان الثلث فثلث الثلث لاصحة واحدة وكذلك لو قال ثلث مالي في المساكين بضعه حيث رأى منهم كان له أهل ما بضعه ثلثة بضعين إن وضعه في أقل منهم حصة ما بقى من الثلاثة وكان الاختيار له أن يعهم ولا ينيق عليه أن يعهد بفضعه في أحوجهم ولا يضعه كما وصفت في أقل من ثلاثة وكان له الاختيار إذا خص أن يخص قرابة الميت لأن إعطائه رتبة يجمع أنهم من الصنف الذي أوصى لهم وأنهم ذورهم على صلها وأب

(باب الوصية في الرقاب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى بثلث ماله في الرقاب أعطى منها في المكاتب ولا يتبدى منها عتق رقبة وأعطى من وجسد المكاتب بقدر ما بقى عليهم وعوا كما وصفت في الفقراء والمساكين لا يختلف ذلك وأعطى ثلث كل ماله في بلد في مكاتب أهله (قال) وإن قال بضعه منهم حيث رأى فكأن قلت في الفقراء والمساكين لا يختلف قال قال يعقوب بن عيسى رقايا لم يكن له أن يعطي مكاتبه من درهمها وإن فعل ضمن (١) وإن بلغ أقل من ثلاث رقاب لم يجزه أقل من عتق ثلاث رقاب فإن فعل ضمن حصة من تركه من الثلث وإن لم يبلغ ثلاث رقاب وبلغ أقل من رقتين مجدهما غنا وفضل فضل جعل الرقتين أكثر من حاجتي بذهب في رقتين ولا يحبس شيئا ليلزم رقبة وهكذا لو لم يبلغ رقتين وزاد على رقبة ويجزيه أي رقبة اشترى صغيرة أو كبيرة أو ذكر أو أنثى وأحب إلى أركي الرقاب وخبرها وأجرها أن يفتل من سدد ملكه وإن كان في الثلث حصة تحنل أكثر من ثلاث رقاب فليل أحبهما أحب الراكل الرقاب واستعلاؤها أو اكثارها واسترخاها قال اكثارها واسترخاها أحب إلى فإن قال ولم يسل لانه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أعتق رقبة أعق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار ويزيد بعضهم في الحديث حتى الفرج بالفرج

(باب الوصية في الغارمين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى بثلث ماله في الغارمين فالقول أنه يقسم في غارمي البلد الذي ماله وفي أقل ما يطاع ثلاثة تصاعدا كالقول في الفقراء والرقاب وفي أنه يعطي الغارمين بقدر غرمهم كالقول في الفقراء لا يختلف ويعطي من له الدين عليهم أحب إلى ولو أعطوه وفي دينهم رجوت أن أع

وحصاد وليس كذلك الفراس لانه ثابت في الأرض فله نصف قيمتها وأما الحرث فز يادها فليس عليها أن تعطيه نصف ما زاد في ملكها إلا أن تشاء وهذا عدى أشبه بقوله وبالله التوفيق (قال الشافعي) ولو ولدت الأمة في يده أو نعتب المشبة فنقصت عن حالها كان الولد لها دونه لاصحلت في ملكها فإن شئت أخذت أنصافها ناقصة وإن شئت أخذت أنصاف قيمتها يوم أصدقها (قال الزبي) هذا قياس وقوله في أول باب ما جاء في الصداق في كتاب الام وهو قوله وهذا خطأ على أصله (قال الشافعي)

(١) قوله وإن بلغ أقل من ثلاث رقاب وقوله بصد وبلغ أقل من رقتين كذا في التسخ بز يادها أقل من في الموضعين والتظاهر أنهم ما من زيادة التامخ وللعنى على سقوطها فتأمل كتبه معصية

(باب الوصية في سبيل الله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل بثلث ماله في سبيل الله أعطيه من أراد القزو لا يجزى عندي غيره لأن من وجهه بأن أعطى في سبيل الله لا يذهب إلى غير القزو وإن كان كل ما أريد الله به من سبيل الله والقول بأن يعطاه من غزاه من غير البلد الذي بماله الموصي ويجمع عمومهم وأن يعطوا بقدر مغازهم إذا بعدت وقرب مثل القول في أن تعطى المساكين بقدر مسكنتهم لا يختلف وفي أقل من يعطاه وفي مجاوزته إلى بلد غيره مثل القول في المساكين لا يختلف ولو قال أعطوه في سبيل الله وفي سبيل الخير أو في سبيل البر أو في سبيل الثواب جزئ أجزاء أعطيه وذوقه فقراه كانوا أو أغنياء والفقراء والمساكين وفي الرقاب والغاريين والغزاة وابن السبيل والحاج ودخل الضيف وابن السبيل والسائل والمعتقرهم أو في الفقراء والمساكين لا يجزى عندي غيره أن يقسم بين هؤلاء لكل منصف منهم سهم فإن لم يفعل الوصي ضمن سهم من منعه إذا كان موجودا ومن لم يجدهم جسد له سهمه حتى يجدهم بذلك البلد أو ينقل إلى أقرب البلدان به عن فيه ذلك الصنف فيعطونه

(باب الوصية في الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وكان قد حججة الاسلام فأوصى أن يحج عنه فان بلغ ثلثه حجته من بلد أو حج عنه رجل من بلد أو لم يبلغ الحج عنه رجل من حيث يبلغ ثلثه (قال الربيع) الذي يذهب إليه الشافعي أنه من لم يكن حججة الاسلام عليه أن يحج عنه من رأس المال وأقل ذلك من البقات (قال الشافعي) ولو قال أحجوا عني فلانا بمائة درهم وكانت المائة أكثر من أجرته أعطها لثلاث وصية له كان بعينه أو فغير بعينه ما لم يكن وارثا فان كان وارثا فأوصى أن يحج عنه بمائة درهم وهي أكثر من أجرته قبله إن شئت فالجح عنه بأجر مثله ويطل الفضل عن أجر مثلك لثلاث وصية والوصية لو أدرت لا تجوز وإن لم نشأ أحججنا عنه غيره بأقل مما يشترط عليه أن يحج عنه من بلد والأجرة بيع مع اليسوع فإذا لم يكن فيها بحاجة فليست بوصية إلا ترى أنه لو أوصى أن يشتري عبد لو أدرت فبعتك فاشترى ببقية ما جاز وهكذا لو أوصى أن يحج عنه فقال وارثه أنا حج عنه بأجر مثلي جاز له أن يحج عنه بأجر مثله (قال) ولو قال أحجوا عني ثلثي حجته وثلثه يبلغ أكثر من حج جاز ذلك لغير وارث ولو قال أحجوا عني ثلثي وثلثه يبلغ حجها فنأز أن يحج عنه مستوطعا حج عنه ثلثه بقدر ما يبلغ لا يزيد أحدا ويحج عنه على أجر مثله فان فضل من ثلثه ما لا يبلغ أن يحج عنه أحسن ببلد أمج عنه من أقرب البلدان إلى مكة حتى يتفد ثلثه فان فضل درهم أو أقل مما لا يحج عنه به أحد مبرأنا وكان كن أوصى لمن لم يقبل الوصية (قال) فان أوصى أن يحج عنه حجبة أو حججبا في قول من أجاز أن يحج عنه فالحج عنه ضرورة لم يحج فالحج عن الحاج لا عن الميت ويرد الحاج جمع الإحوة (قال) ولو استؤجر عنه من حج فأفد الحج رد جميع الإجارة لأنه أفسد العمل الذي استؤجر عليه ولو أحجوا عنه امرأة أجزاء عنه وكان الرجل أحبا إلى ولو أحجوا رجل عن امرأه أجزاء عنها (قال) وأحصار الرجل عن الحج مكتوب في كتاب الحج وإذا أوصى الرجل أن يحجوا عنه رجلا فثالث الرجل قبل أن يحج عنه أمج عنه غيره كالأوصى أن يعق عنه ربة فابنته فلم تعق حتى ماتت أعتق عنه أخرى ولو أوصى رجل مدح حججة الاسلام فقال أحجوا عني فلانا بمائة درهم وأعطوا ما بقي من ثلثي فلانا وأوصى بثلث ماله لرجل بعينه فالوصى له بالثلث نصف الثلث لا بعد أوصى له بالثلث والحاج ولو وصى له بما بقي من الثلث نصف الثلث ويحج عنه رجل بمائة

فان أصلها عرضا بعته أو عبدا فهلك قبل أن يدفعه فلهما فيتم يوم وقع النكاح فان طلبته فتمعه فهو غاصب وعليه أكثر ما كان قبته (قال المزني) قد قال في كتاب الخلع لو أصدقها دارا فاحتوت قبل أن تقضيها كان لها الخسار في أن ترجع بمهر مثلها أو تكون لها العرمة بمحضتها من المهر وقال فيه أيضا لو خلعها على عبد بعينه فمات قبل أن يقضيها رجوع عليها بمهر مثلها كما يرجع لو اشتراها منها فمات رجوع بالثمن الذي قبضت (قال المزني) هذا أشبه بأصله لأنه يجعل بدل النكاح وبدل الخلع في معنى بدل البيع المستهلك فإذا بطل البيع قبل أن يقضى وقد قبض البدل واستهلك الرجوع ببقية المستهلك وكذلك النكاح والخلع إذا بطل بدله كما رجعت ببقية ما هو به المثل كالبيع المستهلك

(باب العتق والوصية في المرض)

(قال) ولو جعل عمر

الفضل في قسودير

وجعل عليها صقرا من

صقرا نخلها كان لها

أخذته وزعمه من

القسودير فإذا كان إذا

تزوج فسود ولم يبق منه

شيء يتفصح به كان لها

الخيار في أن تأخذ ما و

تأخذ منه مثله ومثل

صقروه ان كان له مثل

أو قيمته ان لم يكن

له مثل ولو ربه برب

من عنده كان لها

الخيار في أن تأخذ

وتزوج ما عليه من الرب

أو تأخذ مثل الترادا

كان اذا خرج من الرب

لا يبقى بابا بقاء التبر

الذي لم يصبه الرب

أو يتغير بطله (قال)

وكل ما أصيب في يديه

بقعله أو غيره فهو

كالفاسد فيه الآن

تكون أمة فطأها

قتلته منه قبل النحول

ويقول كنت أراها

لأعلا لا انصفها حتى

أدخل فيقوم الولد عليه

يوم سقط وبلغ به ولها

مهرها وان شئت أن

تسترها فهي لها وان

شاعت أخذت قيمتها

منه أكرمها كانت

أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته ليس له مال غيرهم وذكر الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعتق البتات في المرض اذا مات المعتق من الثلث وهكذا الهبات والصدقات في المرض لان كله شيء أخرجه المالك من ملكه بلا عوض مال أخذه فاذا أعتق المريض عتق ببتات وعتق بتدبير وصية بدئي بعتق البتات قبل عتق التدبير والوصية وجميع الوصايا فان فضل من الثلث فضل عتق منه التدبير والوصايا وأنقضت الوصايا لأهلها وان لم يفضل منه فضل لم تكن وصية وكان تكن مات لأماله وهكذا كل ما وهب فقبضه الموهوب له أو تصدق به فقبضه لان يخرج ذلك في حياته وأنه مملوك عليه ان عاش بكل حال لا يرجع فيه فهي كالتزيمه بكل حال في ثلث ماله بعد الموت وفي جميع ماله ان كانت حصه والوصايا بعد الموت لم تزيمة لا بعد موته فكانه أن يرجع فيها في حياته فلا أعتق رقيقه لأماله لا غيرهم في مرضه ثم مات قبل أن تحدث حصه فان كان عتقه في كلمة واحدة مثل أن يقول انهم أحرار أو يقول رقيق أو كل مملوك لي أحرار فخرج منهم فاعتق ثلثه وأرق الثلثان وان أعتق واحدا أو اثنين ثم أعتق من بقي بدئي بالاول عن أعتق فان خرج من الثلث فهو حر وان لم يخرج عتق ما خرج من الثلث ورقيق ما بقي وان فضل من الثلث شيء عتق الذي يليه ثم هكذا اذا لا يعتق واحدا حتى يعتق الذي بدأ بعتقه فان فضل فضل عتق الذي يليه لانه لم يزمه عتق الاول قبل الثاني وأحدث عتق الثاني والاول خارج من ملكه بكل حال ان صح وكل حال بعد الموت ان خرج من الثلث فان لم يفضل من الثلث شيء بعد عتقه فاعتق واثلاثه (قال) وهكذا لو قال لثلاثة أعتقه أتم أحرار ثم قال ما بقي من رقيقي حريتي بالثلاثة فان خرجوا من الثلث أعتقوا معا وان عجز الثلث عنهم أقرع بينهم وان عتقوا معا أو فضل من الثلث شيء أقرع بين من بقي من رقيقه ان لم يحلهم الثلث ولو كان مع هؤلاء ممدرون وعبيد وقال ان مات من مرضي فهم أحرار بدئي بالذين أعتق عتق البتات فان خرجوا من الثلث ولم يفضل شيء لم يعتق مدبر ولا موصي بعتقه بعينه ولا صفته وان فضل من الثلث عتق المدبر والموصي بعتقه بعينه وصفته وان عجز عن أن يعتقوا منه كانوا في العتق سواء لا يبدأ المدبر على عتق الوصية لان كلا وصية ولا يعتق بحال الابد بعد الموت وله أن يرجع في كل في حياته ولو كان في المعتقين في المرض عتق ببتات اماء فوالد من بعد العتق وقبل موت المعتق حر جوامن الثلث ولم يخرج الوالد عتقا والامام من الثلث والاولاد أحرار من غير الثلث لانهم واولاد حرائر ولو كانت المسئلة بها لها وكان الثلث ضيقا عن أن يخرج جميع من أعتق من الرقيق عتق ببتات قومنا الاماء كل أمة منهن معها اولادها لا يفرق بينها وبينه ثم أقرعنا بينهن فأى أمة خرجت في سهم العتق عتقت من الثلث وتبعها ولها من غير الثلث لا نأخذ علنا أنه ولد حرة لا يرق وإذا التفتنا بين الاولاد الذين عتقوا بعتق أهم فزاد الثلث أعدنا القرعة بين من بقي فان خرجت أمة معها اولادها عتقت من الثلث وعتق ولدا له ابن حر من غير الثلث فان بقي من الثلث شيء أعدناه هكذا ابدا حتى نستوظفه كله (قال) وان ضاق ما يبق من الثلث فعتق ثلثا أو لدنهن عتق ثلث ولها معها ورق ثلثاء ثلثا ويكون حكم ولها حكمها عتقت منها قبل ولاد عتق منه واذا وقعت عليها قرعة العتق فاعتقناها قبل الولادة وهكذا لو ولدته بعد العتق البتات وموت المعتق لاق من ستة أشهر أو أكثر (قال الشافعي) وإذا أوصى الرجل بعتق أمة بعد موته فان مات من مرضه أو سفره فولدت قبل أن تعوت الموصي فولدتها مالك لانهم ولدوا قبل أن يعتق في الحين الذي نواشأوا فيها ولها في الموصي بطلت وصيتها ولو كان عتقها بتدبير كان فيه قولان أحدهما هذا الاله يرجع في التدبير والاخر أن ولدها بمنزلها لانه عتق واقع بكل حال ما لم يرجع فيه وقد

اختلف في الرجل بوصى بالعتق ووصايا غيره فقال غير واحد من المفتين يبدأ بالعتق ثم يجعل ما بقي من الثلث في الوصايا فان لم يكن في الثلث فضل عن العتق فهو رجل أوصى فيما ليس له (قال) ولست أعرف في هذا أحرا يانهم أن ترتب تولا اجماع لا اختلاف فيه ثم اختلف قول من قال هل في العتق عتق الوصايا فقال مرة بهذا وأفارقة أخرى فزع أن من قال لعبده اذا مت فانتس وقال ان مت من مرضى هذا فانتس حر فأوقع له عتقا عنه بلا وقت بدى بهذا على الوصايا فلم يصل الى أهل الوصايا وصية الا فضلا عن هذا وقال اذا قال أعتقوا عدي هذا بعد موتي أو قال عدي هذا حر بعد موتي يوم أو بشهر أو وقت من الاوقات لم يبدأ بهذا على الوصايا وحاص هذا أهل الوصايا واحتج بأنه قبل يبدأ بالعتق قبل الوصية وما عمله قال يبدأ بالعتق قبل الوصية مطلقا ولا يخص العتق الوصية مطلقا بل فرق القول فيه بغير حجة فيما أرى والله المستعان (قال) ولا يجوز في العتق في الوصية الا واحد من قولين إما أن يكون العتق اذا وقع ما يؤول حال ما كان بدى على جميع الوصايا فلم يخرج من حيث حق يكمل العتق وإما أن يكون العتق وصية من الوصايا يخص بها المقت أهل الوصايا فيصيه من العتق ما أصاب أهل الوصايا من وصاياهم ويكون كل عتق كان وصية بعد الموت وقت أو بغير وقت سواء أو يفرق بين ذلك خبر لازم واجماع ولا فقه فيه واحد منهما فمن قال عدي يدبر أو عدي هذا حر بعد موتي أو متى مت أو ان مت من مرضى هذا أو أعتقه بعد موتي أو هو مدبر في حياته فاذا مت فهو حر فهو كله سواء ومن جعل المقت يخص أهل الوصايا فأوصى معه بوصية خاص الصديق نفسه أهل الوصايا في وصاياهم فأصابه من العتق ما أصابهم ورزق منه ما لم يخرج من الثلث وذلك أن يكون عن العبد خسين ديناراً وقيمة ما بقي من ثلثه بعد العتق خسين ديناراً فيوصى بعتق العبد ويوصى لرجل بخسين ديناراً ولا يخرج عما قد ينشأ فيكون ثلثه مائة وصيته مائتين فلكل واحد من الموصي لهم نصف وصيته فيعتق نصف العبد ويرى نصفه ويكون لصاحب الخمين خمسة وعشرون وللوصية له بالمائة خسون

(باب التكميلات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى رجل لرجل بمائة دينار من ماله أو دينار موصوفة بعين أو وصفة أو بصيد كذلك أو متاع أو غيره وقال ثم ما فضل من ثلثي طفلان كان ذلك كما قال يعطى الموصي به بالشيء بعينه أو وصفته ما أوصى به به فان فضل من الثلث شيء كان للموصي به بما فضل من الثلث وان لم يفضل شيء فلا شيء (قال الشافعي) ولو كان الموصي به به عبداً أو شيئاً يعرف بعينه أو وصفة مثل عبداً أو داراً أو عرض من العروض فهل ذلك الشيء ملك من مال الموصي به وقوم من الثلث ثم أعطى الذي أوصى به بشكيلة الثلث ما فضل عن قبة المالك كما يعطاه لوسم المالك دفع إلى الموصي به به (قال) ولو كان الموصي به به عداً أو وصفة غير الموصي وهو خبيث ثم أعزق قومه جميعاً لماله يوم مات الموصي وبقيته مثله يومئذ فأخرج من الثلث ودفع إلى الموصي به به كهيئة ناقصاً أو تاماً وأعطى للموصي به بما فضل عنه ما فضل عن الثلث وانما القيمة في جميع ما أوصى به بعينه يوم موت المالك وذلك يوم تجب الوصية (قال الشافعي) وإذا قال الرجل ثلث مالي إلى فلان يصنع عيش أراه الله فليس له أن يأخذ لنفسه شيئاً كما لا يكون له أن يبيع له شيئاً أن يبيع من نفسه لان معنى يبيعه أن يكون مبيعاً به وهو لا يكون مبيعاً بالآخر وكذا معنى يضعه يعطيه غيره وكذلك ليس له أن يعطيه وارثاً بالثبوت لانه إنما يجوز له ما كان يجوز لثبوت فلان لم يكن يجوز لثبوت أن يعطيه لم يجز لمن صيره إليه أن يعطيه من ماله لم يكن له أن يعطيه (قال) وليس له أن يضعه في الدال للثبوت فيه نظر كالدال له ولو وكله بشيء أن يفعل فيه ماله له فيه نظر ولا يكون له أن يحبس عنه نفسه ولا يودعه غيره لانه لا جازية في هذا وانما الاجر للثبوت في أن لا يفسد لغيره التي يرجي أن تقرب له إلى الله عز وجل

(قال الشافعي) فأختار لأوصي إليه أن يعطيه أهل الحاجة من قرابة الميت حتى يعطى كل رجل منهم دون غيره فإن أعطاهم موه أفضل من أعطاه غيرهم لا ينفردون به من مصلحة قرابته لم يمت بشركون به أهل الحاجة في حاجاتهم (قال) وقرابته ما وصفت من القرابة من قبل الأب والأم وما وليس الرضا قرابة (قال) وأحببه إن كان له رضعا أن يعطيه دون جيرانه لأن حرمة الرضا تقابل حرمة النسب ثم أحبه أن يعطى جيرانه الأقرب منهم فالأقرب وأوصى الخوارج بها لا يعون دار من كل ناحية ثم أحبه أن يعطيه أقرب من يجده وأشد تعففا واستئارا ولا يبقى منه في يد شيئا يمكنه أن يخرج به ساعة من نهار

(باب الوصية لرجل وقبوله ورثه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل المريض لرجل وصية ما كانت ثمات فلموصى له قبول الوصية ورثها لا يجبر أن يملكها ولا يرد عليه وجهه أبدا إلا أن يرث شيئا فله إذا ورث لم يكن له دفع للبراث وذلك أن حكمنا أن الله عز وجل أنه نقل ملك الموتى إلى الورثة من الأحياء فأما الوصية والهبة والصدقة فجميع وبعدها الملك غير البراث فالمملك لها الخيار إن شاء قبلها وإن شاء ردّها ولو أجاز جبرنا رجلا على قبول الوصية جبرناه أن أوصى له بعبودية إن أن ينق عليه فادخلنا الضر عليه وهو لم يجبه ولم يدخله على نفسه (قال الشافعي) ولا يكون قبول ولا رد في وصية في حيائه الموصى فلو قبل الموصى له قبل موت الموصى كان له الرد إذا مات ولورث في حياته الموصى كان له أن يقبل إذا مات وبجبر الورثة على ذلك لأن تلك الوصية لم تجب إلا بعد موت الموصى فأما في حياته فقصوه ورد وصيته سواء لأن ذلك فيما بينك (قال) وهكذا لو أوصى له بأبيه وأمه وولده كانوا كسائر الوصية إن فعلهم بعد موت الموصى عتقوا وإن ردّهم فهم عيال تتركهم الميت لأوصية فيهم فهم لورثته «قال الربيع» فإن قبل بعضهم ورث بعضا كان ذلك له وعق عليه من قبل وكان من يقبل مملوكا لورثة الميت ولومات الموصى ثم مات الموصى له قبل أن يقبل أو ردّ كان لورثته أن يقبلوا أو يردوا فإن قبل منهم له نصيبه بغيره مما قبل ومن رد كان ما رد لورثة الميت ولو أن رجلا تزوج جارية رجل فولدت له ثم أوصى له بها ومات فلم يعلم الموصى له بالوصية حتى ولدت له بعد موت سيدها وأولاد كثيرا فإن قبل الوصية فن ولدت له بعد موت السيده فملكهم عيال ما به أهم وأدامك ولده عتقوا عليه ولم تكن أهمهم ولم يلد له حتى تلد بعد قبولها منه لسنة أشهر فأكره فتكون بذلك أم ولد وذلك أن الوطء الذي كان قبل القبول إنما كان وطء نكاح الوطء بعد القبول وطء ملك والنكاح منفسخ ولومات قبل أن يرد أو يقبل قام ورثته مقامه فإن قبل الوطء فأنما ملكوا لا يهمل فلو ولد لهم الذين ولدت بعد موت سيدها الموصى أحرار وأهم مملوك وإن ردوها كانوا عيال ملكهم وأكره لهم ردّها وإذا قبل الموصى له الوصية بعد أن تحببه بموت الموصى ثم ردّها فهي مال من مال الميت مورثة عنه كسائر ماله ولو أريد بعد ردّها أخذها بأن يقول أعتا أعطيتكم ما لم تقبضوا جاز أن يقول له إن علكم ما لموصية دون القبول فلما كنت إذا قبلت ملكتها وإن لم تقبضها لانتها لشيء بهات الأحياء التي لا يملكها إلا بقبض الموهوبة لها جاز عليك ما تركت من ذلك كما جاز لك ما أعطيتك بالقبض في واحد منهما وجاز لهم أن يقولوا ردّها إبطال لحق فيما أوصى لك به الميت ورد إلى ملك الميت فيكون مورثا عنه (قال) ولو قبلها ثم قال قدر كتبها فلان من بين الورثة أو كان له على الميت من قال قدر تركته فلان من بين الورثة قبل قولك تركته فلان يحتمل معنيين أظهرهما تركه تشيعا فلان أو تبرأ بالي فلان فإن كنت هذا أردت فهذا أمرت وليت فهو بين ورثته وكلهم وأهل وصاياه ودينه كآلته وإن مات قبل أن يسئل فهو هكذا الآن هذا أظهر معانيه كما تقول عفوت عن ديني على فلان فلان ووضعت عن فلان حتى فلان أي بشفاعته فلان أو حفظ فلان أو التقرب إلى فلان وإن لم تغف فسالناك فقلت تركت وصيتي أو تركت ديني

في الآخرة وجعل ما أصاب قدر المهرين العبد مهورا وما أصاب قدر الألف من العبد ميسرا (قال المزني) أشبه عندي بقوله أن لا يجبره لأنه لا يجبر البيع إذا كان في عقد كراه ولا الكتابة إذا كان في عقد هابيع ولو أصدقها عبدا قدرته ثم طلقها قبل النكاح لم يرجع في نصفه لأن الرجوع لا يكون إلا بانحائها إليه من ملكها (قال المزني) قد أجاز الرجوع في كتاب التدبير بغير إخراج له من ملكه وهو بقوله أولى (قال المزني) إذا كان التدبير وصية له رقبته فهو كما لو أوصى لغيره بقبضته مع أن رد نصفه إليه إخراج من الملك (قال الشافعي) ولو تزوجها على عبد فوجد حرا فعليه قبضته (قال المزني) هذا غلط وهو بقول لورثتها بنى فاستحق رجعت إلى المهر مثلها ولم تكن لها قبضته لأنهم لم يملكوه في من ملك قيمة الحر أبعد

(قال الشافعي) وإذا شاهد الزوج الولي والمرأة أن المهر كانا ويطن أكرمنه فاختلف قوله في ذلك فقال في موضع السر وقال في غيره العلانية وهذا أولى عندي لأنه انما ينظر إلى العقود وما قبلها وبعد (قال الشافعي) وان عقد عليه النكاح بعشرين يوم الخمس ثم عقد عليه يوم الجمعة بثلاثين وطلبتهما فمألهما

لفلان وهب لفلان من بين الورثة فذلك لفلان من بين الورثة لأنه هب له شيئا ملكه وإذا أوصى رجل لرجل بعبد أو غيره فقبل أحدهما ورث الآخر لقال نصف الوصية ونصف الوصية مردود في مال الميت ولو أوصى رجل لرجل بجارية فقبل الموصى ولم يقبل الموصى له ولم يرده حتى هب انسان الجارية ما يتدينار والجارية ثلث مال الميت ثم قبل الوصية فالجارية له لا يجوز فيما وهب لها وفي ولادة ما يعمد السيد وقبل قبول الوصية وردها إلا واحدهن قولن أن يكون ما وهب للجارية أو ولدها ملك للموصي له بها لأنها كانت خارجة من مال الميت إلى ماله الآن له أن شاء أن يردها ومن قال هذا قال هو وان كان له ردها فاختاردها اخراج لها من ماله كله أن يخرج من ماله ما شاء فإذا حكمنا حتى ومالك ما وهب لامة وولدها لمن يملكها فالموصي له بها المالك لها ومن قال هذا قال فان استهلك رجل من الورثة شيئا مما وهب لها أو ولدها فهو ضامن له الوصية لها وكذلك ان جنى أو أجنبى على ماله أو نفسه أو ولدها فالموصي له بها ان قبل الوصية انحصر في ذلك لأنه وان مات الموصى له بها قبل القبول والرد فورثته يقومون مقامه في ذلك كله والقول الثاني أن ذلك كله لورثة الموصى وأن الموصى له انما يملك اذا اختار قبول الوصية وهذا قول مبتكر لا نقول به لان القبول انما هو على شيء ملك متقدما ليس بملك حادث وقد قال بعض الناس تكون له الجارية وثلاث أولادها وثلاث ما وهب لها وان كانت الجارية لا يخرج من الثلث فولدت أولادا بعد موت الموصى ووهب لها مال لم يكن في كتاب الشافعي من هذه المسئلة غير هذا نبي في المسئلة الجواب

(باب ما نسخ من الوصايا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين فمن بده بعد ما سمعها الآية (قال الشافعي) وكان فرضا في كتاب الله تعالى على من ترك خيرا ولغير المال أن يوصي لوالديه بأقربيه ثم زعم بعض أهل العلم بالقرآن أن الوصية للوالدين والأقربين الوارثين منسوخة واختلوا في الأقرب بين غير الوارثين فأكثر من لقيت من أهل العلم عن حفظ عنه قال الوصايا منسوخة لانه إنما أمر بها اذا كانت انما يورث بها فلما قسم الله تعالى ذكره الموارث كانت فطوعا (قال الشافعي) وهذا ان شاء الله تعالى كله كما قالوا فان قال قائل ما دل على ما وصفت فقبل له قال الله تبارك وتعالى ولا يوليه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث فان كان له أخوة فلامه السدس أخبرنا ابن عيينة عن سليمان الأحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وما وصفت من أن الوصية للوارث منسوخة بأي الموارث وأن لا وصية لوارث مما لا يعرف فيه عن أحد من لقيت خلافا (قال الشافعي) وإذا كانت الوصايا التي أمر الله تعالى ذكره بالوصية له منسوخة بأي الموارث وكانت السنة تدل على أنها لا تجوز لوارث وتدل على أنها تجوز لغيره فإيه ذلك على نسخ الوصايا للورثة وأشبه أن يدل على نسخ الوصايا لغيرهم (قال) ودل على أن الوصايا للوالدين وغيرهما من يرث بكل حال اذا كان في معنى غير وارث فالوصية له جائزة ومن قبل أنها انما سطت وصيته اذا كان وارثا فاذ لم يكن وارثا فليس بمطل للوصية وإذا كان الموصى يتناول من شاء بوصيته كان والد المدون قرابته اذا كانوا غير ورثة في معنى من لا يرث ولهم حق القرابة وصله الرحم فان قال قائل فان الدلالة على أن الوصية انما يرثي الرحم جائزة قيل له ان شاء الله تعالى حديث عمران بن حصين أن رجلا أعتق ستة ملوكين له ليس له مال غيرهم فخرأهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أجزاء فاعتق اثنين وأرق أربعة والعق عري وانما كانت العرب ثلاث من لأمرية يتناولونه فلو لم تجز الوصية إلا لغير الوارثين لم يكن وقد أجازها لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين فمن بده بعد ما سمعها الآية (قال الشافعي) وكان فرضا في كتاب الله تعالى على من ترك خيرا ولغير المال أن يوصي لوالديه بأقربيه ثم زعم بعض أهل العلم بالقرآن أن الوصية للوالدين والأقربين الوارثين منسوخة واختلوا في الأقرب بين غير الوارثين فأكثر من لقيت من أهل العلم عن حفظ عنه قال الوصايا منسوخة لانه إنما أمر بها اذا كانت انما يورث بها فلما قسم الله تعالى ذكره الموارث كانت فطوعا (قال الشافعي) وهذا ان شاء الله تعالى كله كما قالوا فان قال قائل ما دل على ما وصفت فقبل له قال الله تبارك وتعالى ولا يوليه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث فان كان له أخوة فلامه السدس أخبرنا ابن عيينة عن سليمان الأحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وما وصفت من أن الوصية للوارث منسوخة بأي الموارث وأن لا وصية لوارث مما لا يعرف فيه عن أحد من لقيت خلافا (قال الشافعي) وإذا كانت الوصايا التي أمر الله تعالى ذكره بالوصية له منسوخة بأي الموارث وكانت السنة تدل على أنها لا تجوز لوارث وتدل على أنها تجوز لغيره فإيه ذلك على نسخ الوصايا للورثة وأشبه أن يدل على نسخ الوصايا لغيرهم (قال) ودل على أن الوصايا للوالدين وغيرهما من يرث بكل حال اذا كان في معنى غير وارث فالوصية له جائزة ومن قبل أنها انما سطت وصيته اذا كان وارثا فاذ لم يكن وارثا فليس بمطل للوصية وإذا كان الموصى يتناول من شاء بوصيته كان والد المدون قرابته اذا كانوا غير ورثة في معنى من لا يرث ولهم حق القرابة وصله الرحم فان قال قائل فان الدلالة على أن الوصية انما يرثي الرحم جائزة قيل له ان شاء الله تعالى حديث عمران بن حصين أن رجلا أعتق ستة ملوكين له ليس له مال غيرهم فخرأهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أجزاء فاعتق اثنين وأرق أربعة والعق عري وانما كانت العرب ثلاث من لأمرية يتناولونه فلو لم تجز الوصية إلا لغير الوارثين لم يكن وقد أجازها لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب الخلاف في الوصايا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن طلوس عن أبيه (قال الشافعي) والحجة في ذلك ما وصفتنا من الاستدلال بالنسبة وقول الأكثر من لقينا حفظنا عنه والله تعالى أعلم

(باب الوصية للزوجة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى والذين سوفون منكم وبنو نازوا وأوصية لازولهم الآية وكان فرض الزوجة أن يوصى لها الزوج جتناح إلى الحول ولم أحفظ عن أحد خلافا أن المتاع النفقة والسكنى والكسوة إلى الحول وثبت لها السكنى فقال غيرنا جتناح ثم قال فان خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف فدل القرآن على أنهن ان خرجن فلا جناح على الأزواج لأنهن ترك ما فرض لهن ودل الكتاب العزيز إذا كان السكنى لها فرضا كرهت حقها فيه ولم يجعل الله تعالى على الزوج حرجا أن يترك حقه غير ممنوع له لم يخرج من الحق عليه ثم حفظت عن أرضي من أهل العلم أن نفقة المتوفى عنها زوجها وكسوتها حولا منسوخا بآية الموارث قال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الثلث مما تركن من بعد وصية يوصون بها أو دين (قال الشافعي) ولم أعلم مخالفا فيما وصفت من نسف نفقة المتوفى عنها وكسوتها سنة وأقل من سنة ثم احتل سكنها إذا كان مذكورا مع نفقة بابها يقع عليه اسم المتاع أن يكون منسوخا في السنة وأقل منها كما كانت النفقة والكسوة منسوختين في السنة وأقل منها واحتل أن تكون نسفت في السنة وأثبتت في عدة المتوفى عنها حتى تنقضي عذتها بأصل هذه الآية وأن تكون داخلية في جملة المعتدات فإن الله تبارك وتعالى يقول في المطلقات لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا بأذن بفاحدة مينة فلما فرض الله في المعتدات السكنى وكانت المعتدات الوفاة في معناها اختلف أن يجعل لها السكنى لأنها في معنى المعتدات فإن كان هذا هكذا فالسكنى لها في كتاب الله عز وجل منصوص أو في معنى من نص لها السكنى في فرض الكتاب وإن لم يكن هكذا فالفرض في السكنى لها في السنة ثم فيما أحفظ عن حفظ عنه من أهل العلم أن المتوفى عنها السكنى ولا نفقة فإن قال قائل فإن السنة في سكنى المتوفى عنها زوجها قبل أخبرنا ما لم أعرف عن سعد بن كعب بن بكرة (قال الشافعي) وما وصفت في متاع المتوفى عنها هو الأمر الذي تقوم به الحجة والله تعالى أعلم وقد قال بعض أهل العلم بالقرآن إن آية الموارث بالدين والآخر بين وهذا ثابت للراء وانما نزل فرض ميراث المرأة والزوجة بعد وإن كان كآكل فقد أثبت لها الميراث كما أثبت له لأهل الفرائض وليس في أن يكون ذلك بأجر ما أبطل حقها وقال بعض أهل العلم أن عدة نكاح الوفاة كانت ثلاثة قروء كعدة الطلاق ثم نسخت بقول الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا فإن كان هذا هكذا فقد بطلت عنها الأمراء وثبتت عليها العدة بأربعة أشهر وعشرا منصوص في كتاب الله عز وجل ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قال قائل فإن هي في السنة قبل أخبرنا حديث المغيرة بن عبد الله بن نوفع قال الله عز وجل في عدة الطلاق واللاق لم يحض وأولات الرجال منهن أن ينقضن أجلهن فاحتلت الآية أن تكون في المطلقة لا تحض خاصة لأنها ساقها واحتمل أن تكون في المطلقة كل معدة مطلقة تحض ومتوفى عنها لأنها جامعة ويحتمل أن يكون استئناف كلام على المعتدات فإن قال قائل فأى معانيها أولى بها قبل والله تعالى أعلم فأما الذي يشبهه فإن تكون في كسول معدة ومستبرأه فإن قال ما دل على ما وصفت قبل قال الشافعي لما كانت العدة استبرأه وتعبدا وكان وضع الحمل براءة من عدة الوفاة هادما

جهلت كل واحدة منهن مهرنفسها وفسد المهر بقوله أولى (قال الشافعي) رحمه الله ولو أصدق عن ابنه ودفع الصداق من ماله ثم طلق فلا بد من النصف كما لو وهبه له فقبضه ولو تزوج المولى عليه بغير أمر وليه لم يكن له أن يجزئ النكاح وإن أصابها فلا صدق لها ولا شيء تستحل به إذا كنت لا أجعل عليه فيسعة يشترها فينفقها شيئا أجعل عليه بالاصابة شيئا

(باب التفويض)

من الجامع من كتاب الصداق ومن النكاح القديم ومن الأملاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى التفويض الذي من تزوجه عرف أنه تفويض أن يتزوج الرجل المرأة التي المالك لا مهرها رضاها ويقول لها أزوجك بغير مهر فالتكاح في هذا ثابت فإن أصابها فله مهر مثلها وإن لم يصباحي طلقها فلها

لأربعة الأشهر والعشر كان هكذا في جميع العددا الاستبراء والله أعلم مع أن المعقول أن وضع الجل غاية براعة الرحم حتى لا يكون في النفس منه شيء فقد يكون في النفس شيء في جميع العددا الاستبراء وأن كان ذلك براعة في الظاهر والله سبحانه وتعالى الموفق

(باب استحداث الوصايا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى في غير آية في قسم الميراث من بعد وصية توصون بها أو دين ومن بعد وصية توصون بها أو دين (قال الشافعي) فتقل الله تبارك وتعالى ما من مات من الأحياء إلى من بقي من ورثة الميت ففعلهم يقومون مقامه فيما ملكهم من ملكه وقال الله عز وجل من بعد وصية توصون بها أو دين قال فكان ظاهر الآية للعقول فيها من بعد وصية توصون بها أو دين أن كان عليهم دين (قال الشافعي) وبهذا نقول ولا أعلم من أهل العلم من مخالفا وقد تحتل الآية معنى غير هذا أظهر منه وأولى بأن العامة لا تختلف فيه فباعلت واجامعهم لا يكون عن جهالة بحكم الله أن شاء الله (قال الشافعي) وفي قول الله عز وجل من بعد وصية توصون بها أو دين معان سأذكرها إن شاء الله تعالى فلما لم يكن بين أهل العلم خلاف علمته في أن هذا الدين أحق بحال الرجل في حياته منه حتى يستوفي دينه وكان أهل الميراث أغنياء على الميت ما كان الميت أمثله كان بيننا والله أعلم في حكم الله عز وجل ثم لم أعلم أهل العلم اختلفوا فيه أن الدين مبدأ أعلى الوصايا والميراث فكان حكم الدين كما وصفت منفردا مقدما وفي قول الله عز وجل أو دين ثم أجاع المسلمين أن لا وصية ولا ميراث إلا بعد الدين دليل على أن كل دين في حصة كان أو في مرض باقرا أو بينة أو أي وجه ما كان سواء لأن الله عز وجل لم يخص دينادون دين (قال الشافعي) وقد روي في تبذره الدين قبل الوصية حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يثبت أهل الحديث مثله أخبرنا سفيان عن أبي إسحق عن الحارث عن علي رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية وأخبرنا سفيان عن هشام بن عمار عن طلوس عن ابن عباس أنه قيل له كيف تأمرنا بالدين قبل الدين والله تعالى يقول وأتوا إلى العسرته فقال كيف تقررون الدين قبل الوصية أو الوصية قبل الدين فقالوا الوصية قبل الدين قال فما بهما تبذرون قالوا الدين قال فهذا (قال الشافعي) يعني أن التقديم جائز وإذا قضى الدين كان لبيت أن يوصي بثلثه قال ففعل كان للورثة الثلثان وإن لم يوص أو وصي بأهل من ثلثه كان ذلك ما لا من ماله تركه قال فكان للورثة ما فضل عن الوصية من المال إن أوصى (قال الشافعي) ولما جعل الله عز وجل للورثة الفضل عن الوصايا والدين فكان الدين كما وصفت وكانت الوصايا بمنزلة أن تكون مبدأ أعلى الورثة ويحتل أن تكون كما وصفت لك من الفضل عن الوصية وأن يكون للوصية غاية ينتهي بها إليها كالميراث لكل وارث غاية كانت الوصايا بما أحكم الله عز وجل فرضه بكتابه وبين كيف فرضه على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا ما قل عن ابن شهاب (قال الشافعي) فكان غاية منتهى الوصايا التي لو جاوزها الوصى كان للورثة رتبا ما جاوز ثلث مال الوصى قال وحديث عمران بن حصين يدل على أن من جاوز الثلث من الوصيين ردت وصيته إلى الثلث ويدل على أن الوصايا يجوز لتغير قرابة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رد عتي الملوكن إلى الثلث دل على أنه حكمه حكم الوصايا والمتقربى وإنما كانت العرب غلاة من لا قرابة بينهم وبينه والله تعالى أعلم

(باب الوصية بالثلث وأقل من الثلث وترك الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل فواسعه أن يبلغ الثلث وقال في قول النبي صلى الله

المنعة وقال في القديم بدلا من العدة ولا وقت فيها واستحسن بقدر ثلاثين درهما وما رأى الوالي بقدر الزوجين فإن مات قبل أن يسي مهرا أو مات فسواء وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم «بأي هو وأى» أنه قضى في بروع بنت واشقى ونكحت بغير مهر فات زوجها فقضى لها مهر نسائها والميراث فإن كان يثبت فلا حجة في قول أسد دون النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما من رجل من بني يasar وحره عن معقل ابن سنان ومرة عن بعض بني أشجع وإن لم يثبت فلا مهر ولها الميراث وهو قول علي وزيد وابن عمر (قال) ومضى طلبت المهر فلا يلزمه إلا أن يفرضه السلطان لها أو يعرضه هولها بعد علمها بصدق مثلها فإن فرضه فلم ترضه حتى فارقتها لم يكن لها إلا ما اجتماعه فكون كالأول كان في العدة وقد يدخل في التفويض وليس

عليه وسلم لسعد الثالث والثلاث كثيرا وكثيرا انك ان تسع ورتلك أغنياء خيرة من أن تذرهم طاعة يتكفون الناس (قال الشافعي) غيا كما قال من بعدني الوصايا وذلك بين في كلامه لأنه انما قصد قصد اختيار أن يترك الموصي ورتته أغنياء فإذا تركهم أغنياء اخترت له أن يستوعب الثالث اذ لم يدعهم أغنياء كرهت له أن يستوعب الثالث وأن وصي بالثاني حتى يكون يأخذ بالخط من الوصية ولا وقت في ذلك الا ما وقع عليه اسم الوصية لمن لم يدع كثير مال ومن ترك أقل ما عفى ورتته وأكثرت من اتفاه زاد شاقا وصيته ولا أحب بلوغ الثالث الا لمن ترك ورتته أغنياء (قال الشافعي) في قول النبي صلى الله عليه وسلم الثالث والثلاث كثيرا وكبير يحتمل الثالث غير قليل وهو أولى بمعانيه لأنه لو كرهه لسعد اقاله غض منه وقد كان يحتمل أن له بلوغه ويحب به الغض منه وقيل كلام الا وهو محتمل في قول الشافعي فهل اختلف الناس في هذا اقال والدلالة ما وصفت من أنه لو كرهه لسعد أمره أن يعرض منه قيل للشافعي فهل اختلف الناس في هذا اقال لم أعلمهم اختلفوا في أن جازر الكل موص أن يستكمل الثالث قل ما تركه أكثر وليس يجازله أن يجاوزه ففيل للشافعي وهل اختلفوا في اختيار النقص عن الثالث أو بلوغه . قال نعم وفيما وصفت لك من الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عفى عما سواه فقلت فلا كراختلافهم فقال أخبرنا ما لك عن نافع عن ابن عمر

(باب عطايا المريض)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى لما عتقني الرجل ستة مملوكين له لاملأ له غيرهم في مرضه ثم مات فاعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنين وأربا أربعة تدل ذلك على أن كل ما ألتف المرء من ماله في مرضه بلا عوض يأخذه مما يتعوض الناس ملكا في الدنيا فإن مات من مرضه ذلك حكمه حكم الوصية ولما كان أتم الحكم بأنه كالوصية بعد الموت فما ألتف المرء من ماله في مرضه ذلك حكمه حكم الوصايا فإن صح ثم عليه ما يتبرع عطية الصبي وإن مات من مرضه ذلك كان حكمه حكم وصيته وفي حديث له صحة بعدما ألتف منه ثم عاود مرض فأتت عطية إذا كانت الصلة بعد العطية فحكم العطية حكم عطية الصبي (قال الشافعي) وجماع ذلك ما وصفت من أن يخرج من ملكه شيأ بلا عوض يأخذه الناس من أمورهم في الدنيا فالهبات كلها والصدقات والعناق ومعاني هذه كلها هكذا فما كان من هبة أو صدقة أو ما في معناها غير وارث ثم مات فهي من الثالث فإن كانت معها وصايا فهي مذكاة عليها لانها عطية بنت قد ملكت عليه ملكا ثم بعته من جميع ماله ويتم عونه من ثلثه أو حله والوصايا بخلافه لهذا الوصايا ثم إن عليه الوارث جوع فيها ولا تحل الابوة وبعد انتقال الملك إلى غيره (قال الشافعي) وما كان من عطية بنت في مرضه يأخذ بها عوضا أعطاه إياها وهو يوم أعطاه من ثلثه لو مات أو لارثته في موفقة فإذا مات فإن كان المعطى وارثا له حين مات أبطلت العطية لا في إذا جعلتها من الثلث لم يجعل لوارث في الثلث شيأ من جهة الوصية وإن كان المعطى حين مات المعطى غير وارث أجزته لانه الوصية لغير وارث (قال الشافعي) وما كان من عطايا المريض على عوض أخذه مما يأخذ الناس من الأموال في الدنيا فأخذه عوضا يتفان الناس بمثلته ثم مات فهو بمنزلة رأس المال وإن أخذه عوضا لا يتفان الناس بمثلته فلاز بدقة عطية بلا عوض فهي من الثلث فن جازته وصية جازته ومن لم يجزه وصية لم تجزه الزادة وذلك الرجل يشتري العبد أو يبيعه أو أمانة أو أمانة أو غير ذلك مما يحل الأديسون فإذا باع المريض ودفع إليه غنمه أو لم يدفع حتى مات فقال ورثته ما جالقه فيه وأغنته فيه نظرية المشتري يوم وقع البيع والفقن الذي اشتراه به فإن كان اشتراه بما يتفان أهل المصر بمثلته كان الشراء جازرا من رأس المال وإن كان اشتراه بما لا يتفان الناس بمثلته كان ما يتفان أهل المصر بمثلته جازرا من رأس المال وما جاوزه جازرا

بالتفويض المعروف وهو مخالف لما قبله وهو أن تقول له أتزوجك على أن تفرض لي ما شئت أنت أو شئت أنا فهذا كالصدق الفاسد فلها مهر مثلها (قال المزني) رحمه الله هذا بالتفويض أشبه

(تفسير مهر مثلها)

من الجوامع من كتب الصدقات وكتب الاملاء على مسائل ما لك

(قال الشافعي) رحمه الله ومتى قلت لها مهر نسائها فاعني نساء عصبتها وليس أمهات نسائها وأعني نساء بلدها ومهر من هو في مثل سنها وعظها وجفها وجالها وقصها وفسرها وعسرها وأذنها وصراحتها وبكرها كانت أو ثيبا لان المهور ذلك يختلف وأجله نقدا كله لان الحكم بالقية لا يكون بدني فان لم يكن لها نسب فهو أمرب الناس منها شيأ قبا وصف وإن كان نسائها اذا تكمن في عشارهن خفن خفت في عشارتها

(الاختلاف في المهر)

من كتاب الصداق

(قال الشافعي) رحمه الله
واذا اختلف الزوجان
في المهر قبل النكاح
أو بعده فالحال
ولهما مهر مثلها وبدأت
بالرجل وهكذا الزوج
وأول الصبية البكر وورثة
الزوجين أو أحدهما
والقول قول المرأة
ما قبضت مهرها لانه
حق من الحقوق فلا
يزول الا باقرار النكاح
الحق ومن اليه الحق

(١) قوله وإن كانت
السلعة فاقه كذا في
جميع النسخ ولعله
وكذلك كانت الخ
(٢) قوله أو صحيح من
صحيح كذا في جميع
النسخ وانظر اه

(٣) قوله ولو اختلف
ورثة المريضة الخ كذا
في النسخ جميعها بدون
جواب ولعله مما وقع
في كتاب الشافعي من
غير جواب عنه فذله
الربيع وفاته التنبيه
على ذلك أو سقط من
النسخ وحرر كتبه
مصححه

من الثلث فان حله الثلث جاز له البيع وان لم يحمله الثلث قبل للمشتري في الخيار في رد البيع ان كان
قائما وتأخذ عنه الذي أخذ منها أو تعطى الورثة الفضل مما يتفان الناس عنه مما لم يحمله الثلث فان كان
البيع قائما وما بين قيمة ما لا يتفان الناس عنه مما لم يحمله الثلث وكذلك ان كان البيع قائما قد دخله
عبر دقيقتيه (قال الشافعي) فان كان المريض للمشتري فهو في هذا المعنى ويقال للبائع البيع جائز فيما
يتفان الناس عنه من رأس المال وبما حاز وما يتفان الناس عنه من الثلث فان لم يكن له ثلث أو كان فلم
يحمله الثلث فحل له ان شئت حلته بما لم يحمله من رأس المال والثلث وترك الفضل والبيع جائز وان
شئت رددت ما أخذت ونقضت البيع ان كان البيع قائما بعينه (قال الشافعي) وان كان مستهلكا ولم
تطلب نفس البائع عن الفضل فللبائع من مال الميت ما يتفان الناس عنه في سلعته وما حل للثلث مما
لا يتفان الناس عنه ورد الفضل عن ذلك على الورثة (١) وان كانت السلعة قائمة قد دخلها لعيب
(قال الشافعي) وان كان المبيع عبدا أو غيرة فاشترى المريض قطعه منه على عيب فأبى البائع من
العيب فكان في ذلك غبن كان القول فيه كالقول فيما انعقد عليه البيع وفيه غبن وكذلك لو اشترى مبيعاً
ثم ظهر منه عيب وهو مريض فأبى منه أو اشترى له فيه خيار رؤية أو خيار شرط أو خيار مضغطة فلم
يسقط خيار الصفقة بالتفرق ولا خيار الرؤية بالثبوت ولا خيار الشرط بانقضاء الشرط حتى مرض ففارق
البائع أو رأى السلعة فلم يردّها أو مضطأ لم الخيار وهو مريض فلم يرد لان البيع تم في هذا كله وهو
مريض (قال الشافعي) وسواء في هذا كله ان كان البائع العقيم والمشتري المريض أو المشتري العقيم
والبائع المريضة على أصل مذهبنا اليه من أن العنن يكون في الثلث وهكذا الوابيع مريض من مريض
(٢) أو صحيح من صحيح (٣) ولو اختلف ورثة المريض البائع والمشتري العقيم في قيمة ما باع المريض فقال
المشتري اشترى بثمانية وقيمتها مائة وقال الورثة بل باعها وقيمتها مائتان ولو كان المشتري في هذا كله
وارثاً أو غير وارث فلم يمت الميت حتى صار وارثاً كان بعثته من لم يزل وارثاً اذ مات الميت فإذا باع الميت
وقبض الثمن منه ثم مات فهو مثل الاجنبي في جميع حاله الا فيما اراد على ما يتفان الناس به فان باع بما
يتفان الناس عنه جاز وان باع بما لا يتفان الناس عنه فليس له ان يرد حكم الزائدة على ما يتفان الناس
بثمنه حكم الوصية وأنت فلا وصية في فان شئت فاردد البيع اذ لم يسلّم لها ما باع وان شئت فاعط الورثة
من غن السلعة ما زاد على ما يتفان الناس عنه فهو في فون السلعة غبنها مثل الاجنبي وكذلك ان باع
مريض وارث من مريض وارث

(باب نكاح المريض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز للمريض ان ينكح جميع ما أحل الله تعالى أربعا وما دونهن كما
يجوز له أن يشتري فإذا أصدق كل واحد منهما من صدق مثلها جاز لها من جميع المال وأبى من زاد على
صدق مثلها فإزادته محابة فان صح قبل أن عوت جاز لها من جميع المال وان مات قبل أن يصح بطلت
عنها الزيادة على صدق مثلها وثبت النكاح وكان لها الميراث (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن
ابن جريج عن موسى بن عقبة عن باقر بن مولى ابن عمر أنه قال كانت ابنة حصص بن الحيرة عند عبد الله بن
أبي ربيعة فطلقها ناطقة ثم ان عمر بن الخطاب تزوجها بعده فذلت أنها عاقر لا تلد فطلقها قبل أن يجامعها
فكثرت حباته وبعث خلافة عثمان بن عفان ثم تزوجها عبد الله بن أبي ربيعة وهو مريض فأنشرك
نساءه في الميراث وكان بينها وبينه قرابة أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه سمع
عكرمة بن خالد يقول أراد عبد الرحمن بن أم الحكيكي شكواه أن يخرج امرأته من برانها منه فأتت
فمنكح عليها ثلاث نسوة وأصدقهن ألف دينار كل امرأتهن ألف دينار فجاز ذلك عبد الله بن عمر وان وشرك بينهما

فان قالت المرأة الذي قبضت هدية وقال بل هو مهر فقد أقسرت بمال وادعت ملكه قال قول قوله (قال) ويرى بدفع المهر إلى أكي الكبر صغيرة كانت أو كبيرة التي يلى أبوها بضعها ومالها

(الشرط في المهر)

من كتاب الصداق ومن كتاب الطلاق ومن الاملاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله واذا عقد النكاح بألف على أن لا يها ألفا فالمهر فاسد لان الالف ليس بمهر لها ولا يحق له اشتراطه اياه ولو نكح امرأة على ألف وعلى أن يعطي أياها ألفا كان جائزا ولهامتنعه وأخذها منه لانهما لم تقض أو وكلة ولو أسدقها ألفا على أن لها أن تخرج أو على أن لا تخرجها من بلدها أو على أن لا ينكح عليها أو لا ينسرى أو شرطت عليه منع ماله

في التمن (قال الشافعي) أرى ذلك صدق مثلهن ولو كان أكثر من صدق مثلهن لجاز النكاح وبطل ما زادهن على صدق مثلهن اذ مات من مرضه ذلك لانه في حكم الوصية والوصية لا تخوز لوارث (قال الشافعي) وبلغنا أن معاذ بن جبل قال في مرضه الذي مات فيه زوجتي لأني الله تبارك وتعالى وأنا عزب (قال) وأخبرني سعيد بن سالم أن شريح القاضي في نكاح رجل نكح عند موته فجعل الميراث والصدق في ماله (قال الشافعي) ولو نكح المريض فزاد النكحة على صدق مثلها ثم صرح ثم مات جازت لها الزيادة لانه قد صرح قبل أن يموت فكان كن ابتداء نكاحا وهو صحيح ولو كانت المسئلة بماله لم يصح حتى ماتت النكحة فصارت غير وارث كان لها جميع ما صدقها صدق مثلها من رأس المال والزيادة من الثلث كما يكون ما وهب لأجنبية فقصته من الثلث فإذا من صدق المرأة على الثلث اذ ماتت مثل الموهوب المقبوض (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بماله والمزوجة عن لارث بأن تكون ذمية ثم مات وهي عنده جاز لها جميع الصدق اذ صدق مثلها من جميع المال والزيادة على صدق مثلها من الثلث لانها غير وارث ولو أسدت فصار لوارث بطل عنها ما زاد على صدق مثلها (قال الشافعي) ولو نكح المريض امرأة نكاحا فاسدا ثم مات لم ترثه ولم يكن لها مهر لأن لم يكن أصابها فان كان أصابها فله مهر مثلها كان أقل مما سمي لها أو أكثر (قال الشافعي) ولو كانت لرجل أمة فاعتقها في مرضه ثم نكحها أو صدقها صداقا وأصابها - بق الجواب - قال الربيع « أنا أحب فيها وأقول ينتظر فان خرجت من الثلث كان العتق جائزا وكان النكاح جائزا بصدق مثلها الآن يكون الذي سمي لها من الصدق أقل من صدق مثلها فليس لها الا ما سملها فان كان أكثر من صدق مثلها ردت إلى صدق مثلها وكانت وارثة وإن لم يخرج من الثلث عتق منها ما احتل الثلث وكان لها صدق مثلها بحسب ما عتق منها ولم تكن وارثة لان بعضها رقيق

(هبات المريض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما ابتدأ المريض هبة في مرضه لوارث أو غير وارث فدفع إليه ما وهبه فان كان وارثا ولم يصح المريض حتى مات من مرضه الذي وهب فيه فالبهية مردودة كلها وكذلك ان وهبه وهو غير وارث ثم صار وارثا فان استغل ما وهبه ثم مات الواهب قبل أن يصح رد البهية لانه اذا مات استدلنا على أن ملك ما وهبه كان في ملك الواهب ولو وهب لوارث وهو مريض ثم صرح ثم مرض فدفع إليه البهية في مرضه الذي مات فيه كانت البهية مردودة لان البهية انما اتت بالقبض وقبضه اياها كان وهو مريض ولو كانت البهية وهو مريض ثم كان الدفع وهو صحيح ثم مرض فمات كانت البهية تامة من قبيل أنها تمت بالقبض وقد كان للواهب حبسها وكان دفعه اياها كهبته اياها ودفعه وهو صحيح (قال الشافعي) ولو كانت البهية لمن رآه رثته فغلبت ذمته وارث فحبسها فمات وهو غير وارث أو لأجنبي كانت سواء لان كلهما غير وارث فاذا كانت هبة لهما معصرا أو مرضا وقبضها البهية وهو صحيح فالبهية لهما ما حاز من رأس ماله خارجة من ملكه وكذلك لو كانت هبة وهو مريض ثم صرح ثم مات كان ذلك كقبضها وهو صحيح ولو كان قبضها البهية وهو مريض فلم يصح كانت البهية وهو صحيح أو مريض فذلك سواء والهة من الثلث تبدأ على الوصايا لانها عطية يتات وما حلت الثلث منها جاز وما لم يحل رد وكان الموهوبه شريكاً للورثة عما حلت الثلث مما وهبه (قال الشافعي) وما تحلل وأما صدق به على رجل بعينه فهو مثل الهبات لا يختلف لانه لا يملك من هباته الا بالقبض وكل ما لا يملك الا بالقبض فحكمه حكم واحد لا يختلف ألا ترى أن الواهب والناحل والمتصدق لو مات قبل أن يقبض الموهوب به والمحول والمتصدق عليه ما صير لكل واحد منهم بطل ما صنع وكان مالا من مال الواهب الناحل والمتصدق لو رثته أو لارثي أن جازا لن أعطى هذا أن يرد على عطية فيحل لمعطيه ملكه ويحل لمعطيه شراؤه ومنه وارثاته

أن يفعله فله مهر مثلها
في ذلك كله فان كان
قد زاده على مهر مثلها
وزاده الشرط أبطلت
الشرط ولم يجعل لها
الزيادة تصفد المهر
بالشرط الآتري لو اشترى
عبدا عما تدينار ووزق
نخرقات العبد في يدي
المشتري ورضى البائع
أن يأخذ المائة ويبطل
الزق الخ لم يكن له ذلك

لان الثمن انعقد بما
لا يجوز ففعل وكانت له
قيمة العبد ولو أصدقها
دارا واشترى لها ولها
الخيار فيها كان المهر
فسدا (قال) ولو ضمن
نفعها أو أزوج عشر
سنتين في كل سنة كذا لم
يجز ضمان ما لم يجز
وإنه مرة أقبل ومرة
أكثر وكذلك لو قال
ضمنت لك ما دأيت به
فلانا أو ما وجب لك
عليه لأنه ضمن ما لم يكن
وما يجز

(عفو المهر وغير ذلك)
من الجامع ومن كتاب
الصداق ومن الأملاء
على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله
قال الله تعالى فنصف

منه ورثة أباه فملك كما كان عليه قبل خروجه من يده (قال الشافعي) ولو كانت دار رجل أو عبد في
يدي رجل يسكن أو أجازة أو عارية فقال قد وهبت لك الدار التي في يديك لو كنت قد أدت لك في قبضتك نفسك
كانت هذه هبة مقبوضة للدار والعبد الذي في يده ثم لم يحدث له منع الماوية حتى مات علم أهلها
فابض (قال الشافعي) وما كان يجوز بالكلام دون القبض بخلاف لهذا وذلك الصدقات المحرمات فإذا
تكلم بها المتصدق وشهد بها عليه فهي خارجة من ملكه لأنه لم يصدق بها عليه لا زبدها القبض عامما
ولا ينقص منها ترك ذلك وذلك أن المخرج لها من ملكه أخرجها بأمر منعهما أن يكون ملكه منها متصرفا
فما يصرف فيه المال من بيع وميراث وهبة ورهن وأخرجها من ملكه خروجا لا يحل له أن يعود إليه
بحال فأشبهت العتق في كثير من أحكامها ولم يخالفه إلا في أن العتق عليك منفعة نفسه وكسبه وأن منفعة
هذه مملوكة لمن جعله وذلك أنها لا تكون مالكة وإنما منعتان كتاب الآتري في هذا أنه موضوع في
غيره فإذا تكلم بالصداقة المحرمة مصحبا مرض أو مرضا ضم صغ في جائزة خارجة من ماله وإذا كان
تكلم بها أمر بضم المصح فهي من ثلثه جائزة بما تصدق به لمن جازته الوصية بالثلث ومردودة عن ترد
عنه الوصية بالثلث

(باب الوصية بالثلث)

« وفيه الوصية بالثلث وهي تتعلق بالأجازة ولم يذكر الريع رجة تدل على الزائد على الثلث »

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن لا يجوز لأحد وصية إذا
جاوز الثلث مما ترك فن أوصى بما جاوز الثلث ربت وصايا كلها إلى الثلث لأن الثلث يطرق الورثة فيجوزونه
ذلك يجوز بأعطائهم وإذا تقويع له الورثة فأجازوا ذلك فاعلموا أعطوا من أموالهم فلا يجوز في القياس
الآن يكون يتم للعصى بما يتيم بهما أو يتيم من أموالهم من فضله وبذلك يجازيهما ابتداء من
أموالهما مات الورثة قبل أن يقبضه الوصية (١) (قال الشافعي) فلو أوصى لرجل بثلث ماله ولا خر
بنصفه ولا خر بربعه فلم تجز ذلك الورثة أقتسم أهل الوصايا الثلث على قدر ما أوصى لهم به بجزء الثلث
ثلاثة عشر جزءا أخذ منه صاحب النصف ستة وأصاحب الثلث أربعة وأصاحب الربع ثلاثة ولو أجاز
الورثة أقتسموا جميع المال على أنه دخل عليهم عول نصف السدس فأصاب كل واحد منهم من العول
نصف سدس وصيته وأقتسموا المال كله كما أقتسموا الثلث حتى يكونوا سوا عول (قال الشافعي)
ولو قال لفلان غلامي فلان ولفلان داري ووصفها ولفلان حصانة دينار فيبلغ هذا الثلث ولم تجز لهم

(١) قال السراج البلقني وفي اختلاف العراقي في أخواب العين وإذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من
ثلثه فأجاز ذلك الورثة في حياته وهم كثر ثم ردوا ذلك بعلموته فان أنصفته قال لا يجوز عليهم ثلث الوصية
ولهم أن يردوها لأنهم أجازوا وهم لا يمكن الأجازة ولا يمكن المال وكذلك بلفلان عبد الله بن مسعود
وشريح وهذا يأخذ بعني أبي يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول أجازتهم جازة عليهم لا يستطيعون أن
يرجعوا إلى شيء منها ولو أجازوها بعلموته ثم أرادوا أن يرجعوا فيها قبل أن تنفذ الوصية لم يكن ذلك لهم
وكانت أجازتهم جازة في هذا الموضع في قولهما جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل
للرجل بأكثر من ثلث ماله فأجاز ذلك الورثة وهو حي ثم أرادوا الرجوع بعد أن عوف فذلك جاز لهم لأنهم
أجازوا ما ملكوا ولو مات فأجازوها بعلموته ثم أرادوا الرجوع قبل القسمة لم يكن ذلك لهم من قبل أنهم
أجازوا ما ملكوه وإذا أجازوا ذلك قبل موته كانت الوصية وصاحبهم مرض أو صحيح كان لهم الرجوع
لأنهم في الحالين جميعا غير مالكيين أجازوا ما ملكوا

الورثة وكان الثلث القلأ والوصية ألفين وكانت قيمة القلام خمسمائة وقيمة داره ألفاً والوصية خمسمائة دخل على كل واحد منهم في وصيته عول النصف وأخذ نصف وصيته فكان للوصى له بالسلام نصف القلام وللوصى له بالدار نصف الدار وللوصى له بالخمسمائة مائتان وخمسون ديناراً لأصغر وصية أحدهم أصحى له في بقية الأنساب وأورده به ولا يخرج إلى غيره إلا ما سلمها الورثة فإن قال الورثة لا نسلم له من الدار إلا ما لم يفسد له ثلث الدار وشر بذلك لم يكن من أن شاء وشرتم اقتسمت ويضرب بقيمة سدس الدار الذي جاز له من وسنته في مال الميت يكون شريكاً كسبه وهكذا العبد لكل ما وصى به به يعينه فلم تسلم له الورثة والله تعالى الموفق (١)

(باب الوصية في الدار والشئ بعينه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولأوصى رجل الرجل بالزحف فقال لداري التي كذا وأوصى امرأة أن تذل
 في البناء ولأين ولا تحاروا ولا آمل بينه لأن هذا لا يكون من الدار حتى يبنى فيه فسكرن عمارة قد أراشنة
 فيها ولأوصى له بالدار فأنه دمت في حياة الموصي لم يكن له ما نهض من الدار وكان له ما بقي لم ينهض من
 الدار وماتت فيها لم ينهض منها من خشب وأواب وغيره ولو جاء على ما سئل فذهب بها أو ببعضها بطلت
 وصيته أو بطل منها ما ذهب من الدار وهكذا لأوصى له بعد ثياب أو أعراف أو نقص منه شيء بعينه فذهب
 لم يكن له في باقي من الثياب سوى ما أوصى له به شيء لأن ما أوصى له به فذهب وهكذا كل ما أوصى له به
 بعينه فهلك أو نقص وهكذا لأوصى له بشيء فاستحق على الموصي بشيء ثم أوصى له أو عصب بطلت الوصية
 لأنه أوصى له بما عاكف

(باب الوصية بشئ بصفته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى رجل رجل بعد فقال له غلامي البربري أو غلامي الحبشي أو نسيه إلى الجنس من الأجناس وسماه باسمه ولم يكن له عيّن ذلك الجنس نسي بذلك الاسم كان غير جائز ولو أراد فوصفه وإن له عيّن ذلك الجنس نسي باسمه وتختلف صفته حقته كان حلاله « قال الربيع » أخاف أن يكون هذا أعظم من الكاتب لأنه لم يقرأ على الشافعي ولم يسمع منه والجواب فيها عندي أنه إن وافق اسمه أنه أن أوصى به بغير اسم وسماه باسمه وجنبه وصفه فوجد ذلك غلاماً بذلك الاسم والجنس غير أنه يختلف لصقته كأنه قال في صفته أبيض طوال حسن الوجه فأعين ذلك الاسم والجنس أسود قصير اسبح الوجه لم يفعله (قال الشافعي) ولو كان سماه باسمه ونسيه إلى جنسه فكان له عيّد أن أوأ كزمن ذلك الجنس فاتفق اسماهما وأجناسهما لا تفرق بينهما صفته ولم تثبت الشهود أهما أراد « قال الربيع » فيها قولان أحدهما أن الشهادة بالماله إذا لم يشترها العبدية كانت شهادته بالرجل على رجل أنه له هذا العبد وأهذه الحارمة أن الشهادة بالماله لا تسلم بثبوت العبدية والقول الثاني أن الوصية حارفة في أحد العبدن

(١) وفي اختلاف العرايين في آخواب البين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل بثلث ماله لرجل ومائة لا ضرر وذلك الورثة كلها الثلث فإن أبا حنيفة كان يقول الثلث بينهما نصفان لا ضرر لصاحب الجميع خمسة الورثة من الثلث وكان ابن أبي ليلى يقول الثلث بينهم اثنان أو ثلاثة أسهم بضرر صاحب المال بثلاثة أسهم وبضرر صاحب الثلث تسهم وبهذا أخذ دعي أبو يوسف

حافِزُهُمُ الْآنَ يَعْقُونَ
أَوْ يَعْقُو الَّذِي يَسِيدهُ
عَقْدَةُ النِّكَاحِ (قَالَ)
وَالَّذِي يَسِيدهُ عَقْدَةُ
النِّكَاحِ الزَّوْجِ وَنَظَائِهُ
أَنَّهُ اتَّخَذُوا مِنْ مَلِكٍ
فِيَعْمَلُ لَهَا مِمَّا وَجِبَ
لَهَا مِنْ نِصْفِ الْمَهْرِ
تَعْفُو وَجَعَلَ أَنَّهُ يَعْقُو
بِأَنِّ يَتَمَلَّكُهَا الصَّدَاقُ
وَلَقَدْ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي
طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أَنَّ الَّذِي يَسِيدهُ عَقْدَةُ
النِّكَاحِ الزَّوْجِ وَهُوَ قَوْلُ
شَرِيحٍ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ
وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ
وَهُوَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ (قَالَ)
الشَّافِعِيُّ رَجَعَهُ اللَّهُ
فَأَمَّا أَبُو الْبَكْرِ وَأَبُو الْحَجَرِ
عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَلَا يَجُوزُ عَقْفُهَا
كَأَلَّا يَجُوزُ لَهَا مَهْرُهَا
أَمْوَالُهَا وَأَمَّا الرَّوْضِيُّ
عَنِ عَمَّادٍ فِيهِ فَلَهُ
الرَّجُوعُ قَبْلَ التَّنْفِيعِ أَوْ
الرَّدُّ وَالتَّامُّ أَفْضَلُ (قَالَ)
وَلَوْ وَهَبَتْ لَهُ صَدَقَاتُهَا
طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَسِيدهَا
فَفِيهَا قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا
يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِنَفْسِهِ
وَالْآخَرُ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا
بِشَيْءٍ مُلْكِهِ (قَالَ الرَّزِّيُّ)
رَجَعَهُ اللَّهُ وَقَالَ فِي كِتَابِ
الْقُدِيمِ لَا يَرْجِعُ إِذَا
قَضَتْهُ فَهِيَ لَهُ أَوَّلًا

وهما موقوفان بين الورثة والموصى له حتى يصطلحوا الا نأخذ عرفنا أن له أحدهما وان كان بغير عينة (١)

(باب المرض الذي تكون عطية المريض فيه جائزة وغير جائزة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى المرض مرضان فكل مرض كان الاغلب منه أن الموت يخوف منه فعطية المريض فيه ان مات في حكم الوصايا وكل مرض كان الاغلب منه أنه غير يخوف فعطية المريض فيه كعطية الصحيح وان مات منه فأما المرض الذي الاغلب منه أن الموت يخوف منه فكل حي بدأت بصاحبها حتى جهده أنه أي حي كانت ثم اذا تطاولت فكلها يخوف الا الرابع فانها اذا استمرت بصاحبها ربعا كان الاغلب فيها أنها غير يخوفة فما أعطى الذي استمرت به حي الربع وهو في حاد فهو كعطية الصحيح وما أعطى من به حي غير ربع فعطية مريض فان كان مع الربع غيرهما من الاوجاع وكان ذلك الوجع يخوف فعطية كعطية المريض ما لم يدرأ من ذلك الوجع وذلك مثل الراسم والرعاف والنام وذات الجنب والخاصرة والقولنج وما أشبه هذا وكل واحد من هذا انفر دفه مريض يخوف واذا ابتدأ البطن بالرجل فأصابه يوما أو يومين لا يأتي فيه دم ولا شيء غير ما يخبر من الخلال لم يكن خفوا فان استمر به بعد يومين حتى يهله أو ينعه يوما أو يكون مضرقا فهو يخوف وان لم يكن البطن مضرقا وكان معه زحيرا أو تقطيع فهو يخوف (قال) وما أشكل من هذا أن يخلص بين مخوف وغير مخوف فمثل عنه أهل العلم به فان قالوا هو مخوف لم يخز عطيته اذا مات الا من ثلثه وان قالوا لا يكون خفوا جازت عليه جواز عطية الصحيح ومن ساوره الدم حتى تغير عقه أو تغلبه وان لم يتغير عقه أو المرار فهو في حاله تلك مخوف عليه وان تطاول به كان كذلك ومن ساوره البلقم كان مخوف عليه في حال مساوئه فان استمر به فالج فالاغلب أن الفالج يطاول به وأنه غير مخوف المعالجة وكذلك ان أصابه سسل فالاغلب أن السسل يطاول وهو غير مخوف المعالجة ولو أصابه طاعون فهذا مخوف عليه حتى يذهب عنه الطاعون ومن أذعته الجراح حتى تصل منه إلى خوف فهو مخوف عليه ومن أصابه من الجراح ما لا يصل منه إلى همتل فان كان لا يجمع عليها ولا يجلس لها ولا يقبل منها وجميع ولا يصيب فيها فضربان ولا أنى ولم يأكل وريم فهذا غير مخوف وأن أصابه بعض هذا فهو مخوف (قال الشافعي) فجميع الاوجاع التي لم تسم على ما وصفت يسئل عنها أهل العلم بها فان قالوا بخوفه فعطية العطى عطية مريض وان قالوا غير مخوفه فعطية صحیح وأقل ما يكون في المسئلة عن ذلك والشهادة به شاهدان ذوا عدل

(باب عطية الحامل وغيرها من يخاف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتخوف عطية الحامل حتى يضر بها الطلق ولولا أو اسقاط فتكون تلك حال خوف عليها الآن يكون بهما من غير الحمل مما لو أصاب غير الحامل كانت عطيتها عطية مريض واذا ولدت الحامل فان كان بها وجع من جرح أو ورم أو بقية طلق أو أمر مخوف فعطيتها عطية مريض وان لم يكن بهما من ذلك شيء وعطيتها عطية صحیح (قال الشافعي) فان ضربت المرأة أو الرجل بسيطا

(١) راد السراج البلقي في نسخته ما نصه

(باب الرصبة بالغلة للدار أو غرة البستان أو خدمة المبد) وليس في التراجم ورود كركحه في اختلاف العراقيين في باب البين فقال رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل للرجل بغلة دار أو غرة بستان والثالث يحمله فقلت جاز وإذا أوصى له بخدمة عبد أو الثلث يحمل العبد فقلت جاز وان لم يحمل الثلث العبد جاز وزنه ما قبل الثلث ورد ما لم يعمل هذا ما ذكره مالك

تقبضه لان هبتها له ابراهيم كاستبلا كها اياها لو وهبه لغيره فأبى شيء يرجع عليها فيما صار إليه (قال) وكذلك ان أعطها نفسه ثم وهبته النصف الآخر ثم طلقها لم يرجع شيء ولا أعلم قولاً غير هذا الا أن يقول قائل هبتها له كهبته لغيره والاول عندنا أحسن والله أعلم ولكل وجه (قال) (الزني) والاحسن أولى به من الذي ليس بأحسن والقياس عندى على صوره ما قال في كتاب الاسلاء اذا وهبه النصف أن يرجع عليها بنصف ما بقي (قال الشافعي) رحمه الله وان خالعه بشئ مما عليه من المهر فابق فعليه نفسه (قال) (الزني) هذا أشبه بقوله لان النصف مشاع فيما قبضت وبقي (قال) فأما في النفاق غير المسمى أو الفاسد فالبراءة في ذلك باطلة لانها أبرأته مما لا أعلم (قال) ولو قبضت الفاسد ثم ردته عليه كانت البراءة باطلة ولها مهر مثلها الآن

أو خُشِبَ أو حُجِرَ فَنُقِبَ الفُجْرُ بِجَوْفٍ أَوْ وَرَمٍ بَدَأَ أَوَّلُ قِصَا فَهَذَا كَلِمَةٌ خَوْفٌ وَهُوَ قَبْلُ أَنْ يُلَاحِظَ هَذَا
فِي أَوَّلِ مَا يَكُونُ الضَّرْبُ أَنْ كَانَ مَعَهُ يَصْنَعُ مِثْلَهُ هَذَا خَوْفٌ فَإِنْ أَتَتْ عَلَيْهِ أَيَّامٌ يُؤْمِنُ فِيهَا أَنْ يَبْقَى
بَعْدَهَا وَكَانَ مَقْتَلًا فَلَيْسَ بِخَوْفٍ

(باب عطية الرجل في الحرب والبحر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجاوز عطية الرجل في الحرب حتى يلتمس فيها إذا التزم كانت عطيته
أكهية المريض كان عاريا مسلحاً أو عوداً « قال الربيع » وله فيما أعلم قول آخر أن عطية عطية الضعيف
حتى يخرج (قال) وقد قال لوقد دم في قصاص لضرب عتقه أن عطية عطية الضعيف لأنه قد يعفى عنه فإذا أسر
فإن كان في أيدي المسلمين حارب عطية في ماله وإن كان في أيدي مشركين لا يقتلون أسيراً فكذلك وإن
كان في أيدي مشركين يقتلون الأسرى ويدعونهم فعطية عطية المريض لأن الأغلب منهم أن يقتلوا
وليس بخلاف المرح في حال أدام من رياء الحية وخوف الموت لكن إذا كان الأغلب عند موته وغيره الخوف
عليه فعطية عطية مريض وإذا كان الأغلب عند موته وغيره الأمان عليه بما نزل به من وجع أو أسأراً وحال
كانت عطية عطية الضعيف (قال الشافعي) وإن كان في مشركين بقول بالعهد فاعطوه أما على شيء
يعطيه موه أو على غير شيء فعطية عطية الضعيف

(باب الوصية للوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن سليمان الأحول عن مجاهد يعني في حديث لا وصية
لوارث (قال الشافعي) ورأيت متظاهراً اعتد عليه من لقيت من أهل العلم بلغني أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح لا وصية لوارث ولما رآه بين الناس في ذلك اختلافاً وإذا قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث فحكم الوصية لوارث حكم ما لم يكن حتى أوصى رجل لوارث وقفنا
الوصية فإن مات الموصي والموصى به وارث فلا وصية وإن حدث الموصي وارث بمجهه أو نزع الموصي
له من أن يكون يوم موته وارثاً له بأن يكون أوصى مصححاً لآخر أنه ثم طلقها ثلاثاً ثم مات مكانه فلم يرته
فالوصية لها جائزة لأنها غير وارثة وإنما رد الوصية وتجاوز إذا كان لها حكم ولا يكون لها حكم إلا بعد
موت الموصي حتى تحب أو تبطل ولو أوصى رجل له ودونه وارث بمجهه فمات الوارث قبل الموصي فصار
الموصى به وارثاً أو لآخرته ثم تكلمها ومات وهي زوجة بطلت الوصية لهما معاً لأنها صارت وصية لوارث ولو
أوصى لوارث وأجنبي بعد أو أعبد أو دار أو نوب أو مال مسمى ما كان بطل نصيب الوارث وجاز للأجنبي
ما يصيبه وهو النصف من جميع ما أوصى به للوارث والأجنبي ولكن لو قال أوصيت بكذا فلان وفلان
فإن كان مسمى للوارث تلتوا للأجنبي ثلثي ما أوصى به جاز للأجنبي مسمى له ورد عن الوارث ما مسمى له ولو
كان له ابن برته ولبناته أم ولدته أو حضنته أو أرضته أو أب أرضته أو زوجة أو ولد لبرته أو خادم وغيره
فأوصى لهؤلاء أكلهم أو لبعضهم بجزء لهم الوصية لأن كل هؤلاء غير وارث وكل هؤلاء مال للمسلم أوصى له
لملكه ما له أو شامتة ابنه أو نساء أو عظاماء أو ما أحداً أو وصيته من ذوي قرابته ومن عطف على ولده
واقصد ذكر الله تبارك وتعالى الوصية فقال إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين وإن الأغلب من
الأقربين لا تنهم يثولون أو لولد الموصى بالقرابة ثم الأغلب أن لا يردوا وإن يتنهم بصلته إليهم لهم الوصية
ويثبت لمن منع أحدًا يخافه أن يرد على وارث أو ينفعه أن يتبع ذوي القرابة وأن لا يعق القسدة الذين قد
عرفوا بالعطف على الورثة ولكن لا تمنع أحد وصية غير الوارث بل يجوز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما
لا يختلف فمن أحفظه عن لقيت

يكون بعد معرفة المهر
أو يعطيه ما تستحق
أه أكل ومحلله مما بين
كذا إلى كذا أو يعطيه
أكثر ومحلله مما بين
كذا إلى كذا

(باب الحكم في الدخول
وأغلاق الباب وإرخاء
الستر) من الجامع
ومن كتاب عشرة النساء
ومن كتاب الفساق
القديم

(قال الشافعي) رحمه
الله وليس له الدخول
بها حتى يعطيه المال
فإن كان كله ديناً فله
الدخول بها وتزجر يوماً
وتعذر وتضلع أمرها ولا
يحازر بها ثلاثاً إلا أن
تكون صغيرة لا تحتمل
الجماع فينبهها أهلها حتى
تختل والصدائق كلدين
سواء وليس عليه دفع
صدأ قبل ولا تنفقها حتى
تكون في الحال التي
يجامع مثلها ويضلى
بينها وبينه وإن كانت
بالغة فقال لا يدفع حتى
تدخلوها وقالوا لا تدخلها
حتى تدفع فأجاب ما تلوع
أجبرت الآخر فإن
استمعوا ما أجبرت
أهلها على وقت بدخلوها

(باب ما يجوز من اجازة الوصية للوارث وغيره وما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اراد الرجل ان يوصي لوارث فقال للورثة اني اريد ان اوصي بثلثي فلان وارث فان اجرتم ذلك فخلت وان لم تجزوا اوصيت بثلثي لمن تجوز الوصية له فاشهد لله على انفسهم بان قد اجازوا له جميع ما اوصى به وعلوه ثمرات غير لهم فيما بينهم وبين الله عز وجل ان يجزوه لان ذلك صدقا ووافيا وعد وبعدي غدر وطاعة للرب الهي فان لم يفعلوا لم يجزهم الحاكم على اجازته ولم يخرج ثلث مال الميت في شيء اذ لم يجزهم هو فيه وذلك ان اجازتهم هو قبل ان يموت الميت لا بانهم بها حكم من قبل انهم اجازوا والمال لهم الا ترى انهم قد يكونون ثلاثة وانسين وواحد اقتصدت له اولاد اكثر منهم فيكونون اجازوا كل الثلث واغناهم بعضه ويحدث له وارث غيرهم يحجبهم ويموتون قبله فلا يكونون اجازوا في واحد ضمن الخالفين في شيء على كونه محال وان اكثر احوالهم فيه انهم لا على كونه ابدأ لا بعد ما يموت او لا ترى انهم اجازوا له الوارث كل الذي ايجزته الوصية قد عوت قبل الموصي فلو كان ملك الوصية بوصية الميت واجازتهم ملكها كان لم يجزها ولا لاشناس مال الميت الا بعونه وبقاته بعده فكذلك الذي اجازوا له الوصية اجازوا له ما لا يكون وفيما لا على كونه ابدأ (قال) وهكذا الواسطة انهم فيما يجازون الثلث من وصيته فاذنوا به وهكذا الوارث رجل منهم ميرا في مثل لاشي فلان اوليى فلان لم يكن له لانه اعطاه ما لم يكن وهكذا الواسطة انهم في عتق عبده فاعتقه بعد موته فلم يخرجوا من الثلث كان لهم ربح من لا يخرج من الثلث منهم وخسر في هذا كله ان يجزوه ولكنه لو اوصى لوارث وصية فقال فان اجازها الورثة والافصى فلان رجل احصى اوقى سبل الله اوقى في شيء مما تجوز له الوصية به مضى ذلك على ما قال ان اجازها الورثة جازت وان ردوها فذلك لهم وعليهم ان ينفذوا لمن اوصى به بهان لم تجزها الورثة لانها وصية لغير وارث وكذلك لو اوصى وصيترجل فقال فان مات قبلي فاعطيت له فلان وصيت له به فلان فبات قبله كانت الوصية لفلان وكذلك لو قال لفلان ثلثي الان يقدم فلان فان قدم فلان هذا البلد فله وانه جاز ذلك على ما قال

(باب ما يجوز من اجازة الورثة للوصية وما لا يجوز)

اخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا اوصى الميت لمن لا تجوز له وصيته من وارث وغيره او بما لا تجوز به مما جاز للثلاث فبات وقد علموا ما اوصى به وترك فقالوا قد اجزنا ما صنع فمما قولان احدهما ان قولهم بعد علمهم بوصيتهم ميراثهم قد اجزنا ما صنع جائز ان اجازوه كعبته لودفعوه اليه من ايديهم ولا سبل لهم في الرجوع فيه ومن قال هذا القول قال ان الوصايا بعد الموت بخلافه على ايا الاحياء التي لا تجوز الا قبض من قبل ان يعطيا فسدات ولا يكون ما لكا فباطل في يخرج من يديه واغناهي ادخال منه لاهل الوصية على الورثة فقولته في وصيته ثبت لاهل الوصية فيما يجوز لهم ثبت لهم ما ثبت لاهل الميراث واذا كان هكذا اجاز الورثة بعد علمهم وملكهم فاما ما قطعوا حقوقهم من موارثهم عما اوصى به الميت (١) مضى على ما قبل منه جازته جوار ما قبل مما لم يردوه وليس ما اجازوا والاهل الوصايا في ايديهم فخرجوا به الهمة انما هو في نصير الهمة الاسباب الميت واذا سلوا حقوقهم سلم ذلك لمن علموه كما يرون من الذين يدعوا غيرا منها من ابروه ويرون من حقوقهم من الشفعة فتقطع حقوقهم فيها ولهذا وجه محتمل والقول الثاني ان يقول ما ترك الميت مما لا تجوز له الوصية به فهو ملك نقله الله تعالى اليهم فكيف نونه في ايديهم وغير كونه سواء واجازتهم ما صنع الميت به منهم لمن وهو له من دفعوه اليه جاز له والهمة الرجوع عما بدعوه كما يكون لهم اموال ودائع في ايدي غيرهم فيسبون منها

فيه واشتد الصداق من زوجها فان دخلت دفعته اليها وجعلت لها النفقة اذا قالوا نفعها اليه اذا دفع الصداق اليها وان كانت نفرا اجبرت على الدخول الا ان يكون من مرض لا يجامع فيه مثلها فتقبل وان افضاها فلم تلتئم فعليه دينها ولها المهر كاملا ولها منعه ان يصيبها حتى تبار البرء الذي ان عاد لم ينكأها ولم يزد في جرحها والقول في ذلك قولها فان دخلت عليه فلم يصحبها طلقها فلها نصف المهر لقول الله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم فان اخرج صحح بالاثم عن عمرو رضى الله عنه في اغلاق الباب وازراه البتر انه يوجب المهر فمن قول عمر ما ذنبهن لوجاه العجز من قبلكم فاجبر انه يجب اذا دخلت بينه

(١) كذلك في النسخ وتامله كعبه مصصه

فأما الملائكة فإن ذلك
منه ومنها ولا مانع
أسكنها نفسي كالملائكة
وأما امرأة العنق فلو
شاعت أقامت معها ولها
عندي متعة والله أعلم
(قال المزني) رحمه الله
هذا عندي غلط عليه
وقياس قوله لاحق لها
لان الفراق من فعلها
دونه

(الوصية والنثر)
من كتاب الطلاق املاء
على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه
الله الوصية التي تعرف
وليعة العرس وكل دعوه
على املاء أو نكاح أو
خنا أو أحوادث سرور
فدعى البهراجل فاسم
الوصية يقع عليها ولا
أرخص في تركها ومن
تركها لم يبن لي أنه عاص
كاتبين لي ولية العرس
لاني لأعلم أن النبي
صلى الله عليه وسلم ترك
الوصية على عرس ولا
أعلمه أولم على غيره وأولم

(١) قوله ومن أوصى
له كذا في التسخين ولعله
محرف عن قد وتأمل
كتبه محمده

منه رجلا من قبل أسموه فأعطته إياه ولم تعطه غيره من هو أبعد منه كما توجب ذلك حين وتالين
وبني عمي بن خال وأعطيت المال عمة وخاليه سواء بينهم دون بني العم والتال لاتهم بقوته عند أبيه
وأمه قبل بني عمة وخاله وهكذا الوجود تال أخوته لأب وأخوته لأب وعين وتالين أعطيت المال أخوته لأبيه
وأخوته لأمه دون عمة وخاليه لاتهم بقوته عند أبيه وأمه إلا الذين قبل عمة وخاليه ولو كان مع الأخوة
الأب والأخوة للأم أخوة لأب أو أم كان المال لهم دون الأخوة للأب والأخوة للأم لأننا أعددنا القرابة من
قبل الأب والأم سواء جمع الأخوة للأب والأم القرابة الأب والأم كانوا أقرب بالميت ولو كان مع الأخوة للأب
والأم ولولد متنفذ لا يرث كان المال لدون الأخوة لأنه ابن نفسه وابن نفسه أقرب إليه من ابن أبيه
ولو كان مع ولد الولد المتنفذ جد كان الولد أولى منه وإن كان جدا أدنى (قال) ولو كان مع الأخوة للأب
أو الأم جد كان الأخوة أولى من الجد في قول من قال الأخوة أولى بولاء المولى من الجد لاتهم أقرب منه
وأهم بقوته الميت قبل أن يصير الميت إلى الجد ولوقال في هذا كله ثلث مالي لجماعة من مرابي فان كان
أقرب الناس به ثلاثة فصاعدا فهو لهم وسواء كانوا رجلا أو نسلا وإن كانوا اثنين ثم الذين يولونهم واحد
أو أكثر كان الاثنين والثلاثين من الثلث ولوا واحدا فأكثرا بقى من الثلث وإن كانوا واحدا فله ثلث الثلث
ولن يلزم من قرابته أن كانوا اثنين فصاعدا ثلث الثلث ولو كان أقرب الناس واحدا والذي يليه في القرابة
واحد أخذ كل واحد منهما ثلث الثلث وأخذ الذين يولونهم في القرابة واحدا أو أكثر الثلث الباقي سواء بينهم

(باب الوصية لما في البطن والوصية بما في البطن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز الوصية بما في البطن ولما في البطن إذا كان مخلوقا وموقع الوصية
ثم يخرج بها فلو قال رجل ما في بطن جاريتي فلانة فلان ثم توفي فوليها جاريته لا قبل من ستة أشهر من
يوم تكلم بالوصية كان لمن أوصى له وإن وليت ستة أشهر فأكبر لم يكن له لأنه قد حدثت الحمل فيكون
الحمل الحادث غير الذي أوصى به ولو قال ولي جاريتي أو جاريتي أو بعد بعينه وصية لما في بطن فلانة امرأة
بسيها بعينها فان وليت ثلث الأم لا قبل من ستة أشهر من يوم تكلم بالوصية فالوصية جائزة وإن وليت لسنة
أشهر من يوم تكلم بالوصية فأكثرا فالوصية مردودة لأنه قد حدثت حمل بعد الوصية فيكون غير ما أوصى له
وإن كان الحمل الذي أوصى به غلاما أو جارية أو غلاما أو جارية أو أكثر كانت الوصية بينهم كلهم جائزة لمن
أوصى لهمهم وإن كان الحمل الذي أوصى به غلاما أو جارية أو أكثر كانت الوصية بينهم سواء على العدد
وإن مات الموصي قبل أن تلد التي أوصى لملها لوقف الوصية حتى تلد فإذا ولدت لفل من ستة أشهر كانت
الوصية له

(باب الوصية المطلقة والوصية على الشيء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن أوصى فقال إن مت من مرضي هذا فلان لبعده حر وأفلان كذا
وصية يصدق عني بكذا ثم صرح من مرضته الذي أوصى فيه ثم مات بعده فلان أوصى من مرض غير ذلك المرض
بطلت تلك الوصية لأنه أوصى إلى أجل (١) ومن أوصى له وأعتق على شرط لم يكن وكذلك إذا حذفت وصيته
حدا فقال إن مت في عاصي هذا أو في مرضي هذا فمات من مرض سواء بطل فإن أهم هذا كله وقال هذه
وصيتي مالي غير هذا فهو كإقال وهي وصية مالي غيرها ولكن لو قال هذا وأشهد أن وصيته هذه جائزة مالم
يغيرها كانت وصيته نافذة (قال الشافعي) وإن أوصى فقال إن حدثتني حدث الموت وصية مرسله
ولم يحدد لاحدا أو قال متى حدثتني حدث الموت أوصيتي فتوصيته ثابتة بتفصيل ما فيها بما جاز له متى
مات مالي غيرها

(باب الوصية للوارث)

على صفة رضى الله
عنه في سقر بسوق
وتقر وقال لعبد الرحمن
أولم ولو بشاة (قال)
وان كان المدعو صاعدا
أجاب الدعوة وبرك
وانصرف وليس يحتم
أن يأكل وأحب لوفعل
وقد عي ابن عمر رضى
الله عنه ما جلس ووضع
الطعام فشد به وقال
خذوا باسم الله ثم قبض
يدوه وقال انى صائم (قال)
فان كان فيها المعصية
من السكر أو الجس أو
ما أشبه من المعاصي
التاهرة تنههم فان
تحوذت عنه والام
أحب له ان يجلس فان
على ذلك عندهم لم أحب
له ان يجيب فان رأى
صورا ذات أرواح لم
يدخل ان حركات
منصوبة وان كانت توطأ
فلا بأس فان كان صور
الشجر فلا بأس وأحب
أن يجيب أمه ويلقنا
أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لو أهدى
الى ذراع لقبلت ولو
دعيت الى كراع لأجبت
(وقال) في شر الجوز
والوزو والسكرى العرس
لو تركه كان أحب الى

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تركا خيرا
الوصية للوالدين الآية الى المتقين وقال عز وجل في آي الموارث ولا يوه لكل واحد منهما السدس
مما تركه ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أب أو أم فلا ميراث ذكر من ورث جمل ثأوه في أي من كتبه
(قال الشافعي) واحتمل إجماع أمر الله تعالى بالوصية للوالدين والاقربين معينين أحدهما ان يكون
لوالدين والآخر بين الامران معا فيكون على الموصي أن وصي لهم فيأخذون بالوصية ويكون لهم الميراث
فأخذونه واحتمل أن يكون الامر بالوصية نزل لاحضال ان تكون الوصية لهم باقية فوجدنا الدلالة على
أن الوصية للوالدين والاقربين الوارثين منسوخة ما في الموارث من وجهين أحدهما اخبار ليست
بمتصلة عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهة الحجازين منها أن سفيان بن عيينة أخبرنا عن سليمان
الاحول عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وغيره يشتهر بهذا الوجه ووجدنا
غيره قد فصل فيه حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا المعنى ثم لم يعلم أهل العلم في البلدان
اختلفوا في أن الوصية للوالدين منسوخة ما في الموارث واحتمل اذا كانت منسوخة أن تكون الوصية
لوالدين ساقطة حتى لو وصي لهما لم تجز الوصية وهذا نقول وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
وما لم تعلم أهل العلم اختلفوا فيه يدل على هذا وان كان يحتمل أن يكون وجوبهما منسوخا واذا وصي
لهم جاز واذا وصي للوالدين فأجاز الوصية فأخذوا وانما أخذوا بإعطائه الوصية لهم ماله لان قد
أبطلنا حكم الوصية لهم فكان نص المنسوخ في وصية الوالدين وصي معهم الاقربين جملة فلما كان الوالدين
وارثين فقتل عليهم كل وارث وكذلك أخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان الاقربون ورثة وغير
ورثة أبطلنا الوصية لورثة من الاقربين بالنص والقياس واخبر ألا لا وصية لوارث وأجزأ الوصية للاقربين
ولغير الورثة من كان فالاصل في الوصايا أن وصي في كتاب الله عز وجل وما روى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وما لم أعلم من معنى من أهل العلم اختلفوا فيه في أن نظرا في الوصايا اذا كانت لمن يرث الميت
أبطلناه وان كانت لمن لا يرثه أجزأتها على الوجه الذي تجوز به وموجود عندي والله تعالى أعلم بما وصفت
من الكتاب وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وحيث ان ما لم تعلم من معنى من أهل العلم اختلفوا فيه
أنه انما عني الوصية الوصايا الثلاث لا يأخذوا مال الميت من وجهين وذلك أن ما تركه المتوفى يؤخذ ميراثا ووصية
فلما كان حكمهما مختلفين لم يجز أن يجمع لواحد الحكيان المختلفان في حكم واحد وحال واحدة كالايجوز
أن يعطى بالنسي وضد الشيء ولم يحتمل معنى غير محال فان ذهب اذهب الى أن يقول انما تجز الوصية
لوارث من قبل تنهية الموصي لان يكون يجازي وارثه ببعض ماله فلولا أن العناء مستعمل على بعض من
يتعاطى الفقه ما كان فبين ذهب الى هذا المذهب عندي والله أعلم الجواب موضع لان من خفي عليه هذا حتى
لا يتبين له اختلافه كان شديدا أن لا يفرق بين الشيء وضد الشيء فان قال فائق فان هذا قبله ان شاء
الله تعالى أرايت أمرا من العرب عصبته يلقونه بعد ثلاثين لا يقتل آباء عصبته أباؤهم وقتلهم آباؤهم
ويلتو اغابة العداوة بينهم بنسبها الدماء وانتهال الحارم والقطعة والتي من الانساب في الاشعار وغيرها
وما كان هو يصفى ما صنع بائنه وبعادى عصبته عليه غابة العداوة وبذل ماله في أن يفلد دماهم وكان
من عصبته الذين يرويه من قتل أبوه فأوصي من مرضه لهؤلاء القتل وهم ورثته مع غيرهم من عصبته
كان الوارث معهم في حال عداوتهم وكان له سلمه رايه واصلا وذلك كان آباءهم انما تجز الوصية
لاعدائه وهو لا يتهم فيهم فان قال لا قيل وكذلك لو كان من الموالى فكان مواله قد بلغوا آباءه ما بلغ
بهم وبايهم ما وصفت من حال القريب فأوصي لورثته من مواليه ومعهم ابنته انما تجز الوصية لهم وهو

لا يهتم فيهم فان قال لا قبل وهكذا وجعلوه كانت ناسرت منه عاصيته غلبة البهتان وترمه بالقذف قدسته سماته وضررته بالجد يدلتقته فأقلت من ذلك وبقيت مجتمعة واستمع من فراقها أضرارا لها ثم مات فأوصى لهم المبحر وصيته لانه لو ارث فان قال نعم قيل ولو ان أجنبي مات ليس له وارث (١) أعظم النعمة عليه مصفيا وكبرا وتتابع احسانه عليه وكان معروفا عودته فأوصى به بثلاث مائة أبحر فان قال نعم قيل وهكذا يجوز الوصية وان كان ورثته أعداءه فان قال نعم يجوز وصيته في ثلثه كان ورثته أعداءه أو غير أعداءه قيل له أرى يتلو لم يكن في أن الوصية تبطل للوارث وأنه اذا خص باطل وصيته الوارث لم يكن فيها معنى الا ما قلنا ثم كان الاصل الذي وصف لم يسبق له أحد يعقل من أهل العلم شيئا علمناه أما كنت تركه أو ما كان يلزمك أن تزعم أنك تنظر الى وصيته أبدا فان كانت وصيته لرجل عدوه أو يفيض اليه أو غير صديق أجرتا هو ان كان وارثا وان كانت لصديق له أو لذي يدعنه أو غير عدو فاطلقتها وادفعت هذا خرجت عماري عن التي صلى الله عليه وسلم وبما يدخل فيما يختلف فيه أهل العلم علمناه أو أرى يتلو كان له عبد يعلم أنه أحب الناس اليه أو يثق به في نفسه وأنه يعرف بتوليح ماله اليه في الحديثه وللدون ولهم ثمات وله صغار وارثه عدوه فاعتق عبده في وصيه ليس يلزمك أن لا تحجز العتق لسان تيمته فيه مما ذكر كان يؤثر على وليه وبنيته وميتا اذا كان عنده ثلث الحال وكان الوارث له عدوا أو أرى يتلو كان وارثه عدوا فقال والله ما يعني أن ادع الوصية فيكون الميراث وافر عليك الا حب أن يفقر الله ولا يعينك ولكني أوصى بثلث مالي للغير فأوصى لغيره ليس ان اجاز هذا أجاز ما ينبغي أن رد وربما كان ينبغي أن يجوز من الوصية لوارث عدو في أصل هو أو أرى اذا كاتب السنة تدل على أن لبيت أن يوصي بثلث ماله ولا يحجز عليه من شيء أو يوصيه الا لوارث (٢) اذا دخل عليه أحد ان يحجز عليه الوصية لغير وارث بحال ليس مدافعا السنة أو أرى اذا كان حكم الثالث اليه يفضله من رأى غير وارث وكان وارثه في العداوة على ما وصفت من العداوة وكان بعيدا نسب أو كان موثقه فافر لرجل آخر بما قد كان محبدا يابا وكان لا يصرف بالافراجه ولا الآخر بدعواه ليس ان اجار له مما يخرج الوارث من جميع الميراث اجاز له أكثر من الثلث وهو متم على أن يكون صار الوارث وان أبطله أطل اقرارا بدين أحق من الميراث لان الميراث لا يكون الا بعد الدين (قال الشافعي) الاحكام على الظاهر والله ولي الغيب ومن حكم على الناس بالاز كان جعل لنفسه ما خطر الله تعالى عليه ورسوله صلى الله عليه وسلم لان الله عز وجل انما ولي الثواب والعقاب على المعبود لانه لا يعلم الا هو جعل ثناؤه وكلف العباد ان يأخذوا من العباد بالظاهر ولو كان لاحد ان يأخذ بساكن عليه دلالة كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما وصفت من هذا يدخل في جميع العلم فان قال قائل ما دل على ما وصفت من أنه لا يحكم بالباطن قبل كتاب الله ثم تسترسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الله تبارك وتعالى المتأفقين فقال لبيد صلى الله عليه وسلم اذا جامل المتأفقون قالوا شهد ذلك رسول الله قرأ الى قصودا عن سبل الله فأقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بكون ويتوارثون وبهم لهم اذا حضروا القسمة ويحكم لهم أحكام المسلمين وقد أخبر الله تعالى ذكرهم كفرهم وأحبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم اتخذوا أعينهم حسنة من القتل باظهار الأيمان على الأيمان وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلموا أنتم وانكم تحبسونهم الى ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحججه من بعض فأفوض اليه على نحو ما سمع منه فن قضيه بئس من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له بقطعه من النار فأخبرهم أنه يقضي بالظاهر وان الحلال والحرام عند الله على الباطن وأن حصاءه لا يحل للقضي له ما حرم الله تعالى عليه اذ اعلمه حرا ١ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيها الناس قد أن لكم أن تهتوا عن محرم الله تعالى فن أصاب منكم من هذا اذا ذوروا شافا فاستمر بسما الله فله من بدل الصغية ثم عليه كمال الله فأخبرهم ١ لا يكره ٢ م الاسدو من أعدهم

لانه يؤخذ بخلصة
ونبهة ولا يبين أنه حرام
الا أنه قد يلب بعضهم
بعضا يأخذ من غيره
أحب الي صاحبه

(مختصر القسم ونشور

الرجل على المرأة)

من الجامع ومن كتاب

عشرة النساء ومن

كتاب نشور المرأة على

الرجل ومن كتاب

الطلاق من أحكام

القرآن ومن الاملاء

(قال الشافعي) رحمه

الله تعالى قال الله

تبارك وتعالى ولهن

مثل الذي عليهن

بالمعروف (قال

الشافعي) وجماع

المعروف بين الزوجين

كف المكروه واعفاء

صاحب الحق من

(١) قوله لعل هنا

سقطا من النسخ

وأصل الكلام وله

صديق أعظم النعمة

عليه الخ فاطر اه

(٢) قوله اذا دخل

الخ كذا في السمع

ولعل في العبارة

تحريرا فاقبل وحرو

كتب مصححه

المسئنة في طلبه لا
بإظهار الكراهية
في تأديته فأجابه مطلق
بتأخيره ففعل العتي
ظلم ووفى صلى الله عليه
وسلم عن تسع وكان
يقسم لثمان ووهبت
سودة يومها لعائشة
رضي الله عنهن (قال
الشافعي) وهذا قول
ويجبر على القسم فأما
الجماع فوضع تلذذ ولا
يجبر أحد عليه قال
الله تعالى ولن
تستطيعوا أن تعدلوا
بين النساء ولو حرصتم
فلا تميلوا كل الميل
فتزوجهما كالعلقة
(قال) بعض أهل
التفسير لن تستطيعوا
أن تعدلوا بما في
القلوب لأن الله تعالى
يجاوره فملا تميلوا
لا تتبعوا أهواءكم
أفعل لكم فإذا كان
الفعل والقول مع
الهواء فذلك كل الميل
ولمّا قال النبي صلى
الله عليه وسلم كان
يقسم فيقول اللهم
هذا قسمي فيما أملك
وأنت أعلم بما لا أملك
يعني والله أعلم فما لا
أملك فليس (قال)

وأتمهم إذا بدلوا ما فيه الحق عليهم أخذوا بذلك وبنك أمر الله تعالى ذكره فقال ولا تحبسوا وبنك أوصى
صلى الله عليه وسلم ولعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أخوى بني الجهلان ثم قال انظروا فإن
جاءتكم كذا فهو الذي يتهمه فمعايت به على التبع الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الذي
يتهمه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أمر ملين ولا وما حكم الله ولم يستعمل عليهما الدلالة البينة
التي لا تكون دالة إلا بين منها وذلك خبره أن يكون الولد نكاحاً الولد على ما قال مع أشباه لهذا كلها تطلق
حكم الأركان من الذرائع في البيع وغيرهما من حكم الأركان فأعظم ما وصفت من الحكم بالأركان
حلاف ما أمر الله عز وجل به أن يحكم بين عباد من الظاهر وما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم
لم يتعم من حكم الأركان أن اختلفت أقال وله فمضى ولم يكن أعما بخلافه ما وصفت من الكتاب والسنة
كان ينبغي أن تكون أكرأ وله متروكة عليه نصف مذهبه فيها وذلك أنه بركن في الشيء الحلال فيحرمه
ثم يأتي ما هو أولى أن يحرم منه إن كان له التصريح بالأركان فلا يحرمه فان قال قائل ومثل ما دامن
البيع قال أريت بجدلا اشتري فرباعلي أنها عقوق فان قال لا يجوز البيع لأن ما في بطنها عيب
غير مضمون صفة عليه قيل له وكذلك لو اشتراها ما في بطنها دينار فان قال نعم قيل أرايت إذا
كان المتبايعان بصيرين فقال اهذه الفرس تسوي خمسة دنانير كانت غير عقوق وعشرة إن كانت عقوقا
فأما أخذها سلب بعشرة ولولا أنها عسدي عقوق لم أزل على خمسة ولكن لا تشترط معها عقوقا لأفساد
البيع فان قال هذا البيع يجوز لأن الصفة وقعت على الفرس دون ما في بطنها ونيتهم ما معا وطهارها
الزنا فملا في البطن لا يفسد البيع إذا لم تعد الصفة على ما يفسد البيع ولا أفسد البيع ههنا بانه قيل
له إن شاء الله تعالى وكذلك لا يخل نكاح المتعة ويفسخ فان قال نعم قيل وإن كان أعزب وأهلا فان
قال نعم قيل فان أراد أن ينكح امرأه ونوى أن لا يجسبها الا يوما وعشرا انما أراد أن يقضي منها وطرا
وكذلك نوى هي منه غير أنها اعتقد النكاح مطلقا على غير شرط فان قال هذا يخل قيل هو لم يقصد
بالبينة إذا كان العقد صحيحا فان قال نعم قيل له إن شاء الله تعالى فيقول يتحد في البيع شأمن الذرائع أوفي
النكاح شأمن الذرائع تقصده بيبعا وتكافأ أولى أن تقصده البيع من شراء الفرس العقوق على ما وصفت
وكل ذات حمل سواها والنكاح على ما وصفت فإذا لم تقصد بيبعا ولا بكافائية تصادى عليها المتبايعان
والمساكنان أعما كانت نيتهم ما طهرت قبل التقدم معه بعده وقلت لا أفسد واحد منهما لأن عقد البيع
وعقد النكاح وقع على صفة والنية لا تصح شيأ وليس معها كلام والنية إذا لم يكن معها كلام أولى أن
لا تصح شيأ يفسده بيع ولا نكاح (قال الشافعي) وإذا لم يفسد على المتبايعين نيتهما وكلامهما فكف
أفسدت عليهما بأن أركنت عليهما أنهما وباو أحدهما شأ والعقد صحيح فأفسدت العقد الصحيح باركانك
أنه نوى فيه ما لو شرط في البيع أو النكاح فسد فان قال ومثل ماذا قال قيل له مثل قولك والله
تعالى الموفى

(باب تفرع الوصايا للوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل ما أوصى به المريض في مرضه التي يعوت فيه لو ارث من ذلك مال
ومنفعة توجه من الرجوع لم تحر الوصية لو ارث ما يهدا كان
(الوصية للوارث) قال الربيع قال الشافعي وإذا استأذن الرجل أن يوصي لو ارث في صحة منه
أومرض فأنذوا له أو لم يأنذوا فذلك سواء فان وفوا له كان خيرا لهم وأتى تعذر ذكره وأحسن في الاحدونة
أن يجزوه فان لم يفعلوا لم يكن لها كمن أن يجبرهم على شيء منه وذلك بما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم
من الميراث (قال الشافعي) أخبرنا سليمان بن عتبة قال سمعت الزهري يقول رعم أهل العراق أن

وبعضنا أنه كان يطاق
به جمولا في مرضه على
نساء حتى حالته (قال)
وعمد القسم الليل
لأنه سكن فقال
أز واجالتسكنوا إليها
فإن كان عند الرجل
حر أو مسلمات ونميت
فحق في القسم سواء
(قال) ويقسم لفسرة
للتين ولا مسألة إذا
خلى المولى بينه وبينها
فيلتصها ويومها ولا مة
أن تحمله من قسمها
دون المولى ولا يجمع
المرأة في غير يومها ولا
يدخل في الليل على
التي لم يقسم لها (قال)
ولا بأس أن يدخل
عليها بالنهار في حلة
ويعودها في مرضها في
ليلة غيرها فإذا قتلت
فلا بأس أن يقسم عندها
حتى تخاف أو تعوت
تخوف من بئس من
نساءه مثل ما قام
عندها وإن أراد أن
يقسم لفتنتين
أو ثلاثا فلا بأس بذلك
لأنه كرماءة الثلاث
ويقسم للربصة
والزفراء والحائض
والفساء ولتي آتت أو
ظاها منها ولا يقسمها

شهادة الحد ولا تجوز فأشهد لأخبرني فلان أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يكره تب تعيل
شهادته أن أوان تب تب شهادته قال سفيان بن الزهري التي أخبره حفظته ثم نسيت وشككت
فيه فلما قاسنا لمن حضر فقال لي عمرو بن قيس هو سعيد بن المسيب فقلت هل شككت فيما قال
فقال لا هو سعيد بن المسيب غير ذلك (قال الشافعي) وكثيرا ما سئلت عن فمسي سعيد أو كثيرا ما سمعته
يقول عن سعيد أن شاء الله تعالى وقد روي غير من أهل الحفظ عن سعيد ليس فيه شيء زاد فيه أن عمر
استأبب الثلاثة فتاب اتنان فأجاز شهادتهما وأبى بكر فرفض شهادته

(مسئلة في العتق)

(قال) ومن أوصى بعتق عبده ولا يحمله الثلث فأجزأه بعض الزورث وأبى بعض أن يحجز عتق منه ما حل
الثلث وحصة من أمار وكان الولاء على العتق لا على الأذن أجاز أن قال أجزأت لأرد ما فعل المبت ولا أظله من
قبل لأنه أن يكون له عتقه في حياته أو بعد كرم مثل هذا ومن أوصى له بثلث رقيق وفهم من
يعتق عليه أدام ملكه فله الخيار إن يقبل أو يرد الوصية فإن قبل عتق عليه من يعتق عليه أدام ملكه وقوم
عليه ما بقي منه أن كان موسرا وكان له ولاؤه ويعتق على الرجل كل من ولد الرجل من أب وجد أب
وجد أم إذا كان له والدان من جهة من الجهات وإن بعد وكذلك كل من كان ولداً بوجه من الجهات
وإن بعد ولا يعتق عليه أخ ولا عم ولا ذو قرابة غيرهم ومن أوصى لصي لم يبلغ بأبيه أو جده كان لوصي أن
يقبل الوصية لأنه لا ضرر عليه في أن يعتق على الصبي وله ولاؤه وإن أوصى به لبعضه لم يكن للمولى أن يقبل
الوصية على الصبي وإن قبل لم يقوم على الصبي وعتق منه ما ملك الصبي وأما يجوز له أمر المولى فيما زاد
الصبي أو لم ينقص أو قبل الأبد له منه فأما ما ينقصه عماله منه بد فلا يجوز عليه وهذا ينقصه منه بد وإذا
كان العبد بين اثنين فأعطى أحدهما حصة دينار على أن يعقه أو يعق نصيبه منه فأعقه عتق عليه
ورجع شركه عليه بنصف الحسين وأخذها ونصف قيمة العبد وكان له ولاؤه ورجع السبي على العبد
بالحصة والعشرين التي قبضها منه السيد ولو كان السيد قال أن سلبت لي هذه الخمسون فأت حر لم يكن حراً
وكان للشرى بل أن يأخذ منه نصف الحسين لأنه مال العبد وماله بينهما ومن قال أدامت ففصل غلامي حر
فمنصف علامه حر ولا يعتق عليه النصف الثاني وإن حل ذلك ثلثه لأنه أدامت ففصل عن ملكه عن ماله
وأما كانه أن يأخذ من ماله ما كان حياً فلما وقع العتق في حال ليس هو فيها مال لم يقع منه إلا ما وقع
وإذا كنف حياته لو أعتق نصف مملوك ونصه لغيره وهو معسر لم ينعقه عليه فهو بعد الموت لا يملك في حاله
التي أعتق فيها ولم يصير ملكاً بعده ولو أعتقه فبعت عتقه في مرضه عتق عليه كله لأنه أعتق وهو مالك لكل
أو أثلث وأدام ما حل الثلث عتق كله وبدى على التدبير والوصايا (قال الشافعي) وإذا كان
العبد بين رجلين أو أكثر فأعتق أحدهم وهو موسر وشركاؤه عتق كله وقوم دفعه إلى وكلاء
شركائه نصيبهم من العبد وكان حراً وله ولاؤه فإن لم يكن لهم وكلاء وقف ذلك لهم على أيدي من يقضيه
بالظن من القاضي لهم أو أقروا على العتق أن كان مملوكاً ولا يخرج منه يده إذا كان مملوكاً ما مونا أعتق بخرجه
إذا كان غير مأمون وإذا قال الرجل لعبده أنت حر على أن عليك ثمان دينار أو خدمة سنة أو عمل كذا
فقبل العبد العتق على هذا الزم ذلك وكان ديناً عليه فإن مات قبل أن يخدمه رجوع عليه للمولى به
الخدمة في ماله إن كان له (قال الشافعي) ولو قال في هذا أجل العتق ولا أمل ما جاعت على لم يكن حراً
وهو كقولك أنت حر إن خضت مائة دينار أو مئتي كذا وكذا ولو قال أنت حر وعلمي أنه دينار وانت
حر ثم علمت مائة دينار أو خدمة فإن أزمه العبد منه أو لم يدره نفسه عتق في الحال ما لم يدره منه شيء
لأنه أعتقه ثم استأنف أن جعل عليه شيئاً فجعله على رجل لا يملكه ولم يدره شرباً فلا يدره إلا أن يتطوع

بأن يضمنه (قال الشافعي) وإذا أعتق الرجل شركاه في عبد فأما أنظر إلى الحال التي أعتق فيها فان كان موسرا ساعا أعتقه وأعتقه وجعلته ولأه وصحته نصيبا شركائه وقومته بقيته حين وقع العتق وجعلته حين وقع العتق حرا جنائيه والجنابة عليه وشهادته وحدوده وجيع أحكامه أحكاما حرا وإن لم يدفع القصة ولم يرتفع إلى القاضي إلا بعد سنة أو أكثر وإن كانت قيمته يوم أعتقه مائة دينار ثم نقصت لم يرفع إلى الحاكم حتى يصير عشرة أو زاد حتى يصير ألفا أو يوفيه مائة وإن كانت المقتاة امرأة فولدت أولاد بعد العتق فالقيمة قيمة الأم يوم وقع العتق مالا كانت أو غير حامل ولأهبة لما حدث من الحمل ولأمن الولاد بعد العتق لأنهم أولاد حرة ولو كان العبد بين رجلين فأعتقه أحدهما وأعتقه الثاني بعد عتق الأول فعتقه باطل وهذا إذا كان الأول موسرا فله ولأه وعليه فيه وإن كان معسرا فعتق الثاني جائز والولاد بينهما وإن أعتقه جميعا معالي تقدم أحدهما صاحبه في العتق كان حرا ولهما ولأه وعكذا إن ولد رجل عتقه فأعتقه كان حرا وكان ولأه بينهما ولو قال أحدهما لصاحبه إذا أعتقته فهو حرا فأعتقه صاحبه كان حرا حين قال المقتى ولا يكون حرا لو قال إذا أعتقته فأنت حرا لأنه أوقع العتق بعد الحال الأول وكان حين قال إذا أعتقته فهو حرا وألغى في القول الآخر وإذا كان العبد بين شرين فاعتقه أحدهما وهو معسر فصيحه وللعتق نصف ماله ولأه في عتقه نصفه ولو كان موسرا كان حرا وضمن لشريكه نصف قيمته وإن مال العبد بينهما ولا مال للعبد أعماه له مال له إن شاء أن يأخذه أخذه وعتقه غير هبة ماله (قال الشافعي) وهو غير ماله وهو يقع عليه العتق ولا يقع على ماله ولو قال رجل لفلان ما أنت حرا فله أنت حرا كان العتق حرا ما كان المال من حيوان أو غيره لا يقع العتق إلا على بني آدم وإذا أعتق الرجل عبدا بينه وبين رجل وله من المال ما يعتق عليه ثلاثة أرباعه أو أقل أو أكثر إلا أن الكل لا يجزئ حتى يعتق عليه ما احتمل ماله منه وكان من ولأه بقدر ما عتق منه ويرق منه ما بقي وسواء فيما وصفت العبد بين المسلمين أو المسلم والتتصرافي وسواء أهما أعتقه وسواء كان العبد مسلما أو نصرانيا فإذا أعتقه النصراني فهو موسر فهو حرة ولأه وهو فيه مثل المسلم إلا أنه لا يرثه لا خلافا للدينين كالأرثانية فإن أسلم بعد ثم مات المولى المقتور رثته ولا يبعد النصراني أن يكون مالكا معقنا فعتق المالك جائز وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد لمن أعتق ولا يكون مالك المسلم فلو أعتقه لم يجز عتقه فأما مالك معق مجبور عتقه ولا يكون له ولأه فلم أسمع بهذا وهذا خلافا للسنة وإذا ملك الرجل أباه أو أمه غير أن عتقاه عليه وإذا ملك بعضهما عتق منهما ماله ولم يكن عليه أن يعقوا عليه لأن المالك لزمه وليس دفعه لآله ليس له دفع الميراث لأن حكم الله عز وجل أنه نقل ميراث المولى إلى الأحياء الوارثين ولكنه لو أوصى له أو وهبه أو تصدق به عليه أو ملكه بأي ملك ما شاء غير الميراث عتق عليه وإن ملك بعضهما بغير ميراث كان عليه أن يعقوا عليه ولو اشترى بعضهما لآله قد كان له دفع هذا الملك كله ولم يكن عليه قبوله ولم يكن مالكه إلا بآله فكان اختياره الملك ملك ماله قيمة والعتق يلزم العبد أحب أكره ولو أعتق الرجل شقاه في عبد قوم عليه فقال عند القصة أنه أبق أو سارق كلف البيعة فإن جامها قوم كذلك وإن أقره شريكه قوم كذلك وإن لم يقره شريكه أحلف فإن حلف قوم برأه من الأباقي والسرقة فإن نكل على البين ردنا اليين على المقتى فإن حلف قومنا آبا ناسرا فإن نكل قومنا حجبنا

(باب الوصية بعد الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى رجل بوصية مطلقة ثم أوصى بعدها بوصية أخرى أنفذت الوصيةان معا وكذلك إن أوصى بالاولى فيجعل أنفذها إلى الرجل وبالأخرى فيجعل أنفذها إلى رجل كانت كل واحدة من الوصيتين التي من جعلها إليه وإن كان قال في الأولى يجعل وصيته وقضاء دينه وتركه إلى

حتى يكفران في ميتته سكتي والفا وإن أحب أن يلزم منزلا يأتي فيه كان ذلك له عليهن فأبهرن امتنع سقط حقها وكذلك المنفعة بالمحسنون (قال) وإن سافرت بأهه فلا قسم لها ولا نصفه إلا أن يكون هو أنقصها فلازم كل ذلك لها وعلى ولي المحنون أن يطوف به على نسائه أو أبنائه بين وإن عهد أن يجور به أثم فإن خرج من عند واحدة في البسل أو أخرجه سلطان كان عليه أن يوفيا ما بقي من ليلتها وليس للأهماء قسم ولا يعطون وإذا ظهر الأضرار منه ما مر أنه أسكنها إلى جنب من نشئ به وليس له أن يسكن امرأتين في بيت إلا أن نساؤه منها من شهود جنازة أمها وأبها وولدها وما أحب نكته

(باب الحال التي يختلف فيها حال النساء)

من الجامع من كتاب الطلاق ومن أحكام القسرات ومن نشوز الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا مسلمة رضي الله عنها أن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وإن شئت ثلثت عندك ودرت دليل على أن الرجل إذا تزوج البكر أن عليه أن يقيم عندها سبعا واليئب ثلاثا ولا يتحسب عليه بها نسأوه إلا في عنده قلبها وقال أنس بن مالك للبكر سبع واليئب ثلاث (قال) ولا أحب أن يتكلف عن صلاة مكتوبة ولا شهود جنازة ولا يزك أن يفعله ولا اجابة دعوة

فلان وقال في الأخرى مثل ذلك كان كل ما قال في واحد من الوصيتين ليس في الأخرى إلى الوصي في تلك الوصية دون صاحبه وكان قضاء دينه وولايته تركته المسموعا ولو قال في إحدى الوصيتين أوصي بما في هذه الوصية إلى فلان وقال في الأخرى أوصي بما في هذه الوصية وولايته من خلفي وقضاء دينه إلى فلان فهذا مفرد ما أفرد منه من قضاء دينه وولايته تركته وما في وصيته ليست في الوصية الأخرى وبشرتك مع الآخر فيما في الوصية الأخرى

(باب الرجوع في الوصية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والرجل إذا أوصى وصية تطوع بها أن ينقضها كلها أو يبذل منها ما شاء التذبير أو غير ما لم يمت وإن كان في وصيته إقرار بدين أو غيره واعتق ببات فذلك شيء واجب عليه أو جبه على نفسه في حياته لا يعلمونه فليس له أن يرجع من ذلك شيء

(باب ما يكون رجوعا في الوصية وتغيرا لها وما لا يكون رجوعا ولا تغيرا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل بعد بعثه لرجل ثم أوصى بذلك العبد بعثه لرجل فالعبد بينهما تصفان ولو قال العبد الذي أوصيت به فلان فلان أو قد أوصيت بالعبد الذي أوصيت به فلان فلان كان هذا ردا للوصية الأولى وكانت وصيته للأخرى منها ولو أوصى لرجل بعد ثم أوصى أن يباع ذلك العبد كان هذا دليل على إبطال وصيته به وذلك أن البيع والوصية لا يجتمعان في عبد وكذلك لو أوصى لرجل بعد ثم أوصى بعقه أو أخذ مال منه وعقه كان هذا كله إبطالاً للوصية به الأول ولو أوصى لرجل بعد ثم باعه أو كانه أو دبره أو وهبه كان هذا كله إبطالاً للوصية فيه (قال الشافعي) ولو أوصى به لرجل ثم أذن في الضار أو بعقه تاجر إلى بلد أو أجزأه أو عله كتاباً أو قرأنا أو عله أو صناعة أو كساه أو وهبه مالا أو تزوجه لم يكن شيء من هذا رجوعاً في الوصية ولو كان الموصي به طعما فإساعه أو وهبه أو أكله أو كان حنطة فطعمها أو دقها فغضه أو خبزها أو حنطه فعملها سويقاً كان هذا كله كفض الوصية ولو أوصى له بما في هذا البيت من الحنطة ثم خطها بخطه غيرها كان هذا إبطالاً للوصية ولو أوصى له بما في البيت بمكة حنطة ثم خطها بخطه مثلها لم يكن هذا إبطالاً للوصية وكانت له المكة التي أوصى بها له

(تغير وصية العتق)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي إمامه قال وللوصي أن يغير من وصيته ما شاء من تدير وغير تدير لأن الوصية عطاء يعطيه بعد الموت فله الرجوع فيه ما لم يصبه بجمونه قال ويجوز وصية كل من عقل الوصية من بالغ بحجور عليه وغير بالغ لا تأتينا بحسب علمه ما لم يبلغ رشده فإذا صار إلى أن يحول ملكه تغير لم يتغير أن يتقرب إلى الله تعالى في ما له بما أجاز له الستمن الثلث قال ونقص في الوصايا على الثلث والجهة في أن ينقص بها على الثلث في أن يجوز تغير القربة حديث عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند الموت فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة فانقص بوصيته على الثلث وجعل عتقه في المرض إذا مات وصية وأجازها للعبيد وهم غير قربة وأحب البنا أن يوصي للقربة (قال الشافعي) وإذا أوصى رجل لرجل بثلث ماله أو شيء مسمى من ذنائبه ودرهم أو عرض من العرض وله مال حاضر لا يحتمل ما أوصى به ومال غائب ففصل عما أوصى به أعطينا الموصي به ما أوصى به ما عينه وبين أن يستكمل ثلث المال الحاضر وبقي ما بقي له وكل ما حضر من المال شيء دفعتنا إلى الورثة فثلثه إلى الموصي به ثلثه حتى يستوفوا وصاياهم وإن هلك المال الغائب هلك منهم ومن الورثة وإن أبطل علمهم أو أبطل عليهم ما وأحسن حال الموصي به أبا أن يكون كالورثة ما احتمل

(القسم لثلاثة إذا)

حضر سفر

من الجامع من كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن ومن نشوز الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا في محبدين علي بن شافع أحسبه عن الزهري « شك الرضى » عن عبيد الله عن عائشة رضي الله

عنها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا أفرغ بين نسائه فأتين خرج سهمها خرج بها (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك إذا أراد أن يخرج باثنتين أو أكثر أفرغ وان خرج واحدة بغير قرعة كان عليه أن يقسم لمن بقى بقدر 몹يه مع التي خرج بها ولو أراد السفر لفئة لم يكن له أن ينتقل بواحدة أو في البراق

مثل مقامه معها ولو خرج بها مسافرا بقرعة ثم أرمع المقام لتفلة احتسب عليها مقامه بعد الازماع

(باب نشوز المرأة على الرجل) من جامع من كتاب نشوز الرجل على المرأة ومن كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى واللاتي يخافون نشوزهن الآية (قال) وفي ذلك دلالة على اختلاف حال المرأة فيما تعاتب فيه وتعاقب

الوصية الثلث فإذا عجز الثلث عنها سقط معه فأما إن زاد أحد بحال أبا على ما أوصى به فليلأ أو كثيرا فلا الآن يتطوع له الورثة فيهبون له من أموالهم أرايت من زعم أن رجلا لو أوصى رجل بثلاثة دراهم وترك ثلاثة دراهم وعرضها على ابى أو ألف فقال أخير الورثة بين أن يعطوا الموصى به هذه الثلاثة دراهم كلها وبسليم ثلث مال الميت أو أجبرهم على درهمين الثلاثة لأنه ثلث ما حضر وأجعل للموصى به ثلث الثلث فمما غاب من ماله أليس كان أقرب إلى الحق وأبعد من الغش في الظلم لو أجبرهم على أن يعطوه من الثلاثة دراهم درهما فإذا عجز عنه أنه يجبرهم على درهمين يدفعونهم من قبل أنه لا يكون له أن تسلم الوصية ولم تأخذ الورثة ميراثهم كان أن يعطوه قيمة ألف أكرم عليه وأحسن في الظلم وإنما أحسن حالات الموصى له أن يستوفي ما أوصى به لا يزاد عليه بشئ ولا يدخل عليه التقص فأما الزيادة فلا تحل ولكن كلما حضر من مال الميت أعطينا الورثة الثلثين وله الثلث حتى يسوفي وصيته وكذلك لو أوصى به بعدد بعينه ولم يتزل الميت غيره إلا ما غاب عنه ثلثه وللورثة الثلثين وكل ما حضر من المال العائش بشئ له ثلثه إذا الموصى به في العدا أبا على يستوفي بقرعته أو يعجز الثلث فيكون له ما حبل الثلث ولا إلى أن ترك الميت دارا أو أرضا أو غير ذلك لأنه لا مأمون في الدنيا قد تنهدم الدار وتحرقت وبقي السبل عليها فينبغ أرضها وعمازتها وليس من العدل أن يكون للورثة ثلثان بكاب الله عز وجل وللموصى به ثلث تطوعا من الميت فيعطى بالثلث ما لا تعطى الورثة بالثلثين

(باب وصية الحامل)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي تحوز وصية الحامل ما لم يحدث لها مرض غير الحمل كالأمراض التي يكون فيها صاحبها مضيا أو تحل بين القوايل فخيرها الطلق فلا وجزأت أن توصى حامل مرة ولا توصى أخرى كان لغري أن يقول إذا ابتدأ الحمل تقضى نفسها وتغير في حال الصحة وتكره الطعام فلا يجوز وصيتها في هذا الحال وأجزت وصيتها إذا استمرت في الحمل وذهب عنها الفتيان والنحاس وأقام الطعام ثم يكون أولي أن يقبل قوله عن فرق بين حالها قبل الطلق وليس في هذا وجه يحتمل إلا ما قلنا لأن الطلق حادث كالتلف أو كاشد وجع في الأرض مضن وأخوفه أو لا يجوز وصيتها إذا حبلت بحال أنها حامل لا مخالفة حالها غير حامل وقد قال في الرجل يحضر القتال تحوز هبته وجميع ما صنع في ماله في كل ما لم يعجز فلا جرح جرحا ينفو هذا كالمريض المضى أو أشد خوفا فلا يجوز مما صنع في ماله إلا الثلث وكذلك الأسير يجوز له ما صنع في ماله وكذلك من حل عليه القصاص ما لم يقتل أو يجرح من قبل أنه قد يمكن أن يجبا

(صدقة الحى عن الميت)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي أملاء قال يلحق الميت من فعل غيره وعمله ثلاث حجج يؤدى عنه ومال تصدقه عنه أو يقضى ودعاء فأما ما سوى ذلك من صلاة أو صيام فهو لفاعله دون الميت وإما قلنا بهذا دون ما سواه استدلالا بالنسبة في الخاصة والعامة فله قياسا وذلك الواجب دون التطوع ولا يجز أحد من أحد تطوعا لأنه عمل على السدن فأما المال فلن الرجل يجب عليه فماله الحق من الزكاة وغيرها فيعجز أن يؤدى عنه بأمره لأنه إنما يريد بالقرض فيه تأديبه إلى أهله لا عمل على البدن فإذا عمل أمر أو عي على ما فرض في مالي فقد أدى القرض غنى وأما الدعاء فإن الله عز وجل نيب العباد إليه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به فإذا أجاز أن يدعى إلا شحيا جاز أن يدعى له ميتا وحقه أن شاء الله

تعالى بركته ذلك مع أن الله عز وجل كرم واسع لأن يوفي الحق أجره ويدخل على الميت شفيعه وكذلك كلما تطوع رجل عن رجل صدقة تطوع

(باب الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تجوز الوصية إلا بالبالغ مسلم عدل أو أمراً كذلك ولا تجوز إلى عبد أجنبي ولا عبد الموصى ولا عبد الموصى ولا إلى أحد لم تتم فيه الحرية من مكاتب ولا غيره ولا تجوز وصية مسلم الحشرك فان قال قائل فكيف لم تجز الوصية إلى من ذكرت أنها لا تجوز إليه قيل لا تعدو الوصية أن تكون كوكالة الرجل في الحق فلو كانت على رجل وكل عبدا كافرا خائفا لآله أملاك بماله وبغيره أن يوكل بما يحوز به في ماله ولا يخرج من ماله مادفع إليه منه ولا جعل عليه فيه أمينا ولا أعلى أحد يجيز في الوصية ما يجيز في الوكالة من هذا وما أشبهه فإذا صاروا إلى أن لا يجيز واحد في الوصية فلا وصية له الوصية إلا بان يكون الميت تظلم إلى أوصى به بدن وتطوع من ولاية ولده فاستداه إليه بعد موته فلما خرج من ملك الميت خسر عليه وارث أو ودين أو وصى به له لملكه الميت فإذا قضى عليهم فيما كان لهم بسببه قضاء يجوز أن يتسدى الخاكم القضاء له بسببه لانه نظر لهم أجرته وكان فيه معنى أن يكون من أسند ذلك إليه يعطف عليهم من الثقة بمدة أئتمن الوصى لهم فإذا ولي سرا أو سوة عدلين أجر ذلك لهما بما عايناهما من أن ذلك يصلح على الابتداء لما كان من بولي أحدهما فإذا بول من هو في هذه الصفة بان لنا أن قد أخطأ أحدنا أو اجتهدا على غيره ولا يجز خطا على غيره إذا بان ذلك لنا كالتجيز أمر الخاكم فيما احتل أن يكون صوابا ولا تجيز فيما بان خطؤه وتجيز أمر الولي فيما صنع نظر أو زده فيما صنع من مال من بولي غير نظر ويجز بول الرجل والمرأة في نفسه فيما أمكن أن يكون صدقا ولا تجيز فيما لا يمكن أن يكون صدقا وهكذا أكل من شرطنا عليه في نظره أن يجوز بحال لم يجز في الحال التي يخالفها وإذا أوصى الرجل إلى من تجوز وصيته ثم حدث للموصى إليه حال يخرج من حد أن يكون كافرا لم يستداه أو أمينا عليه أخرجت الوصية من يده إذا لم يكن أمينا وأضحى إليه إذا كان أمينا فحقنا عن الكفاية فويل إلى الأمانة فان ضعف عن الأمانة أخرج بكل حال وكما صار من أبطل مكان وصى إلى تصرف في أمانة أو ضعف كان مثل الوصى يسد مكانه كما يسد مكان الوصى إذا تصرف بماله وإذا أوصى إلى رجلين فبات أحدهما أو تغيرت حاله أبطل مكان الميت أو لتغير رجل آخر لأن الميت لم يررضهما أحدهما دون الآخر ولو أوصى رجل إلى رجل فبات الموصى إليه أو وصى بما أوصى به إلى رجل لم يكن وصى الوصى وصيا له الأول لأن الميت الأول لم يررض الموصى الآخر (قال الشافعي) ولو قال أو وصيت إلى فلان فان حدث به حدث فقد أو وصيت إلى من أوصى إليه لم يجز ذلك لانه إنما أوصى به لغيره وبسبب لقاضي أن ينظر فيمن أوصى إليه الوصى الميت فان كان كافرا لم يستأولهم بمدة منه أو مشبهه في الأمانة بمن يراه أمثل لتركه الميت من ذي قرابة الميت أو مودة أو رعايته تركته أو مودة لهم بابتداء أو ليس بتركه الميت وان وجد كما أو أم لا يعض هذه الأمور ومنه إلى الذي يراه أنفع لمن يوليه أمره ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) وإذا اختلف الوصيان أو المولى أو الوصى والمولى معه في المال قسم ما كان منه بقسم جعل في أيديهما بصعين وأمر بالاحتفاظ بما لا يقسم منه معا وإذا أوصى الميت ما كان حيا به إلى رجل فان كان وليهن الذي لا أولى منه ورعهن بولاية السب أو الولاد دون الوصية حار وإن لم يكن وليهن لم يكن له أن يرزوهن وفي إجارة تزويج الوصى إبطال للأولياء إذا كان الولياء أهل السب ولا يجوز أن يبي غرضي سب فان قال قائل يجوز وصية الميت إلى بلى ما كان إلى الميت فالت لا ولاية له على من فكأن بلى أحد بولاية الميت إذا مات حاربت الولاء لأقرب الناس بالترزبه من قبل أبيها بعده أحب ذلك وأثرته ولو جاز هذا الوصى إلا بباروصى الأخ والمولى ولكن

عليه فإذا رأى من ماله لالة على الخوف من فعل أو قول وعظها فان أبنت نشوزا جبرها فان أقامت عليه ضربها وقد يحتل تخافون نشوزهن إذا نشزن نفقت لباحتهن في النشوز أن يكون لكم جمع العتلة والمهر والشرب وقال عليه السلام لا تضربوا إماء الله قال فانه عمر رضى الله عنه فقال يا رسول الله ذكر النساء على أزواجهن فاذن في ضربهن فأطاف بال محمد نساء كثير كلهن يشكين أزواجهن فقال صلى الله عليه وسلم لقد أطاف بال محمد سبعون امرأة كلهن يشكين أزواجهن فلا تحبون أو لئن خياركم ويحتمل أن يكون قوله عليه السلام قبل نزول الآية بضربهن ثم أذن لجعل لهم الضرب فأخير أن الاختيار ترك الضرب

(باب الحكم في الشقاق بين الزوجين)

من الجامع من كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن ومن نشور الرجل على المرأة

لا يجوز لوصي فان قيل قدي وكل أوها الرجل فيزوجهافيحوز قيل نعم ووليها من كان والولاية حسنة
للمني منهما والوكيل يقوم مقامه (قال الشافعي) فاذا قال الرجل قد أوصيت ألى فلان بتركتي أو قال
قد أوصيت اله عالى أو قال بما خلفت وقال الربيع أنا أجيب فيها أقول يكون وصيا للمال ولا يكون
اليه من التكاثر شيء انما التكاثر الى العصبه الاقرب فالأقرب من المزوجة والله تعالى أعلم

(باب ما يجوز لوصي أن يصنع في أموال البتاني)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يخرج الوصي من مال البتيم كل ما زام البتيم من زكاته ما وجبته وما لا غنى
به عنه من كسوته ونفقته بالمعروف وإذا بلغ الحلم ولم يبلغ رشده من زوجه وإذا احتاج الى خادم ومثله يتخدم
أشترى له خادم وإذا ابتاعه بنفقة وكسوة فسرق ذلك أخلف له مكانها وإن أنفق ذلك فانه يوما وما أمره
بالاحتفاظ بكسوته فان أنفقها رفع ذلك الى القاضي وينبغي للقاضي أن يجسسه في أنفاقها ويحسبه ولا بأس
بأن يأمر أن يكسوا أقل ما يكفيه في البيت مما لا يخرج فيه فاذا رأى أن قد أدبه أمر بكسوته ما يخرج فيه
ويتفق على أمراته أن تزوجه وأنام كانت لها بالمعروف ويكسوها وكذلك ينفق على جاريته إن
أشترها له ليطاها ولا يرى أن يجمع له امرأتين ولا جارية لوطه وإن اتسع ماله لا تأنا نعطيه منه
ما فيه الكفاية مما يخرج من حد الفسق وليس بأمر أو لا جارية لوطه فسق الآن تقسم أيهما كانت عنده
حتى لا تكون فيهما موضع للوطه فيفسق أو يسرى إذا كان ماله محتملا لذلك وهذا ما لا صلاح له إلا به إن
كان مأتى النساء فإن كان محبوا أو حصورا فأراد جارية يتلذذ بها فينشئه وإن أراد جارية لتقدمه اشتريت
له فان أراد أن يتلذذ بها فينشئه وإن أراد امرأته لم يزوجه إلا هذا مما له منه بد وإذا زوج المولى عليه
فاكثر طلاقها حيث أن يسرى فان أعقق فالعق مردود عليه

(الوصية التي صدرت من الشافعي رضي الله عنه)

قال الربيع بن سليمان هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس بن العباس الشافعي في شعبان سنة ثلاث ومائتين
وأشهد الله عالم خاتمة الاعين وما تخفى الصدور وكفى به جل ثناء وشهادة ثم سمعته أنه شهد أن لا اله الا
الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله لم ير بدين بذلك وبه دين حتى يتوفاه الله ويبعثه عليه إن
شاء الله وأنه وصي نفسه وجماعة من سمع وصيته باحلال ما أحل الله عز وجل في كتابه ثم على لسان نبيه
صلى الله عليه وسلم ويحرم ما حرم الله في الكتاب ثم في السنة وأن لا يجاوز ذلك الى غيره وأن يجاوزته
تركه رضا الله وترك ما حالف الكتاب والسنة وهما من المحدثات والمحافظه على أداء فرائض الله عز
وجل في القول والعمل والكف عن محارم خوف الله وكثرة ذكر الوقوف بين يديه يوم تجد كل نفس ما عملت
من خير محضرا وما علمت من سوء فتدلى بينها وبينه أمدا بعيدا وأن نزل الدين بحيث أنزلها الله فانه
لم يجعلها دار مقام الا مقام منة عاجلة الانقطاع وانما جعلها دار عمل وجعل الآخرة دار قرار وجزاؤها
عاجل في الدنيا من خير أو شر إن لم يعف الله جل ثناؤه وأن لا يحال أحد الا أحد الله فانه من فضل
الخلق في الله تبارك وتعالى ويرجى منه افاقة علم في دين وحسن أدب في الدنيا وأن يعرف المزمع ماله ويرغب
الى الله تعالى يذكر في الخلاص من شر نفسه فيه وبمسك عن الاسراف من قول أو فعمل في أمر لا يلزمه
وأن يخلص النية لله عز وجل فيما قال وعمل وأن الله تعالى يكفه مما سواه ولا يكفى منه شيء غيره وأوصى
متى حدث به حادث الموت الذي كتبه الله جل وعز على خلقه الذي أنشأ الله العون عليه وعلى ما بعد وكفاية
كل هول دون الجنة برحمة ولم يعف وصيته عنه ان يلى أحد من محمد بن الوليد الا زرق النظر في أمر ثابت
الخصي الاقرب الذي خلف بكم فان كان غير مفسد فمما خلفه محمد بن إدريس فيه أعتقه عن محمد بن

(قال الشافعي) رحمه الله فليأمر الله تعالى فيما خلفنا الشقاق بينهما بالحكمين ذلك على أن حكمهما غير حكم الأزواج فاذا استنبه حالهما فلم يفعل الرجل الصلح ولا الفرقه ولا المرأة تأدية الحق ولا الفدية وصار من القول والفعل الى ما يحصل لهما ولا يحسن وتعداها بعث الامام حكام من أهلها وحكام من أهلها مأمورين بضام الزوجين وتوكيلهما بأحكاما جميعا أو يفرقا فان أربا ذلك واختر بقول على ابن أبي طالب رضي الله عنه البسوا حكام من أهلها وحكام من أهلها ثم قال الحكمين هل تدريان ما عليكم عليكما أن تجعلا رأيا أن تجعلا وأن تقرقا أن رأيتا أن تقرقا فقلت المرأة وصيت بكتاب الله بما على فيه وفي فقال الرجل أما الفرقه فلا فقال علي كذبت والله حتى تقر بمسئل الذي أقرت به فعدل أن ذلك ليس لهما حكم الا برضا الزوجين ولو كان ذلك

لبعث بغير رضاها
(قال) ولوقضا مع
الطلع والقسرة الى
الحكمي الاخذ لكل
واحد منهما من صاحبه
كان على الحكميين
الاجتهاد فيما يراه
انه صلاح لهما بعد
معرفة اختلافهما
ولوقاب أحدا وزين
وليفسخ الوكالة متى
الحكميان رأياها وأنها
غلب على عقله لبعض
الحكميان بينهما شيئا
حتى يفتي ثم يحدث
الوكالة وعلى السلطان
ان لم يرض الحكميين أن
ياخذ لكل واحد منهما
من صاحبه ما يلزم
ويؤدب أهماراً
أدبه ان امتنع بقدر
ما يحبه عليه (وقال)
في كتاب الطلاق
من أحكام القرآن
ولو قال قاتل خبرهما
على الحكميين كان
مذهباً (قال المزني)
رحمه الله هذا ظاهر
الآية والعاس ما قال
على رضى الله عنه
لان الله تعالى جعل
الطلاق لازماً وجعل
يكون الا لهما (قال
الشافعي) رحمه الله

ادريس فان حدث بأحد بن محمد حدث قبل أن ينظر في أمره فظفر في أمره القائم بأمر محمد بن ادريس
بعداً جاداً فانفذه ما جعل الى أحد وأوصى أن يارثه الاندلسية التي تدعى فوز التي رضع ابنه أبا الحسن
أن محمد بن ادريس اذا استكمل أو الحسن بن محمد بن ادريس سنتين واستغنى عن رضاءها وأما قبل
ذلك فهي حرة لوجه الله تعالى وإذا استكمل سنتين ورؤي أن الرضاع خيرة أَرْضَعَتْهُ سَنَةً أُخْرَى ثُمَّ هِيَ حَرَّةٌ
لوجه الله تعالى إلا أن يرى أن ترك الرضاع خيرة أو عوجت فتنقح بإيهما كما، ومتى أخرج اليك أخرجت
معها حتى يكمل ما وصفت من رضاءه ثم هي حرة وإن عقت قبل أن يخرج اليك اليك لم تترك في انخروج
اليك وأوصى أن تحمل أم أبي الحسن أم ولد ذاتير وأعطى يارثته سكة السوداء مائة لها وأن
يشترى لها جارية أو خصى بما ينهوا بين خمسة وعشرين ديناراً أو بدع البها عشر وديناراً وصية لها
فأبى واحد من هذا الاختار فدفع إليها وان مات ابنها أو الحسن قبل أن يخرج اليك اليك فهذه الوصية لها
ان شأبتها وان فوز لم تنقح حتى يخرج يارثي الحسن اليك حلت وابنها معهما أبي الحسن وان مات أبو
الحسن قبل أن يخرج اليك اليك عقت فوزاً وعقت ثلاثة ذنابير وأوصى أن يقسم ثلث ماله بأربعة
وعشرين سهماً فيوقف على ذنابير سمان من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله ما عاش ابنها وأقامت معه
ينفق عليها سمانه وان مات ابنها أو الحسن وأقامت مع ولد محمد بن ادريس فذلك لها ومتى فارقت ابنها
ولم تقطع عنها ما أوصى لها به وان أقامت فوز مع ذنابير بعد ما تنقح فوز وذنابير مع ابنها محمد أو ولد
محمد بن ادريس وقف على فوزهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث مال محمد بن ادريس ينفق عليها سمانه
ما أقامت معها مع ولد محمد بن ادريس فان لم تقم فوز قطعت عنها ودعى ذنابير أو ولد محمد بن ادريس
وأوصى لعقراء لا شافين السائب بأربعة أسهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله يدفع لهم سواء
فيه صغيرهم وكبيرهم وذكرهم وأنشاهم وأوصى لأحد بن محمد بن الوليد الأزرقي بستة أسهم من أربعة

في نسخة السراج الملقني في هذا المكان زيادة ونصها

(باب الوصي) من اختلاف العراقيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً أوصى الى
رجل هات الوصي اليه فأوصى الى آخر فان أُمِدَّ هَكَذَا يَقُولُ هَذَا الْآخَرُ وَصِي الرَّجُلَيْنِ جَمِيعاً وَهَذَا
يَأْخُذُ وَكَذَلِكَ بِنِصْنِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ وَكَانَ ابْنُ أَبِي بَلِي يَقُولُ هَذَا الْآخَرُ وَصِي إِلَيْهِ وَلَا يَكُونُ وَصِيّاً
لِلأُولَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْآخَرُ وَصِيّاً إِلَيْهِ وَصِيَّةُ الْأُولَى فَيَكُونُ وَصِيّاً جَمِيعاً وَقَالَ أَبُو يُونُسَ بَعْدَ لَا يَكُونُ
وَصِيّاً لِلأُولَى إِلَّا أَنْ يَقُولَ الثَّانِي قَدْ أَوْصَيْتُ الْبَلِيَّ كُلَّ شَيْءٍ أَوْ يَذْكُرُ وَصِيَّةَ الْآخَرِ (قال الشافعي) وإذا
أوصى الرجل الى الرجل ثم حضر الوصي الوفاة فأوصى اليه ماله وولده وصية الذي أوصى اليه الرجل
آخر فلا يكون الآخر وصية الاوسط وصيلاً للاول ويكون وصيلاً الاوسط الموصى اليه وذلك أن الاول رضى
بأمانة الاوسط ولم يرض بأمانة الذي بعده والوصي أضعف ماله في أكثر أمرهم من الزكيل ولو أن رجلاً
وكل رجلاً نسي لم يكن للوكيل أن يترك غيره ماله وكله مستوجب الحق ولو كان المست الاول أوصى الى
الوصي أن يترك الوصي بما أوصى به اليك من رأيت فأوصى الى الرجل يتركه عنه لم يكن وصيلاً للاول ولا
يكون وصيلاً للاول حتى يقول قد أوصيت اليك يتركه فلا يكون حثيثاً وصيلاً (قال) ولو أوصى
للإناش تحريمهم بأموالهم أو دفعها لمشاربة قال أمانحة كان يقول هو ما راع عليهم ولهم باعنا ذلك عن
إبراهيم النخعي وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليهم والوصي ضامن لذلك وقال ابن أبي ليلى أيضاً على
النخعي أن لا يملكه أموالهم وان أذاها الوصي عنهم فهو ضمان وقال أمانحة لا يكون على يدهم كذا حتى
يبلغ الأثرى أو لا صلاح عليه ولا قرضه عليه ومدايحد (قال الشافعي) وإذا كان الرجل وصياً
بتركة مستبلى أموالهم كان أحب الي أن يعزهاهم وأما كالأحبالي أن يعزهاهم لم تكن التجار =

ولو استكرهها على
شيء أخذ منها على أن
طلقها وأقامت على
ذلك بينة رد ما أخذ
ولزمه ما طلق وكانت له
الرجعة

(کتاب الخلع)

(باب الوجه الذي
نحل به الفدية)
من الجامع من الكتاب
والسنة وغير ذلك

(قال الشافعي) رَجَعَهُ
الله تعالى قال الله
تعالى ولا يحل لكم
أن تأخذوا مما
آتوكم من ثمرات الآية
وخرج رسول الله صلى
الله عليه وسلم إلى
صلاة الصبح فوجد
حبيبة بنت سهل عند
بابه فقال من هذه
فقالت أنا حبيبة بنت
سهل لا أزال ألامت
لزوجها فلما جاء
فأبت قاله صلى
الله عليه وسلم هذه
حبيبة تذكر ما شاء الله
أن تذكر فقالت حبيبة
يا رسول الله كل
ما أعطاني عيسى
فقال عليه الصلاة
والسلام خذ منها فأخذ

وعشرين سهماً من ثلث ماله وأوصى أن يعطى عنه زكوة بمائة سهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله ويتصرى أفضل ما يقتدر عليه وأحد عشر شئراً منهم بمائة الخياط أن يباع من هوله فيعتق وأوصى أن يتصدق على حيوان داره التي كان يسكن بنى طوى من مائة سهم واحد من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله يدخل فيهم كل من يحوى ادريس وولاده وموالى أمه ذكرهم وانشاهم فيعطى كل واحد منهم ثلاثة أضعاف ما يعطى واحد من جيرانه وأوصى لعبادة السندي وسهل وولدهما سوا اليه وسليمة مولداً أمه ومن أعنتى وصية بمائة سهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله يجعل لعبادة ضعف ما يجعل لكل واحد منهم ويسقى بن الباقي ولا يعطى من ماله الا من كان بمكة وكل ما أوصى به من السهمان من ثلثه بعدما أوصى به من الجولة والوصايا بعض بحسب ما أوصى به بمصر فكانت مبدأ ثم يحسب باقي ثلثه فيخرج الاجزاء التي وصفت في كتابه وجعل محمد بن ادريس انفاذاً كان من وصاياه مصر ولا يجمع تركته بها الى الله تعالى ثم الى عبد الله بن عبد الحكم القزري ووصف بن عمرو بن زيد العقبة وسعيد بن الجهم الاصمعي فاجمعت أوقاف أولئك القيام بالوصية قام الحاضر القائم وصيته مقاماً يفتنيه عن غاب عن وصية محمد بن ادريس أولئك وصى بن عمرو بن زيد وسعيد بن الجهم وعبد الله بن عبد الحكم أن يلقوا ابنه أبا الحسن متى أمكنهم الحاقه بأهله بمكة ولا يجعل يحرروا الى الرسليل بوجه ويضموه وأمه الى ثقتهم ينفذوا ما أوصاه به بمصر ويجمعوه ماله ومال أبي الحسن ابنه بها ويلقوا ذلك كل موثق أبي الحسن معه بمكة حتى يدفع الى وصى محمد بن ادريس بها ويختلف محمد بن ادريس وأبوه أبي الحسن بن محمد بمصر من ثمن فوسع بن الجهم وعبد الله بن عبد الحكم ووصف بن عمرو وأبوه في ولاة وولاده وما كان له ولهم بمصر على ما شرط أن يقوم الحاضر منهم في كل ما أسند اليهم كلهم وما أوصوا الى أوصاء محمد بن ادريس بمكة

== بهاءى تعديدا واذالم تكن تعديدا لم يكن ضامنانا تلف وقصير عمر بن الخطاب رضى الله عنه حال
يتم كان عليه وكذا - عاشت تبضع بأموال بنى محمد بن أبى بكر فى التجار وهم أيتام وتعليم وتؤدى منها الزكاة
وعلى والى التيمم أن يؤدى الزكاة عنه فى جميع ماله كأيتامه ما عن نفسه لافرق بينه وبين الكبير البالغ فيها
يجب عليهما كائى والى التيمم أن يعطى من مال التيمم ما لم يمت من جنابه لوجانها أو نفقهه فى صلاحه (قال
الشافعى) أخيرا نأى أبو رواد عن معمر عن أيوب عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب قال لرجل إن
عندنا مال بنم قد أسرع فيه الزكاة وقد كرهته دفعه إلى رجل بغيره (قال الشافعى) لما قال مصاربه
ولما قال بصاعة قال بعض الناس لازكاة فى مال التيمم الناض وفي ررعه الزكاة وعليه زكاة الفطر تؤدى
عنه وحسب ما به التى تلمزه فى ماله وأحضره بأهلا صلاؤه عليه وإنه لو كان يسقط الصلاة عليه تسقط عنه الزكاة
كان فظاخر قوله إذ دعوا أن عليه زكاة الفطر وركاة الزرع وقد كرهذا فى كتاب الزكاة (قال) ولأن
وصى ميت ورثته كبار وصغار ولأدين على الميت ولم يوص شي باع عقارا من عقار الميت فإن أباحبيعة
كان يقول فى ذلك يجهلنا زعى الصغار والكبار وكان ابن أبى بلبي يقول يجوز زعى الصغار والكبار إذا
باع ذلك فى ألبينه (قال أبو يوسف يبيع على الصغار جائز فى كل شئ كان منه بذأ ولم يكن ولا يجوز
على الكبير فى شئ من بيع العقار اذالم يكن الميت أو وصى بشئ يباع فيه أو يكون عليه دين (قال الشافعى)
ولأن رجلا مات وأوصى إلى رجل وزل ورثته باقين أهل رشد وصغارا ولم يوص بوصية ولم يكن عليه
دين فباع الوصى عقارا مما ترك الميت كان يبيع على الكبار باطلا ولا يبيع على الصغار فإن كان باع
عليهم فيما لاصلاح لمعناهم إلا به أو باع عليهم نظر لهم يبيع غطه كان يباعا ثرا وإن لم يبيع فى واحد من
الوجهين ولا أمر زهمهم كان بيعه مردودا وإذا أمر نأه اذ كان فى به الناض أن يشتري لهم به العقار الذى
هو خير لهم من الناض لم يحزه أن يسمع العقار لبعض ما وصف من العذر

مهاو جلت في أهلها
(قال الشافعي) رحمه
الله وحمله ذلك أن
تكون المرأة الماتمة
ما يجب عليها
المقتضية تخرج من
أن لا تؤدى حقها أو
كراهية فعل القديرة
للزواج وهذه مخالفة
للحال التي تشبه فيها
حال الزوجين خوف
الشفاق (قال) ولو
خرج في بعض ماتمه
من الحق إلى أدبها
بالضرب أجزت ذلك
له لأن النبي صلى الله
عليه وسلم قد أذن
لثابت بأخذ القديرة
من حيية وقد نالها
بضرب ولم يقل لا يأخذ
منها إلا في قبل عدتها
كما أمر المطلق غيرة
وروى عن ابن عباس
أن الخلع ليس بطلاق
وعن عثمان قال هي
تليقة الآن تكون
سبب شيئا (قال
الزرق) رحمه الله
وقطع في باب الكلام
الذي يقع به الطلاق
أن الخلع طلاق فلا
يقع إلا بما يقع به
الطلاق أو ما يشبهه من
إرادة الطلاق فإن

وولادة مما يقدر على إصله فقد خرجوا منه وهم قاتلون بدين محمد بن ادريس قبضا وقضا عدل بن ان
كان عليه بها وبيع مارا وبيع منه تركه وغير ذلك من جميع ماله وعليه بمصر وولاية ابنه أبي الحسن
ما كان بمصر وجميع تركه لمحمد بن ادريس بمصر من أرض وغيرها وجعل لمحمد بن ادريس ولدا وله
بمكة ومجت كانوا إلى عثمان وزينب وفاطمة بن محمد بن ادريس وولادة ابنه أبي الحسن بن محمد بن ادريس
من ذناب أم ولادة إذا فارق مصر والقيام بجميع أموال ولده الذي سعى ولدان حديث لمحمد بن ادريس حتى
يصروا إلى البلوغ والشدة معا وأموالهم حيث كانت الأما إلى أوصاؤه بمصر فان ذلك لهم ما قام به قائم منهم
فأذا ترك فهو إلى وصيه بمكة وهما أجدن لمحمد بن الوليد الأزرق وعبد الله بن اسمعيل بن مقرن الصراف
فان عبد الله توفي أولم يقبل وصية محمد بن ادريس فأجدن لمحمد القائم بذلك كله ومحمد يسأل الله القادر
على ما يشاء أن يصلي على سيدنا محمد عبده ورسوله وأن يرجه فاته فقيرا إلى رحمه وأن يحبره من النار فان الله
له على غنى عن عذابه وأن يخلفه في جميع ما يخلف بأفضل ما خلف به أحد من المؤمنين وأن يكفهم فقد
ويحبر مصيبتهم من بعده وأن يقفهم معاصيه واتباع ما يقع بهم والحاجة إلى أحد من خلفه بقدرته والله
المجدد أشهد محمد بن ادريس الشافعي على نفسه في مرضه أن سلبا للجناب ليس له اغماو لبعض ولده وهو
مشهود على قان يبيع فاما ذلك على وجه النظره فليس في مالي منه شيء وقد أوصيت بناتي ولا يدخل في
ثقتي ما لا قدره من نغار وصحف وحصر من سقط البيت وبقياء طعام البيت وما لا يحتاج إليه مما لا خطر له
شبه على ذلك

(باب الولاء والخلف)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي قال أمر الله تبارك وتعالى أن ينسب من
كان له نسب من الناس نسبين من كان له أب أن ينسب إلى أبيه ومن لم يكن له أب فلينسب إلى مواليه وقد
يكون ذاب أب وله موال فلينسب إلى أبيه ومواليه وأولى نسبه أن يبدأ بأبوه وأمر أن ينسبوا إلى الأخوة
في الدين مع الولاء وكذلك ينسبون إليهم بالنسب والأخوة في الدين ليست بنسب انما هو وصفة تقع على المرء
بدخوله في الدين ويخرج منها بغير وجه منه والنسب إلى الولاء والآباء اذا ثبت لم ير به المولى من فوق ولا
من أسفل ولا الأب ولا الولد والنسب اسم جامع لمعان مختلفة فنسب الرجل إلى العلم وإلى الجمل وإلى
الصناعة وإلى التجارة وهذا كله نسب محتمل من فعل صاحبه وتركه الفعل وكان منهم منسب ثالث
لا تأملهم يعرفون ولا ولادة فلينسبوا إلى عبودية الله وإلى أديانهم وصناعاتهم وأصل ما قلنا من هذا في كتاب
الله عز وجل وستة بنبيه صلى الله عليه وسلم وما أجمع عليه عوام أهل العلم قال الله تبارك وتعالى ادعواهم
لأبائهم هو أقطعت عندنا فان لم تعلموا آبائهم فاشركوا في الدين ومواليكم وقال عز وجل واذ تقول
للذي أنتم الله عليه وأنصت عليه أمسلل على زوجك واتق الله وقال تبارك وتعالى ونادي فوج ابنه
وكان في معزل يأتي اركب معا ولا تكن مع الكافرين قال ساء إلى جبل بعض من الماء قال لا عامس
اليوم من الله الامن رحمه وحال بينهما الموضع فكان من المشرقين وقال عز وجل واذكر في الكتاب
ابراهيم انه كان صديقا نبيا اذ قال لا يه يا أبت لم تعبدوا لاسمع ولا يبصر ولا يعني عنك شيئا وقال تقدست
أسماءه لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم
أو إخوانهم أو عشيرتهم خيرا الله عز وجل بينهم والذين ولم يقطع الانساب بينهم فدل ذلك على أن الانساب
ليست من الدين في شيء الانساب ثابتة لا تزول والدين شيء يحلون فيه أو يخرجون منه ونسب ابن نوح
إلى أبيه وابنه كافر ونسب ابراهيم خليله إلى أبيه وأبوه كافر وقال عز كرماني آدم لا يقتدكم الشيطان
فنسب إلى آدم المؤمن من ولدوه الكافر ونسب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المسلمين بأمر الله عز وجل

انهما لم يمتسك به والاخر انهما لم يكونا لغيرهم بحال وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم انما الولد لمن
 اعنت فلان رجلان لا ولادة والى رجل اولاً وسلم على يده لم يكن مولاه بالاسلام ولا الولادة ولو اجتماع على ذلك
 وكذلك لو وجد منبذاً فالتقطه ومن لم يثبت له ولا منعة تجري عليه للعق فلا يزال لهذا مولاً واحداً ولا
 يقال له مولى المسلمين فان قال قائل فما باله اذا مات كان ماله للمسلمين قيل له ليس بالاولاد فهو مولى ولكن ورويه
 بأن الله عز وجل من علمهم بأن قولهم مالا ماله دونه فلما لم يكن ليراث هذا ماله ولادة ولا نسب ولا ماله مالك
 معروف كان مما خوله فان قال قائل وما يشهد هذا قيل الارض في بلاد المسلمين مالا ماله لغيرها يعرف هي لمن
 احبها من المسلمين والذي عوت ولا وارث له يكون ماله لجماعتهم لانهم مواله ولو كانوا اعتقوه لم يرثه من
 اعاقه منهم وهو كافر ولكنهم خولوا ماله بأن ماله له ولو كان حكم المسلمين في الذي لا ولادة اعدامات انهم
 يرثونه بالولادة حتى كانت اعاقه جماعة المسلمين وجب علينا به امران احدهما ان ينظر الى الحال التي كان
 فيها مولود الارض عليه وسلبا فيحصل ورثته الاحياء وموتهم المسلمين دون من حدث منهم فان ما وروينا
 ورثته الاحياء وموتهم من الرجال ماله او جعلنا من كان حيا من المسلمين يوم عوت ورثته فبيناهم قسم
 ميراث الولاد ولا نحصل في واحدة من الحالين ماله لاهل بلد دون اهل بلد واخصيننا في الارض من
 المسلمين ثم اعطينا كل واحد منهم حظه من ميراثه كما يصنع بجماعة لو اعتقت واحد افتقر قوافي الارض
 ونحن والمسلمون انما يصطون ميراثه اهل البلد الذي عوت فيه دون غيرهم ولكننا انما اعطيناه المسلمين من الوجه
 الذي وصفت لادن انه مولى لاحد فكيف يكون مولى لاحد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فانما
 الولاد لمن اعنت وفي قوله انما الولاد لمن اعنت تثبت امرين ان الولاد للعق با كيد (١) وفي انه لا يكون الولاد
 الا لمن اعنت وهذا غير معتق (قال الشافعي) ومن اعنت عبد المصائب للعق ماص وله ولادته ولا يحالف
 المعتق سائبه في ثبوت الولاد عليه والميراث منه غير السائب لان هذا معنى وقد جعل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الولاد لمن اعنت وهكذا المسلم يعتق شركا فاولاد المسلم وان مات المعتق لم يرثه ماله باختلاف
 الدينين وكذلك المشرك الذي وغير الذي للعق جائز والولاد للميراث المعتق وان مات المسلم المعتق لم يرثه
 المشرك الذي اعاقه باختلاف الدينين وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان لا يرث المسلم الكافر
 ولا الكافر المسلم فكان هذا في النسب والولاد لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص واحدا منهم دون الآخر
 (قال الشافعي) وادنا قال الرجل لعبدك انت حر من فلان ولم يامر بما لم ير و قبل المعتق عنه ذلك بعد العتق
 اولم يقبله فداء وهو حر عن نفسه لاعتق الذي اعاقه عنه وولادته لانه اعاقه (قال الشافعي) واذا مات
 المولى المعتق وكانت له قرابة من قبل ابيه ثم باصل فريضة او عصبه او اخوه لام يرويه باصل فريضة
 او زوجة او كانت امراءه وان لها زوج ورثت اهل الميراث من عصبته والعصبه شيان في عقيم فان لم يكن
 عصبه فاهل المولى المعتق مقام العصبه فاخذ الفضل عن اهل الميراث فادامات المولى المعتق قبل المولى
 المعتق ثم مات المولى العتق ولا وارث له غير مواله او له وارث لا يجوز ميراثه كله خالف سمرات الولاد ميراث
 النسب كما صرح له ان شاء الله تعالى فانظر فان كان للمولى المعتق بنون وبنات احبوا به عوت المولى المعتق
 فاقسم مال المولى المعتق او ما فضل عن اهل الميراث من عصبته بين بنى المولى المعتق فلا تورث بناته منه شيئا
 فان مات المولى المعتق ولا بين للمولى المعتق لصلبه وله ولد ولم يستملون او قرابة تبين قبل الاب فاطن
 الاحياء يوم مات المولى المعتق من ولادته المولى المعتق فان كان واحدا منهم او عصبه الى المولى المعتق باب
 واحد فقط فاجعل الميراثه دون من بنى من ولادته وان اسسوا في القعد فاجعل الميراث بينهم سمرات
 فان كان المولى المعتق مات ولا ولادة ولا والد للمولى العتق وله اخوة لآبيه وامه واخوة لآبيه واخوة لامه فلا
 حق للاخوة من الأم في ولادته ماله (٢) ولم يكن معهم غيرهم والميراث للاخوة من الأب والأم دون الاخوة
 للأب ولو كان الاخوة للأب والأم واحدا وهكذا امثلة أبناء الاخوة كما كانوا مسنونين فلما كان بعضهم

رحمه الله ليس هذا
 قياس أصله لانه يجعل
 النكاح وانطلاق ل
 الجهول والسرط
 الفاسد سواء ويجعل
 لها في النكاح مهر
 منها وله عليها انخلع
 مهر مثلها ومن قوله
 لو خلعها بما عتق على أنها
 متى طلبتها فهي لها
 وله الرجعة عليها أن
 انخلع ثابت والشرط
 والمال باطل وعليها
 مهر مثلها (قال
 المزني) رحمه الله
 ومن قوله لو طلع
 محجورا عليها ما مال ان
 المال يطل وله
 الرجعة وان أراد ان
 يكون بائنا كما لو طلقها
 تطليقة بائنا لم تكن بائنا
 وصار له الرجعة
 (قال المرقى) رحمه الله
 وكذلك اذا طلع
 بدني رعى ان له الرجعة
 لا يطله الشرط (قال

(١) فسوله وبني أنه
 لا يكون الولاد الا لآل
 كذا في الأصل وتامله
 (٢) قوله ولم يكن معهم
 كذا في السمع والظاهر
 وان لم يأمس كبه
 مصححه

الثاني رحمه الله ولا يلحق المختلعة طلاق وإن كانت في العدة وهو قول ابن عباس وابن الزبير وقال بعض الناس يلحقها الطلاق في العدة واحتج بعض التابعين واحتج الشافعي عليه من أنكر أن الإجماع بما يدل على أن الطلاق لا يلحقها بملاك كراهة بين الزوجين من العان والظهار والإبلاء والبراء والعدة وفاء الزوج فدللت خص آيات من كتاب الله تعالى على أنها ليست بزوجة وإنما جعل الله الطلاق يقع على الزوجة لخالف القسرة وأن الأثر والقياس ثم قول في ذلك متناقض فزعم أن قال لها أنس خطبة أورية أو بنت نبوي الطلاق أنه لا يلحقها طلاق فإن قال كل امرأ على طلق لا ينسبها ولا غيرها ملق نسأه دونها ولو قال لها أنس طلق طلقت فكيف بطل غير امرأته

أفعدم بعض فاقتر فإن كان القعد لديني الأخوة والابن الأم أولادهم فاجعل الميراث له وكذلك إن كانوا من القعد لمساواة في القعد ولا نفرادهم بقراءة الأتم دونهم ومساواة إياهم في قرابة الأب فإن كان القعد لابن الأخ لأب دون بن الأب والأم فاجعل لاهل القعد بالمولى المعق وهكذا ميراثه عصمتهم كلهم بعدوا وأقر بواقي ميراث الولاء (قال الشافعي) فإن كانت المعتقة امرأة أو ثمة من أعتقت وكذلك من أعتق من أعتقت ولا يرث من أعتق أبوها ولا أمه ولا أحد غيره ها وغير من أعتق من أعتقت وإن سفلوا ويرث ولدا المرأة المختصة من أعتقت كما يرث ولدا الرجل الذي كور دون الأبناء فإن أنقض ولدا ولدا ولدا الذي كور وإن سفلوا ثم مات مولى لها أعتقت ورثته أقرب الناس به من رجال عصمتها لا عصبة ولدا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه أنه أخبره أن العاص بن هشام هلك وترك بينه ثلاثة أبناء لأم ورجل لعلة فهلك أحد الذين لأم وترك مالا وموالي فورثه أخوه الذي لأم وأبيه ماله ولا ماله ثم هلك الذي ورث المال وولد المولى وترك ابنه وأحاده ليه فقال ابنه قد أحرت ما كان أبي أحرم من المال وولد المولى وقال أخوه ليس ذلك وإنما أحرت المال فأما ولدا المولى فلا أرايت لو هلك أخى اليوم ألتأرثه أنا فاختصا إلى عثمان ففضى لأخيه ولدا المولى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر أن أباه أخبره أنه كان جالسا عند أبيان بن عثمان فاختصم إليه نفر من جهنة ونفر من بني الحارث بن الخزرج وكانت امرأة من جهنة عند رجل من بني الحارث بن الخزرج يقال له إراهيم ابن كلب فبانت المرأة وتوركت مالا وموالي فورثها ابنها وزوجها ثم مات ابنها فقالت ورثته لنا ولدا المولى فبذل كان ابنها أحزوه وقال الجهنيون ليس كذلك إنما هم مولى صاحبنا فإذا مات ولدها فبنا لأهلهم ونحن نرثهم ففضى أباان بن عثمان للجهنيين ولدا المولى (قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن اسمعيل بن أبي حكيم أن عمر بن عبد العزيز أعتق عبدا نصرانيا فتوفى العبد بعد ما عتق قال اسمعيل فأمرني عمر بن عبد العزيز أن أعتقه فاجعله في بيت مال المسلمين (قال الشافعي) وبهنا كله تأخذ

(ميراث الولد الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وترك ابنين بنات وموالي هو أعتقهم فبانت المولى المعق ورثه ابنه أو لم يرثه أحدم من بناته فإن مات أحد الابنين وترك ولدا ثم مات أحد المولى الذين أعتقهم ورثه ابن المعتق لصلبه دون بن أخيه لأن المعتق ومات يوم يموت المولى كان ميراثه لابنه لصلبه دون ابن ابنه ثم هكذا ميراث الولد وولد الولد وأبنا وان تسفلوا في المولى أسب ولدا الولد إلى المولى المعق يوم يموت المولى المعق فأبهم كان أقرب إليه باب واحد فأجعل له جميع ميراث المولى المعق ولو أعتق رجلا غلاما ثم مات المعتق وترك ثلاثة بنين ثم مات البنون الثلاثة وترك أحدهم ابنا والآخر أربعة بنين والآخر خمسة بنين ثم مات المولى المعق فاقسموا ميراث المولى على عشرة أثمهم لابنهم وللأربعة البنين أربعة أثمهم وللخمس خمسة أثمهم كأي قسم ميراث الجد لمات يومئذ وهو ورثته لا اختلاف حال ميراث الولا والمال ولو كان الجد الميت فورثته ثلاثة بنين ثم مات البنون وترك أحدهم ابنا والآخر أربعة والآخر خمسة ثم ظهر البعد مال أقسم بنو البنين على أنه ورثته ثلاثة بنين ثم ورث الثلاثة البنين أبناؤهم فلا يرث المنفرد بميراث أبيه ثلث ميراث الجد وذلك خمسة أثمهم ميراث الجد وللأربعة البنين ثلث ميراث الجد وأربعاً من ميراث وذلك خمسة أثمهم وللثلاثة البنين ثلث ميراث الجد وأحدا من بنينهم وذلك خمسة أثمهم من ميراث جدهم ولو كان معهم في المال بنان دخلن ولا يدخلن في ميراث الولاء فإذا أعتق رجل عبدا مات المولى

(باب ما يقع وما لا يقع على امرأته) من الطلاق ومن أحقة الطلاق وما سمعت منه لفظاً

(قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها أنت طالق ثلاثاً في كل سنة واحدة فوقعت عليها تطلقه ثم تكسها بعد انقضاء العدة فباعت سنة وهي تحته لم يقع بها طلاق لانها قد خلت منه وصارت في حال لو أوقع عليها الطلاق لم يقع وانما صارت عنده بكاح جسد فليقع فيه طلاق نكاح غيره (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه بأصله من قوله تطلق كلما جاءت سنة وهي تحته طلاق حتى ينقض طلاق ذلك الملك (قال المزني) رحمه الله ولا يتخلو قوله أنت طالق في كل سنة من أحد ثلاثة معان إما أن يراد بهذا النكاح الذي عقدت فيه الطلاق فقد بطل وحدث غيره فكيف يلزمه واما أن يراد في غيره لم ي

المتع وتترك أمه وأولاداً كوراً فباعت المولى المتع تركه وولدته وولدان سفلوا فان مات المولى المتع وترك أمه وأولاديه فإلما لا بدون الاخوة لأهم انما يلقون الميت عند أبيه فأولاداً وبولاً طلالاً إذا كانوا أنما يولدون بقرايه فإذا مات المولى المتع وترك جدماً وخطوته لا يسوأمه وأولاديه فاختلف أصحابنا في ميراث الجد والابن ففهم من قال الميراث لاخ دون الجد وذلك لأنه يجمعهم الميت أب قبل الجد ومن قال هذا القول قال وكذلك ابن الاخ وابن ابنه وان سفلوا لأن الأب يجمعهم والمولى المتع قبل الجد وبهذا أقول ومن أصحابنا من قال الجد والابن لاخ في ولد المولى عزلة لأن الجد يلقى المولى المتع عند أول أب ينتسب اليه فجميعهم الميت أب يكونان فيه سواء وأول من ينتسب اليه الميت أب الميت وابنه والجد أبوه فذهب إلى أن يترك الجد والميت المتع أب هاشم عن فيه الجد بالابن والابن يولد له ويذهب إلى أهم سواء ومن قال هذا قال الجد وأول يولد المولى من بني الاخ اذا سوي بينه وبين الاخ جعل المال للجد بالقرب من الميت (قال الشافعي) الاخوة أولى بولد المولى من الجد وبولد الاخوة أولى بولد المولى من الجد فعلى هذا الباب كله وقياه فأما ان مات المولى المتع وترك جدماً ومات المولى المتع فللأول البعدون الم لان الم لا يلدني بقرايه إلا بالأمه الجد فلا شيء له مع من يلدني بقرايته ولو مات رجل وترك معه وبعده أبيه كان القول فيها على قاس من قال الاخوة أولى بولد المولى من الجد أن يكون المال لهم لأنه يلقى الميت عند جد جميعهم قبل الذي يترجع وكذلك ولد المولى وان تسفلوا لانهم يلقونه عند أبيهم وللقيل جد أبيه ومن قال الاخ والجد سواء فقد الأب والم سواء لان الم يلقاه عند جد أبيه أو بعده (قال الشافعي) فان كان المنازع لجد الأب ابن الم فبعد الأب أولى كما يكون الجد أولى من ابن الاخ للقرب من المولى المتع (قال الشافعي) وإذا مات المولى المتع ثم مات المولى المتع ولا وارث للمولى المتع وترك أمه وابن عم مرب أو بعد فإلما لان الم القريب أو البعيد لان الاخ من الأم لا يكون عصه فان كان الاخ من الأم من عصته وكان في عصبه من هو أقدم منه من أخيه أمه الذي هو من عصته كان الذي هو أقدم على المولى المتع فان استوى أحوالهم الذي هو من عصته وعصه فالمرثات كله للأخ من الأم لأنه ساوي عصته في النسب واشرف منهم بولادة الأم وكذلك القول في عصبه بعدد أو مربوا لا اختلاف في ذلك والله تعالى الموفق

(الخصلاف في الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال في بعض الناس الكتاب والسنة والقصاص والعقول والأثر على أكثر ما لفت في أصل ولاد السائبة وغيره ونحن لا نحقق منه الا في موضع ثم نقبس عليه غير فليكون مواضع قلت وما ذلك قال الرجل اذا أسلم على ربي الرجل كان له ولاداً كما يكون للمعتق قلب أسبق أن الكتاب والسنة والقصاص يدل على ما وضعنا أن النتم العتيق ينتسب له الولاء كمنسوب النسب قال لا فقلت والنسب اذا ثبت فاعلم الحكم فيه أن الولد محلول من الوالد قال نعم قلت فلماذا الوالد بعد الانقار بأن المولود منه عصه وأراد ذلك الولد لم يكن له مال ولو احدث منه ذلك قال نعم قلت فلماذا رجل لا أب له رضى أن ينتسب الى رجل ورضى ذلك الرجل وصار قاصع الراضى بأن ينتسب أحدهما الى الآخر وعلم أن أم المنسوب الى المنسوب اليه لم تكن للنسب اليه وزوجه ولا أمه وطهاته جهة لم يكن ذلك لهما ولو احدثا منه ما قال نعم قلت لا انما ينتسب بأمرين أحدهما الفراه وفي مثل معناه ثبوت النسب بالنسب بالفراه والنسب بعد الفراه قال نعم قلت ولا ينتسب بالراضى اذا تصادقا لم يكن ما ينتسب به قال نعم قلت وثبت له حكم الأحرار وثبت له عن أحكام العودية قال نعم قلت ولولا هو آخر أحد مملوك كثن من الرق بعقل والعق ففعل لم يملك يملك مملوك كثر رده عليك قال نعم قلت ولو رضى أن سب ولاداً أو تبعه لم يكن

فهذا لا يذهب اليه
أحد يعقل وليس بشئ
وأما أن يريد في نكاح
يحدث فقوله لا طلاق
قبل النكاح فهذا
طلاق قبل النكاح
فتعهم رجل الله

(باب الطلاق قبل
النكاح) من الاملاء
على مسائل ابن القاسم
ومن مسائل شئ
معها لفظا

(قال الشافعي) رحمه
الله ولو قال كل امرأة
آزوجه طالق أو
امرأة بعينها أو لعبد
ان ملكتك فأنت
حر فتزوج أو لم ت
يلزمه شيء لان الكلام
الذي له الحكم كان
وهو غير مالك فبطل
(قال المسزني) رحمه
الله ولو قال لامرأة
لا يملكها أنت طالق
الساعة لم تطلق فهي
بعد مدة أبعد فادام
يصل القوي
فأضعف أولى أن

(١) قوله ولا من قبل
أحد الخ كذا في الاصل
وليجر العباره كتبه
معجده

ذلك قال نعم قلت فإذا كان هذا أثبت فلا يزال وما وصفت من مقدم العتق والفرار والنطفة وما
وصفت من ثبوت الحقوق في النسب والولاء أتعرف أن المعنى الذي اجتمعنا عليه في تثبيت النسب والولاء
لا يتنقل وان رضى المنتسب والمنتسب اليه والمولى الممتق والمولى الممتق لم يجره ولا نهى عما تراهما فيها قال
نعم هكذا السنة والاثر واجماع الناس فهل تعرف السبب الذي كان ذلك (قال الشافعي) فقلت في
واحد ما وصفت هو وصفا كفاية والمعنى الذي حكم بذلك بن عبد الله بن عتيق قال فاهو قلت ان الله
عز وجل أثبت للولد والوالد الحقوق في الموارث وغيرهما وكانت الحقوق التي ثبتت لكل واحد منهما على صاحبه
تثبت للوالد على ولد الولد وللوالد على الابن وبذلك لا بد من الامع والى والحقوقي الموارث وولاء المولى وعقل الجنات
وولاية النكاح وغير ذلك فلورثه الولد والوالد حقهما من ذلك وبما ثبت لانفسهما لم يكن لهما تركه لانهما
أو بأبنائهما وعصبتهما ولوجار لادن أن يطل حقه عن الابن في ولاية الصلاة عليه لومات والقيام بدمه لو قتل
والعقل عنه لو حفي لم يجره لأن بطل ذلك لانه ولا بنيه ولا اخوته ولا عصبته لانه قد ثبتت لانه
وأبناؤه وعصبته حقوق على الولد لا يجوز للوالد انزالتها بعد ثبوتها ومثل هذا الحال الولد فلما كان هذا
هكذا لم يجر أن يثبت رجل على آتائه وأبناؤه وعصبته نسب من قد علم أنه لم يلد فدخل عليهم بالنسب له
(١) ولا من قبل أحد من المسلمين مرات من نسب اليه الى من نسبه والمولى الممتق كالمولود فيما ثبت له من
عقل جناته ورثت عليه من أن يكون مورثا وغير ذلك فكذلك لا يجوز أن ينسب الى ولا يرث من لم يمتنع
لان الذي ثبت للرد على نفسه يثبت على ولدوا بانه وعصبته ولا ينهم فلا يجوز أن يثبت عليهم الا يلزمهم
من عقل وغيره بأمر لا يثبت ولا لهم بأمر لم يثبت فقال هذا كما وصفت ان شاء الله تعالى قلت جاز لك أن
تؤاخذ في معنى وتخالف في معنى وما وصفت في تثبيت الحقوق في النسب والولاء قال أما القياس على
الأحاديث التي ذكرت وما يعرف الناس فكذلك لا يثبت آراك أغفلته والحقه على نفسه قائمة قلت وما ذلك
قال حديث عمر بن عبد العزيز قلت ليس يثبت مثل هذا الحديث عند أهل العلم بالحديث قال لانه
خالف غير من حديثك الذي هو أثبت منه قلت لو خالفك ما هو أثبت منه لم يثبت وكان علينا أن نثبت
الثابت وزدنا الضعف قال أفرأيت لو كان ثابتا يخالف حديثنا حديثك عن النبي صلى الله عليه وسلم في
الولاء فقلت لو ثبت لاحتمل خلافها وأن لا يحالفها لا يأخذ توجيه الحديثين معا لو ثبت وما وجدناه من
الأحاديث توجيهها استعمالنا مع غيره قال فكيف كان يكون القول فلو كان ثابتا قلت يقال الولاء لمن
أعتق لا يتنقل عنه أبدا ولونقله عن نفسه وبوجه قول النبي صلى الله عليه وسلم فاعلم الولاء لمن أعتق على
الاخبار عن شرط الولاء فمن باع فأعتقه غيره من الولاء الذي أعتق إذا كان معتقا ليعلى العام
أن الولاء لا يكون الا لعتق اجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولادة لغير معتق من أسلم على يده قال
هذا القول المنصف غاية النصف فلم يثبت هذا الحديث منقول بهذا قلت لانه عن رجل مجهول ومنقطع
ونحن وأنت لا تثبت حديث المجهولين ولا النقطع من الحديث قال فله ليعين لك أنه يخالف القياس
اذا لم يتقدم عتق قلت نعم وذلك ان شاء الله تعالى عما وصفنا من تثبيت الحق له وعليه بثبوت العتق وأنه
اذا كان يثبت بثبوت العتق لم يجر أن يثبت خلافه قال فان قلت ثبت على المولى بالاسلام لا أعظم
من العتق فاذا أسلم على يده فكما عا عتقه قلت فاقول في ماله كافر ذي لعنة أسلم على يديك
أبكون اسلامه ثابتا قال نعم قلت أفكون ولأولئك أم يباع على سيدهم ويكون رقيقا لن اشتراء قال بل
يباع ويكون رقيقا لن اشتراء قلت قلت آراك جعلت الاسلام عتقا ولو كان الاسلام يكون عتقا كان
للعبد الذي أن يعتق نفسه ولو كان كذلك كان الدعي الحر الذي قلت هذا فيه حرا وكان اسلامه غير اعناني
من اسلم على يده لانه ان كان مملوكا لمسلمين فلهم عندنا عتق أن يسترقوه ولا يخرج بالاسلام من أيديهم
وان قلت كان مملوكا لذين فبني أن يباع ويدفع عنه اليهم قال ليس بمملوك لذين وكيف يكون مملوكا

لا يعل (قال المزني)
رحمه الله وأجروا لله
لا سبل الى طلاق من
من لم يعل السنة اجمع
عليها فهي مسن أن
تطلق بيده أو على
صفحة أبعد

(باب مخاطبة المرأة
بما ينزهها من الطلوع وما
لا ينزهها) من التكاح
والطلاق املاء على
مسائل مالك وابن
القاسم

(قال الشافعي) رحمه
الله ولو قالت له امرأته
ان طلقني ثلاثا فقلت
على ما تدرهم فهو
كقول الرجل يعني
توبك هذا بمائة درهم
فان طلقها ثلاثا فله
المائة ولو قالت له
اخطني أو بتي أو أبني
أو أباركسني أو بارقي
وإن على ألف درهم وهي
تريد الطلاق وطلقها
فله مائة ولو قالت
اخطني على ألف كانت
له ألف مالم ينسأرا
فان قالت على ألف
ضمنها لك غيبي أو على
ألف فلس وانكسر
تحالفا وكان له عليها
مهر مثلها ولو قالت له

لهم وهو وارثهم ونحو شهادة ولا لسلطان بل هو حر قلت وكيف كان الاسلام كالتق قل يا خبر قلت
لو ثبت قلناه معك ان شاء الله تعالى وقلته وكيف قلت في الذي لا ولا له ولم يسل على يد رجل والى من
شاء قال قاسم ان عرف قال في المنو وهو حر ولاؤه قلت أفرأيت المنو اذا بلغ أن يكون أن ينتقل ولاؤه
قال فان قلت لا لان الوالي عقد الولاية عليه قلت أفكر ان يكون الوالي أن يعقد عليه ما لم يستقر به حرية ولم يعقد
على نفسه قال فان قلت هذا حكم من الوالي قلت أو يحكم الوالي على غير سبب مستقيم يكون به لاحد
التنازع على الآخر حق أو يكون مستفرا يسبق عليه الحكم فيما لا بد منه وما يصله وإن كان كما
وصفت أفثبت الولاية بحكم الوالي للقطع فقلت الموالى عليه قلت فاذا والى فثبتت عليه الولاية ولا يحل له
أن ينتقل ولا يملك ما لم يعقل عنه فانت تقول ينتقل ولاؤه قال فان قلت ذلك في القبط قلت فقد زعمت
أن القسوم عليه أن يفسخ الحكم قال فان قلت ليس القبط ولا لوالى أن ينتقل وإن لم يعقل عنه قلت
فهما يفتقان قال وابن ادفهما قلت القبط لم يرشأ وانما زعم الحكم بلارضانه قال ولكن
بمنع من الملقط عليه قلت فان أم على غير قبط أكثر من النعمة على القبط فانضمن قتل وغرق
وحرق وجعن وأعطاه مالا يكون لاحد هذا ولاؤه قال لا قلت فاذا كان الموالى لا يثبت عليه الولاية
الارضاء فهو يخالف القبط الذي ينسب به بغير رضاه فكيف قسمته عليه قال ولا يرى شيء فانت حديث عمر
قلنا وليس مما ثبت مثله هو عن رجل ليس بالمعروف وعندنا حديث ثابت معروف ان ميمونة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم وهبت ولاد بني يسار لابن عباس فقد أجازت ميمونة وابن عباس هبة الولاية فكيف
تركته قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته قلنا أفجتم أن يكون نبيه
على غير التعريم قال هو على التعريم وإن احتل غيره قلت فان قال قلت فأنزل ليعجل ابن عباس وميمونة
كيف وجه نبيه قال قد يذهب عنهما الحديث رأسا فنقول ليس في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم
حجة قلت فكيف أغفلت هذه الجملة في القبط فلم ترها تزم غيرك كما تركت في أن الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم قديم ربح عن بعض أصحابه وأنه على ظاهره ولا يحال الى باطن ولا خاص لا يجبر عن
النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن غيره قال فهكذا نقول قلت نعم في الجملة وفي بعض الامردون بعض قال
قد شركت في هذا بعض أصحابك قلت أفثبت ذلك منهم قال لا قلت فلا أشركهم فيما تصدقوا به فبما ترى
الجملة في غيره فقال لمن حضرنا من الحجازيين أو كمال صاحبكم في أن الولاء الا لابي اعنت فقالوا نعم وبذلك
حامت السنة قال فان منكم من يخالف في السائبة والذي يعق المسلم قالوا نعم قال فكلمه بعضكم أو
أقوى كلامه لكم قالوا افضل فان قصرت تكلمنا قال فاما أن تكلم عن أصحابك في ولاد السائبة ما تقول
في ولاد السائبة وميراثه اذ لم يكن له وارث الا من سبه فقلت ولاؤه لمن سبه وميراثه قال فما الجملة
في ذلك قلت الجملة السنة اعنت المسب للسبب قال نعم قلت فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الولاء لمن اعنت وجعل المسلمون ميراثا للفقير لمن اعنته اذ لم يكن دون من يحبه بأصل فرضة قال فقول
من يحبه غيره قلت ما أحسب أحد اسلك طريق النصفة يريد ورما حجة قال بل وقلته قال الله
تبارك وتعالى ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام قال وما معنى هذا قلت سمعت من
أرض من أهل العلم زعم أن الرجل كان يعق عصفرا الجاهلة سائبة فيقول لا أرثه ويفعل في الوصيلة من
الابل والحمام أن لا يركب فقال الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام على معنى
ما جعلنا فأبطل شر وطهم فيها وفضي أن الولاء لمن اعنت ورد العسرة والوصيلة والحام الى ملك مالكها
اذا كان العتق في حكم الاسلام أن لا يقع على الهائم قال فهل تأول أحد السائبة على بعض الهائم
قلت نعم وهذا أشبه القولين ما يعرف أهل العلم والسنة قال أفرأيت قولك قد أعثت سائبة أليس
خلاف قولك قد أعثت قلت أما في قولك أعثت فلا وأما في زيادة سائبة فنعم قال فهما كلتان خريجتا

طلقني وأنت على ألف درهم فقال أنت طالق على الألف ان شئت فلها المšíفة وقت انخيار وان أعطته اياها في وقت انخيار زينه الطلاق وسواء هرب الزوج أو غاب حتى مضى وقت انخيار أو أبطلت هي بالألف ولو قال أنت طالق ان أعطيت ألف درهم فأعطته اياها زائدة فعليه طلقة لانها أعطته ألف درهم وزيادة ولو أعطته اياها ردية فإن كانت فنة يقع عليها اسم دراهم طلقت وكان عليها بلها فان لم يقع عليها اسم دراهم لم تطلق ولو قال متى ما أعطيتني ألفا فانت طالق فذلك لها وليس له أن يمنع من أخذها ولها اذا أعطته أن ترجع فيها ولو قالت له طلقني ثلاثا وأنت ألف درهم فطلقها واحدة فله ثلث الألف وان طلقها ثلاثا فله الألف ولو لم يكن بسخي عليها الا طلقة فطلقها واحدة كانت له الألف

معا فاما اعتقه على شرط قلت أو ما اعتقت بريرة على شرط أن الولد البائع فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشرط فقال الولد لمن أعتق قال بلى قلت فإذا أبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشرط البائع والمبتاع المعتق وانما انعقد البيع عليه لأن الولد لمن أعتق ورد إلى المعتق فكيف لا يبطل شرط المعتق ولم يجعله لغريم من الاتيين قال فان قلت فله الولد ولا يرثه قلت فقل اذا الولد للمعتق المشروط عليه أن الولد لعمره ولا يرثه قال لا يجوز أن أنت له الولد أو أسعه الميراث ودينها واحد (قال الشافعي) وقلت له أرايت الرجل عكاً أباه ويسرى الجارية ويموت لمن ولده هذين قال لمن عتقك عليه وفصله قلت أرايت لو قال قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أعما الولد لمن أعتق ولم يمتق واحدا من هذين هذا ورث بأفعيقته وان كره وهذا ورثت حاربه ولم يمتقها بالولد وهو حي فأعتقها به بعد الموت فلا يكون واحدا من هذين ولله لأن كلهم غير معتق هل يختصا ويختل على الآله اذ ازال عنه الرق بسبب من يحكمه بالملك كان له ولأوله قال لا وكفى هذا حجة منك وهذا في معنى المعتقين قلب المعتق سائبة هو المعتق وهذا كثر من الذي في معنى المعتقين قال فان القوم يذكرون أحاديث قلت فاذكرها قال ذكر وأن صاحب بريرة يبتعة أعتق سائبة قلت ونحن نقول ان أعتق رجل سائبة فهو حر ولو لاؤه قال فيذكر ون عن عثمان ما وافق قولهم ويذكر سليمان بن يسار أن سائبة أعتقه رجل من الحجاج فأصابه غلام من بني مخزوم فقتل عمر عليهم بعهة فقال أو المقتضى عليه لو أصاب ابنه قال اذا لا يكون له شيء قال فهو اذا مثل الارقم قال عمر فهو اذا مثل الارقم فقلت له هذا اذا ثبت بقولنا أشبه قال وس ابن قلت لانه لو رأى ولده للسيلين رأى عليهم بعهة ولكن يشبه أن يكون رأى عتقه على مواليه فلما كانوا لا يعرفون بريرة مع قلا حتى يعرف مواليه ولو كان على ما أتوا وكان الحديث يصح لما قالوا كانوا يختلفونه قالوا بلى قلت هم يزعمون أن السائبة لو قتل كان عتقه على السيلين ونحن نرى عن عمرو وغيره مثل معنى قولنا قال فاذكره قلت أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن طارق بن المرقع أعتق أهل بيت سوانب فأتى عيرائهم فقال عمر بن الخطاب أعطوه ورتبة طاروقا أو أن يأخذوا فقال عمر فاجابوا في مثلهم من الناس قال فحدث عطاء مرسل قلت يشبه أن يكون سمعه من آل طارق وان لم يسمعه منهم فحدث سليمان مرسل قال فهل غيره قلت أخبرنا سفيان عن سليمان ابن مهران عن ابراهيم الصبي أن رجلا أعتق سائبة فأت فقال عبد الله هو لك قال لا أريد قال فضحه اذا في بيت المال فانه وارثا كثيرا (قال الشافعي) أخبرنا سفيان قال أخبرني أبو طولة عبد الله ابن عبد الرحمن عن معمر قال كان سالم مولى أبي حذيفة لاهرامن الانصار يقال لها عمرة بنت يعار عتقته سائبة فقتل يوم اليمامة فأتى أبو بكر عيرائهم فقال أعطوه عمر فأتت بعتقه قال قد اختلفت فيه الاحاديث قلت فما كنت احتاج اليها مع قول النبي صلى الله عليه وسلم الولد لمن أعتق واذا اختلفت فالتى يلزمت أن نصير إلى أقربهما من السنة وما قلنا معنى السمتع ما ذكرنا من الاستدلال بالكتاب قال فان قالوا اتعنا أعتق السائبة عن المسلمين قلنا فان قال قد اعتقل عن نفسه سائبة لآخر غيري أو شهد هذا القول قبل العتق ومعه فقال أردت أن يكمل أجرى بأن لا يرجع إلى ولأوه قال فان قالوا فاذ قال هذا فهذا يدل على أنه أعتقه عن المسلمين قلنا هذا الجواب محال يقول اعتقل عن نفسه ويقول أعتقه عن المسلمين فقال هذا قول غير مستقيم قلت أرايت لو كان أخرجه من ملكه إلى المسلمين أكان له أن يعتقه ولم يأمره بعتقه ولو فعل لمكان عتقه باطلا اذا أعتق ما أخرجه من ملكه إلى غيره بغير أمره فان قال انما أجرته لانه مال المعتق فقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم أن الولد لمن أعتق قال فما جعل عليهم الذي يسلم بعد بيعته قلت مثل أول حتى في السائبة أنه لا يبعد وأن يكون معتقا فقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالولد لمن أعتق أو يكون اذا اختلف الدين لا يجوز عتقه فيكون عتقه باطلا قال

لأنها قامت مقام
الثلاث في أنها بصرها
حق تنكح زوجها غيره
(قال المزني) رحمه
الله وقياس قوله
ما حرمتها إلا الأولان
مع الثالثة كما لم يسكره
في قوله إلا القسحان
مع الثالث وكالم يعم
الأعور المعفورة عنه
الباقية إلا النكح الأول
مع الفقه الآخر وأنه
ليس على الغاي
الأخر عند الانصف
الدية فكذلك يلزمه
أن يقول لم يصرها
عليه حتى تنكح زوجها
غيره إلا الأولان مع
الثالثة فليس عليها
الثلث إلا بالطلاق
الشاق في معنى قوله
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو قال له طلقني
واحدة بألف فطلقها
ثلاثا كان له الألف
وكان متطوعا بالثنتين
ولو بقيت له بالطلاق
فقال طلقني ثلاثا
بألف واحدة أحرمها
عليك وانتسبان
تنكح بعد زوج فله
مهر مثلها إذا طلقها
كأفاته ولو خافها
على أن تكفل ولله

في حق الشق بأن قلت في الأصل يجب أن لا يتصورها قال البيهقي لو مات العبد لم يرته المقت قلت
وما منع الميراث أن يمنع الميراث الذي منته الورثة أيضا غير المقت باختلاف الدينين وكذلك غيره وارثه
بالسب باختلاف الولاد والنسب قال أيضا فيكون أن يثبت له عليه ولا هو لارثه قلت نعم كما يجوز أن
يثبت على أبيه أو موهو لارثه إذا اختلف الدينان أو يجوز أن يقال إن الذي إذا اعتق العبد المسلم
والذي ولد لمسلم كان الولاد لغيره المسلم ولا يكون لغيره يعتقه لأن لم يكن للمقت ما لغيره لم يمتد له من يمتد
أبعد أم يجوز قال وأنت تقول مثل هذا قلت وأين قال تزعم أن يولد لو كان له ولد مسلمون وهو كافر
فما أت أحدهم ورثته أخوته المسلمون ولم يرته أبوه وبه وروى قلت أجل فهذه الحجة عليك قال وكيف
قلت أرايت أوتيه زالت عن الميت باختلاف دينيهما قال لا هو أبوه بحاله قلت وإن أسلم قبل أن يموت
ورثته قال نعم قلت وأما حرم الميراث باختلاف الدينين قال نعم قلت فلم يمتد في المولى بهذا القول
فتقول مولا من اعتقه ولا يرثه ما اختلف دينهما فإذا أسلم المقت ورثته مات بعد إسلامه قال فاتهم
يقولون إذا اعتقه الذي ثبت ولادته للمسلمين ولا يرجع إليه قلت وكيف ثبت ولادته للمسلمين وغيرهم اعتقه
قال فما في شيء يوثقه قلت ليسوا بآبائه ولكن ميراثهم لآبائهم لانه لا مال له بعينه قال وما مدعى على ما تقول
فإن الذي يعرف أنهم لا يأخذونه إلا ميراثا قلت فيصير أن يرثوا ككافرا قال لا قلت أفرايت الذي
لومات ولادته من أهل دينه من ميراثه قال للمسلمين قلت لانه لا مال له لانه ميراث قال نعم قلت
ولذلك من ولادته من لقط ومسلم لا ولادته أو لا ولادته لكافرا لقرابته من المسلمين وذكر ما ذكرت في أول
الكتاب من أنه لا يؤخذ على الميراث قال فان من أصحابنا من خالف في معنى آخر فقال لو أن مسلما اعتق
نصرا تباها في النصراني ورثه وأما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر في السب فقلت
أمر موجود ذلك في الحديث قال فيقولون الحديث يحتمله قلت أفرايت أن عارضنا بأبائهم غيرنا فقال
فأما معنى الحديث في الولاد قال ليس ذلك قلت ولم الآن الحديث لا يحتمله قال بل يحتمله ولكنه
ليس في الحديث والمسلمون يقولون هذا في السب قلت ليس كل المسلمين يقولونه في السب فهم من
ورث المسلم الكافر كما يميزه النكاح اله ولا ورث الكافر المسلم قال حديث النبي صلى الله عليه وسلم
جمله قلت أجل في جميع الكفار والحقة على من قال هذا في بعض الكافرين في السب كالخلة على من قاله
في الولاد قلت فاتهم يقولون إن عمر بن عبد العزيز رضي به فقلت قد أخبرتك أن منجونه وهبت ولا ينبغي
يسار لأن عباس فاتهم قلت إذا جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم جملة فهو على جملة ولم نجعله
ما أحتمل الإبدالة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وكذلك أقول قلت فلم تعزل هذا في المسلم يعق
النصراني مع أن الذي ويأمن عمر بن عبد العزيز أنه وضع ميراث مولى في نصرا في بيت المال وهذا
أثبت الحديثين عنه وأولاهم له عندنا والله تعالى أعلم والحقة في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وقدرى عن عمر بن عبد العزيز خلاف هذا قال فقد يحتل أن
يكون هذا من عمر بن عبد العزيز تركه شيء وإن كان له قلت نعم وأطهر معاناهه عدنا أنه ليس له أن يرث
كافرا وإن أدام مع الميراث لولده والوالد الوارث والوالد الوارث كالميراث المولى أولى أن يمتد له لأن المولى أبعد
من ذي السب قال فما تحتل على أحدان حاله في الرجل يعق عنه من الرجل بعير أمه فقال
الولاد للمقت عنه بدون المقت لبعده لانه عقد العتق عنه قلت أصلا حتى على ما وصفت من أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال الولاد لي أعق وهذا معنى قال فقد رعت أنه أن أعق عبده عنه بأمره كان
الولاد لا حرم المقت عنه عبده وهذا معنى عنه قلت نعم من قبل أنه إذا أعق عنه بأمره فاعماله عبده
وأعتقه بعد ملكه قال أقتضيه الملك المقت عنه قلت إذا أعتقه عنه بأمره بعقده ككفر من قبضه
هو لوقبضه قال ومن أين قلت إذا جاز الرجل أن يأمر الرجل أن يعق عبده عنه فاعتقه فجار بأمره وويل له

عشر سنين لجائز ان
اشترط ان اذا مضى
الحولان نفقته بعدهما
في كل شهر كذا قما
وكذا زيتا فان كفى
والاربعت عليه بما
يكفيه وان مات رجع
عليها بما يسق ولوقال
أمره ببيدك فطلى
نفسك ان ضمتلى
ألف درهم فمضت الى
وقت الخيلارزنها ولا
يلزها في غير وقت
الخيلار كولو جعل
أمرها اليها لم يجز الا
في وقت الخيلار ولوقال
ان أعطيتي عبدا
فأنت طائتي فأعطته أى
عبدا كان فهي طائقي
ولاعك العبد وانما
يقع في هذا الموضوع
بما يقع به الخنت

(١) هذه الترجمة وكذا
التراجم التي تليها في
قسم النى والفتنة وما
يتعلق به من الكلام
على الأنفال فقد كرت
في هذا الموضوع من
نسخة السراج البلقي
فأثبتناها تبعالها

(٢) قوله غيره لعله
عنه فانه السابق قبله
تأمل كتبه مصححه

ماضى الأمر فيه ما لم يرجع في وكالته وجاز للرجل أن يشتري العبد من الرجل فيعتقه المشتري بعد
تفرقهما عن المقام الذي تبايعا فيه وقبل القبض فينفذ العتق لانه مالك جازا إذا ملكه سيد العبد بعد أن
ينفذ عليه عتقه وعتق غيره بأمره قال والولاة لا أمر قلت نعم لانه مالك معتق قال ومن أين يكون معتقا
وانما أعتق عنه غيره بأمره قلت اذا أمر بالعقر رجلا فأعتق عنه فهو وكيل له جاز العتق وهو المعتق اذا
وكل ونفذ العتق بأمره قال فكيف قلت في الرجل يعتق عن غيره عبده بغير أمره العتق جائز قلت نعم
لانه أعتق ماعك قال أرايت قوله هو عن فلان الهذامعنى قلت أمانعنى له حكم رده العتق أو ينقل
به الولاد فلا قال فما الحق في هذا سوى ما ذكرت أرايت لو قال اذا أعتقه عنه بغير أمره فقبل العتق كان له
الولاد قلت اذا يلزمه فيه العلة التي لا ترضى أن نقوله قال وما هو قلت بقاله هل يكون العتق الا للمالك
قال يقول لا قلنا في ملك قال حين قبل قلت أفرأيت حين قبل أقبل حرا أو مملوكا قال فأقول بل
قبل حرا قلنا أفتعتق حرا أو عليك قال فأقول بل حين فعل علمنا أنه كان مملوكا حين وهبته قلت أفرأيت
ان قال قال قد قبلت وأبطلت عتقك أ يكون العبد المعتق مملوكا قال وكيف يكون مملوكا قلت يجعله
باعتقه اياه عنه مملوكا قبل العتق واذا ملكتني عبدا ثم أعتقته أنت جاز عليك ان يوطئ بطل عنه عتقك
اذم أ أحدثه عتقا ولم أمره لم تحددتلى قال هذا يلزم من قال هذا وهذا خطأ بين ماعلك اياه الابد
خروجه من الرق وما أخرج من الرق غيره فالولاة كالتك وهذا قول قدالة غيرك من أصحابنا أقروا بخصه
لى بشئ قلت نعم أرايت لو أعتقت عبدا لى ثم قلت بعد عتقه قد جعلت أجره وولاده الآن لك قال فلا
يكون لى أجره وولاده وانما يقع الاجر والولاد يوم أعتقت فلما أعتقت عن نفسك لم ينقل الى أجره كما
لا ينقل أجر عتق غيره هذا الى (قال الشافعي) وقلته الولاد لانه الامن أعتق ولا يكون لمن أعتق
أخرجه من ملكه الى غيره وهو غير الأموال المملوكة التي يحولها الناس من أموالهم الى أموال من شاؤا
قال نعم قلت فهذه الحجة على من خالفنا في هذا

(١) (الوديعة)

أخبرنا الربيع عن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال اذا استودع الرجل الرجل الوديعة وأراد المستودع
سفر فلم يشق بأحد يجعلها عنده فاسفر بها را أو بحرقا فهلك ضمن وكذلك لو أراد سفر ا جعل الوديعة
في بيت مال المسلمين فهلك ضمن وكذلك ان دفنها ولم يعلم بها أحد ا يأمنه على ماله فهلك ضمن وكذلك
ان دفنها ولم يخلف في منزله أحد لم يحفظه فهلك ضمن واذا أودع الرجل الوديعة فتعدي فيها فلم تملك حتى
أخذها وردها في موضعها فهلك ضمن من قبل أنه قد خرج من حد الامانة الى أن كان متعديا ضامنا
للال بكل حال حتى يحدث له المستودع امانة مستقلة وكذلك لو تكارى دابة الى بلد فتعدي بها ذاهبا أو
جائبا ثم ردها سالمة الى الموضوع الذي في الكراء فهلك ضمن من قبل أن يدفعها كان لها ضامنا من قبل أنه صار
متعديا ومن صار متعديا لم يبرأ حتى يدفع الى من تعدى عليه ماله وكذلك لو سرق دابة لرجل من حوزها ثم
ردها الى حوزها فهلك ضمن ولا يبرأ من ضمن الا بدفع ما ضمن الى مالكه ولو أودع عشرة دراهم فتعدي
منها في درهم فأخرجه فانفق ثم أخذ منه درهمين ثم هلك الوديعة ضمن الدرهم ولا يضمن التسعة لانه
تعدي بالدرهم ولم يتعد بالسة وكذلك ان كان ثوبا فلبسه ثم رده بعبته ضمنه (قال الربيع) قول الشافعي ان
كان الدرهم الذي أخذته ثم وضع (٢) غير معروف من الدرهم ضمن الدرهم ولم يضمن التسعة وان كان لا يتجزأ
ضمن العشرة (قال الشافعي) واذا أودع الرجل الرجل الدابة فأمره بسقيها وعلفها فأمر بذلك من يسقى
دوابه ويعلفها فلتقتل من غير جناية لم يضمن وان كان سقى دوابه في خار فبقيت بها نار جمل من داره ضمن قال
واذا استودع الرجل الرجل الدابة فلم يأمره بسقيها ولا علفها ولم ينه فبقيت بها المستودع منه اذا أنت على مثلها

هلكت وان استودعه اياها على أن يجعلها في صندوق على أن لا يرده عليه أو على أن لا يقبله أو على أن لا يضع عليه متاعا فرده عليه أو أوقفه أو أوقف عليه متاعا فسرق لم يضمن لأنه زاد خيرا وذلك لو استودعه على أن يدقها في موضع من البت ولا يبي عليه فوضعه في ذلك الموضع وبني عليه بيتا بابلان يكون محررا له من البت فسرق لم يضمن لأنه زادها بالبناء حرزا وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة على أن يجعلها في بيت ولا يدخله أحد فأدخله قوما فسرقها بعض الذين دخلوا أو غيرهم فإن كان الذي سرقها بمن أدخله فقبله غرمها وإن كان الذي سرق لم يدخله فلا غرم عليه (قال) وإذا سأل الرجل الرجل الوديعة فقال ما استودعتني شيئا ثم قال قد كنت استودعتني فهلكت فهو ضامن لها من قبل أنه قد أخرج نفسه من الأمانة وكذلك لو سأله اياها فقال قد دفعتها إليك ثم قال بعد قد ضاعت في يدي فلم ادفعها إليك كان ضامنا ولو قال مالك عندي شيء ثم قال كان لك عندي شيء فهلكت كان القول قوله لأنه صادق أنه ليس له عنده شيء إذا هلك الوديعة (قال) وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فوضعه في موضع من داره يحرقه زفه ماله ويرى الناس مثله حرزا وإن كان غيره من داره أحرز منه فهلكت لم يضمن وإن وضعها في موضع من داره لا يراه الناس حرزا ولا يحرقه زفه بمثل الوديعة فهلكت ضمن وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة ذهباً وأفضة في منزله على أن لا يربطها في كفه أو بعض ثوبه فربطها به خرج فهلكت ضمن ولو كان يربطها في مكانه لحرزها فإن كان أحرزها بكنهه فمتر كها حتى طرقت ضمن وإن كان لا يكنهه بطنق لم ينفخ أو ما أشبه ذلك لم يضمن (قال) وإذا استودعه اياها لخارج من منزله على أن لا يربطها في كفه فربطها ضاعت فإن كان يربطها من كفه فمابين عضده وجنبه لم يضمن وإن كان يربطها ظاهرا على عضده

وأنخلع فيها وصفت كالبيع المثلث ولو خلعهما على أن ترضع ولده وقتا معلوما فأت المولود فاته يرجع بهسرتها لأن المرأة تدعى المولود ولا تدعى غيره ولا يقبل غيرها ولا يستمرى غيرها ولا يترأسه ولا تطيب نفسه ولو قال له أبو امرأته طلقها وأنت ترى من صدقتها فطلقها طلقا ومهرها عليه ولا يرجع على الأب شيء لأنه لم يضمن له شيئا وله عليها الرجعة ولو أخذ منها ألفا على أن يطلقها إلى شهر فطلقها فالطلاق ثابت ولها الألف وعليها مهر مثلها ولو قلنا طلقا بآلف ثم أريدنا فطلقها بعد الرد وقف الطلاق فإن رجعت في العدة لزمها والعدة من يوم الطلاق وإن لم يرجع حتى انقضت العدة لم يلزمها شيء ولو قال لهما أتما طالقان إن شئكما بألف لم يطلقوا واحدة منهما حتى يشأ

وفي اختلاف العراقيين باب في الوديعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل رجلا وديعة فقال المستودع أمرتني أن أدفعها إلى فلان فدفعتها إليه قال أبو حنيفة قال يقول رب الوديعة والمستودع ضامن وبهذا يأخذ يعني أبا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول يقول قول المستودع ولا ضمان عليه وعليه الجين (قال الشافعي) وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فتصادق عليها ثم قال المستودع أمرتني أن أدفع الوديعة إلى رجل فدفعتها إليه وأنكر ذلك رب الوديعة قال يقول رب الوديعة وعلى المستودع الينة عما دعي وإذا استودع الرجل الرجل وديعة جهاد أخرج دعيها معه فقال المستودع لا أدري أيكما استودعني هذه الوديعة وأبي أن يحلف لهما وليس لأحد منهما مينشة فإن أبا حنيفة كان يقول يعطيهما تلك الوديعة بينهما نصفين ويضمن لهما أخرى مثلها بينهما لأنه أنلف ما استودع بمجهاتنه ألا ترى أنه لو قال هذا استودعني ثم قال بل أخطأت بل هو هذا كان عليه أن يدفع الوديعة إلى الذي أقر بها أهلا أولا ويضمن للأخر مثل ذلك لأن قوله أنلفه وكذلك الأول أنما أنلفه هو بحججه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في الأول ليس عليه شيء والوديعة والمضاربة بينهما نصفان (قال الشافعي) وإذا كانت في يدي الرجل وديعة فادعاه رجلان كلاهما يزعم أنه له فهي مما يعرف بعينه مثل العبد والبعر والدار فقال هي لأحدكما ولا أدري أيكما هو قيل لهما هل تدعيان شيئا غير هذا يصح فان قالوا لا وقال كل واحد منهما هو لي أخطأ فله ما دعى لأحدهما ووقف ذلك لهما جعلا حتى يصطالحا فيه أو يقيم كل واحد منهما الينة على صاحبه أنه له دونه فإن نكل أحدهما وحلف الآخر كان له كله وإن نكلا معا فهو موقوف بينهما وفيها قول آخر يحتل وهو أن يحلف الذي في يده الوديعة ثم يخرج من يده ولا شيء عليه غير ذلك فتوقف لهما حتى يصطالحا عليه ومن قال هذا القول قال هذا أتى ليس في أيديهما فأقسمه بينهما والذي هو في يده يزعم أنه لأحدهما إلا لهما وإذا استودع الرجل وديعة فاستودعها المستودع غيره فإن أبا حنيفة كان يقول هو ضامن لأنه خالف وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه (قال الشافعي) وإذا أودع =

معاق وقت الخيار ولو كانت احداهما صوريا عليها وقع الطلاق عليها وطلاق غير المحجور عليها بائن وعليها مهر مثلها ولا شيء على الأخرى وذلك رجعتها (قال المزني) رحمه الله تعالى هذا عندى يقضى على فساد تجوز مهر أربع في عقدة بآلف لانه لا فرق بين مهر أربع في عقدة بآلف وخلع أربع في عقدة بآلف فإذا أقدمت في احداهما للجهل بما يصيب كل واحدة منهن فسدت الأخرى وأكل واحدة منهن وعليها مهر مثلها (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال له أجنبي طلق فلانة على أنك على المحدث ففعل فالنكاح لازمة ولا يجوز ما اختلعت به الأمة إلا باذن سيدها ولا المكاتب ولو أذن لها سيدها لانه ليس بمالك للسيد فيجوز ان فيه ولا لها فيجوز ما صنعت في مالها وطلاقها بذلك بائن فإذا اعتقتا اتبع كل

ضمن لانه لا يحد من ثيابه شيئا أخر من ذلك الموضع وقد يحد من ثيابه ما هو أخر من الظاهر على عضده وإذا استودعه اياه على أن يرطها في كفة فأسكنها في يده فاختلعت من يده ضمن ولو أكرهه رجل على أخذها لم يضمن وذلك أن بدءاً أخر من كماله يحد من ثيابه ما هو أخر من الظاهر على عضده (قال) وإذا استودع الرجل الرجل شيئا من الحيوان ولم يأمره بالنفقة عليه ابتغى أن يرفعه إلى الحام كمن خشي بأمره بالنفقة عليه ويجعلها دنانير على المستودع ويؤكل الحام بالنفقة من يقضها منه وينفقها غيره فلا يكون أمين نفسه أو يبيعها وإن يفسد فأنفق عليها فهو متطوع ولا يرجع عليه بشئ وكذلك إذا أخذه دابة مثالة أو عبداً أيضاً فأنفق عليه فهو متطوع ولا يرجع عليه بشئ وإذا أخاف هلاك الدابة ففعلها إلى موضع آخر فلا يرجع بالكراهة على رب الدابة لأنه متطوع به (قال) وإذا استودع الرجل الرجل الذهب ففعلها مع ورقه فإن كان خلطها بنقصها ضمن النقصان ولا يضمنها لو هلك وإن كان لا ينقصها لم يضمن وكذلك لو خلطها مع ذهب بغير منها فهلك لم يضمن وإن كان لا يقيم منها غير ما يبينها فهلك ضمن وإذا استودع الرجل الرجل ديناراً ودرهماً فآخذ منها ديناراً أو درهماً ثم رد مكانه به فإن كان الذي رد مكانه بغير ديناراً ودرهماً فآخذ منها ديناراً فكلها ضمن ما تسلف فقط وإن كان الذي وضع بدلها ما أخذ لا يميز ولا يعرف فخلعت الدنانير منها كلها

(قسم النية)

أخبرنا الرازي رحمه الله تعالى أصل قسم ما يقوبه الولاء من رجل المال ثلاثة وجوه أحدها ما جعله الله تبارك وتعالى مطهراً لاهل دينه قال الله جل وعز لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة الآية فكل ما أوجب الله عز وجل على مسلم في ماله بلا جناية متناهية ولا غيره من يعقل عن ما لا شيء من كفره ولا شيء من الزينة لنفسه لا حذوا ولا تنفقوا له ولأولادهم وأحوالهم أو زوجة أو ما كان في معنى هذا فهو صدقة مطهورة وذلك مثل صدقة الأموال كلها عنيها وأحوالها وما شئت وما وصى في مال مسلم من زاد أو جهم من وجوه الصدقة في كتاب أو سنة أو أثر أجمع عليه المسلمون وقسم هذا كله واحد لا يختلف في كتاب الله عز ذكره قال الله تبارك وتعالى في سورة براءة أعما الصدقات للفقراء الآية وعلى المسلم في ماله إتياء واجبة في كتاب أو سنة ليست من هذا الوجه وذلك مثل نفقة من تارمه نفقة والضيافة وغيرها وما لازم بالجائبات والاقرار واليسوع وكل هذا يخرج من دين أو نادية واجب أو نافلة أو وصل فيها الأجر كل هذا موضوع على وجهه في كتاب الصدقات في كل نصف منه في حقه الذي هو مالك به

= الرجل الدابة فاستودعها غيره ضمن إن تلفت لأن المستودع رضي بامتائه لأمانة غيره ولم يسلطه على أن يودعها غيره وكان متدباً ضامناً تلفت وإذا مات الرجل وعليه دين معروف وقيله ودبعة بغير عنيها فإن أباح نفسه يقول جميع ما ترك بين العرء وصاحب الدبعة بالخصص وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي للعرء وليس لصاحب الدبعة شئ لأن الدبعة محمولة ليس بشئ بعينه وقال أبو حنيفة فإن كانت الدبعة بعينها فهي لصاحب الدبعة إذا علم ذلك وكذلك قال ابن أبي ليلى أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم أنه قال في الرجل يموت وعنده الدبعة وعليه دين منهم يخصصون العرء وأصحاب الدبعة الحجاج إن أرطاة عن أبي جعفر وعطاء مثل ذلك الحجاج عن الحكم عن إبراهيم مثله (قال الشافعي) وإذا استودع الرجل الدبعة فمات المستودع وأمر بالدبعة بعينها أو قامت عليها بئنة وعليه دين محبط عماله كانت الدبعة لصاحبها فإن لم تعرف الدبعة بعينها بيئته تقوم ولا فرق من البئنة وعرف لها عدداً وقيمة كان صاحب الدبعة كغيره من العرء

أسوة للسليين وذلك سيرتها وسيرته من بعدهما والامر الذي لم يختلف فيه أهل العلم عند طاعته ولم يزل يحفظ من قولهم أنه ليس لأحما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم من صفى الغنمة ولأمن أربعة أنجاس ما لم يوجف عليه منها (قال الشافعي) وقدم من كان ينفق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من أزواجه وغيرهن لو كان معهم فلم أعلم أحدا من أهل العلم قال لو رتبهم تلك النفقة التي كانت لهم ولا خلاف أن أن تجعل تلك النفقة حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم يجعل فصول غلات تلك الاموال فيها فبصلاح الاسلام وأهلها (قال الشافعي) فما صار في أيدي المسلمين من فطم يوجف عليه نفسه حيث قسمه الله تبارك وتعالى وأربعة أنجاس على ما سألته ان شاء الله وقدم من النبي صلى الله عليه وسلم ما فيه الدلالة على ما وصف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقسمن ورثتي ديناراً ماركاً بعد نفقة أهلي وموئنة عالمي فهو صدقة أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن عتل معناه (قال الشافعي) وقد أخبرنا أن النفقة إنما هي جارية بقوت منه على أعيان أهله وأن ما فضل من نفقتهم فهو صدقة ومن وقته نفقة تمكن موثرته عنه (قال الشافعي) والجزية من الفدية وسيلها ليل جميع ما أخذها وأوجب من مال مشرك أن يخص فكون لمن سبي الله عز وجل الخس وأربعة أنجاس على ما سألته ان شاء الله وكذلك كل ما أخذ من مال مشرك بغير إيجاب وذلك مثل ما أخذته إذا اختلفت في بلاد المسلمين ومثل ما أخذته إذا مات ولا وارثه وغير ذلك مما أخذ من ماله وقد كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فوح في غير قرى عريضة التي وعدها الله رسوله صلى الله عليه وسلم قبل فتحها فأمضاها النبي صلى الله عليه وسلم كمالها هي ولم يحبس منها ما حبس من القرى التي كانت له وذلك مثل جزية أهل البحرين وجبر وغير ذلك وقد كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم في من غير قرى عريضة وذلك مثل جزية أهل البحرين فكان له أربعة أنجاس بعضها حيث أراه الله عز وجل كما يحصى ماله وأوفي خمسة من جعله الله فان قال قائل ما دل على ذلك قيل أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله الخديث « قال الربيع » قال غير الشافعي قال النبي صلى الله عليه وسلم لما روي ما في مال البحرين لا تعطيل هكذا وهكذا فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأت فيه ما يكره فاعطى

(تفريق القسم فيما أوجف عليه الخيل والركاب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا غزا المسلمون بلاد أهل الحرب بالخيول والركاب فغنموا أرضهم وديارهم وأموالهم وأنفسهم أو بعض ذلك دون بعض فالسنة في همه أن يقسمه الامام مهيلاً على وجه النظر فان كان معه كثير في ذلك الموضع آمن أن لا يكثر عليهم العدو فلا يؤخر قسمه اداءه كنف في موضعه الذي غنمه فيه وان كانت بلاد حرب أو كان يخاف كره العدو عليهم أو كان مكره غير رافق بالمسلمين تحول عنه الى أرقى بهم منه وآمن لهم من عدوهم ثم قسمه وان كانت بلاد مشرك (قال الشافعي) وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم أموال بني المصطلق وسبهم في الموضع الذي غنمه فيه قبل أن تحول عنه وما حوله كله لا يشرك وقسم أموال أهل بدر (١) بسيرة على أسما من بدر ومن حول سير وأهله مشركون وقد يجوز أن يكون قسمه بسيرة لان المشركين كانوا أكثر من المسلمين فتحول الى الموضع لعل العدو لا يأتونه فيه ويجوز أن يكون سيرة وصف بهم في المزل من بدر (قال الشافعي) وأما ما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرأه سرا بما غنموا بلاد أهل الحرب (قال الشافعي) وما وصف من قسم النبي - صلى الله عليه وسلم وسراياه معروف عند أهل العلم عند الاختلاف فيه فقال في بعض الناس لا تقسم الغنمة الا في بلاد الاسلام ولعل أن بعض أصحابه خالته وقال فيه قولنا والحق على من الصافي ما وصفه من المعروف عن

بما لا يجوز فالطلاق لا يرد وهو كشيء اشتراه لها فبقضته واستهلكته فعلها قبته ولا شيء على الوكيل الا ان يكون ضمن ذلك له (قال المزني) رحمه الله ليس هذا عندى بشئ وانطلع عنده كالبيع في أكثر معانيه واذا باع الوكيل ما وكله به صاحبه بما لا يجوز من التنبط البيع فكذلك لما طلقها عليه بما لا يجوز من البطلان الطلاق عنه كايطل البيع عنه (قال الشافعي) رحمه الله ولو لوكيل من يخالعهما بمائة نخاله لم يحسن فلا طلاق عليه كالأول قال أنت طالق جماعة فأعطته خمسين (قال المزني) رحمه الله وهذا بيان لما قلنا في المسئلة بها

(١) سيرة بالتحريك اسم جبل وبعضهم ضبطه بالفتح راجع معجم يقول اه كنه معجمه

(باب الطلع في المرض)

من كتب نشوز الرجل
على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله ويجوز الخلع في المرض كما يجوز البيع فان كان الزوج هو المريض فخالعها باقل من مهرها ثم مات فبأنزلناه أن يخلعها من غير شيء فان كانت هي المرض فخالعها بأكثر من مهر مثلها ثم ماتت من مرضها جازله مهر مثلها وكان الفضل وصية بحاص أهل الوصايا بها في ثلثها ولو كان خلعها بعبد يساوي مائة ومهر مثلها تحسون فهو بالظهار ان شاء أخذ نصف العبد ونصف مهر مثلها أو يرد ويرجع بمهر مثلها كالأول اشتراه فاستحق نصفه (قال

(١) الخوف بالضم أنث

البت أو أردا المتاع

والنشاء اه من

القماموس كبسه

محضه

النبي صلى الله عليه وسلم من القسم ببلاد العدو وإذا حوثة الامام عن موضعه الى موضع غيره فان كانت معه حوثة جله عليها وان لم تكن معه فبيني للسليمان أن يحمله ان حوثة كان معهم حوثة بلاكرا موان امتنعوا فوجد كراه كاري على الفناء واستأجر عليها ثم أخرج الكراه والاجارة من جميع المال (قال الشافعي) ولو قال قاتل يجبر من معه ففضل مجل كان مذهبها (قال الشافعي) وان لم يجد حوثة ولم يحصل الجيش قسمه مكله ثم شاع خذلما (قال الشافعي) ولو قال قاتل يجبرون على جله بكر امثلهم لأن هذا موضع ضرورة كان مذهبها (قال الشافعي) وإذا خرجت سرية من عسكر فقتل غنبة فلا امرضها كما وصفت في الجيش في بلاد العدو (قال الشافعي) فان ساق صاحب الجيش أو السرية سبيا (١) أو نربا أو غير ذلك فأدركه العدو فاف أن يأخذومنه أو أبطأ عليه بعض ذلك فالامر الذي لأشلف فيه أنه ان أراد قتل الباغين من الرجال قتلهم وليس له قتل من لم يبلغ ولا قتل النساء منهم ولا عقر الدواب ولا ذبحها وذلك أني اعلم وجبت الله لا من كتاب الله عز وجل ثم سنة النبي صلى الله عليه وسلم ثم ما لا يختلف أهل العلم فيه عندنا أنه ان ما أبيع قتله من ذوات الارواح من البهائم فأنما أبيع أن يذبح اذا قدر على ذبحه ليؤكل ولا يقتل بغير الذبح والعرا الذي هو مثل الذبح وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تصبر البهائم وهي أن ترى بعد ما تؤخذ وأبيع ما امتنع منها ما عائل به من سلاح لاجلهم عني أن يقتل لمؤكل وذلك ذكاته لانه لا يقدر من ذكاته على أكثر من ذلك أما قتل ما لا يؤكل فله ضرورة وأداء لانه في معافي الاعداء أول الحوت أو الجراد فان قله ذكاته وهو يؤكل بلاد كة وأما ما سوى ذلك فلا أجده أبيع (قال الشافعي) وقد قيل تنبج خيلهم وتعقر ويحج بان جعفر اعقر بعد الحرب ولا أعلم ما روى عن جعفر من ذلك ثابتا لهم موجودا عند عامة أهل المعاري ولا ثابتا بالاسناد المعروف الموصول فان كان من قال هذا إنما أراد غط المشرى لما في غلظهم أن يكتبه عمل صالح فذلك فيما أغفلناه مما أبيع لنا وكذلك ان أراد قوتهم وذلك أننا نعد مما يغفلهم ويهضم ما هو محذور علينا غير ما حلتا فان قال قاتل وما ذلك قلنا قتل أسانهم ونسائهم ولو قالوا كان أغط وأهون لهم وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقتل ذوى الارواح بغير وجهه عذاب فلا يجوز عندى بغير معنى ما أبيع من كل ما أطعماه أو قتل ما كان عدوانه (قال الشافعي) فأما الارواح ففيه من أموالهم فلا بأس بغيره وان لافه بكل وجه وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم حرى أموال بني النضير وعقر النمل بغيره والعنب بالطائف وان تحريق هذا ليس بتعذيب له لانه لا يالم بالتحريق والعذاب الا نروح وهذا مكتوب في غير هذا الموضع (قال الشافعي) ولو كان رجل في الحرب فققر رجل فرس مرحوت أن لا يكون به بأس لان ذلك ضرورة وقد يباح في الضرورات ما لا يباح في غير الضرورات

(الانفال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم لا يجزى من رأس الغنمة قبل الجس شيء غير السلب أخذ برناماك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة قال خيرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خير فلما ألقينا كانت للسليمان حوثة فربا رجلان من المشركين قد عذرا رجلان من السليمان قال فاستدبرته حتى أتيت من ورائه قال فضررتني على جمل عاتقه فضررتني وأقبل على تضخضعة وجدت منها راجح الموت ثم أدركه الموت فأرسلني فلقطت عمر بن الخطاب فقلت له ما بال الناس فقال أمر الله ثم ان الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيله عليه يديه فله سلبه فقلت من يشهدني ثم جلست ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيله عليه يديه فله سلبه فقلت من يشهدني ثم جلست ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيله عليه يديه فله سلبه

فقت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة فقصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القليل عندي فأرضمنه فقال أبو بكر لا والله إذا لا يعبدني أسلمين أسد الله عز وجل يقاتل عن الله وعن رسوله فعبط لسلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فأعله بأمله فأعانه فبعت الدرع واشتبهه بخرفا في بني سلبه فانه لأول مال ثلثته في الاسلام (قال الشافعي) هذا حديث ثابت معروف عندنا والذي لا أشك فيه أن يعطى السلب من قتل المشرك مقبل يقاتل من أي جهة قتله مبارزاً أو غير مبارز وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم سلب مرحب من قتله مبارزاً وأوقاده غير مبارز ولكن المقتولين جميعا مقلان ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطى أحدا قتل مؤلفا سلب من قتله والذي لا أشك فيه أن سلب من قتل الذي يقتل المشرك والحرب فائمه والمشركون يقاتلون وقتلهم هكذا مؤنه ليست لهم إذا انهزموا وانهم من المقتول ولا يرى أن يعطى السلب الا من قتل مشركا مقلان ولم ينهز جماعة المشركين وانما ذهبت الى هذا أنه لم يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قط أنه أعطى السلب قاتلا الا قاتلا مقبلا وفي حديث أبي قتادة مقلان على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيله سلبه ومحين بعد ما قتل أو قتاده الرجل وفي هذا دلالة على أن بعض الناس خالف السنة في هذا فقال لا يكون للقاتل السلب الا أن يقول الامام قبل القتال من قتل قتيله سلبه ونهب بعض أصحابنا الى أن هذا من الامام على وجه الاحتياط وهذا من النبي صلى الله عليه وسلم عندنا حكم وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم السلب القاتل في غير موضع (قال الشافعي) ولو اشترك نفر في قتل رجل كان السلب بينهم ولو أن رجلا ضرب رجلا ضربه لا يماش من مثله أو ضربه يكون مستهلكا من مثله وذلك مثل أن يقطع يديه أو رجله ثم يقتله آخر كان السلب لقاطع اليدين أو الرجلين لأنه قد مضى في حال الاتعق فها سلبه ولا يتعق من أن يذبح عليه وان ضربه وبقي فيه ما يتعق نفسه ثم قتله بعده آخر فالسلب لا آخر انما يكون السلب من ميرب محال الاتعق فيها (قال الشافعي) والسلب الذي يكون للقاتل كل ثوب عليه وكل سلاح عليه ومنطقه وفروسه ان كان راكبا أو عسكاً فان كان متعلما أنه أومع غيره فليس له وانما سلبه ما أخذ من يديه أو مما على يديه أو تحببته (قال الشافعي) فان كان في سلبه سوار ذهب أو نائم أو تاج أو منطقة فها منطقة فلونذهب ذاهب الى أن هذا سلبه من سلبه كان مذهبا ولو قال ليس هذا من عدة الحرب وانما هو سلب المقتول الذي هو سلاح كان وجهها والله أعلم (قال الشافعي) ولا يخمس السلب (قال الشافعي) فعارضنا معارض ذكر أن عمر بن الخطاب قال أنا كنا لا نخمس السلب وإن سلب البراق قبل غزاة شيئا كثيرا ولا أرى إلا إجماعه قال نفسه وذكر عن ابن عباس أنه قال السلب من الغنمة وفيه الخس (قال الشافعي) فإذا قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل قتيله سلبه فأخذ خمس السلب ليس انما يكون لصاحبه أربعة أجزاء لا كله وإذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء لم يجز تركه فان قال قائل فلعن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى السلب أنه لم يكن ذا خطر وجرح يخبر أنه لم يكن خمسه وانما خمسة حين بلغ ما لا كثيرا فالسلب اذا كان غنمة فأخرجنا من أن يكون حكمه حكمها وقتلنا فحصل أن يكون قول الله تعالى فان الله حسمه على أكثر الغنمة لا على كاهها فيكون السلب مما لم يرد من الغنمة ومن النبي صلى الله عليه وسلم وانما غنما كروا فأكله من غنمه ويكون هذا بدلالة السنة وما بقي تحمله الآية وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى السلب من قتل لم يجز عندي والله أعلم أن يخمس ويقسم إذ كان اسم السلب يكون كثيرا أو قليلا ولم يستثن الذي صلى الله عليه وسلم قليل السلب ولا كثيره أن يقول يعطى القليل من السلب دون الكثير ونقول دللت السنة أنه انما إذا ما يخمس ماسوى السلب من الغنمة (قال الشافعي) وهذه الرواية من خمس السلب عن عمر ليست من روايتنا وله رواية عن سعد بن أبي وقاص في زمان عمر تخالفنا أخبرنا بن عيينة عن

ليس هذا عندي بشي ولكن له من العنبه مثلها وما بقي من العنبه بعد مهر مثلها وصيه أن يخرج ما بقي من العنبه من الثلث وان يكن لها غيره فهو بالخير ان شاء قبل وصيته وهو الثلث من نصف العبد وكان ما بقي السورثة وان شاء رد العبد وأخذ مهر مثلها لأنه اذا صار في العبد شرك لغره فهو عيب يكون فيه الخباير

(باب خلع المشركين من كتاب نشوز الرجل على المرأة)

(قال الشافعي) رحمه الله ان اختلعت النمة بخمر أو بغيره فدفعت ثم رافعا البنا أجسرة الخلع والقبض ولو لم تكن دفعت جعلت له عليها مهر مثلها وهكذا أهل الحرب الا أن لا تحكم عليهم حتى يحسموا على الرضا وتحكم على النسيين اذا ما آتوا وأحدهما والله الموفق

سئل ما سوا من الغنمية قال وذلك اذا اخضعتمهم شيأ على اطلاقهم فاما ان يكون اسير من المسلمين فيفاديه بأسيرين أو أكثر فذلك ولا شيء للمسلمين على من فادى من المسلمين بأسارى المشركين واذا حاربه أن عن عليهم فلا يعود على المسلمين منه منفعة يقضونها كان أن يستخرج أسرا من المسلمين أنفع وأولى أن يجوز أخيرا ابن عينة عن أبو بريح أني غلابة عن أبي الهلب عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم فادى رجلا برجلين (قال الشافعي) وفي الرجل بأسره الرجل فيسرق أو تؤخذ منه الفدية قولان أحدهما ما أخذ منه كالمال بغيره وإن استسرق فهو كالزينة وذلك يخص وأربعة أنجاسه بين جماعة من حضرة فلا يكون ذلك لمن أسره وهذا قول صحيح لا علم خبرا ثابتا بخلافه وقد قيل الرجل يخالف لسي والمال لأن عليه القتل فهو لمن أخذه وما أخذ منه فلن أخذه كما يكون سلبه لمن قتله لأن أخذه أشد من قتله وهذا مذهب والله أعلم فبيننا للإمام أن يعزل جس ما حصل بعدما وصفا كاملا وبقراءة أنجاسه وبحسب من حضرة القتل من الرجال المسلمين بالقيين وعرف من حضرة من أهل الذمة وغيره بالقيين من المسلمين ومن الساء فيعلم شيأ فن رأى أن يظلمهم إلا بركة الانجاس عزل لهم فظلمهم وسد كرهذا في موضعه أن شاء الله ثم عرف عند الفرس والرجال من بالقي المسلمين الذين حضروا القتال ف ضرب الفارس ثلاثة أسهم والرجل سهمان فسوى بين الرجل والرجل ف قطعان سهماسهما وبفضل ذوالفرس فان الله عز وجل نال إلى اتخاذ الخيل فقال وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآية فأطاع في الرابطة وكانت عليه مؤنة في اتخاذه وفي غنائه فهو عليه ليس الرجل شيأ بهاء أخبرنا الثقة عن إسحق الأزرق عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب للفارس سهمين وللفارس سهم فرزعهم بعض الناس أنه لا يعطى فرس إلا سهمان وفارس سهمان ولا يفضل فرس على مسلم فقتل بعض من ذهب مذهبهم هو كلام عربي وإنما يعطى الفارس بسبب القوة والتمام مع السنة والفارس لا يكافئ شيأ أنما عليه فارس ولا يقال لا يفضل فرس على مسلم والفارس سهم لا يفاضل مسلم ولو كان هذا كما قال صاحب لم يجوز أن يسوى بين فرس ومسلم وفي قوله وجهان أحدهما خلاف السنة والآخرة فرباه الفرس بالمسلم وهو لو كان قلسا له دخل عليه أن يكون قدسوى فرسا بمسلم وقال بعض أصحابه يقولنا في سهمان الخيل وقال هذه السنة التي لا ينبغي خلافها (قال الشافعي) وأحب الأباويل التي وأكثر قول أصحابنا أن البراذن والمخاريف يسهم لها سهمان العربية ولا تهاقدتني غنماها في كثير من المواطن واسم الخيل جامع لها وقد قيل يفضل العربي على الهجين وإذا حضرة الرجل بفارسين أو أكثر يسهم الألفرس واحد ولو جاز أن يسهم لاثنتين جاز أن يسهم لأكثر وهو لا ينفى أبدا الأعلى واحد ولو تحول عنه كان تاركه أخذ المشه (قال الشافعي) وليس فيما قلتم أن لا يسهم الألفرس واحد ولا خلافه خبر ثبت مثله والله تعالى أعلم وفيه أحاديث متقطعة أشبهها أن يكون ثابتا أخبرنا ابن عينة عن هشام بن عروة عن يحيى بن سعيد بن عباد بن عبد الله بن الزبير أن الزبير بن العوام كان يضرب في المغرب أربعة أسهم سهماء وسهمين لفارس وسهما في ذي القري (قال الشافعي) يعني والله تعالى أعلم يسهم ذي القري سهم مضية أمه وقد شلت سفيان أحفظه عن هشام عن يحيى حماد ولم يثبت سفيان أمه من حديث هشام عن يحيى هو ولا غيره من حفظه عن هشام (قال الشافعي) وحديث مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل أن الزبير حضر خبر بفارسين فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم سهماء وأربعة أسهم لفارسية ولو كان كالحديث مكحول أن الزبير حضر خبر بفارسين فأخذ خمسة أسهم كان ولده أعرف بمحدثه أو حسن على ما فيه زيادة من غيره من شاء الله تعالى (قال الشافعي) ولا يسهم را كيدية غير الفرس لا بفيل ولا حمار ولا بعير ولا فيل ولا غيره وينبغي للإمام أن يعاهد الخيل فلا يدخل الأشديد ولا يدخل حطما ولا يجمعها ضعيفا ولا ضرعا ولا يجمع دارما فان غفل فهدر رجل على واحلمن هذه فقد قيل لا يسهم له لأنه ليس لواحد

ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال مره فلبى راجعها ثم لمبكهما حتى تخضب ثم ظهر ثم ان شاء أسك وان شاء طلق ولم يقولوا ثم تخضب ثم ظهر (قال) وفي ذلك دليل على أن الطلاق يقع على الحاضر لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالراجعة إلا من زمة الطلاق (قال) وأحب أن يطلق واحدة لتكون له الرجعة للدخول بها وناطبها لقبها للدخول بها ولا يحرم عليه أن يطلقها ثلاثا لأن الله تعالى أباح الطلاق فليس بمحذور وعلم النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمر موضع الطلاق فلو كان في عدده محذور ومباح لعله أباه صلى الله عليه وسلم أن شاء الله وطلق الهلاليين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فلم ينكره عليه وسأل النبي صلى الله عليه وسلم ركعة لما طلق امرأته الستة ما أردت ولم ينه أن يزيدا أكثر من واحدة

(قال الشافعي) رحمه الله ولو طلقها طاهرا بعد جماع أحيث أن يرتجى أن ينجس لبطاق كما أمر وإن كانت في طهر بعد جماع فإنها تعد به (قال الشافعي) رحمه الله ولو لم ينجسها ودخل بها وكانت حاملا أو لا تحيض من مسخر أو كبر فقال أنت طالق ثلاثا للسنة أو البعدة طلقت مكانها لأنها لاسنة في طلاقها ولا بدعة وإن كانت تحيض فقال لها أنت طالق ثلاثا للسنة فإن كانت طاهرا من غير جماع طلقت ثلاثا وإن كانت عجماء أو حائضا أو نفساء وقسم عليها الطلاق حين تطهر من الحيض أو النفاس وحين تطهر الجماع من أول حيض بعد قوه وقبل الغسل وإن قال نوبت أن تنزع في كل طهر طلقه وتغن معا في الحكم وعلى ما نوى فيما بينه وبين الله ولو كان قال في كل قرء واحدة فإن كانت طاهرا حبلى وقعت

منها غناه الخليل التي أسهم لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم نعلمه أسهم لاحد فيما مضى على مثل هذه الدواب (قال الشافعي) ولو قال رجل أسهم للفرس كما أسهم الرجل ولم يقاتل كانت شبهة ولكن في الحاضر غير المقاتل العون بالأي والدعاء وإن الجيش قد ينصرفون بأضعفهم وأنه قد لا يقاتل ثم يقاتل وفيهم مرضى فأعطى سهمه ستة وليست في فرس ضرع ولا تجم ولا واحد مما وصفنا من هذه المعاني (قال الشافعي) وإنما أسهم للفرس بهم فرس إذا حضر شيئا من الحرب فارسانا لم أن تنقطع الحرب فأما إن كان فارسا إذا دخل بلاد العدو وكان فارسا بعد انقطاع الحرب وقبل جمع الغنمة فلا يسهم به بهم فرس قال وقال بعض الناس إذا دخل بلاد العدو فارسا ثم مات فرسه أسهم به سهم فرس وإن أقاد فرسا بلاد العدو وقبل القتال فحضر عليه لم يسهم به (قال الشافعي) فقيل له ولم أسهم به إذا دخل إلى بلاد العدو فارسا وإن لم يحضر القتال فارسا قال لأنه قد ثبت في الديوان فارسا قيل فقد ثبتت في الديوان فإن مات فلا يسهم به إلا أن يموت بعد ما تحرق الغنمة قيل فقد أثبت هو وفرسه في الديوان فزعت أن الموت قبل سواها العتية وإن حضر القتال يقطع خلفه في الغنمة وأن يموت فرسه قبل حضور القتال لا يقطع خلفه قال فعليه مؤنة وقد وافي أدنى بلاد العدو قيل فذلك كله يلزم في نفسه ويلزم في الفرس أرايت أن تفرسان أو ألباني بقود الفرس للروم حتى إذا لم يكن بينهم وبين أدنى بلاد العدو إلا ميل فأت فرسه أسهم به لفرسه قال لا قبل فهذا تكلف من المؤنة أكثر مما يتكلف رجل من أهل الثغور أن يتبع فرسا ثم غنم عليه فأسهم بأدنى بلاد العدو ثم مات فرسه فزعت أن أسهم به ولو كنت بالمؤنة التي لزمته في الفرس تسهم به كان هذا أولى أن تحضره من التي تكلف أكثر مما تكلف فرسته (قال الشافعي) ولو حاصر قوم مدينة فكافوا لا يقاتلون إلا بالرجال أو غزاف قوم في الصر فكافوا لا يقاتلون إلا بالرجال لا يتفنون بالخيال في واحد من المعنيين أعطى الفارس سهم الفارس لم ينقص منه (قال الشافعي) ولو دخل رجل ريدا الجهاد فله بجهاه أسهم به ولو دخل أجيرا ريدا الجهاد فقد قبل سهمه وقيل بخيرين أن يسهم به وطرح الإجارة أو الأجارة ولا يسهم به وقد قبل رضى عنه (قال الشافعي) ولو اضلت أسير في أيدي العدو قبل أن تحرق الغنمة فقد قبل لاسهم به إلا أن يكون قتال فقاتل فأرى أن يسهم به وقد قبل سهمه ما لم تحرق الغنمة ولو دخل قوم تخارفتا لأم أربابا أن يسهم لهم وقد قبل لاسهم لهم (قال الشافعي) فأما الذي غير البالغ والمرأة يقاتلون فلا يسهم لهم ورضع لهم وكان أحب إلي في الذي لو استوجروا بشي من غير الغنمة أو المولود في بلاد الحرب رضعه ورضع لمن قاتل أكثر مما رضع لمن لم يقاتل وليس لذلك عندى حزم وف يعطون من الخسوف والشي المتفرق مما نغنم ولو قال قاتل رضع لهم من جميع المال كان مذهبا وأحب إلي أن يرضع لهم من الاربعة الاسهم لاسهم حضروا القتال والسا بالرضع بهم بحضورهم كما كانت بالاسهم لغيرهم بحضورهم (قال الشافعي) فإن جاسدا للدين بلاد الحرب جبل أن تنقطع الحرب حضروا من الحرب شيئا قل أكثر شركوا في الغنمة وإن لم يأتوا حتى تنقطع الحرب ولا يكون عند الغنمة مانع لها لم يشركوهم ولو جادوا بعد ما أحرزت الغنمة ثم كان قتال بعدها فإن غنما شيئا أحضر وشركوا فيه ولا يشركون فيما أحرز قبل حضورهم ولو أن قاتدا أفرق جنده في وجهين ففقت إحدى الفرقتين ولم تغنم الأخرى أو بدت سرية من عسكر أو خرجت هي ففقت في بلاد العدو ولم يغنم العسكر أو غنم العسكر ولم تغنم السرية تترك كل واحد من الفريقين صاحبه لا مع جيش واحد كلهم له لصاحبه فقدمت خيل المسلمين ففقت بأوطاس غنائم كثيرة وأكثر العسكر مجتنب فشركوهم وهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) ولو كان قوم مقيمين ببلادهم فخرجت منهم طائفة فغزوهم لم يشركهم المقومين وإن كان منهم قريبا لأن السرايا كانت تخرج من المدينة فتغنم ولا يشركهم أهل المدينة ولو أن ما لم يبعث جيشين على كل واحد منهم ساقا قاتدا وأمر كل واحد منهما أن توجه ناحية غير ناحية صاحبه من بلاد العدو فغنم أحد

لم ينوشيا وقع الطلاق
للسنة ولو قال أفصح
أو أسمع أو أغش أو
ما أشبه سائته عن يمينه
فان لم ينوشيا وقع
البدعة ولو قال أنت
طالق واحد متحسنة
قبصة أو جيلة فاحسنة
طلقت حين تكلم ولو
قال أنت طالق إذا
قدم فلان لسنة تقدم
فلان فهي طالق لسنة
ولو قال أنت طالق
لفلان أو لرفلان
طلقت مكانه ولو قال
ان لم تكوني حاملا
فأنت طالق وقف عنها
حتى تمر لها دلالة على
البراءة من الحمل ولو
قالت له طلقني فقال
كل امرأتى طالق
طلقت امرأته التي
سأته الآن يكون
عزها بيمينته

(باب ما يقع به الطلاق
من الكلام وما لا يقع
الابائية والطلاق)

من الجامع من كتاب
الرجعة ومن كتاب
النكاح ومن املاء
مسائل مالك وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه
الله ذكر الله تعالى

ومنهم من قال يضعف الكراع والسلاح (قال الشافعي) والذي أخبر أن يضعه الامام في كل أمر
حسن به الاسلام وأهله من سد ثغر وأعداد كراع وسلاح أو إعطاء أهل البلاء في الاسلام فخلا عند الحرب
وغير الحرب أعداد الزر ياتقن نغز الاسلام وأهله على ماضع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فان النبي
صلى الله عليه وسلم قد أعطى المؤلفة وتفل في الحرب وأعطى عام خيبر نقران من أصحابه من المهاجرين
والانصار أهل الحاجة وقضل وأكرهم أهل طاعة نزي ذلك كله والله تعالى أعلم من صهمه وقال بعض
الناس يقولنا فيهم البتاني والمساكين وابن السبيل وزادهم النبي صلى الله عليه وسلم وسهم ذى القربى
فقلت له أعطيت بعض من قسم الله عز وجل له ماله وزدته ومنعت بعض من قسم الله له ماله فخالفت الكتاب
والسنة فيما أعطيت ومنعت فقال ليس لنبي القربى منه شيء (قال الشافعي) وكلونا فيه بضر وبمن
الكلام قد حكيت ما حضر في منها وأسأل الله التوفيق فقال بعضهم ما يحكمكم فيه قلت الخلة الثانية من
كتاب الله عز وجل وسنة نبيه وذكرته القرآن والسنة فيه قال فان سفيان بن عيينة روى عن محمد بن
إسحق قال سألت أبا جعفر محمد بن علي ما صنع على رجعه الله في الخس فقال سألته به طر يق أبي بكر وعمر
وكان يكره أن يؤخذ عليه خلافهما وكان هذا يدل على أنه كان يرى فيه راخلاف رأهما فاتبعتهما
فقلت له هل علمت أن أبا بكر قسم على العبد والمحر وسوى بين الناس وقسم عمر فلم يجعل للعبيد شيئا وفضل
بعض الناس على بعض وقسم علي فلم يجعل للعبيد شيئا وسوى بين الناس قال نعم قلت أفتعله خالفهما معا
قال نعم قلت أو تصمم عمر قال لا اتباع أمهات الاولاد ولا خالفه على قال نعم قلت وتعلم أن عليا خالف أبا بكر
في الجدل قال نعم قلت فكيف حاراك أن يكون هذا الحديث عندك على ما وصفت من أن عليا رأى غير
رأيهما فاتبعتهما وبين عندك أنه قد خالفهما فيما وصفا في غيره قال فما قوله سألته به طر يق أبي بكر
وعمر قلت هذا كلام جليل يحتمل معاني فان قلت كيف صنع فيه علي فذلك يدلني على ما صنع فيه أبو بكر
وعمر (قال الشافعي) وأخبرنا عن جعفر بن محمد عن أبيه أن حسنا وحسبنا وعبد الله بن عباس وعبد الله
ابن جعفر سألوا عليا رضي الله عنه وعنه نصيبهم من الخس فقال هو لك حق ولكني بخارب معلومة فان
شئت تركتم حقكم منه (قال الشافعي) فأخبرت بهذا الحديث عبد العزيز بن محمد فقال صدق هكذا
كان جعفر يحذره أما حدثك عن أبيه عن جده قلت لا قال ما أحسبه إلا عن جده قال فقلت له
أجعفر أوثق وأعرف به حديث أبيه أم ابن إسحق قال بل جعفر فقلت له هذا ينسلك ان كان ثابتا ان
ما ذهب اليه من ذلك على غير ما ذهب اليه فبينما أن يستدل أن أبا بكر وعمر أعطيا أهله (قال
الشافعي) محمد بن علي مرسل عن أبي بكر وعمر وعلى لا أدري كيف كان هذا الحديث قلت وكيف
أحسبته ان كان حجة فهو عليك وان لم يكن حجة فلا تنجح عا ليس بحجة واحمله كالم يكن قال ففعل
في حديث جعفر أعطاهموه قلت أبحر زعي على أو على رجل دونه أن يقول هو لك حق ثم ينصهم قال
نعم ان طابت أنفسهم قلنا وهم ان طابت أنفسهم عا في أيديهم من موارث آباءهم وأكسابهم حل له
أخسده قال فان الكوفيين قد رووا فيه عن أبي بكر وعمر شيئا ففعلته قلت نعم ورووا ذلك عن أبي بكر وعمر
مثل قولنا قال وما ذلك قلت أخبرنا إبراهيم بن محمد عن مطر الوراق ورجل لم يسمه كلاهما عن الحكم بن
عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال قضيت على أعتد أجارا زبنت فقلت له يا أبا أي ماعل أبو بكر وعمر
في حقكم أهل البيت من الخس فقال علي أما أبو بكر فلم يكن في زمانه أخصاس وما كان فقدا أرفاءه وأما
عمر فلم يزل يعطيناه حتى جاء مال السوس والاهوار أوقال فارس « قال الربيع أنا أشك » فقال
في حديث مطر أوحديث الآخر فقال في السليين خلة فان أحبيت تركتم حقكم بعتنا في خلة السليين
حتى يأتينا مال فوفيكم حقكم منه فقال العباس لي لا تطعمه في حقنا فقلت له يا أبا الفضل السنا أخى
من آباب أمير المؤمنين ورفع خلة السليين فتوفي عمر قبل أن يأتية مال فيقضيه وقال الحكم في حديث

مطر أو الآخر إن عمر قال لكم حق ولا يبلغ على إذ كثر أن يكون لكم كله فإن شئتم أعطيتكم منه بقدر ما أرى
لكم فأبنا عليه ألا كله فأبنا يعطينا كله فقال فإن الحنك يحكي عن أبي بكر وعمر أنهما أعطيا ذوى القربى
حقهم ثم تختلف الروايات عن عمر فتقول مرة أعطاهم حتى ساء لهم مال السوس ثم استسلم منهم المسلمين
وهذا اعتماد على إعطائهم القليل والكثرة وتقول مرة أعطاهم وحتى كثر ثم عرض عليهم حين كثر أن
يعطيهم بعض ما يراهم فقالوا له وهذا أعطاهم بعضهم دون بعض وقد روى الزهري عن ابن عمر
عن ابن عباس عن عمر فرى بين هذا المعنى قال فكيف يقسم سهم ذى القربى وليست الرواية فيه عن
أبي بكر وعمر متواترة وكيف يجوز أن يكون حق القوم ولا يثبت نعمهم من كل وجه أنهما أعطيا معطاء بنا
منه وما قلناه فقلنا هذا أقول من لأعله قال وكيف قلنا هذا الحديث يثبت عن أبي بكر أنه
أعطاهم في هذا الحديث وعمر حتى كثر المال ثم اختلف عنه في الكثرة وقلنا أرايت مذهب أهل العلم
في القديم والحديث إذا كان الشيء منصوفا في كتاب الله عز وجل منبعا لسان رسوله صلى الله عليه
وسلم وأفعاله أليس يستغنى به عن أن يثقل بما بعده ويعلم أن فرض الله عز وجل على أهل العلم اتباعه
قال بلى قلت أفقصد سهم ذى القربى في عروض أبي آيتين من كتاب الله تبارك وتعالى ميساعى لسان رسوله
صلى الله عليه وسلم وفعله ثابت بما يكون من أخبار الناس من وجهين أحدهما اتفاق الخبرين به وإصاله
وانتم كلهم أهل قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الزهري من أخواله وابن السبب من أخوال أبيه
وجبر بن مطعم من عمه وكلهم قريب منه في جزم النسب وهم بخير وذلك مع قرابتهم وشرفهم أنهم يخرجون
منه وإن غيرهم مخصوص به دونه وبخبرنا أنه طلبه هو وعثمان فنعاهم وقرأت فيهم ما في جزم النسب قرابة في
المطلب الذين أعلموه قال نعم قلت فحق بحسنه أبدأ أثبت بفرض الكتاب وصحة الخبر وهذه الدلائل
من هذه السنة لم يارضها عن النبي صلى الله عليه وسلم معارض بخلافها وكيف تريد إبطال البيهقي مع
الشاهد بأن تقول ظاهر الكتاب يخالفه ما هو لا يخالفه ما تم تحجيد الكتاب بنا في حكمة منه بهم ذى
القربى من الجنس معه السنة فريد إبطال الكتاب والسنة هل تعلم قولاً أو بى بأن يكون مردوداً من قولك
هذا وقول من قال قولك قال الشافعي أرايت لو عارضك معارض عجل جئت فقال رآك قد أبطلت
سهم ذى القربى من الجنس فأنا أبطل سهم السائى والمساكين وابن السبيل قال ليس ذلك قلنا فإن قال
فأبى أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهم أو أن أبكر وعمر أعطاهم أو أحدهما قال ما فيه خبر
ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن بعده غير أن الذي يجب علينا أن نعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم
أعطاهم من أعطى الله إياه وأن أبكر وعمر علم بذلك بعد ما نجاه الله تعالى قلنا أرايت لو قال فأرايت تقول
نفعى السائى والمساكين وابن السبيل سهم النبي صلى الله عليه وسلم وسهم ذى القربى فإن حازك أن يكون
الله عز وجل قسمه على خمسة فجعله ثلاثة فأنا أحله كله وذوى القربى لأنهم مبدون في الآية نفعى السائى
والمساكين وابن السبيل لا يعرفون معرفتهم ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ذوى القربى ولا أبجد
خبرنا مثل الخبر الذي يحكى أنه عليه الصلاة والسلام أعطى ذوى القربى سهمهم (١) والسائى والمساكين وابن
السبيل ولا أبجد ذلك عن أبي بكر ولا عمر فقال ليس ذلك قلنا ولم قال لأن الله تعالى إذا قسم خمسة لم يجز
أب يعطاهم واحد قلت فكيف جازك وقد قسم الله عز وجل خمسة أب أعطيه ثلاثة ونحو القربى
موجودون قال الشافعي رحمه الله تعالى فقال لعل هذا إنما يكن في حياته النبي صلى الله عليه وسلم لمساكينهم
منه فلما توفي النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لهم قلت له أيجوز لأحد نظري العلم أن يجمع عمل هذا قال
ولم أيجوز إذا كان يحتمل وإن لم يكن ذلك في الخبر ولا تبنى دليل عليه قلت فإن عارضك ما عمل جئت
فقال ليس السائى والمساكين وابن السبيل بعد النبي صلى الله عليه وسلم ثم لا يحتمل أن يكون ذلك حقاً

(١) لعله في السائى والمساكين الخ تأمل

الطلاق في كتابه بثلاثة
أسماء الطلاق والفرق
والسراح فإن قال أنت
طالق أو قد طلقنا أو
فارقنا أو سرحنا
لزمه ولم يتو في الحكم
ويتو فيما بينه وبين الله
تعالى لأنه قد ريد طلاقاً
من وثاق كما قال لعبد
أنت حر يرد النفس
ولا يسع أمره وأعبده
أن يقبل أمته وسواء
كان ذلك عند غضب
أو وسئل طلاق أو
رضا وقد يكون السبب
ويحدث كلام على غير
السبب فإن قال قد
فارقنا سائرنا إلى المسعد
أو سرحنا إلى أهلنا
أو قد طلقنا من وثاقك
أو ما أشبه هذا لم يكن
طلاقاً فلن قيل قد يكون
هذا طلاقاً فتقدم فأتبعه
كلاماً يخرج به منه قيل
قد يقول لاله لا الله
فيكون مؤمنين آخر
السكدم عن أوله ولو
أورد الله كان كافراً ولو
قال أنت خليفة أو أبان
أوريشة أو بنته أو حرام
أو ما أشبهه فإن قال قلته
ولم أو طلاقاً وأبى به

من أول هذه المردة
انقررت فصفة واحدة

لنسألهما هجرين والاصار الذين جاءهم في الله مع رسوله وكانوا قسلا في مشركين كثير وثابوا الابناء
والعشار وقطعوا الذم وصاروا حزب الله فهذا لانهم وسألهم وسألهم وبناسيهم فلما مضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم وصار الناس مسلمين ورأى بنين لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن لآبائه سابقه معه من
حسن القرب والفضل أكثر من يرى أخذوا وصاروا لأمر واحد فلا يكون للنسألهما كس وان السبيل شيء
إذا استوى في الاسلام قال ليس ذلك قلت ولم قال لان الله عز وجل إذا قسم شيئا فهو نافذ قل كان في ذلك
المعنى اليوم القياس قلت فقد قسم الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لذوي القربى فلم يتره نافذا
لهم اليوم القياس قال فما منعك أن أعطيت ذوي القربى أن تعطيتهم على معنى الحاجة فيقتضي ديني
الدين ووزج العزب ويخدم من لانهم ولا يعطى القنى شيئا قلت له منعني أنى وجدت كتاب الله عز
وجل ذكره في قسم النوى ومنه النوى صلى الله عليه وسلم المينة عن كتاب الله عز وجل على غيره هذا المعنى الذى
دعوت اليه وأنت أيضا تختلف ما دعوت اليه فتقول لآلئى ذوى القربى قال لا فى أفضل فهم بالدلالة على
ما قلت قلت قول الله عز وجل والرسول ولئى القربى فهل ترأه أعطاهم بفراهم القرباة قال لا وقد يحتمل
أن يكون أعطاهم باسم القرباة ومعنى الحاجة قلت فإن وجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى من
ذوى القربى غنىا لأدين عليه ولا حاجة به بل يقول عامة أهل يتيمه وتفضل على غير مكرمه قال وما من الله
عز وجل به عليهم سمع خلقه قال إذا سئل المعنى الذى ذهب اليه قلت فقد أعطى أباهما الفضل العباس
ابن عبد المطلب وهو كما وصف في ككثرة المال يقول عامة فى المطلب وتفضل على غيرهم قال فليس
لما قلت من أن يعطوا على الحاجة معنى إذا أعطيه القنى وقلته أ رأيت لو عارضت معارض أيضا فقال
قال الله عز وجل فى القسمة واعلموا أن غنمتم من شيء فإن لله حصة الآية فاستدلنا أن الاربعة الاجناس
لغير أهل الخس فوجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهم من حضر القتال وقد يحتمل أن يكون
أعطاهم على أحد معنيين أو عليهم ما يكون أعطاهم أهل الحاجة من حضر دون أهل القنى عنه أو قال قد
يجوز إذا كان بالعبية أعطاهم أن يكون أعطاهم أهل البأس والتبديدون أهل العجز عن الغناء وأعطاهم
جمع الحاجو الغناء ما تقول له قال أقول ليس ذلك قد أعطى الفارس ثلاثة أسهم والراجل سهمًا قلت
أفيموز أن يكون أعطى الفارس والراجل من هو بهذه الصفة قال إذا حكم له أعطى الفارس والراجل
فهو عام حتى تأخذ دالة بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خاص وهو على القنى والفقير والمأخوذ ولصاحب
لأن استدلالهم أعلم بالمعنى الحضور فقلت له «دلالة على أن ذوى القربى أعطوا أسهم ذوى القربى معنى
القرباة مثله أو أرين قلت فممن حضر أ رأيت لو قال قائل ما غنم في زمان النبي صلى الله عليه وسلم ليس بالكثير
فلو غزاهم فغنموا غنائم كثيرة أعطيتهم بقدر ما كانوا يأخذون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم قال
ليس ذلك قد علم الله أن يستغنوا القليل والكثير فذاير النبي صلى الله عليه وسلم أن لهم أربعة اجناس
فمواهل أو كرت أو قولا أو كرت أو استغنوا وأفقروا قلت فلم لا تقول هذا فى سهمي القربى (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وقلته أ رأيت لو غزاهم فغنموا ما يكون السهم في المائة ألف
وغزا آخرون القربى لم يغنموا درهمًا ولقوا قتالا شديداً يجوز أن تصرف من الكثير الذى غنمه القليل بلا
قتال من الروم شيئا إلى اخوانهم المسلمين الكثير الذين لقوا القتال الشديدين القربى ولم يغنموا شيئا قال لا
قلت ولم وكل يقاتل لتكون كلمة الله هي العليا قال لا يعيرني عن موضعه الذى سنده رسول الله صلى الله
عليه وسلم فيه معنى ولا علة قلت وكذلك قلت فى الفرائض التى أنزلها الله عز وجل وفيما جاز منها عن بعض
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال وما ذلك قلت أ رأيت لو قال لا قد يكون وزوا المعنى منعتهم لئلا
كأن فى حياته وحفظه بعد وفاته ومنفعة كانت لهم وما كان من منه وما يكون منهم مما يتخلى منه غيرهم

الساعة خلافاً لم يكن
طلافاً حتى يثبته ونبته
الطلاق وما أراهم من عدد
(قال) ولو قال لها أنت
حره يريد الطلاق ولائته
أنت طالق يريد العتق
لزمه ذلك ولو قال لها
أنت طالق واحدة بالنا
كانت واحدة عليك
الرجعة لان الله تعالى
حكم فى الواحد من الاثنين
بالرجعة كما لو قال لعبد
أنت حر ولاولى عليك
كان حراً ولاولى له جعل
عليه الصلاة والسلام
الاولى أعتق كما جعل
الله الرجعة لمن طلق
واحدة أو اثنتين وطلق
ركائه امرأته البتة
فأحلفه النبي صلى الله
عليه وسلم ما أراد الا
واحدة ورد عليه
وطلق المطلب بن
حنطب امرأته البتة
فقال غر رضى الله عنه
أسكت عليك امرأتك
فان الواحدة ثبت وقال
علي بن أبي طالب رضى
الله عنه لرجل قال
لامرأته حلفت على
عاريك ما رأيت وقال
شرح أم الطلاق فسنه

فأنظر فإيهم كان أحب إليهم وخبراه في حياته وبعد موته وأوحى إلى تركته وأعظم مصيبتهم بعد موته
فأجعل لهم منهم من يخالف هذا من كان يسىء إليه في حياته وإلى تركته بعد موته وهو غنى عن ميراثه
قال ليس له ذلك بل يتم له ما جعله الله عز وجل لمن جعله قلت وقسم الغنيمة والنيء والموارث والوصايا
على الأعماد من الحاجة قال نعم قلته بل قد يعطى أيضاً من التي والنسب والفقر قال نعم قد أخذ عثمان
وعبد الرحمن عطاءهما ولهما غنى مشهور فلم يعمما من الغنى قلت فبالسهم ذوى القربى وفيه الكتاب
والسنة وهو أثبت من قسم له من معه من النبا وابن أبي بل وكثير مما ذكرنا أن خلفه ما لا يجوز أن
يدخل في مثله وأضعف عنه قال فأعادهو وبعض من ذهب مذهبه قالوا أردنا أن يكون ثابتاً عن أبي بكر
وعمر قلته أما يكتب في الكتاب والسنة قال بل قلت فقد أعلمت هذا أفرأيت إذا لم يثبت خبر صحيح
عن أبي بكر ولا عمر أعطاء النبا والمساكين وابن السبيل أم رحتهم قال لا قلت أو رأيت إذا لم يثبت
عن أبي بكر أنه أعطى المبارز السلب وثبت عن عمر أنه أعطاه أخرى وجهه فكيف قلته وكيف
استخرجت ثبوت السلب إذا قال الأمام هو بل قتل وليس يثبت عن أبي بكر وخالف عسراً في أكثر من
وخالف ابن عباس وهو يقول السلب من الغنيمة وفي السلب الخس لقول الله عز وجل وأعطوا ما غنمتم من
شيء فإن الله جسد الآية قال أنا ثبت الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يثبت عن بعده ولا من
خلفه من بعده قلت وإن كان معهم التأويل قال وإن لأن الخليفة في رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت
له قد ثبت حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم لذوى القربى بهمهم فكيف أبطلته وقلت
وقد قال الله تعالى خنن أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقى
بالسما العشر لم يخص مال دون ماله في كتاب الله عز وجل ولا في هذا الحديث وقال إبراهيم الضبي العشر
فيما أثبت الأرض فكيف قلت ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة قال فإن أبا عبد الله وأمه التي صلى الله
عليه وسلم فقلت له هل تعلم أحدا رواه ثبت رواه غيره أبي عبد قال لا قلت أألم حديث أن النبي صلى
الله عليه وسلم أعطى ذى القربى سهمهم أثبت رجالاً وأعرفوا أفضل أم من روى دون أبي سعيد عن أبي سعيد
هذا الحديث قال بل من روى سهم ذى القربى قلت وقد قرأت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة عهود
عهده لابن سعد بن العاص على البحرين وعهده لعمرو بن حزم على بحران وعهدها ثالثاً ولا يكره هذا ولعمرو
عهوداً ولعثمان عهوداً فما وجدت في واحد منها قط ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وقد عهدوا
في العهود التي قرأت على العمال ما يحتاجون إليه من أخذ الصدقة وغيرها ولا وجدنا أحداً قط روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم بحديث ثابت ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة غير أبي عبد ولا وجدنا أحداً
قط روى ذلك عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي فهل وجدته قال لا قلت أفهنا لانهم يأخذون
صدقات الناس من الطعام في جميع البلدان وفي السنة مراراً باختلاف زرع البلدان ونماؤها وأولئان
يؤخذ عنهم مشهوراً ومروراً أم سهم ذى القربى الذي هو أكثر بعدد وفي وقت واحد من السنة قال كلاهما
عما كان ينبغي أن يكون مشهوراً قلت أفقطر حديث أبي سعيد ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة لانه
ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من وجه واحد وإن إبراهيم الضبي تأول ظاهر الكتاب وحد يثابته
ويخالفه هو ظاهر القرآن لأن المال يقع على ما دون خمسة أوسق وأنه غير موجود عن أبي بكر ولا عمر
ولا عثمان ولا علي قال لا ولكني أكتفي بالسنتين هذا كله فقلت له قال الله عز وجل قل لا أجد فيها
أوحى إلى عمر ما على طعام بطعمه الآية وقد قال ابن عباس وعائشة وعبد بن عمر لا بأس بكل سوى
ما سمي الله عز وجل أنه حرام واحتجوا بالقرآن وهم كاتعلم في العلم والفضل وروى أبو داود عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ووافقه الزهري فيما يقول فإن كل ذي ناب

فأمضوه وأما البتة
فبتة قديسه (قال)
ويحتمل طلاق البتة
يقضوا ويحتمل الابتناء
الذي ليس بصدقة
ويحتمل واحدة مبنية
منه حتى يرجعها فلما
احتلت معاني جعلت
إلى قائلها ولو كتب
بطلاقها فلا يكون
طلاقة إلا بأن يوبه كما
لا يصح كون ما خالف
الصريح طلاقاً إلا بأن
نوبه فأنما كتاباً فاجاز
كتابي فغنى ياتها فان
كتب أما بعد فأنت
طالق طلق من حين
كتب وإن شهد عليه
أن هذا خطه لم يلزمه
حتى يقر به ولو قال
لامرأته اختاري أو امرأ
بيدك فطلقت نفسها
فقال ما أردت طلاقاً
يكن طلاقاً إلا بأن يوبه
ولو أردت طلاقاً فقلت
قد اخترت نفسي سلت
فان أردت طلاقاً فهو
طلاق وإن لم يزد فليس
بطلاق ولا أعلم خلافاً
أنها انطلقت نفسها
فليس أن يفسرها من
الجلس ويحدث قطعاً

من السباع حرام والنبي صلى الله عليه وسلم أعلم بحق ما أراد الله عز وجل ذكره ومن خالف شيأ ماري
عن النبي صلى الله عليه وسلم تليس في قوله حجة ولوعلم الذي قال قولاً يخالف ما روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله رجع إليه وقد يعزب عن الطويل العصبة السنة ويعلمها بيد الدار
قليل العصبة وقلته جعل أبو بكر وابن عباس وعائشة وابن الزبير وعبد الله بن أبي عتبة وغيرهم الجداً با
وتأولوا القرآن فخالفته لقول زيد وابن مسعود قال نم ونالفت أبابكر في إعطائه المباليل قتل لا يعطون
قال نم ونالفت عمر في أمرأة المفقود بالبشة وفي التي تتكح في عذتها وفي أن منصف الفرم على سرق تافة
المرفى وفي أن قضى في القسامة بشرط الدية وفي أن جلد في التعريض الجسد جلد في ربح الشراب الجسد وفي
أن جلد وليدته حاطب وهو ثيب حدارنا حد البكر وفي شئ كثير منه ما يخالفه لقول غيره من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم ومنه ما يخالفه ولا يخالفه منهم قال نم أنما خلفه لقول غيره من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم قلته وسعد بن عباد قسم ماله صحباين ورثته ثم مات فله أبو بكر وعمر قيساً فقال لا يرى أن
تردوا عليه فقال قيس بن سعد لا أرد شيأ منه سعدو وهب لهم نصيبه وأنت ترثهم أن ليس عليهم ريش
أعطوه وليس لأبي بكر وعمر في هذا يخالف من أصحاب ما قدر قولهما مجتمعين ولا يخالف لهما وترد قولهما
مجتمعين في نفع بد السارق بعديهم ورجله لا يخالف لهما إلا ما ثبت مشبه عن علي رضوان الله تعالى عليه
(قال الشافعي) رحمه الله ثم عدلت عليه ثلاث عشرة قضية لعمري بن الخطاب لم يخالفه فيها غيره من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم بحديث ثبت منه أخذ بها نحن وبدعها هو منها أن عرفاً في التي تكح في
عذتها ما صيت تعدد عدلين وقاله علي ومنها أن عمر رضو في الذي لا يجحد ما ينطق على أمر أنه أن يفرق
بينهما ومنها أن عمر رأى أن الأعيان في القسامة على قوم ثم حولها على آخرين فقال انما الزنا الشاهر
وجبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرض علينا أن نأخذ به أفيصوزان يخالف شيأ روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم ولواخافه مائة أو أكثر ما كانت فهم حجة قلت فقد خالفت كتاب الله عز وجل وستة نعيم صلى الله
عليه وسلم في سهم ذي القري ولم يثبت عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه خالعه قال فقد روى
عن ابن عباس كثرنا أنما نأبى ذلك علينا قوماً قلت هذا كلام عربي يخرج عاماً وهو براده الخاص قال
ومثل ماذا قلت مثل قول الله عز وجل الذين قال لهم الناس الآية فمن وأنت تعلم أن لم يقل ذلك إلا بعض
الناس والذين قالوا مرة نفر وأن لم يجمع لهم الناس كلهم إنما جعل لهم عصابة أنصرفت عنهم من أحد
قال هذا كله هكذا قلت فإذا لم يسم ابن عباس أحد من قومه لم تره كلاماً من كلهم وابن عباس برادهم
فكيف لم يجمع بأن ابن عباس لا برادهم الاحتضار عنه واحصيت بحرف حله خبر فيه أن غيره قد خالعه فيه
مع أن السكاب والسنة فيه أثبت من أن يحتاج معهما إلى شئ قال أفيصوزان أن قول ابن عباس فأي ذلك علينا
قوماً يعني غير أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلت لم يجوز أن يكون عبي به يزيد بن معاوية وأهله قال
فكيف لم يعطهم عمر بن عبد العزيز سهم ذي القري قلت فأعطى عمر بن عبد العزيز سهم النسي والمساكين
وابن السبيل قال لا أراد إلا قد فصل قلت أفيصوزان تقول أراد قد فصل في سهم ذي القري قال أرا بلس
يبقى قلت أمشط سهم النسي والمساكين وابن السبيل حتى تبقي أن قد أعطاهم هو عمر بن عبد العزيز
قال لا قلت ولو قال عمر بن عبد العزيز في سهم ذي القري لا أعطيه فهو وليس لهم كان علينا أن نعطيه فهو
إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطاهم هو قال نم قلت وتخالف عمر بن عبد العزيز في حكم لو حكم
به لم يخالعه فيه غيره قال نم وهو جل من التابعين لا يازن ما قوله وأما هو كأحدنا قلت فكيف احتجبت
بالتوهم عنه وهو عندك هكذا قاله رضى بعض ما حكيت مما كتبت من كل في سهم ذي القري على
عديم أدل العلم من أصحابنا ووجه فكلامهم قال إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تنى قاله فرض من الله

لذلك أن الطلاق يقع
عليها فيصوزان يقال
لهذا الموضع اجماع
وقال في الاملا على
مسائل مائة وإن ملك
أمرها غير ما فهو مائة
متى وقع الطلاق وقع
وتنّى الزوج رجع
وقال في نفسه وسواء
قالت طلقاً أو طلق
نفسى إذا أرادت طلاقاً
ولو جعل لهما أن تطلق
نفساً ثلاثاً فطلقت
واحدة فإن لها ذلك ولو
طلق بلسانه واستنّى
بقوله لزمه الطلاق ولم
يكن الاستنّى إلا بلسانه
ولو قال أنت على حرام
يريد تحريمها لا طلاق
فعله كعارة بين لأن
النبي صلى الله عليه وسلم
حرم جارية فأمر بكعارة
عين (قال الشافعي)
رحمه الله لأنها تحريم
فرجين حل بمالم
يجزئها ولو قال كل
ما أملك على حرام يعني
أمرأته وجواربه وماله
كفر عن المرأة والحواري
كفارة واحدة ولم يكفر
عن ماله وقال في الاملا
وإن نوى إصابة قلنا

أصب وكفر وأقل
كلمته وإلام فهو كالحرام
فأما ما لا يشبه الطلاق

مثل قوله بارك الله فيك

أو أسقيني أو ألعصيني

أو أروحي أو وزدي وما

أشبه ذلك فليس طلاق

وان نواه ولو أجزت النية

بما لا يشبه الطلاق

أجزت أن يطلق في

نفسه ولو قال للقي لم

يدخل بها أنت طالق

ثلاثا لئن وقع معا ولو

قال لها أنت طالق أنت

طالق أنت طالق وقعت

الأولى وماتت بالعدة

والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ الطلاق بالوقت

وطلاق المكره وغيره ﴾

من كتاب باحة الطلاق

والاملا وغبرهما

﴿ قال الشافعي ﴾ رحمه الله

تعالى عليه وأي أجل

طلق إليه لم ينزعه قبل

وقته ولو قال في شهر كذا

أو في غرة هلال كذا

طلقت في الميعب من

الله التي يرى فيها هلال

ذلك الشهر ولو قال أنا

رايت هلال شهر كذا

خفت أداره غيره إلا أن

يكون أراد روية بنفسه

عز وجل على خلفه اتباعه وأخيه التابعة فيه ومن عارضه بشئ يخالفه عن غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو محتكى ثم إذا كان معه كتاب الله عز وجل فذلك أله وأولى أن لا يحتج أحدهم به وبهم ذى القربى ثابت في الكتاب والسنة

﴿ الخمس فيما لم يوجف عليه ﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الناجي رحمه الله تعالى وما أخذ الولامن المشر كين من خربتهم والصلح عن أرضهم وما أحسن أموالهم إذا اختلفوا في بلاد المسلمين ومن أموالهم أن حالوا بقصر أو بفتح جبل ولا ركاب ومن أموالهم إن مات منهم ميت لا ورثه وما أشبه هذا مما أخذوا الولامن مال المشر كين فأنش في جمعه ثابت فيه وهو على ما قسمه الله عز وجل لمن قسمه له من أهل الخمس الموجف عليهم من الغنمة وهذا هو المسمى في كتاب الله عز وجل ﴿ قال الشافعي ﴾ رحمه الله تعالى قال في قائل إذا تحصبت بأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى سهمي القريبي عام خير ذوى القريبي وخبري عما أوجف عليه فكيف ذكرت أن الخمس لهم مما لم يوجف عليه فقلت له وجدت المالين أحسن من المشر كين وخولهم بعض أهل دين الله عز وجل وحببت الله تبارك وتعالى اسمهم حكم في خمس الغنمة بأنه على خمسة لأن قول الله تبارك وتعالى لله مقتاح كلام كل شئ وله الأمر من قبل ومن بعد فأفقر ول الله صلى الله عليه وسلم ذوى القريبي حقهم فلا يشك أنه قد أخذ لثلاثي والمساكين وابن السبيل حقهم وأنه قد انتهى إلى كل ما أمر الله عز وجل به فلما وجدت الله عز وجل قد قال في سورة الحشر وما أه الله على رسوله منهم إلا حصة من أموالهم فكيف جعل الله عز وجل فيهم خمساً لم يوجف عليهم بل قال في ذلك الحكم على نصها قلت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمضى لمن جعل الله شياً مما جعل الله وإن ثبت فيه خبرا عنه كخبر جابر بن مطعم عن قس في سهم ذى القريبي من الموجف عليه كخبر أن قد أخذ لثلاثي والمساكين وابن السبيل فيما أوجف عليه مما جعل لهم بشهادة أقوى من خبر رجل عن رجل بأن الله عز وجل قد أدى إليه رسوله كالأوجب عليه أنا والله أقام به فقال في قائل فإن الله تبارك وتعالى جعل الخمس فيما أوجف عليه على خمسة وجعل الباقي فيما لم يوجف عليه على خمسة فكيف ذكرت أنه إنما لنفسه الخمس لا لكل فقلت ما أبعدهما ينشرون من يكمننا في أبطال سهمي القريبي أنت تريد أن تثبت لذي القريبي خمس المجمع مما لم يوجف عليه بمثل ولا ركاب وغيره يريد أن يطل عنهم خمس الخمس قال إنما قصدت في هذا قصد الحق فكيف لم تقبل بما قلته وأنت شريك في تلاوة كتاب الله عز وجل وإن فيما زاد في القريبي فقلت إن حظي فيه لا يدعوني أن أذهب فيه إلى ما يصلح الله عز وجل أن يرى الحق في غيره قال فإدلك على أنه إنما هو لمن له خمس الغنمة الموجف عليها (١) خمس التي التي الذي يوجف عليه دون الكل قلت أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أنس بن الحارث عن عمر قال كانت بنو النضير ما أه الله عز وجل على رسوله مما لم يوجف عليه بمثل ولا ركاب فكانت رسول الله صلى الله عليه وسلم حاصدون المسلمين فقال لست أنظر إلى الأخذ بالقرآن الأولى بنا ولا نظرت إلى الحديث كان هذا الحديث يدل على أنها رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فقلت له هذا كلام عربي إنما يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان يكون للمسلمين الموجهين وذلك أربعة أخماس قال فاستدللت بخبر عمر على أن الكل ليس لأهل الخمس مما أوجف عليه قلت نعم قال ولغيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة هذا على أن الخمس لأهل الخمس معه فقلت لما حمل قول عمر أن يكون الكل لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأن تكون الأربعة أخماس التي كانت تكون للمسلمين فيما أوجف عليه لرسول الله صلى الله عليه وسلم دون الخمس فكأن النبي صلى الله عليه وسلم يقوم فيها مقام المسلمين استدل لنا (١) المعنى ما دل على أن خمس التي التي لم يوجف عليه دون كاملها من خمس التي أتت بالوجف عليها ما لم

بقول الله عز وجل في الحشر فقه والرسول وفي القرى الآية على أن لهم الخس وأن الخس إذا كان لهم ولا يشك أن النبي صلى الله عليه وسلم سلم لهم فاستدلنا ذلك بحكم الله عز وجل في الأنفال وأعلوا آتاهم غنمهم ثم شئ فأمر الله سبحانه الآية فاتهم الحكيم في سورة الحشر وسورة الأنفال لقوم موصوفين وأعمالهم من ذلك الخس لا غيره فقال فيصير أن يكون لهم بحال يوجب عليه الكل قلت نعم فلهم الكل وندع الخبير قال لا يجوز عندنا ترك الخبير والخبير يدل على معنى الخاص والعالم فقال لي قائل غيره فكيف زعمت أن الخس ثابت في الجزية وما أخذه الولامن مشرك بوجهم الوجود فقد كرت الآية في الحشر قال ناولك أوجب عليهم بلا خيل ولا ركاب فأعطوه شئ أخذه الله عز وجل في قلوبهم (١) قلت أرباب الجزية التي أعطاهم من أوجب عليه بلا خيل ولا ركاب لما كان أصل إعطائهم منهم الخوف من الغلبة وليس بالهم بالخيل والركاب وأعطوا فيها أي أقرب من الإيجاف أم من أعطى بأمر لم يسره إليه بالخيل والركاب قال نعم قلت فإذا كان حكم الله فيما لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب حتى يكون مأخوذاً مثل صلح لأمثل ما أوجب عليه بغير صلح أن يكون لمن شئ كيف لم تكن الجزية وما أخذه الولامن مشرك بهذا الحال قال فهل من دلالة غير هذا قلت في هذا كفاية وفي أن أصل ما قسم الله من المال ثلاثة وجوه الصدقات وهي ما أخذ من مسلم فتلك لأهل الصدقات لأهل التي وما غنم بالخيل والركاب فذلك على ما قسم الله عز وجل والتي التي لا يوجب عليه خيل ولا ركاب فهل تعلم رابعاً قال لا قلت فهذا الخس ثابت لأهل في كل ما أخذ من مشرك لأنه لا يعدو ما أخذ منه أبداً أن يكون غنمة أو فياً والتي ما رده الله تعالى على أهل دينه

(١) كيف يفرق ما أخذ من الأربعة الانجاس إلى غير الموجب عليه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للإمام أن يحصى جميع ما في البلدان من المقاتلة وهم من قد احتل أو قد استكمل خمس عشرة من الرجال ويحصى الذرية وهم من دون المحتل ودون خمس عشرة سنة والنساء صغيرهن وكبيرهن ويعرف قدر نفقاتهم وما يحتاجون اليه مؤنتهم بقدر معاش مثلهم في بلدانهم ثم يعطى المقاتلة في كل عام عطاهم والذرية ما يكفهم لتسليمهم كسوتهم ونفقتهم طعاماً وقمته ودرهم أو دينار ويعطى النفوس شيأ ثم زاد كلما كره على قدر مؤنته وهذا يستوى في أنهم يعطون الكفاية ويخلف في مبلغ العطايا باختلاف أسعار البلدان وحالات الناس فيها قال المؤنة في بعض البلدان أن نقل منها في بعض ولم أعلم أصحابنا يختلفون في أن العطاة للمقاتلة حيث كانت أنما يكون من التي وقالوا في إعطاء الرجل نفسه لأبأس أن يعطى لنفسه أكثر من كفايته وذلك أن عمر بلغ بالعطايا خمسة آلاف وهي أكثر من كفاية الرجل نفسه ومنهم من قال خمسة آلاف بالمدنية لرجل يفرى إذ غزا ليست بأكثر من الكفاية إذا غزا عليها بعد الغزى وقال هي كالكفاية على أنه يفرى وإن لم يفرى في كل سنة وقالوا ويضرب لمن هو أقرب للجهاد أو أخص سعر بلد أقل ولم يختلف أحد لقننه في أن ليس للمال في العطاة ولا لأعراب الذين هم أهل الصدقة واختلفوا في التفضيل على السابقة والنسب فهم من قال أسوأ بين الناس ولا أفضل على نسب ولا سابقة وإن أبكر حين قاله عمر لم يجعل الذين جاهدوا في الله بأموالهم وأنفسهم وهجر وأدبا هم لكونهم داخل في الإسلام كرها فقال أبو بكر إنما عملوا لله وإنما جاورهم على الله عز وجل وأما الدنيا بلاغ وخير البلاغ أوسعهم وسوى على بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه بين الناس فلم يفضل أحد اعلمناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا الذي اختاروا سأل الله التوفيق وذلك أني رأيت قسم الله تبارك وتعالى اسمه في الموارث على العدد وقد تكون الأخوة متفاضلين في الميت والصلوة في الحياة والحفظ بعد الموت فلا يفاضلون وقسم النبي صلى الله عليه وسلم لمن حضر الوقعة من الأربعة لاجتماع على العدد ومنهم من يعني غاية الغناء

ولو قال إذا مضت سنة وقدم من الهلال تجس لم تطلق حتى تجس خمس وعشرون ليلة من يوم تكلم وأحد عشر شهراً بالأهيلة وجس بعدها ولو قال لها أنت طالق الشهر الماضي طلقت مكانها وإيقاعه الطلاق الآن في وقت مضى محال ولو قال غنمت أنها مطلقة من غيري لم يقبل منه إلا أن يعلم أنها كانت في ذلك الوقت مطلقة من غيره فاقول قوله مع يمينه في نحو ذلك ولو قال لها أنت طالق أنا طلقك فلما طلقتها وقعت عليها واحدة بإبدائه الطلاق والأخرى بالحنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان قال أنت طالق كلما وقع عليك طلاق وطلقتها واحدة طلقت ثلاثاً وإن كانت غير مدخول بها طلقت بالاولى وحدها (قال الشافعي) وكذلك لو قالها بطلقة مدخولاً بها (قال المزني) رحمه الله تعالى الطلق الشافعي

(١) وقوله رأيت الخ تأمل هذا العبارة فإن التسمية هنا غير موقوفة بها اه كسبه محضه

ويكون القنوع على يديه ومنهم من يكون محضه اماغير نافع واماضر بالمجن والهزعة فلما وجدت السنن تدل على أنه انما اعطاهم بالخصور وسوى بين الفرسان اهل الفناء وغيرهم والرجلة وهم يتفاضلون كما وصفت كانت التسوية أولى عندى والله تعالى أعلم من التفضيل على نسب سابقة ولو وجدت الدلالة على التفضيل أرجح ككتاب أوسنة كنت الى التفضيل بالدلالة من الهواء فى التفضيل أسرع ولكنى أقول يعطون على ما وصفت وإذا قرب القوم من الجهاد وخصت أسماهم أعطوا أقل ما يعطى من بعدت دارة وغلاسرهم وهذا وان تفاضل عند العليين التسوية على معنى ما يلزم كل واحد من الفريقين فى الجهاد اذا أراد (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وعليهم أن يغزوا اذا غزوا ويرى الامام فى اغزائهم داه فاذا اغزى البعيد اغزاه الى اقرب المواضع من مجاهدته وان استغنى بمجاهده بعدد وكوم قريهم اغزاهم الى اقرب المواضع من مجاهدتهم ولهذا كتاب غير هذا

(اعطاء النساء والذرية)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى واختلف أصحابنا فى اعطاء من الذرية واعطاء نساء اهل
التي فقههم من قال يعطون معامن التي ووا حسبن من حجتهم أن يقولوا اننا اذا مناصهم التي مموئتهم تزمير جالهم
كأنهم يعطون ما يكفهم وان اعطينا جالهم الكفاية لا تضيم فاعطيتهم مؤنة عيالهم وليس فى اعطائهم لأنفسهم
كفاية ما يلزمهم فدخل علينا أن لم نعطيهم كمال الكفاية من التي ومنهم من قال اذا كان أصل المال غنمة
وفيا وصدقة فالتى لمن قاتل عليه ومن سوى معهم فى الخمس والصدقة لمن لا يقاتل من ذرية ونساء وليسوا
بأولى بالنسب من ذرية الاعراب ونساءهم ورجالهم الذين لا يعطون من التي اذا بقا قاتل عليه . أخبرنا
سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهرى عن مالك بن أنس بن الحسدان أن عمر بن الخطاب قال ما أحد
الاولى فى هذا المال حق اعطيه أو منعه الا ما ملكك ايمانكم . أخبرنا ابراهيم بن محمد بن السكندر عن
مالك بن أنس عن عمر بنحوه وقال ابن عثيمين الراى بسرويه حقه (قال الشافعى) رحمه الله تعالى
وهذا الحديث يحتمل معاني منها أن يقول ليس أحد يعطى بمعنى حاق من اهل الصدقة أو بمعنى انه من اهل
التي والذين يغزوا والاولى حق فى مال التي أو الصدقة وهذا كانه أولى معانيه فان قال قائل ما دل على
هذا قل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم فى الصدقة لاحظ فيها الغنى والانى منكم كتب وقال لرسلين
سألاما شتما ان قلنا نحن محتاجون اعطينا كما اذا كنت لا أعرف عاكبا ولا حظ فيها الغنى والذى أحفظه
عن اهل العلم أن الاعراب لا يعطون من التي ولو قلنا معنى قوله الاول فى هذا المال يعنى التي حق كما
خالفا ما لا تعلم الناس اختلافوا فيه أنه ليس لمن اعطى من الصدقة ما يكفيه ولان مكان غنيلين
اهل الصدقات الذين يؤخذ منهم في قسب ولو قلنا يعنى عمر الا فى هذا المال حق مال الصدقات كما
قدنا قلنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لاحظ فيها الغنى وما لا تعلم الناس اختلافوا فيه أنه ليس لأهل
التي من الصدقة نصيب (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وأهل التي كانوا فى زمان النبي صلى الله عليه
وسلم يعزل عن الصدقة وأهل الصدقة يعزل عن التي . قال والاعطاء الواجب من التي فلا يكون الا بالغ طبق
مشه القتال (قال الشافعى) أخبرنا ضياف بن عيينة عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال عرضت
على النبي صلى الله عليه وسلم عام أحدوا ثمان أربع عشرة سنة فردنى ثم عرضت عليه عام الحسدق وأثنان
نحس عشرة فأجازني قال نافع حدثت بهذا الحديث عمر بن عبد العزيز فقال هذا الفرق بين القتالة والذرية
وكتبى أن يفرض لابن نحس عشرة فى القتالة ومن لم يلفها فى الذرية (قال الشافعى) رحمه الله وإن كان
المستكمل نحس عشرة سنة أعني لا يقدر على القتال أبدا أو تقوص الخلق لا يقدر على القتال أبدا لم يفرض له

فى وقت ايقاع الطلاق
فلم يوقع الا واحد ولو
قال أنت طالق اذا لم
أطلقك أوسى قالم
أطلقك فسكت مدة
يمكنه فيها الطلاق
طلقت ولو كان قال
أنت طالق ان لم أطلقك
لم يحسن حتى نعلم أنه
لا يطلقها عوته أو وثها
(قال المزنى) رحمه الله
تعالى فرق الشافعى بين
اذا وان فازرتى اذا اذالم
يفصله من ساعته ولم
يلزمه فى ان لا يعوته
أو عوتها ولو قال لها
أنت طالق اذ قد سم
فلان فقد صدق ميتا أو
مكرها لم تطلق ولو قال
اذا رأيت ففراة فى تلك
الحال حنت ولو حلف
لا أنأخذ مالك على فأجيره
السلطان فأخذ منه
المال حنت ولو قال
لا أعطيك ليهـ
ولو قال ان كلته فأنب
طالق فكلمته حيث
يسمع حنت وان لم يسمع
لم يحسن وان كلته .
أوسى لا يسمع لم
يحسن وان كلته مكره
لم يحسن وان كلته

فرض المقاتلة وأعطى بمعنى الكفاية في المقام والكفاية في المقام شبه بعبارة الذرية لأن الكفاية في القتال
السفر والمزينة أكثر وكذلك لو كان المال في المقاتلة تسمى أو أصابه ما يعمله لا يتجاهل معه أذا صير إلى أن
يعطى الكفاية في المقام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن مرض مرضاً طويلاً لا قدر يحبر رفته منه
أعطاه عطاء المقاتلة ويخرج العطاء في كل عام للمقاتلة في وقت من الأوقات وأحب إلى أولئك الذرية
على ذلك الوقت وإذا صار مال النبي إلى الوالي ثمان مئة قبل أن يأخذ عطاءه أعطى ورثته عطاءه وإن
مات قبل أن يصير المال الذي فسه عطاؤه لذلك الإمام إلى الوالي لم تعط ورثته عطاءه وإن فضل من المال فضل
بعد ما وصفت من أعطاه العطاء وضعه الإمام في إصلاح الحصون والزيادة في السلاح والكرام وكل ما قوي
به المسلمون فأما استغنى به المسلمون وكلت كل مصلحة لهم فرق ما بين منه بينهم كله على قدر ما يستحقون في
ذلك المال وإن ضاق النبي عن مبلغ العطاء فرق بينهم بما يبلغ لم يحبس عنهم منه شيئاً (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ويعطى من النبي من رزق الحكام وولاء الأحداث والصلوة بأهل النبي وكل من قام بأمر
أهل النبي من والي كاتب وجندي من لاغى لأهل النبي عنه رزق مثله فإن وجد من يغني عنه ما يكون
أمنياً كهمويله بأقل مما لو لم ير تأخذ على أقل ما يحبس أهل الفناء وذلك أن منزلة الوالي من رعيته منزلة
والي مال البيت من ماله لا يعطى منه على التماثل على البيت إلا ما يقدر عليه قال وإن ولياً أهدى أهل
الصدقات كان رزقه مما يؤخذ منها لأنه فيها حق ولا يعطى من النبي عليها كما لا يعطى من الصدقات على
النبي ولا يرزق من النبي وعلى ولاية شيء إلا ما لا يصلح فلا يدخل أكثر من رزقه على النبي وهو يغنيها لأقل
وإن ضاق النبي عن أهله آسب بينهم فيه

(التلذذ) (قال الشافعي) فأخلف أصحاباً وغيرهم في قسم النبي فذهبوا به مناهب
لأحفظ عنهم تفسيرها ولا أحفظ أنهم قال ما أحكى من القول دون من خالفه وسأحكى ما حضري من معاني
كل من قال في شيء فهم من قال هذا المال لله على من يعطاه فإذا اجتهد الوالي فأعطاه ففرقه في جميع
من سواه على قدر ما يرى من استحقاقهم بالحاجة إليه وإن فضل بعضهم على بعض في العطاء فذلك تسوية
إذا كان ما يعطى كل واحد منهم ليدخله ولا يجوز أن يعطيه صنفاً منهم ويحرم صنفاً ومنهم من قال
إذا اجتمع المال ونظر في مصلحة المسلمين فرأى أن يصرف المال إلى بعض الأصناف دون بعض فكان
الصنف الذي يصرفه إليه لا يستغنى عن شيء مما يصرف إليه كما أرفق بجماعة المسلمين صرفه وإن حرم
غيره ويشبه قول الذي يقول هذا أن طلب المال صغار فكان إذا حرمه أحد الصنفين تمالك ولم يدخل
عليه خلة مضرة وإن آسب بين الصنفين لا تركت على الصنف الآخر من رعايته الذي فهم
الخلة المضرة كلها لم يدخلهم غيره وإن منع المتأسكين كله ثم قال بعض من قاله أن يصرف مال النبي
إلى ناحية فسدها وحرم الأخرى ثم جاء مال آخر أعطاه دون الناحية التي سدها فإنه ذهب إلى أنه إذا
جعل أهل الخلة وآخر غيرهم حتى أولاهم بعد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أعلم أحد منهم قال
يعطى من يعطى من الصدقات ولا يجاهد من إلى شيء وقال بعض من أحفظ عنه قال أصابت أهل
الصدقات شتمت تلك أموالهم أنفق عليهم من النبي فإذا استغنوا منعو من النبي ومنهم من قال في مال
الصدقات هذا القول يزب بعض أهل الصدقات على بعض والذي أقول به وأحفظه عن أروى عن سمعت
منه عن لقيت أن لا يؤخر المال إذا اجتمع ولكن يقسم وإذا كانت نازلة من عدو وجب على المسلمين القيام
بها وإن غشهم عدو في دارهم وجب التغير على جميع من غشهم من الرجال أهل النبي وغيرهم أخبرنا
من أهل العلم أنه لما قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه جاء أصيب بالعراق قال ما صاحب بيت المال إلا أدخله
بيت المال قال لا ورب الكعبة لا يؤوي تحت سقف بيت حتى أقسم فأمره بوضع في المسجد ووضعت

سكراته حنت ولو قال
للدخول بها أنت طالق
أنت طالق أنت طالق
وقعت الأولى وسئل
ماوى في الثنتين بعدها
قال أراد تبسين الأولى
فهى واحدة وما
أراد وإن قال لم أرد
طلاقاً لم يدين في
الأولى ودين في الثنتين
ولو قال لها أنت طالق
وطالق وطالق وقعت
الأولى والثانية بالواو
لأنها استثناف لكلام
في الظاهر ودين في
الثالثة فإن أراد بها
طلاقاً فهو طلاق وإن
أراد بها تكريراً فلا
طلاق وكذلك أنت
طالق ثم طالق ثم طالق
وكذلك طالق بل طالق
بل طالق (قال المزني)
رحمه الله وفي كتاب
الإمامه وان أدخل ثم أو
واو في كلتين فإن لم تكن
له نية فظاهرها استثناف
وهى ثلاث (قال
المزني) رحمه الله
والظاهر في الحديث أولى
والباطن فيما يسه
وبين الله تعالى (قال
الشافعي) رحمه الله

عليه الاطعام وحرسه جال المهارين والاصناف فلما أصبح غنامع العباس بن عبد المطلب وعبد الرحمن بن عوف اخذ بيده أحدهما وأخذ بيده فلما أوه كسحوا الاطعام عن الأموال رأى منظرها لم ير مثله رأى الذهب فيه والياقوت والازبرجد والؤلؤ يتلا لا فيكي عرس الخطاب فقال له أحدهما والله ما هو يوم بكاء ولكنه يوم شكر وسرو وقال اني والله ما ذهبت حيث ذهبت ولكنك والله ما كرهت هذا في قوم قط الا وقع بأسمهم يئسهم ثم أقبل على القبلة ورفع يده الى السماء وقال اللهم اني أعوذ بك أن أكون مستدرجا فاني أسمعك تقول تستدرجهم من حيث لا يعلمون الآية ثم قال ان سرقة بن جهم فأتى به أشعر الدراعين دفعهما فأعطاه سوارى كسرى فقال اليس هو ما فعل فقال الله أكبر ثم قال الحمد لله الذي ملأهما كسرى بن هرمز وألبسهما سراق بن جهم أعرايا من بني مدلج وجعل يقلب بعض ذلك بهما ثم قال ان الذي أذى هذا لأمين فقال له رجل أنا أخبرك أنت أمين الله وهم يؤدون اليك ما أدبت اني الله عز وجل فاذا رعتهم تعوا قال صدقت ثم فرقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأعلم اليهم سارقة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال سرقة ونظر في ذنابه كافي بك وقد لبس سوارى كسرى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يجعله الا سوارى أخبرنا التميمي من أهل المدينة قال أتني عمر على أهل الرماة حتى وقع مطر فترحلوا فخرج إليهم عمر كما فرأيت نظر إليهم وهم يترحلون فبغضتهم فدمعت عيناه فقال له رجل من بني محارب خشفة أشهدنا أنها تحسرت عنك ولست بأبن أمة فقال له ذلك ذاك لو كنت أنفقت عليهم من مالي ومال الخطاب إنما نفقت عليهم من مال الله عز وجل

﴿ ما لم يوجب عليهم الأرض فيجبل ولا ركاب ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل ما صالح عليه المشركون بغير قتال يجبل ولا ركاب فيسبيل النبي ويقسم على قسم النبي فان كانوا ما صالحوا عليه أرض وجور فالجور والأرضون وقف المسلمين تستغل ويقسم الامام عليها في كل عام ثم كذلك أبدا وأحب ما تركه محرر من بلاد أهل الشرك هكذا أوشا استناب أنف من ظهر وأعلمه يجبل وركاب فتر كوه كما استناب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنف أهل سبي هوازن فتر كوه حقوقهم وحديث جرير بن عبد الله عن عمر أنه عوَضَ من حقّه وعوَضَ امرأته من حقها عما شأمن أيها كاذب لعل على ما قلت وبشبه قول جرير بن عبد الله عن عمر لو أني فاسم مسؤل لترككم على ما قسم لكم أن يكون قسم لهم بلاد صلح مع بلاد الجحاف فرد قسم الصلح وعوَضَ من بلاد الجحاف بجبل وركاب

﴿ باب تقويم الناس في الديوان على منازلهم ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل لنا خلقناكم من ذكر وأنثى الآية وروى عن الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم عرف عام حين على كل عشرة عريفًا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجعل النبي صلى الله عليه وسلم للمهاجرين شعارا ولا وس شعارا وللأنصار شعارا وعقد النبي صلى الله عليه وسلم الأول يوم عام الفتح فعقد القبائل قبيلة قبيلة حتى جعل في القبيلة ألوية كل لواء أهل وكل هذا لتعارف الناس في الحرب وغيرها وتعرف المونة عليهم واجتماعهم وعلى الوالي كذلك ان يفر يقسم اذا أراد الأمر مؤنة عليهم وعلى الوالي وهكذا أحبالوا ان يضع ديوانه على القبائل ويستظهر على من غلب عنه ومن جهل من يحضر من أهل الفضل من قبائلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا غير واحد من أهل العلم من قبائل قرين بن عسر بن الخطاب لما كثر المال في زمانه أجمع على تدوين الديوان فليستار فقال من تزوأ أبدا فقال له رجل أبدا فأقر ببل قال ذكرتموني بل أبدا بالقرين فألا قرين رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدأ يني هاشم أخبرنا شيبان بن عينة عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر

ولو قال أنت طالق
طلاقاً فمى واحدة
كقوله طلاقاً حنا
وكل بكروه ومقابل على
عقله فلا يلحقه الطلاق
خلا السران من نحر
أو نيساذان المعصية
بشرب الخمر لا تسقط
عنه فرضاً ولا طلاقاً
والغالب على عقلهم
غير معصية مثاب
فكيف يقاس من
عليه العقاب على من
له الثواب وقد قال
بعض أهل الجاهل
لا يزمه طلاق فاني
اذا لم يجز عليه تحريم
الطلاق أن يقول ولا
عليه قضاء الصلاة كما
لا يكون على المصلي
على عقله قضاء صلاة

﴿ باب الطلاق بالحساب
والاستنابة من المجمع
من كتابين ﴾

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ولو قال لها
أنت طالق واحدة
في اثنين فان نوى
مقرونة باتنين فهي
ثلاث وان نوى الحساب
فهي اثنتان وان لم ينو
شيأواحدة وان قال

محمد بن علي أن عمر لما دنا من الدواب قال عن ثروان أبا قسيلة أبا الأقرب لأقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخبرنا غير واحد من أهل العلم والصدق من أهل المدينة ومكة عن قبائل قریش وغيرهم وكان بعضهم أحسن اقتصافا للحديث من بعض وقد زاد بعضهم على بعض في الحديث أن عمر لما دنا من الدواب قال أبا بني هاشم ثم قال حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثهم وبني المطلب فإذا كانت السن في الهاشمي قدمه على المطلي وأنا كنت في المطلي قد، وعلى الهاشمي فوضع الدواب على ذلك وأعطاهم عطاء القسيلة الواحدة ثم استوت له بنو عبد شمس ونوفل في حزم النسب فقال لعبد شمس أخوة التي صلى الله عليه وسلم لأبيه وأمه دون نوفل فقد همهم ثم دعاني نوفل ياتونهم ثم استوت له عبد العزى وعبد الدار فقال لي بي أسد بن عبد العزى أصهار التي صلى الله عليه وسلم وفيهم أنهم من المطيين وقال بعضهم وهم من خلف الفضول وفيهم كان التي صلى الله عليه وسلم وقيل ذكرا سابقة فقد همهم على بي عبد الدار ثم دعاني عبد الدار ياتونهم ثم فرقت لهم زهرة فدعاهما تنوع عبد الدار ثم استوته بنوهم ويحزوم فقال لي بي تيم انهم من خلف الفضول والمطيين وفيهما كان التي صلى الله عليه وسلم وقيل ذكرا سابقة وقيل ذكر صهر اقدمهم على يحزوم ثم دعاني وفيما ياتونهم ثم استوته بهم ووجه وعدى كعب فقيل له أبا أعدي فقال بل أفرنضي حيث كنت فإن الاسلام دخل وأمر فأورأى بي سهم واحد ولكن انظر وأبني سهم وجه فقيل قدم بي جمع ثم دعاني سهم فقال وكلين ديوان عدوى وسهم مختلط كالعدوة الواحدة فلما خلست اليد عنه كبير تكبير عالمة ثم قال الحمد لله الذي أوصل الى خطي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دعاني عامر ابن لؤي فقال بعضهم إننا عبيدة بن الجراح الفهري لما رأى ن تقدم عليه قال كل هؤلاء تدعو أمأي فقال بأباعد عدة اصبر كما صبرت أو كما هم قومك فمن قدمتم منهم على نفسه لم آمنه فأما أنا وبنو عدوى فنقد ملأ أب أحببت على أنفسنا قال فتقدم معاوية بعدتي الحرب بن فهر فصل بهم بين بني عبد مناف وأسود بن عبد العزى وشعر بين بني سهم وعدى شع في زمان المهدي فاقتروا أمر المهدي بني عدى فقدموا على سهم وجه السابقة منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإنذار غ من قریش قدمت الانصار على قبائل العرب كلها كما هم من الاسلام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الناس عبد الله فلا وهام أن يكون مقدما أقربهم بخدمة الله رسالته ومستودع أمانته وخاتم النبیین وخير خلق رب العالمین محمد عليه الصلاة والسلام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن فرض له الوالي من قبائل العرب رأيت أن يقدم الأقرب فالأقرب منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب فاد استواء قدم أهل السابقة على غير أهل السابقة من هم منها هم في القرابة

(کتاب الجزية)

أخبرنا الرازي عن أبيه عن علي بن الحسين قال قال الله تبارك وتعالى وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى خلق الله تعالى الخلق لعبادته ثم أبان جبل وعلا أن خيرة من خلقه أنباؤه فقال تبارك اسمه كل الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين ليعلم النبيين على الله عليهم وسلم من أمضاها دون عدا لهما ما دعى وجهه والقيام بحجة فيه ثم ذكر من خاصته مصفوفة فقال جل وعز أن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين يخص أدومهم بالفضل ذكر اصطفاهم ثم ما ذكر إبراهيم فقال جل شأنه واتخذ الله إبراهيم خليلًا وذكر اسمعيل بن إبراهيم فقال عز ذكره وإدكرفي الكتاب اسمعيل إنه كان صادق الوعد وكان دسولا فيما أتاهم الله عز وجل على آل إبراهيم وعمران في الأسم فقال تبارك وتعالى إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين ذرية

الله لم يقع والاستثناء في
الطلاق والعق والنذور
كهو في الأيمان

(باب طلاق المريض)
من كتاب الرجعة ومن
العدة ومن الأملاء على
مسائل مالك واختلاف
الحديث

(قال الشافعي رحمه الله تعالى)
تعالى وطلاق المريض
والصحيح سواء فان
طلق مريض فلا نفلم
يصح حتى مات فلتختلف
أحكامنا (قال المزني)
فذكر كرحم عثمان
بنور يشا من عبد
الرحمن في مرضه وقول
ابن الزبير لو كنت أنا لم
أر أن توثب المستوتة (قال
المزني) وقد قال الشافعي
رحمه الله تعالى في كتاب
العدة ان القول بأن
لا توثب المستوتة فقول
يصح وقد ذهب اليه
بعض أهل الآثار وقال
غيره امرأته لا يرثها
وليست بزوجة (قال
المزني) فقلت أنا هنا
أصح وأقرب لقوله
(قال المزني) وقال في
كتاب النكاح والطلاق
أملاء على مسائل مالك

بعضها من بعض والله سمع علم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم اصطفى الله عز وجل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم من خير آل إبراهيم وأزل كسبه قبل الزوال الفرقان على محمد صلى الله عليه وسلم نصف فضيلته وفضلته من بعده فقال عز وجل محمد رسول الله والذين معه أشد على الكفار رجاء يهتف بهم تراهم ركعاً صمد الآيات وقال لأمته كنتم خير أمة أخرجت للناس فضيلتهم يكنون بينهم من أمتهم دون أم الأبناء ثم أخبر عز وجل أنه جعله فاتح رجبته عند قتره فقال يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا بين يدينا على كسبه فترقبوا الرسول أن تعولوا أماناً لننشر ونذر ولا نذر فقد جاءكم بشير ونذر وقال هو الذي بعث في الأميين رسلاً منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وكان في ذلك ما دل على أنه بعث في خلقه لانهم كانوا أهل كتاب أو أميين وأنه فصح رجسته وشمه نبوته فقال عز وجل ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وقضى أن أظهر دينه على الأديان فقال عز وجل هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهر على الدين كله ولو كره المشركون وقد وصفنا بيان كيف يظهره على الدين في غير هذا الموضع

(مبتدأ التنزيل والفرص على النبي صلى الله عليه وسلم ثم على الناس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال والله تعالى أعلم أن أول ما أنزل الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم أمراً باسم ربك الذي خلق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما بعث الله تعالى محمد صلى الله عليه وسلم أنزل عليه فرائض كشأنه لا معقل حكمه ثم أتبع كل واحد منها فرضاً بعد فرض في حين غير حين الفرض قبله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال والله تعالى أعلم أن أول ما أنزل الله عليه أمراً باسم ربك الذي خلق ثم أنزل عليه بعد ما لا يؤمر فيه بأن يدعو إلى الله المشركون فمرت ثلث مئة ثم يقال أنه جبريل عليه السلام عن الله عز وجل بأن يعلمهم زول الوحي عليه ويدعوهم إلى الأيمان به فكبر ذلك عليه ووافى التكذيب وأن تناول قتل عليه يأبى الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن تم فصل فابلغ رسالته وأنه يعصمك من الناس فقال يعصمك من قتلهم أن يقتلوا حين بلغ ما أنزل إليك ما أمر به فاستهزأ به قوم فقل عليه فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين أنا كقبائل المشركين (قال الشافعي) وأعلم من عليه منهم أنه لا يؤمن به فقال وقالوا لنؤمن بالذي بيننا وبينك حتى تغر لنا من الأرض فبوعاً وتكونون لنا جنات من نخيل وعند فتح فجر الأمم راخلاً لها تفجيراً قرأ الربيع إلى بشرار سولا (قال الشافعي) وأنزل الله عز وجل فيما بينه إذا ضاقت من أذانهم ولقد علم أنك تضيق صدوركم بما يقولون فسبح محمد ربك إلى آخر السورة ففرض عليه إبلاغهم وعبدته ولم يفرض عليه قتالهم وأبان ذلك في غير آية من كتابه ولم يأمره بعزتهم وأنزل عليه قل يا أيها الكافرون لا أعبدكم تعبدون وقوله فإن تولوا فاتبعوا عليهما ما جعل عليكم ما جئتم قرأ الربيع الآيات وقوله ما على الرسول إلا البلاغ مع أشيد كرت في القرآن في غير موضع في مثل هذا المعنى وأمرهم الله عز وجل بأن لا يسأوا أناداهم فقال عز وجل ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم الآية مع ما يشها (قال الشافعي) ثم أنزل الله تبارك وتعالى بعد هذا في الحال التي فرض بها عزلة المشركين فقال وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم (١) مما فرض عليه فقال وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها قرأ الربيع إلى أنكم إذا نزلهم

(الاذن بالهجرة)

(١) هكذا في الأصل

وحرو كسبه مصححه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان المسلمون مستضعفين بحكم ما نالهم يؤذن لهم فيه بالهجرة منها ثم أذن الله

ان مذهب ابن الزبير
أجمعها وقال فيه لو
أقر في مرضه أنه طلقها
في حصته ثلاثاً لم تزله
وحكم الحلاق في الإيقاع
والاقرار في القياس
عندي سواء . وقال
في كتاب اختلاف أبي
حنيفة وابن أبي ليلى لا
زول المبسوطة (قال
المزني) وقد اخرج
الشافعي رحمه الله على
من قال اذا ادعى ولها
فان وزنه كل واحد
منهما نصف ابن وان ماتا
ورثهما كمال أب فقال
الشافعي الناس يرون
من حيث يرون
فإنهم تناقض قولهم
اذما يجعلوا الابن
منها كهما منه في
البراث فكذلك اعمارت
الزوجة الزوج من حيث
برثها فاذا ارتفع المعنى
الذي برثها لم تزله وهذا
أصح في القياس وكذا
قال عبد الرحمن بن
عوف ما قرئت من كتاب
الله ولا من سنن رسول
وتبعه ابن الزبير

(باب الشك في الطلاق)

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ما قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم

عز وجل لهم بالهجرة فجعل لهم عجزاً فقال زلت ومن يتو الله يجعل له عجزاً فخافاً عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قد جعل الله تبارك وتعالى لهم بالهجرة عجزاً وقال ومن يهاجر في سبيل الله يصدق في الأرض مراعياً كثيراً وسعة الآيات وأمرهم ببلاد الحبشة فهاجرت اليها منهم طائفة ثم دخل أهل المدينة في الاسلام فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم طائفة فهاجرت اليهم غير محرم على من بقي ترك الهجرة اليهم وذكر الله جل ذكره لاهل المقام المهاجرين وقال ولا تأتوا أولوا الفضل منكم والسعة قرأ الربيع الى في سبيل الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم أذن الله تبارك وتعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم بالهجرة الى المدينة ولم يحرم في هذا على من بقي بمكة المقام بها وهي دار شرك وان قلوبا لم يقتلوا ولم ياذن لهم بمجاهدة ثم أذن الله عز وجل لهم بالجهاد ثم فرض بعده هذا عليهم أن يهاجروا من دار الشرك وهذا موضوع في غير هذا الموضع

(مبتدأ الاذن بالقتال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأذن لهم بأحد الجهادين بالهجرة قبل أن يؤذن لهم بان يتقدموا مشركاً بقتال ثم أذن لهم بان يتقدموا المشركين بقتال قال الله تعالى أذن الذين يقتلون بانهم ظلوم وان الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم فيسيرحق الآية وأباح لهم القتال بمعنى بأنه في كذا فقال عز وجل وقاتلوا في سبيل الله الذين يقتلونكم ولا تعدوا وان الله لا يحب المعتدين واقتلوهم حيث تقتضونهم قرأ الربيع الى كذلك جزاء الكافرين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقال زل هذا في أهل مكة وهم كانوا أشد الدعوة على المسلمين وفرض عليهم في قتالهم ما ذكر الله عز وجل ثم يقال نسخ هذا كله والنبي عن القتال حتى يقاتلوا والى عن القتال في الشهر الحرام يقول الله عز وجل وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة الآية وزول هذا الآية بعد فرض الجهاد وهي موضوعة في موضعها

(فرض الهجرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم افرض الله عز وجل الجهاد على رسوله صلى الله عليه وسلم وبجاهد المشركين بعداذ كان أباه وأخوه وأخوه رسول الله صلى الله عليه وسلم في أهل مكة أولاً وأكرم من دخل في دين الله عز وجل اشتد واعلى من أسلم منهم ففتنوههم عن دينهم ومن فتنوا منهم فعذر الله عن لم يقدر على الهجرة من المفتونين فقال الامن كرو قلبه مطمئن بالاعيان وبعث اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل جعل لكم هجرة فافرض على من قدر على الهجرة فالخروج اذا كان عن يقين عن دينه ولا متنع فقال في رجل منهم توفي تخلف عن الهجرة فلم يهاجر الذين تتوفاهم الملائكة طامئ انفسهم قالوا فهم كنتم الآية وأما الله عز وجل عذر المستضعفين فقال لا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة والرحميا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال عني من الله واجبة (قال الشافعي) وولست استقرسول الله صلى الله عليه وسلم على أن فرض الهجرة على من أطاعها انما هو على من فتن عن دينه بالبلد الذي يسلم به لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لقوم مكة أن يقتلوا بها بعد اسلامهم العباس بن عبد المطلب وغيره اذ لم يخافوا الفتنة وكان يأمر جيوشه أن يقولوا لمن أسلم ان هاجرتم فلكم ما للمهاجرين وان اقمتم فاتم كآعاب وليس يخيرهم الا فيما يحل لهم

(أصل فرض الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولماض لرسول الله صلى الله عليه وسلم مدته من هجرته أتم لله تعالى فيها

على جماعة يتابعه حدثناهم بما سمع عن الله وقوة العدد لم تكن قبلها افترض الله تعالى عليهم الجهاد بعداذ
كان اباحة لافرض فقال سبحانه وتعالى كتب عليكم القتال وهو كرم لكم وعسى أن تذكروا شيئا وهو خير
لكم وعسى أن يحبوا شيئا وهو شر لكم وقال عز وجل ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم الآية
وقال سبحانه وتعالى وقاتلوا في سبيل الله واعلموا أن الله سميع عليم وقال عز وجل وجاهدوا في الله حتى جاهد
وقال فإذا قضيت الدين كفو افترضنا عليك إذا تختمتهم فشدوا الوثاق وقال عز وجل ما لكم انذاقتم
لكم انظر وفي سبيل الله انما قلتم الخدير وقال انظر واخفاها وتقالوا جاهدوا بأموالكم وانفسكم الآية ثم
ذكر قوما يخلفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كان يظهر الاسلام فقال لو كان عرضا فربما يوفرا
فاصدا لاتبعوا الآية فابان في هذه الآية أن عليهم الجهاد فيما قرب وبعد بعدا بانتم ذلك في غير مكان في
قوله ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب قرأ الربيع الى أحسن ما كانوا يعملون وسنين من ذلك ما حضروا
على وجهه ان شاء الله تعالى قال الله عز وجل فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله قرأ الربيع الآية
وقال ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله مفا كنهم بغير مرسوم وقال وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله
مع ما ذكره بفرض الجهاد وأوجب على المتخلف عنه

(من لا يجب عليه الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الجهاد افترض الله تعالى الجهاد دل في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم
أما لم يفرض انخر وج الى الجهاد على المملوك أو أمتي بالغ ولا حر لم يبلغ لقول الله عز وجل انظر واخفاها وقال
وجاهدوا وقرأ الربيع الآية فكان الله عز وجل حكم أن لا مال للمملوك ولم يكن يجاهد الا ويكون عليه
الجهاد مؤثمة من المال ولم يكن للمملوك مال وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم حرص المؤمن على القتال فدل
على أنه أراد بذلك كور دون الاناث لان الاناث المؤمنات وقال عز وجل وما كان المؤمنون لنفسروا
كافة وقال كتب عليكم القتال وكل هذا يدل على أنه أراد به الذكور دون الاناث وقال عز وجل اذا امر
بالاستئذان واذا بلغ الأطفال مستكم الحلم فليستأذنا كما استأذن الذين من قبلهم فاعلم أن فرض الاستئذان
انما هو على البالغين وقالوا وابتلوا النبا حتى اذا بلغوا النكاح فان أنتم منهم رشفوا فلم يجعل لرشدهم
حكم تصديره أو موافقهم اللهم الا بعد البلوغ فدل على أن الفرض في العمل انما هو على البالغين وطلت السنة
ثم ما لم أعلم فبمعنا فان أهل العلم على مثل ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا شفيان بن
عبدية عن عبد الله أو عبد الله عن نافع عن ابن عمر « مثل الربيع » قال عرضت على النبي صلى الله عليه
وسلم يوم أحد أو ثاب أو ربع عشر مئة فردني وعرضت عليه ما الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وشهدني النبي صلى الله عليه وسلم القتال عيذونسا وغيره بالعين فرفض
لهم ولم يسهم وأهم لشعفاة أحرار بالعين شهدوا بعه فدل ذلك على أن السهمان انما تكون من شهد القتال
من الرجال الأحرار ودل ذلك على أن لا يفرض في الجهاد على غيرهم وهذا موضع في موضعه

(من له عذر بالضعف والمرض والرمات في ترك الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل في الجهاد ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج اذا
نصوا لله ورسوله الآية وقال ليس على الاعرج حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وقيل الاعرج المقعد والاعرج آفة الاعرج في الرجل الواحدة وقيل زلت في
أن لا حرج أن لا يجاهدوا وهو أشبه ما قالوا وغيره بمثل غيرهم داخلون في حد الضعفاء وغيره خارجين من
فرض الجهاد ولا الصلاة والاصوم والحدود ولا يحتمل والله تعالى أعلم أن يكون أربدهم هذه الآية الاوضع

ان الشيطان لعنه الله
بأن أحدكم فيه بين
التيه فلا يصرف حتى
يسمع صوتا أو يشرب حيا
علما أنه لم يزل يقصين
طهارة الا يبين حديث
فكذلك من استغفر
نكاحا ثم شفى الطلاق
لم يزل يقصين الا باليقين
(قال) ولو قال حدثت
بالطلاق أو في العتق
وفسلف عن نائه
ورقيقه حتى يبين
ويحلف للذي يدين فان
ما قبل ذلك أفرع
بينهم فان خرج السهم
على الرقيق عتقوا من
رأس المال وان وقعت
على النساء لم يطلقن ولم
يعتق الرقيق والورع
أن يدعن ميراثه ولو قال
احدا كما طلق نلانا
منع منهما واخذ
بغفهما حتى يبين فان
قال لم أرد هذ بالطلاق
كان امرأ منة لا تحرى
ولو قال أخطأت بل هي
هذه طلقهما معا بقراره
فان ماتا أو احدهما
قبل أن يبين وقتناه
من كل واحدة منهما
ميراث زوج وانا قال

المخرج في الجهاد دون غيرهم من الفرائض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الغزو غز وغان غزو ويعد عن الغزى وهو ما بلغ مسير قبليتين قاصدين حيث تقصر الصلاة وتقدمه ما قبلت من الحج بمكة وغزو يقرب وهو ما كان دون لبنتين بمالات تقصر فيه الصلاة وما هو أقرب من المواقيت إلى مكة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الغزو العبد يلزم القوى السالم البدن كله إذا لم يجد مرضا أو سلاحا أو نفقة ويعد عن تنزيه نفقته قوته إذا قدر ما يرى أنه يلبث وأن وجد بعض هذا دون بعض فهو ممن لا يجهد ما ينق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى (٢) نزلت ولا على الذين إذا ما أتوا لتصلمهم قلت لا أجد ما أحكم عليكم تولوا وأعينهم تنقص من السمع حزنا لا إيمانية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وجد هذا كله دخل في جهله من يلزمه فرض الجهاد فإن تها للغزو ولم يخرج أو خرج ولم يبلغ موضع الغزو أو بلغه ثم أصابه مرض أو صار ممن لا يجهد في أي هذه المواضع كان فله أن يرجع وقد صار من أهل العذر فإن ثبت كان أحب إلى وسعته السموات وإذا كان ممن لم يكن لهم قوتهم لم يصلح له أن يغزو على الابتداء ولا يثبت في الغزو إن غزا ولا يكون له أن يضع فرضا وينطوع لانه إذا لم يجد فهو منطوع بالغزو ومن قاله أن لا يغزو فله أن يرجع إذا غزا بالغزو وكان ذلك له ما لم يبق الزحفان فإذا التقي لم يكن له ذلك حتى يتفرقا

(العذر بغير العارض في البدن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا كان سالم البدن قويه واجدا لما يبيكه ومن خلف يكون داخل فمن عليه فرض الجهاد لو لم يكن عليه دين ولم يكن له أبوان ولا واحد من أبوين معه فلو كان عليه دين لم يكن له أن يغزو بحال إلا بان أهل الدين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان يحجه مع الشهادتين الجبهة الدين فيمن أن لا يجوز له الجهاد وعليه دين إلا بذن أهل الدين وسواء كان الدين يسلم أو كافر وإذا كان يؤمر بأن يطيع أبوه أو أحدهما في ترك الغزو فيمن أن لا يؤمر بطاعة أحدهما إلا والمطاع منه مأمور من فان قال قائل كيف تقول لا يجب عليه طاعة أبوه ولا واحد منهما حتى يكون المطاع مسلما في الجهاد لم تقبله في الدين قيل الدين مال زمني في حقه لا يختلف فيه من وجبه من مؤمن ولا كافر لانه يجب عليه أداء ما إلى الكافر كما يجب عليه إلى المؤمن وليس يطيع في الخلف عن الغزو صاحب الدين بحق يجب لصاحب الدين عليه إلا علة فإما يرى من ماله فأمر صاحب الدين ونهيمسوا ولا طاعة له عليه لأنه لا حق له عليه بغير المال فلما كان الخسروا بمرض أهلا ماله لديه لم يخرج إلا بذهنه أو بعد انحروا من دينه والوالدين حق في أنفسهما لا يزول بحال الشفقة على الولد والرقعة عليه وما يلزمه من مشاهدتها لهما فإذا كان على دينه فحقها لا يزول بحال ولا يبرأ منه بوجوه عليه أن لا يجاهد إلا بانهم وإذا كان على غير دينه فإما يجاهد أهل دينهما فلا طاعة لهما عليه في ترك الجهاد وله الجهاد وإن تالفهما والغلبا أن منعهما من خط دينه ورضائيهما لا شفقة عليه فقط وقد انقطع الولاية بينهما في الدين فان قال قائل فهل من دليل على ما وصفت قيل جاهد ابن عتبة بن ربيعة مع النبي صلى الله عليه وسلم وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالجهاد وأبوه مجاهد النبي صلى الله عليه وسلم فليست أشد في كراهية أبيه بل جهاد مع النبي صلى الله عليه وسلم وجاهد عبد الله ابن عبد الله بن أبي مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبوه مختلف عن النبي صلى الله عليه وسلم بأحد يتخذ عنهم أطاع مع غيرهم من لا أشد أن شاء الله تعالى في كراهتهم لجهاد أبياتهم مع النبي صلى الله عليه وسلم إذا كانوا مختلفين مجاهدين له أو يتخذون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأي الأيون أسلم كان حقا على الولد أن لا يغزو إلا بإذنه الآن يكون الولد يعلم من والده نقدا فاعلا يكون عليه طاعة في الغزو وإن غزا رجل أو أحد أبوه أو أمها من تركن ثم أسلم أو أحدهما فأمره الرجوع فعليه الرجوع عن وجهه ما لم يصرا إلى موضع لا طاعة له بالرجوع

لأحدهما هذه التي طلقا وردت على أهلها ما وقفنا له وأحلفناه لورثة الأخرى ولو كان هو الميت وقضنا لهما ميراثا أمرنا حتى يسطلحا فإن مات واحدة قبله ثم مات بعدها فقال وارثه طلق الأولى وورث الأخرى بلاعين وإن قال طلق الحية فقها قولان أحدهما أنه يقوم مقام الميت فصلان الحية هي التي طلق ثلاثا ويأخذ ميراثه من المتبقية وقديع ذلك تجزئه أو تجزئ غيره من صدقه والقول الثاني أنه يوفى ميراث زوج من الميت قبله وللحصة ميراثا أمرنا منه حتى يسطلحا

(باب ما يجهد الرجل من الطلاق من كتابين)

قال الشافعي رحمه الله لما كانت الطلقة الثالثة ووجب التمسير ثم كانت امرأة من غيرة ووجب التحلل ولما لم يكن في الطلقة ولا في الطلقة

متما لا يخوف أن يتلف وذلك أن بصري إلى بلاد المدوفلو فارق المسلمين ليأمن أن يأخذ العذر فإذا كان هذا هكذا لم يكن له أن يرجع للعذر في الرجوع وكذلك أن لم يكن صار إلى بلاد مخوفة أن ذرق الجماعة فم أخفى التلصق وهكذا إذا غزا أولاد من عليه ثم أنقأه صاحب الدين الرجوع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن سألته أجابه أو أحدهما الرجوع وليس عليه خوف في الطريق ولأنه عذر فعله أن يرجع العذر وإذا قلت ليس له أن يرجع فلا أحب أن يبدر ولا يسرع في أوائل الخيل ولا الرجل ولا يقف الموقف الذي يقفه من تعرض للقتل لأنه إذا تمسك عن الغزو لطاعة والديه أو لأبي الدين نهى ما كان له العذر عن تعرض القتل وهكذا أنه ما عن تعرض القتل لو نزع وليس له أن يخرج بخلاف صاحب دينه وأحد أويه وأخلاف الذي غزا أو أحد أويه وصاحب دينه كاره وليس على الخشي المشكل الغزو فإن غزا وقاتل لم يبط سهما ويرضخ له ما يرخص للأمة والمعد يقاتل فإن بان لنا أنه رجل فعليه من حين بين الغزو فيه سهم رجل

(العذر الحادث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أذن للرجل أو أوفى الغزو فغزا أمراء بالرجوع فعليه الرجوع إلا من عند حادث والعذر ما وصفت من خوف الطريق أو جسده أو من مرض يحدث به لا يقدر معه على الرجوع أو فقه نقعة لا يقدر على أن يرجع يستقل معها أو ذهب مركب لا يقدر على الرجوع معه أو يكون غزا بجعل مع السلطان ولا يقدر على الرجوع معه ولا يجوز أن يغزو بجعل من مال رجل وإن غزاه فعليه أن يرجع ويرد الجعل وإنما أجزته هذا من السلطان أنه يغزو بشئ من حقه وليس السلطان جسه في حال قلت عليه ففهم الرجوع إلا في حال تائبته أن يكون يخاف رجوعه ورجوعه من خوف حاله أن يكثروا وأن يصيب المسلمين خلة برجوعهم بخروجهم بظلم الخوف فيها عليهم فيكونه حجة في هذه الحال ولا يكون لهم الرجوع عليها فإذا زالت تلك الحال فعليه أن يرجع أو على السلطان أن يخليهم إلا عن غزائهم يحصل إذا كان رجوعهم من قبل والد أو صاحب دين لا من غير أبائهم فإن أرادوا خدمتهم الرجوع لعله يبدئه بخروجه من فرض الجهاد فعلى السلطان تخليته غزا بجعل أو غر رجعل وليس له الرجوع في الجعل لأنه حق من حقه أخذه وهو يتوجبه وحديثه حال عذر وذلك أن عرض أو زمن إعاد أو يعرج شديد لا يخدمه على مشي الصحيح وما أشبه هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن لا يرى العرج إذا انقص مشيه عن مشي الصحيح وعدوه كله عذرا والله تعالى أعلم وكذلك أن رجل عن دابته أو ذهب نقعة خرج من هذا كله من أن يكون عليه فرض الجهاد ولم يكن السلطان جسه عليه إلا في حال واحدة أن يكون خرج إلى فرض الجهاد بقله أو مودعه أن يعطيه حتى يكون واجدا أو فعله حجة وليس الرجل الامتناع من الأخذ منه إلا أن يعقم معه في الجهاد حتى ينقض فله إذا فعل الامتناع من الأخذ منه وإذا غزا الرجل فذهب نقعته أو دابته فقتل ثم وجد نقعة أو فاداة وإن كان ذلك بلاد العدو لم يكن له الخروج وكان عليه الرجوع إلا أن يكون يخاف في رجوعه وإن كان قد فارق بلاد العدو فلا اختيار له العودة إلا أن يخاف فلا يجب عليه العودة لأنه قد خرج وهو من أهل العذر فإن كانت تكون خلة برجوعه أو كانوا جماعة أصابهم ذلك وكانت تكون بالسلب خلة برجوعهم فعليه وعلى الواحد أن يرجع إذا كانت كالأوصاف إلا أن يخاف إذا دخلوا أن يقطعوا في الرجوع خوفاً يتأبى يكون لهم عذر بأن لا يرجعوا

(محويل حال من لاجهاد عليه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الرجل من لاجهاد عليه عاصفت من العذر أو كان من عليه

ما يوجب الصرم لم يكن لاصابة زوج غيره حتى يوجب التصيل فنكاحه وتركه سواء ورجع محمد بن الحسن إلى هذا وأخفى الشافعي رحمه الله بعرض الطلب رضى الله عنه أن رجلا سألته عن طلق امرأته اثنتين فانقضت عدتها فترجعت غيره فطأها أو مات عنها وتركها الأول قال عمر بن عبد على ما بين من الطلاق

(مختصر من الرجعة من الجاسع من كتاب الرجعة من الطلاق ومن أحكام القرآن ومن كتاب العدد ومن القديم)

(قال الشافعي) قال الله تعالى في المطلقات فإذا بطلن أجلهن فأسكنوهن بمهر ووف أو سرهن بمهر ووف وقال تعالى فإذا نفقن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينسجن أزواجهن فدل سباق الكلام على افتراق الباتنتين فأحدهما مقابلة بلوغ الآخر فلا أسما لها أو تركها ففسر بالطلاق المتقدم والعرب

جهاد فخرج فيمقتله ما يخرج به من فرض الجهاد بالصدر في نفسه وماله ثم زالت الحال عنه ما داني أن يكون من عليه فرض الجهاد وذلك أن يكون أحمى فذهب اليه وصم بصره وأحدى عينيه ففرض من حد اليه أو يكون أعرج فينطلق العرج أو مريض فيذهب المرض أو لا يجد نصير واحدا أو صديقا يبيع أو يملو كافيت أو خشي مشكلا فيعين رجلا لا يشك أو كافرا فيسلم فيدخل فيمن عليه فرض الجهاد فإن كان ببلده كان كفره من عليه فرض الجهاد فإن كان قد غزا وله عذر ثم ذهب الصدر وكان من عليه فرض الجهاد لم يكن له الرجوع عن الفرض دون رجوع من غزاه أو بعض الغزاة في وقت يجوز فيه الرجوع قال وليس للأمام (١) أن يجبر بالفرز وإن جرحهم فقد أساو يجوز لكلهم خلافه والرجوع وإن أطلعتهم منهم طائفة فأقامت فأراد بعضهم الرجوع لم يكن لهم الرجوع إلا أن يكون من تخلفه منهم ممنعتين بموجبهم ليس الخوف عليهم بشيئ من يرجع من يرد الرجوع فيكون حيث شئنا أراد الرجوع أن يرجع وسواء ذلك الواحد يرد الرجوع والجماعة لأن الواحد قد يحمل بالقتل والجماعة لا تحل بالكبير ولذي الصدر الرجوع في كل حال إذا جرح وجوزته قدر الفرض وإن أدخل من معه وكل منة قتل لا ينبغي لأحد أن يرجع فيها فليست الإمام فيها أن يذن في الوقت الذي قتل بعضهم الرجوع ويمنع في الوقت الذي قتل ليس لهم فيه الرجوع

(شهود من لا فرض عليه القتال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذين لا يأتمون بترك القتال والله تعالى أعلم بحال ضربان ضرب أحرار بالقوم معذورون بما وصفت وضرب لأفرض عليهم محال وهم العبيد ومن لم يبلغ من الرجال الأحرار والنساء ولا يجرم على الإمام أن يشهد به القتال الصنفان معا ولا على واحد من الصنفين أن يشهد معه القتال (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن يزيد بن هرم أن نخعة كتب إلى ابن عباس يسأله هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرز بالنساء وهل كان يضرب لهن بسهم فقال قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرز بالنساء فيداوين الجرحى ولم يكن يضرب لهن بسهم ولكن يحذين من الغنمية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحفظ أنه شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم القتال العبيد والصبيان وأخذهم من الغنمية (قال) وإذا شهد من ليس عليه فرض الجهاد قويا كان أو ضعيفا القتال أحدى من الغنمية كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحذى النساء وقبسا عليهن وخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في العبيد والصبيان ولا يبلغ بحذية واحد منهم سحرهم ولا قر بامنهم وفضل بعضهم على بعض في الحذية أن كان منهم أحد غنا في القتال أو موعنة للسامين القاتلين ولا يبلغ ما كرههم حذية منهم مقاتل من الأحرار وإن شهد القتال رجل حر بالغه عذري عدم شهود القتال من زمن أو ضعف بمرض أو عرض أو فقر يعذر وضربه بسهم رجل تام فإن قال من أين ضربته فلا ولا وليس عليهم فرض القتال ولهم غنمة بسهم ولم تضرب به العبيد ولهم غنما ولا لقنساء والمرأهين وإن أغتوا وكل ليس عليه فرض القتال قيل له خلفا خبرا وقبسا فاما أخبر فإن النبي صلى الله عليه وسلم أحذى النساء من القنائم وكان العبيد والصبيان ممن لا فرض عليهم وإن كانوا أهل قوة على القتال ليس يعذرون بآبائهم وكذلك العبيد لو اتفق عليهم لم يكن عليهم القتال فكانوا أغيا أهل جهاد بحال كما يحج الصبي والعبد ولا يحزى عنهم من جهة الإسلام لأنهم ليسوا من أهل الفرض بحال ويحج الرجل والمرأه الزمانان اللذان لهما العذر بترك الحج والقبول الزمان فيعزى عنهما من

تقول إذا قاتل البلد ترده قد بلغت كما تقول إذا بلغته والبلوغ إلا أن تقضاه لأجل (قال) والعبد من الرجعة بعد واحدة ما لم يرد التتبع كانت محنة حر أو أمه والقول فيما يمكن فيه انقضاء العدة قولها وهي محرمة عليه تحريم الميثقة حتى تراجع وطلق عبد الله بن عمر أمراءه وكانت طهره مالي المذهب على مكثها فكان يسأل الطريق الأخرى كراهيتان يستأنف عليها حتى راجعها وقال عطاء لا يحمل له منها شيء أراد أن يحاها أول يومه لم يراجعها وقال عطاء وعبد الكريم لا يراها فضلا (قال) ولما لم يكن نكاح ولا ملاقاة إلا بكلام فلا تكون الرجعة إلا بالكلام والكلام بهما أن يقول قد راجعته وأرجعتها أو ردتها إلى فإن راجعها بنوى الرجعة أو لا ينويها فهو جاع

(١) قوله أن يجبر أي أن يجبر في القاموس وجبر الجيش حبسه في أرض العدو ولم يقتلهم الخ اه صححه

جهة الاسلام لانهم انما زال الفرض عنهم بعد تركي ابدانهم لاول ما اولها متى فاروقهما ذلك كان من اهلهم ولم يكن هكذا الصبي والعبد في الجحيم قال وكذلك لو لم يكونا كذا والمرأى مثلهما في الجهاد وضربت القرصم والفقير اللذين لا غرض عليهم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجمعهم لرضي وجرى وقوم لا غنا لهم على الشهادة وادواهم لم يزل فرض الجهاد عليهم الاجبى العذر الذي اذال صار وامن اهلهم فانما كانوا مشهوده كان لهم المأله

(من ليس الامام ان يفرض به محال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم فغزا معه بعض من يعرف نفاقه وانما غزى يوم أحد عنه ثلثمائة ثم شهدوا معه يوم الخندق فتكلموا بما حكى الله عز وجل من قولهم ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا ثم غزا النبي صلى الله عليه وسلم بن المصطلق فشهدوا معه عند فتكلموا بما حكى الله تعالى من قولهم لنرجعنا الى المدينة ليعرضن الاعز منها الاذل وغير ذلك مما حكى الله عز وجل من نفاقهم ثم غزا غزوة تبوك فشهدوا معه وقوم منهم فروا به ليلة العقبة ليقولوا فو الله انهم عز وجل شرهم وتحلف آخرون منهم فبين بحضرة ثم ازل الله عز وجل في غزاة تبوك او منصرفه عنها ولم يكن في تبوك قتال من اخبارهم فقال ولو اردوا ان يروا جلاعة والاه عدة ولكن كره الله ان يبعثهم فشططهم وقيل اقصوا مع القاعد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاطهر الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم اسرارهم وخبر السامعين لهم وابتغاهم اهل يقتلوا من معه بالكذب والاربااف والتضليل لهم فاعبروا انه كرمنا عنهم فشططهم اذ كانوا على هذه النية كان فيها ما دل على ان الله عز وجل امر ان يمنع من عرف بما عرفوا به من ان يفرض مع المسلمين لانه ضرر عليهم ثم زاد في تأكيد ذلك بقوله فرح المخلفون بتخلفهم خلاف رسول الله «قرأ الربع» الى الخالفين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فن شهر مثل ما وصف الله تعالى المنافقين لم يحل للامام ان يدعه يفرض معه ولم يكن لو غزا معه ان يسببه ولا يرضع لانه ممن منع الله عز وجل ان يفرض مع المسلمين لطلبته فقتلهم ويتخذ به اياهم وان فهم من يستعمل بالحق والقرابة والصادقة وان هذا قد يكون اضر عليهم من كثير من عذوبهم (قال) ولما نزل هذا على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن ليخرج بهم ابداءا احرم الله عز وجل ان يخرج بهم فلا سهم لهم لو شهدوا القتال ولا يرضع لانه لم يحرم ان يخرج بأحد غيرهم فاما من كان على غير ما وصف الله عز وجل من هؤلاء وبعضه ولم يكن بمحمد صالحة وظن ذلك به وهو ممن لا يطاع (١) ولا يضر ما وصف الله تعالى عن هؤلاء الذين وصف الله عز وجل شيئا من احكام الاسلام لا ما منعهم الله عز وجل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرهم على احكام الاسلام بعد الآية وانما منعوا الغزو مع المسلمين لغنى النبي صلى الله عليه وسلم اقرهم (٢) وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم لم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم احدا ان يصلي عليهم بخلاف صلاته صلاته غيره (قال الشافعي) وان كان مشركا يفرض مع المسلمين وكان معه في القرو من يطعمهم مسلم او مشرك وكانت عليه دلائل الهزيمة والحرس على غلبة المسلمين ونفري جاعتهم لم يجز ان يفرض به وان غزا لم يرضع لانه هذا اذا كان في المنافقين مع استنارهم بالاسلام كان في المكشفتين في الشرك مثله فهم أو كرا اذا كانت افعاله كما فعلهم أو أكثر ومن كان من المشركين على خلاف هذا الصفة فكانت فيه منفعة للمسلمين بدلالة على عورة عدو أو طريق أو ضعة أو نصبة للمسلمين فلا بأس ان يفرض به وأحب الى أن لا يعطى من التي عشأو يستأجر احار من مال الامال له بعينه وهو غير سهم النبي صلى الله عليه وسلم فان اغتزل ذلك اعطى من سهم النبي صلى الله

(١) سقط من هنا جواب اماوله فلا يمنع من الغزو تأمل (٢) كذا في التسخنة والقرض ان يحرم صلاة النبي عليهم لانتني عنهم الاسلام لانه لم يمنع احدا الحج وتأمل

شبهة ويعرض ان كانا عالين ولها صداق مثلها وعليها العدة ولو كانت اعتدت بحضتين ثم اصابها ثم تكلم بالرجعة قبل ان تحيض الثالثة فهي رجعة وان كانت بعدها فليس برجعة وقد انقضت من يوم طلقها العدة ولا يحل لتغيره حتى تنقضي عذتها من يوم مسها ولو شهد على رجعتها ولم تعلم بذلك وانقضت عذتها وزوجت فتكاحها مقسوخ ولها مهر مثلها ان كان مسها الاخر وهي زوجة الاول قال عليه الصلاة والسلام اذا نكح الوليان فالاول احق وقال علي ابن ابي طالب رضي الله عنه في هذه المسئلة هي امرأة الاول دخل بها اولم يدخل (قال الشافعي) رحمه الله وان لم يقم بيته لم يفسخ نكاح الاخر ولو ارتجع بغير بيته واقرت بذلك

عليه وسلم ورد النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر مشركا قبل نعيم فأسلم ولعله رد بوجه اسلامه وذلك واسع
للامام أن يرذل المشرك فيمنعه القزوه ويأذنه وكذلك الضعيف من المسلمين ويأذنه ورد النبي صلى الله عليه
وسلم من جهة باحة الرد والدليل على ذلك والله تعالى أعلم أنه قد غر أبودى فيقتاع بعد بدر وشهد صفوان بن
أمية مع حنيناء بعد الفتح وصفوان مشرك (قال) ونساء المشركين في هذا وصياتهم كحالهم لا يحرم أن
يشهدوا القتال وأحب إلى الولي بطلوا أو شهدوا القتال فلا ين أن يرخص لهم إلا أن تكون منهم منفعة
للمسلمين يرخص لهم بشئ ليس كإرخص لعبد مسلم ولا مرام ولا لصي مسلمين وأحب إلى الولي يشهدوا الحرب
إن لم تكن بهم منفعة لأننا إنما نأخذنا شهود النساء مع المسلمين والصبيان في الحرب براء النصر بهم لما أوجب
الله تعالى لأهل الإيمان وليس ذلك في المشركين

﴿ كيف تغفل فرض الجهاد ﴾

« أخيرنا الربيع » (قال قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم القتال وهو كره
لكم مع ما أوجب من القتال في غير آية من كتابه وقد وصفنا أن ذلك على الأحرار المسلمين البالغين غير ذوي العذر
لأن الكتاب والسنة فإذا كان فرض الجهاد على من فرض عليه محتملا لأن يكون كفر فرض الصلاة وغيرها
عاما ومحتملا لأن يكون على غير العموم فدل كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم على أن فرض
الجهاد إنما هو على أن يقوم به من فيه كفاية للقيام به حتى يجتمع أمران أحدهما أن يكون بإزاء العدو
المخوف على المسلمين من نفعه وأخر أن يجاهد من المسلمين من في جهاده كفاية حتى يملأ أهل الأوثان
أو يعطي أهل الكتب الجزية قال فإذا قام هذان الأمران من فيه الكفاية خرج المتخلف منهم من المأثم
في ترك الجهاد وكان الفضل الذين ولوا الجهاد على المتخلفين عنه قال الله عز وجل لا يستوي القاعدون من
المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم
على القاعد من درجة الآية (قال الشافعي) وبين أن دعوته الله عز وجل القاعد من غير أولي الضرر والحسن
أنهم لا يأثمون بالتخلف ويوعدون الحسن بالتخلف بل وعدهم لما وسع عليهم من التخلف الحسن إن كانوا
مؤمنين لم يتخلفوا شيئا ولا سوء نية وإن تركوا الفضل في القزوه وأبأن الله عز وجل في قوله في الضمير جن
أمرنا بالتغير أنفر وأخافا ونفلا وقال عز وجل لا تنفروا بعدكم عذابنا أليما وقال تبارك وتعالى وما كان
المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين الآية فاعلمهم أن فرض
الجهاد على الكفاية من المجاهدين (قال الشافعي) ولم ينفر رسول الله صلى الله عليه وسلم غزاة عثما إلا
تخلف عنه فيها بشرق فرقا بدرا وتخلف عنه بحال مع رفوف وكذلك تخلف عنه عام الفتح وغيره من غزواته
صلى الله عليه وسلم وقال في غزوة تبوك وفي تجهز للجمع الروم يضر من كل رجلين رجل فيضف الباقي
القاضي في أهلهم وماله (قال الشافعي) وبعد رسول الله صلى الله عليه وسلم جوشا وسرا بالتخلف عنها
بنفسهم حرصه على الجهاد على ما ذكرت (قال الشافعي) وأبأن أن يتخلفوا معا أو معا بالتخلف بقوله
عز وجل لا تنفروا بعدكم عذابنا أليما يعني والله تعالى أعلم إلا أن تركتم النفر كلكم عذبتكم قال ففرض
الجهاد على ما وصفت يخرج المتخلفين من المأثم القائم بالكفاية فيه أو يؤثم معاذا يتخلفوا معا

﴿ نفر من فرض الجهاد ﴾

(قال الشافعي) قال الله عز وجل قاتلوا الذين يلونكم من الكفار قال ففرض الله جهادا للمشركين ثم أبأن
من الذين نبذوا بجهادهم من المشركين فاعلمهم أنهم الذين يلون المسلمين وكان معقولا في فرض الله جهادهم
أن أولاهم بأن يجاهدوا فرجهم بالمسلمين دار الاتهم إذا قوا وأعلى جهادهم وجهاد غيرهم كانوا على جهاد من

فهي رجعت وكان ينبغي
أن يشهد ولو قال قد
راجعك قبل انقضاء
عذتك وقالت بعد
قال قول قولها مع عينا
ولو خلاها ثم طلقها
وقال قد أصبتك وقالت
لم يصني فلا رجعة ولو
قالت أصابي وأنكر
فعلها العدة بأقراها
ولا رجعة له عليها
بأقراره وسواها طال
مقامه أو لم يطل لا تحب
العدة وكال مهر الـ
بالميس نفسه ولو قال
أرجعتك اليوم وقالت
انقضت عذتي قبل
رجعتك صدقتها إلا أن
نفر بعد ذلك فتكون
كن بهد مقام أقرب
(قال المزني) رحمه الله
أن لم يبق راجعا ولا
أحد بها بانقضاء العدة
حتى أرتجع الزوج
وصارت أمرا أمه فليس
لهاعندي نقض ما ثبت
عليها (قال الشافعي)
رحمته الله ولو ارتدت بعد
طلاقة فارتحبها مرة

قريب منهم أقوى وكل من قرب أولى أن يجاهد لقر به من عورات المسلمين وأن نكاحه من قرب أكثر من نكاحه من بعد. قال فبص على الخليفة ماذا استوت حال العدو وأنت بالمسلمين عليهم قوداً أن يبدأ بأرب العدو من ديار المسلمين لأنهم الذين يولونهم ولا يتناول من خلفهم من طريق المسلمين على عدو دونه حتى يحكم أمر العدو دونه بأن يسلموا أو يعطوا الجزية أن كانوا أهل كتاب وأحب أنه أن لم يرتادوا عدو وراهم ولم يطل على المسلمين عدوان يبدأ بأربهم من المسلمين لأنهم أولى باسم الذين يولون المسلمين وإن كان كل على طي تفتق من المسلمين فلا أحب أن يبدأ بقتال طائفة تلي قوم من المسلمين دون آخرين وإن كانت أقرب منهم من الأخرى إلى قوم غيرهم فإنما تختلف حال العدو فكان بعضهم أنسكى من بعض أو أخوف من بعض فليبدأ الإمام بالعدو الأخوف أو الأنسكى ولا بأس أن يفصل وإن كانت داره أبعد أن شامته تعالى حتى ما يخاف من بدأ بهما لا يخاف من غيرهم مثله وتكون هذه عتلة ضرورية ولا يجوز في الضرر وربما لا يجوز في غيره ما يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم عن الحرب من أبي ضرار أنه يجمع له فأغار النبي صلى الله عليه وسلم عليه وقر به عدو أقرب منه وبلغه أن خالد بن أبي سفيان (١) من بني جمح له فارس ابن أنيس فقتله وقر به عدو أقرب (قال الشافعي) وهذه منزلة لا يقام فيها حال العدو كما وصفت والواجب أن يكون أول ما يبدأ به سد أطراف المسلمين بالرجال وإن قدر على الحصون والتخندق وكل أمر دفع العدو وقبل أن ياتب العدو في ديارهم حتى لا يسيق للمسلمين طرف الأوفى من يقوم بحرب من يليه من المشركين وإن قدر على أن يكون فيه أكثر فعل ويكون القائم ولا يتهم أهل الأمانة والعقل والنسبة للمسلمين والعلم بالحرب والتعبدة والأمان والرفق والاقدام في موضعه وقلة البطش والهبة (قال الشافعي) فإذا أحكم هذا في المسلمين وجب عليه أن يدخل المسلمين بلاد المشركين في الأوقات التي لا يفر من المسلمين فيها يرجو أن ياتل التفر من العدو فإن كانت بالمسلمين قوتهم لم أن يأتى عليه عام الأوله جيش أو غارت في بلاد المشركين الذين يولون المسلمين من كل ناحية عامة وإن كان عكس في السنة بلا تغرب بالمسلمين أحسنه أن لا يدع ذلك كلها أكنه وأقل ما يجب عليه أن لا يأتى عليه عام الأوله فيه غزو حتى لا يكون الجهاد معطلا في عام الأمن عند وإن غارت أماناً بلا غزاة بلا غيره ولا يتابع الغزو على بلد ويعطل من بلاد المشركين غيرهم إلا أن يختلف حال أهل البلدان فيتابع الغزو على من يخاف نكاحه أو من يرجو غلبة المسلمين على بلاده فيكون تتابعه على ذلك وعطل غيره بمعنى ليس في غيره مثله قال وأما قلت بما وصفت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخل من حين فرض عليه الجهاد من أن غزاه بنفسه أو غيره في عام من غزوه أو غزوتين أو سراً وقد كان يأتى عليه الوقت لا يغزو فيه ولا يسرى سرية وقد عكس ولكنه يتبعهم ويحمله ويدعو ويظاهر الحجج على من دعاه ويجب على أهل الإمام أن يغزوا أهل التي يغزو وكل قوم إلى من يليهم من المشركين ولا يكلف الرجل البلاد البعيدة ولا يجاهد أقرب منها إلا أن يختلف حال المجاهد فيزيد عن القرب من يكفهم أو يجر القرب عن كفائهم كقهم أقرب أهل التي بهم قال ولا يجوز أن يغزوا أهل دار من المسلمين كافة حتى يختلف في ديارهم من يمنة دارهم منه (قال الشافعي) فإذا كان أهل دار المسلمين قليلاً غزاه بعضهم خيف العدو على الباقي منهم لم يغز منهم أحد وكان هؤلاء في رباط الجهاد وزلهم (قال الشافعي) وإن كانت ممنعة غير يخوف عليها ممن يقاربها أكثر ما يجوز أن يغزى من كل رجلين رجلاً يخلط المقيم الضائع في أهله وماله فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما توجه إلى بكة فأراد الروم وكثرت جوعهم قال ليخرج من كل رجلين رجل ومن في المدينة ممنع بأقل من تخلف فيها وإذا كان القوم في ساحل من السواحل كسواحل الشام وكانوا على قتال الروم والعدو الذي يليهم أقوى من يأتهم من غير أهل بلدهم وكان جهادهم عليه أقرب منه على غيرهم فلا بأس أن يغزوا بهم من يقرب في غزورهم (١) كذا في النسخ وحرره

في العدة لم تكن رجعة لأنها تحليل في حال التبريم (قال المزني) رحمه الله فيها نظر وأشبه بقوله عندى أن تكون رجعة موقوفة فإن جمعها الإسلام قبل انقضاء العدة علماً أنه رجعت وأن لم يجمعها الإسلام قبل انقضاء العدة علماً أنه لا رجعة لأن الفسخ من حين ارتدت كما نقول في الطلاق إذا طلقها مرتدة أو وثقة فجمعها الإسلام قبل انقضاء العدة علماً أن الطلاق كان واقعاً وكانت العدة من حين وقع الطلاق وإن لم يجمعها الإسلام في العدة بطل الطلاق وكانت العدة من حين أسلم مقدم الإسلام

(باب المطلقة ثلاثاً)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى في المطلقة المطلقة الثالثة فلا تحل له من

مع من تخلف منهم وان لم يكن من خلفوا منهم عنون دارهم ولو انفردوا اذا صاروا عنون دارهم عن تخلف من المسلمين معهم ويدخلون بلاد العدو فيكون عدوهم أقرب ودواهم أجمع وهم يلازمهم أعلم وتكون دارهم غير ماثمة عن تخلف منهم وخلف جمعهم من غيرهم قال ولا ينسئ أن يولي الامام الغزو والافتقار دينه متصافا بدينه حسن الأمانة قاتلا للرب بصيرا غير مجمل ولا تزق وان يقدم اليه والى من ولا مان لا يحمل المسلمين على مهلكة بحال ولا يأمرهم بنقب حصن يخاف أن يشدوا تحتهم ولا دخول مطعومة يخاف أن يقتلوا ولا يدفعوا عن أنفسهم فيها ولا غير ذلك من أسباب المهالك لأن فعل ذلك الامام فقد أساء ويستغفر الله تعالى ولا عقل ولا قود عليه ولا كفارة أن أصيب أحد من المسلمين بطاعته قال وكذلك لا يأمر القليل منهم باتباع الكثر حيث لا غوث لهم ولا يحمل منهم أحدا على غير فرض القتال عليه وذلك أن يقتل الرجل الرجلين لا يحيا ونكف وإذا جملهم على ما ليس له جملهم عليه فلم يكن لأفعوله قال وانما قلت لا عقل ولا قود ولا كفارة عليه أنه جهاد على محل لهم بأنفسهم أن يقدموا فيه على ما ليس عليهم برض القتل لرجل واحد من المسلمين إلا ترى أن لا يرى ضيقا على الرجل أن يحمل على الجماعة حاسرا أو يبادر الرجل وان كان لا غلبه له مقتول لأنه قد يورث دين رسول الله صلى الله عليه وسلم وجل رجل من الانصار ما را على جماعة من المشركين يوم بدر بعد اعلان النبي صلى الله عليه وسلم عاقب دأب من الخير يقتل

(تحريم الفرائض الزحف)

قال الله تبارك وتعالى يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرين حاربون يغلبوا مائتين وقال عز وجل الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين الآية أخر ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال لما نزلت ان يكن منكم عشرين حاربون يغلبوا مائتين فكسب عليهم أن لا يفر العشرون من المائتين فأنزل الله عز وجل الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين خفف عنهم وكتب عليهم أن لا يفر مائة من المائتين (قال الشافعي) وهذا كما قال ابن عباس ان شاء الله تعالى مستغنى فمما نزل عن التأويل وقال الله تعالى اذا قتمت الذين كفروا وخفا فلا تلوهم الأدبار الآية فاذا غزا المسلمون أو غزروا فتهيأوا للقتال فلقوا ضعفهم من العدو حرم عليهم أن يولوا عنهم الامتصرون الى فئة فان كان المشركون أكثر من ضعفهم لأحبالهم أن يولوا عنهم ولا يستوجب الحفظ عندي من الله عز وجل لو ولوا عنهم الى غير التصرف للقتال والتصير الى فئة لأن ديناً أن الله عز وجل انما يوجب حفظه على من ترك فرضه وأن فرض الله عز وجل في الجهاد انما هو على أن يجاهد المسلمون ضعفهم من العدو وبأتم المسلمون أو لم يعدو على أحد من المسلمين وهم يقتدرون على الخروج اليه بلا تنقص لما خففهم من نهرهم اذا كان العدو وضعفهم وأقل قال واذا لقي المسلمون العدو فذكرهم العدو أو فروا عنهم وان لم يذكرهم بكيدة أو غيرها فولي المسلمون غير متصرفين للقتال أو تصيرين الى فئة رجوت أن لا يأتمروا ولا يخرجون والله تعالى أعلم من المأمم الابان لا يولوا العدو دبرا الا وهم ينوون أحد الامر من من التصرف الى القتال أو التصير الى فئة فان ولوا على غيرنية واحد من الامر بن خيبت أن يأتمروا وأن يجحدوا بعد تنفيرهم ومن فعل هذا منهم تقرى بالله عز وجل عما استطاع من غير بلا كفارة معلومة فيه قال ولو ولوا يردون التصرف للقتال أو التصير الى الفئة ثم أحدوا بعد نفي المقام على القرار بلا واحدة من التبتين كانوا غيبا تخمين بالتولي لمسمع النية لأحد الامرين وخفت أن يأتمروا بالنسبة الحاد ثقتان يثبتوا على القرار لا لو احسن المعنيين (١) وان بعض أهل الفقه أن يجاهد عدوا أبدا بلا عذر خفت

بصلحى تنصع زوما
غيره وشكت المرأة التي
طلقها رفاعة ثلاثا
زوجها بعدد الى النبي
صلى الله عليه وسلم
فقال انما معه مثل
هبة الثوب فقال
أتردين أن ترجعي الى
رفاعة لاني تنوق
عسلته وبنوق
عسلتك (قال الشافعي)
وجه الله فاذا أصابها
بنكاح صحيح فقيب
الخسنة في فرجها فقد
ذاقا العسلية وسواء
قوى الجماع وضعفه
لا يدخله الا بسده أو
يسدها وكان ذلك من
صبرها حق أو يجوب
بقى له قدر ما فيه تقيب
غير الخصى وسواء كل
زوج وزوجة ولو
أصابها ساقه أو مخرمة
أسه وقد أسهلها ولو
أصابها النية زوج
ذمى بنكاح صحيح
أحلها للسلم لانه
زوج ورجم النبي صلى
الله عليه وسلم يهوديين

(١) كذا في الأصل ولعله أن لا يجاهد وحرراه

عليه المآثم ولو نوى الجهاد أن يقرعنه لاولا وحسن المعنين كان خوفي عليهم المآثم أعظم ولوشهد القتال من له عذر في ترك القتال من النسيء والمرضى والارواح خفت أن يضيق على أهل القتال لانهم انما عذروا به فاذنوا تكفوه ففهم من أهله كايضا الفقيه الزين بترك الجهاد فاجاز به ففهم الزين لا يبعد بتركهم من عمل واثم وفدية قال وان شهد القتال بعد اذن له سيده كان كالارواح ما كان في اذن سيده يضيق عليه التولية لان كل من سميت من أهل القراض الذين يحجى عنهم المآثم ويصلون للقتال قال ولوشهد القتال بعد نفي راذن سيده لم يأم بالقرار على غير عينة واحسن الأمرين لانه لم يكن له القتال ولو شهد القتال مغلوب على عقله بلا سكر لم يأم بأن يولى ولوشهد مغلوب على عقله بسكر من جرفولى كان كتولية الصحيح المطلق للقتال ولوشهد القتال من لم يبلغ لم يأم بالتولية لانه من لاحد عليه ولم تكمل القراض عليه ولوشهد النساء القتال فويلن رجوت أن لا يأمن بالتولية لانه من علية الجهاد كيف كانت حاله قال وان حضر العدو للقتال فاصاب المسلمون غنمية ولم تقسم حتى ولستم طائفة فان قالوا لو اننا متصرفين لقتال او متعيزين في القشة كانت لهم سمانتهم فيما نتم بعد وان لم يكونوا مقاتلين ولادوا ولونغم المسلمون غنمية ثم لم تقسم نجست اولم تقسم حتى ولو واقرأوا أنهم ولو بقين بقوا وحسن الأمرين وادعوا أنهم بعد التولية أحد ثمانية أحد الامرين والرجعة ورجعوا لم يكن لهم غنمية لانهم تصر لهم حتى صاروا بمن عصى بالمرار وترك الدفع عنها وكانوا آخين بالترك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذ اولى القوم غير متصرفين في القشة ثم غزوا غزاة أخرى وعادوا الى تلك الغزاة فما كان فيها من غنمية شهدوها ولم يولوا بعد ما فلهم حقهم منها واذ ارجع القوم القهقري بلانية لاحد الامرين كانوا كولين لانه انما ايدى التصريم الهزيع عن الشركين واذ غزا القوم نهضت دوابهم لم يكن لهم عذر بأن يولوا وان ذهب السلاح والدواب وكانوا يجدون شيئا يدفعون به من جحار أو خشب أو غيرها وكذلك ان لم يجدوا من هذا شيئا فاجب الي أن يولوا فان فعلوا احببت أن يجمعوا مع النفل على أن يكونوا متصرفين للقتال او متعيزين في القشة ولا يبين أن يأعوا لانهم من لا يقدر في هذه الحالة على شيء يدفع به عن نفسه واحب في هذا كله ان لا يولى أحد بحال الا متصرفا للقتال او متعيزا في القشة ولوغزا المشركون بلاد المسلمين كلن تولية المسلمين عنهم كتوليةهم وغزاهم المسلمون اذا كانوا نازلين لهم عليهم أن يبرزوا اليهم قال ولا يضيق على المسلمين أن يقصنوا من العدو في بلاد العدو وبلاد الاسلام وان كانوا قاهرين للعدو فيما يرون اذنا ظنون ذلك أريد في قوتهم ما لم يكن العدو تناول من المسلمين أو أموالهم شيئا في حصنهم عنهم فاذا كان واحدا من المعنين ضررا على المسلمين ضاق عليهم أن يمكنهم ان يبرزوا في قتلهم أو يفضلوا عنهم فاما اذا كان العدو قاهرين فلا بأس أن يقصنوا الى أن يأتيهم ممددا وتحدث لهم قوت وان وفي عليهم فلا بأس أن يولوا عن العدو ما لم يتقواهم والعدو لان انتهى انما هو في التولية بعد اللقاء (قال الشافعي) رحمه الله والصرف للقتال الاستطاعة ان يمكن المستطرد الكرق في حال ما كان الامكان والتصير الى القشة ببلاد العدو أو ببلاد الاسلام بعد ذلك أقرب انما يأم في التولية لمن لم ينو واحدا من المعنين . أخبرنا ابن عينة عن يزيد بن أبي داود عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عرقال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فقلوا العدو ففاس الناس حيلة ففاننا لينة وقتنا باها فقلنا برسول الله نحن الزارون قال أنتم العكارون وانافتمكم . أخبرنا ابن عينة عن ابن أبي نجيع عن مجاهد أن عربن الخطاب رضى الله عنه قال انافتم كل مسلم

(في اظهره دين التي صلى الله عليه وسلم على الأديان)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره

تريبا ولا يرجمس الا
محسنا قال ولو كانت
الاصابة بعد ردة
أحدهما ثم رجع المرتد
منها لم يحلها الاصابة
لانها محرمة في تلك
الحال (قال المزني)
لا معنى لرجوع المرتد
منها عنده فيصح
النكاح بينهما الا في
قد أحلتها اصابته اياها
للزواج قبله فان كانت
غير مدخول بها فقد
انفسح النكاح في قوله
ولهامه مثلها بالاصابة
وان كانت مدخولا
بها فقد أحلتها اصابته
اياها قبل الرد فكيف
لا يحلها فتفهم (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
ذكرت أنها نكحت
نكاحا صحيحا واميت
ولا نعلم حلتها وان وقع
في قلبه أنها كاذبة
فالزوج أن لا يفصل

(باب الإيلاء)

(مختصر من الجامع
من كتاب الإيلاء قديم)

المشركون » أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا هلك كسري هلك كسري بعده وإذا هلك كسري فلا يقصر بعده الذي يقصر بعده لا يتفق كثرهما في سبيل الله (قال الشافعي) لما أتى كسري بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من رقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عرق ملكه (قال الشافعي) وحفظنا أن كسراً كرم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ووضع في سلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم ثبت ملكه (قال الشافعي) وحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس قتيح فارس والشام فأغزى أبو بكر الشامي ثم من قصه القول رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتح بعضها ثم قصفها في زمان عمر وفتح العراق وفارس (قال الشافعي) فقد أظهر الله عز وجل دينه الذي بعث به رسوله صلى الله عليه وسلم على الأديان بأن أبا لكل من سمعه أنه الحق وما نالقه من الأديان باطل وأظهره بأن جاع الشرك دينان دين أهل الكتاب ودين الأئمة فقهر رسول الله صلى الله عليه وسلم الأئمة حتى دأوا بالاسلام طوعاً وكرها وقتل من أهل الكتاب وسي حتى دان بعضهم بالاسلام وأعطى بعض الجز بقصاغر بن وجرى عليهم حكمه صلى الله عليه وسلم وهذا ظهور الدين كله قال وقد يقال يظهر الله عز وجل دينه على الأديان حتى لا يدين الله عز وجل إلا به وذلك حتى شاء الله تعالى (قال الشافعي) وكانت غرض من كتاب الشام تبياناً لكثير ما عايناهم من الشام والعراق قال فلما دخلت في الاسلام مع خلاف ملك الشام والعراق لاهل الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا هلك كسري فلا كسري بعده (قال الشافعي) فلم يكن بأرض العراق كسري بعده ثبت له أمر بعده قال وإذا هلك كسري فلا يقصر بعده فلم يكن بأرض الشام يقصر بعده وأما قوله وكان كما قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقطع الله الأكرسة عن العراق وفارس وقصر ومن قام بالأمر بعده عن الشام (قال الشافعي) قال النبي صلى الله عليه وسلم في كسري عرق ملكه فلم يبق إلا كسري فملك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال في قصير ثبت ملكه فثبت له ملك ببلاد الروم إلى اليوم وتحتى ملكه عن الشام وكل هذا أمر يصدق بعضه بعضاً

(الأصل فمن توخا الجزية منه ومن لا توخا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعث الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم عكة وهي بلاد قومه وقومه أميون وكذلك من كان حولهم من بلاد العرب ولم يكن فيهم من الجهم الاموال أو أعباء وبجنازاً ومن لا يدكر قال الله تبارك وتعالى هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ولم يكن من الناس أحد في أول ما بعث أعدياً من عوام قومه ومن حولهم وفرض الله عز وجل عليه جهادهم فقال وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فقبل فيه فتنة شرك ويكون الدين كله واحداً وقال في قوم كان بينه وبينهم شيء فإذا انسحق الأشهر الحرم وقتلوا المشركين حيث وجدوهم وخذوهم واحصروهم الآية مع نظائر لها في القرآن . أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا لا اله الا الله فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقهم وحسابهم على الله . أخبرنا سفيان بن عبد الملك بن نوفل بن مساحق عن أبي عصام المزني عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية قال إن رأيتم مسجداً أو مسجراً مؤذناً فلا تقتلوا أحداً . أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمريت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا لا اله الا الله فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقهم

وجديد والاملاء وما دخل فيه من الاماني على مسائل مالك ومن مسائل ابن القاسم من ابا حنيفة الطلاق وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى للذين يقولون من فاشهم تربص أربعة أشهر الآية في ذلك دلالة والله أعلم على أن لا سبيل على المسئول لأمره حتى يضي أربعة أشهر كما لو ائناح بها أو ضمن شيئاً إلى أربعة أشهر لم يكن عليه سبيل حتى يضي الاجل وقال سليمان بن يسار أدركت بضعة عشر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يوقف المولى وكان على عثمان وعائشة وابن عمر وسليمان بن يسار يوقفون المولى (قال) والمولى من حلف بين يمينه بها كفارة ومن

عليه وسلم الجزية يمتن أكيد دومة وهو رجل يقال من غسان أومن كنتموا أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية يمتن خمسة أهل اليمن وطائفة عرب ومن أهل بخران وفهم عبر عبد ذلك على ما وصفت من أن الإسلام لم يكن وهم أهل أوثان بل دانت دين أهل الكتاب تخلفين دين أهل الأوثان وكان في هذا دليل على أن الجزية ليست على النسبة عما هي على الدين وكان أهل الكتاب المشهور عند العامة أهل التوراة من اليهود والنصارى وكانوا من بني إسرائيل وأخطأ بأن الله عز وجل أزال كتابا غير التوراة إلا أنجيل والفرقان قال الله عز وجل ألم ينأ جافى حصف موسى وأبراهيم الذي وفي فأخبر أن لآبراهم حصفا وقال تبارك وتعالى وهن في زبر الأولين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت الجحوس يدينون غدر بن أهل الأوثان ويخالفون أهل الكتاب من اليهود والنصارى في بعض دينهم وكان أهل الجحوس يدينون غدر بن أهل الجحوس في بعض دينهم وكان الجحوس بطرف من الأرض لا يعرف السلف من أهل الجحوس من دينهم ما يعرفون من دين النصارى واليهود حتى عرفوه وكانوا والله تعالى أعلم أهل كتاب يجمعهم اسم إنهم أهل كتاب سمع اليهود والنصارى أخبرنا ابن عيينة عن أبي عبد الله عن ابن زيان عن أنس بن حاصم قال قال فرعون بن نوح الأحمسي علام تؤخذ الجزية من الجحوس ويسوا بأهل كتاب فقام إليه المستور دفأ أخذ عليه وقال يا عبد الله طعن على أبي بكر وعلى أسير المؤمنين يعني عليا وقد أخذوا منهم الجزية فذهب به إلى القصر فخرج على علمه ما قتل اليلد خلسا في نخل القصر فقال على رضي الله تعالى عنه أأعلم الناس بالجحوس كان لهم علم بعلونه وكتاب يدرسونه وأعلم كلهم سكر موقع على ابنه وأخته فأطلع عليه بعض أهل مملكته فلما صمخا أن يقيموا عليه الحد فاستع منهم فدعا أهل مملكته لما أتوه قال بعلونه دنا خبرا من دين آدم وقد كان آدم يتكلم فيه بالله وأعلى دين آدم ما رغب بكم عن دينه فتابعوه وقالوا الذين خلفوه حتى قتلوه فأصموا ودا سري على كتابهم فرغم من بين أظهرهم وذهب العلم الذي في صدورهم فهم أهل كتاب وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر منهم الجزية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما روى عن علي من هذا دليل على ما وصفت أن الجحوس أهل كتاب ودليل أن عليا كرم الله وجهه ما أخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ الجزية منهم إلا وهم أهل كتاب ولا من بعدهم فلو كان يجوز أخذ الجزية من غير أهل الكتاب لقال على الجزية تؤخذ منهم كانوا أهل كتاب أو لم يكونوا أهل ولم أعلم من سلف من المسلمين أحدا أحاز أن يؤخذ الجزية من غير أهل الكتاب أخبرني فلان بن عيينة عن عمرو أنه سمع بحالة يقول ولم يكن عمر أخذ الجزية من الجحوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من الجحوس أهل حجر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث بحالة متصل بآب لانه أدرك عمر وكان رجلا في زمانه كاتبه له وحديث نصر بن عاصم عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم متصل بآب لانه أدرك عمر وكان رجلا في زمانه حديث الحجاز حديثان منقطعان بأخذ الجزية من الجحوس أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر ابن الخطاب ذكر له الجحوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أشهد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ستواهم أهل الكتاب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن كان ثابنا فنفي في أخذ الجزية لآهم أهل كتاب لانه يقال إذا مال ستواهم ستواهم أهل الكتاب والله تعالى أعلم في أن تتكلم سواهم ونؤكل ذبايحهم قال ولأودا جميع للمشركين غير أهل الكتاب فقال والله تعالى أعلم ستواهم جميع المشركين سنة أهل الكتاب ولكن لما قال ستواهم فقد خصهم وإذا خصهم فغيرهم بخلاف ولا يتجمله لهم إلا غير أهل الكتاب أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من الجحوس البصريين وأن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أخذها من البربر (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز أن يسأل عمر عن الجحوس ويقول ما أدري كيف أصنع سهم وهو يجوز عنده أن يؤخذ الجزية من جميع المشركين

أنشبه بجاني العلم والهم
أعلم (قال السافقي)
رحم الله ولوقال والله
بأناسه! أولاً بأضلع
ولا أسعد! أما أنشبه
فذا فان أراد جافاهو
مول وان لم يرد فقير
سول في الحكم ولوقال
والله لأجامع في درك
فهو محسن ولوقال والله
لا يجمع رأسي ورأسك
نبي! وألا سوانك أو
تطوين غيتي عنك
أوما أنشبه هذا فلا يكون
بل لك موليا الآن يرد
جاءا ولوقال والله يطولن
زك لي جماعك فان غنى
أكرم من أربعة أشهر
فهو مول ولوقال والله
ذا أقربك خمسة أشهر
ثم قال اذا مضت خمسة
أشهر فوالله لا أقربك
سنة فوقف في الأولى
فطلق ثم رجع فانما
مضت أربع أشهر
بعد رحبته وبعد خمسة
أشهر وقف فان كانت
رحبته في وقت لم يبق
عليه فممن السنة

لا يسأل عما يعلم أنه حائز له ولكنه سأل عن الجحوس اذ لم يعرف من كتابهم ما عرف من كتاب اليهود والنصارى حتى أخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بأخذه الخنزيرة وأمره بأخذ الخنزيرة منهم فبينه وفي كل ما حكيت ما يدل على أنه لا يسهو أخذ الخنزيرة ممن غير أهل الكتاب

(١) تصريح من تؤخذ منه الخنزيرة من أهل الأوثان

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي فكل من دان ودا ن أو دا ن بنفسه وان لم يدن آ داو د بن أهل الكتاب أي كتاب كان قبل زول الفرقان وخالف د بن أهل الأوثان قبل زول الفرقان فهو خارج من أهل الأوثان وعلى الإمام إذا أعطاه الخنزيرة وهو صائر أن يقبلها منه عربيا كان أو عجميا وكل من دخل عليه الاسلام ولا دين من أهل الكتاب فليس بالإمام أن يأخذ منه الخنزيرة وعليه أن يقتله حتى يقر على دينه أو يتحدث أن يدين دين أهل الكتاب فليس بالإمام أن يأخذ منه الخنزيرة وعليه أن يقتله حتى يقر على دينه أهل الأوثان حتى يسلموا قال واى مشرك ما كان إذا لم يسع أهل دينه دين أهل الكتاب فهو كهل الأوثان وذلك مثل أن يعبد الصنم وماه تحسن من شيء ومن يعطل ومن في معناه ومن غزا المسلمون ممن يجهلون دينه مذكروا وهم أهل الكتاب (١) فهم أهل كتاب مشركوا في دناوهم وآ داوهم فاذكروا أن ذلك قبل زول الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ما لوهم أن يعلموا غير ما قالوا وان علموا بدينه تقوم عليهم لم يأخذوا منهم الخنزيرة ولم يسعهم حتى يسلموا أو يشكروا أو يداووا به أو يقر بعضهم أنه لم يدن ولم يدن آ داو د بن أهل الكتاب الا في وقت ذكره ولم يعلم أنه لم يدن على رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرناهم على دينهم وأخذ منهم الخنزيرة ولا يكون للإمام أخذها إلا أن يقول أخذها منكم حتى أعلم أن لم تدنوا أو كرهنا الدين الابدود ولله صلى الله عليه وسلم ولم دنا غلبه وأخذها منكم فيما تحب ونبت الحكم فاما ان لم يداووا ما نقتلوا (٢) فاذ أخبرنا من الدسأ لوامتهم قروا بعد ولا فاقبوا التاعلى هؤلاء الذين أخذت منهم الخنزيرة بغيرهم أن لم يدنوا دين أهل الكتاب بحال الابدود ول الفرقان وان شهد هؤلاء انظر المسلمون أو لا ان منهم على جماعةهم أنه يرد من أهل الكتاب الا في وقت كذا وان آدابهم كانوا يدينون دين أهل الكتاب نبت الى بن باع منهم ولم يدن دين أهل الكتاب الا في وقت كذا وكان ذلك بعد زول الفرقان قال ولم يبدأ في صد ادهم ان كان آ داوهم أو داو بن أهل الكتاب قبل زول الفرقان ولو أن هؤلاء انصرف الصدول شهدوا على أنفسهم أنهم لم يكونوا داو بن أهل الكتاب الابدود والفرقان كان اقرارا منهم على أنفسهم لا يجعله شهادة على غيرهم ولا أمل الله على أنفسهم إلا أن يشوهوا عليه أن الفرقان نزل ولا يدن دين أهل الكتاب فاذ اعلوا ما قبل من دنا نة ولو لم يكن آ داوهم من أهل الكتاب لانه لا يكون دينه دين آ باه اذا بلغ اغا يكون قرا على دين آ باه ما لم يبلغ فلو شهدوا أن ارحل من ما على دين أهل الكتاب هو دا ن وأصرسا ولا بان بلغ خالف د بن أهل الكتاب بوا ن سهر ونزل الفرقان واه انتك الحال بلغ الصبر ودا ن دين أهل الكتاب وعاد البائع فدمس ما نبت لار ما ن اغد لانه كان يقر على دين آ به ولم يبدأ بعد البلوغ دنا غيره ولا أخذها من الكبير الذي نزل الفرقان وهو على دين غير من أهل الكتاب

(٢) من تزعم عنه الخنزيرة

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى فاتوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا هم يرعون الله ورسوله ولا يبسون دين الحق من الذين أووا إلى الكتاب حتى يعطوا الخنزيرة عنهم صاعرون قال فكان يشا

(١) قوله فهم أهل كتاب الله زان من لتاسع وتامل فان الجواب ما بعده وحرد (٢) وهو ولنا أخبرنا الخ لم يدن كره الجواب رمله يبدأ لهم وامل

الاربعة أشهر أو أقل لم يوقف لاني أجعل له أربعة أشهر من يوم يحل له الفرج وان قال ان فربك فعل صوم هذا الشهر كله لم يكن مولى كما لو قال فعل صوم يوم أمس ولو أصابهم فبقى عليه من الشهر شيء كانت عليه كفارة أو صوم ما بقى ولو قال ان فربك فانت طالق ثلاثا وقت فان فاه وغابت الحشفة طلقت ثلاثا فاذا أخرجه ثم ادخله بعد فطسه مهر مثلها وان أي أن بني مطلق عليه واحدة فان راجع فله أربعة أشهر من يوم راجع ثم هكذا حتى يفضى طلاق ذلك الملك ثلاثا ولو قال أنت على حرام يد تحررهما بلا طلاق أو العين بصرهما فليس يحول لان التحريم شيء حكم فيه بكفارة اذا لم يقع به طلاق كما لا يكون

بصلحهم هذا فان سال أحد من تؤخذ منه الجزية أن يعطيها ويجري عليه الحكم على أن ترك يدخل الحرم بحال فليس الامام أن يقبل منه على ذلك شيئا ولأن يدع شركا ناطا الحرم بحال من الحالات طيبا كان أو شائعا فبأنه لا يغيره لقصر يوم الله عز وجل دخول المشركين المسجد الحرام وبعد تحريم رسوله ذلك وان سال من تؤخذ منه الجزية أن يعطيها ويجري عليه الحكم على أن دكن الحجاز لا يمكن ذلك له والحجاز مكة والمدنة والبياهة وبحال فيها كهلان تركهم بسكنى الحجاز منسوخ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم استقى على أهل خيبر حين عاملهم فقال أفر كما أفركم الله ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأهلهم من الحجاز ولا يجوز صلح ذي على أن يسكن الحجاز بحال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب إلى أن لا يدخل الحجاز مشركا بحال ما وصفت من أمر النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا سني أن يجرم أن يجرى بالحجاز ما لا يقيم للمدينة أكر من ثلاث لئلا يذلل فاهم سافر لانه فيحتمل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأهلهم عنها أن لا يسكنوها ويحتمل لو ثبت عنه لا يقين ديان بأرض العرب لا يقين ديان بمقامات ولولا أن عروى انطرح أهل النمة لما ثبت تسليم أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم على عمل ما رأى عمر من أهل من قدم من أهل النمة تاجر ثلاث لا يقيم فيها بعد ذلك لرب أن لا يصلحوا بدخولها بكل حال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يتخذ ذي شيأ من الحجاز دارا ولا يصلح على دخوله لاجتماع ان صلح أخبرنا يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب (١) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا أذن لهم أن يدخلوا الحجاز فذهب لهم ما مال أو عرض لهم ما شغل قبل لهم وكواهم من شتم من المسلمين وأخرجوا ولا يقضون بها أكثر من ثلاث وأمانة فلا يدخل الحرم أحد منهم بحال أبا كان لهم بها مال أولم يكن وإن غفل عن رجل منهم فدخلها فرض أخرج جريضا أو مات أخر جسيما ولا بدفن بها وإن مات منهم ميت نفسه ميتة من حيث يموت أو مرض فكان لا يطبق أن يحمل الا بتلف عليه أو زبادة في مرضه ترك حتى يطبق الحلق ثم يحمل قال وإن صالح الامام أحد من أهل النمة على شيء يأخذ في السنة منهم مما قلنا لا يجوز الصلح عليه على أن يدفعوا اليه شيئا فيقبض ما حمل عليهم فلا يرد شيئا لانه ودوقه بما كان ينسوه وينه عن عمل بعضهم في نصف السنة نذرا اليهم مكانه وأعلم أن صلحهم لا يجوز وقال ان رضي صلحا يجوز جسدته لكم وإن لم رضوه أخذت منكم ما وحب عليكم وهو نصف ما صالحكم عليه في السنة لانه قد تم لكم ونفذ السكم وإن كانوا صلحوا على أن سلفوا شيئا لستين رد عليهم ما صالحوه عليه الا بعد ما استحق مقامهم ونذالهم ولم أعلم أحدا على أحد من أهل النمة من اليمن وقد كانت ههنا فو ليست بحجاز فلا يحملها أحد من اليمن ولا بأس أن يصلحهم على مقامهم باليمن فامساك البلدان ما خلا الحجاز فلا بأس أن يصلحوا على المقام بها فإذا وقع ذي حق بالحجاز وكله ولم أحب أن يدخلها بحال ولا يدخلها لمنعه لأهلها ولا غير ذلك من أسباب الدخول كصارة يعلو منها شيئا ولا كراهية كرسى ولا غيره (٢) فإن أمر بالجلالة من موضع فقد منع من الموضع الذي أحل منه وهذا اذا حمل فليس في النفس منه شيء وإذا كان هذا هكذا فلا تبيين أن يعموا ركوب بحر الحجاز ويحتون المقام في سوا حله وكذلك كانت في بحر الحجاز جزائر وبحال تسكن من سواها لانه ليس أمر الحجاز وإذا دخل الحجاز منهم رد إلى هذه الحالة فإن كان تقدم إليه أذن وأخرج وإن لم يكن تقدم إليه لم يؤذ وأخرج وإن عاد أذن وإن مات منهم ميت في هذه الحال بمكة أخرجه منها وأخرج من الحرم تدفن في الحلق ولا بد من في الحرم بحال لان الله عز وجل قضى أن لا يقرب مشركا المسجد الحرام ولأن أخرج من الحرم ولودفن بها تبش ما لم يتقطع وإن مات بالحجاز من بها وإن

(١) قد بس في الاصل لما اخذت (٢) وقوله فإن أمر بالجلالة المراد بالامر نأ بالجلالة من الحجاز وهذا يقتضي للنعم من الالفة به وتأمل

يكن موليا لاهل القصد
تقطعه قبل أربعة
أشهر إلا أن يريد أكثر
من أربعة أشهر (قال
الزنى رحمه الله) هذا
أولى بقوله لأن أصله
أن كل عيسى منعت
الحرام بكل حال أكثر
من أربعة أشهر إلا أن
يبحث فهو ممول وقوله
حتى يشاء فلان فليس
يجوز حتى يموت فسلان
(قال الزنى) وهذا مثل
قوله حتى يقدم
فلان أو يموت سواء
في القياس وكذلك حتى
تقطعي ولأن اذا
أمكن القطاع في أربعة
أشهر ولو قال حتى
تحبلى فليس يجوز (قال
الزنى) رحمه الله هذا
مثل قوله حتى يقدم
فلان أو يشاء فسلان
لانه قد يقدم ويشاء
قبل أربعة أشهر فلا
يكون موليا (قال الزنى)
رحمة الله عليه وأما
قوله حتى تحبلى فهو
مول بكل حال كقوله

مرض في الحصرم أخرج فان مرض بالجلز عجل بالانحراج حتى يكون محتلا للسفر فان احتمله أخرج
قال وقد وصفت مقدمهم بالاصابات بالجلز فيما يؤخذ منهم وأسأل الله التوفيق وأحب إلى أن لا يتركوا
بالجلز بحال تصابة ولا غيرها

(حكم الجزية)

حسنى أموت أنا وهو
كعبه والله لا أطرك
أبداهم مول من حين
حلف (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ولو
قال والله لا أفربك أن
شئت فسمت في المجلس
فهو مول قال ولا يلازم
في الغضب والرضا سواء
لما تكون البيعة في
الغضب والرضا سواء
وقد أزل الله تعالى
الايلاء مطلقا ولو قال
والله لا أقر بك حتى
أخرجك من هذا البلد
لم يكن موبلا لأنه قد
يقدر على أن يخرجها
قبل انقضاء الاربعة
الشهر ولا يجبر على
انحراجها

(باب الايلاء من نسوة)

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ولو قال اربع
نسوة والله لا أقر بك
فهو مول من كلهن
بوصف لكل واحدة
منهن ولذا صاب واحدة
أو ثنتين خرجتا من حكم

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وكان معقولا أن الجزية متى يؤخذ في أوقات
وكانت الجزية بمقتضى القليل والكثير (قال الشافعي) وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم الميعن عن الله عز
وجل معنى ما أراد فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم جزية أهل اليمن دينار في كل سنة وأقبلته من المعافى
وهي الثياب وكذلك يرى أنه أخذ من أهل أيلة ومن نصارى مكة دينار عن كل إنسان قال وأخذ الجزية بمن
أهل تحران فيها كسوة ولا أدري ما عاينها أخذ منهم وقد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين ومن أهل الفقه
من أهل تحران يذكرون قيمة ما أخذ من كل واحد كثيرين ديناروا أخذها من أكيدر ومن بجور الصرين
لا أدري كم غايمة ما أخذ منهم ولم أعلم أحدا قد حكي عنه أنه أخذ من أحد أقل من دينار أخبرنا إبراهيم
ابن محمد قال أخبرني اسمعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل
اليمن أن على كل إنسان منك دينار أو قبضة من المعافى يعني أهل الفقه منهم أخبرني مطرف بن مازن
وهشام بن يوسف باسناد لا أحفظه غير أنه حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض على أهل النعمين أهل
اليمن دينار كل سنة قلت لمطرف بن مازن قتاله يقال وعلى النساء أيضا فقال ليس أن النبي صلى الله عليه وسلم
أخذ من النساء ثابعا عندنا (قال الشافعي) وصالت محمد بن خالد وعبد الله بن عمرو بن مسلم وعذمت علماء
أهل اليمن فكل حكي عن عدم مضواقهم كلهم فقامت صلح النبي صلى الله عليه وسلم لهم كل لاهل ذمة
اليمن على دينار كل سنة ولا يشترط أن النساء كن فحين يؤخذ منه الجزية وقاب عامتهم ولم يأخذ من زرعهم
وقد كانت لهم الزروع ولا من مواشيهم شيا علماء وقال في بعضهم قد جاءنا بعض الولدان فقمم زرعهم
أراد أدها فأنكر ذلك عليه وكل من وصفت أخبرني أن علم ذمة أهل اليمن من غير (قال الشافعي) سألت
عبدا كثيرا من ذمة أهل اليمن مفترقين في بلدان اليمن فكلهم أثبت لي لا يختلف قولهم أن معادنا أخذ منهم
دينارا على كل بالغ وسوا البالغ الحالم قالوا كان في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم مع معاذان على كل حالم
دينارا . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحورث أبا الياسد أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصارى مكة يقال
له موهب دينار كل سنة وأن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصارى أيلة ثلثمائة دينار كل سنة وأن
يضيفوا من مريمهم من المسلمين ثلاث ولا يشترط مسلم . أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحورث أبا الياسد أنهم كانوا
ويشترط ثلثمائة فضرب النبي صلى الله عليه وسلم ومثله ثلثمائة دينار كل سنة (قال الشافعي) فإذا علم بجور
أن يؤخذ منه الجزية إلى الجزية يعلى ما يجوز ومنه دينار عن نفسه كل سنة لم يجوز للأمام لا قوله منه وإن
زاد على دينار ما بلغ الزيادة قات أو توت جاز للأمام أخذها منه لأن اشتراط النبي صلى الله عليه وسلم
على نصارى أيلة في كل سنة دينار على كل واحد والضايف زائد على الديار وسواء عصر البالغين من أهل
الذمة وموسرهم بالغ ما بلغ يسره لأنه لا نافع له إذا صام أهل اليمن وهم عدد كثير على دينار على المتخلف في كل سنة
أن منهم المصير لم يضع عتق أو فقه المورق فربز عليه فن عرض ديناراموسرا كان أو عصر قبل منه وإن
عرض أقل منه لم يعقل منه لأن من صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم لم نعلم صالحا على أقل من دينار قال
قال دينار أقل ما يقبل من أهل الذمة وعليه أن لا يؤخذ منه من كل واحد منهم وإن لم يرضاه ولا يشاء يعطيه
من ماله فان ساءل السلطان أحدا يمن بجور أخذ الجزية منه وهو يعصى عليه على الأبد على أقل من دينار
أو على أن يضع عن عصر من أهل دينه الجزية أو على أن يفتق عليهم من بيت المال فالصالح حاسد وليس له أن

الإبلاء وبوقفة الباقين
حتى ينفى أو يطلق ولا
حش عليه حتى يصيب
الاربعة الألف حلف
عليهن كلهن ولوطلق
منهن ثلاثا كان مولى
من الباقية لأنه لو جاءها
والألف طلق حش ولو
ماتت أحداهن سقط
عنه الإبلاء لأنه يجامع
البواقي ولا يحش (قال
المرزقي) أصل قوله إن كل
عين تمتع الجماع بكل
حال فهو بها مول وقد
زعم أنه مولى من الرابعة
الباقية ولو وطئها
وحداهما حش فكيف
يكون منها مولى ثم ين
ذلك بقوله لو ماتت
أحداهن سقط عنه
الإبلاء والقياس أنه
لا إبلاء عليه حتى يطل
ثلاثا يكون مولى من
الرابعة لأنه لا يقدر أن
يطأها الا حش وهذا
بقوله أولى (قال الشافعي)
رحم الله تعالى ولو كان
قال والله لا أقرب واحدة
منهن وهو يريد من

ياخذ من أحد منهم إلا ما صلحه عليه إن مضت مدة بعد الصلح وجب عليه بشرط شيئا وعليه أن ينفذ
الهم حتى يصلحوه صلحا جازيا وإن صلحوه صلحا جازيا على دينار أو أكثر فاعسر وأحدهم بخرته قال السلطان
غريم من الغرماء ليس بأحق بماله من غرمائه ولا غرماء منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن غلبه
لأهل دينه قبل أن يحول الحول عليه ضرب مع غرمائه بمصلحة خريته لمصلحة عليه من الحول وإن قضاه
الجزية دون غرمائه كان له ما لم يستعد عليه غرماء أو ما بعضهم وإذا استعدى عليه بعضهم فليس أن يأخذ
خريته دونهم لأن عليه حين استعدى عليه أن يقف ماله إذا أقر به أو ثبت عليه بينة فإن لم يستعد عليه
كان له أخذ خريته منه دونهم لأنه لم يثبت عليه حتى عنده حين أخذ خريته وإن صالح أحداهن من أهل الذمة
على ما يجوز له فغالب الذي عليه أخذ حقه من ماله وإن كان غائبا إذا علم حياته وإن لم يعلم حياته سأل وكيله
ومن يقوم بماله عن حياته فإن قالوا مات وقف ماله وأخذ ما استحق فمالي يوم يقولون مات فإن قالوا حش
وقف ماله الآن يعطو مستطوعين الجزية ولا يكون له أخذها من ماله وهو لا يعلم حياته الآن يعطوها ياها
مستطوعين أو يكون يعلم ورثته كلهم وأن لا ورثته غيرهم وأن يكونوا بالثقلين يجوز أمرهم في ما لهم فبيز
عليهم إقرارهم على أنفسهم لأنه إن مات فهو ما لهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخذ الجزية من
ماله لستين ثم ثبت عنده أنه مات قبلها مائة حصة ما لم يستحق وكان عليه أن يخاص الغرماء أن كان ما يصيبه
إذا خاصهم في الجزية على ما أقل مما أخذ رده عنهم وإن كان ورثته بالثقلين حازي الأمر فقالوا مات أس
وشهد هو داه مات عام أول فسال الورثة الوالي أن يردهم بخرته سنة لم يكن على الوالي أن يردها عنهم
لأنهم يكذبون الشهود بسقوط الجزية عنه بالموت ولو جاءه نوارتان صدق أحدهما الشهود وكذبهم الآخر
فكانا كرجلين شهدا رجلان بحقين فصدقهما أحدهما ولم يصدقهما الآخر فمضوا شهدتهما الذي
صدقهما وترد ذلك كذبهما وكان على الإمام أن يرده نصف الدينار على الوالي الذي صدق الشهود ولا يرد
على الذي كذب الشهود (قال الشافعي) وإن أخذ الجزية من أحد من أهلها فافتقر كان الإمام غريبا
من الغرماء ولم يكن أن ينفق من مال الله عز وجل على فقير من أهل الذمة لأن مال الله عز وجل ثلاثة أصناف
الصدقات فهي لأهلها الذين سعى الله عز وجل في سورة برائة والنفق فلا هؤلاء الذين سعى الله عز وجل في سورة
الحشر والغنيمة فلا أهلها الذين حضروها وأهل الخمس المسلمين في الأنفال وكل هؤلاء مسلم حرام على الإمام
والله تعالى إعلان يأخذ من حق أحد من المسلمين فيعطيه مسلما غيره فكيف يذم لم يجعل الله نارلا وتعالى
له فيما تطول به على المسلمين نصيبا ألا ترى أن الذي منهم عوت فلا يكون له وارث فيكون ماله للمسلمين دون
أهل الذمة لأن الله عز وجل أنعم على المسلمين بنصوهم مالم يكونوا ينفقونه قبل بنحويهم وبأموال المتركين
فياؤغنية (قال الشافعي) ويروون أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل على نصارى أيلة خرية دينار على كل
إنسان وضياقة من مزرهم المسلمين وثلاثين دينارا (قال الشافعي) فإن بدل أهل الذمة كثر من
دينار بألفا ما بلغ كان لا يزيد أحب إلى ولم يحرم على الإمام مما زادوا شئ وقد صالح عمر أهل الشام على أربعة
دنانير وضياقة أخبرنا مالك عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب ضرب الجزية على
أهل الذهب أربعة دنانير وسبع ذلك أرواق المسلمين وضياقة ثلاثة أيام (قال الشافعي) وقد روى أن عمر ضرب
على أهل الورق ثمانية دنانير وعلى أهل البسر وعلى أهل الأصوات أربعة وعشرين وعلى من دونهم
اثنى عشر درهما وهذا في الدرهم أشبه بذهب عسر بأنه عدل الدرهم في الدية اثني عشر درهما دينار
• أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي إسحق عن حذيفة بن مضار أن عمر بن الخطاب فرض على أهل السواد ضياقة
يوم وليه لثمن جسيمه عرض أو طرأ نفق من ماله (قال الشافعي) وحديث أسلم ضياقة ثلاثة أيام أشبهه لأن

رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الضافة ثلاثاً وقد يكون جعلها على قوم ثلاثاً وعلى قوم يوماً وليلة ولم يجعل على آخره ضافة كما يختلف صلحهم فلا يرد بعض الحديث بعضاً

﴿بلاد العنوة﴾

(قال الشافعي) وإذا ظهر الإمام على بلاد أهل الحرب وفقى عنها أهلها وأظهر على بلاد وقهر أهلها ولم يكن بين بلاد الحرب التي ظهر عليها وبين بلاد الإسلام مشركاً أو كان بينهم وبينهم شركون لا يعتنقون أهل الحرب الذين ظفروا على بلادهم وكان قاهر المني بقي محصوراً ومناظره وإن لم يكن محصوراً فسأله أولئك من العدو أن يدع لهم أموالهم على شيء يأخذ منهم فيها أو مناظر أو أكثر لم يكن ذلك له لأنها قد صارت بلاد المسلمين وملاكهم ولم يحزله إلا اسمها بين أظهرهم كالحصن رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير فانه ظهر عليها وهو في عدد المشركين من أهلها أكثر منهم وقرباً مشركون من العرب غير يهود وقد أرادوا منهم منه فلما بان له أنه قاهر قسم أموالهم كما يقسم ما حرق في بلاد الملجدين ونحوها وسألوهم حصصون منهم له شوكه ثابتة ثمان يؤمنهم ولا سي دارهم فأعطاهم ذلك لأنه لا يظهر على الحصون ومن فيها فكلها المسلمون ولم يعطهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فيما أظهر عليهم من الأموال انذراً أن لا قوة بهم على أن يبرزوا عن الحصون لمنع الأموال وكذلك لم يعطهم ذلك في حصن ظهر فيه بصفية فتحي وأختها وصارت في يديه لأنه ظهر عليه كما ظهر على الأموال ولم يكن لهم قوة على منعه إياه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل ما ظهر عليه من قليل أموال المشركين أو كثيره أرضاً وداراً وغيره لا يختلف لأنه غنيمه فوجع الله عز وجل في الغنيمه أن تحبس وقد ين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الاربعة الانجاس لمن أوجب عليه: بانته لوالركاب وان ظهر المسلمون على طرف من أطراف المشركين حتى يكون بهم قوة على منعه من المشركين وإن لم ينالوا المشركين فهو بلد عنوة يجب عليه قسمه وقسم أربعة أنجاسه بين من أوجب عليه بخيل وركبان كان فيه حمارة أو كانت لأرضه قيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما وصفت أنه يجب قسمه لأن تركه الإمام ولم يقسمه فوققه للمسلمين وأتركه لأهلهم دحك الإمام فيه لأنه مختلف للكب ثم السنة معاً فان قيل فأن ذكر ذلك في الكتاب قبل قال الله عز وجل واعلموا أن غنيمتكم من شيء فإن لله نسجه وللرسول الآية وقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الاربعة الانجاس على من أوجب عليه بالخيل والركاب من كل ما أوجب عليه من أرض أو مائة أو مائة وأربعاً تركها لأهلها اتسع أهلها بجميع ما كان في أيديهم من غنيمتها فاستخرج من أيديهم وحمل أجورهم فمما قاموا عليه فيها وكان لأهلها أن يتبعوا الإمام بكل ما واثق فيها لأنها أموالهم أي أنها قال وإن ظهر الإمام على بلاد عنوة فغصصها ثم سأل أهل الاربعة الانجاس ترك حقوقهم منها فأعطوه ذلك طيبة أو أسفه فله قبوله أن أعطوه إياه فضعه حيث يرى فان تركوه كلفه على المسلمين إلا بئس أن يقبله من أهله وغير أهله بما يجوز لرجل أن يقبل به أرضه وأحب عمر بن الخطاب أن كان صنع هذا في شيء من بلاد لعنوة إنما استطالب بنفس أهلها عنها فاصنع ما وصفت فيها كما استجاب النبي صلى الله عليه وسلم أنصر من صارت في يديه سي هوان بن جحيت بن طاب ففصا رده ومن لم يطلب نفسه يذكره على أحد ما في يده

﴿بلاد أهل الصلح﴾

«أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قالوا غزا الإمام قوماً فلم يظهر عليهم حتى عرضوا

كلين فهو مول يوقف
لهن فأتى واحدة
ما أصاب من نحر من
الايلاق البواق لانه
حسب بصلبه الواحدة
فاذا حنت من لم بعد
الحنت ببلاد ثانية

﴿باب على من يجب
التأقيد في البلاد ومن
يسقط عنه﴾

(قال الشافعي) رحمه الله
تعالى ولا تعرض للولي
ولا لأمراءه حتى يطلب
الوقف بعد أربعة أشهر
فاما أن يبي وأما أن
يطلق ولو عشت ذلك ثم
طلبته كان ذلك لها انتها
ترك ما يجب لها في
حال دون حال وليس ذلك
لسيد الأسرة والولي
معتوه ومن حلف
على أربعة أشهر فلا
إبلاعه لأنها تنقض
وهو خارج من العيب
ولو حلف بطلاق امرأته
لا يغير بامرأته أخرى
ثم ماتت منه ثم نكحها
فوزول (قال المرت)

عليه الصلح على شئ من أرضهم أو شئ يؤدونه عن أرضهم فيه ما هو؟ كدوم الجزية أو مثل الجزية فان كانوا من توخفتم منهم الجزية وأعطوا ذلك على أن يجري عليهم الحكم فعليه أن يقبله منهم وليس لقبوله منهم الأعلى أن يجري عليهم الحكم وإذا قبله كتب بيته وبينهم كتابا بالشرط بينهم وأخصا بمصل به من جاء بعده وهذا الأرض مملوكة لأهلها الذين صالحوا عليها على ما صالحوا على أن يؤدوا عنها شيا فمضى جملو كذا لهم على ذلك وإن هم صالحوا على أن السليين من رقة الأرض شيا فان السليين شركاؤهم في قاب أرضهم عما صالحوا عليه وإن صالحوا على أن الأرض لهم وعليهم أن يؤدوا كذا من الحنطة أو يؤدوا من كل ما زرعوا في الأرض كذا من الحنطة لم يجز حتى يستين فيه ما وصفت في صلح على صدقة ماله وإذا صالحوا على أن الأرض كلها للشركين فلا بأس أن يصلحهم على ذلك ويجعلوا عليهم خراجا معلوما ما شئ يسمى بضمونه في أموالهم كالخزينة وما شئ يسمى يؤدى عن كل زرع من الأرض كذا من الحنطة أو غيرها إذا كان ذلك إذا جاع مثل الجزية أو أكثر ولاخير في أن يصلحوا على أن الأرض كلها للشركين وأنهم أن زرعوا شيا من الأرض فليسليين من كل جوب أو فدان زرعوا مكيهه معلومة أو زرعوا معلوم لأهم قد زرعوا فلا يثبت أو يقل أو يكثروا ولا يزرعون ولا يكونون حينئذ صالحوا على جزية معلومة ولا أمر يحيط العلم أنه باني كافل الجزية أو يجاوز ذلك * وأهل الصلح أحرار أن يظهر عليهم ولهم بلادهم إلا ما أعطوا منها * وعلى الإمام أن يخص ما صالحوا عليه في دفعه إلى أهلها وأرضه أنحاسه إلى أهل الية فان لم يفعل ضمن في ماله ما استهلك عليهم منه كما وصفت في بلاد العنوة وعلى الإمام أن يمنع أهل العنوة والصلح لأنهم أهل زرية كما وصفت في أهل الجزية

(الفرق بين نكاح من توخفتم منه الجزية وتوكل في نكاحهم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حكم الله عز وجل في المشركين حكام لحكم أن يقاتل أهل الاوثان حتى يسلموا أهل الكتاب حتى يصلوا الجزية أو يسلموا قال وأهل الله عز وجل نساء أهل الكتاب وطعامهم فقيل طعامهم ذبايحهم فاحتمل إحلال الله نكاح نساء أهل الكتاب وطعامهم كل أهل الكتاب وكل من دان دينهم واحتمل أن يكون أراد بذلك بعض أهل الكتاب دون بعض فكانت دلالة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم لا أعلم فيه مخالفا أنه أراد أهل النوراة والابحليل من بني إسرائيل دون الجوس فكان في ذلك دلالة على أن بني إسرائيل المرادون بإحلال النسا والذبايح والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفا في أن لا تنكح نساء الجوس ولا توكل ذبايحهم فإلاد الإجماع على أن حكم أهل الكتاب حكام وأنهم ممن تنكح نساؤه وتوكل ذبيحته ومنهم من لا تنكح نساؤه ولا توكل ذبيحته وذكر الله عز وجل نعمته على بني إسرائيل في غير موضع من كتابه وما آتاهم دون غرهم من أهل دهرهم كان من داني دين بني إسرائيل قبل الاسلام من غير بني إسرائيل في غير معنى من بني إسرائيل أن ينكح لانه لا يقع عليهم أهل الكتاب بأن آتاهم كانوا غير أهل الكتاب ومن غر نسا بني إسرائيل فلم يكونوا أهل كتاب الا بمعنى لأهل كتاب مطلق فلم يجز والله تعالى أعلم أن ينكح نساء أحسن العرب والهم غير بني إسرائيل دان دين اليهود والنصارى محال أخيرا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الجارى وعبد الله بن سعيد مولى هجر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما محمل لنا ذبايحهم وما أبا نكارهم حتى يسلموا أو أغرب أو أعناقهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فمن كان من بني إسرائيل يدين دين اليهود والنصارى نكح نساؤه وأكل ذبيحته ومن نكح نساؤه فسيهم أحد وطى الملك ومن دان دين بني إسرائيل

رحمه الله وقال في موضع آخر لو لم ينهائهم طلقها فأنقضت عندها ثم نكحها نكاحا جديدا وسقط عن حكم الأيلاء وانما يسقط عنه حكم الأيلاء لانها صارت في حال لو طلقها لم يقع طلاقا عليها ولو جاز أن تبين امرأة المولى حتى تصير أمك لنفسها منه ثم ينكحها فعود حكم الأيلاء جاز هذا بعد ثلاث وزوج غيره لان العين قائمة بصيها في امرأة تبصها بكفران أصابها كما كانت قائمة قبل التزويج وهكذا التفهار مثل الأيلاء ولو إلى من امرأته الامسة ثم اشتراها طهرت من ملكه ثم تزوجها أو العبد من حرة ثم اشتريته فزوجته بعد الأيلاء لا تفاسخ النكاح (قال المزني) رحمه الله هنا كله أنه يباح له لأن نكاح أمك حدث لم يعمل فيه الا قول وايلاء

من غيرهم لم تنكح نسائه ولم تؤكل ذبيحته ولم تؤطأ أمته . واذا لم تنكح نسائهم ولم تؤطأ أمته عليك العيين
(١) لم تنكح منهم امرأة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان الصابون والسامرة من بني اسرائيل ودانوا
دين اليهود والنصارى فلا صل التوراة ولا صل الانجيل نكحت نسائهم وأحل ذبايحهم وان خالفوه في فرع
من دينهم لانهم فروع في مختلفون بينهم . وان خالفوه في أصل التوراة لم تؤكل ذبايحهم ولم تنكح نسائهم
(قال الشافعي) وكل من كان من بني اسرائيل تؤكل ذبايحهم وتنكح نسائهم بدنه اليهودية والنصرانية
حل ذلك منه حتماً كان صابراً أو مهانداً أو معطاً للجزيرة لا لفرق بين ذلك غير أني أكره رجل النكاح ببلاد
الحرب خوفاً للفتنة والسباعية وعلى ولد من غير أن يكون محرماً والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى ومن ارتد من نسل اليهود والنصارى أو من نسل النصارى إلى اليهودية أو رجلاً لهم لم يفرز وأعلى
الجزيرة ولم ينكح من ارتد عن أصل دين أبائه . وكذلك إذا ارتدوا إلى مجوسية أو غيرها من الشرك لأنه إنما أخذ
منهم على الأمر على دينهم فإذا بدلوه بغير الاسلام حالت حالهم عما أخذوا من باخذ الجزية منهم عليه أو بيع من
طعامهم ونسائهم

(تبديل أهل الجزية دينهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما نفي عليه أن الجزية لا تقبل من
أحد دان دين كتابي إلا أن يكون آثماً أو هودان ذلك الدين قبل نزول القرآن وتقبل من كل من ثبت على
دينه ودين أبائه قبل نزول القرآن ما ثبتوا على الأديان التي أخذت الجزية منهم عليها فان بدل يهودي دينه
بنصرانية أو مجوسية أو نصرانية أو غيره لم يبدل مجوسية دينه بنصرانية أو نقل أحد منهم من دينه إلى غير
دينه من الكفر بما وصفنا والتعطيل أو غيره لم يقتل لأنه إنما يقتل من بدل دين الحق وهو الاسلام . وقيل إن
رجعت إلى دينك أخذت الجزية وإن أملت طرحتنا غنك فيما يستقبل وأخذت حصص الجزية التي
أرسلنا إلى أن أملت أو بدلت وأذا بدلت بغير الاسلام تبدلت الجزية عن بلاد الاسلام لأن بلاد الاسلام
لا تكون دار مقام لاحد الاسلام أو معاهد ولا يجوز أن نأخذ من الجزية على غير الدين الذي أخذت منك أولاً
عليه ولو أجزأ هذا أجزأ أن ينصرف في اليوم أو يتمود أو يتمس فأن أخذت الجزية قبل ذلك قتال الذين كفروا
حتى يسلموا وانما أذن الله عز وجل بأخذ الجزية منهم على ما دأب به قبل محمد صلى الله عليه وسلم وذلك خلاف
ما أحدثوا من الدين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان له مال بالجزيل وكل به ولم يترك يقيم الاثلاثا
وان كان له بغيرها لم يترك يقيم في بلاد الاسلام إلا بقدر ما يجمع ماله فان أبطأ ما كثر ما يؤجل إلى الخروج
من بلاد الاسلام أربعة أشهر لأنه أكرمته جعلها الله تعالى لأهل الفيمين من المشركين وأكرمته جعلها
رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم قال الله تبارك وتعالى برأه من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين
« قرأ الربيع » إلى غير هذين الله فأجلهم إلى صلى الله عليه وسلم ما أجلهم الله من أربعة أشهر (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا حلقت بار الحرب فغلينا أن تؤدى إليه ماله وليس لنا أن نغنه برده عن شرك
الذي شرك لما سبق من الأمان له فان كانت له زوجة وولد كبير وصغار لم يبدلوا أديابهم أقرت الزوجة والولد
الكبار والصغار في بلاد الاسلام وأخذ من ولد الرجال الجزية وإن ماتت زوجته أو أم الولد ولم تبدل دينها
وهي على دين يؤمن أهل الجزية أقر وادخل الصغار وإن كانت بدلت دينها وهي حبيصة أو بدلتها بماتت
أو كانت وثنية وله ولد صغارها فقبهم قولان أحدهما أن يخرج جواله لأنه لا بد له ولا مهم بقرن بها
في بلاد الاسلام والثاني لا يخرجون لما سبق لهم من لزمة وإن بدلواهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى

وإذا قلت في زوجته وولد الصغار يتوعدو مكانه ومدره أقره في بلاد الاسلام فأراد آخر أجهم
وكرهه فليس ذلك وأمره في يجوز له بيعه من رقيقه أن يوكله أو يبيعه وأوقف ماله إن وجدته

(١) قوله لم تنكح منهم امرأة تنافي النسخ وأعله لم تؤكل ذبيحتهم تأمل

وتلها ويحدث فالتقليد
أن كل حكم يكون في
ملك إذا زال ذلك الملك
زال ما فيه من الحكم
فإذا زال نكاحه
فبانت منه امرأته زال
حكم الأيلاء عنه فمعناه
(قال الشافعي) والأبلاء
عين لو قفاً لم والعدد
فيها سواء الأثرى أن
أجل العدد وأجل الحر
الذين سنة ولو قالت قد
انقضت الأربعة
الأشهر وقال لم تنقض
فأقول قوله مع عمنه
وعليه البينة ولو ألى
من مطلقه عكز رجعتها
كان مولى من حسين
يرحبها ولو لم يملك
رجعتها لم يكن مولى
والأبلاء من كل زوجة
حررة وأمة ومسلمة وثنية
سواء

(الوقف حسن كذب
الأيلاء ومن الأسلام
على مسائل ابن القاسم
والأيلاء على مسائل
مالك)

(قال الشافعي) رحمه

وأشهد عليه أنه ملكه للنفقة على أولاده الصغار وزوجته ومن تازمه النفقة عليه وإن لم أجده شافلاً نشأه
وقف ونفقت بكل حال عن بلاد الإسلام لم يسلم أو يرجع إلى دينه الذي أخذت عليه منه الجزية وإذا مات
قبل إخراجها ورثت ماله من كان يرث قبل أن يبدل دينه لأن الكفر كلمة واحدة ويورث الوثني المكتابي
والمجوسي وبعض الكتابيين بعضاً وان احتلقوا كما الإسلام

﴿جامع الوفا بالنذر والعهد ونقضه﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى جماع الوفاء بالنذر وبالعهد كل
ييمين أو غيرها في قوة تعالى بها أي الذين آمنوا وأوفوا بالعقود وقوله تعالى يوفون بالنذر ويخافون بما كان
ثم مستنداً وقد ذكر الله عز وجل الوفاء بالعقود بالأيمان في غير آيتين كتابه منها قوله عز وجل وأوفوا
بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها فسر الأربع الآية وقوله يوفون بعهد الله
ولا ينقضون الميثاق مع ما ذكره الوفاء بالعهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هو ضمان بعض لسان العرب
الذي هو طيبته وظاهره عام على كل عقد ويشبه والله تعالى أعلم أن يكون أراد الله عز وجل أن يوفي بكل
عقد نذر إذا كانت في العقد طاعة ولم يكن فيها أمر بالوفا منها معصية فان قال قائل ما دل على ما وصفت
والأمر فيه كله مطلق ومن أن كان لأحد أن ينقض عهداً بكل حال قبل الكتاب ثم السنة صالح رسول الله
صلى الله عليه وسلم قرى بالشاهد عليه على أن يرتن جامعتهم فأمر الله تبارك وتعالى في أمر آياه تمنعهم
مسألة إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فمحقوهن الله أعلم بما تهنن ففرض الله عز وجل عليهم أن لا ترد
التساوعد أعطوهن من جانيهن ومن جانيهن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر الله عز وجل وعاهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم قوم من المشركين فآزر الله عز وجل عليه براضين الله ورسوله إلى الذين
عاهدتم من المشركين الآية وأزل كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين عاهدتم من
المشركين ثم ينقضون شيئاً الآية وإن قال قائل كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم صالحاً أهل الحديث
ومن صالح من المشركين قيل كان صلحهم طاعة لله إيمانهم أمر الله عز وجل بما صنع له وأما أن يكون
الله تبارك وتعالى جعله أن يعقلن رأي عارأي ثم أرل قصاصه عليه فصاروا إلى قضاء الله جل ثناؤه
ونصح رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله بفعله بأمر الله وكل كان لله طاعة وفيه وإن قال قائل وهل
لأحد أن يعقد عهداً منده وحامه يفرضه قيل له ليس له أن يبتدئ عهداً منسوخاً وإن كان ابتداء عليه
أن ينقضه كالنسخ له أن يصلي إلى بيت المقدس ثم صلى إلى الكعبة لأن قبله بيت المقدس قد نسخت ومن صلى
إلى بيت المقدس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل نسخها فهو مطيع لله عز وجل كالطاعة له حين صلى
إلى الكعبة وذلك أن قبله بيت المقدس كانت طاعة الله فعل أن تنسخ ومعه بعد ما نسخت فلما قص
رسول الله صلى الله عليه وسلم تهاض فراض الله عز وجل فلا يزال أذيقها ولا ينقض منها فمن عمل منها غشوخ
بعد علمه فهو عاص وعليه أن يرجع عن المعصية وهذا فرق بين بني الله وبين من بعدهم من الولاة في السامع
والمنسوخ وفي كل ما وصفت دلالة على أن ليس للإمام أن يعقد عهداً غير ما حله وعلى أن عليه ادعائه
أن يعصم ثم تكون طاعة الله في نفسه وإن قيل فأي شبه هذا قيل له هذا مثل ما قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من نذر أن يطعم الله فليطعه ومن نذر أن يصي الله فلا يصعه وأسر المشركون أمر آمن الانصار
وأخذوا ما نذر النبي صلى الله عليه وسلم فأنطق الانصار على ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فنذرت أن
نجاه الله عز وجل عليها أن تعرها فذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا نذري في معصية ولا في إيمان
ابن آدم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني والله تعالى أعلم لا نذري في معصية ولا في إيمان السني على إبطال النذر
فيما يخالف المباح من طاعة الله عز وجل دل على إبطاله الحقوقي خلاف ما يساح من طاعة الله جل وعز

الله تعالى إذا مضت
الأربعة الأشهر الأولى
وقف وقيل أنه نقت
والأفطى والقبض الجامع
الأمين عند فيء
باللسان ما كان العذر
فأما فيرج بنك من
الضراويلو جامع في
الأربعة الأشهر مخرج
من حكم الإسلام وكهر
عن عيته ولو قال أحلفي
في الجامع ما أو جله أكثر
من يوم فإن جامع نرج
من حكم الإسلام وعليه
الحلف في يمينه ولا يمين
أن أو جله ثلاثاً ولو قاله
قائل كان مذهبا فإن
طلق والأفطى واحدة (قال
المرق) رحمه الله تعالى
قد قطع بأنه بغير مكانه
فأما أن ينفى وأما أن
يطلق وهذا القياس
أولى والتأنيب لا يجب
الاختصار لازم وكذا قال
في استتابة المرتد مكانه
وأن ناب والقتل فكان
أصح من قوله ثلاثاً
(قال) وأما طلت

الآثرى أن يهرق النافق لم يكن معصية لو كانت لها فلما كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نذرت نصرها كان نصرها معصية بغير إذن مالكها فبطل عنها عقد التندر وقال الله تبارك وتعالى في الأيمان لا يؤاخذكم الله بالغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته ما تعلمون عشرين مائة كين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على عين فرأى غير ما حلفها منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن عينه فأعلم أن طاعة الله عز وجل أن لا ينفي باليمين إذا رأى غير ما حلفها منها وأن يكفر بما فرض الله عز وجل من الكفارة وكل هذا يدل على أنه أعاق في كل عقد نذر وعهد مسلم أو مشرك كان مباحا لا معصية لله عز وجل فيه فأما ما فيه لله معصية فطاعة الله تبارك وتعالى في نقضه إذا مضى ولا ينفي للإمام أن يعقده

(١) جماع نقض العهد بلا خيانة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وإنا تخافت من قوم خيانية فاتيناهم على سواهم الله لا يحب الخائنين (قال الشافعي) نزلت في أهل هذنة بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عنهم شئ استدلبه على خيانتهم (قال الشافعي) فأنابه تدل على أن لهم في أهل هذنة جميع ما هادنهم عليه فله أن يبتدئ بهم ومن قلته أن يبتدئ الله فعله أن يلحقه بما منه ثم أن يحارب كما يحارب من لا هذنته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال الإمام أخاف خيانية قوم ولا دلالة على خيانتهم من خبر ولا عيان فليس له والله تعالى أعلم نقض مذهبهم إذا كانت معصية لأن معقولا أن الخوف من خيانتهم التي يجوز به التبتدئ اليهم لا يكون الأدلة على الخوف (١) الآثرى أنه لو لم يكن بما يحظر على القلوب قبل العقد لهم ومعه وبدء من أن يحظر عليها أن يحضروا (٢) قال قائل فابتنه قبل قول الله عز وجل واللاتي تخافون نشوزهن فعطووهن وأجهروهن في المضاجع فكان معلوما أن الرجل إذا عقد على المرأة النكاح ولم يرها فقد يحظر على باله أن تنشز منه لإدلاله ومعقولا عنده أنه إذا أمر باللعنة والهجر والضرب لم يؤمر به إلا عند دلالة النشوز وما يجوز به من يعطاهما أميع لها

(١) نقض العهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أودع الإمام قوما مودة أو أخذها جزية من قوم فكان الذي عقد المودة والجزية عليهم رجلا أو رجلا منهم لم ينكحهم حتى تعلم أن من ينكحهم قد أمر بذلك ورضيه وإذا كان ذلك فليس لأحد من المسلمين أن يشاول لهم المأدوم ما كان فعل حكم عليه بما استلزم ما كانوا مستقيمين وإذا نقض الذين عقدوا الصلح عليهم أو نقضت منهم جماعة بين أظهرهم فلم يحلوا النافض بقول أو فعل ظاهر قبل أن يباؤا الإمام أو يعترفوا ببلادهم ورسولوا إلى الإمام أن أعلى صلحا أو يكون الذين نقضوا خرجوا إلى مال المسلمين أو أهل دمه المسلمين فيعينون للمقاتلين أو يعينون على من قاتلهم منهم فلا امام أن يفرج عنهم أو يفرج عنهم إذا فعل ولم يخرج منهم إلى الإمام خارج بموافقة جماعتهم فلا امام قتل مقاتلتهم وبسبب ذرارهم وغنيمة أموالهم كما لو أقر وسط دار الإسلام أو في بلاد العدو وهكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بين قريظة عقد عليهم صاحبهم أخطأ للمهانة فقصص في بغار قوفسارهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في عقر دارهم وهي معه بطرف المدينة فقتل مقاتلتهم وبسبب ذرارهم وغنيمة أموالهم وليس كهم أشارك في المعونة على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولكن كهم لم يرضوا بقتلهم في بغار قوفسارهم في بلادهم فقتلهم ما هم وأحز عليهم وكذلك أن نقض رجل منهم مقاتل كين لإتمام قتال جماعتهم كما كان قتالهم قبل الهدنة قد أعان على خراقة وعرف عقد النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا فمن ريش فشهدوا قتالهم ففرا النبي صلى الله عليه وسلم قريب شاعما للفرغ ففردوا النصر الثلاثة (٢) وتزل الباقون معونة خراقة فإن خرج منهم خارج بعد مسير الإمام

(١) قوله الآثرى في قوله أن يحضروا كذا في النسخ ولعل الأصل الآثرى أي التبتدئ يمكن بما يحظر على القلوب قبل العقد لهم ومعه فلا يكون بينهم من أن الخلف وقوله وتزل الباقون عطف على أعان وتأمل

السلطان أن يطلق عليه واحدة لأنه كان على المولى أن ينفي أو يطلق إذا كان لا يقدر على القضية إليه فلما امتنع قدر على الطلاق عنه ورتبه حكم الطلاق كما يأخذ منه ككل شئ وجب عليه إذا امتنع من أن يعطيه (وقال في القديم) فها قولان (١) أحدهما وهو أحبها إليه والثاني يضيق عليه بالحبس حتى ينفي أو يطلق لأن الطلاق لا يكون إلا منه (قال الرزق) رحمه الله تعالى ليس الثاني بشئ وما علت أحدا قاله (قال الشافعي) رحمه الله ويقال للذي وله سلطانه من عذرنا أم مكنت أن تصيبه وقضائنا فإن أصبنا والافرقتنا بذلك

(١) قوله أحدهما وهو أحبها الخ كذا في الأصل ولعله أحدهما يطلق عليه وهو أحبها الخ تأمل كسبه صححه

والسليمان اليهم الى المسلمين مسلماً أحرز له الاسلام ما هو نفسه وصغار ذريته وان خرج منهم خارج فقال أنا على الهدنة التي كانت وكذا أهل هدنة لأهل جزية وذكر أنه لم يكن من غدر ولا أعان قبل هؤلاء ما لم يصلم الامام غير ما قال فان علم الامام غير ما قال نبذ اليه وردده الى أمانته ثم قاتله وسبي ذريته وغنم ماله ان لم يصلم أو يعط الجزية به ان كان من أهلها فان لم يصلم غير قوله وطهر منه ما يدل على خيانتة وخبره وأخوف ذلك منه نبذ اليه الامام وألحقه بما سبه ثم قاتله يقول الله عز وجل ولما تحافقن من قوم خيانتة فأنذ اليهم على سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى رتب والله تعالى أعلم في قوم أهل مهادنة لأهل جزية وسواهما وصفت فيمن تؤخذ منه الجزية بما لا تؤخذ الآن من لا تؤخذ منه الجزية ادع عرض الجزية لم يكن للامام أخذها منه على الابد وأخذها منه الى مدة قال وان أهل الجزية للجانة غير أهل الجزية في أن يحاف الامام غدر أهل الجزية فلا يكون له أن ينبذ اليهم بالخوف والدلالة كما ينبذ الى غير أهل الجزية حتى يسكتوا بالهدنة أو الامتناع من الجزية أو بالحكم وانما كان أهل الهدنة ممن يجوز أن تؤخذ منهم الجزية خفيف خيانتهم نبذ اليهم وان قالوا نفعي الجزية على أن يجري علينا الحكم لم يكن للامام الا قبولها منهم ولما مان بغزو دار من غدر من ذى هدنة أو جزية بغير علم لبلادها أو بسببها اذا ظهر الغدر والامتناع منهم فان غيروا أو ربحا فليس لهم قوم فاطهروا الولاء وأطهر قوم الامتناع كان له غزوهم ولم يكن له الاعارة على جماعتهم وانما قاربهم دعا أهل الوفاء الى الخروج وان خرجوا وفي السلم وقاتل من بقي منهم وان لم يقدر وانما الخروج كان له قتل الجماعة وتوقي أهل الوفاء فان قتل منهم أحدا لم يكن فيه عضل ولا قود لانه بين المسلمين وإذا أظهر عليهم ترك أهل الوفاء فلا يضمن لهم ما لا ولد سفل لهم دما واذا اختلطوا فظهر عليهم وأدعى كل أنه لم يقدر وقد كانت منهم طائفة اعتزلت أسلمت عن كل من شأ فيه فمقر بقتله ولم يسجد بقتله ولم يغنم ماله وقتل وسبي ذريته من علم أنه غدر وغنم ماله

(ما أحدث الذين نقضوا العهد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما ادع الامام مافأرأوا على قوم مواعيد أو أهل نعمة أو مسلمين فقتلوا أو أخذوا أموالهم قبل أن يظهر وانقض الصلح فلا دام غزوهم وقتلهم وسبواؤهم واذا أظهر عليهم أرمهم عن قتلا وجرحوا أو أخذوا ماله الحكم كما يلزم أهل الذمة من عقل وقود وضمان قال وان نقضوا العهد أو دنوا الامام بحرب أو أظهر وانقض العهد وان لم يؤذوا الامام بحرب الا انهم قد أظهروا الامتناع في ناحيتهم ثم أعلروا أو غير علم فقتلوا أو جرحوا وأخذوا المال سبوا وسبوا وقتلوا فان ظهر عليهم فقتلوا لان أحدهما لا يكون عليهم قود في دم ولا سرح وأخذ منهم ما وجد عندهم من مال بینه ولم يضمنوا ما حال من المال (١) ومن قال هذا قال انما فرقت بين هذا وقد حكم الله عز وجل بين المؤمنين بالهدنة وزعمت أنك تحكم بين المعاهد من ويجري على المعاهد من ماجرى على المؤمنين قلت استدلالا بالسنة في أهل الحرب وقبلنا عليهم ثم ما لم أعلم فيه مخالفا فان قال فأن قتل قتل وحشي حربي عبد المطلب يوم أحد وحشي مشرك وقتل غير واحد من قريش وغير واحد من المسلمين ثم أسلم بعض من قتل فلم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على قاتل منهم قودا وأحسب ذلك لقول الله عز وجل قل الذين كفروا ان يتنوا ينفر لهم ما قد سلف يقال ترك في الحصار بين من المشركون فكان المحاربون من المشركون خارجين من هذا الحكم وما وصف من دلالة السنة ثم أسلم طليعة وغيره ثم لردوا وقتل طليعة وأخوه تاب بن

وبنها ولو كانت حائضا أو أحرمت مكانها بآلته أو غير آله فلم يأمرها بالحل لم يكن عليه سبيل حتى يمكن جاعها أو تحصيل أصابتها (قال) وانما كان المنع من قبله كان عليه أن يبي في جماع أو في معذور وفي الحبس باللسان وقال في موضع آخر انما آلى حبس استوقفت به أربعة أشهر متتابعة (قال المزني رحمه الله) الحبس والمرض عندي سواء لانه ممنوع بهما فاذا حبست عسقى المرض وكان يصبر عن الجماع بكل حال أجل المسولي كان المحبوس الذي يمكنه أن تأتيه في حبسه فيصحبها بذلك أو لا (قال) في موضعين ولو كان بينه وبينها مسيرة أشهر وطلبه وكيلها بما يلزمه لها أمرناه أن يني بلسانه والمسير اليها كما يمكنه

(١) قوله ومن قال هذا الخ كذا في الأصل الذي بيننا ولا تخالو العبارة من تحريف ولعل الاظهر فان قال قائل لم فرقت حرر كنهه

أفرم وعكاشة بن عمن بعد ما أظهر طليعة وأخو ما نشره فصار من أهل الحرب والامتناع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورحم رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديين موادعين زبانيان جاذو وزل عليه فان جازوا فحكم بينهم ما أنزل الله فلم يجز إلا أن يحكم على كل ذي موادع في مال المسلم ومعاهاه أصليه بما أصاب مالم يصير إلى أظهر الحاربة فإذا صار المالحكم عليه بما أصاب بعد أظهرها والامتناع كالم يحكم على من صار إلى الاسلام ثم رجع عنه بافضل في الحاربة والامتناع مثل طليعة وأصحابه فإذا صابوا وهي إذا الاسلام غير محتمين شيئا معق مسلم أخضعهم وإن امتنعوا بعد لم يردهم الامتناع خيروا كلوا في غير حكم المتعنتين ثم يأنون بعد الامتناع دما وما لا أولئك انما الولد بعد الشرك والحاربة وهو لا يأنون قبل الحاربة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن مسلما قتل ثم ارتد حارب ثم ظهر عليه وتاب كان عليه القود وكذلك ما أصاب من مال مسلم أو معا دنيا وكذلك ما أصاب المعاهد والمودع لمسلم أو غيره ممن يأنون أن يؤخذة ويخالف للمعا دن المسلم فيما أصاب من حدود الله عز وجل فلا تقام على المعاهدين حتى يأولوا التامنين أو يكون فيه سبب يحق لغريمه فيطلبه وهكذا حكمهم ما معاهدين قبل عتقهم أو ينقضان (والقول الثاني) ان الرجل اذا أسلم أو القوم اذا أسلموا ثم ارتدوا وحاربوا أو امتنعوا وقتلوا ثم ظهر عليهم أقبلتهم في المعاد والجراح وضعتوا الأموال نأوا أو لم يتروا ومن قال هذا قال ليسوا بالحاربين من الكفار لان الكفار اذا أسلموا انقزلهم ما قد سلف وهو اذا ارتدوا حبست أعملهم فلا تلحق عنهم الردة تشبها كان يلزمهم فوقعوا مسلين بحال من دم ولاقود والمال ولاحد ولا غيره ومن قال هذا قال له لم يكن في الردة قاتل يعرف بعينه أو كان فلم يثبت ذلك عليه أو لم يطلعه ولا الدم « قال الربيع » وهذا عدى أشبه ما يقوله عندى في موضع آخر وقال في ذلك ان لم ترد الردة القدر الذي ترددها لولا الحد ودعاهم فاقته فما أتوا بعد الردة

وما أحدث أهل الزمة الموادعون بما لا يكون نضاهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولذا أخذت
الجزية من قوم فقطع قوم منهم الطريق أو قاتلوا رجلا مسلما فضر به أو ظلموا مسلما أو معاهدًا أو ذبح منهم زان
أو أظهر فساقا في مسلما أو معاهد أحد فبما فيه الحدود وعوقب عفو به متكفلة فبما فيه العقوبة ولم يقتل إلا بآثان
يوجب عليه القتل ولم يكن هذا انقضاء العهد يصل دمه ولا يكون القرض العهد إلا بغير الجزية أو أوجب بعد
الافرار والامتناع بذلك ولو قال أؤدى الجزية ولا أقر بحكمه بذال اليوم لم يأت على ذلك مكاه وقيل قد تقدمت
أمان بأداء الجزية وما أقر باله بها وقد جلتك أن تخرج من بلاد الاسلام ثم أخرج فبلغ ماله ماله قتل ان
قدر عليه وان كان غير المسلمين على المسلمين بدلى على عورتهم عوقب عفو به متكفلة ولم يقتل ولم ينقض
عهده وان منع بعض ما وصفت من هذا أو ما في معناه موادع الى المدة بتبذله فإذا بلغ ما منه قوتول إلا أن يسلم
أو يكون ممن تقبل منه الجزية به فيقطع القول الله عز وجل وامتناع من قوم خيابة فبما ذلهم على سواء
الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمر في الذن لم يخونوا أن يتوا العهد معهم الى المدة منهم في قوة إلا الذين
عاهدتهم من المشركين لم ينقضوا كرسا ولم يظهروا عليك أحد أقاتوا العهد معهم الى المدة منهم الآمة

﴿المهادنة﴾ (قال الشافعي) فرض الله عز وجل قتال غير أهل الكتاب حتى يسلموا وأهل الكتاب حتى يعطوا الجزية وقال لا يكلف الله نفساً الا وسعها فهذا فرض الله على المسلمين قتال العربيين من المشركين وأن يهادنهم وقد كفر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتال كثير من أهل الأوثان بلامهادنة أئامه تأملت فيهم منهم مثل بني عجم وبنو ببيعة وأسدولم حتى كانوا هم الذين أسلموا وعاد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألوهم ادع حين قدم المدينة عليهم وداعى غير ما روج أخلفهمهم (قال الشافعي) وقاتل الصنفين من المشركين فرض اذا قوى عليهم وركع واسم اذا كان بالمسلمين عنهم وأعن بعضهم ضعف أوقر تركهم للمسلمين ففقر

للهادنة وغير الهادنة اذا قوتوا فقد وصفنا السيرة فيهم في موضعها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ضعف المسلمون عن قتال المشركين او طاعة منهم لبعد ادهم او كثرة عددهم او خلة بالسليين او بمن يلهم منهم حازلهم الكف عنهم ومهادتهم على غرضي ياخذونه من المشركين وان اعطاهم المشركون شيئا قل او كثر كان لهم اخذ ولا يجوز ان ياخذوا منهم الا الى مذمة ومن ان المسلمين يقوون عليها اذا لم يكن فيهم وفاة بالجزية او كان فيه وقاوم لم يعطوا لم يجري عليهم الحكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا خير في ان يعطهم المسلمون شيئا بحال على ان يكفوا عنهم لان القتل للسليين شهادة وان الاسلام اعز من ان يعطى مشركا على ان يكف عن اهل لان اهل قاتلين ومقتولين ظاهرون على الحق الا في حال واحدة واخرى اكرمها وذلك ان يلصم قوم من السليين مضافون ان يصطلوا الكثرة العدو وقتهم وخلفهم فلا بأس ان يعطوا في تلك الحال شيئا من اموالهم على ان يتخلصوا من المشركين لانهم من معاني الضر ورايت يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها او يورس مسلم فلا يحنى الا بشية فلا بأس ان يعطى لان رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا من احمائه اسرا للدورجلين اخيرا عبد الوهاب الثقفي عن ابي عبيد بن جراح عن ابي قلابه عن ابي المهلب عن عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا برجلين

(المهادنة على النظر للسليين) اخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قامت الحرب بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرينش ثم اعارت سرايا على اهل مجدي حتى نوى الناس لغار رسول الله صلى الله عليه وسلم خوة الحرب بدونه من سراياه واعدا من بعده من عدوه بصدفعت سر قرينش اهل تهامة ومنع اهل نجدته اهل نجد المشرق ثم اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرا الحديبية في ألف واربعمائة فجمعهم قرينش فجمعهم وحذت على منعه ولهم جوع اكرمهم خرج فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فتدا عوا الصلح فهادتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مدلولهم فهادتهم على الابدان قتلهم حتى يسلموا فرض اذاقوا عليهم وكانت الهدنة بينه وبينهم عشرين نزل عليه في سفرهم في امرهم ان افتخا لك قصاصنا قال ابن شهاب لما كان في الاسلام فتح اعظم منه كانت الحرب قد اخرجت الناس فلما امنوا يتكلم بالاسلام احدث يعقل الاقله فلقد اسلم في سنتين من تلك الهدنة اكرمهم اسلم قبل ذلك ثم نفص بعض قرينش ولم يسكر عليه غيره انكارا يعتد به عليه ولم يصترل داره ففراهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فحنوا لوجهه ليصيب منهم غرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكانت هدنة قرينش نظرا من رسول الله صلى الله عليه وسلم للسليين للا مرن الذين وصفتم كثرة جمع عدوهم وحدهم على قتاله وان اردوا البخل عليهم وفراغه لقتال غيرهم وامن الناس حتى دخلوا في الاسلام قال صاحب الامام اذا نزلت بالسليين نازلة وارجو ان لا يترها الله عز وجل بهم ان شاء الله تعالى مهادنة يكون النظر لهم فيها ولا يهادن الا الى مدلوله لا يجوز بالمقدمة اهل الحديبية كانت النازلة ما كانت فان كاتب المسلمين قوة قاتلوا المشركين بعد انتقاد المدة فان لم يقو الامام فلا بأس ان يجهد مدته مثلها او دونها ولا يجوز هاهنا قبل ان القوة للسليين والضعف لعدوهم فديحدث في اقل منها وان هادنهم الى اكرمها فتقتضه لان اسلم الفرض قتال المشركين حتى يؤمنوا او يعطوا الجزية فان الله عز وجل اذن بالهدنة فقال الذين عاهدتم من المشركين وقال تبارك وتعالى الا الذين عاهدتم فلما لم يبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عدما كرمهم مدته الحديبية لم يجوز ان يهادن الا على النظر للسليين ولا يجوز (قال) وليس الامام ان يهادن القوم من المشركين على النظر الى غير مدته مطلقا فان الهدنة المطلقة على الا بدوي لا يجوز لما وصفت ولكن يهادنهم على ان الحصار له حتى ان شاء ان ينبد بهم فان رأى نظر المسلمين ان ينبد فعل فان قال قائل فهل لهذه المدة اصل قيل نعم افتتح رسول الله

(قال المزني) رحمه الله تعالى انما احلفها لانه يمكن ان يكون لم يبلغ فرجعت العدة بحالها قال ولوارثا واحدا في الاربعة الاشهر او العاهاتم راجعها او رجع من ارتد منها في العدة استأنف في ههنا الحلات كلها اربعة اشهر من يوم حل له الفرج ولا يشبه هذا الباب الاول لانها في هذا الباب كانت محرمة كالاجنية الشعر والنظر والحس وفي تلك الاحوال لم تكن محرمة بشي غير الجماع (قال المزني) القياس عندي ان ما حل له بالعقد الاول حكمه حكم امرائه والايلاء يلزمه بمناهة وامان لم تحل له بعقده الاول حتى يحدث نكاحا جديدا فكيف مثل الايم تزوج فلا حكم للايلاء في معناه المشبه لاصله (قال) واقل

صلى الله عليه وسلم أموال خير عتوة وكانت رجالها وذراريها الأهل حصن واحد صلحاً فصالحوه على أن
يقرهم ما أقرهم الله عز وجل ويعلمون له والسليين بالشرطين التمر فان قيل ففي هذا نظر للسليين قيل
نعم كانت خير وسط مشركين وكانت يهود أهلها صحابا القين للشركين وأقر به على متعهم منهم وكانت وثبة
لا توطأ الأمن ضرورية فكفوههم المونة ولم يكن بالسليين كثرة فيزولها منهم من منعها لها كثرة المسلمون أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بإحلال اليهود عن الحجاز فثبت ذلك عندهم فأجلهم فإذا أراد الإمام أن يهادنهم
إلى غير هذه هادنهم على أنه إذا دله نقض الهدنة فذلك إليه وعليه أن يلحقهم باسمهم فان قيل فلا يقول
ما أقركم الله عز وجل قيل للعرق بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن أمر الله عز وجل كان يأتي
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالور ولا يأتي أحد غيره وحسب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن جاهد من
المشركين رد الإسلام حق على الإمام أن يؤمنه حتى يتولعه كتاب الله عز وجل ويدعه إلى الإسلام بل يلحق
الذي يرجو أن يدخل الله عز وجل به على الإسلام بل يقول الله عز وجل وحل لتبنيته صلى الله عليه وسلم وإن أهدم
المشركين استحلوا فجوز حتى يسمع كلام الله ثم يلقه مأمناً الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن
قلت يند إليه أبلغه مأمناً وبالإغصام أنه يتبعه من المسلمين والمجاهدين ما كن في بلاد الإسلام أو حيث
يتصل ببلاد الإسلام وسواها فرب ذلك أم بعد (قال الشافعي) ثم يلقه مأمناً يعني والله تعالى أعلم منك
أو بمن يقتله على دينك (من يطعك لا أمانه من غيرك من عدوك وعدوه الذي لا أمانه ولا يطعك فإذا
أبلغه الإمام أدى بلاد المشركين شيئاً فقد أبلغه مأمناً الذي كافأه أخرجه المأمناً أهل الإسلام ومن
يجري عليه حكم الإسلام من أهل عهدهم فإن قطع به بلاداً وهو من أهل الجزية كلف المشي وردا لا
أن يقيم على إعطاء الجزية بعد لمنه وإن كان ممن لا يجوز نفسه الجزية يكلف المشي أو حمل ولم يقر ببلاد
الإسلام وألحق عامته وإن كانت عشيرة التي يامن فيها بعيدة فأراد أن يبلغ أبعدهم يكن على ذلك الإمام
وإن كان له ممانات ففي الإمام الحامية بحيث كان يسكن منهما وإن كان له بلاداً شارك كان يسكنهما معا
ألفه الإماماً بهما شاة الإمام ومتى سأله أن يجير حتى يسمع كلام الله ثم يلقه مأمناً وغيره من المشركين
كان ذلك فريضة على الإمام ولم يجاوز به موضعه الذي أسأته منه رجوت أن يسعه

(مهادنة من يقوى على قتاله) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سأل قوم من المشركين مهادنة
فلا ممان مهادنتهم على النظر للسليين رجاء أن يسلموا أو يعطوا الجزية بلا مؤنة وليس له مهادنتهم إذا لم يكن في ذلك
نظر وليس له مهادنتهم على النظر على غير الجزية أكثر من أربعة أشهر لقول الله عز وجل براغمتم الله ورسوله
إلى الذين عاهدتم من المشركين إلى قول الله عز وجل من المشركين ورسوله الآية وما بعد (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى لما سوى أهل الإسلام أنزل الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم مرجع من تبول براة
من الله ورسوله فأرسل يهدم ما يبع على من أتى طالب بدوى الله تعالى عنه فقرأها على الناس في الموسم وكان
فرضاً لا يعطى لأحد منه بعدها إلا بأربعة أشهر لأنها لغاية التي فرضها الله عز وجل قال وحل
التي صلى الله عليه وسلم لصفوان بن أمية بعد فتح مكة بسنة أربعة أشهر لم أعلمه زاداً بعد أن قوى المسلمون
على أربعة أشهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقبل كان الذين عاهدوا النبي صلى الله عليه وسلم قوموا
موادع إلى غير مدمعة مؤنة جعله الله عز وجل أربعة أشهر ثم جعلها رسوله كذلك وأمر الله تبارك وتعالى
نبيه صلى الله عليه وسلم في قوم عاهدوا في مده قبل رول الآية أن ينزلهم عهدهم إلى مدهم استقاموا
ومن خاف منه خيانه يند إليه فلم يجز أن يستأنف مده بعد رول الآية وبالسليين قوة إلى أكثر من أربعة
أشهر وأوصفت من فرض الله عز وجل فهم وما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولا أعرف كم كانت

(١) لعله أو بمن يطعك تأمل كتبه

ما يكون به المولى فاشا
في التيب أن يفسد
المشتق في البرك زهاب
العدرة كان قال لا أقدر
على اقتضاها أجل
أجل العتير ولو جاعها
بحرمة أو مائتاً وهو
محرم أو صام حرج من
حكم الأيلاء ولولا أن ثم
جن فأسماها في جنونه
أو جنونها خرج
من الأيلاء وكفرا
أصاها وهو صحيح
ولم يكفرا إذا أصاها
وهو محرم لأن القلم
عنه مرفوع في تلك
الحال (قال المرتضى)
رحمه الله جعل فصل
الجنون في جنونه
كالصبيح في خروجه
من الأيلاء (قال المرتضى)
رحمه الله إذا خرج
من الأيلاء في جنونه
بالأصاة فكيف
لا يلزمه الكفر ولولم
يلزمه الكفر ما كان
حائثاً وإذا لم يكن حائثاً
لم يخرج من الأيلاء
(قال الشافعي) رحمه

مدت التي صلى الله عليه وسلم ومنهم من أمر أن يتم اليه عهده إلى مده قال ويجعل الإمام المدة إلى أقل من أربعة أشهر إن رأى ذلك وليس بلازمه أن يهادن بحال الأعلى للنظر للسلمين وبينهم هادن ويجوز له في النظرين رجاء إسلامه وانكسره شوكه أن يعطيه مدة أربعة أشهر إذا خاف أن يفعل أن يلقى بالشركين وإن ظهر على بلاده فقد صنع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بصفاة حين خرج جوار إلى اليمن من الإسلام ثم أتم الله عز وجل عليه بالإسلام من قبل أن تأتي مده ومده أربعة أشهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن جعل الإمام إلى قلنس له أن يجعل له مده أكثر من أربعة أشهر فله أن يذله إلى ما وصفت من أن ذلك لا يجوز له وبوجه المدة إلى أربعة أشهر لا يزيد عليها وليس له إذا كانت مده أكثر من أربعة أشهر أن يقول لا أفى لك بأربعة أشهر لأن الفساد أعماه وفيها جواز الأربعة الأشهر

(راجع الهدية على أن يراد الإمام من جاءه بدمه مسلماً أو مشركاً)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ذكره عمن أهل العلم بالمغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هادن قريشا علم الحديدي على أن يأمن بعضهم بعضاً وأن من جاهر قريشاً من المسلمين مرتد إلى دينه عليه ومن جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالدينه منهم رد عليهم ولم يعطهم أن يرد عليهم من خرج منهم مسلماً إلى غير المدينة في بلاد الإسلام والشرك وإن كان قادراً عليه ولم يذكر أحد منهم أنه أعطاه في مسلم غير أهل مكة شيئاً من هذا الشرط وذكر أنه أنزل عليه في مهاتمتهم بأقتضالك قصاصاً فقال بعض المفسرين فذلك قضاء مينا فتم الصلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل مكة على هذا حتى جاءه أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط مسلمة مهاجرة فتخسث الله عز وجل الصلح في النساء وأزل الله سائرته وتعالى إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فاعتنوهن الله أعلم بما يفتنهن الآية كلها وما بعدها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز للإمام من هذا ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل في الرجال دون النساء لأن الله عز وجل نهيهم أن يزوجوا النساء من في الصلح ومنع أن يردن بكل حال فإذا صالح الإمام على مثل ما صالح عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة صالح على أن لا يمنع الرجال دون النساء الرجال من أهل دار الحرب إذا جاء أحسن من رجال أهل دار الحرب إلى منزل الإمام بنفسه وجاه من يطلبه من أولياءه حتى يتمو بينهم بالأيامه من الذهاب به وأشار على من أسلم أن لا يأتي مقره وأن يذهب في الأرض فإن أرض الله عز وجل واسعة فيها مراغم كثير وقد كان أبو بصير حق بالعص مسلماً ولحق به جماعة من المسلمين فطلبوه من النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنما أعطيناكم أن لا تؤهم ثم لا تفتكهم منهم إذا جئتم وتتركهم بالون من المشركين ما شاءوا (قال الشافعي) رحمه الله وإذا صالح الإمام على أن يبعث إليهم عن كان يقدر على بعثهم من يأتهم لم يجر الصلح لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبعث إليهم منهم بأحد ولم يأمر بأباصير ولا أعماله بأنهم وهو يقدر على ذلك وإنما معنى ردناه إليكم نفعه كما نفع غيره وإذا صالحهم على أن لا يفتكهم من نساء مسلمات جنته لم يجر الصلح وعليه منعهم من أن يفتكهم من دخل في الصلح بالدينه فليس له أن يصلح على هذا فمن وإن كن دخل فيه فقد حكم الله عز وجل أن لا ترجعوهن إلى الكفار ومنع رسول الله صلى الله عليه وسلم من جاءه من النساء وهكذا من جامعن معوماً وصبي هار يلبسهن لم تكن في القلنس يتمو بينهم لاهما بما جمعان النساء في أن لا يجمعاعوا ويزدان على النساء أن لا يعرفا أو يفتي أن المنهات المشركون شيئاً ولا يراد إليهم في صبي ولا في معتوشاً كما لا يراد إليهم في النساء غير المتروجات شيئاً لأن الراناعا هو في التروجات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن جامعن عبيدهم مسلماً لم يراد إليهم وأعتقه بخروجه إليه وفي أعطاهم القيمة قولاً أحدهما أن يعطوهما كراواتي لأن قيمته ليس منهم ولهم حرماً للإسلام فإن قال قائل فكيف لا يكون

الله تعالى والذي كالمسلم فما يلزمه من الأيلاء إذا حاكم البنا وحكم الله تعالى على العباد واحد (وقال) في كتاب الجزية لو جاءت امرأة تستعدي بأن زوجها طلقها أو آلى منها أو طلقها حكت عليه في ذلك حكى على المسلمين ولو جاء رجل منهم يطلب حقاً كان على الإمام أن يحكم على المطلوب وإن لم يرض بحكمه (قال المزني) رحمه الله هذا شبه القولين لأن تأويل قول الله عز وجل عنده حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون أن يجري عليهم أحكام الإسلام (قال) وإذا كان العربي يشكلم بالسنة العجم آلى بأى لسان كان منافق هو مول في الحكم وإن كان يشكلم بأعممة فقال ما عرفت ما قلت وما أردت أيلاءة القول قوله

منهم قيل فان الله عز وجل يقول وأشهدوا ذوي عدل منكم فليرتفع المسلمون أجمع إلى الحرار دون
المالك ذوي العدل ولا يقال لرقبي الرجل هم مثلنا بما يقال هم مالك وانما رد عليهم القصة بانهم اذا وصلوا
أمنوا على أموالهم ولهم أمان فلما حكم الله عز وجل بأن رد فقطالز وجه لانه لا تمنع من رد قيمة المولود
لانه قاتل واراد رد عليهم فيه من التبعة قلنا اننا أخذنا منهم اذا قاتل المسلمين اليهم مثله واما نعطهم فيشياً
من الاحرار الرجال أو غير ذوات الا زواج لم نأخذ منهم شيئاً اذا قاتل المسلمين اليهم مثله لا لا نأخذ من رجل أعيا
حكم بأن يرد اليهم العوض في الموضع الذي حكم المسلمين بأن يأخذوا منهم مثله والقول الثاني لا يرد اليهم قيمة
ولا يأخذ منهم فيمن قاتل اليهم من رقيق عتوا ولا قيمة لان رقيقهم ليسوا منهم ولا يجوز للامام اذا لم يصلح
القوم الاعلى ما وصفت أن يحكمهم من مسلم كان أسيراً في أيديهم فان قلت منهم ولا يقضى لهم عليه بشئ
ولو أقر عبد هم أنهم أو ساءوا على أن يؤدى اليهم شيئاً لم يجوز أن يأخذ منهم لهم ولم يخرج المسلم بحسبه لانه
أعطاهم على ضروريته كقولنا كراهوا كل ما أعطى المسلم على الا كراهوا له (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى ولو أن أسيراً بلاد الحرب أخذ منهم ما اعلى أن يعطهم منه عوضاً كان للجار بين أن يعطهم
مثل ما له من كان له مثل أو مثل قتيته ان لم يكن له مثل أو العوض الذي رضوا به وان كان في بدوده
اليهم بعينه ان لم يكن تقصروا ان كان يردودهم ما قصده لانه أخذ على أمان وانه ما بطلت عتاه لشرط
بالا كراهه والضرورة في ما يأخذ عوضاً وهكذا لو صالحنا قوم لمن للشركين على مثل ما وصفت فكان
في أيديهم أسيرين من غيرهم فان قلت فأنما لم يكن لارادهم عليهم من قبل أنه ليس منهم وانهم قد يسكون عن قتل
وتعذيب من كان منهم اسماً كالاسكسكون عن غيره

(أصل نقض الصلح قبل الأيجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حفظنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلح أهل الحديبية الصلح الذي
وصفت نخلي بن من قديم عليه من الرجال ووليه وقدمت عليهم أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط مسلمة مهاجرة
فأخاها بعد ما علمنا انها معها اسماً وأخبرنا الله عز وجل نقض الصلح في النساء وحكم بهن غير حكمه في
الرجال واتخذت إلى أن النساء كن في صلح الحديبية بأول لم يدخل ردهن في الصلح لم يسطر وأزواجهن فيهن
عوضاً والله تعالى أعلم (قال الشافعي) وذكر بعض أهل التفسير أن هذا الآية نزلت فيها انما حكم
المؤمنات المهاجرات فامتنعنوهن قسراً الربيع الآية ومن قال ان النساء كن في الصلح قال هذه الآية مع
الآية التي في راءة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذه الآية في برامتنا اذا صلح الامام على ما
لا يجوز الطاعة نقضه كمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في النساء وقد أعطى المشركين مما حفظنا فيهن
ما أعطاهم في الرجال بأن لم يستثنين وأنهن منهنم ولا يقرب راءة وبهذا قلنا اذا طفر المشركون رجل من
المسلمين فأخذوا عليه عهداً وأماناً بان أتيتهم أو بعض اليهم بكذا أو بعدد أسرى وأمال فلقال أن
لا يعطهم فلقالوا كثيراً لايمان مكره وكذلك لو أعطى الامام عليه أن يرد عليهم حاهم فان قال
قائل ما دل على ذلك قيل لم ينزع رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبصر من وليه حين جاءه فذهب به فقتل
أحدهما وهرب الآخر منه فلم يكر ذلك عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بل قال فلا يشبهه التفسير له
ولا حرج عليه في الأيمان لانه أيمان مكره وحرام على الامام أن يرد اليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
ولو أراد هو الرجوع جسه وكذلك حرام على الامام أن يأخذ منهم شيئاً لم يحرمهم عليه وكذلك ان
أعطاهم هذا في عبده أو متاعاً غلبوا عليه لم يكن للامام أن يأخذ منه الثاني (١) يعطونه اياه فباخذنا الامام
برد السلف أو مثله وأقيمتان لم يكن له مثل ولو أعطوا ما به يعاقبوا بالخيار بين أن يرد اليهم أن لم يكن تغير

(١) فيسقط ولعل الأصل لم يكن للامام أن يأخذ منهم ما أخذته الشئ الخ تامل

مع عيته ولو ألقى إلى
فان حنت في الأولى
والثانية لم يعد عليه
الايلاء وان أراد بالعين
الثانية الأولى فكفارة
واحدة وان أراد غيرها
فأحب كفتارين وقد
زعم من خالفنا في الوقت
أن الفتنة فصل بحده
بعدالين في الاربعة
الشهر المصباح أو في
معدور بلسانه وزعم
أن عزيمة الطلاق انقضاء

اربعة أشهر فزعم
بحده وقد ذكرها الله
تعالى بلافصل بينهما
فقلت له آيات أن لو
عزم أن لا ينفى في الاربعة
الشهر يكون طلاقاً
قال لا حتى يطلق قلت
فكيف يكون انقضاء
الاربعة الشهر طلاقاً
بغير عزم ولا أحداث
شئ لم يكن

(بابا بلاء الخصى
غير المحبوب والمحبوب)
من كتاب الايامو كآب
النكاح واملاء على
مسائل مالك

أو يعطيهم قيمته أو التي لا مكر محسين اشتراهم وهو أسير فلا يزال ما اشتري ولا ما أم أن يعطيهم منه ما واسب لهم عليه بما اشتراه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا قلنا لو أعلی الامام قومًا من المشركين الأمان على أسير في أيديهم من المسلمين ثم جاء ولم يحل له الا تزعم من أيديهم بلا عوض لما وصفت من خلاف حال الأسير وأموال المسلمين في أيدي المشركين (١) ما أعلی التي صلى الله عليه وسلم أهل الحديبية من رد رحلتهم الذين هم أباؤهم وأخوانهم وعشائرهم المنوعين منهم ومن غيرهم أن يأتوا بثلث فان ذهب ذهابا إلى رد أي جسد من سهل إلى أبيه وعياش بن أبي ربيعة إلى أهله بما أعطاهم قبل له أو هو أو أهله أو أشفق الناس عليهم وأحرص على سلامتهم وأهلهم كانوا يسقونهم بأنفسهم مما يؤذيهم فضلا عن أن يكونوا منهم من على أن الوهم بثلث أو امر لا يحمله من عذاب وانما انفقوا منهم خلافتهم دينهم ودين آناهم فكانوا يشهدون عليهم بتر كوادين الاسلام وقد وضع الله عز وجل عنهم المآثم في الاكرام فقال الامن أكرمه وقلبه مطمئن بالاعان ومن أسر مسلما من غير قبضته وقرانته فقد قبضته بالوان القتل ويأبى بالوجع والجهد وليس حالهم واحدة ويقال له أيضا ألا ترى أن الله عز وجل بنقض الصلح في النساء اذا كن اذا أريدنهن التقتضض عند عرضهن لغيرهن ولم يقهمن فهم الرجال أن التقتضض في أهلها ما أراد المشركون من القول وكان فيهن أن يصين أزواجهن ومن حرام فأسرى المسلمين في أكره هذا الحال الا أن الرجال ليس عن يتكح وربما كن في المشركين من يفعل فيما بلغنا والله سبحانه وتعالى أعلم

(جماع الصلح في المؤمنين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتننوهن قرا الربيع الآية (قال الشافعي) وكان يفتي الآتي منع المؤمنات المهاجرات من أن يردن في الدار الكفر وقطع العصمة بالاسلام بينهن وبين أزواجهن ودلت السنة على أن قطع العصمة اذا انقضت عددهن ولم يسل أزواجهن من المشركين وكان يفتيهم أن يرد على الأزواج نفقاتهم ومقوّل قهنا أن نفقاتهم التي ترزق نفقات اللائي ملكوا عقدهن وهي المهور اذا كانوا قد أعطوهم إياها وبين أن الأزواج يعطون النفقات لأنهم المنوعون من نكاحهم وأن نفقاتهم المأذون للمسلمين بأن يتكحروهن اذا أتوهن أجورهن لانه لا اشكال عليهن في أن يتكحروا غير ذوات الأزواج كما كان الاشكال في نكاح ذوات الأزواج حتى قطع الله عز وجل عصمة الأزواج بالاسلام التساو بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك بمعنى العدة قبل اسلام الأزواج فلا يؤق أحد نفقتهم من امرأتهم ذوات الا ذوات الأزواج وقد قال الله عز وجل للمسلمين ولا تمسكوا بمعصم الكوافر فأنهم من المسلمين وأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك بعض العدة فكان الحكم في اسلام الزوج الحكم في اسلام المرأة لا يختلفان قال واسألوا ما أنفقتم وليسألوا ما أنفقوا يعني والله تعالى أعلم أن أزواج المشركات من المؤمنات اذ منهم المشركون اتين أزواجهن بالاسلام أو واما دفع الهن الأزواج من المهور كما يؤرى السلون ما دفع أزواج المسلمين المهور وجعله الله عز وجل حكما بينهم ثم حكم لهم في مثل ذا المعنى كما تانا فقال عز وجل وان فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فعاقبنهم والله تعالى أعلم بربكم يعلم تقواء اسم اذ لم يعفوا عنكم هور نائكم ما أتوا الذين ذهب أزواجهن مثل ما أنفقوا كانه بعض من مهورهم اذا واتت امرأتكم أنتم لمسلمة قد أعطاهما مائة في مهرها وفاتت امرأتكم مشركة إلى الكفار قد أعطاهما مائة حبس مائة المسلم بما عاة المشرك فقبل تلك العقوبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويكتب بذلك إلى أصحاب عهود المشركين حتى يعطى المشرك ما قام صناعه من مهر امرأته المسلم الذي فاتت امرأته الهم ليس غير ذلك ولو كان المسلمة التي تحت مشرك أكره من مائة رد الامام الفضل عن المائة إلى الزوج المشرك ولو كان مهر المسلمة ذات الزوج المشرك مائتين ومهر امرأته المسلم الفاتنة إلى الكفار مائة ففاتت

(١) قوله ما أعلی مفعول فلان فتنبه

(قال الشافعي) رحمه الله

تعالى وإذا أتى المحصى

من امرأته فهو كغير

الخصى اذ أتى من ذكره

ما يتل به من المرأة

ما بلغ الرجل حتى يغيب

الخصى فأن كان يحسبوا

قبل له في بلسانك

لا تسمى عليك غيبة لانه

عن لا يجمع مثله (وقال

في الاملاء) ولا يلا على

المحبوب لانه لا يطبق

المصاع أبدا (قال

للمزني) رحمه الله تعالى

اذا لم يحل لغيره معنى

يمكن أن يحسب به سقط

الابلاء فهذا بقوله أولى

عندي (قال الشافعي)

رحمته الله تعالى ولو أتى

صبيها ثم حبس ذكره

كان لها الطبار مكانها

في المقام معه أو فرقه

(كتاب الطهارة)

(باب من يجب عليه

الطهارة ومن لا يجب

عليه) من كتابي الطهارة

قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله

امراة مشركة أخرى خص من مهرها مائة وليس على الامام أن يعطي عن فاسم زوجته من المسلمين الى
المشركين الاخصاص من مشرك فاسم زوجته لنا وان فاسم زوجة المسلم مسلمة او مشركه فتعقوبها فذلك
له وان فاسم على أي الحالين كان فردوها لم يؤخذوا وجها منهم مهر وتقتل ان لم تقبل انذارت وتفرع
زوجها مسلمة

(تفريع امرئ الهذليين)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا حلفت المرأة للمرة من نساء أهل الهدنة مسلمة مهاجرة
من دار الحرب الى موضع الامام من دار الاسلام أو دار الحرب فمن طلبها من ولي سوز وجها من منابلا
عوض وان طلبها زوجها بنفسه أو طلبها غيره وكانت منعها وفيها قولان أحدهما يعطي العوض والعوض
ما قال الله عز وجل فأتوا الذين ذهبوا ولهم مثل ما أنفقوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويشل
ما أنفقوا يحتمل والله تعالى أعلم ما دفعوا بالصدق لا الثقة غيره ولا الصداق كله ان كانوا لم يدفعوه (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا حلفت امرأ رجل قد نكحها بما تين فاعطاها مائة ربت المائة وان نكحها
بما تين فاعطاها تسعين ردت اليه بخسول لانها لم تأخذ من من الصدق الاتمين وان نكحها بما تين لم يعطها
شأن الصدق لم يزد له شيئا لأنه لم يبق بالصدق شيئا ولو أنفق من عرس وهدية وكرامة يعط من ذلك شيئا
لانه تطوع به ولا يطر في ذلك الى مهر مثلها ان كان زادا عليه أو نقصا منه لان الله عز وجل امر بان يعطوا
مثل ما أنفقوا يعطى الزوج هذا الصدق من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من النبي ومال الغنمة دون ما سواه
من المال لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما لي بما أفاد الله عليكم الا النخس والنخس من مردودكم يعني
والله تعالى أعلم في محلهم ومن الاغال كانت تكون منه وان عرروا النبي صلى الله عليه وسلم
كان يحصل فضل ماله في الكراع والسلاح عذبة فيميل الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان ادعى
الزوج صداقا أو نكرا الامام أو وجهه فان براه الزوج بنشاهدين من المسلمين أو شاهد حلف معه أعطاء وان
لم يجد شاهدا الا مشركا لم يعطه شهادة مشرك ونفي قال لا من يسأل المرأة فان أخبرته بشا (١) وانكر الزوج
أو صدقته لم يقبله الامام وكان على الامام أن يسأل عن مهر مثلها في نكحتها ويحلفه بانه دفعه ثم يدفعه اليه
وقل قوم الاوسهم معروفه عن معهم المسلمين الأسرى والمستأمنين والحاضرين لهم والمصالح عليهم
لم يكن معهم مسلمون منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان أعطاء المهر على واحد من هذا المعاني بلا
بينته ثم أقام عنده شاهدا انه أكثر مما أعطاء يرجع عليه بالفضل الذي شهدته به البينة ولو أعطاء بهذه
المعاني أو بينته ثم أقر عنده انه أقل مما أعطاء يرجع عليه بالفضل وجب فيه ولم يكن هذا نقصا المهر وان
لم يقدم زوجها ولا رسوله يطلبها حتى مات فليس ورثته فيما أنفق من صداقها شيئا لأنه لو كان حيا فطلبه
لم يعطها به وانما حصل له ما أنفق انما عن ردها اليه وهو لا يقال بمنع ردها اليه حتى يطلبها فينزع ردها
اليه وان قدم في طلبها فلم يطلبها الى الامام حتى مات كان هكذا وكذلك لو لم يطلبها الى الامام حتى طلقتها ثلاثا
أو ملكها ان طلق نفسها ثلاثا فطلقت نفسها ثلاثا أو طليقة لم يبق له عليها من الطلاق غيرها لم يكن له عوض
لانه قد قطع حقه فها حتى وأسلم وهي في عذمة تكون له زوجة فلا رده اليه المهر من امرأ قد قطع حقه فيها
بكل حال وكذلك لو طلقها قبل أن يرتفع الى الامام لا يملكها وأسلم ثم ألتحق وكانت ثانيا له لا يبطي من
نفسه شيء من امرأه قطع أن تكون زوجة له بحال ولو طلقتها واحدة عاثة الرجعة ثم طلب العوض
لم ينقطع حتى راجعها فان راجعها في الصلح من يوم طلقها ثم طلبها اعطى العوض لان له لم يقطع حقه في
العوض لا يكون قطع حقه في العوض الا بان يحدث طلاقا وكانت ساعتها انكأ وأسلم لم يكن له
عليها رجعة ولو كانت المرأة قدمت غير مسلمة كان هذا هكذا قال ولو قدمت مسلمة فوجه زوجها فلم يطلبها

قال الله تبارك وتعالى
والذين يظاهرون من
نساءهم الآية (قال
الشافعي) وكل زوج
جاز طلاقه وجري عليه
الحكم من بلغ جري
عليه الطاهر احرأ كان
أو عسدا أو نيبا وفي
امرأته دخل بها أو لم
يدخل يقدر على جعلها
أولا يقدر بان تكون
حائضا أو محرمة أو رتقاء
أو صغيرة وفي عدة عاثة
رجعتها فذلك كله سواء
(قال المرتضى رحمه الله)
ينبغي أن يكون معنى
قوله في النبي عاثة رتقتها
أن ذلك يلزمه ان
راجعها لانه يقول لو
تظاهر منها ثم أتبع
التطهير طلاقا لم فيه
الرجعة فلا حكم الا بلاءه
حتى يرجع فاذا رجع
رجع حكم الا بلاء وقد
جمع الشافعي رحمه الله
بينهما حيث يازمان
وحيث يسقطان وفي
هذا ما وصفت بيان
(قال الشافعي رحمه الله)

(١) قوله لو طلقها مهرها ثم
أتبع التطهير اخرج له لو
ألتحق بها ثم أتبع الا بلاء
الخ كما علم من بقية
العبارة تأمل

حتى ماتت لم يكن له عوض لانه اعيا يعاوض بان يمتها وهي بحضرة الامام ولو كانت المستقلة بحالها فلم
 عت ولكن غلبت على عقلها كان لزوجه العوض ولو قدم الزوج مسلما وهي في العدة كمن اخطى بها ولو قدم
 يطلبها بشر كتم اسلم قبل ان تنقض عهدها كانت زوجته ورجع عليه العوض فاخذت منه ان كان اخذه
 ولو طلب العوض اعطيه ثم لم يدم حتى تنقض عهدها لم اسلم فله العوض لانه قد بانت منه الاسلام على ملك
 النكاح ولو نكحها بعد لم يرجع عليه العوض لانه انما ملكها بعد عدوه وان قدمت امرأة من بلاد
 الاسلام وغير حاجب نفذ امر الامام ثم جاز وجهها بطلبها الى الامام لم يعط عوضا لانها لم تقدم علمه واجب
 على كل من كانت بين ظهرانيه من المسلمين ان يمنعها زوجها ومتى ما صارت الى دار الامام فمعها منه فله
 العوض ومتى طلبها زوجها وهي في دار الامام فجاز وجهها لم يرجعها الى الامام حتى تصت عن دار الامام لم
 يكن له عوض لانه انما يكون له العوض بان تصير في دار الامام ومتى طلبها بصلواتها او بهيبتها عن دار الامام
 فلا عوض له ولو قدمت مسلمة ثم ارتدت واستتبت فان ثابت والاقتل وان عدت زوجها بعد القتل فقد قامت
 ولا عوض وان تقدم قبل ان ترد ارتدت وطلبها لم يعطها او اعطى العوض واستتبت فان ثابت والاقتل وان
 قدمه وهي مرتدة قبل ان تقتل فطلبها اعطى العوض وقتل مكانها ومتى طلبها بعد استوجب العوض
 لان على الامام منعها وان قدمت وطلبها الزوج ثم قتلها رجل فعلى القصاص والعقل ولزوجه العوض
 وكذلك لو قدم زوجها الحائض ثم وان كان يرى انها في آخر رمق لانه يمنعها في هذه الاحوال الا ان تكون جن
 عليها جناية قصارت في حال لا تعيش فيها الا كاعتش الذئبة فتقى في حال الميتة فلا يعطى فيها عوضا وادا
 كان على الامام منعها باق في هذه الاحوال بان تكون في حكم الحية كان له العوض ولا يستوجب العوض
 بحال الا ان يطلبها الى الامام او وال بخلفه يبلده فان طلبها الى من دون الامام من عامة او خاصة الامام او
 وال عن يمينه الى الامام فهذا لا يكون له العوض ومتى وصل الى الامام طلبها وان لم يصل اليه فله
 العوض وان ماتت قبل ان تصل الى الامام ثم طلبها اليه فلا عوض له وان كانت القادة مملوكة ثم تزوجة
 رجلا حرا او مملو كامر الامام باختيار فراقه والزواج كان مملوكا وان كان حرا فطلبها او مملوكا فلم يخرق رافقه
 حتى قدم مسلما فمضى الى النكاح وان قدم كافرا فطلبها فن قال تعق ولا عوض لولاها لانها ليست منهم
 فلا عوض لولاها ولا لزوجهها كالا يكون لزوجة المرأة المأسورة فهم من غيرهم عوض ومن قال تعق
 ويرد الامام على سيدها فمقتلها وزوجه العوض انما كان حرا وان كان مملوكا فلا عوض له الا ان يجمع طلبه
 وطلب السيد فطلبها و امرأته بعقد النكاح والسد المال (١) مع طلبه فان انفردا أحدهما دون الآخر
 فلا عوض له وان كان هذا بيننا وبين أحد من أهل الكلبية فتأمرأة رجل منهم مشركا و امرأته غير
 كفاية وهذا العقد بيننا وبينه فطلبها زوجها لم يكن لنا منع منها انما كان الزوج القادم او غيرها لو كانت
 اذا سألته حلت وان كان الزوج القادم فطلبها زوجها وسلمت اعطيناه العوض وان لم تسلم فمقتلها اليه ولو
 خرجت امرأته رجل منهم معتوهة منعنا زوجها ما حتى يذهب عنها فاذا ذهب فان قالت خرجت مسلمة
 وأنا أعقل ثم عرض لي فقد وجب له العوض وان قالت خرجت معتوهة ثم ذهب فعاني فانا اسلم منعناها
 منه وان طلبها يومئذ اعطيناه العوض وان لم يطلبها فلا عوض له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان خرجت
 اليانمته ثم زوجت رجل لم يبلغ وان عقبت فوصفت الاسلام منعناها منه بهمة الاسلام ولا يعطى حتى تبلغ
 فاذا بلغت وثبتت على الاسلام اعطيه العوض اذا طلبها به ولو غابا وتزوجت على الاسلام فان لم يطلبها بعد
 ذلك لم يكن له عوض من قبل اء لا يكمل اسلامها حتى تقتل على الزدة لا بعد البلوغ ولو جازت ناهيا لم تبلغ
 فوصفت الاسلام جاز وجهها وطلبها فمقتلها فمقتلها لم يصف الاسلام بعد البلوغ فتكون من الذين

(١) قوة مع طلبه أي طلب اللؤلؤ امرأته فتبه

تعالى ولو تظاهروا من
 امرأته وهي أمة ثم
 اشتراها فقد النكاح
 والتظاهر بحالة لا يقرها
 حتى يكثر لانها
 لزمت وهي زوجة ولا
 يلزم المخلوب على عقله
 الامن سكر (وقال في
 القديم) في ظهار
 السكران قولان
 أحدهما يلزمه والآخر
 لا يلزمه (قال المزي)
 رحمه الله تعالى يلزمه
 أولى واشبه بأقواله ولا
 يفهمه أشبه بلحق عندى
 انما كان لا يميز (قال
 المزي رحمه الله) وعقله
 جواز الطلاق عنده
 ارادة المطلق ولا لرفع
 عنده على مكره لا ارتفاع
 ارادته والسكران الذى
 لا يعقل معنى ما يقول
 لا ارادته كالنائم فان
 قبل لانه أدخل نكاحه على
 نفسه قبل ان يلبس وان
 أدخله على نفسه فهو
 في معنى ما أدخله على
 غيره من دهب عقله
 وارتفاع ارادته ولو

أمرنا إذا علمنا إيمانهم أن لا ندفعهم إلى أذى واجهن ففى وصفت الاسلام بعد وصفها والبولوغ لم يكن له عوض وكذلك ان بلغت معتوهة لم يكن له عوض والقول الثانى أنه العوض فى كل حال متعاضدا منه بصفة الاسلام وان كانت حمية واذناحز وج المرأة يطلبها فترفع الى الامام حتى أسلم وقد خرجت امرأته من العدم لم يكن له عوض ولا على امرأته سبيل لانه لا يتنع من امرأته اذا أسلم الا انقضت عدها ولو كانت فى عدها كان على النكاح وانما يعطى العوض من تنع امرأته ولوقدم وهى فى العدم ثم أسلم ثم طلبها الى الامام حتى ينس وبنها فان لم يطلبها حتى ارتدت بعد اسلامه ثم طلب العوض لم يكن له لأنه لما أسلم صار ممن لا يتنع امرأته فلا يكون له عوض لانها منعه منه بالردة فان لحق بنا الحرب مرتدا فإل العوض لم يعطه لما وصفت ولوقدمت مسئلة ثم ارتدت ثم طلب (١) منها الاسلام الاول ومنتع منها بالردة وان رجعت الى الاسلام وهى فى العدة فهو حق بها وان رجعت بعد مضي العدة والعصمة منقطعة بينها فلا عوض وكل ما وصفت فيه العوض فى قول من رأى أن يعطى العوض وفيه قول ثان لا يعطى الزوج المشرک الذى جات زوجته مسئلة العوض ولو شرط الامام بالانكاح كان الشرط منتقضا ومن قال هذا قال ان شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ان يدخل فيه أن يرد من جاءه منهم وكان التسامحهم كان شرطه بها ففسخه الله ثم رسله لاهل المدينة ورد عليهم فماتوا منهم العوض ولم ينفى الله ثم رسله صلى الله عليه وسلم أن لا ترد النساء لم يكن لأحد ردهن ولا عليه عوض فبهن لان شرط من شرط رد النساء بعد نكاح الله عز وجل ثم رسله لاهل الباطل ولا يعطى الشرط الباطل شئ (قال الشافعى) رحمة الله تعالى ومن قال هذا لم يرد مملوكا بحال ولا يعطهم فيه عوضا أو جهما أن لا يعطوا عوضا ولا يخرجوا وصف يطولون فيه العوض ومن قال هذا لا ترد الى أذى واج المشرکين عوضا لما أخذ المسلمون فماتت من أذى واجهم عوضا وليس لأحد أن يعقده هذا العقد الا للبيعة وأرجل بامر البيعة لانه على الاموال كلها فن عقده غير خليفة فعقده محدود وان جاءت فيه امرأة أو رجل لم يرد المشرکين ولم يعطوا عوضا ونزلهم واذناحز الخليفة فماتت وعزل واستخلف غيره فعليه أن ينهى لهم عما عقدهم من البيعة قبله وكذلك على والى الامر بعد ما نفاذ ما فى انقضائه المدة فان انقضت المدة فن قدم من رجل أو امرأة لم يرد ولم يعط عوضا وكانوا كاهل دار الحرب قدم علينا نساءهم ورجلهم فقبلهم فماتت ولا يعطى أحد اعوضا من امرأته فى قول من أعطى العوض فان هذا ناهم على الترتل سنة فقد سمعنا امرأة أو رجل منهم وكان الذين هادنوا من اهل الكعبة أو ممن دان دينهم قبل نزول القرآن وأسلموا فى دارهم أو أعطوا الجزية ثم جاءوا يطلبون رجالهم ونساءهم قبل قد انقضت الهدنة وغير ذلكم دخولكم فى الاسلام وهو لا رى جالك وان أجوار رجعوا وان أجوار أقاموا وان أجوار انصرفوا ولو نقضوا العهد بيننا وبينهم لم يعطوا عوضا من امرأته رجل منهم ولم يرد عليهم منهم مسلم وهكذا لو هادنا قوم ما هكنا أو انابر جالهم فقبلنا بيا ولناهم وبينهم ثم نقضوا العهد كان لنا اخرجهم من أيديهم وعلينا طلبهم حتى نغزهم من أيديهم لانهم تركوا العهد بيننا وبينهم وسقط الشرط وهكذا لو هادنا من لا نؤخذ منه الجزية فى كل ما وصفته الله ليس لنا أن نأخذ الجزية وادنا هادنا نقوم ارددنا لهم ما هادنا بنا من بهائم اموالهم وامنعتهم لانه ليس فى البهائم حرمة تمنع بهائم أن نصبرها الى مشرک وكذلك المناع وان صارت فى يد بعض اهلها أن يصيرها لهم ولو استعجبوا واستعجبها واستعجبها كان كالتصيب يلزم لهم ما يلزم القاصب من كرا ان كان له اموال وقبسة ما هكنا فماتت أكرما كالب قينة فقط

(١) له لم يتنع منها بالاسلام الخ وتامل كتبه

افترق حكمها فى المعنى
الواحد لاختلاف نسبتها
من نفسه ومن غيره
لا تختلف حكم من جن
بسبب نفسه وحكم من
جن بسبب غيره فيعوز
بنك لمسلاق بعض
الحنان فان قيل ففرض
الصلاة يلزم السكران
ولا يلزم الجنون قيل
وكذلك فرض الصلاة
يلزم النائم ولا يلزم
الجنون فهل يجوز طلاق
النوام لو جوب مرض
الصلاة عليهم فان قيل لا
يجوز لانه لا يعقل قبل
وكذلك طلاق السكران
لانه لا يعقل قال الله
نعالى لا تقربوا والصلاة
وانتم سكارى حتى
تعلموا ما تقولون فلم تكن
له صلاة حتى يعلمها
وبردها وكذلك لا
طلاق ولا طهار حتى
يعلمه ويرده وهو قول
عثمان بن عفان وابن
عباس وعمر بن عبد
العزيز ويحيى بن سعيد
واليث بن سعد وغيرهم

﴿ اِنَّا اراد الامام ان يكتب كتاب صلح على الجزية كتب بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

هذا كتاب كتبه الله فلان أمير المؤمنين البتین خلدان شهر ربيع الاول سنة كذا وكذا فلان من فلان النصراني من بني فلان الساكن بلد كذا وأهل النصرانية من أهل بلد كذا اننا سألنا ان أوقفنا وأهل النصرانية من أهل بلد كذا وأعطيتك ولهم ما أعطيتك وشرطت ولهم وعطيتك ولهم فأجبنا ان عقدت لك ولهم على وعلى جميع المسلمين الأمان ما استغث واستقاموا بجميع ما أخذنا عليك وذلك أن يجري عليك حكم الإسلام لاحكم خلافه بحال يابكوه ولا يكون لكم تقتعوا منه في شئ را بانه نكركم وعلى أن أحدا منكم انذركم محمد صلى الله عليه وسلم وكتاب الله عز وجل وأودبه بما لا نفي أن نذكره به فقد برئت منه ذمة الله ثم ذمة أمير المؤمنين وجميع المسلمين ونقض ما أعطى عليه الأمان وحمل لأمر المؤمنين ماله ودمه كما تحمل أموال أهل الحرب ودماءهم وعلى أن أحدا من رجالهم أن أصاب مسلما ترأنا أو مسلم نكاح أو قطع الطريق على مسلم أو قتل مسلما عن دمه أو أغن الحصار بين عبي المسلمين بقتال أو دلا على عورة المسلمين أو إواصيونهم فقد نقض عهدهم وأهل دمه وماله وإن نال مسلما عا دون هذا في ماله أو عرضه أو ناله من على مسلم ممنعه كافر له عهد أو أمان من به في حال الحكم وعلى أن تنسحب أفعالكم في كل جاري بينكم وبين مسلم فما كان لا يحل للمسلم ما لم يكن فيه فعل رددها فبقينا على عهدك وذلك أن نتموا المسلمين باعرا ما عندنا من حجر أو خنزير أو دم أو ميتة أو غيره ونعطى البيع بينكم فيه وأخذ غنمه منكم أن أعطاكموه ولا ترد عليكم كان فأعوانهم بقه ان كان حجر أو دما ونحرقه ان كان ميتة وان أسلمكم لم نجعل عليه فمسا ونعاقبك عليه وعلى أن لا تسفوه أو تطعموه محرما أو تزوجوه بشهو منكم أو نكاح فليدعندنا وما يابنكم كافر منكم أو من غيركم لم نحكمكم فيه ولم نساكم عنه ما فرضتم به وإذا أراد البائع منكم أو المشتاع نقض البيع وأنا ناطا لاله فان كان متفقا عندنا نقضناه وان كان حائرا أو نالنا لاله اذا قبض البيع وفات برده لاله ببيع بين مشركين مضى ومن جاءنا منكم أو من غيركم من أهل الكفر بها حكمكم أجرنا كما على حكم الإسلام ومن لم يأتنا لم نعرض لكم فيها بينكم وبينه وإذا قتلتم مسلما أو معاهدا منكم أو من غيركم خطا فآله على عواقبكم كما تكون على عواقب المسلمين وعواقبكم قرا باتكم من قبل آباءكم وان قتله منكم رجل لا قرا بآله فآله على عاقبته وعلى عاقبته القصاص إلا أن تشاءوا رغبة فآخذونها ماله ومن سرق منكم فرفع المسروق إلى الحاكم فقطعه اذا سرق فمأص فيه القطع وغرم ومن قذف فكان القذف حد حذله وإن لم يكن حد عز رضى تكون أحكام الإسلام جار به عليكم بهذه العاقب فيها سمنا ولم نسم وعلى أن ليس لكم أن تظهروا في شئ من أمصار المسلمين الصلب ولا تلتموا بالشرك ولا تنوا كنيسة ولا موضع مجتمع لصلواتكم ولا تضروا بالناس ولا تظهروا وأقول لكم بالشرك في عيسى بن مريم ولا في غيره لأحمس المسلمين وتلبسوا الزنا من فوق جميع الثياب الأردية وغيره حتى لا ينجى الزنا من يتقاعوا بسر وجكم وركوبكم وتساو بين فلا نسكم وفلان نسهم لهم يتجملوا بفلان نسكم وأن لا تأخذوا على المسلمين سر أو السر ولا تجالسوا في الأسواق وأن يودى كل بالغ من أحرار رجالكم غير مغلوب على عقله جز براهه ديارا متقالا يبيد رأس كل سنة لا يكون له أن يقبض على يده حتى يؤديه أو يقبضه من يؤديه عنه لا شئ عليكم جز براهه الرأس السنة ومن اقترع منكم فزى بعملي حتى تؤدى عنه وليس الفقر بداع عنكم شيا ولا ناقض لمتكم (ع) من ماله حتى وجدنا عندك كسأ أخذتم به ولا نفي عليكم في أموالكم سوى جز نسكم ما اقترع في بلادكم أو اختلعتكم بلاد المسلمين غير تجار وليس لكم دخول مكة بحال وإن اختلعتكم بقصرة على أن تؤدوا من جمع تجار اتكم العصر إلى المسلمين فلحكم دخول جميع بلاد المسلمين الامنة والمقام بجميع بلاد المسلمين كما شئتم الا الحجاز فليس لكم المقام ببلد منها الا ثلاث ليال حتى تطلعوا منه وعلى أن من أبى الشعر

وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا ارتسكرك لم يستب في سكره ولم يقتل فيه (قال المزني) رحمه الله وفي خلق دليل أن لا حكم لقوله لا آتوب لأنه لا يقبل ما يقول فكذلك هو في الطلاق والظهار لا يقبل ما يقول فهو أحد قوله في القديم (قال) ولو تظاهر منها ثم زكها أكثر من أربعة أشهر فهو متظاهر ولا يلايه عليه بوفقه لا يكون المتظاهر به مولى ولا المولى بالاباء متظاهرا وهو مطيع لله تعالى بترك الجماع في الظهار خاص له أو جامع قبل أن يكفر وخاص بالاباء وسواء كان مضارا ترك الكفارة أو غير مضارا لآله يائمه بالضرار كما يائمه لوالى أقل من أربعة أشهر يريد ضرارا ولا يحكم عليه بحكم الاباء ولا محال حكم الله عما أنزل

(١) كذا في النسخ وحرو

تحت ثيابه أو أحتمل أو استكمل خمس عشرة سنة قبل ذلك فهدم الشرط لازمة أن وضها فإن لم يرضها فلا عقده ولا جزي على أن يتأكد الصغار ولا صبي غير بالغ ولا مغلوب على عقله ولا محلولاً فإذا اتفق المغلوب على عقله وبلغ الصبي وعق المألول منكم فدان دينكم عليه جزئكم والشرط عليكم وعلى من رضىه ومن سخطه منكم بئذ نأليه ولكم أن تتحكّموا بما يحل ملكه عند نالككم من أرادكم من مسلم وغيره فليعلم ما يتبع به أنفسنا وأموالنا وتحكم لكم فدية على من جرى حكمنا عليه بما يحكمكم في أموالنا وما ياتوا المحكوم في أنفسكم فليس علينا أن نتنع لكم شيئاً ملككم ومحمروا من دم ولا منقولا ولا جزي ولا تخيركم ما يحل ملكه ولا تعرض لكم فيه إلا أنا لا ندعكم تطهروا في أمصار المسلمين فما ناله منه مسلم أو غيره لم نقرمه عنه لانه محرم ولا نحن لم نحرّم وزجره عن العرض لكم فيه فإن عاد أب يغري أمة في شيء منه وعليكم الوفاء بجميع ما أخذنا عليكم وأن لا تقشروا مسلماً ولا تظاهروا وعدوهم عليهم بقول ولا فعل عهد الله وبستانه وأعظم ما أخذ الله على أحد من خلفه من الوفاء بالثاني ولكم عهد الله وميثاقه ودية فلان أسير المؤمنين ودية المسلمين بالوفاة عليكم وعلى من بلغ من أن يتأكد ما عليكم بما أعطيناكم ما وقتنا بجميع ما شرطنا عليكم فإن غيرتم أو بدلتم فدية الله ثم دية فلان أسير المؤمنين والمسلمين برية منكم ومن غاب عن مكاننا من أعطينا ما فده فرضه إذا بلغه فهدم الشرط لازمة ولبا فيه ومن لم يرض بئذ نأليه شهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن شرط عليهم ضيافة فذا فرغ من ذكر الجزية كتب في أثر قوله ولا شيء عليكم في أموالكم غير الدينار في السنة والضيافة على ما سبنا فكل من مر به مسلم أو جاحق من المسلمين فليسلمه أن ينزله في فضل منزله فيأبى كن من حر أو برد ليلة ويوماً أو ثلاثاً أو أكثر ما يطعمهم من نفقة عامة أهله مثل الخبز والخل والخبز واللبن والحيتان والهم والبقول المطبوخة ويضعه دابة واحدة تنأى وما يقوم مقامه في مكانه فإن أقام أكثر من ذلك فليس عليه ضيافة ولا عداوة وعلى الوسط أن ينزل كل من مر به رجلين وثلاثة لا يزيد عليهم ويضع لهم ما وصفت وعلى الموسع أن ينزل كل من مر به ما بين ثلاثة إلى ستة لا يزيدون على ذلك ولا يصنعون بدواهم إلا ما وصفت الآن بنطوع والهم ما كرم من ذلك فإن قلت المارة من المسلمين بفرقهم وعدلوا في نضرهم وإن كثر الجيش حتى لا يحتملهم منازل أهل القرى ولا يجدون منزلاً أنزلهم أهل الحاحقة فضل منازلهم وليست عليهم ضيافة فإن لم يجدوا فضلاً من منازل أهل الحاحقة لم يكن لهم أن يخرجوهم وينزلوا منازلهم وإذا كثر وأقل من يضيئهم فأيهم سبق إلى النزول فهو أحق به وإن جاوروا فرفعوا فإن لم يفعلوا وغلب بعضهم بعضاً فغلب الغالب ولا ضيافة على أحد أكثر ما وصفت وإذا نزلوا بقوم آخرين من أهل الهمّة أحببت أن يدع الذين قرروا القرى ويقرى الذين لم يقرروا فإذا ضاق عليهم الأمر فإن لم يقرهم أهل النعمة يأخذ منهم عن القرى فإدامضى القرى لم يؤخذوا به (١) اداسلهم المسلمون ولا يأخذ المسلمون من غار أهل النعمولا أموالهم شيئاً بغير ادانهم وإذا لم يشترطوا عليهم ضيافة فلا ضيافة عليهم وأهم قال أو فعل شيئاً ما وصفته نقض العهود أو لم يقتل إذا كان ذلك قولاً وكذلك إذا كان فعلاً لم يقتل إلا أن يكون في دين المسلمين أن فعله قتل حداً أو قصاصاً فقتل بحداً أو قصاصاً لا نقص عهد وإن فعل ما وصفتنا وشرط أنه نقض العهد لانه في السلم ولكنه قال أو بوجوب وأعطى الجزية كما كتبت أعطيها أو على صلح أحدهم عوقب ولم يقتل إلا أن يكون فعله قصلاً (٢) بوجوب القصاص بقتل أو ووداً ما دون هذا من الفعل أو القول وكل قول فعاقب عليه ولا يقتل (قال الشافعي) رحمه الله فإن فعل أو قال ما وصفتنا وشرط أنه يحمل دمه فظفر نأيه فامتنع من أن يقول أسلم أو أعطى حر يقتل وأخذناه لهياً

(١) كذا في النسخ ولهذه نألهم أو اتأبههم أو وهو (٢) وقوله بوجوب القصاص الخ لعل أصله بوجوب القتل بحداً أو ووداً الخ وأمل كتبه معصحه

فيه ولو تظاهروا بريد
طلاقاً (١) كان طلاقاً أو
طلق بريد تظاهراً كان
طلاقاً وهذا أصول ولا
تظاهروا أمة ولا أمة ولا
لان الله عز وجل يقول
والذين يظاهروا من
نساءهم كما قال يؤلون
من نساءهم والذين
يرسون أزواجهم
فعلقت الله عز وجل
أنها ليست من نساءنا
وأما نسواناً أو زواجنا
ولو زهواوا نحن هذه
الأحكام لزمتها كلها

باب ما يكون تظاهراً
وما لا يكون تظاهراً

(قال الشافعي) رحمه
الله الطاهر أن يقول
الرجل لامرأته أنت
على كل شيء فإن قال
أنت مني وأنت مني
كل شيء وما أشبهه
فهو طاهر وإن قال
فرجل أو أرسلك أو
تظهرك أو جلدك أو
يك أو جلدك على
كل شيء أي كان هذا

(١) لعل كان طاهراً
كما يؤخذ من عبارة الأمام
فراجعها كتبه معصحه

(الصلح على أموال أهل النعمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قال فكان معقولا في الآية أن تكون الجزية بغير مبارزة والله تعالى أعلم بالأموال ما لم تدلت سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معنى ما وصفت من أنها معلوم فأما ما لم يملكه ولا أكره ولا كيف أخذ من أخذ من الولائه ولا من أخذت ممن من أهل الجزية فليس في معنى سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا توقف على حدة الأثرين قال أهل الجزية يعطيك في كل مائة سنة دورهما وقال الوابيد أخذتكم في كل شهر دينار لم يقم على أحد هذا ولا يجوز فيها إلا أن يستن فيها سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنأخذ بأقل ما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكون لواله أن يقبل أقل منه ولا يرد له لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها معلومة الأثرين أنه أخذها ديناراً وازاد فيها إضافة فأخذ من كل إنسان من أهل الدين ديناراً ومن أهل أيلة مثله وأخذ من أهل بحران كسوة وأعطى علماء من أهلها أنها تصاير قبيدة دينار ولم يحرف في الآية إلا أن تكون على كل بالغ لأعلى بعصر التابعين دون بعض من أهل دين واحد فلا يجوز والله تعالى أعلم أن تؤخذ الجزية من قوم من أموالهم على معنى تضعيف الصدقة بالثاني عليهم فيها وذلك لأن ذلك لو جاز كان منهم من لا مال له بحسب فيه الصدقة وإن كان له مال كثير من عروض ودور وكهنة وغيره فليكون من أهلها ما تقرب على دينهم بلا جزية ولم يربح هذا إلا أن يكون أحسن رجالهم غلبان الجزية ويجوز أن يؤخذ من الجزية على ما صلحوا عليه من أموالهم تضعيف صدقة أو عشر أو ربع أو نصف أموالهم أو أن لا شيء أوفى أن يقال من كان له منك مال أخذت منه ما شرط على نفسه بشرط طوله في ماله ما كان يؤخذ من في السنة تكون قبيته ديناراً أو أكثر فإذا لم يكن له ما يحسب فيه ما شرط أو هو أقل من قبيته ديناراً فقلبه ديناراً وعم ديناراً وإنما اخترت هذا أنها جزية معلومة الأقل وأن ليس منهم خلى منها قال ولا يفسد هذا إلا بشرط يتراضيان به لاتباع بينهما فيفسد ما قصده السيوع كالم يفسد أن شرط عليهم الضافة وقد تابع عليهم قتلهم وتعب هلاكلهم غلباها قال ولعل عمران أن يكون صالح من نصارى العرب على تضعيف الصدقة وأدخل هذا الشرط وإن لم يحمل عنه وقدر وي عنه أنه أي أن يقر العرب الأعلى الجزية فأنفوا عنها وقالوا أنا أخذها منا على معنى الصدقة متضعة كما يؤخذ من العرب المسلمين فأي فليقت منهم جماعة بالروم فكونك وأجابهم إلى تضعيف الصدقة عليهم فصلحه من بقي في بلاد الإسلام عليه فلا بأس أن يصلحهم عليها على هذا المعنى الذي وصفت من التي

نظهارا ولو قال كبنت أي أو كرس أي أو كبدها كان هذا نظهارا لأن التلف بكلمة أمه محرم ولو قال كأي أو بشل أي وأراد الكرامة فلا نظهار وإن أراد الظهار فهو نظهار وإن قال لأبنة لبليس بظهار وإن قال أنت على كل شهر امرأة محترمة من نسب أو رضاع قامت في ذلك مقام الأم لأن النسب صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (قال المزني) رحمه الله تعالى وحفظي وغيري عنه لا يكون متظاهرا عن كانت حلالا في حال ثم حرمت بسبب كما حرمت نساء الآباء وحلائل الإباة بسبب وهو لا يحصل هذا نظهارا ولا في قوله كظهارأي (قال) ودرم الحنث بالظهار كما ينزاه بالطلاق (قال

(كتاب الجزية على من من أموالهم) «أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي وإذا أراد الإمام أن يكتب لهم كتابا لجزية بشرط معنى الصدقة كتب بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب كتبته الله فلان أمير المؤمنين لفلان بن فلان النصراني من بني فلان الصلاني من أهل بلد كذا وأهل النصرانية من أهل بلد كذا أنتم ما أتيت لفضل وأهل النصرانية من أهل بلد كذا أن أعقدك ولهم على وعلى المسلمين ما يعقد لأهل النعمة على ما شرطت عليك وعليهم ولك ولهم فاجتنب ما سالتك من ولين رضى ما عقدت من أهل بلد كذا على ما شرطت عليك في هذا الكتاب وذلك أن يحرم عليكم حكم الإسلام لاحكم خلاصه ولا يكون لأحد منكم الامتناع مما أناء لازما له فيه ولا يحجوا زابه ثم يحرمي الكتاب على مثل الكتاب الأول لأهل الجزية التي هي ضريبة لا تزبد ولا تنقص فإذا انتهى إلى موضع الجزية كتب على أن من كان له منكم إبل أو بقرا أو غنم أو كان خازن أو عيّن مال أو عرير فيهم المسلمون على من كان له

وان شرطت عليهم في أموالهم فبما أكثر من دينار كسب أو بصدد تأتير كان أو أكثر واذ شرطت عليهم ضافة كتبنا على ما وصفت عليهم في الكتاب قبله وإن أجابوه إلى أكثر منها فاجعل ذلك عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس بفهم وفين وقت عليهم الجز به أن يكسب على الفقير منهم كذا ولا يكون أقل من دينار ومن جاوز الفقر كذا لشي أكثر منه ومن دخل في الغنى كذا لا أكثر منه ويستوفون إذا أخذت منهم الجز بفهم وجع من أخذت منه جز به موقته فيما شرطت لهم وعليهم وما يجزى من حكم الإسلام على كل واذ شرط على قوم أن على فقير كدينار أو على من جاوز الفقر ولم يطق بقى مشهور دينارين وعلى من كان من أهل الغنى المشهور أو بعد تأتير حاز وبني أن يمينه يقول وأما أنظر إلى الفقر والغنى يوم تحصل الجز به لا يوم عقد الكتاب فإدا صلهم على هذا فاختلف الإمام ومن تؤخذ منه الجز به فقال الإمام لاحدهم أنت غنى مشهور الغنى وقال بل أنا فقير أو وسط قال قول الأبا دلم غير ما قال بينه نعم عليه بأنه غنى لا ما يؤخذ منه واداصلهم على هذا فجاء الحول ورجل فقير فلم تؤخذ منه جز به حتى يوسر يسرا مشهوراً أخذت جز به ديناراً على الفقر لأن الفقر حاله يوم وجبت عليه الجز به وكذلك حاله عليه الحول وهو مشهور الغنى فلم تؤخذ جز به حتى افتقر أخذت جز به أو بعد تأتير على حاله يوم حال عليه الحول وإن لم توجهه إلا تلك الأربعة لا تأتير فإن أعسر بعضها أخذت منه ما وجبته منها أو اتسع بما بقى ديناً عليه وأخذت جز به ما كان فقيراً فيما لم ينفد ما بالكل ستم على الفقر ولو كان في الحول مشهور الغنى حتى إذا كان قبل الحول يوم افتقر أخذت جز به في عامه نلجز به بفقير وكذلك لو كان في حوله فقيراً فلما كان قبل الحول يوم صار مشهوراً بالغنى أخذت جز به جزه غنى

(الضيافة مع الجزية)

فعله بكل ظاهر كفارة
كما يكون عليه في كل
تغطية تغطية ولو
فالمات متابعاً فقال
أردت ظهراً واحداً
فهو واحد كالزناجب
بالطلاق كان كطرفة
واحدة ولو قال إذا
تظاهرت من فسلانة
الاجنبية فانت على
كظهر أي فظاهر من
الاجنبية لم يكن عليه
ظهار كالزناجب اجنبية
لم يكن مطلقاً

الاملاعى على سائل مالك
ان عليه كل واحدة
كفارة كما يطلقهن معا
بكموة واحدة وقال فى
الكتاب القديم ليس عليه
الا كفارة واحدة لانها
بين ثم يرجع الى
الكفارات (قال المزني)
وهذا بقوله اولى (قال
الشافعي) رحمه الله
ولو قطاها منها مرارا
يرد بكل واحدة تطهارا
غيره الاخر قبل يكفر
فعليه بكل قطاها كفارة
كما يكون عليه في كل
تطبيقه تطليقة ولو
قالها تساعيا فقال
أردت تطارا واحدا
فهو واحد كما يتابع
بالطلاق كان كلقة
واحدة ولو قال اذا
تطاهرت من فلانة
الاجنبية فانت على
كطهر افي فتطاهرن
الاجنبية لم يكن عليه
ظهار كما لو طلق اجنبية
لم يكن طلاقا

بطوناً أكثر مما يسطعنا آباؤهم ولا يكون صلح إلا بما يصلح على الأبناء إلا ما كانوا صغاراً لا خبرة عليهم
أولئها لا خبرة عليهم أو معنوهين لا خبرة عليهم فأمّا من لم يحز لما اقرأ في بلاد الإسلام الأعلى أخذ
الجزية منه فلا يكون صلح أبوه ولا غيره صلحاً له إلا رضاه بعد بلوغه ومن كان معها بالغا مجبوراً عليه
منهم صلح عن نفسه بأمره ولو لم يسل عليه وهو معادور وبأن طلبه ولو جعل له السلطان ولا يصلح
عنه فإن أبا المجبور عليه الصلح حاربه وإن أبي له وقبل المجبور عليه حربه وإن دفع الجزية عنه لأنها
لازمة إذا أقر بها لانهما من معنى النظر لئلا يقتل ويؤخذ له فياً وإذا كان هذا هكذا وكان من صلحهم
من مضى من الأئمة ما عيانهم قد ما وافق الإمام أن سبأ أمناه فجمعوا بالبقي من أهل الذمة في كل
بلد ثم سألوهم عن صلحهم فقالوا وبه ما هو أزيد من أقل الجزية فقبله منهم لأن تقوم عليهم دينه بأكثر
منه ما لم يسقطوا العهد فليزيمهم من من هامت عليه دينه وسأل عن نشأهم فرب بلغ عرض عليه قبول
ما صلحوا عليه فاعل فعله منه وإن امتنع الامن أقل الجزية قبل منه بعد أن يتعهد بالكلام على استرادته
ويقول هذا صلح أصحابي فلا تتعصم منه ولا تستظهر بالاستعانة بأصحابه عليه وإن أفل الجزية قبله منه
فإن اتهم أن يكون أحد منهم نفع ولم يقر عنه بأن قد استكمل خمس عشر سنة أو قد احتل ولم يقر عنه قبله عليه
بينة مسلمون أقل من يقبل في ذلك شاهدان عدلان كشهيد كما كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم في
قريظة فأنبت قتله وإذا أنبت قال له إن أدبت الجزية بقول الأعداء بذاك قال أنبت من أتى تعالت نيتي
فحصل إنبات الشعر لم يقبل منه ذلك إلا أن يقوم شاهدان مسلمان على ميلاده فيكون لم يستكمل خمس عشرة
فدعه ولا يقبل لهم ولا عليهم شهادة غير مسلم عدل ويكتب أسماءهم وحملهم في الديوان ويعرف عليهم
ويخلف عرفاً لهم لا يبلغ منهم مولد إلا رضاه إلى البع عليهم ولا يدخل عليهم أحد من غيرهم إلا رضاه
إليه فكما دخل فيهم أحد من غيرهم من لم يكن له صلح وكان ممن تؤخذ منه الجزية بقتله كما وصفت
فمن فعل وكما بلغ منهم بالغ فعل به ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن دخل من له صلح أنزله
صلحه متى أخذته صلحه ورفع عنه أن تؤخذ عنه في غير بلدته فإن كان صلحاً على دينار وقد كان له صلح
قبله على أكثر من ذلك من مائة من الفضل على الدينار لانه صلح عليه وإن كان صلحاً لأول على دينار ببلده
ثم صلح ببلد غير على دينار أو أكثر لم له أن تشتت ردنا على الفضل عما صلحت عليه أولاً إلا أن يكون
نقض العهد ثم أحدث صلحاً فيكون صلحاً آخر كان أقل أو أكثر من الصلح الأول ومتى مات منهم ميت
أخذت من ماله الجزية قدر ما مر عليه من سنته كأنه مر عليه نصفه لم يؤدها تؤخذ نصف جزية وإن عتبه
رفع عنه الجزية بما كان معنوها وإذا أقل أخذتها منه من يوم أفاق فإن من فكان يجن ويفق لم ترفع
الجزية لأن هذا من تحري عليه الأحكام في حال أفاقته وكذلك إن مرض فذهب عقله أياماً ثم عاد كما
ترفع عنه الجزية إذا ذهب عقله فمعه وأبهم أسلم ترفع عنه الجزية فيما يستقبل وأخذت لما مضى وإن
غاب فأسلم فقال أسلم من وقت كذا القول قوله مع عتبه إلا أن تقوم بينة بخلاف ما قال « قال الربيع »
وفيهم قول آخر أن عليه الجزية من حين غاب إلى أن يدمم فأخبرناه أنه مسلم إلا أن تقوم بينة بأن إسلامه قد
تقدم قبل أن يقدم علينا فمؤخذ بالينة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلم ثم تصرم تؤخذ
الجزية ولو أن أخذت تردت وقبل أن أسلمت وأقلتت وكذلك المرأة إن أسلمت وأقلتت قال وبين وزن الديار
والدنانير التي تؤخذ منهم وكذلك صفة كل ما يؤخذ منهم وإن صلح أحدهم وهو صبيح فرب به نصف
سنة ثم عتبه إلى آخر السنة ثم أفاق ولم يبق أخذت منه جزية نصف السنة التي كان فيها صبيحاً حتى أفاق
استقبل به من يوم أفاق سنة ثم أخذت جزية بيمينته لانه كان صلحاً فليزيمه الجزية ثم عتفه فقطع عنه وإن
طابت نفسه أن يؤد ما ساءه أفاق قبلت منه وإن لم يطلب بل رملها إلا بعد الحول وإذا عتق العبد البالغ من
أهل الذمة أخذت منه الجزية أو نبذ إليه وسواء أعتقه مسلم أو كافر

(باب ما يوجب على
المتظاهر بالكفر)

من كفاية الظهار قديم
وجديد ومداخله
من اختلاف أبي
حنيفة وابن أبي ليلى
والشافعي رحمه الله
عليهم

(قال الشافعي) رحمه الله
قال الله تبارك وتعالى
ثم يعودون لما قالوا
فصر ربيعة الآية
قال والذي عقلت مما
سمعتي يصودون لما
قالوا الآية أنه إذا أت
على المتظاهر مذبة بعد
القسول بالظهار لم
يجرمها بالطلاق الذي
يجرمه وحيث عليه
الكفره كما هم
يذهبون إلى أنه إذا
أسلم ما حرم على
نفسه فقد حل ما قال
خالفه فأحل ما حرم ولا
أعلم معنى أوليه من
هذا (قال) ولو
أمكنه أن يظلمها لم
يفصل زيمته بالكفره
وكذلك لو مات أو مات

(الضيافة في الصلح)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر أهل النعمة بضيافة في صلحهم ورضوا بها فعلى الأمام مسألتهم عنها وقبول ما قالوا إنهم يعرفونه منها إذا كانت ياد على أقل الجزية ولا تقبل منهم ولا يجوز أن يصالحهم عليها بحال حتى تكون ياد على أقل الجزية فإن أقر أو أبان بضيعة من مريضهم للمسلمين وبما وليه أو وثلا أو أكثر وقالوا ما حدثنا في هذا أحد الزموان يضموا من وسط مايا كانوا خيرا وعصدا وادام من زيت أولس أو سمين أو قول مطبوخة أو حبتان أرطلم أو غيره أى هذا يسر عليهم وإذا أقر أو بعلف دواب ولم يجدوا شيئا علفوا اللبن والحشيش مما تحبسه الدواب ولا يبين أن يلزموا بها لدواب ولا ما جاوز أهل مانتعفه الدواب إلا بقرارهم ولا يجوز بأن يحمل على الرجل منهم في اليوم والليله ضيافة إلا بقدر ما يحتمل أن يستقل واحدا أو اثنين أو ثلاثة ولا يجوز عندي أن يحمل عليها كثر من ثلاثة وإن أسرا لا بقرارهم ويؤخذ بأن ينزل الله ابن الدين يصفهم حيث شام من منزله التي ينزلها السفرا التي تكن من مطر وبرد وحر وإن لم يقر واحد فعلى الإمام أن يبين إذا صالحوهم كيف يصف المورس الذي يبلغ سره كذا و يصف ما يصف من الطعام والعلف وعدم من يضعه من المسلمين وعلى الوسط الذي يبلغ ماله عدد كذا من الاصفاف وعلى من عنده فضل عن نفسه وأهل بيته عدد كذا واحد أو أكثر منه وما زاد لهم وما يقرى كل واحد منهم ليكون ذلك معلوما إذا نزل بهم الجوع ومررت الحيوش فمؤخذ ونه ويحصل ذلك كله وما يشهدوا عليه به لياخذ من ولهم من ولاته بصدمو يكتب في كتابهم أن كل من كان معسرا فرجع الى ماله حتى يكون موسرا نقبل الى ضيافة المياسر

(الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحب أن يدع الوالى أحدا من أهل الدية في صلح الأمكشوه مشهودا عليه وأحب أن يسأل أهل الدية عما صلحو عليه مما يؤخذ منهم إذا اختلفوا في بلاد المسلمين فإن أنكرت منهم طائفة أن تكون صلحت على شيء يؤخذ منها سوى الجزية لم يلزمها ما أنكرت وعرض عليها إحدى خصمتين أن لاتأتي الحجاز بحال أو تأتي الحجاز على أهلك أو أن تأتي الحجاز متناهة وإن رضى بستان الحجاز على شيء رضى به وانما قلنا لاتأتي الحجاز لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلها لمن الحجاز وقلنا تأتية على ما أخذ عمران لس في أحلها لمن الحجاز أمرين أن يحرم أن تأتي الحجاز متناهة وإن رضى بستان الحجاز على شيء مثل ما أخذ عمر أو أكثر منه أذن لها أن تأتية متناهة لا تقيم ببلد منه أكثر من ثلاث وألم ترض معها منه وإن دخلته بلادا لم يؤخذ من مالها شيء وأخرجها منه وعاقبها أن علمت متعها بها ولم يعاقبها أن لم تعلم منه إياها وتقدم إليها فان عدت عليها ويقدم الى ولاته أن لا يخرج وبلاد الحجاز الأثرنا والقرار بأن يؤخذ منهم ما أخذ عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وإن راد وعليها شيئا لم يحرم عليه وكان أحب الي وإن عرضوا عليه أقل منه لم أحب أن يقبله وإن قبله لعله بالمسلمين وجوز أن يسعه ذلك لانه إذا لم يحرم أن يأتوا الحجاز يحجزون لم يلزم أبائهم الحجاز كثير يؤخذ منهم ويحرمه قليل وإذا قالوا أنها بغير شيء لم يكن ذلك للوالى ولا لهم ويحب أن يجعل هذا عليهم في كل بلد اتناوه من متعوا متع في البلدان فلا يبين أن له أن يتعم بهلد اغرا أطهار ولا يأخذ من أموالهم وإن أخرج وبقى بلديرا الحجاز شيئا ولا يحل أن يؤد لهم في مكة بحال (١) وإن أتوا على الحجاز أخذ منهم ذلك وإن جأوا على غير شرط لم يكن له أن يأخذ منهم شيئا وعاقبهم أن علوا نهم عن أتيان مكة ولم يعاقبهم أن لم يعلوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويبنى أن يندى صلحهم على البيان من جميع ما وصفت ثم يلزمهم ما صلحو عليه معان أغفلهم منهم الحجاز كلفان دخلوه بغير صلح

ومعنى قول الله تبارك وتعالى ومن قبل أن يمشا وقت لا ن يؤدى ما وجب عليه قبل الحماسة حتى يكفر وكان هذا والله أعلم عقوبة مكفرة لقبول الزور فادامع الجناح أحببت أن يمنع القبل والتلذذ حيا طام حتى يكفر فإن من لم تطل الكفارة كما يقال له إذا الصلح في وقت كنا وقبل وقت كنا فيذهب الوقت فمؤد بها بعد الوقت لا نهافرضه ولو أصابها وقد كفر بالصوم في ليل الصوم لم ينتقض صومه ومضى على الكفارة ولو كان صومه ينتقض بالجاء لم تحزته الكفارة بعد الجاء ولو تظاهروا بجمع التظاهر طلاقا لم يحل فيه قبل زوج عكث الرجعة ولا عكثها ثم راجعها فاعليه الكفارة ولو طلقها ساعة تكسها إلا أن مراجهتها بها بعد

(١) أى وإن أولئك على الشرط الذى شرطه في الحجاز تأمل كتيبه معصمه

لم يأخذ منهم شيئا ولا يسألون أن يتعهم غير الخبز من البلدان قال ولا أحب عبير من السلب ولا عرب
عبد الله وأخذ خلق منهم الأعراب منهم ما أخذهم فأخذتمهم كالنحلة تأخذ من العسل ما يكون الزمهرور
بغير رضائهم ولا أحبه وكذلك أهل الحرب يحسون الأمان في بلاد المسلمين يتأصرون بكل حال لا يسلط
فأصلوا على ما نزل أحده وإن دخلوا أمانا وغير صلح مقرر لم يؤخذ منهم شيء من أموالهم وردوا إلى
ما منهم الآن يقولوا أمانا دخلنا على أن تؤخذ منا شيئا فخذتمهم وأخذوا من أموالهم ما نزلوا
دعوى أمان ولا رسالة كانوا أفياء وقتل رجالهم الآن يسألوا أزيدوا الجزية قبل أن تظفر بهما كانوا يمن
يحوز أن تؤخذ منهم الجزية وإن دخل رجل من أهل القصة بلد أو دخلها حرب لما نزل فأدى عن ماله شيئا
ثم دخل يعلم تؤخذ منه الأمان يصلح عليه قبل الدخول أو رضى به بعد الدخول فأما الرسل ومن أوتد
الاسلام فلا يتعوب أحدا من الرسل لأن الله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم وإن أحد من المشركين استشارك
فأعرض حتى يسمع كلام الله وإن أراء أحد من الرسل الامام وهو بأمره فعلى الامام أن يفرج حاله ولا يدخله
الحرم لأن يكون نفى الامام فيه الرسالة والحواشي فكيف بهما فلا يترك دخول الحرم محال

(ذكر ما أخذ عمر رضي الله تعالى عنه من أهل اليمامة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الملقن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يأخذ من النبط من الخطة ولا يت نصف العشر و يبتذل أن يكمل الخلف إلى المدينة و يأخذ من القطنية العشر . أخبرنا الملقن ابن شهاب عن السائب بن زيادة قال كنت عاملا مع عبد الله بن عتبة على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب فكان يأخذ من النبط العشر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لعل السائب حكى أمر عمر أن يأخذ من النبط العشر في القطنية كما حكى سالم عن أبيه عن عمر فلا يكونان مختلفين أو يكون السائب حكى العشر في وقت يكون أخذهم مرة في الخطة و لا يت عمر أو مرة نصف العشر ولعله كله يصلح بمحدث في وقت و زاد و زادهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ليست أحسب عمر أخذنا أخذ من النبط إلا عن شرط ينه و بينهم كشرط الخطة و كذلك أحسب عمر بن عبد العزيز أمر بال أخذ من ولا يأخذ من أهل القنص إلا عن صلح و لا يتكون دخولوا الخلف إلا يصلح و عندنا إمام يابنونه و بينهم في تجارتهم و جميع ما شرط عليهم أمر باسئ لهم و لعله قد أخذهم في الولاة غيره و لا يتخذ أهل الحرب يملكون بلاد المسلمين بخلافه فإن دخلوا بعين أمان و لا رسالة غنمو أو ان دخلوا بأمان و شرط أن يأخذ منهم عشر أو أكثر أو أقل أخذ منهم فلم يدخلوا بلاد أمان و لا شرط و روى إلى ما منهم و لم يتروا يخونون في بلاد الاسلام و لا يتروا أخذ منهم شيء و قد عذلقهم الامان إلا عن طيب أنفسهم و ان عقد لهم الامان على دماهم لم يروا أخذ من أموالهم شيء ان دخلوا بأموال الا بشرط على أموالهم أو طيب أنفسهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى و سواء كان أهل الحرب يعوقهم و يضررون المسلمين ان دخلوا بلادهم أو يخصوصهم لا يعرضون لهم في أخذ شيء من أموالهم إلا عن طيب أنفسهم أو صلح يتقدم منهم أو يؤخذ غنمة أو فدان لم يكن لهم ما يؤمنونه على أموالهم لان الله عز وجل أذن بأخذ أموالهم غنيمت قوفا و كذلك الجزية أعطاها أيضا طاعتين و حرمت أموالهم بعتق الامان لهم و لا يؤخذوا إذا أمنوا الا بطيب أنفسهم الشرط فما يتخلفونه و غيره فقل به أموالهم

(تجديد الامامها يا خنمن أهل النمق الامصار)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونيبني الامام ان يحدد بينه وبين اهل السنة جميع ما يعطيهم ويأخذ منهم

الطلاقاً كسفرين
 حبسها بعد الظهار
 (قال المزني) رحمه الله
 هذا خلل أصله كل
 نكاح جسد بل بعسل
 فيه طلاق ولا ظهار
 الأحمد (وقد قال)
 في هذا الكتاب وظاهر
 منها ثم أبغها طلاقاً
 لا على الرجعة تركها
 لكن عليه كفارة لأن
 هذا مطلق الأول
 الذي كان فيه الظهار
 ولو جاز أن يظهر منها
 فمعدوم عليه الظهار إذا
 نكحها جاز ذلك بعد
 ثلاث وزوج غيره
 وهكذا الآية (قال
 المزني) رحمه الله
 هنا أنه بأصله وأولى
 بقوة والقياس أن كل
 حكم كان في ملكه إذا
 زال ذلك زال ما فيه من
 الحكم فزال ذلك
 النكاح زال ما فيه من
 الظهار والأيلاء (قال)
 ولو ظاهر منها تركها
 مكانه بل انفصل سقط
 الظهار ولو كان حبسها

ويرى أنه يوبه ونبأ الناس منهم فسمى الجزية وإن يؤيدها على ما وصفت وسمى شهرًا أو قسماً منهم فيه
وعلى أن يجري عليهم حكم الإسلام إذا طلبهم به طالب أو أظهر وأظلم الأحد وعلى أن لا بد كروا رسول الله
على الله عليه وسلم إلا بما هو أهله ولا يطعنوا في الإسلام ولا يسيئوا من حكمه شيئاً فإن فعلوا فلا ذمتهم
وإذا أخذوا عليهم أن لا يسيئوا المسلمين شركهم وقولهم في عزير وعيسى عليهم السلام وإن وجدوهم فعدوا
بعد التذم في عزير وعيسى عليهم السلام اللهم عاقبهم على ذلك عقوبة لا يبلغ بها حداً لأنهم قد أدن
بأقارهم على دينهم مع علم ما يقولون ولا يشتوا المسلمين وعلى أن لا خشوا مسلماً وعلى أن لا يكونوا عينا
لعدوهم ولا يضرروا بأحسن المسلمين في حال وعلى أن تقرهم على دينهم وأن لا يكرهوا أحداً على دينهم
إذا هم رد من أناسهم ولا رفقهم ولا غيرهم وعلى أن لا يحدوا في مصر من أمصار المسلمين كنيسة ولا مجتمعاً
لضلالتهم ولا صوت ناقوس ولا حل حجر ولا إدخال خنزير ولا يحدوا واجبة ولا يضلوا بغير الذبح ولا يحدوا
بناءً يطلون على بناء المسلمين وأن يفرقوا بين هيا تهم في الناس والمركب وبين هيا المسلمين وأن يحدوا
الزناشير في أساطعهم وأنهم أين فرق بينهم وبين هيا تهم السليبي ولا يخلوا سبيها ولا يبيعوا مسلماً بغير
يخرجهم على الإسلام وأن لا يزجوا مسلماً محصوراً إلا بدنه وليه ولا ينعون من أن يزجوا محرراً إذا كان
حراً ما كان نفسه أو محجوراً بدنه وليه بشهود المسلمين ولا يسقوا مسلماً خراً ولا يطمعوا محرراً من لحم
الخنزير ولا غيره ولا يقاتلوا مسلماً مع مسلم ولا غيره ولا يظهروا الصليب ولا الجعاع في أمصار المسلمين وإن
كانوا في قرية على كونهم متعديين لم يجمعهم أحداث كنيسة ولا رفع بناء ولا عرض لهم في خنازيرهم وجرهم
وأعيادهم وجماعتهم وأخذ عليهم أن لا يسقوا مسلماً ما هم خرا ولا يبيعوا محرراً ولا يطمعوا ما به ولا يفتشوا
مسلماً وما وصفت سوى ما يبرهنهم إذا ما انفردوا قال وإذا كانوا عصر المسلمين لهم فيه كنيسة أو بناء
طائر كبناء المسلم لم يكر للامام هدمها ولا هدم بناءهم وتركه كالعالي ما وجد عليه به مع من أحداث
الكنيسة وقد قيل يجمع من البناء الذي يطل به بناء المسلمين وقد قيل إذا ملك داراً لم يجمع على ما يجمع المسلم
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب إلى أن يحلوا بناءهم دون بناء المسلمين بشئ وكذلك أن أظهروا
الخمر والخمرير والجماعات وهذا إذا كان المسلمون أحياء وأقصوه عنوة وشرطوا على أهل النعمة هذا
فإن كانوا أقصوه على صلح بينهم وبين أهل النعمة ترك الظهار والخمرير والخمر وأحداث الكنائس فيما ملكوا
لم يكن لهم متعهم بذلك والظهار للشره أكثر منه ولا يجوز للامام أن يصلح أحد من أهل النعمة على أن
يزنه من بلاد المسلمين منزلاً يظهر فيه جماعة ولا كنيسة ولا ناقوساً لتمام صلحهم على ذلك في بلادهم التي وجدوا
فيها نفقتهم عنوة وصلحاً ما لم يملكوا بل لا يمكن لهم فلا يجوز هدمه فيها فإن فعل ذلك أحرق بلاداً عليه منته الامام
منتهيه ويجوز أن يتركوا بلد الأظهر من هدمه ويصلون في منازيلهم بالجماعات ترتفع أصواتهم
ولا ناقوس ولا كنسهم إذا لم يكن ذلك ظاهراً عما كانوا عليه الدائم يكن فيه فساد للمسلمين ولا مظلمة لأحد من
أحدهم فعل شيئاً مما يمتنع من الغش لم أو يبيع محرراً أو سقيه محرراً والضرب لأحد أو القتل عليه
عاقبه في ذلك بقدر دبه ولا يبلغ به حداً وإن أظهر وأتقوا وأوجعت لهم جماعات أو تهموا بمهينة تهاجم
عنا تقدم اليهم في ذلك وإن عادوا عاقبهم وإن فعل هذا منهم فاعل أو ما عسلباً بغير ما قال ما عسل
تقدم إليه الأولى وأحلفه وأقاله في ذلك فإن عاد عاقبه ومن أصاب منهم مظلمة لأحد فاحلفه جديلاً قطع
الطريق والقرية وتغيب ذلك أقيم عليه وإن غش أحد منهم المسلمين بأن يكسب إلى العدو لهم بعودة أو يحدتهم
شيئاً أرادهم به وما أتبعه هذا عن قبيح وجس ولم يكن هذا ولا قطع الطريق نقض العهد ما أدوا الجزية على
أن يجري عليهم الحكم

قد مر ما عكته العنان فلم
يلعن كانت عليه
الكفارة (وقال) في
كتاب اختلاف أبي
حنيفة وابن أبي ليلى
لو تظاهروا بما فلم
يصالحني انتقم لم
يكن عليه كفارة كما
لو أن فسقت البين
سقط عنه حكم البين
(قال المزني) رحمه
الله أصل قوله أن
التظاهر إذا حبس
أمره مدة يمكنه
الطلاق فلم يظلمها فيها
فقد عاد ووجب عليه
الكفارة وقد حبسها
هذا بعد التظاهر بما
يمكنه الطلاق فيه فتركه
فعد إلى استلال ما حرم
فالكفارة لازمة له في
معنى قوله وكذا قال
لومات أو مات بعد
الظهار وأمكن الطلاق
فلم يطلق قطله الكفارة
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو تظاهروا إلى قبل
أن وطئت قبيل
الكفارة خرجت من

(ما يعطيهم الامام من النعم من العدو)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويغني للامام أن يظهر لهم أنهم ان كانوا قبالا للاسلام أو بين أظهر أهل الاسلام منفردين أو مجتمعين فغلبه أن عنهم من أن يسبهم العدو أو يقتلهم منه فذلك من المسلمين وإن كانت دارهم وسط دار المسلمين وذلك أن يكون من المسلمين أحد بينهم وبين العدو فلم يكن في صلحهم أن يتعهم فغلبه منهم لأن منهم منع دار الاسلام ونهم وكذلك ان كان لا يوصل الى موضع هم فيه منفردون الا بأن يوطأ من بلادهم نبي كان عليهم منهم وإن لم يشترط ذلك لهم وإن كانت بلادهم داخلية لبلاد الشرك ليس يتهاوى بين بلاد الاسلام وشرك حرب واداءاتها العدو ولم يطأ من بلاد الاسلام شيئا ومعهم مسلم فلا كثر كان عليه منهم وإن لم يشترط ذلك لهم لأن منع دارهم منع مسلم وكذلك ان لم يكن معهم مسلم وكان معهم مال مسلم فإن كانت دارهم كما وصفت متصلة ببلاد الاسلام وبلاد الشرك اذا غلبها المشركون لم يالوا من بلاد الاسلام شيئا وأخذ الامام منهم الجزية فإن لم يشترط لهم منهم فغلبه منهم حتى يبين في أصل صلحهم أنه لا يتعهم فيرضون بذلك وأكرهه اذا اتصلوا كما وصفت بلاد الاسلام أن يشترط أن لا يتعهم وأن يبيع منهم ولا يبين أن عليهم منهم فإن كان أصل صلحهم أنهم قالوا لا نتعنا ونحن نصلح المشركين عاشتنا لم يحرم عليه أن يأخذ الجزية منهم على هذا وأحبائي لو صلحهم على منهم ثلاثا نالوا أحدا يتصل ببلاد الاسلام لأن كانوا اموام من العدو ودونهم عذوقا لو أن يصلحوا على خربة ولا يتعوا جازا لو أن أخذها منهم ولا يجوز له أخذها بحال من هؤلاء ولا غيرهم الا على أن يجري عليهم حكم الاسلام لأن الله عز وجل لم يأذن بالفتح عنهم الا بأن يعطوا الجزية عن يدهم ما غروا والصغار أن يجري عليهم حكم الاسلام حتى يصلحهم على أن لا يري عليهم حكم الاسلام فالصلح فاسد وله أحدا ما صلحوه عليه في المدة التي كف فيها عنهم وعليه أن يبدأ اليهم حتى يصلحوا على أن يجري عليهم الحكم أو يقاتلهم ولا يجوز أن يصلحهم على هذا الا أن تكون بهم قوة ولا يجوز أن يقولوا أخذنا منكم الجزية اذا استغفرتم وأدعها اذا انقضت ولأن يصلحهم الا على خربة معلومة لا يراذلها ولا يقص ولأن يقول حتى اقترنتمكم مقترنتم انقضت عليهم خربة أكره من الله تعالى قال ودق صلحهم على شيء مما زعمت أنه لا يجوز الصلح عليه وأخذ عليه خربة أكره من دينار في السنة والفضل على الدينار وطأهم الى أن يعطوا الجزية على ما يصلح فإن لم يفعلوا نزل اليهم وقاتلهم ودق أخذ منهم الجزية على أن يتعهم فلم يعطهم اياها فغلبه عدوه حتى هرب عن بلادهم وأسلمهم وأما تحصن منه حتى نالهم العدو فإن كان تسلف منهم خربة ستة أصابع فيها ما وصفه رد عليهم خربة ما بقي من السنة ونظر فإن كان ما مضى من السنة تسلفها أحدهم ما صلحهم عليه لأن الصلح كان ثلما يبيعون بينهم حتى أسلمهم فيومئذ تسلف منه وان كان لم تسلف منهم شيئا وأما أخذ منهم خربة يسنة فمقتضت وأسلمهم في غير هاتم رد عليهم شيئا ولا يسعه اسلامهم فإن غلبه فعلى ما وصفت وأن أسلمهم بلا غلبة فهو ثم في اسلامهم وعليه أن تمنع من آدابهم واداءهم أخذ منهم الجزية أخذها باجبال ولم يضرب منهم أحدا ولم يسله يقول تسبب والصغار أن يجري عليهم الحكم لأن يضربوا ولا يؤذوا ويشترط عليهم أن لا ينجوا من بلاد الاسلام شيئا ولا يكون له أن يأذن فيه بحال وان أقطعهم حلالا فغيره ثم باعهم ماله ثم تقص البيع وتركهم واحدا لا لهم لم يكو باعوا لهم وليس له أن يمدحهم الصديق ولا يجرل الصيد ليس باعيا موانع وكذلك لا يتعهم الخطب ولا الرعي في بلاد المسلمين لانه لا يعلف

تفرع ما منع من أهل النعمة

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا كان علينا أن تمنع أهل النعمة اذا كانوا معانق

الايلاء وأتمت وإن
انقضت أربعة أشهر
وقضت فإن قلت أنا
أعتق وأسلم لم يغفل
أكره ما يمكنك اليوم
وما أسبه وان قلت
أصوم قبل انما أمرت
بعدا لربعة بان تفي
أو تطلق فلا يجوز أن
يحصل السنة

(باب ما يجزئ من
الزكاة وما لا يجزئ
وما يجزئ من الصوم
وما لا يجزئ)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى في
التضارير قصر رقبته
(قال) فلذا كان واجبا
لها ولتتم اليجزئه غيرها
وشتر الله عز وجل في
رقبة القتل مؤمنة كما
شرط العدل في الشهادة
وأطلق الشهود في
مواضع فاستدلنا على
أن ما أطلق على معنى ما
شرط وأما رد الله تعالى
أموال المسلمين على
المسلمين لا على المشركين
وفرض الله تعالى

الدار وأموالهم التي يحل لهم أن يقولوها مما تخضع منه أنفسهم وأموالنا من عدوهم أن أرادهم وأولهم ظالمهم
 وأن تستغفروهم من عدوهم وأصحابهم وأموالهم التي يحل لهم لو قدرناه إذا قدرنا تستغفروهم وأولهم
 ملكه ولم نأخذ منهم خيرا ولا خيرا فان قال قائل كيف تستغفروهم وأموالهم التي يحل لهم ملكها ولا تستغفروهم
 لهم الخ والخزير وأنت تقرهم على ملكها قلت إنما منعهم من بيعهم دماءهم فان الله عز وجل جعل في
 دماءهم ديو وكفروا ما مني ما يحل من أموالهم فيمنعهم وأما ما أقرتهم عليه فإباحه بأن الله عز وجل
 أدن بضالهم حتى يعطوا الخربة فكان في ذلك دليل على تحريم دماءهم بعد ما أعطوا ما هوهم صاغرون
 ولم يكن في إقرارهم عليهم عابرة عليها إلا ترى أنه لو امتنع عليهم عبد أو ولدهم الشرك فأرادوا إكراههم
 لم أقرهم على إكراههم بل منعهم منه وكالم أكن بأقرارهم على الشرك معيئالهم بأقرارهم عليه ولا منعهم
 من العدو معيئالهم فكذلك لم يكن إقرارهم على الخمر والخزير وعوالمهم عليه ولا كون عوالمهم على أخذ
 الخمر والخزير وإن أقرتهم على ملكه فان قال فلم يحكم بقتلهم على ما استملكه قلت أمرني الله عز
 وجل أن أحكم بينهم بما أنزل الله ولم يكن فيما أنزل الله تبارك وتعالى ولا ما دل عليه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم المنزل عليه المين عن الله عز وجل ولا فيما بين المسلمين أن يكون الحرم عن فن حكم لهم بن محرم حكم
 بخلاف حكم الإسلام ولم يذن الله تعالى لأحد أن يحكم بخلاف حكم الإسلام وأنما سؤل عما حكمت به
 وليست مسئولا عما علوا محرم عليهم عالم أكل منعه منهم ومن سرق لهم من بلاد المسلمين أو أهل اللفة
 ما يجب فيه القطع قطعه وأما سرقوا ما في المير وقطعتهم وكذلك أخذهم من قذوفا أو عز زلهم من
 قذوهم أو توب لهم من ظلمهم من المسلم وأخذهم منه جمع ما يجب لهم بما يحل أخذهم منها بعد عن العرض
 له وأذا عرض لهم بما يوجب عليه في ماله أو دينه شيئا أخذته منه وأذا عرض لهم بأذى لا يوجب ذلك عليه
 زجره عنه فان عاصيته أو عاقبته عليه ونفذ مثل أن يهرق نحرهم أو يقتل خنزيرهم وما أشبه هذا فان
 قال قائل فكيف لا تجزئ شهادة بعضهم على بعض وفي ذلك إبطال الحكم عنهم قيل قال الله عز وجل
 واستشهدوا بشهدتين من رجالكم وقال عن رضون من الشهداء فلم يكونوا من رجالنا ولا من رضون من
 الشهداء فلما وصف الشهود مند على أنه لا يجوز أن يقضي بشهادتهم من غير أن يجوز أن نقبل شهادتهم
 مسلم وأما إبطال حقوقهم فلم نطعمها إلا إذا لم تأتمنا بما جوز فيه وكذلك يصنع بأهل البادية والنجس والبحر
 والصناعات لا يكون منهم من يعرف عدله وهم مسلمون فلا تجوز شهادة بعضهم على بعض وقد تجرى بينهم
 المطالم والتداعي والتباعد كما تجرى بين أهل اللفة ولست أعني فيما يجازي جانبهم ومن أجاز شهادتهم لم يؤمر
 بأجاز شهادته أتم بذلك لانه عمل نهي عن عمله فان قال فإن الله عز وجل يقول شهادة بكم إذا حضر
 أحدكم الموت قرأ الربيع إلى فيقسم بالله فامعناه قيل والله تعالى أعلم قال الشافعي رحمه الله
 الله تعالى أخيرا أبو سعيد معاذ بن موسى الجعفي عن بكر بن معمر عن مقاتل بن حباب قال بكير قال
 مقاتل أخذت هذا القصير عن مجاهد والحسن والفضل في قوله تبارك وتعالى ثمان ذوا عدل بكم
 الآية أن رجلين نصرانيين من أهل دار بن أحدهما عيسى والآخر عيسى جميعا مولى القرشي في تجارة
 فركبوا البحر ومع القرشي مال معلوم قد علمه وأولاهم من أبنية (١) ووز ورقة قرش فجعل وصيته
 إلى الدارين فأتى وفاء المال والوصية قد فعلا إلى أولياء الميت وما أبيض ماله وأكر القوم قلة
 المال فقالوا للداريين أن صاحبنا قد خرج ومعه مال أكثر مما أيماناه فهل باع شيئا أو اشترى شيئا فوضع
 فيه أهل طلال مرضه فأنفق على نفسه قالوا لا فإنا كنا ختمنا بفقضوا المال ورفقوا أمرهما إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا شهادة بكم إذا حضر أحدكم الموت إلى آخر
 الآية فلما تزلت أن يجسامن بعد الصلاة أمر النبي صلى الله عليه وسلم فقاما بعد الصلاة خلفا بالله رب

الصدقات فلم يخرأوا
 للمؤمنين فكذلك ما
 فرض الله من الزكيات
 فلا يجوز إلا من المؤمنين
 وإن كانت أعجمية
 وصفت بالإسلام فان
 اعتق مية أحد أربها
 مؤمن أو حر سامجيلة
 تعقل الإشارة بالاعيان
 أجزاء وأصحاب أن لا
 يعتقها إلا أن تكلم
 بالاعيان ولو سبت مية
 مع أربها كافرين
 فقتلت ووصفت
 الإسلام وصلت الأنا
 لم تبلغ لم تجزئ حتى
 نصف الإسلام بعد
 البلوغ (قال) ووصفها
 الإسلام أن تشهدان
 لا إله إلا الله وأن محمدا
 رسول الله وتبأ من كل
 دين خالف الإسلام
 وأحب لو امتصها
 بالاقراء بالبعث بعد
 الموت وما أشبهه

(١) قوله ووز أي ثياب ورقة آخضه فتنه كسبه معصية

الحيوات ماترله مولا كمن المال الاما اتينا كبره وانا لا نشتري باعانا تمنا قلبا لمن الدنيا ولول كل ذاقري
ولا نكتم شهادة الله انا الخائن الا نحن فلما حلفنا على حيلهما ثم اتهم وجدوا بعد ذلك انهم من آتية الميت
فاخذوا الدارين فقالوا اشتريتنا منه في حياته وكذا باع كلفا البيعة فلم يدعوا علم اقرعوا ذلك الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فانزل الله عز وجل وان عثر يقول فلما طلع على انهم استسقا انما يعنى الدارين بين اى
كتمانها فآخرنا من اولياء الميت ومن مقامهم الذين استحق عليهم الاوليان فيقسمان الله فيقسمان
الله ان مال صاحبنا كان كذا وكذا وان الذى يطلب قبل الدارين لحق وما اعتدنا انا الدالين الفلاني هذا
قول الشاهدين اولياء الميت ذلك اذنى انا بآثار الشهادة على وجهها يعنى الدارين والناس ان يعودوا للمثل ذلك
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعنى من كل في حال الدارين من الناس ولا علم الاية تحتل معنى غير
حمله على ما قال وان كان لم يوضع بعضه لان الرجلين اللذين كسا عدى الوصية كانا منى الميت فيشبهان
يكون اذا كان شاهدا منكم او من غيركم امين على ما شهدا عليه فطلب ورثة الميت اعماهما اكلها فاما
امسنا لان معنى الشهود فان قال فكيف تسمى في هذا الموضوع شهادة قيل كما سميت ايمان المتلاعنين
شهادة وانما معنى شهادة بنسبك ايمان بنسبك انا كان هذا المعنى والله تعالى اعلم فان قال قائل فكيف لم تحتمل
الشهادة قيل ولا لعلم المسلمين بخلافه في اية ليس على شاهد عين قبلت شهادته او ردت ولا يجوز ان يكون
اجماعهم خلافا لكتاب الله عز وجل وبشبه قول الله تبارك وتعالى فلن عثر على انهم استسقا انما يوجد من
مال الميت في ايديهم ولا يذكرا قبل وجوده انه في ايديهم فلما وجد ادعيا بشيعة فاحلف اولياء الميت على
مال الميت فصار ما لا من مال الميت باقرارها وادعيا على نفسها ما لم تقبل دعواهما بلا نسبة فاحلف وارثاه
على ما ادعيا وان كان ابو عبد الله بنسبك احد يهده ذاك التبين فقد جاء عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وليس في هذا رد البين انما كانت عين الدارين على ادعاء الورثة من الحيانة وعين ورثة الميت على ما ادعى
الدارين بما وجد في ايديهما واقرأوا لئلا يثبتوا ما صار لهما من قبله وانما اجرنا الذين من غير هذه الآية
ولن قال قائل وان الله عز وجل يقول وان يحلفوا ان تردا عان بعد اعانهم فذلك والله تعالى اعلم ان الايمان
كانت عليهم بدعوى الورثة انهم اختاروا ثم صار الورثة حالفين باقرارهم ان هذا كان لئلا يثبتوا ادعائهم ثم راع
منه فان يقال ان تردا عان تنفى عليهم الايمان بما يجب عليهم ان صارت لهم الايمان كما يجب على من
حلف لهم وذلك قول الله والله تعالى اعلم بقومان مقامهما بيمين كما حلفوا واذا كان هذا كما وصفت فليست
هذه الآية بنسخة ولا منسوخة لامر الله عز وجل بانهم ادعوا عدل منكم ومن زفنى من الشهادة

الحكم بين اهل الذمة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لم أعلم مخالفا من اهل العلم بالسر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما زل
المدينة واقع يهود كلفه على غير جرة وان يقول الله عز وجل وان حاكم بينهم او عرض عنهم اعانزلت
الى يهود المدائن الذين لم يبطوا جرة ولم يقرروا بان يحرم عليهم الحكم وقال بعض زنايت اليهودين الذين زينا
قال الشافعي رحمه الله تعالى والذى قالوا وشبه ما قالوا القول الله عز وجل وكف بحكمكوك وعندهم التوراة
بها حكم الله وقوله تبارك وتعالى وان احكم بينهم بما ارسل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم ان يقتولوا الآية
منى والله تعالى اعلم ان تولوا عن حاكم بغير رضاهم وهذا يشبه ان يكون من اتى كل جماعة فهو على الحكم
الذين حاكموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ايامهم منهم رجل زينا مواعدون وكان في التوراة والرحم
رجوا ان لا يكون من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم والرحم فاقواهم اقرعهم رسول الله صلى الله عليه
سلم قال وادادع الامام قوم من اهل الشر لم يشترط ان يحرم عليهم الحكم ثم حازمهما كين فهو

بالتحليل بين أن يحكم بينهم أو يدع الحكم وإن اختار أن يحكم بينهم حكم بينهم حكمه بين المسلمين لقول الله عز وجل
 وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط والوسط حكم الله عز وجل الذي أنزله عليه صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وليس للأمام اختيار في أحسن المعاهدتين الذين يحري عليهم الحكم إذا جاز في حديثه عز وجل
 وعليه أن يقسمه ولا يفرقون الموادعين إلا في هذا الموضع ثم على الإمام أن يحكم على الموادعين حكمه على
 المسلمين إذا جازوه فإن استعاب بعد رضاهم بحكمه حاربهم وسواهم أن له خيار في الموادعين إذا أصابوا حداً لله
 أو حداً في دينهم لأن المصائب متماثلة لم يسلم ولم يقر بأن يحري عليه الحكم

(الحكم بين أهل الحرية)

(قال الشافعي) قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 فكان الصغار والله تعالى أعلم أن يحري عليهم حكم الإسلام وأذن الله بأخذ الجزية منهم على أن قد علم
 شرهم به واستعلاهم بخماره فلا يكشفر أعين شي مما استعلاوا بينهم ما لم يكن ضرراً على مسلم أو معاهداً أو
 مستأمن غيرهم وإن كان فيه ضرر على أحدهم أنفسهم لم يطلبه لم يكشفر أعينه فإذا أبي بعضهم على بعض
 ما فيه عليه حق فأتى طالب الحق إلى الإمام يطلب حقه حتى لازم للأمام والله تعالى أعلم أن يحكمه على من
 كان له عليه حق منهم وإن بآء المطلوب واضحا بحكمه وكذلك أن أظهر السلطة لحكمه لما وصفت من قول الله
 عز وجل وهم صاغرون ولا يجوز أن تكون دار الإسلام دار مقام لم يتنع من الحكم في حال ويقال نزلت
 وأن الحكم بينهم بما أنزل الله فكان طاهر ما عرفنا أن يحكم بينهم والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 فإن جاء أمر أن تدرج منهم تستدعي عليه أنه طلقها أو أتى منها حكمت عليه حكمي على المسلمين فإنزله الطلاق
 وفشله إلا يلاء فإن طلقوا إلا أخذته بأن يطلق وإن قالت فلها مني أمره أن لا يقر بها حتى يكفر ولا يجزئ في
 كفارة الطهار الأربعة مؤمنة وكذلك لا يجزئ في القتل الأربعة مؤمنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن
 قال قائل فكيف يكفر الكافر قبل كياؤي الواجب وإن كان لا يؤمر على إقامته من دية أو أرض حرج
 أو غيره وكما يجوز أن لا يكفر عنه خطيئة الكافر فإما قال يكفر عنه خطيئة الحد قيل فإن سألنا أن يكفر
 خطيئة الحد بأن يكفر عنه خطيئة الظهار واليمين وإن قيل يردى ويؤخذ منه الواجب وإن لم يؤمر وإن لم
 يكفر عنه قيل وكذلك الطهار والإيمان والرقبة في القتل فإن جاء نداء أن يتروح لمزوجه إلا كياؤ وج
 السلم رضامن الزوجة ومهر وشهود عدول من المسلمين وإن جاء نداء أن قد نكحها تريد فساد نكاحها بأنه
 نكحها بغير شهود مسلمين أو غير ولي وما رده نكاح المسلم إلا حتى فيه لزوج غيره لم يرد كاحه إذا كان
 اسمه عندهم نكاحاً لأن النكاح ماض قبل حكمنا فإن قال قائل من أين قلت هذا قلت قال الله تبارك
 وتعالى في المشركين بعد إسلامهم اتقوا الله وكونوا مني من الرابا وقالوا بينكم فذكر رؤس أموالكم فسلم
 يأمرهم بدماني من الرابا وأمرهم بأن لا يأخذوا مما يقبضوا منكم ورجعوا منه إلى رؤس أموالهم وأتخذ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاحاً للمشرك بما كان قبل حكمه وإسلامهم وكان مقتضياؤهم بدماء رؤس أربعا
 من النساء لأنهن واقفوا زعماضى كله في حكم الله عز وجل وحكم رسوله وكانت لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم فمة وأهل هذه تعلم أنهم يتكفون نكاحهم وبأمرهم بأن يكفوا غيره ولم نعلم أنفسد لهم
 نكاحاً ولا منع أحد منهم أسلم أمراته وأمراته امرأة بالعقد المتقدم في الشر بل أقرهم على ذلك النكاح
 إذا كان ماضيا بهم مشركون وإن كانوا معاهدين ومهادنين وهكذا أساءه نكاحاً من قبلنا بما جاز
 ولم يتقاضاها بطلنا البيع وإن تقاضاها لم نرد له لأنه قد مضى وإن تباعها فقبض المشتري بعضها لم يقبض
 بعضها يرد بالقبض ورد ما لم يقبض وهكذا يبيع الرابا كلها ولو جاء تناصراصة قد نكحها مسلم بلا ولي
 أو شهود نصارى أفسد النكاح لأنه ليس للمسلم أن يتزوج أبداً غير تزوج الإسلام فتفذه ولو جاءنا

لمن اعتقه ولو اعتقه
 بأمر يجعل أو غيره
 أجزاء والوالاه وهذا
 مثل شراء مقبوض
 أو هبة مقبوضة (قال
 المزني) معناه عند أن
 يعتقه عنه يجعل ولو
 أعتق عبيدين عن
 ظهارين أو ظهار وقتل
 كل واحد منهما عن
 الكفارتين أجزأه لأنه
 أعتق عن كل واحدة
 عبداً تاماً نقصا عن
 واحدة ونقصا عن واحدة
 ثم أخرى نقصا عن
 واحدة ونقصا عن
 واحدة فأكمل فيها العتق
 ولو كان عن عليه الصوم
 فسام شهرين عن
 أحداها كآله إن
 يجعله عن أبيه ماشاء
 وكذلك لو صام أربعة
 أشهر عن أبيه أجزأه ولو
 كان عليه ثلاث كفارات
 فاعتق رقبة ليس له
 غيرها وصام شهرين ثم
 مرض فأطعم ستين
 مسكناً بنوى بجميع
 هذه النكارات الظهار
 وإن لم ينو واحدة بعضها
 أجزأه لأن نيته في كل

نصراني باع مسلما خيرا أو نصرانيا ابتاع من مسلم خيرا نقاضها أو لم نقاضها أو بطلناها بكل حال وبيدنا المال إلى المشتري وأبطلنا من الخمر عنه أن كان المسلم المشتري لها ملكا خيرا وإن كان البائع لها ملكا لكن له أن يملكه فمن خمر ولا أمر الذي أن يردها الخمر على المسلم وأمر بقضائها الذي إذا كان ملكها على المسلم لانتهاكها لملكها وإن كان المسلم القاض للخمر يرد على الخمر على المسلم وأمر بقضائها على المسلم أن يرد خيرا ويجوز أن أمر بقضائها لأن الذي عدى بالخمر إليها في المسلم مع مصيبته عنكها وأخرجها طائفا عنه بأمرها ولم يكن أمر بقضائها لأن فيها انما أمر بقضائها لأن فيها البيع وإن جاءه امرأة التي قد سكت في بقمين عدتها من زوج غيره فرقنا بينهما وبين خلق الزوج الأول وليس هذا كضد عقدته بخيرها له إذا كانت جائزة عنه لا ضرر فيها على غيره ولا يجوز في الاسلام بحال وإن طلق رجل امرأته ثلاثا ثم تزوجها وذلك جائز عنده فصننا النكاح وجعلنا له مهر مثلها إن أسأها ولم يحل له حتى تسكن زوجها غيره يصحها إذا نكحت زوجها غيره مسلما أو ذميا فأصابها لمحل نكاحها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتبطل بينهم البيوع التي تبطل بين المسلمين كلها فإذا مضت واستهلكتم نكاحها بطلت وأما ما كانت قائمة وإن جاءه نكاحا أحدهم فقد اعتقه واعتقنا عليه وإن كاتبه كتابه جائز عنه إذا خزانها أو أم ولد يربيعها لم ينزع بيعها في قول من لا يبيع أم الولد يبيع أم الولد فإذا أسلم عبد الذي يبيع عليه فإن اعتقه الذي أو وهبه أو تصدقه وأقبضه فكل ذلك جائز لأنه ماله وله ولا ينفذ في ماله الذي اعتقه ولا يره من مات بالولد لا خلاف بين الدين فان أسلم قبل أن يموت ثم مات ورثه بالولد وهكذا أمته فإن أسلمت أم ولد عزل عنها وأخذ بقضائها وكان له أن يورثها إذا مات فهي حرة وإن رد عبد الله فأسلم العبد قبل موت السيد ففيه قولان أحدهما أن يباع عليه كبايع عبده لوقاله أنت حر إذا دخلت الدار ولكن غدا أو حاشيكم كذا والآخرون لا يبيع حتى يموت فتمتق الآن يشبه السيد يبعه فإذا شاع ما يبعه وإن كاتب عبده فأسلم العبد قبل أن يموت شئت فأتركه الكتابة وتباع وإن شئت فأنقذت على الكتابة وإذا أدبت عتقت وموتى عتقت باعته وهكذا لو أسلم العبد ثم كاتبه سيلا النصراني أو أسلم ثم أدب أو أسلمت أمته ثم وطئها قبلت لأنه ماله لمسلم في هذه الحال ولا حد عليه ولا عليها وإذا جنى النصراني على النصراني عدا والجنى عليه بالخيار بين القود والعقل إن كان في جنابة فيها القود إذا اختار العقل فهو حال في مال الجنائي وإن كانت الجنابة خطأ فعلى عاقلة الجنائي أن تكون على عواقل المسلمين فإن لم يكن الجنائي عاقلة فالجنابة في ماله دين يبيع بها ولا يعقل عنه النصراني ولا قرابته يبيعه وبينهم وهم لا يرون ولا يعقل المسلمون عنه وهم لا يأخذون ماله إذا مات ميراثا عما يأخذونه فأي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تدماء النصراني كولا تدماء المسلمين إلا أنه لا يجوز بينهم شهادة الأشهاد المسلمين ويجوز إقرارهم بينهم كيجوز إقرار المسلمين بعضهم لبعض وكل حق بينهم يؤخذ لبعضهم من بعض كايؤخذ للمسلمين بعضهم من بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر أو حلفتم لم يصح خبرنا أو قتل أو خنزيرا أو حرقة ميتة أو خنزيرا أو جلد ميتة لم يدبغ لم يضمن له في شيء من ذلك إلا أن هذا حرام ولا يجوز أن يكون الخمر ممنوع وإن كانت الخمر في ذوقه فخرقه وأجر فخره ضمن ما مضى الجزأ والزوج ولم يضمن الخمر لا يملك مال الزوج والحرقة إلا أن يكون الزوج من ميتة لم يدبغ أو جلد خنزير يربيع أو لم يدبغ فلا يكون له ضمن ولو كسر له صليبا من ذهب لم يكن عليه شيء ولو كسره من عود وكان العود أوفر لم يكن صليبا يصلح لغير الصليب فعليه ما مضى الكسر العود وكذلك لو كسره تمثال من ذهب أو خشب يسهل لم يكن عليه في الذهب شيء ولم يكن أيضا في الخشب شيء إلا أن يكون الخشب موصولا لأخر فله صلح فغيره تمثال يكون عليه ما مضى كسر الخشب لا ما مضى قيمة الصنم ولو كسره طنبورا أو خرما أو أوكبراء أن كان في هذا شيء يصلح لعباد الملامه عليه ما مضى الكسر وإن لم يكن يصلح للآلهي فلا شيء عليه وهكذا لو كسره نصراني

كفارة بآثاره ولو
وجبت عليه كفارة
فشك أن تكون من
نهار أو قتل أو زنا فأتى
رقبة عن أيها كان
أجزأ ولو اعتقه لا ينوي
واحتسبها البخرته
ولو أزد قبل أن يكفر
فأتى عبدا عن نهاره
فإن رجع أجزأ لأنه في
معنى دين أداما وأقصا
أخذه عن أرقوبة
على بدمه لمن وجبت
ولو صام فدمه لم يجزئه
لأن الصوم عمل البدن
وعمل البدن لا يجزئ إلا
من يكسبه

(باب ما يجزئ من
الصواب في الرقاب
الواجبة من كفاية
الظهار قديم وحديث)

(قال الشافعي) رحمه الله
لم أعلم أحد ممن مضى
من أهل العلم ولا ذكر
في عنه ولا في خالفني
أن من ذوات النقص
من الرقاب ما لا يجزئ
ومنها ما يجزئ فدل ذلك

لمسلم وأتصراني أو يهودي أو مسلمان أو كسر هاء مسلم الواحدين هؤلاء أبطلت ذلك كله قال ولوان نصرانيا
أقبلت نصراني ما أبطل عنه فخر المقدس يا يحكم كما يحكم أو شئ برؤيه حقايل به بعضهم بعضا أو شئ لطوع
له موضوعه ولم يقضه المضمونه حتى جاءنا الضامن أبطلنا عنه لأنه لم يقض ولولم يتأخري يدفع إليه ثم
سألنا الباطلة فيها نقول أن أحدهما الباطلة وبجعله كما مضى من يسوع الربا والآخرا نبطله بكل حال
لأنه أخذ خدمته على غير بيع إنما أخذ بسبب جناية لا قبضتها ولو كان الذي غرله ما أبطل عنه في الحكم
مسلم وقضه منه ثم جاء في ردته على المسلم كأول أو على مسلم أو أروى عليه مسلم وتقاضا وردت ذلك بينهما
وكذلك لو أراق نصراني للمسلم نجرا وأفسده شيئا ما أبطله عنه ورافعا إلى وغرم له النصراني قيمته متطوعا
أو يحكم ذمي أو بأمر من النصراني لازماله ودفعه إلى المسلم ثم جاء في أبطلته عنه وردت النصراني به على
المسلم لأنه ليس للمسلم قبض حرام وماء من من قبضه الحرام وبقي سواء في أنه رد عنه وأنه لا يقر على حرام
جهله ولا عرفه بحال ويجوز للنصراني أن يقارض المسلم وأكره للمسلم أن يقارض النصراني أو يتأركه
خوف الرابواختلال البيوع الحرام وإن فعل لم أفسخ ذلك لأنه قد يعمل بالخلال ولا أكره للمسلم أن يستأجر
النصراني وأكره أن يستأجر النصراني المسلم ولا أفسخ الإجارة إذا وقعت وأكره أن يبيع المسلم من النصراني
عبد مسلم أو أمة مسلمة وإن باعه لم يبي أن أفسخ البيع وجرت النصراني على بيعه مكانه إلا أن يتعفه أو
يتخذ السوق عليه في موضعه فالحق بالسوق ويتأى به اليوم واليومين والثلاثة ثم أجبره على بيعه قال وفيه
قول آخر أن يبيع مفسوخ وإن باع مسلم من نصراني مفسوخا فبيع مفسوخ وكذلك إن باع منه دقرا
فيه أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما فرق بين هذا وبين العبد والأمة أنه العبد والأمة قد
يعتقان فيعتقان بحق النصراني وهذا مال لا يخرج من ملك ما ملكه إلا ما لا يغيره وإن باعه دقرا فيها
رأى كرهت ذلك ولم أفسخ البيع وإن باعه دقرا فيها شعرا ونحوها كرهت ذلك ولم أفسخ البيع وكذلك
إن باعه طبعا وبغيره ولو ما أشبهه ما في كتاب قال ولوان نصرانيا باع مسلم مفسوخا وأحاديث من أحاديث
التي صلى الله عليه وسلم وأبعد المسلم أفسخ البيع ولم أكرهه إلا أن أكره أصل ملك النصراني فإذا
أوصى المسلم النصراني بمصنف أو وقفه أو أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبطل الوصية ولو أوصى
بها النصراني لمسلم لم أبطلها ولو أوصى المسلم النصراني بعبد مسلم فن قال أفسخ بيع العبد المسلم لو اشتراه
النصراني أبطل الوصية ومن قال أجبره على بيعه أجاز الوصية وهكذا هذه المسلم النصراني واليهودي والنحوي
في جميع ما ذكرت ولو أوصى مسلم نصراني بعبد نصراني فبأن المسلم (١) ثم أسلم النصراني حازت الوصية
في القولين معالناه قد ملكه بموت الموصي وهو نصراني ثم أسلم فباع عليه ولو أسلم قبل موته النصراني كل
كوصيته بعدمسلم لا يختلفان فإذا أوصى النصراني بأكثر من ثلث ماله أو بشئ منه بقي به كنيسة لصلاته النصراني
شاء الورثة كتابته له أو شأه ورثة المسلم ولو أوصى ثلث ماله أو بشئ منه بقي به كنيسة لصلاته النصراني
أو يستأجر به بخد ما لكنيسة أو بغيره الكنيسة أو يستعير به فيها أو يشتري به أرضا فتكون صدقة على
الكنيسة وتغير بها أو ما في هذا المعنى كانت الوصية باطلة وكذلك لو أوصى أن يشتري به نجرا أو يختار
فيصدق بها أو أوصى بختنازله أو نجرا أبطلنا الوصية في هذا كله ولو أوصى أن يني كنيسة يزاها ما
الطريق أو وقفها على قوم يسكنونها أو جعل كراثا للنصراني ولما كان جازا الوصية وليس في بيان
الكنيسة موصية إلا أن تقض لمضى النصراني الدين اجتماعهم فيها على الشرك وأكره للمسلم أن يعمل شاة
أو نجارة أو غيرها في كتابتها إلى أصلواتهم ولو أوصى أن يعطي الرهبان والشماسة ثلثة حازت الوصية
لأنه قد يجوز الصدقة على هؤلاء ولو أوصى أن يكتب بثلثة الانجيل والوراة درس لم تجز الوصية لأن الله
عز وجل قد ذكره عليهم فما فقال الذين يكتبون الكتب أيديهم ثم يقولون هذا من عندنا وقال وأن منهم

على أن السداد بعضها
دون بعض فلم أجد
في ما ذهبوا إليه
إلا ما أقول والله أعلم
وجاعه أن الأغلب
فيما يتخذ الرقيق العمل
ولا يكون العمل تاما
حتى تكون يد المولى
باطشتين ورجلاه
مأشيتين وله بصرة وإن
كان عبدا واحدة
ويكون يعقل وإن كان
أبكم أو أصم يعقل أو
أحمق أو ضعيف البش
(قال) في القديم
الأحرس لا يجزئ (قال)
المزني رحمه الله أولى
بقوله أنه يجزئ لأن
أصله إن ما أضر بالعمل
ضر رابنا لا يجزئ وإن لم
يضر كذلك أجزأ (قال)
والذي يجزئ ويقضي
يجزئ وإن كان مطبقا
لم يجزئ ويجوز
المريض لأنه يرجي
والصغير كذلك

(١) قوله ثم أسلم النصراني أي العبد النصراني الموصى به فتدبر كتبه مصححه

لفر يقابلون الستم بالكتب قرأ الربيع لآية ولو أوصى أن يكتبه كتب ففكروا صدقة
جازته الوصية ولو أوصى أن يكتبه كتب صهر لم يجز ولو أوصى أن يشتري بثمنه سلاحا للمسلمين جاز
ولو أوصى أن يشتريه سلاحا للعدو من المشركين لم يجز ولو أوصى بثمنه لعض أهل الحرب جاز لأنه
لم يحرم أن يعطوا إلا وكذلك لو أوصى أن يقتدى به أسير في أيدي المسلمين من أهل الحرب قال ومن
استعدى على ذي أوستامان أعدى عليه وإن برض ذلك المستعدى عليه إذا استعدى عليه في شيء فيه حق
للمستعدى وإن جاز باعتسب من المسلمين أو غيرهم يكره أن انميين يعملون فيما بينهم أعمالا من ربه
لم تكشفهم عنها لأن ما أفرزناهم عليه من الشر أكثر أعظم ما لم يكن لها طلب يستحقها وكذلك لا يكشفون
عما استحلوا من نكاح المحارم وإن جاءه محرم الرجل قد نكحته ففضا لنكاح فإن جاءه تناهرا أنه نكحها
على أربع أجزائه بان يختار أو يعاود فارق ما رزق وإن لم تأتاهم فكشفه عن ذلك وإن قال فاعل فقد كتب
عمر يفرق بين كل ذي عهر من المحرم فقد يحتل أن يفرق إذا طلبت ذلك المرأة أو ولها أو طلبة الزوج
اسقط عنه مهرها وترك كلهم على الشر أكثر أعظم تركناهم على نكاح ذات عهر وجع أكثر أربع
مالم يأتونا فإنه ناهيهم سرورق بسارق قطعتا له وإن جاءه ثلثهم سرورق بحدك له أطلنا
العبودية عنه وحكمنا على السارق قال والسراري الشفعة على المسلم والمسلم الشفعة عليه
ولا يمنع النصراني أن يشتري من مسلم ما شئ فيه صدقة ولا أرض زرع ولا نخلا وإن أبطل ذلك الصدقة فيها كما
لا يمنع الرجل المسلم أن يبيع ذلك فراق من جماعة فتسقط فيه الصدقة قال ولا يكون لذي أن يبي
مواتين بلاد المسلمين لأن أحياها لم تكن له بأحياها وقيل له خذ عمارتها وإن كان ذلك تعبوا لارض المسلمين
لأن أحياها الموات فضل من الله تعالى بترسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن له قبل بيته
كلاني وما جعل الله تعالى النبي وملائكته لاهل دينه لالعيرهم

﴿كتاب قتال أهل البني وأهل الردة﴾

﴿باب في من يجب قتاله من أهل البني﴾

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وإن طائفتان من
المؤمنين اقتتلا فأصلحا بينهما فإن بغت أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تغي حتى تأتي إلى أمر الله فإن قامت
فأصلحا بينهما بالعدل وأصلحا أن الله يحب المقسطين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقد كره الله عز
وجل اقتتال الطائفتين والطائفتان المنتزعتان الجاعتان كل واحدة تمنع أشد لا متاع أو أضعف إذا ائتمرها
اسم لا متاع وسماهم الله تعالى المؤمنين وأمر بالصلاح بينهم حتى على كل أحد دعا المؤمنين إذا ائتمروا
وأرادوا القتال أن لا يقتلوا حتى يدعوا إلى الصلح وذلك قلت لأبيت أهل البني قبل دعائهم لأن على الإمام
الدعاء كما أمر الله عز وجل هل القتال وأمر الله عز وجل بقتال العنة الباغية وهي ممساة باسم الأيمان حتى
تأتي إلى أمر الله وإن قامت لم يكن لأحد قتالها إلا أن الله عز وجل إنما أذن في قتالها في مدة لا متاع بالتي إلى
أن تأتي (قال الشافعي) والتي الرجعة عن القتال بالهزيمة أو التوبة وغيرها وأما حال تركها هال القتال فقد
داه والتي بالرجوع عن القتال الرجوع عن معصية الله تعالى كره إلى طاعته في الكف عما حرم الله عز
وجل قال وقال أبو ذؤيب بصيرت من قومه أنهم مروا عن رجل من أهل في وقعة فقتل
لأن الله شامعنا شهدوا يوم الأسير لا غابوا ولا حرموا
عقوبتهم فلم يشعر به أحد ثم استفاوا وقالوا حبنا الوضع
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمر الله تعالى أن قاتلوا أن يصلح بينهما بالعدل ولم يذ كر بلغة دم ولا مال

(من له الكفارة بالقيام)
من كتابين

قال الشافعي رحمه الله
من كان له سكن
وعاد لا علك غيرها
ولا يشتري به مملوكا
كان له أن يصوم شهرين
متتابعين وإن أفطر من
عذر أو غيرهما وأوصام
تطوعا أو من الأيام التي
نهى صلى الله عليه وسلم
عن صيامها استأنفها
متتابعين وقال في
كتاب القديم أن أفطر
المرض بنى واحتج في
الفتاوى التي عليها صوم
شهرين متتابعين إذا
حاضت أفطرت وإذا
ذهب الحوض بنت
وكذلك المرض إذا
ذهب المرض بنى (قال
الزني) رحمه الله
وسعت الشافعي منذ
دهر يقول أن أفطر
بنى (قال الزني) رحمه
الله وإن هذا الشيء لأن
المرض عذر وضرورة
والحيض عذر وضرورة

واعاذ كراهة تعالى الصلح آخر كما ذكر الاصلاح بينهم أولا قبل الاذن يقتلهم فأنسبه هذا والله تعالى أعلم
 أن تكون التساعات في الجراح ولما موافاة من الاموال ساقطة بينهم قال وقد يحتمل قول الله عز وجل
 فإن فاعت ما سلخوا بينهما بالعدل أن يصلح بينهم بالحكم اذا كانوا قد فعلوا ما فيه حكم يقطع بعضهم من بعض
 ما يوجب له القول الله عز وجل بالعدل والعدل أخذنا من بعض الناس من بعض (قال الشافعي) وانما
 ذهبنا الى أن القود ساقطة والاية يحتمل للمعنيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا من طرفين ما زنا
 عن معمر بن راشد عن الزهري قال أدركت الفتنة الاولى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت فيها
 دماء وأموال فلم يقتض فيها من دم ولا مال ولا قروح أصيب بوجه التأويل الآن يوجد مال رجل بعينه
 قد دفع الى صاحبه (قال الشافعي) وهذا كما قال الزهري عندنا قد كانت في تلك الفتنة دماء يعرف في
 بعضها القتال والقتول وأتلفت فيها أموال ثم صار الناس الى أن سكنت الحرب بينهم وجرى الحكم عليهم
 فاعتلتهم اقصى أحسن أحد ولا غرمه مالا لتلفه ولا علمت الناس اختلافوا في أن ما حو وفي البقي من مال
 فوجد بعينه فصاحبه أحقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا من طرفين بعينه عن الزهري عن
 طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
 قتل دون ماله فهو شهيد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسفر رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن
 للرء أن يمنع ماله واذا منع بالقتال دونه فهو لحد لقتال والقتال سبب الانلاف لمن يقتل في النفس وما
 دونها قال ولا يحتمل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم من قتل دون ماله فهو شهيد إلا أن
 يقتل دونه ولو ذهب رجل الى أن يعمل هذا القول على أن يقتل ويؤخذ ماله كان العطف في الحد من قتل
 وأخذ ماله أو قتل يؤخذ ماله ولا يقال قتل دون ماله من قتل بل أن يقتل فلا يشك أحد أنه شهيد (قال
 الشافعي) وأهل الردة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ضربان منهم قوم كفروا بعد الاسلام مثل طليحة
 ومسيلمة والنسبي وأصحابهم ومنهم قوم عسكروا بالاسلام ومنعوا الصدقات فان قال قائل ما دل على ذلك
 والامة تقول لهم أهل الردة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فيقولان عري فآزدا لا رتداعا كما رواه عليه
 بالكفر والارتداد عن الحق قال ومن رجع عن شيء حاز أن يقال ارتد عن كذا وقول عمر لا يكره اليك
 قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا هذا عموما مني
 دماهم وأموالهم ابغضها وحسابهم على الله في قول أبي بكر هذا من حقهم ولمنعوني عنها عما أعطوا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لقائتهم عليه معرفتهم معا بان من قاتلوا من هو على التمسك بالايمان ولو لا ذلك
 ما شئت عري قتلهم ولقال أبو بكر قد تركوا الاله الا الله فصاروا مشركين وذلك حين في مخالفتهم جيوش
 أبي بكر وأشاعرهم قال الشعرهم ومحاط بهم لا يكر بعد الاسار فقال شاعرهم

ألا أصبحتا قبل نازة الفجر لعل منا بانا قريب وما بدرى
 أطلعنا رسول الله ما كان وسطنا فبا عجا ما بال ملك أبي بكر
 فان انقضى الكفو فنعست لك انتر أو أجلي اللهم من التمر
 ستعهم ما كان فبنا بقية كرام على العراء في ساعة السر

وقالوا لا يكر بعد الاسار ما كفرا بعد ايماننا ولكن شصحا على أموالنا (قال الشافعي) وقول أبي بكر
 لا تفروا بين ما جع الله يعني فيما أرى والله تعالى أعلم أنه مجاهدهم على الصلوة وانرا كآمنها ولعل
 مذهبه فيه أن الله عز وجل يقول وما أمر ولا الابدعوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلوة ويؤتوا
 الزكاة وذلك دين القيمة وأن الله تعالى عرض عليهم شهادة الحق والصلوة والزكاة وأنه متى منع فزاعده
 لم يعلم تركه ومنعه حتى يؤذيه أو يقتل (قال الشافعي) فسار اليهم أبو بكر بنفسه حتى أتى حاجبي بدر الفزاري

من قبل الله عز وجل
 يظفر بهما في شهر
 رمضان وبالله التوفيق
 (قال) وادعاهم بالأخلة
 صام حلالين وان كان
 تسعة أو ثمانية ونجسين
 ولا يجزئته حتى يقدم
 نية الصوم قبل الدخول
 ولو نوى صوم يوم فاعى
 عليه نعمه أو أفاق قبل
 الليل أو بعده ولم يعلم
 أجره اذا دخل فيه قبل
 الفجر وهو يعقل فإن
 أعى عليه قبل الفجر لم
 يجزئته لانه لم يدخل في
 الصوم وهو يعقل (قال
 المزني) رحمه الله كل
 من أصعب ناعما في شهر
 رمضان صام وان لم
 يعقله اذ انقضت نيته
 (قال) ولو أعى عليه
 فيه وفي يوم بعده ولم
 يعلم استأنف الصوم
 لانه في اليوم الذي أعى
 عليه فيه كله غير صائم
 ولا يجزئته إلا أن يوى
 كل يوم منه على حديثه
 قبل الفجر لان كل يوم
 منه غير صاحبه ولو صام

فقاتله معه عمر وعامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أمضى أبو بكر خالد بن الوليد في قتال من ارتد
ومن منع الزكسما فقاتلهم بعموم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في هذا الدليل على أن من
منع ما فرض الله عز وجل عليه فلم يقدر الإمام على أخذ نفسه بملتناعه فأنه وإن أتى القتال على نفسه وفي
هذا المعنى كل حق لرجل على رجل منعه قال فإذا امتنع رجل من تأدية حق وجب عليه والسلطان يقدر
على أخذه منه أخذه ولم يقتله وذلك أن يقتل فيقتله أو يسرق فيسقطه أو عتق أدا من نياح فيه ما له أو كاه
فتؤخذ منه أو تمنع دون هذا أو شيء منه جماعة وكان إذا قبل له أذهب قال لا تؤذيه ولا تدعوك بقتال إلا
أن تقابلوه قول عليه لأن هذا إنما يقاتل على ما منع من حق لزمه وهكذا من منع الصدقة ممن نسب إلى
الردة فقاتلهم أبو بكر بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وما منع الصدقة ممن منع
نفسه منه فإذا لم يختلف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتاله فالباقي يقاتل الإمام العادل في مثل
هذا المعنى في أنه لا يبطئ الإمام العادل حقاً إذا وجب عليه ويمتنع من حكمه ويريد على ما منع الصدقة أن
يريد أن يحكم هو على الإمام العادل ويقال فيقتله بإرادته قتال الإمام قال وقد قاتل أهل الامتناع
بالصدقة وقتلوا ثم قهر وأفلح بعضهم أحياناً أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلا هذين - تأول أما
أهل الامتناع فقالوا قد فرض الله علينا أن تؤذيهم إلى الرسول كأنهم ذهبوا إلى القول والله عز وجل رسوله صلى
الله عليه وسلم ختم أموالمهم صدقة تطهرهم وقالوا لا تعلم يجب علينا أن تؤذيهم إلى غير رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأما أهل التي شهدوا على نفعوا عليه بالضلال ورأوا أن جهاده حق فلم يكن على واحد من
العمر يقين عند تضي الحرب قصاص عندنا والله تعالى أعلم ولأن رجلاً واحداً قاتل على التأويل أو جماعة
غير مجتمعين ثم كانت لهم بعد ذلك جماعة مجتمعين أو لم تكن كان عليهم القصاص في القتل والجرح وغير
ذلك كما يكون على غير التأويلين فقال في قاتل فلم يفت في الطائفة المنسقة المناهضة له تقتل وتضرب
المال أثر بل على القصاص وغرم المال إذا تلف ولأن رجلاً واحداً قاتل أو تلف ما لا اقتصصت منه وأغرمته
المال فقتل له وجدت الله تبارك وتعالى يقول ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يجل دمهم أو قتل نفس بغير نفس وروى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم من اعتبط مسلماً بقتل فهو قوديد ووجدت الله تعالى قال وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا
وأصلوا بينهما فإن نعت أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبي حتى تفي إلى أمر الله وإن نعت واحدة وأصلوا
بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين هذا كراهة عز وجل قتالهم ولم يذكر القصاص بينهما ما امتنا
القصاص بين المسلمين على ما حكم الله عز وجل في القصاص وأزله في التأويلين المتعدي ورأى أن المعنى
بالقصاص من المسلمين هو من لم يكن متعصماً ولا فاضلاً للحكمين على ما مضى عليه وقلته على بن
أبي طالب كرم الله تعالى وجهه هو قتال التأويلين فلم يقصص من دم ولا مال أصيب في التأويل وقلته ابن ملجم
متأولاً فمحبته وقال لو لم يكن قاتلاً متأولاً ورأى القتل وقتله الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما وفي
الناس بقية من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعلم أحداً أسكرته ولا عليه ولا حالفه أن يقتل إذا
لم يكن له جماعة تمنع عنها ولم يقدر على أبو بكر قبله وفيمن قتله الجماعة أمتع بقتلها على التأويل كما
وصفاً ولا على الكفر (قال الشافعي) والآية تبدل على إبداعاً يمنع قتالهم في حال وليس في ذلك إباحة
أموالهم ولأنهم وأما قطع الطريق ومن قتل على غير تأويل فسواء جماعة كانوا أو وحيداً يقتلون هذا
وبالقصاص يحكم الله عز وجل في القتل وفي المحاربه

(باب السيرة في أهل البقي)

(قال الشافعي) رحمة الله تعالى وروى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي بن الحسين رضي الله تعالى

شهر رمضان في الشهرين
أعاد شهر رمضان
واستأنف شهرين (قال)
وأقبل ما يلزم من قال
أن الجاهل بن طهراني
الصوم يفسد الصوم
لقوله تعالى من له أن
يقاسم أن يرتع أن
الكفارة بالصوم والى
لا يجرئ بعد أن
يتأسا (قال) والى
صام شهر قبل التماس
وشهر بعده أطاع الله
في شهر وعصاه بالجماع
قبل شهر يصومه وإن
من جامع قبل الشهر
الأحر من ما أوى أن
يحوز من الذي عصي الله
بالجماع قبل الشهرين
معاً (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وأحكمه في
الكفارات حين يكفر
بحكمه في الصلاة حين
يصل (قال) ولو دخل
في الصوم ثم أسكر كان له
أن يمضي على الصيام
والاختيار له أن يدع
الصوم ويعتق (دل
المرفي) وجه الله ولو

عنه ما قال دخلت على مروان بن الحكم فقال ما رأيت أحدا أكرم غلبه من أبيك ما هو الآن ولينا يوم الجمل
فنادى متناديه لا يقتل مدبر ولا يذبح على جريح (قال الشافعي) قد كرت هذا الحديث للدروري
فقال ما حفظه يريد بهب يحفظه هكذا كرم جعفر بهذا الاستناد قال الدروري أخبرنا جعفر بن
أبيه أن عليا رضي الله تعالى عنه كان لا يأخذ سلبا وأنه كان يباشر القتال بنفسه وأنه كان لا يذبح على
جريح ولا يقتل مدبرا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه
أن عليا رضي الله تعالى عنه قال في ابن لمجم بعد ما ضربه وأطعموه واسقوه وأحسنوا أسارى عشت فأنا ولي
دعي أعفوا عن شئت وإن شئت استغفرت وإن شئت فقتلتوه فلا تغفلوا

(باب الحلال التي لا يحل فيها ماء أهل البني)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولأن قوما أطهروا رأي الخوارج وتجنبوا جماعات الناس وكفروهم
لم يحل بذلقتهم لاسم على حرمة الأيمان لم يصبروا إلى الحال التي أمر الله عز وجل بقتلهم فيها بلقنا
أن عليا رضي الله تعالى عنه ينهاه عن خطب أجمع تحكما من ناحية المسجد لحكم الله عز وجل فقال
على رضي الله تعالى عنه كلفني أن يذهب باطل لكم علينا ثلاث لا نعتك مساجد الله أن نذكر وأفها اسم الله
ولا نعتك كافي عما كانت أيديكم مع أيدينا ولا نبذوك بقتال (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا عبد الرحمن
ابن الحسن بن القاسم الأثرقي القسافي عن أبيه أن عبد الله بن عبد العزيز الخوارج بن عبد ناسبونا
فكتب إليه عمر بن عبد العزيز أن سبوني فسبوه وأعفوا عنهم وإن أشهر والصلاح تأشهر وأعلمهم وإن
ضربوا فاضربهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهنا كلفه تقول ولا يحل للمسلمين بقتلهم ما هوهم ولا أن
يتعوا التي مباحرى عليهم حكم الإسلام وكانوا أسوتهم في جهادهم وذهبوا إلى بينهم وبين المساجد والأسواق
قال ولشهود شهادة الحق وهم ظهر من لهذا قبل الاعتقاد أو بعده وكنيتهم في العقاب والعقول
سنة انفي لقاضي أن يحصهم بأن يسأل عنهم أن كانوا يستولون في مناهمهم أن يشهدوا لمن يذهب
مذهبهم تصدقه على ما لم يسمعوا ولم يمانوا أو يستولوا أن يمانوا أو، وال من خالفهم أو يمانهم شيئا
يجعلون الشهادة بالباطل ذريعة اليهم بجهادهم وأن كانوا لا يستولون ذلك حازت شهادتهم وهكذا من
بني من أهل الأهواء ولا يفرق بينهم وبين غيرهم فيما يجب لهم وعليهم من أخذ الحق والحدود والأحكام
ولو أصابوا في هذا الحال حسنا لله عز وجل والناس دما وغيرهم ثم اعتقدوا ونصبوا إماما وامتنعوا ثم سألوا أن
يؤتمروا على أن يسقط عنهم ما أصابوا قبل أن يعتقدوا أو شئ منهم يمكن للإمام أن يسقط عنهم شيئا لله عز
ذكره ولا للناس وكان عليه أخذهم به كما يكون عليه أخذ من أحدث حدثا لله تعالى والناس ثم حرب
ولم يتأول ويتنع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولأن قوما كانوا في مصر وعصروا ففسكوا السماء وأخذوا
الأموال كان حكمهم حكم قطاع الطريق وسواء المكارت في مصر والعصراء ولو افترقا كانت المكارت في
المصر أعظمهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو أن قوما كبار وامتنعوا ولم يأخذوا ما لا يقع عليهم
الحق في جمع ما أخذوا وكذلك لو امتنعوا فأسا وادما أو ما لا يقع غير تأويل ثم قدر عليهم أخذهم الحق
في الدماء والأموال وكل ما أو من حد (قال الشافعي) ولأن قوما ماتوا بين كثير كانوا أو قتلوا واعتزلوا
جماعة الناس فكان عليهم وال أهل العدل يجري حكمه فقتلوا وغيره قبل أن ينصبوا إماما واعتقدوا
ويظهر واحكم بالحق الفالح حكمه كان عليهم في ذلك القصاص وهكذا كان شأن الذين اعتزلوا عليا رضي الله تعالى
عنه ونقبوا عليه الحكمه فقتلوا الأناس كل في بلد فاستعمل عليهم عامل فسمعوا له ما شاء الله ثم قتلوا فأسل
الهم أن ادفعوا الشافعي فقتله قالوا كلفنا قتله قال فاستسلموا لحكم عليكم قالوا لا فساد لهم فقتلهم
فأصاب أكرمهم قال وكل ما أصاب في هذا الحال من حدثه تبارك وتعالى والناس أمم عليهم حتى قد

كان الصوم فرضه ما جاز
اختيار ابطال الفرض
وارقصة فرض ان
وجدها لا غيرها كان
الوضوء بالماء فرض اذا
وجده لا غيره ولا خيار
فذلك بين أمرين فلا
الوادخل في الصوم
اذا وجد الرقبة من أن
يكون معناه المتقدم فلا
فرض عليه الا الصوم
فكيف يجزئه العتق
وهو غير فرضه أو
يكون صومه قد بطل
لوجود الرقبة فلا فرض
الا العتق فكيف يتم
الصوم فيجزئه وهو غير
فرضه فلما لم يتفقوا أنه
إذا اعتق أي فرضه
ثبت أن لا فرض عليه
غيره وفي ذلك ابطال
صومه كعتقه بالشهور
فاذا حدثت الحيض
بطلت الشهور ووثبت
حكم الحيض عليها ولما
كان وجود الرقبة يبطل
صوم الشهرين كان
و- ودها بعد الدخول
في الشهور يبطل ما بقي

عليهم وليس عليهم في هذا الحال أن يبدوا بقتال حتى يمتنعوا من الحكم ويقتصروا قال وهكذا يخرج رجل أو رجلان أو نفر يسير قلوبوا السد يعرف أن مثلهم لا يمتنع إذا بدأ فأنظر رأيهم وتأملوا ما هم العادل وقالوا تمتنع من الحكم فأصابوا دماء أو ألوأحد ودان في هذه الحال تأولين ثم ظهر عليهم أقيمت عليهم الحدود وأخذت منهم الحقوق لله تعالى وللناس في كل شيء كما يؤخذ من غير المتأولين فإن كانت لأهل البني جماعة تكثر ويمنع منها موضعها الذي هي به بعض الاستناع حتى يصر فان مثلها لا يزال حتى تكثر نكايته واعتقدت ونصبوا اماماً وأظهروا حكماء يستمعون حكم الامام العادل فهذا الفتنة التي تسمى فتنة قحطهم من أهلها فبينما هم في ذلك اذا فعلوا هذا ان ناسهم ما نقموا فان ذكر وامظلمة بينة وروت ان لم يذكر روعا بينة قبل لهم عهد والمناقاة فمن من طاعة الامام العادل وان تكون كلتكم وكلة أهل دين الله على المشركين واحدة وأن لا تمتنعوا من الحكم فان لموا قبل منهم وان امتنعوا قبل الاموذنوكم بحرب وان لم يحسوا فقتلوا ولا يقتالون حتى يدعوا يا ناطروا الا أن يمتنعوا المناطرة فقتلوا قال واذا امتنعوا من الاجابة وحكم عليهم بحكم فلم يسلموا وأعلنت عليهم صدقة فتعوهوا راجعوا وادونها وقالوا لا نسدوكم بقتال قوتنا وحقن دماءنا وبالحكم ويعود والمما امتنعوا ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما اصابوا في هذا الحال على وجهين أحدهما ما اصابوا من دم ومال وفرج على التأويل ثم ظهر عليهم بعد لم يقم عليهم منه شيء ان يوجد مال رجل بينه فيؤخذ والوجه الثاني ما اصابوا على غيره من حذر أو اصابه وهو في بلاد والى لها بها جالها وال وهكذا غيرهم من أهل دار غلبوا الامام عليها فصار لا يجري به بها حكم في قدر عليهم أقيمت عليهم ثلث الحدود ولم يسقط عنهم ما اصابوا بالاستناع ولا يمنع الاستناع حقايقام انما عنعنا التأويل والاستناع معا فان قال قائل فانت نسقط ما اصاب المشركون من أهل الحرب اذا اسلموا (١) فكذلك اسقط عن حرب لو قتل مسلمة نفرا ثم اسلم واقتل الحرب بدأ من غير ان يقبل أحد وليس هذا الحكم في التأويل في واحد من الوجهين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا دعى أهل البني فامتنعوا من الاجابة فقتلوا والسرقة منهم مخالفة للسرقة في أهل الشرك وذلك بان الله عز وجل حرم ثم رسوله دماء المسلمين الا بمأين الله تبارك وتعالى ثم رسوله صلى الله عليه وسلم فاعلموا انهم قتلوا أهل النبي ما كانوا يقتالون وهم لا يكونون مقاتلين أما الاقبلين فممتنعين من حربين فقتلوا المعاني فقد خرجوا من الحال التي ابيع بها قتالهم وهم لا يخرجون منها الا الى ان تكون دماؤهم محمرة كهي قبل يحدون وذلك بيزعدي في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى فقتلوا التي تبقى حتى تفي الى امر الله فان قاتل فاصطوب ابنهم بالعدل واسقطوا ان الله يحب المقتسطين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يستن الله تبارك وتعالى في الفتنة فسواء كان للذي فادفته ولم تكن له فتنة فقام الله ثم الرجوع عزمه ولا يقتل منهم برب أو بالسر ولا جريح بحال لان هؤلاء قد صاروا في غير المعنى الذي حلت به دماؤهم وكذلك لا يستمع من أموالهم دابة ترك ولا استناع ولا سلاح يقتال من حرمهم وان كانت فائمة ولا بعد قضاها ولا غير ذلك من أموالهم وما صار اليهم من دابة خبسوها أو سلاح فطعمهم ودمعهم وذلك لان الأموال في القتال انما تحصل من أهل الشرك الذين يتحولون اذا قدر عليهم فامان اسلم هدي قطع الطريق والزناواقتل فهو لا يؤخذ منه فهو اذا قوتل في البني كان أخف حالاً له اذ رجع عن القتال لم يقتل فلا يستمع من ماله بشيء الا لاجنابة على ماله بدلالة توجب حله شيئاً قال ومضى إلى أهل النبي السلاح لم يقتالوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قاتلت المرأة والعبد مع أهل النبي والعلام المراهق فهم مثلهم يقتالون مقبلين ويتركون مولودين قال ويختلفون في الأسارى فلو أسرا البالغ من الرجال الاحرار خيس يسابع رجوت أن يبع ولا يبيع بمولود ولا غير مبالغ من الاحرار ولا امرأة المتبايع وانما يسابع النساء على

(١) قوله فكذلك الخ هو جواب ان يحيط الجواب آخر الكلام وهو قوله وليس هذا الحكم الخ تأمل

من المشهور وفي ذات دليل أنه اذا وجد الرقة بعد التحول بطل ما بقى من الشهرين وقد قال الشافعي رحمه الله بهذا المعنى زعم في الأمة تعتق وقد دخلت في العدة انها لا تكون في عدتها حرة وتعتد عمة وفي المسافر يدخل في الصلاة ثم يقيم لا يكون في بعض صلاته مقبياً ويقتصر ثم قال وهذا أشبه بالقياس (قال المزني) فهذا معنى ما قلت وبالله التوفيق ولو قال لم يصدأ أنت حر الساعة عن طهاري ان تظهره كان حراً لسانه ولم يجره إن يظهر لانه لم يكن يظهر ولم يكن سبب منه

(باب الكفارة بالطعام)
من كذب طهارتدويم
وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله
تعالى فبين تظهر ولم

الاسلام فاما على الطاعة فهن لاجهاد عليهن وكيف بايعن والبيعة على المسلمين المولودين في الاسلام اتعاهي
 على الجهاد واما اذا انتقض الحرب فلا يرى ان يحبس اسيرهم ولو قال اهل البني انظر وناظر في امرنا لم ار
 باسان ينظروا قال ولو قالوا انظر وناظرنايت ان يجتهد الامام فيه فان كان يرجو قبضتهم احببت الاستيلاء
 بهم وان لم يرج ذلك فله جهادهم وان كان يخاف على الفتنة العادلة الضعف عنهم رجوت تأخيرهم الى ان
 يرجعوا وتعمكه القوة عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو سألوا ان يتركوا يجعل يؤخذ منهم ما ينفخ
 ان يؤخذ من مسلم جعل على تركه حق قبله ولا يترك جهاد بل يرجع الى الحق منعه او عن باطل ركه والاخذ
 منهم على هذا الوجه معنى الصغار والنساء والصغار لا يجرى على مسلم قال ولو سألوا ان يتركوا ابدًا
 محتجين لم يكن ذلك الامام اذا قوى على قتالهم واذا تحصنوا فقد قيل يقتلون بالمجانح والنيران وغيرها
 ويبتون ان شاء من يقتلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانا احب ان يتوفى ذلك فيهم ما لم يكن
 بالامام ضرورة اليه والضرورة اليه ان يكون بازاء قوم مقصنا فغزونه او يحرقون عليه او يرمونه بمجانح
 او عزادات او يحيطون به فيضاي الاضلال على من معه فانما كان هذا او بعضهم رجوت ان يسعدهم
 بالمغني والارد فاعان نفسه او معاوية بثل ما فعل به قال ولا يجوز لأهل العدل عندى ان يستعينوا
 على اهل البني بأحد من المشركين ولا حربي ولو كان حكم المسلمين الظاهر ولا اجعل لمن خالف دين الله عز
 وجل الذريعة الى قتل اهل دين الله قال ولا بأس اذا كان حكم الاسلام الظاهر ان يستعان بالمشركين على
 قتال المشركين ذلك انهم يحل دماؤهم مقبلين ومدرين وناما وكشفوا قدر علمهم اذا بلغتهم الدعوة واهل
 البني انما يحل قتالهم بدفعهم عما ارادوا من قتال او امتناع من الحكم فانما اوقوا تلك الخصال حرمت دماؤهم
 قال ولا احب ان يقتلهم ايضا باحد يستعمل قتلهم مدرين وحربي وأسر من المسلمين فسلط عليهم
 من يعلم انه يعمل فيهم بخلاف الحق وهكذا من وفي شيئا فبني ان لا يولاه وهو يعلم انه يعمل بخلاف الحق فيه
 ولو كان المسلمون الذين يستحلون من اهل البني ما وصفت يضطرون بقوة الامام وكثرة من معه حتى لا يقتضوا
 على خلافه وان راوهم قال ارباسان يستعان بهم على اهل البني على هذا اني اذا لم يوجد غيرهم بكفي
 كفايتهم وكانوا اجزأ في قتالهم من غيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولتفرق اهل البني منصب
 بعضهم بعض فالت الطائفتان او احداها امام اهل العدل معوتها على الطائفة المفارقة لها بل يرجوع
 الى جماعة اهل العدل وكات بالامام ومن معه قوة على الامتناع منهم لو اجعوا عليه لم ار ان يعين احدي
 الطائعتين على الاخرى وذلك ان قتال احداها ليس اوجب من قتال الاخرى وان قتاله مع احداها
 كالأمان التي تقا تل معه وان كان الامام يضعف فذلك سهل في ان يجوز معاونة احدي الطائعتين على
 الاخرى وان انتقض حرب الامام الاخرى لم يكن له جهاد التي اعان حتى يدعوه او يعذر اليها فان امتنع من
 الرجوع نذا اليها ثم جاهدتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو ان رجلا من اهل العدل قتل رجلا من
 اهل العدل في شغل الحرب وعسكر اهل العدل فقال اخطأت به فلنتن من اهل البني احلف وضمن دينه
 ولو قال علمته اقيدمته (قال الشافعي) وكذلك لو صار الى اهل العدل بعض اهل البني تابا بجاهد اهل البني
 او تارك الحرب وان لم يجاهد اهل البني فقتله بعض اهل العدل وقال دفعه فرددت بالني وكنت اراء انما صار اليها
 لئلا من بعضنا غرة وقتلته احلف على ذلك وضمن دينه وان لم يدع هذه الشبهة اقيدمته لانه اذا صار الى اهل
 العدل حكمهم حكمهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولورجع نفر من اهل البني عن رأيهم وامنهم
 السلطان فنقل رجلا منهم رجل فادعى معرفتهم امهم من اهل البني وجهاته بأمان السلطان لهم ورجوعهم
 عن رأيهم بدري عنه القود والزم بالدية بعد ما يحلف على ما ادعى من ذلك وان اتى ذلك عامدا اقيدمته قال
 من دم وجرح يستطاع فيه التقصاص وكان عليه الارش فيما لا يستطاع فيه النصاص من الجراح قال ولو

يجحد رقية ولم يستطع
 حسين يريد ان قتله
 صوم شهرين متتابعين
 عرض او دعه ما كانت
 اجزاء ان يعلم ولا يجزئه
 اقل من ستين مسكينا
 كل مسكين مسد من
 طعام بلده الذي يقتات
 حنطة او شعيرا او
 ارذا او سلنا او شعرا او
 زيبا او اقطا ولا يجزئه
 ان يعطيهم جله ستين
 مسدا او اكثر لان
 اخذهم الطعام يختلف
 فلا ادري لعل احدهم
 ياخذ اقل وغيره اكثر
 مع ان النبي صلى الله
 عليه وسلم اعان مسكينا
 طعام في كل ما امر به
 من كفارة ولا يجزئه
 ان يعطيهم دقيقا ولا
 سويفا ولا خبزا حتى
 يعطيه مومجا وسواء
 منهم الصغير والكبير
 ولا يجوز ان يعطيه من
 تازمه نفقته ولا عبدا
 ولا مكربا ولا احدا
 على غير دين الاسلام

أن يجاروا في عسكر أهل النبي أو أهل مدينة غلب عليها أهل النبي أو أسرى من المسلمين كانوا في أيديهم وكل هؤلاء غير داخل مع أهل النبي برأى ولا معونة قتل بعضهم بعضاً وأتى حديث الله وألباس عار فإنه محرم عليه ثم قدر على إتيانه تم عليه أقيم عليه ذلك كله وكذلك لو كانوا في بلاد الحرب فأولئك عاين بأنه محرم وغير مكرهين على إتيانه أقيم عليهم كل حديثه عز وجل ولانس وكذلك لو تلتصقوا وكانوا يطرف بمقتنعين لا يجري عليهم حكم ولا يتلصقون ولا متناوين إلا أنهم لا يجري عليهم الأحكام وكانوا بمن قامت عليهم الحجة بالعلم مع الإسلام ثم قدر عليهم أقيم عليهم الحقوق

﴿حكم أهل النبي في الأموال وغيرها﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ظهر أهل النبي على بلد من بلدان المسلمين فأقام أهلهم على أحد حديثا لله أو لانس فأصاب في قاتله أو أخذ صدقات المسلمين فاستوفى ما عليهم أو زاد مع أخضعهم ما ليس عليهم ثم ظهر أهل العدل عليهم لم يعودوا على من خدموا ما أهل النبي يحد ولا على من أخذوا صدقاته بصدق عامه ذلك فإن كانت وجبت عليهم صدقة فأخذوا بعض ما استوفى أمام أهل العدل ما بقي منها وحسب لهم ما أخذ أهل النبي منها قال وكذلك من مر بهم فأخذوا ذلك منه قال وإن أراد أمام أهل العدل أخذ الصدقة منهم فادعوا أمام أهل النبي أخذها منهم فهم أمساء على صدقاتهم وإن ارتاب بأحسبهم أحلفه فإذا حلف لم تعد عليه الصدقة وكذلك ما أخذوا من تجار الأرض وجزية الرقاب لم يعد على من أخذوا منه لأنهم مسلمون طاهر حكمهم في الموضع الذي أخذوا ذلك فيه ما عدلهم من تجار وجزية رقبه وحق لزوم مال وغيره قال ولو استتفى أمام أهل النبي رجلا كان عليه أن يقوم بما يقوم به القاضي من أخذ الخلق لبعض الناس من بعض في الحدود وغيرها إذا جعل ذلك إليه ولو ظهر أهل العدل على أهل النبي لم يرد من قضاء قاضي أهل النبي إلا ما يرد من قضاء القضاة وغيره وذلك خلاف الكتاب والسنة أو اجاع الناس أو ما هو في معنى هذا أو عدا الحيف بردها لأهل العدل في الخين الذي يرد هافيه أو اجازته شاهد غير العدل الخين الذي يحذر هافيه ولو كتب قاضي أهل النبي إلى قاضي أهل العدل يحث عند رجل على أن يخرج من غير أهل النبي إلا غلب من هذا خوف أن يكون بردها لأهل العدل بخلافه أو يقل شهادته من لا عدله موافقته ومنهم من هو مخوف أن يكون يستعمل بعض أخذ أموال الناس مما يمكنه فأحب إلى أن لا يقبل كتابه وكتابه ليس يحكم فخذ منه فلا يكون القاضي رده إلى الجور رتبته ولو كانوا مومنين على ما وصفتنا من كل خصلة منه وكتب من بلاد نائية من حق المشهود له ان ترد كتابه فقبل القاضي كتابه كان ذلك شجوه والله تعالى أعلم وكان كتاب قاضيه إذا كان كما وصفت في فوف الحق أن رديته بما يحكمه قال ومن شهد من أهل النبي عند قاض من أهل العدل في الحال التي يكون فيها مجاراً أو ممن يرى أنهم غير مجاربه فإن كان يعرف بالتحلل ببعض ما وصفت من أن يشهد لن واقفه بالتصديق له على ما يبين ولم يسمع أو بالتحلل لمال المشهود عليه أو دمه وغير ذلك من الوجوه التي يطلب بها الزرع على نفع المشهود له أو كراهة المشهود عليه استحلالاً لم تجز شهادته في شيء وإن قل ومن بان من هذا راء أنهم ومن غيرهم عدل جازت شهادته قال ولو وقع لرجل في عسكر أهل النبي على رجل في عسكر أهل العدل حق في دم نفس أو حرج أو مال وجب على قاضي أهل العدل الأخذ به لا يختلف هو وغيره فيما أخذ بعضهم من بعض من الحق في الموارث وغيرها وكذلك حق على قاضي أهل النبي أن يأخذ من الباغي لغير الباغي من المسلمين وغيرهم حقه ولو امتنع قاضي أهل النبي من أخذ الحق منهم لم يخالقهم كان بذلك عندنا طاملاً ولم يكن لقاضي أهل العدل أن يجمع أهل النبي حقوقهم بل أهل العدل يجمع قاضيهما الحق منهم قال وكذلك أيضاً يأخذ من أهل العدل الحق لأهل الحرب

(وقال) في القديم لو علم بعد إعطائه أنه غني أجزأه ثم رجع إلى أنه لا يجوز له (قال المزني) رحمه الله وهذا ليس لأنه أعطى من لم يفرضه الله تعالى له بل حرمه عليه والخطأ عنده في الأموال في حكم العدا لا في المأثم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويكفر بالطعام قبل المسلمين لأنها في معنى الكفارة قبلها ولو أعطى مسكيناً مدين مداعن ظهره ومداعن اليدين أجزأه لأنهما كفارتان مختلفتان ولا يجوز أن يكفر إلا كفارة كاملة من أي الكفارات كفر وكل الكفارات عند النبي صلى الله عليه وسلم لا تختلف وفي فرض الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة نبه صلى الله عليه وسلم ما يدل على أنه عدا النبي

والنعمه وان منع أهل الحرب الحق يقع عليهم وأحق الناس بالمر لحق أهل السنة من أهل دين الله تعالى وليس منع رئيس المشركين حقا قبل من يحضرته لمسلم بالذي يحل المسلم أن يمنع حيا باستأمنه لانه ليس بالذي تلزمه فقبض مثل ما أخذ منه ولا يمنع رجلا حقا ظلم غيره وهذا يأخذ الشافعي قال ولولمهر أهل البني على مصر فولو اقتضاه من رجلا من أهلهم وعرفوا بخلاف رأي أهل البني فكتب الي قاض غيره نظر فان كان القاضي عدلا ومسي شهودا شهدوا عنده يعرفهم القاضي المكتوب اليه بنفسه أو يعرفهم أهل العدالة بالعدل وخلاف أهل البني قبل الكتاب فان لم يعرفوا فكتبه كما وصفت من كتاب قاضي أهل البني قال واذا غزا أهل البني المشركين مع أهل العدل والتقوا في بلادهم فاجتمعوا فقاتلوا معا فان كان لكل واحد من الطرفين الطائفتين امام فأهل البني كاهل العدل جاءتهم كمعائهم وواحد منهم مثل واحد في كل شيء ليس الخس قال فان من أحدهم عبدا كان أو حرا أو أمتهن حازا لآمان وان قبل أحد منهم (م) في الاقبال كان له السلب وان كان أهل البني في عسكر ردأ لأهل العدل فسرى أهل العدل فأصابوا غنائم أو كان أهل العدل ردأ فسرى أهل البني فأصابوا غنائم شركت كل واحد من الطرفين صاحبها لا يفرقون في حال الا أنهم اذا دفعوا الخس من الغنمة كان امام أهل العدل أو وليه لانه يقوم بمفرقين في البلدان يؤديه لهم لان حكمه بارع عليهم دون حكم امام أهل البني وانه لا يستصل حسبما استحلل الباني قال ولو وادع أهل البني قوما من المشركين لم يكن لأحد من المسلمين غزاهم فان غزاهم فأصاب لهم شيأ ردع عليهم ولو غزا أهل البني قوما وادعهم امام المسلمين فبأهم أهل البني فان طهر المسلمون على أهل البني استخرجوا ذلك من أيهم وردوه على أهل المشركين قال ولا يحل شراء أحد من ذلك السبي وان اشترى فشرأه مردود قال ولو استعان أهل البني بأهل الحرب على قتال أهل العدل وقد كان أهل العدل وادعوا أهل الحرب فاهل حلال لاهل العدل قتال أهل الحرب وسبهم وليس كينوتهم مع أهل البني بآمان انما يكون لهم الآمان على الكف فاما على قتال أهل العدل فلو كان لهم آمان فقاتلوا أهل العدل كان نقضه وقد قبل واستعان أهل البني بقوم من أهل النمة على قتال المسلمين لم يكن هذا انقضاه لهدانهم مع طائفة من المسلمين وأرى ان كانوا مكرهين أو ذكروا وجهه فقالوا كذرى علينا اذا جئنا طائفة من المسلمين على طائفة من المسلمين أخرى أنها اعتصمنا على من يحل دمه في الاسلام مثل قطع الطريق أو قالوا لم تعلم ان من جاولنا على قتاله مسلما لم يكن هذا انقضاه لهدهم وبوخزون بكل ما أصابوا من أهل العدل من دم ومال وذلك أنهم ليسوا بالمؤمنين الذين أمر الله بالاصلاح بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونقدتم لهم ويحسد عليهم شرطا بانهم ان خرجوا الى مثل هذا السحل قتلهم وأسأل الله التوفيق قال فان أتى أحد من أهل البني نامة لم يقص منه لانه مسلم محرم الدم واذا قاتل أهل النمة سمع أهل العدل أهل الحرب لم يعطوا سلبا ولا نساجا ولا سلبا وانما رضع لهم ولورهن أهل البني نفر انهم عند أهل العدل ورهنهم أهل العدل رهنه أو قالوا احبسوا رهنه لخلق ندع الحكم رهنكم وتوادعوا على ذلك الى مدة تجعلوها بينهم فعد أهل البني على رهن أهل العدل فقتلواهم لم يكن لأهل العدل ان يقتلوا رهن أهل البني الذين عندهم ولا ينبغي وم إذا أنشأوا أن يقتل أصحابهم لان أصحابهم لا يدفعون لهم أبدا ولا يقتل الرهن بيمينه غيرهم وان كان رهن أهل البني بالرهن من أهل العدل وادعوه الى ميثقات تلك المدة وقد غدر أهل البني لم يكن لهم حبس الرهن بغدر غيرهم قال ولو أن أهل العدل أو متورجا من أهل البني فقتله رجل جاهل كان فيه الدية واذا قتل الصديق الباني عامدا والقاتل وارث المقتول أو قتل الباني العدلي وهو وارثه لم أر أن يتوارأ والله تعالى أعلم لم ير ثم ما عاورتهما غير القاتل وادخل أهل البني في معركة وغيره صلى عليهم لان الصلوة سنة في المسلمين قتله المشركون في المعركة فانه لا يعسل ولا يصلي عليه وأما أهل البني انا قاتلوا في المعركة فانهم يعسلون ويصلي عليهم ويصنع

صلى الله عليه وسلم وكيف يكون بعد من لم يولد في عهده أو بعد أحدث بعده وانما قلت مسدا لكل مسكين لحديث النبي صلى الله عليه وسلم في المكفر في رمضان فانه أتى صلى الله عليه وسلم يهرق فيه نجسة عشر صاعا فقال للمكفر كفه به وقد آله أن عابه الطعام من مسكنا فخذ امدخله وكانت الكفاية بالكفاية أشبه في القياس من أن نقيسها على فدية في الحج وقال بعض الناس المد رطلان باطنى وقد احصينا فيه مع أن الآثار على ما قلناه وأمر الناس بدار الهجرة وما ينبغي لأحد أن يكون أعلم من أهل المدينة وقالوا أيضا لو أعطى مسكنا واحدا طعام سنين مسكنا في ستين يوما أجزاء (قال

بهم ما يصنع بالموتى ولا يبحثون وسهم الى موضع ولا يصلون ولا يمنعون الدفن وادافقتل أهل العدل أهل
 البغى في المعركة قضيم قولان أحدهما أن ينفوا بكونهم ودمائهم والى البغى قتلوا فيها أن شاول أنهم
 شهداء ولا يصلى عليهم ويصنع بهم كما يصنع عن قتله المشركون لأنهم مقتولون في المعركة وشهداء والقول
 الثاني أن يصلى عليهم لأن أصل الحكم في المسلمين الصلاة على الموتى لا يحدث تركها رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وانما تركها في قتله المشركين في المعركة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والصبيان والنساء من أهل
 البغى إذا قتلوا معهم فهم في الصلاة عليهم مثل الرجال البالغين قال وأكره لعدي أن يمد قتل ذى رحمه من
 أهل البغى ولو كف عن قتل أبيه وأذى وجهه وأخيه من أهل الشرك لم أكره قتله بل أحبه وذلك أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كف بأحد ذيقه بن عتبة عن قتل أبيه وأب بكر يوم أحد عن قتل أبيه ولذا قاتلت الجماعة
 المنتفعة من أهل القبلة غير المتأولة أو أخذت المال فحكم قطع الطريق وهذا مكتوب في كتاب قطع
 الطريق وإذا ارتد قوم عن الإسلام فاجتمعوا وقتلوا وقتلوا أو أخذوا المال فحكم أهل الحرب من
 المشركين وإذا تابوا لم يتبعوا بدم ولا مال فإن قال قائل لم يتبعون قيل هؤلاء صاروا محاربين لحلال الأموال
 والدماء وما أصاب المحاربون لم يقتض منهم وما أصيب لهم لم يرد عليهم وقد قتل طليحة عكاشة بن محسن وثابت
 ابن أفرم ثم أسلم وهو قتيض عسلا ولاودا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والحلف المكاره في العسر
 والعجز سواء وأهل الحرب في المصر أعظم ذنبا « قال الربيع » والشافعي قول آخر يقاد منهم إذا ارتدوا
 وحاربوا فقتلوا من قبل أن يشركوا ثم يردهم ثم يردهم خيرا بل يمنع القود منهم (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى ولو أن أهل البغى ظهر وأعلى مدينة فأدقهم غيرهم من أهل البغى قتاله لم أر أن يقتلهم أهل المدينة
 معهم فإن قالوا فقتلهم معاصرو أهل المدينة قتالهم دفعنا عنهم عن أنفسهم وعيالهم وأموالهم وكانوا في معنى
 من قتل دون أنفسهم وإلهاء إساءة الله تعالى ولوسى المشركون أهل البغى وكانت بالمسلمين قوة على قتال
 المشركين لم يسمع المسلمين الكف عن قتال المشركين حتى يستغفروا أهل البغى ولو غزوا المسلمون قتلت عاهلهم
 ففروا معا أو متفرقين وكل واحد منهم رده لصاحبه شرك كل واحد منهم صاحبه في الغيبة (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى قال في قاتل فأنقول فممن أراد مال رجل أو دمه أو حرمة قتله فله دفعه عنه قال فإن
 لم يكن يدفع عنه الا بقتال قتل فيمات له قال وإن أتى القتال على نفسه قتل ثم إذا لم يقدر على دفعه الا بشك
 قال وما معنى يقدر على دفعه غير ذلك قلت ان يكون فارسا والعارض له راجل فيمضي على الفرس أو يكون
 متحصنا فيعلق الحصن الساعة فيمضي عنه وإن ألقى الاحصر وقتله قاتله أيضا قال أفلس قد ذكر جراد
 عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن جندب عن عثمان بن عفان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يجلد امرئ مسلم الا بأحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا بعد إحصان أو قتل نفس بغير رض فقلت
 له حديث عثمان كما حدثه وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجلد دم مسلم الا بأحدى ثلاث كما قال
 وهذا كلام عري ومعناه إذا أتى واحد من ثلاث حل دمه كما قال فكان رجلا زنا ثم ترك الزنا وتوب منه
 أو هرب من الموضع الذي فيه فقد ربه قتل رجلا ووقلت مسلما عمدا ثم ترك القتل فاب وهرب فقتل
 عليه قتل قودا وإذا كفر قتال زال عنه اسم الكفر وهذا ان لا يفرقه ما لم الزنا أو هربا فيقتل
 بالاسم الا لزم لهما والكافر بعد إيمانه لو هرب ولم يترك القول بالكفر بعدما أظهره قتل لاله إذا تاب من
 الكفر وعاد إلى الاسلام حقن دمه وذلك أنه يسقط عنه إذا رجع إلى الاسلام اسم الكفر فلا يقتل وقد عد مسلما
 متى رجع اسم الكفر فهو كالزاني والناتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والباغي خارج من أن يقال له
 حلال الدم مطلقا فهو مستثنى منه وانما يقال لا ذنبي وامتنع أو قاتل مع أهل الامتناع فقتل دما عان أن يقتل
 أو منازعة ليرجع أو يدفع حقان منه فان أتى القتال على نفسه ولا عقل فيه ولا قودا فاجتنب قتله ولو لوى

الشافعي) رحمه الله لأن
 أجزأ في كل يوم وهو
 واحد بجزئه في مقام
 واحد فقتله أرايت
 لو قال قاتل قال الله
 تعالى وأشهدوا ذوى
 عدل منكم شرطان
 عدد وشهادة فانا أحب
 الشهادة دون العدد
 فإن شهد اليوم شاهد ثم
 عد لشهادته فهي
 شهادة تان فإن قال لاحق
 يكون شاهدان فكنك
 لاحق يكونوا ستيين
 مسكنا وقال أيضا لو
 أطعمه أهل النعمة
 أجزأ فإن أجزأ في غير
 المسلمين وقد أوصى الله
 تبارك وتعالى بالأسير
 فلم لا يجزئ أسير المسلمين
 الحربي والمستأنون
 اليهم وقال لو غذاهم أو
 عشاهم وإن تفاوت
 أكلهم فاشبههم أجزأ
 وإن أعطاهم قبة الطعام
 عرضا أجزأ فانه ترك ما
 قصت النعمة من المكلة
 فأطعم ستيين صبيا أو

عن القتال أو اعتزل أو جرح أو أسر أو كان مريضاً لا قتال به لم يقتل في شيء من هذه الحالات ولا يقال للباغي وحاله هكذا لحلال الدم ولوحل دمه ما حلقن بالتولية والأسار والجرح وعزلة القتال ولا يحق دم الكافر حتى يدم وحاله ما وصفت قبله من حال من أراد دم رجل أو ماله

(الخلافا في قتال أهل البغي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حضري بعض الناس التي حكيت بحجة محمد بن عثمان فكلمني بما وصفت وحكيت له فجعله ما ذكرت في قتال أهل البغي فقال هذا كما قلت وما علمت أحد الحق في هذا بشي بهما احتجبت به ولقد عايناه في مواضع قلت وما هي قال قالوا إذا كانت الفتنة الباغية فتنة ترجع إليها وانهم زواة أو تواضع من ونفذ عليهم جرحى وقتلوا أسرى ذن كانت مريم فتنة فأسر منهم أسرى قتل أسيرهم ونفذ على جرحاهم وأمالا لم يكن لأهل البغي فتنة وانهم عسكرهم فلا يحل أن يقتل مدبرهم ولا أسيرهم ولا يذنف على جرحاهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قتالته إذا عرفت أن ما احتجبت به حجة فكيف رغبت عن الأمر الذي فيه الحق أفقلت بهذا خيرا أو قيسا قال بل قلت به خيرا قلت وما تنبئ قال ان علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال يوم الجمل لا يتل مدبر ولا يذنف على جرحى فكأن ذلك عندنا على أنه ليس لأهل الجمل فتنة يرجعون إليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلته أفروبت عن علي أنه قال لو كانت لهم فتنة يرجعون إليها قلنا مدبرهم وأسيرهم وجرحىهم يقتل باخلاف حكمه على اختلاف السيرة في الطائفتين عنده قال ولو كنتم عندي على هذا المعنى قلت أفيدلله فأوجدنا ما فقال فكيف يجوز قتلهم مقبلين ولا يجوز مدبرين قلت بما قلنا من أن الله عز وجل إنما أذن بقتالهم إذا كانوا باغيين قال الله تبارك وتعالى فقالوا لوالتي تنفي حتى تنفي إلى الله وأما ما قلنا من يقتل فأمس لا يقال فأنما يقال اقتلوا لا تقتلوا ولو كان فيما احتجبت به من هذا حجة كانت عليك لذلك تقول لا تقتلوا مدبري ولا أسيري ولا جرحي إذا انهم عسكرهم ولم تكن لهم فتنة قال قلت أبا علي بن أبي طالب قلت فقتلهم على بن أبي طالب رضي الله عنه في مثل ما اتفقته فيه وقلت أرايت أن أحجج عليك أحد عجل جمل وقال قتلهم بكل حال وانما انهم عسكرهم لأن ما اتفق يكون ترك قتلهم على وجه الحال لا على وجه التصريح قال ليس ذلك وإن احتل ذلك الحديث لأنه ليس في الحديث دلالة عليه قلت ولا لك لأنه ليس في حديث علي رضي الله تعالى عنه ولا يمتحله دلالة على قتل من كانت له فتنة ولو أسيرا أو جرحيا (قال) قلت وما ألفت من هذا المعنى ما هو إلا واحد من عشرين أما قلنا بالاستتلال بحكم الله عز وجل وفعل من يتدنى به من السلف فإن أبا بكر قد أسفر غير واحد ممن مع الصدقة فاضربه ولا تقتله وعلي رضي الله تعالى عنه قد أسر وقد رعى من امتنع فاضربه ولا تقتله وأما إن يكون خروجهما إلى هذا الجمل لمعهم فيقتلون في كل حال كانت لهم فتنة أو لم تكن قال لا يقتلون في هذا الماحل قلت أجل ولا في الماحل الذي أبحث مداهم فيها وقد كان معاوية بالشام فكان يحتمل أن تكون لهم فتنة وكانوا كثيرا وانصرف بعضهم قبل بعض فكانوا يحتجون أن تكون الفتنة المصروفة أولا فتنة للفتنة المصروفة آخرها وقد كانت في المسلمين هزيمة يوم أحد وث رسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة بالشعب فكان النبي صلى الله عليه وسلم فتملن الحجاز إليه وهم في موضع واحد وقد يكون القوم فتنة فيهم زمون ولا يريدونها ولا يريدون العودة للقتال ولا يكون لهم فتنة فيهم زمون يريدون الرجوع للقتال وقد وجدت أنهم يريدون القتال ويشدون السلاح فزعمت أني وأنت أنه ليس لنا قتالهم ما لم ينصبوا اماما أو يسيروا ونحن نخافهم على الأبقاع نأفكف أبحث قتالهم بأرادة غيرهم القتال أو نترك غيرهم الهزيمة وقد انهمزوا همز رجوا أو أسروا ولا تبسح فإلهم بأرادتهم القتال وقلته أو لم يكن عليك في هذا حجة إلا فعل علي بن

رجال مرضى أو من لا يشعرون إلا ضعف الكفاية فما يقول إذا أعطى عرضا مكان المكسلة لو كان موسرا يعتق رقبة فتصدق بقيمة فان أجاز هذا فقد أجاز الألعام وهو قادر على الرقبة وان زعم أنه لا يجوز إلا رقبة فلم يجوز العريض وأما السنة مكسلة طعام معروفة وأما يارزه في قياس قوله هذا أن يحبس الصوم وهو مطبقه إلى الضد

(مختصر من الجامع من كتابي لعان جديد وقديم وما دخل فيها من الطلاق من أحكام القرآن ومن اختلاف الحديث)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم إلى قوله أن

أبي طالب وقوله كنت محجوجا بفعل علي وقوله قال وماذا قلت أخبرني أسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي فاختة أن علي رضي الله تعالى عنه أتى بأسير يوم صفين فقال لا تقتلني صبرا فقلت على لا أقبل صبرا أتى أخاف الله رب العالمين فبليه ثم قال أقبل خيرا أتابع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والحرب يوم صفين قائمة ومعارية يقال جذا في رأسه كله منتصفا ومستطاعا على يقول لأسيرين أصحاب معاوية لا أنك صبرا أتى أخاف الله رب العالمين وأنت تأمر بقتل منته قال فله عليه فله هو يقول أتى أخاف الله رب العالمين قال يقول أتى أخاف الله أن طلب الأحرار بالن علي قلت أفصبر زنا فقال لا يقتل مدبر ولا يذف على جريح لمن لا قسمة مثل جندك قال لا لأنه لا دلالة في الحديث عليه قلت ولا دلالة في حديث أبي فاختة على ما قلت وفيه الدلالة على خلاف ذلك لأنه لو قاله براء الأحرار أتى لأرجو الله واسم الربيع بن زرك شيا بجماله أولى من اسم الخوف واسم الخوف عن زرك شيا خوف المأثم أولى وإن احتل اللسان المعنيين قال فإن أجهنا يقولون قول لا تستمع من أموال أهل النبي بشي إلا في حال واحدة قلت وما تلك الحال قال إذا كانت الحرب قائمة استمع بدواهم وسلاحهم فإذا انقضت الحرب رد ذلك عليهم وعلى ورثتهم قلت أفرايت أن عارضنا وأبال معارض يستحل مال من استحل دمه من أهل القبلة فقال الدم عندنا تعالى أعظم حرمت من المال فإذا حبل الدم كان المال له تعا أهل القبلة عليه الآن يقال هذا في رجال أهل الحرب الذين خالفوا دين الله عز وجل هكذا وتحل أموالهم أيضا على العمل به دماؤهم وذلك أن يسبي ذرارهم ونساءهم فيسترقون وتؤخذ أموالهم ونساءهم وذرارهم ولا تحل دماؤهم والحكم في أهل القبلة مبان لهذا قد يحل دم الرائي منهم والقاتل ولا يحل من ماله ما نوى وذلك لجبايتهما ولا جناية على أموالهما والرائي أخف حالا منهما لأنه يقال للرأي المحصن والقاتل هذا مباح الدم مطلقا لاستثناء فيه ولا يقال الباغي مباح الدم أعما يقال على الباغي أن ينزع من النبي فإن قدر على منع منه بالكلام أو كان باغيا غير متع مقاتل لم يحل قتاله وإن يقال يقتل بخلص الخدم حتى يصير في غيرهم قتال بتولية أو أن يصير جريحاً ومليقا بالسلاح أو أسيرا لم يحل دمه فقال هذا الذي إذا كان هكذا حرم أو مثل حال الزاني والقاتل يحرم المال قال ما جناية عليه إلا هذا وأوافق هذا جهة فقلت به الذي جدت جهة عليك قال أتى إنما أخذناه أقوى وأوهن لهم ما كانوا يقاتلون فقلت فهل بعد ما أخذت من أموالهم أن تأخذ مال تبيل قد صار ملكه لطفل أو كبير لم يقاتل قط فتقوى بحال غائب عند غير بلغ على بلغ يقاتل غيره أو بال جريح أو أسيرا ومول قد صاروا في غير معنى أهل النبي الذين يحل قتالهم وأموالهم أو مال رجل يقاتل محل للدفعه وإن أتى الدفع على نفسه ولا جناية على ماله أو رأيت لوسى أهل النبي قوما من المسلمين أنا نحن أموالهم ما نستعين به على قتال أهل النبي لنستقدمهم فنقطعهم باستقامتهم رأينا نستعين بهم من أموالهم قال لا قلت ونيل الاستماع بأموال الناس محرم قال نعم قلت فما أحل لك الاستماع بأموال أهل النبي حتى تنقضي الحرب ثم استمع بالكرام والسلاح دون الطعام واللباب والمال غيرها قال فافه قيس وما القياس فيه إلا ما قلت ولكن قلته صبرا قلت وما الخبر قال بلغان علي رضي الله تعالى عنه غنم ما في عسكر من قاتله فقتله فدروهم أن علي رضي الله عنهما أهل النهر وإن حتى تغيب قدرا ومرجل أفسار على بسيرتين أحداهما غنم والاخرى لم يغنمهما قال لا ولكن أحدا الحديثين وهم فلهما جميعا الوهم قال ما تقول أنت قلت ما أعرف منهما واحدا أتابعه فإن عرفت الثابت فقل بما يشي عنه قال ماله أن يغنم أموالهم قلت الآن أموالهم محرمة قال نعم فقلت فقد خالف الحديثين عنه وأنت لاتنعم وقد زعمت أنه غنم ولا تترك وقد زعمت أنه زرك قال إنما الاستماع بما في حال قلت والمحظور يستمع به فيما سوى هذا قال لا قلت أفصبر أن يكون شيان محتلوران فبستمتع بأحدهما ويحرم الاستماع بالآخر قال لا قلت فقد أجرت

غضب الله علم أن كان من الصادقين قال فكان منا والله أعلم في كتابه أنه أخرج الزوج من قنف المرأة بالتعانه كما أخرج قانف الحصنة غير أن زوجة أربعة شهود مما أقدمها وفي ذلك دلالة أن ليس على الزوج أن يتبع حتى تطلب المقدوفة كما ليس على قانف الاجنبة حتى تطلب حدها قال ولما يخص الله أحدا من الأزواج دون غيره ولم يدل على ذلك سنة ولا إجماع كان على كل زوج جزا طلاقه وزمته الفرض وكذلك كل زوجة زنها الفرض ولعائهم كلهم سواء لا يختلف القول فيه والفرقة ونفي الولد وتختلف الحدود لمن وقعت عليه وسواء قال زنت أو رأيتها ترى أو ما زانية كما يكون ذلك سواء اذا

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلته أرايت لو وجبت لهم ديناً وادراهم تقويك عليهم أناخذها قال لا
قلت فقد تركت ما هو أشد عليهم تقويهم من السلاح والكراع في بعض الحالات قال فان صاحبنا زعم
أنه لا يصلي على قتلى أهل البني فقلته ولم صاحبك يصلي على من قتله في حد والمقتول في حد يجب على
صاحب قتله ولا يصح له تركه والباغي يحرم على صاحب قتله مولياً وراعي البني فادارك صاحبك
الصلاة على أحد همدان الآخر كان من لا يحل له الا قتله أولى أن يترك الصلاة عليه قال كانه ذهب إلى
أن ذلك عتوه لتسكن غيرهم من مثل ما صنع قتلوا يعاقبه صاحب بما لا يسعه أن يعاقبه وإن كان
ذلك جائزاً فله أو لغيره فهو أشد في العقوبة من ترك الصلاة عليه أو يجوز رأسه فيعذب قال لا يفعل
به من هذا شيئاً قلت وهل يالي من قاتلك عني أنك كافر أن لا تصلي عليه وهو يرى صلاتك لا تقرب به
إلى الله تعالى وقلت وصاحبك لو غنم مال الباغى كان ينبغي أن يتكفل الناس حتى لا يصنعوا مثل ما صنع
الباغي قال ما ينكّل أحد على الباغى من أن يسكن به قلت فقد فعلت وقلته أجمع الباغى أن يجوز شهاده
أولئك كتم أو يوارث أو شيئاً يجوز لاهل الاسلام قال لا قلت فكيف منعت الصلاة وحدها تجزى قال لا
قلت وإن قال لك قاتل أصلي عليه وأمنع من ما كتم أو يوارث قال ليس له أن يمسحاً بما لا ينفع المسلم
الاختير قلت فقد منعه الصلاة لاخير وقال اذا قتل العادل أخاه أو أخوه باعوره لأن قتله وادانته أخوه
لم ير أنه لا يمسح قتله فقلته فقد زعم بعض أصحابنا أن من قتل أخاه عدلاً لم يرث من ماله ولا من دينه
إن أخذت منه شيئاً وإن قتلته خطأ ورث من ماله ولم يرث من دينه شيئاً لأنه لا يتم على أن يكون قتله ليرث
ماله وروى هذا عمرو بن شعيب يرفعه قلت حديث عمرو بن شعيب ضعيف لا تقوم به حجة وقلت إنما حال
النبي صلى الله عليه وسلم ليس لقاتل شيء هذا على من لزمه اسم القتل أيما كان بعد القتل أو مرفوعاً عنه
الأمير بان عذر من ضاع ما باب إنساناً فكيف لم يقبل بهذا في القتل من أهل البني والعهد فيقول كل من
يلزمه اسم قاتل فلا يرث كما صححت علينا وأنت بضائع أسوى بينهم في القتل تقول لا أقيد واحدا منهم من
صاحبه وإن كان أحدهما طالسا لا كلاماً قال فأن صاحبنا قال قاتل أهل البني ولا يدعون لانهم
يعرفون ما يدعون إليه وقال خصافيه أن من بلغته الدعوة من أهل الحرب بآراء أن قتال ولا يدعي فقلته
لوقاس غيرك أهل البني بأهل الحرب كنت شبيها بالخروج إلى الاسراف في تضعيفه كما رأيتك تفعل في أهل
من هذا قال وما الفرق بينهم قلت أرايت أهل البني اذا أظهر اواراقتا لزوج علينا والبراءة فمنا واعتزلوا
جماعتنا فقتلهم في هذه الحال قال لا فقلت ولا نأخذهم ما لا ولا لاسي لهم سدريه قال لا قلت أرايت
أهل الحرب اذا كانوا في ديارهم لا يهيمون بأولادهم فزودوا أهل قوتهم على حرسهم فتركوها وأضعف
عنا فلم يذكر وهذا لا يمكن لأننا نقاتلهم تماماً أو مولين ومرضى وأخذنا فمنا نأخذهم من مال وسي
نأخذهم وأطاعهم ورجاهم قال نعم قلت وما يحل منهم مقاتلين مقبلين ودر من مثل ما يحل منهم تاركين
للحرب غافلين قال نعم قلت وأهل البني مقبلين يقاتلون ويركون مولين فلا يؤخذ منهم مال قال نعم قلت
أقترامهم بشهونهم قال إنهم يفتارقونهم في بعض الأمور قلت بل في أكثرها ولكنها قال فامعني دعوتهم
قلت قد يسلطون الأمر ببعض الخوف والارادة فيعتصمون ويعتقدون ويسألون عزل العامل ويذكرون
جوراً أو مدخلته أو ما أشبه هذا فيناطرون أن كان ما طلبوا حقا أعطوه وإن كان باطلا أقيمت الحجة عليهم
فيه فإن تفرقوا قبل هذا انقرا فلا يعودون له فذلك وإن أبوا الا القتال قوتلوا وقد اجتمعوا في زمان عمر بن عبد
العزيز فكاهم فقتلوا بالحرب وقلته وإذا كانوا عندنا وعندك اذا قاتلوا كما كثروا القتل ثم ولوا لم يقتلوا
مولين لحرمه الاسلام مع عظم الجناية فكيف تبهم فتقتلهم قبل قتالهم ودعوتهم وقد تمكن فيهم الرجوع
بلاسلهم ولأمانة أكثرهم الكلام ودم غلظه ان كنت يجب على الامام ردّها اذا علمها قبل أن يسأله

قتل أحنية وقال في
كتاب النكاح والطلاق
املا على مسائل ما
ولو مات بمحمل
وزوجها مسبي دون
المسرى يلزمه لأن العلم
يحيط أنه لا يولد لمثله
وإن كان ابن عشر سنين
واكثر وكان يمكن أن
يولد كانه حسي
يلغ فيه بلعان أو
يموت قبل البلوغ فيكون
وله مول كان الفاضل
كانه الآن بنفسه
بلعان لأن العلم لا يحيط
انه لا يحمله ولو قال
قد قتل وعقلى ذاهب
فهو قاتل إلا أن يعلم
أن ذلك يصيبه فصديق
ويلاعن الآخر إذا
كان يقبل الإشارة وقال
بعض الناس لا يلاعن
وإن طاق ويلاعن أعماء أو
يكتاب بغهم حاز قال
وأصبت امامة بنت أبي
العاص فقتل لها الفلان
كذا ولفلان (ق) كذا
فأشارت أن تم فرغ ذلك

(الأمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض الناس يجوز أمان المرأة المسلمة والرجل

المسلم لاهل الحرب فاما العبد المسلم فان أمن اهل بني اوحرب وكان يقاتل اجرنا ما ناه كما يحجر اماننا نبر وان كان لا يقاتل لم يحجر امانه فقلت له لم فرق بين العبد يقاتل ولا يقاتل فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السلون يدعى من سواهم تتكادما وهو يسمى بدمتهم اذ ناهم فقلت له هذا الحق عليك قال ومن أين قلت ان زعمت أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمى بدمتهم اذ ناهم على الاخر اودون المالك فقد زعمت أن المملوك يؤمن وهو خارج من الحديث قال ما هو بخارج من الحديث وانه لانه باسم الاعيان فقلت له فان كان داخل في الحديث فكيف زعمت أنه لا يجوز امانه اذ لم يقاتل قال نعم يا مؤمن المقاتلين مقاتل قتلوا رأيت ذلك استثناء في الحديث أو وجدت عليه دلالة منه قال كان العقل يدل على هذا قلت ليس كما تقول الحديث والعقل معا يدلان على أنه يجوز أمان المؤمن بالاعيان لا بالقتال ولو كان كما قلت كنت قد خالفت أصل مذهبك قال ومن أين قلت زعمت أن المرأة تؤمن فيصور أمانها والزمن لا يقاتل يؤمن فيصور أمانه وكان يلزم في هذين على أصل ما ذهب اليه أن لا يجوز أمانها لانها لا يقاتل قال فاني أثرت هذا كله فاقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قال تشكافا فاما وهم فدية العبيد أقل من دية الحر فليس تكفه بدمه فقلت له القول الذي صرت اليه أبعدين الصواب من القول الذي بان لك تناقض قولك فيه قال ومن أين قلت أنتظر في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم تشكافا فاما وهم إلى القود أم إلى الدية قال إلى الدية قلت فدية المرأة نصف دية الرجل وأنت تحبها أمانها ودية بعض العبيد عندك أكثر من دية المرأة فلا تحبها أمانه وقد يكون العبد لا يقاتل أكثر من العبد يقاتل ويكون العبد يقاتل عن مائة درهم فتعجز أمانه فقد تركت أصل مذهبك في اجازة أمان العبد المقاتل يسوي مائة درهم وفي المرأة قال فان قلت اعني تشكافا فاما وهم في القود قلت فقله قال فقد قلته قلت فانت تعبد العبد الذي لا يسوي عشرة دنانير لخدمته ألف دينار كان العبد عن يحسن قتالا ولا يحسنه قال اني لأفعل وما هذا على القود قلت أجل ولا على الدية ولا على القتال ولو كان على شيء من ذلك كنت قد تركته كله قال فعلا هم قلت على اسم الاعيان قال واذا أسراهم النبي اهل العدل وكان اهل العدل فيهم بخار يقتل بعضهم بعضا أو اسهلكت بعضهم لبعض مالا ينقص لبعضهم من بعض ولم يلزم بعضهم بعض في ذلك شيء لان الحكم لا يجري عليهم وكذلك ان كانوا دار حرب فقلت له انفي أنهم في حال شبهة يجها لهم وتضمن عن اهل العلم وجهالة من هم بين طرا من اهل بني اوحرب شركين قال لا ولو كانوا فقهاء يعرفون أن ما أتوا وما هو دونه محرم أسقطت ذلك عنهم في الحكم لان الدار لا يجري عليها الحكم فقلت له انما يحتمل قولك لا يجري عليها الحكم معنيين أحدهما أن تقول ليس على أهلها أن يعطوا أن يكون الحكم عليهم جاريا والمعنى الثاني أن تغلب أهلها عليها فتمنعوهم من الحكم في الوقت الذي يصيب فيه هؤلاء الحدود فاجابهم عابيت قال أما المعنى الأول فلا أقول على أهلها أن يصيروا إلى جماعة المسلمين ويستسلموا للحكم وهم معتمة ظالمون مسلمين كانوا أو مشركين ولكن اذا امتنعوا دارهم من أن يكون عليها طاعة يجري فيها الحكم كما لو قبل المنع مطيعين يجري عليهم الحكم أو لم يكونوا مطيعين له فاصاب المسلمون في هذه الدار وحدونا بينهم والله لم يؤخذ منهم الحدود ولا الحقوق بالحكم وعليهم فيما بينهم وبين الله عز وجل تاديبتا فقلت له نحن وأنت زعم أن القول لا يجوز الا أن يكون خيرا أو قياسا معقولا فأخبرني في أي المعنيين قولك قال قول قياس لا خبر قلت فاعلم قسته قال على أهل دار الحرب ينقتل بعضهم بعضا يظهر عليهم فلا تنفذ منهم قلت أنفي من المشركين قال نعم فقلت له أهل الدارين المشركين يخالفون الثار والأسارى منهم في المعنى الذي ذهب اليه خلافا لنا قال فأجوبه قلت أرايت المشركين المحاربين نوسي بعضهم بعضا أسلوا أذبح السابي فضول السبي موقوفه

فرايت أنها وصية قال ولو كانت مغلو به على عقلها فالتعن وقعت الفرقة وفي الولد ان انتفى منه ولا تحل لها ليست بمن عليه الحدود ولوطيه ولها أو كانت امرأته أسة فطلمه سيدها لم يكن لواحد منها فان ماتت قبل أن تعوضه فطلمه ولها كان عليه أن يضمن أو يحل الفرقة بالافعة ويعز لغيرها ولو اتعن وأبين الثمان فمضى الحرية البالغة الحد والمملوكة نصف الحد وفي نصف سنة ولا لعان على الصبية لانه لا حد عليها ولا أجبر الذمية على الامان الا ان رغب في حكمنا فلتعسن فان لم تفعل حددناها ان تمت على الرضا يحكمنا (قال الرزني) رحمه الله تعالى أولى به أن يحدها لانها رزيت ولزمتها حكمنا ولو كان الحكم

قال نم قلت فلو فعل ذلك الأسارى والتجار ثم ظهر نعليهم قال فلا يكون لهم أن يسرق بعضهم بعضا
قلت أفرأيت أهل الحرب لو غرووا فقتلوا فقتلوا ثم رجعوا إلى دارهم فأسلموا أو أسلموا قبل الرجوع إلى دارهم
القتال منهم قود قال لا قلت فلو فعل ذلك الأسارى والتجار غير مكرهين ولا مشبهين عليهم قال يقتلون قلت
أفرأيت المسلمين أنفسهم أن يقتلوا أو يقتلوا الأسارى والتجار من المسلمين بلاد الحرب فيقتلونهم قال لا بل
محرم عليهم قلت أقتلهم قلت في أهل الحرب قال نم قلت أفرأيت الأسارى والتجار لو تركوا صلواتهم
خرجوا إلى دار الإسلام أن يكون عليهم قضاءها أو كاه كان عليهم أداؤها قال نم قلت ولا يحل لهم في دار
الحرب إلا ما يحل في دار الإسلام قال نم قلت فإن كانت الدار لا تغير ما أحل الله لهم وحرم عليهم شيئا
فكيف أسقطت عنهم حق الله عز وجل وحق الآدميين الذي أوجبه الله عز وجل فيما أتوا في الدار التي لا تغير
عندك شيئا ثم قلت ولا يحل لهم حبس حق بلهم في دم ولا غيره وما كان لا يحل لهم حبس كان على السلطان
استخراجهم منهم عندك في غير هذا الموضع فقال فاني أقسمهم على أهل البني الذين أبطل ما أصابوا إذا كان
الحكم لا يجري عليهم قلت ولو قسمتهم بأهل البني كنت قد أخطأت القياس قال وأين قلت أنت ترعمان
أهل البني ما لم ينصوا أما ما يظهر واحكمهم بقادهم في كل ما أصابوا وتقام عليهم الحدود والأسارى
والتجار لا امام لهم ولا امتناع فلو قسمتهم بأهل البني كان الذي يقيم عليه الحدود من أهل البني أشبه بهم لانه
غير متع بنفسه وهم غير متع بنفسهم وأهل البني عندك إذا قتل بعضهم بعضا بلا شبهة ثم ظهرت عليهم
أقربهم وأخذ بعضهم من بعض مذهب لهم من مال فقال ولكن الدار ممنوعة من أن يجري عليها الحكم
بغيرهم فأعانتهم بأن الدار لا تجري عليها الحكم فقلته فأنتم قسمتم بأهل الحرب والبني غلبي وأما
كان ينبغي أن يتبدى للبني رجعت اليه قال فدخل على في الذي رجعت اليه شيء قلت نم قال وما هو
قلت أرايت الجماعة من أهل القبلة يحاربون فيمتنعون في مدينة أو حصرا فيقطعون الطريق ويسفكون
الدماء ويأخذون الأموال ويأتون الحدود قال بقاء هذا كله عليهم قلت ولم يقدمتموها بأنفسهم بدارهم
ومواضعهم حتى صاروا إلى البحر إلا أحكامهم وان كنت أعتقد أني أنه أسقط الحكم عن المسلمين
امتناع الدار فلو لا امتنعوا الدار بأنفسهم من أن يجري عليها حكم وقد جرت عليهم الحكم فلم أجريته على
قوم في دار ممنوعة من القوم وأسقطته عن آخرين وان كنت قلت يسقط عن أهل البني فأولئك قوم
متأولون مع المنعة مشبهين بهم برون أن ما صنعوا مباح لهم والأسارى والتجار الذين أسقطت عنهم الحدود
يرون ذلك محرم ما عليهم قال فأما قلت هذا في الحار بين من أهل القبلة بأن الله تعالى حكم عليهم أن يقتلوا
أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم خلاف قلته أفحصل أن يكون الحكم عليهم أن كانوا غير متع
قال نم ويحتمل وقيل شيء لا وهو يحتمل ولكن ليس في الآية دلالة عليه والآية على ظاهرها حتى تأتي دلالة
على ما لم دون ظاهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلته ومن قال ما لم دون ظاهره بلا دلالة
في القرآن والسنة أو الإجماع يخالف الآية قال نم قلته فأنتم إذا خالف آيات من كتاب الله عز وجل
قال وأين قلت قال الله تبارك وتعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وقال الله تعالى الرأية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال عز ذكره السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فزعت
في هذا وغروا أنظر رحمته من الأسارى والتجار بأن يكونوا في دار ممنوعة ولم تجد دلالة على هذا في كتاب الله
عز وجل ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا إجماع فزيل ذلك عنهم بلا دلالة وتخصم ذلك
دون غيرهم وقال بعض الناس لا ينبغي لقاضي أهل البني أن يحكم في الدار ما وجد وحقوق الناس وإذا
ظهر الامام على البلد الذي فيه قاض لأهل البني لم يرد من حكمه الامام يرد من حكم غيره من قضاة غير أهل
البني وإن حكم على غير أهل البني فلا ينبغي للامام أن يحير كتابه خوف استحلاله أموال الناس بما لا يحل له

إذا ثبت عليها فابت
الرضا به سقط عنهم
يجز عليها حكما إذا
لأنها تقدر إذا لم
بالحكم ما تكرر أن لا
على الرضا ولو قدر
حكم النبي صلى الله عليه
وسلم عليها بالرجوع
اليهود على أن لا يرجع
بترك الرضا لفعل
شأن الله تعالى (وقال)
في الاملا في التكا
والطلاق على مسائل
مالك أن أبان أن
حدناها ولو كانت
امرأته محدودة في زنا
فقد فها بذلك الزنا وأزنا
كان في غير ملكه عز
ان طلبت ذلك ولم يطلع
وان أنكر أن يكون
قلها في حاجات شاهدين
لا عن وليس بحسود
القتل إذا كتب نفسه
ولو قد فها ثم بلغ لم يكن
عليه حد ولا عان ولو
قد فها في عسدة عاتك
رجعها فيها فعليه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان غيره آمون برأيه على استعلال المال له من مال امرئ أو ماله لم يحل قبول كآبه ولا انفاذ حكمه وحكمه أكثر من كآبه فكيف يجوز أن يتفحكه وهو لا كثر ورد كآبه وهو الأقل وقال من خالفنا إذا قتل العادل بأمره وإذا قتل الباغى بأمره وثأفه بعض أصحابه فقال همساؤه يتوارثان لأنهما متان ولأن ثأرتهم متان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي هو أشبه بمعنى الحديث أنهم مساو له لا يتوارثان ويرثهما غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من خالفنا يستعين الإمام على أهل البغي بالمشركين إذا كان حكم المسلمين ظاهرا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلله أن الله عز وجل أعز بالاسلام أهله تغفر لهم من خالفهم بخلاف دينه فقلهم صنفين صنفهم قوفين بعد الحربة وصنفهم أخواف من أموالهم ما قبله لاهل الاسلام المنفعة صفارا غير ما حورين عليه ومنعهم من أن يتالوا نكاح مسلمة وأباح نكاح أترأهل الكتاب للمسلمين ثم زعم أن لا يذبح النسل إذا كان تقربا إلى الله جل ذكره أحسن أهل الكتاب فكيف أجزت أن تجعل المشرك في منزلة نال بها مسلحا حتى يفسد بهادمه وأنت تمنعه من أن تسلطه على ثأته التي يتقرب بها إليه قال حكم الاسلام هو الظاهر قلت والمشرك هو القاتل والمقتول قد مضى عنه الحكم وصيرت حقه بيدي من خالف دين الله عز وجل ولم يلقه بقتله بعداوة الاسلام وأهله في الحال التي لا تسجل أنت فيما قبله (قال الشافعي) قلت له أريت قاضيان استقضى تحت يده قاضيا ما هو أن يقضى في حزمة بقل وهو يسمع قضاءه فإن أخطأ الحق لله قال لا قلت ولم يحكم القاضي الظاهر قال وإن كان عظيما أن يتفعل على مسلم شيء يقول ذبي قلت أنه بأمر مسلم قال وإن كان كذلك فالذي موضع حاكم فقلت له أفصل الذي في قتال أهل البغي قاتلا في الموضوع الذي لا يصل الإمام إلى أن يأمره بقتل إن رآه ولا كف قال إن هذا كما وصفت ولكن أصحابنا احتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم استعان بالمشركين على المشركين قلت ونحن نقول لا استعين بالمشركين على المشركين لأنه ليس في المشركين عز يحرم أن ننله ولا حرمة حرمت الآن تسبقها كما يكون في أهل دين الله عز وجل ولو جاز أن يستعان بهم على قتال أهل البغي في الحرب كان أن عضوا حاكم في حزمة بقل أحوز وقلته ما بعد ما عين أقاوبك قال في أي شيء قلت أنت زعم أن المسلم والذي إذا تداعى ولدا جعلت الولد للمسلم وبهجمته ما فيه واحدة لأن الاسلام أولى بالولد قبل أن يصف الولد الاسلام وزعمت أن أحد الأبوين إذا أسلم كان الولد مع أبيهما أسلم فعزير الاسلام فأنت في هذه المسئلة تقول هنا وفي المسئلة قبلها تسلط المشركين على قتل أهل الاسلام

﴿ كتاب السبق والنضال ﴾

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى قال جاع ما يحل أن يأخذ ما للرجل من الرجل المسلم ثلاثة وجوه أحدها ما وجب على الناس في أموالهم مما ليس لهم قد فقه من جناباتهم وجبايات من يعقلون عنه وما وجب عليهم بلز كانه والندور والكفارات وما أشبه ذلك وما أوجبوا على أنفسهم مما أخذوا به العوض من البيع والإيجارات والهبات للثواب وما في معناه وما أعطوا متلوعين من أموالهم الناس وأحد من وجهين أحدهما طلب ثواب الله تعالى والآخر طلب الاستعلاء من أعطوا ما به وكلاهما معروفا وحسن ونحن نزجوعه للثواب شاء الله تعالى ثم ما أعطى الناس من أموالهم من غير هذه الوجوه وما في معناه وأحد من وجهين أحدهما حق والآخر باطل فأعطوا له الباطل غير جائز لهم ولأن أعطوه بذلك قول الله عز وجل ولا تأكلوا أموالكم يتسكنم بالباطل فالحق من هذا الوجه الذي هو خارج من هذه الوجوه التي وصفت يدل على الحق في نفسه وعلى الباطل فيما خالفه وأصل ذكره في القرآن والسنة

العان ولو كانت فقد لها برزائسه إلى أنه كان وهي زوجته حدوا لالان الآن في به ولما أوجلا فليتن فان قيل فلم لاغت بينهما وهي بائن اذا ظهر بها حل قبل كما ألحقت الولد لاتها كانت زوجته فكذلك لاغت بينهما لاتها كانت زوجته ألا ترى أنها ان ولدت بعد نيتها كهي وهي تحتها وإذا نفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والودهي زوجته فإذا زال الفرائ كان الولد بعد ما تبين أولى أن يبقى أو في مثل حاله قبل أن تبين ولو قال أصابك رجل في درلر حذا ولاعن ولو قال لها يا زانية فت الزانية وأما حارة مسلمة فطلبت حد أمها لم يكن ذلك لها وحدها لهما إذا طلبته أو وكيلها والتعن لامرأته أن لم يفعل حبس حتى يبرأ جلده فإذا برأ أحد الان

يلتعن وقتي أبي العنان
خديته الاسراطم قال
أنا لتعن قلب وجوعه
ولا شيء فيمضى من
الضرب كايقتنف
الأجنبي يقول لا آتي
بشهود فيضرب بعض
الخدم يقول أنا آتي بهم
فيكون ذلك له وكذلك
المرأة إذا لم تلتعن
فضرت بعض الخدم
تقول أنا لتعن قلبنا
وقال فائسل كيف
لاعت ينسب وبين
منكوحه نكاحا فاسدا
ولد والله يقول والذين
برمونا أروا بهم فقلت
له قال صلى الله عليه وسلم
الولد للفراس والعااهر
الجور فل يختلف المسلمون
أنه مالك الاصابة
بالنكاح الصحيح أو
ملك اليمين قال نعم هذا
الفراس قلت وازنا
لا يلحق به التسب ولا
يكون به مهر ولا يدرا
فيه حد قال نعم قلت فلما
حدثت نازلة لبست

والآثار قال الله تبارك وتعالى فيما تدب اليه أهل دينه وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل
فرزع أهل العلم بالتفسيرين الفتوى الرضى وقال الله تبارك وتعالى وما آفأنا الله على رسوله منهم ما أوجفت
عليه من خيل ولا ركاب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب عن نافع بن
أبي نافع عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاسبق الا في فصل أو حافر
أو خف (قال الشافعي) وأخبرني ابن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب عن عباد بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاسبق الا في حافر أو خف قال وأخبرنا ابن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب
عن ابن شهاب قال مضت السبق النصل والابل والخيل والذواب حلال قال وأخبرنا مالك بن أنس عن نافع
عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل التي قد أضمرت (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وقول النبي صلى الله عليه وسلم لاسبق الا في خف أو حافر أو نصل يجمع معنيين أحدهما أن كل نصل
رعيه من سهم أو نشاب أو ما يشارك العدو كما ينهوا كل حافر من خيل وجير ونقل وكل خف من ابل يفت
أو عزاب داخل في هذا المعنى الذي يحل فيه سبق والمعنى الثاني أنه يحرم أن يكون السبق الا في هذا وهذا
داخل في معنى ما ندب الله عز وجل اليه وجعله على أهل دينه من الاعداد لعدم القوة ورابط الخيل والالة
الأخرى فما أوجفت عليه من خيل ولا ركاب لأن هذه الركاب لما كان السبق عليها مرغبا أهلها في اتخاذها
لأهلها إدراك السبق فيها والغنية عليها كانت من العطايا الحاضرة بما وصفتها والابتاق فيها حلال وفيما سواها
محرم فلما كان رجلا سبق رجلا على أن يتسابقا على أقدامه أو بأية تولى أن يعدوا لمراس جيل أو على أن
يعدو فيسبق طائر أو على أن يصيب ما في يده أو على أن يمسك في يده شاة فيقول له اركن فيركن فيصيه أو على
أن يقوم على قدميه ساعة أو أكثر منها أو على أن يصارع رجلا أو على أن يدحر رجلا بالجار فيقبله كان هذا
كله غير جائز من قبل أنه خارج من معاني الحق التي حدتها عليه وخفته السنة عما جعل فيه السبق ودخل
في معنى ما حطرت له السنة إذ نفت السنة أن يكون السبق الا في خف أو نصل أو حافر ودخل في معنى كل
المال بالبال لا له ليس مما أخذ المعطى عليه عوضا ولا زنه ما يصلح حق ولا إعطاء طلب الثواب الله عز وجل
والله عز وجل صاحب بل صاحبه يأخذ غير جامدة وهو غير مستحق فعلى هذا إعطاء الناس وقياسها (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى والأسباق ثلاثة سبق يعطيه الوالي والرجل غير الوالي من ماله، خطوعه، وذلك مثل
أن يسبق بين الخيل من غاية إلى غاية فيجعل السابق شيئا معلوما وإن شاء جعل للصلى والثالث والرابع والذي
يليه بقدر ما رأى فما جعل لهم كان لهم على ما جعل لهم وكان ما جاورا عليه أن يؤدى فيه وحلالا لمن أخذه
وهذا وجعلت فيمعه والثاني يجمع وجهين وذلك أن يكون الرجلان يردان يستقان ففرسهما ولا يرد
كل واحد منهما أن يسبق صاحبه ويردان أن يحرجا سبقين من عندهما وهذا يجوز حتى يدخل بينهما محالا
والمحلل فارس أو أكثر من فارس ولا يجوز المحلل حتى يكون كفوا للفرسين لا بأمان أن يسبقهما فإذا كان
بينهما محلل أو أكثر فلا بأس أن يخرج كل واحد منهما ما راضا عليه مائة مائة أو أكثر وأقل وتواضعها
على يدى من يشانه أو يضنتها ويحجري بينهما المحلل فمن سبقهما المحلل كان ما أحرجا جميعا وإن
سبق أحدهما المحلل أحرز السابق ماله وأخذ من صاحبه وإن أتيا مستويين لم يأخذوا أحدهما من صاحبه
شيئا وأقل السبق أن يثوت أحدهما صاحبه بالهذى أو بعضه أو بالكند أو بعضه « قال الربيع »
الهادى عتق الفرس والسكند كف الفرس والمصلى هو الثاني والمحلل هو الذي يرمى معي ومهلك ويكون كفوا
للفارسين فمن سبقنا المحلل أخذنا جميعا وإن سبقناه لم نأخذ منه شيئا لا محلل وان سبق أحدنا صاحبه وسبقه
المحلل أخذنا المحلل منه السبق ولم نأخذ في لائق قد أخذت سبق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان هذا
في الاثنين هكذا فسواهم كانوا مائة أخرج كل واحد منهم مثل ما يخرج صاحبه وأدخلوا بينهم محلا السابق

كان له جميع ذلك وان سبق لم يكن عليه شيء وانما قلنا هذا لأن أصل السنة في السبق أن يكون بين الخليل
وما يجري فإن سبق غنم وان سبق لم يفرم وهكذا في الرمي والثالث أن يسبق أحد القارسين صاحبه
فكون السبق مندودن صاحبه فإن سبقه صاحبه كان له السبق وان سبق صاحبه لم يفرم صاحبه شيئا وأحرز
هو ماله وسواء لو أدخل معه عشرة وهكذا ولا يجوز أن يجري الرجل مع الرجل يخرج كل واحد منهما سبقا
ويدخلان بينهما محلا والاولا والفاية التي يجري بينهما والفاية التي يتبين اليها واحد فلو لا يجوز أن يفصل
أحدهما عن الآخر بخطوة واحدة

(ما ذكر في التفاضل)

(قال الشافعي) رجدا لله والتضال فيما بين الاثنين يسبق أحدهما الآخر والثالث بينهما المحلل كهو في الخليل
لا يختلفان في الأصل فيجوز في كل واحد منهما ما جاز في الآخر ورد فيهما ما رد في الآخر (٢) ثم يفرغان
فإذا اختلفت عليهما اختلغا وإذا سبق أحد الرجلين الآخر على أن يجعل بينهما قارعا ورأوا ساق
أو حوى فهو جاز إذا جاز الفرض الذي يرمله وجاز أن تشارطا ذلك بمعاطة أو سادرة فإذا شارطا بمعاطة
فكلما أصاب أحدهما بعدد وأصاب الآخر عتله سقط كل واحد من العددين واستأفعا عددا كانهما
أصابا بعشرة أو تسعة سقطت العشرة والعشرة ولا شيء لو أحدهما على صاحبه ولا بعد كل واحد منهما
على صاحبه إلا بالفضل من أصابه على أصابه صاحبه وهذا من حين يتدنان السبق إلى أن يفرغانه وسواء
كان لأحدهما فضل عشر من سهام أو أصاب معه صاحبه بسهم خط مناهم مالم يكلأ أصاب خطه حتى يحصل
له فضل العدد الذي شرط فيفضله وان وقف القارع بينهما من عشرين ناسقا وله فضل تسعة عشر وأصاب
ببهم وقفنا الملوغ وأمرنا الآخر بالرمي حتى ينقد ما في أيديهما في رشقها فان خطه الملوغ عليه بطل فله
وان أنفد ما في يده ولا شيء في ذلك الرشق عشرون لم يكلف أن يرمي معه وكان قد فزع عليه وان تشارطا أن
القارع بينهما حواب كان الحاي قرعة والحاسق قرعتين وتقاسان إذا أخطأ في الوجه معا فان كان
أحدهما أقرب من صاحبه بسهم فأكثر عدد ذلك عليه وان كان أقرب بسهم ثم الآخر أقرب أسهم بطلت
أسهمه بالسهم الذي هو أقرب إليه بعد القرب لو أحدهما أكثر ونعم واحد أقرب منه وكذلك لو كان أحدهما
أقرب بسهم حينما طه والآخر أقرب بخمسة أسهم بعد ذلك السهم لم يحسبه له أعان تحسبه الأقرب فأيهما
كان أقرب لو أحدهما سبيله وان كان أقرب بأكثر وان كان أقرب واحد ثم الآخر بعدة أقرب واحد
ثم الأول الذي هو أقرب هما أقرب بخمسة أسهم لم يحسبه من الخمسة من قبل أن لنا ضله سبهما أقرب منها وان
كان أقرب بأسهم فأصاب صاحبه بطل القرب لأن للصيب أولى من القريب أعان يحسب القريب بقربه من
المصب ولكن ان أصاب أحدهما وأخطأ الآخر حسب للصيب سواء ثم تنظر في حواشيها ما كان الذي لم
يصب أقرب بطل قربه بحسب مناضله فان كان للصيب أقرب حسيبه من نبله ما كان أقرب مع مصيه
لأننا أحسناله ما قرب من نبله مع غير مصيه كانت محسوبة مع مصيه وقد رأيت من أهل الرمي من يزعم
أنهم إنما تقاسون في القرب إلى موضع العظم وموضع العظم وسط الشئ بالأرض واستأوى هذا يستقيم
في القياس فالقاس أن تقاربا إلى الشئ من قبل أو الشئ موضع الصواب وقد رأيت منهم من يقاس بين
النبل في الوجه والعواشيد ويمنا وشالما لا يجوز أن الهدف فإذا جاوز الهدف أو الشئ أو كان متصلا بالوجه
فلم يقاسوا بها ما كان عاضدا أو كان في الوجه ولا يجوز هذا في القياس فالقياس أن يقاس به خارجا أو ساقطا

قوله أو حواب جمع حاب وهو أن يرمي على أن يسقط الأقرب للفرض إلا بعد منه وقال جبال السهم بجواز ذلك
على الأرض ثم أصاب الهدف وان أصاب الرقعة فهو حاسق وخالف فان جاوز الهدف ووقع خلفه فهو زاهي اه
وقوله أصاب صاحبه أي القرض اه كسبه محصه

بالفراس الصحيح ولا
الزنا الصريح وهو
التكاح الفاسد ليس
سبيلها أن تقسها
بأقرب الأشياء سبيلها
قال نعم قلت فقد أشبه
الولد عن وطه بشبهة
الولي عن تكاح صحيح
في إنبات الولد والام المهر
واجب العدة فكذلك
يشبهان في الشيء باللعان
وقال بعض الناس لا
يلاع عن الإحرام
مسلمان ليس واحد
منهما محدودا في فذف
وترك ظاهر القرآن
واعتل بأن اللعان شهادة
وأعماه عمن ولو كان
شهادة ما جاز أن يشهد
أحد لنفسه ولكانت
المرأة على النصف من
شهادة الرجل ولا كان
على شاهد عمن ولما جاز
التعان القاصين لأن
شهادتهما لا يجوزان
قبل قد يتوبان فيجوزان
قبل فكذلك العبدان
الصالحان قد يعتقان

أو عاضداً أو كان في الوجه وهذا في المبادرة مثله في الحاطة لاختلافان والمبادرة أن يسميا قراهما بحسب لكل واحد منهما صوابه أن تشارطوا الصواب وهو أبى أن تشارطوا الخواي مع الصواب ثم أيهما سبق إلى ذلك العدد كان له التفضل « قال الربيع الحائي الذي يصب الهدف ولا يصيب الشن » فإذا تقابلا بالخواي فاستوى ما بينهما تباطل في ذلك الوجه فلم يتعأذ إلا أنهما تعاد من كل واحد منهما ما كان أقرب به وليس أحدهما بأقرب من صاحبه وإذا سبق الرجل الرجل على أن يرمي به أو سبق رجل بين رجلين فتقدرايت من الرماة من يقول صاحب السبق أولى أن يبدأ والمسبق يندى أيهما شاء ولا يجوز في القياس الآن تشارطاً أيهما يبدأ فإن لم يفعلا اقتربا والقياس أن لا يرميا إلا عن شرط وإذا بدأ أحدهما من وجهه بدأ الآخر من الوجه الذي يليه ويرى البادئ بسهم ثم الآخر بسهم حتى يفقد نبليهما وإذا عرق أحدهما فخرج السهم من يده فلم يبلغ الغرض كان له أن يعود فيرمي به من قبل العارض فيه وكذلك لو زحى من قبل العارض فيه أعاده فريجه وكذلك لو انقطع وتره فلم يبلغ أو انكسرت قوسه فلم يبلغ كان له أن يعيده وكذلك لو أرسله فغرض دونه دابة أو إنسان فأصابها ما كان له أن يعيد في هذه الحالات كلها وكذلك لو اضطربت به دابة أو عرض له في يده ما لا يعنى معه السهم كان له أن يعود فأما أن جاز وأخطأ القصد فري فأصاب الناس أو أجاز من ورائهم فهذا سوء رمي وليس يعارض غلب عليه وليس له أن يعيده وإذا كان رميها بمبادرة فبدأ أحدهما فبلغ تسعة عشر من عشرين رمى صاحبه بالسهم الذي يرأسه به ثم رمى البادئ فإن أصاب بسهمه ذلك فليج عليه ولم يرم الآخر بالسهم لأن أصل السبق مبادرة والمبادرة أن يفوت أحدهما الآخر وليست كالحاطة وإذا تشارطوا الخواسق فلا يحسب لرجل خاسق حتى يخرق الجلد ويكون متعلق مثله وان تشارطوا المصيب فلو أصاب الشن ولم يخرقه حسبه لأنه مصيب وإذا تشارطوا الخواسق والشن ملصق بهدف فأصاب ثم رجع ولم يثبت فزعم الراي أنه خسر حتى ثم رجع لغلظ لقمه من حصاة أو غيرها وزعم المصاب عليه أنه لم يخس حتى وأنه انما عرق ثم رجع فالقول قوله مع عينه الآن تقوم بينهما يتفقون خذوها وكذلك أن كان الشن باليا فيه خروق فأصاب موضع الخروق فغاب في الهدف فهو مصيب وان لم يغب في الهدف ولم يستمسك بشيء من الشن ثم اختلفا فيه فالقول قول المصاب عليه مع عينه فإن أصاب طرفاً من الشن فخرمه ففهم أقولان أحدهما أنه لا يحسبه خاسقاً إذا كان شرطهما الخواسق الآن يكون بقي عليه من الشن طغمة أو غيط أو جلد أو شيء من الشن يحيط بالسهم فيكون يسمى بذلك خاسقاً لأن الخاسق ما كان ثابتاً في الشن وقليل ثبوته وكثيره سواء ولا يعرف الناس إذا وجهوا بأن يقال هذا خاسق الآن الخاسق ما لحاط به المخسوق فيه ويقال للآخر خاسق لا خاسق والقول الآخر أن يكون الخاسق قد يقع بالاسم على ما أوهى الصحيح فخرقه فاخرق منه شيئاً أقل أو أكثر بعض العمل فهو خاسق لأن الخسق التقب وهذا قد تقب وان خرم وان كان السهم ثابتاً في الهدف وعليه جلدة من الشن أو طغمة ليست بمحيطه فقال الراي خرق هذه الجلدة وانخرمت أو هذه الطغمة وانخرمت وقال المخسوق عليه انما وقع في الهدف متغلا تحت هذه الجلدة أو الطغمة اللتين هما طائر ثان محاسواهما من الشن فالقول قوله مع عينه ولا يحسب هذا خاسقاً بحال في واحد من القولين ولو كان في الشن خرق فأثبت السهم في الخرق ثم ثبت في الهدف كان خاسقاً لأنه ثابت في الهدف فالشن أضعف منه ولو كان الشن منصوباً فري فأصاب ثم رمى بالسهم فلم يثبت كان عتدي خاسقاً ومن الرماة من لا يعيده إذا لم يثبت ولو اختلفا فيه فقال الراي أصاب وما زفر ج وقال المرعى عليه لم يصب وأصاب حرف الشن بالقدح ثم مضى كان القول قوله مع عينه ولو أصاب الأرض ثم أزدلف خرق الشن فقد اختلفت الرماة فمنهم من أثبت خاسقاً وقال بالرمة أصاب وان عرض له دونها شيء فقدم مضى بالرمة التي أرسل بها ومنهم من زعم أن هذا لا يحسبه لأنه استحدث بضرته الأرض شيئاً أجهاد فهو غير رمي الراي ولو أصاب وهو

من ذلك فلم يحسق وشرط لهم الخواص لم يحسب في واحد من القولين حاسقا ولو كان شرطهما المصيب حسب
في قول من يحسب المزلزلة وسقط في قول من يسقطه « قال الربيع » المزلزلة التي يصيب الأرض
ثم يرتفع من الأرض فيصيب الشئ ولو كان شرطهما المصيب فأصاب السهم حين قطعت غير من ذلك الشئ
بشدته دون فصله لم يحسب لأن الصواب أنما هو بالتصل دون القصد ولو أرسله مقاراة للشئ فبترج
فصرقته فأصاب حسب مصلها وكذلك لو صرقت من الشئ وقد أرسله مصلها وكذلك لو أرسله مصلها وهو
راه قاصرا فأصاب حسب مصلها ولو أرسله مصلها وهو راه مصلها فأخطأ كان خطئا ولا حكم له في بطلانها
ولا يحق له ليست كالأرض ولا كالأداة يصيبها ثم يزدلف عنها فيصيب ولو كان دون الشئ شيئا ما كان دابة
أو ثوبا أو شيئا غيره فأصابه فبترج ثم يصبو به حتى يصيب الشئ حسب في هذا الحالة لأن أصابته به كالم
يحدثه فوق غير النزع إنما أحدث فيه مضافا ولو روي والشئ منصوب فطرحت الراجح الشئ أو أزاله إنسان
قبل يقع سهمه كان أن يعود فيرى بذلك السهم لأن الرمية زالت وكذلك لو زال الشئ عن موضعه برج
أو أزاله إنسان بعد ما أرسل السهم فأصاب الشئ حيث زال لم يحسبه ولكنه لو زال قبل فترسان إن رماه
حيث أزاله لم يحسب لكل واحد منهما صوابه ولو أصاب الشئ ثم سقط فأنكسر سهمه أخرج بعد شونه
حسبه حاسقا لأنه قد ثبت وهذا كزجره لأن إنسان يراه بعد ما يصب ولو تشارط أن الصواب أنما هو في الشئ
خاصة فكان للشئ وتر يعقب به أو بر يذوق علفه فأثبت السهم في الوتر أو في البحر يذوق علفه لأن هذا
وان كان مما يصلح به الشئ فهو غير الشئ ولو لم يشارط فأثبت في البحر بدأ وفي الوتر كان قهما فولان أحدهما
أن اسم الشئ والصواب لا يقع على المعلق لأنه يراد بالشئ فلا يضر به وإنما يفسد ليربط به كإتيان الجدار
ليستدله وقد يراد به فيكون من بابته غير انخراجه ويحسب ما ثبت في البحر بذلك أن البحر يذوق علفه
لأن انخراجه البحر بدلا يكون لا يضر وعلى الشئ ويحسب ما ثبت في عرى الشئ الخروزة عليه والعلاقة
مخالفة لهذا والقول الثاني أن يحسب أيضا ما ثبت في العلاقة من الخواص لانها تروى في حالها تلك
قال ولا بأس أن يناضل أهل التشاب أهل العرب بقاء أهل الحسان لأن كاهنابل وكذلك القسي الدودانية
والهندية وكل قوس يرى عنها بسهم ندى يوصل ولا يجوز أن يناضل رجلا على أن يذبح أحدهما من النبل
أو كرمها في بدال آخر ولا على أنه أفاضل أحدهما حسب حاسقة حاسقين وخاسق الاختراع حاسقا ولا على أن
لأحدهما حاسقا ثانيا ثم يرميه بحسب مع خواصه ولا على أنه يطرع من خواص أحدهما حاسق ولا على
أن أحدهما يرى من عرض والآخر من أقر عينه ولا يجوز أن يرما إلا من عرض واحد وبعد نبل واحد
وان يستقال عند قرح لا يجوز أن يقول أحدهما أسا بقل على أن أتى واحد وعشرين حاسقا فكون
ناضلان أن ثلثا بعشرين ولا تكون ناضلان حيث بعشرين قبل أن أتى واحد وعشرين حتى يكونا
مستويين معا ولا يجوز أن يشترط أحدهما على الآخر أن لا يرى الابنل بأعينها أن تغيرت لم يبدلها ولا أن
أنقصهما من لا يبدله ولا على أن يرى بقوس بعضها لا يبدلها ولكن يكون ذلك الراجح يبدل ما شأمن
نبله وقوسهما كان عدد النبل والقرع واحدا وان تضل فلا كسرت نبل أحدهما وقوسه أبدل
بنبل وقوسا وان انقطع وتره أبدل وتر إمكان وتره ومن الرمان من زعم أن المسبوق إذا رمى قرياسا بقوسه إليه
أو يتعاطاه فكان على السواء أو بينهما يذبحهم كل للسبق أن يزدق عدد القرع عائنه ومنهم من زعم
أنه ليس له أن يزدق عدد القرع ما لم يكن ثلثا ومنهم من زعم أنها إذا رمى على عدد قرع لم يكن للسبق
أن يزدقه بغير مرضا للسبق ولا غيره في أن يجعل حاسق في السواب يخاسق في البياض إلا أن تشارطا
أن الخواص لا تكون إلا في السواب فيكون بياض الشئ كالمهدف لا يحسب حاسقا وإنما يحسب حاسقا ولا خير
في أن يسمي أقرع ما لم يلبسه أنه ويقول أحدهما لا خير أن أصبت بهذا السهم الذي في يدي فقد نصلت

وان شئت المشركة أن
تحضره في المساجد كلها
حضرته إلا أنها لا تدخل
المسجد الحرام لقول
الله تعالى فلا يقربوا
المسجد الحرام به
عالمهم هذا (قال الزبي
رحمه الله أنا جعل
للمشركة أن تحضره في
المسجد وعسى بها مع
شركها أن تكون حاضرا
كانت السبل بذلك أولى
(قال) وان كانا مشركين
ولادين لهم أمتا كالسبا
لا عن يدهما في مجلس
الحكم

باب بسة اللعان وفقى
الواو والحق بالأم وغير
ذلك من كتابي لعان
جدد وقديم ومن
اختلاف الحديث

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أخبرنا مالك
عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما أن
رجلا عن امرأته
فدمن النبي صلى الله

الآن تناقضا السبق الاول ثم يجعله جعلامعروفا على أن يصيب بهم ولا بأس على الاشتداء أن يقف عليه فيقول ان أصبت بسهم فلك كذا وان أصبت بأصم فلك كذا وكذا فان أصابها فذلك له وان لم يصيبها فلا شيء له لان هذا سبق على غير نضال ولكن لو قال له ارم عشرة أرشاق فتأخذ الخطأ بالصواب فان كان صوابا أكرهك السابق كذا لم يكن في هذا خيرا لانه لا يصلح أن يناضل نفسه واذا رى بسهم فأكسر فأصاب التصل حسب ما عاينوا من سقط الشق الذي فيه التصل دون الشن وأصاب بالدهق الذي لا تصل فيه لم يحسب ولو انقطع ثابتن فأصاب بمهما محاسب الذي فيه التصل والتي عند آخر ولو كان في الشن نيل فأصاب بسهمه فوق سهمهم التصل ولم يحسبه الى الشن لم يحسبه لانه لم يصب الشن وأعد عليه فرميه لانه قد عرض له دون الشن عارض كما تعرض له البداية فمهما فاعاد عليه واذا سبق الرجل الرجل على أن يرى معه فرميه ثم أراد المسبق أن يجلس فلا يرى معه وللسبق فضل أو لا فضل له وأعليه فضل فسواء لانه قد يكون عليه الفضل ثم ينزل ويكون له الفضل ثم ينزل والراية يختلفون في ذلك ففهم من يجعله أن يجلس بالم ينزل وينبغي أن يقول هو شئ أعما يستحقه بغير غاية تعرف وقد لا يستحقه ويكون متغولا وليس باجارة فيكون له حصته مما عمل ومنهم من يقول ليس له أن يجلس به الا من عذروا حسب العذر عندهم أن يموت أو يعرض المرض الذي يضرب الرمي أو يصيبه بعض ذلك في أحدى يديه أو بصره وينبغي اننا لو أخذنا أن يقولوا في تراشاعلى أصل الرمي الاول فلا يجوز في واحد من القولين أن يشترط المسبق أن المسبق اذا جلس به كان السبق به لان السبق على التصل والنزل غير المحسوس وهذا شرطان وكذلك لو سبقوا لم يشترط هذا عليه ثم شرط هذا بعد المسبق سقط الشرط ولا يخفى أن بقوله أن يرى معناه بلا عدد فرع يستبان اليه أو يتماطله ولا يخفى أن يسبق على أنهم اذا تفاخروا اعد عليه وان سبقه ونهت ما أن يعد كل واحد منهما على صاحبه فالسبق غير فاسد وأكره لهما التنية أعما أنظر في كل شئ إلى طاهر العقد وإذا كان صاحب اجزة في الحكم وان كانت فيه نية لشرط أقصدت العقد لم أفسده بالنسبة لان التنية حديث نفس وقد وضع الله عن الناس حديث أنفسهم وكتب عليهم ما قالوا وما عملوا واذا سبق أحد الرجلين الآخر على أن لا يرى معه الا قبل معروف أو قوس معروفة فلا خير في ذلك حتى يكون السبق مطلقا من قبل أن القوس قد تنكسر وتغل فيفسد عنها الرمي فان تشارط على هذا فالشرط سطل السبق بينهما ولا بأس أن يرى الناشئ مع صاحب العربية وان ساقه على أن يرى معه بالرعي يري بأى قوس شام من العربية وان أراد أن يري بغير العربية يسبق من الفارسية لم يكن له ذلك لان معروفا ان الصواب عن الفارسية أكثر منه عن العربية وكذلك كل قوس اختلفت واعا فرقنا بين أن لا يخبر أن يشترط الرجل على الرجل أن لا يرى الا بقوس واحدة أو نيل أو جزء ذلك في القوس ان ساقه بفرس واحد لان العمل في السبق في الرمي انما هو الرمي والقوس والنيل أداة فلا يجوز أن يمنع الرمي بثلث القوس والنيل الذي شرط أن يرى ما قد دخل عليه الضرر بمنع ما هو أرق به من أداته التي تصير معه والفرس نفسه هو الحار في المسبق ولا يصلح أن يبدله صاحبه وانما فاره أداة وقوفه ولكه لشرط عليه أن لا يخبر به الا انسان بعينه لم يحز ذلك ولو أجزأ أن يراعي رجل رجلا بفرس بعينه فيأى بغيره أجزأ أن يسبق رجل رجلا ثم يبدل مكانه رجلا ساقه ولكن لا يجوز أن يكون السبق الاعلى رجل بعينه ولا يبدله بغيره وإذا كان عن فرس بعينه فلا يبدل بغيره ولا يصلح أن يمنع الرجل أن يرى بأى نيل أو قوس شاء اذا كانت من نصف القوس التي ساق عليها ولا يرى أن يمنع صاحب القوس أن يحصل على فرسه من شاء لان الفارس كالأداة للفرس والقوس والنسل كالأداة للرامي ولا يخفى أن يشترط المتناضلان أحدهما على صاحبه ولا كل واحد منهما على صاحبه أن لا يأتى كل لحاقه بفرغ من السبق ولا أن يفترش فراشا وكذلك لا يصلح أن يقول المتناضلان بالفرس لا يلعف حتى يفرغ وما لا يؤمن لان هذا شرط تحرير

عليه وسلم واتسقى من ولدهما ففرق صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة وقال سهل وابن شهاب فكانت ثلاث سنة المتلاعتين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومعنى قولهما ذرية بلا طلاق الزوج (قال) وتفرق النبي صلى الله عليه وسلم بغير فرقة الزوج أعما هو فترق حكم (قال) وإذا قال صلى الله عليه وسلم الله يعلم أن أحسدا كما كاذب فهل منك كاذب فحكم على الصادق والكاذب حكما واحدا أو أخرجهما من الحسد وقال وان جاءت به أدب مع فلا أراه الا قد صدق عليها فقامت به على التعت المكروه فقال عليه السلام ان أمره لين لولا ما حكاه الله فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يستعمل دلالة

المباح والمضرو على المشروط عليه وليس من التنازل المباح واذا انتهى الرجل أن يحرم على نفسه ما أحل الله له غير تقرب إلى الله تعالى بصوم كان أن يشترط ذلك عليه غير ما ولى أن يكون منبها عنه ولا يخفى أن يشترط الرجل على الرجل أن يرى معه بقرع معلوم على أن لا يسبق أن يعطيه ما شاء التنازل أو ما شاء المنضول ولا خير في ذلك حتى يكون بشئ معلوم مما يحل في البيع والاحارات ولوسبقه شيئا معلوما على أنه أن نفسه دفعه إليه وكان له عليه أن لا يرى أبدا وأولى مدقمن المذموم يجوز لانه يشترط عليه أن يتمتع من المباح له ولوسبقه ديناراً على أنه أن نفسه كان ذلك الديناره وكان له عليه أن يعطيه صاع حنطة بعد شهر كان هذا سبباً جازاً اذا كان ذلك كالممن مال المنضول ولكنه لو سبقه ديناراً على أنه أن نفسه أعطاه المنضول ديناراً وأعطى الناضل المنضول مدح حنطة وأودعها أو أكثر أو أقل لم يكن هذا جائزاً من قبل أن العقد قد وقع منه على شئ من شئ يحضره المنضول جائزاً في السنة للتنازل وشئ يحضره الناضل فسد من قبل أنه لا يصلح أن يترافعا على التنازل لا يحل بينهما لأن الترافع من القمار ولا يصلح لأن شرطه أن يعطيه المذنب يسع ولا يسبق فيفسد من كل وجه ولو كان على الدينارين فسبقه ديناراً فضلتك فان كان ديناراً حالاً فلان تقاضى وان كان على أجل فليقل أن تعطى الدينار وعلى إذا حل الأجل أن أعطى ديناراً ولوسبقه ديناراً فضلتك ما دام أغلس كان أسوة القرماء لانه حل في ماله بحق أجازته السنة فهو كالبيع والاحارات ولوسبق رجل رجل ديناراً الأدرهما أو ديناراً الأمدان حنطة كان السبق غير جائز لأنه قد سبق الدينار وحصة الدرهم من الدينار عشر واحد حصته يوم سبقه نصف عشرة وكذلك المذموم الحنطة وغيره ولا يجوز أن أسبق ولا أن أستري منك ولأن استأجر منك أن أجل بشئ الأشياء يستثنى منه لأن غيره ولأن أسبقك بعد ترابع حنطة ولا درهم الا عشرة أغلس ولكن ان استثنيت شيئاً من الشئ الذي سبقته فلا بأس اذا سبقك ديناراً الاسدما فاقسبقتك خمسة أسداس دينار وان سبقك صاعاً الامدا فاقسبقتك ثلاثة أمدا دفعي هذا الباب كله وقيل قال ولا خيراً في أن أسبقك ديناراً على أنك ان فضلتك أسبعت أحد ابنيه ولا غير عينه ولا تصدقته على المساكين كالأبجوز أن أعطى ديناراً على أن تفعل هذا فيه ولا يجوز اذا ملكك شيئاً أن يكون كذلك فيه تاماً فعليه ما شئت وفي اذا اختلف المتنازلان من حيث يرسلان وهما يرسلان في الماشتين يعني ذراعاً فان كان أهل الرمي يعلون أن من رمى في هدف يقدم امام الهدف الذي يرمى من عند ذراعاً أو أكثر جل على ذلك لأن خشار طاق الأصل أن يرسلان موضع بعينه فيكون عليهما أن يرسلان موضع شرطهما وان تشارطان رمية في شئين ووضعين أو شئين رباتهما أو بذكران سرهما فأراد أحدهما أن يعلق ما تشارطا على أن يصدأ أو يضع ما تشارطا على أن يلقاه أو يدل الشئ بشئ أكبر أو أصغر منه فلا يجوز له ويحمل على أن يرى على شرطه وإدائه ولم يسم العرض ما كره السبق حتى يسبقه على عرض معلوم وان أسبقه على غرض معلوم كرهت أن يردعه ويخصه دونه وقد أجاز الرماة للسبق أن يرفع المسبق ويخصه فمضى معه رشقاً أو كثر في الماشتين ورشقاً أو كثر في الحسين والماشيتين ورشقاً أو كثر في التلثمائة ومن أجاز هذا أجاز له أن يرمي في الرقعة وفي أكثر من التلثمائة ومن أجاز هذا أجاز له أن يدل الشئ وجعل هذا كله إلى المسبق ما لم يكن تشارطاً وسئل عليه اذا كان رمية أول يوم بغرة أن يكون للسبق أن يرمى عدد البيل ويقص منها الداسنويافي حال أبا جملوا ذلك إليه ولا بأس أن تشارطا أن يرميا أرساً فاعلموه كل يوم من أول الهار أو آخره ولا يتفرقان حتى يفرغاهما إلا من عذر عرض لأحدهما أو حال يحول دون الرمي والمطر عذر لانه قد يفسد النبل والقسى ويقطع الأثر ولا يكون الحز عذر إلا أن الحز كان كالمش ولا الرمي المحققون كانت قد تصرف البيل بعض الصرف ولكن ان كانت الرمي عاصفاً كان لأيهما شاء أن يمسك عن الرمي حتى تسكن أو تخف وان غربت لهما الشمس قبل

صدقه عليها وحكم

بالتظاهر بينه وبينها فن

بعده من الولاء أو لى من

لا يستعمل دالة في مثل

هذا المعنى ولا يقضى

الا بالتظاهر أبداً (قال

الشافعي) رحمه الله

تعالى في حديث

ذكره له لما رت آية

المتلاعين قال صلى الله

عليه وسلم أيما امرأة

أدخلت على قوم من

ليس منهم فليست من

الله فشيء ولن يدخلها

الله حنته وأبمارجل

بحمدولده وهو ينظر إليه

احتجب الله منه وفضه

على رؤس الأولين

والآخرين

(باب كيف اللعان)

من كتاب اللعان

والطلاق وأحكام

القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله

ولاحكى سهل شهود

المتلاعين مع حدثته

وحكام ابن عمر رضي الله

أن يفرغ من أرفاقهم التي تشارطوا لم يكن عليهما أن يرميا في الليل وإن انكسرت قوس أحدهما أو نبه
أبدل مكان القوس والنبل والوتر متى قدر عليه فإن لم يقدر على بدل القوس ولا الوتر فقد اعذر وكذلك إن
ذهبت نبله كاهنهم بقدر على بدلها وإن ذهب بعض نبله ولم يقدر على بدله قبل لصاحبه ان شئت وأثر كسحي
يحب البدل وإن شئت فأرهم بعدد ما بقي في يديه من النبل وإن شئت فأر دعيه عماري به من نبله ما يعيد
الرمي به حتى يكمل العدد وإذا رموا اثنين وثنتين أو أكثر من العدد فاعل واحسن الحزب بين عدة طاهر قليل
الحزب الذين يناضلوه أن اصطاحتم على أن تحلوا مكانه رجلان كان فذلك وإن شاحتم لم يحرككم على ذلك
وإن رضى أحد الحزبين ولم يرض الآخر لم يحركهم الذين لم يرضوا وإذا اختلف المناضلان في موضع من معاني
فأرادا السبق أن يستقبل به عين الشمس لم يكن ذلك إلا أن يشاء المسبق كما لو أراد أن يرمي في الليل أو المطر
لم يحرك على ذلك المسبق وعين الشمس تمنع البصر من السهم كما تمنع الظلمة « قال الربيع » المسبق أبدا هو
الذي يفرغ « قال الشافعي » رحمه الله تعالى ولو اختلفا في الإرسال فكان أحدهما يطول بالإرسال انقاس
أن تبريد الرأي أو ينسى صنعه في السهم الذي رمى به فأصاب أو أخطأ فيلزم طريق الصواب ويستعقب
من طريق الخطأ أو قال هو لم أتو هذا وهذا يدخل على الرأي لم يكن ذلك وقيل له أرم كما يرمى الناس لا يهلا
عن أن تثبت فيه المثل وفي رسائله وزعم ولا يسلط عليه هذا لانخال الحسب على صاحبك وكذلك لو اختلفا
في الذي يوطن به فكان يرمي بالحسب أو قال لا أريد والموطن يطيل الكلام قبل الوطن وطن به بأقل ما يفهم به
ولا نطل ولا تعجل عن أقل ما يفهم به ولو حضر همام من يحسبهما أو أحدهما أو يلفظ فيكون ذلك مضرا بهما
أو بأحدهما تنهوا عن ذلك « قال الربيع » الوطن الذي يكون عند الهدف وأدأري الرأي قال دون ذا
قليل أرفع من ذاق قبل « قال الشافعي » رحمه الله تعالى وإذا اختلف الراميان في الموقف فخرجت قرعة
أحدهما على أن يبدأ فبدأ من عرض وقف حيث شاء من المقام ثم كان لا تخرم العرض الآخر الذي بدأ منه
أن يقف حيث شاء من المقام وإذا سبق الرجل الرجل سبقا معلوما فافضل المسبق كان السبق في ذمة المتناول
حالا يأخذ به كما يأخذ بالدين « إن أراد الباضل أن يسلفه المتناول أو يستريه التاضل مائة فلا بأس وهو
متطوع بأطاعه إياه ومناضله فله أن يحوزه ويتولاه ويتعنه منه ومن غيره وهو عندئذ كرجل كان له على رجل
دينار فأسلعه الديار وردعه عليه أو أطمعه به فعليه دينار كاهو ولا يجوز عند أحد أن يتهنئ بصر الرمي أن
يسبق الرجل الرجل على أن يرمي بعشر ويجعل القرع من تسع ومنهم من يذهب إلى أن لا يجوز أن يحصل
القرع من عشر ولا يجوز إلا أن يكون القرع لا يؤق به مال إلا في أكثر من رشتي فإذا كان لا يؤق به إلا
بأكثر من الرشتي فسواء قل ذلك أو كثر فهو جائز وإذا أصاب الرجل السهم نفسه وثبت هليلا ثم باى
وجه سقط به حسب صاحبه ولو وقف رجل على أن يفلح رمي بهم فقال أن أصبت فقد فلتحت وإن
لم أصب (١) فالفلح لكم أو قال له صاحبه أن أصبت بهذا السهم فلتح الفلح وإن لم يكن يلفعه أدا
أصاه وإن أخطأت فقد أنقضت نفسي فهذا كله باطل لا يجوز وهما على أصل ربهما لا يفلح واحد
منهما على صاحبه إلا أن بلغ القلوج ولوطابت نفس المسبق أن يسلمه السبق من غير أن بلغه كان هذا شأنا
نطوعه من ماله كاهله وإذا كانوا في السبق اثنين أو أكثر فبدأ رجلان فأنقطع أو تارهما أو دثر
أحدهما كان له أن يقف من بقى حتى يركب وتر أو يقذف نبله وقد رأيت من يقول هذا إذا رمى أن يتفاجأ
ويقول أنا أعلم أنهما والحزب كله لا يتفاجأون لو أصابوا عاف أيديهم لانهم لم يقاربوا بعد العافية التي بينهم رمي
من بقى ثم هذان وإذا اقتصوا ثلاثة وثلاثة فلا يجوز أن يقرعوا ولا يقسموا أقساما معروفا ولا يجوز أن
يقول أحد الرجلين اختار على أن أسبق ولا يختار على أن يسبق ولا أن يقترا عافا بينهما خرجت قرعته سبقه

عنهما استدلنا على
أن اللعان لا يكون إلا
محضر من طائفة من
المؤمنين لأنه لا يحضر
أمرأ يريد النبي صلى
الله عليه وسلم ستره
ولا يحضره إلا وغيره
حاشره وكذلك جميع
حدود الزنا يشهد بها
طائفة من المؤمنين
أفليس أربعة لأنه لا
يجوز في شهادة الزنا أقل
منهم وهذا شبه قول
الله تعالى في الزانيين
وليشهد عذابهما
طائفة من المؤمنين وفي
حكاية من حكى اللعان
عن النبي صلى الله
عليه وسلم جسته بلا
تفسير دليل على أن الله
تعالى نصب اللعان
حكاية في كتابه فاعلم
لأن صلى الله عليه
وسلم بين المتلاعنين
عما حكى الله تعالى في
الفسرآن واللعان أن
يقول الإمام لزواج
قل أشهد بالله أني
الصادقين فيماريت

(١) قوله فالفلح لكم في بعض النسخ فالعلاج لكم وكلاهما صدر فلح عن غلب اه

صاحبه ولكن يجوز ان قسمنا قسمنا مع وفاء يسبق أهماشاء تطوعا لا عطاء بالقرعة ولا بغيرها (١) من أن يقول أرى أنا وأنت هذا الوجه فإنا أفضل على صاحبه سبقه الفضل والسبق على من بذله دون حظه إلا أن يدخل حظه أنفسهم معه فضمن السبق أو يأمره وأن يسبق عنهم فإلزم كل واحد منهم حصته على قدر عدد حاله لا على قدر وجوده الرأى وإذا قال الرجل للرجل إن أصبت بهذا السهم قلت سبق فهذا جائز وليس هذا من وجه الضال فإن قال أن خطأت بهذا السهم قلت سبق لم يكن ذلك وإن خسر القريب أهل الغرض فقصوه فقال من معه كآثر أمدأيا ولست أراه أمدأيا وقال أهل الحرب الذين يرعى عليهم كآثره غير ولم وهو الآن رام لم يكن لهم من إخراجهم إلا ما لهم من إخراج من عرفوا ربه عن قسمه وهم يعرفونه بالرأى فسقط أو بغير الرأى فوافق ولا يجوز أن يقول الرجل للرجل سبق فلا تدني مني على أي شيء لك في الدينارين الآن تطوع بأن يسببه أحدهما أو كليهما بعد ما ينضل وكذلك لو تطارد ثلاثة فأنزع اثنين سبقين وأخذوا بحال لا يجوز أن يجعل رجلا لا يرعى عليه نصف سبق أحدهما على أنه نصف الفضل إن أخر زعى صاحبه وإذا سبق الرجل للرجل على أن له بدأ عليه شقين فأكثر لم يجوز ذلك وذلك إذا أعطينا ذلك أعطناه فضل سهم أو أكثر الأثرى أنهم ألهو رما بعشر مرات بدأ الذي بدأ كان أول فليج ذلك السهم الحادى عشر كما أعطناه أن يرعى سهم يكون في ذلك الوقت فضلا على مراسله عن غير مراسله وإنما يجوز هذا لئلا تنكأ فكان أحدهما يد فى وجهه الآخر فى آخر وإذا سبق الرجل للرجل فآثر أن يعطيه السبق موضوعا على يده أو رهنه أو جلا أو رهنه أو جلا أو يأمنه كل ذلك جائز وإذا رما إلى تحيين مبادرة فأفضل أحدهما على صاحبه نجسا أو قل أو أكثر فقال الذى أفضل على ما طرح فضلا على أن أعطيه شيئا لم يجوز ولا يجوز الآن تخافا هذا سبق برضاها أو تسابقا سبقا آخر (قال الشافعى) رجه الله تعالى فى الصلاة فى المضربة والأصابع إذا كان جلد هذا كالجماز كل لهما أو مدبوعا من جلد الملائكة كل لهما ماعدا جلد كلب وخنزير فان ذلك لا يظهر للبايع والله تعالى أعلم فان صلى الرجل والمضربة والأصابع عليه فصلاحة مجزئة عنه غير أن أكره لعملى واحد أن أمره أن يعطى بطون كعبه إلى الأرض وإذا كانت عليه المضربة والأصابع منعته أن يعطى بجميع بطون كعبه لا يمتنع غير ذلك ولا بأس أن يصلى متسكيا القوس والقرن إلا أن يكونا يتصر كان عليه حركة تشبهه فأكره ذلك وإن صلى أجزاء ولا يجوز أن يسبق الرجل للرجل على أن يرعى معه ويختار السبق ثلاثة ولا يسبهم للسبق ولا المسبق ثلاثة ولا يسبهم للسبق قال ولا يجوز السبق حتى يعرف كل واحد من المتنازعين من يرعى معه وعليه بأن يكون حاضر أراه أو غايب يعرفه وإذا كان القوم المتنازلون ثلاثة وثلاثة أو أكثر كان لمن له الأرض السبق وخبره ولنا ضلهم أن يقدموا أيهم شأوا كمشأوا ويقدم الآخرون كذلك ولو عقدوا السبق على أن فلا يكون قد ما وفلان معه وفلان وفلان معه كان السبق مفسوخا ولا يجوز حتى يكون القوم بقدره ومن رآوا فتدعه وإذا كان البدء لأحد المتنازعين فبدأ المبدأ على ما صاب أو أخطأ بذلك السهم خاصة وإن لم يعلم حتى يعرفان رماه أو دعه السهم الأول فمرى به وإن كان أصابه بطل عنه وإن كان أخطأه برعى فإن أصابه بحسبه لأنه رعى به فى البدء وليس له الرعى به فلا يحميه مصيبا كان أو غخطا إلا أن يترأى فسيابه

(كتاب الحكم فى قتال المشركين ومسئلة مال الحرب)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال الحكم فى قتال المشركين حكمان فنغرناهم أهل الاوثان ومن عبد ما استحسن من غير أهل الكتاب من كانوا فليس له أن يأخذ منهم الجزية وثيقة ألتهم إذا قوى عليهم حتى يقتلهم

(١) قوله من أن يقول كذلك فى التسخ ولعله مثل أن يقول تأمل كعبه مصححه

به زوجتى فلانة بنت فلان من الزنا ويشير اليه أن كانت حاضرة ثم بعد ذلك وأمره أن يسبق عنهم فإلزم كل واحد منهم حصته على قدر عدد حاله لا على قدر وجوده الرأى وإذا قال الرجل للرجل إن أصبت بهذا السهم قلت سبق فهذا جائز وليس هذا من وجه الضال فإن قال أن خطأت بهذا السهم قلت سبق لم يكن ذلك وإن خسر القريب أهل الغرض فقصوه فقال من معه كآثر أمدأيا ولست أراه أمدأيا وقال أهل الحرب الذين يرعى عليهم كآثره غير ولم وهو الآن رام لم يكن لهم من إخراجهم إلا ما لهم من إخراج من عرفوا ربه عن قسمه وهم يعرفونه بالرأى فسقط أو بغير الرأى فوافق ولا يجوز أن يقول الرجل للرجل سبق فلا تدني مني على أي شيء لك في الدينارين الآن تطوع بأن يسببه أحدهما أو كليهما بعد ما ينضل وكذلك لو تطارد ثلاثة فأنزع اثنين سبقين وأخذوا بحال لا يجوز أن يجعل رجلا لا يرعى عليه نصف سبق أحدهما على أنه نصف الفضل إن أخر زعى صاحبه وإذا سبق الرجل للرجل على أن له بدأ عليه شقين فأكثر لم يجوز ذلك وذلك إذا أعطينا ذلك أعطناه فضل سهم أو أكثر الأثرى أنهم ألهو رما بعشر مرات بدأ الذي بدأ كان أول فليج ذلك السهم الحادى عشر كما أعطناه أن يرعى سهم يكون في ذلك الوقت فضلا على مراسله عن غير مراسله وإنما يجوز هذا لئلا تنكأ فكان أحدهما يد فى وجهه الآخر فى آخر وإذا سبق الرجل للرجل فآثر أن يعطيه السبق موضوعا على يده أو رهنه أو جلا أو رهنه أو جلا أو يأمنه كل ذلك جائز وإذا رما إلى تحيين مبادرة فأفضل أحدهما على صاحبه نجسا أو قل أو أكثر فقال الذى أفضل على ما طرح فضلا على أن أعطيه شيئا لم يجوز ولا يجوز الآن تخافا هذا سبق برضاها أو تسابقا سبقا آخر (قال الشافعى) رجه الله تعالى فى الصلاة فى المضربة والأصابع إذا كان جلد هذا كالجماز كل لهما أو مدبوعا من جلد الملائكة كل لهما ماعدا جلد كلب وخنزير فان ذلك لا يظهر للبايع والله تعالى أعلم فان صلى الرجل والمضربة والأصابع عليه فصلاحة مجزئة عنه غير أن أكره لعملى واحد أن أمره أن يعطى بطون كعبه إلى الأرض وإذا كانت عليه المضربة والأصابع منعته أن يعطى بجميع بطون كعبه لا يمتنع غير ذلك ولا بأس أن يصلى متسكيا القوس والقرن إلا أن يكونا يتصر كان عليه حركة تشبهه فأكره ذلك وإن صلى أجزاء ولا يجوز أن يسبق الرجل للرجل على أن يرعى معه ويختار السبق ثلاثة ولا يسبهم للسبق ولا المسبق ثلاثة ولا يسبهم للسبق قال ولا يجوز السبق حتى يعرف كل واحد من المتنازعين من يرعى معه وعليه بأن يكون حاضر أراه أو غايب يعرفه وإذا كان القوم المتنازلون ثلاثة وثلاثة أو أكثر كان لمن له الأرض السبق وخبره ولنا ضلهم أن يقدموا أيهم شأوا كمشأوا ويقدم الآخرون كذلك ولو عقدوا السبق على أن فلا يكون قد ما وفلان معه وفلان وفلان معه كان السبق مفسوخا ولا يجوز حتى يكون القوم بقدره ومن رآوا فتدعه وإذا كان البدء لأحد المتنازعين فبدأ المبدأ على ما صاب أو أخطأ بذلك السهم خاصة وإن لم يعلم حتى يعرفان رماه أو دعه السهم الأول فمرى به وإن كان أصابه بطل عنه وإن كان أخطأه برعى فإن أصابه بحسبه لأنه رعى به فى البدء وليس له الرعى به فلا يحميه مصيبا كان أو غخطا إلا أن يترأى فسيابه

به من الزنا بفلان أو بفلان وفلان (قال) وإن كان معها ولد تنفذه أو بهاجل فابقي منه قال مع كل شهادة أشهد بالله أفيلسن الصادقين فبما رتبته من الزنا هذا الولد وإنزله ما هو في وإن كان جلا قال وإن هذا الحمل إن كان بهاجل لحمل من زنا ما هو في فإن قال هذا فقد فرغ من الاعتان فإن أخطأ الإمام فلم يذكرني الولد أو الجمل في الاعتان قال للزوج إن أردت نفيه أعدت الاعتان ولا تعيد المرأة بعد عادة الزوج الاعتان إن كانت فرغت منه بعد الاعتان الزوج وإن أخطأ وقد نفذ بها رجل ولم يلتعن ينقضه فأراد الرجل حده أعاد عليه الاعتان والأحده إن لم يلتعن وقال في كذب الطلاق من أحكام القرآن وفي الاملاء على

أو دلوا وذلك لقول الله عز وجل فإذا اتسلف الأشهر الحرم الآيتين ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقهم وحسابهم على الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كان من أهل الكتاب من المشركين الحاربيين قاتلوا حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فإذا أعطوهم لم يكن للمسلمين قتلهم ولا كراههم على غير دينهم لقول الله عز وجل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا باليوم الآخر الآية وإذا قاتل أهل الأوثان وأهل الكتاب قاتلوا وسيئت ذرايعهم ومن لم يبلغ الحلم والمحيض منهم ونساءهم البواقي وغير البواقي ثم كانوا جميعاً أرباعهم من الجس ويقسم الأربعة الأجزاء على من أوقف عليهم بالحيل والركاب فإن اتفقوا فمهم وهو ومن قاتله منهم حتى تغلبوا على بلادهم قسمت الدور والأرضون بينهم بالناتية والدرهم لا يختلف ذلك الخمس وتكون أربعة أنجاس لمن حضر وإذا أسرى بالقبول من الرجال فالأما منهم بالثأر بين أن يقتلهم إن لم يسلم أهل الأوثان أو يعط الجزية أهل الكتاب أو يعين عليهم أو يفاديهم بمال يأخذ منهم أو بأسرى من المسلمين يطلقون لهم أو يسترقهم فإن استرقهم أو أخذ منهم مالا فقبيله سبيل القنينة الخمس ويكون أربعة أنجاسه لأهل النعمة فإن قال قائل كيف حكيت في المال والولدان والنساء حكم واحد وحكيت في الرجال أحكاماً متفرقة قيل ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم على قرية فله وخير فقسم عقارها من الأرضين والفضل قسمة الأموال وسي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقد أنقضى المطلق وهو أن نساءهم فقسمة قسمة الأموال وأسر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بدر فمنهم من كان على يديه أخذ منه ومنهم من أخذ منه فدية ومنهم من قتله وكان المقتولان بعد الأسارى يوم بدر عتبة بن أبي معيط والضرب من الحرب وكان من المنون عليهم بلافية أبو عرتة الجمحي ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لسانه وأخذ عليه عهداً أن لا يقاتله فأخفاه وقتله يوم أحد فعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يقاتل فأسر من المشركين رجالاً غيره فقال يا محمد آمن عليّ ودعني لساناً أعطيت عهداً أن لا أعرفك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تعس على عارضك ثم حكى يقول قد خدعت محمد بن أبي قحافة فضربت عنقه ثم أسر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية بن أثال الحنفي بعد فتن عليه ثم عاد غامة بن أثال فأسلم وحسن إسلامه أخبرنا لثقي عن أيوب عن أبي عتبة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلان من المسلمين رجلين من المشركين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لأحد من المسلمين أن يهدم قتل النساء والولدان لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن قتلهم أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن عبد الله بن أبي نسيب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي الذين بعث إليهم أن يأتوا من قتل النساء والولدان (قال الشافعي) لا يبعدون بقتل النساء لأنهم يشعروا عليهم الفاقة ليسوا بهن ولا نساء وأما من النساء وأولاد أحد أجدادهم لم يكن فيه عقل ولا قود ولا كفارة فإن قال قائل ما دل على هذا قيل أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن الصعب بن حثالة البجلي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن أهل الدارين المشركين يبيتون قصابين نساءهم وأبنائهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هم منهم وربما قتلوا فيضان في الحديث بهم من آباءهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل قول النبي صلى الله عليه وسلم هم من آباءهم قيل لا عقل ولا قود ولا كفارة فإن قال له لا يبعدون بالقتل قيل لئلا النبي صلى الله عليه وسلم أن يهدوا به فإن قال فعل الحديثين مختلفان قيل لا ولكن معناه ما وصفته فإن قال ما دل على ما قلت قيل لأن شاء الله تعالى إن لم ينه عن الأعداء لئلا يقاتلهم يحيط أن القتل قد يقع على الولدان وعلى النساء فإن قال فعل أعرابي قوم بلسان غارز لئلا ينهاروا قيل نعم أخبرنا عمر بن حبيب عن عبد الله بن عون أن أنعاماً من بني عمر كتب إليه يخبره أن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أخبره أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق وهم غار ون في نعمهم بالمربيع فقتل المغنلة وسى الذرية
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه بقتل ابن أبي الحقيق غاراً
 دلاله على أن الغار يقتل وكذلك أمر بقتل كعب بن الأشرف فقتل غاراً فان قال قائل فقد قال أنس كان
 النبي صلى الله عليه وسلم إذا نزل يقوم ليلاً لم يفرح حتى يصبح قيل له إذا كان موجوداً في سنته أنه أمر بمصاصنا
 من قتل الغارين وأغار على الغارين ولم ينف في حديثه الصعب البات دل ذلك على أن حديث أنس غير
 مخالف لهذه الأحاديث ولكنه قد ترك الغارة لئلا لأن يعرف الرجل من يقاتل أو أن لا يقتل الناس بعضهم
 بعضاً وهم يظنون أنهم من المشركين فلا يقاتلون بين الحصن ولا في الأكام حيث لا يصرون من قبلهم لا على
 معنى أنه حرم ذلك وفيما رخصنا من هذا كله ما يدل على أن الدعاء للمشركين إلى الإسلام أو إلى الجزية أو نحوها
 واجب لمن لم يتلغ الدعوة فأما من بلغته الدعوة فلمسلمين قتله قبل أن يدعى وإن دعوه فذلك لهم من قبل
 أنهم إذا كان لهم ترك قتله بمدة تطول فترك قتله إلى أن يدعى أقرب فأما من لم يتلغ دعوا المسلمين فلا يجوز
 أن يقتلوا حتى يدعو إلى الإيمان أن كانوا من غير أهل الكتاب أو إلى الإيمان أو إعطاء الجزية أن كانوا من
 أهل الكتاب ولا أعلم أحداً من بلغه الدعوة اليوم إلا أن يكون من ورعاً وعدواً الذين يقاتلونهم من المشركين
 فلعن أولئك أن لا تكون الدعوة بينهم وذلك مثل أن يكونوا خلف الروم أو الترك (١) أو لخرز أمة لا يعرفهم
 فان قتل أحداً من المسلمين أحد من المشركين لم يتلغ الدعوة وداه أن كان نصرانياً أو يهودياً يدعي تصدياً
 أو يهودياً وإن كان وثنياً أو مجوسياً أو مجوسياً واعتار كما قتل النساء والولدان يتلغ عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأصحابه يسواجن يقاتل فان قال قائل النساء ومن لم يبلغ الحلم يتوقضنهم بالسلاح وذلك
 أن ذلك إذا تم يتوقض من المسلم إذا أراد دم المسلم كان ذلك من نساء المشركين ومن لم يبلغ الحلم منهم أولى أن
 لا يتوقضن وكانوا قد راوا الحال التي نهي عن قتلهم فيها وأنا أسروا أو هربوا أو جرحوا وكانوا من لا يقاتل
 فلا يقاتلون لا لهم قد راوا الحال التي أبيحت فيها دماؤهم وعادوا إلى أصل حكمهم بأنهم ممنوعون بأن يقصد
 قصدهم بالقتل وترك قتل الرهبان وسواهم الرهبان والصوامع ورهبان الداراة والبحاري وكل من يجس
 نفسه بالترهب ترك قتله أيساً لا يكرهه الله تعالى عنه وذلك أنه إذا كان لنا أن نذبح قتل الرجال
 المغناتين بعد المقدرة وقتل الرجال في بعض الحالات لم تكن أربع ترك الرهبان إن شاء الله تعالى وأما قلنا هذا
 تبعاً لافقاسا ولو أنما نحن أن نترك قتل الرهبان لا نهم في معنى من لا يقاتل ترك قتل الرضى حين نغير عليهم
 والرهبان وأهل الحب والاحرار والعبيد وأهل الصنائع الذين لا يقاتلون فان قال قائل ما دل على أنه يقتل
 من لا قتال منهم المشركين قيل قتل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين ودين الصمغوه في
 شجابه مطروح لا يستطيع أن يثبت حالاً وكان قد بلغ نحو من تحسبن وماهنة فلم يعبر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قتله ولم أعلم أحداً من المسلمين عاباً أن يقتل من رجال المشركين من عد الرهبان ولو جاز أن
 يعاب قتل من عدا الرهبان بمعنى أنهم لا يقاتلون لم يقتل الأسير ولا الجريح الملتب وقد دفع إلى الجرح
 محضه رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أوجهل من هشام بن عمار بن مسعود وغيره وإذا لم يكن
 في ترك قتل الرهبان حجة إلا ما صنفنا غمنا كل ماله في صومعته وغير صومعته ولم يدع له منه شيئاً لانه
 لا خبر في أن يتلغ ذلك لفتح قد وبني أولاد الرهبان ونسأوهم أن كانوا غير متدينين والأصل في ذلك
 أن الله عز وجل أباح أموال المشركين فان قيل فلم لا يمنع ماله قيل كالأمنع مال المولود للمرأة أو منع
 دماءها وأحب لو ترهب النساء تركهن كما ترك الرجال فان ترهب عسمن المشركين أو أمسيه منهن
 قيل أن السيد لو أسلم فضيحه أن يسترقها أو يعتمها بالترهب لأن المال لا يملك من أنفسهم ما عاين
 الأحرار فان قال قائل وما الفرق بين المال وبين الأحرار قيل لا يمنع حر من غزو ولا يج ولا تشاغل برغن

(١) الخرز بالهريز اسم جبل اه قاموس

مسائل مالك وما حكم
 الله تعالى على الزوج
 يرى المرأة بالقذف ولم
 يستثن أن يسمى من
 ربهما أولم يسمى
 وروى البخاري أمر أنه
 بدين عه أو بدين عها
 شريك من النكاح
 وذكر النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه رآه عليها
 وقال في الطلاق من
 أحكام القرآن فاتن
 ولم يحضر صلى الله عليه
 وسلم المهرى بالمرأة
 فاستدلنا على أن
 الزوج إذا اتعن لم يكن
 على الزوج الذي فذفه
 بأمرائه ولو كان له
 لأخذه هو رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 وبلغت إلى المهرى فأنه
 فان أقرحدوان أسكر
 حصة الزوج وقال
 في الاملاء على مسائل
 مالك وسأل النبي صلى
 الله عليه وسلم شريكاً
 فأنكره لم يحلف ولم يحده
 بالتعن غيره ولم يحده

صنعتهم بل يحمد على ذلك ويكون الخ والفر ولا زمن له في بعض الحالات ولما لا العلم متعم من ذلك وليس يلزم
العبد من ههنا

(الخلافة فيمن تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى المحوسن والصائبون والسامرة أهل كتاب فإلغنا بعض الناس فقال أما
الصائبون والسامرة فقد علمت أنها صنفان من اليهود والنصارى وأما المحوسن فلا أعلم أنهم أهل كتاب وفي
الحديث ما يدل على أنهم غير أهل كتاب لقول النبي صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة أهل الكتاب وأن
المسلمين لا يتكحرون نساهم ولا يأكلون ذنابهم (١) فان زعم أنهم إذا أبيع أن تؤخذ منهم الجزية فكل
مشرك عابدون أو غيرهم فإمام إذا أعطى الجزية أن لا تقبل منه وحالهم حال أهل الكتاب في أن تؤخذ منهم
الجزية وتحقق دعواؤهم إلا العرب خاصة فلا يقبل منهم إلا الإسلام أو السف وقالي بعض من يذهب
هذا المذهب ما يختلف أن حكمت في المحوسن حكم أهل الكتاب ولم يحكم بذلك في غير المحوسن فقلت ألقاها
سفيان أخبرنا عن أبي سعيد عن نصر بن عاصم أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سئل عن المحوسن فقال
كانوا أهل كتاب قال فاقوله سنوا بهم سنة أهل الكتاب قلت كلام عري والكلمات العرو فان التوراة
والانجيل ولله كتب سواهما قال وما دل على ما قلت قلت قال الله عز وجل أم لم ينأ عني مصف موسى
وإبراهيم الذي وفي التوراة كتاب موسى والانجيل كتاب عيسى والصف كتاب إبراهيم ما لم تعرفه العامة
من العرب حتى أنزل الله وقال الله عز وجل ولقد كتبنا في الزبور من بعد ذلك أن الأرض ربها عبادي
الصالحون قال فإمضى قوله سنوا بهم سنة أهل الكتاب قلنا في أن تؤخذ منهم الجزية قال فما دل على
أنه كلام خاص قلنا لو كان عاما كذا ذنابهم وتكنا ذنابهم (قال الشافعي) فقال في المشركين الذين
تؤخذ منهم الجزية حكم واحد وحكمين قبل بل حكى قال وهل يشبه ههنا قلنا حكم الله جل
شأنه فيمن قتل من أهل الكتاب وغيرهم قال فان زعم أن غير المحوسن من أهل ذبيحة ولا نسأله قيا
على المحوسن قلنا فإن ذبح من أهل الكتاب عن قول الله عز وجل فاقتلوا المشركين حيث وجدوهم إلى فلو أبيعهم
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإن زعمت أنها والحديث
منسوخان يقول الله عز وجل حتى يعطوا الجزية ويقولوا لا إله إلا الله صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة أهل
الكتاب قلنا فإذا زعمت ذلك دخل علينا أن تكون العرب من يعطون الجزية وإن لم يكونوا أهل كتاب قال
فإن قلت لا يصح أن تعطي العرب الجزية قلنا أفعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من غير كافي أو مجوس
صلى الله عليه وسلم أخذ منهم جزية قلنا أفعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من غير كافي أو مجوس
قال لا قلنا كيف جعلت غير الكافرين المشركين قيا على المحوسن أ رأيت لو قال قائل بل أخذها
من العرب دون غيرهم من ليس من أهل الكتاب ما تقول له قال أفتزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها
من عرب قلنا نعم وأهل الإسلام بأخذونها حتى الساعة من العرب قد صالح النبي صلى الله عليه وسلم
أكيدر الساسي في غزوة بولك وصالح أهل بجران واليمن ومنهم عرب وبهم وصالح عمر رضي الله تعالى عنه
نصارى بني قنقل وبني غير اذ كانوا كلهم يدينون دين أهل الكتاب وهم يؤخذ منهم الجزية إلى اليوم (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى ولو جاز أن يزعم أن إحدى الآيتين والحديثين ناسخ للآخر جاز أن يقال الأمر بأن
تؤخذ الجزية من أهل الكتاب في القرآن ومن المحوسن في السنة منسوخ بأمر الله عز وجل أن نقا
المشركين حتى يسلموا وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله

الجهلاني القائف له
باسمه (وقال) في
العنان ليس للإمام إذا
وحى رجل زنا أن يبعث
إليه فيسأله عن ذلك
لأن الله يقول ولا
تجسسوا فابشبه على
أحد أن النبي صلى الله
عليه وسلم بعث أبا
إبراهيم إلى رجل فقال
إن اعترفت فارجها
فتلك امرأة ذكر أبو
الزاني بها أسهرت
فكان يلزمه أن يسأل
فإن أقرت حدث وقط
الحمد عن قذفها وأن
أنكرت حمد فاذفها
وكذلك لو كان فاذفها
زوجه (قال) ولما كان
القاذف لأمراه إذا
التعن لوجه المذدوف
بعينه لم يؤخذ له
الحمد لم يكن لمسألة
المذدوف معنى إلا أن
يسأل ليعد ولم يسأله
صلى الله عليه وسلم
وإنما سأل المذدوف
والله عز وجل أعلم للحمد

(١) كذا في غير نسخة تأمل العبارة فاتها غير تأمل اه

رماى به من الزنا فاذن قالت
 ذلك فقد فرغت قال
 وانما امرت بوقفهما
 ونذ كبيرهما الله لأن
 ابن عباس رضى الله
 عنهما حكى أن النبي
 صلى الله عليه وسلم
 أمر رجلا حين لاقى
 بين المتلاعنين أن يضع
 يده على فيه في الخلسة
 وقال انهم موجه ولما
 ذكر الله تعالى الشهادة
 أرباعهم فصل بينهما
 باللعنة في الرجل
 والنفس في المرأة دل
 على حال افتراق العان
 والشهادت وأن اللعنة
 والنفس بعد الشهادة
 موجبان على من
 أوجبا عليه ما يجترئ
 على القول أو الفعل ثم
 على الشهادة بالله باطلا
 ثم من يذفبصرى على أن
 يذمن وعلى أن يدعو
 بلعنة الله فينبغي للأمام
 إذ عرف من ذلك
 ما جهلا أن يقفهما
 نذرهما بدلالة الكتاب
 والسنة

أكرمهم في انفراد الرجل والرجال بغير اذن الامام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى
 يا أيها الذين آمنوا إذا قاتلتموه كفروا فإن طغوا فقلوا لهم الأذى بألفاظهم وحرم المؤمنين على
 القتال الى قوله والله مع الصابرين * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضى الله عنهما (١)
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كما قال ابن عباس ومستغنى بالتشديد عن التأويل لما كتب الله
 عز وجل من أن لا يفر العشرون من المائتين فكان هذا الواحد من العشرة ثم خفف الله عنهم فصر الأمر
 الى أن لا تفر المائة من المائتين وذلك أن لا يفر الرجل من الرجلين (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن
 عيينة عن ابن أبي نجيح عن ابن عباس قال من فر من ثلاثة فلم يفر ومن فر من اثنين فقد فتر (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وهذا مثل معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم وقول ابن عباس وقولنا وهو لا مانع لرجون
 من الخطأ ان فروا من أكثر منهم حتى يكون الواحد من الثلاثة فصاعدا فيما نرى والله تعالى أعلم الغار بن
 بكل حال أما الذين يجب عليهم السخط فاذن الواحد من اثنين فأقل الأصغر فالقتال أو مضرب أو التحرف له
 عينا وشمالا ومداير أو نية العودة للقتال والفرار مضربا إلى الفتنة من المسلمين قلت أو كثرت كانت بحضرته أو غيابه
 عنه سواء غاب أو حضر إلى ذلك إلى نية التحرف والتجسس كان الله عز وجل يعلم أيها التحرف ليعود للقتال
 أو التحرف لقتل فهو الذي استثنى الله فأخرجهم من سخطه في التحرف والتجسس وإن كان لغير هذا المعنى خفت عليه
 إلا أن يعفو الله تعالى عنه أن يكون قد باه بسخط من الله وإذا تحرف إلى الفتنة فليس عليه أن ينفرد إلى العدو
 فيقاتلهم وحده ولو كان ذلك الآن لم يكن له أو لا أن يتصرف ولا بأس بالمبارزة وقد بارز يوم بدر عبيدة بن
 الحارث وجره من عبد المطلب وعلى بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وبارز محمد بن مسلمة من حيا يوم خيبر بأمر
 النبي صلى الله عليه وسلم وبارز مؤمن الزبير بن العوام بأسرا وبارز يوم الخندق علي بن أبي طالب عمرو بن عبدوة
 وأخبارنا الرجل من المشركين بغير أن يدعو أو يدعى إلى المبارزة فبرزه رجل فلا بأس أن يعينه عليه غيره
 لأنهم لم يعطوا أن لا يقاتلوا الواحد ولم يسألهم ذلك ولا شيء يدل على أنه إنما أراد أن يقاتله واحد فقد بارز
 عبيدة وعتبة نصير عبيدة عتبة فأرغى عاتقا لا يسروضره عتبة فقطع رجله وأعان جره ونزع في قتال عتبة
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما أن دعاه مسلم مشركا ومشركا مسلما إلى أن يبارزه فقال له لا يقاتل
 غيره أو لم يقل له ذلك إلا أنه يعرف أن الدعاء إلى مبارزة الواحد كل من امر يقين معا سوى المبارزين أحببت
 أن يكف عن أن يحمل عليه غيره فان ولى عنه المسلم أو جرحه (٢) فالتجسس فحمل عليه بعد تبارزه ما فهم
 أن يقتلوه أو قدروا على ذلك لا يقتلوه ما قد انقضى ولا أمان له عليهم إلا أن يكون شرط أنه آمن منهم حتى
 يرجع إلى يخرجهم من الصف فلا يكون لهم قتله حتى يرجع إلى أمانه ولو شرطوا ذلك تخافوه على المسلم
 أو يخرج المسلم فلمهم أن يستنفذوا المسلم منه بل أن يقتلوه فان استع أن يتعلمه وأبقا صاحبهم وعرض دونه
 لقاتلهم قاتلوه لأنه نقض أمان نفسه ولو عرض جنودهم بينهم فقال أمانكم في أمان قالوا نعم انخلتنا
 وصاحنا فأن لم تفعل تقدمت لأخذ صاحبنا فان قلت ما قلت ذلك وكنت أنت نقضت أمانك فان قال قائل
 وكيف لا يعان الرجل البارز على المشرك فأهراله قيل ان معونة جره وعلى على عتبة إنما كانت بعد أن
 لم يكن في عبيدة قتال ولم يكن منهم لعنة أمان يكفون به عنه فان تشارطا الأمان فأعان المشركون صاحبهم
 كان للمسلمين أن يعينوا أصحابهم ويقتلوا من أعان عليه المبارزة ولا يقتلوا البارز ما لم يكن هو استخدهم
 عليه (قال الشافعي) وإذا تحصن العدو في جبل أو حصن أو خندق أو بحسك أو عمارت تحصن به فلا بأس
 أن يرموا بالمخارج والعرايات والنيران والقارب والحيات وتل ما يكرهونه وأن يشقوا عليهم الماء ليقروهم

(١) تقدمت الحديث في باب تحريم القرامن الزحف فانظرو (٢) عبارة مختصر المزي فيهم أن يحملوا
 عليه فيقتلوه الخ تأمل كنهه محصنه

أو يوحولهم فيه وسواء كان معهم الأطفال والنساء والرهان أو لم يكونوا لأن الدار غير ممتعة بإسلام ولا عهد وكذلك لا بأس أن يحرقوا أصحابهم المتمر وغير المتمر ويحرقوا عاصمهم وكل مالار وحينئذ من أموالهم فإن قال قائل ما الحجة فيما وصفت وفهم الولدان والنساء الممنى عن قتلهم قيل الحجة فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصب على أهل الطائف خضينة وأعدا قنصين فسلم أن فهدا النساء والولدان وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع أموال بني النضير وحرقها أخبرنا أبو حمزة أن ابن عباس عن موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم ابن سعد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل

وهان على سرة بني لؤي حرق بالبورقة مستطير

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل فقد نبى بعد التصريق في أموال بني النضير قيل له إن شاء الله تعالى أنما نبى عنه أن الله عز وجل وعده بها فكان يحرقه إذاها بامتعة لعين ماله وذلك في بعض الأحاديث معروف عند أهل المغازي فإن قال قائل فهل حرق وأقطع بعد ذلك قيل نعم قطع بخير وهي بعد بني النضير وبالطائف وهي أسمر غز وغير أهالي فيها قتالا فإن قال قائل كيف أجزأت الرعي بالمجنتي وبالدار على جماعة المشركين فيهم الولدان والنساء وهم ممنى عن قتلهم قيل أجزأتنا وصفتنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم شق الفاقة على بني المصطلق غازين وأمر بالسياسة والتصريق والعلم بحيث أن فهم الولدان والنساء وذلك أن الدار دار شرك غير ممتعة وأنما نبى أن تقصد النساء والولدان بالقتل إذا كان قاتلهم يعرفهم بأعينهم للغير عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن النبي صلى الله عليه وسلم سبهم فيها لهم مالا وقد كتب هذا قبل هذا فإن كان في الدار أسارى من المسلمين وبجوارهم مسجونون كرهت التصيب عليهم ما عدا من التصريق والتغريق وما أشبهه غير محرمه بخير عما ينال ذلك أن الدار كانت مساحة فلا يبين أن يحرم بأن يكون فيها مسلم محرم دمه وإنما كرهت ذلك احتياطا وإن صاحبالأولم يكن فيها مسلم أن يحرقوا فلا تقتلها وإن قاتلتها فقتلناها فقتلناها غير ما عدا من التصريق والتغريق ولكن لو اتهم المسلمون وبعضهم (١) فكان الذين يرون أنه سكا من التهمهم بفرقوا ويحرقوه كان ذلك رأيت لهم أن يفعلوا ذلك ولم أكره لهم بأنهم مأجورون أحرز أحدهما الدفع عن أنفسهم ولا آخر كتابة عدتهم قال ولو حاصرهم غير متحصنين فتنسوا بأطفال المشركين فقد قيل لا يتوفون ويضرب المنزس منهم ولا يهد الأطفال وقد قيل يكف عن المنزس ولو تنسوا عسلى رأيت أن يكف عن تنسوا به إلا أن يكون المسلمون متحصنين فلا يكف عن المنزس ويضرب المشرك وروى المسامحة فإن أصاب في شيء من هذا الماحلات مسلما اعتق رقة وإذا حاصر المشركين فقتلهم فقتلهم بخيل أحرزناها أو بناها عنهم فرجعت علينا واستلموا وهي في أيدينا وأخفنا الدرك وهي في أيدينا ولا حاجة لنا بركوبها أنما نريغيها أو بناها على أيدي ركوبها أو كانت معها ما شئما كانت أو تحبل أو ذو روح من أموالهم مما يحل للمسلمين المتحاملين كله فلا يجوز زعفر شئ منها ولا قتله بشئ من الوجوه إلا أن ينجح كقولنا أبو بكر لا تعقر وراثة ولا يبيع إلا ماله كله ولا تفر من محلا ولا تحرقه فإن قال قائل فقد قال أبو بكر ولا تقطن شبرا من أقطعت قيل فأنقضناه بالنسة وأتباع ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أولي بالمسلمين ولم أجد لأبي بكر في ذوات الأرواح مخالف من كتاب ولا سنة ولا من أخصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما حفظت فلو لم يكن فيه إلا اتباع أبي بكر كانت في اتباعه جمع أن السنة تدل على مثل ما قال أبو بكر في ذوات الأرواح من أموالهم فإن قال قائل ما السنة قلنا أخبرنا صفوان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن مهيبة بن مولى بني عامر عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل

(١) عبارة المختصر ولكن لو اتهموا فكان سكا من التهمهم أن يفعلوا ذلك رأيت لهم الخ تأمل

باب ما يكون بعد
التعازي الزوج من
الفرقة ونفي الولد وحده
المسرة من كباين
قديم وجد

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى فإذا أكل
الزوج الشهادة والألتان
فقد نال فراشا امرأته
ولا تحلل له أبدا بحال
وان أكتب نفسه
التعت أولم تلتن وأما
قلت هذا لأن النبي صلى
الله عليه وسلم قال
لا سبيل للعلها ولم يقل
حتى تكذب نفسك
وقال في المطلقة ثلاثا
حتى تنكح زوجا غيره
ولما قال عليه الصلاة
والسلام الولد للفراش
وكانت فراشا لم يجز أن

عصفورا فاقوتها بغير حقها سأل الله عز وجل عن قتله قبل أن يرسل الله وما حقها قال أن يذبحها فاقاها
ولا يقطع رأسها وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصورة وحدث الله عز وجل أباح قتل
ذوات الأرواح من المأكول الواحد من معنيين أحدهما أن تذبح فتؤكل إذا قدر عليها والآخر أن تذبح
بارئ إذا لم يقدر عليها ولم أجد ما يحسنه من غير منفعه وقتلها الغير منفعه عندى يحظور فان قال قائل
ففي ذلك نكاحهم وتوهين وغيط فلما وقديعا طعون بما يحسنه فعله وبما لا يحسنه فتركه فان قال وبمثل
ما يغاظونه فتركه فقلت لناسهم وأولادهم فهم لو أدر كونا وهم في أيدينا لم نقتلهم وكذلك لو كان إلى
جبنار هبان يغلظهم فقلهم لم نقتلهم ولكن ان قالوا فراسنا لم بأسادا كآخذ السبل إلى سلمهم بأرجلهم
أن نغرقهم كآزمهم بالحنق وان أصاب ذلك غيرهم وقد عقر حنظله بن الرأب بأبي سفيان بن حرب
يوم أحد فأكعبه فرسه فسقط عنها فجلس على صدره لينجسه فرأى بن حوب فرج ما إليه يعدد وأنه
سبع فقتله واستغفنا بأبي سفيان من تحتها فقال أبو سفيان بعد ذلك شعرا

فولشت تحبتي كمت وجيلة ولم أحصل النعماء لأن شعوب
وما زال المهري من حر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب
أفاناهم طيرا وأدعوا لقال وأدفعهم عني بركن صليب

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل ما الفرق بين العقر بهم وعقر بها منهم قبل العقر بهم جميع
أمر من أحدهما دفع عن العاقر السلم ولان الفرس إذا فعله بقل بقوته وبحمل عليه فقتله وأخرى
به إلى قتل المشرك والدواب توجب أو يخاف طلب العدو لها إذا قلت ليست في واحد من هذين المعنيين لأن
قتلها منع العدو والطلب ولأن يصل المسلم من قتل المشرك إلى ما لم يكن يصل إليه قبل قتلها وإذا أسر
المسلمون المشركين فأرادوا قتلهم فقلوبهم مضرب العناق ولم يجاوزوا ذلك إلى أن يذبحوا بقطع يد ولا رجل
ولا عضو ولا مفصل ولا بقرط ولا تحريق ولا تغريق ولا شيء يعبدوا ما وصفت لأن رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن المثلة ونزل من قتل كما وصفت فان قال قائل يدق على أيدي الذين أساقوا لقاءهم وأرجلهم
وميل أعينهم فإن أنس بن مالك ورجلارونا هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم روي به أو أحدهما أن
النبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب بعد ذلك خطبة إلا أمر بالصدقة ونهى عن المثلة أخبرنا سفيان عن ابن
أبي نجیح أن هبار بن الأسود كان قد أصاب زيب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث النبي صلى الله
عليه وسلم سرية فقال إن خلفه رتم بهبار بن الأسود فأجعلوه بن حرمين من حطب ثم أحرقوه ثم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم سبحان الله ما بنى لأحد أن يعذب بعد الله عز وجل أن تغرقه أو تقطعوا يديه
ورجليه (قال الشافعي) رحمه الله وكان علي بن حسين بنكر حديث أنس في أصحاب القاح أخبرنا
ابن أبي عمير عن جعفر عن أبيه عن علي بن حسين قال لا والله ما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عينا ولا زاد
أهل القاح على قطع أيديهم وأرجلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الأسارى من المسلمين في بلاد الحرب
يقتل بعضهم بعضا ويحرق بعضهم بعضا ونقص بعضهم بعضا ويبيعون إلى بلاد المسلمين أو الحدود تقام
عليهم أداصا والى بلاد المسلمين ولا تخم الدار حكم الله عز وجل وتؤتون كل ركاه وجبت عليهم لا تضع
الدار عنهم شيئا من القراض ولكم لو كانوا من المشركين وأسلموا ولم يعرفوا الأحكام فقتل بعضهم من بعض
شيئا بحرق أو قتل درا ناعهم الحد بالجله والرماتهم الدية في أموالهم وأخذنا منهم في أموالهم كل ما أصاب
بعضهم لبعض وكذلك لو نذر رجل منهم بامرأة وهو لا يعلم أن الزنا محرمة درا ناعه الحد بأن الحجة تقم
وقطر عنه حقوق الله ويزلمه حقوق الآدميين ولو كانت المرأة مسلمة أسرت واستؤمئت ممن قد قامت
عليها الحجة فأمكنته من نفسه أحدث ولم يكن له مهر ولم يكن عايم حذ ولأنه تزوجها باس كاح المشركين

بنى الولد عن القراض إلا
بأن يزول القراض وكان
معقولا في حكم رسول
الله صلى الله عليه وسلم
إذا خلق الولد بأمه أنه
نفاه عن أبيه وان نفسه
عنه يمينته بالعتاة
لا يمين الميراث على
تكذيبه ونفيه ومعقول
في إجماع المسلمين أن
الزوج إذا كذب نفسه
لحق به الولد وجلبا الحد
إذا لمعنى المرأة في شبه
وان المعنى الزوج فبما
وصفت من نفيه وكيف
يكون له معنى في عين
الزوج ونفى الولد والحاقه
والدليل على ذلك
ما اختلف فيه أهل
العلم من أن الأم لو قالت
ليس هو منك أنما
استعرت له لم يكن قولها

فسفنا النكاح وألحقناه الولد ودرا ناعنه الحد وجعلنا لها المهر ولو سرق بعضهم من بعض شيأ درأ ناعنه القطع وأزمناه العرامة ولوأربى بعضهم على بعض رددنا الرأب بينهم لأن هذا من حقوق الآمين وقال في القوم من المسلمين نصبون المجانيق على المشركين فيرجع عليهم جمر المصنق فيقتل بعضهم فهذا قتل خطأ فدية القتلون على عواقل القتاتلين قدر حصمة المقتولين كانه حرجيل المصنق عشرة فرجع العجر على حصمة منهم فقتلهم فأصاف دياتهم على عواقل القتاتلين لأنهم قتلوا بفعلهم وفعل غيرهم ولا يؤذون حصتهم ففعلهم فهم قتلوا أنصفهم غيرهم ولورجع جمر المصنق على رجل لم يحزه كان قري يامن المصنق أو بعيدا معينا لأهل المصنق بغير الحار وغير معين لهم كاستدته على عواقل الحار بن كلهم ولو كان فيه رجل يميل لهم من الحبال التي يحترقونها بشئ ولا يجرمهم في أسا كه لهم لم يلزمه ولا عقابته شئ من قبل أن لم ند الابعقل القتل فأبفعل الصلاح فلا ولورجع عليهم العجر فقتلهم كلهم أو سقت المصنق عليهم من جرمهم فقتل كلهم وهم عشرة ودوا كلهم ورفع عن عواقل من يديهم عشرين كل واحد منهم لأنه قتل بفعل نفسه وفعل تسعة معه فرفع عنه حصمة فعل نفسه وبؤخله حصمة فصل غيرهم هكذا كل واحد ولوروى رجل بمرادة أو بغيرها وأضرب بسيف فرجع الرمية عليه كأنها أصابت جدارا ثم رجعت إليه وأضرب بسيف شيأ فرجع عليه السيف فلا دية له لأنه جنى على نفسه ولا يضمن لنفسه شيأ ولوروى في بلاد الحرب فأصاب مسلما ثأنا أو أسرا أو كافرا أسلم فلم يقتله بالرمية ولم يره فعله تخبر رقيقه لاديه وإن رآه وعرف مكانه ورأى وهو مضطرب إلى الرمي فقتله فعليه دية وكفارة وإن كان عمدا وهو يعرف مسلما ففعله القصاص إذا رآه بغير ضرورة ولا خطأ وعمدته فإن ترض به شركه وهو يعلم مسلما وهذا القسم فرأى أنه لا يضيء الاضربه المسلم فضره يربقيل المشركه فان أصابه درأ ناعنه القصاص وجعلنا عليه الدية وهذا كله إذا كان في بلاد المشركين أو صفهم فأما إذا اخرج عن المشركين فكان بين صف المسلمين والمشركين فذلك موضع يجوز أن يكون فيه المسلم والمشركه فان قتل رجل رجلا وقال ظننته مشركا فوجدته مسلما فقتله من الخطا وبه العقل فان اتهمه أو لأواه أخلف لهم ما عله مسلما فقتله فان قال قائل كيف أبطلت دية مسلم أصيب ببلاد المشركين روى أو عارده لا بعد فيها يقتل قيل قال الله عز وجل وما كان المؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ إلى قوله ما يابعد من ذلك عزمه وحصل في المؤمن يقتل خطأ والذي يقتل خطأ الدية في كل واحد منهما وتخبر رقيقة فقتل ذلك على أن عزمه مقتولان في بلاد الاسلام المنعوه لا بلاد الحرب بالمباحة وذكر من حكمهما حكم المؤمن من عدو ولا يقتل فجعل فيه تخبر رقيقة فلم يحمل الآية والله تعالى أعلم الآن يكون قوله فان كان من قوم عدوكم يعني في يوم عدوكم وذلك أنهارت وكل مسلم فهو من قوم عدو للمسلمين لأن مسلمي العرب هم من قوم عدو للمسلمين وكذلك مسلمي الروم ولو كانت على أن لا يكون دية في مسلم خرج إلى بلاد الاسلام من جماعة المشركين هم عدو لأهل الاسلام لم يزم قال هذا القول أن زعم أن أسلم من قوم مشركين خرج إلى دار الاسلام فقتل كاتبه ثم تخبر رقيقة ولم تكن فيه وهذا خلاف حكم المسلمين وأما معنى الآية أن شاء الله تعالى على ما قلنا وقد سمعت بعض من أَرْضى من أهل العلم يقول ذلك ولقرقي بين القتلين أن يقتل المسلم في دار الاسلام غير معبود بالقتل فيكون فيه دية وتخبر رقيقة أو يقتل مسلم ببلاد الحرب التي لا اسلام فيها طاهرة برعمود بالتسل في ذلك تخبر رقيقة ولادية

«سئلة مال أخرى» (قال الشافعي) وأندخل الذي أوال المسلم دار الحرب مستأثرا فخرج بمال من ماله يشتري به ما فاع المسلم ولا تعرض له ورد إلى أهله من أهل الحرب لأن أقل ما فيه أن يكون خروج المسلم إليه أمانا لكافر فيه وأما مع الذي «قال الربيع» فتم قولان أحدهما أنه ثأنه لانه لا تكون كيتوه معه أمانا له لانه أمانا روى المسلمون شكافا ثأنا وهم يسي بنهمهم أمانهم فلا يكون

شأنا أعرف أنها ولادته
على غرائشه الأبلهان لأن
ذلك حق الولد دون الام
وكذلك لو قال هو ابني
وقالت بل زيت فهو
من زنا كان أشبه ألا
ترى أن حكم الولد في
النفي والاثبات المبدون
أمة فكذا نفيه
بالتعانه دون أمة وقال
بعض الناس إذا اتعن
ثم قالت صدق الذي زيت
فالولد لاحق ولا حد
عليها ولا لعان وكذلك
إن كانت محدودة
فدخل عليه أن لو كان
فلسقا فذقي عقيقة
مسجلة والتعاني الولد
وهي عند المسلمين
أصدق منه وإن كانت
فاسدة فصدقه لم ينف
الولد فجعل ولد العقيقة

مامع الذي من أمه والهم (١) أما أنا لأموالهم وأنظن الحربي الذي بعث به الله معاً أن ذلك أمان له كما يدخل حربي بضرورة النصارى أمان منا كان لنا أن نسيبه ونأخذ ماله ولا يكون ظنه بأنه إذا دخل نأحرأ أن ذلك أمان له ولما له بالذي يزل عنه حكماً والقول الثاني أن الألقسم مامع الذي من مال الحربي لأنه لما كان علينا أن لا نعرض للذي في ماله كان مامع من مال غيره له أمان مثل ماله كما لو أحرر يبايع النصارى أمان وكان معه مال لنفسه ومال لغيره من أهل الحرب لم تعرض له في ماله لما تقدم له من الأمان ولا في المال الذي معه لغيره فهكذا لما كان للذي أمان مستقذ لم تعرض له في ماله ولا في المال الذي معه لغيره مثل هذا سواء والله نسأل التوفيق برحمته وكان آخر القولين أشبهنا شاء الله تعالى

(الأسارى والغلول)

• أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال إذا أسر المسلم فكان في بلاد الحرب أسيراً موقفاً أو محبوساً ومغلي في موضع يرى أنه لا يقدر على البراج منه أو موضع غير ولم يؤمنوا ولم يأخذوا عليه أنهم آمنوا منه فله أخذ ما قدر عليه من ولدهم ونسائهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن آمنوه أو بعضهم وأخذوا في بلادهم عرف عدهم في أمانهم إياهم فادر ون عليه فإنه يلزمه لهم أن يكونوا منه آمنين وإن يقل ذلك إلا أن يقولوا قد أمناك ولا أمان لنا عليك لا بالانطباع مثلاً أما ناولدنا فالو إلهنا هكذا كان القول فيه كالقول في المسئلة الأولى محل له اغتيالهم والذهب بأموالهم وإفسادها والذهب بنفسه فإن آمنوه وخلوه وشرطوا عليه أن لا يرجع بلادهم أو يلد اسموه وأخذوا عليه أماناً ولم يأخذوا حال الشافعي رحمه الله تعالى قال بعض أهل العلم هرب وقال بعضهم ليس له أن يهرب قال وإذا أسر العدو الرجل من المسلمين فخلوا سبيله وأمنوه ولو ومن ضيعهم أو لم يولوه فأمانهم إياه أمان لهم منه فليس له أن يقتلهم ولا يخنونهم وأما الهرب بنفسه فله الهرب فإن أدركه ليؤخذ فله أن يدفع عن نفسه وإن قتل الذي أدركه لأن طلبه غير الأمان فيقتله إن شاءوا وأخذوا ماله يرجع عن طلبه وإذا أسر المسلم فخلوه على فداء يدفعه إلى وقت وأخذوا عليه أن لم يدفع الفداء أن يعود في أسارهم فلا ينبغي له أن يعود في أسارهم ولا ينبغي للأمان أن يدعه إن أراد العودة فإن كانوا امتنعوا من تخليته الأعلى ماله يعطيموه فلا يعطيمهم، نه سبحانه ماله أكرهوه على أخذه منه بغير حق وإن كان أعطاهموه على شيء يأخذ منهم لم يحل له إلا أداه بكل حال وهكذا لو صالحهم مبتدئاً على شيء أنجي له أن يؤديه إليهم أو أطرح عليهم ما استكرم عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في أسير في أيدي العدو وأرسلوا معه رسلًا يعطيم فداءه أو أرسلوه بعده أن يعطيم فداءه سبأهم وشرطوا عليه أن لم يدفعه إلى رسولهم أو يرسل به إليهم أن يعود في أسارهم قال الشافعي يروى عن أبي هريرة والنوري وإبراهيم الغنوي أنهم قالوا لا يعود في أسارهم ويؤي لهم بالمال وقال بعضهم إن أراد العودة منع السلطان العودة وقال ابن هرم بن جيس لهم بالمال وقال بعضهم في لهم ولا يحبسوه ولا يكون كد بون الناس وروى عن الأوزاعي والزهري يعود في أسارهم أن لم يعطهم المال وروى ذلك عن سبعة وعن ابن هرم خلاف ما روى عنه في المسئلة الأولى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن ذهب مذهب الأوزاعي ومن قال قوله فاتما يحتاج فيما أراه عاروى عن بعضهم أنه يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل الحديبية أن يرخصوا به بعد الصلح مسلماً ففاداه أبو جندل فردا إلى أبيه وأبو بصير فردا فقتل أبو بصير المردود به ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد فديت لهم وبخاني الله منهم فلم يرده النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعبد الله عليه وتركه فكان بطريق الشام يقطع على شكل مال قر يش حتى سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضمه إليه لما بالو من أداه

لا أبه وأزمتها عاره
وراد الفاسقة أب لا
يتق عنه قال وأبها مامان
قبل بكل الزوج العان
ورث صاحبه والولد غير
منق حتى يكمل ذلك
كله فإن امتنع أن يكمل
العان حذله وان
طلب الحد الذي
قذفه به لم يحسد لأنه
قذف واحد حذفيه
مرة والولد للفراس فلا
ينسب الأعلى مانق به
رسول الله صلى الله
عليه وسلم وذلك أن
الصلح في قذف امرأته
ونفي جلد لها استبانة
منفاعة عنه بالأمان ولو
أكمل العان وامتنعت
من الأمان وهي مرضة
أوق برد أو حر وكانت
تيار جت وإن كانت

(١) كذا في النسخ ولعله فلا يكون الحصول مع الذي أمانا الخ تأمل

(قال الشافعي) رحمه الله وهذا حديث قد رواه أهل المغازي كما وصفت ولا يحضر في ذلك استنادهم فأعرف
 ثبوته من غيره قال وإذا كان المسلمون أسارى أو مستأمنين أو ورثوا في دار الحرب فقتل بعضهم بعضا
 أو قذف بعضهم بعضا أو زنا أو غير حرة فقطعهم في هذا كله الحكم كما يكون عليهم لو فعلوا في بلاد الإسلام
 وأما يسقط عنهم لو زنى أحدكم محرمة إذا أذى الشبهة ولا تسقط دار الحرب عنهم فرضا كما لا تسقط عنهم
 صوما ولا صلاة ولا زكاة فالحديث يفرض عليهم وإذا أصاب الرجل حدا وهو محاصر العدو أو قيم عليه الحد
 ولا يعتن الخوف عليم من الحقوق للمشرئين أن يقيم عليه حد الله تعالى ولو فعلنا توقا أن يغضب ما أقننا
 عليه الحد أبدا لأنه يمكنه من أي موضع أن يلحق بدار الحرب فيعطل عنه حكم الله جل ثناؤه ثم حكم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قدامهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد بلدته والشرك قريبهم وفيها شرك
 كثير موادعون وضرب الشارب بمجنن والشرك قريبته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل
 الرجل بلاد الحرب فوجده في أيديهم أسيرا أو أسارى بما لا يؤمن من المسلمين فاستأمرهم وأمرهم من بلاد
 الحرب فأراد أن يرجع عليهم بما أعطى فهم لا يمكن ذلك له وكان متطوعا بالشراء وزائدا أن تسترى ما ليس
 بأسع من الأحرار فإن كان بأمرهم اشتراهم جمع عليهم بما أعطى فهم من قبل أنه أعطى بأمرهم وإذا
 أسر المرأة فتكحها بعض أهل الحرب أو وطئها فلا تكاح ثم طهر عليها المسلمون لم تسترق هي ولا ولادها
 لأن أولادها مسلمون بإسلامها فإن كان لها زوج في دار الإسلام لم يلحق به هذا الولد ولحقوا بالتكاح المشرى
 وإن كان نكاحه واسدا لأنه نكاح شبهة وإذا أسر المسلم فكان في دار الحرب فلا تكاح امرأته إلا بعد يقين
 وفاته عرف مكانه أو خشي مكانه وكنت لا يقسم ميراثه وما صنع الأسير من المسلمين في دار الحرب أو في دار
 الإسلام أو المسيحية وهو صحيح في ماله غير مكر عليه فهو جائز من بيع وهبة وصدة وغير ذلك

(المستأمن في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا دخل قوم من المسلمين بلاد
 الحرب بأمان فالعدو منهم آمنون إلى أن يغادروهم أو يسلفوا مده أمانهم وليس لهم ظلمهم ولا خيانتهم وإن
 أسر العدو وأطاع المسلمين ونساءهم لم تكن أحب إليهم للعدو ولكن أحب إليهم لو سألوهم أن يردوا إليهم
 الأمان ويبدوا إليهم وأدفعوا فأنوهم عن أطفال المسلمين ونساءهم

(ما يجوز للاسير في ماله إذا أراد الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز للاسير في بلاد العدو ما صنع في ماله في بلاد الإسلام وإن تقدم ليقبل
 ما إليه منه ضرب يكون مرضا وكذلك الرجل بين الصفيين (قال الشافعي) أخبرنا بعض أهل المدينة
 عن محمد بن عبد الله عن الزهري أن مسرا فأنقذ من يدى عبد الله بن زعنة يوم الحرب ليضرب عنقه فطلق
 امرأته ولم يدخل بها فسألو أهل العلم فقالوا لها نصف الصداق ولا يران لها (قال الشافعي) أخبرنا بعض
 أهل العلم عن هشام بن عروة عن أبيه أن عاتكة قالت لا يرتد حتى يوافق أمورا وهو واقف على ظهر
 فرسه يوم الجبل وروى عن حماد بن عبد العزيز عطية الجبلي حاتر حتى يجلس بين القوابل وهذا كله نقول
 (قال الشافعي) وعطية راكب الصخرة فترتا بم يصل إلى القرف أو شبه الفرق (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى وقال القاسم بن محمد بن المسيب عطية الجبلي حاتر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت من
 قول من سميت وغيرهم من أهل المدينة وقدرى عن ابن أبي ذبيان قال عطية الجبلي من الثلث وعطية
 الأسيرين الثلث وروى ذلك عن الزهري (قال الشافعي) وليس يجوز للأوحد من هذين القولين وإنه
 صالى أعلم ثم قال قائل في الجبلي عطية حاتر حتى تتم ستة أشهر وتأول قول الله عز وجل جلا حصيفا فرت به

بكرًا لم تحمض حتى تصنع
 وينقض الحرو والبرد
 ثم تحمض لقول الله تعالى
 ويدأ عنها العذاب
 الآية والعذاب الحد فلا
 يدأ عنها إلا باللعان
 وزعم بعض الناس لا
 يلان بحمل لعله ربح
 فقبل له أن رأيت لو أحاط
 العلم بأن ليس حل أما
 تلاحظ بالقنف قال
 بلى قبل فلم لا يلان
 مكانه وزعم لو جامعها
 وهو يعلم بحملها فلما
 وضعت تركها تسعيا
 وثلاثين ليلة وهي في
 الدم معه في منزله ثم نفي
 الولد معه كان ذلك له

فبذلك ما حكم به صلى
 الله عليه وسلم الجليلاني
 وامرأته وهي حامل
 من اللعان ونفي الولد عنه

فلما انتقلت وليس في قول الله عز وجل فلما انتقلت دلالة على مرضى ولو كانت فيه دلالة على مرضى بغير
الحكم (١) قد يكون مرضا غير ثقيل وتقبلا وحكمة في أن لا يجوز له في ماله الا التلذذ سواء ولو كان ذلك فيه كان
الاتقال يحتمل أن يكون حضورا والادحين تجلس بين القوابل لان ذلك الوقت الذي يتحسبان فيه قضاء الله
عز وجل ويسأله أن يؤتهم ما يصلحون قال قد يدعون الله قبل قيل نعم مع أول الحمل ووسطه وآخره
وقوله والحلي في أول حملها أشبه بالمرض منها بعد ستة أشهر لتغير والكسل والنوم والضعف وليهي في شهرها
أخف منها في شهر البسمة من حملها وما في هذا إلا أن الحمل سرور ليس بمرض حتى يحضر الحمل الخوف للولاد
أو يكون تغيرها بالحمل مرضا كله من أوله إلى آخره فيكون ما قال ابن أبي ذئب قاضيا غير هذا لا يجوز والله
تعالى أعلم لأحد أن يتوهمه

كانوا لو لم يكن ما قلنا
سنة كان يجعل

السكات في معرفة

النبي في معنى الأقرار

فرغم في الشفعة اداعلم

فست فهو أصرار

بالسليم وفي العبد

يشتره إذا استخذه

رضي بالعيب ولم يتكلم

فحيث شاء جعله رضا

ثم جاء في الأنسبه

بالرضا والأقرار فلم

يجعله رضا وجعل

صتمه عن إنكاره

أو بعين ليله كالأقرار

وأما في نسع وثلاثين

فما الفرق بين الصنتين

وزعم بأنه استدلل بأن

الله تعالى لما أوجب على

الزوج الشهادة لضرر

بها من الحسد فادالم

يخرج من معنى القذف

(١) المسلم يدل المشركون على عورة المسلمين

قيل للشافعي أرى يا مسلم يكتب إلى المشركين من أهل الحرب بأن المسلمين يريدون غزوهم أو بالعز ومن
عوراتهم لم يحمل ذلك دمه ويكون في ذلك دلالة على عمالة المشركين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
لا يحمل دمه من شتمه سمة الاسلام إلا أن يقتل أو يزني بعد احصان أو يكفر كفرا ينافي بعد ايمان ثم يثبت
على الكفر وليس الدلالة على عورة مسلم ولا تأييد كافر بأن يحذر أن المسلمين يريدون منه غرة ليحذر
أو يتقدم في نكاح المسلمين بكفرين فقل للشافعي أقلت هذا خبر أم قيسا قال قلته بما الأسع مسلما
عليه عندي أن يحالفه بالسنة المنصوصة بعد الاستدلال بالكذب فقيل للشافعي فاذكر السنة فيه قال أخبرنا
سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن عبيد الله بن أبي رافع قال سمعت عليا يقول بعثنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والمقداد والزبير فقال انطلقوا حتى تأتوا أرضنا فخرجنا فان بها طعنتها
كذب فخرجنا فعادى بنا حينئذ فاذن نحن باللعنة فقلنا ما أخرجنا الكتاب فقال ما مكي كذب فقلنا فخرج
الكتاب أول لقب الثياب وأخرجته من عقاصها فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فدادفنه من حاطب
ابن أبي لثة إلى ناس من المشركين ممن عكة يخبر بعض أمر النبي صلى الله عليه وسلم قال ما هذا يا حاطب
قال لا تفعل علي يا رسول الله في كنت أمر المصفاي قرين ولم أكن من أنفسها وكان من معلن من
المهاجرين لهم قرابات يحمون بها قراباتهم ولم يكن لي عكة قرابة فأجبت إذ فاني ذلك أن أتخذ عندهم دينا
والله ما فعلته شكافي ديني ولا أرضا بالكفر بعد الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قد صدق فقال
عمر يا رسول الله دعني أضرب بعنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه قد شهد برأوا مذكر بل لعل
الله عز وجل قد اطاع على أهل بدر فقال اعلوا ما شئتم فقد غفرت لكم قال فقلت يا أيها الذين آمنوا لا تعتذروا
عدو وعدوكم أولياء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في هذا الحديث مع ما وصفه لا طح الحكم باستعمال
الظنون لانه لما كان الكتاب يحتمل أن يكون ما قال حاطب أو كمال من أنه لم يفعله شاكا في الاسلام وأنه فعله
ليبيع أهله ويحتمل أن يكون زلة لا رغبة عن الاسلام واحتمل المعنى الأقبح كان القول قوله فيما احتمل فزله
وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بأن لم يقتله ولم يستعمل عليه الأغلب ولا أحد في ذلك لانه إذا عظم في
الظاهر من هذا أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مبين في عظمتهم لجميع الآدميين بعده فإذا كان من خابر
المشركين بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يذخرهم فصدقه ما عاب عليه
الأغلب بما يقع في التفرص فيكون لذلك مقبولا كان من بعده في أقل من حاله وأولى أن يقبل منه مثل ما قبل
منه قيل للشافعي أفرأيت أن قال قائل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد صدق اعمازكه لمعرفته

(١) هذا جواب ابو وهو يحتمل الرد أي فالمرض بغير الحكم من الكل إلى الثلث إلى الالعدم بالمره فأمل

بصدقه لابلان فعله كان يحتمل الصدق وغيره فيقال له قد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المنافقين كاذبون وحقق مداهم بالقاهر فلو كان حكم النبي صلى الله عليه وسلم في حاطب بالعلم بصدقه كان حكمه على المنافقين القتل بالعلم بكدبهم ولكنه انما حكم في كل بالقاهر وتولى الله عز وجل منهم السرار وتلايكون لحا كره مداهم بديع حكمه مثل ما وصفت من علل أهل الجاهلية وكل ما حكمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عام حتى يأتي عنه دلالة على أنه أراد به خاصا وعن جماعة المسلمين الذين لا يمكن فهم أن يجهاوا له سنة أو يكون ذلك موجودا في كتاب الله عز وجل فقلت لشافعي أقتأمر الامام اذا وجد مثل هذا يعقوبه بمن فعله أم يتركه كما تركه النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي ان العقوبات غير الحدود فأما الحدود فلا تعطى بحال وأما العقوبات فلا دام تركها على الاجتهاد وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تخافوا لذوى الهيات وقد قيل في الحديث ما يكن حد فاذا كان هذان الرجل ذى الهية يجهاوا كما كان هذان حاطب يجهاوا وكان غيرهم أحييت أن يعاقبه واذا كان من غير ذى الهية كان الامام والله تعالى أعلم تعزيره وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم في أول الاسلام يرد العتق بالزنا (١) فترك ذلك من أمر النبي صلى الله عليه وسلم لجهالة بعضي المعترف بما عمله وقد ترك النبي صلى الله عليه وسلم عقوبة من غل في سبيل الله فقلت لشافعي أرى أن الذي يكذب بعون المسلمين أو يخبرهم أنهم أرادوا بالعذو واليهود ومن المستأمن والمواضع وأعطى إلى بلاد العدو ويخبر عنهم فأي يبرهوا ولا يوجبون عقوبة وليس هذا بنقض العهد بحل سبهم وأموالهم ومداهم واذا صار منهم واحدا إلى بلاد العدو فقالوا لم نر هذا نقض العهد فليس بنقض العهد ويبرهون ويحبس فقلت لشافعي أرى أن الرهبان اذا دخلوا على عورة المسلمين قال يعاقبون وينزلون من الصوامع ويكونون من عقوبتهم خارجا عنهم من أرض الاسلام فيصرون بين أن يعطوا الجزية أو يقيموا ودار الاسلام أو ينكروا ويرجعون فان عادوا أو دعهم السجن وعاقبهم مع السجن فقلت لشافعي أرى أن أعاقبهم بالسلاح وانكراهم أو المال أو كذا كذا عليهم على عورة المسلمين قال ان كنت تريد أن هذا لا يعل مداهم فتم وبعض هذا أعظم من بعض ويعاقبون بما وصفت أو أكثر ولا سلغ بهم قتل ولا حد ولا شيء فقلت للشافعي فما الذي يحل مداهم قال ان قاتل أحدا من غير أهل الاسلام رهاب أو ذى أو مستأمن مع أهل الحرب يحل قتله وسباؤه وسبي ذريته وأخذ ماله فأما ما دون القتال فبما يقبضون بما وصفت ولا يقتلون ولا تنضم أموالهم ولا يسبون

(القول) فقلت لشافعي أفرأيت المسلم الحر أو العبد العازي أو الذمي أو المستأمن يغفلون من العتائم شافعي أن تقسم فقال لا يطع ويعزم كل واحد من هؤلاء قمة ماسرف ان هلك الذي أخذته قبل أن يؤذيه وان كان القوم جميعه عتلا ولم يعاقبوا فان عادوا عوقبوا فقلت لشافعي أفرأيت من دأبه ويحصر سرجه ويحرق متاعه فقال لا يعاقب رجل في ماله وانما يعاقب في بدنه واما جعل الله الحدود على الأبدان وكذلك العقوبات فأما على الأموال فلا يعاقب عليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقيل السلوك وكثيره محرم فقلت فالحجة قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار وابن عجلان كلاهما عن عمرو بن شعيب (٢) وأخبرنا الثوري عن جند عن أنس قال حاصرنا منة فقتل الهرمزان على حكمه فقدمت عليه على علمنا انهمنا اليه قال له عمر تكلم قال كلامي أو كلامك فقلت لا بأس قال يا أبا كعب ما شئت من أهلك الله بيننا وبينكم كما نتبعكم وفتلكم ونفصلكم فلما كان الله عز وجل معكم لم يكن لنا بكم بيان فقال عمر

(١) لعله قهرى ذلك من النبي الخ تأمل (٢) تركه من الحديث لم يذكره وتأمل ما بعد ما أضافه غير ظاهر فيما نحن فيه فنتبه كسبه صححه

لزمه الحد قبله وكذلك كل من أحلفه ليخرج من شيء وكذلك قلت ان نكل عن البين في مال أو غصب أو جرح عذبتك عليه بذلك كله قال نعم قلت لم لا تقول في المرأة نكاحها لتخرج من الد قلذ كراهه تعالى أها تدرأ بذلك عن نفسها العذاب فاذا لم تخرج من ذلك فلم لم توجب عليها الحد كما قلت في الزوج وفيمن نكل عن البين وليس في التنزيل أن الزوج يدرك بالشهادة تعداوفي التنزيل أن للمرأة أن تدرأ بالشهادة العذاب وهو الحد عندنا وعندك وهو العقول والقياس

ما تقول فقلت يا امير المؤمنين تركت بعدي عدوا كثيرا وشوكة شديدة كان تقشله بياض القرم من الحياة
ويكون أشد اشوكتهم فقال عمر استحي فأتى البراء بن مالك ومجرا من نور فلما خشيت أن يقتله فقلت ليس الى
قله سبيل قد قلت له تكلم لاباس فقال عمر ارتشبت وأصبت منه فقلت والله ما ارتشبت ولا أصبت منه
قال لما شئني على ما شهدت به بعدي أولاً بدأت بعقوبتي قال فخرجت فقلت الزبير بن العوام فشهد معي
وأسلك عمر وأسلم وفرضه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقبول من قبل من الهرمزان أن ينزل على حكم
عمر يوافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل من بني قريظة حين
حصروهم وجهدهم الحرب أن ينزلوا على حكم سعد بن معاذ (قال الشافعي) ولا بأس أن يقبل الامام من
أهل الحصن (١) عقله ونظره للاسلام وذلك أن السند دل على أن قبول الامام انما كان لمن وصف من
أهل الفتاة والفتاة فلا يجوز للامام عندى أن يقبل خلافتهم من غير أهل الفتاة والثقة والعقل فيكون
قبل خلاف ما قبلوا به ولو فعل كان قدر ترك النظر ولم يكن له عذر فان قال قائل وكيف يجوز أن ينزل
على حكم من لعنه لا يدري ما يصنع قيل لما كان الله عز وجل أذن بالإن والنفاء في الاسارى من المشركين
وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لما بعد الحكم أبدا عن أن يوفى أو يقتل أو يسترق فأى ذلك فعل
فقد جاءه كتاب الله تبارك وتعالى ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وقد وصفنا أن
للامام في الاسارى الخيارات في غير هذا الكتاب وأحب أن يكون على النظر للاسلام وأهله فيقتل إن كان ذلك
أو من العدة وألفا للفرع ويدع إن كان ذلك أشد لنشر الحرب وأطلب للعدو على نحو ما أشار به أنس على
عمر ومضى سقى من الامام قول فيه أمان ثم قدم عليه لم يكن له نقض الامان بعد ما سبق منه وكذلك كل
قول يشه الامان مثل قول عمر تكلم لاباس (قال الشافعي) ولا فو على قاتل أحد بعينه لان الهرمزان
قاتل البراء بن مالك ومجرا من نور فزعر عليه عمر فودا وقول عمر في هذا ما وافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فجاءه قاتل حرمه مساقا فقتله فودا وجاءه بشرك كبير كلهم قاتل معروف بعينه فلم ير عليه فودا وقول
عمر ثانياً عن يده على ذلك أولاً بدأت بعقوبتي كما يحتمل أن لم يذكر ما قال الهرمزان (٢) من أن لا تقبل
الاشاهد من ويحتمل ان احداً ما كما احتاط في الاخير ويحتمل أن يكون في يده فعل الشاهد غيره
لأنه دافع عن هوبديه وأشب ذلك عندنا أن يكون احتياطاً والله تعالى أعلم (قال الشافعي) أخبرنا التقي
عن حميد عن موسى بن أنس عن أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه سألته اذا حاصرتم المدينة
كيف تصنعون قال نبعث الرجل الى المدينة ونضع له هنة من جلود قال أرى ابن رضى بحرقه قال اذا يقتل
قال فلا تفعلوا فوالذي نفسي بيده ما يدري أن تفنحوا مدينة فيها أربعة آلاف مقاتل بتضييع رجل مسلم
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ما قال عمر بن الخطاب من هذا احتياط وحسن نظر للمسلمين وإن استعجب
للامام بولجهم العيال والناس كلهم أن لا يكونوا معتزبين مثل هذا ولا تقيدهم عما الأغلب عليه منه التلف
وليس هذا يحرم على من تعرضه والبارز تليست هكذا لان البارزة اعما يبرز لواحد فلا يبرهنه خطر انما
المخاطر التعم على جماعة أهل الحصن فبرى أو على الجماعة وحده الأغلب أن لا يدان به هم فان قال قائل
ما دل على أن لا بأس بالقدم على الجماعة قيل بل قلنا أن رجلاً قال يا رسول الله الام يفصل الله بين عبده
قال غصبه يده في العنق حاسراً فألقى درعاً كانت عليه وحل حاسراً حتى قتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
والاختيار أن يقتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن يزيد بن خصيفة عن
السائب بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم طاهر يوم أحد حين درعين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى

وقلته لو قالت ائلم
حبستى وأنت لا تحبس
الابحى قال أقول
حبستك لتطلى فتخرجي
به من الحد فقلت
فأما لم تفعل فأقم الحد
على قال لا قالت فالحبس
حد قال لا فقال قالت
فالحبس ظلم لأنك
أقمت على الحد ولا
منعت عني حبسا ولن
تجد حبسي في كتاب
ولاسنة ولا إجماع ولا
قياس على أحدها قال
فان قلت فالعذاب
الحبس فهذا خطأ فكيف
ذلك مائة يوم أو حتى تموت
وقد قال الله تعالى
وليشهد عذابهما
طائفة من المؤمنين
أفترأى عني الحدام
الحبس قال بل الحد وما

(١) في سقط ولعله أن يقبل الامام من أهل الحصن النزول على حكم من عقله ونظره الخ تأمل
(٢) كذا في النسخ وتأمل فان تحريفه أجهم معناه اه كسبه محصده

أخبرنا الشافعي عن جريد عن أنس قال سار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر فاتتهى الهبالا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طرق قوم السلام يفر عليهم حتى يصبح فان جمع أذا أنا مسك وإن لم يكونوا يصالون أنا غار عليهم حين يصبح فلما أصبح ركب وركب معه المسلمون وخرج أهل القرية ومعهم مكانهم ومساحهم فلما رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الحمد والنجس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أكبر الله أكبر خربت خيبر أنا ذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين قال أنس وأني لريديف أبي طلحة وإن قديمي أنس قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وفي رواية أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يفر حتى يصبح ليس يفرهم إلا غار قبل أن يفرهم في حال والله تعالى أعلم ولكنه على أن يكون يصبر من معه كيف يصبرون احتياط من أن يؤثروا من كين أو حيث لا يشعرون وقد تختلط الحرب إذا أغاروا لئلا يقتل بعض المسلمين بعضا وقد أصابهم (١) ذلك في قتل ابن عتيك فقطعوا رجل أحدهم فان قال قائل ما دل على أن هذا من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ليس يفرهم أن يفر أحديلا قيل قد أمر بالفرار على غير واحد من اليهود فقتلوه

(الفدا بالاسارى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الشافعي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الهول عن عمران بن حصين قال أسر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بني عقيل فأقوموا طر حود في الحرة فبهره رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن معه وأقال أن عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على حمار ويحمته مطيعة فناداه يا محمدا بمحمد فناداه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما شأنك قال فمأخضت وفيه مأخضت سابقة الحاج قال أخذت بجريرت خلفاكم تعيق وكانت تعيق قد استرجعنا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه ومضى فناداه يا محمدا بمحمد فمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع إليه فقال ما شأنك قال إني سلم فقال لو قلنا وأنت تملك أمرنا أفلت كل الفلاح قال فتركه ومضى فناداه يا محمدا بمحمد فرجع إليه فقال إني جائع فأطعمني قال وأحسبه قال واني عطشان فأسقني قال هذه حاجتك ففداه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرجلين الذين أسرتهم ما تعيق وأخذنا فقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت بجريرة خلفاكم تعيق انما هو أنما لا يؤخذ منكم مباح الدم والمال لشركه من جميع جهاته والفقوة مباح فلما كان هكذا لم يكر أن يقول أخذت أي حبست بجريرت خلفاكم تعيق ويحبسه بذلك ليصيراني أن يتخاوم أن أراد بصير والى ما أراد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد غلط بهذا بعض من يشددوا لا ية فقال يؤخذ الولي من المسلمين وهذا شرك يحل أن يؤخذ بكل جهة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجلين مسلمين هذا ابنك قال نعم قال أماته لا ينجي عليه ولا ينجي علمه وقضى الله عز وجل أن لا تزوروا زورا زمرى ولما كان حبس هذا حلالا لا يغير جباية غيره وإرساله مباحا كان حازما أن يحبس بجماعة غيره لاستحقاقه ذلك بنفسه ويحلى تلو عا دانا بال به بعض ما يحب حاسبه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأسلم هذا الأسير فرأى النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسلم لا ينفذ فقال لو قلنا وأنت تملك نفسك أفلت كل الفلاح وحقق بإسلامه ولم يخله بالإسلام إذ كان بعد أساره وهكذا من أسير من المشركين فأسلم حقن له إسلامه ولم يفرجه إسلامه من الرقان رأى الامام استرقاه استبدلا لعا وصفا من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) بعد إسلامه بالرجلين فهذه أمته عليه الرق بعد إسلامه (قال الشافعي)

(١) هكذا في الأصل وحرر (٢) فيه سقط ولعله فانه صلى الله عليه وسلم فاداه بعد إسلامه بالرجلين فهذه بل أنه تأت الخ تأمل كسبه محصه

السجن بحد والعذاب في الزنا والحدود ولكن السجن قد يازمه اسم عذاب قلت والفسخ (٣) والدق والتعليق كل ذلك يازمه اسم عذاب قال والذين يتخالفوننا في أن لا يجتمعا أبدا وروى فيه عن عمر وعلى وابن مسعود رضوان الله عليهم لا يجتمع المتلاعنان أبدا رجع بعضهم إلى ما لنا وأبي بعضهم

باب ما يكون قنفا ولا يكون ونفي الولد بلا قذف وقذف ابن الملاعة وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله ولو ولدت امرأته ولدا فقال ليس مني فلاحد

(٣) الدهق بالتصديق ضرب من العذاب أنظر اللسان كسبه محصه

رحمه الله تعالى وهذا رد لقول مجاهد لان سفيان اخبرنا عن ابن أبي يحيى عن مجاهد قال اذا أسلم أهل العنوة فهم أحرار وأموالهم في السليين فتركا هذا استدلالا بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا فاداه النبي صلى الله عليه وسلم برجلين من أصحابه فأعادهما فبما أنه قل الرق عنه بان حواصليه وفي هذا دلالة على أن لا بأس أن يعطى السليون المشرق من من يجري عليه الرق وان أسلم اذا كان من يدفعون اليهم من السليين لا يسترق وهذا العقلي لا يسترق لوضعه فيهم وان خرج من بلاد الاسلام الى بلاد الشرك وفي هذا دلالة على أنه لا بأس أن يخرج المسلم من بلاد الاسلام الى بلاد الشرك لان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فدى صاحبه بالعقلى بعد اسلامه وبلاده بلاد شرك في ذلك دلالة على ما وضعت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدا النبي صلى الله عليه وسلم هذا بالعقلى وردة الى بلده وهي أرض كفر لعله بأثم لا تضرونه ولا ينجرون عليه لقد ردهم وشرفه فدهم ولو أسلم رجل لم يرد الى قوم يقومون عليه أن يضروه الا في مثل حال العقلي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفداؤه بالعقلى والعقلى لا يسترق خلاف أن يفدى عن يسترق من السليين قال ولا بأس أن يفدى عن يسترق من الشركين البالغين المسلمين واذا جاز أن يفدى عن يسترق جاز أن يبيع المسلمون المشركين البالغين من المشركين

(العبد المسلم باقى الى أهل دار الحرب)

سألت الشافعي عن العدو باقى اليهم العبد أو بشر الدار العبراء ويغرون فينا ونهملها ويعلكونها أسما قال لا فقلت للشافعي ما تقول فيها اذا طهر عليهم المسلمون جاء أصحابها قبل أن يقسموا فقال فما لصاحبها فقلت أربابنا وقعا في المقاسم فقال اختلف فيهما المفتون فيهم من قال هذا قبل المقاسم وبعدها سواء لصاحبها ومنهم من قال هذا لصاحبها قبل المقاسم فاذا وقعت المقاسم وصار في سهم رجل فلا يبدل اليها ومنهم من قال صاحبها أحق بهما ما لم يقسموا فاذا عاقصا صاحبها أحق بهما بالقيمة قلت للشافعي فما اخترت من هذا قال أنا أصحيرة الله عز وجل فيه فلتفع أي القولين الآتيا والمقاسم (١) فقال دلالة السنة والله تعالى أعلم فقلت للشافعي فاذا كرا السنة فقال أخبرنا الشافعي عن أيوب عن أبي قلابة عن عمران بن حصين قال سببت امرأ من الانصار وكانت الناقة قد أسيبت فليها قال الشافعي رحمه الله تعالى كأنه يعني ناقة النبي صلى الله عليه وسلم لان آخر حديثه يدل على ذلك قال عمران بن حصين فكانت تكون فيهم وكانوا يجيئون بالنعم اليهم فانهلت ذابلية من الوثاق فأتى الال جعلت كلما أتت بعيرا منها فسترة عاقر كنه حتى أتت تلك الناقة فسمت اثم ترغوى ناقة هدرية ففعلت في عجزها ثم صاحبت بها فانطلقت رطلت من ليثها فلم يقدر عليها فجعلت لله عليها ان الله أنجها عليها التضرع بها لما قدمت المدينة عرفوا الناقة وقالوا نافر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت انها قد جعلت لله تعالى عليها التضرع بها لولا والله لا تضرع بها حتى تؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما توه فأخبروه أن فلانة قد ماتت على ناقته وأنها قد جعلت لله عليها ان أنجها الله عليها التضرع بها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليئسا جرت ان أنجها الله عليها التضرع بها لولا والله لا تضرع بها فمعهصة الله ولا فاعلنذر فما لا يملك العبد أو قال اس آدم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا الحديث يدل على أن العدو قد أحرزنا فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن الانصارية انفلتت من إسايرهم عليها بعد أحرزها وموها ورأت أنها لها أخير رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها قد نذرت فيما لا يملك ولا يذرها وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم تامه ولو كان المشركون عاكرون على المسلمين لم بعد أخذ الانصارية السابقة أن تكون ملكها بأنها أخذتها ولا تحسب فيها لانها لم توجف عليها وقد قال بها ناعبرا ولست نقول له أو تكون ملكك أربعة

ولا لعان حتى يقفه فان قال لم أقذفها ولم تلدها وولده من زوج قبلي وقد عرف نكاحها قبله فلا يلحقه الا بأربع نسوة تشهد أنها ولده وهي زوجة له لو لم يكن أن تلد منه فيه لأقل الحمل وان سأت عينه أحلفناه وبرئ وان نكل أحلفناه وطهقه فان لم تحلف لم يلحقه (وقال) في كتاب الطلاق من أحكام القرآن لو قال لها ما هذا الجمل منى وليست برأية ولم أصم اقبل فتخطى فلا يكون جلا فيكون صادقاً وهي غير زانية فلا حد ولا لعان حتى استعنا أنه حمل قلنا قد يحتمل أن تأخذ نطقك قد خلاها

(٢) تأمل هذه الجملة ولعل الأصل دلالة السنة على أن لا يملك قبل القسم وبعده وحرر

أحسانها ونجسها لأهل النخس وتكون من النخس الذي لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب فتكون أربعة أحاسبا
لنبي صلى الله عليه وسلم ونجسها لأهل النخس ولا يحفظ قولاً لأحد أن شره في هذا غير أحدهم الثلاثة
الأوائل قال فلما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم تأتمد له على أن المشركين لا يعلكون شيأ على
المسلمين وإذا بعث المشركون على المسلمين ما أوجبوا عليه بخيلهم فأحرز وفي حديثهم أن شبهه الله تعالى أعلم
أن لا يعلت المسلمون عنهم ما لم يعلكواهم لأشبههم قبل قسم الغنيمه ولا بعده قال الشافعي رحمه الله تعالى
فإن كان هذا تابعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف اختلف فيه فقال قد يذهب بعض السنن على
بعض أهل العلم ولو علمنا أن شاء الله تعالى قال بها قلت لشافعي أفرأيت من لقيت ممن جمع هذا كيف تركه
فقال لم يدعه كله ولم يأخذه كله فقلت فكيف كان هذا قال الله تعالى أعلم ولا يجوز هذا لأحد فقلت
فهو يذهب فيه إلى شيء فقال كفى بعض من ذهب بهذا المذهب فقال (١) وهكذا يقول فيه المقاسم فيصير
عبد رجل في سهم رجل فيكون مفروا من حصه وتفترق الجيش فلا يجد أحدا ينعدهم معه فنقلب لاسهمه
فقلت أفرأيت لو وقع في سهمه حرا أو أم ولد لرجل قال يخرج من يدمو بعض من بيت المال فقلت له
وإن لم يصب الحق لحر الحرة قولاً ما لا أم ولدا لا يعد تفرق الجيش قال نعم وبعض من بيت المال فقلت له
وما يدخل على من قال هذا القول في عبد الرجل المسلم يخرج من يدي من صار سهمه وبعض منه قيمته فقال
من أين يعرض قلت من النخس خاصة قال ومن أي النخس قلت سهم النبي صلى الله عليه وسلم فإنه كان
يضعه في الأتفال ومصالح المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال في قائل تولى الجواب عن قال صاحب
المال أحق به قبل المقاسم بعده قلت فمال فقال ما جعل فيه قلت ما وصفت من السنن حديث عمران
ابن حصين والخبر عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن السنة إذا دلت أن المشركين
لا يعلكون على المسلمين شيأ بما لا يجوز أن يعلكوا عليهم بحال أخرى الاستسنة مثلها فقال ومن أين قلنا
إذا أعطيت أن ماله العبد إذا وجد معه (م) قبل ما يحزره العدو ثم يحزره المسلمون على العدو قبل أن يقسمه
المسلمون فقد أعطيت أن العدو لم يعلكوا ملكا بينهم ولم يعلكوا ملكا بينهم يكن العبد لسيده إذا ملكه
الموحدون عليه من المسلمين قبل القسم ولا بعده أربط لو كان أسره ما به وعلينهم عليه كبيع مولاه
منهم وأهتبه إياه ثم أوجب عليه ألا يكون للجوفين قال بلى قلت أقصدو غلبه العدو عليه أن تكون
ملكاً فيكون كمال لهم سواء عاوب لهم واشتر وما أوتكون غصباً لا يعلكونه عليه فإذا كانت السنة
والآثار والأجماع تدل على أنه كالفصل قبل أن يقسم فكذلك ينبغي أن يكون بعد ما يقسم ألا ترى أن
مسألة ما لا وأغير متأولوا أوجب على عديم أخفى بمن قهره عليه كان ملكه الأول فاذم ملك مسلم
على مسلم نغصب كان المشرك أولى أن لا يكون مالكاً عديم أن لا يتحمل المشرك ماله كاللا غير ماله (قال
الشافعي) فقال إن هذا يدخله ولكننا قلنا فيه بالآخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أربط إن قال قائل
هذا السنة والآثر يجامع ما قلنا وهو القياس والمقول فكيف صرت إلى أن تأخذ بشي دون السنة وتدع السنة
وتشترى من الآثار قل من الآثار وتدع الآثار فاجتعل فيه قال أنا قد قلنا بالسنة والآثر التي ذهب إليها ولم يكن
فها سأن أن ذلك بعد القسمة كقوله فيها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له أمامها ما أن العدو
لومكوا على المسلمين ما حرروا من أو ألهم ملكاً تاماً كان ذلك من ملك من المسلمين على المشركين دون ماله
الأول قال بلى قلت ولا يكون مملوكاً لملكه الأول بكل حال أو العدو إذا حرزوه فقال إن هذا يدخل ذلك
ولكن صرنا إلى الآخر وتركتنا النسياس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له فهذه السنة والآثر والقياس

فصعل مثل فتكون
صادقاً بأنك لم تصبا وهي
صادقة بأنه وذلك فإن
قدت لاعتت فإن نقي
وبدها وقال لا لا أعنها
ولا أقسها في بلاعنها
وزمه أو إدوان قدسها
لاعنها لأنه إذا لاعنها
بغير قدس فأنما يدعي
أنها لم تلده وقد حكمت
أنها ولسته وأنما أوجب
الله العان بالقذف فلا
يجب بغيره ولو قال لم
ترن به ولكنها عصت
لم ينف عنه الإبلان
ووقعت القرقة ولو قال
لا ين ملاءمتنا
فلان أحلف ما أراد
فقد أمه ولا حد فان
أراد قذف أم محمد ناه
ولو قال ذلك بعد أن يقر
به الذي نفاضه ان

عليها فقال قد يحتمل أن يكون حكمه قبل ما يقسم (١) حكمه بعدما يقسم حكمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أما في قياس أو عقل فلا يجوز أن يكون هذا لو كان بالأبالات عن النبي صلى الله عليه وسلم فان لم يرعن النبي صلى الله عليه وسلم فيمنه ويرى عن دونه فليس في أصلح النبي صلى الله عليه وسلم حجة قال أفتجيب من روى عنه قوله آمن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون ذهب عليه هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أفتصنع عندك فقال نعم فقلت فقامتثلث عن أمر تعلم أن لا مسئلة فيه قال فأوجدني مثل هذا فقلت نعم وأين قال مثل ماذا قال الشافعي قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السن خمس وقضى عمر في الفرس بعير فكان يحتمل لذهاب لو ذهب منه بعر أن يقول السن ما قبل والفرس ما كل عليه ثم يكون هذا وجهها محتملا يصح المذهب فيه فلما كانت السن داخلة في معنى الاسنان في حال فان يايتها باسم منفردونها كتاباين الاسنان بأسماء تصرفها صرناوات إلى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم جلة وجعلنا الأعم وأرى يقول النبي صلى الله عليه وسلم من الاخص وإن احتمل الاخص من حكم كثير غير هذا نقول فسهن وأنت عثل هذا قال هذا في هذا وغيره كما نقول قلت فأحرز المشركون ثم أحرز عنهم فكان لما لك قبل القسم ولم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس به بعد القسم أثر غير هذا فأحرز لا يحتمل معنى الآن المشركين لا يجوزون على المسلمين شيئا قال فانا أخذنا قولنا من غير هذا الوجه إذا دخل من هذا الوجه فأخذ من أنا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أسلم على شيء فهو له وروى عنه أن الغيرة أسلم على مال قوم قد قتلهم وأخفاه فكانه (قال الشافعي) أرى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه من أسلم على شيء فهو له أثبت قال هو من حديثكم قلت نعم منقطع ونحن نكمل على تنبيه فتقول لنا أرى أن كان تابنا أو عوطا وأناص قال فان قلت هو عام قلت إذا تقول لك أرى أيت عدوا أحرزوا أو أم ولد أو مكتبا ومذبرا أو عبدا فهو نأفأسلم عليهم قال لا يكون له حر ولا أم ولد ولا شيء لا يجوز ملكه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له فترك قولك إمام قال نعم وأقول من أسلم على شيء يجوز ملكه لما لك الذي غصبه عليه قلنا فأم ولد لا يجوز ملكها لما لكها إلى أن عوت أفتصنع للعدو ملكها إلى وقت سدها قال لا لأن فرجها لا يحل لهم قلت أن أحلت ملك رقبها بالغصب حين نعيم الغاصب مقام سيدها انك تشبهه أن يحل فرجها وأملكها وان منعت فرجها أو رأيت أن جعلت الحديث خاصا وأخرجته من العموم يجوز لك فيه أن تقول فيما تلخص بغير دلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فقال فاستدل بحديث المغيرة على أن المغيرة لما ما يجوز له ملكه فأسلم عليه فخرجته النبي صلى الله عليه وسلم من يده ولم يخرجه قال فقلت له الذين قبل المغيرة مشركون فان زعمت أن حكم أموال المسلمين حكم أموال المشركين كمالك على ذلك قال ما حكم أموال المشركين حكم أموال المسلمين وأنه لا يدخل على هذا القول ما وصفت فهل تجد إن ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أقوال من أسلم على شيء فهو له يخرج صاحبها لا يدخل فيمنه مثل ما دخل هذا القول (قال الشافعي) فقلت له نعم من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له فقال هذا جلة فإنه فقلت له أن الله تبارك وتعالى أعز أهل دينه (٢) لا يحقها فهمي من غير أهل دينه أولى أن تكون ممنوعة أو أقوى على منعها فإذا كان المسلم لو فهو مسلما على عهدهم ورتب عن القاهر أو غلبه عليه متأول وأصل أخذنا المقهور عليه بأصل ملكه الأول وكان لا عليك مسلم بنصب ذلك الكافر أولى أن لا عليك نصب وذلك أن الله جعل تأويله دخول المسلمين أنفسهم الكافرين بالمحاربين وأموالهم فينصبه والله تعالى أعلم أن يكون المشركون أن كانوا إذا قدر وأعليهم وأموالهم خولا لاهل دين الله عز وجل أن لا يكون لهم أن يتحولوا من أموال أهل دين الله شيئا يندرج على إخراجهم من أيديهم ولا يجوز أن يكون المحصول

كانت أمهدة أن طلبت الحد والتعزير أن كانت نصرانية أو أمية (قال المزني) رحمه الله فقال في الرجل يقول لانه لست بأبي أنه ليس بقاتل لا لمحتوى بسبل لانه يمكن أن يعز به إلى حلال وهذا بقوله أشبه (قال) وإذا أنقضا عنه ولها باللعان تم جلت بعده بولد لأقل من ستة أشهر أو أكثر ما يلزمه نسب ولد المبتونة فهو ولده الآن فيه بلعان وإذا ولدت ولدين في بطن فأقر بأحدهما ونفى الآخر فهما ابناه ولا يكون حل واحد بولد من الامن واحد (قال الشافعي) رحمه الله وإن كان نفسه بقدف

(١) لعله وحكمه بعدما يقسم خلافه تأمل (٢) أي ومنع أموالهم منهم لا يحقها تأمل

مفقول لا على من ينفقه الا ان قدر عليه قال قال الذي يسلمون عليه فيكون لهم فقلت ما غصبه بعض المشركين
بعضهم اسلم عليه الغائب كان له كما اخذنا لبعض من اموال المشركين وقلنا ان المشركين العاصين
والمنصوبين لا يكونوا ممنوعى الاموال بدين الله عز وجل قلنا اخذنا بعضهم بعضا واسبغ بعضهم بعضا
اسلم الساني الاخذ للال كان له اسلم عليه لانه اسلم على مالوا ابتداء اخذنا في الاسلام كان له ولم يكن له ان
يتنقى في الاسلام اخذني سلم فقال لي ارايت من قال هذا القول كفى عزي في المشركين اذا اخذوا مسلم
عبدا او املا غيرا او امته او ام ولد او مديرا او مكاتبه او امرهونه او امته حانية او غير ذلك ثم رزها المسلمون
فقلت هذا يكون كله مال الكعبة على الملك الاول ولخلال الاول قبل ان يحرقها العدو وتكون ام الولد ام
وادوان مات سيدها عتقت عونه في بلاد الحرب او بعد والدي تمير تمام يرجع فيها سيدها والعبد الجاني
والامة الحانية حمانين في رفاها حال الحناية بغير السبا منها شيئا وكذلك الرهن وغيره قال افرأيت ان احرز
هذا المشركون ثم احرز عليهم مشركون غيرهم ثم احرزوا المسلمون ثم احرزوا للمشركون عليهم قلت كيف
كان هذا وتناول فهذه اقول لا يدخل بحال هو على الملك الاول وكل حادث فيه بعد لابطله ويدفعون الى
مالكهم الاولين المسلمين فقلت للشافعي رحمه الله تعالى فاجب على هذا القول ارايت ان احرز العدو جارية
رجل فوطئها احرزها فولدت ثم ظهر عليها المسلمون فقال هي واولادها مال الكعبة فقلت فان اسلموا عليها اقال
تدفع الجارية الى مال كهاوا بخذ من وطئها عقرها وقية واولادها يوم سقطوا (قال الشافعي) اخبرنا تامر عن
جعفر بن ابي عمير بن زيد بن هرمان بن محمد كتب الى ابن عباس يسأله عن خلات فقال ابن عباس ان ناسا يقولون
ان ابن عباس يات بكتاب الحروية ولولا اني اخاف ان اكتب اليه فكتب بحدثة اما بعد فاجبني
هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان يضرب يملهن بسهم وهل كان يقتل الصبيان ونحو
ينقض يمين اليمين وعن الحسن بن هوق كتب الى ابن عباس انك كتبت نسائي هل كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يغزو بالنساء وقد كان يغزوهم فيسداو من المرضى ويحجز من الفتيمة واما السهم فلم يضرب يملهن
بسهم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل الولدان فلا يقتلهم الا ان تكون تعلم منهم ما علم انضمر من الصبي
الذي قتله فغير بين المؤمن والكافر فتقتل الكافر وتدفع المؤمن وكتبت حتى ينقض يمين اليمين وغيرى ان
الرجل التشبيح لحيته وانه لضعف الاخذ ضعيف الاعطاء فاذا اخذ لنفسه من ماله ما اخذ الناس فقد
ذهب عنه اليه وكتبت نسائي عن الحسن وانا كنا نقول هولنا فاي ذلك علينا قومنا قصيرنا عليه سالت الشافعي
عن المسلمين اذا غزوا اهل الحرب هل يكره لهم ان يقطعوا الشجر الممر ويحرقوا منازلهم وما تهم ويفرقوها
ويحرقوها ويحرقوا ما قدر واعليهم من ثمارهم وشجرهم وتوخضوا متعتهم (قال الشافعي) كل ما كان مما
على كون لاروحه فان لا فمباح بكل وجه وكل ما زعمت انه مباح لخلال المسلمين فعله وغير محرم عليهم تركه
واجب اذا غزا المسلمون بلاد الحرب وكانت غزاهم غارة او كان عدوهم كثيرا او قصصا متعلا انقلب عليهم
ان تصير دارهم دار الاسلام وادار عهدي يجري عليها الحكم ان يقطعوا ويحرقوا ويحرقوا ما قدر واعليهم
ثمارهم وشجرهم وتوخضوا متعتهم وما كان يحمل من خفيف متاعهم فقدروا عليه اخبرني ان ينفقه وما
لم يقدر واعليه حرقه وفرقه واذا كان الاغلب عليهم انها تصير دار الاسلام وادار عهدي يجري عليها الحكم
اخبرني لهم الكف عن اموالهم لينغموها ان شاء الله تعالى ولا يحرم عليهم تحريقها ولا تحريقها حتى يصروا
مسلمين او ذمة او يصيرونها في سهم شي مما يحمل فيقتل فلا يحمل تحريق ذلك لانه صار للمسلمين ويحرقوا
ما سواه مما لا يحمل وانما زعمت انه لا يحرق تحريق شجرهم وثمارهم وان طمع بهم لانه قد قطع بالقوم
ثم يكون الا امر على غير ما عليه الطمع وانما حرقوا يحرقها المسلمون وانما زعمت ان لهم الكف عن تحريقها
لان هكذا اصل الجراح وقد حرق النبي صلى الله عليه وسلم على قوم ولم يحرق على آخرين وان حل المسلمون شيئا

لامه فعليه الحد ولو
مات احدهما ثم اتعن
نفي عنه الحى واليت ولو
نفي واليه بلعان ثم وليت
آخر بعد يوم فافر به
لزماء جميعا لانه حمل
واحد وحده لان كان
قذفها ولم ينفع وقف
فان نفاه وقال التعاقب
الا ولا يكفي لانه حمل
واحد لم يكن ذلك
حتى يلتن من الآخر
(وقال) بعض الناس
لومات احدهما قبل
اللعان لآخر وزمه
الولين وهما عندنا
وعنده حمل واحد
فكيف يلاعن وزمه
الولد قال من قبل
انه ورث الميت فله
ومن زعم انه يرثه

من أموالهم فلم يقتصموا حتى أدركهم عدو وخافوا غلبتهم عليه فلا بأس أن يحرقوه بأن أجمعوا على ذلك
 وكذلك لو أقتسموه لم أر بأساً على أحد صار في يده أن يحرقه وإن كانوا رجوعاً منه لم أحب أن يجهلوا
 بحرقه والبصير ما لم يكن فيه فراخ من غير ذوات الأرواح (١) بمعنى الكفار وما يجوز من ذوات الأرواح
 حتى نأيه إلى روح غيلة المار وروح فيعرق كلهم أدركهم العدو في بلاد المشركين على ما وصفتنا شأؤنا ذلك
 وإن شأؤنا تركوه فاما ذوات الأرواح من الحبل والبقر والغنم وغيرها فلا تحرق ولا تعقر ولا تعرق إلا
 بما يحل به ذبحها أو في موضع ضرورة (٢) قلت كتاب الله عز وجل خمسة منه صلى الله عليه وسلم قال
 الله تبارك وتعالى في النبي النضر حين حاربهم رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل
 الكتاب «قرأ إلى يخربون بيوتهم بأيدي المؤمنين» فوصفنا حاربهم منازلهم بأيديهم وأحارب
 المؤمنين بيوتهم ووصفه بأجل شأؤه كآثرنا به وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع نخله من ألوان
 نخلهما تأنزل الله تبارك وتعالى رضاء عما صنعوا من قطع نخيلهم ما قطعتم من لينة أو تركوها فاعلم على أصولها
 فلأن الله ولا يخزي الفاسقين فرضى القطع وأباح الترك فانتقطع والترك موجودان في الكتاب والسنة وذلك
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخله في النضر وترك وقطع نخله غيرهم وترك ومن غرامن لم يقطع
 نخله (قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عيسى عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخله في النضر (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن
 ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضر فقال قائل

وهان على سرقة بني لؤي . حرق بنو البويرة مستطيع

فان قال قائل ولعل النبي صلى الله عليه وسلم حرق مال بني النضر ثم ترك قبل على معنى ما أنزل الله عز وجل
 وقد قطع وحرق بنجره وهي بعد النضر وحرق بالطائف وهي آخر غزاة قاتل بها وأمر أسامة بن زيد أن يحرق
 على أهل أبي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن جعفر الأزهرى قال
 سمعت ابن شهاب يحدث عن عروة عن أسامة بن زيد قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أغزو صباحا
 على أهل أبي وأحرق

(الخلاف في التعريق) قلت لشافعي رحمه الله تعالى فهل خالف ما علمت في هذا أحد فقال
 نعم بعض أخواننا من مقتي الساميين فقلت أي شيء ذهبوا قال إلى أنهم يروون عن أبي بكر أنه نهى أن
 يحرق عمرو وأن يقطع شجر مثمر فيها فيما نهى عنه قلت فما الحلقة عليه قال ما وصفت من الكتاب والسنة
 فقلت علام تعد نهى أبي بكر عن ذلك فقال الله تعالى أعلم أما التلذذ به فانه سمع النبي صلى الله عليه وسلم
 يذكر فحسب الشام فكان على يقين منه فأمر بترك تحريق العاصم وقطع الشجر ليكون للسلمين لأنه رأى محرم ما
 لأنه قد حضر مع النبي صلى الله عليه وسلم بحرقه بالنضر وخيبر والطائف فطاعهم أنزلوه على غير ما أنزله
 عليه واجبه فيما أنزل الله عز وجل في صنيع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال زكلى شيء في وصية أبي بكر
 سوى هذا فيه تأخذ

﴿ ذوات الأرواح ﴾

قلت لشافعي رحمه الله تعالى أمرأت ما طفر المسلمون من ذوات الأرواح من أموال المشركين من
 أنيسل والغنم وغيرهما من الماشية فقد روي على أتلافه قبل أن يذبحوه وأغنموه فأدركهم العدو وخافوا أن

(١) لعله زائد من قول السامع لا معنى له أو محرف وأصلهم مقتي الكفار تأمل وحرر (٢) كذلك النسخة
 ولعل أصله فقلت وما يدل على ذلك كتاب الله الخ وحرر

(وقال) أيضا لو نفعه
 بلعان ومات الولد فادعاه
 الاب ضرب الحدوم
 يثبت النسب ولم يرته
 فإن كان الابن المنسي
 ترك ولدا أحد أبوه وثبت
 نسبه منه وورثه (قال
 الشافعي) رحمه الله ولا
 فرق بين ترك ولدا أولم
 يتركه لأن هذا الولد
 المنى إذا مات منى
 التسبب أقرب به بعد
 إلى النسب لأنه فارق
 الحياة حال فلا يتصل
 ههنا وكذلك ابن المنى في
 معنى المنى وهو
 لا يكون ابنا بنفسه
 فكيف يكون ابنا بالولد
 المنى الذي قد انقطع
 نسب الحى منه والذي
 ينقطع به نسب الحى
 ينقطع به نسب الميت

يستغذون منهم ويقولوا به على المسلمين لا يجوز لها أن تلافه بذيح أو عقر أو تحريق أو تفرق في شيء من الأحوال
قال الشافعي رحمه الله تعالى لا يحمل عندى أن يقصد قسده بشئ يتلفه إذا كان لا راكب عليه فقلت الشافعي
ولم قلت وإنما هو مال من أموالهم لا يقصد قسده بالتلف قال الشافعي لفراقه ما سوا من المال لا مدور روح
بالم بالذهب ولا ذنبه وليس بالاروحيه بآلم بالذهب من أموالهم وقد نهى عن ذوات الارواح أن يقتل
ما مدور عليه منها إلا بالذبح لتوكل وما امتنع بما نيل من السلاح لتوكل وما كان منها عذاه وشار الضرورة
قلت الشافعي اذكر ما وصفت فقال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن مسهر بن عمار عن عبد الله بن عمر
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفورا فإفواه بغير حقها ساء الله عز وجل عن قتلها
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كان قتل ذوات الارواح من الهائم محظورا إلا بما وصفت كان
عقرا الحبل والدواب التي لا ركبان عايل من المشركين داخل في معنى المحظور خارجا من معنى الجاح فلا يجوز
عندى أن تعقر ذوات الارواح الا على ما وصفت فان قال قائل في ذلك غيبه المشركين وقطع بعض قريهم
قيله لا تخافنا من غيب المشركين بما كان غير ممنوع من أن ينال فاما المنوع فلا يقاتل أحد بان يأتي
العاطل له ما نهى عن اتيله الا ترى ان لو سبنا تاسعهم وولدتهم فأدركوا فلم تترك في استغناهم اياهم منا
لم يجوز لنا قتلهم وقتلهم اغتبط لهم وانكى من قتل دوابهم فان قال قائل فقد روى أن جعفر بن أبي طالب
عقر عند الحرب فلا أخفظ ذلك من وجه ثبت على الأفراد ولا على مشهور عند عوام أهل العلم بالمغازي
قيل للشافعي رحمه الله تعالى أفرأيت الفارس من المشركين المسلم أن يعقر قال نعم ان شاء الله تعالى لان
هذه منزلة يجد السبيل بها الى قتل من أمر بقتله فان قال قائل فلا ذكر ما يشبه هذا قيل يكون له أن
يرى المشرك بالنبل والثار والمجنين اذا صار أسيرا في يده لم يكن له أن يفعل ذلك به وكان له قتله بالسيف
وكذلك له أن يرى الصيد فيقتله فاذا صار في يده لم يقتله الا بالذبح كذا التي هي أخف عليه وقد أجمع دهم المشرك
بالمجنين وان أصاب ذلك بعض من معهم من هو محظور الدم للره في دفعه عن نفسه عدوه أكثر من هذا
فان قال فهل في هذا خبر قيل نعم عقر حنظلة بن الرأب بالي سفيان بن حرب يوم أحد فخرسه فانكسرت به
وصرع عنها فجلس حنظلة على صدره وعطف ابن شعوب على حنظلة فقتله وذلك بين يدى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلم تعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنك ذلك عليه ولا نهاه ولا نهى غيره عن مثل هذا (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى ولكنه اذا صار الى أن يفارقه فارسه لم يكن له عقره في تلك الحال والله تعالى أعلم
وكذلك لو كانت عليه امرأة أو صبي لا يقاتل لم يعقر لانما يعقر لعمى أن يصل الى ورسه ليقول أولوسر قيل
للشافعي فهل سمعت في هذا حديثا عن بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا أعلمه الا ان يوجد على شئ
دلالة من كتاب أو سنة وقد وصفت بعض ما حضر من ذلك فلا زبد شئ وافقه قوة ولا وانه شئ
خالقه وقد بلغنا عن أبي امامة الباهلي أنه أوصى ابنه لا يعقر جسدا وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى عن
عقر الدابة اذا هي قامت وعن عيسى بن عرقاوم عليه نارض الروم فتركه ونهى عن عقره (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وأخبرنا من سمع هشام بن القاري يروى عن مكحول أنه سأل عنه فنه له وقال ان النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن المشقة قيل للشافعي أفرأيت ما أدرك معهم من أموال المشركين من ذوات الارواح
قال لا تعقروا منه شيئا الا أن تنجوها لوكلوا كما وصفت بدلالة السنة وأما ما دارق ذوات الارواح فيصنعون
فيما تافوا أن يستغذون من أيديهم فيصنعون ما تافوا من تحريق وكسر وتفرق وغيره قلت أو يدعون أولادهم
ونساهم ودوابهم فقال نعم اذا لم يقدر واعلى استغناهم منهم فقلت للشافعي أفرأيت ان كان السبي والمتاع
قسم قال كل رجل صاره من ذلك شئ فهو سلب على ماله ويدع ذوات الارواح ان لم يقو على سبها وعلى متاعها

لان حكمها واحد قال
الشافعي رحمه الله ولو
قتل وقسمت دينه
ثم أمر به لحقه وأخذ
حصته من دينه ومن
ماله لان أصل أمره أن
نسيه ثابت وانما هو
منشئ ما كان أبوه
مسلا عنه مقبلا على
نفيه ولو قال لأمر أنه
بازنية فقالت زينة
بلى ولما جعلا مالها
سألتا فان قالت عنت
أه أصابي وهو زوجي
حلفت ولا شئ عليها
وبلعت أو يحدوان
قالت زينة به قبل
أن يتكحني فهسى
فأذفقه وعليها الحد
ولا شئ عليه لانها مقرة
له بالزنا ولو كانت قالت
له لى أنت أذننى منى

ويصنع في غير فوات الارواح ماشاء فقلت الشافعي أفرأيت الامام اذا أحرز ما يحمل من المتاع فرقه في بلاد الشرك وهو يقاتل وأحرقه عند ادراكه المشركين وخوفه أن يستنذو وقبل أن يقسم وبعد ما قسم فقال كل خذ في الحكم سواء ان أحرقه باذن من معصله ولم يضمن لهم سواء ويعزل الخس لأهله فان سلم به دفعه اليهم خاصة وان لم يسلم به لم يكن عليه شيء وبقي حرقة بغير انهم ضمنه لهم ان شأوا وكذلك رجل من المسلمين ان حرقه يضمن ما حرق منه ان حرقه بعد ان يجوز المسلمون فأما اذا أحرقه قبل أن يجوز فلا ضمان عليه

(السبي يقتل) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أسر المشركون فصاروا في بلاد امام فقتلهم حكمة أم الرجال البالعون فلا امام ان شاء أن يقتلهم أو بعضهم أو عين عليهم أو على بعضهم ولا ضمان عليه فيما صنع من ذلك أسرتهم العامة أو أحد أو زلوا على حكمهم أو واول هو أسرهم قال الشافعي ولا ينبغي له أن يقتلهم الا على النظر للمسلمين من تقوية دين الله عز وجل وتوهمين عدوه وغنيظهم وقتلهم بكل حال مباح ولا ينبغي له أن عين عليهم الا بان يكون يرى له سببا من من عليه يرجو اسلامه أو كفه المشركين أو تخذيلهم عن المسلمين أو تزيهيم ما يوجه ما كان وان فصل على غير هذا المعنى كرهته ولا يضمن شيئا وكذلك ان يغادى بهم المسلمين اذا كان له المني بلامقادة فالغداة أولى أن تكون له (قال الشافعي) رحمه الله ومن أرق منهم أو أخذ منه قدية فهو كالمال الذي غنمه المسلمون يقسم بينهم ويخمس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ودون الباقين من الرجال والنساء اذا أسروا أي وجعهما كان الاسار فهم كالمناجعة للمعتمول ليس له ترك أحد منهم ولا قتله فان فعل كان ضامنا لقيمته وكذلك غيره من الجندان فعل ~~كان~~ ضامنا لقيمته ما استهلك منهم وأنف

(سيرة الواقي)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أمثل فرض الجهاد والحد ودعى الباقين من الرجال والنساء على البالغ من التسامح من المسلمين في الكلب والسنة من موضعين فأما الكتاب يقول الله تعالى وإذا بلغ الاطفال منك الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم فأخبرنا عنهم اذا بلغوا الاستئذان فرضا كما كان على من قبلهم من الباقين وقوله عز وجل وابتلوا النيا حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا وكن بلوغ النكاح استحكال خمس عشرة وأقل فن بلغ النكاح استحكال خمس عشرة وأقلها ثبت عليه الفرض كله والحدود ومما أبطل عنه بلوغ النكاح فالسن التي يلزم بها الفرائض من الحدود وغيرها استحكال خمس عشرة والأصل فيه من السنة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد عبد الله بن عمر عن الجهاد وهو ابن أربع عشرة سنة وأجازه وهو ابن خمس عشرة سنة وعبد الله وأبو عبد الله طالبان لأن يكون عبد الله مجاهدا في الحالين فأجازه ادعى أن تجب عليه الفرائض ورد ما دلى عليه ما فعل ذلك مع بضعة عشر رجلا منهم زيد بن ثابت ورافع بن خديج وغيرهم لم يستكمل خمس عشرة ولم يحتمل قبلها فاجادوا لحد عليه في شيء من الحدود وسواء كان جسيما شديدا مقارب الخس عشرة وليس بينهما استحكالها الا يوما أو نصفيا (1) وموديا بينهما استحكالها سنة أو سنتان لانه لا يجدي على الخلق الا كذب أو سنة فأما ادخال الغنلة معهم ما أغلظة مردودتا ان لم تكن خلاهما فما كيف اذا كانت بخلافهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحد البلوغ في أهل الشرك الذين يقتل بالهشم ويترك غير بالهشم أن يثبتوا الشعر وذلك أنهم في الحال التي يقتلون فيها

فلا شيء عليها لانه ليس بالقذف اذا لم تزد به قذفا وعليه الحد أو اللعان ولو قال لها أنت أزني من ثلاثة أو أنف الناس لم يكن هذا قذفا الا ان يريد به قذفا ولو قال لها ما زلت كان قذفا وهذا ترخيص كما يقال لما لك يا مال ولحارث يا حار ولو قالت يا زانية اكلت القنفذ وزادته حرفا أو اثنين (وقال) بعض الناس اذا قال لها يا زان لاهن أو حد لان الله تعالى يقول وقال نسوة له يا زانية لم تحصى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا جهل بلسان العرب اذا تقدم فعل الجماعة من النساء

(1) أي مستورا بالسلاح يقال أودى اذا تكفر بالسلاح واستمر به وراجع اللغة

مدا فعون بالبلوغ ثلثا يقتلوا وغير مشهود عليهم فلو شهد عليهم أهل الشرك لم يكونوا ممن يجوز شهادتهم وأهل الإسلام شهدون بالبلوغ على من بلغ فيصدقون بالبلوغ فان قال قائل فهل من خبر سوى الفرق بين المسلمين والمشركون في حد البلوغ قبل ثم كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نقطة من قتل مقاتلتهم وسيؤاخذهم فكان من سنته أن لا يقتل الرجل بالغ فن كان أن ثبت له ومن لم يكن أن ثبت له فاذا غر البائع فخر القتال فسهمة ثابت وإذا حضر من دون البلوغ فلا سهمه في رنخه والعبد والمرأ والصبي يخصرون القسمة ولا يسهم لهم ويرنخ أيضا لشرك يقال معهم ولا يسهم

﴿الاستعانة بأهل الذمة على قتال العدو﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الذي روى مالك بكروى رد رسول الله صلى الله عليه وسلم شركا أو مشركين في غزاة بدر وأبي أن يستعين الأجسم ثم استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بد بنسيتين في غزاة خيبر بعد من يهود بني قينقاع كانوا أشداء واستعان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة حنين سنة ثمان بصغوان بن أمية وهو مشرك فالرأ الأول أن كان لأنه انشيار أن يشعين (١) يعلم وأورده كما يكون له رد المسلم من معنى يخلفه منه أو لشدة فليس واحدا من الحديتين بحال إلا آخر وإن كان رد له لم ير أن يسهم سبعين عشره فقد نضجه ما بعده من استعانت به عشر كين فلا بأس أن يسعان بالمشر كين على قتال المشركين إذا خرجوا طوعا ورضع لهم ولا يسهم لهم ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لهم ولا يجوز أن يتك العبد من المسلمين بلا سهم وغير البالغين وإن قاتلوا أو التمسوا وإن قاتل لتقصير هؤلاء عن الرحلية الحربية والبلوغ والإسلام ويؤسهم للشرك وفيه التقصير إلا كثر من التقصير عن الإسلام وهذا قول من حفظ عنه وإن أكره أهل الذمة على أن يفرزوا عليهم أجزء منهم في مثل مخرجهم من أهلهم إلى أن تنقضي الحرب وأرسلها بهم وأصحاب إلى إذا غر بهم أو استفرحروا

﴿الرجل يسلم في دار الحرب﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أسلم الرجل من أهل دار الحرب كان مشركا أو مستأسفهم أو أسيرا في أيديهم سواء ذلك كله فإذا خرج إلى المسلمين بعدما غنموا فلا يسهمه وهكذا من جاهد من المسلمين مددا وإن بقي من الحرب شيء شهد هاهنا المسلم لخارج أو الجيش شركوهم في الغنمة لأنهم لم يحرزوا إلا بعد تنقضي الحرب وقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الغنمة لمن شهد الواقعة فإن حضر واحدا من هؤلاء فلا يسهمه سهم فارس وإن حضر واحدا أسهمه سهم راجل فان قاتل التجار مع المسلمين أسهم لهم سهم فرسان كانوا فارسا أو سهم راجل ان كانوا راجلة

﴿في السرقة تأخذ العلف والطعام﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لأحد من الجيش أن يأخذ شيئا من الجيش مما يتولاه العدو إلا الطعام خاصة والطعام كله سواء وفي معناه الشراب كله فمن قدر منهم على شيء له أن يأكله أو يشربه ويلصقه ويلصقه به ويسقيه ويلصقه به وليس له أن يبيعه وإذا باع عدده منه في المعنى وبأكله يبرأ من الإمام وما كان حلالا من ما كوله أو شربه فلا يملكه إلا ما كان عليه والله تعالى أعلم

﴿في الرجل يقرض الرجل الطعام أو العلف في دار الإسلام﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقرض الرجل رجلا طعاما أو علفا في بلاد العدو ورده أن يخرج من بلاد العدو لم يكن له رد عليه لأنه مأدون له في بلاد العدو في أكله وعمره مأدونه أن غارق في بلاد العدو في أكله ويرده المسقرض على الإمام

(١) لعله بمشرك فأمل

كان الفعل مذكرا مثل
قال نسوة وخرج
النسوة وإذا كانت
واحدة فالفعل مؤنث
مثل قالت وجلت
وقال هذا القول
يقول لوقال رجل
زنا في الجبل حدثه
وإن كان معروفا عند
العرب أنه صعدت في
الجبل (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى يخلف
ما أراد إلا الرق في
الجبل ولا حد هان لم
يخلف حد إذا خلف
المقدوف لقد أراد
القتل ولو قال لأمراه
زيت وأنت صغيرة
أوقال وأنت نصرانية
أواه - وقد كانت
نصرانية أو أمة أو قال
مسكربة أو زني بك

صحي لا يجمع مثله لم يكن عليه حد ويعزو للأذى الآن يلتصق ولو قال زيت قبل أن أتزوجك حد ولا لعان لاني أنظر (٣) الى يوم تكلم به ويوم يوقعه ولو قد فاتم تزوجها تم قذفها ولا عنها وطلبته محمد الغنف قبل الكاح حدثها ولو لم يلصق حتى حده الامام بالقذف الاول ثم طلبته بالتقذف بعد النكاح لاعتن لان حكمه فانما غير زوجته الحد وحكمه فانما زوجته الحد واللعان ولو قال لها يا زانية فقلت له بل أنت زان لا عنها وحدت له وقال بعض الناس

(الرجل يخرج النسي من الطعام أو العلف الى دار الاسلام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن فضل في بديه شيء من الطعام قل أو كثر فخرج به من دار العدو الى دار الاسلام لم يكن له أن يشعه ولا يأكله وكان عليه أن رده الى الامام فيكون في المغم فان لم يفعل حتى يتفرق الجنب فلا يخرج منه أنه يتصدق به ولا بأضعافه كالا يخرجهم من حق واحد ولا جاعة الا تأدبته الهم فان قال لا أجدهم فهو يجب الامام الاعظم الذي علمه تفرقه فيهم ولا عرف لقول من قال يتصدق به وجها فان كان ليس ماله فليس له الصدقة بحال غيره فان قال لا عرفهم قبل ولكن تعرف الوالي الذي يقربهم عليهم ولو لم تعرفهم ولا والهم ما أخرجه فيما ينبت ويؤين الله الاداء قليل مالهم وكثير معلم

(الحقة في الاكل والشرب في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل كيف أخز بعض المسلمين أن يأكل وشرب ويعلف مما أصاب في دار الحرب ولم يجزه أن يأكل بعد فراقه اياها قيل ان العلول حرام وما كان في بلاد الحرب فليس لأحد أن يأخذ منه شيأدون أحد حفره فهم فيه شرع سواء على ما قسم لهم فلو أخذوا أو خطبوا كان محرما وما قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتوا النبط والخطب فان العلول عار وشعار ونار يوم القيامة فكان الطعام داخل في معنى أموال المشركين وأكثروا من الخطب والخطب والعلس والحرة زالت لا يحل لأخذها لأحد دون أحد فلما أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطعام في بلاد الحرب كان الاذن فيه خاصا حراما للجهل (١) التي استثنى في ميزان بحره لأحدان يأكل الا حيث أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالأكل وهو بلاد الحرب خاصة فادار اهلها ما يكن باقى بما أخذ من الطعام من غيره كالا يكون باقى يحيط لأخذ من غيره وكذلك كل ما حل من محرر في معنى لا يحل الا في ذلك المعنى خاصة فلما زال ذلك المعنى عاد الى أصل الحرير مثلا الميتة الحرم في الأصل المحلة للضرر فاذا زالت الضرورة عادت الى أصل الحرير مع أنه روى من حديث بعض الناس مثل ما قلت من أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لهم أن يأكلوا في بلاد العدو ولا يخرجوا شيء من الطعام دان كان مثل هذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا حجة لأحدهما وان كان لا يثبت لان في رجائه من يجهل وكذلك في رجال من روى عنه احلته من يجهل

(بيع الطعام في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا تابع رجلان طعاما بطعام في بلاد العدو فالقياس أنه لا بأس به لانه انما أخذ من باع ما حاك كل واحد منهما ما صار المما لم يخرج فانما خرج رد الفصل فلما جاز له أن يأخذ طعاما فبطعمه غيره لانه قد كان يحل لغيره أن يأخذ كما أخذ فبأكل فلا بأس أن يساعده

(الرجل يكون معه الطعام في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا فضل في يد رجل طعام ببلاد العدو بعد تقضي الحرب ودخل رجل لم يشركهم في القسمة فباعه لم يجزه به لانه أعطى من ليس له أكله والبيع مردود قال ولت رديته الى الامام لم يكن له حبسها ولا اخراجها من سبه الى من ليس له أكلها وكان كذا راجعا اياها من بلاد العدو الى الموضع الذي اس له أكلها فيه

(البيع الباطن من أجل جلودها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب الى اذا كانوا غير مفقوتين ولا خائفين من أن يذركوا في بلاد العدو ولا مضطرين أن لا يذبحوا شاء ولا يعبروا ولا يقره الا ما كلة ولا يذبحوا لتصل ولا تشارك ولا يساقا يتخذونهما من جلودها ولو عولوا كان مما كره لهم اتحادني من جلودها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجلود البهائم التي علكها العدو كالناير والدرهم لانه انما أذن لهم في الاكل من لحومها ولم تؤذن لهم في ادخال جلودها وأستحبوا عليهم رده الى المغم واذا كان الرخصة في الطعام خاصة فلا رخصة في جلده شيء من الماشية ولا طرف فيه طعام لان الطرف غير الطعام والمال غير اللحم

(١) كذا في النسخ ولعله من اجله التي اسبى منها تأمل

قد اتفرغوا للحد والوكله فان استلصكه فعليه قيمته وان انتفع به فعليه ضمانه حتى يرد وما نقصه الانتفاع وأجر مثله ان كان مثله أجز

(كتاب الانعام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وجد من كتبهم فهو ممتنع كله وينبغي للامام ان يدعو من يترجمه فان كان عالما من طب أو غيره لا مكره فيه باعه كما يبيع ما سوا من المتاع وان كان كاتب شربل شقوا الكتاب وانتفعوا بما وعيته وأذاته فباعها ولا وجه لتصرفه ولا منه قبل ان يعلم ما هو

(توقيع الدواب من دهن العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يوقع الرجل دابته ولا يدهن أشاعرهم من أدهان العدو لان هذا غير ماذون له به من الاكل وان فعل رد قيمته

(زقاق الخمر والندواني) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ظهر المسلمون على بلاد الحرب حتى تصير دار الاسلام أو نفي يجري علم الحكم فأصابوا فيها خرافا و زقاقا هرا و الخمر وانتفعوا بالزقاق والخواف وطهرها و لم يمسروها لان كسر هافساد واذا لم يظهر واعلمها وكان ظفرهم بها ظفر غارة لا ظفر ان يجري بها حكم هرا فخره من الزقاق والندواني فان استطاعوا جعلها و جعل ما خفي بها جعلوه ممتنا وان لم يستطيعوا حرقوه وكسروها واساروا واذا ظفروا بالكسوف في الحالين انتفعوا به وكذلك كل ما ظهر وا عليه غير محرم وليس الكسوف وان كان غير محرم وان كان ظفر في السكر اذا كان حلالا بأولي ان يحرم من الزبيب والعسل اللذين يعمل منهما المحرم ولا يحرق هذا ولا هذا لانهما غير محرمين

(ارباح ل ما يملكه العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل القوم بلاد العدو فأصابوا منها سوا سوي الطعام فأصل ما يصيبه سوي الطعام شتان أحدهما محظور وأخذ غلول والأخر مباح لمن أخذه فأصل معرفة المباح منه ان يتطرق الى بلاد الاسلام بما كان فيها مباحا من شجر ليس ملكه الأدهي أو صيد من بر أو بحر فأخذ مثله في بلاد العدو فهو مباح لمن أخذه يدخل في ذلك القوس يقطعها الرجل من العصاة أو الجبل والقدر ينضه وما شئت من الثلب وما شئت من الفخار البرام وغير هذا كانت غير مملوكة محرزة فكل ما أصيب من هذه فهو لمن أخذه لان أصله مباح غير مملوكة وكل ما ملكه القوم فأحرز وفي منازلهم فهو ممنوع مثل حجر نقوله في منازلهم أو عودا أو صيدا فأخذ اغلول

(البازي والمعل والمصيد المقرط والمقلد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أخذ الرجل بلزيا معلما فهذا لا يكون الاموال كاو يرد في المقتن وهكذا ان أخذ صيدا مقلدا أو مقرطا أو موسوما فكل هذا تعلم أنه قد كان له مالك وهكذا ان وجد في العصاة وما شئت أو قد ما شئت كان النصيب لعل على أنه مملوكة فيعرف فان عرفها ساون فهو لهم وان لم يعرف فهو ممتنع لانه في بلاد العدو

(في الهرب والسرقة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وجد من أموال العدو من كل شيء له ثمن من هرا أو صفة فهو ممتنع وما أصيب من الكلاب فهو ممتنع ان أراد أحد لصدا أو ماشية أو زرع وان لم يكن في الجيش أحد يريه لم يملك لم يكن لهم جبهه لان من انشأ ما لغيره كان آثما ورأيت لصاحب الجيش أن يخرج به فيعطيه أهل الانعام من الفقراء والساكنين و قد كرمهم ان أراد أحد منهم لزراع أو ماشية أو صيد فان لم يرد فله أو خلاه ولا يكون له جبهه وما أصيب من الخنازير فان كانت تعدد واذا كبرت أمرته بقتلها كلها ولا يخل منها بمال ولا تتركه ومن عواد اذا قدر على قتله فان عمل به ميسر خلاها لم يكن له ثمنها أو ثمن ثلث قال الشافعي لو كانوا لانه

(في الأدوية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الطاعم مباح أن تؤكل في بلاد العدو وكذلك الشراب وانما ذهب اليها يكون مأكولا متغيا من جوع وعطش ويكون غوثا في بعض أحواله فأما الادوية

لا حيد ولا امان فأبطل الحكيمن جملها كانت حخته أن قال استفتح أن الاعن بينهما ثم أحدها وما فيه فأقيم منه تعطيل حكم الله تعالى عليهما (قال الشافعي) رحمه الله ولو قذفها وأجنبه بكلمة لاعن وحلها جنية ولو قذف أربع نسوة له بكلمة واحدة لاعن كل واحدة وان نشأ منهن أربع تبدأ أقرع بينهما وأربع تبدأ الإمام بها رجوت أن لا ياتم لانه لا يملكه الا الواحد ا وحدا (قال المزني) رحمه الله قال في الحدود ولو قذف جماعة كان لكل واحد حذق وكذلك لو لم يتعن كان لكل امرأ حذق في قياص قوله

كلها فليست من حساب الطعام المأذون وكذلك الزخصيل وهو مربوب وغير مربوب انما هو من حساب الادوية وأما الألبان فطعام يؤكل بها كمن حساب الطعام فليصحبه أكله لا يحرمه من بلاد العدو وما كان من حساب العدو علسه أخذ في بلاد العدو ولا غيرها

(الحربي يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة)

(قال الشافعي) وإذا أسلم الرجل الحربي ونيا كان أو كذا وعنده أكثر من أربع نسوة فكجهن في عقدة أو عقد متفرقة وأدخل جهن كلهن أو أدخل بعضهن دون بعض أو فهن أختان أو كلهن غير أخوات لا تخرى قيل له أسمسك أربعا يتهن ثنت ليس في الأربع أختان تجمع بينهما ولا يتفرق ذلك إلى نكاحه أية كانت قبل وبهذا مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة وأحسبه ابن عطية عن معمر عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشرين نسوة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أسمسك أربعا فوافق سائرهن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن رجلا من ثقيف أسلم وعنده عشرين نسوة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أسمسك أربعا فوافق سائرهن (قال الشافعي) أخبرني من سمع ابن أبي الزناد يقول أخبرني عبد الجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن عوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية الديلي قال سألت وعندي خمس نسوة فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أسمسك أربعا يتهن ثنت فوافق الأخرى فعدت إلى أقدمهن خمسة وزعفراني. ثنت سن سنة فظلفتها (قال الشافعي) نفلنا بعض الناس في هذا فقال إذا أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة فإن كان نكجهن في عقدة فارقهن كلهن وإن كان نكح أربعا منهن في عقد متفرقة فهن أختان أسمسك الأولى وفارق الأخرى نكح بعدها وإن كان نكجهن في عقد متفرقة أسمسك الأربع أوائل وفارق اللواتي بعدهن وقال أظن في هذا إلى كل ما لو ابتداء في الإسلام جازله فأجعله إذا ابتداء في الشرك جازله وإذا كان ابتداء في الإسلام لم يجزه لعلنا إذا ابتداء في الشرك غير جازله (قال الشافعي) فقلت لبعض من يقول هذا القول لو لم يكن عليكم حجة الأصل القول الذي ذهب إليه كنت معجوباه قال ومن أين قلت أربأ أهل الأوثان لو ابتداء رجل نكاحا في الإسلام وليه منهم وشهودهم أربع لا قلت أربأ أربأ أحسن حال نكاح كان لأهل الأوثان فط أليس أن نكح الرجل وليه منهم وشهودهم قال بلى فلت فكان يلزمك في أصل قولك أن يكون نكاحهن كلهن باطلا لأن أحسن شيء كان منهن عندك لا يجوز في الإسلام مع أنهم قد كانوا يكوون في العدو وغير يهود قال فقد أحاز المسلمون أنهم نكاحهم قلنا اتباعا لامر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتم تسعونه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم في نكاحهن حكما جمع أمور فكيف سالت بعضها وافتت بعضها قال ما من ما خلفت منها فلت موجود على لسانك لو لم يكن فيمن غير غيره قال وأين قلبا إذا زعمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عقاليهم عن العقد الفاسد في الشرك حتى أقامه مقام الصحيح في الإسلام فكيف لم يعقلهم تقول لهم بما قلنا قال وأين عقاليهم عن النكاح الفاسد قلن نكاح أهل الأوثان كله قال صدقات أنه فاسد ولو ابتدى في الإسلام ولكن اتعت فمه الخبر قلنا فإذا كان موحودا في الخبر أن العقد الفاسد في الشرك كالعقد في الإسلام كيف لم تقل به بقولنا تزعم أن العقود كلها فاسدة ولو كننا ماضية فهي. حقوة وما أدرك الإسلام من النساء وهوايق فهو غير معقود العقد فنفق أصل العقد كله فاسد معقود عنه وغير معقودا من العدو ورك ما زاد على أربع والتزك البلى وأسمسك أربعا قال فهل تجد لي هذا دلالة غير أن خبري مما سمعته عليه قلت نعم قال الله عز وجل اتقوا الله وذرُوا ما بقى من الربان كسم مؤمنين إلى تطالمون فقمار رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولو أقرأه أصابها في الطهر الذي رماها فيه فله أن يلاعن والولدها وذكر أنه قول عطاء قال وذهب بعض من ينسب إلى العلم أنه اتعا ينسب الولد إذا قال استبرأتها كاه ذهب إلى أن نفى ولد البهلافي إذا قال لم أقر بها منذ كنذا وكذا قيل فالبهلافي سمي الذي رأى بعينه يرى وذكر أنه لم يصبا فيه أشهر أو رأى النبي صلى الله عليه وسلم علامة تثبت صدق الزوج في الولد فلا يلاعن ويبنى عنه الولد إذا ابا اجتماع هذه الوجوه فان قيل فما جهنك في أنه يلاعن ويبنى الولد وإن لم يدع

عاقبوا من الر باقم بأمرهم رده وأبطل ما أدرك حكم الاسلام من الر ما لم يقبضوه فأمرهم بتركه وهدم
 الفدوس أموالهم التي كانت حلالا لهم فجمع حكم الله ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم في الر بأن عفا عما فات
 وأبطل ما أدرك الاسلام فكذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في النكاح كانت العصفية نائمة
 فعفاها وأكثمن أربع نسوة كانت في الاسلام قبل بعثه وأنتم تعلم بأصل ما قلت ولا نقاش على
 حكم الله ولا تلعبن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قولك خارجا من هذا كله من للعقول قال أفرأيت
 لو تركت حديث نوفل بن معاوية وحديث ابن الديلمي الذين فيها البيان لقولك وخلاف قولنا واقتصرت على
 حديث الزهري أي يكون فيه دلالة على قولك وخلاف قولنا قلنا نعم قال وأين قلت أنا كانوا مبشرين في
 الاسلام لا يعرفون بابتدائه حلالا ولا حراما من نكاح ولا غيره فعملهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
 لا يسكوا أكثمن أربع دخل المعقول على أنه لو كان أمرهم أن يسكوا الأوائل كان ذلك فيما يعملهم لأن
 كل نكاح الآن يكون قليلا ثم هو أولى ثم أخرى مع أن حديث نوفل بن معاوية ثبت قاطع لموضع
 الاحتجاج والشبهة

الاستبراء قال الشافعي
 رحمه الله قلت قال
 الله تعالى والذين يرمون
 المحصنات الآية فكذلك

الآية على كل دام
 المحصنة قال الراي لها
 رأيته تزي أولي قبل
 رأيته تزي لانه يلزمه
 اسم الراي وقال الذين
 يرمون أزواجهم فكان
 الزوج رايها قال رأيت
 أو عقلت بغير رؤية وقد
 يكون الاستبراء وتلد
 منه فلا معنى له ما كان
 الفراش قائما قال ولو
 زنت بعد التصدق أو
 وطئت وطأ حراما فلا
 حدم عليه ولعان الآن
 ينسئ ولا يافتن لان
 زناها دليل على صدقه
 قال المرتضى رحمه الله

الحري يصدق امرأته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأصل نكاح الحري كله
 فليس دواء كان بشهود أو بغير شهود ولو تزوج الحري حريه على حرام من حرام أو غير رقبته ثم أسلم
 لم يكن لها عليه مهر ولو أسلم ولم تقبضه كان لها عليه مهر مثلها ولو تزوجها على حرام وسلم أو مكاتب
 لمسلم أو أم أو مسلم أو عبد لمسلم ثم أسلم وقد قبضت أو لم تقبض لم يكن لها مهر على واحد منهم كان
 الحر حرا ومن بقي مملوكا لملكه الأول والمكاتب كاتب لملكه وله مهر مثلها في هذا كله والله سبحانه
 وتعالى الموفق

كرهية نساء أهل الكتاب الحريات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحل الله نكاحه
 وتعالى نساء أهل الكتاب وأحل طعامهم فذهب بعض أهل التصريح إلى أن طعامهم ذلتهم فكان هذا
 على الكتابين بخلاف ما كانوا أو ذمتهم لانه قصد بهم قصد أهل الكتاب فتكاح نساءهم حلال لا ينصف
 في ذلك أهل الحرب وأهل الذمة كالأمة كان عندنا مستأمن غير كتابي وكان عندنا من محبوس فلم يحل نساؤهم
 أعمارنا الحلال والحرام فهم على أن يكن كتابيين من أهل الكتاب المشهورين أهل التوراة والإنجيل
 وهم اليهود والنصارى فصيلن ولو كن بحال في الصلح والذمة ويحرم من الحمار يحمل الجوسبات والوفيات
 إذا كن مستأمنات غير أننا نختار له أن لا يتكح حريه خوفا على ولده أن يسترق ويكره أن لو كانت
 مسلمة من طهر إلى أهل الحرب أن يتكح خوفا على ولده أن يسترقوا أو يقتلوا فاما محرم ذلك فليس محرم
 والله تعالى أعلم

(من أسلم على شيء غصبه أو لم يقبضه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وروى ابن أبي مليكة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أسلم على شيء
 فهو له وكان معنى ذلك من أسلم على شيء يجوز ملكه فهو له وذلك كل ما كان مازا أسلم من المشركين
 أسلم عليه مما أخذهم من مال مشرك لأنهم فأن غصب بعضهم بعضا لا وأستق منهم حرام فلز في يده
 موقوف حتى أسلم عليه فهو له وكذلك ما أصاب من أموالهم فأسلم عليها فهي له وهذا أسلم وقد مضى ذلك
 منه في الحاله كالمسلمين وجفون على أهل دار الحرب فيكون لهم أن يسبوه فيسترقوهم وينتفعوا بأموالهم
 فيتمولونها إلا أنه لا يجز عليهم من أجل أنه أخذهم وهو مشرك فهو له ومن أخذ من المشركين من
 أخذ من المسلمين حرا أو عبدا أو أم ولد أو مالا فاحرز عليه ثم أسلم عليه فليس له منه شيء وكذلك لو أوجب

كيف يكون دليلا على صدقه والوقت الذي رماها فيه كانت في الحكم غير زانية وأصل قوله اغتياقت في حال (١) من تكلم بالري وهو في ذلك في حكم من لم يزن قبل قال ولولا غناي ثم قذفها فلا حلالها كما لو حلالها ثم قذفها لم يحد نانية وينهي فان عاذر ولو قذفها برجل بعينه وطلبها الحد فان التعت فلا حلاله اذا بطل الحد لها بطله وان لم يبلن حد لهما ولا يهما

(١) لهله في حال من تكلم فيه بالري أو في حال التكلم بالري تأمل

المسلمون عليه في بعض من أخذه كان عليهم وذلك كله بلا قيمة قبل القسم وبعد لا يختلف ذلك والدلالة عليه من الكتاب وكذلك السنة وكذلك بدل العقل والاجاع في موضع وان تفرق في آخر لأن الله عز وجل أوثر المسلمين أموالهم وديارهم بغيرها غنما لهم وخولا لأهل دينه وأذل لمن حاربهم سوى أهل دينه ولا يجوز أن يكون المسلمون إذا قدروا على أهل الحرب تخولوهم وتقولوا أموالهم ثم يكون أهل الحرب يجوزون على الإسلام ما فيكون لهم أن يتخولوا ما إذا قال قائل فإن السنة التي دلت على ما ذكرت بطل أخبار عبد الوهاب بن عبد الجديع بن أيوب عن أبي قلابه عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن المشركين أسروا امرأتين الانتصار وأحرز وناقته التي صلى الله عليه وسلم فأنقذت الانتصارية من الأسار فركبت ناقته التي صلى الله عليه وسلم فقبضت عليها فأرادت نحرها حين ورنيت المدينة وقالت اني نذرت ان أنجاني الله عليا أن نحر بها فتعوضها حتى يذكر وانك لا تني صلى الله عليه وسلم فذكر وماله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذر في معصية ولا فيما لا يعل ابن آدم وأخذ ناقته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلو كان المشركون إذا أحرزوا شيئا كان لهم لا تني أن تكون الناقه الا للانتصارية كلها لانها أحرزت ما عن المشركين أو يكون لها ربيعة اجاسها وتكون مخجوة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ير له منها شيئا وكان يراها على أصله اسكه ولا علم احدا بخلاف أن المشركين إذا أحرزوا وعبدوا الرجل أو ماله فادركه هذا وجب المسلمون عليه قبل المقاسم أن يكون له بلا قيمة ثم اختلفوا بعد ما يقع في المقاسم فقال منهم قائل مثل ما قلنا هو أحق به وعلى الامام أن يعوض من صار في سهمه مثل قيمته من خمس الخمس وذهبهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا القول يوافق الكتاب والسنة والاجاع ثم قال غيرنا يكون اذا وقع في المقاسم أحق به ان شاء بالقيمة وقال غيرهم لا سبيل اليه اذا وقع في المقاسم واجاعهم على أنه ليس له بعد احرار العدو له وحرار المسلمين عن العدو له بجمعة عليهم في أنه هكذا ينبغي أن يكون بعد القسم وإذا كانوا لو أحرزوا مسلمون متأولين أو غير متأولين فقدروا عليه بأى وجه ما كان ردوا على صاحبه كان المشركون (م) أن لا يكون لهم عليهم سبيل أو لى بهم وما بعد الحديث لو كان ثباتا أن يكون من أسلم على شيء فقله فيكون عاما فيكون مال المسلم والمشرى سواء إذا أحرز العدو فن قال هذا الزنه أن يقولوا لسلوا على حرسهم كان لهم أن يسترقوه أو يكون ناصاف فيكون كائنا باللائل التي وصفنا ولو كان احرار المشركين لما أحرزوا من أموال المسلمين يصير ذلك ملكا لهم أو لسلوا عليه ما حازا ما أحرز المسلمون ما أحرز المشركون أن يأخذ ماله من المسلمين بقيمة ولا بغير قيمة قبل القسم ولا بعده وكما لا يجوز في ما سوى ذلك من أموالهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا النقة عن نافع عن ابن عمر أن عبدا له أبق وفرس له عارفا أحرز المشركون ثم أحرزوا عليهم المسجون فدرا عليه لاهمة فلو أحرز المشركون أمرا رجلا أو امرأة ومدرسة وأحارة غير مدبره فزمل يصل الى أخذه أو وصل الى وطنه لم يحرم عليه أن يطاروا واحدة منهن لأنهن على أصله ملكه والاختيار له أن لا يطأ منهن واحدة خوف الولدان يسرق وكراهية أن يشركه في بعضها غيره

(المسلم يدخل دار الحرب فجدها أمر أنه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل رجل مسلما دار الحرب بأمان فوجد دمارا أو امرأة أو غنما أو ماله أو ماله غير من المسلمين أو أهل الذمة مما غصبه المشركون كان له أن يخرج به من قبل أنه ليس ملكا للعدو ولو أسلوا عليه لم يكن لهم فليس بخيانة كما لو قدر على ما لم يغصبه أو أخذ ببلد المسلم فادام الى صاحبه لم يكن خان عا الخيانة أخذ ما لا يحل له أخذه ولكنه لا يدعى شيء من أموالهم لم يحل له أن يأخذ منه شاة أو كرا لا أنه كان منهم في أمم فهم منه في مثله ولأنه لا يحل له في أمانتهم الا ما يحل له من أموال المسلمين وأهل الذمة لان المال متوجع بوجوه أو ماله اسلام صاحبه والتانى مال من له فله والثالث مال من له أمان الى مدة أماته وهو كاهل الذمة فمما أعنت من ماله الى تلك المدة

(النسبة تسلم تحت الذمي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلمت النسبة تحت الذمي حلالا كانت لها النفقة حتى تضع جملها فإن أرضعت فلها أجر الرضاع وهي كالمتبوعة المسئلة الحامل أو أولى بالنفقة منها وإذا كان بين المشرِك وبين ذِي دَنَاءٍ الأَبَوْنَ أَسْلَمَ فكل من لم يبلغ من الولد سبع السِّلْمَ يصلي عليه إذا مات بوزنه من المسلم وبزنه المسلم وإن كان الأبوان مملوكين لم يشرك فأسلم أحدهما تبع المسلم والذنان الذين لم يبلغوا لأن حكمهم حكم الإسلام لا يجوز عندي إلا هذا القول لما كان الأولاد صغارا وكانوا جاعلينهم لا يشرك دين الإسلام وغيره (١) فدين الإسلام وأوليه أو قول ثلثتهم إذا ولدوا على الشرك كانوا عبيد حتى يعربوا عن أنفسهم فأولوا أسلم أو هم لم يكن حكم واحد منهم حكم مسلم وأست أقول هذا ولا أعلم أحدا يقول به من أهل العلم فأما أن يقال الولد لأب فإن حظ الأم منه ولو أتبع الأم دون الأب كما تبعها في العتق والرق كمن أولى أن يغاط السمن أن يقال هو لأب وإن كان الدين ليس من معنى الرق ولكن من المعنى الذي وصفت من أن الإسلام إذا شارك غيره في الدين والملك كان الإسلام أولى والله تعالى أعلم

(باب النصرانية تسلم بعد ما يدخل بها زوجها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في النصرانية تكون عند النصراني تسلم بعد ما دخل بها المهر فإن كانت قبضته والأخذ به بعد أسلامها أسلم أولم يسلم فإن لم يكن دخل بها حتى أسلمت قبضته منه مبرا أولم تقضه ففواء ولا يعد وأن يكون لها نصف المهر لأنه لو أسلم كان أحق بها أولا يكون لها شيء لأن فسخ النكاح حاكم من قبلها وإذا كان هذا فعلها ردني أن كانت أخذته كالأخذت منه شعا عوضا من شيء كالمهر للسبعة ففوات السبعة كان عليها رد الثمن فأما لها ما أخذت ولا تأخذ شيئا لم تكن أخذت فلا يشبه هذا من العلم شيئا والله سبحانه وتعالى أعلم

(النصرانية تحت المسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت النصرانية عند المسلم فظهرت من الحية جبرت على العمل منها وإن امتنعت أدبت حتى تفعل لأنها تمتعها بإجماع في الوقت الذي يحل له وقد قال الله عز وجل ولا تقربوهن حتى يظهن فزعهم بعض أهل التفسير أنه حتى يظهن من الحيض قال الله تعالى فإذا ظهروا يعني بالانقطاع من حيث أمركم الله فلا كان ممنوعا من أن يأتي زوجته إلا أن يظهر من الحيضة وتظهر المرأة فتمنع فها العثمان كان يئان بجوار النصرانية على الغسل من الحيضة فلا يجتمع الإجماع فلما الغسل من الحيضة فهو مباح له أن يجامعها جافئ قومه كما تكرر بالغسل من الوضوء والدخان وما غير ويحجوا لباين في أن تضرب عليه أو امتنع منه لأنه غل تنظيم لها

(نكاح نساء أهل الكتاب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحل الله تبارك وتعالى حرائر المؤمنين واستميت في أماء المؤمنين أن يخلهن بأن يجمع ناكحهن أن لا يجد طول الحرة وإن يخاف العنت في ترك نكاحهن فزمنها أنه لا يحصل نكاح أمه مسلمة حتى يجمع ناكحها الشرطين الذين أباح الله نكاحهما بها وذلك أن أصل ما نهى الله إذا كان الشيء مباحا بشرط أن يباح به فلا مباح إذا لم يكن الشرط كما لا نفي في الممتنع نكاح للظفر ولا تباح لغيره وفي المسح على الخفين يباح لبسهما كامل الطهارة ما لم يحدث ولا سباح لغيره وفي صلاة التطوف أحل الشافعي أن يتخلف بها الصلوات من غير الخوف ولا تباح لغيره وقال تبارك وتعالى ولا تسكحوا المشركين حتى يؤمنوا فاطلق النصر مخرج عن ما روي وقع عليه اسم الشرك قال والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم والمحصنات منهن الحرائر فأطلقنا من استنى الله أحلاله وهن الحرائر من أهل الكتاب والحرائر غير الأماء (٢) كما قلنا لا يحصل نكاح مشركه ككاتبه وقال غزنا كذلك كان يزعمه أن يقول وغيره حتى يجمع فيها أن تكون حرة ككاتبه فإذا كان نكاح أماء المؤمنين ممنوعا لا بشرط كان يعمه الدلالة على

(١) لعله في ديدين وقوله ما لم يحدث لعل المراد به الحفنة تأمل (٢) لعله قلنا لا يحصل الأماء كما قلنا الخ وبهذا نكاح العبدان في عدة نسخ ولا يجني ما فيها فتأمل

طلب لانه قد نفي
واحد حكمه حكم الخ
الواحد إذا كان لعان
واحد أو وحد واحد وقد
روى الصلوات امرأته
برجل سماء وهو ابن
الصمصاء رجل مسلم
فلا عن بينهما ولم يحده
له ولو قد فها غير الزوج
حد لهما ولو كانت حين
زمنها الحكم بالقرينة
وفي الولد زانية بنت
ولزمتها اسم الزنا ولكن
حكم الله تعالى ثم حكم
رسوله صلى الله عليه
وسلم فهما هكذا ولو
شهد عليه أنه قد نهى
حس حتى يصدولا ولا
يكفل رجل في حدولا
لعان ولا يجبس بواحد
(قال المزني) رحمه الله

أنه لا يجوز نكاح غير إمام المؤمنين مع الزانية الأولى فأما أهل الكتاب يحرمان من الزوجين في دلالته القرآن والله تعالى أعلم

(أبلاء النصراني وظهاره) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا آلى النصراني من امرأته قضاها إلى بعد الأربعة أشهر حكمنا عليه حكمنا على المسلم أن يفيء أو يطلق وأما إذا باه بالكفارة ولا يجبر عليها لأنه لا يسقط عنه بالمرء من حق الله تعالى شيء وإن كان غير مقبول منه حتى يؤمن فإذا أظهر من امرأته فرافعته وورضا بالحكم ليس في الظهار طلاق فنصكم عليه وأما فيه كفارة فأنهره بها ولا يجبره عليها كما قلنا في عين الأيلاء

(في النصراني يقذف امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قذف النصراني امرأته فرافعته وورضا بالحكم لا عتاقا بهما أو فراقا ونفسا الولد كائنهم بالمسلم ولو فعل وترافعا إلى أن يثبتن عز ربه ولم يتحده لأنه ليس على من قذف نصرانية حد أو أمر زناها معه لا أن تفرق بينهما إلا بالتعانه

(فمن يقع على جارية من المغنم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وقع الرجل من المسلمين قد شهد الحرب على جارية من الرقيق قبل أن يقسم فإن لم يحمل أحسنه عقرها وردت إلى المغنم فإن كان من أهل الجاهلية تهى وإن كان من أهل العلم عزروا لحمل من قبل الشبهة أنه علق منها بشيا وإن أحصى المغنم فعره قدر ملكه منهم جماعة أهل المغنم وقع عنه من المهر بمحضته وإن جلت فكذلك وتقوم عليه وتكون أم ولده وإذا كان الزنا بعينه فلا مهر فيه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي عن مهر البقي والبي هي التي تحكم من نفسها فتكون والزنى في هذا من محددين فإذا كانت معصوبة تهى غير رانية وحددة فله المهر وعلى الزاني بها الحد

(المسلمون وجفون على العدو وفصمون سبائهم قراه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوجب المسلمون على العدو فكان فيهم وليس لهم ملوك للعدو أو كان فيهم وليس لهم ملوك من أهل الحرب وقد شهدا بانه الحرب فصار له الخلق في أبيه أو أبنته منهم لم يعقوا واحدا منهما عليه حتى يقسوا فإذا صار أحدهما أو كلاهما في حظه عتق وإن لم يكن لم يعقق فإن قال قائل فأنتم تقولون إذا ملأ أباؤه ولدهم عتق عليه فأما أقول ذلك إذا اجتمع هو في ملكه ما ن بشره أو أبنته أو زوجته أو وهبه أو أوصى به لم يعقه عليه حتى يقبله وكانت له ذلالية والوصية فهو وإذا أوجب عليه قلة ترك حقه من الغنمية ولا يعق حتى يصدر في ملكه بقسم أو شراء ولا يشبه هذا الجارية يطؤها وله فيها حتى من قبل أن تأخذ الحد بالشبهة ولا تنبت الملك بالشبهة والله تعالى أعلم

(المرأة تسبي مع زوجها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في نساء أهل الحرب من أهل الأوثان حكمين فأما أحدهما فالأجنبيات فاستؤمن بعد الحزبة فقصهن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهى من صرن إليه أن يطأها ولا حتى تحيض أو ما ملأ حتى تضع وذلك في سبي أو طاس ودل ذلك على أن بالسبا أنفسه انقطاع العصمة بين الزوجين وذلك أنه لا يأمربوطه ذات زوج بعد حضة إلا وذلك قطع العصمة وقد كرابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن قول الله عز وجل والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ذوات الأوثان لا يملكن مملكتوهن بالسبي ولم يكن استيوائهن بعد الحزبة بما كثر من قطع العصمة بينهن وبين أزواجهن وسواء أسرن مع أزواجهن أو قبل أزواجهن أو بعدوا كن في دار الإسلام أو دار الحرب لا تنقطع العصمة إلا ما كان بالسبا الذي كن به مسلمات بعد الحزبة وقد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من هوازن فاعلمنا ما سأل عن أزواج المسيات أسبوا معهن أو قبلهن أو بعدهن

هذا دليل على إثباته كفاة الوجه في غير الخلد ولو قال زنى فرجلا أو يله أو رجلا فهو قذف وكل ما قاله وكان يشبه القذف إذا احتمل غيره لم يكن قذفا وقد أقدم رجل من فزارة النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن امرأتي ولدت غلاما سودا فمعه صلى الله عليه وسلم قذفا وقال الله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم بهن من خطبة النساء فكان خلافا للتصريح ولا يكون اللعان إلا عند سلطان أو عدول يبعثهم السلطان

أول يسبوا ولو كلن في أزواجهن معنى لسأل عنهن إن شاء الله تعالى فأما قول من قال خلاهن التي صلى الله عليه وسلم فرجمن إلى أزواجهن وإن كان المشركون استحلوا شيئا من نسائهم فلا حجة بالمشركون وإن كانوا أسلموا فلا يجوز أن يكن برجمن إلى أزواجهن إلا بشكاح جديدين أن التي صلى الله عليه وسلم قد أباهن للمالكين وهو لا يصحهن والشكاح ثابت عليهن ولا يصحهن إلا بعد انقطاع الشكاح وإذا انقطع الشكاح فلا بد من تعبد بالشكاح والله تعالى أعلم

(المرأة تسلم قبل زوجها والزواج قبل المرأة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الثلاث أسلمن ولم يسلمن قبل أزواجهن وبعدهم سنة واحدة وذلك أن أبا ضيآن وحكيم بن حزام أسلموا بغير الطهران والتي صلى الله عليه وسلم طاهر عليه ومكة دار كفر وبها أزواجهما ورجع أبو ضيآن أمام النبي صلى الله عليه وسلم مسلما وهذا سنة عبته مشركة فأخذت بغصته وقالت اقتلوا هذا الشيخ الضال وأقامت على الشرك حتى أسلمت بعد الفتح بأيام أقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح وذلك أن عذتها لم تنقض وصارت مكذبة لإسلامها وأسلمت امرأته صفوان بن أمية وأمر أمة عكرمة بن أبي جهل وأقامتا عكة مسلمتين في دار الإسلام وعمر بن وهابهما مشركين ناحية البني إلى دار الشرك ثم رجعا فأسلم عكرمة بن أبي جهل ولم يسلم صفوان حتى شهد حنينا كافرا ثم أسلم فأقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاحهما وذلك أن عذتها لم تنقض وفي هذا جمعة من فرق بين المرأة تسلم قبل الرجل الرجل يسلم قبل المرأة وقد فرق بينهما بعض أهلنا حنينا فرمى في المرأة تسلم قبل الرجل ما زعمنا ونزعم في الرجل يسلم قبل المرأة خلاف ما زعمنا وأنها بنين منه الآن بتقارب إسلامه وهذا خلاف القرآن والسنة والعقل والناس ولو جاز أن يفرق بينهما كان ينبغي أن يقول في المرأة تسلم قبل الرجل قد انقطعت العصمة بينهما إلا بالسلمة لا بالمشرك بحال والمرأة المشركة قد تحل للسلم بحال وهي أن تكون كاتبة فشد في الذي بنى أن يهون فيه وعرف في الذي بقي أن يشدد فيه لو كان ينبغي أن يفرق بينهما فإن قال رجل ما السنة التي تدل على ما قلنا من ما قال فاصفنا قبل هذا وإن قال فما السكاب قبل قال الله عز وجل فلا ترجعوهن إلى الكفار لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن فلا يجوز في هذا الآية إلا أن يكون اختلاف الدين يقطع العصمة ساعة اختافا ويكون يقطع العصمة بينهما اختلاف الدين والثبوت على الاختلاف إلى المدة والمدة لا يجوز إلا بالسكاب والله يستقر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد دلست مستقر رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفتنا وجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المسلمة قبل زوجها والمسلم قبل امرأته حكم فنهما حكما واحدا فكيف حار أن يفرق بينهما وجمع الله عز وجل بينهما فقال لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن وإن قال قائل فأما هذا إلى قول الله عز وجل ولا تحسبوا أنهم الكافر فهي كآية قبلها إلا بعد وأن يكون الزوج ساعة يسلم قبل امرأته تقطع العصمة بينهما إلا أنه مسلم وهي كآية ولا تكون العصمة تقطع بينهما إلا إلى مدة فقد دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على المدة وقول من حكى ما قلنا لا قطع للعصمة بينهما إلا بالإسلام حين كان متأولا فكان وإن خالف قوله السنة فقد ذهب إلى ما تأول ولا جعل لهما المدة ما تدل عليها السنة بل خرج من القولين وأحدثه ثم لا يعرفها آدمي في الأرض فقال إذا تعارب وإذا عازلة أن يقول إذا تعارب قال إنسان التقارب بقدر النفس أو بقدر الساعة أو بعد بعض اليوم وقدرة السنة لأن هذا كما قروا وبما يحمل على هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما أن يحذفها بل رأى والفضل فهذا ما لا يجوز في الرأي واليقظة والله تعالى أعلم

(الحربي يخرج إلى دار الإسلام) (قال الشافعي) وإذا أسلم الزوج قبل المرأة والمرأة

(باب في الشهادة في
اللعان)

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى وإذا جازع
وثلاثة يشهدون على
امرأته معارضا لأعن
الزوج فإن لم يتعن حذ
لأن حكم الزوج غير حكم
الشهود لأن الشهود
لا يلاعنون ويكونون

في دار الحرب ونرج إلى دار الاسلام لم يتكبح اختياره حتى تنقضي عذته امرأته ولم تسلم فتين منه فله نكاح
اختها وأربع سواها

(من قوتل من العرب والعجم ومن يجرى عليه الرق) (قال الشافعي) وإذا قوتل أهل الحرب
من العجم جرى الساب على ذرائعهم ونسائهم ورجالهم لا اختلاف في ذلك وإذا قوتلوا وهم من العرب فقد سبوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصطلق وهو أذن وقبائل من العرب وأجرى عليهم الرق حتى من عليهم بعد
فاختلف أهل العلم بالمغازي فزعم بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم أطلق سبي هوازن قال لو كان تأمل على
أحد من العرب سبي ثم على هؤلاء ولكنه إيسار وفداء فن أثبت هذا الحديث زعم أن الرق لا يجرى على عربي
بحال وهذا قول الزهري وسعيد بن المسيب والشعبي وروى عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز (قال
الشافعي) أخيرنا سفيان عن يحيى بن يحيى القساني عن عمر بن عبد العزيز قال وأخيرنا سفيان عن الشعبي
أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لا يسرق عربي « قال الربيع » قال الشافعي ولولا أنا ثم
باتني لثبتنا أن يكون هذا هكذا (قال الشافعي) أخيرنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال في
المولى يتكبح الامة يسترق ولده وفي العربي يتكبحه لا يسترق ولده وعليه قيمته « قال الربيع » رأى الشافعي
أن يأخذ منهم الجزية ولدهم رقيق من دان دين أهل الكلب قبل زول الفرقان (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى ومن لم يثبت هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى أن العرب والعجم سواء وأنه يجرى
عليهم الرق حيث جرى على العجم والله تعالى أعلم (قال الشافعي) في الحري يخرج إلى دار الاسلام مستأنسا
وأمرأته في دار الحرب على دينه لا تقطع بينهما العصبة أعما تقطع بينهما العصبة باختلاف الدين فاما والدين
واحد فلا تقطع بينهما العصبة أرايت لو أن مسلما أسرا وأمرأته أو دخل دار الحرب مستأنسا وأمرأته
أو أسلم هو وأمرأته في دار الحرب فقد روي لنفرو وج لم تقدر أرايت أنه انقطع العصبة بينهما وما على دين
واحد لا تقطع العصبة الاختلاف الدين (قال الشافعي) أي الزوجين أسلم فاقضت العدة قبل أن
يسلم الآخر مفاقد انقطع العصبة بينهما ما هو فمخ نضر طلاق وإذا طلق النصراني الذي أمرأته
النصرانية فلا تأثم أسما فارق بينهما لم يحل حتى تنكح رجعا أو رنت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم
يهوديين زنيا فقد زعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل نكاحه محصنا فكيف يذهب علينا أن يكون
وفسخ عقد النكاح الصريم بالطلاق

(المسلم يطلق النصرانية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق المسلم امرأته
النصرانية ثلاثا فنكحها نصراني أو عبد فأصابها حلت له إذا طلقها زوجها وانقضت عذتها لأن كل
واحد من هذين زوجا وأما قال الله عز وجل حتى تنكح زوجا غيره فقد تنكحت زوجا غيره وإذا جاز لنا أن
نزع من النصراني نكاح النصرانية فصناعتنا نرجعها لورث لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم
يهوديين زنيا فقد زعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل نكاحه محصنا فكيف يذهب علينا أن يكون
لا يجلبها وهو يحصنها

(وطء المحوسة إذا سبت) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سب الجاهلي وأهل الأوثان
لم توطأ منهن امرأة فالحق في تسليم وانس من صبيات فن كان منهن مع أحد أبوه ولم يسلم فلا توطأ لأن دينها
دين أبها وأما ما رواه أسلم أبو جهم صبية وطئت فأناسيت متفردة ليست مع أحد أبوها وطئت لا
تتحكم لها بحكم الاسلام ويحبها عليه ما لم تكن بالفاشركة أو صغيرة فمع أحد أبوها مشركا فإذا احبنا لهم
بحكم الاسلام لم يكن لتصرم فربها معنى

(ذبيحة أهل الكتاب ونكاح نسائهم) (قال الشافعي) من دان دين اليهود والنصارى

عند كثر العلماء قدفة
يحدون إذا لم يتوا أربعة
وإذا زعم بأنها قدورته
في نفسه أعظم من أن
تأخذ كثير ماله أو تشتم
عرشه أو تناله بشديد
من الضرب بما يسقى
عليه من العار في نفسه
بزناها تحته وعلى ولده
فلا عداوة تصير اليها

قوله وإذا زعم بأنها
عبارة الأم وإذا زعم
الزوج أنه رآها زنى
فبين أنها وترته الخ وهي
واحدة فتأمل كتبه
محصنه

من الصائين والساخرين كذا في حديثه وحل نسائه وقد روى عن عمر أنه كتب إليهم وفي أسلحتهم كتب
بمثل ما قلنا فإذا كانوا يعرفون باليهودية أو النصرانية فقد علمنا أن النصراني فرق فلا يجوز إذا جبت النصرانية
بينهم أن تزعم أن بعضهم محل ذبيحة ونسائه وبعضهم محرم لا يخبر بلزمنه ولم تعلم في هذا خبرا فمن جمعه
اليهودية والنصرانية في حكم واحد وقال لا تؤكل ذبيحة الجحوش وإن سمى الله عليها

(الرجل يثبر جارية أو ثعبان) (قال الشافعي) وإذا اغتصب جارية الرجل أم ولد
كانت أم غير أم ولد وأحرزها المشركون أو غيرهم فصاروا إليه لم يكن عليه استبراء في شيء من هذه الحالات
لأنه لم يثقل عليه كما لا يكون عليه استبراء لو غابت عنه فليدبر لها فرت أو فخر بها ولا اختار له في هذا كله أن
لا يقر بها حتى يستبرأها (قال الشافعي) وإذا اشترى الرجل جارية من المغنم أو وقعت في سهمه أو من سوق
المسلمين أو قبلها ولم يباشرها ولم يثقل ذنبها بشيء حتى يستبرأها

(الرجل يشتري الجارية وهي حائض) (قال الشافعي) وإذا ملك الرجل جارية بغيره أو غيره
وهي في أول حيضتها أو وسطها أو آخرها لم تكن هذه الحيضة استبراء كما لا تكون من العدة في قول من قال
العدة الحاض ولا قول من قال العدة الطهر وعليه أن يستبرأ بالحيضة أما ما لم يثبرها فغيرها فغيرها فغيرها فغيرها فغيرها
وإذا ارتابت المستبرأ لم توطأ حتى تذهب الريبة ولا وقت ذلك الأذهاب الريبة وإن كانت مشترأة لم ترد
بهذا وأدبرها التساهل فلن هذا أجل أو أدبر

(عدة الأم التي لا تحيض) (قال الشافعي) اختلف الناس في استبراء الأم التي لا تحيض
من صغير أو كبير فقال بعضهم شهر قيسا على الحيضة وقال بعضهم شهر ونصف وليس لهذا وجه وهو ما أن
يكون شهرا وأما أن يكون مذهب إليه بعض أصحابنا من ثلاثة أشهر (قال الشافعي) استبراء الأم التي لا تحيض
كانت من لا تحيض قيسا على حيضة لأن الله عز وجل أفام ثلاثة أشهر مقام ثلاثة قروء فلكل حيضة شهر
الأن يكون مضي إليه أو يتجلفه يثبت مثله قال الأولى أن تباع

(من ملك الاختين فأزادوطأها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل الاختين
بأى وجه ما كان فله أن يبا أيتها ما شاء وأزادوطأ واحدة أو كل واحدة حتى يحرم عليه فرج التي وطئ
بأى وجه ما حرم من نكاح أو عتاق أو كتابة فإذا كان ذلك فوطئ الأخرى ثم عجزت عن الكتابة أو طلقته ثبت
على وطئ التي وطئ بعد ما لم يكن له أن يبا العاجزة ولا المطلقة فتكون في هذا الحال واختها في الحالة الأولى

(وطئ الأم بعد البنت من ملك البين) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يحل وطئ الأم بعد
البنت ولا البنت بعد الأم من ملك البين ولا يحل وطئ الملوكة بشيء لا يحل من وطئ الحر أو مملوكة إلا أن
يخالف الحر أو مملوكة فيكون للرجل أن يملك الأم ولها ولا يكون له أن يملك الأم وإنها ويجمع بين
الاختين من الملك ولا يجمع بينهما من النكاح ويطأ من الولد ما شاء بالملك في وقت واحد ولا يكون له أن
يجمع بين أكثر من أربع بالنكاح

(التفريق بين ذوى المحارم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل أهل البيت
لم يفرق بين الأم ولها حتى يبلغ الولد سعا أو ثمان سنين فإذا بلغ ذلك حاز أن يفرق بينهما قال قال فسن
أن وقت سعا أو ثمان سنين قبل روي ساع النبي صلى الله عليه وسلم أنه خير غلامين أو به وعن عمر رضي
الله عنه والقلام غير بالغ عندنا وعن علي رضي الله تعالى عنه أنه خير غلاما من أمه ووجه وكان في الحديث
عن علي رضي الله تعالى عنه والقلام ابن سبع أو ثمان سنين ثم نظرنا إلى أنه أصغر منه فقال وهذا لو بلغ مبلغ
هذا خيرناه فجعلنا هذا أحد الاستثناءات والقلام الجارية وأنه أول منه يكون له ما في أنفسهم ما قول وكذلك

فيما بينها وبينه نكاح
تبلغ هذا ونحن لا نخبر
شهادة عدو على عدوه
ولو قلنا هذا واتى من
جملها بأربعة شهداء
أنها زنت لم يلاعن حتى
تدليعن إذا أراد فني
الولد فأن لم يلعن لحقه
الولد ولم يلعن حتى
تضع ثم يلعن قال ولو

ولدوا ولهم كانوا فاما الأخوان فيسرق بينهما فان قال قائل فكيف فرق بين الأخوين ولم تفرقوا بين
الولد وأمه قيل السنة في الام وولدها ووجدت حال الولد من الوالد عتقا فاحال الاخ من أخيه ووجدت في أخير
الولد على نفقة الولد والوالد على نفقة الولد الحين الذي لا غنى لواحدهما عن صاحبه ولم أجبر الأخ
على نفقة أخيه

(الذي يشتري العبد المسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشتري الذي عبد مسلما
قالته جاز وأجبر على بيعه وانما منعني من أن أجعل الشراء فيه باطلا أنه لو أسلم عنده جبره على بيعه ولو
اعتقه أو وهب لمسلم أو تصدق به عليه أمان ولا وارث له قبض عنه جاز في العتق في حياته والصدقة والبيعة
ولا يكون هذا الا لمن يكون ملكه ثابتا من المدحون كنت لا تبعه على الأبد كما ثبت ملك المسلم وإذا
كان الذي يملكه كان امرأ أو رجلا بينهما وانفاهما أسلم جبر السبي على بيع المسلم منها والولد الصغار
لأنهم مسلمون بسلام أي الأبوين أسلم

(الحربي يدخل دار الاسلام بأمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحربي دار
الاسلام بأمان ومعه مملوكة أو مملوك فأسلم أو أسلم أحدهما جبره على بيعهما أو بيع المسلم منهما ودفع
اليه غنما وليس له أمان يعطيه به أن يملك مسلما وأمان الذي المعاهد أكثر من أمانه وأنا أجبره على بيع من
أسلم من مملوكة

(العبد الذي يكون بين السلم والذي فيسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد
الكافر بين مسلم وذوي أسلم جبر الكافر على بيع نصيبه فيه وجبره على بيع كله أكثر من جبره على بيع
نصيبه وإذا حضر المسلمون المشركين فأسلم رجل من المشركين لخاصة بأعينهم كان لهم الأمان ولم يكن
الأمان لغيرهم وكذلك إذا استأمن لعبد كان الأمان لأولئك العبد وليس لغيرهم وهكذا إن قال ثوبان
مائة رجل وأخلى بينك وبين البقية كان الأمان في المائة الرجل ألف من سي فهو من (١) ومن لم يستأنف ليس
بأمن وهكذا إن قال ثوبان فإني أعمل الحصن على أن أدفع اليك مائة منهم فلا بأس والمائة رقيق كانوا من
حريمهم أو رقيقهم من قبل أي إذا قدرت عليهم كانوا جعرا موقفا كنت قادر على بعضهم كانوا رقيقا
وكان من أمنت غير رقيق وليس هذا بقض العهد ولا رجوع في صلح وإنما هذا صلح على شرط فن أدخله
المستأمن في الأمان فهو داخل فيه ومن أخرجه منه ممن لم أعطه الأمان فهو خارج منه حكمه حكم مشركه
يجري عليه الرق إذا قدر عليه

(الأسير يؤخذ عليه العهد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أسر المسلم فأحلقت المشركون
أن يثبت في بلادهم ولا يخرج منها على أن يحلوا متى قدر على الخروج منها فخرج لان يمينه بين مكره ولا
سبيل لهم على حبسه وليس نظام لهم بخروجهم من أيديهم ولعله ليس واسع أن يقيم معهم إذا قدر على النجى
عنهم ولكنه ليس له أن يقتلهم في أموالهم وأنفسهم إذا آمنوهم فهم في أمان منه ولا تعرف شيأ روى
خلاف هذا ولو كان أعطاهم المين وهو مطلق لم يكن له الخروج إذا كان غير مكره الا بأن يضمنه الخنث
وكان له أن يخرج ويثبت لأنه ملحق بغير مكره وإنما أفتل عنه الخنث في المسئلة الأولى لأنه كان مكرها

(الأسير يأمنه العدو على أموالهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسر العدو الرجل من
المسلمين فذلول أسبيله وأمنوه ولو ضاع عنهم أو لم يولوه فأمانهم إياه أمان لهم منه وليس له أن يقتلهم ولا يخنقهم
وأما الهرب بنفسه فله الهرب وإن أدركه ليؤخذ فله أن يدافع عن نفسه وإن قتل الذي أدركه لان طلبه ملوخذ
أحداث من الطالب غير الأمان فيصنعه أن شاء وأخذماله ما يرجع عن طبعه

جاء بشاهدين على
أقرارها بالزنا لم يلاعن
وليحسد واحدها عليها
ولو قد فها وقال كانت
أمة أو مشركة فعليها
البينة أنها يوم قد فها
حرمة مسلمة لأنها دعية
الحذو عليه المين ويعزز
الآن بثمن ولو كانت
حرمة مسلمة وادى أنها

(١) أي من لم يسلم تأمل

(الأسير يرسله المشركون على أن يبعث إليهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسير المشركون المسلم فخلوه على فداء يدفعه إليهم إلى وقت وأخذوا عليه أن يدفع الفداء أن يعود في أسارهم فلا ينبغي أن يعود في أسارهم ولا ينبغي إلا ما إذا أراد أن يعود أن يدعو العودة وإذا كانوا مستعواناً تخلته الأعلى مال يعطيه موه فلا يعطيه من منسب إلا أنه مال أكرهه على أخذه منه فيخرج فان كان أعطاه موه على شيء فآخذ منه لم يحمل له إلا الأداة إليهم بكل حال وهكذا لو صلحهم مبتدأ على شيء أنبى له أن يؤديه إليهم إنما أطرع عنه ما استكره عليه

(المسلمون يدخلون دار الحرب بأمان فرون فوما) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل جماعة من المسلمين دار الحرب بأمان فسي أهل الحرب قوموا من المسلمين لم يكن للساكنين قتال أهل الحرب عنهم حتى ينذروا إليهم فأنابوا إليهم فهدروهم وانقطع الأمان بينهم كان لهم قتالهم فأما ما كانوا في مدائن الأمان فليس لهم قتالهم

(الرجل يدخل دار الحرب فتوجه به الجارية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الرجل دار الحرب بأمان فتوجه به جارية أو غلام أو متاع سلم قد أحرز عليه أهل الحرب ثم خرج به إلى دار الإسلام ففرقه صاحبها وأثبت عليه ينقأ وأقره الذي هو في يده بدعواه فعليه أن يدفعه إليه بلا عوض يأخذ منه ويحبره السلطان على دفعه

(الرجل يهرن الجارية ثم يسبها العتق) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل جارية بالفداهم وذلك قيمتها من أساها العتدو ثم أخذها صاحبها الرهن ثم أوعى عن فهي على الرهن كما كانت لا يخرجها السبا من الرهن ولو وجدت في يد رجل من المسلمين أخرجت من يده إلى مالكها الذي سببت عنه وكانت على الرهن وإذا سبي المشركون الحررة والمدررة والمكاتب والمكاتب العتدو وأخذوا المال فكله سواهم حتى ظهر عليهم المسلمون قبل المقاسم أو بعدها أخرج من يده من هو في يده وكانت الحررة حررة والمكاتب مكاتب والمدررة مدررة والأمة أمة والعبد عتدو أو أم ولد أو أم ولد المتاع على حاله لأن المشركين لا يعلكون على المسلمين ولو ملكوه عليهم ملك بعضهم على بعض ملكوا الحررة والمكاتب وأم ولدوا المدررة كما يسبي بعضهم بعضاً ثم يسلون فيقر المسي خولا لسايب

(المدررة تسي فتوطأ ثم تلثم بقدر عليها صاحبها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سبي المشركون المدررة فوطئها رجل منهم فولدت أولاداً ثم سببت وأولادها رت إلى مالكها الذي يربها وأولادها كما تزا الملو كغير مدررة ولا يسل السبا تديرها ولا يسله إلا أن يرجع فيه المدرر فان مات المدرر قبل أن يحضرها المسلمون فهي حررة وأولادها في قول من أعتق ولنا المدررة بعفتها ولاؤها الذي يربها ولاؤها الذين أعتقوا بعفتها فان ولدت بعدهم أولاداً فلا ولأهم ولو ألبى بهم وقال في المكاتبه كما قال في المدررة قالان المكاتبه لا تعتق بعون سيدها إنما تعتق بالاداء

(المكاتبه تسي فتوطأ فتلد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ولدت المكاتبه أولاداً في دار الحرب وهي مسبية ثم أدت فتعتقت عتق ولها بعفتها في قول من يعتق والد المكاتبه بعق أمه وإن عجزت وقت ورق ولها

(أم ولد النصراني تسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا ألبت أم ولد النصراني حمل بنه وبينها وأخذت بفتها وأمر أن تعمل له في موضعها ما يجعل مثلها لله فان ماتت فهي حررة وإن أسلم خلى بينه

مرتدة فعليه البينة
ولو ادعى أنه البينة
على إقرارها بالزنا فال
الأجل لم يؤجله الأيوما
أو يومين فان جاءها ولا
حداً ولا عن ولو أقامت
البينة أنه قد نفها كبيرة
وأقام البينة أنه قد نفها
صغيرة فهذان قد فدان
مفترقان ولو اجتمع

شهودهما على وقت
واحد فهي متصادمة
ولاحضة وللعان ولو
شهد عليه شاهدان أنه
قدفها وقنف امرأته
لم يحجز شهادتهما إلا أن
يقفوا قبل أن يشهدا
ويرى ما بينهما وبينه
حسن فيصورا ولو شهد
أحدهما به قدفها

وفيها ولا يجوز فيها لأهل البيت بعض الناس من أن لا يعقوا في حقهم من قبل أن ياتوا كان الإسلام
يعتقها فلا ينفي أن يكون عليها سعاية وإن كان الإسلام لا يعتقها فإسباب عقوبتها وإسباب سعادتها (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى العتق لو كان من قبل سبها أو اعتق منها سبها من مائة سهم عتقت كلها وليكن
العتق من قبل سبها أو لا من قبل سبها. فان قال من قبل نفسها فهي لا تقدر على أن تعتق نفسها فان
قال منهم قائل وهل يرب الرق لكافر على مسلم قبل أنت تثبته قال وأين قلت عتبت أن عبد الكافر إذا أسلم
فأعتقه الكافر أو باعه أو وهب أو تصدق به أجزت هذا كله فيه ولو كان الإسلام يزيل ملكه عنه ما جازله
من هذائي وأنت تزعم أن الكافر أن يشتري المؤمن ثم يكون عليه بيعه ويكون لشتره أن يرد على ملك
الكافر بالبيع ثم يقول الكافر بعه فارزعت أنك تحببه على بيعه قبل فقل هذا في مبدروم كتابه فان
كان لا قبل فكذلك في أم وأمه ليس الإسلام يعقلها ولا أجد السبيل إلى بيعها الماسبق فيها ولا يجوز قول
من قال أعتقها ولا سعاية عليها من قبل أنه لا يعقق الأمة لم تلدا إذا أسلمت وهي لتصرافي ولا العبدو يقول
آمره ببيعها والرجل لا يكون عهدة البيع عليه إلا فيما عاك وهو يحجز العتق والهبة والصدقة وهذا لا يجوز
الإلزام فان قال لا أجد عتاك من أم الولد إلا الولد فقد حرم عليه الولد فهو عاك الرجل من أم ولده أن
ياخذها لها وكسها وإلحاقها عليها يستعملها وتعتق مبيعها إليه ما حوت وهذا كغيره وطبها ولو كان إذا حرم
عليه الفرج عتقت أم الولد كان لوزوج ماله أم ولدها وأكتبا السقي أن يعتقها عليه من قبل أنه قد حيل بينه
وبين فرجها وحول بين الرجل وبين الفرج بسبب لا يمنع شأ غيره وقد قال قائل تسقي في نصف قيمتها كأنه جعل
نصفها حرا بالولد ونصفها ماعا كالأن عتق السيد ولا يعرف بالولد حصص من العتق متبعضة (١) ولو كانت
حرة كلها من قبل أن الولد من السيد وهو لو اعتق السيد منها سبها من ألف سهم جعلها حرة كلها فلا يعرف
لما ذهب إليه وجهها وإذا دخل الحربي بعبده أو أمتددا للإسلام مستأمنًا أو أسلمها جبري ببيعها ما ولم يزل
يخرج بهما

(الاسير لا تسكح امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسر المسلم فكان في دار
الحرب فلا تسكح امرأته إلا بعد يقين وفاءه عرف مكانه أو سقى مكانه وكذلك لا يقسم ميراثه
(ما يجوز الاسير في ماله وما لا يجوز) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما صنع الأسير من
المسلمين في دار الحرب أو دار الإسلام والمسجون وهو محصر في ماله غير مكره عليه (٢) فهو جازر من بيع وهبة
وصدقة وغير ذلك فهو جازر لا ينطلي على واحد منهم إلا ما ينطلي على الصبي المطلق فان كان مريضًا فهو
كالمريض في حكمه وهكذا ما صنع الرجل في الحرب عند التقاء الصفيين وقبل ذلك ما لم يخرج وهكذا ما صنع
إذا قدم ليقتل في مائة قتله فيه بدو فيما يجد قاتله السبيل إلى تر مثل القتل في القصاص الذي يكون لصاحبه
عقوه وشل قتل عصبه القاتل الذي قد تركه وأما إذا قدم لرجم في الزنا فلا يجوز له في ماله إلا الثلث لانه
لا سئل إلى تركه والماسل يجوز ما صنعت في ماله ما لم يحدث لها مرض مع جملها أو يضر بها المطلق فان
ذلك مرض يخوف فأما ما قبل ذلك فما صنعت فيه فهو جازر وهكذا الرجل في السفينة في الموضع المخوف
من العرف وغير المخوف لأن الصاة قد تكون في المخوف والهلاك قد يكون في غيره ولا وجه لقول من قال
تحجز عطية الحامل حتى تستكمل ستة أشهر ثم تكون كالمريض في عطيتها بعد الستة عتدي ولا ما تأول من
قول الله عز وجل حملت حملا خفيفا فسرته به فلما أثقلت دعوا الله ربهما وليس في هذا أدلة على حد
الافتراق هي هو أهو التاسع أو الثامن أو السابع أو السادس أو الخامس أو الرابع أو الثالث حتى يبين ومن
ادعى هذا وقت لم يحزله لا يخبر ولا يجوز أن يكون الاقتال المخوف الاحسن تجلس بين القوابل وان قيل
هي بعد ستة مثاقيلها قبل ستة فكذلك هي بعد شهر مثاقيلها قبل الشهر بعد الشهر وفي كل يوم زادت
(١) قوله ولو كانت حرة كلها كذا في النسخ أي ولو فرض أن الولد باعته كانت رة كلها من قبل الحزائل

فيسمان يكبر ولدها وتقر من ربح حلقها وليس الامانة اوان يقول وجعل الجمل كله مرض ولا يفرق بين
أوله وآخره فان قال هذا فهو مريض في الاثقال وغيرها لا يقال فالمرض الثقيل والمرض الخفيف عنده وعند
التاس في العطية سواء ولا فرق في الحكم بين المرض الخفيف عليه الدنف وبين المرض الخفيف المرض فيما
أعطى ووبها وقد يقال لهذا الثقل ولهذا خفيف وما أعلم الحمل بعد الشهر الاول الا ثقل واسوأ حالا
وأكثر فإيا وامتناعا من الطعام وأشباه بالمرض منها بعد ستة أشهر وكيف يجوز عطيتها في الوقت الذي هي
فيه أقرب من المرض وتزدها في الوقت الذي هي فيه أقرب إلى الصحة فان قال هذا فثقل يكون فيه الولد
تأما لخرج بغير وجه تاما أشبه سلامة آمن من خرج بغير وجه ثقل الحكم انما هو لا ملبس له والله أعلم

(الحري يدخل بأمان وله مال في دار الحرب ثم يسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
دخل الحرب بلاد الاسلام بأمان وخلف في دار الحرب أو بالو نافع في يسلم ويدي حربي ويدي وكل له
ثم أسلم فلا سبيل عليه ولا على ماله ولا على ولده الصغار ما كان له عقارا أو غيره وهكذا لو أسلم في بلاد الحرب
وخرج إلى دار الاسلام لا سبيل على مال مسلم حيث كان أسلم بانثنية القرطبان ورسول الله صلى الله عليه
وسلم محاصر في قرى فظفأ فخرج لهما اسلامهما أنفسهما وأموالهما دورا كانت أو عقارا أو غيره ولا يجوز أن
يكون مال المسلم مغنوما بحال فاما ولده الكبار ووزجته فحكم حكم أنفسهم بحري عليهم ما يجري
على أهل الحرب من القتل والسلب وإن سببت امرأته حامل منته لم يكن إلى ارقا حتى يظنها يسلم من قبل أنه
إذا خرج فهو مسلم بإسلام أبيه ولا يجزى السبا على مسلم

(الحري يدخل دار الاسلام بأمان فودع ماله ثم رجع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا دخل الحرب دار الاسلام بأمان فأودع وبيع وترك ماله ثم رجع إلى دار الحرب فقتلها بدينه ووداعه
وما كان له من مال مغنوم عنه لا فرق بين الدين والديعة وإذا قدم الحرب دار الاسلام بأمان فقات ولا مان
لنفسه وماله ولا يجوز أن يؤخذ من ماله شيء وعلى الحاكم أن يرد إليه ما ردها ثم سبحت كانوا لا يقبل ان لم تعرف
ورثته شهادة أحد غير المسلمين ولا يجوز في هذا الحال ولا في غيرها شهادة أحد من المسلمين لا يقول
الله تبارك وتعالى ذوى عدل منكم وقوله من ترضون من الشهداء وهذا مكتوب في كتاب الشهادات

(في الحري يعتق عبده) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اعتق الحري عبده في دار
الحرب ثم خرج إلى دار الاسلام لم يحد له فخر في بلاد الحرب يستعبده فأراد استعباده ببلاد الاسلام لم يكن له أن
يستعبده مسلما كان العبد أو كافرا أو مسلما كان السيد أو كافرا ولو أحدث لفقهرا ببلاد الحرب وألحقه مثله
ولم يقتضه حتى يخرج إلى دار الاسلام كان عبده قال وإن كانت الأرض المفتوحة من أهل الشرك بلاد عتوة
أو صلح تحلى منه أهلها إلى المسلمين على شيء أخذوا منهم أمان أو غيره فهي مملوكة كما عرفت في العتمة وإن
تركها أهلها الذين كانت لهم من أو جف عليهم أو غيرهم فوقها السلطان على المسلمين فلا بأس أن يتكاري
الرجل منها الأرض لبروعها وعليه ما تكارها به والعشركا يكون عليه ما تكارى به أرض المسلم والعشركا

(الصلح على الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أعرف أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أحد من أهل الجزية على شيء
إلا ما أحصى صالح أهل أيلة على ثلثمائة دينار وكان عددهم ثلثمائة رجل وصالح نصرانيا بركة يقال له موهب
على دينار وصالح ذمة اليمن على دينار ودينار وجعله على المحتلمين من أهل اليمن وأحسب كذلك جعله
في كل موضع وإن لم يحد في الخبر كما حكى خبر اليمن ثم صالح أهل بجران على حلال تؤذونها فدل صلحها أهم

بالعريه والآحره
فذهبها بالقاربه لم
يجوز إلا أن كل واحد
من الكلا من غير آخر
ويقبل كتاب القضاة
بذهبها وتقبل الوكالة
في تثبيت الينسنة على
الحدود فإذا أراد
أن يقيم الحد أو
ياخذ العان أحضر

على غير ذلك تأتي على أنه يجوز ما صالحوا عليه وصالح عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أهل الشام على أربعة دنانير وروى عنه بعض الكوفيين أنه صالح المومنين منهم على ثمانية أربعين والوسط على أربعة وعشرين والذي دونه على أثنى عشر درهما ولا بأس بما صالح عليه أهل الذم فلو كان أكثر من هذا إذا كان العقد على شيء مسمى به من كان أصناف هذا وإذا انعقد لهم العقد على شيء مسمى لم يجز عندى أن يزاد على أحد منهم فيه بالعبارة ما بلغ وإن صالحوا على ضيقا مع الجزية فلا بأس وكذلك لو صالحوا على مكيلة طلعهم كان ذلك كإصالحون عليه من الذهب والورق ولا تكون الجزية إلا في كل سنة مرة ولو حاصرنا أهل مدينة من أهل الكتاب فغرضوا علينا أن يعطونا الجزية لم يكن لنا قتالهم إذا أعطونا لها وأن يجزى عليهم حكما وإن قالوا لنعطيكوها ولا يجزى علينا حكما لم يلزمنا أن نقبلها منهم لأن الله عز وجل قال حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فلم أسمع مخالفا أن الصغار أن يعطوا حكم الإسلام على حكم الشرع ولا يجزى عليهم ولنا أن أخذنا منهم متجاوزين عن النظر للإسلام وأهله وإن يجزى عليهم الحكم كما يكون لنا قتالهم ولو غرضوا علينا أن يعطوا الجزية ويجزى عليهم الحكم فاختلقتنا نحن وهم في الجزية فقلنا لا نقبل إلا الكذا وقالوا لنعطيك إلا كذا رأيت والله تعالى أعلم أن يلزمنا أن نقبل منهم دينار ديارا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أخذ من نصراني بمكة مهور ومن ذمة اليمن وهم مقيمون ولم يلزمنا أن نأخذ منهم أهل مكة والله تعالى أعلم لأننا لم نجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحدا من الأمة أخذ منهم أقل منه وأثناعشر درهما في زمان عمر رضي الله تعالى عنه كانت ديارا فإن كان أخذها فهي ديار وهي أقل ما أخذوا زداد منهم ما لم نعقد لهم شيئا مما قدرنا عليهم وإن كتب في العقد لهم أن يحفف عن أحد قريتهم إلى أن يبعد ذلك ما شاءوا وإن لم يكن في العقد كان ذلك لازما لهم وبالعون به في ذلك سواء الرمس وغير الرمس فإن أعوز أحدهم بجزية فهو دين عليه يؤخذ منه متى قدر عليها وإن عاينين ثم يرجع أخذت منه تلك السنين إذا كانت غيبته في بلاد الإسلام والحق لا يوضع عن شيخ ولا متعد ولو حال عليه حوله أو أحوال ولم يؤخذ منه ثم أسلم أخذت منه لأنها كانت لزمته في حال شركه فلا يضع الإسلام عنه ديارا لأنه لا حق لجأه المسلمين وجب عليه ليس للإمام تركه بله كالم يسكن له تركه قبله في حال شركه

(فتح السواد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى سبنا أعرف ما أقول في أرض السواد لا طماقتر ونال على ذلك أي وجدت أصح حديث يرويه الكوفيون عندهم في السواد ليس فيه بيان وجدت أحاديث من أحاديثهم بحالها منها أنهم يقولون السواد صلح ويقولون السواد عنوة ويقولون بعض السواد صلح وبعضه عنوة ويقولون إن جرير بن عبد الله البجلي وهذا أثبت حديث عندهم فيه أخبرنا النخعي عن ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال كانت بحيلة ربع الناس فقسم لهم ربع السواد واستغلو ثلاث أو أربع سنين أناسككت ثم قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهي فلانة ابنة فلان امرأتهم لا يحضرن ذكر اسمها فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لولا أي فاقم مسؤل لترككم على ما قسم لكم ولكي أرى أن تردوا على الناس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان في حديثه وعاضى من حق فيه نفاذ ما بين ديارا ولكن في حديثه فقال فلانة قد شهد أبي القادسية وثبت سهمه ولا أسلمه حتى تعطيني كذا فأعطاهما قال وفي هذا الحديث دلالة أن أعطى جرير البجلي عوضا من سهمه والمرأة عوضا من سهم أبيها استغاب أنفاس الذين أوجعوا عليه فركوا حقوقهم منه فجعله مع المسلمين وهذا حلال للإمام لو أفرغ اليوم أراضعة فأحصى ما احتصها وطابوا بها عن حقهم منها أن يثملها الإمام ردها وحقهم

المأخوذة الحدود واللعان وأما حدود الله سبحانه وتعالى فتدبر بالشبهات

(الوقت في نفي الولد من لبره أن يقيه ونفي ولد الأمة) من كتابي إمام قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله وأما ذل الزوج بالولد

منها إلا أربعة الأجاس وبقى أهل النخس حقوقهم إلا أن يدع الباعون منهم حقوقهم فيكون ذلك لهم والحكم في الأرض كالحكم في المال وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم هوازن وقسم الأربعة الأجاس بين المسلمين ثم جاءته وفود هوازن مسلمين فسألوا أن يعطهم ما أخذ منهم فخرجهم بين الأموال والسيوف قالوا خير تبائن أحسابنا أموالنا فقتلنا أحسابنا فقتلنا لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حقه وحق أهل بيته فسمع بذلك المهاجرون فتركوا له حقوقهم فسمع بذلك الأنصار فتركوا له حقوقهم فخرج قوم من المهاجرين الآخرين والفخيين فأمرهم فرفع على كل عشرة واحد ثم قال اتوني بطيب أنف من بقي فخن كره فله على كذا وكذا من الأبل إلى وقت كذا فهاؤه بطيب أنفهم إلا الأقرع جالس وعتيبة بن بدرة فأنهما يسا ليعبراهما أن فلم يكرههما رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك حتى كاهما ثم كاهما بدين خدع عتيبة عن حقه وسلم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حق من طاب نفسا عن حقه وهذا أولى الأمور به من الخطاب رضي الله تعالى عنه عند نافي السواد وتوجهه أن كانت عتوة فهو كما وصفت ظن عليه دلالة يقين وأنما متعنا أن يجعله بضاعة لالة أنا الحديث الذي فيه تناقض لا ينبغي أن يكون قسم إلا عن أمر رضي الله تعالى عنه لكره قدره ولو نفوت عليه فيما أن النبي أن يغيب عنه قسمه ثلاث سنين ولو كان القسم ليس لمن قسمه ما كان لهم منه عوض ولكان عليهم أن يؤخذ منهم الغلة والله سبحانه وتعالى أعلم كيف كان ولم أجدهم حديث ثابت أنما أجداهم تناقضه والذي هو أولى به عندي الذي وصفت فكل بلد قصت عتوة تأرضها ودلارها كدنايتها ودرهمها وهكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في خير وبني قريظة فلن أوجب عليها أربعة أجاس والنخس لأهلهم من الأرض والدناير والدرهم فن طاب نفسا عن حقه فأتى الامام حلال نظر المسلمين أن يجعله وقفا على المسلمين تقسم غلته فيهم على أهل الحراج والصدقة وحبب بى الامام منهم ومن لم يطمع عنه نفسا فهو أحق بحقه وأما أرض فقتل صلحا على أن أرضها لأهلها يؤدون عنها خراجا ليس لأحد أخذها من أبدى أهلها وعليهم بها الخراج وما أخذ من خراجها فهو لأهلها لا لأهل الصدقات لا لأحد من مال مشرك واتفاق بين هذا والمسئلة الأولى أن ذلك وإن كان من مشرك فقد ملك المسلمون رقة الأرض فيه فليس بحرام أن يأخذها صاحب صدقة ولا صاحب في ولا غنى ولا فقر لأنه كالصدقة الموقوفة يأخذها من وفقت عليه من غنى وفقر وإذا كانت الأرض صلحا فإنها لأهلها ولا بأس أن يأخذها منهم المسلمون بكرادو يزعمونها كإنسان من منهم اللهم ويوتهم وريقهم وما يجوز لهم جازة منهم وما دفع لهم أو إلى السلطان أو كاتهم فليس بصغار عليهم أنما هو دين عليه يؤديه والحديث الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لاسلم أن يؤذى خراجا ولا لمشرك أن يدخل المصدا الحرام أعماه حراج الجزية ولو كان حراج الكرام محل له أن ينكاري من مسلم ولا كافرا شأ ولكنه حراج الجزية ونخراج الأرض أنما هو كراء لا بحر عليه وإذا كان العبد لنصراني فاعتقه وهو على النصرانية فعليه الجزية وإذا كان العبد لنصراني مسلم فاعتقه المسلم فعليه الجزية أنما أخذ الجزية بالدين والنصراني عن عليه الجزية ولا يفقه أن يكون مولا مسلما كما لا يفقه أن يكون أبوه وأمه مسلمين

(في الذي إذا التجري غير الله) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أحر الذي في بلاد الإسلام إلى أفق من الآفاق في السنة مراراً لم يؤخذ منه إلا مرة واحدة كما لا يؤخذ منه الجزية إلا مرة واحدة وقد ذكر عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى أنه أمر فباعها من أموالهم وأموال المسلمين أن يؤخذ منهم شيء من وقتهم وأمر أن يكتب لهم رافعة مثله من الحول ولو أن عمر أخذ منهم ما أخذ منهم فهو يشبه أن يكون أخذه إياه منهم على أصل صلح أنهم إذا أحرروا أخذ منهم ولم يأخذوا أن أخذ من أحلف سنة مرتين ولا أكثر فلما كانت الجزية في كل سنة مرة كان ينبغي أن يكون هذا عند نافي كل سنة مرة إلا أن يكونوا صلوحو واعدا للفتح على

فأمكنه الحاكم (١) أو من
يلقاه أمكاناً بنا فتره
الأعان لم يكن له أن يفقيه
كما يكون بيع الشقص
فيه الشفعة وإن تركه
التفيع في تلك المدة لم

(١) أي أول يمكنه أن
يلقى الحاكم لكنه أمكن
من لقائه تأمل

أكثر من ذلك فيكون لنا أن نأخذ منهم ما صولحو عليه ولنا عليهم صولحو على أكثر ويؤخذ منهم ما أخذ
عمر رضي الله تعالى عنه من المسلمين ربع العشر ومن أهل النوبة نصف العشر ومن أهل الحرب العشر
أبناؤه على ما أخذته اتخافه

(نصارى العرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأصله رسول الله صلى الله عليه وسلم
أ كدر النصارى وكان نصرانياً عابراً على الجزية وصالح نصارى بخران على الجزية وفيهم عرب وهم وصالح
نجد البين على الجزية وفيهم عرب وهم واختلفت الأخبار عن عمر في نصارى العرب من تونج وبهراء وبي
تغلب فروي عنه أنه صالحهم على أن تصاعف عليهم الصدقة ولا يكرهوا على غير دينهم ولا يصبغوا ولا يذهب
في النصرانية وعلينا أنه كان يأخذ جزيتهم فيما ثم روي أنه قال بعد ما نصارى العرب أهل كتاب «أخبرنا
أبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الفلجعي وأبسه عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال
ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحمل لنا ذنبهم وما أتاونا بكهم حتى يسلموا وأضرب أعناقهم» (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى فأرى للأمام أن يأخذ منهم الجزية لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من
النصارى من العرب كما وصفت وأما ذنبهم فلا أحب أكاها خبرا عن عمر وعن علي بن أبي طالب وقد أخذ
الجزية من الجحوس ولانا كل ذنبهم فلو كان من حل لنا أخذ الجزية منه حل لنا كل ذنبه أكلنا ذنبه
الجحوس ولا نسكرنا كان في أهل الكتاب حكام وكان أحد منهم يحمل ذنبه ونساءه والصف الثاني من
الجحوس لا تحمل لنا ذنبه ولا نسائه والجزية تحمل منهم ما عان يكون هكذا في نصارى العرب فصل
الجزية منهم ولا تحمل ذنبهم والذي يروى من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما في إحلال ذنبهم إنما
هو من حديث عكرمة أخبر به ابن الدراوردي وابن أبي يحيى عن ثور الدبلي عن عكرمة عن ابن عباس أنه
سئل عن ذنب نصارى العرب فقال قولاً حكاهوا أحلاه وتلاوه من يؤلفهم حكم قاله منهم ولكن صاحبنا
سكت عن اسم عكرمة وثور بن يقطين بن عباس والله أعلم

تكن الشفعة ولما جاز
أن يعلم بالولد (١) فيكون
له نفسه حتى يقر به جاز
بعد أن يكون الولد شيئاً
وهو مختلف معه
اختلاف الولد ولوقال
قائل يكون له نفسه ثلاثاً

(الشفعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن أبي إسحق الشيباني عن رجل أن عمر رضي الله تعالى
عنه صالح نصارى بني تغلب على أن لا يصبغوا أبناءهم ولا يكرهوا على غير دينهم وأن تصاعف عليهم الصدقة
(قال الشافعي) وهكذا حفظ أهل المغازي وساقوه أحسن من هذا السياق فقالوا راهم على الجزية فقالوا
نحن عرب يولنا تؤدى ما تؤدى إليهم ولكن خذنا ما يأخذ بعضهم من بعض دعون الصدقة فقال عمر رضي الله
تعالى عنه لا هذا فرض على المسلمين فقالوا فز ما شئت هذا الاسم لا باسم الجزية فتفصل فراضى هو وهم
على أن ضعف عليهم الصدقة (قال الشافعي) ولا أعلمه فرض على أحد من نصارى العرب ولا يهودها الذين
صالح والذين صالح بأحبة الشام والجزيرة إلا هذا الفرض فأرى إذا عقد لهم هذا أن يؤخذ منهم عليه وأرى
لأمام في كل دهر أن امتنعوا أن يتصاعف عليهم عما قبل منهم فإن قبلوا أخذه وإن امتنعوا جاهدتهم عليه وقد
وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية على أهل البين ديناراً على كل عالم والحالم المتمدن وكذلك يؤخذ منهم
وفهم عرب وصالح نصارى بخران على كسوة تؤخذ منهم وكذلك تؤخذ منهم وفي هذا دلالة أن أحدهما
أن تؤخذ الجزية على ما صلحو عليه والآخر أنه ليس لما صلحو عليه وقت الامتار ما صلحو عليه كأنما كان
وإذا ضعف عليهم الصدقة وانظر إلى ما شئهم وأطعمتهم وذهبهم وورقهم وما أصابوا من معادن بلادهم
وركلها وكل ما أخذت فيهم من مسلم خذ منهم خمسين وعشراً أخذت منهم عشرين ونصف عشر فخذ منهم
عشرًا وربع عشر فخذ منهم نصف عشر وعدا من الماشية فخذ منهم ضعف ذلك العدد ثم هكذا فاتهم

(١) أي ويحدد عليه كما
يؤخذ من عبارة الام
في كتاب الدعان اه

لا تختلف ولا تؤخذ منهم أموالهم حتى يكون لاحدهم من الصنف من المال ما لو كان للسلم وجب فيه الزكاة فإذا كان ذلك ضعف عليهم الزكاة وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع الحجر بمن القساء والصغار لانه اذا قل اخسن كل حال ديناراً فسد على أنه وضع عن دون الخالم ودل على أنه لا يؤخذ من النساء (١) ولا يؤخذ من نصارى بنى تغلب وغيرهم من معهم من العرب لانه لا يؤخذ ذلك منهم على الصدقة وانما يؤخذ منهم على الجزية وان نهي عنهم من اسمها لانهم من اسمها ولا يكرهون على دين غير دينهم لان النبي صلى الله عليه وسلم اخذنا الجزية من اكدردومة وهو عربي واخذها من عرب اليمن ونجران واخذها من خلفاء بعدهم وأخذها منهم على أن لا يأكلوا ذبائحهم لأنهم ليسوا من أهل الكتاب أخبرنا الثقة مكيان أبو عبد الوهاب أو همام عن أبي عن محمد بن سيرين عن عبيدة السيلاني قال قال علي رضي الله تعالى عنه لانا كلوا ذبايح نصارى بنى تغلب فانهم لم يتسكروا من نصرايتهم أو من دينهم الا بشرط انحر « شاة الشافعي » قال الشافعي وانما كان تجبرهم على الاسلام ونصرتنا عنهم لان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من نصارى العرب وان عثمان وعمر وعلياً قد أقرهم وان كان عمر قد قال هكذا وكذلك لا يحل لنا نكاح نساءهم لان الله تبارك وتعالى انما أحل لنا من أهل الكتاب الذين عليهم نزل وجب ما اخسن ذى عربى وغيره فسلكته مسلك النبی قال وما تجبره نصارى العرب وأهل ذمتهم فان كانوا يهودا فسوا انضاعف عليهم فيه الصدقة وما تجبره نصارى بنى اسرائيل الذين هم أهل الكتاب فقدروا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فهم أنه اخذ منهم في بعض تجاراتهم العشر وفي بعضها نصف العشر وهذا عندنا من عمر أنه صالحهم عليه كما صالحهم على الجزية السهلة ولست أعرف الذين صالحهم على ذلك من الذين لم يصلحهم فعلى امام المسلمين ان يفرق الكتب التي افاق ويحكي لهم ما صنع عمر فانه لا يدري من صنع به ذلك منهم دون غيره فان رضوا به اخذ منهم وان لم يرضوا به جدد بينهم صلحاً به كما يجدد بين ابتدأ صلحهم عن دخل في الجزية اليوم وان صالحوا على أن يؤدوا في كل سنة مرة من غير بلدانهم فكذلك وان صالحوا انما اخذ منهم كلما اختلفوا وان اختلفوا في السنة مرة اراف ذلك وكذلك ينبغي لامام المسلمين ان يجدد بينه وبينهم في الضيافة صلحاً لانه روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه جعل عليهم ضيافة ثلاثة ايام وروى عنه انه جعل ضيافة يوم وليلة فاذا جدد عليهم الصلح في الضيافة جدد بهم من أن يضيف الرجل المورس كذا والوسط كذا ولا يضيف الفقير ولا الصبي ولا المرأة وان كانا غنيين لانه لا يؤخذ منهم الجزية والضيافة نصف منها وسى أن يطعمهم خبز كذا ابادم كذا او يعلفوا دوابهم من التبن كذا ومن الشعر كذا حتى يعرف الرجل عدد ما عليه اذا نزل به ليس أن ينزله العساكر فيكلف ضيافتهم ولا يحتملها وهي محبته وكذلك ينبغي أن ينزلهم من منازلهم الكائس وأفضل منازلهم أو هماما (قال الشافعي) حينئذ رزق النصراني من نصارى العرب ضعف على الصدقة كما وصفت وحينئذ رزق النصراني الاسرائيلي لم يكن عليه في رزعه شيء وانما انخرج كراة الارض كالو تكاري أرضاً من رجل فزرعها أدى الكراء والعشر والنصراني من نصارى العرب اذا زرع انخرج ضعف على العشر واخذت منه انخرج واذا قدم المسلمان من أرض الحرب فكان على النصرانية أو الجوسية أو اليهودية فتكبح وزرع فلا نخرج عليه وقاله ان أردت المقام فصالحنا على أن تؤدى الجزية فوجز شتمه على ما صالح عليه وان أبي الصلح اخرج وان غفل عنه سنة أو سنتين فلا نخرج عليه ولا يجب عليه ان يخرج الام له ونعمه الزرع الابان يؤدى عنه ما صالح عليه وان غفل حتى يصرمه لم يؤخذ منه شيء وان كان المسلمان وثيلاً بتركه حتى يقيم في دار الاسلام سنة ولم تؤخذ منه جزية وان غفل عنه حتى زرع سنة أو أكثر دفع اليه وأخرج وان كانت المرأة مسنة ممتزجة في بلاد الاسلام ثم أرادت الرجوع

(١) قوله ولا يؤخذ من نصارى بنى تغلب لأن النبي الخ كذا في الشيخ وهي عبارة سقيمة فقصروا

وان كل حاضر كان
مذهباً وقدمت الله من
قضى بعدا به ثلاثاً وان
النبي صلى الله عليه وسلم
أذن لها بحر بعد فضاء
نسكه في مقام ثلاث بمكة
وقال في التقدير ان لم
يشهد من حضره بذلك في
يوم أو يومين لم يكن له
نفيه (قال المرئي) لو جاز

الى بلاد الحرب فذلك الذي وجها ان شاء ان يدعها تركها وان شاء ان يحبسها حبسنا هاله بسلطان الزوج وعلى
حسب امرائه لا يغير فرقك ومتى طلقها وأومات عنها فلها ان ترجع فان كان لها منه ولد فليس لها ان تخرج
اولاده الى دار الحرب لان ختمتهم ختماً بهم ولها ان تخرج بنفسها وانما ابق العبد الى بلاد العدو ثم طهر عليهم
أو أغار العدو على بلاد الاسلام فسوا عبيداً وظهر عليهم المجون فاقسموا العبيداً ولم يقتسموا فسادهم
حق بهم بلا قبعة ولا يكون العدو يملكون على مسلم اذا علم ذلك المسلم على المسلم بالقبعة فالشركة التي هو
خول المسلم اذا قدر عليه او في ان لا علم على مسلم ولا يبعدو المشركون فيما غلبوا عليه ان يكونوا ملكين لهم
كلهم لا موالهم ولذا كان هذا هكذا ملكوا الحر وأموالهم والمكاتب وما سوى ذلك من الرقيق والاموال ثم
لم يكن لسدوا ونحن هو لان يأخذ قبل القسمة بلا قبعة ولا بعد القسمة بقسمة فلا يكون له ان يأخذ
سائر أموال العدو أو لا يكون ملكاً للعدو ملكاً فكون كل امرئ على امسلكه ومن قال لا علم العدو
الحر والاموال المكاتب والاموال للعدو وهو على ما سواه فهو يتصم ثم زعم انهم يملكون ملكاً محالاً
فقول يملكون وان طهر عليهم المسلمون قادر كسبهم قبل القسم فوله بلائي وان كان بعد القسم فهو له
ان شاء بالقسمة فهو لا يملكه ولا يملكه فان قال قائل فهل فيما ذكره تجبيل قاله قيل لا الا ترى روى
لا يثبت مثله عند أهل الحديث عن عررضي الله تعالى عنه فان قال قائل لا يثبت مثله بانهم لا يملكون محال فلما
العقول فيه ما وصفتنا واما الحق على من خالصا وانا فيه حجة بما لا ينبي خلافه من سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم التائب وهو روى عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه اخبرنا سفيان وعبد الوهاب عن ايوب عن
أي قلابه عن أي المهبلي عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه ان قوماً أغاروا فاقصروا امرأته من الاصهار
ونافقني صلى الله عليه وسلم فكاتب المرأه اذ لم تقدر ثم اقبلت المرأه فركبت السامه فانت المدينه فعرفت
ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني نذرت ان نجاني الله عليها لا تنحرني فاعطوها ان تنحرها حتى كروا ذلك
لاني صلى الله عليه وسلم فقال ينسأجرني ان نجاني الله عنها ثم تنحرني لا تنحرني في حبي ولا في حبي ولا في حبي
آدم هو الامعاء واحدها في الحديث واخذتني صلى الله عليه وسلم باسمه (قال الشافعي) فقد أخذ الي
صلى الله عليه وسلم ناقته بعدما أحرزها المشركون و أحرزها الانصارية على المشرك ولو كانت الانصارية
أحرزت عليهم شأ ليس لملك كان لها في قولنا أربعة اجسام ونحوه لأهل الجنس روى قول غيرنا كان لها
ما أحرزت لان الجنس فيه وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم انها لا علم له وأخذته لامة أخبرنا الثقة
عن حمزة بن بكير عن أبيه لا أحفظ عن رومان أو ابا بكر الصديق رضي الله عنه قال فبا أحرز العدو من
أموال السباين ما غلبوا عليه أو ابق اليهم ثم أحرز المسلمون ما لكونه احق به قبل القسم وبهذه فان انقسم
فصلحها أخذته من يدي من صار في سهمه وعوض الذي صار في سهمه فبهم من جس الجنس وهكذا ان
انقسم ثم قامت البنية على حرة

في يومين جازف ثلاثة
وأربعة في معنى ثلاثة
وقد قال لمن جعل له
نفسه في تسع وثلاثين
وأباه في أربعين
ما الفرق بين الصبيين
فقوله (١) في أول الثانية
أشبه عندي بهما
وبالله التوفيق (قال)
وأي مدة قلت له نفسه

(١) لعله في أول الباب تأمل

﴿فِي الْأَمَانِ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون دعي من سواهم تكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدأهم قال فإذا آمن مسلم بالغ حر أو عبد بقاتل أو أبا بقاتل أو امرأة أبا لأمان حاز وإذا آمن من دون البالغين والعنوة قاتلوا أو لم يقاتلوا لم يجز أمانهم وكذلك إن آمن دعي فقاتل أو لم يقاتل لم يجز أمانه وإن آمن واحد من هؤلاء فخرجوا التنا أمان فقبلوا دمه المأمنهم ولا نعرض لهم في مال ولا نفس من قبل أنهم ليسوا بفرون من صف عسكرنا من شجور أمانه راجحود وببنا لهم ثقة اللهم وإذا أشار الله إليهم بشيء ربه أمانا فاعل أمتهم بالإشارة هو أمان وإن قال لم يؤمنهم بها القول قوله وإن مات قبل أن يقول

شأنفسوا بأمنين إلا أن يجد لهم الولي أماً ما وعلى الولي إذا مات قبل أن يبين أوقال وهو حي لم يؤمنهم أن يردعهم إلى ما أمتهم ويبدلهم قال الله تعالى فاتوا الذين لا يؤمنون بقلته ولا باليوم الآخر ولا يحترمون حرم الله ورسوله وقال الله عز وجل في غير أهل الكتاب وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله حفظ الله دماء من لم يدين دين أهل الكتاب من المشركين بالإيمان لا غيره وحقق دماء من دان دين أهل الكتاب بالإيمان أو إعطاء الجزية عن يدهم صاغرون والصغار أن يجري عليهم الحكم لا أعرف منهم خارجاً من هذا من الرجال وقتل يوم حنين ديدن الصصة ابن مائة وخمسين سنة في شجار لا يستطيع الخيل فذكر ذلك لبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر قتله ولا أعرف في الرهبان خلاف أن يسلموا أو يؤذوا الجزية أو يقتلوا ورهبان الدارات والصوامع والمساكن سواء لا أعرف بنيت عن أبي بكر رضي الله عنه خلاف هذا ولو كان بنيت لكان يشبه أن يكون أمرهم بالخذ على قتال من مقاتلتهم وأن لا يتشاوروا بالمقام على صوامع هؤلاء كما يثورون أن لا يقيموا على الحصون وأن يسيروا إليها تشغلهم (١) وأن يسيروا لأن ذلك أسكى للعدو وليس أن قتال أهل الحصون يحرم عليهم وذلك أن ما حالهم أن يتركوا (٢) ولا يقتلوا كل التشاغل يقتل من مقاتلتهم أو يهجمهم وكما يرى عنه أنه نهي عن قطع الشجر الممر ولعله لا يرى بأساً بقطع الشجر الممر لأنه قد حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع الشجر الممر على بني النضير وأهل خيبر والطائف وحضره بتركه وعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وعد بفتح الشام فأمرهم بتركه فطعمه لتبقى لهم منفعة إذا كان واسعاً لهم تركه قطعه وتسي نساء الدارات وصبياتهم وتؤخذ أموالهم (قال الشافعي) ويقتل الفلاحون والجرار والشيوخ الكبار حتى يسلموا أو يؤذوا الجزية

(المسلم وألجري يدفع إليهما الجزية في مال أو دية)

(قال الشافعي) رضي الله عنه وأموال أهل الحرب ما لأن قال يغصبون عليه ويتول عليهم فسوا من غصبه عليهم من مسلم أو حر من منهم أو من غيرهم وإذا السلوا معاً أو بعضهم قبل بعض لم يكن على الغاصب لهم أن يرد عليهم من ذلك شيئاً لأن أموالهم كانت صاحبة غير ممنوعة بسلامتهم ولا خدمتهم ولا أموالهم من خاص ولعام وماله أمان وما كان من المال له أمان فليس للذي آمن صاحبه عليه أن يأخذ منه بحال وعليه أن يرد ما لو أن رجلاً من أهل الحرب أودع مسلماً أو حر سابقاً في الحرب أو في بلاد الإسلام ودية وأبضع منه بضاعتاً فخرج المسلم من بلاد الحرب إلى بلاد الإسلام والحربي فأسلم كان عليه ما معاً أن يؤذى إلى أن يرضى ماله كما يكون علينا أو ما معاً ماله أن لا تعرض لماله والدية إذا أودعنا أو أبضع معنا فذلك أمان بمنعنا ومثل أمانه على ماله أو أكثر وهكذا الذين

(في الامة بسبب العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الامة للسر بسبب العدو فطوها رجل منهم قتلته أولاداً وولداً ولادها أولاداً فقتلتهم ثم ظهر عليهم المسلمون فانه يأخذهم سبيهاً وأولادها الدرس ولدتهم من الرجال والنساء ونظر إلى أولاداً ولادها فقتلهم بنيناها ولا يأخذ بنيناها من قبل أن الرق اعياها يكون بالأدب لا بالاب كايكسح الحر الأمة فيكون ولدهم قتيلاً أو كايكسح العبد الجزية فيكون ولدهم أحراراً (في العالج بدل على القلعة على أنه جاره سماها) (قال الشافعي) رضي الله عنه في عليج دل قوم من المسلمين على قلعة على أن يعطوه مائة سماها على أنها إلى القاعة صالح صاحب القلعة على أن يشتمهم ويخلفوا منه وبين أهله ففعل فأذا أهله تلك الجزية فأرى أن يقال الدليل أن رضيت العوض عوضاً فمهاوان لم تررض العوض فقد أعطيتا ما صالحناك عليه غيرك فإن رضي العوض أعطيه وتم الصلح وإن لم يرض العوض قبل صاحب القلعة قد صالحناك على شيء صالحناك عليه بمائة من ثياب فان سلبت

(١) كذا في النسخ ولعله عن أن يسيروا تأمل (٢) لعله ولوقاتوا كان الخ تأمل كسبه معصية

فيها لا تشد على نفسه
وهو مشغول بما يخاف
قوته أو عرض لم يقطع
نفسه وإن كان غائباً
فيلقه فأقام لم يكن له
نفسه إلا بأن يشهد على
نفسه ثم يقدم فإن قال لم
أصدق بالقول قوته ولو
كان حاضراً فقال لم أعلم
فالقول قوته ولو رآها

اليوم عوزناك منه وإن لم تسلمه إليه نبذنا إليك وفاتناك وإن كانت الحارة قد أسلمت قبل أن يظفر بها فلا
مبيل لها يعطى قيمتها وإن عانت عوز منها بالقمة ولا ين في الموت كما سن إذا أسلمت

(في الأسير يكره على الكفر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الأسير يكره على الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان لا يدين منه امرأته وإن تكلم بالشرك ولا يحرم ميراثه من المسلمين ولا يحرمون ميراثهم منه إذا قال أنه إنما قال ذلك مكرهاً وعلمهم بذلك أن يقول قبل قوله أو مع قوله أو بعد قوله إلى أن غاب ذلك مكرهاً وكذلك ما ذكره أو عليه من غير ضرر أحسن من كل لحم الحزير أو دخول كنيسة ففعل وسعد ذلك وأكرهه أن يشرب الخمر لأنها تنفعهم الصلاة ومعرفة الله إذا سكر ولا يدين أن ذلك يحرم عليه وإذا وضع عنه الشرك بالكرم موضع عنه ما دونه بالأيضاً أحسن ولو أنه كرهوه على أن يقتل أو يسلم لم يكن له أن يقتله (قال الإمام الشافعي) رضي الله عنه في رجل أسرق قصصه وله امرأة فزعم من المسلمين فأشرف عليهم وهو في الحصن فقال إنما تصرت لبسائي وأنا أصلي إذا خلوت فهذا مكره ولا يدين منه امرأته

(النصراني يسلّم في وسط السنة) (قال الشافعي) وجه الله تعالى إذا أسلم الذي يجبل بحلول وقت الحزبة سقط عنه وإن أسلم بعد حلوله أفضى عليه (قال الشافعي) يرضى الله عنه كل من خالف الإسلام من أهل الصوامع وغيرهم من دأب دين أهل الكتاب غلابه من السيئ، وألجزية (قال الشافعي) رحمه الله كل شيء يسع وفيه فضة مثل السيف والمنطقة والقدح والخاتم والسرّج فلا يساع حتى يتخلع العصة فتباع الفضة بالعصة ويساع السيف على حدّ ويساع ما كان عليه من فضة الذهب ولا يساع بالعصّة

(وَالزَّكَاتُ مِنَ الْحِلْيَةِ مِنَ السِّفِّ وَغَيْرِهِ) (قال الشافعي) رضى الله عنه انما يكون الزكاجل من فضة والحلية للسيف لازكاجل في واحد منهما في قوله من رأى ان لازكاجل الحلي وان كانت الحلية للحجف أو كان انما لرجل من ذهب لم ينقطع عنه الزكاة ولو لا أنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم يقسم بحجرات فضة وأه كان في سيفه حلية فضة ما جاز أن يترك الزكاة فيه من رأى ان لازكاجل الحلي لان الحلي لنفسه لا لالرجال

﴿العبد يأتى إلى أرض الحرب﴾ (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا أتى العبد إلى بلاد العدو كافرًا كان أو مسلمًا سواء لأنه على مذهب سيده أو لأنه قبل المقاتمة وبعد ما وإن كان مسلمًا وأرادت أن تكون غير أنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل

﴿فَالسِّي﴾ (قال الشافعي) رضى الله عنه واداسى النساء والرجال والولدان ثم أخرجوا
 إلى دار الإسلام فذبا من بيع الرجال من أهل الحرب وأهل الصلح والمسلمين فدفادى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الأسرى فخرجوا إلى مكة وهم كأوعود وقائود بعد فدايتهم ومن عليهم وقائود بعد إلى عليهم وفدى
 بجسار رجلين فكذلك لأبا سبيع السبي البالغ من أهل الحرب والصلح ومن كان من الولدان مع أحد
 نوبه فلا سابع من أهل الحرب والصلح ولا يصلى عليه مات فدفادى رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي
 في ريفته من أهل الحرب والصلح فبعثهم أن لا تأكلوا من ثيبي. وثلاثا إلى ما معه وولد مشركون أهل أو ثمان
 ثلاثا إلى الشام وأثلث مشركون بينهم الوثني وغير الوثني وفيهم الولدان مع أمهاتهم ولم أعلم منهم أحدا كان
 غليظا من أمه فأننا كانوا يولدوا خيلين أمهات لأن سابع الأمان مسلم سواء كان السبي من أهل الكتاب أو من
 سبي أهل الكتاب لأن في ريفته كانوا أهل كتاب ومن وصف أن النبي صلى الله عليه وسلم من عليهم
 كانوا من أهل الأوثان وقدمت على بعض أهل الكاين فلم يقتل وقتل أعين من في ريفته بعد الأسار وهذا
 دل على قس من لا يقتل من الرجال البالغين إذا أنى الإسلام والحرمة قال ويقتل الأسرى بعد وضع

الحرب أوزارها وقد قتل النبي صلى الله عليه وسلم بعد انقطاع الحرب بينهم وبين من قتل في ذلك الأسر وكذلك يقتل كل مشرك بالغ إذا أبى الإسلام أو الجزية وإذا دعا الإمام الأسير إلى الإسلام حسن وإن لم يدعه وقتله فلا بأس وإذا قتل الرجل الأسير قبل بلوغ الإمام ويعلم في دار الحرب ويعلم خبره وجنبا غير أمر الإمام فقتله أساء ولا غرم عليه من قبل أنه لما كان للإمام أن يرسله ويقتله ويغديه كان حكمه غير حكم الأحوال ليس ليس للإمام إلا إعطاؤه ما من أوقف عليها ولكنه قتل طفلا أو امرأة أو عوقب وعزم أعتابها ولو استهلك ما لا غرم عنه وإذا سقى السبي فأبطأ أو أضفوا ولا يحمل لهم بحال فإن شأوا قتلوا الرجال وإن شأوا نزعواهم وكذلك أن خيفوا وليس لهم قتل النساء والولدان بحال ولا قتل عتيق من الهائم إلا بجهلها كله لا غيره لا فرس ولا غيره فإن اتهم الإمام الذي يسوق السبي أخفقه ولا تقي عليه وإذا جئت الجمل يقيم السبي جنبا لم يكن للإمام أن ينعمها من الجني عليه ولا ينفذها من مال الجيش وعليه أن يسعها بالحنانة فإن كان منها أقل من الحنانة أو مثله لا دفعه إلى الجني عليه وإن كان أكثر فليسته أن يادع على أرض حنانيته وإن زاد له أهل العسكر وإن كان معهم ولو صغير وولدت بعد ما جئت وقبل تسع بعت ومولودها وسهم الثمن علمها ما أسأبها كان للجني عليه كما وصفت وما أسأبها وليها فلا يملعه الجيش لأنه ليس للماني قال والبيع في أرض الحرب ما زفني اشتري شيئا من المتعمن ثم خرج فلقبه العدو فأخذوه منه فلا شيء وكان ينبغي للماني أن يسمع الناس من يحوطهم قال الشافعي رحمه الله تعالى يجرى في الرقاب الواجبة المولود على الإسلام الصغير ولد الزنا والله أعلم

﴿العدو يفلقون الحصون على النساء والأطفال والأسرى هل ترى الحصون بالمصنق﴾

قال الشافعي رضي الله تعالى عنه إذا كان في حصن المشرك نساء وأطفال وأسرى مسلمون فلا بأس بأن ينصب المصنق على الحصن دون البيوت التي فيها الساكن إلا أن ينضم المسلمون قريبان الحصن فلا بأس أن تزي بيوته بجدرانها فإذا كان في الحصن مقاتله محصنون ربيات البيوت والحصون وإذا تروا الصبيان المسلمين وأغبر المسلمين والمسلمون ملتصون فلا بأس أن يعمدوا المقاتلة دون المسلمين والصبيان وإن كانوا غير ملتصين أحببت الكف عنهم حتى يمكنهم أن يقاتلواهم غير مترسين وهكذا أن أبرزهم فقالوا إن ربيتمونا وقتلونا قاتلناهم والنقط والتار مثل المصنق وكذلك الماء والخنان

﴿في قطع الشجر (١) وحرق المنازل﴾ قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا بأس بقطع الشجر

المثمر وتخريب العمار وتخريبهم بلاد العدو وكذلك لأبأس بهريق ما قدر لهم علمه من مال وطعام لا روح فيه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق نخل بني النضير وأهل خيبر وأهل الطائف وقطع فأزل الله عز وجل في بني النضير ما قطعتم من لينة أو تركتموها ممن على أسوئها الآية فأما ما له روح فانه يأتهم بما أسابه فقتله حرم إلا أن يذبح فقول ولا يجزئ قتله لمخائفة العدو لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصقوا أو فاقهوا بفجر قصها الله عنها قبل وما قصها رسول الله قال ذبحها قاتلها ولا يقطع رأسها فيري به ولا يجرى نخل ولا يفرق لامة روح وإذا كان المسلمون أسرى واستأمنين في دار الحرب فقتل بعضهم بعضا وقتل بعضهم بعضا أو زنا أو غير حربة فعلهم في هذا كله الحكم كما يكون علمهم وقبول في بلاد الإسلام أعيا يسقط عنهم لو ربي أحد منهم محرقة إذا ادعى الشبهة ولا تسقط دار الحرب عنهم فرضا كما لا تسقط عنهم صوما ولا أصلا ولا زكاه والحدود فرض عليهم كما هم فرض عليهم قال وإذا أسأب الرجل حدا هو محاصر للعدو أقم عليه الحد ولا تمنع الخوف عليه من الحق للمشركين أن تنقم عليه حدا فمعه رجل فلو فعلنا أو قاتلنا ينضب ما أقفنا الحد عليه أذ لا يمكنه من كل موضع أن يلحق بدار الحرب والعلة أن يلحق

(١) لعله ويحرق المنازل كسب معصية

بارس رسول الله ابن أبي
عتبة قد كان عهد إلى
فيه وقال عبد بن زمعة
أخي وابن وليدة أبي ولد
على فراشه فقال صلى
الله عليه وسلم هو لك
يا عبد بن زمعة الولد
للفراس وللعاهرا طهر
فاعلم أن الاسم تكون
فراسا مع أنه وري

هذا الحرب في حبل عمامة الحاد بالاحكام الله عز وجل ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بمائة جبهة التوبة
 لقد اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الحاد بالمدينة والشركة قريب منها وفيها شركه كثير وما دعون وضرب
 الشارب بعنق والشركه قريب منه واذا اصاب المسلم نفسه بجرح خطأ فلا يكون له عقل على نفسه ولا على
 عاقلته ولا يقضي المرمح اجني على نفسه وقد يرى أن رجلا من المسلمين ضرب رجلا من المشركين في غزاة
 اثنتا عشرة سيف فرجع السيف عليه فأصابه فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعمل له النبي
 صلى الله عليه وسلم في ذلك عقلا واذا نصب القوم للمجنين فرموا بها فرجع الجرح على أحدهم فقتله فدينه
 على عواقل الذين رموا بالمجنين فان كان ممن روى به معهم رفعت حصته من الدية وذلك ان يكونوا عشرة أو
 عاشرهم فحياة العشر على نفسه مرفوعة عن نفسه وعاقلته ولا يقضي هو ولا عاقلته عما جني على نفسه وعلى
 عواقلهم تسعة أعشار دينه وعلى الراعي الكفارة ولا يكون كفارة ولا عقل على من سددهم وأردهم
 وأمرهم حيث يرمون لانه ليس بفاعل شيئا انما تكون الكفارة والدية على الذين كان بفعلهم القتل وتحمل
 العاقلة كل شيء كان من لثما ولو كان درهما وأقل منه اذا جلت الأثر جلت الأقل وقد قضى النبي
 صلى الله عليه وسلم على العاقلة بدينه الجنين واذا دخل المسلم دار الحرب مستأنا واذان ديانا من أهل الحرب
 ثم جاءه الحرب التي اذانه مستأنا فقتل عليه دينه كما قضى به السلم والتي في دار الاسلام لان الحكم جار
 على المسلم حيث كان لا تزال الحق عنه بان يكون عوض من المواقح كالآثر ول عنه الصلاة ان يكون دار
 الشرك فان قال رجل الصلاة فرض فكذلك أداء الدين فرض ولو كان المستأنيان حريين فاستأنا
 ثم تطلبا بذلك الدين فان رضا حكمنا فليس علينا أن نقضي لهما بالدين حتى نعلم أنه من حلال فذا علمنا أنه
 من حلال قضينا له ما به وكذلك لو أسلما فعلمنا أنه حلال قضينا له ما به اذا كان كل واحد منهما مقرا
 لصاحبه بالحق لا غاصبه عليه فان كان غصبه عليه في دار الحرب لم يتبعه شيء لاني أهدر عنهم ما تقاصبوا
 به فان قال قائل ما دل على أنك تقضي له به اذ لم يغصبه قبل له أي أهل الجاهلية في الجاهلية ثم سألوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فانزل الله تبارك وتعالى اتقوا الله واذنوا ما بين من الرمان تسنته مؤمنين
 وقال في سياق الآية وان تبتم فلكم رؤس أموالكم فليس على من غصبهم رؤس أموالهم اذ لم تقبضوا وقد كانوا
 مقرين بها ومؤمنين في الفضل فما أهدر رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم بأموالهم وأمن دم وأموال لأنه
 كان على وجه القصب لا على وجه الاقرار به واذا احسن الضمان ثم زنيتم تحتها كالمناجرتينهما وكذلك
 لو أسلم بعد احصائهما ثم زنيه لمن رجناهما اذا عدنا احصائهما وهما مشركان احصائنا فزجهما فهو
 احصان بعد اسلامهما ولا يكون احصائنا فزجهما وساقط أخرى والحد على المسلم أو جبهته على الذمي واذا اتيا
 جميعا فرضي أحدهما ولم يرش الآخر كمن اعلى الراضي يحكمنا وأمر رجل أصاب وجهه صمحة النكاح
 حرمه ذمة وأمة مسلمة وهو بالغ فهو محصن وكذلك الحرة المسلمة يصيب المسلم وكذلك الحرة النسيئة يصيبها
 الزوج المسلم والذي انما الاحصان الجاهل بالنكاح لا غيره حتى وجدنا جاعا بنكاح صحيح فهو احصان
 للحرمتهما واذا دخل الرجل دار الحرب فوجد في أيديهم أسرى رجالا ونساء من المسلمين فاشتريهم وأخرجهم
 من دار الحرب وأراد أن يرجع عليهم بما أعطى أيديهم لكن ذلك وكان متطوعا بالشراء لم يلبس بياض من الاحرار
 وإن كانوا أمروه بشرائهم يرجع عليهم بما أعطى فيهم من قبل أنه أعطى بأمرهم وكذلك قال بعض الناس
 ثم رجع فنقض قوله فزعم أن رجلا دخل بلاد الحرب وفي أيديهم عبد رجل اشتراه بفقر من الرجل ولا العبد
 كان له الآن بشا سيد العبد أن يعطيه عنه وهذا خلاف قوله الاول اذا زعم أن ما شري غيره أموره تطوع
 لزمه أن يزعم أن هذا العبد ليس له ولا يرجع على سيده شيء من ثمنه وهكذا نقول في العبد كأن نقول
 في الحر لا يختلفان وانما غلط فيمن قبل أنه يزعم أن المشركين ملكون على المسلمين وأنه اشتراه مال من

عن عمر رضي الله عنه
 أنه قال لا تأتيني وليدة
 تعرف ليس بها أنه ألم
 بها إلا ألقت به ولدها
 فأرسلوهن بعد أو
 أمسكوهن وانما أنكر
 عمر جعل جارية له
 فسألها ف أخبرته أنه من
 غيره وأنكر زيدا جعل
 جارية له وهذا ان جلت

مالك واذا دخل هذا الموضع أنه لا يكون عليه رد ما في سبيلاته اشتراه ملائمتين مائة وكنت لو كان
 الذي اشتراه وإذا أسرى المسلم فقتلها بعض أهل الحرب أو وطئها بالانكاح ثم ظهر عليها السلون لم
 تسترقى ولا ولدها لأن أولادها سلبون بأسرها فإن كان لها زوج في دار الإسلام لم يلحق به هذا ولو لم يلق
 بالناكح المشرک وان كان نكاحه فأسد لأنه نكاح شبهة وإذا دخل المسلمان بلاد المسلمين فقتله مسلم
 عدا فلا رد عليه وعليه الكفارة في ماله ودينه فإن كان يهوديا أو نصرانيا فقتله به المسلم وإن كان مجوسيا
 أو وثنيا فهو بالمجوس فمما عاتقه درهم في ماله حالة فإن قتله خطأ فدينه على عاقلة وعليه الكفارة في ماله
 ، أخبرنا الفضل بن عباس عن منصور عن ثابت الجداوي عن سعد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه قضى في اليهودي والنصراني أربعة آلاف أربعة آلاف وفي المجوسي ثمانمائة درهم . أخبرنا ابن
 عيينة عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب تسأله عن دية اليهودي والنصراني قال قضى فيه
 عثمان بن عفان بأربعة آلاف فإن كان مع هذا المسلمان المقتول مال رد إلى ورثته كما رد مال المعاهد إلى
 ورثته إذا كان الممنوع بالاسلام والأمان قال مالك ممنوع بذلك وإذا دخل المسلم والوثني دار الحرب مستأمنًا
 فخرج بحال من ماله لم يشتري لهم به شيئا فأما مع المسلمين فلا تعرض له ويرد على أهلهم من أهل دار الحرب
 لأن أقل ماله إن يكون نحر السيف به أمانة الكافرية (١) وإذا استأمن الصبي من المشركين على أن يكون
 مسلما ويعتق فذلك لأمام من رسول الله صلى الله عليه وسلم في حصار تقيف من نزل اليه من بعد أسلم
 فشرط لهم أنهم أحرار فقتل السبعة عشر عبدا من عبيد تقيف فاعتقهم ثم مأساتهم بعدهم مسلمين
 فأسا وأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يردهم إليهم فقال لهم أحرار لاسبل عليهم ولم يردهم ولذا وجد الرجل
 من أهل الحرب على قارعة الطريق بغير سلاح وقال جبرئيل لرسول الله عليه وسلم لم تعرض له فأرأيت
 به أحلف فذا أحلف ترد . وهكذا كان معصلا وكل منفرد بالس في جماعة يمنع مثلها لأن ما جمعا
 يشبه ما دعيا ومن ادعى شيئا يشبه ما قال لا يعرف بغيره كان القول قوله مع عينة وإذا أقر الرجل من أهل
 الشرك بغير عقد عقده المسلمون فأراد المقام معهم فهذه الحار لا تلحق الاثمن أو يعضي جزية فإن كان
 من أهل الكلب قيل له ان أردت المقام فأد الجزية وان لم ترده أرجع إلى ما مثلت فان استنظر فأحب إلى
 أن لا يظفر الأربعة أشهر من قبل أن الله عز وجل جعل للمشركين أن يسبقوا في الأرض أربعة أشهر
 وأكثر ما يحصل له أن لا يبلغ به الحول لأن الجزية في الحول فلا يقيم في دار الاسلام مقام من يؤدى الجزية
 ولا يؤيدها وإن كان من أهل الاوثان فلا تؤخذ منه الجزية بحال عر سا كان أو أعجميا ولا نظرا لا كاتلار
 هذا وذلك دون الحول وإذا دخل قوم من المشركين تبصرة طاهرين فلا سبل عليهم لأن حال هؤلاء حال
 من لم ير بوثن من التجار وإذا دخل الحري دار الاسلام مشركا ثم أسلم قبل يؤخذ فلا سبل عليه ولا على ماله
 ولو كان جاعف من أهل الحرب ففعلوا هذا كان هذا هكذا ولو قاتلوا ثم أسروا فأسلوا بعد أسارهم فيه
 وأوهم ولا سبل على دعاتهم بالاسلام فلما كان هذا بلاد الحرب أسلم رجل في أي حال ما أسلم فيها قيل
 أن يؤسر أحرزه اسلامه ولم يكن عليه رق وهكذا ان صلى والصلامن الاعيان أمسلت عنه فان زعم
 أنه مؤمن فقد أحرز ماله ونفسه وان زعم أنه على صلاته وأنه على غير الاعيان كان قيدا له الامام قتله وحكمه
 حكم أسرى المشركين

(١) الحري إذا جأ إلى الحرم (٢) قال الشافعي رضي الله عنه ولو أن قوما من أهل دار الحرب
 لجأوا إلى الحرم فكانوا اتبعين فيه أخذوا كما يؤخذون في غير الحرم فقتلهم منهم القتل وغيره كما تقتلهم فبين

(١) لم يستلهم هاتى المال مع الذي وقد كرفيا تقدم أن فيه قولين فقتله كسبه صحيحه

وكان على إحاطة من
 أنها لم تحمل منه فواسع
 له فيما بينه وبين الله
 تعالى في أمره أنه الحرة أو
 الامة أن يتي ولدها قال
 ولو قال كنت أعزل عنها
 ألحقت الولد به إلا أن
 يدعى استبراء بعد الوطء
 فيكون دليلا له وقال
 بعض الناس لو ولدت

كان في غير الحرم فان قال قائل وكيف زعمت أن الحرم لا يطعمهم وكيف لا يرسل الله رسوله صلى الله عليه وسلم في مكة حتى حرم بحرمته الله لم يحلل لاحد قبل ولا يحل لاحد بعده ولم يحلل في الاسلحة من نهار وهي سائر ما فيها هذه محرمه قيل انما معنى ذلك والله أعلم أنها لم تحلل أن ينصب عليها الحرب حتى تكثر كبريها فلن قال ما دل على ما وصفت قيل أمر النبي صلى الله عليه وسلم عندما قتل عاصم بن ثابت وخبیب (١) وان حسان يقتل ابني سفيان في داره بمكة فله ان قدر عليه وهذا في الوقت الذي كانت فيه محرمه فدل على أنها لم تحل احد من حتى وجب عليها وأنها انما منع أن ينصب عليها الحرب كما ينصب على غيرها والله أعلم

(الحرب يدخل دار الاسلام بأمان ويشترى عبد مسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل الحرب دار الاسلام بأمان واشترى عبد مسلم فلا يجوز فيه الا واحد من قولين أن يكون الشراء مفسوخا وان لم يكن على مالك صاحبه الاول أو يكون الشراء جائزا وعليه أن يبعه فان لم يظهر عليه حتى يهرب به الى دار الحرب لم أسلم عليه فهو له ان يبعه أو وهبه يبعه وهبته حائزة ولا يكون حرا باذنه اياه دار الحرب ولا يعتق بالاسلام الا في موضع وهو ان يخرج من بلاد الحرب مسلما كما اعتق النبي صلى الله عليه وسلم من خرج من حصن ثقيف مسلما فان قال قائل أفرايت ان ذهبا الى أن النبي صلى الله عليه وسلم انما اعتقه بالاسلام دون الخرو وجب من بلاد الحرب قيل له قد جاء النبي صلى الله عليه وسلم عبد مسلم تاجا يسده عليه زائرا الى النبي صلى الله عليه وسلم منه بعدين ولو كان ذلك بعتة لم يشتر منه سرا ولم يعتقه هو بعد ولكنه أسلم غير خارج من بلاد منسوب علم احرب

(عبد الحرب يسلم في بلاد الحرب) (قال الشافعي) رضي الله عنه ولو أسلم عبد الحرب في دار الحرب ولم يخرج منها حتى ظهر للمسلمون عليها كان رقيقا شقوا الدم بالاسلام

(الاسلام يسلم) (قال الشافعي) رضي الله عنه واذا أسلم الذلالم العاقل قبل أن يعتسلم أو يبلغ خمس عشرة سنة وهو الذي وصف الاسلام كان أحرأب أن يبعه وان يباع عليه وان لا يباع عليه حتى يصف الاسلام بعد الحرب أو بعدا شكل خمس عشرة سنة فيكون في السن التي لو أسلم ثم ار بعد ما قتل وانما قلت أحرأب أن يباع عليه قبا على أن من أسلم من عبيده (٢) أجبر على بعه وهو لم يصف الاسلام وانما جعله مسلما يحكم غيره مكانه او وصف الاسلام وهو بعه في مثل ذلك المعنى أرا تدرى من ان كان قد ضاع له فيقتل الاول أن يكون مسلما كان حبيبا وهذا انما يفسد في شبهة

(في المرتد) (قال الشافعي) رحمه الله عليه واذا ارتد الرجل عن الاسلام ولم يلق بار الحرب أو هرب فلم يدركه أو أخرس أو غت أو فتنأ ماله فلم يقض فيه بشئ وان لم يسلم قبل اقتضاه عند أمرائه بانتهى من وفاقا أمهات وأولاده ومذريه وجوع ماله وبعثان رقيقه مالا رد عليه وما كان بعه نظرا له ولم يمل من دينه المرحله شئ فان رجع الى الاسلام دفعنا ليه ماله كما كان بيده قبل ما منع فان مات أو قتل قبل الاسلام فماله في مئتمن فثكون أربعة أحسابه للمسلمين ونحوه لاهل الجس فلن عظم بعض ورثته أنه قد أسلم قبل أن يموت كلف البينة وان جاء بها أعطى ماله ورثته من السابقين وان لم يأت بها وورثته من الردة فماله فيء وان قدم لم يقتل فشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وقتله بعض الوالد الذين لا يرون أن يستأب بعض المرتدين غير أنه لو رثته السابقين وعلى قاتله الكفارة والدية ولو لا الله لمكان ما ليسه القود

حاربه بطوره قبلين هو
ولم الا ان يقر به فان
أقر بواحد ثم جاءت
بعده بآخر فله نفيه لان
اقتضاه بالاول ليس
بقرار بالثاني وله عنده
أن يقر بواحد وينفي
ثانها ويثبث ونسفي
رابعا ثم قالوا لو أقر
بواحد ثم جاءت بعده

(١) في نسخة وحسان ومع ذلك لم يترك السير فيمن كان مع عاصم من اسمه حسان ولا ابن حسان خرو
(٢) أي وله ولد صغارا أجبر على بعه أي بعه الولد وهو لم يصف الخ تأمل

وقد اختلف في هذا بعض الناس وقد كتبنا في كتاب المرتد وانما عرفت الجماعة لقوم من مائة الف مريد
وكبار وهم بالسلاح فان قتلوا واخذوا المال قتلوا وصلبوا وان قتلوا ولم يأخذوا ما لقتلوا ولم يصلبوا واذا
أخذوا المال ولم يقتلوا قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ولم يقتلوا ولم يأخذوا المال نقوا من الارض
ونقمهم ان يظلموا فاستقوا من بلد الى بلد فانما ظفروهم أقيمت عليهم أي هتأخذوا كان حدهم ولا يقتضون
حتى يبلغ قدر ما أخذ كل واحد منهم ربع دينار فان تابوا من قبل ان يقتلوا عليهم سقط عنهم ما لثمن هذه
الحدود ويزول عنهم ما للناس من مال أو حرج أو نفس حتى يكونوا يأخذونه أو يدعونه فان كانتهم جاعقود
لهم حيث لا يسمعون الصوت أو يسمعون عزرا أو يسمعون عزرا أو يصنع بهم شيء من هذه الحدود ولا يحد من حضر المعركة
الامن ففعل هذا لان الحد انما هو بالفعل لا بالحضور ولا بالتقوية وسواء كان هذا الفعل في قرية أو صحراء
ولو أعطاهم السلطان أما ناعلي ما أصابوا (١) كان ما أعطاهم عليه الامان من حقوق الناس باطلا وزبه ان
بأخذهم حقوقهم الان يدعوها ولو فعلوا غير مرتدين عن الاسلام ثم ارتدوا عن الاسلام بعد فعلهم ثم تابوا
أقيمت عليهم تلك الحدود ولا تتم فعلوها وهم من تانهم تلك الحدود ولو كانوا ارتدوا عن الاسلام قبل فعل هذا
ثم فعلوا مرتدين ثم تابوا لم تقم عليهم شيأ من هذا لانهم فعلوا وهم مشركون ممنعون فدارت طلحة فقتل ثابت
ابن ارقم وعكاشة بن محصن بيده ثم أسلم فلم يقبضه ولم يعقل لانه فصل ثالث في حال الشرك والتابعة عليه في
الحكم الان يوجد مال رجل يعصم في يديه فيؤخذ منه ولو كانوا ارتدوا ثم فعلوا هاتم تابوا ثم فعلوا من قبله
أقيمت عليهم الحدود وفي الفعل الذي فعلوا وهم مسلمون ولم تقم عليهم في الفعل الذي فعلوا وهم مشركون (قال)
والشافعي قول آخر في موضع آخر اذا ارتد عن الاسلام ثم قتل مسلما متعمدا وغيره تمتنع قتل به وان رجع الى
الاسلام لان المعصية بالردان لم تزد ثم لم تزد خيرا فليقبل القود « قال الربيع » قياس قول الشافعي انه اذا
سرق العبد من المغنم فليقتل سرقته تمام سهم حر وأ كثره كان ربع دينار أو كثره قطع لانه يزعم انه
لا يبلغ بالرضخ العبد سهم رجل فاذا بلغ سهم رجل والذي بلغه بعد سهم رجل ربع دينار أو كثر من السهم ربع
قطع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ارتد العبد عن الاسلام وخطى دار الحرب ثم آمنه الامام على أن لا يرد
الى سيده فأماته باطل وعليه أن يدفعه الى سيده فلو حال بينه وبين سيده بعد وصوله اليه فأتى في يده ضمن
لسيده فبمته وكان كالغاصب وان لم يمت كان لسيده عليه أجرته في المدة التي حبسه عنه فيها وان ضرب
الرجل بالسيف ضربه يكون في مسلها قصاص اقتص منه وان لم يكن فيها قصاص فعليه الارش ولا تقطع
بأحد السارق وقد ضرب صفوان بن العطل حسان بن ثابت بالسيف ضربه بأشد يداعلي عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلم يقطع صفوان وعفاحسان بعد أن برأ فلم يعاد ب رسول الله صلى الله عليه وسلم صفوان
وهذا يدل على أن لا عقوبة على من كان عليه قصص فمنه في عنه في دم ولا جرح والى الوالى قتل من قتل على
الحارب لا يقتل به والى المقتول وقد قال بعض أصحابنا ذلك قال ومثله الرجل يقتل الرجل من غير نائرة
واحتج لهم بعض من يحب مذهبهم بأمر (٢) المحلدين زياد ولو كان حديثه مما ثبتت قلناه فان ثبت فهو كما
قالوا ولا أعرفه الى بوى هذا انبأ وان لم يثبت فمقتول قتله غير المحارب والقتل فيه الى الوالى المقتول من قبل
أن الله جل وعلا يقول ومن قتل ظلوما فقد جعلنا لولييه سلطانا وقال عز وجل من عني له من أخيه شيء
فاتباع للمعروف فيمن في حكم الله عز وجل أنه جعل العفو والقتل الى الوالى المهدون السلطان الا في المحارب
فانه وحكم في المحاربين أن يقتلوا أو يصلبوا فجعل ذلك حكما مطاعا بكفر فيه وليا الدم واذا كان ممن
قطع الطريق من أخذ المال ولم يقتل وكان أقطع اليد البني والرجل اليسرى قطعت يده اليسرى ورجله البني

(١) الأوضح وهو المراد كان ما أعطاهم من الامان على حقوق الناس باطلا تأمل

بولد في نفسه حتى مات
فهوا بنه ولم يدعه قط ثم
قالوا أن فاضيا زوج
أمرأة حبلا في مجلس
القضاة ففارقها ساعة
ملك عقده تكاحها
ثلاثا ثم حاض بولد لسته
أشهر رزم الزوج قالوا
هذا فراش قبل وهمل
كان فراشا قطيعا فيه

والحكم الأول في هذا المني ورجله اليسرى ما بقي منهما حتى لا يتصل إلى غيره فإلزامه بقوله ثم ما بقي
 فيه حكم يحول الحكم إلى الطرفين الآخرين فكان قهبا ولا تقطع قطاع الطريق إلا فيما تقطع فيه السراق
 وذلك ربيع دينار يأخذ كل واحد منهم فصاعدا وقتنه وقطع الطريق بالعصا والرمي بالجار مثله بالسلاح
 من الحديد وإذا عرض النصوص لقوم فلا حد إلا في فعل وإن اختلفت أفعالهم فحدودهم بقدر أفعالهم من
 قتل منهم وأخذ المال قتل وصلب ومن قتل منهم ولم يأخذ ما لا يقتل ولم يصلب ومن أخذ المال قطعت يده
 اليمنى ورجله اليسرى من خلاف ومن كثر جاعتهم ولم يفعل شيئا من هذا فاسمهم ما أصابوا أو لم يقاسمهم
 عزز وحبس وليس لأولياء الذين قتلهم قطاع الطريق عضولاً لأن الله جل وعز حذمهم بالقتل أو القتل والصلب
 أو القطع ولم يذ كر الأولياء كاذ كرههم في القصاص في الآيتين فقال عز وجل ومن قتل مظلوما فقد جعلنا
 لوليه سلطاناً وقال في الخطافدية سلة إلى أهله الآن يستقروا ذ كر القصاص في القتل ثم قال عز وجل فمن
 عني له من أخيه شيء فأتباع بالمعروف وذ كر في الخطا والعهد أهل الدم ولم يذ كرهم في المحاربة فعدل على أن حكم
 قتل المحارب شافى حكم قتل غيره والله أعلم (قال الشافعي) كل ما سئل المحارب أو السارق من أموال
 الناس فوجده بعينه أخذوا ولم يوجد بعينه فهو دين عليه يتبع به قال وإن تاب المحاربون من قبل أن يقدر
 عليهم سقط عنهم ما لله عز وجل من الحدود زعمهم بالناس من حقن قتل منهم دفع إلى أولياء المقتول وإن شاء
 عفا وإن شاء قتل وإن شاء أخذ بالدية حال من مال القاتل ومن جرح منهم جرحاً فيه قصاص والجرح ربيع وخيرتين
 إن أحب إليه القصاص وإن أحب إليه عقل الجروح فإن كان منهم عبداً فاصبداً عند ما قتل بالدم بالخيار بين
 أن يقتله أو يباع له فتؤدى إليه بدينه قتله إن كان حراً وإن كان عبداً فقسمة قبله فإن فصل من غنمه ندى إلى
 مالكه فإن عسر عن الدية لم يضمن مالكه شيئاً وإن كان كافاً للدية فهو لولي القتل إلا أن يشاء مالك العبد إذا
 عني له عن القصاص أن يطوع عبداً الذي قتله عبداً أو قبهته وإذا كانت في المحاربين امرأة فحكمها حكم
 الرجال لأنى وجدت أحكام الله عز وجل على الرجال والنساء في الحدود واحدة قال الله تبارك وتعالى الزانية
 والزاني فاحدهما كل واحد منهما مائة جلدة وقال السارق والسارقة فطعوا أيدهما ولم يخلف المسلمون
 في أن تقتل المرأة إذا قتلت وإذا أحدث المسلم حد في دار الإسلام فكان مقيمها بمجتمعاً أو مستغنياً أو غني بار
 الحرب فقال الأمان على أحدائه فإن كان فيها حقوق للمسلمين لم ينزع للإمام أن يؤمنه عليها ولو آمنه عليها
 بغا طالبها وجب عليه أن يأخذ منها وإن كان ارتد عن الإسلام فأحدث بعد الرد ثم أسلم أو جاء مؤمناً
 سقط عنه جميع ما أحدث في الرد والامتناع فلا ترد عليه عن الإسلام وثناؤه بل ثابت بن أقرم وعكاشة
 ابن مخصن ثم أسلم فلم يقدر واحد منهما ولم يؤخذ منه عقل واحد منهما وأما أمر الله عز وجل بيمينه عليه السلام
 فقال وإن أحد من المشركين استجار فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبعده منه ولم أعلم أمر بثلثي أحد من
 أهل الإسلام فإن قال قائل فلم لا تجعل ذلك في أهل الإسلام المتعنين كجعلها في المشركين المتعنين قيل
 لما وصفتنا من سقوط ما أصاب المشرك في شركه واستناحه من دم وأموال عنه ووثق ما أصاب المسلم في امتناعه
 مع إسلامه فإن الحدود أتمها على المؤمنين لا على المشركين ووجد أنه عز وجل حد المحاربين وهم بمنعون
 كحشد غيرهم وزادهم في الحد بزيادة ذنوبهم ولم يسقط عنهم بظلم الدين بما كاذب مدعى المشركين وإذا
 أبى العبد من سيده ولحق بدار الحرب ثم أسلم إلى الإمام على أن لا يرد على سيده فعليه أن يرد على سيده
 وكذلك لو قال على أبلح حر كان عليه أن يرد ما إلى سيده وأما الأمان في حقوق الناس باطل وإذا قطع الرجل
 الطريق على رجلين أحدهما أو بوايه وأخذ المال وإن كان مأماً سدين حدته للدين بما به يبلغ ربيع
 دينار فصاعداً قطع كل ما له مما تحتلأ ولم يكن لأن أحدهما إلا لئلا يخالطه مال غيره إلا ما حال نفسه فإن

الجماع (قال الشافعي)
 وجهه الله إذا أحاط
 العلم أن الولد ليس من
 الزوج فالولم ينفى عنه
 بلا لعان

ثم ما هما من الحزبه
 الرابع من المختصر
 ويليه في هامش الحزبه
 الخامس الباقي منه
 وأوله كتاب العدد

استيقنا أن قد وصل اليه ربع دينار من غير مال أبيه أو ابنه قطعناه وإذا قطع أهل الذمة على المسلمين حسدوا
حدود المسلمين وإذا قطع المسلمون على أهل الذمة حسدوا حد واحد وذهب لقطعوا على المسلمين إلا أن أتوا توقف في أن
أقتلهم إن قتلوا أو أضمتهم الدية وإذا سرق الرجل من المغنم وقد حضر القتال عبدا كان أو حرا لم يقطع لأن
لكل واحد منهما فيه نصيب الحر يسهمه والعبد بما يرضع له ويضمن وكذلك كل من سرق من بيت المال
وكذلك كل من سرق من زكاة الفطر وهو من أهل الحاجة ومن سرق نجران كتابي وغيره فلا غرم عليه ولا
قطع وكذلك إن سرق مائة من مجوسى فلا قطع ولا غرم لا يكون القطع والغرم إلا فيما يحل ثمنه وإذا بلغت
قيمة الفطرف ربع دينار قطعت من قبل أنه سارق لشئين وعاء يحل بيعه والانتفاع به إذا غسل
ونحوه سقط القطع فيها كما يكون عليه القطع لو سرق شاتين أحدهما ذكيرة
والأخرى مائة وكانت قيمة الذكيرة ربع دينار لم يسقط عنه
القطع أن يكون همامية والمائة كالأشئ
وكانه منفرد بالذكيرة لأنه سارق
لهما والله أعلم

تم الجزء الرابع من كتاب الأم للإمام الشافعي محمد بن إدريس
ويليه الجزء الخامس وأوله كتاب السكاح